INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY

Islamabad - Pakistan

Faculty of Islamic Studies (Usuluddin)

Department of Hadith & Its Sciences



الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد ـ باكستان

كلية الدراسات الإسلامية (أصول الدين)

قسم الحديث وعلومه

الأحاديث المعلولة في مسند البزّار

(مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه)

(دراسة وتحقيق)

بحث مقدم لنيل درجة العالمية العالية " الدكتوراه"

إشراف:

الأستاذ الدكتور فتح الرحمن القرشي

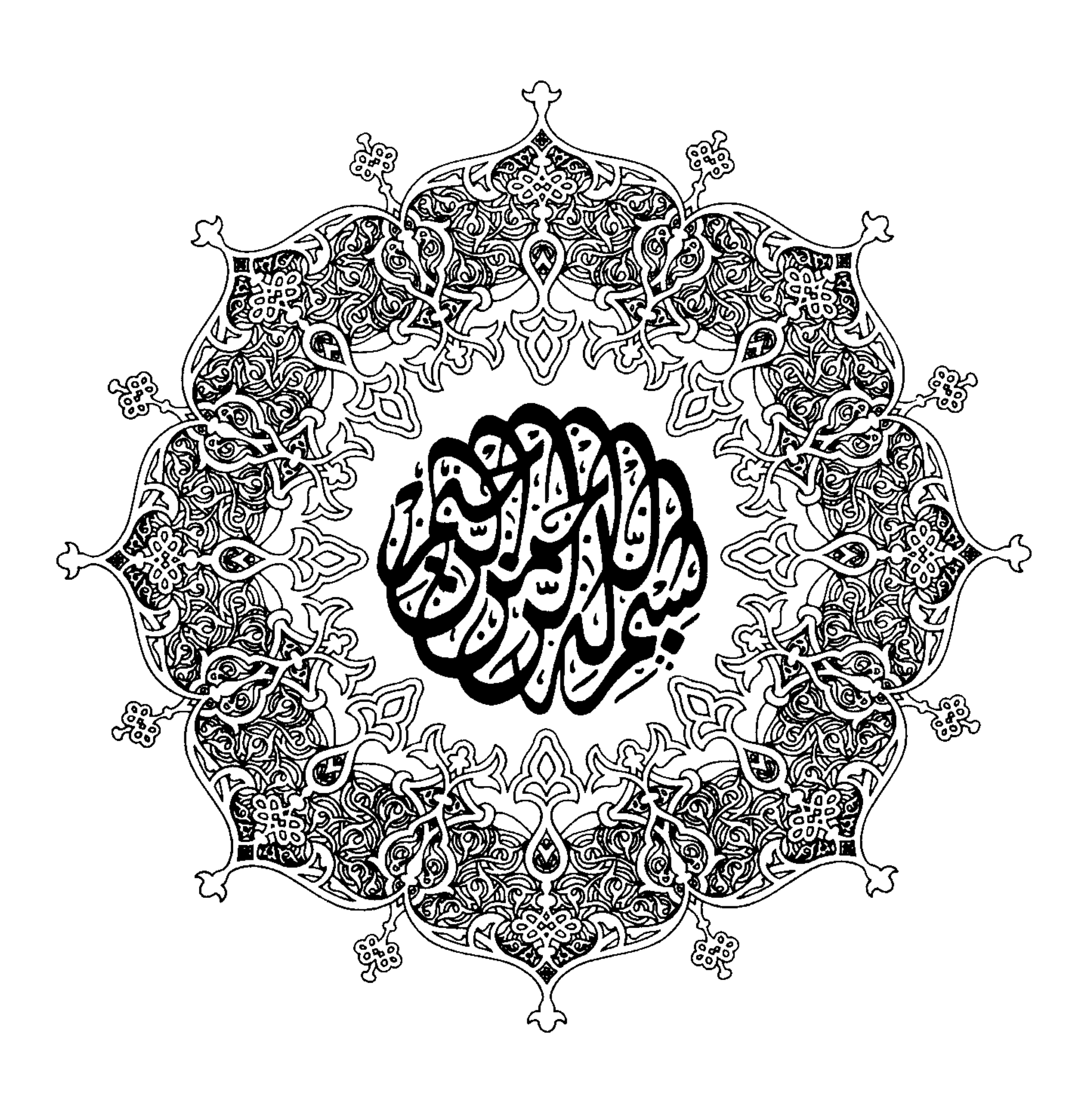
أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين

الطالب:

محمد أنس محمّد شُعيب

رقم التسجيل: 94-FU/PHD/S08

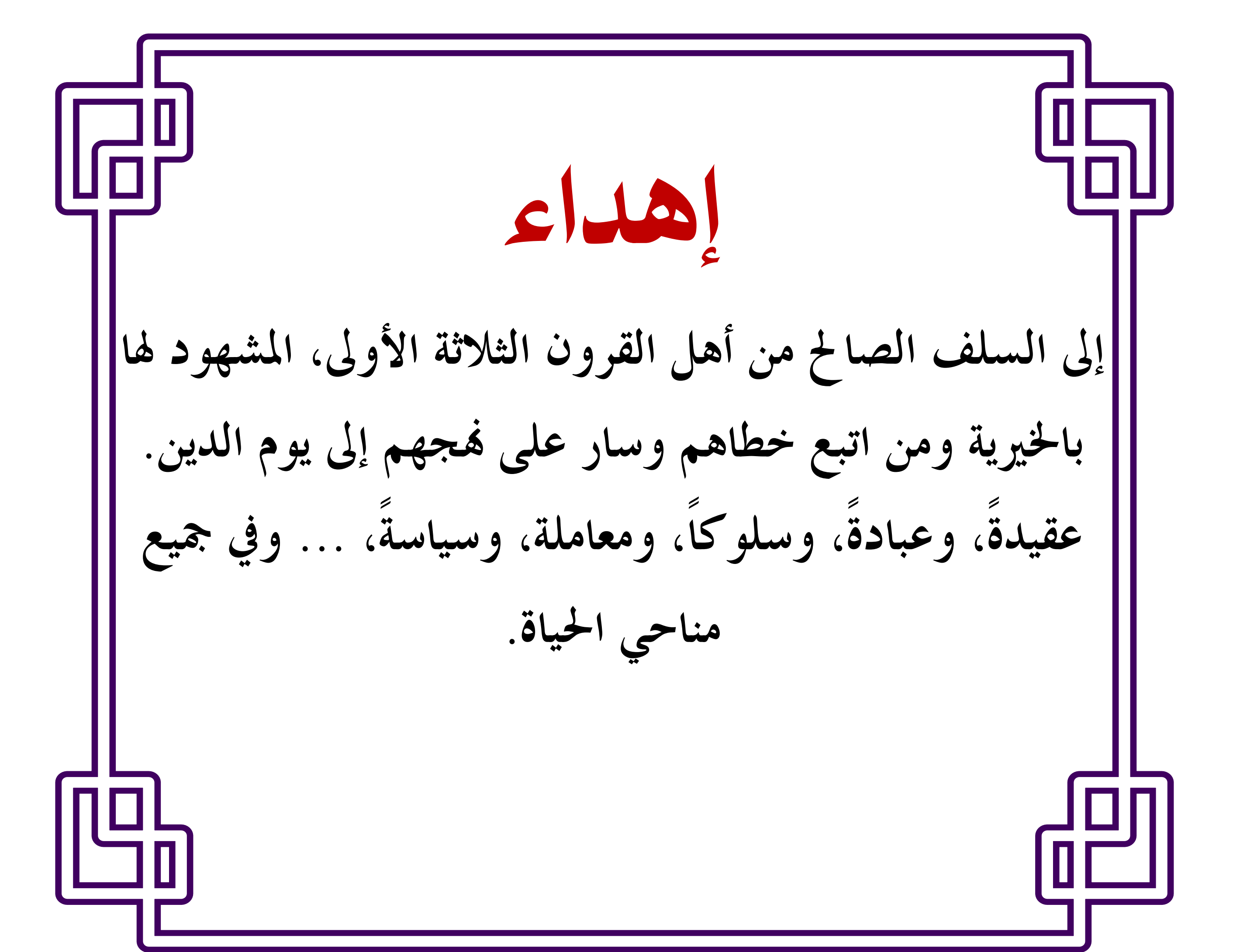
العام الجامعي: ١٤٣٣ ــ ١٤٣٤هـ / 2012-2013م


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تبارك وتعالى:

فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

(سورة البقرة الآية: ١٣٧)



إهداء

إلى السلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الأولى، المشهود لها بالخيرية ومن اتبع خطاهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

عقيدةً، وعبادةً، وسلوكاً، ومعاملة، وسياسةً، ... وفي جميع مناحي الحياة.

شــكــر وامتـنـان

أشكر الله جل في علاه على أن أنعم عليَّ بنعمة الإسلام والإيمان، ووفقني لتعلّم العلم الشرعي، ولإتمام هذا البحث خدمة لحديث رسول الله ﷺ.

ومن ثم أشكر هذه الجامعة بارك الله فيها وزادها رُقيّاً ورفعة، والقائمين عليها على أن هيأوا لي هذه الفرصة الطيبة لتحصيل علم الكتاب والسنة.

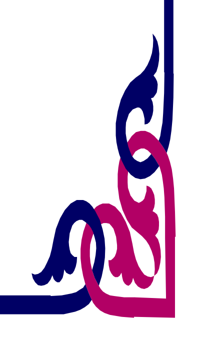
وأشكر أساتذتي الأجلاّء وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل وأخص بالذكر منهم شيخي ومشرفي **فضيلة الدكتور / فتح الرحمن آل قرشي** نفع الله به ووفقه للخير على توجيهاته السديدة، رغم تقصيري وانقطاعي عنه....

وأشكر أمي قرّة عيني، صاحبة القلب الرقيق والأحاسيس المرهفة للدين والأمة ولكل مسلم، على جهدها الدؤوب وسهرها من أجل الدعاء لي في كل صغيرة وكبيرة....

وأبي العزيز، صاحب القلب المستغني عن الدنيا وبهجتها على حبّه ودعائه الخالص.

وكل أخٍ عزيز وصديق حميم – في الله تعالى– وخاصة **الأخ عبدالشكور ظهير و محمد عمران** وغيرهم من الزملاء الذين أعانوني في إتمام هذه الرسالة وترتيبها وكتابتها وإخراجها فلا يسعني إلا أن أقول لكم جزى الله الجميع عني خير الجزاء في الأولى وفي الآخرة.

محـمـد أنـس



فهي مشتملة على:

- **أهمية البحث وسبب اختيار الموضوع**
- **أهداف البحث**
- **حدود الدراسة في الأطروحة**
- **الدراسات السابقة**
- **منهج البحث وخطواته**
- **منهج دراسة الحديث المعلول**
- **الهوامش والتوثيق**
- **خطة البحث**

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[(١)].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[(٢)].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٣)].

أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار.

بادئ ذي بدء، أذكر نفسي وقارئ هذا البحث بإخلاص النيّة لله سبحانه فقد قال الله جل وعلا ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾(٤).

وجاء في حديث عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوّجها فهجرته إلى ما هاجر إليه"[(٥)].

فأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم مطابقاً لسنة نبيّه الكريم ﷺ.

أهمية البحث وسبب اختيار الموضوع:

إن القرآن الكريم وحديث رسول الله ﷺ اعتنى بهما العلماء على مرّ العصور، من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا كلّ بما آتاه الله ووهبه من وسائل ومواهب. ولا يخفى على كل ذي لبّ رزقه الله بصيرة في دينه على منهج سلف هذه الأمة (القرون الفاضلة الأولى الثلاث المشهود لها بالخيرية) أهمية الكتاب والسنة في الإسلام والشريعة.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠.

(٤) سورة البينة، الآية: ٥.

(٥) أخرجه البخاري، ح١ وح ٥٤، وعدة مواضع، ومسلم أيضاً، ح ١٩٠٧ (١٥٥) واللفظ لمسلم.

وإن السنة أو حديث رسول الله ﷺ لطالما كانت حريّة بأن يهتم بها أهل العلم، لاسيما وقد كثر خصومها وأعداؤها من أهل الضلال والبدعة من صدر الإسلام إلى يومنا هذا، لأنها مخصّصة لعموم القرآن مقيدة لمطلقه، مفسرة لمجمله... فتمنع التلاعب بدين الله، كما يريد هؤلاء الضالّون وأهمية هذه الرسالة أو البحث وسبب اختياره ليكون موضوعاً للدراسة، إنما تتمحور حول نقطتين بعدما تقدم من القول:

النقطة الأولى: أهمية علم العلل في علوم الحديث

النقطة الثانية: أهميّة كتاب: "مسند البزار" المعروف بـ "البحر الزخّار" بين كتب الحديث والعلل.

ولتنمية معرفتي بالحديث عامة وعلم العلل خاصة، اخترت هذا البحث ليكون موضوع دراستي في الدكتوراه وأتكلم حول هاتين النقطتين بشيء من التفصيل في التمهيد كما سيأتي قريباً.

أهداف البحث:

١- تحصيل العلم الشرعي ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى، وخدمة حديث رسول الله ﷺ، ليكون ذخراً لي يوم المعاد.

٢- معرفة علم علل الحديث والتمرّس فيه، ومن ثمّ تطبيقه من خلال دراسة الأحاديث المعلّة في مسند البزّار وجمعها في رسالة واحدة.

٣- إبراز مكانة الإمام البزّار وكتابه المسند في علل الحديث ومدى موافقته لغيره من أئمة العلل من خلال هذه الدراسة للأحاديث التي أعلها.

حدود الدراسة في الأطروحة:

هي مسند البزّار، وبالتحديد منه: مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أي جمع الأحاديث التي أعلّها البزّار رحمه الله في مسند عبدالله بن مسعود ودراستها، وحققت وجود العلة فيها بالاختلاف والتفرّد، ومقارنة تعليل البزار بتعاليل غيره من الأئمة في ضوء علم علل الحديث، وهذه الأحاديث على ثلاثة أضرب:

١- الأحاديث التي أعلّها البزّار بتعليلات كالانقطاع والإرسال أو الرفع والوقف أو الاختلاف ونحوه أو النكارة والوهم والخطأ.

٢- الأحاديث التي سكت عليها البزّار ولم يعلّق شيئاً.

٣- الأحاديث التي ذكر البزّار فيها التفرّد سواء عن النبي ﷺ أو عن الصحابة أو عن الرواة عنهم أو من هم دونهم، والتفرد "في حد ذاته مظنّة العلة أي الخطأ والوهم، والنكارة، خاصّة إذا كان في الطبقات المتأخرة.

وقد قسمتها على هذه الأبواب أيضاً وفي هذه الأبواب فصول ومباحث.

يأتي ذكرها بالتفصيل.

الدراسات السابقة:

وفق معلوماتي واطلاعي –لا أدّعي الإحاطة– هذه هي الدراسات السابقة حول "مسند البزّار":

١– أوّل من خدم مسند البزار، الحافظ الهيثمي رحمه الله، حيث جمع زوائده على أحاديث الكتب الستة، في كتاب وسمّاه: "كشف الأستار عن زوائد البزّار"[(١)].

٢– وقد أدخله الهيثمي أيضاً ضمن كتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" حيث جمع زوائد المسانيد الآتية: مسند أحمد، والبزّار، وأبي يعلى والمعاجم الثلاثة للطبراني على الكتب الستة. وقد تكلم على الأحاديث ورجال الأسانيد، وقد استفدت منه، ونبهّت على ما لم يُصب فيه، أو ما فيه نظر.

٣– ومن ثمّ جاء تلميذه الحافظ ابن حجر فقام باختصار "كشف الأستار" للهيثمي، وحذف الأحاديث الموجودة في مسند الإمام أحمد.[(٢)]

وذكر الأحاديث الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، وتكلم على الأحاديث ورجالها، واستفدت منه في هذا البحث أيضاً.

وأما مسند البزار نفسه فلم يطبع إلا متأخراً ولجامعة أم القرى بمكة المكرمة (بالمملكة العربية السعودية) الفضل بعد الله سبحانه وتعالى – في الاهتمام والدراسة لهذه المسند فقام طلابها بتحقيق أجزاء المسند في رسائل الماجستير والدكتوراه ومنها:

- تحقيق مسانيد الخلفاء الأربعة من مسند البزار: رسالة الدكتوراه – د. وليد العاني وكتب مقدمة ضافية له في الجرح والتعديل ونقد الأحاديث.
- تحقيق مرويات أبي هريرة: محمد بن سعيد صالح الزعير، رسالة ماجستير جامعة أم القرى: ١٤١١هـ.
- تحقيق جزء من مسند البزار – علي جابر الثبيتي – رسالة ماجستير ١٤١٢هـ.
- تحقيق جزء من المسند – عبدالله محمد شفيع علي – رسالة دكتوراه.
- تحقيق جزء من المسند – د. عبدالرحيم يحيى المحمود – رسالة دكتوراه أيضاً.
- تحقيق جزء من المسند – حسناء بكري النجار – رسالة ماجستير.

---

(١) مطبوع، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عدة مرات وآخرها مؤسسة الرسالة ط، الأولى: ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

(٢) مطبوع أيضاً باسم: مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، تحقيق صبري عبدالخالق أبو ذر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

- تحقيق جزء من المسند – د. عبدالله بن سعاف اللحياني – رسالة دكتوراه.
- تحقيق جزء من المسند – هشام محمد بناني – رسالة ماجستير.
- تحقيق جزء من المسند – صالح محمد الزيد – رسالة ماجستير.
- تحقيق جزء من المسند – فيصل عابد اللحياني – رسالة ماجستير.
- تحقيق جزء من المسند – فاتن حسن حلواني – رسالة ماجستير.
- تحقيق جزء من المسند –أميرة محمد أمين كتبي– رسالة ماجستير ١٤١٦هـ[(١)].

وغيرها من الرسائل الجامعية الأخرى.

٤- وقد طبع المسند أحسن طبعة (حتى الآن) بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، من مسند أبي بكر الصديق إلى مسند أبي ذر الغفاري في تسع مجلدات[(٢)].

وهو تحقيق قيّم وجيد، علق الدكتور رحمه الله عليه تعليقاً جيداً، وقدم لها بمقدمة قيمة، وقام بتخريج الأحاديث والفهارس ونقل النقول من علل الدارقطني (بتحقيقه أيضاً) وغيره. وقد استفدت منه كثيراً في هذه الرسالة، إلا أنه لم يحكم على الأسانيد، ولم يبيّن علل كثير من الأحاديث والراجح وآثر الاختصار أحياناً والإحالة، وقع في بعض الأوهام نبّهت عليها، وتوفي رحمه الله ولم يكمل الباقي.

وقد أكمله الأستاذ عادل سعد المصري من مسند أبي الدرداء (المجلد العاشر) إلى مسند أبي هريرة (المجلد السابع عشر)، والأستاذ / صبري عبدالخالق الشافعي، قطعة مفقودة، من مسند عائشة من مسند البزار (المجلد الثامن عشر)، ومجلدين للفهارس (التاسع عشر والعشرون)، فهذه الطبعة في عشرين مجلداً، حصلت عليها واعتمدتها في هذا البحث.

٥- ومن الدراسات المهمة حول مسند البزار، رسالة دكتوراه بعنوان: (منهج التعليل عند الإمام البزار في مسنده "البحر الزخّار") للدكتور: زياد بن سليم العبّادي، بإشراف الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة، من كلية الشريعة – جامعة اليرموك – بالمملكة الأردنية الهاشمية[(٣)].

---

(١) ذكرهم الدكتور زياد بن سليم العبادي في مقدمة رسالته: منهج التعليل عند الإمام البزار في مسنده (ص ٤) رسالة دكتوراه من جامعة اليرموك – الأردن، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ويأتي الكلام عليها.

(٢) طبعه مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الأولى ٢٠٠٩م – ١٤٠٣هـ، نشره دار الكتب العلمية – بيروت – (وقد طبع قبل هذا) .

(٣) وقد حصلت على نسخة منها، مكتوبة على الحاسوب، نسخة **PDF**، واستفدت منها في مواضع في الفصل التمهيدي، كما سيأتي.

ومن عنوانها يتجلّى بأنّ لها علاقة وطيدة بهذا البحث، فقد قال هو نفسه عن عمله في رسالته المذكورة:

"وقد تناولت في هذه الأطروحة هذا الجانب المهم، فبذلت جهدي في بيان منهج البزار في التّعليل، وقسّمتها إلى فصل تمهيديّ تكلمت فيه عن البزّار ومسنده، ومدى تأثّر العلماء بهما، ثم بيّنت مفهوم العلّة عند البزار وغيره من العلماء. وتناولت في الفصول الرئيسية، أهم ما استقرأته من صور التعليل عند البزّار، فعالج الفصل الأول: قضيّة التفرّد عند البزار، وهي قضيّة اهتمّ بها كثيراً في مسنده، ولذا فقد أخذت حيّزاً كبيراً من حجم الرسالة... وفي الفصل الثاني: عالجت مسألة الاتصال والانقطاع عند البزار وما ينتج عنها من علل، كتعارض الاتصال والإرسال، أو الاتصال والانقطاع أو الرفع والوقف.... وتحت كل نوع من هذه العلل، بيّنت منهج البزّار فيه، ممثّلاً على ذلك، وعازياً للباقي في الهامش.

وتناولت في الفصل الثالث: العلل الناتجة عن وهم الراوي وخطئه، وقد ضيّقت هذا الفصل باقتصاري على ما صرّح فيه البزّار بالوهم والخطأ، وتجاوزت ما يفهم منه الوهم والخطأ بالقرائن.

وتحت كلّ مبحث من مباحث هذا الفصل بيّنت منهج البزار فيها، ممثّلاً على ذلك أيضاً.

وتناولت في الفصل الرابع: العلل الناتجة من اختلاف الرواة والروايات، ويعدّ هذا الفصل أوسع فصول الرسالة، وقد قسّمته إلى ستة مباحث، كان أوسعها التعليل بالإبدال وتحت كل مبحث من مباحث هذا الفصل بيّنت منهج البزّار فيها ممثلاً على ذلك تماماً كما صغت في الفصول السابقة.

وفي الفصل الخامس: كان الحال يختلف عمّا مضى في الفصول السابقة، ذلك أنني تكلّمت فيه عن استدلالات العلماء وتعقباتهم على البزّار، ولم أتوسع فيه أيضاً طلباً للاختصار وعدم لإطالة، فكان أن اقتصرت على مجموعة من العلماء يمثّلون أزماناً متفاوتة. وكذلك اقتصرت على كتب معيّنة لهم.

وفي الخاتمة ذكرت بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لمسند البزار، وذكرت أهم الوصايا...."[1].

قلت: فهذا ما قاله الدكتور العبادي، وقد أجاد في رسالته، والفرق بين رسالتي: الأحاديث المعلولة في مسند البزار (جمع ودراسة وتحقيق)، وبين رسالته ظاهر. إذ أن رسالته تتناول الجانب النّظري ثم الإتيان بالأمثلة على ما عنون من عناوين ومطالب ومباحث في رسالته. وأما رسالتي هذه ففيها جمع للأحاديث التي أعلّها الإمام البزّار في مسند عبدالله بن مسعود، ودراستها دراسة تحليلية حديثاً حديثاً وجمع طرقها، وتحقيق العلّة فيها ومن ثم وضعها في الأبواب التي تناسبها من الأبواب والفصول

(١) انظر رسالة الدكتور – منهج التعليل عند الإمام البزار في مسنده: ص: (هـ) ملخص الرسالة.

والمباحث في هذه الرسالة ومقارنة تعليل البزّار بتعليل غيره من أئمة العلل والحديث، وبيان هل تعليل البزّار صحيح أم لا؟

فيمكن القول: أن رسالة الدكتوراه العبّادي، الغالب عليها الطابع التنظيري ثم التمثيل من خلال الاستقراء. ورسالتي فيها الجمع والاستقراء ثم الدراسة والتحليل والتخريج وجمع الطرق وبيان العلة فيها، فالفرق واضح لمن تأمل أو طالع الرسالتين، والله الموفق.

وقد استفدت من رسالة الدكتور العبادي المذكورة في جوانب: كالتمهيد لكل باب كما سيأتي التزاماً بالأمانة العلميّة نسبت إليه ما استفدت منه في الرسالة.

منهج البحث، وخطواته:

المنهج العام: اتّبعت في هذه الرسالة، المنهج الاستقرائي، ومن ثم التحليلي.

أي جمعت الأحاديث المعلّة (في مسند ابن مسعود) بعد استقرائها وإمعان النظر فيها حديثاً حديثاً، ثم أوردتها في الأبواب والفصول والمباحث الذي من المستلزم أن تورد فيه.

ثم درستها دراسة تحليلية على طريقة المحدثين ملتزماً المنهج العلمي في دراسة الأحاديث المعلّة.

منهج دراسة الحديث المعلول: [١]

الخطوة الأولى: تخريج الحديث وجمع طرقه، والنظر فيها مجتمعة بدقة وإمعان.

فهذه الخطوة لا بدّ منها أوّلاً لأنها الطريق الموصل والمبيّن لبقية الخطوات والأقوال عن الأئمّة في ذلك كثيرة.

قال الإمام عليّ بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[٢]. وقال يحيى ابن معين: اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة" [٣]. وقال الحافظ ابن حجر: ويحصل معرفة ذلك (أي معرفة العلل) بكثرة التتبّع وجمع الطرق[٤].

قلت: فاتضح مما سبق من أقوال أهل العلم أن الحديث المعلّ لا بدّ من جمع طرقه واستيعابها – قدر الإمكان – حتى تتكون لدى الباحث فكرة كاملة عن الحديث وتظهر النتائج السليمة. وراعيت في

---

(١) استفدت هذا من بحث: "المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل" للدكتور علي بن عبدالله الصيّاح – أستاذ مشارك في الحديث وعلومه، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، نشر: دار ابن الجوزي، ط الأولى، ١٤٣٠هـ.

(٢) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي: ٢/٢١٢

(٣) نفس المصدر.

(٤) ابن حجر العسقلاني: نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ص ٢٣.

التخريج، وجمع الطرق قرب الإسناد من إسناد البزّار، (وربّما ذهلت عن هـذا أحيانـاً) ولم أراع الترتيب الزّمني وغيرها من الأمور. واختصرت في أسماء المصادر.

الخطوة الثانية: تحديد مدار الحديث، والتعريف به، وبيان حاله:

صنيع أئمة العلل من أصحاب الحديث المتقدمين في بيان علل الأحاديث يظهر منـه أهـم اهتمـوا بتحديد من يدور عليه الحديث (وقد يكون المدار أكثر من واحد). ومن ثم يعرّفون بهذا المدار. مـا اسمه؟ نسبه، كنيته، مولده، وفاته، وموطنه وأشهر شيوخه وتلاميذه.

وهذا يساعد في الكشف عن العلل الخفيّة والظاهرة أيضاً. وقد اهتم أهل العلل بالحديث متقدموهم ومتأخروهم بهذا الجانب من علوم الحديث.قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ[١]. وقال حماد بن زيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سـنة كـم ولدت؟ فإذا أقرّ بمولده، عرفنا صدقه من كذبه[٢].

قلت: وهذا مهم جداً، فإن أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم، أو حـتى شـيوخهم وتلاميـذهم قـد يتشابهون أو يتفقون فلا بد من الدقة في هذا الشأن. وقد راعيت في بيان أحوال المـدار ودراسـة الأسانيد ما يلي:

١- لم أتوسع في بيان حال المدار أو غيره إذا كان مشهوراً مثل الكبار سعيد ابن المسيب، نـافع مولى بن عمر، مالك أو الثوري وأمثالهم، وإنما اكتفيت بدراسة تفصيلية لترجمة غير المشهور، فقـد تكون العلة منه.

٢- اكتفيت غالباً من اتفق على توثيقه على الترجمة من التقريب، وكذلك من اتّفق على ضعفه، وأما المختلف فيهم فرجعت في الدراسة عنهم إلى الكتب المتقدمة مثل تاريخ ابن معـين، التـاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي وغيرها.

٣- دقّقت في روايته عن جميع شيوخه هل هي متساوية من القوة، أم هو قويّ في بعضهم ضعيف في البعض الآخر.

٤- وكذا دقّقت في رواية تلاميذه عنه هل يتساوون فيه أم بعضهم أرجح حديثاً من بعض منه.

٥- وكذا راعيت ضبطه وإتقانه طوال حياته هل اختلط في آخر عمـره أولاً أم ظهـرت لـه مناكير. وهل حدّث بعد تغيره أم لا؟ وفي أي سنة تغيّر ومن روى عنه قبل وبعد الاختلاط؟

٦- كيف حديثه في البلاد؟ وفي جميع الأماكن سواء أم يتفاضل؟ وسببه وبيّنت ذلك، ورجّحت على أساس ذلك.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ١/٨٤

(٢) الخطيب البغدادي، الجامع الأخلاق الراوي، ٤/١٣١.

٧- التدليس والإرسال، لا بدّ من معرفة الراوي هل هو مدلس أو يرسل أم لا؟ فقد راعيت ذلك مستعيناً بالكتب المؤلفة في هذا الشأن.

٨- وراعيت في هذا البحث صحّة نسْبة أقوال أئمة الجرح والتعديل إلى أصحابها، وكذا مدلولات عباراتهم، واختصار بعض المتأخرين لعباراتهم.

٩- ولم أترجم للصحابة لإتّفاق من يعتدّ بقوله على تعديلهم، وكذلك الأئمة والرواة المعروفين لشهرتهم وعدالتهم.

الخطوة الثالثة: بيان الاختلاف وأوجهه عن المدار وغيره، والتفرّد ومتى يحتمل أو لا يحتمل.

وهذه أيضاً خطوة مهمة، اهتم بها المتقدمون من الأئمة، وغيرهم، قال الحافظ ابن حجر: "فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[1]. وراعيت فيه النقاط التالية:

١- مراعاة صحة الإسناد عند البزّار، ودرست الأسانيد باختصار، وأشرت إلى صحّتها أو ضعفها باختصار، وأما التفرّد، فبينت هل التفرّد مقبول أو غير مقبول، وبينت وجه قبوله إذا كان محتملاً، ووجه عدم قبوله إذا لم يكن محتملاً.

٢- وكذلك في غيرها من الأسانيد ومحصتها، ونبّهت على الضعيف منها.

٣- وإذا كان هناك اختلاف في الروايات عن الرواة عن المدار وغيرهم تحقّقت منه وبيّنت الراجح عنهم.

٤- ورتّبت الروايات عن المدار وحسب الاتفاق والاختلاف، ومثاله: إذا كان الحديث مداره على الثوري، واختلف عنه، قلت: رواه الثوري، واختلف عنه على الأوجه التالية: الوجه الأول: رواه فلان، وفلا – في الراجح عنه – عن الثوري كذا وكذا. الوجه الثاني: ورواه فلان وفلان عن الثوري كذا وكذا. وكذا الأوجه الأخرى إذا وجدت.

الخطوة الرابعة: الموازنة بين الروايات والأوجه، وبيان الراجح منها

وراعيت فيه ما يلي:

١- تيقظت لاصطلاح الأئمة المتقدمين في استعمالاتهم لبعض المصطلحات، فكلّ إمام له معنى خاص به يقصد به من استعماله لمصطلح معيّن. مثل: "مرسل" عند المتأخرين: ما أرسله التابعيّ عن

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر، ٢/٧١٧.

النبي ﷺ، و"مرسل" عند المتقدمين أعمّ من ذلك فقد يطلقون على "المرسل" وعلى "المنقطع" و"المعضل" ونحوه. ومثل: "حسن"[(١)] و"منكر"[(٢)] و"مجهول"[(٣)] وغيرها من المصطلحات.

٢- اتّبعت الأئمة المتقدمين في تعليل الأخبار ولم أتسرّع في الردّ عليهم، إلا لمستندٍ قويّ دامغ أو مرجَّحاً في الخلاف فيما بينهم، قال ابن رجب في هذا: "قاعدة مهمّة: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يُعبّر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرّد الفهم والمعرفة الّتي خصّوا بها عن سائر أهل العلم"[(٤)].

قلت: فقد بيّن رحمه الله في هذه القاعدة، مدى فهم وممارسة المتقدمين في علل الأحاديث، ورسوخ قدمهم في ذلك، فلا ينبغي التسرّع في الرد عليهم. قال الحافظ ابن حجر: "فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيح الحديث، إذا صحّحه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: "وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث"، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيث يُصرّح بإثبات العلّة، فأما إن وجد غيره صحّحه، فينبغي حينئذٍ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار إلى المعلّل إشارة، ولم يتبين منه ترجيح لأحدى الروايتين فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح"[(٥)].

وهذا ظاهر في إمامة أصحاب الحديث وتقديم قولهم على غيرهم في تعليل الأحاديث وتصحيحها، وكفى بالإمام الشافعي شاهداً على هذا، هذا إذا اتّفقوا على حديث ما (تعليله أو تصحيحه). وأما إذا اختلفوا، فينظر في الترجيح بين أقوالهم بناء على المرجّحات الأخرى التي يأتي ذكر بعضها، والله أعلم.

٣- المرجّحات أو قرائن الترجيح بين الروايات المختلف فيها. وقد راعيت ذلك – حسب اطلاعي وإمكاناتي المتواضعة –، قال الحافظ ابن رجب: "معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو

---

(١) وذكر الدكتور علي الصيّاح "رسالة دكتوراه" بعنوان (آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره) حاشية خطوات ودراسة الحديث المعلّ، ص: ٤٣.

(٢) وهناك رسالة علمية بعنوان: الحديث المنكر – دراسة نظرية تطبيقية في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم للدكتور عبدالسلام أبي سمحة وأجاد في بيان المنكر، دار النوادر سوريا ط الأولى، ١٤٣٣هـ.

(٣) وهناك دراسة قيّمة جداً للدكتور محمد عمر سالم بازمول حفظه الله بعنوان: "تحرير المنقول في الراوي المجهول"، ط دار الإمام أحمد، القاهرة، الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(٤) شرح علل الترمذي، ٢/٧٥٧.

(٥) النكت على ابن الصلاح: ٢/٧١١.

ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"[(١)].

وأما قرائن الترجيح فكثيرة كما ذكرها أئمة الحديث في كتبهم ومنها:

١- الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط، وهذا كثير عند المتقدمين كأبي حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم.

٢- الترجيح بالعدد والكثرة، لما قال الإمام الشافعي: "العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد"[(٢)]. وهذا جليّ في ترجيحات الحفاظ كالدارقطني وغيره.

٣- سلوك الرواة للجادة والطريق المشهور: قال الإمام أحمد بن حنبل: أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يحيلون عليهما[(٣)].

قلت: ينبغي التفطّن لهذا، وترجيح الرواية الصحيحة بحذرٍ وتدقيق، فقد يكون الراوي قد سلك الجادة وغيره قد رواه على الوجه الصحيح.

٤- الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه، أي أثبت الرواة مثلاً عن الثوري، أو في حديث الأعمش وفي غيرهم، ومثل هذا كثير في تصرّفات الأئمة، وهذا من أشهر قرائن الترجيح. فقول ابن مهدي ويحيى القطان مثلاً مقدم على قول غيرهما في الثوري، وكذا قول الثوري وأبي معاوية الضرير في الأعمش ومثل هذا كثير. قال الحافظ ابن رجب: "القسم الأول: في معرفة أعيان الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم وبيان مراتبهم في الحفظ وذكر من يرجّح قوله منهم عند الاختلاف"[(٤)]. وذكر من يقدم قوله في شيوخهم من الرواة المشهورين فأجاد رحمه الله.

٥- الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها، فمثلاً أهل المدينة أحفظ الحديث المدنيّين من غيرهم لأنهم أعرف بهم وأطول ملازمة لهم. قال حماد بن زيد: بلديّ الرجل أعرف بالرّجل[(٥)].

وهناك قرائن أخرى كثيرة تفيد الترجيح، وكذلك في التفرّد وحال المتفرّد، والمتفرّد عنه وطبقتهما، وما يترتب على ذلك من قبول أو ردّ[(١)]. قال الحافظ ابن حجر: "وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر،

---

(١) شرح علل الترمذي: ٢/٤٦٧.

(٢) المرجع السابق، ١/٤٢٥.

(٣) الكامل لابن عدي، ٢/١٠٠، ٣/٣٠٨.

(٤) شرح علل الترمذي، ٢/٦٦٥ إلى ٧٣٢.

(٥) الكفاية في علوم الرواية، ص ١٠٦.

ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلّي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده"(٢).

وفي نهاية الدراسة لكل حديث: بينت رأي الباحث حول الحديث، حسبما يقتضي المقام مع كل حديث.

الهوامش والتوثيق:

وراعيت فيها ما يلي:

١) قمت بتوثيق أقوال نقّاد الحديث والعلم بالعلل، وكذا أهل الجرح والتعديل.

٢) لم أعرّف بالأعلام إلا نادراً، لأن هذا الكتاب كتاب علل لا كتاب تراجم.

٣) إذا أحلت إلى المصادر فأصدّر باسم الكتاب ثم المؤلف، والجزء والصفحة أو رقم النص ولم أذكر الطبعة ونحوها في الهوامش خشية الإطالة لحجم الرسالة وإنما اكتفيت بذكر هذا بالتفصيل في فهرس المصادر والمراجع.

٤) إذا نقلت كلام أهل العلم بتصرّف أو اختصار أو أحلت إلى أكثر من مصدر أذكر: ينظر كذا كذا أو انظر كذا كذا.

خطة البحث

وإليكم خطة البحث، التي مشيت عليها في كتابة هذا الرسالة.

المقدمة، وفيها:

- أهمية الموضوع وسبب اختياره وحدود الدراسة
- الدراسات السابقة حول مسند البزار.
- منهج البحث وأهم الخطوات المتبعة فيه.
- خطة البحث.

التمهيد، ويشمل:

- ترجمة الإمام البزار.
- وصف مسند البزار المعروف بـ"البحر الزخار" وبيان أهمية ومكانته.
- التعريف بعلم العلل موجزاً. وأبرز أئمة العلل والكتب المصنّفة فيه.

---

(١) انظر: لمعرفة التفصيل في هذا: المنهج العلمي لدراسة الحديث المعلّ، د. علي الصياح، ص ٥٠ إلى ٦٢.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/٧٠٩.

الباب الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف (باب التعليل)

الفصل الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الرفع والوقف

المبحث الرابع: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إسقاط راوٍ من السند

الفصل الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال صحابي بآخر

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راوٍ في السند

الفصل الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن وغيره

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن بأنها من مناكير الراوي أو سوء مذهبه

المبحث الرابع: الأحاديث المعلولة وفي تعليله نظر

الباب الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد

الفصل الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة

المبحث الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالحديث المشهور

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بكون المتفرَّد عنه من المشهورين

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بإبدال الإسناد

المبحث الرابع: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالجرح في الراوي

المبحث الخامس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لاشتمالها على كلام منكر

المبحث السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة في اتصال الإسناد أو الرفع والوقف

المبحث السابع: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة لاستمراره في طبقات متأخرة

المبحث الثامن: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بجهالة الراوي

الفصل الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي صحيحة

المبحث الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكون المتفرد معروفا بالعدالة

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

المبحث الرابع: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

المبحث الخامس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه

المبحث السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لرواية أهل العلم

الباب الثالث: الأحاديث التي سكت عنها الإمام البزار

الفصل الأول: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالاختلاف

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في اتصال الإسناد

المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في إبدال الإسناد

المبحث الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في المتن

الفصل الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بالجرح في الراوي

الفصل الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وهي صحيحة

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة

المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

المبحث الثالث : الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

الخاتمة :

وبيّنت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وما كان فيه صواب فمن الله تعالى وحده وبتوفيقه، وما كان من خطأ أو زلل فمني ومن الشـــيطان الرجيم، والله ورسوله صلى الله عليه وسلم منه بريئان، وأستغفر الله وأتوب إليه.

بعض المصطلحات أو الرموز المستخدمة في الرسالة لأجل الاختصار:

م	المصطلح	المعنى
١.	الإرواء	إرواء الغليل للمحدّث الألباني
٢.	الصحيحة	سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني.
٣.	الضعيفة	سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيّء في الأمّة، للألباني.
٤.	التقريب	تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني
٥.	التهذيب	"تهذيب التهذيب" لابن حجر أيضاً
٦.	اللّسان	لسان الميزان لابن حجر أيضاً
٧.	الميزان	ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي
٨.	الكشف	كشف الأستار للحافظ الهيثمي
٩.	المجمع	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي أيضاً
١٠.	السيّر	سير أعلام النبلاء للذهبي أيضاً
١١.	الشعب	شعب الإيمان للبيهقي
١٢.	الكبرى	السنن الكبرى للبيهقي أيضاً
١٣.	الكبرى (أيضاً مضافاً إلى النسائي)	السنن الكبرى للإمام النسائي.
١٤.	شرح المعاني	شرح معاني الآثار للطحاوي
١٥.	شرح المشكل أو المشكل	شرح مشكل الآثار للطحاوي أيضاً
١٦.	المجروحين	كتاب المجروحين لابن حبّان اللبستي
١٧.	الجرح	الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي

١٨.	"الحلية"	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني
١٩.	الفتح	فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ايضاً
٢٠.	الأوسط	المعجم الأوسط
٢١.	الكبير	المعجم الكبير للطبراني
٢٢.	الصغير	المعجم الصغير للطبراني أيضاً
٢٣.	التعريف	تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (طبقات المدلسين)
٢٤.	الاغتباط	الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط للبسط ابن العجمي
٢٥.	الكواكب	الكواكب النيرات بمعرفة من اختلط من الرواة الثقات للحافظ ابن الكيال (مع ملحقاته)
٢٦.	الحافظ	معناه الحافظ ابن حجر العسقلاني
٢٧.	....	إشارة للحذف في الكلام
٢٨.	" "	علامة التنصيص نقل حرفيّ للكلام
٢٩.	( )	أيضاً مثل الذي قبله، ويستخدم لجملة معترضة أو نحوها
٣٠.	أهـــ	علامة انتهاء النقل الحرفي لكلام أهل العلم

أما المصادر الحديثية فآثرت الاختصار في أسماءها نظراً لمعرفة معظم المشتغلين بالحديث بها.



يشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البزار

المبحث الثاني: وصف كتاب مسند البزار وبيان أهميته

المبحث الثالث: منهج البزار في مسنده، والتعريف بعلم العلل.

المبحث الأول
ترجمة الإمام البزار

وآثرت في ذلك الإيجاز والكلام في هذا تحت قسمين:

القسم الأول: عصر البزّار وأحواله السياسيّة والاجتماعية والعلمية.

القسم الثاني: ترجمة البزّار اسمه ومولده ونشأته وطلبه للعلم وأبرز شيوخه وتلاميذه. ورأي أهل العلم من المحدّثين فيه.

وإليكم التفصيل في ذلك:

القسم الأول: عصر البزّار

وفيه ثلاث نقاط:

أولاً: الحالة السياسيّة:

عُمّر الإمام البزار قريباً من ثمانين سنة من بداية القرن الثالث إلى العقد الأخير منه في عصر الدولة العباسيّة.

وأدرك من خلفاءها، أحد عشر خليفة، أولهم المأمون عبدالله بن هارون الرشيد (١٩٨-٢١٨هـ) وآخرهم المكتفي بالله علي بن المعتضد بالله أحمد (٢٨٩-٢٩٥هـ)[(١)].

أما من حيث الأحوال: فقد عاش الإمام البزّار المرحلة الذهبية للخلافة العباسية، التي كان الخليفة يسيّر أمور الدولة، ومتحكماً فيها بنفسه، وانتهت هذه المرحلة بمقتل الخليفة المتوكل على الله جعفر بن محمد المعتصم، سنة ٢٤٨هـ، ثم بدأ عصر سيطرة القادة الأتراك على الدولة. من ٢٤٧ إلى ٣٤٠هـ قرابة قرن من الزمان.

ومات البزّار في عصر المكتفي بالله سنة ٢٩١ أو ٢٩٢هـ.

وامتاز هذا العصر بما يلي:

١- لم تكن هناك ثمة فتوحات وإنما الغزو كان الدفاع عن الثغور وقد جرت حروب ومناوشات بين المسلمين والرومان.

٢- ظهور الحركات المناهضة للخلافة كالخوارج والرضا من آل محمد، والقرامطة والزّنج، وأضعفت الدولة، وخربت الكوفة والبصرة ثم عمرّتا.

٣- وظهرت دويلات صغيرة كالأغالبة في المغرب والصفارية في خراسان وغيره[(١)].

(١) تاريخ الطبري، ج٥، دار الكتب العلمية، وابن كثير: البداية والنهاية، ج١٠، ١١، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

ثانياً: الحالة الاجتماعيّة:

توسعت الدولة الإسلامية بعد الفتح في العصر الراشدي والأموي فدخل الناس من شتى الأجناس في الإسلام، وبعضهم ظاهراً مثل الزنادقة والقرامطة ونحوهم، فتأثر المجتمع بهذا.

ويمكن تقسيم فئات المجتمع إلى أربع فئات:

الفئة الأولى: الحكام والأمراء، وفيهم ما فشا من الترف واللهو إلا بعض الخلفاء والأمراء مثل المعتضد بالله أحمد وغيره[٢].

الفئة الثانية: فئة القادة والجند من الأتراك، وقد تسلّطوا على الدولة فقتلوا المتوكّل، والمستعين والمهتدي بالله والمعتز بالله وآخرين، وفشا شرّهم وظلمهم.

الفئة الثالثة: أهل العلم والرأي وطلبة العلم، وهؤلاء رغم ما كان من التدهور في الحالة السياسية إلا أن هذا العصر يعتبر من أزهى عصور تطوّر العلم الشرعي وغيره كما سيأتي بيانه.

الفئة الرابعة: العامة والرعاع من الناس، وهؤلاء كما هو معروف، هم أكثر الفئات تأثراً لمشكلات السياسية والاجتماعية وغيرها، ويتحملون تبعات الفتن والحروب كما هو معلوم، والله المستعان.

ثالثاً: الحالة العلميّة:

يعتبر هذا العصر من أزهى عصور العلم، فأكرم الله البزّار رحمه الله، فولد ونشأ في هذا العصر الذهبي، فالكوفة والبصرة وبغداد دور العلم.

إنه عصر الإمام أحمد وابن المديني (فيلسوف الصناعة الحديثية في العلل) ويحيى بن معين، والبخاري ومسلم وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من جهابذة أهل العلم بالحديث والعلل.

وكذا أهل الفقه والعربية وغيرهم.

ولكن صارت في هذا العصر فتنة عظيمة بعد أن تبنّى الخليفة المأمون والمعتصم والواثق بالله مذهب الجهميّة والمعتزلة القول بخلق القرآن، وامتحنوا الأئمة في ذلك، فقتل بعضهم وضُرب أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة، وترخّص ابن المديني وابن معين وغيرهم، وكان أمر الله قدراً مقدوراً، إلا أن المتوكل جاء ورفع المحنة بفضل الله ومنّه، ورُفع أهل السنة والحديث وصار أهل البدع أذلّة صاغرين ولِلّه الأمر من قبل ومن بعد.

القسم الثاني: ترجمة الإمام البزار:

١- **اسمه ونسبه وكنيته:** هو الإمام الحافظ أحمد بن عَمرو بن عبدالخالق بن خلّاد بن

---

(١) شاكر محمود: التاريخ الإسلامي، ج ٥.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية، ٩٢/١١.

عبدالله، أبو بكر العتَكي مولاهم البصري نسبة إلى قبيلة "العتكي من الأزر" المعروف بـ "البـزّار"، بالزّاي وبعدها راء مهملة.[١]

٢- **مولده:** قال الحافظ الذهبي: "ولد سنة نيّف عشرة ومائتين[٢].

٣- **نشأته:** لم تذكر المصادر شيئاً عن نشأته وطفولته.

إلا أنه كما تقدم في بيان الحالة العلمية في عصر البزار، نراه قد عاصر مؤلفي الكتب الستة، وقـد نشأ في البصرة، وقد كانت مركزاً للعلم والحديث ونرى شيوخه من الحفاظ الكبار من أهل العلم.

فقد نشأ في بيئة علميّة صالحة، والله أعلم.

٤- **طلبه للعلم ورحلته في طلب الحديث وأبرز شيوخه:**

رحل في طلب العلم والحديث ومن أشهر مشايخه:

١- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري المعروف بـ "الزمن" وهو من شـيوخ البخاري ومسلم وغيرهما، وقد أكثر عنه.

٢- عَمرو بن علي بن بحر الباهلي البصري، الصير في الفلّاس. وهو من شيوخ الشيخين وغيره، وروى عنه البزار حديثاً كثيراً.

٣- محمد بن معمر بن ربعي القيسي، أبو عبدالله البصري، البحراني، وهو معـروف صـدوق، وأكثر عنه أيضاً.

٤- يوسف بن موسى القطان، الواسطي الكوفي، وهو معروف من أهل الصدق والعدالة، وأكثر عنه البزار

٥- إبراهيم بن سعيد الجوهري، أبو اسحاق الطبري نزيل بغداد ثقة مـن أصـحاب الحـديث وروى عنه البزار في مسنده وأكثر.

وهذا وقد ذكر الأستاذ العبّادي في رسالته (٦٣) شيخاً له، واستوعبهم وهذا مـا كـان منـه إلى المطبوع حينئذٍ إلى الجزء (١٢) من المسند كما ذكر العبّادي وفقه الله[٣].

وقد روى عن الإمام البخاري أيضاً كما سيأتي في دراسة الأحاديث في أبوابها[٤].

وقال الدكتور زياد العبّادي في ملاحظاته عقب ذكر شيوخه:

غالب من أكثر عنهم بصريون، وهذا يدل على أنّ رحلاته تأخرت، وأنه رحل للعرض ولم يرحـل

---

(١) السمعاني: الأنساب: ٢٢٧/٩، والخطيب أبوبكر، تاريخ بغداد، ٣٣٤/٤.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٥٥٥/١٣.

(٣) انظر التفصيل، منهج التعليل عند البزار، ص١٥ إلى ص ٢١.

(٤) وتأتي تراجم شيوخ البزار في مواضعها في دراسة الأسانيد في الأحاديث، فلا داعي للإطالة هنا.

للطلب أو قلت: أي في الغالب، وإلا فقد رحل كغيره من المحدثين، يدل على هذا أن له شيوخاً من غير البصريين، والله أعلم.

٥- أبرز تلاميذه:

قال أبو الشيخ الأصبهاني – وهو من أبرز تلاميذ البزار:

اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه فكتبوا عنه[١].

قلت: وتتلمذ عليه جم غفير من طلاب الحديث لأنه كان حافظاً كبيراً ورحل في العرض، ومن أجل تلاميذه:

١- سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) (صاحب المعاجم)

٢- عبدالباقي بن قانع بن مرزوق (ت: ٣٥٠هـ) (صاحب المعجم)

٣- عبدالله بن محمد بن حيّان، أبو الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ)

٤- محمد بن أيوب بن حبيب الرقي الصموت (ت: ٣٤١هـ) راوي المسند عنه

٥- محمد بن العبّاس بن نجيح البغدادي (ت: ٣٤٥هـ) وغيرهم[٢].

٦- مؤلفاته:

١- "المسند الكبير المعلّل" ومطبوع باسم "البحر الزخار" وهو الذي قيد البحث ويأتي الكلام عليه قريباً.

٢- كتاب الصلاة على النبي ﷺ[٣].

٣- كتاب الأشربة وتحريم المسكر[٤].

٤- المسند "الصغير" حدث به بأصبهان[٥].

أقوال أهل العلم فيه (جرحاً وتعديلاً):

وذلك على ضربين:

أ- من وثّقه:

وثقه أبو الشيخ الأصبهاني – تلميذه – قال: "كان أحد حفاظ الدنيا، حكي أنه لم يكن بعد علي بن

---

(١) أبو الشيخ الأصبهاني: طبقات المحدثين بأصبهاني، ١/١٠٨.

(٢) وانظر: الخطيب أبوبكر، تاريخ البغداد، ٤/٣٣٤.

(٣) فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/٣١٦.

(٤) ابن خير الإشبيلي، الفهرسة، ص٢٦٢.

(٥) الكتاني، الرسالة المستطرفة،ص٥١.

المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه وكتبوا عنه"[١]. وأبو يوسف يعقوب بن المبارك، ذكر الخطيب البغدادي بإسناده عنه أنه قال: "ما رأيت أنبل من البزّار ولا أحفظ"[٢]. وقال الخطيب البغدادي: "كان ثقة حافظاً، صنّف المسند"[٣]. وقال السمعاني: "كان حافظاً من أهل البصرة... وكان ثقة"[٤]. وقال ابن القطان الفاسي: "كان أحفظ الناس للحديث"[٥]. وقال الذهبي: "الشيخ الإمام الحافظ الكبير"[٦]. وقال أيضاً: "الحافظ العلامة"[٧]. وقال ابن يونس: "حافظ للحديث"[٨].

قلت: فقد شهدوا له بالثقة والحفظ والعلم.

ب- من جرّحه:

قال أبو الشيخ الأصبهاني: غرائب حديثه وما ينفرد به كثير[٩]. وقال الحاكم أبو أحمد: "يخطئ في الإسناد والمتن". وقال الدارقطني (في رواية الحاكم عنه): "يخطئ في الإسناد والمتن. حدّث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدّث من حفظه، ولم تكن معه كتبه، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلّمون فيه، جرّحه أبو عبدالرحمن النسائي[١٠]. وقال الدارقطني (في رواية حمزة السهمي عنه): "ثقة يخطئ كثيراً ويتكل على حفظه"[١١]. وقال الحافظ ابن حجر: (وقد ذكر له بعض الأوهام التي انفرد بها)، صدوق مشهور[١٢].

قلت: والراجح فيه: أنه "ثقة يخطئ وله أفراد". فكم من ثقة أخطأ، ووهم في روايته فلم يترله ذلك عن مرتبه "الثقة مثل شعبة بن الحجاج وغيره ثقات[١٣]. وهذا هو الذي أميل إليه وقد مال إليه

(١) الأصبهاني، طبقات المحدثين، ١/١٠٨.

(٢) البغدادي: تاريخ البغداد، ٤/٣٣٤ والذهبي، "السير"، ١٣/٥٥٥ وغيرها.

(٣) البغدادي، تاريخ البغداد، ٤/٣٣٤.

(٤) السمعاني، الأنساب، ١/٣٣٦.

(٥) ابن حجر الشافعي: لسان الميزان، ١/٢٣٩.

(٦) الذهبي: السير، ١٣/٥٥٤.

(٧) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٢/٦٥٣ والميزان: ١/١٢٤.

(٨) ابن حجر العسقلاني، اللسان، ١/١٣٧.

(٩) ابن حجر العسقلاني، اللسان، ١/٢٣٨.

(١٠) البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٢٣٥ والذهبي في السير، ١٣/٥٥٦.

(١١) السهمي: سؤالاته للدار قطني، ص١٣٧ رقم ٦١٦.

(١٢) ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ١/٢٣٧.

(١٣) وانظر: أكرم بن محمد الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص٩٥ رقم ٢٨.

المحدث الألباني من المعاصرين[١]. وكذا مال صاحب "إرشاد القاصي والداني..."إلى هذا، وقال: ثقة حافظ مصنف على خطأ في أحاديث كثيرة[٢]. وقال الدكتور محفوظ الرحمن السلفي: ... ولا شك أنه توهّم في مسنده، ونستطيع أن نلتمس له العذر، وهو ما قاله الدارقطني: "بأنه كان يحدّث من حفظه، ولم تكن معه كتبه"[٣].

٧- وفاته: توجد روايتان في وفاته:

الأولى: روى الخطيب بإسناده عن ابن قانع – وهو تلميذه: أن أحمد بن عمرو بن عبدالخالق مات بالرملة في شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين[٤].

الثانية: روى الخطيب بسنده عن ابن سعيد قال: توفي بالرملة، سنة اثنتين وتسعين ومائتين(٥). وقد اعتمد الذهبي الرواية الثانية أي قول ابن سعيد(٦). فقد انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد حياة حافلة بطلب الحديث والتحديث به، والتأليف فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

---

(١) الألباني، الضعيفة، ٥٠١٢/١١.

(٢) نايف المنصوري، إرشاد القاضي والداني، ص١٤٦.

(٣) السلفي، محفوظ الرحمن: مقدمة تحقيق مسند البزار، ١٦/١.

(٤) البغدادي: تاريخ بغداد، ٣٣٥/٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الذهبي: السير، ٥٥٦/١٣.

المبحث الثاني
وصف كتاب مسند البزار وبيان أهميته

وصف الكتاب (أي المطبوع المعتمد في الأطروحة)

طبع من مسند البزار إلى تاريخ كتابة الرسالة ١٨ مجلداً، وكما تقدم، التسعة الأولى بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي رحمه الله وقد توفي قبل إتمامه، وذلك إلى مسند أبي ذر الغفاري.

ثم جاء الأستاذ عادل بن سعد المصري فحقق من المجلد (١٠) إلى (١٧) إلى مسند أبي هريرة.

والمجلد الأخير (١٨) فيه قطعة من "مسند عائشة" بتحقيق الأستاذ صبري، عبدالخالق الشافعي، والمجلد (١٩) و(٢٠) فيها الفهارس، وهذا إلى عام ١٤٣٣هـ.

وأمّا إلى وقت رسالة الدكتور العبّادي (٢٠٠٥م) فلم يُطبع منه إلا إثنا عشر مجلداً[(١)].

وعدد الأحاديث فيه: ١٠٠٨٢ + ٣٢٧ (في مجلد ١٨) = ١٠٤٠٩.

وأما إلى وقت دراسة الدكتور العبّادي كان عدد الأحاديث (٦٢٩١).

تحقيق اسم الكتاب:

اختلف في تسمية الكتاب، فقد ذكره الخطيب البغدادي والسمعاني والذهبي وابن كثير والإشبيلي بقولهم: "المسند" دون إضافة أو صفة[(٢)]. وقال الذهبي: "المسند الكبير المعلّل"[(٣)]. وأما الهيثمي فوصفه بـ"البحر الزخار"[(٤)]. والكتاني قد ذكر اسمه بـ"البحر الزاخر"[(٥)]. والمطبوع منه: "البحر الزخار" اعتمده الدكتور محفوظ الرحمن، وكذا اتبعه الدكتور زياد العبادي بقوله: لأنه الاسم الذي اشتهر به بعد طباعته، ثم لأنني لم أجد مشكلة كبرى تتبنى على ذلك، سيما وأن الجميع أثبتوا هذا المسند للبزّار وإن اختلفوا في تسميته[(٦)].

قلت: لكن الأولى والصحيح عند أصحاب العلم والتحقيق أن يحقق اسم الكتاب صحيحاً. وقال الدكتور علي بن عبدالله الصيّاح: "وعندي تحفّظ على هذه التّسمية، فجميع الأصول الخطية فيها "المسند"، وكذلك جميع من ذكره من المتقدمين والمتأخرين. ومنها كتب الفهرست والمعاجم التي هي

---

(١) انظر: العبادي، منهج التعليل عند البزار، ص٢٩.

(٢) البغدادي، تاريخ بغداد، ٣٣٤، والسمعاني: الأنساب: ٣٣٦ وابن كثير الباعث الحثيث، ص٦١.

(٣) "الذهبي: "السير" ٥٥٤/١٣.

(٤) الهيثمي: كشف الأستار، ٥/١.

(٥) الكتاني: الرسالة المستطرفة.

(٦) العبادي: منهج التعليل، ص٢٩.

مظنة لذكر اسم الكتاب كاملاً – سماه: "المسند" فقط، وما اعتمده المحقق من قول الهيثمي فأقول: ربما كان مقصد الهيثمي الوصف دون التسمية، والله أعلم"[١].

أهمية "المسند" للبزار:

وفيما يلي أقوال أهل العلم بالحديث في "المسند".

قال الحافظ الخطيب البغدادي (في ترجمة البزار): "صنف المسند وتكلم على الأحاديث وبين عللها"[٢]. وقال ابن خير الإشبيلي: مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزّار البصري، في حديث النبي ﷺ بعلله والكلام عليه في نيّف وخمسين جزءاً[٣]. وقال الذهبي: "المسند الكبير المعلّل"[٤]. وقال الحافظ ابن كثير: يقع في مسند الحافظ أبي بكر البزّار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد[٥]. وقال الهيثمي: قد حوى جملة من الفوائد الغزار يصعب التوصّل إليها على من التمسها ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها[٦].

وقد ذكره أغلب المعاصرين من المحققين من مظانّ الأحاديث المعلة، ومنهم: الدكتور وصيّ الله محمد عباس في مقدمته لتحقيق "العلل معرفة الرجال" (للإمام أحمد برواية عبدالله)[٧]. والدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي في مقدمة تحقيقه "لمسند البزار" ١/٢٤، ٢٥، وفي مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني[٨]. وقال الدكتور علي الصيّاح: (بعد أن ذكر البزار من أئمة العلل والحديث) وله كتاب: "المسند الكبير المعلّل" وطبع أجزاء منه، وصناعة العلل بيّنه في مسنده....[٩].

قلت: فكل هؤلاء الحفاظ، والمحققون المعاصرون قد عدّوه مسنداً مهماً من مظانّ بيان علل الأحاديث، وهذا ما وعدت من ذكره في المقدمة من بيان أهمية مسند البزار، والله الموفق.

---

(١) انظر: جهود المحدثين في بيان علل الحديث، ص٧٦، الهامش.

(٢) البغدادي: تاريخ بغداد، ٤/٣٣٤.

(٣) الأشبيلي: الفهرست، ص١٣٨.

(٤) تقدم ذكره.

(٥) ابن كثير: الباعث الحثيث، ص٦١.

(٦) الهيثمي: كشف الأستار، ١/٥.

(٧) أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ١/٤٦، تحقيق وصي الله محمد عباس.

(٨) الدارقطني: العلل الواردة، ١/٧٧، مقدمة تحقيق د. محفوظ الرحمن السلفي، ط. دار طيبة الرياض.

(٩) الصياح: علي بن عبدالله، جهود المحدثين في بيان علل الحديث، ص٧٦.

المبحث الثالث
منهج البزار في مسنده والتعريف بعلم العلل

والكلام فيه حول نقطتين: المنهج العام في المسند، ومنهجه في تعليل الأحاديث.

أولاً: المنهج العام للإمام البزار في مسنده:

وقد بيّنه الدكتور محفوظ الرحمن رحمه الله، فأشار إليه باقتضاب في النقاط التالية:

١- ترتيب الكتاب: رتّب المؤلف كتابه على مسانيد الصحابة، ولم يراع فيه ترتيب المعاجم، بل رتّبه مثل المتقدمين الذين صنفوا المسانيد، ولم يراعوا في مسانيدهم أن تكون مرتّبة على ترتيب حروف المعجم الدقيق، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند أحمد بن حنبل وغيرها.

فالبزار ذكر أولاً مسانيد الخلفاء الأربعة ثم بقيّة العشرة المبشرين بالجنة ثم مسند العباس والحسن والحسين وغيرهم رضوان الله عليهم.

٢- رتّب الأحاديث على الرواة عن الصحابة فقال مثلاً: ما روى عثمان عن أبي بكر، ومما روى علي بن أبي طالب عن أبي بكر رضي الله عنهما[١].

٣- إذا كان للصحابي أحاديث كثيرة فلم يكتف بترتيبها على الرواة عن الصحابة، بل رتّب على الرواة عن من رواه عن الصحابة أو على الرواة عن من رواه عن الرواة عن الصحابة فمثلاً يقول: ومما روى طاووس عن ابن عباس عن عمر، ومن حديث عمر بن حمزة عن سالم عن ابن عمر، ومما روى، عاصم بن عبيد الله عن سالم...[٢].

٤- يذكر الأحاديث مسنده إلا إذا ورد في أثناء الكلام على الأحاديث أو لبيان أنه ترك هذا الحديث لعلّه كذا، فأحياناً لا يذكر المسند من عنده[٣].

٥- غالباً يبدأ بذكر إسناد الحديث قبل المتن إلا إذا جاء الحديث أثناء الكلام عليه، فحينئذ أحياناً يؤخر السند[٤].

٦- يحذو حذو المحدثين الآخرين في تحويل الإسناد، وذكره أن اللفظ لفلان إذا رواه أكثر من واحد ويوجد الخلاف في ألفاظهم، أو يقول يتقاربان في حديثهما[٥].

---

(١) ح ٢٠٧: ١/٣٢٣.

(٢) ح ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٠٠.

(٣) انظر: مثلاً ح ١٦، ١٧، وغيرها.

(٤) انظر: ح٤، ٩ (م) ٧(م)، ١٠(م) وغيرها وح ٤٥، ١٩٤ وح٢٢٩.

(٥) انظر: ح٨٩، ٩٠، وح ٢٧.

٧- غالباً يذكر المتن مفصّلاً، ولم يكتف بالإشارة أو بذكر الأطراف إلا إذا كان من الأحاديث التي يذكر سبب تركها، أو إذا كان المتن طويلاً وفيه قصّة، فأحياناً يختصر المتن ويشير إلى القصة[١].

٨- أحياناً، بعد ما يسرد المتن بسند يتبعه بسند آخر ويقول مثله أو نحوه[٢].

٩- بعد ما ينتهي من ذكر المتن، يتكلم في الحديث ويصدد كلامه غالباً بقوله: "قال أبو بكر" وكثيراً ما يذكر في العلل بتفرد الراوي فيقول مثلاً: لا نعلمه يروى عن فلان إلا فلان[٣].

١٠- أحياناً يتكلم في الحديث، فيذكر الخلاف على الرواة ويتوسع في ذكر الطرق وبيان العلل فيه[٤].

١١- أحياناً يشير إلى المتابعة والشواهد للحديث الذي ذكره[٥].

١٢- أحياناً يحكم على الحديث فمثلاً يقول: هذا الحديث حسن الإسناد،[٦] أو إسناده صحيح[٧].

١٣- أحياناً يسرد الحديثين المشركين في المسند كله، أو بعضه ثم يتكلم فيهما[٨].

١٤- إذا كان الحديث مروياً من عدة طرق بعضها أعلى من بعض فالحافظ البزار يذكر الطريق العالي فيقول مثلاً:

"وقد رواه جماعة عن النبي ﷺ فاختبرنا بحديث أبي بكر دون غيره"[٩] أو يقول: "عمر أرفع من رواه عن النبي ﷺ"[١٠].

١٥- أحياناً يسرد الإسنادين من عنده إلى النبي ﷺ ثم يذكر المتن[١١].

١٦- أحياناً يتكلم في الرواة من حيث الجرح والتعديل[١٢]، ومن حيث السماع

(١) انظر ح١٠، ١١، ٥، ٧.

(٢) انظر: ح ١٥، ٢٧.

(٣) انظر: ح ٥، ٧، ١١، وح ٣٤، ٣٦، ١٤، ٦١، وغيرها.

(٤) انظر: ح ١، ٢، ٦، ١١ وغيرها.

(٥) انظر: ح١، ٤٤، وغيرها الكثير.

(٦) انظر: ح١٥، ٢٣ وغيرها.

(٧) انظر: ح ٣٦، ٣٧ وغيرها.

(٨) انظر: ح ٤٣-٤٤ وغيرها.

(٩) انظر: ح ١(م) وأيضاً ٢٩(م)، ٥٥(م)، وغيرها.

(١٠) انظر: ح٣٢٣.

(١١) انظر: ح ٤٧، ٤٦.

(١٢) انظر: ح ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢.

والإدراك[١]،كما يذكر أحياناً أسماء الرواة الذين سمعوا من الراوي المذكور ورووا عنه وتحملوا حديثه[٢].

١٧- إن البزّار يحكم على الرواة بنفسه ولم ينقل أقوال العلماء الآخرين إلا قليلاً[٣].

١٨- إن البزّار لطيف العبارة فيقول مثلاً "ليس بالقوي" أو "لين الحديث ونحوها"[٤] أو منكر الحديث ونحوها، مع أن أئمة الحديث قد كذبوه أو تركوه نحو ذلك.

١٩- أحياناً يذكر بعض قواعد المصطلح الحديثية ويبين رأيه مثلاً يقول: "زيادة الحافظ مقبولة" ونحوها[٥].

قلت: وقد ذكر الدكتور العبّادي أسباب انتقاء البزّار للأحاديث في مسنده، فليراجع من يشاء رسالته التفصيل[٦].

ثانياً: منهج التعليل التفصيلي عند البزار:

ومن المفروض ولابد قبل الدخول في هذا من بيان مفهوم العلّة لغة واصطلاحاً باختصار.

العلة، لغة:

قال ابن فارس: "علَّ: العين واللّام أصول ثلاثة صحيحة، أحدها: تكرير، والآخر يعوق، والثالث: ضعف في الشيء. والعلة المرض، وصاحبها معتلّ"[٧].

وقال ابن منظور: وقد اعتلّ العليل علَّةً صعبة. "والعلة: المرض، علّ يعلّ، واعتلّ، أي: مرض، فهو عليل، وأعلّه الله، ولا أعلّك الله، أي: لا أصابك بعلّة[٨]. واسم المفعول من أعلّ، "مُعَلّ" وقيل: "معلول". واختُلف في جواز إطلاق "معلول" على الحديث الذي فيه علّة، فالمحدثون يسمّون كلّ ما يقدح في الحديث علّة، أخذاً من المعنى اللغوي، ويقولون عن الحديث الذي فيه علة "معلول" ومثلهم الفقهاء والأصوليّون في باب القياس وغيره: العلة، والمعلول"[٩].

وأنكر عليهم بعض أهل اللغة ذلك، وتبعهم متأخرو أهل الحديث، كابن الصلاح ومن جاء بعده،

---

(١) انظر: ح ١٩، ٤٤.
(٢) انظر: ح ٢١، ٢٧ وغيرها.
(٣) انظر: ح ٢١، ٩٧، وغيرها.
(٤) انظر: ح٤٤، وغيرها(ومقدمة تحقيق مسند البزار و١/٣١ إلى ٣٦) .
(٥) انظر: ح ٢، ٢٣ (م) .
(٦) العبّادي: زياد بن سليم بن عيد، منهج التعليل عند البزار..، ص٣٤ إلى ٤٦.
(٧) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ٤/١٢-١٤.
(٨) ابن منظور الإفريقي: لسان العرب، ١١/٤٧١.
(٩) انظر: مقدمة تحقيق: "علل الحديث" ١/٣٩.

ومستند هؤلاء: أنّ المرض يُقال من الرباعي فقط: أعلّه "فهو "معل" ولا يقال من الثلاثي: "عُلّ" أو "علّة" فهو "معلول" إلّا في الشُّرب فقط.

ونقل الزركشي كلام ابن الصلاح والحريري وابن سيده ثم تعقبهم بقول: الصواب أنه يجوز أن يقال: "علّه" فهو "معلول" من العلّة والاعتلال إلا أنه قليل، ومنهم من نصّ على أنه فعل ثلاثي"[١]، ثلاثي"[١]، وذكر كلام غير ومن أهل العربية الذين صحّحوا استعمال "معلول" أيضاً.

وأما الدكتور علي بن عبدالله الصيّاح فقال: فممّا تقدّم من عدم اتفاق أهل اللغة على تخطئه استعمال هذه الكلمة، واستعمال كثير من الأئمة المحدثين لها، نستفيد أنها كلمة صحيحة لغويّاً، وإن كان الأفصح استعمال كلمة "مُعل"... ولم أقل "المعلول" مراعاة للكلمة المتفق عليها دون المختلف فيها، ومراعاةً للأفصح[٢].

قلت: وهو الأولى كما هو ظاهر فما اتفق عليه أولى ممّا اختلف فيه، وإن كان يجوز استعمال الإثنين.

تعريف "العلة" اصطلاحاً:

يعرّف علماء الحديث "العلة": بأنها سبب غامض خفيّ قادحة في صحة الحديث، مع أن الظاهر، السلامة منها. وعرّفوا الحديث "المعلّ" أو "المعلول" بأنه: الحديث الذي اطُّلع فيه على علّة تقدح في صحّته، مع أن الظاهر السلامة منها[٣]. واختار الحافظ السخاوي تعريفاً آخر وهو: (المعلل) خبرٌ ظاهره السلامة، اطُلع فيه بعد التفتيش على قادح[٤].

وقد وردت كلمة "علة" و"معلّ"، ومعلول في لسان الأئمة المتقدمين على معنيين: المعنى الأول: المعنى الخاص: أي العلّة الغامضة في إسناد ظاهر، الصحة، وهذه العلة الغامضة، لا يمكن أن يوضع لها ضابط محدد، لأن لها صوراً كثيرة متعددة. مثل: الاختلاف في إسناد حديث كرفعه ووقفه، أو وصله وإرساله، أو زيادة رجل أو نقصانه ونحو ذلك، أو اختلاف في متن حديث، كاختصار المتن، أو الأدراج فيه، أو روايته بالمعنى، فيتغير معناه أو نحو ذلك، أو التفرّد فقد يكون الحديث الفرد منكراً أو صحيحاً محتملاً أو غير محتمل. وبعضها أدقّ وأغمض من بعض، قد لا يُدركها إلّا الحذّاق من أهل الفنّ.

ومثاله ما قال يعقوب بن شيبة الحافظ: كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين، فيسند

---

(١) الزركشي: النكت: ١/٢٠٤-٢٠٦.

(٢) الصياح: علي بن عبدالله، المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلّ، ص١٤-١٥.

(٣) العسقلاني: ابن حجر، النكت علي ابن الصلاح (٢/٧١٠) والسخاوي: فتح المغيث، ١/٢٦٠ وغيرها.

(٤) السخاوي: فتح المغيث، ١/٢٦١.

الكلام عن أحدهما، فإذا حدّث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله[١]. وهذا المعنى هو المراد في كلام أكثر المتأخرين، وهو الذي ذكروه في كتب المصطلح، وهو مراد من تكلم عن أهمية العال ودقّتها وقلّة من برز فيها[٢].

المعنى الثاني: معنى عام ويراد به الأسباب التي تقدح في صحة الحديث، المانعة من العمل به. وفي هذا قال الحافظ ابن الصلاح: أعلم أنه قد يطلق اسم العلّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على هو مقتضى لفظ العلة في الأصل. ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمّى الترمذي النّسخ علّة من علل الحديث[٣].

وما ذكره ابن الصلاح له أمثلة كثيرة في تطبيقات الأئمة المتقدمين فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، ويشمل عندهم المعنى الخاص والعام معاّ، ولهذا أمثلة كثيرة في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم وكتاب "العلل" للدار قطني[٤].

فإن قيل: إنّ ضعف الراوي سبب ظاهر فكيف يدخل في "المعلول" ما رواه الضعيف بناء على أنّه خارج عن التعريف بقيد الغموض فيه.

فيُجاب: "بأن العلّة هي عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي ثقة كان أم ضعيفاً، وخطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يدرك إلا بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته أو خطئه..."[٥].

كيفية معرفة العلّة أو الخطأ في الرواية:

يقول الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله: "السمة التي تعرف بها خطا المخطئ في الحديث وصواب غيره إذا أصاب فيه، فاعلم – أرشدك الله– أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين: أحدهما: أن ينقل الناقل خبراً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً ينسب في إسناد خبره، خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه فيكون خطأ ذلك غير خفيٍ على أهل العلم حين يرد عليهم كمعمر بن راشد حيث حدّث عن الزهري: فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة. ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل: عامر لا عَمرو (وذكر أمثلة أخرى). فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد ومتن الحديث هي أظهر الجهتين خطأ وعارفوا في

---

(١) ابن رجب: شرح علل الترمذي: ٧٦٥/٢.

(٢) الصياح: د. علي بن عبدالله: المنهج العلمي... ص١٥-١٦.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص٨٤.

(٤) المنهج العلمي لدراسة الحديث المعل، ص١٧.

(٥) المليباري: "الحديث المعلول"، ص١٠-١١.

الناس أكثر.

والجهة الأخرى: أن يروى نفس من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذٍ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفّاظ، دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظاً. على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم[1].

قلت: فقد ذكر في النوع الأول العلل في الإسناد والمتن، وهي علل ظاهرة، وذكر أن معرفتها سهل وميسور. وذكر في النوع الثاني: العلل الخفيّة في أحاديث الثقات، وطريقة الأئمة من المتقدمين في الحكم عليها.

أهمية علم العلل، وعزته وقلة من يفهمه:

قال صالح بن محمد البغدادي – المعروف بصالح جزرة – سمعت عليّ بن المديني يقول: "ربّما أدركت علة حديثٍ بعد أربعين سنة"[2]. وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: "جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ فقال لي: يا أبا حاتم، قلّ من يفهم هذا! ما أعزّ هذا؟ إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلّ من تجد من يحسن هذا! وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإني إلى أن ألتقى معك لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذلك كان أمري"[3]. وقال ابن أبي حاتم أيضاً: سمعت أبي يقول: "الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن علل الحديث، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا"[4].

وقال ابن رجب رحمه الله في هذا المعنى: "فالجهابذة النقّاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً"[5].

---

(١) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، ص٦٣ إلى ٦٧.

(٢) المرجع السابق، ١/١٨٤.

(٣) الرازي: عبدالرحمن بن أبي حاتم: تقدمة الجرح والتعديل، ١/٣٥٦.

(٤) الرازي: عبدالرحمن بن أبي حاتم: الجرح والتعديل: ٢/٢٣.

(٥) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ٢/٤٦٧.

قلت: فهذه أقوال الجهابذة النقاد في العصور المتقدمة، فما بال من جاء بعدهم إلى يومنا هذا؟!!

طريقة التأليف في علل الحديث:

وهذه الكتب منها ما هي على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم وغيره، ومنها ما هي على المسانيد: كعلل ابن المديني والدارقطني وغيرهما، ومنها ما هي غير مرتب كالعلل المنقوله عن يحى القطّان وابن المديني وغيره، متفرّقة مبثوثة في بطون كتب أسماء الرجال والجرح والتعديل وشروح الحديث ومصطلح الحديث وغيرها[١].

لماذا اهتم العلماء ببيان العلل في الأحاديث وصنّفوا في هذا الفن؟

هذا سؤال يطرح نفسه، فقد يظنّ ظانّ بأن علماء الحديث قد ألّفوا كتباً في تدوين الحديث وجمعوا فيها الأحاديث والآثار، ثم شرعوا يطعنون فيها تحت ستار "علم علل الحديث" فكيف يكون هذا!!؟

قلت: وما أحسن ما أجاب به الحافظ ابن رجب عن هذا السّؤال فقال: "وأمّا أهل العلم والمعرفة والسّنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين، وحفظاً لسنّة النبي ﷺ، وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلّلة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات، فهؤلاء هم العارفون بسنّة رسول الله ﷺ حقاً، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للجوهر مما دلّس به"[٢].

"العلة" عند البزار:

قال الدكتور زياد بن سليم العبادي – بعد أن استقرأ الأمثلة في مسند البزار –: "نلاحظ مما سبق أن البزّار يطلق التعليل على ما هو خفي وعلى ما هو ظاهر جليّ، فنوّع فيهما ولم يلتزم ما التزمه أكثر أهل المصطلح في حصر العلّة بأحاديث الثقات فحسب، وما كان فيه تعليل غامض. وهو بهذا يسير على منهج الأقدمين في توسعهم في مفهوم العلة"[٣].

قلت: وهو كما قال. وظهر ذلك من خلال دراستي لأحاديث المسند، كما سيأتي – إن شاء الله – في أبواب البحث الثلاثة.

---

(١) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ٢/٨٩٢.

(٢) ابن رجب، عبدالرحمن: شرح علل الترمذي، ٢/٨٩٤.

(٣) العبادي، منهج التعليل عند البزار...، ص٥٥ إلى ٥٧.



البَابُ الأَوَّل
الأحاديث المعلولة بالاختلاف

وفيه تمهيد وثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد.

الفصل الثاني:الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد.

الفصل الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن وغيره.

تمهيد

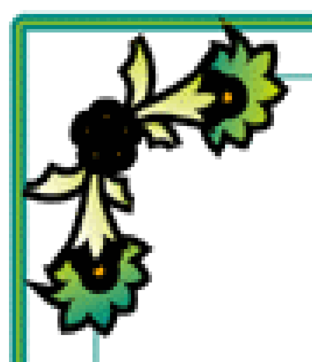
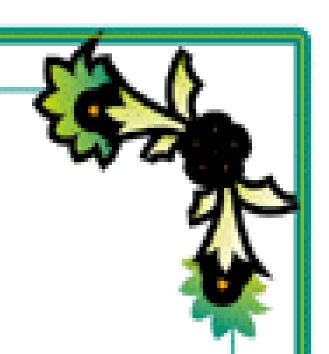
إن الإمام البزّار قد أورد في مسنده المعلّل الكبير هذا كمّاً غير هيّنٍ من الأحاديث التي اعلّها بالاختلاف، سواءً في الإسناد أو في المتن أو فيهما معاً.

والاختلاف: أن يروي الراوي حديثاً على وجه يخالف ما رواه الآخر، إسناداً أو متناً أو نحو ذلك.

وعدد الأحاديث في هذا الباب ١٩٧ حديثاً بدون المكرر، وفيه ثلاثة فصول، وتحت كل فصل مباحث.

الاختلاف قضية جوهرية لا يستهان بها في علم علل الحديث. إذ أن المتن الواحد قد يصحّ بأسانيد ولا يصحّ بأخرى، أو يصحّ من طريق بينما لا يصحّ من طريق آخر، صحيح بإسناد، منكر بإسناد آخر ولهذا اهتم العلماء بهذا المبحث، كابن المديني والدارقطني وغيرهما.

والباب الذي نحن بصدده يعالج هذه المسألة. وقد بيّنت أوجه الاختلاف عن المدار، ورجّحت قول من يعتمد قوله عند الاختلاف في شيخ معيّن.والقول الراجح في دفع الاختلاف.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد

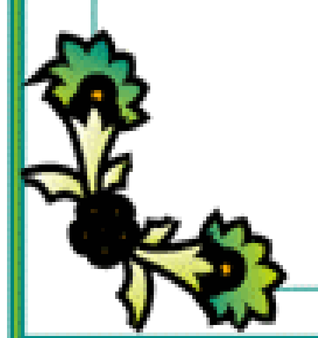
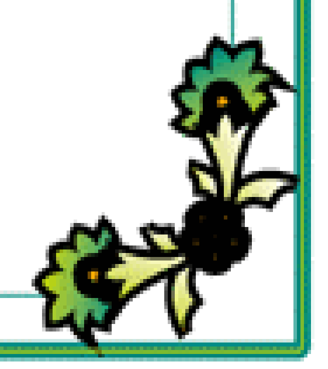
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الرفع والوقف

المبحث الرابع: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإسقاط راوٍ من السند



المبحث الأول

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال

وفيه عشرة أحاديث.

[١] ١٤٨٢ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ[٢] أَبُو عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ذَكْوَانَ[٣]، عَنْ مَنْصُورٍ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةَ سَنَتَيْنِ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث إنما يرويه الحفاظ عن منصور عن الحكم بن عتيبة مرسلاً، ومحمد بن ذكوان هذا ليّن الحديث، قد حدّث بأحاديث كثيرة لم يُتابع عليها.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح٩٩٨٥، ثنا أحمد بن داود المكي عن محمد بن عون، وفي الأوسط، ١٠٠٠، من طريق محرز بن عون، كلاهما عن محمد بن ذكوان به. وأخرجه ابن عدي في الكامل، ٢٠٠/٦ من طريق أحمد بن داود المكي عن محمد بن عون به، وعندهم زيادة: عم الرجل صنو أبيه. وأورده الهيثمي في كشف الأستار، ٤٢٤/١، ح٨٩٦ وفي المجمع ٧٩/٣ وقال: "فيه محمد بن ذكوان فيه كلام وقد وثق".

دراسة علة الحديث:

مدارها على محمد بن ذكوان، وهو ضعيف كما تقدم، على وهم فيه. فقد ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلل، فقال: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو عونٍ الزيادي، عن محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، عن عبدالله، أنّ النبيﷺ استعمل عمر على الصدقات فأتى العباس فمنعه، فشكا عمر إلى النبيﷺ فقال النبيﷺ: "عم الرجل صنو أبيه، وإنّا تعجّلنا من عبّاسٍ صدقة ماله. فقالا: هو خطأ إنما هو: منصور، عن الحكم عن الحسن مسلم بن يناق: أن النبيﷺ بعث عمر... مرسل. وهو الصحيح"[٦].

قلت: وقد سبق أن ابن عدي أخرجه في الكامل ٢٠٠/٦، ونقل عن النسائي قوله: "محمد بن ذكوان عن منصور منكر الحديث" ثم قال ابن عدي: وهذا الذي أشار إليه النسائي أنه عن منصور

---

(١) ترجمته برقم ١٤٣٨ وهو صدوق.

(٢) قال أبو حاتم ثقة الجرح ٤٨/٨، وذكره ابن حبان في ثقاته ٩٠/٨.

(٣) ضعيف، منكر الحديث عن منصور، تقريب التهذيب ص ٨٤٣ رقم ٥٩٨، والكامل لابن عدي ٢٩٩/٦ وغيرها.

(٤) ثقة ثبت ترجمته برقم ١٤٦٧.

(٥) مسند البزار، ٣٠٤/٤، ٣٠٣.

(٦) العلل: ٥٩٦/٢، المسألة: ٦٢٣

منكر الحديث، لأن هذا لا يرويه عن منصور غير ابن ذكوان هذا".

قلت: ووافقه إمام أهل الحديث في عصره الدارقطني فسئل عن هذا الحديث فقال: ويرويه محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، وهو وهم، والصحيح: عن منصور، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم يناق مرسلاً[1]. وقال في السؤال عن الاختلاف في حديث الحكم بعد ذكره للاختلاف: "ورواه الثوري، عن منصور، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم يناق مرسلاً، وهو أشبهها بالصواب"[2]. فبيّن أن الراجح ما رواه الثوري عن منصور، (الرواية المرسلة) فهو أحفظ وأتقن، وابن ذكوان فهو ضعيف لا يعتبر به هنا. ويأتي التفصيل في الكلام عليه في رواية طلحة وعلي رضي الله عنه به.

وحديث علي رضي الله عنه، أخرجه الترمذي ح ٦٧٨ وأبو داود، ح ٦٢٤، وابن ماجه ح ١٧٩٥ والدارمي، ٣٨٥/١ والدارقطني، ١٢٣/٢ وابن سعد ٢٦/٤، وابن خزيمة ح ٢٣٣١ وابن عساكر ٣٠٤/٢١ كلهم من طريق سعيد بن منصور ثنا إسماعيل بن زكريا عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجية بن عدي عن علي: أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك. وهو عند أحمد، ١٩٢/٢ ح٨٢٢[3]، وأخرجه أيضاً الترمذي ح٦٧٩ من طريق إسرائيل عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن جحل عن حجر العدوي عن عليّ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر(إنا قد أخذنا زكاة العباس عام الأول للعام). قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس وقال: لا أعرف حديث تعجيل الزكاة من حديث إسرائيل، عن الحجاج بن دينار، إلا من هذا الوجه، وحديث إسماعيل بن زكريا عن الحجاج، عندي أصحّ من حديث إسرائيل عن الحجاج بن دينار. وقد روي هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

قلت: وإسناده الأول لا بأس به لرجاله، إلا حُجية بن عدي الكندي الأسدي الكوفي، قال البخاري: سمع علياً"[4]. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ونقل عن أبيه: شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول[5]. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة[6]. وقال ابن سعد: وكان معروفاً وليس

(١) العلل: ٣٧٧/٣ السؤال: ٧٨٨

(٢) العلل: السؤال: ٥١٣.

(٣) وانظر: إثارة الفوائد المجموعة للعلائي، رقم ١٠٣، ٢٧٣/١

(٤) التاريخ، ١٢٩/٣

(٥) الجرح، ٣١٤/٣

(٦) معرفة الثقات، ٢٨٨/١

بذاك[1]. وذكره ابن حبان في الثقات، ٤/١٩٢.

وردّ ابن القطان الفاسي على أبي حاتم وعبدالحق في تجهيل حجيّة بن عدي. فقال: "وليس كما قال.... وهذا منه غير صحيح، ومن علمت حاله في حمل العلم وتحصيله وأخذ الناس عنه، ونقلت سيرته الدالة على صلاحه، ونحو ذلك لا يقبل من قال فيه: لا يحتج به أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف، ولا بُدَّ أن يضعفه بحجة ويذكر جرحاً مفسراً، وإلا لم يُسمع منه ذلك، لا هو ولا غيره كذلك.... إلى أن قال:... نعم لو قال لنا ذلك من ألفاظ التضعيف فيمن لم يعرف حاله بمشاهدة أو بإخبار مخبر، كنا نقبله منه، ونترك روايته به، بل كنا نترك روايته للجهل بحاله، لو لم نسمع ذلك فيه. فحجية المذكور، لا يلتفت فيه إلى قول من قال: "لا يحتج به" إذا لم يأت بحجة، فإنه رجل مشهور، قد روى عنه سلمة بن كهيل وأبو إسحاق. والحكم بن عتيبة رووا عنه عدة أحاديث، وهوفيها مستقيم، لم يعهد منه خطأ ولا اختلاط ولا نكارة"[2]. وقال الذهبي: صدوق إن شاء الله.[3] وقال في التقريب، صدوق يخطئ من الثالثة[4].

قلت: فهو إسناد لا بأس به، يحتمل للتحسين، لكن قد قال ابن خزيمة بعد روايته الحديث: "وإن كان في القلب منه".

أما رواية إسرائيل عن الحجاج بن دينار عند الترمذي، فيها: حجر العدوي، قال الحافظ في التقريب، قيل هو حجية بن عدي وإلا فهو مجهول[5]. وعليه فهو لا عبرة به وإنما إسناد حجية هو الذي يعول عليه كما أشار الترمذي. وقد أخرج مرسلاً: أرجه البيهقي في الكبرى، ٤/١١١ وغيره من طريق منصور بن ذاذان عن الحكم، عن الحسن بن مسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، وأورده أبو داود ١/٥١٠ بعد تخريجه لرواية حجية. وأخرجه ابن سعد ٤/٢٦ نا يزيد بن هارون نا الحجاج عن الحكم بن عتيبة مرسلاً دون ذكر الحسن بن مسلم. وأيضاً، نا الفضل بن دُكين ثنا أبو إسرائيل عن الحكم قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم... فذكره.

ومن حديث ابن عباس: أخرجه الدارقطني في سننه ٢/١٢٣، من طريق محمد بن عبيد الله العرزمي عن الحكم بن عتيبة عن مقسم، عن ابن عباس قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر ساعياً فأتى العباس يطلب صدقة ماله، فذكر بنحوه.

---

(١) الطبقات، ٦/٢٥٥

(٢) بيان الوهم والإيهام ٥/٣٦٩-٣٧١

(٣) الميزان، ١/٤٦٦

(٤) التقريب، رقم١١٥٩

(٥) التقريب، ص٢٢٦ رقم ١١٥٥

ومحمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العرزمي الفزاري الكوفي متروك[١]. فهو ساقط لا يعول عليه.

ومن حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه: أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٨٨/٢ وغيره، من طريق الحسن بن عمارة عن حبيب بن أبي ثابت والحكم(بن عتيبة) عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تعجل صدقة العباس بن عبدالمطلب سنتين....

قلت: فيه الحسن بن عمارة البجلي أبو محمد الكوفي: متروك[٢]. وتتلخص علل هذه الأحاديث كلها كما يلي:

١- أن إسناد محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عند البزار، منكر لا يصح كما بين النسائي، مع ضعفه وهو خطأ كما بين أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني.

٢- إن حديث الحكم عن علي وابن عباس فيها اختلاف في طرقه، والراجح أنها كلها وهم والحقيقة: أنها كلها حديث واحد وهو منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يناق عن النبي صلى الله عليه وسلم مع الضعف الشديد في بعض الرواة، فبيّن أن حديث حجية أيضاً وهم أو مرجوح. والإسناد الراجح تقدم ذكره.

٣- إن حديث عمارة بن الحسن عن موسى بن طلحة عن أبيه في هذا المعنى لا يلتفت لأنه متروك فهو واه بمره لا شاهد ولا متابعة.

وقد ذكر الدارقطني في السنن طرق هذا الحديث وقال: اختلفوا عن الحكم في إسناده، والصحيح عن الحسن بن مسلم أنه مرسل[٣]. ووافقه على هذا الإمام أبو داود، قال: "وحديث هشيم أصح[٤]. والبزار أيضاً بقوله: إنّما يرويه الحفاظ عن منصور عن الحكم بن عتيبة مرسلاً، ومحمد بن ذكوان هذا ليّن الحديث، قد حدث بأحاديث كثير، لم يتابع عليها[٥].

قلت: فالخلاصة أن هذه الروايات كلها إنما هي إسناد واحد. (هشيم عن منصور عن الحكم عن عتيبة عن الحسن بن مسلم مرسلاً).

وقد روي من وجهٍ آخر عن عليّ: أخرجه البيهقي في الكبرى، ١١١/٤، من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الأعمش يحدث عن عمرو بن مرة عن أبي البختري، عن عليّ فذكره بمعناه.

---

(١) التقريب، رقم ٦١٤٨

(٢) التقريب، رقم ١٢٧٤

(٣) سنن الدارقطني، ١٢٣/٢

(٤) سنن أبي داود، ٥١٠/١

(٥) مسند البزار، ٣٠٤/٤

قلت: ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين أبي البختري سعيد بن فيروز، ثقة ثبت، كثير الإرسال.[1] فهو لم يسمع من عليٍ ولم يدركه كما قال أبو حاتم وشعبة والبخاري في المراسيل، ص٧٣، وكذا أعله في التلخيص الجبير، ٦٣/٢[2].

أقول: لكنه يتقوى بسند منصور عن الحكم الحسن بن مسلم، فيتقويّان يشهد لهما ما يأتي، والله أعلم.

وقد روي من حديث أبي رافع: رواه الطبراني في الأوسط، ح٧٨٦٩ من طريق إسحاق الأزرق، والدارقطني، ١٢٤/٢ من طريق أبي داود كلاهما من طريق شريك، عن إسماعيل المكي عن سليمان الأحول عن أبي رافع مرفوعاً، وفيه ذكر قصة العباس وصدقته.

قلت: وفي إسناده شريك بن عبدالله النخعي وهو صدوق سيء الحفظ. وإسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق ضعيف الحديث وكان فقيهاً.[3] فهو إسناد ضعيف، لكن إذا انضم إلى إسناد الحكم عن الحسن بن مسلم المرسل. وإسناد أبي البختري عن علي وهو منقطع، يشهد له ويكون يرتقي إلى درجة "الحسن لغيره" وقد أشار ابن حجر إلى هذا بقوله: "وليس بثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببعيد في النظر بمجموع هذه الطرق[4]. وذكر المحدث الألباني هذا الحديث وطرقه وشواهد وبين الاختلاف في ألفاظه في إرواء الغليل ح٨٥٧ وح٨٥٨ فأجاد وأفاد رحمه الله.

ويتلخص مما ذكر أن اختلاف الألفاظ يعود إلى ثلاثة بالأساس:

١- أن العباس سأل هو بنفسه أن يتعجل زكاته.

٢- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر: إنا قد تعجلنا زكاة عام.

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر: تعجلنا من العباس صدقة عامين[5].

وأصل الحديث عند البخاري ومسلم: أخرجه البخاري، ٥٣٤/٢ ح١٣٩٩ ومسلم ح٦٧٦ ح(٩٨٣) من طريق شعيب ثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدقة، فقيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبدالمطلب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:(ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس

---

(١) التقريب، رقم ٢٣٩٣

(٢) انظر: جامع التحصيل، ص١٨٣ رقم ٢٤٢

(٣) التقريب رقم ٤٨٩، وذكره الهيثمي في المجمع ٨٣/٢.

(٤) الفتح، ٣٣٣/٣

(٥) وانظر في طرق الحديث وفوائده الفقهية، ومن عمل به و لم يعمل: كشف اللثام عن الأحاديث الضعيفة المعمول بها عند الأئمة الأعلام، ص٢٨٧ إلى ٢٩٤ للأستاذ سعيد باشنفر.

أدراعه وأعتده في سبيل الله، وأما العباس ابن عبدالمطلب فعم رسول الله ﷺ، فهي عليه صدقة ومثلها معها) لفظ البخاري.

رأي الباحث:

١- إن إسناد محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة خطأ أو وهم فلا عبرة به فهو منكر والصحيح منه رواية الثوري عن منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم مرسلاً، عن النبي ﷺ، كما بين أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبزار.

٢- إن الاختلاف في أسانيد حديث عليٍ تبين من خلاله: أن طريق حجية بن عدي وطريق حجر العدوي أيضاً طرق موهومة، وكذلك ما روي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، فهو أيضاً لا عبرة به والصحيح منه كلها إسناد واحد، عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يناق مرسلاً.

٣- إن رواية موسى بن طلحة بن عبيد الله واهية، ففيها متروكون، الحسن بن عمارة ومن دونه من المتروكين.

وقد بين هذا الأئمة أبو داود والدارقطني والبيهقي وابن حجر:

٤- إنما لا بأس بحديث أبي رافع وطريق أبي البختري سعيد بن فيروز عن علي، مع انضمام طريق الحسن بن مسلم بن يناق التي فيها إرسال، فهذه الطرق تقوي بعضها بعضاً ويصير الحديث في درجة الحسن لغيره، بمجموع هذه الطرق، كما ذكر الحافظ بن حجر والألباني.

٥- الأصل في ذلك حديث أبي هريرة المتفق عليه، وإنما هذا الحديث الذي ندرسه،(حديث الحسن بن مسلم بن يناق ومنصور عن الحكم) يساعد في تحديد اللفظ الراجح أو تحديد المعنى الراجح من ألفاظ حديث أبي هريرة وهذه فائدة جيدة.

٦- إن الإمام البزار قد أعلّ هذا الحديث وقد وافق الأئمة الآخرين على تعليله.

٧- يجب على طالب الحديث أن يكون متيقظاً فطناً، فليس كل طريق ظاهرة المغايرة، يصلح أن يكون متابعاً أو شاهداً، بل قد يكون إسناداً واحداً وتتوهم أنها عدة طرق كما سبق واستخلصنا من هذه الدراسة، والله الموفق.

تنبيه: مما أشكل علي في هذا الحديث الراوي (منصور) فقد ذكر أبو داود وغيره أنه منصور بن ذاذان أماالذي يروي عنه سفيان فهو منصور بن المعتمر فهذه إشكالية لم يترجح لي الصواب منها فلعل الإثنين قد رويا عنه، والله أعلم.

[٢] ١٧١٢ - قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ[٢]، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث هكذا رواه جرير، عن المغيرة، عن أبي وائل، عن عبد الله، ورواه غير جرير، عن المغيرة، عن أبي وائل، عن عبد الله بن حذافة.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في "المجتبى" ح ٣٤٨٦، وفي الكبرى ٣٧٩/٣، إسحاق بن إبراهيم ثنا جرير، وسعيد بن منصور في "السنن" ح ٢١٣٢، نا جرير. وابن أبي شيبة في المصنف ٤٦٥/٣ حدثنا عن جرير. وأبو يعلى في مسنده ٥١٤٦، عن أبي خيثمة. والشاشي ح ٥٤٩ من طريق إشكاب، وعثمان بن أبي شيبة ح ٥٥٢ وغيره. والخطيب في تاريخه ١١٦/١١ من طريق عبدوس بن بشر، وابن حبان كما في موارد الظمآن ص ٣٢٥. من طريق محمد بن قدامة. والترمذي في العلل الكبير ص ١٧٩ ح ٢٩٤، عن الحسين بن خرّيت ومحمد بن حميد، إسحاق (بن راهويه) وسعيد وابن أبي شيبة وأبو خيثمة وإشكاب وعثمان وعبدوس والحسين بن محمد ومحمد بن حميد جميعهم عن جرير به بنحوه. وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" الكبرى ١٨٩/٤، نا موسى بن إسماعيل ثنا أبو عوانة عن مغيرة عن أبي وائل قال: قام عبد الله بن حذافة، فيه قصة. وأخرجه الحاكم في المستدرك ح ٦٧٢٧ من طريق نعيم بن حماد أنبأ هشيم عن سيار عن أبي وائل: أن عبد الله بن حذافة.

دراسة علة الحديث:

قال الإمام الترمذي: "سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: إنما هو مغيرة، عن أبي وائل، مرسلاً أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال محمد: وإنما هو: قال عبد الله بن حذافة للنبي صلى الله عليه وسلم"[٤].

قلت: فقد رجح الإمام البخاري رحمه الله أمرين:

الأول: أن الحديث مرسل غير موصول. والثاني: أن أبا وائل قال: قال عبد الله بن حذافة للنبي صلى الله عليه وسلم. وليس هو: أبو وائل عن عبد الله بن مسعود كما توهمه بعض الرواة! قال الإمام النسائي بعد تخريجه لهذا الحديث بإسناده عن جرير عن أبي وائل عند عبد الله: لا أحسبه عن عبد الله بن مسعود[٥].

---

(١) ترجمته برقم ١٤٦٤وهو صدوق.

(٢) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو صدوق.

(٣) مسند البزار ١٢٥، ١٢٦.

(٤) العلل الكبير ص ١٧٩، ١٨٠ ح ٢٩٤.

(٥) المجتبى ح ٣٤٨٦ والسنن الكبرى ٣٧٩/٣.

أما الإمام الدارقطني فقد ذكر طرق الحديث أيضاً، فقد سئل عن الحديث فقال: "يرويه مغيرة، واختلف عنه. فوصله جرير، عن مغيرة، عن أبي وائل، عن عبد الله. ورواه علي بن المثنى الطهوي، عن زيد بن الحباب، عن شعبة، عن المغيرة، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وانفرد بذلك، وأرسله غيره عن شعبة، عن مغيرة، عن أبي وائل مرسلاً. ولم يذكر عبد الله، ورفعه صحيح"[1].

رأي الباحث:

الراجح: ما ذكره هؤلاء الأئمة، فقد وضح الإمام البخاري ذلك توضيحاً جيداً. والصواب هو المرسل: عن أبي وائل أن عبد الله بن حذافة قال النبي صلى الله عليه وسلم كما روى أبو عوانة عند ابن سعد، وتابعه سيار عند الحاكم. وليس هو عن عبد الله بن مسعود، وإنما هذا من قبيل سلوك الجادة وتعليل البزار جيد. هذا إسناد معلول بإبدال صحابيه، والله الموفق.

---

(١) العلل ٣/٣٠٥، ٣٠٦، السؤال: ٧٥٢.

[٣] ١٨٢٩ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ السَّدُوسِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ غِيَاثٍ [٣]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ فَاطِمَةَ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَحَرَّمَ اللَّهُ ذُرِّيَّتَهَا عَلَى النَّارِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه رواه عن عاصم، عن زر، عن عبد الله إلا عمرو بن غياث، وعمرو هذا كوفي لم يتابع على هذا الحديث. وقد روه غير معاوية بن هشام عن عمرو بن غياث عن عاصم عن زر مرسلاً.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء ١٨٤/٣، من طريق أبي كريب، والطبراني في الكبير ح ١٠١٨، وح ٢٦٢٦، والحاكم في المستدرك ١٥٢/٣، وأبو نعيم في "الحلية" ١٨٨/٤. ومعرفة الصحابة ح ٧٣٢٩، ٣٠/٦٣. وابن عدي في الكامل ٥٩/٥، من طريق، وابن عساكر في تاريخ دمشق عن معاوية بن هشام، به بنحوه. كلهم من طريق أبي كريب وعلي بن المثنى، وأخرجه ابن عساكر أيضاً ١٧٤/١٤ من طريق محمد بن إسحاق البلخي نا تليد عن عاصم عن زر عن عبد الله به مرفوعاً. وأخرجه العقيلي في الضعفاء ١٨٤/٣ من طريق أحمد بن موسى الأزدي ثنا معاوية بن هشام ثنا عمرو بن غياث عن عاصم عن زر عن عبد الله موقوفاً. وأخرجه أبو القاسم المهرواني في المهروانيات ٧٢٢/٢ ح ٦٧. من طرق حفص بن عمر الأبلي ثنا عبد الملك بن الوليد معدان وسلام بن سليمان عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن حذيفة ابن اليمان مرفوعاً، فذكر مثله. وتعقبه الذهبي بقوله: بل ضعيف تفرد به معاوية – وفيه ضعف، عن ابن غياث وهو واهٍ بمرة .(المستدرك ١٥٢/٣).

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

كما تقدم في التخريج هذا الحديث بين أهل العلم من المحدثين على نحو ما يلي:

---

(١) صدوق يخطيء من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٦١٨٤.

(٢) هو القصّار، صدوق له أوهام، ومن صغار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٦٨١٩.

(٣) عمرو بن غياث الحضرمي وقيل عُمر، وصوّبه ابن حجر، قال البخاري: منكر الحديث و لم يذكر سماعاً من عاصم، التاريخ الكبير ١٨٥/٦. وقال أبو حاتم: منكر الحديث وكذا قال ابن حبان والدارقطني، الجرح ١٢٨/٦، المجروحين ٨٨/٢ والميزان ٢١٦/١ وغيرها.

(٤) مسند البزار ٢٢٣/٥.

أولاً: في الرفع والوقف، فقد رواه معاوية بن هشم عن عمرو بن غياث عن عاصم به مرفوعاً موصولاً. ورواه أحمد بن موسى الأزدي عن عمرو بن غياث عن عاصم به موقوفاً. كذا ذكره الحافظ العقيلي ورجح الموقوف قائلاً: "وهذا أولى"[(١)].

ثانياً: في وصله وإرساله، ذكره الحافظ ابن عدي قال: سمعت ابن سعيد يقول: كان عند أبي كريب حديث عاصم عن زر عن عبد الله، إن فاطمة فذكره، قال: وكان حديثه حدث به علي بن المثنى فتكلم فيه من مجراه، لأن الحديث عند جماعة مرسل عن معاوية. فذكره من طريق أبي نعيم مرسلا. وقال: "وهذا يرويه عن عاصم غير عمر بن الصالح، وعن عمر غير معاوية، ولم يسنده عن معاوية غير أبي كريب وعلي بن المثنى" [(٢)].

قلت: فقد رجح المرسل كما تقدم ابن سعيد شيخ ابن عدي وتبعه هو.

وسئل عنه الدارقطني[(٣)]، فذكر الاختلاف في وصله وإرساله، ثم أشار إلى أن به نكارة لأنه من حديث عمرو أو عمر بن غياث وهو شيعي، ويؤيد مذهبه السوء. فرجح المرسل. فلا شبهة في أن أبا نعيم الفضل بن دكين ثبت فاضل، وعمرو بن غياث شيعي.

ثالثاً: الوصل والإرسال وإبدال صحابي بآخر:

قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي بعد ذكره لرواية عبد الملك بن معدان وسلام بن سليمان عن عاصم من طريق حذيفة بن اليمان، قال: "كذا روى هذان، هذا الحديث عن عاصم عن زر عن حذيفة، وخالفهما: عمرو بن غياث، فرواه عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم تسليماً. ذكر ذلك معاوية بن هشام عن عمرو. وخالفهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، فرواه عن عمرو بن غياث عن عاصم عن زر عن النبي صلى الله عليه وسلم تسليماً، مرسلاً. وقول أبي نعيم أشبه بالصواب والله أعلم"[(٤)].

قلت: فقد ذكر الاختلاف في وصله وإرساله، وذكر رواية حذيفة. والراجح ما رجحه الخطيب البغدادي رحمه الله. والراوي عن سلام بن سليمان، وعبد الملك بن معدان. حفص بن عمر الأبلي: كذاب منكر الحديث. فلا عبرة به[(٥)] والرواية ساقطة مرسلة أو موصولة.

وأما طريق تليد بن سليمان، فلا يفرح بها كمتابعة.... قال ابن حبان رحمه الله: وهو مع ذلك

---

(١) الضعفاء ١٨٤/٣.

(٢) الكامل: ٥٩/٥.

(٣) العلل للدارقطني ٢٤٣/٣، ٢٤٤، السؤال: ٢١٠.

(٤) المهروانيات: ٧٢٤/٢، ٧٢٥.

(٥) كما قال أبو حاتم الرازي وغيره: الجرح والتعديل ١٨٣/٣.

رافضي يشتم أصحاب النبيﷺ وروى في فضل أهل البيت عجائب وهذه منها[1].
عد ابن حبان هذا الحديث من المناكير في "المجروحين" ٨٨/٢، والعقيلي ١٨٤/٣ وذكره مستنكراً له، وابن عدي في "الكامل" ٥٩/٩، والذهبي في الميزان ٢١٧/٣، وتابعه الحافظ ابن حجر في "اللسان": ٣٢٢/٤.

وله شاهد من حديث ابن عباس، عند الطبراني في "الكبير" ح ١١٦٨٥، من طريق إسماعيل بن موسى الأنصاري عن صيفي بن ربعي عن عبد الرحمن بن الغسيل عن عكرمة عن ابن عباس، رفعه، وذكره نحوه. وإسماعيل بن موسى الأنصاري: لا يعرف، مجهول قاله أبو حاتم[2].

رأي الباحث:

اختلف في هذا الإسناد على ثلاثة أوجه:

أما الوجه الموصول فهو مرجوح لضعف رواته، كما بين العقيلي ابن عدي والدارقطني والخطيب. وأما الموقوف فقد رجحه العقيلي. وأما روايته من طريق عاصم عن زر عن حذيفة بن اليمان فهو منكر مرجوح كما بين الخطيب. وله شاهد من حديث ابن عباس وهو لا يصح أيضاً، فيه مجاهيل. وقد حكم عليه جمع من أهل العلم بالنكارة، وذلك لسوء مذهب الراوي عمرو بن غياث في الرفض. وأما رواية تليد بن سليمان عن عاصم، فهو أيضاً رافضي[3]، فلا عبرة به. وبعضهم عده موضوعاً مصطنعاً كابن الجوزي الحنبلي[4]. فالحديث ضعيف جداً شبه موضوع مرسلاً أو موصولاً أو موقوفاً، والله الموفق.

---

(١) المجروحين ٢٠٤/١.

(٢) كما في الجرح ١٩٦/٢.

(٣) تقريب التهذيب رقم ٨٠٥.

(٤) الموضوعات ٤٢٢/١. والشوكاني: الفوائد المجموعة ص ٣٩٢ واللآلي المصنوعة ٣٦٦/١ و٣٦٧ وذكر السيوطي الاختلاف أيضاً.

[٤] ١٨٤٥ – قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا يحيى بن أبي بكير[١] قال حَدَّثَنَا زائدة[٢] عن عاصم عن زر عن عبد الله قال أول من أظهر إسلامه سبعة النبي وأبو بكر وبلال وذكر جماعة فأما النبيفمنعه الله بعمه وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه وأما سائرهم فكانوا يعذبون ويصهرون في الشمس[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن زائدة موصلا إلا يحى بن أبي بكير.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ٥٣٧/٧(في مصنفه) ومن طرقه ابن حبان. أحمد في مسنده ٣٨٦/٦ ح ٣٨٣٢. وابن ماجه في السنن ح ١٥٠، عن أحمد بن سعيد الدارمي، والشاشي ح ٦٤١ عن أبي قلابة الرقاشي، والعجلي في معرفة الثقات ٣٤٨/٢ و ٣٤٩ عن أحمد بن حنبل، وابن عساكر في تاريخه ٣٤٨/١٠ إلى ٤٤٠ من طرق محمد بن المثنى وغيره. جميعهم عن يحى بن أبي بكير عن زائدة عن عاصم عن زر به، وأخرجه الحاكم في "المستدرك" ٢٨٤/٣ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٠٩/٨، من طريق أبي البختري عبد الله بن محمد بن شاكر[٤] ثنا الحسين بن علي الجعفي ثنا زائدة عن عاصم عن زر عن عبد الله بنحوه مرفوعاً. صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وقد روي مرسلاً: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٥٣٧/٧، ثنا جرير عن منصور عن مجاهد. وابن عساكر في تاريخه ٣٦٦/٤٣، من طرق شيبان والثوري عن منصور عن مجاهد هذا الحديث منقطعاً مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

أخرج ابن عساكر بإسناده عن عباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحى(ابن معين) يقول: حديث ابن أبي بكير عن زائدة، عن عاصم عن زر عن عبد الله، قال: أول من أظهر إسلامه سبعة... قال يحى: إنما هذا عن منصور عن مجاهد، هكذا حدّث به الناس[٥]. فقد أعلّ الحديث بوهم ابن أبي

---

(١) ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٥٦٦.

(٢) ثقة ثبت صاحب سنة، تقريب التهذيب ١٩٩٣.

(٣) مسند البزار ٢٣٣/٥.

(٤) قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، وقال الدارقطني: ثقة، الثقات ٣٦٦/٨، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٢٦ رقم ١١٧ تاريخ بغداد ٨٢/١٠.

(٥) تاريخ دمشق ٤٤٠/١٠.

بكير، وصوب حديث منصور عن مجاهد المنقطع بقوله: هكذا حدّث به الناس، فرجحه.

وممن أعل الحديث، الحافظ أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، فأخرج حديث يحيى بن أبي بكير عن زائدة بإسناده، ومثله ثم قال: كان يخطئ في هذا الحديث، يحيى بن أبي بكير، يقول عن زائدة، عن عاصم، عن زر، وإنما رواه الناس عن منصور، عن مجاهد[١]. فقد وافق ابن معين، وحكم على ابن أبي بكير بالخطأ في هذا الحديث بوصله.

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: "يرويه يحيى بن أبي بكير، عن زائدة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله. تفرد به يحيى بن أبي بكير، ويقال: إنه وهم، وإنما رواه زائدة، عن منصور، عن مجاهد، قوله"[٢].

فهؤلاء الأئمة الأجلاء قد أعلّوا الحديث بتفرد يحيى بن أبي بكير عن زائدة به، وبالرواية المنقطعة فهي أشهر، وكذا رواه الناس مثل شيبان وجرير والثوري عن منصور عن مجاهد من قوله، وأضاف الدارقطني شيئاً مهماً: إن زائدة نفسه قد رواه عن منصور، عن مجاهد، قوله. (وهذا لم أجده بإسناده).

قلت: أما تفرد يحيى بن أبي بكير فلعلهم لم يطلعوا على رواية الحسين الجعفي عن زائدة، وهو ثقة وهو إسناد صحيح، صححه الحاكم ووافقه الذهبي. فمن الصعب، أن نقول إن يحيى بن أبي بكير تفرد به والوهم منه. لكن إذا قلنا بأن الوهم إنما هو من زائدة، أو أنه قد روي عن زائدة نفسه في رواية أخرى[٣] فلعل الأمر له وجه، ولذا عقب محققوا المسند على قول البزار والدارقطني بتفرد يحيى بن أبي بكير عن زائدة، بأنه قد تابع الحسين الجعفي يحيى بن أبي بكير، فلا تفرد وبالتالي لا خطأ ولا وهم[٤]. ولكن احتمال الاختلاف على زائدة قائم كما ذكر الدارقطني رحمه الله: (وإنما رواه زائدة، عن منصور، عن مجاهد قوله) فإن كان كذلك، فتعليل الأئمة صحيح، وما رواه زائدة موافقاً للثقات الحفاظ أولى وأثبت مما رواه مخالفاً لهم، والله أعلم.

وممن صحح الحديث الموصول (حديث يحيى عن زائدة): الإمام أبو عبد الله الحاكم[٥]، والشيخ شعيب الأرنؤوط ورفقاؤه من المعاصرين كما تقدم.

---

(١) معرفة الثقات ٣٤٩/٤.

(٢) العلل ٢٤٠/٣، ٢٤١، السؤال: ٧٠٨.

(٣) ذكره الدارقطني، و لم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٤) انظر هامش المسند لأحمد ٣٨٣/٦، ٣٨٢.

(٥) المستدرك ٢٨٤/٣.

رأي الباحث:

تعليل البزار قد وافقه عليه الإمام يحيى بن معين والعجلي والدارقطني. وأما من قال بتفرد يحيى بن أبي بكير بروايته موصولا عن زائدة، فغير صحيح لأن حسيناً الجعفي قد تابعه كما ورد بإسناد صـــحيح عند الحاكم وغيره. لكن الدارقطني ذكر أنه فما روي من حديث زائدة نفسه عن مجاهد عن منصور منقطعاً مثل رواية الآخرين، فإن كان كذلك فالتعليل وجيه وقوي. وقد صححه الحاكم والـــذهبي والبوصيري والأرنؤوط من المعاصرين موصولاً، وأقول: لا يرد كلام هـــؤلاء الجهدبـــذة هكـــذا، واحتمال التعليل قائم، فليتوقف في أمره ويتأنى والله الموفق.

[٥] ١٨٥٦ – قال البزار: حَدَّثَنَا حَمْدَانُ بْنُ عَلِيٍّ [١]، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأَصْحَابِهِ: أَمَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يُطِيقُ هَذَا ؟ قَالَ: أَمَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَقْرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَإِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ[٣].

قال البزار: هكذا رواه شريك عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبدالله.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني الكبير ح ١٠٣١٨ من طريق علي بن حكيم ومنجاب بن الحارث، وابن أبي حاتم في العلل ٦٠١/٤ عن أبيه: ثنا يحيى الخواص علي بن حكيم ومنجاب والخواص، ثلاثتهم عن أبي إسحاق به(وعند الطبراني مختصراً). وأخرجه النسائي في الكبرى ١٧٤/٦ من طريق زكريا عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون حدثني بعض من أصحاب محمدﷺ. مختصراً. وأخرجه النسائي أيضاً في "الكبرى" من طريق زائدة، وابن مهدي عن الثوري عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن النبيﷺ مرسل. وأخرجه أيضاً ١٧٤/٦ من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون من قوله مقطوعاً. وقال النسائي ١٧٥/٦: "ورواه عطاء بن عن أبي إسحاق عن ابن مسعود موقوفاً. ورواه أبو طيبة الجرجاني عن أبي إسحاق عن الحارث عن عمرو بن ميمون عن ابن ميمون"[٤].

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف: ذكر الإمام النسائي الاختلاف على أبي إسحاق على أربعة أوجه:

الوجه الأول: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن بعض أصحاب النبيﷺ رواه عنه زكريا بن أبي زائدة.

الوجه الثاني: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن النبيﷺ مرسل رواه هكذا عنه: الثوري وزائدة.

والوجه الثالث: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون من قوله، مقطوعاً رواه عنه هكذا شعبة.

الوجه الرابع: عن أبي إسحاق عن ابن مسعود موقوفاً رواه عنه عطاء بن السائب.

---

(١) قال الخطيب: كان فاضلاً حافظاً عارفاً ثقة، تاريخ بغداد ٦١/٣.

(٢) ثقة، من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٧٥٧.

(٣) مسند البزار ٢٤٣/٥، ٢٤٤.

(٤) ذكره الدارقطني ٤٨٣/٣ في العلل.

رأي الباحث:

الوجه الثاني: الثوري وزائدة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن النبي ﷺ مرسلاً، لأن الثوري أحفظ من جميع من روى عن أبي إسحاق، وإن كان قد قدم شعبة عند البعض. وقد تابعه زائدة، بخلاف الطرق الأخرى فقد تفرد بها أصحابها أو معظمها.

وقد سئل عنه الدارقطني فذكر فيه علة أخرى، حيث قال: يرويه أبو إسحاق السبيعي واختلف عنه. فرواه شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. وخالفه أبو طيبة الجرجاني، فرواه عن أبي إسحاق، عن الحارث عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود. وقول شريك أصح. وذكر الحارث فيه وهم. وقد بينا الخلاف عن عمرو بن ميمون في مسند أبي أيوب، وأبي بن كعب وأبي مسعود[1].

(١) العلل ١/٤٨٣، السؤال ٨٣٩.

[٦]١٨٦٦ــ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَزِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ[١].

قال البزار: وهذا الحديث رواه عن شعبة، معاذ بن معاذ، وأبو بحر البكراوي.

تخريج الحديث:

وقد أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٢/٨٠، والطبراني في الكبير ح ١٠٤٨٤ من طريق معاذ بن معاذ ثنا شعبة به. نحوه. وهو عند النسائي في الكبرى ٦/١٧٣، وغيره.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف: (طريق الربيع بن خيثم) رواه فضيل بن عياض عن هلال بن يساف عن عمرو بن ميمون عن الربيع بن خثيم، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة عن أبي أيوب.[٢] وذكره من طريق شريك. ووجه آخر عبد الرحمن بن يونس السراج عن الربيع بن خيثم عن ابن مسعود[٣]. وقد روي موقوفاً من طريق عن عاصم عن زر(عند النسائي في الكبرى ٦/١٧٢) وغيره.

رأي الباحث:

١- اختلف على إسناد أبي إسحاق وبين الاختلاف الإمام النسائي والراجح منه.(رواية الثوري وزائدة.)

٢- لا يصح ذكر الحارث، عن عمرو بن ميمون، في إسناد أبي طيبة الجرجاني. كما قال الدارقطني.

٣- وطريق الربيع بن خثيم، أيضاً. فيها بعض الاختلاف.

٤- وقد اختلف في طرق هذا الحديث مفصلاً من حديث أبي أيوب وأبي مسعود وابن مسعود وأم كلثوم وغيرهما.

٥- ومن ذكر الاختلاف فيه: الإمام مسلم في "التمييز" ص ١٢٢ إلى ١٢٦. والإمام النسائي فصل في الاختلاف في طرقه ٦/١٧٢ إلى ١٧٥. وابن أبي حاتم في العلل، المسألة ١٦٦٩، ١٧٠٢، ١٧٣٥. والدارقطني في العلل: السؤال ٨٣٩ وغيرها من المواضع.

وهو حديث صحيح عند النسائي في الكبرى ٦/١٧٣ وغيره وبعض الطرق معلولة، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٥/٢٥١.

(٢) ذكر الدارقطني في العلل ٤/٩٨.

(٣) العلل للدار قطني ٢٠١.

[٧] ١٨٩٣- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ زَيْدٍ [٢]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي لاَ إِيهَمُ وَرُفْغُ أَحَدِكُمْ بَيْنَ أُنْمُلَتِهِ وَظُفْرِهِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده عن عبد الله إلا الضحاك، وغير الضحاك يرويه عن إسماعيل عن قيس، عن النبي ﷺ مرسلاً.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٤٠١ عن أحمد بن سهل بن مروان. والعقيلي في الضعفاء ٢٢١/٢ عن سعيد بن عثمان الأهوازي، كلاهما، عن عبد الملك بن مروان الأهوازي،(وعند الطبراني: الحذاء، وهو وهم)، عن الضحاك بن زيد عن إسماعيل به، نحوه. وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٢١/٢: ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا إسماعيل عن قيس قال ﷺ: صلاة، فما قضى صلاته... الخ، فذكره مرسلاً. وأورده القرطبي في تفسيره زيادة: (ويسألني أحدكم عن خبر السماء، وفي أظافره الجنابة، والتفث). وكذا الكيا الطبري في أحكام القرآن. وذكره المحدث الألباني في "الضعيفة" وقال: "فتبين من تخريجه هذا، أن الزيادة ليست من تمام الحديث، فالظاهر أنها الحقت به من المؤلف، أو من بعض النساخ[٤].

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

اختلف فيه على وجهين، على إسماعيل بن أبي خالد. الوجه الأول: إسماعيل عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله عن النبي ﷺ موصولاً. رواه هكذا عنه الضحاك بن زيد، وعنه عبد الملك بن مروان الأهوازي. والوجه الثاني: إسماعيل عن قيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ مرسلاً. رواه عن إسماعيل: سفيان بن عيينة.

---

(١) مقبول، من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٢٤٣.

(٢) الأهوازي، قال ابن حبّان: كان ممن يرفع المراسيل ويسند الموقوفلا يجوز الاحتجاج به لما كثر منها، وذكر هذا الحديث المجروحين ٣٧٩/١.
وذكره العقيلي في الضعفاء ٢٢١/٢، وقال: يخالف في حديثه.

(٣) مسند البزار ٢٧٨/٥ و ٢٧٩.

(٤) السلسلة الضعيفة ٩٣٥/١٣.

رأي الباحث:

الراجح هو الوجه الثاني رواية ابن عيينة. لأن الضحاك بن زيد ضعيف، يوصل المراسيل ويخالف الثقات كما ذكر العقيلي وابن حبان ولم يتابع عليه. وأما سفيان بن عيينة فهو ثقة حجة حافظ معروف، فهو أولى. والوجه الأول "منكر"، ذكره العقيلي وذكر رواية ابن عيينة ثم قال: "وهذا أولى"، كما تقدم. وكذا ذكره من مناكير الضحاك بن زيد: الإمام ابن حبان البستي وأقرهما الحافظ ابن حجر في اللسان.

قد سها الحافظ عن هذا، فذكر المرسل من رواية البيهقي، ثم قال: "وقد وصله الطبراني من وجه آخر!!" [1]، وتعقبه المحدث الألباني، ورده عليه، وحكم على الحديث بأنه منكر، وبين الاختلاف والعلة فأجاد رحمه الله[2]. والحديث الراجح فيه: أنه مرسل ضعيف، وتعليل البزار صحيح والله الموفق.

(١) في فتح الباري ١٠/٣٤٥.

(٢) السلسلة الضعيفة ١٣/٩٣٥ ح ٦٤١٨.

[٨] ١٩٥٩ – قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَلاَ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَبِيهِ، وَلاَ بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ[١].

قال البزار: وهذا الكلام قد روى بعضه عن النبي ﷺ من وجوه، بألفاظ مختلفة، وروي عن عبد الله من وجه آخر بعض كلامه ولا نعلم يروى بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في "المجتبى" ح ٤١٢٧ وفي "الكبرى" ٣١٧/٢ نا إبراهيم بن يعقوب ثنا أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عباس به نحوه. والطبراني في "الكبير" ح ١٠٣٠١ عن علي بن عبد العزيز والحضرمي كلاهما عن أحمد بن يونس به. وأخرجه النسائي في الكبرى ٣١٧/٢ والمجتبى ح ٤١٢٨ وح ٤١١٩ من طريق أبي معاوية ويعلى بن عبيد. وابن أبي شيبة في المصنف ٦٠٣/٨ ثنا حفص. ثلاثتهم عن الأعمش عن مسلم عن مسروق: قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر بنحوه مرسلاً. وأخرجه النسائي في "المجتبى" ح ٤١٢٦ وغيره من طريق أبي أحمد الزبيري ثنا شريك عن الأعمش عن أبي الحضى عن مسروق عن ابن عمر مرفوعاً نحوه. هذا خطأ والصواب مرسل.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

أخرج الإمام النسائي، رواية أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود موصولاً. ثم أخرج رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق مرسلاً عن النبي ﷺ – دون ذكر ابن مسعود– وقال: هذا الصواب[٢]. وكذا قال عقب رواية يعلى بن عبيد عن الأعمش موافقة لأبي معاوية، قال: "مرسل". أي الصواب هو المرسل[٣].

وقال عقب رواية شريك عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن عمر مرفوعاً: هذا خطأ، والصواب: مرسل. يقصد أن الصواب هذا الإسناد بدون ذكر مسروق بين أبي الضحى وابن عمر.

وزاده توضيحاً الدارقطني فقال: "ورواه أبو معاوية وغيره، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن

---

(١) مسند البزار ٣٣٤/٥.

(٢) السنن الكبرى ٣١٧/٢.

(٣) السنن الكبرى ٣١٧/٢.

مسروق مرسلاً. وهو الصحيح"[١].

رأي الباحث:

فقد وافق الإمام النسائي في التعليل: الصواب من رواية مسروق عن ابن مسعود الرواية المرسلة أي ما رواه أبو معاوية ويعلى وحفص بن غياث(عند ابن أبي شيبة) عن الأعمش. وصوب من رواية شريك: عن الأعمش عن أبي الضحى عن ابن عمر منقطعاً. دون ذكر مسروق. وأشار إلى وهم ابن أبي رواد إذ رواه بهذا الإسناد عن عائشة !! وقد أخرجه البزار في موضع آخر ٣٨٦/٥.

(١) العلل ٤٩٩/٣ و ٥٠٠، السؤال: ٨٥١.

[٩]٢٠٢٠- قال البزار حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عُمَيْرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نحفظه عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣٦٤/٦ ح ٣٨١٥، من طريق وهب بن جرير، وأبو يعلى ح ٥٣٢٦ والهيثم الشاشي ح ٢٩٧ من طريق أبي سلمة، وهب وأبو سلمة كلاهما عن جرير بن حازم به.

دراسة علة الحديث:

ذكر البزّار هذا الإسناد، وهو معلول الاختلاف. وللحديث شاهد: من حديث جرير بن عبد الله البجلي: أخرجه البخاري ح ١٢١ ومسلم ح ٦٥(١١٨). وحديث ابن عباس: البخاري ح ١٦٥٢ وغيرها من المواضع وحديث ابن عمر: عند البخاري ح ٦٦٦٦ وغيرها من المواضع ومسلم ح ٦٦(١١٩). وليس فيه: ولا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه أو نحوه.

رأي الباحث:

أشار البزار إلى علّة في متن الحديث وإسناده وهو كما قال. واختلف في إسناده على الأعمش، فرواه أبو بكر بن عياش موصولاً عن ابن ورواه أبو معاوية ويعلى وحفص عن الأعمش مرسلاً من مسروق عن النبي ﷺ وهو الصواب كما قال النسائي والدارقطني. وأما رواية شريك من حديث ابن عمر فالصواب فيها المنقطعة بدون ذكر مسروق كما بين النسائي والدارقطني. وأما رواية عبدالمجيد بن أبي رواد من طريق مسروق عن عائشة فهو وهم لأنه يهم ويخطئ. وقد رواه البزار من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بدون لفظة (ولا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه..)، وفيها أيضاً شائبة انقطاع وعنعنة عبد الملك بن عمير. وقد صح الحديث متفقاً عليه من حديث جرير وابن عمر وابن عباس بدون لفظ:(ولا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا أخيه). فهو منقطع. والله أعلم.

---

(١) مسند البزار ٣٨٦/٥.

[١٠] ١٩٨٦ – قال البزار: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ يُخْبِرُنِي فِي كِتَابِهِ، أَنَّ هَارُونَ بْنَ الْمُغِيرَةِ[١] حَدَّثَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ[٢]، عَنْ مَنْصُورٍ يَعْنِي ابْنَ الْمُعْتَمِرِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: رَضِيتُ لأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ، وَكَرِهْتُ لأُمَّتِي مَا كَرِهَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ[٣].

قال البزار: ولا نعلم أسند منصور، عن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه مسندا إلا عمرو بن أبي قيس من حديث محمد بن حميد، عن هارون، وقد روي عن منصور، عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلا.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط ٦٩/٧ ح ٦٨٧٩ من طريق زنيج أبي غسان نا هارون بن المغيرة عن عمرو بن أبي قيس به. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا عمرو بن أبي متين.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٥٢١/٧. والحاكم ٣١٨/٣ من طريق وكيع عن الثوري، وعبيد الله بن موسى عن إسرائيل، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ح ٤٤٨٣، والطبراني في الكبير ح ٨٤٥٨ من طريق معاوية بن عمرو ثنا زائدة. ثلاثتهم: (الثوري، وإسرائيل، وزائدة)، عن منصور. والفسوي في المعرفة والتاريخ ٥٩٤/٢ ثنا سفيان بن عيينة ثنا أبو عميس. كلاهما: (منصور وأبو العميس)، عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلاً من دون واسطة ابن مسعود.
وأخرجه الحاكم ٣١٧/٣ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ١٢٠/٣٣ بإسناد آخر: زائدة عن منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً موصولاً.
وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ١٢٠/٣٣ من طريق البيهقي عن الحاكم أبي عبد الله من طريق محمد بن عبد الوهاب العبدي نا جعفر بن حديث عن أبيه قال: قال النبي ﷺ لعبد الله بن مسعود اقرأه. فذكر قصة بكاء رسول الله ﷺ ثم قوله لعبد الله: تكلم فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ وشهد شهادة الحق وقال: رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا، ورضيت بكم ما رضي الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ رضيت لكم ما رضي لكم ابن أم عبد.

---

(١) ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٢٩٢.
(٢) هو الأزرق، صدوق له أوهام من الثامنة، تقريب التهذيب ٥١٣٦.
(٣) مسند البزار ٣٥٤/٥.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

أولاً: في حديث منصور عن القاسم بن عبد الرحمن، اختلف فيه على وجهين:

الوجه الأول: منصور عن القاسم بن عبد الرحمن: أن النبيﷺ قال.. مرسلاً. رواه عن منصور هكذا... الثوري وإسرائيل، وزائدة(في رواية معاوية بن عمرو عنه). وتابعهم سفيان بن عيينة عن أبي العميس عن القاسم بن عبد الرحمن، فذكره مرسلاً أيضاً.

الوجه الثاني: منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي ابن مسعود موصولاً مرفوعاً. رواه هكذا: عمرو بن أبي قيس.

ثانياً: في رواية زائدة عن منصور: اختلف على وجهين أيضاً:

الوجه الأول: زائدة عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبيﷺ موصولاً. رواه هكذا عن زائدة يحيى بن يعلى المحاربي، وهو ثقة. وبيّن هذا الاختلاف الدارقطني فقال: "يرويه منصور بن المعتمر، عن القاسم بن عبد الرحمن واختلف عنه، فرواه عمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود. قال ذلك ابن حميد الرازي، عن هارون بن المغيرة، عن عمرو. وخالفه زائدة، فرواه عن منصور، عن القاسم قال: حدثني عن ابن مسعود مرسلاً. والمرسل هو أثبت"[(١)].

قلت: فقد أشار إلى وهم عمرو بن أبي قيس، ورجح رواية زائدة وغيره المرسلة، لما يلي:

١- تابع زائدة قد على إرساله: سفيان الثوري عن منصور وإسرائيل، وكذا أبو العميس المسعودي في رواية ابن عيينة عنه. والثوري من أثبت الناس في منصور، ذكره الدارقطني وغيره[(٢)].

٢- أما رواية زائدة الثانية: عن منصور عن زيد بن وهب عن ابن مسعود الموصولة، فهي أيضاً مرجوحة لأن الثوري من أثبت الناس في منصور، فرواه عن منصور عن القاسم وقد تابعه أيضاً إسرائيل على ذلك. وزائدة قد تابع الثوري ومن معه فرواه عن منصور عن القاسم مرسلاً كروايتهم في رواية معاوية بن عمرو! وما وافق فيه الجماعة أولى مما انفرد به. وبذلك أعله الإمام الحاكم بعد تخريجه، فقال: وله علة من حديث سفيان الثوري، ثم أخرجه بإسناده ومن طريق إسرائيل مرسلاً. معلاً إياه بالإرسال، وكذا وافقه الذهبي.

وأما الشيخ الألباني فقد صححه، وذكر تعليل الحاكم والذهبي بالعلة المذكورة ثم قال: "وهذه ليست علة قادحة، لأن زائدة ثقة ثبت كما في "التقريب" وقد أتى بزيادة فوجب قبولها، لاسيما

---

(١) العلل ٣/٤٤٠ إلى ٤٤٢، السؤال ٨٢٠.

(٢) شرح العلل ٢/٧٢١.

وأنها عن شيخ آخر لمنصور غير شيخه في رواية سفيان وإسرائيل عنه. فدل ذلك على أن لمنصور فيه شيخين وصله أحدهما وأرسله الآخر، فهو مقوي للموصول كما هو ظاهر"[1].

قلت: وفيما قاله نظر: لأن الدارقطني والحاكم والذهبي وغيرهم قد أعلوه بالإرسال. وذكروا رواية زائدة الموافقة للثوري وإسرائيل، وصوبوها. ولم يذكرها الألباني. فما رواه زائدة موافقاً للثوري. وهو أثبت الناس في منصور – مع متابعة إسرائيل له أولى مما انفرد به كما ذكرت آنفاً. وأما كونه ثقة ثبتاً فالثوري أثبت منه وأحفظ، وقد يهم الثقة ويخطئ فهل يقبل ذلك؟

وأعله الذهبي أيضاً بالإرسال كما نقل بإسناده عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق **١٢٠/٣٣**، ولكن صحح الموصول من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه، وأعله الذهبي بالإرسال أيضاً في "السير" **٤٧٩/١** في ترجمة ابن مسعود. وذكر هذه الطرق، والمعلقون: (شعيب الأرناؤوط وحسين بن سليم أسد) قالوا في الهامش: ولا تعل الرواية المسندة بالمرسلة، لأن المسندة زيادة من ثقة، فيجب الأخذ بها!!

قلت: وهذا كلام فيه نظر أيضاً، والعجب منهما كيف يطلقان القول بقبول زيادة الثقة؟!! فليست كل زيادة من الثقة تقبل على الإطلاق، وإنما للمحدثين في ذلك ترجيحات دقيقة، فقد يقبلون الزيادة من الثقة لقرائن تدل على أنه حفظها وليست بشاذة أو غير محفوظة. وقد يردونها لأسباب وقرائن تدل على أنها غير محفوظة، أو أن الراوي قد وهم أو أخطأ فيها، كما هو ظاهر.

نعم، ما قالاه: بأن للحديث شاهداً من حديث عمرو بن حريث، فهو صحيح، وكذا ذكر البيهقي إذ رواه من طريقه ابن عساكر كماتقدم وهو إسناد جيد حسن.

رأي الباحث:

إن البزار قد أعل الحديث بالإرسال. وافقه عليه الدارقطني والبيهقي والذهبي فصححوا المرسل، ووهم عمرو بن أبي قيس فوصلها. والصحيح الرواية المرسلة عن منصور عن القاسم لحفظ الثوري، ومتابعته. وأما رواية زائدة عن منصور عن زيد بن وهب الموصولة، فمرجوحة لأن الثوري أولى منه، وقد اختلف عن زائدة أيضاً فما رواه موافقاً للثوري ومن معه أولى مما انفرد به، والله الموفق.

---

(١) في الصحيحة ح ١٢٢٥، ٢٢٥/٣.



المبحث الثاني

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع

وفيه اثنا عشر حديثاً

[١١] ١٤٣٨ - قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الأَرُزِّيُّ [(١)]، وَالْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ [(٢)]، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى التُّوزِيُّ [(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ الْمَكِّيُّ [(٤)]، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ [(٥)]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنْتُ أُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الصَّلاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ، أَوْ عَلَيْنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مِنَ الْحَبَشَةِ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: إِنَّا كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يُحْدِثُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَا يَشَاءُ[(٦)].

قال البزار رحمه الله: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا أبو يعلى عن عبدالله بن رجاء بهذا الإسناد موصّلاً، وقد رُوي عن ابن سيرين عن عبدالله بن مسعود كان يسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة مرسلاً ولا نعلم روى أبو هريرة عن ابن مسعود إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح٩٧٨٣ عن محمد بن محمد التمار البصري ثنا محمد بن الصلت التوزي به مختصراً، وفي "الصغير" ح٨٤٢ أيضاً، وقال: لم يروه عن هشام إلا عبدالله بن رجاء، لا يُروى عن أبي هريرة عن عبدالله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرد به التوزي. أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" ٣٣٥/٢ عن أيوب عن ابن سيرين، قال: أن ابن مسعود انتهى إلى النبي ﷺ مرجعه من الحبشة.

دراسة علة الحديث:

اختلف فيه على ابن سيرين على وجهين:

الوجه الأول: ابن سيرين عن أبي هريرة عن ابن مسعود به، رواه هكذا، هشام بن حسان، في رواية

(١) ذكره ابن حبان في الثقات ١٨٠/٨ وقال ابن حجر: مقبول، تقريب التهذيب رقم ١٣٠٤.

(٢) صدوق، تقريب التهذيب رقم ١٣٦٥.

(٣) صدوق يهم تقريب التهذيب رقم ٦٠٠٩.

(٤) ثقة تغيّر حفظه قليلاً، تقريب التهذيب رقم ٣٣٣.

وقال أحمد: إن ابن رجاء هذا زعم أن كتبه كانت ذهبت، فجعل يكتب من حفظه ولعله توهم الضعفاء العقيلي ٢٥٢/٢.

(٥) ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، تقريب التهذيب ٧٣٣٩.

(٦) مسند البزار ٢٦٩/٤.

عبدالله بن رجاء المكي عنه(في رواية التوزي عنه)

الوجه الثاني: ابن سيرين عن ابن مسعود مرسلاً أي منقطعاً، رواه هكذا أيوب السختياني في رواية عبدالرزاق عنه.

رأي الباحث: والراجح هو الوجه الثاني أي رواية أيوب السختياني، وذلك لما يلي:

١- إسناد هشام بن حسان فيه عبدالله بن رجاء المكي وفي حفظه مقال، والراوي عنه أبو يعلى التوزي له أوهام أيضاً.

٢- إن أيوب السختياني من أثبت الناس في ابن سيرين.

٣- مع أنّ هشام بن حسان من أوثقهم فيه - إلا أن الأئمة مثل - علي بن المديني وغيره - قال: أحاديث هشام بن حسان عن محمد صحاح، ونسخت من كتاب، ليس أحد أثبت في ابن سيرين من أيوب وابن عون إن اتّفقا، وإذا اختلفا فأيوب أثبت... وقال ابن رجب: "وقد تكلم قوم في رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين، ونقل عن شعبة أنه كان يتقي حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين وغيره"[(١)].

فهذه النقول تدل على أن أيوب أثبت من هشام بن حسان مع كون الأخير متثبتاً فيه، وعليه فالراجح عدم ذكر أبي هريرة في الإسناد، وذكره خطأ. وابن سيرين لم يدرك ابن مسعود فهو منقطع بهذا الإسناد[(٢)]. والحديث صحيح: أخرجه البخاري في صحيحه، ح١١٤١ ومسلم، ح٥٣٨ من طريق علقمة عن عبدالله قال: كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيردّ علينا... الحديث، وهو عند أهل السنن والمسانيد من طرق، والله الموفق.

---

(١) شرح العلل لابن رجب: ٦٨٨/٢-٦٨٩

(٢) كما هو في جامع التحصيل، ص٢٦٤.

[١٢] ١٤٨٧ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ[٣]، عَنِ الْحَكَمِ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ[٥]، عَنْ عَلْقَمَةَ[٦]، عَنْ عَبْدِاللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ فِي الصَّلاةِ لَشُغْلا[٧].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير أبي خالد عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبدالله.

[١٣] ١٤٨٨ – وقال البزار: حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الباحث: يقصد أن أبا خالد قد خولف فيه، فرواه غيره عن شعبة بهذا الإسناد ولم يذكر علقمة بين إبراهيم وعبدالله، أي منقطعاً، فهذا تعليل بالمخالفة للأوثق والانقطاع. ثم ذكر الاسناد المحفوظ أي من طريق غُندر عن شعبة.

[١٤] ١٥٠٧ – وقال البزار: وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الصَّلاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا وَهُوَ فِي الصَّلاةِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا، فَقَالَ: إِنَّ فِي الصَّلاةِ لَشُغْلا.

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن الأعمش بهذا الإسناد[٨].

[١٥] ١٥٠٨ – وقال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

---

(١) محمد بن العلاء الهمداني، ثقة حافظ من العاشرة، تقريب التهذيب ٨٨٥ رقم ٦٢٤٤.

(٢) سليمان بن حيّان أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوق يخطيء، تقريب التهذيب ٤٠ رقم ٢٥٦٢.

(٣) ثقة مشهور ترجمته برقم ١٤٦٥.

(٤) ثقة معروف ترجمته برقم ١٤٦٥.

(٥) تابعي ثقة ترجمته ١٤٦٣.

(٦) ترجمته برقم ١٤٦٣.

(٧) مسند البزار ٤/٣٠٧.

(٨) مسند البزار ٤/٣٢١ وإسناد صحيح.

[١٦] ١٥٠٩ – وقال البزار: وَحَدَّثنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثنَّى، قَالَ: حَدَّثنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ فُضَيْلٍ عَنِ الأَعْمَشِ.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح١٠١٢٧، عن محمد بن عبدالله الحضرمي ثنا أبو كريب به. وأخرجه النسائي في الكبرى، ١/١٩٤ ح٥٣٨، عن محمد بن العلاء(أبو كريب) ثنا أبو خالد وهو سليمان بن حيان الأحمر عن شعبة به... ثم قال النسائي: خالفه بشر بن المفضل، ح٥٣٩ أنبأ حميد بن مسعدة ثنا بشر ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبدالله عن النبيﷺ في الرجل يسلم عليه فهو يصلي قال: إنّ في الصلاة شُغلاً،(هكذا منقطعاً). ثم أخرجه من طريق الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله، ح٥٤٠ أنبأ حميد بن مسعدة[1] ثنا بشر[2] ثنا شعبة عن سليمان(الأعمش) عن إبراهيم عن عن عبدالله قال: كنا نسلم على رسول اللهﷺ وهو يصلي... الحديث.

وأخرجه القضاعي في الشهاب ح١٠٧٤ من طريق محمد بن الحسين[3] بن حفص ثنا أبو كريب ثنا أبو خالد ثنا شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بمثله(جعله هناك) وأخرجه الدارقطني في الأفراد وقال: تفرد به أبو خالد الأحمر عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم[4]. وأخرجه أحمد، ٦/٤٢٨ ح٣٨٨٤، ثنا عبدالرزاق نا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم قال قال عبدالله: فذكر الحديث بنحوه.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف: تبيّن مما تقدم أن شعبة روى هذا الحديث عن الأعمش عن الحكم واختلف عنه، على أوجه:

الوجه الأول: عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، متصلاً. رواه عنه: أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، وتفرد به –كما ذكر الدارقطني– وفي حفظه كلام –قد تقدم– رواه عن أبي خالد أبو كريبٍ محمد بن العلاء ومحمد بن الحسين بن حفص وهما ثقتان.

الوجه الثاني: عن شعبة عن حكم عن إبراهيم عن عبدالله بن مسعود منقطعاً. رواه عنه غُندر وهو من أوثق الناس في شعبة، وبشر بن المفضل– وهو ثقة متقن – عند النسائي.

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب رقم ١٥٦٨.

(٢) ثقة ثبت عابد، تقريب التهذيب ص رقم ٧١٠.

(٣) قال الدارقطني: ثقة. سؤالات السهمي للدارقطني، ص ٨٠ رقم ١٥.

(٤) أطراف الغرائب، ٢/٢١٤.

الوجه الثالث: عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله منقطعاً. أي من رواية شعبة عن الأعمش دون الحكم. رواه أيضاً بشر بن المفضل، وقد تابعه على هذا الوجه عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله منقطعاً.

رأي الباحث:

أصل الحديث مرويّ متصلاً: عن الأعمش. رواه محمد بن فضيل، وأبو عوانة، وهريم بن سفيان، وشجاع بن الوليد، جميعهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود: "كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلّمنا عليه فسلم يُردّ علينا وقال: "إن في الصلاة شغلاً"[1]. وخالفهم شعبة، وسفيان: عن الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله، منقطعاً دون ذكر علقمة.

الوجه الراجح ما رواه غُندر وبشر بن المفضل عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبدالله منقطعاً، وسبب رجحانه، أنّ أبا خالداً الأحمر قد تكلم في حفظه ابن معين والبزار وابن سعد وذكر له ابن عدي ما لا يُتابع عليه. أما غُندر فهو أوثق الناس في شعبة ذكره الإمام أحمد والعجلي ونقل عن ابن المبارك وغيره: إذا اختلف الناس في شعبة، كتاب غُندر حكم وفيما بينهم[2]. ومع هذا تابعه بشر بن المفضل وهو ثقة حافظ معروف. أما رواية الأعمش، فرواية بشر محفوظة أيضاً، لأنه قد تابعه على ذلك، عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله منقطعاً، وهو صحيح.

والراجح: ما ذهب إليه الجماعة وقد رجحه الشيخان واتفقا على صحّته وكفى بهما معرفة بهذا الشأن، والبزار رحمه الله – كأنه يشير إلى هذه الفائدة بأن ابن فضيل لم يتفرد بوصله بل توبع عليه والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٠٢/١ ح١١٤١، ح١١٥٨، ومسلم في صحيحه ٣٨٢/١ ح٥٣٨(٣٤) كلاهما من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم به(١). وأخرجه البخاري أيضاً، ١٤٠٧/٣ ح٣٦٦٢ من طريق أبي عوانة عن الأعمش. ومسلم ٣٨٢/١، من طريق هريم بن سفيان عن الأعمش.

(٢) راجع: شرح علل الترمذي ٧٠٢/٢، إلى ٧٠٥).

[١٧] ١٥١٠ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ الْقُشَيْرِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ[٣]، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ[٤]، وَالْمُغِيرَةُ[٥]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اسْتَقْرَأَنِي رسول الله سُورَةَ النِّسَاءِ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَرَأْتُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ "فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا"[٦] قَالَ: فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، وَقَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا، كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ[٧].

قال البزار هنا: وهذا الحديث رواه عن الأعمش المفضل بن محمد وأبو الأحوص بهذا الإسناد، ورواه غيرهما عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله.

[١٨] ١٥١١ – وقال البزار: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَحَدَّثَنَا بِحَدِيثِ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ[٨]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَص[٩] يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[١٠].

وأخرجه البزار أيضاً،

١٥٤٣ – وقال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ الْقُشَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، وَغَيْرِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

---

(١) لم أعثر على ترجمته فهو مجهول.

(٢) قال أبو حاتم: متروك الحديث،ضعيف الحديث، متروك القراءة.
وقال الخطيب البغدادي: كان أخبارياً، علامة، موثقاً في روايته الجرح والتعديل ٣١٨/٨ تاريخ بغداد ١٢١/١٣ والقول قول أبي حاتم.

(٣) ترجمته برقم ١٤٧٦ وهو ثقة مشهور.

(٤) صدوق ليّن الحفظ تقريب التهذيب ص ١١٦ رقم ٢٥٦.

(٥) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو ثقة مدلس من المرتبة الثالثة.

(٦) سورة النساء، الآية: ٤١.

(٧) مسند البزار: ٣٢٢/٤ وهو برقم ١٥٦٤.

(٨) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٢٣٨ رقم ١٢٥١.

(٩) ثقة متقن من السابة، تقريب التهذييص ٤٢٥ رقم ٢٧١٨.

(١٠) قال الباحث: كذا وإنما يقصد وحدثنا بحديث أبي الأحوص يوسف بن موسى عن الحسن بن الربيع قال: نا أبو الأحوص.... عبارة البزار صحيحة أيضاً لكن فيها إبهام فلذا أوضحته، والله أعلم، أما تعليل البزار فأعله هنا بأنه قد رواه أبو الأحوص والمفضل من حديث علقمة عن عبدالله، والآخرون قد رووه من وجه عبيدة عن عبدالله فهذا تعليل للإسناد بإبداله

عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: اسْتَقْرَأَنِي النَّبِيُّ ﷺ سُورَةَ النِّسَاءِ، فَقَرَأْتُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ: فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاءِ شَهِيدًا فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، وَقَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه أحداً رواه عن إبراهيم بن المهاجر عن إبراهيم عن عبدالله مرسلاً، ولم يدخل بينها علقمة.

تخريج الحديث:

أولاً: تخريج إسناد المفضل ونفس المتن:

أخرجه الطبراني في الكبير ح٨٤٦٣ ثنا أحمد بن عمرو البزار(صاحب المسند) ثنا أحمد بن مالك التستري ثنا المفضل بن محمد النحوي ثنا إبراهيم بن مهاجر عن الأعمش ومغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله به(قصة القرأة ومن شره أن يقرأ) كذا فيه. وأورده الدارقطني في العلل ٤١١/٣، فقال: وقال أحمد بن مالك التستري عن المفضل، عن مغيرة عن إبراهيم بن مهاجر والأعمش عن إبراهيم عن علقمة.

قلت: ففيه عن مغيرة عن إبراهيم بن مهاجر والأعمش عن إبراهيم وهذا اختلاف واضطراب في السند لعل منشأه من التصحيفات أو من أحمد بن مالك نفسه. فزاد بعض النساخ من بين الرواة، أو من أوهام الرواة، والله أعلم.

بيان الاختلاف في رواية أحمد بن مالك عن المفضل:

الوجه الأول عند البزار: عن المفضل عن (إبراهيم بن مهاجر، ومغيرة، والأعمش) عن إبراهيم.

الوجه الثاني عند الطبراني: عن المفضل عن إبراهيم بن مهاجر عن (الأعمش، ومغيرة) عن إبراهيم.

فجعل ابن مهاجر راوياً عن الأعمش ومغيرة، وليس عن إبراهيم النخعي!

الوجه الثالث: عن المفضل عن مغيرة عن (إبراهيم بن مهاجر، والأعمش) عن إبراهيم النخعي. جعل مغيرة راوياً عن ابن مهاجر والأعمش، وليس عن إبراهيم النخعي!

قلت: وعليه فهذا اضطراب كله أراده من أحمد بن مالك المجهول هذا، وكلها لا عبرة بها. وإنما الصحيح من رواية المفضل بن محمد، ما رواه عنه أبو كامل الجحدري، وهو ما أخرجه الطبراني في الكبير ح٨٤٦٢ ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل والحسن بن علي المعمري ثنا أبو كامل الجحدري ثنا المفضل بن محمد الكوفي عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله أنه قرأ على النبي ﷺ، الحديث وفيه أيضاً: وقال في الحديث: من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم بد.

فهذا يخرجنا من إشكاليات كثيرة، ورجاله ثقات. عبدالله بن أحمد بن حنبل، ثقة معروف ابن الإمام[1]. والحسن بن علي بن شبيب، أبو علي المعمري الحافظ، رحل في الحديث[2]. وأبو كامل الجحدري: فضيل بن حسين بن طلحة، ثقة حافظ[3].

فهذا أولى وأثبت من أحمد بن مالك المجهول الذي اضطرب في اسناده، أو غيَّرَه كما مضى، فالحديث حديث أبي كامل الجحدري عن المفضل عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله، متابعاً الجمهور في ذلك.

أما قوله: (من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)، فهذا منكر في هذه الرواية أيضاً! فإن الجمهور من الثقات رووا هذا الحديث فلم يذكروا فيه هذه الزيادة، وإنما هو حديث مستقل آخر، كما سيأتي بيان ذلك.

وعليه فتعليل البزار في الحديث: (١٥٦٣) لا وجه له، فهو تعليل غير صحيح، لأنه لو فطن لرواية أبي كامل الجحدري لأغناه ذلك عن كل ما قاله رحمه الله.

بيان علة حديث إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي:

أخرجه البزار ح١٥٤٣، وح١٥١٠، وح١٥٦٤ عن أحمد بن مالك القشيري، وكلها خطأ مرجوح لا يعول عليه. وأخرجه الطبراني في الكبير، ح٨٤٦٢، من طريق أبي كامل الجحدري ثنا المفضل بن محمد الكوفي عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله، الحديث. وأخرجه أيضاً ح٨٤٦٤ من طريق أبي مسلم الكشي أو الكجي(وهو ثقة) ويوسف القاضي(لعله ابن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة) ثنا عمرو بن مرزوق نا شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود، فذكر الحديث(أي منقطعاً ولم يذكر عبيدة ولا غير) وكذا رواه الشاشي ١٠٦/٢ وأبو نعيم في "الحلية" ٢٠٣/٧ من طريق عمرو بن مرزوق به. وقال الطبراني: هكذا رواه عمرو بن مرزوق وأصحاب شعبة ووصله سليمان بن حرب. وأخرجه ح٨٤٦٥ ثنا أبوبكر بن أحمد بن مقبل البصري، ثنا محمد بن سعيد بن زيد بن إبراهيم التستري ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ. ورواه غُندر محمد بن جعفر بن شعبة مثل رواية ابن مرزوق بعد ذكر علقمة كما بين أبو نعيم في الحلية٢٠٣/٧.

قلت: وهذه ثلاثة أوجه: الوجه الأول رواه المفضل عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله. والوجه الثاني ورواه ابن مرزوق وغندر وأصحاب شعبة عن شعبة عن إبراهيم بن

---

(١) التقريب، رقم ٣٢٢٢

(٢) انظر: تاريخ بغداد، ٣٧٩/٧ رقم ٣٨٩٢، وانظر اللسان، ٢٢١/٢

(٣) التقريب، رقم ٥٤٦١

مهاجر عن إبراهيم عن عبدالله. والوجه الثالث ورواه سليمان بن حرب عن شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله فهذا هو الاختلاف كما هو ظاهر.

بيان الراجح:

أما الوجه الأول، رواية المفضل فهو ضعيف كما مضى ويبقى الوجه الثاني والثالث.

والوجه الثاني رواه عمرو بن مرزوق وهو ثقة فاضل له أوهام،[1] وتابعه غُندر محمد بن جعفر والحجاج بن منهال كما أخرج الشاشي وغيره وهو من أثبتهم في شعبة فهو قوي جداً. أمّا الوجه الثالث، فبكر بن أحمد بن مقبل البصري أبو محمد الهاشمي ثقة كما قال الدارقطني[2]، ومحمد بن سعيد بن يزيد أو زيد بن إبراهيم التستري أبوبكر البصري مقبول في الشواهد والمتابعات[3]، وسليمان بن حرب الأزري، البصري، ثقة إمام حافظ[4]. لكن الراوي عنه محمد بن سعيد مقبول، ولم يتابعه أحد فهو وجه ضعيف.

فتبين أن الراجح: الوجه الثاني: (شعبة) عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبدالله، فلا وجه لقول البزار: "لا نعلم أحداً رواه عن إبراهيم بن المهاجر عن إبراهيم عن علقمة إلا المفضل"[5].

وهذا لا يصحّ من وجهين: الأول: المفضل إنما رواه عن ابن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة، وليس عن علقمة،(على الصحيح عنه) كما تقدم بيان ذلك. والثاني: قد رواه محمد بن سعيد بن يزيد التستري – وفيه ضعف – عن سليمان بن حرب عن شعبة عن ابن مهاجر عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله(كما تقدم وهو مرجوح).

بيان علة حديث أبي الأحوص:

أخرجه البزار ح١٥١١ وابن خزيمة في صحيحه ح١٤٥٤، ثنا يوسف بن موسى عن الحسن بن الربيع، (أي تابع ابن خزيمة البزار متابعة تامة)، وأخرجه الترمذي ٢٣٧/٥ ح٣٠٢٤، وابن ماجه ١٤٠٣/٢ ح٤١٩٤، والنسائي في الكبرى، ٢٨/٥ ح٨٠٧٦٢، والطبراني ح٨٤٦٨ من طريق هناد بن السري ثنا ابو الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، الحديث.

قلت: فقد رواه أبو الأحوص سلام بن سليم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله – وهو ثقة متقن كما تقدم – مخالفاً بذلك جميع الثقات.

---

(١) التقريب، ص٧٤٥ رقم ٥١٤٥

(٢) سؤالات حمزة ص١٨٢ رقم ٢١٩ والسير ٢١٥/١٤

(٣) التقريب، ص٨٤٨ رقم ٥٩٥٢

(٤) التقريب، ص٤٠٥ رقم ٢٥٦٠

(٥) كلامه في الحديث: (١٥٤٣، ٣٤٦/٤).

فقد أخرجه البخاري ح٤٣٠٦ وح٤٧٦٨ وأحمد ح٣٦٠٦ ٨/ ٩٤، من طريق يحيى بن سعيد القطان، الفادي ح٤٧٦٣ عن الفريابي، وأحمد ح٤١١٨، ٧/ ١٩٠ عن وكيع، يحيى القطان والفريابي والنسائي في الكبرى، ٥/ ٢٩ ووكيع عن سفيان الثوري (وقال يحيى القطان: قال سليمان(الأعمش): وبعض الحديث عن عمرو بن مرة) وأخرجه الترمذي ح٣٠٢٥ و٣٠٢٦ والنسائي في الكبرى ح٨٠٧٨، ٥/ ٢٩ والطبراني في الكبير ح٨٤٦٠، والبيهقي في الكبرى، ١٠/ ٢٣١، وغيرهم من طرق عن الثوري. وأخرجه البخاري ح٤٧٦٢ ومسلم ح٨٠٠،(٢٤٧) وأبو داود ح٣٦٦٨، ٢/ ٣٤٨ وغيرهم من طريق حفص بن غياث. وأخرجه البخاري ح٤٧٦٩ من طريق عبدالواحد بن زياد. وأخرجه مسلم ح٨٠٠ والنسائي في الكبرى، ١/ ٣٢٣ ح١١٠٥ من طريق علي بن مسهر.

أربعتهم: الثوري وحفص بن غياث وعبدالواحد بن زياد وعلي بن مسهر عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلماني عن عبدالله، الحديث.

وقد رجح الأئمة رواية هؤلاء على رواية أبي الأحوص وغيره، قال الترمذي: "هكذا روى أبو الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وإنما هو إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله"[1]. وقال أبو حاتم: "هذا حديث يخالفونه فيه، يقولون: الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة، عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أصحّ"[2]. وهو ما رجحه الدارقطني رحمه الله كما سيأتي فيه، وعليه فإسناد أبي الأحوص مرجوح، لأنه قد خالف الثقات في ذلك وفيهم من هو أوثق منه في الأعمش، وهو سفيان الثوري[3]. وهم عدد وهو متفرد ولم يتابع عليه. ورجح رواية الجمهور الترمذي وأبو حاتم والدارقطني، والله أعلم. وقد أخرج مسلم حديث عمرو بن مرة الذي ذكره يحيى القطان في حديثه عن سفيان عن الاعمش: ح٨٠٠(٢٤٨) من طريق مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن إبراهيم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبدالله بن مسعود....الحديث.

قلت: وقد أعله الخطيب البغدادي لعلّةٍ أيضاً: فأخرج الحديث من طريق الفريابي عن سفيان به، وقال: "كذا رواه محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن الأعمش وتابعه حفص بن غياث وعلي بن مسهر فروياه عن الأعمش عن إبراهيم كذلك بطوله، وبعض هذا الحديث لم يسمعه الأعمش من إبراهيم وإنما سمعه من عمرو بن مرة، بين ذلك يحي بن سعيد القطان عن سفيان الثوري

---

(١) جامع الترمذي، ٥/ ٢٣٧ ضمن الكلام على ح٣٠٢٤

(٢) العلل، ٤/ ٦٤٧ المسألة: ١٧٠٤

(٣) انظر شرح علل الترمذي، ٢/ ٧١٥-٧١٧

عن الأعمش"[١].

قلت: وهذه علة لا تضرّ، لأن الثقات رووه عن الأعمش صحيحاً متصلاً وقد اتفق عليه الشيخان فهو، والله أعلم. وقد تكلم الدارقطني في طرقه وأسانيده بكلام وافٍ شاف رحمه الله[٢].

والجدير بالذكر أن الحديث على الوجه الراجح منه، لم يذكر فيه أي من الرواة قوله: (من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل).

فتفرد يذكرها في هذا الحديث المفضل بن محمد في رواية الجحدري الراجحة عنه وهو ضعيف، فهو منكر في هذا الحديث وهذه العلة لم يقطن لها أحداً، والله أعلم.

وأما حديث(من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ بقراءة ابن أم عبد) فهو حديث مستقل بذاته ولا يصح في الحديث الذي تقدم ذكره. وإنما ذكرها وتفرد بذكره في هذا الحديث، فهو منكر في هذا الحديث ولم ينبه عليه أحد فيما أعلم.

رأي الباحث:

١- إن رواية أحمد بن مالك التستري أو القشيري لهذا الحديث لا تصح لأنه خالف.

٢- إن رواية المفضل عن إبراهيم بن مهاجر تخالف رواية شعبة عن إبراهيم بن مهاجر (في الراجح عن شعبة) والصحيح أنها عن إبراهيم عن عبدالله دون ذكر علقمة.

٣- أما حديث أبي الأحوص فقد انفرد بمخالفة الثقات فجعله من حديث إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وإنّما هو من حديث إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله. وباقي الطرق كلها مرجوحة أو وهم لا تصح والصحيح حديث عبيدة عن عبدالله، كما قال الدارقطني.

٤- أعله الخطيب بالانقطاع، كما بين القطان، فهذه علة لا تضر لا سيما وأن صاحبا الصحيح قد خرجاه كاملاً من حديث عبيدة عن عبدالله.

٥- رواية المفضل فيها زيادة (من سرّه أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد) وهي منكرة في هذا الحديث، وقد رويت من أوجه لم يذكر فيها هذه العبارة، والصحيح أنهما حديثان مستقلان، والله أعلم وهو الموفق.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل، ٥٥٧/١ ح٥٦

(٢) العلل، ٤٠٩/٣ إلى ٤١٤، السؤال: ٨٠٦

[١٩] ١٦٧٨- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ، يَعْنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ[١].

قال البزار: وهذا الحديث هكذا رواه شعبة.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم ح ١٦٧٨ من طريق معاذ وخالد بن الحارث ومحمد بن جعفر(غندر) و (محمد بن المثنى) ثنا ابن أبي عدي كلهم عن شعبة به مرفوعا. وأخرجه الترمذي ح ١٣٩٦ من طريق وهب بن جرير عن شعبة به مرفوعاً. وقال: حديث عبد الله حسن صحيح وهكذا روى غير واحد عن الأعمش مرفوعاً، وروى بعضهم عن الأعمش، ولم يرفعوه. وأخرجه النسائي ح ٣٩٩٢ من طريق خالد بن الحارث عن شعبة به مرفوعاً. وأبوداود الطيالسي وفي مسنده ح ٢٦٩ عن شعبة به مرفوعاً. وقد روي موقوفاً من حديث الأعمش عن أبي وائل: أخرجه النسائي في "المجتبى" ح ٣٩٩٣ من طريق أبي داود الطيالسي عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً. وقد روي أبو نعيم الفضل بن دكين عن الثوري عن الأعمش به مرفوعاً.(عند أبي نعيم في "الحلية" ١٨٧/٧). وأيضاً النسائي ح ٣٩٩٦ من طريق أبي معاوية عن الأعمش به موقوفاً. وأخرجه النسائي أيضاً ح ٣٩٩٤ من طريق إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن شقيق.

وروي عن عمرو بن شرحبيل موصولاً مرفوعاً، ومرسلاً مرفوعاً، عند النسائي ح ٣٩٩٧ والنسائي ح ٣٩٩٥ من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو. أخرجه البخاري ح ٦١٦٨ من طريق حفص بن غياث، وح ٦٤٧١ ثنا عبيد الله بن موسى. ومسلم ح ١٦٧٨، ٢٨ من طريق وطيع وعبدة بن سليمان، جميعهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً به. وممن روى غير شعبة عن الأعمش مرفوعاً: ابن أبي حاتم في العلل ٥١٨/٥. (وكذا غيرهم رووه عنه مرفوعاً)

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

قال الدارقطني: "رويه الأعمش، عن أبي وائل، رفعه عنه يحيى القطان ووكيع ومحمدبن عبيد، وعبد الله بن داود الخريبي، وحميد الرؤاسي ومالك بن سعير. ورواه أبو نعيم، وأبو عاصم، عن الثوري، عن الأعمش مرفوعاً وغيرهما يرويه عن الثوري عن الأعمش وشك في رفعه. ورواه أبو معاوية

(١) مسند البزار ١٠٠/٥، ورجال الإسناد ثقات، رجال الشيخين.

الضرير، وعلي بن مسهر، عن الأعمش موقوفاً. وقيل: عن عمرو بن علي، عن وكيع وأبي معاوية، والخريبي، عن الأعمش مرفوعا. وقال جرير: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وجمع حميد الرؤاسي بين الحديثين جميعاً فقال: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقيل: عن سليمان التيمي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله مرفوعاً. وحديث أبي وائل عن عبد الله صحيح، ويشبه أن يكون الأعمش كان يرفعه مرة ويقفه أخرى، والله أعلم"[1].

رأي الباحث:

فقد بين الدارقطني رحمه الله فيما سبق:

١- الاختلاف في رفع الحديث ووقفه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله.

٢- والاختلاف الضمني على الثوري عن الأعمش.

٣- الاختلاف في حديث الأعمش عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله على الأوجه الثلاث.

٤- ووجه تصحيحه لحديث أبي وائل عن عبد الله أي مرفوعاً، لأنه قد رواه جمع من الثقات الحفاظ عن الأعمش مرفوعاً، وقد اتفق البخاري ومسلم في صحيحيهما على تخريج المرفوع، ووافق على هذا الوجه عاصم بن أبي النجود فرفعه عن أبي وائل أيضاً.

٥- والراجح عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله الموقوف، فقد رواه ابن أبي حاتم في العلل من طريق مسند عن الأعمش به موصولاً، ثم قال: "فسمعت علي بن شهاب يقول: وجهت هذا الحديث إلى أبي زرعة فقال: هذا خطأ، إنما هو: عن عمرو بن شرحبيل موقوف"[2].

وتعليل البزار له وجه جيد وإن كان بإيجاز والله أعلم.

---

(١) العلل ٢٨٠/٣ إلى ٢٨٣، ٢٨٤، السؤال: ٧٣٦.

(٢) وذكر الأوجه الأخرى. علل ابن أبي حاتم: ٥١٧/٣ إلى ٥٢٠، المسألة ٢١٥٤.

[٢٠] ١٩٨١ - قال البزار: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَطَّانُ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلاةً مِنَ النَّبِيِّينَ وَوَلِيِّ مِنْهُمْ أَبِي وَخَلِيلِ رَبِّي يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النبيوَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] الآية[3].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد متصلا.

١٩٧٣- وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلاةً مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيَّ مِنْهُمْ أَبِي وَخَلِيلَ رَبِّي ثُمَّ، قَالَ: إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النبيوَالَّذِينَ آمَنُوا الآية[4].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا وصله إلا أبو أحمد، عن الثوري، ورواه غير أبي أحمد، عن الثوري، ورواه غير أبي أحمد، عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن عبد الله.

قال الباحث: فقد ذكر تفرد أبي أحمد بوصله، وليس كذلك، فقد وصله أبو الأحوص سلام بن سليم أيضاً، لكن قال: ورواه غير أبي أحمد عن الثوري به منقطعا، فصحيح كما سيأتي إلا ما ذكره من تفرد أبي أحمد بوصله.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ح **٢٩٩٥** ثنا محمود بن غيلان، والطبري في تفسيره ثنا محمد بن المثنى وغيرهما، والطحاوي في "شرح المشكل" ح **١٠٠٩** ثنا بكار، والشاشي ح **٤٠٦** من عن عبدالرحمن بن محمد الحارثي كلهم عن أبي أحمد. وأخرجه الحاكم **٢٩٢/٢** من طريق محمد بن عبيد الطنافسي و**٥٥٣/٢** من طريق الواقدي أبو أحمد والطنافسي والواقدي ثلاثتهم عن الثوري. وأخرجه سعيد بن منصور في

---

(١) يخطيء في حديث الثوي مع ثقته، وهو الذي دون يحيى القطان وابن المبارك وابن امهدي وغيرهم في الثوري، شرح علل الترمذي ٧٢٢/٢-٧٢٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٦٨.

(٣) مسند البزار ٣٥١/٥.

(٤) مسند البزار ٣٤٥/٥.

"السنن" مع التفسير ح ٥٠١ من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم. الثوري وأبو الأحوص كلاهما عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ن مسروق، عن ابن مسعود به، موصولاً.

وقد روي منقطعاً بدون ذكر مسروق بين أبي الضحى: أخرجه أحمد ١٦٧/٧ ح ٤٠٨٨ وابن عساكر في "تاريخه" ٢٢١/٦ وغيرهما، من طريق عبدالرحمن بن مهدي. وأخرجه أحمد أيضاً ح ٤٠٨٨ ثنا يحي(القطان). وأخرجه الترمذي ح ٢٩٩٥، والطبري في تفسيره ٤٩٩/٦ والحاكم ٥٥٣/٢(وعنده سقط الثوري) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين. وأخرجه أحمد ح ٣٨٠٠، ٣٤٨/٦، والترمذي ح ٢٩٩٥ من طريق وكيع. ابن مهدي ويحيى القطان وأبو نعيم ووكيع: جميعهم عن الثوري عن أبيه(سعيد بن مسروق) عن أبي الضحى، عن عبد الله بن مسعود عن النبيﷺ منقطعاً من دون ذكر مسروق.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف: اختلف فيه على الثوري على وجهين:

الوجه الأول: الثوري عن أبيه عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً موصولاً. رواه هكذا أبو أحمد الزبيري، وتابعه عليه أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق(أبي سفيان). والوجه الثاني: الثوري عن أبيه عن أبي الضحى عن عبد الله، منقطعاً. رواه هكذا عن الثوري: المتقنون الحفاظ من أصحابه: ابن مهدي ويحيى بن سعيد ووكيع وأبو نعيم.

والراجح: هو الوجه الثاني. قال الإمام الترمذي: "هذا أصح من حديث أبي الضحى عن مسروق". فقد صحح المنقطع وحكم على الموصول بالمرجوحية. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: "هذا خطأ، رواه المتقنون من أصحاب الثوري، عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن عبد الله، عن النبيﷺ، بلا مسروق"[1]. فقد حكما جميعاً على رواية أبي أحمد بالخطأ وصححا الرواية المنقطعة بناءً على إتقان وحفظ الثوري[2].

أما رواية أبي الأحوص الموصولة، فالجواب عنها: أن الثوري أحفظ من أبي الأحوص سلام بن سليم وأوثق بلا شك، فما رواه الثوري هو الراجح، والله أعلم.

ومعاوية بن هشام قد أبعد النجعة في هذا: فرواه عن الثوري عن أبيه عن أبي الضحى، عن ابن عباس[3]، وهذا وهم أيضاً فقد خالف أجل وأحفظ أصحاب الثوري فيه.

---

(١) شرح العلل ٧٢٢/٢ إلى ٢٢٤.

(٢) وكذا ذكر الاختلاف الحافظ ابن كثير في التفسير ٥٨/٢.

(٣) أخرجه الخطيب في "تاريخه" ٢٢٩/٤.

رأي الباحث:

١- تعليل البزار صحيح، وقد اختلف على الثوري في الحديث وصلاً وانقطاعاً.

٢- الراجح هو المنقطع كما قال البزار والترمذي وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين. بناءً على حفظ أصحاب الثوري الكبار مع عددهم وهم أربعة[1]. ورواية أبي الأحوص مرجوحة أيضاً، لأن الثوري أحفظ منه. وأما رواية معاوية بن هشام من طريق ابن عباس، فبعيدة، ووهم لمخالفة أحفظ أصحاب الثوري.

(١) هامش مسند أحمد ٦/٣٤٩.

[٢١] ٢٠٢٨- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الأَحْمَسِيُّ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ [٢]، عَنِ ابْنِ الأَصْبَهَانِيِّ [٣] أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نُعِيَ إِلَيْنَا حَبِيبُنَا وَنَبِيُّنَا بِأَبِي هُوَ وَنَفْسِي لَهُ الْفِدَاءُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتٍّ، فَلَمَّا دَنَا الْفِرَاقُ جَمَعَنَا فِي بَيْتِ أُمِّنَا عَائِشَةَ فَنَظَرَ إِلَيْنَا فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِكُمْ وَحَيَّاكُمُ اللَّهُ، حَفِظَكُمُ اللَّهُ، آوَاكُمُ اللَّهُ، نَصَرَكُمُ اللَّهُ، رَفَعَكُمُ اللَّهُ، هَدَاكُمُ اللَّهُ، رَزَقَكُمُ اللَّهُ، وَفَّقَكُمُ اللَّهُ، سَلَّمَكُمُ اللَّهُ، قَبِلَكُمُ اللَّهُ، أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَأُوصِي اللَّهَ بِكُمْ وَأَسْتَخْلِفُهُ عَلَيْكُمْ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ، أَنْ لاَ تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ فِي عِبَادِهِ وَبِلادِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ لِي وَلَكُمْ: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلاَ فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٤]، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [٥]، ثُمَّ قَالَ: قَدْ دَنَا الأَجَلُ وَالْمُنْقَلَبُ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَإِلَى جَنَّةِ الْمَأْوَى، وَالْكَأْسِ الأَوْفَى وَالرَّفِيقِ الأَعْلَى، أَحْسَبُهُ فَقُلْنَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ يُغَسِّلُكَ إِذَنْ ؟ قَالَ: رِجَالُ أَهْلِ بَيْتِي الأَدْنَى فَالأَدْنَى، قُلْنَا: فَفِيمَا نُكَفِّنُكَ ؟ قَالَ: فِي ثِيَابِي هَذِهِ إِنْ شِئْتُمْ، أَوْ فِي حُلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ، أَوْ فِي بَيَاضِ مِصْرَ قَالَ: قُلْنَا: فَمَنْ يُصَلِّي عَلَيْكَ مِنَّا ؟ فَبَكَيْنَا وَبَكَى، وَقَالَ: مَهْلا غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ وَجَزَاكُمْ عَنْ نَبِيِّكُمْ خَيْرًا، إِذَا غَسَّلْتُمُونِي ثُمَّ وَضَعْتُمُونِي عَلَى سَرِيرِي فِي بَيْتِي هَذَا عَلَى شَفِيرِ قَبْرِي فَاخْرُجُوا عَنِّي سَاعَةً، فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيَّ خَلِيلِي وَجَلِيسِي جِبْرِيلُ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ مِيكَائِيلُ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ إِسْرَافِيلُ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ مَلَكُ الْمَوْتِ صلى الله عليه وسلم مَعَ جُنُودِهِ، ثُمَّ الْمَلائِكَةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَجْمَعِهَا، ثُمَّ ادْخُلُوا عَلَيَّ فَوْجًا فَصَلُّوا عَلَيَّ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا وَلاَ تُؤْذُونِي بِبَاكِيَةٍ أَحْسَبُهُ قَالَ: وَلاَ صَارِخَةٍ وَلاَ رَانَّةٍ، وَلْيَبْدَأْ بِالصَّلاةِ عَلَيَّ رِجَالُ أَهْلِ بَيْتِي، ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ، وَاقْرَءُوا أَنْفُسَكُمْ مِنِّي السَّلامَ، وَمَنْ غَابَ مِنْ إِخْوَانِي فَأَبْلِغُوهُ مِنِّي

---

(١) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٧٦٩.

(٢) لا بأس به وكان يدلّس، تقريب التهذيب رقم ٤٠٢٥.

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله ثقة من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٣٩٥١.

(٤) سورة القصص، الآية: ٨٣.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٦٠.

السَّلامَ، وَمَنْ دَخَلَ مَعَكُمْ فِي دِينِكُمْ بَعْدِي فَإِنِّي أُشْهِدُكُمْ أَنِّي أَقْرَأُ السَّلامَ أَحْسَبُهُ، قَالَ: عَلَيَّ وَعَلَى كُلٍّ مَنْ تَابَعَنِي عَلَى دِينِي مِنْ يَوْمِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَمَنْ يُدْخِلُكَ قَبْرَكَ مِنَّا ؟ قَالَ: رِجَالُ أَهْلِ بَيْتِي مَعَ مَلائِكَةٍ كَثِيرَةٍ يَرَوْنَكُمْ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ[1].

قال البزار: وهذا الكلام قد روي عن مرة، عن عبد الله من غير وجه وأسانيدها، عن مرة، عن عبد الله متقاربة، وعبد الرحمن بن الأصبهاني لم يسمع هذا من مرة وإنما هو عن من أخبره عن مرة، ولا أعلم أحدا رواه عن عبد الله غير مرة.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط ح ٣٩٩٦، ٢٠٨/٤ من طريق الأشعث بن طليق عن الحسن العرني عن مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود قال: نعى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث. وأحمد بن منيع أيضاً كما في المطالب ٥٣٨/١٧ ح ٤٣٢٩ بنحوه، وقاضي المارستان في مشيخته ح ٥٥١. كما في الإيماء ٥٤٧/٤ ح ٤١٣٧.

دراسة علة الحديث:

كما بين البزار رحمه الله وإنما هو عن رجل مجهول عن مرة، فهو منقطع. وأما طريق الطبراني وابن منيع ففيه ضعفاء ومجاهيل، وحكم عليه الألباني بالوضع[2]. وذكر الطبراني علته فقال: "لم يجود إسناد هذا الحديث إلا عمر بن محمد العنقزي، ورواه المحاربي عن عبد الملك بن الأصبهاني عن مرة عن عبد الله لم يذكر خلاد الصفار، ولا الأشعث بن طليق ولا الحسن العرني"[3]. أي فيه انقطاع شديد وتدليس قبيح.

رأي الباحث:

إسناد الحديث معل وأعله البزار بالانقطاع. وفيه مجهول، وأعله الطبراني بالاختلاف في إسناده، وهو ضعيف جداً واهٍ.

---

(١) مسند البزار ٣٩٤/٥.

(٢) في "الضعيفة" ح "٦٤٤٥". وانظر: إتحاف المهرة ح ٢٤٢٥ و"المجمع" ٢٤/٩..

(٣) الأوسط ٢٠٩/٤.

[٢٢] ١٨٧٦ – قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ سَعِيدٍ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ[(٣)]، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ[(٤)]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ بِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أسنده عن الأعمش عن طلحة إلا يونس بن بكير، وقد رواه غير يونس عن الأعمش مرسلاً.

قال الباحث: وهذا تعليل واضح بالانقطاع.

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي في مسنده ح٧٧٩ وح٧٨٠، من طريقين عن يونس بن بكير به وفي الثاني: طلحة بن مصرف عن أبي عمار بدل أبي ميسرة. وليست فيه زيادة: (ليضل به).

دراسة علة الحديث:

فقال الدارقطني: "يرويه الأعمش، عن طلحة بن مصرف، واختلف عنه. فرواه يونس بن بكير، عن الأعمش، عن طلحة، عن أبي ميسرة عن عبدالله. وقال محمد الحضرمي، عن محمد بن جعفر الكلبي، عن يونس بن أبي بكير، عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف عن أبي عمّار، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه يحيى بن طلحة، عن أبي معاوية عن الأعمش، عن طلحة، عن أبي عمار – وهو عريب بن حميد – عن أبي ميسرة عن عليّ. ورواه أبو معاوية ووكيع، وفضيل بن عياض، وزهير بن معاوية عن الأعمش، عن طلحة، عن أبي عمّار، عن أبي ميسرة مرسلاً. ورواه الحسن بن عمارة، عن طلحة، عن أبي عمار، عن أبي ميسرة، عن عبدالله. المرسل أصح"[(٦)]. كذا ذكره الدارقطني في مسند علي بن أبي طالب. وذكر طريق عليّ، وطريق ابن مسعود هناك، وقال: "كلاهما وهم، والصواب، عن الأعمش، عن طلحة، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل مرسلاً"[(٧)]. فقد رجح المرسل لما يلي: أن رواته أكثر عدداً، ومنهم من هو أحفظ الناس في الأعمش:

---

(١) هو الأشج ثقة معروف وتقدّم مراراً.

(٢) صدوق يخطيء من التاسة، تقريب التهذيب رقم ٧٩٥٧.

(٣) هو اليامي، ثقة قاريء فاضل، تقريب التهذيب ص ٥٦٥ رقم ٣٠٥١.

(٤) ثقة عابد مخضرم من الثانية، تقريب التهذيب ص ٧٣٧ رقم ٥٠٨٣.

(٥) مسند البزار ٢٦٢/٥.

(٦) العلل: ٤٦٧/٣ إلى ٤٦٩، السؤال: ٨٣٢

(٧) العلل، ٤٤٧/٢ السؤال: ٤٤٣

الأعمش: أبو معاوية الضرير. وأما ما روي عن أبي معاوية من طريق عليّ رضي الله عنه فهو وهم لأن راويه عن أبي معاوية: يحيى بن طلحة اليربوعي الكوفي، ليّن الحديث[1]، والحسن بن عمارة متروك محض، فلا عبرة روايته، وأما يونس بن بكير وعنده أخطاء وقد تفرّد بروايته من طريق ابن مسعود، وهو منكر فقد خالف الثقات، والصحيح ما رواه الاثبات عن الأعمش وهي الرواية المرسلة، والله أعلم.

رأي الباحث:

وأما رواية عمرو بن شرحبيل، فقد اختلف في إسنادها على الأعمش، فجعل عن عليّ وابن مسعود، والصحيح ما رواه جمهور أصحابه من الرواية المرسلة كما تقدم. وأما زيادة قوله (ليضل به) في رواية عمرو بن شرحبيل فهي زيادة تفرد بها يونس بن بكير دون سائر الرواة فهي لفظة منكرة أيضاً. ومتن الحديث صحيح متواتر عن عدد من الصحابة كما بين أهل العلم، والله الموفق.

(١) التقريب، رقم ٧٦٢٣



المبحث الثالث

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الرفع والوقف

وفيه أربعون حديثاً

[٢٣] ١٥٣٠ - قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُطَيَّبٍ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: مَوْتُ الْمُؤْمِنِ بِعَرَقِ الْجَبِينِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أسنده عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم: إلا القاسم بن مطيب.

[٢٤] ١٥٤٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ زِيَادٍ الأَبَلِّيُّ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ[٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ يَعْنِي ابْنَ عُبَيْدٍ[٨]، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ[٩]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، رَفَعَهُ، قَالَ: مَوْتُ الْمُؤْمِنِ بِعَرَقِ الْجَبِينِ[١٠].

[٢٥] ١٥٤٧ - قال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ[١١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: مَوْتُ الْمُؤْمِنِ بِعَرَقِ الْجَبِينِ[١٢].

قال البزار: وهذا الحديث أسنده حسام بن مصك عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٨٣ وهو ثقة.

(٢) ترجمته برقم ١٤٨٣ وهو ضعيف يقبل التلقين.

(٣) ضعّفه يحيى بن معين، لسان الميزان ٣٤٠/٧، وتقريب التهذيب رقم ٥٥٣١ وفيه لين من الخامسة.

(٤) مسند البزار، ٣٦٦/٤

(٥) ذكره ابن حبان في الثقات ١١/٨ وهو مجهول الحال.

(٦) ثقة ثبت تقريب التهذيب ص ٩٦٠ رقم ٦٥٨٠.

(٧) ثقة ثبت، من الثامنة، تقريب التهذيب ص ١٠٧٤ رقم ٧٧٦٤.

(٨) ثقة ثبت فاضل، من الخامسة، تقريب التهذيب ص ١٠٩٩ رقم ٧٩٩٧.

(٩) ثقة من السادسة، زياد بن كليب، تقريب التهذيب ص ٣٤٨ رقم ٢١٠٨.

(١٠) مسند البزار، ٣٤٩/٤

(١١) صدوق من كبار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٧٣ برقم ٦١٣٨.

(١٢) مسند البزار، ٣٤٩/٤

[٢٦] ١٥٤٨- وقال البزار: حَدَّثَنَا بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْحَارِثِ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ [(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَامُ بْنُ مِصَكٍّ [(٣)]، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

تخريج الحديث:

طريق القاسم بن مطيب عن الأعمش: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٠١٥ من طريق حماد بن الحسين بن عنبسة ثنا حجاج بن نصير ثنا القاسم بن مطيب العجلي حدثني الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ٣٧/١ ح(٧٧٩) وفي المجمع ٣٢٥/٢). وقال: رواه البزار، وفيه القاسم بن مطيب، وهو متروك.

وقد روي من حديث الأعمش موقوفاً: أخرجه عبد الرزاق ٥٩٥/٣ والبيهقي في شعب الإيمان ٤٥٦/١٢ ح ٩٧٣٨ من طريق عبد الرزاق وقبيصة بنحو رواية حماد بن الحسن عن حجاج، وفيه قصة. وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٨/٣ ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، الحديث بنحو ما رواه الثوري موقوفاً[(٤)].

طريق أبي معشر زياد بن كليب: لم أجد من أخرجه، تفرد به البزار رحمه الله.

طريق عبد الملك بن محمد القرشي: أورده البيهقي في الشعب ٤٥٥/١٢ وقال: خالفه يونس بن عبيد عن أبي معشر فوقفه على عبد الله.

تخريج طريق حسام بن مصك عن أبي معشر: أخرجه الترمذي ح ٩٨٠، والطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٠٤٩ وفي الأوسط ٩٤/٦ ح ٥٩٠٢ علقمة عن طريق مسلم بن إبراهيم. والشاشي في مسنده ح ٣٤٤، ٣٥٨/١ وأبو نعيم في الحلية ٢٣٥/٤ والبيهقي في الشعب ٤٥٦/١٢ ح ٩٧٣٨. من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، مسلم وأبو النضر، عن حسام بن مصك عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً. وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٩٢/٧ من طريق يحيى بن مسلم البكاء عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً بلفظه.

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيبي ص ١٣٧ رقم ٤٢٨.

(٢) لقبه قيصر ثقة ثبت، تقريب التهذيب ص ١٠١٧ رقم ٧٣٠٥.

(٣) ضعيف يكاد أن يترك، تقريب التهذيب ص ٢٣٢ رقم ١٢٠٣.

(٤) كما ذكر الدارقطني في العلل ٣٥٩/٣.

دراسة علة الحديث:

بيان أوجه الاختلاف في رواية أبي معشر:

الوجه الأول: عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً. رواه عنه: يونس بن عبيد في رواية. يزيد بن زريع عنه، وهو مجهول الحال وحسام بن مصك وهو ضعيف.

الوجه الثاني: عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً، رواه عنه يونس بن عبيد. فهذا اختلاف على يزيد بن زريع، والراجح رواية محمد بن عبد الملك، فإسحاق بن يزيد الأبلي مجهول الحال كما تقدم، ومحمد بن عبد الملك صدوق معروف بالراجح، وهو الوجه الثاني، ولضعف حسام بن مصك. وهذا ما أشار إليه الدارقطني[١].

وقد ذكر هذا الاختلاف البيهقي، فأخرج رواية حسام بن مصك، وقال عقبها: "خالفه يونس بن عبيد عن أبي معشر فوقفه على عبد الله. ثم أخرج رواية سفيان الموصولة، وقال: "وهذا أيضاً موقوف"[٢].

قلت: والراجح رواية عبد الملك بن محمد القرشي الموقوفة: لأنه صدوق معروف وأما إسحاق بن زياد الأبلي فهو مجهول لا عبرة بروايته وكذا حسام بن مصك ضعيف كما تقدم بيان هذا. وهذا بيان للتعليل ثم الراجح قد بينه البزار بإخراجه للروايات الثلاثة. فتبين الوجه الراجح والله أعلم.

بيان الاختلاف على الأعمش والراجح عنه: اختلف على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً. رواه عنه: القاسم بن مطيب في رواية الحجاج بن نصير عنه.(عندالبزار والطبراني).

الوجه الثاني: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً من قوله. رواه عنه هكذا: الثوري(عند عبد الرزاق والبيهقي) وأبو معاوية(عند ابن أبي شيبة) ووكيع. سفيان بن عيينة ومحمد بن عبيد(كما ذكر الدارقطني).

والراجح: الوجه الثاني: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود موقوفاً، لما يلي:

١- رواه هكذا أحفظ الناس لحديث الأعمش وهما: سفيان وأبو معاوية، كما ذكر الإمام أحمد وابن معين وغيرهما من الأئمة[٣]، مع أنه وافقهم عدد وهم: وكيع وابن عيينة وابن عبيد.

٢- إن رواه الوجه الأول: القاسم بن مطيب وحجاج بن نصير ضعيفان كما سبق بيان ذلك، فروايتهم منكرة.

---

(١) العلل: ٣/٣٥٨-٣٥٩، السؤال ٧٧٧.

(٢) الشعب ١٢/٤٥٥ إلى ٤٥٦.

(٣) انظر شرح علل الترمذي ٢/٧١٥ إلى ٧٢٠ والمنتخب من العلل ص ٣٢٢-٣٢٣..

وقد روي من حديث عاصم عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً عليه: أخرجه الطبراني ح ٨٨٦٦، ح ١٠٤١٧ من طريق عاصم عن أبي وائل عن عبد الله، وفي الثانية:(لقنوا موتـاكم لا إلـه إلا الله). أورده الهيثمي ٣٢٣/٢، ٣٢٦ وقال: إسناده حسن. فهذا يؤيد الراجح عن عبد الله موقوفاً فبهذا كله يترجح الوقف في حديث ابن مسعود. والله الموفق.

رأي الباحث:

١- إن وجه القاسم بن مطيب في هذا الحديث ضعيف فلا يحتمل تفرده، والصحيح ما رواه الأثبات عن الأعمش. سفيان وأبو معاوية ومن وافقهما.

٢- الصحيح من رواية أبي معشر رواية عبد الملك بن محمد القرشي، وبقية الأوجه مرجوحة لضعفها بضعف الرواة. وكذا في رواية عاصم أيضاً فهي موقوفة، وهذا يدل على أن الحديث إنما يصح موقوفاً على ابن مسعود.

٣- إن البزار بين العلة بياناً شافياً فأورد الحديث بأسانيد عن ابن مسعود تزيد الأمر وضوحاً. وأشار إلى الراجح والمرجوح. ووافقه الدار قطني والبيهقي والله أعلم.

[٢٨] ١٦٣٢- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ [٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: مَنْ عَزَّى مُصَابًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث رواه غير واحد موقوفا، وأسنده علي بن عاصم، وعبد الحكيم.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ح ١٠٧٣ ثنا يوسف بن عيسى. وابن ماجه ح ١٦٠٢ ثنا عمر بن رافع. والعقيلي في الضعفاء ٢٤٧/٣. وابن الأعرابي في معجمه ٣٨/٢. وأبو نعيم في الحلية ٩/٥. والشاشي في مسنده ٤٢٣/١. والبيهقي في الكبرى ٩٥/٤. والخطيب البغدادي في تاريخه ٢٥/٤، و٤٥٠ إلى ٤٥٤، من طرق عن علي بن عاصم. وأخرجه غيرهم من طرق.

دراسة علة الحديث:

فقد أعلّ البزّار الحديث بأنه أسنده بعض رواته، بينما روي موقوفاً من أوجه أخرى، وهذا تعليل في الرفع والوقف. قال الترمذي عقب روايته ح ١٠٧٣: "هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلاً من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه". وفي هذا وافق البزار في تعليله بالوقف. وكذا ذكر الدارقطني جميع طرق الحديث، وقال: "يرويه محمد بن سوقة، عن إبراهيم عنه، حدّث به عنه علي بن عاصم، وعبد الحكيم بن منصور، رفعاه إلى النبي ﷺ. وتابعهم محمد بن الفضل بن عطية، والثوري – من رواية – حماد بن الوليد عنه – وشعبة – من رواية نصر بن حماد عنه. ورفعه أيضاً عبد الرحمن بن مالك بن مغول. وقيل: عن إسرائيل، وقيس بن الربيع. ووقفه الحارث بن عمران الجعفري أبو سليمان، عن محمد بن سوقه"[٥]. فوافق البزار في تعليله.

وقد أعل هذا الحديث بجميع طرقه من أهل العلم بالحديث: بأنه منكر، أي مرفوعاً. فقال العقيلي: "ولم يتابعه عليه ثقة"[٦]. أي علي بن عاصم. والبيهقي: فقال: "تفرد به علي بن عاصم وهو أحد ما أنكر عليه، وقد روي أيضاً عن غيره"[١]. والخطيب، قال: "وليس شيء منها ثابتاً"[٢].

---

(١) ثقة ثبت معروف ترجمته برقم ١٤٦٣.

(٢) صدوق يخطيء ويصرّ من التاسعة، تقريب التهذيب برقم ٤٧٩٢.

(٣) الغنوي، ثقة مرضي من الخامسة، تقريب التهذيب ص ٨٥٢ رقم ٥٩٧٤.

(٤) مسند البزار ٦٤/٥.

(٥) العلل ١٧٢/٣-١٧٤، ١٧٥، السؤال: ٦٨١.

(٦) الضعفاء ٢٧٤/٣.

وطريق حماد بن الوليد الأزدي عن الثوري ونصر عن شعبة ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: وإنما هو حديث علي بن عاصم عن ابن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله، وقد سرقه عبد الحكيم بن منصور عنه، فرواه عن محمد بن سوقة أيضاً، فأما الثوري فإنه ما حدث به قط، وحماد هذا سرقه من علي بن عاصم فألزق بالثوري، وحدث به وجعل مكان الأسود علقمة"(٣).

وأما طريق عبد الرحمن بن مالك بن مغول، قد أعله الإمام أحمد فقال: "لا أشك فيه إلا أني قد خرقت حديثين"(٤)، (ثم ذكر هذا الحديث)، مبيناً أنه منكر.

وكذا غير هؤلاء جعلوه من مناكير علي بن عاصم وحماد بن الوليد وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وغيره(٥).

رأي الباحث:

إن الحديث ضعيف مداره على علي بن عاصم، وهو ضعيف، وقد روي عنه موقوفاً ومرفوعاً. وكلاهما لا يصح وهو مما أنكر عليه. وأما الطرق الأخرى فكلها واهية ساقطة لا تقوم الحجة بمثلها. ولكن الحديث ليس بموضوع(٦)، فله طرق تخرج به عن حيز الوضع كما ذكر الألباني(٧) وقبله العلائي وغيره. والله الموفق.

---

(١) السنن الكبرى ٤/٩٥.

(٢) تاريخ بغداد ١١/٤٥٤.

(٣) المجروحين ١/٢٥٤.

(٤) العلل ومعرفة الرجال: (٣/٤٥٤).

(٥) كذا قال ابن عدي في الكامل ٥/١٩٤.

(٦) كما ذهب إليه ابن الجوزي رحمه الله في الموضوعات ٣/٢٢٣.

(٧) إرواء الغليل: ح ٧٦٥ ٣/٢١٧ إلى ٢٢٠.

[٢٩] ١٦٦٢ – قَال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ فَفِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا اُؤْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ(١).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أسنده إلا أبو داود، عن شعبة بهذا الإسناد، وغير أبي داود يرويه موقوفا.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٨٠/٣ من طريق عمرو بن علي عن أبي داود عن شعبة به، وأخرجه النسائي في المجتبى ح ٥٠٢٣ من طريق زهير نا منصور، وأخرجه الذهبي في السير ٤٠٩/٥، من طريق عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور، زهير وجرير كلاهما عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً بنحوه.

دراسة علة الحديث:

أعل البزّار الحديث المرفوع بالموقوف كما هو ظاهر من كلامه وأيّده الأئمة.

قال الفلاس: "لا أعلم أحداً تابع أبا داود على رفعه، وأبو داود ثقة"(٢). وقال ابن عدي: "وهذا الذي قال عمرو(الفلاس): "لا أعلم أحداً تابع أبا داود على رفعه، إنما أراد من حديث شعبة عن منصور عن أبي وائل. وأما عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله: فقد رفعه غير واحد عن الأعمش منهم: مالك بن سعيد ومحمد بن عبيد وغيرهما. وقد أوقفه أيضاً جماعة عن الأعمش"(٣). وقال الدارقطني: "يرويه منصور، وعاصم، عن أبي وائل موقوفاً، قال ذلك جرير بن عبد الحميد، وعمار بن رزيق، عن منصور وقال حماد بن سلمة، عن عاصم فرفعه، ورفعه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن منصور، وغيره يرويه موقوفاً أيضاً عن شعبة، والموقوف أصح. وقد رفعه زياد بن عبد الله البكائي، عن منصور أيضاً"(٤).

---

(١) مسند البزار ٨٩/٥، ورجال إسناده ثقات إلا أن أبا داود يغلط في أحاديث وتقدّم.

(٢) الكامل ٢٨٠/٣.

(٣) الكامل ٢٨٠/٣، ٢٨١.

(٤) العلل ٢٧٣/٣، ٢٧٤، السؤال ٧٣١.

رأي الباحث:

إن أبا داود الطيالسي قد تفرد برفع الحديث عن هذا الطريق حسبما ذكر الفلاس وخالف الجميع. الصحيح من حديث ابن مسعود الموقوف كما قال الدارقطني، لكثرة طرق الموقوف وقوتها. والله الموفق.

[٣٠] ١٦٧٧ – قال البزار: حدثنا يوسف بن موسى قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال خط خطوطا فقال هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه وتلا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾[١]، الآية[٢].

قال البزار رحمه الله: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن أبي وائل.

[٣١] ١٦٩٤– قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا خَطًّا، فَقَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا، فَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ﴿وَتَلا وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ الآيَةَ[٣].

[٣٢] ١٧١٨– قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ[٥]، عَنْ عَاصِمٍ[٦]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا خَطًّا، فَقَالَ: هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا، فَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَتَلا وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ[٧].

وفيه: ثم وصف لنا ذلك عاصم، ثم خط عن يمينه وعن شماله.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ح ٢٤٤. وأحمد في المسند ح ٤١٤٢ ثنا عبد الرحمن بن مهدي ويزيد والدارمي ٦٧/١ عن عفان، والنسائي في الكبرى ٣٤٣/٦ نا يحيى بن حسين بن عربي. و محمد بن نصر المروزي في "السنة " ح ١١ من طريق ابن مهدي وابن جرير في تفسيره ٢٣٠/١٢ من طريق الحماني والشاشي في مسنده من طريق يزيد وعبد الله بن يزيد المقرئ، وابن

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٢) مسند البزار ٩٩/٥، وإسناده صحيح على شرط الشيخين و لم أجده عند غير البزّار، وهو موقوف.

(٣) مسند البزار ١١٣/٥، وهذا إسناد على شرط الشيخين أيضاً، و لم أجده عند غير البزّار وهو مرفوع.

(٤) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٩٠ رقم ٧٥.

(٥) ثقة من ثبت فقيه من كبار الثامنة، تقريب التهذيب ص ٢٦٨ رقم ١٥٠٦.

(٦) هو ابن بهدلة معروف وله أوهام، وتقدّم.

(٧) مسند البزار ١٣١/٥.

حبان في صحيحه ١/ ١٨٠ ح(٦) من طريق معلى بن مهدي، وأيضاً ١/ ١٨١ ح(٧) من طريق ابن وهب. والحاكم في المستدرك ٢/ ٣١٨ من طريق سليمان بن حرب وصححه،

جميع هؤلاء التسعة: عن حماد بن زيد عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً.

أخرجه النسائي في الكبرى ٦/ ٣٤٣ من طريق أحمد بن يونس. والحاكم في المستدرك ٢/ ٢٣٩ وصححه، وابن نصر المروزي في السنة عن أبي هشام الرفاعي.

كلاهما عن أبي بكر بن عياش وعاصم عن زر عن عبد الله به.

وروي عن أبي بكر بن عياش موافقاً لروايته حماد، أخرجه الإمام أحمد ٧/ ٤٣٦ ح ٤٤٣٧ ثنا أسود بن عامر. والحاكم في مستدركه ٢/ ٣١٨ من طريق أحمد بن عبد الجبار. كلاهما عن أبي بكر بن عياش عن عاصم، عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً به.

دراسة علة الحديث:

اختلف في هذا الحديث في رفعه ووقفه كما أشار البزّار رحمه الله. وبيان الاختلاف تقدم آنفاً، على ثلاثة أوجه: الوجه الأول: عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً عند البزار. والوجه الثاني: عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً. كما روى حماد بن زيد، وأبو بكر بن عياش في رواية عنه. ووافقه الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً، كما روى أبو معاوية عنه. والوجه الثالث: عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله مرفوعاً. في رواية أحمد بن يونس والرفاعي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم. والراجح هو الوجه الثاني، وذلك أنه قد رواه على هذا الوجه الأعمش وعاصم كلاهما عن أبي وائل به مرفوعاً. وكذا حماد بن زيد وابن عياش رووه عنه هكذا. وأما رواية منصور وقد انفرد بها، بوقفها وهو ثقة، لكن خالفه اثنان.

وأما الوجه الثالث: عاصم عن زر، فهو أضعف لأن الأعمش ومنصور وافقا الوجه الأول. ولأن للمرفوع طريقاً آخر عن ابن مسعود ويأتي:

[٣١] ١٨٦٥ــ قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ (١)، عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ (٢)، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا خَطًّا، وَخَطَّ عَنْ يَمِينِهِ خَطًّا، وَخَطَّ عَنْ يَسَارِهِ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ

---

(١) سعيد بن مسروق الثوري ثقة، تقريب التهذيب رقم ٢٤٠٦.

(٢) ثقة من السادسة، تقريب التهذيب ص ٩٧٢، وهو المنذر بن يعلى الثوري.

خَطَّ خُطُوطًا فَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَقَرَأَ أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ(١).

قال البزار: وهذا الكلام قد روي عن عبد الله من غير وجه نحوه أو قريباً منه.

تخريج الحديث:

طريق الربيع بن خثيم، لم أعثر عليه عند أحد غير البزار فيما تسنى لي الاطلاع عليه من المصـــادر.

وقد أورده الهيثمي في كشف الأستار٤٦/٣ ح ٢٢١٢.

هذا الإسناد صحيح مرفوع ورجاله ثقات كبار، متأيد برواية الأعمش الصحيحة، ولله الحمد.

رأي الباحث:

١- إسناد منصور عن أبي وائل عن عبد الله موقوف، وإسناد الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوع، ويتأيد الرفع برواية الأعمش وهي على شرط الشيخين، ورواية عاصم عن أبي وائل والربيع بن خثيم عن عبد الله. وقد أشار البزار إلى هذه الطرق.

٢- اختلف على عاصم، والراجح عنه ما وافق عليه فيه الأعمش ومنصـــور. عـــن أبي وائـــل، وذكر زرّ مرجوح، وذكر الاختلاف: الحافظ ابن كثير(٢).

٣- إسناد الربيع والأعمش أصحّ هذه الطرق وبها يصحّ الحديث وهذه فائدة جليلة عند البزار، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٢٥١/٥، ورجاله ثقات من كبار أهل العلم.

(٢) تفسير ابن كثير ٣٦٥/٣ إلى ٣٦٧.

[٣٢] ١٧٠٤- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُوسَى [٢]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْس الْحَقَائِق كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مِنَ الذُّنُوبِ مَا اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ، إلا عبد الله بن مسعود، ولا نعلم حدث به، عن الأعمش مسندا، إلا صالح بن موسى وهو لين الحديث، وقد روى هذا الحديث غير واحد، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله موقوفا. .

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في كشف الأستار ١/١٧٥ ح ١٣٤٦ وفي المجمع ١/٢٩٨، وقال: رواه البزار والطبراني في المعجم الكبير وفيه صالح بن موسى، وهو منكر الحديث. ولم أجده عند الطبراني، والله أعلم.

دراسة علة الحديث:

ذكره الدارقطني في العلل ٣/٢٩٨. حماد بن الحسن عن حجاج بن نصير، عن شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً، وقد روي موقوفاً عن الأعمش: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" ١/٤٨ ومن طريقه الطبراني: (ح ٨٧٤١) عن الثوري، وابن أبي شيبة في "مصنفه" ٢/٢٨٠ ثنا أبو معاوية ووكيع. والطبراني في المعجم الكبير ح ٨٧٤٠ من طريق معاوية بن عمرو: ثنا زائدة، والثوري وأبو معاوية ووكيع وزائدة، أن بعضهم عن الأعمش عن شقيق أبي وائل عن عبد الله موقوفاً، ولم يذكر لفظة الحقائق إلا زائدة.

ذكر البزّار تفرّد صالح بن موسى برفعه عن الأعمش، وضعفه ثم أشار إلى أنه روي عن الأعمش موقوفاً، وهذا تعليل في الرفع والوقف.

وقد سئل عنه الدارقطني، فقال: "يرويه الأعمش، واختلف عنه. فرفعه حماد بن الحسن، عن حجاج بن نصير، عن شعبة عن الأعمش، ووقفه غيره، والصحيح موقوف"[٤]. وقد وافق الدارقطني الإمام البزار في ترجيح الوقف عن الأعمش.

---

(١) هو الضبّي المسيّبي ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٨١٣.

(٢) متروك من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٤٤٨ رقم ٢٩٠٧.

(٣) مسند البزار ١/١٢١.

(٤) العلل ٣/٢٩٨، السؤال ٧٤٧.

وروي من طريق عاصم عن أبي وائل عن عبد الله: أخرجه أحمد ٦/٣٦٠ ح ٣٨١١ ثنا أسود بن عامر وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٩٠ عن أبي هشام الرفاعي والطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٤١٦ من طريق محمد بن يونس.

ثلاثتهم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من جعل لله نداً، جعله الله في النار، وقال: وأخرى أقولها ولم أسمعها منه: من مات لا يجعل لله نداً. أدخله الله الجنة. وإن هذه الصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنب المقتل. واللفظ لأحمد. فقد جعل الطرف الأخير:(من مات لا يجعل الله نداً، أدخله الله الجنة، وإن هذه الصلوات...) موقوفاً. كذا في رواية أبي يعلى وأحمد، الأول مرفوع والأخير موقوف.

أما عند الطبراني مرفوع (من مات يجعل الله نداً، دخل النار، والصلوات الحقائق كفارات لما بينهن ما جتنب الكبائر). وله شاهد مرفوع: من حديث عثمان بن عفان عند مسلم ح ٢٣١(١٠) ومن حديث أبي هريرة عند مسلم أيضاً ح ٢٣٣ وغيرهم.

رأي الباحث:

١- تعليل البزار لحديث الأعمش بالوقف صحيح، ووافقه الدارقطني. فإن الثوري وأبو معاوية ووكيع وزائدة قد رووا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً. وهم أثبت وأكثر.

٢- رواية صالح بن موسى، وحجاج بن نصير عن شعبة منكرة. ولم يصب البزار حين ذكر تفرد صالح بن موسى برفعه عن الأعمش.

٣- وروي من حديث عاصم عن أبي وائل، واختلف في متنه والظاهر أن الموقوف هو الصحيح.

٤- للحديث شواهد في معناه صحيحة مرفوعة في حديث عثمان وأبي هريرة وغيرهما، لكن عن ابن مسعود الموقوف هو الصحيح والله الموفق.

[٣٣] ١٧٥٤- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْص بْن غِيَاثٍ [(١)]، عَنْ أَبِيهِ[(٢)]، عَنِ الْعَلاءِ بْن خَالِدٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ، قَالَ: جِيءَ بِهَا تُقَادُ بِسَبْعِينَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ[(٣)].

[٣٤] ١٧٥٥ــــ وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ خَالِدٍ [(٤)]، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِنَحْوِهِ، يَرْفَعُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٣٥] ١٧٥٦ــــ وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِنَحْوِهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رفعه إلا عمر بن حفص عن أبيه، والعلاء مشهور روى عنه الثوري..

تخريج الحديث:

أولاً: - طريق عمر بن حفص غياث: أخرجه مسلم ح ٢٨٢٢(٢٩). والترمذي ح ٢٥٧٣ ثنا عبد الله بن عبد الرحمن(الدارمي). والطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٤٢٨ من طريق عمر بن حفص بن الصباح الرقي. مسلم والدارمي والرقي، ثلاثتهم عن عمر بن حفص عن أبيه به، مرفوعاً. والعقيلي الضعفاء ٣/٣٤٤، عن محمد بن إسماعيل بن سالم ثنا حفص عمر بن حفص به. والدارقطني في "الأفراد" في أطراف الغرائب (٤/١٦٦ ح ٣٩٤٩).

ثانياً: طريق الثوري: أخرجه الترمذي في سننه مع ح ٢٥٧٣، من طريق عبد الملك بن عمر وأبي عامر العقدي عن سفيان عن العلاء بن خالد به، موقوفاً غير مرفوع.

الطرق الأخرى: أخرجه العقيلي في الضعفاء ٣/٣٤٤ من طريق خلف بن الوليد عن مروان. وابن أبي شيبة ٨/٩١ ثنا مروان بن معاوية (الفزاري) عن العلاء بن خالد عن شقيق (أبي وائل) عن ابن

---

(١) ثقة ربما وهم من العاشرة، تقريب التهذيب .

(٢) ثقة فقيه تغيّر حفظه قليلاً من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ١٤٣٩.

(٣) مسند البزار ٥/١٦٢.

(٤) صدوق من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٥٢٦٨.

(٥) مسند البزار ٥/١٦٣. وهنا ذكر في رواية سفيان عن العلاء، يرفعه عن النبيﷺ وهذا يناقض قوله: لا نعلم أحداً إلا عمر بن حفص عن أبيه ... والصواب من رواية الثوري: موقوف، ونبّه عليه الدكتور / محفوظ الرحمن

مسعود، نحوه موقوفاً.[١] وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ٩٩/٨ من طريق أسباط بن نصر عن عاصم عن زر قال: قال عبد الله، فذكر نحوه موقوفاً، مختصراً.

دراسة علة الحديث:

أخرج البزّار رحمه الله هذا الحديث بهذه الأسانيد الثلاثة وأعلّه في الرفع والوقف.

بيان الاختلاف: نُوزِع الإمام مسلم رحمه الله في تصحيح هذا الحديث مرفوعاً، فقد أخرجه مرفوعاً، وممن أعل الحديث وذكر الاختلاف فيه هو الإمام الترمذي، فقال بعد تخريج الحديث ٢٥٧٣، من طريق عمر بن حفص مرفوعاً، أتبعه برواية الثوري الموقوفة. وقال: "قال عبد الله – أي الدارمي –: "والثوري لا يرفعه".

وسئل عنه الدارقطني فقال: "يرويه العلاء بن خالد، عن أبي وائل، واختلف عنه، فرفعه عمر بن حفص بن غياث عن أبيه، عن العلاء. ووقفه غيره. والموقوف أصح عندي، وإن كان مسلم قد أخرج حديث عمر بن حفص في الصحيح"[٢].

قلت: ولكن صححه في موضعٍ آخر: في "الأفراد" وقال: "تفرد به عمر بن حفص عن أبيه عن العلاء بن خالد مرفوعاً، وهو صحيح، أخرجه مسلم عن عمر بن حفص"[٣].

وهنا فائدة أخرى عزيزة أضافها الإمام البزار إلى ما ذكره هؤلاء الأفاضل من أهل العلم وهي: أن عبد الله بن سعيد الأشجّ رواه أيضاً عن حفص بن غياث، بهذا الإسناد، فلم يرفعه. أي اختلف عن حفص بن غياث أيضاً.

وهذا الحديث مما انتقد الدارقطني على الإمام مسلم إخراجه في صحيحه، فقال: "أخرج مسلم عن عمر بن حفص عن أبيه عن العلاء بن خالد عن شقيق عن عبد الله عن النبي ﷺ: (يؤتي بجهنم...). قال الدارقطني: "رفعه وهم. رواه الثوري ومروان وغيرهما عن العلاء عن خالد موقوفاً"[٤]. وأما الحافظ العقيلي فله رأي آخر في تعليل هذا الحديث؛ فذكر الحديث في ترجمة العلاء بن خالد الكاهلي، الأسدي، وقال: "يضطرب في حديثه"، ثم أخرج المرفوع، وأتبعه بالموقوف، وقال: "وهذا أولى"[٥]، أي الوقف. وقال محمد بن الحسن بن أبي الفضل بن سلام صاحب ابن عمار الشهيد

---

(١) وكذا الطبري في تفسيره بإسناده ٤١٩/٢٤.

(٢) العلل ٩٧٥/٣، ٢٧٤، السؤال: ٧٣٢.

(٣) أطراف الغرائب ١٦٦/٤.

(٤) التتبع مع الإلزامات ص ٢٢٦، ٢٢٧ ح ٩٣.

(٥) الضعفاء ٣٤٤/٣.

الهروي: والمشهور عن عبد الله موقوفاً، تفرد به عمر بن حفص، وهو من الأصول الـتي لم يخرجها البخاري[١]. (أي) أن الإمام البخاري لعله لهذا السبب لم يخرجه في صحيحه.

رأي الباحث:

أن هذا الحديث موقوف على ابن مسعود لمايلي:

١- أن عمر بن حفص مع ثقته له أوهام، وقد خالفه الأشجّ فرواه عن حفص بن غياث، موقوفاً.

٢- أن الثوري وهو من أحفظهم وأجلهم قد رواه موقوفاً، مع متابعة الفزاري له على الوقف، وتؤيده أيضاً رواية عاصم عن زر عن ابن مسعود الموقوفة أيضاً.

قد رجح وقفه الدارمي والترمذي والدارقطني وغيره من أئمة الحديث. وهوالمعتمد حسب القواعد، وليس كما قال النووي وغيره من الفقهاء: الرفع هو الزيادة من الثقة وهي مقبولة.

٣- الإمام مسلم رحمه الله، أخرج هذه الرواية، مع علمه بالاختلاف، لأن هذا وإن كان وقفه هو الراجح حسب القواعد إسنادًا، إلا أن هذا اللفظ والمعنى لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، لأنه من أمور الغيب والآخرة، فهو مرفوع حكماً، وإن لم يكن إسناداً فالله أعلم.

---

(١) علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم لابن عمار الشهيد، ص ١٧١-١٧٤ ح ٤٣.

[٣٦] ١٧٦٩- قال البزار: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي[٢]، عَنِ الأَعْمَشِ[٣]، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ[٤]، قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ: هَلْ لَكَ فِي الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ تَقْطُرُ لِحْيَتُهُ خَمْرًا ؟ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا عَنِ التَّجَسُّسِ، وَإِنْ يَظْهَرْ لَنَا شَيْءٌ نُغَيِّرْهُ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده إلا أسباط وقد رواه غير أسباط، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الله أنه، قال: إن الله نهانا عن التجسس. .

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" ص ٣٨٣ ح ٦٦٣، ثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي الكوفي حدثنا أبي به فذكره. وأخرجه الحاكم في "المستدرك" ٣٧٧/٤ من طريق محمد بن علي بن عفان العامري ثنا أسباط بن محمد به، بنحوه. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه[٦]. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٤٧/٦ ثنا أبو معاوية، ومن طريقه أبو داود في السنن ح ٢٤٨٩. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٣٢/١٠ عن ابن عيينة.(من طريقه الطبراني ح ٩٧٤١).

وأخرجه البيهقي في "الكبرى" ٣٣٤/٨، من طريق يعلى بن عبيد، وأيضاً في شعب الإيمان ح ٩٢١٤ من طريق ابن عون، أربعتهم عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بنحوه، وفيه: (إن الله نهانا عن التجسس). وبعضهم قال:(نهينا عن التجسس) وليس فيه النسبة إلى النبي ﷺ.

دراسة علة الحديث:

أخرج البزار هذا الحديث مرفوعاً وذكر تفرد أسباط برفعه ومن ثم ذكر أن غيره رواه عن الأعمش موقوفاً، وهذا تعليل في الرفع والوقف.

بيان الاختلاف: بين ذلك الإمام البخاري رحمه الله، فقد أخرج الترمذي الحديث عن عبيد بن أسباط، بمثل رواية البزار، ثم قال: "سألت محمداً، عن هذا الحديث فقال: هذا خطأ، والصحيح عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الله: نهينا عن التجسس"[٧]. وقال الدارقطني رحمه الله: "يرويه

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٣٨٩.

(٢) هو القرشي، ثقة ضعيف في حديث الثوري من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٣٢٤.

(٣) سليمان بن مهران ثقة حافظ مكثر معروف، وتقدم مراراً.

(٤) ثقة مخضرم جليل من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٣١٧٢.

(٥) مسند البزار ١٧٤/٥.

(٦) انظر: إتحاف المهرة، ح ١٢٦٠١.

(٧) العلل الكبير ص ٣٧٣ ح ٦٦٣.

الأعمش، عن زيد بن وهب، رفعه أسباط بن محمد عنه، ووقفه غيره. والصحيح من قول ابن مسعود"[١].

رأي الباحث:

رجح البخاري والدارقطني الوقف فيه، ووجهه: أن الذين أوقفوه هم عدد من أصحاب الأعمش، وأسباط فتفرد برفعه. والواقفون، فيهم من هو أحفظ الناس لحديث الأعمش وهو أبو معاوية. فلذا رجحنا الموقوف.

تعليل البزار للحديث صحيح في رفعه ووقفه، ووافق جهابذة علم الحديث وعلله: البخاري والدارقطني في تعليله. والله وحده الموفق.

(١) العلل ٣/٢٥٨، السؤال: ٧٦٢.

[٣٧] ١٧٧٠- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيُّ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ يَعْنِي ابْنَ عمر[(٢)]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم [(٣)].

[٣٨] ١٧٧١- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكٍ[(٤)]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ، قَالَ: إِنَّ السَّلامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَضَعَهُ فِي الأَرْضِ، فَأَفْشُوا بَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ إِذَا مَرَّ بِقَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَرَدُّوا عَلَيْهِ كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ فَضْلُ دَرَجَةٍ بِتَذْكِيرِهِ إِيَّاهُمُ السَّلامَ، فَإِنْ لَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهِ رَدَّ عَلَيْهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ وَأَطْيَبُ.

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد موقوفا وأسنده ورقاء، وشريك، وأيوب بن جابر.

تخريج الحديث:

من طريق الفضل بن سهل: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٣٩٢ من طريق عبدان، والبيهقي في شعب الإيمان ١١/ ١٩٨٠ ح ٨٤٠١، يحي بن نصر بن حاجب. ثلاثتهم عن الفضل بن سهل نا محمد بن جعفر نا ورقاء، والبيهقي في شعب الإيمان ١١/ ٢٠٠ ح ٨٤٠٤. وأخرجه الطبراني أيضاً ح ١٠٣٩١ من طريق أيوب بن جابر كلاهما عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله به.

طريق عبد الرحمن بن شرك عن أبيه: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ١١/٢٠٠ ح ٨٤٠٣ من طريق محمد بن عبيد بن عتبة نا عبد الرحمن بن شرين، نا أبي به، بنحوه.

وله طرق أخرى: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦/١٤٠ أبو معاوية. والبخاري في الأدب المفرد ح ١٠٣٩ من طريق حفص بن غياث، والبيهقي في شعب الإيمان ١١/١٩٨ ح ٨٤٠٠ من طريق يعلى بن عبيد، أبو معاوية وحفص بن غياث ويعلى بن عبيد. جميعهم عن الأعمش عن زيد بن وهب به موقوفاً.

---

(١) المدائني، صدوق فيه لين من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٨٣٣ رقم ٥٨٢٥.

(٢) صدوق في حديثه عن منصور لين من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٧٤٥٣.

(٣) مسند البزار ٥/١٧٤.

(٤) صدوق يخطيء من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٥٨٢ رقم ٣٩١٨.

دراسة علة الحديث:

أعلّ البزّار هذا الحديث في وقفه ورفعه كما هو ظاهر من كلامه على الأحاديث.

بيان الاختلاف: سئل عنه الدارقطني فقال: يرويه عنه (عن زيد بن وهب) الأعمش، واختلف عنه. فرواه شريك وزهير وعلي بن مسهر، وعيسى بن يونس. وابو معاوية وابن نمير، وأبو جعفر الرازي. وابن جريج عن فافاه، عن الأعمش، وسعر، عن الأعمش، كلهم وقفه. ورواه شريك – من رواية ابنه عبد الرحمن عنه – مرفوعاً ورفعه أيضاً إبراهيم بن حميد الطويل، عن شعبة، ووقفه غيره. ورفعه يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن الأعمش، ورفعه أيضاً ورقاء وأيوب بن جابر جميعاً عن الأعمش. والموقوف أصح.

وقال عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله، موقوف. وقال أبو كريب: عن عمر بن عبيد، عن الأعمش، عن شقيق لم يجاوز به"[(١)].

فقد صحح الموقوف، وهو الذي يتجه لقوة رواته وحفظهم. وأيضاً ذكر رواية الأعمش عن أبي وائل والاختلاف عليه، وأشار إلى الوهم فيه. قال البيهقي رحمه الله: "جاء موقوفاً، وقد روي مرفوعاً من وجه ضعيف"، ثم أخرج بإسناده رواية ورقاء بن عمر عن الأعمش عن زيد مرفوعاً، وقال: "وروي من وجه آخر مرفوعاً، وهو أيضاً ضعيف"[(٢)].

وعباراته في تصحيح الموقوفات، وتضعيف المرفوعات تدل على ترجيحه للموقوف منها.

وأما المحدث الألباني فقد قال عقب إيراده رواية عمر بن حفص بن غياث، أبيه عن الأعمش موقوفاً: "صحيح موقوفاً، وصح مرفوعاً"[(٣)]. فإن كان يقصد بمجموع الشواهد أو حكماً، لأنه يتعلق بأسماء الله تعالى، فنعم، وأما من رواية ابن مسعود خاصة، فالراجح أن الموقوف هو المعتمد وليس المرفوع حسب القواعد عند أهل العلم بالحديث والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إسناد البزار عن ورقاء بن عمر، وعبد الرحمن بن شريك. كلاهما ضعيف.

٢- اختلف في رفع الحديث ووقفه على الأعمش وغيره، كما ذكر البزار، وبين الدارقطني والبيهقي ذلك. فوافقاه عليه.

٣- الصحيح من رواية ابن مسعود الموقوف كما بين الدارقطني والبيهقي وأيضاً البزار.

---

(١) العلل ٣/٢٥٨، ٢٦٠، السؤال: ٧٢٣.

(٢) الشعب ١١/١٩٨ إلى ٢٠٠.

(٣) صحيح الأدب المفرد للبخاري ص ٣٩٦ – ٣٩٧.

[٣٩] ١٧٩٧ – قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَمِيرًا صَلَّى فَسَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّى عَلِقَهَا، كَانَ رَسُولُ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ(١).

قال البزار: وهذا الحديث رواه غير واحد ولم يسنده.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم ح ٥٨١(١١٧)، عن زهير بن حرب وأحمد بن حنبل كلاهما عن يحيى بن سعيد عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله(قال شعبة رفعه مرة)، فذكره(٢). وأخرجه أبو عوانة في مسنده ٢٣٨/٢، والطحاوي في شرح المعاني ٢٦٨/١، من طريق يحيى القطان ويزيد ابن زريع، والبيهقي في الكبرى ١٧٦/٢. أخرجه أبو داود الطيالسي ح ٣٦٤ ومن طريقه البيهقي ١٧٦/٢ عن شعبة به موقوفاً. وابن أبي شيبة ٣٠٠/١، ثنا غندر عن شعبة به موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

قال الدارقطني: يرويه الحكم بن عتيبة، واختلف عنه، فرواه شعبة، واختلف عنه، أيضاً. فرفعه يحيى القطان وعيسى بن يونس، عن شعبة، ووقفه ابن المبارك. وغندر عن شعبة. ورواه شعبة أيضاً، عن منصور، وأبي بشر، عن مجاهد موقوفاً أيضاً. ورواه محمد بن روين، عن شعبة فقال: عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله ورفعه. ورواه أبو خالد الدالاني، عن الحكم، عن أبي معمر لم يذكر بينهما أحداً. والقول، قول يحيى القطان، وحديث محمد بن روين، وهم منه، والله أعلم(٣).

رأي الباحث:

١- فقد ذكر الاختلاف على الحكم، وعلى شعبة، ثم رجح رواية يحيى بن سعيد القطان، المرفوعة عن شعبة. مع أن غندرا وابن المبارك من أثبت أصحاب شعبة!! ووجهه: أن الحكم كان يرفع مرة ولم يكن يرفعه أخرى كما ورد في رواية أحمد وغيره عن يحيى القطان.

٢- وأما رواية محمد بن روين، فحكم عليها بالوهم، وهو دون أولئك الكبار في الحفظ والإتقان. والله أعلم

٣- تعليل البزار في رفعه ووقفه صحيح، إلا أنه لم يرجح، وبالله الموفق

---

(١) مسند البزار ١٩٨/٥، ورجاله ثقات رجال الشيخين إلا أنه معل في رفعه ووقفه.

(٢) وفي هذا ما يدل على أن الحديث رفعه الحكم مرة وأخرى لم يرفعه.

(٣) العلل ٦٣٩/٣، ٦٤٠، السؤال: ٩٣٥.

[٤٠] ١٨٢١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً[1].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن عبد الرحمن، عن أبي بكر بهذا الإسناد موقوفاً، ولا نعلم أحدا أسنده عن عبد الرحمن، عن أبي بكر إلا محمد بن بشار رواه أحمد بن يونس، عن أبي بكر مرفوعا.

[٤١] ١٨٢٢- وقال البزار: حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ[2]**، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَفَعَهُ بِنَحْوِهِ**[3].

تخريج الحديث:

طريق محمد بن بشار: أخرجه النسائي في "المجتبى" ح **٢١٤٤** وفي "الكبرى" **٧٥/٢**. نا محمد بن بشار به. ثم قال: وقفه عبيد الله بن سعيد(أي رواه موقوفاً، ذكر الاختلاف). (ثم أخرج عن عبيد الله بن سعيد عن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي بكر بن عياش عن عاصم به موقوفاً.) ح **٢١٤٥** في "المجتبى". وأبو يعلى في مسنده ح **٥٠٧٣**، عن محمد بن بشار، وابن عدي في "الكامل" **٢٨/٤** من طريق محمد بن بشار به، وأبو نعيم في "الحلية" **٣٤/٩**، من طريق محمد بن عبد الله "مطين" ثنا ابن بشار به. والخطيب في تاريخه **١٠٣/٢**(ترجمة بُندار) أورده وذكر علته كما سيأتي.

طريق أبي بكر بن عياش: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح **١٠٢٣٥** من طريق أبي عمرو والضرير،(ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" **٣٠٥/٨**) ثنا أحمد بن يونس به، مرفوعاً.

دراسة علة الحديث:

أعله البزّار الحديث بتفرّد محمد بن بشار برفعه عن ابن مهدي، بينما أوقفه أصحاب ابن مهدي. ثم ذكر أن أحمد بن يونس أيضاً رفع الحديث عن أبي بكر بن عيّاش، وهذا تعليل في الرفع والوقف.

بيان الاختلاف: ذكر الخطيب البغدادي بإسناده عن عبد الله بن علي بن عبد الله المديني، قال: سمعت أبي وسألته عن حديث رواه بندار عن ابن مهدي، عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر

---

(١) مسند البزار ٢١٨/٥.

(٢) ثقة حافظ: أحمد بن عبد الله بن يونس، من كبار العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٣.

(٣) مسند البزار ٢١٨/٥.

عن عبد الله عن النبيﷺ، قال: تسحروا فإن في السحو بركة؟" فقال:(ابن المديني): هذا كذب،(قال) حدثني أبو داود موقوفاً، وأنكره أشد الإنكار[١].

قلت: فقد بين الإمام ابن المديني خطأ ابن بشار أو غيره برفع الحديث، وأنكره أشد الإنكار، وصوب الموقوف.

والإمام النسائي، أشار إلى الاختلاف عليه كما تقدم[٢]. والحافظ بن عدي الجرجاني أورد الحديث من طريق ابن بشار وأحمد بن يونس. وقال: هكذا رواه بندار عن ابن مهدي عن أبي بكر بن عياش مرفوعاً، وكان هذا مما يسأل عنه بندار. وقد رفع الحديث عن أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش. وأكثر الرواة عن أحمد بن يونس موقوفاً[٣].

فقد ذكر تفرد بندار برفع الحديث عن ابن مهدي. وذكر أن بندار كان يسأل عنه، أي يعاب عليه لماذا رفعته؟ وذكر أن الراجح عن أحمد بن يونس أيضاً، الموقوف.

قال الدارقطني: "يرويه عاصم، واختلف عنه، فرواه بندار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، مرفوعاً. وغيره يرويه عن ابن مهدي موقوفاً. ورواه أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش فرفعه. ورواه غيره من أصحاب أبي بكر، عن أبي بكر، فأوقفوه. والموقوف، الصحيح"[٤].

فقد بين الاختلاف على ابن مهدي، وبين الاختلاف على أبي بكر بن عياش، ومن ثم رجح الموقوف.

رأي الباحث:

١- إن الحديث قد اختلف في رفعه ووقفه من طريقين، وقد بين الأئمة: ابن المديني والنسائي وابن عدي والدارقطني، أن الراجح من هذا الطريق عن ابن مسعود الموقوف، وقد وافق البزار هؤلاء الأئمة.

٢- للمتن شواهد مرفوعة متفق عليها. منها. حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: عند البخاري ح ١٨٢٣، ومسلم ١٠٩٥(٤٥)، والترمذي ح ٧٠٨، وقال: "وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس وعمرو بن العاص والعرباض".

---

(١) تاريخ بغداد ١٠٣/٢.

(٢) السنن الكبرى ٧٥/٢.

(٣) الكامل ٢٨/٤.

(٤) العلل ٢٤٦/٣، السؤال ٧١٢.

[٤٢] ١٨٤٦- قال البزار: حدثنا أحمد بن إسحاق الأهوازي قال حَدَّثَنَا أبو أحمد[1] عن سفيان عن عاصم عن زر: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا﴾[2] قال صه قال فكانوا سبعة أكبرهم زوبعة[3].

قال البزار: وهذا الحديث قد رفعه بعض أصحاب أبي أحمد إلى عبد الله وبعضهم لم يقل عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره ١٣٥/٢٢ ثنا محمد بن بشار. والدارقطني في العلل ٢٢٩/٣ ح ٣١١ من طريق عمرو بن علي الفلاس، ابن بشار وعمرو بن علي كلاهما عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن عاصم عن زر من قوله، مقطوعاً. وأخرجه الطبري في تفسيره ١٣٥/٢٢ ثنا ابن بشر ثنا يحيى(القطان) عن سفيان عن عاصم عن زر وأخرجه الدارقطني في "العلل" ح ٣١٠ من طريق أحمدبن منيع. والبيهقي في دلائل النبوة٢٢٨/٢ وغيره من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود.

دراسة علة الحديث:

ذكر البزّار الاختلاف في رفعه إلى ابن مسعود أولاً، وهو معلول بالرفع والوقف.

بيان الاختلاف: قال الدارقطني: "يرويه أبو أحمد الزبيري، عن الثوري، واختلف عنه، فرواه أحمد بن منيع، عن الزبيري،عن الثوري، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله. عن النبي ﷺ. وتابعه عبد العزيز بن أبان عن الثوري. وقيل: عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري، عن عاصم، عن زر، لم يجاوز به. وكذلك رواه يحيى القطان لم يجاوز به زراً"[4].

قلت: فقد ذكر الاختلاف كما هو ظاهر على الزبيري، وسفيان وأشار إلى رجحان المقطوع من قول زر، ووجهه:

١- إن محمد بن بشار وعمرو بن علي الفلاس وهما ثقتين حافظين من الكبار، وتابعهما أحمد بن إسحاق الأهوازي(عند البزار) قد رووه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان، عن عاصم عن زر من

(١) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، ثقة ثبت، إلا أنه يخطيء في حديث الثوري، تقريب التهذيب ص ٨٦١ رقم ٦٠٥٥.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٩.

(٣) مسند البزار ٢٣٤/٥.

(٤) العلل ٢٢٨/٣، ٢٢٩ السؤال: ٧٠١.

قوله. وخالفهم أحمد بن منيع وهو ثقة أيضاً، فرواه عن الزبيري به ورفعه إلى ابن مسعود. وقـولهم أولى لأنهم عدد،(وغير بعيد أن يكون هذا من الزبيري نفسه) فهو يخطئ في الثوري.

٢- وقد رواه يحيى بن سعيد القطان عن الثوري عن عاصم عن زر من قوله مقطوعاً، وهو من أثبت الناس وأحفظهم لحديث الثوري. فالقول قوله كما قال ابن معين وابن المديني وغيرهما[1].

وأما رواية عبد العزيز بن أبان فهو السعيدي الأموي، أبو خالد الكوفي، نزيل بغداد، متروك، وكذبه ابن معين[2] فلا عبرة به وروايته.

رأي الباحث:

١- إن تعليل البزار صحيح ووافقه الدارقطني، وكذا القواعد.

٢- الراجح من الخلاف قول يحيى القطان لأنه أثبت الناس في الثوري. (أي الرواية المقطوعة من قول البزار).

٣- وكذا الراجح عن الزبيري، مع خطأه في حديث الثوري، والله أعلم.

---

(١) انظر: شرح العلل ٢/٧٢٢، ٧٢١.

(٢) التقريب رقم ٤١١١.

[٤٣] ١٨٥٩- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ [(١)]**، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ** [(٢)]**، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ أَيُّوبَ** [(٣)]**، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ﴾**[(٤)]**، قَالَ: أَرْضٌ بَيْضَاءُ لَمْ يُسْفَكْ عَلَيْهَا دَمٌ، أَوْ لَمْ يُعْمَلْ عَلَيْهَا خَطِيئَةٌ.** قال: أرض بيضاء لم يسفك عليها دم، أو لم يعمل عليها خطيئة[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق، عن عمرو، عن عبد الله مرفوعا إلا جرير بن أيوب، وجرير فليس بالقوي.

قال الباحث: فقد أعلّ الحديث بتفرد راويه برفعه، وضعفه أيضاً، أي أن الحديث إنما يعرف موقوفاً، وهذا تعليل في الرفع والوقف.

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي ح ٦٦٩ عن عباس الدوري،والطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٢٣ من طريق شباب العصفري. وفي الأوسط ح ٧١٦٧، ٧/١٦٤، من طريق أحمد بن عبد الرحمن وابن عساكر في تاريخه ٤٠٧/٤٦ من طريق محمد بن يونس، جميعهم عن سهل بن حماد أبي عتاب. وابن عدي في الكامل ٥٤٧/٢ من طريق داود الأشجعي. سهل بن حماد وداود الأشجعي كلاهما عن جرير بن أيوب به، مرفوعاً. وقد روي موقوفاً من طرق أخرى عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون واختلف فيه أيضاً. وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في العلل والمعرفة ١٣٨/٣(رقم ٤٦٠٣)، حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة،(والطبري في تفسيره ٤٦/١٧) ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر به). والطبري أيضاً ٤٦/١٧ من طريق يحيى بن عباد عن شعبة، وأيضاً من طريق مسلم بن إبراهيم نا شعبة. وأخرجه الطبري أيضاً من طريق شبابة ثنا إسرائيل. وأخرجه أيضاً ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان، في رواية مسلم بن إبراهيم. شعبة وإسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٨٦٣ رقم ٦٠٧٢.

(٢) صدوق من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٤١٨ رقم ٢٦٦٩.

(٣) قال أبو نعيم الفضل: يضع الحديث، وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني متروك، انظر: التاريخ الكبير ٢١٥/٢. والجرح والتعديل ٥٠٣/٢، ٥٠٤، والضعفاء للنسائي ص ١٦٣، والمجروحين ٢٢٠/١ والضعفاء لابن الجوزي ١٦٨/١ وغيرها.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٤٨.

(٥) مسند البزار ٢٤٦/٥.

عن عبد الله موقوفاً. وشعبة(في رواية غندر ويحيى بن عباد) والثوري: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون من قوله مقطوعاً ولم يقل فيه عن عبد الله. وأخرجه الحاكم في "المستدرك" ح ٨٨٢٢ من طريق آدم بن أبي إياس ثنا شعبة سمعت أبا إسحاق سمعت هبيرة بن يريم سمعت عبد الله بن مسعود، فذكره موقوفاً. وأخرجه الطبري في تفسيره ٤٧/١٧، ٤٧ والطبراني في المعجم الكبير ح ٩٠٠١ من طريق حماد بن زيد بن عاصم بن بهدلة، عن زر بن جيش عن عبد الله بن مسعود به موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

أعل البزّار الحديث بتفرّد راويه برفه، ثم ضعّفه، أي أن المعروف منه الموقوف، وهذا تعليل في الرفع والوقف.

بيان الاختلاف: رواه أبو إسحاق عن عمروبن ميمون واختلف عنه:

الوجه الأول: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله مرفوعاً إلى النبيرواه عن أبي إسحاق: جرير بن أيوب.

الوجه الثاني: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله موقوفاً. رواه هكذا شعبة – في رواية – وإسرائيل عن أبي إسحاق.

وتابعهم: أبو إسحاق عن هبيرة بن يريم عن عبد الله(عند الحاكم) وزر عن عبد الله(موقوفاً).

الوجه الثالث: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون من قوله مقطوعاً، غير موقوف ولا مرفوع. رواه الثوري، وشعبة – على الصحيح – عن أبي إسحاق.

أما الوجه الأول: رواية جرير بن أيوب فهو منكر الحديث واهٍ وتفرد برفعه فلا عبرة به، ولذا قال الطبراني في الأوسط ١٦٤/٧، لم يرفع هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا جرير بن أيوب، تفرد به أبو عتاب.

وكذا قال البزار فقد اتفقا على تعليله بتفرد جرير هذا برفعه، أي رفعه منكر. والمقطوع عن عمرو بن ميمون. (وكذا ذكر الهيثمي في المجمع ٥٦/٥).

أما الموقوف عن ابن مسعود: ففيه اختلاف وعلته كالتالي:

قال شعبة رحمه الله في حديثه:(في رواية غندر عنه) ثم سمعته(أي أبا إسحاق) يقول: سمعت عمرو بن ميمون، ولم يذكر عبد الله، ثم عاودته فيه، قال: حدثنيه هبيرة، عن عبد الله[١].

وقال شعبة (في رواية يحيى بن عباد): نا أبو إسحاق سمعت عمرو بن ميمون وربما قال: قال عبد الله، وربما لم يقل. قال(شعبة): فقلت له: عن عبد الله؟ قال(أبو إسحاق): سمعت عمرو بن ميمون، فذكره مقطوعاً[١].

(١) العلل والمعرفة لأحمد ١٣٨/٣، وتفسير الطبري ٤٦/١٧.

وقد تابع شعبة على ذلك: سفيان الثوري، ولم يروه موقوفاً – في رواية – على ابن مسعود، عن أبي إسحاق عن عمرو إلا إسرائيل. وقد قال معاذ بن معاذ وابن المديني وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما. أن الثوري وشعبة أحفظ أصحاب أبي إسحاق وقدم أحمد: شعبة وقدم ابن مهدي: إسرائيل على الجميع(٢).

قلت: الصواب عن عمرو بن ميمون: من قوله مقطوعاً غير موقوف ولا مرفوع. لكنه يثبت عن ابن مسعود موقوفاً لوروده من طريق: عاصم عن زر عن أبي مسعود، وهو إسناد حسن، ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم(٣) عن ابن مسعود.

رأي الباحث:

١- أن الحديث قد اختلف فيه ولا يثبت مرفوعاً، كما ذكر البزار ووافقه الطبراني. فرفعه جرير بن أيوب وهو ضعيف جداً ومتهم.

٢- أما الموقوف على ابن مسعود، فلا يثبت من رواية أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، والصحيح: أنه مقطوع من قول عمرو بن ميمون، كما بين شعبة، وذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل والطبري(٤).

٣- والموقوف إنما ثبت عن ابن مسعود من طريق هبيرة بن يريم وزر بن حبيش عنه، ورجحه الهيثمي(٥).

---

(١) تفسير الطبري ١٧/٤٦.

(٢) كما في شرح العلل ٢/٧٠٩ – ٧١٢.

(٣) لا بأس به، وقد عيب بالتشيع من الثانية. كما في التقريب رقم ٧٣١٨.

(٤) وكذا ذكر هذا التعليل عن البزار للمرفوع وللموقوف عن غيره الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤/٥٢٠.

(٥) المجمع ٧/٤٤.

[٤٤] ١٨٦٤- قَال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ[(٢)]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ بُشْرَى وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، وَإِنَّ نَارَكُمْ يَعْنِي هَذِهِ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ سَمُومِ جَهَنَّمَ، وَمَا دَامَ الْعَبْدُ يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ فَهُوَ فِي صَلاةٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ[(٣)].

قال البزار: هكذا رواه زهير ولا نعلم رواه عن زهير إلا عبيد بن إسحاق، ورواه عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، بنحوه، ورواه غير عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبد الله موقوفا.

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي ح ٨٢٩ ثنا أبو قلابة عبدالملك بن محمد الرقاشي[(٤)]، نا عبيد بن إسحاق العطار نا زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عمرو الأصم عن عبد الله به مرفوعاً[(٥)]. ولم أعثر على طريق عمرو بن ثابت[(٦)] عن أبي إسحاق عن عمرو والأصم عن عبد الله.

دراسة علة الحديث:

المرفوع ضعيف منكر بالإسنادين، ولم أعثر عليه من طريق غيرهما كما ذكر البزار رحمه الله(أي الموقوف عن أبي إسحاق وعن عمرو الأصم). ووجدته موقوفاً عند الطبراني في المعجم الكبير ح

---

(١) قال يحيى بن معين: لا شيء، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال أيضاً: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج بما انفرد من الأخبار، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن. انظر: التاريخ الكبير ٥/٤٤١ والجرح والتعديل ٥/٤٠١ وسؤالات البرذعي ٢/٦٣٥ والضعفاء للنسائي ص ٢١٢ والمجروحين ٢/١٧٦ وميزان الاعتدال ٣/١٨ وغيرها.

(٢) ثقة ثبت إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخره، تقريب التهذيب رقم ٢٠٦٢.

(٣) مسند البزار ٥/٢٥٠.

(٤) صدوق يخطيء تغير حفظه لما سكن بغداد انظر: التقريب رقم: ٤٢٣٨.

(٥) هكذا عند الشاشي، وهذا أولى، لأن البزار نصه بعد تخريجه للحديث. من طريق عبيد ابن إسحاق، ذكر الاختلاف في حديث أبي إسحاق عن عمرو الأصم، فالظاهر والله أعلم. أن رواية البزار هي أيضاً مثل رواية الشاشي، ويكون قد وهم فيها بعض الرواة. فقال: عمرو بن ميمون بدل عمرو الأصم. والله أعلم..

(٦) ضعيف رمي بالرفض، تقريب التهذيب رقم ٥٠٣.

٩٠٥٧ ثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم[١] ثنا (محمد بن يوسف) الفريابي ثنا سفيان ثنا أبو إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود قال: الرؤيا الصالحة... وذكر نحوه موقوفاً، وليس فيه ذكر انتظار الصلاة. وله متابعات وشواهد:

الطرف الأول منه (الرؤيا الصالحة فقط) أخرجه الشاشي ح ٨١٠ والطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٥٤٠ وفي "الصغير ح ٩٢٨، وفي الغيلانيات ح ٦٤٢ كما في الإيماء ٤/٤٩٩ ح ٤٠٤٤ من طريق محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة ثنا الفضل بن موسى عن مسعر بن كدام عن الركين بن الربيع بن عميلة عن أبيه عن عبدالله ولفظه: (الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزأ من النبوة). والدارقطني في "الأفراد" من طريق أسد بن موسى عن أبي معاوية الضرير عن أبي الصهباء عن الركين بن الربيع عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال الدارقطني: غريب من حديث الركين بن الربيع عن أبيه. وذكر التفرد عنه[٢].

قلت: وهو إسناد صحيح مع تفرد رواته به.

وللحديث -أي لطرفه الأول- شاهد من حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري ح ٦٥٨٨، ومن حديث أبي قتادة وأبي هريرة وغيرهما. وكذلك الأطراف الأخرى لها شواهد مرفوعة صحيحة في غاية الصحة. والله الموفق.

رأي الباحث:

١- تعليل البزار وجيه إلا أنني لم أتحقق من ذلك لعدم استيعابي الطرق الأخرى التي ذكرها.

٢- أرى في إسناد البزار وهم ذكر عمرو بن ميمون، والصحيح عمرو الأصم كما عند الشاشي. والله أعلم.

٣- وروي مرفوعاً وإسناده رجاله ثقات وذكر الدارقطني وغيره بالتفرد، وله شواهد مرفوعة صحيحة كما تقدم والله الموفق.

---

(١) قال ابن عدي: يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل الكامل ٢/٢٥٦.

(٢) أطراف الغرائب ٤/٦٦، ٦٧ ح ٣٦٢٩.

[٤٥] ١٨٧٣- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنَ حَيَّانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ سَاحِرًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ(١).

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن عبد الله..

[٤٦] ١٩٣١- وقال البزار: حدثنا محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام عن عبد الله قال من أتى كاهنا أو ساحرا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١٣٠ – ١٣١، من طريق يحيى الحماني عن أبي خالد الأحمر، وأبو نعيم في الحلية ٥/١٠٥، والدارقطني في "الأفراد" ٤/١٣١، ١٣٢ ح ٣٨١٨(كما في أطراف الغرائب) من طريق يحيى الحماني عن أبي خالد الأحمر عن عمرو بن قيس مرفوعاً. وأخرجه البيهقي في الكبرى ٨/١٣٦ من طريق الفضل بن دكين وعبيد الله بن موسى وثابت بن محمد الكناني قالوا اثنا سفيان عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن عبد الله مسعود موقوفاً.(والخطيب في تاريخه ٨/٦٠ من طريق أبي نعيم ثنا سفيان به) والطبراني في المعجم الكبير ح ١٩٢١١ من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق به موقوفاً. وأخرجه ابن عدي ٧/٢٣٩ من طريق هارون بن إسحاق ثنا أبو خالد به موقوفاً. والدارقطني في العلل ٣/٦٢٤ من طريق علي بن الجعد نا شعبة وإسرائيل وزهير عن أبي إسحاق به. وأخرجه ابن عدي أيضاً ٦/٤١١ من طريق مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص قال قال عبد الله، فذكره موقوفاً. وأخرجه الطيالسي في مسنده ح ٣٨٢ عن شعبتة عن أبي إسحاق به موقوفاً. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٠٠٥ من طريق عبد العزيز بن بن مسلم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

أشار البزّار إلى الاختلاف فيه، والإسناد الأول مرفوع، الثاني موقوف، وهو معلّ بالرفع والوقف.

---

(١) مسند البزار ٥/٢٥٦.

(٢) مسند البزار ٥/٣١٥. وأورده ابن كثير في تفسيره ١/٣٦٣، وقال: وهذا إسناد جيد، وله شواهد أخرى، ورجاله ثقات.

بيان الاختلاف: ذكر الحافظ ابن عدي الاختلاف في إسناد الحديث فقال بعد تخريجه: "رواه عن أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل وقيس وغيرهم عن هبيرة عن عبد الله موقوفاً. ومن حديث عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق لا أعلم يرويه عن عمرو بن بن قيس غير أبي خالد، ومن روى عن أبي خالد، منهم من أوقفه على عبد الله. ومنهم من رفعه إلى النبيﷺ، ويحيى الحماني، ممن رفع الحديث عن أبي خالد، فلا أدري! البلاء عن يحيى أو من أبي خالد؟، فإن أبا خالد قد روي عنه موقوفاً"[١].

قلت: والبلاء منهما جميعاً والأولى به: الحماني لأنه متهم بسرقة الحديث. والله أعلم

قال أبو نعيم: "رواه الثوري عن أبي إسحاق مثله، ورواه علقمة، وهمام بن الحارث عن عبد الله موقوفاً"[٢]. وقال الدارقطني: "يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه. فرواه الحماني عن أبي خالد عن عمرو بن قيس عن أبي إسحاق، هبيرة عن عبد الله عن النبيﷺ. وتابعه ثابت الزاهد عن الثوري عن أبي إسحاق كلّ من رواه عن أبي إسحاق، غير من ذكرنا فقد وقفه وهو الصواب. وقال مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عبد الله ووهم في ذلك"[٣].

قلت: فقد رجح ابن عدي والدارقطني الموقوف، كما هو ظاهر. وقد بين الإمام الدارقطني، علته، في موضع آخر. فقال: تفرد به أبو خالد الأعمر وعن قيس، ورفعه الحماني عنه إلى النبيﷺ. ورفعه غير محفوظ"[٤]. وكذا صوب ابن الجوزي الموقوف تبعاً للدار قطني.[٥]

رأي الباحث:

أشار البزار إلى طرق الحديث والاختلاف عليه، وما ذكره صحيح فقد اختلف على أبي إسحاق، وأبي خالد الأحمر في رفعه ووقفه. والموقوف هو الصحيح عن ابن مسعود، لحفظ الرواة عن أبي إسحاق وعن أبي خالد. وقد روي من طريق علقمة عن عبد الله موقوفاً أيضاً. وأما رواية أبي إسحاق عن الأحوص عن عبد الله، فقد حكم عليها ابن عدي والدارقطني بالنكارة وهي كما قالا[٦]، والله الموفق.

---

(١) الكامل ٢٣٩/٧.

(٢) الحلية ١٠٤/٥.

(٣) العلل ٥٥٦/٣، ٥٥٧، السؤال: ٨٨٣، وانظر: ٦٢٣/٣، السؤال: ٩٢٢.

(٤) الأفراد كما في الأطراف ١٣١/٤، ١٣٢.

(٥) العلل المتناهية ٧٨٦/٢.

(٦) تقريب التهذيب رقم ٦٩٠٢، والمفضل بن صالح الأسدي، النحاس، الكوفي، ضعيف من الثامنة.

[٤٧] ١٨٧٤- قال البزار: حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير عمير موقوفا.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٢/٤٢٣ قنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن هبيرة قال: قال عبد الله: الصوم جنة من النار كجنة الرجل إذا حمل من السلاح ما أطاق. ولم يذكر في فم الصائم. وأورده الهيثمي في "كشف الأستار" ٢/٤٥٨. ووجدت له طرقاً أخرى عن شعبة عن أبي إسحاق إسناداً ومتناً. أخرجه النسائي في "المجتبى" ح ٢٢١٢، وفي "الكبرى" ٢/٩٠ أنبأ محمد بن بشار ثنا محمد(بن جعفر غندر) ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: قال الله الصوم لي وأنا أجزي به وللصائم فرحتان فرحة حين يلقي ربه، وفرحة عند إفطاره، ولخلوف فهم الصائم أطيب عند الله ريح المسك.(هكذا موقوفاً، بهذا اللفظ)[٤]. ولم يذكر "الصوم جنة" في المتن. وأخرجه وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" ٤/٣٠٨ عن معمر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً نحوه، ولم يذكر الصوم جنة.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٩٨ من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي الزراد عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعاً، فذكر نحوه. وليس فيه: الصوم جنة. وأخرجه النسائي في "الكبرى" ٢/٩٠ من طريق العلاء بن هلال ثنا عبيد الله بن زيد عن أبي إسحاق عن عبد الله بن الحارث عن علي بن أبي طالب مرفوعاً نحوه دون ذكر الصوم جنة. وبوّب عليه الإمام النسائي: "ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في حديث علي بن أبي طالب في ذلك"[٥].

---

(١) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ١٩٥ رقم ٩١٥.

(٢) أبو المغيرة الحنفي مشاه ابن معين وأبو حاتم ثم ذكر ابن حبان: يحي بن معين وكتب: "صليح" ثم ضرب عليه أبو زكريا يحي بن معين وكتب: ضعيف، المجروحين ٢/١٩٥. وهو المعتمد فيه، وانظر الجرح ٦/٣٧٧، وتاريخ الإسلام للذهبي ٤/١١٧٧.

(٣) مسند البزار ٥/٢٥٧- ٢٥٨.

(٤) فذكر أبا الأحوص بدل هبيرة بن يريم. كما هو ظاهر مع الوقف.

(٥) السنن الكبرى ٢/٩٠.

دراسة علة الحديث:

أعل البزّار رحمه الله الحديث بالوقف، وفيه علّة أخرى في متنه.

بيان الاختلاف: رأينا في التخريج، أن لفظ: "الصوم جنة" ورد في حديث أبي إسحاق عن هبيرة عن الله، وذكر خلوف الصائم ورد في حديث أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله. من رواية شعبة عن أبي إسحاق. فأراه حديث دخل في حديث، وبيان هذا كما يلي:

الاختلاف في حديث أبي إسحاق: الوجه الأول: عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عبد الله موقوفاً، ذكر الصوم جنة، دون خلوف الصائم ونحوه. رواه هكذا أبو الأحوص سلام بن سليم عن أبي إسحاق، رواه عنه ابن أبي شيبة.

الوجه الثاني: عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عبد الله مرفوعاً. ذكر الصوم جنة. وذكر خلوف الصائم ونحوه. هذا في رواية عمير بن عبد المجيد عن شعبة عن أبي إسحاق.

الوجه الثالث: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص الكبير عن عبد الله، موقوفاً. ذكر خلوف الصائم وجزاء الصائم، وفرحته، دون ذكر الصوم جنة.

الوجه الرابع: عن أبي إسحاق عن عبد الله بن الحارث عن علي مرفوعاً. نحوه، دون ذكر الصوم جنة. رواه عن أبي إسحاق: عبد الله بن الحارث.

والذي يترجّح: أما الوجه الأول: رواية أبي الأحوص الصغير عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عبد الله. ذكر الصوم جنة فقط دون الخلوف وجزاء الصوم ونحوه، فهو صحيح. لأن رجاله ثقات، غير متكلم فيهم، وهذه أصلاً رواية البزار على الوجه الصحيح.

الوجه الثاني – رواية البزار – فهي منكرة سنداً ومتناً. أما سنداً: فقد جعل عن شعبة عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عبدالله، ورفعه لا يصح.

فقد رواه غندر – وهو من أثبت الناس في شعبة – عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله موقوفاً. وعمير بن عبد المجيد دون غندر في الحفظ والإتقان كما هو ظاهر، وقد تكلم فيه أيضاً.

وأما متناً: فإن غندراً لم يذكر في متن الحديث: "الصوم جنة"، مع إضافة ذكر الخلوف والجزاء ونحوه. وإنما ذكر جزاء الصائم عند الله، وفرحته وذكر الخلوف بينما أضاف عمير بن عبد المجيد: "الصوم جنة"، وهو ضعيف فلا يقبل منه، وإنما قول ابن مسعود: "الصوم جنة" من رواية هبيرة بن يريم عنه كما روى ابن أبي شيبة والله أعلم.

فالصحيح من حديث أبي إسحاق عن هبيرة عن عبد الله: الصوم جنة فقط، دون ذكر الجزاء والخلوف وغيرها. والصحيح من حديث شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص: ذكر جزاء الصوم

وفرحة الصائم، وخلوف الصائم، دون: الصيام جنة. ومما يدل على صحة ما ذكرت: أن معمراً قد تابع شعبة في أبي إسحاق على الرواية إسناداً ومتناً، وهذا يقويها كما مرّ.

أما رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ففي إسنادها العلاء بن هلال بن عمر بن هلال الباهلي: فيه لين[1] فهو ضعيف مرجوح. وطريق الأسود عن عبد الله مرفوعاً، ففي إسناده عبد الحميد بن الحسن الهلالي أبو أمية أو أبو عمر كوفي، سكن الري. وهو صدوق يخطئ ففيه ضعف[2].

رأي الباحث:

١- إن تعليل البزار بتصحيح الوقف على ابن مسعود وافقه عليه الأئمة، لكنه لم ينبه على علة أخرى، وهي أن الصحيح من رواية شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص، وليس عن هبيرة بن يريم، كما روى غندر عن شعبة. ووقفه، بينما رفعه عمير بن عبد المجيد وهو منكر. وكذا الاختلاف في "اللفظ". وأما المتن فالصحيح ذكر الصوم جنة، مع زيادته من حديث أبي الأحوص سلام بن سليم عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عبد الله موقوفاً، دون ذكر الزيادات.

٢- أما حديث علي ففي إسناده ضعيف، فلا يصح. وروي عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله وفيه ضعف لكن يصلح في الشواهد والمتابعات.

٣- للحديث شواهد ومتابعات منها حديث أبي هريرة، وغيره والله الموفق.

---

(١) كما في التقريب رقم ٥٢٩٤.

(٢) كما في التقريب رقم ٣٧٨٢.

[٤٨] ١٨٨٤- قال البزار: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخُيَلاءِ أَوْ قَالَ فِي الصَّلاةِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ اللَّهِ فِي حِلٍّ وَلاَ حَرَامٍ[1].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله، وقد رواه غير واحد، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن عبد الله موقوفا، وأسنده أبو عوانة.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في "السنن" ح ٦٣٧ ثنا زيد بن أخزم، نا أبو داود نا أبو عوانة به، ولفظه:(من أسبل إزاره في صلاته خيلاء) وأخرجه أبو داود الطيالسي ح ٣٥١ عن أبي عوانة وثابت أبي زيد، ومن طريق لابيهقي في الكبرى ٢٤٢/٢. ولفظهما (إن الذي يجر ثوبه من الخيلاء في الصلاة). وأخرجه النسائي في الكبرى ٤٨٣/٥، ٤٨٤ نا الحسن بن مدرك ثنا يحيى وهو بن حماد ثنا أبو عوانة عن عاصم الأحول، وعنده ذكر "الخيلاء" مطلقاً وليس في "الصلاة".[2] وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ٩٣٦٨ من طريق حجاج ثنا حماد عن عاصم الأحول به موقوفاً. وفيه: المسبل إزارة في الصلاة) وليس الخيلاء. وأخرجه هناد في "الزهد" ح ٨٣٨ ثنا أبو معاوية، عن عاصم الأحول عن أبي عثمان قال: رأى ابن مسعود رجلاً عليه عباءتان قد اتزر بإحدهما وهو يجرها وارتدى بالأخرى فقال: من جر إزاره، لا يجره إلا من الخيلاء فليس من الله في حلّ ولا حرام.(هكذا موقوفاً، ولم يذكر الصلاة).

دراسة علة الحديث:

فقد ذكر البزار تفرّد أبي عوانة برفعه بينما أوقفه أصحاب عاصم الأحول عنه، فهذا تعليل في الرفع والوقف كما هو ظاهر.

بيان الاختلاف: الاختلاف في الإسناد: ذكره أبو داود الطيالسي بعد تخريجه للرواية ح ٣٥١ فقال: "رفعه أبو عوانة ولم يرفعه ثابت. وقال الإمام أبو داود السجستاني (صاحب السنن) ، بعد تخريجه لحديث زيد بن أخزم (ح٦٣٧): "روى هذا جماعة عن عاصم موقوفاً، على ابن مسعود، منهم حماد بن سلمة، وحماد بن زيد وأبو الأحوص وأبو معاوية".

---

(١) مسند البزار ٢٦٩/٥، ورجاله ثقات إلا أنه معلول.

(٢) انظر: جامع الأصول ح ٨٢١٩، وتحفة الأشراف ٨١/٧.

فقد ذكر أن الجمهور من أصحاب الأحول رووه عنه موقوفاً. بينما انفرد أبو عوانة برفعه، فكأنه يشير إلى رجحان الموقوف. وكذا نقل عنه البيهقي في الكبرى ٢/٢٤٤.

ثانياً: الاختلاف في المتن على أبي عوانة عن عاصم، وغيره على أوجه.

الوجه الأول: ذكر أبو داود الطيالسي عن أبي عوانة عن عاصم: "من جرّ ثوبه من الخيلاء في الصلاة". وكذا قال زيد أبو ثابت عن عاصم - كما في رواية الطيالسي عنه - وحماد عن عاصم.

الوجه الثاني: كما قال يحيى بن حماد عن أبي عوانة: "من جر ثوبه من الخيلاء"، ولم يذكر أمر الصلاة. وكذا قال أبو معاوية عن عاصم.

الوجه الثالث: ما ورد في رواية البزار هنا: "من جر ثوبه من الخيلاء أو قال في الصلاة"، على الشك. ولم يترجح لي أيها أقوى. فلعل كلاهما صحيحة. وأما في الإسناد: فالراجح الموقوف. لكن أورده الحافظ ابن حجر حديث المسبل إزاره في الصلاة، موقوفاً. وقال: وأخرج الطبراني بسند حسن فذكره، ثم قال: ومثل هذا لا يقال بالرأي، فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره[1].

رأي الباحث:

١- اختلف في إسناد الحديث رفعاً ووقفاً وما ذكره البزار صحيح ووافقه أبو داود السجستاني في تعليله وغيره. والراجح أنه موقوف.

٢- أما في المتن، فقد اختلف فيه على ثلاثة أوجه، لم يترجح لي أحدها على الأخرى.

٣- مع رجحان وقف الحديث من ناحية الإسناد، إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر أنه مما لا مجال للرأي فيه، فحكمه حكم المرفوع وحسنه والله أعلم.

---

(١) الفتح: ١٠/٢٥٧.

[٤٩] ١٨٨٩- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ الْجَحْدَرِيُّ[(١)]، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ قَبْضَ عَبْدٍ بِأَرْضٍ جَعَلَ لَهُ إِلَيْهَا حَاجَةً[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرفعه إلا عمر بن علي المقدمي.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه ح **٤٢٦٣** عن أحمد بن ثابت (الجحدري) وعمر بن شبه عن عمر بن علي المقدمي به، نحوه (وزيادة: فتقول الأرض يوم القيامة: هذا ما استور). وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح **١٠٤٠٣** من طريق موسى بن محمد بن حيان البصري ثنا ابن مهدي عن هشيم عن إسماعيلي بن إبي خالد به مرفوعاً. وأخرجه الحاكم في المستدرك **٣٦٧/١** من طريق محمد بن خالد الوهبي عن المقدمي به مرفوعاً نحوه. وأخرجه الدارقطني في "العلل" **٤٩٧/٣** ح **٣٧٧** من طريق عمر بن شبة ثنا يحيى ثنا إسماعيل عن قيس قال: قال عبد الله فذكره موقوفاً بنحوه. وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" ح **٨٩٤** عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن خالد به موقوفاً. بنحوه.

دراسة علة الحديث:

أعل البزار الحديث بالوقف وتفرّد المقدّمي برفعه، وقد رفعه غيره، لكن الأولى الوقف.

بيان الاختلاف: قال ابن أبي حاتم: "قال أبي: الكوفيون لا يرفعونه. قال أبو محمد: هذا حديث، معروف بعمر بن علي بن مقدم، تفرد به عن إسماعيل بن أبي خالد، وتابعه على روايته محمد بن خالد الوهبي"[(٤)]. فقد ذكرا أن عمر بن علي، والوهبي، رفعا الحديث دون الكوفيين.

وقال الدارقطني: "يرويه إسماعيل بن أبي خالد، فرفعه عنه عمر بن علي المقدمي، ومحمد بن خالد الوهبي، وهشيم، من رواية موسى ابن حيان – عن ابن مهدي عنه. وغيره يرويه عن هشيم ولا يرفعه. وكذلك رواه ابن عيينة ويحيى القطان وغيرهما موقوفاً، هو الصواب"[(٥)].

قلت: فقد ذكر الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد، وأشار إلى الاختلاف عن هشيم أيضاً. وأشار إلى ضعف المرفوع فيها. ورجح الموقوف لرواية ابن عيينة ويحيى القطان ولا شك أنهم أحفظ من

---

(١) صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٨.

(٢) ثقة وكان يدلّس شديداً من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ٤٩٨٦.

(٣) مسند البزار ٢٧٤/٥.

(٤) العلل ٥٤٦/٣، المسألة: ١٠٧٣.

(٥) العلل ٤٩٦/٣، السؤال: ٨٤٨.

المقدمي والوهبي. وما قاله صحيح، ولكن قال البوصيري: "أسند هذا الحديث ثلاثة من الثقات عن إسماعيل"[١]. وتبعه المحدث الألباني[٢]. وفي هذا نظر:

١- فإنّ المقدمي قد خولف في رفعه.

٢- اختلف عن هشيم في الرفع والوقف. في رواية ابن مهدي. والراوي عنه: موسى بن محمد بن حيان البصري، قال فيه ابن أبي حاتم: "ترك أبو زرعة حديثه"[٣].

٣- هشيم مدلس، وقد عنعنه.

٤- يحيى القطان، وابن عيينة - وهما من الحفاظ الأثبات - قد روياه موقوفاً عن إسماعيل بن أبي خالد. والموقوف رجحه الدارقطني وإليه أشار أبو حاتم، وابنه، والبزار. والحمد لله.

رأي الباحث:

١- اختلف في هذا الحديث في رفعه ووقفه على إسماعيل بن أبي خالد. ورواة الوقف أقوى واحفظ. ورجح أبو حاتم وابنه والدارقطني الموقوف.

٢- وصححه البوصيري مستدلاً برفع ثلاثة من الثقات. وتبعه الألباني، والصحيح ما رجحه الدارقطني من ترجيح الموقوف.

٣- وللحديث شواهد أخرى مرفوعة. من حديث أبي عزة الهذلي ومطر بن عكامس وجندب بن سفيان وأسامة بن زيد، صحح الألباني الحديث بمجموعها[٤]، فليراجعه من شاء. والله الموافق.

---

(١) مصباح الزجاجة ٢٥١/٤.

(٢) الصحيحة ح ١٢٢٢، ٢٢٢/٣.

(٣) الجرح ١٦١/٨. وذكره ابن حبان في الثقات ١٦١/٩ وقال: ربما خالف. وذكره الخطيب في تاريخه ٤١/١٣ وقال روى عن(ذكر جمعاً من الرواة) أحاديث مستقيمة. وانظر اللسان ١٣٠/٦. قلت: فمع أنه لا بأس به كما قال الخطيب وابن حبان فيه إلا أنه ذكر: ربما خالف، وقد خالف هنا.

(٤) الصحيحة ٢٢١/٣ ح ١٢٢١.

[٥٠] ١٩١٣ – قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأعْلَى بْنُ وَاصِلِ الْكُوفِيُّ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ [٢]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أنّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: مَنْ سَألَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَفِي وَجْهِهِ خُدُوشٌ أوْ كُدُوحٌ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللّهِ، وَمَا غِنَاهُ ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا أوْ عِدْلُهَا مِنَ الذَّهَبِ[٣].

قال البزار: قال يحي بن آدم: فعلمت أن شعبة لا يرضى حكيم بن جبير، فقلت له: حدثنيه سفيان، عن زبيد، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه هكذا، ولم يقل عن عبد الله، وحكيم بن جبير هذا رجل من أهل الكوفة ضعيف الحديث، وزبيد فلم يسند هذا الحديث عن عبد الله. .

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في العلل ٤٦٤/٣ ح ٣٦٥ من طريق عبد الأعلى بن واصل وأبي هشام الرفاعي عن.... والترمذي ح ٦٥ وأخرجه أبو داود ح ١٦٢٦ والنسائي ح ٢٥٩٢ وفي الكبرى ٥٢/٢ وابن ماجه ح ١٨٤٠ والدارقطني في سننه ١٢٢/٢ من طريق يحي بن آدم. وأحمد ١٩٤/٦ ح ٣٦٧٥ وابن أبي شيبة في مصنفه ٧/٣، وأبو يعلى ح ٥٢١٦ والدارمي ٣٨٦/١ والطحاوي في شرح المعاني ٢٠/٢(من طرق). والشاشي ح ٤٧٩، والحاكم ٤٠٧/١، والخطيب في تاريخه ٢٠٥/٣ وغيرهم بأسانيدهم عن سفيان الثوري وأخرجه الطيالسي ح ٣٢٢ والترمذي ح ٦٥٠ والشاشي ح ٤٨٠ والدارقطني في "سننه" ١٢٢/٢ من طريق شريك. وأخرجه الطبراني في الأوسط ١٩١/٢ ح ١٦٨٦ من طريق إبراهيم بن طهمان عن شعبة والثوري وشعبة وشريك كلهم عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن زيد به بنحوه.

وله طريق أخرى عن ابن مسعود، أخرجه أحمد ٤٣٩/٧ ح ٤٤٠. ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير ح ١٠١٩٩ وأبو نعيم في الحلية ٢٣٧/٤. ثنا نصر بن باب[٤] عن الحجاج عن إبراهيم عن الأسود عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه.

---

(١) ثقة من كبار العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٣٧٦٣.

(٢) ضعيف رمي بالتشيع من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ١٤٤٧.

(٣) مسند البزار ٢٩٤/٥.

(٤) قال ابن معين فيه: كذّاب خبيث. وقال البخاري: يرمونه بالكذب. وقال أبو حاتم وغيره: متروك الحديث. انظر: تاريخ بغداد ٢٧٩/١٣ والضعفاء الصغير للبخاري ص ١١٨ والجرح والتعديل ٤١٩ وغيرها.

دراسة علة الحديث:

أعلّ البزار الإسناد بضعف راويه وذكر أن ما يروي عن زبيد اليامي فهو غير مرفوع، وهذا تعليل في رفعه ووقفه.

بيان الاختلاف: رواية سفيان عن زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (وقد صحح بعضهم حديث حكيم بن جبير بهذه المتابعة.) فقد حكم عليه بأنه منكر، الإمام يحيى بن معين: قال عباس الدوري: سمعت يحيى، وسألته عن حديث حكيم بن جبير، حديث ابن مسعود: لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهماً، يرويه أحد غير حكيم؟ فقال يحيى بن معين: نعم ! يرويه يحيى بن آدم عن سفيان عن زبيد، ولا نعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم، وهذا وهم. لو كان هذا هكذا، لحدث به الناس جميعاً عن سفيان، ولكنه حديث منكر[(١)]. والإمام أحمد: كما نقل ابن عدي في الكامل عن أحمد بن حفص قال: سئل أحمد بن حنبل(وهو حاضر) متى تحل الصدقة؟ قال: إذا لم يكن خمسون درهماً أو حسابها من الذهب. قيل له (لأحمد): حديث حكيم بن جبير؟ قال: نعم. ثم حكى عن يحيى بن آدم أن الثوري قال يوماً قال أبو بسطام يحدث – يعني شعبة – هذا الحديث عن حكيم بن جبير، قيل له: قال حدثني محمد بن عبد الرحمن، لم يزد عليه. قال أحمد(بن حنبل): كأنه أرسله أو كره أن يحدث به[(٢)].

قلت: فقد حكم ابن معين عليه: بأنه منكر، (أي متابعة زبيد)

والإمام أحمد ذكر بأنه لم يجاوز محمد بن عبد الرحمن بن يزيد أي لم يرفعه. وقال الحافظ ابن حجر(بعد ذكره لمتابعة زبيد اليامي هذه). ونص أحمد في علل الخلال وغيرها على أن رواية زبيد موقوفه[(٣)].

قلت: يقصد موقوفاً على محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما سيأتي). نقل الحافظ البيهقي (بعد تخريجه لرواية يحيى بن آدم عن سفيان مع متابعة زبيد) بإسناده عن يعقوب بن سفيان الفسوي: فذكر معنى هذه الحكاية، ثم قال يعقوب: هي حكاية بعيدة، ولو كان حديث حكيم بن جبير، عن زبيد، ما خفي على أهل العلم[(٤)]. وابن حبان أيضاً قال: وليس له طريق يعرف ولا رواية إلا من حديث حكيم بن جبير[(٥)].

---

(١) تاريخ الدوري ٢٥٤/١، ومن طريقه ابن عدي في الكامل ٢١٦/٢.

(٢) الكامل ٢١٨/٢.

(٣) فتح الباري ٣٤١/٣.

(٤) السنن الكبرى ٢٤/٧.

(٥) المجروحين ٢٤٧/١.

قال الباحث: فقد ردّ هذه المتابعة، بمثل ما صنع ابن معين رحمه الله، وقد زاد هذا توضيحاً الدارقطني رحمه الله، سئل عن الحديث. فقال: يرويه حكيم بن جبير، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه. حدّث به عنه الثوري وشريك، وإسرائيل، وحماد بن شعيب. ورواه محمد بن مصعب القرقساني، عن حماد بن سلمة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد. ووهم في قوله: عن أبي إسحاق، وإنما رواه إسرائيل عن حكيم بن جبير. ورواه شعبة عن حكيم بن جبير أيضاً، حدّث به عنه: إبراهيم بن طهمان، ويحيى القطان. ورواه زبيد ومنصور بن المعتمر، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، لم يجاوز ابنه محمداً، وقولهما أولى بالصواب[1].

١- فقد بين وهم حماد بن سلمة في ذكر أبي إسحاق في الإسناد وقد وافقه في هذا ابن حبان، فذكر رواية حماد بن سلمة في إسرائيل عن أبي إسحاق، ورواية إسرائيل عن حكيم بن جبير ورجح رواية حماد بن سلمة بقوله.(وهذا أشبه) [2].

٢- وذكر رواية شعبة عن حكيم،

٣- ثم ذكر رواية زبيد ومنصور بن المعتمر عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد من قوله مقطوعاً لا موقوف ولا مرفوع، وصوب الأخيرة.

قلت: فقد وافق البزار في هذا التعليل هؤلاء الأئمة الكبار.

(خمسين درهماً أو ما يساويه من الذهب). والحديث بهذا العدد المعين ذكر طرقه الدارقطني في "السنن" وبين ضعفها[3]. لكن له شواهد في النهي عن المسألة من دون حاجة بدون تحديد ذكرها محققوا المسند للإمام أحمد[4]. فليراجع من يشاء. وقد روي موقوفاً: أخرجه ابن أبي شيبة ٧١/٣ ثنا من طريق الحجاج عن الحسن بن سعد بن معبد الهاشمي(مولاهم) عن علي وعبد الله قال: لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو عرضها من الذهب. وفيه حجاج بن أرطأة مدلس من المرتبة الرابعة مشهور وقد عنعن. وسعد بن معبد مولى الحسن بن علي مقبول[5].

رأي الباحث:

١- إسناد هذا الحديث ضعيف ومداره على حكيم بن جبير وهو ضعيف. وقد روي من طريق الأسود وإسناده ضعيف جداً فيه متهم.(نصر بن باب)

---

(١) العلل ٤٦٣/٣، ٤٦٤، السؤال: ٨٢٩.

(٢) المجروحين ٢٤٧/١٠..

(٣) انظر: السنن ١٢١/٢ إلى ١٢٣.

(٤) في الهامش ١٩٧/٦ ح ٣٦٧٥.

(٥) التقريب رقم ٢٢٦٩.

٢- وأما ما يذكر من متابعة زبيد لحكيم فهي منكرة كما أعلها ابن معين ويعقوب بن سفيان وغيرهما.

٣- وجزم الإمام أحمد والدارقطني بأنه من قول محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ووافقهم الحافظ ابن عدي والبيهقي والذهبي[١].

٤- وقد روي موقوفاً عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما بإسناد ضعيف.

٥- ولا يصح من طريق أبي إسحاق كما حكم عليه الدارقطني بالوهم.

٦- وتعليل البزار للحديث صحيح يوافق عليه، وقد صح النهي عن السؤال من دون حاجة ملحة في أحاديث أخرى، والله الموفق

(١) الميزان ٥٨٤/١. وابن حجر في فتح الباري ٣٤١/٢.

[٥١] ١٩٣٢- قال البزار: حدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري قال حَدَّثَنَا أبو زيد سعيد بن الربيع[١] قال حَدَّثَنَا شعبة عن مسعر والمسعودي عن وبرة[٢] عن همام[٣] عن عبد الله قال إن من السنة الغسل يوم الجمعة[٤].

قال البزار: وهذا الحديث قد روي عن المسعودي وعن مسعر من وجوه ولكن ذكرناه من حديث شعبة.

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي ح ٨٧٥ من طريق في يحى الحماني عن سعد والمسعودي به موقوفاً. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٣/٢٠٠ عن ابن عيينة. وابن أبي شيبة ٦/٢ محمد بن فضيل ومحمد بن بشر، كلاهما عن مسعر. ابن عيينة وابن فصيل وابن بشر: عن مسعر عن وبرة عن همام به موقوفاً. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٥٠١ من طريق إسحاق بن أزرق ثنا المغيرة بن سقلاب ثنا سفيان الثوري. عن وبرة عن همام عن عبد الله مرفوعاً. وأبو نعيم في الحلية ١٧٨/٤ عن إسحاق بن أزرق ثنا إبراهيم بن خالد ثنا الثوري عن وبرة به. وأخرجه الطيالسي في مسنده والحارث في مسنده ثنا المقرئ أبو عبد الرحمن ثنا المسعودي عن وبرة، عن همام به موقوفاً[٥]. والدارقطني في "الأفراد" من طريق يزيد بن عبد الله بن سياه عن منصور عن وبرة عن همام به، وقال: تفرد به يزيد عن منصور عند وبرة[٦]. وأورده المزي في تهذيب الكمال ٣٨٢/١٩ فقال: وقال أبو إسماعيل الترمذي ثنا عثمان بن سعيد المري ثنا مسعر عن سعد بن إبراهيم عن أبي عبيدة بن عبد الله عن عبد الله مرفوعاً: من السنة الغسل يوم الجمعة" قال أبو إسماعيل: نظر أبو نعيم فرأى هذا الحديث، وذكر عثمان بن سعيد بخير، وقال: هذا ليس بمرفوع، وهذا قول عبد الله. وأخرجه أبو علي الهروي الرفاء في فوائده ح ٢١٧ من طريق مسعر عن وبرة به موقوفاً. (ضمن ثلاث فوائد حديثية). وكذا الدينوري في "المجالسة وجواهرالعلم" ٢٩١/٨ ح ٣٥٥٩، من طريق ابن فضيل.

---

(١) ثقة من صغار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٢٣١٦.

(٢) ابن عبد الرحمن السلمي، ثقة من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٧٤٤٧.

(٣) ابن الحارث، ثقة من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٧٣٦٦.

(٤) مسند البزار ٣١٠/٥.

(٥) كما في المطالب العالية ٦٦٤/٤ ح ٦٩١.

(٦) أطراف الغرائب ١٣١/٤ ح ٣٨١٧.

دراسة علة الحديث:

ذكر البزار الاختلاف في طرق الحديث وهو معلول بالوقف والرفع.

بيان الاختلاف: اختلف فيه على وجهين:

الوجه الأول: عن وبرة عن همام عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. رواه هكذا الثوري في رواية المغيرة بن سقلاب وإبراهيم بن خالد. ورواية إسحاق بن رزيق عنهما. وكذا روي من طريق عثمان بن سعيد المري عن مسعر عن سعيد بن إبراهيم عن أبي عبيدة عن ابن مسعود مرفوعاً.

الوجه الثاني: عن وبرة عن همام عن ابن مسعود موقوفاً عليه من قوله. رواه هكذا أصحاب الثوري عنه(كما ذكر أبو نعيم) ومسعر بن كلام والمسعودي عن وبرة.

والراجح: الوجه الثاني: أي الموقوف. قال أبو نعيم الأصبهاني: "لم يرفعه أحد من أصحاب الثوري، إلا إسحاق بن زريق[1] عن إبراهيم والمغيرة ابن سقلاب عنه، ورواه شعبة ومسعر والمسعودي عن وبرة"[2]. أي موقوفاً كما تقدم في التخريج. وهو الصحيح.

وأما طريق عثمان بن سعيد المري عن مسعر عن سعيد بن إبراهيم عن أبي عبيدة، فقد أعله أبو نعيم أيضاً كما نقل المزي[3].

رأي الباحث:

الحديث لا يصح مرفوعاً؛ لا من حديث الثوري ولا عن أبي عبيدة عن ابن مسعود. لأن عثمان بن سعيد المري، لم يوثقه أحد معتبر وكذا إسحاق بن زريق، ففيهما جهالة، وقد خالفا الثقات. والحافظ أبو نعيم الأصبهاني أعل الطريقين بالوقف، وهو كما قال.

---

(١) وإسحاق بن زريق الرسعني ذكره ابن حبان في الثقات ١٢١/٨، وقال: من رأس العين.

يروي عن أبي نعيم، وكان راوياً لإبراهيم بن خالد، حدثنا عنه أبو عروبة. .. قلت: فهو مجهول الحال. والمحدث الألباني؛ قال: و لم أجد له ترجمة..

(٢) الحلية ١٧٨/٤.

(٣) تهذيب الكمال ٣٨٢/١٢.

[٥٢] ١٩٣٩- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ الثَّقَفِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ (٢)، عَنْ عَامِرٍ(٣)، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَرْفَعُهُ، قَالَ: يُؤْتَى بِالْقَاضِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُوقَفُ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ، فَإِنْ أُمِرَ بِهِ وَدُفِعَ فَهَوَى فِيهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا(٤).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أسنده، عن مجالد إلا يحيى بن سعيد، قال: وسمعت عمرو بن علي يذكر هذا الحديث، عن يحيى بن سعيد، ومحمد بن فضيل، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبيﷺ، وأظن أن عمرو بن علي حمل حديث ابن فضيل على حديث يحيى في الرفع، لأني لم أسمع أحدا رفعه عن ابن فضيل إلا عمرو بن علي، فجمع فيه يحيى وابن فضيل.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٧٣/٧ ح ٤٠٩٧ ومن طريق أحمد. وفي الأوسط ١٢٨/٤ ح ٣٧٨٥. والطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٣١٣(وذكر التفرد) وأخرجه ابن ماجه ح ٢٣١١. ثنا أبو بكر بن خلاد، والدارقطني في "السنن" ٢٠٥/٤ من طريق عمرو بن علي الفلاس، والبيهقي في الكبرى ٩٦/١٠، ٩٧ من طريق محمد بن أبي بكر، وفي شعب الإيمان ٣٦/١٠ ح ٧١٢٧ من طريق أحمد بن الخليل الشيباني. والدينوري في المجالسة وجواهر العلم ٢٠٣/٢ ح ٣٢٥ من طريق علي بن المديني، أحمد بن حنبل وأبو بكر بن خلاد وعمرو بن علي ومحمد بن أبي بكر وأحمد بن الخليل وابن المديني ستتهم عن يحيى القطان عن مجالد عن الشعبي به مرفوعاً نحوه. وعند البيهقي في الكبرى(ربما ذكر النبيﷺ) وغير الجميع(أربعين فريقاً) وذكر الطبراني التفرد في الأوسط. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٥٦٨/٧ ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال: ما من حكم يحكم بين الناس فذكر بنحوه موقوفاً على ابن مسعود. وأورده المنذري في "الترغيب" ١١٤/٣ (وأعله بمجالد بن سعيد).

---

(١) وقد ينسب إلى جده، ثقة من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ١١٧١.

(٢) الهمداني، ليس بالقوي، ترجمته برقم ١٩٣٨.

(٣) هو الشعبي الإمام الثقة المعروف.

(٤) مسند البزار ٣٢١/٥.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزار بانفراد يحى القطان برفعه عن مجالد، ثم ذكر أن شيخه الفلاس، قد جمع بين يحى القطان ومحمد بن فضيل في هذا الحديث، فرفعه عنهما جميعاً، بينما هو غير مرفوع من رواية ابن فضيل، وفيه تعليل في الرفع والوقف.

بيان الاختلاف:

قال الدارقطني: "يرويه مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، رفعه يحى بن سعيد القطان عن مجالد، وتابعه علي بن صالح. ووقفه عبد الرحيم بن سليمان وهشيم ويحى بن زكريا بن أبي زائدة، عن مجالد. والموقوف، هو الصحيح"(١).

قلت: فقد رجح الموقوف، والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف من مجالد نفسه، لا من الرواة عنه، فهو ضعيف يضطرب في حفظه. والحديث ضعيف سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً.

رأي الباحث:

١- اختلف على مجالد في رفعه ووقفه. الراجح الموقوف، كما بين الدارقطني موافقاً البزار.

٢- هذا الاختلاف منشؤه المدار: المجالد نفسه لضعفه، والحديث ضعيف مرفوعاً أو موقوفاً.

٣- كلمة سبعين خريفاً عند البزار مرجوحة والصحيح أربعين خريفاً اتفق عليه سائر الرواة عن مجالد، والله الموفق.

---

(١) العلل ٣/٥١٠، ٥١١، السؤال: ٨٥٨.

[٥٣] ١٩٥٦- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ [(٢)]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ، وَالرِّجْلانِ تَزْنِيَانِ، وَالْفَرْجُ يَزْنِي [(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله مرفوعا إلا همام.

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي في مسنده ح ٣٧١، عن عباس الدوري والطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٣٠٣ عن العباس بن الفضل الأسفاطي. الأسفاطي والدوري: كلاهما عن محمد بن كثير. وأخرجه أحمد ح ٣٩١٢، ٢٨/٧، وأبو يعلى ح ٥٣١٦٤ والشاشي ح ٣٧٢، والطحاوي في شرح "المشكل" ٢٩٨/٣، وأبو نعيم في "الحلية" ٩٨/٢ جميعهم من طريق عفان بن مسلم. والشاشي ح ٣٧٣ من طريق عبد الله بن رجاء، محمد بن كثير وعفان وعبد الله بن رجاء ثلاثتهم عن همام بن يحيى عن عاصم به مرفوعاً. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ٨٦٦١ من طريق حماد بن سلمة وحماد بن زيد، كلاهما عن عاصم بن بهدلة عن أبي الضحى عن مسروق موقوفاً. سمعت عبد الله بن مسعود يقول: العينان تزنيان نحوه(ومعه زيادة طويلة وقصة اجتماع شتير بن شكل مع مسروق في المسجد). وذكره الدارقطني في العلل ٥٠٦/٣ عن أبي عوانة وهما عن عاصم به موقوفاً أيضاً. وكذا ذكره من حديث الأعمش عن أبي الضحى موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزار بأن هماماً ابن يحيى قد تفرّد برفعه هذا الإسناد والمحفوظ موقوف، فهذا تعليل في الرفع والوقف.

بيان الاختلاف: قال الدارقطني: "يرويه عاصم بن أبي النجود، عن أبي الضحى، واختلف عنه: فرواه همام، عن عاصم مرفوعاً. ورواه ابو عوانة، عن عاصم موقوفاً. وكذلك روي عن أبي بكر بن عياش، عن الأعمش: عن أبي الضحى موقوفاً. والموقوف أصح"[(٤)].

---

(١) هو العبدي، ثقة لم يصب من ضعفه من كبار العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٢٩٢.

(٢) هو العوذي البصري، ثقة ربما وهم من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٧٣٦٩.

(٣) مسند البزار ٣٣٣/٥.

(٤) العلل ٥٠٦/٣، السؤال ٨٥٦.

رأي الباحث:

١- اختلف على عاصم في رفع الحديث ووقفه رفعه همام بن يحيى العوذي، ومع ثقته له أوهـام، وأوقفه حماد بن سلمة وحماد بن زيد وأبو عوانة الوضاح والأعمش عن عاصـم. والـراجح هـو الموقوف من حديث عاصم عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله. كما قال الدارقطني ووافـق البزار في تعليله.

٢- وأما الهيثمي في المجمع ٢٥٦/٦ وعزاه لأحمد والطبراني والبزار وجود إسناد البزار!! وكذا المنذري في الترغيب ٣٦/٣ قال: رواه أحمد بإسناد صحيح، والبزار وأبو يعلـى!! ولم يبينـا علته!!

ويصح الحديث ومعناه مرفوعاً من حديث ابن عباس عن أبي هريرة رضي الله عنهم مرفوعـاً: إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة، فزنى العيني النظر، وزنى اللسـان النطـق، والنفس تتمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك أو يكذبه.[1] والله الموفق.

(١) أخرجه البخاري ح ٥٨٨٩ ومسلم ح ٢٦٥٧(٢٠).

[٥٤] ١٩٦٤ – قال البزار: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالَ نَصْرٌ أنا عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ مُسْلِمٍ يَعْنِي أَبَا الضُّحَى، قَالَ: كُنْتُ مَعَ مَسْرُوقٍ فِي بَيْتٍ فِيهِ تِمْثَالُ مَرْيَمَ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: هَذَا تِمْثَالُ كِسْرَى، قُلْتُ: لاَ، وَلَكِنْ تِمْثَالُ مَرْيَمَ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاس عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه الأعمش، ومنصور، وحصين، عن مسلم، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. .

[٥٥] ١٩٦٨ – قال البزار: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى السَّامِيُّ [٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، وَحُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاس عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن شعبة بهذا الإسناد إلا يحيى بن أبي بكير، وقد رواه غير واحد عن الأعمش وروى، عن حصين أيضا من غير حديث شعبة. .

[٥٦] ١٩٨٢ – قال البزار: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى السَّامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ يَعْنِي الأَعْمَشَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاس عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ.

قال البزار: وهذا الحديث رواه عن الأعمش جماعة ولا نعلم أحدا جمع بين حصين وسليمان إلا شعبة، ولا نعلم حدث به عن شعبة إلا يحيى بن أبي بكير[٥].

---

(١) ثقة حافظ من كبار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٤١٣٦.

(٢) مسند البزار ٥/٣٣٧.

(٣) هو عيسى بن موسى بن أبي حرب الصغار كماقال الدارقطني في الأفراد، ذكره ابن حبان في الثقات ٨/٤٩٥، ووثقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٨/٤٩٥.

(٤) مسند البزار ٥/٣٤٢.

(٥) مسند البزار ٥/٣٤٢.

تخريج الحديث:

طريق عبد العزيز بن عبد الصمد: أخرجه مسلم ح ٢١٠٩(٢ – م) ثنا نصر بن علي، وأحمد في مسنده ٢٢/٦ ح ٣٥٥٨ ثنا عبد العزيز، وأبو يعلى ح ٥١٠٧، عن محمد بن أبي بكر، نصر والإمام أحمد ومحمد بن أبي بكر: ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد به بنحوه مع القصة.

طريق عيسى بن موسى السامي: أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٧٧/٧ ح ٧٧٧٣ ثنا محمد بن يعقوب ثنا عيسى بن أبي حرب بن يحيى بن أبي بكر به. وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" وقال تفرد به عيسى بن أبي حرب عن يحيى بن أبي بكير عن شعبة عن حصين بن سلمان(كذا فيه والصواب: حصين وسليمان) عن أبي الضحى عنه ورواه الأعمش عن أبي الحضى، تفرد به أحمد بن سهيل عن مسود بن أبي مورع عنه.(أطراف الغرائب ١٢٢/٤ ح ٣٧٨٢)

رواية الأعمش التي ذكرها البزار: أخرجها البخاري ح ٥٦٠٦ من طريق ابن عيينة. ومسلم ح ٢١٠٩(٩٨) من طريق جرير ووكيع، وأبي معاوية وسفيان. والطحاوي في "شرح المعاني" ٢٨٦/٤ من طريق وكيع ويحيى بن عيسى، سفيان بن عيينة وجرير ووكيع وأبو معاوية ويحيى بن عيسى: جميعهم عن الأعمش.

ورواية حصين بن عبد الرحمن التي ذكرها البزار: أخرجها النسائي في "المجتبى" ح ٥٣٦٤ وغيره من طريق إسماعيل بن زكريا حدثنا حصين بن عبد الرحمن.

وله طرق أخرى: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ١٠٣٠٦ من طريق إسماعيل بن جعفر وابن عدي في الكامل ٤٠٤/٢ من طريق عبد الرحيم، كلاهما عن حبيب بن حسان. الأعمش، وحصين بن عبد الرحمن وحبيب بن حسان. ثلاثتهم عن مسلم عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعاً به.

دراسة علة الحديث:

ذكر البزّار الاختلاف في هذه الأسانيد، وهي معلولة بالرفع والوقف.

بيان الاختلاف: قال الدارقطني: "يرويه الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق مرفوعاً، حدث به أبو معاوية الضرير، ووكيع، عن الأعمش. ووقفه الثوري عن الأعمش. ورواه أيضاً حصين، وحبيب بن حسان، ومنصور، عن أبي الضحى، مرفوعاً، من رواية عبد العزيز بن عبد الصمد، عن منصور، وغيره لا يرفعه عن منصور. ورفعه صحيح من حديث الأعمش"[(١)].

قلت: فقد بين رحمه الله ما يلي:

١– الاختلاف على الأعمش، فذكر ن أبا معاوية ووكيع رفعاه عن الأعمش، وأوقفه الثوري.

---

(١) العلل ٥١١/٣ إلى ٥١٣، السؤال ٨٥٩.

٢- ذكر أنه قد رفع الحديث حصين بن عبد الرحمن وحبيب بن حسان، ومنصور في رواية عبد العزيز بن عبد الصمد عنه.

٣- أشار في هذا إلى الاختلاف عن منصور.

٤- صحح الحديث مرفوعاً عن الأعمش. ووجهه: أن أبا معاوية من أحفظهم لحديث الأعمش، وقد خالفه الثوري، وهو يضاهيه وزيادة في حديث الأعمش، إلا أن أبا معاوية قد تابعه: وكيع، وجرير بن عبد الحميد، وابن عيينة ويحيى بن عيسى، وهم عدد فبذلك رجحت كفّة أبي معاوية في رفع الحديث هنا. ولذا اخرجه البخاري ومسلم مرفوعاً. والله أعلم

رأي الباحث:

١- أشار البزار إلى الاختلاف في طرق الحديث، وقد اختلف في رفعه ووقفه، وأخرج حديث منصور المرفوع، وكأنه يومئ إلى الاختلاف عنه، وأشار إلى ترجيح المرفوع برواية حصين، والأعمش.

٢- اختلف عن الأعمش، والراجح عنه المرفوع للحفظ والعدد وأخراج البخاري ومسلم له ووافقهما الدارقطني، واختلف عن منصور، ورجح مسلم المرفوع، فاعتمده في صحيحه.

٣- رواية يحيى بن أبي بكير عن شعبة عن حصين والأعمش معاً، فقد أشار البزار والدارقطني إلى تفرده بذلك، ولم يتابع عليه أحد فهو وهم. والله أعلم وهو الموفق.

[٥٧] ١٩٧٥- قال البزار: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْن جَعْفَر الأحْمَر[١]، وَأحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ الْمُنْذِرِ[٢]، قالا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمُنْذِرِ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا إسْرَائِيلُ[٤]، عَنْ أبِي حُصَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْن وَثَّابٍ[٥]، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: ذُكِرَ النَّوْمُ عِنْدَ رَسُول اللّهِ ﷺ، فَقَالَ: نَامُوا، فَإِذَا انْتَبَهْتُمْ فَأَحْسِنُوا[٦].

قال البـزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن إسرائيل بهذا الإسناد فأسندوه إلى النبيإلا يحيى بن المنذر.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" ح ٩٠٠ نا أحمد بن يحيى بن المنذر الحجري أبو عبد الله بالكوفة. (قلت: فهذا صريح منه وهو شيخه بأنه الكوفي). والشاشي في مسنده ح ٤٠٧، عن أبي بكر بن أبي خيثمة، والبيهقي في شعب الإيمان ٤١١/٦ ح ٤٤١٨ من طريق أبي عبد الله أحمد بن يحيى الحجري الكوفي، ومن طريق ابن أبي خيثمة. أحمد بن يحيى بن المنذر وأبو بكر بن أبي خيثمة، كلاهما: عن يحيى بن المنذر عن إسرائيلبه بمثله. وأورده الهيثمي في المجمع ٢٦٣/٢. وقال: رواه البزار وفيه يحيى بن المنذر، ضعفه الدارقطني وغيره .

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بأن يحيى بن المنذر رفعه، وهوضعيف، لا يحتمل رفعه مخع أنه قد روي موقوفاً، فهو معلول بالرفع والوقف.

قال الدارقطني: "أسنده يحيى بن المنذر، عن إسرائيل، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثّاب، عن مسروق، عن عبد الله. والصواب: موقوف"[٧].

قلت: فقد وافق الدارقطني البزار في تعليله بالوقف.

---

(١) مقبول من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ١٣٤١.

(٢) اختلف فيه وجزم الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطني بأنه الكوفي، وهو صدوق، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٨٥ رقم.

(٣) أبو المنذر الكوفي ضعفه الدارقطني، ميزان الاعتدال ٤١١/٤.

(٤) ثقة ثبت ربما دلس من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٤٥١٦.

(٥) ثقة عابد من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٧٧١٤.

(٦) مسند البزار ٣٤٧/٥.

(٧) العلل ٥٠٢/٣، السؤال: ٨٥٣.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف، واختلف في الراوي أحمد بن يحيى بن المنذر، والصحيح أنه كوفي، وليس بالمديني، وقد رفع الحديث ولا يحتمل ذلك منه. وقد ضعفه الهيثمي ومن تبعه من المحققين المعاصرين ولم ينبهوا على العلة[1]. وقد أعله البزار بأنه موقوف ووافقه الدارقطني، على أنه ضعيف موقوفاً ومرفوعاً، والله الموفق.

(١) كالألباني في الضعيفة ٢١٥/١٠، ح ٤٦٨٦، والدكتور أحمد ميريف البلوشي في تحقيقه لمعجم ابن الأعرابي.

[٥٨] ٢٠٢٧- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَص [(٢)]، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ [(٣)]، عَنْ مُرَّةَ[(٤)]، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ لِلْمَلِكِ لِمَّةً، وَلِلشَّيْطَانِ لِمَّةً، فَلِمَّةُ الْمَلِكِ إِيعَادُ الْخَيْرِ وَتَحْذِيرٌ مِنَ الشَّرِّ، وَلِمَّةُ الشَّيْطَانِ إِيعَادُ الشَّرِّ، أَحْسَبُهُ قَالَ: وَتَحْذِيرٌ مِنَ الْخَيْرِ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه غير أبي الأحوص موقوفا.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ح ٢٩٨٨، وفي "العلل الكبير" ح ٦٥٤، والنسائي في الكبرى ٣٠٥/٦، وأبو يعلى في مسنده ٤٩٩٩، ومن طريقه ابن حبان في صحيحه والطبري في تفسيره ٥٧١/٥ كلهم من طريق هناد بن السري ثنا أبو الأحوص عن عطاء بن السائب عن مرة عن عبد الله. وأخرجه الطبري في تفسيره ٥٧٢/٥ من طريق عمرو بن قيس، وابن علية، وأيضاً ٥٧٤/٥ من طريق حماد بن سلمة. وأيضاً ٢٧٥/٥ من طريق جرير، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب به موقوفاً. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ٨٥٣٢ من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن مرة عن عبد الله، موقوفاً مطولاً بزيادات فيه. وكذا أخرجه الطبري في تفسيره ٥٧٤/٥ من طريق معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود به، موقوفاً. وأخرجه الطبري أيضاً ٢٧٤/٥ من طريق ابن المبارك عن فطر عن المسيب بن رافع، عن عامر بن عبدة، عن عبد الله، بنحوه.

دراسة علة الحديث:

ذكر البزّار التفرّد عن ابن مسعود بهذا الإسناد وأعلّه بالوقف كما هو ظاهر.

بيان الاختلاف:

---

(١) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٢٥.

(٢) سلام بن سليم الحنفي، ثقة متقن صاحب حديث، تقريب التهذيب رقم ٢٧١٨.

(٣) هو عطاء بن السائب الثقفي، اختلط وسماع أبي الأحوص منه بعد الاختلاط، الكواكب ص ٣١٩ – ٣٣٣ برقم ٣٩.

(٤) مرة بن عبد الله الهمداني ثقة وتقدّم مراراً.

(٥) مسند البزار ٣٩٤/٥.

قال الترمذي: "سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث فقال: روى بعضهم هذا الحديث عن عطاء بن السائب وأوقفه. وأرى أنه قد رفعه غير أبي الأحوص، عن عطاء بن السائب، وهو حديث أبي الأحوص"(١). وقال في الجامع عقب ح ٢٩٨٨: "حسن غريب، وهو حديث أبي الأحوص، لا نعلمه مرفوعاً إلا من حديث أبي الأحوص". وقال ابن أبي حاتم: "قال أبو زرعة: الناس يوقفونه عن عبد الله، وهو الصحيح. فقال أبي: رواه حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن مرة عن عبد الله، موقوف. قلت: فأيهما الصحيح؟ قال: هذا من عطاء بن السائب، كان يرفع الحديث مرة ويوقفه أخرى، والناس يحدثون من وجوه عن عبد الله موقوف. ورواه الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن مسعود، موقوف، وذكر أشياء من هذا النحو موقوف"(٢).

ذكر البخاري الاختلاف على عطاء في رفعه ووقفه. وأشار إلى أن من رفع عن عطاء غير أبي الأحوص فإنما هو عن أبي الأحوص. والترمذي ذكر تفرد أبي الأحوص برفعه ووافق البزار. وأشار أبو زرعة إلى أن الأكثر على وقفه عن عطاء. وذكر أبو حاتم أن الاختلاف منشؤه من عطاء بن السائب نفسه. لاختلاطه واضطرابه، رجح الموقوف بأنه قد روي من أوجه أخرى عن ابن مسعود موقوفاً غير طريق عطاء بن السائب وأشار إلى طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وهو ترجيح قوي جداً. وأضيف إليه أن حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهما قد رويا عن عطاء بن السائب قبل اختلاطه قد روياه عنه موقوفاً. مع كثرة من روى عنه موقوفاً.

رأي الباحث:

الحديث اختلف في رفعه ووقفه، وتعليل البزار جيد. وإن أبا الأحوص قد تفرد برفعه عن عطاء بن السائب. ووقفه من هو أوثق منه في ابن السائب. والراجح موقوف كما تقدم من أقوال الأئمة: البزار وأبي زرعة وأبي حاتم والترمذي وهو الصحيح. والله الموفق.

(١) العلل الكبير ص ٣٧٩ ح ٦٥٤.

(٢) العلل ٥/٦٣٦ إلى ٦٣٨، المسألة: ٢٢٢٤.

[٥٩] ١٥٧٥ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ [٣]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ [٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى عَنِ النَّعْيِ، وَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد من حديث أبي حمزة. .

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ٩٩٧٨ من طريق عبد الصمد بن بن حسان ثنا سفيان به موقوفاً بلفظ: النعي من أمر الجاهلية. وأخرجه أيضاً من هذا الطريق في الأوسط ٢٥٢/٣ ح ٣٠٦١ بلفظ: الإذن من النعي، والنعي من أمر الجاهلية وقال: لم يروه عن سفيان إلا عبد الصمد. وأخرجه ابن أبي شيبة ١٦١/٣، ثنا وكيع، ثنا سفيان به موقوفاً أيضاً. وكذا ذكر الدارقطني في علله ٣٩٠/٣ عن يزيد بن هارون عن سفيان موقوفاً. وأخرجه الترمذي ح ٩٨٥ من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به موقوفاً أيضاً. وأخرجه الدارقطني في العلل ٣٩٠/٣ ح ٣٤٩، من طريق أحمد بن منصور ثنا يزيد بن أبي حكيم ثنا سفيان عن منصور وأبي حمزة. عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: الإذن من النعي والنعي من الجاهلية.(وأراه من "أمر الجاهلية" فعله أمر" لضعف إلى "أهل" والله أعلم). وأخرجه الترمذي أيضاً ح ٩٨٤ ثنا محمد بن حميد الرازي[٦] ثنا حكام بن مسلم وهارون بن المغيرة عن عذبة عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً، إياكم والنعي، فإن النعي من عمل الجاهلية، قال عبد الله بن مسعود: والنعي أذان بالميّت. وذكره الدارقطني في العلل ٣٩١/٣ وذكر أيضاً. وقال أبو سعيد الأشجّ عن أبي خالد أو غيره مرفوعاً.

دراسة علة الحديث:

أشار البزّار رحمه الله بكلامه إلى تعدد الروايات والطرق في الحديث وهو معل في رفعه ووقفه. وكذلك في متنه.

أولاً: بيان الاختلاف والعلة في رواية سفيان: اختلف فيها على وجهين سنداً.

---

(١) صدوق يغرب من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٤٠ رقم ٥٨٨٠.

(٢) هو سلم بن قتيبة الشعيري، صدوق من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٣٩٧ رقم ٣٤٨٤.

(٣) هو الثوري إمام معروف.

(٤) ميمون الأعور ترجمته برقم ١٥٧١ وهو ضعيف.

(٥) مسند البزار ١٩/٥.

(٦) ضعيف كما في التقريب رقم ٥٨٧١.

الوجه الأول: سفيان عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً. رواه هكذا عن سفيان: سلم بن قتيبة، وعبد الصمد بن حسّان، ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون. وفي رواية الطبراني في الأوسط.(ذكر الإذن من النعي) وليس في المعجم الكبير وتابعهم على هذا إسرائيل بن يونس عن أبي حمزة عن علقمة عن عبد الله موقوفاً.

الوجه الثاني: سفيان عن منصور وأبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله موقوفاً. رواه هكذا عنه: يزيد بن أبي حكيم عند الدارقطني، وأضاف:(الإذن من النعي).

قلت: ويزيد بن أبي حكيم العدني. أبو عبد الله، صدوق من التاسعة[1]. لكن مع صدقه فالثقات مثل وكيع، ويزيد بن هارون، وعبد الصمد، وأبي قتيبة، قد خالفوه في إسناده. فلم يذكروا منصوراً، وهم أوثق منه وأكثر عدداً فالقول ما قالوا. وذكر منصور في الإسناد وهم. فهذه هي العلة. وكذا "الإذن من النعي" لفظ ذكره يزيد بن أبي حكيم وعبد الصمد في رواية، والآخرون لم يذكروه وهم أوثق مثل وكيع فهو جليل في سفيان، وكذا يزيد بن هارون. فأرى – والله أعلم – الصواب معهم.

وأما الرواية المرفوعة عن أبي حمزة: فسفيان الثوري وإسرائيل، أحفظ وأوثق من عنبسة وإن كان الأخير أيضاً ثقة، وأبو خالد الأحمر: سليمان بن حيان صدوق يخطئ[2]. وهذا الاختلاف ذكره من الأئمة وبينو الراجح أيضاً.

فالإمام الترمذي رحمه الله فأخرج المرفوع ثم الموقوف من طريق عبدالله بن الوليد العدني عن سفيان، وقال عقبها: "وهذا أصح من حديث عنبسة عن أبي حمزة، وأبو حمزة هو ميمون الأعور، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث. وقال: حديث حسن غريب".

والإمام الدارقطني رحمه الله سئل عنه فقال: "حدثناه القاضي أبو عمر، ومحمد بن مخلد قالا ثنا أحمد بن منصور ثنا يزيد بن أبي حكيم ثنا سفيان عن منصور وأبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: الإذن من النعي، والنعي من أمر الجاهلية.

قال إبراهيم: إذا كان عندك من يحمل جنازتك فلا تؤذن بها أحداً. كذا قال العدني، ووهم والصواب عن ميمون أبي حمزة. وكذلك قال وكيع، ويزيد بن هارون وغيرهما، عن الثوري وكذلك قال إسرائيل، عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة، عن عبد الله قوله. ورواه عنبسة بن سعيد، عن أبي حمزة، ميمون، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله عن النبي ﷺ: إياكم والنعي، فإنه من أمر الجاهلية. وقال أبو سعيد الأشج، عن أبي خالد أو غيره، عن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة. عن

(١) التقريب رقم ٧٧٥٣.

(٢) التقريب رقم ٢٥٦٢.

عبد الله، عن النبي ﷺ، أنه نهى عن النعي، وقال: إنه من أمر الجاهلية. والصحيح، من قول عبد الله"[١].

قلت: فقد رجح الموقوف، ووهّم يزيد بن أبي حكيم في قوله عن أبي حمزة ومنصور فذكر منصور لا يصح وإلاّ فهو صحيح جداً.

وابن القطان الفاسي انتقد على الإشبيلي رحمه الله، استدلاله بهذه الرواية. وأنه ترك ما هو أصح منه أي حديث حذيفة رضي الله عنه[٢]. وذكر أيضاً الاختلاف في رفعه ووقفه.

وله شاهد من حديث حذيفة رضي الله عنه. أخرجه أحمد ٣٠٤/٣٨ ح ٢٣٢٧٠، وأيضاً ٤٤٣/٣٨ ح ٢٣٤٥٥. وابن ماجه ح ١٤٧٦ والترمذي ح ٩٨٦، والبيهقي ٧٤/٤ من طريق حبيب بن سليم العبسي عن بلال العبسي عن حذيفة بن اليمان، أنه كان إذا مات له ميت قال: لا تؤذنوا به أحداً فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي. وقال الترمذي: حديث حسن. وكذا قال الحافظ ابن حجر[٣]. وقد قال الدوري عن ابن معين رواية بلال بن يحي عن حذيفة مرسلة. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وجدته يقول: بلغني عن حذيفة[٤]. وكذا ذكر محققوا المسند للإمام أحمد[٥].

رأي الباحث:

١- إسناد رواية أبي حمزة ضعيف مع الاختلاف في رفعه ووقفه.

٢- اختلف في إسناده فذكر يزيد بن أبي حكيم منصوراً مع أبي حمزة وهو خطأ لا يصح كما ذكر الدارقطني.

٣- واختلف في رفعه ووقفه عن سفيان والراجح الموقوف كما ذكر الترمذي والدارقطني. وذلك حسب القواعد المتبعة عند أهل العلم بالحديث والعلل.

٤- وله شاهد من حديث حذيفة بن اليمان وقد حسنه الترمذي وابن حجر وغيرهما، ولكنه منقطع كما قال ابن معين وأبو حاتم والله الموفق.

---

(١) العلل ٣٩٠/٣ – ٣٩١، السؤال: ٣٤٩.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٤٠٦/٣ ح ١١٥٤.

(٣) الفتح ١١٧/٣ .

(٤) انظر الجرح ٣٩٦/٢ وجامع التحصيل ص ١٢٦، والتهذيب ٤٤٣/١.

(٥) كما في الحاشية، ٤٤٣/٣٨.

[٦٠] ٢٠١٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْن أَبي صَفْوَانَ الثَّقَفِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبي[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ يَعْنِي الثَّوْرِيَّ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن عَبْدِ اللّهِ، عَنْ أَبيهِ أَنَّهُ، قَالَ: لاَ يَصْلُحُ صَفْقَتَان فِي صَفْقَةٍ قَالَ: وَأَمَرَنَا رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم بإسْبَاغ الْوُضُوءِ[٣].

قال البـزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من محمد بن عثمان، عن أبيه، وأخرج إلينا محمد بن عثمان كتابا ذكر أنه كتاب أبيه فيه هذا الحديث.

[٦١] ٢٠١٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن عَبْدِ اللّهِ، عَنْ أَبيهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ صَفْقَتَيْن فِي صَفْقَةٍ[٤].

قال الباحث: فكأنه يعل هذا الحديث بأنه قد تفرد به محمد بن عثمان هذا عن أبيه من كتابه، ولم يتابعه عليه أحد، أي من مناكيره، وكذا أعلّ الإسناد الذي بعده (إسناد شريك) كما سيأتي.

تخريج الحديث:

طريق ابن أبي صفوان أو ابن نبها: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ح ١٧٦، وابن حبان في صحيحه ٣٣١/٣ ح ١٠٥٣ نا أحمد بن يحيى بن زهير، كلاهما عن محمد بن أبي صفوان الثقفي، حدثنا أبي به. ولفظ ابن حبان(صفقتان في صفقة رباً، وأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسباغ الوضوء.

والعقيلي في الضعفاء ٣٨٨/٣ ثنا أحمد بن منصور النيسابوري ثنا محمدبن عمرو بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي حدثنا أبي ثنا سفيان به. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ٩٦٠٩ من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين ثنا سفيان عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه موقوفاً. "الصفة في

---

(١) كذا فيه، واختلف في تعيين هذا الراوي، ذكر المزّي هذا الاختلاف في تهذيب الكمال ٢١٩/٢٦ - ٢٢٠، وذكر كلاماً في ذلك، والذي يترجح لي أنه محمد بن عمرو بن نبهان بن صفوان (ذكره الترمذي)، أو محمد بن عمرو بن عثمان بن أبي صفوان كما قال العقيلي في الضعفاء ٢٨٨/٣. وقال في التقريب: محمد بن عمرو بن نبهان بن صفوان البصري، ويقال له: محمد بن عمرو بن أبي صفوان، ويقال له محمد بن أبي صفوان، مقبول من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٢٣٠ وتوهمه الأستاذ شعيب الأرنؤوط أنه محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي الثقة، وهذا وهم منه تعليقه على ابن حبان ٣٠٠٣/٣.

(٢) عمرو بن نبهان البصري، قال الدارقطني: يأتي عن قتادة بغرائب لسان الميزان ٣٧٧/٤ أو هو عمرو بن عثمان بن أبي صفوان، ذكره العقيلي في الضعفاء ٢٨٨/٣ وقال: لا يتابع عليه فذكر هذا الحديث من مناكيره ويأتي.

(٣) مسند البزار ٣٨٣/٥.

(٤) مسند البزّار ٣٨٤/٤، وفي إسناده شريك بن عبد الله القاضي سيء الحفظ واختلط معروف جداً.

الصفقتين رباً" ولم يذكر إسباغ الوضوء. وأخرجه أحمد ٢٦٩/٦ ح ٣٧٢٥ ثنا محمد بن جعفر وأخرجه الشاشي في مسنده ٣٢٥/١ ح ٢٩٤ من طريق أبي الوليد الطيالسي كلاهما شعبة عن سماك عن عبد الرحمن عن عبد الله موقوفاً. لا يصلح سفقتان في سفقة، ومرفوعاً لعن آكل الربا وموكله وشاهديه، وكاتبه. وليس فيه إسباغ الوضوء صفقتان في صفقة ربا أن يقول الرجل: إن كان ينقد فكذا، وإذكا كان ينسبه، وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٤/٥ ثنا أبو الأحوص عن سماك عن أبي عبيدة أو عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه موقوفاً.

طريق شريك القاضي: أخرجه أحمد ٣٢٤/٦ ثنا حسن وأبو النضر وأسود بن عامر، والشاشي في مسنده ٢٩١ من طريق أبي النضر، ثلاثتهم عن شريك. وأخرجه الطبراني في الأوسط ١٦٩/٢ ح ١٦١٠ من طريق عبد الملك بن عبد ربه الطائي ثنا (سعيد) بن السماك بن حرب. شريك وسعيد بن سماك بن حرب كلاهما عن سماك بن حرب به مرفوعاً.

دراسة علة الحديث:

أعل البزار الحديث الأول بالنكارة، وكذا الإسناد الثاني بالوقف والرفع، وكذا هو معلول بالوقف والرفع في لفظه اختلاف أيضاً.

بيان الاختلاف: اختلف فيه علي الثوري عن سماك على وجهين:

الوجه الأول: عن الثوري عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه به. مرفوعاً (كما ذكر العقيلي وهو الأولى): الصفقتان ربا وأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسباغ الوضوء، رواه محمد بن عمرو بن عثمان أو محمد بن عمرو بن نبهان عن أبيه، (وهو صاحب غرائب ومناكير)، وكذا رواه شريك القاضي عن سماك نوعاً مختصراً.

الوجه الثاني: عن الثوري عن سماك وعن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه موقوفاً: الصفة في الصفقتين رباً. (ولم يذكر إسباغ الوضوء فيه) رواه هكذا عن الثوري: أبو نعيم الفضل بن محمد بن دكين(وهو من أثبت أصحابه) وكذا تابعه شعبة عن سماك فذكر السفقتين في سفقة. ولم يذكر إسباغ الوضوء، وذكر لعن آكل الربا مرفوعاً فيه.

وقد بين العقيلي رحمه الله هذا الاختلاف ورجح الموقوف. فذكر الرواية المرفوعة، ثم ذكر الرواية الموقوفة، وقال:... هذا أولى، وأما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسباغ الوضوء فلا أصل له بهذا الإسناد من حديث الثوري، وقد روي بغير هذا الإسناد، كأنه حديث دخل في حديث والمتن يروى بغير هذا الإسناد بخلاف هذا اللفظ[1].

(١) الضعفاء ٢٨٨/٣.

قلت: وهو كما قال فالراجح موقوف، وكذا تابع شعبة على الوقف وذكر إسباغ الوضوء في هـذا الحديث منكر، ودخل حديث في حديث.

رأي الباحث:

١- إسناد محمد بن عمرو بن عثمان أو محمد بن عمرو بن نبهان منكر ضعيف في رفع الحـديث فقد خالف أبا نعيم الفضل بن دكين، في الثوري، وشعبة وأبا الأحوص عن سماك، فقـد أوقفـوا الحديث على ابن مسعود.

٢- ذكر إسباغ الوضوء في هذا الحديث منكر، ويروي بغير هذا الإسناد كما بين العقيلي.

٣- وأما رواية شريك فقد خالف الثوري وشعبة وأبا الأحوص عن سماك في رفع الحديث، وبهذا أعلّه البزار فهو أيضاً ضعيف مرجوح لسوء حفظه.

٤- طريق سعيد بن سماك بن حرب عن أبيه المرفوع، فلا عبرة به لسوء سعيد، وكونه متـروك الحديث كما قال أبو حاتم الرازي.

٥- الحديث إنما يصح موقوفاً عن ابن مسعود. والله أعلم.

[٦٢] ٢٠٧٦ – قَال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ الأَوْدِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، رَفَعَهُ قَالَ: إِنَّ أَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَحْسَنَ الْقَصَص كِتَابُ اللّهِ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَسِبَابَ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالَهُ كُفْرٌ[١].

قال البزار: ولا نعلم روى إدريس الأودي، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله حديثا مسندا إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه عن إدريس إلا جرير، وقد رواه محمد بن جعفر، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله مسندا.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ٨٥٢٠ من طريق عثمان بن أبي شيبة. ثنا جرير، به نحوه. وأما طريق موسى بن عقبة التي أشار إليها البزار. فقد أخرجها ابن ماجه ح ٤٦ والطبراني في المعجم الكبير ح ٨٥١٩ كلاهما من طريق موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً بنحوه. وقد رويت الخطبة هذه من طريق شعبة وإسرائيل وشريك عن أبي إسحاق موقوفة.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بأن إدريس الأودي تفرد برفع الحديث عن أبي إسحاق، وذكر أنه قد رواه موسى بن عقبة مرفوعاً أيضاً، أي أنه قد روي موقوفاً أيضاً، وهو معلول بالرفع والوقف.

بيان الاختلاف: قال الدارقطني: "يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه، فرواه إدريس الأودي، وموسى بن عقبة، ورفعا الخطبة كلها إلى النبي ﷺ. ورواه شعبة وإسرائيل وشريك من كلام عبد الله إلا قوله، "ألا أنبئكم ما العضة؟ هو النميمة"، فإنهم رفعوه إلى النبي ﷺ وكذلك قوله "إن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقاً". وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب"[٢].

رأي الباحث:

١- الراجح في الخطبة الموقوف كما بين الدارقطني وأشار إليه البزار.

٢- ذكر العضة: (النميمة وإن الرجل ليصدق...) مرفوعاً صحيح. كما روى شعبة وشريك وإسرائيل، وهم أوثق وأحفظ من إدريس الأودي وموسى بن عقبة مع كون كلاهما ثقة.

٣- تعليل البزار صحيح ووافقه الدارقطني، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٤٣٨/٥، ورجاله ثقات إلا أنه معل بالمخالفة ويأتيز

(٢) العلل ٦١٤/٣، ٦١٥، السؤال ٩١٦.



المبحث الرابع

الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإسقاط راوٍ من السند

وفيه خمسة أحاديث

[٦٣] ١٦١٤- قال البزار: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ[٢]، عَنِ الْمُغِيرَةِ [٣]، قَالَ: ذَكَرَهُ شِبَاكٌ [٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ [٥]، عَنْ هُنَيٍّ بْنِ نُوَيْرَةَ [٦]، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: أَعَفُّ النَّاس قِتْلَةً أَهْلُ الإِيمَانِ[٧].

[٦٤] ١٦١٥- وقال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ[٨]، قَالَ: أَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هُنَيٍّ بْنِ نُوَيْرَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ [٩].

قال البزار: ولم يذكر أبو عوانة شباكا.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه ح ٢٦٦١. ثنا محمد بن عيسى وزياد بن أيوب ثنا هشيم نا مغيرة عن شباك عن إبراهيم به. (ومن طريق أبي داود، أخرجه البيهقي في الكبرى ٧١/٩). وكذا أخرجه المزي في تهذيب الكمال ٣١٨/٣ من طريق يحيى بن صاعد ثنا زياد بن أيوب ثنا هشيم به. وأبو يعلى في مسنده ح ٤٩٧٣، عن زهير ثنا هشيم والشاشي في مسنده ح ٣٥٣ من طريق أبي خيثمة ثنا هشيم، به.

طريق أبي عوانة: أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٦ ح ٢٧٤، والشاشي ٣٦٣/١ ح ٣٥٢، والبيهقي في الكبرى ٦١/٨. (أبو داود عن أبي عوانة) كلاهما من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن المغيرة به.

وروي من طريق شعبة عن مغيرة. أخرجه أحمد ٢٧٤/٦ ح ٣٧٢٨. وأخرجه ابن أبي شيبة في

---

(١) يلقّب "دلويه"، ثقة حافظ من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٢٠٦٧.

(٢) ثقة ثبت كثير الإرسال والتدليس، وهومن المرتبة الثالثة في التدليس، تقريب التهذيب ص ١٠٢٣ رقم ٧٣٦٢، "التعريف" ص ١١٥.

(٣) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو ثقة يدلّس عن إبراهيم.

(٤) ثقة له ذكر في صحيح مسلم، تقريب التهذيب ص ٤٢٩رقم ٢٧٤٩.

(٥) ترجمته برقم ١٤٦٣ وهو ثقة معروف.

(٦) مقبول من العبّاد من الثالثة، تقريب التهذيب ص ١٠٢٥ رقم ٧٣٧٤.

(٧) مسند البزار ٥٣/٥.

(٨) صدوق من صغار التاسعة، تقريب التهذيب ٦٣١ رقم ٤٢٧٥.

(٩) مسند البزار ٥٤/٥.

مصنفه ٤٣٢/٦. وابن ماجه ح ٢٦٨٢. وأبو يعلى ح ٤٩٧٤. كلهم من طريق غندر عن شعبة عن مغيرة عن شباك به بمثله. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٣٣٥/١٣ ح ٥٩٩٤. وروي من غير ذكر شباك وُهني بن نويرة: من طريق حامد بن يحيى ثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة وعن إبراهيم به. وأخرجه أحمد في مسند ٢٧٥/٦ ح ٣٧٢٩ ثنا سريج بن النعمان. (من غير ذكر هني) ثنا هشيم نا مغيرة. عن إبراهيم، عن علقمة عن ابن مسعود. وابن ماجه ح ٢٦٨١، ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، ثنا هشيم نا مغيرة عن شباك عن إبراهيم عن علقمة. وليس فيه ذكر هني.

دراسة علة الحديث:

أعل البزّار الإسناد الأول بالثاني بإسقاط راوٍ من السند.

بيان الاختلاف :

بينه الدارقطني فقال: "يرويه مغيرة، واختلف عنه. فرواه جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن هني بن نويرة الضبي، عن علقمة، عن عبد الله. واختلف عن جرير، فقيل عنه، عن منصور، عن إبراهيم ولا يصح عن منصور. ورواه شعبة وهشيم، عن مغيرة، واختلف عنهما. فرواه سريج بن يونس عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن هني بن نويرة، عن علقمة، عن عبد الله. ورواه سريج أيضاً في موضع آخر، عن هشيم، عن مغيرة، عن شباك، عن إبراهيم، عن علقمة، عبد الله. لم يذكر هنياً وزاد شباكاً. ورواه زياد بن أيوب، عن هشيم، عن مغيرة، عن شباك، عن إبراهيم، عن هني، عن علقمة، عن عبد الله. ورواه يحيى القطان، عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن هني، عن علقمة، عبد الله. وأما شعبة، فرواه عن غندر، واختلف عنه. فرواه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، عن غندر عن شعبة، عن مغيرة، عن شباك، عن إبراهيم، ولم يتابعا على ذلك. ورواه أحمد بن حنبل وغيره فلم يذكروا فيه شباكاً"[1].

قلت: وهذا يدل على الاضطراب في رواية المغيرة مع عنعنته في جميعها. وقد ذكر هذا الاختلاف الطحاوي وقال: "فاختلف شعبة وأبو عوانة على مغيرة في إسناد هذا الحديث. فأدخل شعبة في إسناده شباكاً بين مغيرة وبين إبراهيم، ولم يدخل أبو عوانة بينهما فيه أحداً"[2]. فقد صرح الدارقطني والطحاوي بأنه معلول بإسقاط شباك من الإسناد ثم أخرج الطحاوي ٦٥/٢ بسنده من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي(ابن عم الإمام الشافعي)[3]، ثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم، عن عن علقمة، عن عبد الله قال: فذكره موقوفاً غير مرفوع. وأخرجه ٦٦/١٢ بسنده من طريق جرير

---

(١) العلل ٣٥٦/٣، ٣٥٧، السؤال ٧٧٦.

(٢) شرح المشكل ٦٢/١٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) وهو صدوق كما في التقريب رقم ٢٣٧.

بن عبد الحميد، عن منصور، عن إبراهيم عن علقمة مقطوعاً. ويؤيد الموقوف: ما أخـــرج ابـــن أبي شيبة في مصنفه ٤٣٣/٦، ثنا حفص(بن غياث). وعبد الرزاق في مصنفه ٢٢/١٠ عـــن الثـــوري. حفص والثوري كلاهما: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال، قال ابن مســعود فـــذكر مثلـــه موقوفاً. وهذه أسانيد صحيحة.

فخلاصة القول: أن الراجح من هذا الحديث: الموقوف لما يلي:

١- لأن رواية المغيرة المرفوعة وقع فيها اختلاف في طرقها، هذا يدل على الاضطراب كمـــا ذكـــر الدارقطني والطحاوي.

٢- إن هني بن نويرة - وإن كان عابداً - فهو مجهول حال الضبط والحفظ ففيه جهالة.

٣- أما أسانيد الموقوف الثلاث أو الأربع فإسناد الأعمش صحيح إلا أن فيه عنعنة الأعمش ورواية منصور إسنادها حسن تعضده. ورواية سلمة بن كهيل - وإن كان فيها المســعودي - ولم يختلـــف فيها. وكذا مال إلى الموقوف المحدث الألباني رحمه الله وضعف المرفوع واصـــفاً إيـــاه بالاضـــطراب والجهالة. وقال: إن الحديث ضعيف مرفوعاً. وقد يصح موقوفاً[1].

قلت: وقد صح موقوفاً لا عتضاده بالطرق بالثلاث ولله الحمد.

رأي الباحث:

إن الحديث قد اختلف فيه على المغيرة وعلى هشيم وعلى شعبة ومغيرة مدلس، وقد ذكر الاختلاف الدارقطني والطحاوي وأعلاه بإسقاط راو في السند ووافقا البزار وفيه علة أخرى، فقد اختلـــف في رفعه ووقفه. وروي عن ابن مسعود موقوفاً وهو أصح وأرجح لما تقـــدم مـــن صـــحة بأســـانيده واعتضادها ببعضها، والله الموفق.

---

(١) السلسلة الضعيفة ح ٢٣٢٣، ٣٧٦/١.

[٦٥] ١٩٩١ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمُخَرِّمِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ[٣]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

[٦٦] ١٩٩٢– وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ حَاتِمٍ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَمَّا كَانَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اقْرَأْ عَلَى أُمَّتِكَ السَّلامَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الْجَنَّةَ عِذْبٌ مَاؤُهَا، طَيِّبٌ شَرَابُهَا، وَأَنَّ فِيهَا قِيعَانٍ، وَأَنَّ غَرْسَ شَجَرِهَا سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

[٦٧] ١٩٩٣– وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كَامِلٍ[٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ[٨]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ، وَلَمْ يَقُلْ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ[٩].

قال البزار: ولم يقل عن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله. وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

---

(١) هو ابن عبد الله بن المبارك، ثقة حافظ الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٠٨٣.

(٢) ذكره ابن أبي حاتم والخطيب البغدادي وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وهو محمد بن صالح الواسطي مولى الثقيف انظر: الجرح ٢٨٨/٥، الثقات ٥٥/٩.

(٣) ضعيف من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٣٨٢٤.

(٤) لقبه حمدون ذكره الخطيب وسكت عنه تاريخ بغداد ٢٩٢/٢.

(٥) صدوق له أوهام تقريب التهذيب رقم ٢٧٢٩.

(٦) هو العبدي ثقة، تقريب التهذيب رقم ٤٢٦٨.

(٧) هو الجحدري، ثقة حافظ من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٤٦١.

(٨) عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي، أبو شيبة، كوفي ضعيف من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٣٨٢٤.

(٩) مسند البزار ٣٦١/٥-٣٦٢.

تخريج الحديث:

طريق المخرمي: لم أجده عند غير البزار والله أعلم.

رواية سيار بن حاتم: أخرجها الطبراني في "الكبير" ح ١٠٣٦٣ وفي الأوسط ٢٧٠/٤ ح ٤١٧٠، وفي "الصغير" ح ٥٣٩ ثنا علي بن الحسين بن المثنى الجهني التستري، ثنا محمد بن الحارث الخزاز، ومن طريق الطبراني، أخرجه الخطيب في تاريخه ٢٩٢/٢ وابن عساكر في تاريخه ٢٥١/٦، وأخرجه الترمذي في "جامعه" ح ٣٤٦٢ ثنا عبد الله بن أبي زياد، وأخرجه ابن عساكر أيضاً في تاريخ دمشق ٢٥٠/٦ من طريق ميمون، محمد بن الحارث الخزاز وعبد الله بن أبي زياد وميمون، ثلاثتهم عن سيار بن حاتم عن عبد الواحد بن زياد به. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود .. وقال أيضاً: وفي الباب عن أبي أيوب. وفي رواية الطبراني: زيادة: (ولا حول ولا قوة إلا بالله)، لا يروى هذا الحديث، عن ابن مسعود، إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق عن القاسم، لم يروه عن القاسم إلا عبد الرحمن، ولا عنه إلا عبد الواحد، ولم يروه عن عبدالواحد مرفوعاً إلا سيار من حاتم. (كذا قال في الأوسط والصغير)

دراسة علة الحديث:

الأسانيد الثلاثة مدارها على عبد الرحمن بن إسحاق وهو ضعيف، فقد ذكر البزّار بأن أبا كامل الجحدري لم يذكر عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود في إسناد الحديث، بينما قد ذكره الأولان، وهذا تعليل بإسقاط راوٍ من السند.

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سيار بن حاتم عن عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن النبيﷺ قال: لقيت إبراهيم عليه السلامي ليلة أسري بي... الحديث بنحوه. قال أبي: هكذا رواه سيار، وغيره يقول: عن القاسم، عن أبيه، وهذا الصحيح مرسل. قلت: لهما: الوهم ممن تراه؟ قال أبي: من سيار. وقال أبو زرعة: لا أدري، إما من سيار، وإما من عبد الواحد، رواه جماعة عن عبدالواحد، فلم يقولوا عن أبيه"[1].

قد بين أبو حاتم أن الوهم من سيار، والعلة هي الإرسال. وأما أبو زرعة فقد تردد في مصدر الوهم من سيار أو من عبد الواحد، وذكر أن الرواة عن عبدالواحد غير واحد. قد رووه عنه فلم يقولوا: "عن أبيه" أي منقطعاً، أي أن القاسم بن عبد الرحمن لم يقل عن أبيه وإنما رواه عن جده ابن مسعود فهو انقطاعه ظاهر. وهكذا رواه أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري عن عبد الواحد بن زياد، هو

(١) العلل ٣٠٩/٥، ٣١٠، المسألة ٢٠٠٥.

أوثق من سيار بن حاتم. كما أعله به البزار، فتعليل البزار صحيح[(١)].

وله شاهد من حديث أبي أيوب: أخرجه أحمد ٥٣٣/٣٨ ح ٢٣٥٥٢، وابن حبان في صحيحه ١٠٣/٣ ح ٨٢١ من طريق محمد بن عبد الله نمير، والحارث في مسنده، كما في "بغية الباحث" ص ٣١٤، والدينوري في "المجالسة" ح ٣٦ و ح ١٧٦٩ عن محمد بن مسلمة، وابن عساكر أيضاً في تاريخه ٣٤٩/٦ و ٣٤٨ من طريق يوسف بن موسى وإبراهيم بن هانئ وروح بن الفرج. الإمام أحمد وابن نمير والحارث بن أبي أسامة ومحمد بن مسلمة: جميعهم عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ نا حيوة بن شريح عن أبي صغير حميد بن زياد وأخرجه البيهقي في شعب ١٥٨/٢ ح ٦٤٨(ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ٢٤٨/٦، من طريق محمد بن عبيد الله أبي داود ثنا المقرئ عبد الله بن يزيد، عن أبي صخر حميد بن زياد.(بدون واسطة حيوة بن شريح بينهما) حيوة بن شريح والمقرئ نفسه(في رواية البيهقي) عن أبي صخر حميد بن زياد المدني عن عبد لله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن سالم بن عبد الله أخبرني أبو أيوب. وأخرجه الطبري في تفسيره ٣٤/١٨ حدثني يونس، والبيهقي في "الشعب" ١٥٨/٢ ح ٦٤٩ من طريق خالد بن خداش، يونس وابن خداش كلاهما عن ابن وهب حدثني أبو صخر حميد بن زياد أن عبد الله بن عبد الرحمن مولى سالم بن عبد الله(بن عمر) حدثه عن سالم بن عبد الله عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً: "عرج بي إلى السماء فأريت إبراهيم، فقال: يا جبريل من هذا معك؟ فقال: محمد، فرحب بي وسهل، ثم قال: مر أمتك فلتكثر من غراس الجنة، فإن تربتها طيبة، وأرضها واسعة، فقلت: وما غراس الجنة؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله".

قلت: وليس فيه (سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر)[(٢)].

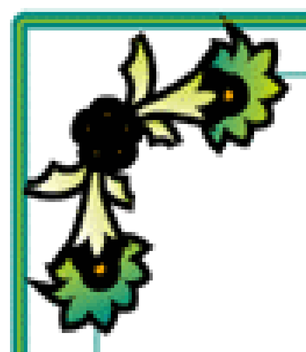
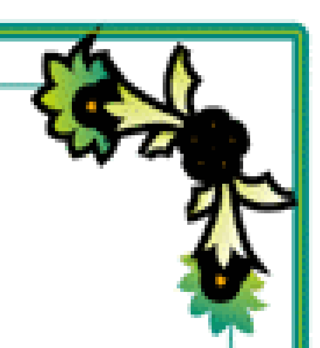
رأي الباحث:

اختلف في إسناد رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمن، والراجح فيها الانقطاع كما بين أبو حاتم وأبو زرعة والبزار وغيرهما. وهذه علة الحديث. وله شواهد من حديث أبي أيوب الأنصاري وغيره. وله شواهد أخرى بمعناه، ترتقي به إلى درجة "الحسن لغيره"، لكن حديث ابن مسعود معل بالانقطاع والله أعلم.

---

(١) وإليه أشار الطبراني أيضاً بقوله: تفرد به سيار بنن حاتم مرفوعاً أي موصولاً.

(٢) واختلف في تعيين الراوي عبد الله بن عبد الرحمن انظر التاريخ الكبير ١٣٦/٥، والجرح ٩٨/٥ وأورد الألباني حديث ابن مسعود هذا و لم ينبّه على العلّة فيه وذكر شواهده ومتابعاته، انظر السلسلة الصحيحة ١٦٥/١ ح١٠٥.

الفَصْلُ الثَّانِي

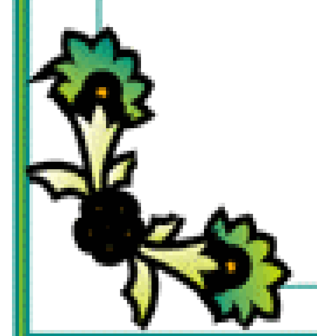
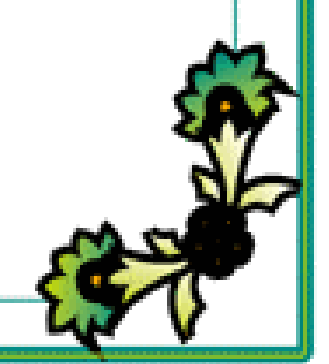
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال صحابي بآخر

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راوٍ في السند



المبحث الأول

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال صحابي بآخر

وفيه تسعة وعشرين حديثاً

[٦٨] ١٤٣٦- قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ الْعَسْكَرِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سِقْلابٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ [٣]، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ[٤]، عَنْ عِكْرِمَةَ [٥]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: وَجَدْتُ أَبَا جَهْلٍ، لَعَنَهُ اللَّهُ، فِي قَتْلَى بَدْرٍ وَبِهِ رَمَقٌ فَحَزَزْتُ رَأْسَهُ، فَجِئْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقُلْتُ: هَذَا وَالَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَأْسُ أَبِي جَهْلٍ، فَقَالَ: هَذَا وَالَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَأْسُ أَبِي جَهْلٍ ؟ قَالَ: وَكَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قُلْتُ: نَعَمْ، فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ[٦].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه متصلاً.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى ٤٨٨/٣ وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" ح٥٣٨٥ وغيرهما من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق فذكر نحوه في سياق طويل فذكر قصة ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" ح٩٤٣ من طريق زياد بن عبدالله عن محمد بن إسحاق حدثني ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس وعبدالله بن أبي بكر حدثني ذلك، قال: قال معاذ، فذكره.

وعند أبي نعيم والبيهقي وقال ابن إسحاق: وزعم رجال من بني مخزوم أن ابن مسعود كان يقول قال(أبو جهل): لقد ارتقيت يا رُويعي الغنم مرتقىً صعباً... أي منقطعة، قصة مخاطبة أبي جهل لعبد الله وقوله لقد ارتقيت أو ما في معناه.

وقال أبو نعيم الأصبهاني – بعد ذكر روايته المذكورة: رواه يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق حدثني عبدالله بن أبي بكر أو غيره عن عكرمة عن ابن عباس. ورواه ابن إدريس، وجرير بن حازم عن ابن إسحاق من عبدالله بن أبي بكر ورجل آخر عن ابن عباس، قال قال معاذ بن عمرو بن الجموح، فذكره.

---

(١) ثقة، تقريب التهذيب، ص ١٦٩ رقم ٦٩٠.

(٢) قال أبو زرعة: ليس به بأس وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن حبّان: غلب على حديثه المناكير فاستحق الترك. وقال ابن عدي: منكر الحديث، عامة ما يرويه لا يتابع عليه. الجرح ٢٢٣/٨، المجروحين ٨/٣، الكامل ٣٥٩/٦.

(٣) صدوق يدلس، وذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين، تقريب التهذيب رقم ٥٧٦٢، التعريف ص ١٣٢ رقم ١٢٥.

(٤) ثقة، تقريب التهذيب رقم ٨٦٧.

(٥) ثقة ثبت عالم، تقريب التهذيب رقم ٤٧٠٧.

(٦) مسند البزار، ٢٦٧/٤

دراسة علة الحديث:

الحديث قد اختلف فيه بإبدال الإسناد، بإبدال الصحابي، وأعلّه البزار بالانقطاع. ومدار الرواية على محمد بن إسحاق بن يسار كما هو ظاهر، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عن ابن إسحاق عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس عن ابن مسعود الحديث: رواه هكذا عن ابن إسحاق: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم المدني.[١] ومغيرة بن سقلاب(عند البزار) وزياد بن عبدالله[٢]

الوجه الثاني: ابن إسحاق عن عبدالله بن أبي بكر ورجل عن عكرمة عن ابن عباس عن معاذ بن عمرو بن الجموح به: رواه هكذا عن ابن إسحاق: يزيد بن هارون وعبدالله بن إدريس وجرير بن حزم.

بيان الراجح ووجه الترجيح: الراجح فيما يظهر لي – هو الوجه الثاني، أي رواية عبدالله بن إدريس ويزيد بن هارون وجرير بن حازم، لأنهم أكثر وأوثق من البكائي وابن سقلاب وإبراهيم بن سعد(ولعل الاضطراب من ابن إسحاق نفسه) أي بقرينة الأكثرية والأحفظية، والله أعلم. وكلهم اتفقوا أي جميع الرواة أن رواية ابن إسحاق إنما هي عن ابن عباس عن معاذ بن عمرو، لا عن ابن مسعود، وهو الصواب.

والعلة الأخرى: إن قصة حلف النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود إنما هي منقطعة بهذا الإسناد كما أعلّ البزار، والدليل عليه، قوله في الرواية الراجحة: "وزعم رجال من بني مخزوم"، فهذا صريح في الانقطاع، والله أعلم.

والحديث قد رُوي عن ابن مسعود من وجه آخر: أخرجه البزار[٣] ح **١٨٦١** من طريق أبي دارد الطيالسي عن أبي الأحوص، والنسائي في الكبرى **٤٨٨/٣، ٤٨٩** من طريق زيد بن أبي أنيسة. كلاهما عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون الأودي عن عبدالله قال: لما قتلت أبا جهل أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذكر عند البزار معناه مختصراً دون الحلف.

قلت: وسكت عليه البزار ولم يعلّق شيئاً، لكنني أوردته هُنا حتى تكون دراسته متكاملة هنا.

بيان علة رواية أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون: قال الإمام النسائي بعد تخريجه لرواية زيد بن أبي أنيسة: "خالفه – أي زيداً – سفيان الثوري فرواه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن

---

(١) ثقة حجة، كما في التقريب رقم ١٧٩.

(٢) صدوق ثبت في المغازي، وعن غير ابن إسحاق في روايته لين، التقريب، رقم ٢٠٩٦.

(٣) مسند البزار ٢٤٨/٥.

عبدالله، وأبو عبيدة لم يسع من أبيه، ورواية سفيان هو الصواب"[١].

قلت: فقد أعله بعلتين: بإبدال الإسناد، فقد رواه الثوري – وهو أحفظهم – عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود، ورواه أبو الأحوص سلام بن سليم و زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبدالله، وصحح رواية الثوري للأحفظية، وهي كما قال. وأعل رواية أبي عبيدة عن أبيه بالانقطاع، وهو كما قال أيضاً.

رأي الباحث:

١- الراجح من رواية محمد بن إسحاق بن يسار: عن عكرمة عن ابن عباس عن معاذ بن عمرو بن الجموح، ولا يصح عن ابن عباس عن ابن مسعود، كما تقدم في بيان الاختلاف والترجيح منه.

٢- قصة حلف النبي ﷺ منقطعة من رواية ابن إسحاق، لقوله هو نفسه: وزعم رجال من بني مخزوم.

٣- روي من طريق أبي إسحاق السبيعي واختلف عنه والراجح رواية أبي عبيدة لحفظ الثوري، وهو منقطع كما قال الإمام النسائي.

٤- وللحديث شواهد ومتابعات لست بصددها هنا، والله الموفق.

٥- تعليل البزار صحيح بإبدال الإسناد، والانقطاع، والله أعلم.

(١) السنن الكبرى، ٣/٤٨٩

[٦٩] ١٤٤٠ – قال البزار: حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ[٢]، عَنْ سَعِيدٍ[٣] يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ[٤]، عَنِ الْحَسَنِ[٥]، وَالْعَلاءِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

[٧٠] ١٤٤١– وقال البزار: وَحَدَّثَنَا عَبَّاسٌ النَّرْسِيُّ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ [٧]، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، وَالْعَلاءِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: تَحَدَّثْنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى أَكْرَيْنَا الْحَدِيثَ، ثُمَّ تَرَاجَعْنَا إِلَى الْبُيُوتِ فَلَمَّا أَصْبَحْنَا غَدَوْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: عُرِضَتْ عَلَيَّ الأَنْبِيَاءُ اللَّيْلَةَ بِأَتْبَاعِهَا مِنْ أُمَمِهَا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُرُّ وَمَعَهُ الثَّلاثَةُ مِنْ قَوْمِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُ الْعِصَابَةُ مِنْ قَوْمِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُ النَّفْرُ مِنْ قَوْمِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ مَعَهُ مِنْ قَوْمِهِ أَحَدٌ، حَتَّى أَتَى عَلَيَّ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ فِي كَوْكَبَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ أَعْجَبُونِي، فَقُلْتُ: رَبِّ، مَنْ هَؤُلاءِ ؟ قَالَ: هَذَا أَخُوكَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قُلْتُ: رَبِّ، فَأَيْنَ أُمَّتِي ؟ قِيلَ: انْظُرْ عَنْ يَمِينِكَ، فَإِذَا الظِّرَابُ ظِرَابُ مَكَّةَ، قَدْ سُدَّ بِوُجُوهِ الرِّجَالِ، فَقُلْتُ: رَبِّ، مَنْ هَؤُلاءِ ؟ قِيلَ لِي: أُمَّتُكَ، فَقِيلَ لِي: هَلْ رَضِيتَ ؟ فَقُلْتُ: رَبِّ رَضِيتُ، رَبِّ رَضِيتُ، فَقِيلَ: انْظُرْ عَنْ يَسَارِكَ، فَإِذَا الأُفُقُ قَدْ سُدَّ بِوُجُوهِ الرِّجَالِ، قُلْتُ: رَبِّ، مَنْ هَؤُلاءِ ؟ قِيلَ: أُمَّتُكَ، قَالَ: فَقِيلَ لِي: هَلْ رَضِيتَ ؟ قَالَ: قُلْتُ: رَبِّ رَضِيتُ، رَبِّ رَضِيتُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: إِنَّ مَعَ

---

(١) ثقة ثبت، تقريب التهذيبي رقم ٦٣٠٤.

(٢) ثقة، تقريب التهذيب رقم ٥٧٣٣.

(٣) ثقة حافظ، كثير التدليس واختلط. أثبت الناس في قتادة، تقريب التهذيب رقم ٢٣٧٨. وذكره ابن الكيال في المختلطين ونقل ابن رجب أن ابن أبي عدي جاء إلى ابن أبي عروبة بأخرة، يعني وهو مختلط، الكواكب النيرات ص ١٩٠ وشرح علل الترمذي ٧٤٥/٢.

(٤) ثقة ثبت من المرتبة الثالثة من المرتبة الثالثة من المدلسين تقريب التهذيب رقم ٥٥٥٣، التعريف ص ١٠٢ رقم ٩٢.

(٥) ثقة فقيه فاضل واختلف في سماعه من عمران بن حصين والأكثر على عدم سماعه منه، تقريب التهذيب رقم ١٢٣٧ وجامع التحصيل ص ١٦٢ – ١٦٥.

(٦) العباس بن الوليد النرسي، ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٣٢١٠.

(٧) ثقة ثبت تقريب التهذيب رقم ٧٧٦٤ وهنا وهم في الإسناد والصواب: يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة. وكذا في المصادر الأخرى.

هَـؤُلاءِ سَبْعِينَ أَلْفًـا يَـدْخُلُونَ الْجَنَّـةَ بِغَيْـرِ حِسَـابٍ، فَأَنْشَـى عُكَّاشَـةُ بْـنُ مِحْصَنٍ، رَجُلٌ مِنْ بَنِـي أَسَدِ بْـنِ خُزَيْمَـةَ، فَقَـالَ: يَـا رَسُـولَ اللّهِ، ادْعُ اللَّـهَ أَنْ يَجْعَلَنِيَ مِنْهُمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَنْشَى رَجُلٌ آخَـرُ، فَقَـالَ: يَـا نَبِـيَّ اللّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِيَ مِنْهُمْ، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ، ثُمَّ قَالَ رَسُـولُ اللّهِ ﷺ: فِـدًا لَكُـمْ أَبِـي وَأُمِّـي إِن اسْـتَطَعْتُمْ أَنْ تَكُونُـوا مِـنَ السَّـبْعِينَ فَكُونُوا، فَإِنْ عَجَـزْتُمْ أَوْ قَصَّرْتُمْ فَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الظِّرَابِ، فَإِنْ عَجَـزْتُمْ وَقَصَّرْتُمْ فَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الأُفُق، فَإِنِّي رَأَيْتُ ثَمَّ نَاسًا يَتَهَوَّشُونَ كَثِيـرًا ثُـمَّ قَالَ نَبِيُّ اللّهِ ﷺ إِنِّي لأَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَنْ تَبِعَنِـي مِنْ أُمَّتِـي رُبُـعَ أَهْـلِ الْجَنَّـةِ قَالَ: فَكَبَّرْنَا، ثُـمَّ قَـالَ: إِنِّـي لأَرْجُـو أَنْ يَكُونُـوا الثُّلُثَ قَـالَ: فَكَبَّرْنَـا، ثُـمَّ قَـالَ: إِنِّـي لأَرْجُـو أَنْ تَكُونُـوا الشَّـطْرَ فَكَبَّرْنَـا، فَـتَلا النَّبِـيُّ ﷺ: ثُلَّـةٌ مِـنَ الأَوَّلِينَ وَثُلَّـةٌ مِنَ الآخِـرِينَ، فَتَرَاجَـعَ الْمُسْلِمُونَ: مَنْ هَـؤُلاءِ ؟ لاَ نَـرَاهُمْ إِلاَّ الَّذِينَ وُلِـدُوا فِـي الإِسْلامِ، وَلَـمْ يَزَالُـوا يَعْمَلُـونَ بِـهِ حَتَّـى مَاتُوا عَلَيْـهِ، قَـالَ: فَنَمَـى حَـدِيثُهُمْ إِلَـى النَّبِـيِّ ﷺ، قَـالَ: لَـيْسَ كَـذَا وَلَكِـنَّهُمُ الَّـذِينَ لاَ يَسْتَرْقُونَ وَلاَ يَكْتَوُونَ وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث(بالإسنادين):

أخرجه الطبري في تفسيره ١٢٦/٢٣ من طريق يزيد بن زريع ثنا سعيد بن أبي عروبة... و١٢٧/٢٣ من طريق الحكم بن عبدالملك، كلاهما عن قتادة عن الحسن عن عمران عن ابن مسعود به.(ولم يذكر العلاء بن زياد في السند). وعبدالرزاق في "المصنف" ٤٠٨/١٠(ومن طريقه أحمد ٣٥٣/٦) نا معمر عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن ابن مسعود به(ولم يذكر العلاء) وأحمد أيضاً في "المسند" ح٣٩٨٧، ٩٥/٧ من طريق هشام عن قتادة عن الحسن به(ولم يذكر العلاء) وأحمد أيضاً ح٣٩٨٩ من طريق عبدالوهاب عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران به ولم يذكر العلاء.

ولفظ الحديث عندهم:(ليس فيه ذكر موسى وقومه والظراب والآية وما بعدها).

وأخرجه أحمد أيضاً ٩٧/٧ ح٣٩٨٩ ثنا محمد بن بكر ثنا سعيد عن قتادة عن الحسن والعلاء بن زياد به.(مع العلاء) والطبراني في الكبير ح٩٧٦٥ من طريق خلف بن موسى العمي عن أبيه عن

(١) مسند البزار ٢٧٠/٤، ٢٧١، ٢٧٢.

قتادة عن الحسن والعلاء(معاً) به. وأخرجه الطبراني أيضاً ح٩٧٧٠ من طريق شيبان بن فروخ ثنا أبو أمرته الحبطي عن قتادة عن العلاء به(ولم يذكر الحسن). وأبو نعيم في "الحيلة" ٣٢١/١ من طريق خلف بن موسى العمّي عن أبيه عن قتادة عن الحسن أو العلاء بن زياد(على الشك) به.

دراسة علة الحديث:

أورد البزار الحديث بالإسناد الأول ثم أورده بالإسناد الثاني، وفي الأول ذكر ابن مسعود، وفي الثاني لا يوجد ذكره، فقد أعل الإسناد الأول بالثاني، بإبدال الصحابي.

ومدار الحديث على قتادة وهو ثقة مدلس، واختلف فيه على أوجه:

الوجه الأول: عن قتادة عن الحسن والعلاء بن زياد عن عمران عن ابن مسعود، رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وعنه: ابن أبي عدي وعبدالوهاب بن عطاء ومحمد بن بكر، وتابعهم على هذا خلف بن موسى العمّي عن أبيه عن قتادة.

الوجه الثاني: قتادة عن الحسن عن عمران عن ابن مسعود(من دون ذكر العلاء بن زياد)

رواه على هذا الوجه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وعنه يزيد بن زريع، وهو من أثبت الناس في ابن أبي عروبة كما قال أحمد وابن عدي وغيرهما[1] وتابعه على هذا: معمر وهشام الدستوائي – وهما ثقتان – والحكم بن عبدالملك وغيرهما. والأخير منهم: الحكم بن عبدالملك ضعيف[2].

الوجه الثالث: قتادة عن العلاء بن زياد عن عمران عن ابن مسعود،(دون ذكر الحسن في الإسناد)

رواه شيبان بن فروخ الحبطي عن أبي أمية الحبطي عن قتادة به.

وأبو أمية الحبطي هو أيوب بن خُوط البصري... متروك[3]. وعليه فهذا إسناد ضعيف جداً.

وممن ذكر هذا الاختلاف: أبو نعيم حيث قال: "رواه ابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عنهما مثله. ورواه أبو أمية الحبطي عن قتادة عن العلاء بن زياد – من دون الحسن –. ورواه معمر وهشام عن قتادة عن الحسن من دون العلاء"[4]. والخطيب البغدادي رحمه الله فقال: "اتفق موسى بن خلف العمي وسعيد بن عروبة على رواية هذا الحديث عن قتادة عن الحسن والعلاء بن زياد جميعاً، عن عمران بن حصين. ورواه معمر وهشام بن أبي عبدالله الدستوئي وشيبان بن عبدالرحمن النحوي، ثلاثتهم عن قتادة عن الحسن وحده عن عمران، ولم يذكره العلاء بن زياد في

---

(١) شرح العلل، ٧٤٣/٢

(٢) التقريب رقم: ١٤٥٩.

(٣) التقريب رقم: ٦١٧

(٤) حلية الأولياء٣٢١/١

إسناده"[١].

قلت: فقد مال إلي ترجيح رواية معمر وهشام وشيبان فيما يظهر لي، والراجح: والله أعلم هو الوجه الثاني: قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن عبدالله بن مسعود، الحديث. وهو إسناد ضعيف لعلّتين: الأولى: عنعنة قتادة، فقد عنعن، وهو من المرتبة الثالثة من المدلسين. والثانية: الانقطاع بين الحسن البصري وعمران بن حصين كما يظهر من أقوال أهل العلم.

والعلة في متن الحديث ذكرها الخطيب البغدادي ونقل تأييدها عن الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي، فقال: "وبعض المتن ليس من حديث ابن مسعود، وإنما حديث ابن مسعود من أوله إلى قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سبقك بها عكاشة، وما بعده، كان يرسله الراوي ولا يُسنده إلى أحد، ويقول فيه: "وذكر لنا"، وأحسب بل لا شك أن القائل ذلك: قتادة، فإنه كثيراً ما يفعل هذا في الأحاديث"[٢].

وتبين لي أن الأجزاء الأخيرة من الحديث، بعد ذكر عكاشة، إنما هي بلاغات مرسلة في حديث ابن مسعود لا تصح فيه، كما بيّن الإمام يعقوب بن شيبة والخطيب البغدادي، فهذه علّة في متن الحديث.

ويؤيّده أن حديث ابن مسعود قد أخرجه البخاري ح٦١٦٣ ومسلم ح٣٧٦-٣٧٨ من طرق عن أبي إسحاق عن عَمرو بن ميمون عن عبدالله بن مسعود مختصراً دون ذكر ما ورد في البلاغات المتقدمة وليس فيه عكاشة.

وأما حديث عمران بن حصين: أخرجه الترمذي ح ٣١٦٨ من طريق علي بن جدعان عن الحسن عن عمران بن حصين: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما نزلت: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ" وفيه: إني لأرجوا أن تكونوا ربع أهل الجنة... الخ، وأيضاً الترمذي ح٣١٦٩ من طريق هشام بن أبي عبدالله عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين قال كنا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... الحديث بنحو حديث بن جدعان وليس فيه:(إني لأرجوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة)

والإسناد الأخير للترمذي: هشام عن قتادة عن الحسن عن عمران، أقرب وأشبه بإسناد البزار قيد الدراسة، ولعله دخل حديثان أو أكثر في حديث كما يظهر ذلك إذا أمعنّا النظر في المتون والأسانيد، والله أعلم.

وقد روي نحو هذا المعنى دون ذكر(إن استطعتم أن تكونوا من السبعين فافعلوا) ونحوها من البلاغات.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل ٢/٦٤٦.

(٢) الفصل للوصل المدرج: ١/٦٥٠ فما بعدها. وراجع: مسند الطيالسي في ح٤٠٤.

من حديث عمران بن حصين عند مسلم ح٣٧١، وح ٣٧٢ من طريق ابن سيرين وفيه ذكر عكاشه ويدخل من أمتي سبعون ألفا...(دون البلاغات المذكورة). ومن حديث أبي هريرة عند البخاري ح٦١٧٦ ومسلم ح٣٦٩ بمعناه، دون الزيادات. ومن حديث سهل بن سعد الساعدي، أخرجه البخاري ح٦١٧٧ بمعناه مختصراً. وحديث أبي سعيد الخُدري، أخرجه البخاري ح٤٤٦٤، ومسلم ح٣٧٩، بمعناه دون الزيادات.

رأي الباحث:

١- اختلف في إسناد سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وعلى قتادة على أوجه في إسناد الحديث، كما ذكر أبو نعيم الأصبهاني والخطيب.

٢- الراجح منه ما رواه يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة ومعمر وهشام عن قتادة من دون ذكر العلاء للحفظ والكثرة، ومع هذا فهو إسناد ضعيف. وقد أعل الإمام يعقوب بن شيبة والخطيب المتن.

٣- وأما حديث ابن مسعود الصحيح فليس فيه ذكر هذه البلاغات. وحديث عمران بن حصين فهو منفصل تماماً عن حديث ابن مسعود، وفيه اختلاف في متنه أيضاً.

٤- أخرجت معظم هذه المتون بأسانيد صحيحة من حديث ابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وسهل بن سعد وغيرهم.

٥- تعليل البزار صحيح إذ أعلّ الإسناد بالاختلاف في إبدال الصحابي ووافقه أبو نُعيم والخطيب، والله أعلم.

[٧١] ١٤٤٧ – قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الأَرُزِّيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ بْنُ كُلْثُومٍ[٣]، عَنْ أَبِيهِ [٤]، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَفَعَهُ، قَالَ: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ نَزَلَ إِلَيْهَا مَلَكٌ، فَإِذَا قَضَى اللَّهُ خَلْقَ مَا فِي بَطْنِهَا، قَالَ الْمَلَكُ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا عَمَلُهُ ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ إِلَى الْمَلَكِ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ إِلَى الْمَلَكِ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه جماعة عن أبي طفيل عن عبدالله بن مسعود موقوفاً، وعن حذيفة بن أسيد مرفوعاً، وأسنده ربيعة بن كلثوم بن جبر عن أبيه عن أبي الطفيل عن ابن مسعود، ولا نعلم أسند أبو الطفيل عن عبدالله إلا هذا الحديث[٦].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" **٣/١٠٧** ثنا أبو مسلم عن مسلم بن إبراهيم ثنا ربيعة بن كلثوم بن جبر حدثني أبي به بنحوه مرفوعاً. قال الطبراني عقبه: لم يرفع هذا الحديث عن ربيعة إلا مسلم، (وهذا أقرب الأسانيد إلى البزار).

وأخرجه الطبراني في الكبير ح**٣٠٤٠** من طريق حجاج بن المنهال ثنا ربيعة بن كلثوم حدثني أبي كلثوم بن جبر عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال: كان ابن مسعود إذا خطبنا بالكوفة قال: الشقي من شقي في بطن أمه... قال: فأتيت حذيفة بن أسيد من أصحاب رسول الله ﷺ... فذكر المرفوع. (وفصل بين المرفوع عن حذيفة والموقوف عن ابن مسعود).

وأخرجه مسلم ح**٢٦٤٥** من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث ثنا ربيعة بن كلثوم حدثني أبي كلثوم عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري، رفع الحديث، فذكره وليس فيه ذكر ابن

---

(١) صدوق صاحب حديث، تقريب التهذيب رقم ١٣٠٢.

(٢) ثقة مأمون مكثر عمي بأخرة، تقريب التهذيب رقم ٦٦٠.

(٣) صدوق يهم، تقريب التهذيب رقم ١٩٢٧.

(٤) كلثوم بن جبر، صدوق يخطيء، تقريب التهذيب رقم ٥٦٨٩.

(٥) مسند البزار، ٤/٢٨٠

(٦) ذكر الدارقطني حديثاً آخر: من الكبائر الإشراك بالله، واليأس من روح الله والقنوط من رحمه الله ... العلل للدارقطني ٣/٦٤٣، السؤال ٩٣٧، ونبّه المحقق د. محفوظ عليه.

مسعود وقوله الموقوف. وأخرجه مسلم أيضاً ح٢٦٤٥ وابن حبان ح٦١٧٧ والطبراني ح٣٠٤٤ والبيهقي في "الكبرى" ٤٢٢/٧، من طريق عمرو بن الحارث عن أبي الزبير المكي أن عامر بن واثلة حدثه أنه سمع عبدالله بن مسعود يقول الحديث: (وفصل بين موقوف ابن مسعود، ومرفوع حذيفة بن أسيد).

وأخرجه مسلم أيضاً من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد مرفوعاً، بنحوه،(وبدون ذكر ابن مسعود وقوله)[١]، وأخرجه مسلم أيضاً ح٢٦٤٥، من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزّبير أن أبا الطفيل أخبره. وأخرجه مسلم أيضاً، من طريق زهير أبي خيثمة حدثني عبدالله بن عطاء أن عكرمة بن خالد حدثه أن أبا الطفيل حدثه قال، دخلت على أبي سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري... فذكر الحديث المرفوع.(ولم يذكر قول ابن مسعود). وأخرج الطبراني في الكبير ح٣٠٤١ وح٣٠٤٢ من طريق عزرة بن ثابت الأنصاري حدثني يحيى بن عقيل المكي سمعت أبا الطفيل وح٣٠٤٣ من طريق عبيد بن أبي طلحة المكي أنا أبو الطفيل، فذكره. وح ٣٠٤٥ من طريق وهيب بن خثيم عن أبي الطفيل به مرفوعاً. مفصولاً بن المرفوع من حديث حذيفة بن أسيد، والموقوف عن ابن مسعود.

وقد رُوي موقوفاً على ابن مسعود دون ذكر مرفوع حذيفة ابن أسيد:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح٨٥٢٨ من طريق حجاج بن منهال ثنا حماد بن سلمة ثنا كلثوم بن جبير سمعت أبا الطفيل سمعت عبدالله بن مسعود يقول: الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره (هكذا مختصراً).

وقد روي موقوفاً دون الحديث الطويل عن حذيفة بن أسيد، مع زيادات معظمها خطب ابن مسعود من عدة طرق عن ابن مسعود[٢].

دراسة علة الحديث:

الحديث روي عن أبي الطفيل وهو مدار الحديث، وعنه كلثوم بن جبر وغيره، واختلف في إسناده على الأوجه التالية:

الوجه الأول: رواه مسلم بن إبراهيم عن ربيعة بن كلثوم عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن ابن مسعود، مرفوعاً المتن كله، ولم يذكر حذيفة بن أسيد. ورواه هكذا الحسن الأزري أو الرزي عن مسلم، عند البزار.

---

(١) الطبراني في الكبير، ح٣٠٣٩

(٢) المصنف، لعبدالرزاق، ١١٦/١١، ومصنف "ابن أبي شيبة، ٨/ ١٦٢، "والمعجم الكبير" للطبراني، ج٨٥١٨، ٨٥٢٢، وغيرها من المصادر.

الوجه الثاني: رواه مسلم بن إبراهيم عن ربيعة بن كلثوم عن أبيه به، مفصولاً بين قول ابن مسعود الموقوف، والحديث المرفوع. لكن فيه: أن المتعجب من هذا القول هو: حذيفة بن أسيد، لا أبا الطفيل، وجعل الرافع للحديث ابن مسعود نفسه دون حذيفة بن أسيد. رواه على هذا الوجه أبو مسلم الكشي عن مسلم إن إبراهيم(عند الطبراني في الأوسط).

الوجه الثالث: ربيعة بن كلثوم عن أبيه عن أبي الطفيل عن ابن مسعود موقوفاً قوله، ومرفوعاً الحديث عن حذيفة ابن أسيد. رواه هكذا عن ربيعة: عبدالصمد بن عبدالوارث(عند مسلم) وحجاج بن المنهال، وتابعهم عليه أبو الزبير المكي وعمرو بن دينار، وعكرمة بن خالد ويعقوب، ويحيى بن عقيل المكي وعبيد بن أبي طلحة المكي، ووهيب بن خثيم: كلهم عن أبي الطفيل به. وفصلوا الموقوف من قول ابن مسعود عن المرفوع من حديث حذيفة بن أسيد، وجعلوا المتعجب من قول ابن مسعود: أبا الطفيل عامر.

الوجه الرابع: ربيعة بن كلثوم عن أبيه عن أبي الطفيل عن ابن مسعود قوله موقوفاً، دون ذكر حذيفة بن أسيد والحديث المرفوع. رواه هكذا عن ربيعة: حماد بن سلمة وحجاج بن منهال، ويدخل في هذا كل من روى هذا القول عن ابن مسعود موقوفاً مع زيادات طويلة فيه لا طائل منها هنا[١].

الراجح: الوجه الثالث: ربيعة بن كلثوم عن أبيه عن أبيه الطفيل عن ابن مسعود موقوفاً قوله، ومرفوعاً حديث حذيفة بن أسيد، والمتعجب من قول ابن مسعود هو: أبو الطفيل، وذلك لأن رواته أوثق وأحفظ، مثل الحجاج بن منهال وعبدالصمد وغيرهم، وقد تابعهما في أبي الطفيل على هذا أبو الزبير المكي وعمرو بن دينار وغيره من الثقات. وقد اعتمد هذه الرواية هكذا الإمام مسلم في صحيحه.

وأما رواية مسلم بن إبراهيم فقد اختلف عليه فيها كما تقدم في الإسناد والمتن بخلاف الوجه الثالث، فلم يختلف فيه.

ولا بأس بالوجه الرابع لأنه لا منافاة بينه وبين الوجه الثالث، لأن هؤلاء ذكروا الموقوف من قول ابن مسعود خطبته فحسب ولم يتعرضوا للحديث المرفوع ولم يذكروا حذيفة بن أسيد، وإذا فلا منافاة. وعليه: فالمرفوع بهذا الإسناد من حديث حذيفة بن أسيد وليس من حديث بن مسعود.

ومن الأوجه التي لها علاقة هنا وهي مُعلّة لا تصحّ، أنه قد رُوي من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً[٢]. أورده الدارقطني في "العلل"، وقال: "اختلف فيه على أبي الزبير: فرواه خصيف عن أبي

---

(١) انظر في هذا المطالب العالية للحافظ ابن حجر: ٨٨/١٣ ح٣١٢ وغيرها

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ٤١٣/٢٣ ح١٥٢٦٩ والطحاوي في "شرح المشكل"، ٩٧/٤ ح٢٦٦٥ من طريق خصيف بن عبدالرحمن عن أبي الزبير عن جابر يرفعه قال: إذا استقرت النطفة في الرحم أربعين يوماً، أو أربعين ليلة،

الزبير عن جابر وخالفه جماعة من الحفاظ، منهم بن جريح، وعمرو بن الحارث، رووه عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد عن النبيﷺ. وهو الصواب"[١].

قلت: ولهذا اعتمد الإمام مسلم أي رواية أبي الزبير عن أبي الطفيل، والله أعلم.

وخصيف بن عبدالرحمن الجزري، صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة[٢]. فحديث الحفـاظ أرجـح وأضبط وعليه المعقول. وأصل الحديث مرويٌّ في الصحيحين عن ابن مسعود[٣]، وله شواهد أخرى من حديث أنس وابن عمرو وغيرهما.

رأي الباحث:

١- الحديث قد اختلف في إسناده ومتنه عن ربيعة بن كلثوم بن جبر والراجح ما اعتمده مسلم وغيره لثقة رواته أي المرفوع من حديث حذيفة بن أسيد، والموقوف من قول ابن مسعود، والمتعجب هو أبو الطفيل عامر.

٢- والحديث صحيح، وإنما الاختلاف والعلة في إسناده، وتعليل البزار وافقه عليه الدارقطني.

٣- ويصحّ موقوفاً على ابن مسعود مطوّلاً من خطبته.

٤- ويصحّ هذا المعنى مرفوعاً بإسناد زيد بن وهب عن ابن مسعود متفقاً على صحّته.

بعث إليها ملكاً، فيقول: يا رب ما رزقه... الحديث.

(١) العلل، ١٠/٤٢، السؤال: ٣٢٣٨

(٢) التقريب رقم: ١٧٢٨

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ح٣٠٣٦، ح٣١٥٤، ح٧٠١٦ وغيرها، ومسـلم في صـحيحه ح٢٦٤٣ بإسنادهما عن الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود ثنا رسول اللهﷺ وهو الصادق المصـدوق، إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملَك فينفع فيه الروح... الحديث.

[٧٢] ١٤٥٠ – قال البزار: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْس بْن مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إلاَّ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، فَعَلَيْكُمْ بِأَلْبَانِ الْبَقَرِ، فَإِنَّهَا تَرُمُّ مِنْ كُلِّ الشَّجَرِ[1].

قال البزار عقب هذا السند(١٤٥٠): وهذا الحديث لا نعلم رواه عن سفيان بهذا الإسناد إلا محمد بن يوسف.

[٧٣] ٣٠٠٣ – وقال البزار: وَأَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْس بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وقال عقب ح٣٠٠٣: وقد رواه المسعودي عن قيس عن طارق بن شهاب عن عبدالله بن مسعود.

تخريج الحديث:

سلمة عن الفاريابي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق ابن مسعود: أخرجه النسائي في الكبرى، ١٩٣/٤ نا عبيد الله بن فضالة نا محمد بن يوسف الفاريابي به، وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق، ٤٢٢/٢٤. وأخرجه أحمد، ١٢٧/٣١ ح١٨٨٣١، والنسائي في الكبرى، ١٩٢/٤، والطحاوي في شرح المعاني، ٣٢٩/٤ وابن حبان في صحيحه، ٤٣٩/١٣ ح٦٠٧٥، كما في موارد الظمآن ص٣٤٠، والدارقطني في العلل، ٦٨٤/٣ ح٤٢٠، كلهم بأسانيد عن عبدالرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن يزيد بن أبي خالد عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال رسول الله ﷺ فذكر نحوه(دون ذكر ابن مسعود في الإسناد). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" ٢٦٠/٩(ومن طريقه الطبراني في الكبير، ح٩١٦٣) نا الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود موقوفاً، غير مرفوع.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف في حديث الثوري على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق عن ابن مسعود مرفوعاً. رواه هكذا الفريابي.

والوجه الثاني: الثوري عن يزيد أبي خالد عن قيس عن طارق عن النبي ﷺ من دون ذكر ابن مسعود في الإسناد (هكذا رواه ابن مهدي عن الثوري). والوجه الثالث: الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق عن ابن مسعود موقوفاً غير مرفوع، رواه هكذا عبدالرزاق عن الثوري.

---

(١) مسند البزار ٢٨٢/٤ .

رأي الباحث:

الراجح هو الوجه الثاني أي رواية عبدالرحمن بن مهدي لما يلي:

١- لأن ابن مهدي من أثبت وأوثق الناس في الثوري، كما قال الأئمة، وهو فوق عبدالرزاق والفاريابي بلا شك.

٢- رواية الفريابي عن الثوري فقد تكلم فيها بعض الأئمة، فقد قال الإمام أحمد: ما رأيت أكثر خطأً في الثوري من الفريابي[1]، وقد حكم عليها أبو حاتم الرازي رواية الفريابي بأنها "مدلّسة"، فقال: "وأما الثوري فإنه لا يسنده إلا الفريابي، ولا أظن الثوري سمعه من قيس، أراه مدلَّساً"[2].

وقال الدارقطني: "وقيل: إن الثوري لم يسمعه من قيس، وإنما أخذه عن يزيد أبي خالد عن قيس، وهو عنده مرسل"[3].

فالراجح من رواية الثوري: ما رواه ابن مهدي عن الثوري عن يزيد أبي خالد عن قيس عن طارق عن النبيﷺ مرفوعاً دون ذكر ابن مسعود، والله الموفق.

(١) شرح العلل لابن رجب، ٧٢٢/٢ إلى ٧٢٦

(٢) العلل لابن أبي حاتم، ٦٨٤/٥، المسألة، ٢٢٥٥

(٣) العلل، ٦٨٣/٣ ح٩٥٨

[٧٤] ١٤٥٢ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا السَّكَنُ بْنُ سَعِيدٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ شُعْبَةَ.

[٧٥] ١٤٥٣ – قال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ سَلَمَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، جَمِيعًا ذَكَرَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ الرُّكَيْنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً.

قال البزار: ولا نعلم روى الربيع بن الركين، عن قيس بن مسلم، عن طارق، عن عبد الله إلا هذا الحديث، وروى هذا الحديث عن شعبة أبو زيد، والحجاج بن محمد، والحجاج بن نصير[٢].

تخريج الحديث:

طريق السكن بن سعيد عن أبي زيد عن شعبة: أخرجه البزار ١٢/٢٥ ح٣٠٠٠ والنسائي في الكبرى، ٤/٣٧١، ثنا زيد بن أخزم[٣] نا أبو زيد ثنا شعبة عن الركين بن الربيع عن قيس بن مسلم به، مرفوعاً مختصراً[٤].

طريق سلمة: نا الحجاج بن محمد عن شعبة عن الربيع بن الركين عن قيس بن مسلم عن طارق عن ابن مسعود مرفوعاً. أخرجه البزار، ٨/٢٦ ح٣٠٠١ أخبرناه سلمة بن شبيب نا الحجاج بن محمد عن شعبة عن الربيع بن الركين به. وأخرجه النسائي في الكبرى، ٤/١٩٤ أخبرني إبراهيم بن الحسن ثنا حجّاج أخبرني شعبة عن الربيع بن لوط عن قيس.

وقد روي من حديث إسرائيل بن يونس: أخرجه الحاكم في المستدرك ح٨٣٣٢ من طريق عبيدالله بن موسى أنبأ إسرائيل عن الركين بن الربيع عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود مرفوعاً، وصحّحه الحاكم. وأخرجه البيهقي في "الشعب" ٨/١٠١ ح٥٥٥٥ من طريق أبي وكيع، الجراح بن مليح، عن قيس بن مسلم عن طارق عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً، وفيه قصة.(وقال البيهقي: تابعه أبو حنيفة وأيوب بن عائذ عن قيس في رفعه)، وأخرجه النسائي في

---

(١) لم أجد ترجمته، مجهول.

(٢) مسند البزار ٤/٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) ثقة من رجال البخاري، تقريب التهذيب رقم ٢١٢٦

(٤) قلت: وزيد بن أخزم الطائي البصري، ثقة حافظ من رجال البخاري. وقد قال: الركين بن الربيع بدل الربيع بن الركين، وتابعه عليه عبدالملك بن محمد الرقاشي فقال: الركين بن الربيع عن الحاكم. والراجح أنه الركين بن الربيع وليس الربيع بن الركين.

الكبرى ٣٧٠/٤ من طريق جرير عن أيوب الطائي عن طارق بن شهاب قال: قال رسول اللهﷺ فذكره. وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني، ٣٢٦/٤ ح٧١٧٧ وغيره، من طريق المقرئ ثنا ابو حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق عن ابن مسعود مرفوعاً، وذكر الدارقطني في "العلل" وفي "الأفراد".[١] قال مسعر عن قيس عن طارق عن عبدالله موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإبدال الإسناد بإبدال الصحابي، ومن دونه، ومما تقدم جميعاً يظهر أن الحديث قد روي عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب، واختلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن النبيﷺ دون ذكر ابن مسعود.(رواه على هذا الوجه، سفيان الثوري على الراجح عنه، عن يزيد أبي خالد عن قيس، تابعه عليه أيوب الطائي، وقيس بن الربيع.

الوجه الثاني: عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله مرفوعاً متصلاً.(رواه هكذا المسعودي – في الراجح عنه – وشعبة عن الركين بن الربيع عن قيس به(على الراجح)، وإسرائيل وأبو وكيع الجرّاح بن مليح.

الوجه الثالث: عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله مرفوعاً.(رواه عنه على هذا الوجه: سفيان في رواية عبدالرزاق عنه، وهو مرجوح وتقدم والمسعودي، في رواية أبي نُعيم عنه، وهو وجه مرجوحٌ أيضاً، ومسعر بن كلام عن قيس، كما ذكر الدارقطني.

رأي الباحث:

والذي يظهر مما سبق جميعاً، أن الوجه الثاني وهو:(عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله عن النبيﷺ هو الوجه الراجح لما يلي:

١- لكثرة رواته، وهم عدد مع كونهم ثقات، وله متابعات وشواهد كثيرة.

٢- هذا الوجه قد رجحه الدارقطني فقال: "يرويه قيس بن مسلم واختلف عنه، فرواه إبراهيم بن مهاجر وأيوب بن عائذ الطائي، وأبو حنيفة، وأبو وكيع الجراح بن مليح، والمسعودي، عن قيس عن طارق، عن عبدالله مرفوعاً إلى النبيﷺ... وقيل: إن الثوري لم يسمعه من قيس، وإنما أخذه عن يزيد أبي خالد، عن قيس، وهو عنده مرسل، ورفعه صحيح"[٢].

---

(١) أطراف الغرائب، ٨١/٤ ح٣٦٦٢.

(٢) العلل، ٦٨٣/٣-٦٨٤، السؤال: ٩٥٨

[٧٦] ٢٩٩٩ - قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ ابْنُ بِنْتِ أَزْهَرَ السَّمَّانُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ دَاءٍ إِلاَّ وَلَهُ شِفَاءٌ، فَعَلَيْكُمْ بِأَلْبَانِ الْبَقَرِ، فَإِنَّهَا تَرُمُّ مِنْ كُلِّ الشَّجَرِ(١).

دراسة علة الحديث:

فلما أخرج الحديث عن أبي موسى، أتبعه بتخريج الحديث بالأسانيد المتقدمة: شعبة والثوري والمسعودي، وقال: فاتفقوا، هؤلاء كلهم عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله بن مسعود.

وقال محمد بن جابر: عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى فأخطأ فيه وكان سيّئ الحفظ، وإنما ذكرنا هذه الأحاديث لنبيّن علة هذا الحديث(٢).

قلت: وهذا بيان لعلة هذا الحديث والمحفوظ حديث ابن مسعود، وحديث أبي موسى خطأ ووهم، وتعليل البزار صحيح.

---

(١) مسند البزار، ٨/٢٥ مسند أبي موسى الأشعري.

(٢) مسند البزار، ٨/٢٥-٢٧

[٧٧] ١٤٩٢ - قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى[١]، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ[٢]، قَالا: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الْحَكَمِ[٥]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[٦]، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنِّي لأَحْسَبُ صَاحِبَكُمْ قَدْ عَلَّمَكُمْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى عَلَّمَكُمْ كَيْفَ تَأْتُونَ الْخَلاءَ؟ قَالَ: إِنْ كُنْتَ مُسْتَهْزِئًا، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنْ لاَ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِفُرُوجِنَا، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا، وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِالرَّجِيعِ، وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِالْعَظْمِ، وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِدُونِ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ[٧].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحكم إلا سفيان بن حسين ولا نعلم رواه عن حصين بن نمير إلا مسدد، وإنما يُعرف هذا الحديث من حديث الأعمش عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن سلمان، ورواه منصور عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه، ح(٥٧) ٢٦٢، من طريق أبي معاوية ووكيع عن الأعمش. وابن أبي شيبة في:المصنف" ٨/٤٠٤ وابن ماجه ح٦٠٨٢ والدارقطني ١/٥٤ وابن حزم في المحلّى، ١/٩٦، والبيهقي ١/٩١، ١/١٠٢، ١/١١٢، وأحمد ٣/١٠٧ ح٢٣٧٠٢ كلهم من طريق وكيع عن الأعمش. وأخرجه أبو داود في السنن، ١/٤٩ ح٧، ثنا مسدد بن مسرهد ثنا أبو معاوية عن الأعمش، والنسائي، ١/٣٨ ح٤٢ وفي الكبرى ١/٧٢ نا إسحاق بن إبراهيم نا أبو معاوية والترمذي، ح١٦ ثنا هناد، وأحمد ٣/١٢٤ ح٢٣٧١٩ ثنا أبو معاوية. وأخرجه مسلم ١/٢٢٣ ح٢٦٢، والنسائي، في "المجتبى" ح٤٩، وابن ماجه ١/١١٥ ح٣١٦ وغيرهم والدارقطني

---

(١) هو الأرزي: صدوق، ترجمته برقم ١٤٤٧.

(٢) هو ابن الحميد صاحب سؤالات ابن معين في الرجال معروف، قال الخطيب: كان ثصقة، تاريخ بغداد ٦/١٢٠، وتاريخ دمشق ٧/٤.

(٣) ثقة حافظ من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٩٣٥ رقم ٦٦٤٢.

(٤) قال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي، تقريب التهذيب ص ٢٥٥ رقم ١٣٩٨، والتهذيب ٢/٣٣٧.

(٥) ترجمته برقم ١٤٦٥ وهو ثقة.

(٦) ترجمتهما برقم ١٤٦٣ وكلاهما ثقة.

(٧) مسند البزار: ٤/٣١١.

١٥٤/١ (وقال: إسناد صحيح). وأحمد ح٢٣٧٠٨ وغيرهم... كلهم من طريق عبدالرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن منصور والأعمش. وأخرجه الطيالسي: في مسنده ح٦٥٤، ثنا شعبة، وأحمد في مسنده ١١٣/٣٩ ح٢٣٧٠ ثنا محمد بن جعفر، أبو داود ومحمد بن جعفر، ثنا شعبة من منصور عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد أن رجلاً من المشركين قال لرجلٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير، ٦٠٧٩، من طريق عبدالرزاق عن الثوري عن الأعمش (وحده)، وأخرجه الطبراني أيضاً ح٦٠٨٠، من طريق زائدة وأخرجه الطبراني أيضاً ح٦٠٨١، من طريق حفص بن غياث أبو معاوية ووكيع وزائدة وحفص كلهم: عن الأعمش والثوري (في رواية مسلم وغيره)، وشعبة عن منصور. الأعمش ومنصور كلاهما عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي عن (ورواية شعبة عن منصور) بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم به بنحوه[1]. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ١٢٨/١ ح٢٤٠، وأورده في مجمع الزوائد ٢٠٥/١، ٢١١/١، وعزاه للبزار وقال: ورجاله موثقون. وأورده ابن حجر في مختصر الزوائد البزار، ١٥٢/١ ح١٤س٤.

دراسة علة الحديث:

ذكر البزّار رحمه الله التفرد في هذا الإسناد وأعلّه بالمخالفة في إبدال الصحابي. وتبين من جميع الروايات أن الحديث إنما هو حديث إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن سلمان رضي الله عنه وقد خالف حصين بن نمير فتفرد بجعله من رواية الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وهو لا بأس به كما تقدم لكن لا يحتمل منه هذه المخالفة لجميع الثقات الأثبات.

ولا يُغتر برواية شعبة عن منصور التي أبهم فيها الصحابي الراوي للحديث، فهو أيضاً سلمان وليس عبدالله، كما بين ذلك الخطيب البغدادي رحمه الله، حيث أخرج رواية شعبة من طريق أبي داود الطيالسي باسناده، وفيها: قال رجل من أهل الكتاب لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الخطيب: "هذا الرجل الصحابي، أبو عبدالله سلمان الفارسي، الحجة في ذلك ما أخبرنا أبو عمر عبدالواحد... فساق بإسناده من طريق الأعمش عن إبراهيم به الطريق التي منها الصحابي سلمان"[2].

قلت: جميع الروايات والطرق فيها أن الصحابي هو سلمان وليس عبدالله، وعليه فإسناد حصين بن نمير عند البزار، تفرد به، فهو وهم أو خطأ منه والله أعلم.

---

(١) وانظر: تحفة الأشراف، ٤٣٠/٥ ح٤٥٠٥ وإتحاف المهرة لابن حجر، ٥٥٠/٥، ح ٥٩١٦.

(٢) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، ص٢٦.

[٧٨] ١٦٤٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالا: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، خَرَجَ لِحَاجَةٍ، فَقَالَ: ائْتِنِي بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: إِنَّهَا رِكْسٌ[1].

قال البزار: وهذا الحديث رواه غير زهير، عن أبي إسحاق، واختلف على أبي إسحاق في إسناده، فقال زهير عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله.

وقال الثوري عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله. وقال معمر عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله. وقال زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد.

١٦٤٥ - وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ أَوْ لِحَاجَةٍ، فَقَالَ: ائْتِنِي بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، وَلاَ تَأْتِنِي بِحَائِلٍ وَلاَ جُثَّةٍ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح١٥٥ ثنا أبو نعيم ثنا زهير، عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبدالله يقول: أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: هذا ركس. وأخرجه الترمذي ح١٧، من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدالله قال: خرج النبي ﷺ... الحديث. قال الترمذي: وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدالله، نحو حديث إسرائيل. وروى معمر وعمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبدالله. وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود عن عبدالله وروى زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد عن الأسود عن عبدالله وهذا حديث فيه اضطراب.

---

(١) مسند البزار ٥/٧٥-٧٦.

دراسة علة الحديث:

أقوال أهل العلم بالحديث في رفع الاختلاف:

قال الترمذي: "سألت محمداً عن هذا؟ فلم يقض بشيءٍ وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبدالله، أشبه ووضعه في كتاب "الجامع". قال الترمذي: "وأصح شيءٍ في هذا عندي: حديث إسرائيل وقيس من هؤلاء وتابعه على ذلك قيس بن الربيع... وزهير في أبي إسحاق ليس بذلك. لأن سماعه منه بأخرة"(١). وكذا رجح أبو زرعة وابن أبي حاتم رواية إسرائيل(٢).

قلت: انتقد الدارقطني الإمام البخاري إخراجه لهذا الحديث فقال بعد ذكره للاختلاف على أبي إسحاق فيه، وذكر الطرق: "عشرة أقاويل عن أبي إسحاق أحسنها إسناداً، الأول الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق"(٣). وقد أجاب الحافظ ابن حجر على هذا من وجوهٍ كثيرة: خلاصتها:

١- إن جميع الروايات فيها مقال، إلا رواية زهيرٍ ورواية إسرائيل.

٢- نرجح رواية زهير لأنه قد تابعه عليها غيره: يونس بن أبي إسحاق، وابن أبي زائدة، وليث بن أبي سليم(وإن كان فيه ضعف "عند البزار") فخرجنا من الاضطراب الذي قال به الترمذي.

٣- أن أبا إسحاق قد عرف الإسنادين المنقطع والمتصل ثم رجح الموصول، مع علمه بالآخر كما هو عند البخاري

٤- أما تدليس أبي إسحاق ووصف الشاذكوني لتصرفه هذا بأنه أعجب أنواع التدليس، فمندفع لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قال في روايته عن جده: حدثني عبدالرحمن، فانتفت شبهة التدليس.

٥- قال ابن حجر: وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث ابن مسعود، فازداد قوة بذلك، فانظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالمرجوحيّة مثل أبي حاتم وأبي زرعة، وهما إماما التعليل، وتبعهما الترمذي، وتوقف الدارمي، وحكم عليه بالتدليس الموجب للانقطاع، أبو أيوب الشاذكوني.... ومع هذا فتبين بالتنقيب والتتبع التام، أن الصواب في الحكم له بالراجحية. فما ظنك بما يدعيه من هو دون هؤلاء الحفاظ النقّاد من العلل، هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مسلماً؟: كلا والله، والله الموفق. .

---

(١) انظر: العلل الكبير، للترمذي، ص٢٧-٢٩ ح١١

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٥٣٥/١ المسألة: ٩٠

(٣) التتبع ص٢٢٧ ح٩٤. وانظر: العلل ١٨٠/٣ إلى ٢٠٧، السؤال: ٦٨٦.

وقال الحافظ أيضاً... أنه يوضح قوة طريق زهير واتصالها، وتمكنها من الصحة بعد إعلالها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وثقوب ذهنه، والله أعلم[١].

قلت: وهذا كلام نفيس دقيق حُقّ للبخاري إمام أهل الصنعة الحديثية أن يقال فيه بهذا وأعظم، فلله درّه، رحم الله الجميع رحمة واسعة.

تنبيه: ذكر الحافظ في الهدي أن أبا حاتم وأبا زرعة كلاهما حكم على إسناد زهير بالمرجوحية ووافقا الترمذي لكن ليس كذلك فإنما أبو زرعة فعل ذلك وليس أبو حاتم بل ابنه.

الرواية الثانية:

أخرجه الترمذي ح١٨، والنسائي في الكبرى، ٧٢/١ وغيرهما من طريق حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً: لا تستنجوا بالرفث ولا بالعظام فإنها زاد إخوانكم من الجن.

قلت: وهو في النهي عن الاستنجاء بالرفث وبالعظام دون متن الحديث الذي ندرسه.

وقال الترمذي: وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبدالله أنه كان مع النبيﷺ عليه وسلم ليلة الجن. الحديث بطوله، فقال الشعبي إن النبيﷺ قال: لا تستنجوا بالرّوث ولا بالعظام، فإنه زاد إخوانكم من الجن، وكأن رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث[٢].

قلت: وقد أخرج رواية إسماعيل هذه، مسلم في صحيحه، ٣٣٢/١ ح٤٥٠(١٥٠) من طريق عبدالأعلى عن داود عن عامر سألت علقمة هل كان ابن مسعود شهد مع رسول اللهﷺ ليلة الجن: الحديث بطوله وفيه: وسألوه الزاد: فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما وكل بعرة علف لدوابكم، فقال رسول اللهﷺ فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم.

وذكر مسلم رحمه الله: من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن داود بهذا الإسناد إلى قوله وآثار نيرانهم، ومن طريق ابن إدريس عن داود عن الشعبي عن علقمة عن عبدالله، ولم يذكر وسألوه الزاد... الخ، أي أنه من قول الشعبي مرسل.

انتقد الدارقطني هذا على الإمام مسلم في "التتبع" ص٣٣٤ ح٩٨ وقال: "وآخر الحديث إنما هو من قول الشعبي مرسل عن النبيﷺ... وقد رواه حفص عن داود عن الشعبي عن علقمة عن

(١) انظر: هدي الساري، ص٣٤٨-٣٤٩

(٢) سنن الترمذي: ٢٩/١

عبدالله وأتى بآخره مسنداً ووهم فيه حفص".

قلت: أي في رفعه كله، فوهم في ذلك، وقد رجح الترمذي ما قاله الدارقطني لكن مسلماً أيضاً قد بين ذلك ولم يخف عليه ذلك، وقد رجح أبوبكر الخطيب البغدادي ذلك أيضاً، فذكره في ضمن(ذكر أخبار من وصل المرسل المقطوع بالمتصل المرفوع) ح٦٩، وذكر عن إسماعيل بن علية، وابن أبي زائدة، وبشر بن المفضل وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ويزيد بن زريع أنهم ذكروه مفصولاً مقطوعاً من كلام الشعبي وهو الصواب[١].

قلت: وهذا ما رجحه الحافظ البيهقي[٢] وكذلك رجحه الشيخ الألباني[٣]. انظر في حديث سلمان الذي ندرسه: وشواهده، تلخيص الحبير. ١١٠/١ ح١٤٥، فللحافظ كلام جيد فارجع إليه إن شئت، والله الموفق.

---

(١) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب، ٦٢١/٢ إلى ٦٣٤

(٢) في السنن الكبرى: ١٠٩/١

(٣) السلسلة الضعيفة وبين وفصّل الكلام فيه ١٣٥/٣ ح١٠٣٨ والشيخ الوادعي في حاشية التتبع ص٢٣٥

[٧٩] ١٤٨٣ - قال البزار: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ذَكْوَانَ[٣]، عَنْ مَنْصُورٍ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنّ النبي ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي أُنَاسٍ، فَمَرَّ بِهِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، فَقَالَ: هَاتُوا ابْنَيَّ حَتَّى أُعَوِّذُهُمَا بِمَا عَوَّذَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ، أُعِيذُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ[٦].

قال البزار: وهذا الحديث أخطأ فيه محمد بن ذكوان، رواه عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وإنما الصواب ما رواه منصور بن عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

تخريج الحديث:

روي من حديث ابن مسعود أخرجه الطبراني في الكبير ح٩٩٨٤ ومن طريقه أبو نعيم في الحلية ٥/٤٤ من طريق أبي عون الزيادي ثنا محمد بن ذكوان. وابن عساكر في تاريخ دمشق، ١٣/٢٤٤ من طريق ابن صاعد نا محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، والمقدمي نا أبو عون محمد بن عون الزيادي، نا محمد بن ذكوان به بنحوه. ولفظه:إذ مر الحسن والحسين وهما صبيّان فقال النبي ﷺ(هاتوا ابني أعوذهما بما عوذ به إبراهيم ابنيه إسماعيل وإسحاق فضمهما إلى صدقه، فقال، أعيذكما بكلمات الله التامات من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة).

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بإبدال الصحابي كما هو ظاهر من عبارته.

أورده ابن أبي حاتم في "العلل" فقال: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن عون الزيادي، عن محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله: أن النبي ﷺ عوذ الحسن والحسين الحديث. فقالا: هذا خطأ، إنما هو: منصور عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس[٧].

---

(١) ثقة، تقريب التهذيب ص ٥١٥ رقم ٣٤١٣.

(٢) الفساطيطي، ضعيف يقبل التلقين، تقريب التهذيب ص ٢٢٥ رقم ٨٤٨.

(٣) ترجمته برقم ١٤٨٢، وهو ضعيف.

(٤) ثقة ثبت لا يدلّس، ترجمته برقم ١٤٦٧.

(٥) كلاهما ثقة ترجمتهما برقم ١٤٦٣.

(٦) مسند البزار، ٤/٣٠٤

(٧) العلل، ٥/٣٩٩ المسألة: ٢٠٧٢

ووافقهما فقال: "يرويه محمد بن ذكوان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبدالله، ووهم فيه، وإنما رواه منصور، عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس".

ووافقهم أبو نعيم أيضاً فقال: "غريب من حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة، تفرد به محمد بن عون الزيادي، ومشهوره ما رواه الثوري وأبو حفص الأبار عن منصور"[١].

قلت: لم يتفرد به الزيادي كما قال، بل تابعه حجاج بن نُصير عند البزار هنا، مع ضعفه وإنما تفرد به محمد بن ذكوان فالتعليل به هو الأولى، والله أعلم.

والصحيح منه ما رواه جرير بن عبدالحميد الضبي ومن وافقهما من الثقات: أخرجه البخاري في صحيحه، ١٢٣٣/٣ ح٣١٩١ وأبو داود في سننه، ٦٤٨/٢ ح٤٧٣٧ والنسائي في الكبرى، ٢٥٠/٦ ح١٠٨٤٥ وابن حبان في صحيحه، ٢٩١/٣ ح١٠١٣ وغيرهم، وإسحاق بن راهويه في مسنده، ٣٥/٥ جميعهم من طريق جرير عن منصور، عن المنهال عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

ومن طريق سفيان عن منصور من طريق يعلى بن عبيد: أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٣/٥ وأحمد في مسنده، ٢٥٣/٤ ح٢٤٣٤ عن عبدالرزاق والبخاري في خلق أفعال العباد، ح٢٤٥٥ من طريق ابن وهب والنسائي في الكبرى ٤١١/٤ ح٧٧٢٦ من طريق يزيد بن هارون وأبي عامر العقدي وابن ماجه ١١٦٤/٢ ح٣٥٢٥ من طريق وكيع وأبي عامر والترمذي ٣٩٦/٤ ح٢٠٦٠ من طريق عبدالرزاق ويعلى والحاكم في المستدرك ٩٣/١١، من طريق موسى بن أعين والطحاوي في المشكل ٣٢٥/٧ ح٢٨٨٥ من طريق مؤمل بن إسماعيل، يعلى بن عبيد، وعبدالرزاق وابن وهب ويزيد بن هارون والعقدي ووكيع وموسى بن أعين ومؤمل بن إسماعيل(وغيرهم) عن سفيان عن منصور عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

دراسة علة الحديث:

طريق الفريابي: خالفهم الفريابي كما ذكره الطبراني: من طريق محمد يوسف الفريابي ثنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن سفيان عن ابن أبي ليلى إلا الفريابي، والمشهور، الثوري عن منصور عن المنهال"[٢].

قلت: وهذه مخالفة منه والفريابي وإن كان ثقة، فقد قال فيه الإمام أحمد: "ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي"، ونحوه قال العجلي: "أن الفريابي أخطأ في خمسين ومائة حديث من حديث

(١) الحلية ٤٤/٥

(٢) الأوسط للطبراني: ح٤٨٩٩ وفي الصغير ح٧٢٨.

سفيان"[١]. وعليه فهذا وجه شاذّ لا يصحّ.

رأي الباحث:

١- أن طريق محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله خطأ ووهم وقد بين البزار ذلك، ووافقه أبو حاتم وأبو زرعة والدرا قطني وأبو نعيم الأصبهاني.

٢- الصحيح ما رواه البخاري وغيره من طريق جرير وسفيان وعبيدة بن حميد عن منصور عن المنهال عن سعيد عن ابن عباس.

٣- أخطأ الفريابي في رواية سفيان فجعله عن سفيان عن ابن أبي ليلى عن منهال وهو وهم.

٤- إن تعليل البزار للحديث صحيح، بإبدال الإسناد.

---

(١) شرح علل الترمذي، ٢/٧٢٥

[٨٠] ١٦٧٩- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ(١).

قال البزار: وهذا الحديث قد روي عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى.

تخريج الحديث:

طريق شعبة: أخرجه البخاري ح ٥٨١٦ من طريق غندر عن شعبة، وح ٥٨١٧ من طريق جرير، كلاهما عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود به. وقال البخاري عقب رواية جرير: تابعه جرير بن حازم وسليمان بن قرم وأبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ. وأخرجه مسلم ح ٢٦٤٠(١٦٥) من طريق جرير. وأيضاً ثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار حدثنا ابن في عدي، ومن طريق غندر كلاهما عن شعبة. ومن طرق أبي الجواب ثنا سليمان بن قرم، شعبة وسليمان كلاهما عن سليمان(الأعمش) عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً. وأخرجه الشاشي في مسنده ح ٥٧٦ من طريق وهب بن جرير، وح ٥٧٧ من طريق عمرو بن مرزوق كلاهما عن شعبة عن الأعمش به.

[٨١] ١٧٥٣ - وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ سَمْعَانَ الْمَالِكِيِّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النبيِّ ﷺ شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ فَقَالَ: لاَ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَبِيرِ صَلاةٍ، وَلاَ صِيَامٍ إِلاَّ إِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، قَالَ: فَوَثَبَ الشَّيْخُ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ رسول الله ﷺ: دَعُوهُ فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَصَبَّ عَلَى بَوْلِهِ مَاءً(٢).

وأخرجه البزار أيضاً ح ٣٠١٤ نا يوسف بن موسى نا جرير عن الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى مرفوعاً.

قال البزار: وهذا الحديث رواه شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل عن عبد الله.

---

(١) مسند البزار ٥/١٠١، وهو إسناد على شرط الشيخين.

(٢) مسند البزار ٥/١٦١.

تخريج الحديث:

طريق سمعان المالكي: أخرجه البخاري ح **٥٨١٨** من طريق سفيان. ومسلم ح **٢٦٤١** من طريق أبي معاوية الضرير ومحمد بن عبيد، ثلاثتهم عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً به. وقال البخاري عقب رواية الثوري: تابعة أبو معاوية ومحمد بن عبيد.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بالاختلاف في إبدال الإسناد، كما هو ظاهر.

والاختلاف على الأعمش عن أبي وائل فقد ذكر الاختلاف في هذا الإمام أبو حاتم الرازي فقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن الحديث الذي روي عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبيﷺ قال:(المرء مع من أحبّ). ومنهم من يقول: عن أبي وائل، عن عبد الله؟ قال:أصحاب أبي موسى أحفظ"[(١)].

وقال في موضع آخر: "سفيان أحفظ، ولا أقدم على سفيان في الحفظ أحداً من أشكاله"[(٢)].

وقد انتقد الإمام الدارقطني على الشيخين إخراج هذا الحديث من الطريقين في "التتبع" فقال: وأخرجا جميعاً: حديث الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى(المرء مع من أحب) من رواية الثوري وأبي معاوية ومحمد بن عبيد،، قال(الدارقطني): وتابعهم زهير بن وزياد بن خيثمة، ومحمد بن كناسة ومنصور بن أبي الأسود، وجبير بن حنين الحجري. وأخرجاه من حديث شعبة وجرير وسليمان بن قرم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، زاد البخاري: تابعهم أبو عوانة.

قال (الدارقطني): وتابعهم عبيدة بن حميد، ومندل، وحفص، وعمران، وصالح بن أبي الأسود.

محفوظان عن الأعمش، والله أعلم[(٣)].

قلت: ومما يستغرب من صنيع الدارقطني رحمه الله هنا أنه انتقد عليهما تخريج الروايتين، ثم بين المتابعات بالروايتين، ثم صححهما أيضاً هو نفسه بقوله: "محفوظان عن الأعمش"؟ ولذا قال الحافظ ابن حجر: "فلا معنى لاستدراكه"[(٤)]. وقد ذكر الحافظ بحث: أنه لعله عبد الله هو عبد الله بن قيس وهم اسم أبي موسى الأشعري. وذهب إليه الشيخ مقبل الوادعي، مستدلاً بقول أبي حاتم الرازي: أصحاب أبي موسى أحفظ، وأبو موسى اسمه عبد الله بن قيس[(٥)].

قلت: وهذا بحث غير مجدٍ، لأن صنيع البخاري رحمه الله نفسه يدل على أنه إنما أخرج الروايتين ليبين

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ٦٣٨/٥، المسألة: ٢٢٥٤.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٤١٦/٦، المسألة: ٢٦٣٢، وانظر أيضاً ١٣٢/٥، المسألة: ١٨٦٢.

(٣) التتبع للدارقطني ص ١٧١ إلى ١٧٣ ح ٤٤.

(٤) هدي الساري ص ٣٧٩، المقدمة للفتح.

(٥) علل ابن أبي حاتم ١٣٢/٥.

الاختلاف ومع ذلك فكلاهما صحيح عنده. وقد صرّح الحافظ ابن حجر بذلك[١]. وأيضاً قول أبي حاتم الرازي: وقد سئل عنه أيهما أصحّ؟ فقال: أصحاب أبي موسى أحفظ[٢]، لا معنى له إن كان يقصد أن الرواية إنما هي عن أبي موسى وحده وعبد الله اسم له.

وقد سئل عنه الدارقطني رحمه الله في "العلل" فقال: "هو حديث يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه جرير بن حازم، وسليمان بن قرم، وجرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله. ورواه أبو ومعاوية الضرير، عن الأعمش، عن أبي وائل عن أبي موسى. ولعلهما صحيحان. وقد روى أبو بكر عياش، عن سمعان، وقيل ابن سمعان، عن أبي وائل، عن ابن مسعود.(المرء مع من أحب)"[٣].

فقد رجح القول بتصحيح الروايتين جميعاً.

رأي الباحث:

الراجح أن كلتا الروايتين صحيحة لما يلي:

١- لأنه قد صححهما إماما أهل الحديث في عصرهما البخاري ومسلم فقد علما بالاختلاف مع ذلك أخرجاهما في الأصول مع إشارة البخاري إلى ذلك، وقد تابعهما الدارقطني رحمه الله.

٢- قول أبي حاتم الرازي بترجيح رواية أبي موسى الأشعري، فهو إمام حافظ وله باع طويل في العلم بالعلل، وأساسه ما تقرر عند الأئمة: أن الثوري وأبا معاوية الضرير، مقدمان على جميع من روى عن الأعمش، وله وجه لكن الجمع أولى من الترجيح إذا أمكن[٤].

٣- وأما البزار رحمه الله، فقد ذكر الاختلاف في إبدال الصحابي، وأصاب ووافق الأئمة في ذلك، والله الموفق.

---

(١) الفتح ١٠/٥٥٨.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٥/٦٣٨، المسألة: ٢٢٥٤.

(٣) العلل ٣/٢٧٨-٢٧٩، السؤال: ٧٤٠.

(٤) شرح العلل ٢/٧١٥ إلى ٧٢٠.

[٨٢] ١٧٢٦- قال البزار: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: الْمُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَالطُّلَقَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَالْعُتَقَاءُ مِنْ ثَقِيفٍ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ [٢].

قال البـزار: وهذا الحديث أحسب أن إسرائيل أخطأ فيه إذ رواه عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، لأن أصحاب عاصم يروونه، عن عاصم، عن أبي وائل، عن جرير.

تخريج الحديث:

ذكره الدارقطني في العلل ٣٠١/٣ يحى بن آدم عن إسرائيل عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله. والطبراني في الكبير ح ١٠٤٠٨ من طريق شيبان عن عكرمة بن إبراهيم حدثنا عاصم عن أبي وائل به. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٣٣. وأورده الهيثمي في "الكشف" ٣٠٨/٣ ح ٢٨٢٣.

وأما من طريق أبي وائل عن جرير بن عبد الله: فأخرجه الطيالسي في مسنده ح ٦٧١ من طريق سليمان بن قرم وأحمد في مسنده ٥٤٧/٣١ ح ١٩٢١٥ ثنا وكيع عن شريك. (وأيضاً الطبراني في الكبير ح ٢٤٨٦ وغيره)، وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٢٣١٠ وابن حبان ٢٥٠/١٦ ح ٧٢٦٠، وغيرهما. من طريق أبي بكر بن عياش. والطبراني في الكبير ح ٢٣١١ من طريق عمرو بن أبي قيس، سليمان وأبو بكر بن عياش وعمرو بن أبي قيس وشريك، أربعتهم عن عاصم عن أبي وائل عن جرير بن عبد الله البجلي به.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإبدال الإسناد، إبدال الصحابي.

بيان الاختلاف:

قال الدارقطني: "يرويه عاصم بن بهدلة، واختلف عنه، فرواه عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبدالله. ووهم فيه، والصواب: عن عاصم عن أبي وائل عن جرير بن عبد الله. قيل له (الدارقطني): فإن يحيى بن آدم رواه عن إسرائيل، عن عاصم، عن شقيق، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: كذا قال يحيى بن آدم عن إسرائيل. ورواه الحسين بن واق، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله موقوفاً"[٣]. وعكرمة الأزدي منكر الحديث، مضطرب الحديث ضعيف[٤]،

---

(١) ثقة، تقريب التهذيب رقم ٢٥٠٧.

(٢) مسند البزار ١٣٧/٥.

(٣) العلل ٣٠٠/٣ و ٣٠١، السؤال ٧٤٩.

(٤) انظر تاريخ ابن معين للدوري ١٣٦/٢، والضعفاء للعقيلي ٣٧٧/٣.

وإسرائيل قد أخطأ. وتؤيد رواية جرير الطرق الأخرى عن جرير كما تقدم.

وقد روي من طرق أخرى هذا الحديث، عن جرير بن عبد الله: أخرجه أحمد ح ١٩٢١٨ ثنا عبد الرزاق نا سفيان عن الأعمش عن موسى بن عبد الله عن عبد الرحمن بن هلال العبسي عن جرير بن عبد الله: فذكره نحوه. وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير ح ٢٤٣٨ والحاكم في مستدركه ٨٠/٤ من طريق الثوري به، وصححه الحاكم على شرط الشيخين وقال: ولم يخرجاه.

وخالفه شريك عند الطبراني ح ٢٤٥٦ من طريق شريك عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن عبد الرحمن بن هلال، عن جرير به، وشريك سيئ الحفظ. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٢٣٠٢ من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود ثنا سفيان عن سلمة بن سهيل عن أبي وائل عن جرير مرفوعاً بنحوه. والصحيح عن الثوري ما رواه عبد الرزاق، ولا يصح عن سلمة بن سهيل وقد صححه الألباني في الصحيحة ح ١٠٣٦، ٣١/٣ ولم يطلع على تخطئه أحمد وابن معين لرواية أبي حذيفة عن الثوري. والله أعلم. وأخرجه الطبراني أيضاً ح ٢٣١٤ من طريق ابن نمير عن حجاج عن الحكم عن أبي وائل عن جرير بن عبد الله نحوه، وفيه حجاج بن أرطأة وهو مدلس شديد التدليس فهو ضعيف لكن لا بأس به في المتابعات.

رأي الباحث:

١- ما أعل البزار به الحديث وافقه عليه الأئمة بإبدال الإسناد، ووافقه الدارقطني رحمه الله. وعكرمة بن إبراهيم واهٍ لايلتفت إليه، وإسرائيل قد أخطأ في روايته عن عاصم. والصحيح عن عاصم عن أبي وائل عن جرير بن عبد الله، وذلك لكثرة الرواة عن عاصم على هذا الوجه، ومعهم ثقة: أبو بكر بن عياش مع عددهم. وقد روي من طرق أخرى عن جرير بن عبد الله. وبعضها ضعيف وطريق الأعمش عن موسى بن عبد الله عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير، أصحها إسناداً، رواها سفيان عن الأعمش على الراجح. وهذه أقوى الطرق.

٢- طريق سلمة بن كهيل عن أبي وائل عن جرير، منكرة لأنها من رواية أبي حذيفة عن الثوري عن سلمة، وفي روايته مقال ضعفوه في الثوري. وصححه الألباني ولم ينتبه لهذا رحمه الله.

٣- الصحيح أن هذا الحديث من حديث جرير بن عبد الله البجلي والله الموفق.

[٨٣] ١٧٣٦- قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُطَرِّفٍ الْوَاسِطِيُّ [(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ [(٣)]، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ [(٤)]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلاَّ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ نَهْيًا عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ ذِكْرَ اللَّهِ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن عبد الله بن ثابت بن ثوبان بغير هذا الإسناد، ولا نعلم أحدا تابع المغيرة بن المطرف على هذه الرواية.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٣٦/٤ ح ٤٠٧٢ ثنا علي بن سعيد نا بشر بن معاذ نا أبو المطرف المغيرة بن المطرف نا ابن ثوبان عن عبدة بن أبي لبابة عن أبي وائل به مرفوعاً. بلفظ: الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا عالم أو متعلم وذكر الله وما والاه، (وذكر التفرد أيضاً).

وأخرجه الترمذي ح ٢٣٢٢ وغيره. من طريق علي بن ثابت حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان سمعت عطاء بن قرة قال سمعت عبد الله بن ضمرة سمعت أبا هريرة يقول، مرفوعاً، بمثل لفظ الطبراني. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ثنا يحيى بن يمان، عن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن عبد الله بن ضمرة عن كعب قال: الدنيا ملعونة... بنحوه. وأورده الهيثمي في الكشف ١٠٨/٤، وفي المجمع ٢٦٤/٧.

دراسة علة الحديث:

فقد أعل البزار الإسناد بأنه غير محفوظ، وإنما يعرف بغير هذا الإسناد عن أبي هريرة.

بيان الاختلاف: بين ذلك الإمام الطبراني فقال:(بعد تخريجه للحديث) لم يروه عن ابن ثوبان إلا أبو المطرف، تفرد به بشر، ورواه غيره عن ابن ثوبان عن عطاء بن قرة عن عبد الله بن ضمرة عن أبي

---

(١) صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب ص ١٧١ رقم ٧٠٩.

(٢) ذكره البزار هنا وذكره الدارقطني في "العلل" ٢٧٩/٣ وسكت عنه، والطبراني في الأوسط ٢٣٦/٤ وقال الهيثمي: لم أعرفه المجمع ٢٩٤/٧. ونقل الألباني في الصحيحة ٧٠٣/٦ عن الذهبي "واه".

(٣) صدوق يخطيء وتغيّر بأخرة من السابعة، تقريب التهذيب ص ٥٧٢ رقم ٣٨٤٤. والكواكب النيّرات ص ٤٧٦.

(٤) ثقة، تقريب التهذيب رقم ٤٣٠٢

(٥) مسند البزار ١٤٤/٥، ١٤٥.

هريرة[١].

وقال الدارقطني: "يرويه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، واختلف عنه، فرواه أبو المطرف مغيرة بن مطرف، عن ابن ثوبان، عن عبدة بن أبي لبابة، عن شقيق، عن عبد الله. وهذا إسناد مقلوب. وإنما رواه ابن ثوبان، عن عطاء بن قرة، عن عبد الله بن ضمرة، عن أبي هريرة، وهو الصحيح"[٢].

رأي الباحث:

١- إسناد أبي المطرف المغيرة بن مطرف إسناد مقلوب منكر وهم من الأوهام. وطريق خالد العدوي عن الثوري عن عطاء عن ابن ضمرة عن أبي هريرة، منكرة. وكذا طريق يحيى بن اليمان عن ابن ثوبان عن أبيه عن عبد الله بن ضمرة عن كعب قوله وهم أيضاً لا يصح.

٢- والصحيح ما رواه علي بن ثابت عن ابن ثوبان عند الترمذي وقد حسنه، وكذا الألباني بمجموع طرقه وشواهده.

٣- تعليل البزار صحيح وقد وافقه الطبراني والدارقطني في تعليله والله الموفق.

---

(١) المعجم الأوسط ٤/٢٣٦.

(٢) العلل للدارقطني ٣/٢٧٩، ٢٨٠ السؤال: ٧٣٥.

[٨٤] ١٧٦٣- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَزْرَقِيُّ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ [(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ [(٣)]، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّ دِيكًا صَرَخَ عِنْدَ رسول اللّه فَسَبَّهُ رَجُلٌ فَنَهَى عَنْ سَبِّ الدِّيكِ[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث أخطأ فيه مسلم بن خالد، وإنما الصواب عن صالح بن كيسان عن عبيد الله عن زيد بن خالد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٧٧/٦ من طريق ابن وهب، والطبراني في الكبير ح ٩٧٩٦، من طريق إسماعيل بن عياش، والحارث كما في بغية الباحث ح ٨٧٨، وأبو نعيم في حلية الأولياء٤/٢٦٨، أيضاً من طريق إسماعيل، كلاهما عن صالح بن كيسان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه به. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٦٢/١٦ ومن طريقه أحمد ٢٦٣/٢٩ ح ١٧٠٣٤، والطبراني ح ٥٢٠٨ عن معمر بن راشد والبيهقي في الشعب ح ٤٨٠٨ والحميدي في مسنده ح ٨١٤ عن سفيان بن عيينة (وعنده شك: لا أدري زيد بن خالد أم لا؟). وأبو داود في السنن ح ٥١٠١ من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، والنسائي في الكبرى ٢٣٦ والطبراني في الكبير ح ٥٢٠٩، وابن حبان ح ٥٧٣١، والطيالسي في مسنده ح ٩٩٩،(ومن طريقه البيهقي في الشعب ٤٨٠٩). والبيهقي في الشعب ح ٤٨١٠(من طريق أحمد بن يونس وبقية) من طرق عن عبد العزيز الماجشون: ثلاثتهم وغيرهم، عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً بنحوه موصولاً.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزار بالاختلاف في إبدال الإسناد كما هو ظاهر من عبارته.

بيان الاختلاف: وذلك من عدة نواحي:

أولاً: قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي وحدثنا عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن مسلم بن خالد الزنجي، عن صالح بن كيسان، عن عون بن عبد الله، عن أبيه، عن ابن مسعود، أن الديك صرخ مرة عند رسول الله ﷺ، فقال رجل منهم، اللهم العنه، فقال رسول الله ﷺ: (لا تلعنه، ولا تسبه،

---

(١) هو الأزرقي الغساني ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٠٥.

(٢) هو المخزومي المكي فقيه صدوق كثير الأوهام، تقريب التهذيب رقم ٦٦٩.

(٣) صالح بن كيسان المدني أبو محمد ثقة ثبت فقيه من الرابعة، تقريب التهذيب ص ٤٤٧ رقم ٢٩٠٠.

(٤) مسند البزار ١٦٨/٥، ١٦٩.

فإنه يدعو إلى الصلاة)، قال أبي: إنما يروى عن صالح، عن عبيد الله بن عبد الله، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ[١].

قلت: فقد وافق أبو حاتم الرازي أبا بكر البزار في التعليل وبيان الراجح من الاختلاف، وكذا قال أبو نعيم الأصبهاني، بعد تخريجه لرواية إسماعيل بن عياش عن صالح مثل رواية الزنجي عند البزار، ثم قال: والصحيح، رواية صالح عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد الجهني، هذا الحديث مما اضطرب فيه إسماعيل بن عياش من حديث الحجازيين، واختلط فيه.

حديث ابن عباس وبيان علته: وقد روي من حديث صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس مرفوعاً[٢]. وأورده ابن أبي حاتم في العلل، وقال: وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الحسن بن أبي جعفر، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في قصة الديك؟ قالا: هذا خطأ، الناس يروون – ابن عيينة وغيره – عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن زيد بن خالد الجهني، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح[٣].

قلت: فحديث بن عباس ضعيف منقطع من طريق عباد عن عكرمة عنه، كما بين البزار. ومنكر خطأ من رواية الحسن بن أبي جعفر عن صالح بن كيسان كما بين أبو حاتم وأبو زرعة، وصححا حديث زيد بن خالد الموصول هنا، وأعلّه بالتفرد والانقطاع: ابن عدي الجرجاني[٤].

قلت: وقد غفل عن هذا محققوا المسند فذكروه كالشاهد الموصول من حديث زيد بن خالد كما في هامش المسند.

بيان الاختلاف والعلة في رواية أبي داود الطيالسي (للحديث وروايته في مسنده ح ٩٩٩):

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ قال: "لا تسبوا الديك، فإنه يدعو إلى الصلاة". قال يونس بن حبيب، وحدثنا أبو داود مرة أخرى، عن عبد العزيز الماجشوني، عن صالح، عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: "لا تسبوا الديك؟". فسمعت أبي يقول: ليس لابن أبي قتادة عن أبيه هاهنا له معنى، هذا

---

(١) العلل ٦/٧٧-٧٨، المسألة ٢٣٣٢.

(٢) عند البزار كما في كشف الأستار ح ٢٠٤١.

(٣) العلل ٥/٦٦٥، ٦٦٠، المسألة ٢٢٤٢.

(٤) الكامل ٤/٣٣٩.

كذب، وحديث صالح، عن عبيد الله بن عبد الله عن زيد بن خالد، عن النبيﷺ، صحيح[(١)].

قال الطيالسي بعد ذكره لرواية عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه،(هذا أثبت عندي)، فرده أبو حاتم الرازي وبين أنه خطأ ووهم وصحّح رواية خالد بن زيد.

وبيّن هذا الاختلاف وفصل فيه ورجح الدارقطني، فقال: "يرويه صالح بن كيسان، واختلف عنه: فرواه مسلم بن خالد الزنجي، عن صالح بن كيسان، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن ابن مسعود. ورواه إسماعيل بن عياش، واختلف عنه، فقيل: عن صالح بن كيسان كقول مسلم بن خالد. وقيل عنه، عن صالح بن كيسان عن عون، عن عبد الله بن مسعود مرسلاً. وروى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله، عن زيد بن خالد الجهني عن النبيﷺ. وقال الحسن بن أبي جعفر: عن صالح، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن النبيﷺ. وقال قائل: عن صالح، عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً، عن النبيﷺ. والمرسل أشبه بالصواب"[(٢)].

فقد بين الاختلاف بياناً شافياً في طرق الحديث، وفي الأخير رجح الرواية المرسلة، أي رواية زهير بن محمد عن صالح بن كيسان عن عبد الله. وأما أبو حاتم وأبو زرعة والبزار فقد صححوا الرواية الموصولة، وكذا أبو نعيم. مع علمهم بالاختلاف، فلعل الصواب ما قالوا به، والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إسناد البزار من طريق مسلم بن خالد الزنجي منكر، والصحيح رواية صالح عن عبيد الله بن عتبة عن زيد بن خالد، كما بين الحفاظ الرازيون والبزار وأبو نعيم، وافقوه.

٢- أما رواية ابن عباس فلا تصح وهي منكرة، وقدسها من استشهد بها لرواية خالد بن زيد الموصولة، فلا يصح فأنى يكون شاهداً؟ وأما رواية الطيالسي من طريق عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً، وتصحيحه لها وترجيحه، فلا يصح.

---

(١) العلل ٣١٨/٦، ٣١٩، المسألة ٢٥٥٩.

(٢) العلل للدارقطني ٤٢٩/٣، ٤٣١، السؤال: ٨١٤.

[٨٥] ١٩٣٧- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ[١]، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ: يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، أَحْسَبُهُ قَالَ: عِدَّةَ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ[٢].

[٨٦] ١٩٣٨- وقال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، وَبِشْرُ بْنُ خَالِدٍ الْعَسْكَرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ[٣]، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيﷺ، بِنَحْوِهِ.

قال البـزار: وهذا الحديث لا نعلم له إسنادا، عن عبد الله أحسن من هذا الإسناد، على أن مجالدا قد تكلم فيه أهل العلم. .

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده ٣٢١/٦ ح ٣٧٨١ ثنا الحسن بن موسى، وأبو يعلى ح ٥٠٣١ وح ٥٣٢٣ عن شيبان بن فروخ، وأيضاً ح ٥٣٢٢ من طريق يونس بن محمد. والشاشي ح ٤٠٨ من طريق إبراهيم بن حميد، والطبراني في الكبير ح ١٠٣١٠ من طريق حجاج بن منهال، وعارم، والحاكم ٥٠١/٤ عن طريق عفان وقال: لا يسعني التسامح في هذا الكتاب عن الرواية عن مجالد وأقرانه. جميعهم عن حماد بن زيد، وأخرجه أحمد ٤٠٦/٦ ح ٣٨٥٩ من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل، حماد بن زيد وأبو عقيل كلاهما عن مجالد بن سعيد به بألفاظ متقاربة[٤].

وأورده الهيثمي في الكشف ٢٣١/٢ وفي "المجمع" ١٩٠/٥ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار وفيه مجالد بن سعيد، وثقة النسائي وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات. وأورده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢١٢/١٣ وقال: أخرجه أحمد والبزار من حديث ابن مسعود بسند حسن. وأخرجه الإمام أحمد ٤٠٩/٣٤ ح ٢٠٨١٤ ثنا حماد بن أسامة ثنا مجالد، عن عامر، عن جابر بن سمرة السوائي قال سمعت رسول اللهﷺ يقول في حجة الوداع، فذكر ما في معناه،(دون ذكر نقباء بني إسرائيل).

---

(١) ليس بالقويّ، وقد تغيّر في آخر عمره، تقريب التهذيب رقم ٥٢٠. والكواكب النيّرات املحق الثاني ص ٥٠٥

(٢) مسند البزار ٣٢٠/٥.

(٣) حمّاد بن أسامة القرشي، ثقة ثبت ربما دلّس ... من كبار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ١٤٩٥.

(٤) وانظر: إتحاف المهرة لابن حجر ٤٧٢/١٠ ح ١٣٢١٤.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف: رواه مجالد عن الشعبي، واختلف عنه:

الوجه الأول: مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله. رواه عنه حماد بن أسامة (في رواية البزار) وحماد بن زيد.

الوجه الثاني: مجالد عن الشعبي عن جابر بن سمرة السوائي رواه عنه هكذا حماد بن أسامة(في رواية الإمام أحمد) وأشار إليه المحدث الألباني بقوله: والمعروف عن الشعبي أنه رواه عن جابر بن سمرة. رواه عنه ابن عون وابن أبي هند.... وكذلك رواه مجالد أيضاً عند أحمد، فاخشى أن تكون فيه الرواية من غلطاته.

أخرجه البخاري ح ٦٧٩٦ من طريق شعبة عن عبد الملك بن عمير، وأخرجه مسلم ح ١٨٢١(٥) من طريق جرير عن حصين، كلاهما عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبيﷺ فسمعته يقول: إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، قال(جابر): ثم تكلم بكلام خفي علي قال. فقلت لأبي ما قال؟ قال: "كلهم من قريش". واللفظ لمسلم، وعند البخاري "اثنا عشر أميراً،" وله شواهد.

رأي الباحث:

١- إسناد البزار في طريق حماد بن زيد وأبي أسامة مدارها على مجالد وهو ضعيف، وهو معلول بإبدال الصحابي.

٢- وقد اضطرب مجالد في روايته، فرواه تارة عن الشعبي عن جابر بن سمرة، ووافقه فيها ابن عون وداود بن أبي هند عن الشعبي كما روى مسلم وغيره وهو الصحيح. وقد أشار المحدث الألباني إلى ذلك. وهو كما قال.

٣- ورواية مجالد عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود منكرة غير محفوظة فيما يظهر لي، لا متابع له عليها، والله أعلم

٤- والصحيح أن الحديث إنما يصح من حديث جابر بن سمرة مشهور عنه ولا يصح عن ابن مسعود وما ذكره البزار صحيح، والله الموفق.

[٨٧] ١٩٧٨ - قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الصَّائِغُ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ [٣]، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: دَخَلَ النبيﷺ عَلَى بِلالٍ وَعِنْدَهُ صَبْرٌ مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا بِلالُ؟ قَالَ: أَعُدُّ ذَلِكَ لأَضْيَافِكَ، قَالَ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ لَهُ دُخَانٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، أَنْفِقْ يَا بِلالُ وَلاَ تَخْشَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِقْلالا [٤].

قال البزار: وهذا الحديث هكذا رواه قيس، عن أبي حصين، عن يحيى، عن مسروق، عن عبد الله، رواه عنه أبو غسان، وعاصم.

ورواه يحيى بن أبي بكير، عن قيس، عن أبي حصين، عن يحيى، عن مسروق، عن عائشة.

[٨٨] ١٩٧٩- وقال البزار: حَدَّثَنَا بِهِ عِيسَى بْنُ مُوسَى السَّامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ.

[عن قيس بن الربيع، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثاب، عن مسروق، عن عائشة] [٥].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير محمد بن الحسن، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مسروق، أن النبيﷺ دخل على بلال، ولم يسنده إلا محمد بن الحسن، ورواه يحيى بن وثاب، عن مسروق، عن عبد الله. وأخرجه أحمد في الزهد ح ٤٥ ثنا وكيع ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق عن مسروق قال: قال رسول اللهﷺ: (أنفق يا بلال...).

تخريج الحديث:

أخرجه الحارث في "مسنده" ح ٩٤٥ ثنا عاصم بن علي.[٦] وأخرجه الشاشي ح ٣٨٨ من طريق أبي بكر الأعين،(عن عاصم) والطبراني في الكبير في "مسند بلال" ح ١٠٢٠ من طريق علي بن العزيز ومحمد بن النضر، وعمر بن حفص السدوسي(عن عاصم). وفي مسند ابن مسعود ح ١٠٣٠٠ عن عمر بن حفص السدوسي، (عن عاصم) الطبراني أيضاً – وابن الأعرابي في معجمه ح

---

(١) أثنى عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، تاريخ بغداد ٦/٧٩.

(٢) صدوق ربما وهم من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٣٠٨٤.

(٣) أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به وتقدّم مراراً.

(٤) مسند البزار ٥/٣٤٨.

(٥) مسند البزار ٥/٣٤٩.

(٦) كما في بغية الباحث ص ٢٨٥.

١٢٧٥ من طريق جعفر بن محمد بن شاكر نا عاصم بن علي. وح ١٠٣٠٠ أيضاً (في مسند ابن مسعود)، والشاشي ح ٣٨٩، ٣٩٠ من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، والخلدي في فوائده (ثلاثة أجزاء حديثية) ح ٢٨٩، والشاشي أيضاً ح ٣٩١ من طريق محمد بن الصلت، عاصم بن علي وأبو غسان مالك بن إسماعيل ومحمد بن الصلت: ثلاثتهم عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق به.

وأخرجه وكيع في "الزهد" ح ٣٧١ ومن طريقه هناد في "الزهد" ح ٦٢١ عن مسعر عن أبي حصين قال: أصبح عند بلال تمر قد ذخره للنبي ﷺ فذكره بنحو هكذا معضلاً.

وله طريق أخرى عن مسروق:

أخرجه البزار في مسنده ٢٠٤/٤ ح ١٣٦٦ ثنا عمر بن محمد بن الحسن الأسدي، قال حدثني أبي، عن إسرائيل،(وهو عند الطبراني في الكبير مسند بلال ح ١٠٩٨) وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٣٧٦/١ ح ١١٣٩ وغيره، من طريق جبارة بن مغلس ثنا أبو حماد: الحنفي، إسرائيل وأبو حماد، عن أبي إسحاق عن مسروق عن بلال قال: دخل النبيﷺ وعنده صبر من المال، فقال: أنفق يا بلال ولا تخش من ذي العرش إقلالاً،(اللفظ للبزار).

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزار بإبدال الصحابي، كما هو ظاهر، وله طرق أخرى معلولة.

حديث قيس بن الربيع:

١- أنها رواية مضطربة، اضطرب فيها قيس بن الربيع:

أ- فتارة جعلها من حديث ابن مسعود.

ب- وأخرى من حديث عائشة بنفس الإسناد، وهذا اضطراب منه في إبدال الصحابي. ومنشؤه سوء حفظه وتخاليطه.

٢- ثم هو قد خالف مسعراً. (كما عند هناد في الزهد) أي مسعر. وهو ثقة ثبت فاضل من السابعة[(١)].

فروايته منكرة لمخالفة الأوثق ومضطربة، كما أعل البزار بذكر الاضطراب.

وأما رواية بلال: فالصحيح عن مسروق، رواية إسرائيل وغيره عن أبي إسحاق عن مسروق.

وقد اختلف فيها وصلاً وإرسالاً كما تقدم.

---

(١) التقريب رقم ٦٦٤٩.

[٨٩] ١٤٤٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ[(١)]، وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ[(٢)]، وَمُحَمَّدُ بْنُ اللَّيْثِ[(٣)]، قَالُوا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ[(٤)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَانَ[(٥)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ[(٦)]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِنَّ أَوْلاكُمْ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُكُمْ عَلَيَّ صَلاةً فِي الدُّنْيَا[(٧)].

قال البزار: وهذا الحديث رواه خالد بن مخلد هكذا، ورواه محمد بن خالد بن عثمة عن موسى بن يعقوب عن عبدالله بن كيسان عن عبدالله بن شدّاد عن ابن مسعود، ولم يقل محمد بن خالد، عن عبدالله بن شداد عن أبيه، ولا نعلم روى شدّاد بن الهاد عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٢/٢، والبخاري في تاريخه، ١٧٧/٥، وأبو بكر الدينوري في "المجالسة"، ح١٢٨، والشاشي في مسنده، ح٤١٣، وابن حبان في صحيحه، ح٩١١، ١٩٢/٣، والطبراني في الكبير، ح٩٨٠٠، وأبو يعلى في مسنده، ح٥٠١١، والمزّي في تهذيب الكمال، ٤٨٢/١٠... وغيرهم من طريق خالد بن مخلد القطواني عن موسى بن يعقوب به، نحوه.وأخرجه الترمذي في "جامعه" ح٤٨٤ عن محمد بن بشار ثنا محمد بن خالد بن عثمة حدثني موسى بن يعقوب ثني عبدالله بن كيسان أن عبدالله بن شداد أخبره عن ابن مسعود بنحوه مرفوعاً(ولم يذكر عبدالله بن شداد عن أبيه) وأورده البخاري تعليقاً في الكبير، ١٧٧/٥، وكذا غيره من هذه الطريق. وأورده البخاري في تاريخه "الكبير" ١٧٧/٥(ترجمة عبدالله بن كيسان) وقال محمد بن عبادة ثنا يعقوب ثنا أبو القاسم بن أبي زياد عن موسى بن يعقوب عن عبدالله كيسان عن سعيد بن أبي سعيد عن عتبة بن عبدالله عن ابن مسعود مرفوعاً.

---

(١) محمد بن العلاء الهمداني، ثقة حافظ، تقريب التهذيب رقم ٦٢٤٤.

(٢) هو النوفلي البصري ثقة، تقريب التهذيب رقم ٨٠.

(٣) ذكره ابن حبان في الثقات ١٣٥/٩ وقال:يخالف، وقد توبع هنا.

(٤) صدوق يتشيع، له أفراد، تقريب التهذيب رقم ١٦٨٧.

(٥) مقبول، تقريب التهذيب رقم ٣٥٨٣.

(٦) من كبار التابعين الثقات، تقريب التهذيب رقم ٣٤٠٣.

(٧) مسند البزار ٢٧٨/٤ .

دراسة علة الحديث:

أعلّ البزار الإسناد بالاختلاف، وهو معلول بإبدال الإسناد، رواه موسى بن يعقوب الزيلعي واختلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: موسى بن يعقوب عن عبدالله بن كيسان عن عبدالله بن شداد بن الهاد عن أبيه عن ابن مسعود. رواه عن موسى: خالد القطواني.

الوجه الثاني: موسى بن يعقوب عن عبدالله بن كيسان عن عبدالله بن شداد عن ابن مسعود، من دون ذكر شداد بن الهداد، وبين عبدالله بن شداد وابن مسعود وغيره.

الوجه الثالث: موسى بن يعقوب عن عبدالله بن كيسان عن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود. رواه عنه العباس بن أبي شملة، كما ذكر البخاري وغيره.

الوجه الرابع: موسى بن يعقوب عن عبدالله بن كيسان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عقبة بن عبدالله بن سعد عن ابن سعود. رواه عنه أبو القاسم بن أبي نصار التمزئي، كما ذكر البخاري في "تاريخه" وغيره.

بيان الراجح من الاختلاف:

قال الدارقطني في "الأفراد"، تفرّد به موسى بن يعقوب عن عبدالله بن كيسان، عن عبدالله بن شداد عن أبيه"[1]. وذكر أيضاً في "العلل" وذكر أوجه الاختلاف على موسى بن يعقوب ثم قال: والاضطراب فيه من موسى بن يعقوب ولا يحتج به[2].

قلت: فقد بيّن أن مصدر الاختلاف هو موسى بن يعقوب وهو ضعيف، وعليه يدور الحديث، فلم يرجح رواية على أخرى.

وقد أورده الحافظ ابن حجر[3] وقال: ومنها حديث ابن مسعود رفعه: إن أولى الناس بي يوم القيامة. القيامة. أكثرهم على صلاة، وحسّنه الترمذي، وصححه ابن حبان، وله شاهد عند البيهقي بلفظ: صلاة أمتي تعرض علي في كل يوم جمعة، فمن كان أكثرهم على صلاة، كان أقربهم مني منزلة، ولا بأس بسنده." ذكره السخاوي[4] وقال: "والزمعي(موسى بن يعقوب) قال فيه النسائي: إنه ليس بالقوي، لكن وثقه ابن معين، فحسبك به. وكذا وثقه أبو داود وابن حبان وابن عدي وجماعة".

---

(١) أطراف الغرائب، ٢٠٩/٢

(٢) العلل: ٣١٣/٣-٣١٥، السؤال: ٧٥٩

(٣) الفتح ١٦٧/١١

(٤) المقاصد الحسنة، ص٢٦٨.

وكذا تبع السخاوي: العجلوني[١]. لكن الزمعي، ضعيف[٢] إلا إذا توبع، ولكن لا يحتج بما انفرد به، والله أعلم.

رأي الباحث:

١- أعلّ البزار حديث ابن مسعود بالاختلاف وقد وافقه الدارقطني، وأرجع الاختلاف إلى موسى بن يعقوب وفيه ضعف. وهو المدار، وإن وثقه البعض فهو ضعيف لكن يقبل في الشواهد والتابعات.

٢- وله شاهد من حديث أبي أمامة، ومعلٌّ بالانقطاع، وفيه إبراهيم بن الحجاج، ذكر الألباني أنه إبراهيم بن حبان(وهو يروي الموضوعات كما قال ابن عدي وغيره). فإن كان ابن حبان فالشاهد لا يُعتدّ به وإن كان ابن الحجاج، فالحديث به يرتقي إلى "الحسن لغيره".

٣- وقد حسّن الترمذي والمنذري وابن حجر والسخاوي حديث الصلاة على النبي ﷺ هذا من الوجهين(ابن مسعود وأبي أمامة) وكذا الألباني نفسه في "صحيح الترغيب".

ويُروى عن أنس هذا المعنى مع زيادات، وهو لا أصل له فيه حكامة بنت عثمان بن دينار ولا عبرة بها، والله أعلم.

---

(١) كشف الخفاء، ح٨٣٦، ١/٢٦٧.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، ٢٩/١٧٢ وغيره

[٩٠] ١٦٠٢- قال البزار: حدثنا عمر بن محمد بن الحسن[١] قال حدثني أبي[٢] قال حَدَّثَنَا شريك[٣] عن جابر[٤] عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[٥]: يا محمد، يعني حالاً بعد حال[٦].

قال البزار: وهذا الحديث رواه جابر عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله وعن جابر عن مجاهد عن ابن عباس.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في المجمع ١٣٥/٧ وعزاه إلى البزار وأعله بجابر وضعفه وله علة أخرى. وكذا في كشف الأستار ٧٩/٣. أخرجه الطبري في تفسيره ٣٢٤/٢٤ من طريق إسرائيل عن جابر، عن عامر، عن علقمة عن علقمة، عن عبد الله، قال: سماء فوق سماء. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠٦٨، من طريق الحسين بن عبد الأول[٧] ثنا مخلد أبو خداش عن الأعمش عن يحي بن وثاب عن علقمة والأسود عن عبد الله: أنه قرأ(لتركبن طبقاً عن طبق). سماء بعد سماء. وأورده الهيثمي في المجمع ١٣٥/٧ وعزاه للطبراني وضعفه بالحسين بن عبد الأول.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإبدال الصحابي، وفي المتن أيضاً، إسناد الطبري وهذا يدلان على أن متن الرواية عن ابن مسعود هي: سماء بعد سماء أو سماء فوق سماء. وليست حالا بعد حال. والرواة عنه أيضاً فيهم ضعف.

فشريك أخطأ فيه في متنه. والصواب ما قال إسرائيل فهو أوثق من شريك والرواة عنه ثقات. ويتقوى الأثر بانضمام لفظ الإسنادين.

والصواب: أن(حالا بعد حال) إنما مروي عن ابن عباس فقد اضطرب جابر بن يزيد فيه. فرواه عن

---

(١) صدوق ربما وهم من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٧٢٧ رقم ٤٩٩٨.

(٢) صدوق فيه لين، من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٨٣٦ رقم ٥٨٥٣.

(٣) سيء الحفظ مختلط معروف.

(٤) ابن يزيد الجعفي، ضعيف رافضي من الخامسة، تقريب التهذيب ص ١٩٢ رقم ٨٨٦

(٥) سورة الانشقاق، الآية: ١٩.

(٦) مسند البزار ٤٠/٥.

(٧) نقل الذهبي عن ابن معين: كذّاب، وضعّفه أبو داود وأبو حاتم وأبو زرعة، انظر: الميزان ٥٣٩/١، والجرح ٥٩/٣ وسؤالات البرذعي ٦٨٠/٢ وسؤالات الآجري ٣٣٢/١.

مجاهد عن ابن عباس تارة وهو الصحيح.

فقد أخرج البخاري ح ٤٦٥٦ من طريق جعفر بن إياس أبي بشر عن مجاهد قال: قال ابن عباس: لتركبن طبقاً عن طبق، حالاً بعد حال، قال هذا نبيكم ﷺ.

رأي الباحث:

١- إن شريكاً قد أخطأ في متن الحديث عن ابن مسعود فقال: حالاً بعد حال، والصحيح عن ابن مسعود: سماء بعدسماء(أو فوق سماء) أي رواية إسرائيل عن جابر في إسناده.

٢- وقد اضطرب جابر بن يزيد فيه فرواه تارة عن مجاهد عن ابن عباس وتارة عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود، والصحيح رواية مجاهد عن ابن عباس، فقد أخرجها البخاري في صحيحه.

٣- ويتقوى أثر ابن مسعود بانضمام إسناد الحسين بن عبد الأول إلى إسناد إسرائيل عن جابر بلفظ سماء بعد سماء ببعضها فالحسين وجابر كلاهما ضعيف لكن يتقويان.

٤- والصحيح عن ابن عباس: "حالاً بعد حال". والله الموفق.

[٩١] ١٥٢٣ – قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ الْبَزَّارِ[١]، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلاَ اللِّعَانِ وَلاَ الْفَاحِشِ وَلاَ الْبَذِيءِ[٣].

قال البـزار وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا إسرائيل ولا نعلم رواه عن إسرائيل إلا محمد بن سابق.

[٩٢] ١٩١٤ – وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَغْرَاءَ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو[٥]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ[٦]، عَنْ أَبِيهِ[٧]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلاَ اللِّعَانِ، وَلاَ الْفَاحِشِ وَلاَ الْبَذِيءِ[٨].

قـال البـزار: وهذا الحديث رواه عن الحسن بن عمرو بهذا الإسناد، أبوبكر بن عياش وعبدالرحمن بن مغراء..

قلت: وهُنا يشير إلى عدم تفرد ابن مغراء به بل أنه قد تابعه ابن عياش.

[٩٣] ٣٢٠٦ – وقال البزار: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَغْرَاءَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو يَعْنِي الْفُقَيْمِيَّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم[٩].

---

(١) صدوق يهم من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٢٣٩ رقم ١٢٦٢.

(٢) اختلف فيه، وثقه البعض وضعفه ابن معين ويعقوب. انظر: التاريخ الكبير ١/١١١، معرفة الثقات ٢/٢٩٣، الجرح ٧/٢٨٣ التعديل والتجريح ٢/٧٤٢، الثقات ٩/٦١، تاريخ بغداد ٥/٣٣٨، تهذيب التهذيب ٩/١٥٤، بحر الدم ص ١٣٧، تقريب التهذيب ص ٨٤٦ رقم ٥٩٣٤ وغيرها.

(٣) مسند البزار: ٤/٣٣٠.

(٤) صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش من كبار التاسعة. تقريب التهذيب ص ٦٠٠ رقم ٤٠٣٩.

(٥) ثقة ثبت من السادسة، تقريب التهذيب ص ٢٤١ رقم ١٢٧٧.

(٦) ثقة من السادسة، تقريب التهذيب ص ٨٧١رقم ٢١٢٦.

(٧) ثثقة من كبار الثالثة، تقريب التهذيب٦٠٤ رقم ٤٠٧٠.

(٨) مسند البزار: ٥/٢٩٦.

(٩) مسند البزار ٨/١٧٦.

قلت: وهذا خطأ لعله من البزار أو الرواة عنه فإن الحديث معروف والصحيح ما هو في إسناد.

[٩٤] ٣٢٠٧ – وقال البزار: وَأَخْبَرَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النبيِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بالطَّعَّانِ، وَلاَ اللِّعَانِ، وَلاَ الْفَاحِشِ، وَلاَ الْبَذِيِ[1].

قال البزار: وحديث عبدالرحمن بن الأسود لا نعلم حدث به عنه إلا الحسن بن عمرو، وحديث الأعمش عن إبراهيم لا نعلم حدث به عن إسرائيل متصلاً إلا محمد بن سابق.

تخريج الحديث:

أولاً: طريق محمد بن سابق:

أخرجه ابن أبي شيبة، ٢١٥/٧، وقال: حدثنا، وأحمد، ٣٩٠/٦ ح٣٨٣٩، والبخاري في الأدب ح٣٣٢، والترمذي ح١٩٧٧ وقال: حسن غريب، وقد روي عن عبدالرحمن من غير هذا الوجه. والطبراني في الأوسط، ٢٢٥/٢ ح١٨١٤، وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة إلا إسرائيل تفرد به محمد بن سابق. وأبو يعلى ح٥٣٦٩، والحاكم ١٢/١، وأبو نعيم في الحلية، ٢٣٥/٤... وقال: تفرد به إسرائيل عن الأعمش. والبيهقي في "الكبرى"، ٢٤٣/١٠ والخطيب في تاريخ بغداد، ٣٣٩/٥، والبغوي في شرح السنة ح٣٥٥٥، كلهم من طريق محمد بن سابق عن إسرائيل به بنحوه. والدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب، ١١١/٤ ح٢٧٣٦.

ثانياً: طريق الحسن بن عمرو:

أخرجه أحمد ٦٠/٧ ح٢٩٤٨، ثنا أسود نا أبوبكر عن الحسن بن عمرو عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبدالله، به مرفوعاً. وأخرجه أيضاً البخاري في الأدب، ح٣١٢ وأبو يعلى ح٥٣٧٩، والطبراني في الكبير ح١٠٤٨٣، والحاكم ١٢/١-١٣ والبيهقي في الكبرى، ١٩٣/١٠، والمزي وانظر مورد الظمآن، ص٤٢ في تهذيب الكمال، ٦٥٠/٢٥، وابن حبان في صحيحه، ح١٩٢، ٤٢١/١، بطرقهم عن أبي بكر بن عياش به مرفوعاً.(وقد تابعه ابن مغراء كما عند البزار).

دراسة علة الحديث:

أورد البزّار الحديث بعدة أسانيد وهو معلول بإبدال الإسناد وغيرها من العلل.

(١) مسند البزار ١٧٧/٨.

بيان علة حديث الأعمش ومحمد بن سابق عن إسرائيل وأبي وائل وأوجه والاختلاف فيها.

اتضح مما تقدم أن الحديث قد روي من عدة أوجه عن الأعمش وأيضاً عن إسرائيل، وأيضاً عن أبي وائل، وإليك بيان وجوه الاختلاف.

أولاً: حديث إسرائيل والأعمش:

اختلف عليه على عدة أوجه:

الوجه الأول: إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، رواه محمد بن سابق عنه كما في رواية البزار وغيره الكثيرين.

تابعه: عبدالحميد بن بحر عن شريك عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة به، في رواية عباد ابن الوليد العنبري.

قلت: ومحمد بن سابق تقدم الكلام عليه، أما عبدالحميد بن بحر قال الدارقطني بعد ذكر روايته: تفرّد به عبدالحميد، والمحفوظ رواية إسرائيل.

ورواه يحيى بن معلّى عن عبدالحميد بن بحر عن شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال الدارقطني: وتفرد به يحيى – والمعروف ما رواه محمد بن سابق عن إسرائيل[(١)].

قلت: وعبدالحميد بن بحر الكوفي أبو الحسن العسكري سكن البصرة. قال ابن حبان: يروي عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم كان يسرق الحديث لا يحل الاحتجاج به بحال[(٢)].

وقال ابن عدي:(بعد أن ذكر أحاديث سرقها) ولعبد الحميد هذا غير حديث منكر، رواه وسرقه من قوم ثقات[(٣)]. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: يروي عن مالك بن مغول وشريك أحاديث مقلوبة. وقال أبو نعيم الأصبهاني: يروى عن مالك وشريك أحاديث منكرة[(٤)].

قلت: وعليه فروايته وجودها كعدمه، لا يلتفت إليها.

والعبرة بطريق محمد بن سابق عن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

الوجه الثاني: إسرائيل عن محمد بن عبدالرحمن بن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

رواه عن إسرائيل: إسحاق بن زياد العطار، رواه عنه يعقوب بن شيبة كما روى الخطيب في تاريخ بغداد، **٣٣٩/٥**. وأيضاً رواه إسماعيل بن أبان عن صباح بن يحيى المزني[(٥)] عن محمد بن عبدالرحمن

---

(١) أطراف الغرائب، ١١١/٤ ونحوه قال في "أطراف الغرائب، ٣٣٨/٥

(٢) المجروحين ١٤٢/٢ وكذا نقل ابن الجوزي في الضعفاء، ٨٤/٢

(٣) الكامل، ٣٢٢/٥-٣٣٣

(٤) انظر: لسان الميزان، ٣٩٥/٣ رقم ١٥٦٧

(٥) قال البخاري: فيه نظر، وقال العقيلي: كوفي من الشيعة وقال الذهب: متروك متّهم، التاريخ الكبير ٣١٤/٤،

بن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله. كما روى الحاكم والدارقطني في الأفراد وقال: تفرد به صباح بن يحيى المزني وعنه إسماعيل بن أبان بن عمرو.

قلت: وإسماعيل بن أبان الوراق الأزدي... ثقة تكلم فيه للتشيع[١].

ومدار الرواية على ابن أبي ليلى: وهو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، صدوق سيئ الحفظ جداً[٢].

والراجح: من هذا أي من هذه الروايات والأوجه المذكورة.

أما رواية عبدالحميد بن بحر عن شريك عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وروايته عن شريك عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، فكلاهما ضعيف جداً شبه موضوع لأجل الكلام الشديد في ابن بحر هذا.

وأما رواية صباح بن يحيى المزني عن ابن أبي ليلى فواهية جداً كما تقدم وبقي لدينا روايتان:

١- رواية محمد بن سابق عن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

٢- رواية إسحاق بن زياد العطار عن إسرائيل عن محمد بن عبدالرحمن عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

أما رواية محمد بن سابق، فقد قال فيها أبوبكر ابن أبي شيبة: إن كان قد حفظه فهو حديث غريب[٣].

قلت: كأنه يشك أنه محفوظ واستغر به مع ذلك.

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني، وذكر هذا الحديث فقال: رواه بن سابق عن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبيﷺ ليس المؤمن بالطعان.

فقال علي: هذا منكر من حديث إبراهيم عن علقمة، وإنما هذا من حديث أبي وائل، من غير حديث الأعمش[٤].

قلت: فيظهر من هذا الكلام من إمام أهل الحديث في العلل، أنه حكم على حديث بأنه منكر من هذه الطريق، أي خطأ لا يصحّ، وعليه فالروايتان:

رواية محمد بن سابق عن إسرائيل، ورواية إسحاق العطار عن إسرائيل كلتاهما من طريق إبراهيم عن

الجرح والتعديل ٤٤٢/٤، الضعفاء للعقيلي ٢١٢/٢، وميزان الاعتدال ٣٠٦/٢، واللسان ١٨٠/٣، والكشف الحثيث ص ١٣٥.

(١) التقريب، رقم ٤١٤

(٢) التقريب، ص٨٧١ رقم ٦١٢١

(٣) تاريخ بغداد، ٣٣٩/٥

(٤) تاريخ بغداد، ٣٣٩/٥

علقمة عن عبدالله. فحكم عليهما ابن المديني بالنكارة، معاً فلا يصح هذه الطريق.

وكذا وافق ابن المديني: يعقوب بن شيبة والخطيب البغدادي والدارقطني أيضاً وكذا الحافظ ابن حجر وابن القطان الفاسي.

لكن خالف هذا الإمام الحاكم، فقال بعد إخراج رواية محمد بن سابق عن إسرائيل: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بهؤلاء الرواة عن آخرهم، ثم لم يخرجاه، وأكثر ما يمكن أن يقال فيه أنه لا يوجد عند أصحاب الأعمش وإسرائيل بن يونس السبيعي كبيرهم وسيدهم، وقد شارك الأعمش في جماعة من شيوخه، فلا يُنكر له التفرد عنه بهذا الحديث...الخ[1]

قلت: وهنا المحك، فما أعرض الشيخان(مع صحة إسناد هذا الحديث) عن تخريجه في كتابهما إلا لتبحرهما وطول باعهما في العلل، فقد علما بعلّته فلم يخرجاه، والله أعلم

أما تفرد إسرائيل به، فليس كذلك بل تفرد محمد بن سابق عنه بهذا الحديث، ولا يحتمل منه التفرد، فهو عنده شيء في حفظه كما تقدم ذكر ذلك. وأما كون إسرائيل من كبار أصحاب الأعمش فغير صحيح، فقد ذكر الإمام أحمد وغيره أن سفيان الثوري وأبو معاوية من أعلم وأحفظ أصحاب الأعمش[2].

ووافق الحاكم رحمه الله من المعاصرين: المحدّث الألباني، فصحّح هذا الحديث ورد على ابن المديني ومن تبعه في الحكم عليه بأنه منكر، وقال:

إسحاق بن زياد العطار هذا لم أجده من ذكره سوى الخطيب في هذا الموضع، ومخالفته لمحمد بن سابق في إسناده، مما يستبعد أن ترجح عليه.

نعم من الممكن أن يقال: إذا كانت روايته محفوظة، فيكون لإسرائيل في هذا إسنادان عن إبراهيم، حفظ أحدهما محمد بن سابق، والآخر إسحاق بن زياد.

وقد وجدت لروايته عن محمد بن عبدالرحمن متابعاً. رواه إسماعيل بن أبان حدثنا صباح بن يحيى عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم به، أخرجه الحاكم شاهداً...(ثم ذكر قول الحاكم في رواية ابن أبي ليلى)

وقال الألباني: وللحديث طريق أخرى عن ابن مسعود يدل على أنه محفوظ، وليس بمنكر يرويه أبوبكر بن عياش عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن محمد بن عبدالرحمن ابن يزيد عن أبيه مرفوعاً به(ثم ذكر تصحيحه)[3].

---

(١) المستدرك، ١/١٢-١٣

(٢) العلل للخلاّل ص٣٢٢-٣٢٣

(٣ -(ح٣٢٠)... السلسلة الصحيحة، ١/٥٧١

قلت: وفي هذا الكلام مناقشات من أوجه:

١- إن ابن المديني إنما حكم على الحديث بأنه منكر من حديث إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وليس من الطرق الأخرى، وهو إمام متقدم معروف، إليه المنتهى في العلم بالعلل في عصره، فحكمه عليه بالنكارة لا يردّ هكذا، بل حكمه دقيق.

٢- إنّ محمداً ابن السابق وإن احتج به الشيخان، ففي حفظه شيء كما بين يعقوب بن شيبة وكذا قال أبو حاتم: لا يحتج به وضعفه ابن معين، والثقة الحجة أيضاً قد يخطئ ويهم، ويُحكم على الحديث الذي أخطأ فيه بأنه منكر أو خطأ مع ثقته وحفظه، فكيف بمن خفّ ضبطه؟!! فالخطأ والوهم واردان على الثقة أو الصدوق كما هو معلوم عند أهل العلم بالحديث، فكذا هنا.

٣- أما ما ذكر من متابعة صباح بن يحيى المزني، عن ابن أبي ليلى عند الحاكم، فهو قد ضعفه البخاري، وعمرو بل اتهمه الذهبي فهو ساقط بمرة، فكيف يتابع؟!! ثم يتابع على الخطأ؟!!

٤- أما ما ذكره من حديث أبي بكر بن عياش عن الحسن بن عمرو، فهو صحيح كما سيأتي، ولكن ليس حكم ابن المديني بالنكارة على الطرق الأخرى للحديث وإنما اقتصر على طريق إبراهيم عن علقمة، ولهذا قال:(إنما هو من حديث أبي وائل من غير حديث الأعمش)

٥- إنما الأولى أن يقال حديث محمد بن سابق عن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وكل من رواه من طريق إبراهيم عن علقمة، منكر لا يصح والصحيح ما رواه ابن عياش وغيره عن الحسن بن عمرو عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد

وأما حديث أبي وائل، الذي أشار إليه ابن المديني، فالراجح منه بينه الدارقطني لما سئل عنه فقال: يرويه زبيد عن أبي وائل، واختلف عنه، فرفعه خالد بن عبدالله – من رواية إبراهيم بن زكريا عنه عن ليث عن زبيد. ووقفه زهير، ومعتمر، عن ليث. وروي عن فضيل بن عياض عن ليث مرفوعاً وموقوفاً.

والموقوف أصح[1].

قلت: فقد رجح الموقوف منه، وسواءً كان موقوفاً أو مرفوعاً فمداره على ليث بن أبي سليم بن زنيم وهو صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك.[2] فهو ضعيف لا عبرة به.

رأي الباحث:

١- إن البزار رحمه الله أورد الحديث في ثلاثة مواضع، ويوجد خطأ في إسناد(٣٢٠٢) ولعله وهم أو خطأ ففيه الحسن بن عمرو عن عبدالرحمن بن الأسود بن يزيد دون محمد بن عبدالرحمن بن

(١) العلل، ٢٨٥/٣ السؤال، ٧٣٨

(٢) التقريب، ص٨١٧ رقم ٥٧٢١

يزيد كما في الإسناد ١٩١٤ وهو الصحيح.

٢- إن رواية محمد بن سابق عن إسرائيل عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله منكرة لا تصح، لأنه تفرد بها ولا يحتمل التفرد منه لخفة ضبطه ووهمه، كما حكم ابن المديني وابن أبي شيبة ويعقوب بن شيبة والخطيب البغدادي، وأشار إلى هذا الترمذي وتعليله به صحيح،(وقد أعله بالانقطاع ايضاً في إسناد(٣٢٠٧) ولم أعثر على المنقطع فالله أعلم) والبزار، وكذا الذهبي وابن حجر وهو حكم صحيح، حسب القواعد، وأما رواية عبدالحميد بن بحر بوجهيها فلا تساوي شيئاً لأنّه واهٍ جداً كما تقدم.

٣- ولأن ابن سابق قد خالفه إسحاق العطار عن إسرائيل فالحديث إنما هو حديث ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وهو ضعيف أيضاً، ولهذا حكم ابن المديني عليه بأنه منكر أي من حديث إبراهيم عن علقمة عن عبدالله(بجميع طرقه).

٤- خالف الحاكم، ابن المديني فصحح الحديث، وكذا تبعه المحدث الألباني من المعاصرين، وأما ابن القطان الفاسي فحسن الحديث، وقولهم مرجوح، والراجح ما قال ابن المديني ومن وافقه، كما تقدم بيان ذلك.

٥- أما رواية أبي وائل شقيق عن عبدالله، فاختلف في رفعها ووقفها ورجح الدارقطني الموقوف، والمدار هو الليث بن أبي سليم وهو متروك لاختلاطه فلا يعوّل عليها، موقوفة أو مرفوعة.

٦- الصحيح من هذا كله رواية البزار،(ح١٩١٤) من طريق عبدالرحمن بن مغراء وأحمد وغيره من طريق أبي بكر بن عياش كلاهما عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد بن قيس عن أبيه عن عبدالله. وهو إسناد صحيح لم يعله أحد فبه يصح الحديث، ولا عبرة بغيرها من الطرق وأبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.[1] وقد تابعه عبدالرحمن بن مغراء فالحديث صحيح، بهذا الإسناد.

٧- وللحديث شواهد من رواية أبي هريرة، وابن عمرو، بأسانيد لا بأس بها، والله الموفق.

---

(١) التقريب ص ١١٨ رقم ٨٠٤٢

[٩٥] ١٨٥٨- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، أَنّ النبيﷺ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبُخْلِ، وَسُوءِ الْعُمُرِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ عَبْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَاهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيﷺ.

قال البزار: وأحسب أن عبدة بن عبد الله حدثناه، عن عبيد الله بن موسى، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، عن النبيﷺ.

وقال البزار: وقد روى هذا الحديث يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن عمرو بن ميمون، عن عمر، عن النبيﷺ. .

وأخرجه البزار ح **٣٢٤** من طريق خلاد بن يحيى نا يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن عمرو بن ميمون عن عمر أن رسول اللهﷺ كان يتعوذ من خمس ... الحديث(١).

وقال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير يونس عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله.

تخريج الحديث:

طريق عمر:

أخرجه النسائي ح **٥٤٨١** من طريق النضر نا يونس عن أبي إسحاق عن عمرو ميمون عن عمر بن الخطاب، وابن حبان كما في "الموارد" ص **٦٠٥** من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أنس. وأخرجه أبو داود ح **١٥٣٩** من طريق وكيع، والنسائي في "المجتبى" ح **٥٤٤٣** من طريق عبيد الله وابن ماجه ح **٣٨٤٤** (وغيرهم). وكيع وعبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً به.

تخريج ح (١٨٥٨) (الرواية المرسلة) عمرو بن ميمون عن النبيﷺ:

لم أعثر عليه من طريق شعبة، وأخرجه النسائي ح **٥٤٨٣**. من طريق أبي داود عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال: كان النبيﷺ يتعوذ، مرسل.

ورواية عمرو بن ميمون عن ابن مسعود (التي أشار إليها البزار):

أخرجه النسائي في الكبرى **٤٤٧/٤** من طريق الفضل بن موسى عن زكريا عن أبي إسحاق عن

---

(١) مسند البزار ٤٥٥/١.

عمرو بن ميمون عن ابن مسعود قال: كان النبي ﷺ فذكره. وأخرجه النسائي في الكبرى ٤٤٧/٤ من طريق زهير ثنا أبو إسحاق عن عمرو بن ميمون قال حدثني أصحاب محمد رسول الله ﷺ فذكره.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بالاختلاف في الإسناد وهو معلول بإبدال الصحابي.

بيان الاختلاف: رواه أبو إسحاق عن عمرو بن ميمون، واختلف عنه على الأوجه التالية:

الوجه الأول: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن النبي ﷺ مرسلاً. رواه هكذا شعبة وسفيان ومسعر (فيما ذكره الدارقطني كما سيأتي).

الوجه الثاني: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عمر عن النبي ﷺ رواه يونس بن أبي إسحاق وابنه إسرائيل.

الوجه الثالث: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود عن النبي ﷺ رواه زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق به.

الوجه الرابع: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن أصحاب محمد ﷺ.

وبين بعض هذا الاختلاف الدار رقطني إذ سئل عنه فقال: فذكر معه حديث (وإن أهل الجاهلية كانوا لا ينفرون من جمع حتى يروا الشمس)[1].

فقال (الدارقطني): رواه يونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر. وخالفهما شعبة والثوري ومسعر، فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلاً، عن النبي ﷺ. والمتصل صحيح[2].

فقد ذكر الدارقطني الاختلاف في الموصول من طريق عمر والمرسل، وصحح المتصل لما يلي:

١- لأنه من رواية إسرائيل بن يونس عن جدّه، وهو مقدم فيه، كما قال عبد الرحمن بن مهدي وتابعه الترمذي، لأنه لزم جدّه فهو أعرف بحديثه. مع متابعة أبيه له.

٢- وقد صحح المرسل، أيضاً، لأن الثوري وشعبة من أتقن أصحاب أبي إسحاق والقدماء، وعليه: فيصحح المرسل، والموصول عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ فتارة كان أبو إسحاق يوصله وأخرى يرسله.

---

(١) ذكر المحقق الدكتور/ محفوظ الرحمن أن المعل إنما هو حديث التعوذ وليس حديث النفير وهو كما قال.

(٢) العلل ٦١٤/١ – ٦١٦، السؤال: ٢٠٩.

وأضيف فأقول:

٣- وأما رواية ابن مسعود من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، فقد قال ابن نمير: سماع يونس وزكريا وزهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

٤- وكذا رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن أصحاب محمد، ففيها ضعف كما تقدم آنفاً، زهير سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط[1].

وله طريق أخرى عن عمرو بن ميمون: أخرج البخاري ح ٢٦٦٧ من طريق عبد الملك بن عمير سمعت عمرو بن ميمون الأودي قال: كان سعد (بن أبي وقاص) يعلم بنيه هؤلاء الكلمات ... فذكره

رأي الباحث:

١- اختلف على أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون في هذا الحديث على أوجه كما قال الدارقطني.

٢- والصحيح: الرواية المرسلة، وأيضاً رواية عمر بن الخطاب الموصولة كما تقدم بيان أوجه الترجيح لهما، وكذا رواية عمرو بن ميمون عن سعد ع بن أبي وقاص، فقد أخرجها البخاري.

٣- وأما رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود فوجه مرجوح. لسماع زكريا من أبي إسحاق حال الاختلاط، ولأنه خالف من هو أولى منه في أبي إسحاق: إسرائيل، وشعبة والثوري.

٤- وكذا طريق زهير عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن أصحاب محمد، وجه مرجوح، لأنه أيضاً من سماع زهير بن أبي إسحاق بعد الاختلاط كما تقدم. والله الموفق.

---

(١) شرح العلل ٢/٧١٠، والكواكب ص ٣٥٠.

[٩٦] ٢٠٢٣ - قال البزار: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ يَعْنِي الثَّوْرِيَّ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّهِ ﷺ: إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلا[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمر بن شبة أخطأ فيه لأنه لم يتابعه عليه أحد، وإنما عند الثوري هذا الكلام، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وأحسب أن يكون دخل له متن حديث في إسناد حديث، وليس عن الثوري، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله حديثا مسندا.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان في صحيحه ٣٢٣/١٦ ح ٧٣٢٨ نا أحمد بن الحسن الجرادي وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤٥/٦، من طريق علي بن الحسن الحافظ، كلاهما عن عمر بن شبة عن الحسين بن حفص عن الثوري به.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بإبدال الإسناد، وتعليله مدعم بالقرائن القويّة رحمه الله.

بيان الاختلاف: قال ابن أبي حاتم الرازي: وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه عمر بن شبة عن الحسين بن حفص، عن سفيان، عن زبيد عن مرة عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: "إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً، وأول من يكسى إبراهيم عليه السلام، وإن ناسا من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي ..." وذكر الحديث. قال أبي: هذا غلط، رواه سفيان، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، مرفوع. قال أبو محمد (ابن أبي حاتم): بلغني أن في كتاب الحسين: عن الثوري، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله، في قوله (اتقوا الله حق تقاته). وعلى إثره: الثوري، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: (إنكم محشورون ...) فدخل لعمر بن شبة، إسناد حديث الأول، في متن الحديث الثاني[(٤)].

قلت: فقد بين أبو حاتم الرازي خطأ عمر بن شبة، وزاده ابنه توضيحاً، أن السبب في وقوع الخطأ

---

(١) صدوق له تصانيف من كبار الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٩٥٢.

(٢) صدوق من كبار العاشرة، تقريب التهذيبرقم ١٣٢٨.

(٣) مسند البزار ٣٨٩/٥.

(٤) العلل ٥٣٢/٥، ٥٣٣، المسألة ٢١٦٥.

كتاب الحسين بن حفص فقد كتب فيه إثر ابن مسعود في قوله (اتقوا الله حق تقاته).
وبعده، هذا الحديث بإسناد الثوري، المذكور عن ابن عباس. فخلط بينهما عمر بن شبة بسبب قربهما في الكتاب. وكذا نقل ابن عساكر عن الحافظ علي بن الحسن: هذا عندي دخل لعمر بن شبة حديث في حديث، هذا مشهور عن الثوري، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير[1].
وكذا نقل قول علي بن الحسن هذا، الحافظ ابن حجر في "التهذيب"، وحكم على إسناد عمر بن شبة بأنه خطأ[2].

وحديث ابن عباس الذي ذكره هؤلاء، أخرجه البخاري ح ٣١٧١ من طريق الثوري وح ٦١٦١ من طريق شعبة، الثوري وشعبة عن المغيرة. وح ٦١٦٠ ومسلم ح ٢٨٦٠ (٥٨) من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار. المغيرة، وعمرو كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً نحوه، وهو الصحيح عن الثوري وغيره كما تقدم.

رأي الباحث:

١- إن تعليل البزار صحيح فقد وهم عمر بن شبة في الحديث وركب إسناد متن على آخر لقربهما في الكتاب.

٢- وكذا أوضح أبو حاتم الرازي العلة وعلي بن الحسن الحافظ وابن أبي حاتم الرازي وزاده توضيحاً ووافقه ابن عساكر وكذا الحافظ ابن حجر من المتأخرين.

٣- والحديث إنما يصح من حديث ابن عباس كما هو مخرج عند البخاري ومسلم.

---

(١) تاريخ دمشق ٦/٢٤٥.

(٢) التهذيب ٣/٢٣٣.



المَبحَث الثَّاني

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي

وفيه ثمانية وخمسون حديثاً

[٩٧] ١٤٦٧ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ مَهْدِيٍّ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، فَأَتَتْهُ، فَقَالَتْ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ ؟ فَذَكَرَتْهُ لَهُ، فَقَالَ: أَلا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رسول اللهِ ﷺ، وَفِي كِتَابِ اللهِ[٤].

[٩٨]١٤٦٧- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْن عُبَيْدٍ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ[٧]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّ النبي ﷺ لَعَنَ الْوَاشِمَاتِ والمستوشمات[٨].

[٩٩]١٤٦٩- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[٩]، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ[١٠]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، كَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرآنَ، فَأَتَتْهُ، فَقَالَتْ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ ؟ أَنَّكَ لَعَنْتَ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: وَمَالِي لاَ أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رسول اللهِ ﷺ، وَفِي كِتَابِ اللهِ، عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ دَفَّتَي

---

(١) هو بُندار، ثقة تقريب التهذيب، ص ٨٢٨ رقم ٥٧٩١.

(٢) ثقة ثبت حافظ، تقريب التهذيب ٦٠١ رقم ٤٠٤٤.

(٣) ابن المعتمر، ثقة ثبت لا يدلّس، تقريب التهذيب ص ٩٧٣، رقم ٦٩٥٩.

(٤) مسند البزار ٢٩٣/٤.

(٥) ثقة، وترجمته برقم ١٤٤٠.

(٦) "غُندر" ثقة صحيح الكتاب، تقريب التهذيب ص ٨٣٣ ص ٥٨٢٤.

(٧) ترجمته برقم ١٤٦٥، ثقة ثبت.

(٨) مسند البزار ٢٩٥/٤.

(٩) ترجمته برقم ١٤٦٤، وهو صدوق.

(١٠) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو ثقة.

الْمُصْحَفِ، فَمَا وَجَدْتُ ذَلِكَ فِيهِ، فَقَالَ: مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنْ هَذَا عَلَى امْرَأَتِكَ، قَالَ: فَاذْهَبِي فَانْظُرِي، فَدَخَلَتِ الْمَرْأَةُ فَلَمْ تَرَ شَيْئًا، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا، فَقَالَ: أَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ وَذَكَرَ كَلِمَةً، قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، يَعْنِي مَا صَحِبَتْنِي؟

قال البزار: وهذا الحديث رواه غير واحدٍ عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

تخريج الحديث:

أولاً: من طريق سفيان عن منصور: أخرجه البخاري ١٨٥٣/٤ ح٤٦٠٤، وح ٥٥٩٩، وح٥٦٠٤، ومسلم ح٢١٢٥، والنسائي ١٤٦/٨ ح٥٠٩٩، وابن ماجه ٦٤٠/١ ح١٩٨٩، وعبدالرزاق في مصنفه ١٤٥/٣، ومن طريقه الطبراني في الكبير ح٩٤٦٦، وأحمد في العلل والمعرفة، ٤٧/٣، وفي المسند، ١٩٧/٧ ح٤١٢٩، و ٢٦٨/٧ ح٤٢٣٠.

ثانياً من طريق شعبة عن منصور: أخرجه مسلم ح٢١٢٥(٢) والنسائي في المجتى ح٥٢٥٢، في الكبرى ٤٢٢/٥ ح٩٣٨١، والطبري في تفسيره ٢٢١/٩.

ثالثاً: ومن حديث جرير عن منصور: أخرجه البخاري ٢٢١٦/٥ ح٥٥٨٧، ثنا عثمان، ح٥٥٩٥ ثنا إسحاق بن إبراهيم، ومن طريق إسحاق البيهقي في الكبرى، ٣١٢/٧، وابن حبان في صحيحه ٣١٢/٢ ح٥٥٠٥ وغيرهم.

وقد روي من حديث: مفضل بن مهلهل عن منصور.

أخرجه مسلم ١٦٧٨/٣ ح٢١٢٥، والنسائي في الكبرى ٤٨٤/٦ ح١١٥٧٩، من طريق يحيى بن آدم ثنا المفضل بن مهلهل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله به مع قصة المرأة. وعن عبيدة بن حميد عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله: أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الواشمات... مختصراً دون القصة. أخرجه الترمذي ١٠٤/٥ ح٢٧٨٢، من طريق عبيدة به، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه شعبة وغير واحد من الأئمة عن منصور. وقد روي من حديث منصور عن أبي وائل عن عبدالله: أخرجه الدارقطني في الأفراد ١٧٤/٧ ح٣٩٧٥.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإبدال الإسناد دون الصحابي من هذه الطرق،

وأورده الدارقطني في العلل إذ سئل عنه فقال: حدث به داود بن رشيد عن أبي حفص الأبـار عـن منصور عن أبي وائل عن عبدالله. وهو وهم، والصواب: عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عـن عبدالله"[١].

قال الباحث: وداود بن رشيد الهاشمي الخوارزمي ثقة[٢]. وأبو حفص الأبار هو: عمر بن عبدالرحمن بن قيس الكوفي، صدوق وكان يحفظ.[٣] فهو إسناد حسن، لكن الدارقطني قال: إنه وهم، لأن فيه مخالفه للأثبات فقد قال الدارقطني: أثبت أصحاب منصور: الثوري وشعبة وجرير الضبّي[٤]. وعليه فلا يصح هذا الحديث عن منصور عن أبي وائل عن عبدالله، والله أعلم.

رواه جرير واختلف عنه، على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، متصلاً رواه جرير.

أخرجه مسلم ١٦٧٨/٣ ح٢١٢٥(٣). وهذا مما انتقده الدارقطني على مسـلم كمـا سـيأتي.

وأخرجه النسائي، ح٥٢٥٣ وفي الكبرى، ٤٢٢/٥ ح٩٣٨٤، ح٩٣٩٥.

الوجه الثاني: عن الأعمش عن إبراهيم عن عبدالله بن مسعود(بدون ذكر علقمة) منقطعاً رواه عنـه هكذا أبو معاوية محمد بن خازم.

أخرجه النسـائي في ١٤٦/٨ ح٥١٠٠ وفي الكـبرى ٤٢٢/٥ ح٩٣٨٢، ٤٢٣/٥ ح٩٣٨٦، وح٩٣٩٧.

الوجه الثالث: عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي عبيدة عن عبدالله. رواه عن الأعمش: حفص بـن غياث. أخرجه النسائي في الكبرى، ٤٢٣/٥ ح٩٣٨٥، وح٩٣٩٦. وعمر بن حفص بن غيـاث الكوفي ثقة ربما وهم[٥].

قال الدارقطني: "أخرج مسلم عن شيبان بن فروخ عن جرير بن حازم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله: لعن الله الواشمات، ولم يُسنده عن الأعمش غير جرير، وخالف أبو معاوية وأبـو عبيدة بن معن وغيرهما عن الأعمش قالوا: عن إبراهيم عن عبدالله مرسلاً، وهو صحيح من حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، فأما الأعمش، قال: صحيح عنـه مرسـل"[٦]. ذكـر

---

(١) العلل: ٢٩٤/٣ السؤال: ٧٤٥
(٢) التقريب، ص٣٠٥ رقم ١٧٩٤
(٣) التقريب، ص٧٢٣ رقم ٤٩٧١
(٤) شرح العلل لابن رجب، ٧٢/٢
(٥) التقريب، ص٧١٦ رقم ٤٩١٤
(٦) الإلزامات والتتبع، ص٢٣٢ ح٩٦

الاختلاف على الأعمش، ورجّح الرواية المرسلة وقد سبقه إلى ذكر هذا الاختلاف على الأعمش في هذا الحديث النسائي رحمه الله، في السنن الكبرى، ٤٢٣/٥، فذكر هذه الروايات وبوّب لها:"ذكر الاختلاف على سليمان بن مهران في هذا الحديث".

قلت: وترجيح الدارقطني للمرسل مرده إلى من هو أثبت الرواة في الأعمش.

قال الإمام أحمد: "أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير، وقدّم أبا معاوية على شعبة في العلم والكثرة عن الأعمش، إلى أن قال: وجرير لم يكن بالضابط عن الأعمش"[1].

أما رواية حفص بن غياث فمع كونه ثقة قد تكلم الإمام أحمد وغيره في روايته عن الأعمش.

رأي الباحث:

١- إن متن الحديث صحيح من رواية منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وأصحها طريق الثوري وشعبة وجرير، عند البزار.

٢- أن الحديث من طريق الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود هو الوجه الراجح وهو منقطع.

---

(١) شرح علل الترمذي (٧١٥ إلى ٧٢٠ بتصرف، المجلد الثاني

[١٠٠] ١٤٨٩ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ بَكْرٍ الذَّرَّاعُ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْهُنَائِيُّ [(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طَوْلٍ فَلْيَنْكِحْ، وَإِلا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ [(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من حاتم بن بكر عن محمد بن عباد عن شعبة عن الحكم بهذا الإسناد، ولم يتابع عليه، وكان حاتم حسن العقل، حسن الفهم، فاحتمل هذا الحديث عن، وإن كان لم يتابعه غيره، وإنما يحفظ الحديث عن شعبة عن الأعمش.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو عروبة الحرّاني[(٤)] في جزئه، ح(٣)، ثنا حاتم بن بكر بن غيلان ثنا محمد بن عباد به. وأخرجه النسائي في "المجتبى" ح٢٢٤٠ وح٣٢٠٧ وفي الكبرى ٩٥/٢ ح٢٥٤٨، و٢٦٢/٣ ح٥٣١٨. والطبراني في الكبير ح١٠١٦٦. وأبو داود الطيالسي في مسنده، ح٢٦٦.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بإبدال الإسناد دون الصحابي.

بيان وجوه الاختلاف: روى هذا الحديث شعبة، واختلف عنه على وجهين.

الوجه الأول: عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. رواه هكذا عن شعبة: محمد بن جعفر "غُندر"(عند النسائي)، ويحيى بن سعيد القطان(عند الطبراني)، وأبو داود الطيالسي في مسنده.

الوجه الثاني: عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. رواه عنه محمد بن عباد الهنائي في رواية حاتم بن بكر عنه.

---

(١) اختلف في تعيينه وهو مقبول من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٢٠٧ رقم ١٠٠٣، وذكر الدارقطني أنه يهم ويخالف، العلل، السؤال: ١٧٣٠.

(٢) صدوق من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٨٥٩ رقم ٦٠٣٤.

(٣) مسند البزار: ٣٠٨/٤

(٤) هو الحسين بن محمد بن مودود وقيل الحسين بن محمد بن حماد، شيخ ابن عدي وابن حبّان وغيرهما، قال ابن عدي: كان عارفاً بالحديث والرجال، مفتي أهل حران، الكامل لابن عدي ١٣٨/١ والموضح ٥٥٨/١.

رأي الباحث:

أقول: قبل أن أشرع في بيان الراجح أرى أن أبين حال الرواة في الأسانيد:

١. رواية النسائي فيها بشر بن خالد: العسكري أبو محمد الفرائضي، ثقة يُغرب[(١)] وهو من رجال الشيخين، ولم يغرب هنا.

٢. ورواية الطبراني فيها معاذ بن المثنى، ترجمه الخطيب في تاريخه وقال: "وكان ثقة"[(٢)]. ويحيى ين سعيد القطان: "ثقة متقن حافظ إمام قدوة"[(٣)].

٣. أبو داود، سليمان بن داود بن الجارود، الطيالسي البصري، ثقة حافظ غلط في أحاديث[(٤)].

اتفق الرواة الثلاثة: غُندر ويحيى القطان وأبو داود الطيالسي على روايته عن شعبة على الوجه الأول. وهؤلاء هم من أثبت من روى عن شعبة كما ذكر الأئمة.

٤. وأما رواية محمد بن عباد الهنائي فهو صدوق، أدنى مرتبة من هؤلاء الحفاظ، زد عليه: أنّ الراوي عنه حاتم بن بكر، مقبول لم يوثقه أحد معتبر، ثم إنه يهم ويخالف في أحاديث كما ذكر الدارقطني وغيره، فما رواه لا يحتج به فهو منكر، والله أعلم.

٥. تساهل الإمام البزار في حاتم بن بكير، مع أنه قد بيّن العلة، والله الموفق.

---

(١) التقريب، ص١٦٩ رقم ٦٩٠

(٢) تاريخ بغداد، ٢/٦٦٤

(٣) التقريب، ص١٠٥٥ رقم ٧٦٠٧

(٤) التقريب، رقم ٢٥٦٥

[١٠١] ١٤٩١ - قال البزار: وَحَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاهِرٍ الرَّازِيُّ [(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي [(٣)]، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى[(٤)]، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النبيﷺ ذَكَرَ فِتْيَةً مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَاغْرَوْرَقَتَا عَيْنَاهُ، وَذَكَرَ الرَّايَاتِ السُّودِ، فَقَالَ: فَمَنْ أَدْرَكَهَا فَلْيَأْتِهَا، وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ[(٥)].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحكم إلا ابن أبي ليلى ولا نعلم يروى إلا من حديث داهر بن يحيى عن ابن أبي ليلى، وداهر هذا رجل من أهل الرأي صالح الحديث، وإنما يعرف من حديث يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم.

[١٠٢] ١٥٥٦- وقال البزار: حدثنا يوسف بن موسى قال حَدَّثَنَا جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال بينما نحن مع رسول اللهإذ مر فتية من بني هاشم فاغرورقت عيناه فقلنا يا رسول اللهما نزال نرى في وجهك شيئا نكرهه قال (إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا وإن أهل بيتي سيلقون بعدي أثرة وتطريدا في البلاد حتى يبعث الله قوما من ها هنا وأومأ بيده نحو المشرق فيسئلون الحق ولا يعطونه ثم يسئلون الحق فلا يعطونه ثلاثا فيقاتلون فيظهرون حتى يرفعونها إلى رجل يملأها قسطا كما ملئت ظلما فمن أدرك ذلك منكم فليأتها ولو حبوا على الثلج.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٤٩ وهو صدوق.

(٢) اختلف في اسمه وقال ابن معين: ليس بشيء ما يكتب حديثه إنسان فيه خير، وذكر ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل علي وهو فيه متّهم، الكامل ٤/٢٢٨، ٢٢٩، تاريخ بغداد ٩/٤٥٥٣٦.

(٣) هنا رجل من أهل الرأي والصواب: من أهل الرّي بدون همز.
وقال العقيلي: يغلوا في الرفض لا يتابع على حديثه ضعفاء ٢/٤٦.

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، صدوق سيء الحفظ جداً، تقريب التهذيب ص ٨٧١ رقم ٦١٢١.

(٥) مسند البزار: ٤/٣١٠.

[١٠٣] ١٥٥٧ــ وقال البزار: وحدثنا القاسم بن محمد بن عباد قال حَدَّثَنَا عبد الله بن داود قال حَدَّثَنَا علي بن صالح عن يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عَن النبي بنحوه[1].

وقال البـزار: وهذا الحديث رواه غير واحد عن يزيد بن أبي زياد ولا نعلم روى يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٢٨/٤، و١٣٣/٥، و ٢٧٥/٧، وابن أبي شـيبة ٦٩٧/٨، وابـن ماجه في السنن ١٣٦٦/٢ ح٤٠٨٢، وابن أبي عاصم في "السنة" ٦٣٣/٢، والـداني في "الفـتن" ح٥٤٦ من طريق ابن أبي شيبة مطوّلاً، وح٥٤٦، والعقيلي، ٣٨٠/٤، وأبـو يعلـى في مسـنده ح٥٠٨٤، والشاشي، ح٣٢٩. والطبراني في الأوسط، ح٥٦٩٩.

جميع هؤلاء: علي بن صالح، وخالد بن عبدالله وخلف وابن فضيل وأبوبكر بن عياش، وصباح بـن يحيى المزني، عن يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بنحوه.

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٤٦٤/٤. وذكره الدارقطني في علله، ٤٢٦/٣، وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٣٨/٢-٣٩، ليس فيه الحكم وعنده الحسن.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإبدال الإسناد دون الصحابي.

بيان الاختلاف: روي هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم، واختلف عنه على وجوه:

الوجه الأول: عن داهر بن يحيى الرازي عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم عن علقمـة عـن عبدالله. رواه عنه عبدالله بن داهر وعنه الفضل بن سهل عند البزار.

الوجه الثاني: عن عبدالله بن داهر عن داهر بن يحيى الرازي عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبدالله، به. رواه علي بن سعيد بن بشير عن عبدالله بن داهر عنـد ابـن عدي في الكامل.

ولا عبرة بهما لأن داهراً وابنه من الهلكى[2].

الوجه الثالث: عن حنان بن سدير عن عمرو بن قيس الملائي عن الحكم عن إبراهيم عـن علقمـة وعبيدة السلماني عن ابن مسعود. رواه هكذا محمد بن يزيد الثقفي عند الحاكم.

---

(١) مسند البزار: ٣٥٤/٤، ٣٥٥.

(٢) الميزان ٣/٢ ولسان اليزان ٤١٣/٢.

الوجه الرابع: عن حنان بن سدير عن عمرو بن قيس عن الحكم عن عبيدة عن عبدالله، بدون ذكر إبراهيم. رواه عن حنان؛ عباد بن يعقوب، ومحمد بن ثواب الهباري، ذكره الدارقطني.

الوجه الخامس: عن حنان بن سدير عن عمرو عن الحكم عن إبراهيم عن عبيدة (وحده) عن عبدالله، رواه عنه محمد بن أحمد القطواني كما ذكر الدارقطني.

وروي عن يزيد بن أبي زيد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله كما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه والجميع.

قال الدارقطني: "يرويه عمرو بن قيس الملائي عن الحكم واختلف عنه، فرواه حنان بن سدير – من شيوخ الشيعة – عن عمرو بن قيس عن الحكم عن عبيدة عن عبدالله. قال ذلك عباد بن يعقوب، ومحمد بن ثواب الهباري عنه، وخالفهما محمد بن أحمد القطواني، فرواه عن حنان عن عمرو بن قيس عن الحكم عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله. وخالفه داهر بن يحيى الرازي، فرواه عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبدالله. ورواه يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة، عن عبدالله. وكذلك قال عمارة بن القعقاع: عن إبراهيم عن علقمة. وهو أصحّها"[١].

رأي الباحث:

فمن هذا يتبين أن الوجه الأخير هو الراجح، ومن ضمن المرجوح – طبعاً – وجه داهر بن يحيى الرازي – أي رواية البزار – وباقي الوجوه كلّها مرجوحة إلّا طريق يزيد بن أبي زياد.

وحديث حنان بن سدير الصيرفي شيعي[٢]. بجميع وجوهه مرجوح لا عبرة به، لأنه من كبار الشيعة وشيوخهم، فلا يقبل منه هذا الخبر خاصّة لنصرة مذهبه.

وأما رواية يزيد بن أبي زياد هو الهاشمي مولاهم ضعّفه الأئمة، وكان من أئمة الشيعة الكبار[٣]، وهذا من مناكيره بلا شك، كما نقل العقيلي[٤].

---

(١) العلل للدارقطني ٤١٥/٣-٤١٧ السؤال: ٨٠٨

(٢) وفي اللسان، ٣٦٧/٢(رقم ١٥١٠) وذكر له حبزاً منكراً، وذكر حبان بن مدير ١٦٦/٢.

(٣) التقريب، رقم ٧٧٦٨، والميزان، ٤٢٤/٤.

(٤) الضعفاء الكبير، ٣٧٩/٤-٣٨٠، وانظر: العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد ٤٦٥/٣ رقم ٥٩٨٥، السير: ١٣١/٦-١٣٢.

[١٠٤] ١٤٩٤ - قال البزار: حدثنا أبو كريب[١] قال حَدَّثَنَا عبد الله بن إدريس[٢] عن الأعمش[٣] عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾[٤] شق ذلك على الناس، وقالوا: أيّها لا يظلم نفسه؟ قال: إنه ليس الذي تعنون ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٥]،[٦].

قال البزار: قال ابن إدريس: كنت سمعته من أبي[٧] عن أبان بن تغلب[٨] عن الأعمش، ثم لقيت لقيت الأعمش فحدثني به.

[١٠٥] ١٤٩٢ - وقال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالا: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِعَبْدِ اللهِ: إِنِّي لأَحْسَبُ صَاحِبَكُمْ قَدْ عَلَّمَكُمْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى عَلَّمَكُمْ كَيْفَ تَأْتُونَ الْخَلاءَ ؟ قَالَ: إِنْ كُنْتَ مُسْتَهْزِئًا، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنْ لاَ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِفُرُوجِنَا، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا، وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِالرَّجِيعِ، وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِالْعَظْمِ، وَلاَ نَسْتَنْجِيَ بِدُونِ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ.

[١٠٦] ١٤٩٥- وقال البزار: وحدثنا به محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا محمد بن أبي عدي عن شعبة وقد رواه شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

---

(١) هو محمد بن العلاء ثقة ترجمته برقم ١٤٨٧.

(٢) ثقة فقيه عابد من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٤٩١ رقم ٣٢٢٣.

(٣) ترجمته برقم ١٤٧٦ وهو ثقة حافظ مشهور.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٨٢

(٥) سورة لقمان، الآية: ١٣

(٦) مسند البزار: ٣١٢/٤

(٧) إدريس بن يزيد الأودي، ثقة، تقريب التهذيب ص ١٢٢ رقم ٢٩٨.

(٨) ثقة فيه تشيّع، تقريب التهذيب ص ١٠٣ رقم ١٣٧.

تخريج الحديث:

أولاً: من طريق ابن إدريس عن الأعمش: أخرجه مسلم في صـــحيحه، ١/١١٤ ح١٢٤(١٩٨)، والدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي: ٢/٢١٣.

ثانياً: من طريق أبي معاوية عن الأعمش: أخرجه مسلم ح١٢(١٩٧).

ثالثا: من طريق شعبة عن الأعمش: أخرجه البخاري ح٣٢، وح٤٣٥٣، وأبو داود الطيالســـي في مسنده ص٣٥ ح٢٧٠. وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم[1].

دراسة علة الحديث:

إن البزار رحمه الله قد أخرج الحديث بثلاثة أسانيد أما الإسناد الذي رواه به عن أبي كريب، فهـــو الإسناد الذي أراد بيان علّته، عن عبدالله بن إدريس، ورواه أيضاً عن أبيه عن أبان بن تغلب عـــن الأعمش عن إبراهيم. وهذا إبدال في الإسناد، لكنه لا يضرّ، فأراد البزار أن يبين أن الحـــديث قـــد روي على الوجهين عن ابن إدريس، وكلاهما صحيح فلا يعلّ إحداهما بالآخر. ثم بيّن أن الحديث قد رواه أبو معاوية وشعبة عن الأعمش على وجه يوافق رواية ابن إدريس كما روى أبو كريب عنـــه فالحديث صحيح وهذا علوّ في الإسناد، إذاً فلا تعليل، فقد ذكر العلة ليبين أنها غير قادحة وكلاهما صحيح، والله أعلم

رأي الباحث:

١- بيان البزار لعلو إسناد ابن إدريس في هذا الحديث صحيح، وهو تصرف جيد منه كحـــذاق المحدثين. فلا يعل الحديث بذلك وإن تفرد ابن إدريس بإسناد أبان بن تغلب فهو صحيح أيضاً، غير معل، والله أعلم.

٢- إن الحديث صحيح متفق عليه، ورواه جمع من الثقات الأثبات عن الأعمش.

---

(١) انظر: جامع الأصول لابن الأثير، ٤/١٣٤.

[١٠٧] ١٤٩٦ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: أَتَى رسول اللّه صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، أَبَلَغَكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَحْمِلُ الْخَلائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالسَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، قَالَ: فَضَحِكَ رسول اللهحَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَقَرَأَ: "وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ"[1][2].

[١٠٨] ١٤٩٧ – وقال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُسَاوِرِ[3] الْفَضْلُ بْنُ مُسَاوِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ [4]، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم بِنَحْوِهِ.

قال البزار: هكذا رواه الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، ورواه الثوري عن منصور والأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله.

[١٠٩] ١٤٩٨– وقال البزار: حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ[5]، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَسُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ [6]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم بِنَحْوِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ

وقال يحيى(بن القطان): وزاد فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: "فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً وتصديقاً".

[١١٠] ١٧٧٨– وقال البزار أيضاً: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ اسْتِخَارَتُهُ رَبَّهُ، وَرِضَاهُ بِمَا قَضَى، وَمِنْ شَقَاءِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ الاسْتِخَارَةَ، وَسَخَطُهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ.

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٧

(٢) مسند البزار، ٣١٤/٤

(٣) صدوق ربما وهم، تقريب التهذيب ص ٧٨٤ رقم ٥٤٥٤.

(٤) ثقة ثبت، وهو الوضاح بن عبد الله اليشكري، تقريب التهذيب ص ١٠٣٦ رقم ٧٤٥٧.

(٥) ثقة متقن حافظ إمام من كبار التاسعة، تقريب التهذيب ص ١٠٥٥ رقم ٧٩٠٧.

(٦) تابعي كبير مخضرم ثقة من الثانية، تقريب التهذيب ص ٦٥٤ رقم ٤٤٤٤.

[١١١] ١٧٧٩- وقال البزار: فَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن أَبِي بَكْر: فَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ أَبِي بَكْر بْن عُبَيْدِ اللَّهِ، رَجُلٌ مِنْ قُرَيْش، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْن مُحَمَّدِ بْن سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدٍ، عَنِ النبيِ ﷺ بِنَحْوِهِ[١].

قال البزار: وهذا الحديث رواه منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله، وقال الأعمش: عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، وأخطأ فيه عمرو بن طلحة، فرواه عن أسباط، عن منصور، عن خيثمة، عن علقمة، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أولاً: حديث عبيدة السلماني: من طريق الثوري عن الأعمش ومنصور عن إبراهيم عن عبيدة.
أخرجه البخاري ٢٦٩٧/٦ ح٦٩٧٨/٧. والترمذي ٣٧١/٥ ح٣٢٣٨، والنسائي في الكبرى، ٤٤٦/٦ ح١١٤٥١، والطبراني في الكبير ح١٠٣٣٥ وابن خزيمة في التوحيد ص٧٧، والدارقطني في العلل ٤٠٨/٣. كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن منصور والأعمش ، عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله.

ثانياً: حديث منصور وحده دون الأعمش: أخرجه أحمد ٣٧٧/٧ ح٤٣٦٨،ح٤٣٦٩. البخاري ح٤٥٣٣، ح٧٠٧٥، ومسلم ٢٧٨٦ (١٩) (٣٠)، والترمذي: ح٣٢٣٩، والطبراني في الأوسط، ح٥٨٥٧، والنسائي في الكبرى ٤١٣/٤ ح٧٧٣٦. كلهم عن منصور وحده عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله.

ثالثاً: حديث علقمة عن عبد الله: أخرجه أحمد ح٣٥٩٠، والبخاري ح٦٩٧٩ ح٧٠١٣، ومسلم ٢٧٨٦(٢١)، والنسائي في الكبرى ٤٠٠/٤ ح٧٦٧٨.

دراسة علة الحديث:

الحديث قد أعلّه البزّار بإبدال الإسناد من خلال طرقه. وبيّن الدارقطني الاختلاف فقال: "يرويه منصور والأعمش، واختلف عنهما، فرواه شيبان وإسرائيل وجرير بن عبدالحميد وأبو الأشهب النخعي، والحسين بن واقد، عن منصور عن إبراهيم، عن عبيدة عن عبدالله. وكذلك رواه الثوري عن منصور والأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله. ورواه أسباط بن نصر، عن منصور عن خيثمة بن عبدالرحمن عن علقمة عن عبدالله، ووهم في ذكر خيثمة. ورواه أبو معاوية الضرير وجرير وابن فضيل وعيسى بن يونس، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. وحديث عبيدة

(١) مسند البزار: ١٨١/٥، ١٨٣.

أثبت. ورواه فضيل بن عياض عن منصور واختلف عنه، فقال يحيى القطان: عن فضيل عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله، مثل قول شيبان ومن تابعه. وقال عبدالرزاق: عن فضيل بن عياض، عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن ابن مسعود"[١].

وأعل الإمام ابن خزيمة رحمه الله، رواية يحيى القطان عن الثوري التي انفرد بها فقال: "الجواد قد يعثر في بعض الأوقات، وهم يحيى بن سعيد في إسناد خبر الأعمش، مع حفظه وإتقانه وعلمه بالأخبار، فقال: عن عبيدة عن عبدالله، وإنما هو عن علقمة، وأمّا خبر منصور فهو عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله. والإسنادان ثابتان صحيحان: منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله، والأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، غير مستنكر لإبراهيم النخعي، مع علمه وطول مجالسته أصحاب ابن مسعود، أن يروي خبراً عن جماعة من أصحاب ابن مسعود"[٢].

ورجح ابن خزيمة هذا لأن الثقات من أصحاب الأعمش – ومنهم أبو معاوية وهو من أتقنهم لحديث الأعمش – مع عدد من الحفاظ قد رووه عنه من حديث علقمة، وانفرد هو بجعله من حديث عبيدة، وهذا ما يقتضيه النظر.

لكن البخاري قد أخرج هذا الطريق مصححاً له مع علمه بالطرق الأخرى، وكذا مسلم ولذا ذكر الحافظ هذا الاختلاف وقال: "وتصرف الشيخين يقتضي أنّه عند الأعمش على الوجهين"[٣].

رأي الباحث:

١- إن الحديث قد روي من طريق علقمة عن عبدالله، ومن طريق عبيدة عن عبدالله، واختلف فيه وكلا الوجهين صحيح، وقد أعله البزار بهذا الاختلاف فأصاب رحمه الله.

٢- رواية: أسباط بن نصر من طريق منصور عن خيثمة بن عبدالرحمن لا تصحّ، كما ذكر البزار ووافقه الدارقطني.

٣- وهّم ابن خزيمة، يحيى القطان بتفرده بروايته عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة، مع إمامته مخالفاً الثقات. وما قاله له وجه من النظر.

٤- أخرج البخاري ومسلم طريق يحيى القطان هذا، وهذا يدل على أنهما يصححان هذا الحديث، وأرى القول قولهما، كما ذكر الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

٥- تعليل البزار صحيح، لكن العلة غير مؤثرة وغير قادحة.

٦- زيادة فضيل: فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً وتصديقاً فهي صحيحه ثابتة عند مسلم وغيره.

---

(١) العلل الواردة للدارقطني ٣/٤٠٥-٤٠٨، السؤال: ٨٠٥.

(٢) التوحيد، ص٧٧

(٣) الفتح، ١٣/٣٩٧

[١١٢] ١٥١٢ – قال البزار: حدثنا عبد الواحد بن غياث[١] قال أنا عبد العزيز بن مسلم[٢] عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال رسول الله(لاَ يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر ولا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من الإيمان)[٣].

قال البزار: وهذا الحديث رواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، عبدالعزيز بن مسلم وأبوبكر بن عياش.

[١١٣] ١٥٨٤ – وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرٍ، وَلاَ يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن فضيل إلا أبان بن تغلب، ولا عن أبان، إلا شعبة.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى الموصلي ح٥٠٦٦، وح٥٣٣١، وابن أبي شيبة، ٢٤٩/٦، وأحمد ح٣٩١٣، والطبراني في الكبير، ح (١٠٠٠٠)، والطحاوي في المشكل، ١٧٣/١٤ ح٥٥٥١ و٥٥٥٢.

ومن طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش: أخرجه أبو داود في سننه ح٤٠٩١، والترمذي ح١٩٩٨، وأحمد ٦٠/٧ ح٣٩٤٧، والطبراني، ح١٠٠٠١.

ومن طريق علي بن مسهر وسعيد بن مسلمة عن الأعمش: أخرجه مسلم في صحيحه، ح٩١(١٤٨) إبن حبان ح٢٢٤، ٤٦٠/١ وابن ماجه، ح٥٩ وح٤١٧٣.

طريق فضيل بن عمرو عن إبراهيم: أخرجه مسلم ح ٩١ ص ١٤٧، والترمذي ح ١٩٩٩، والبخاري في التاريخ الكبير، ٢/٥، من طريق أبي داود الطيالسي، وابن حبان في صحيحه، ٢٨٠/١٢ ح ٥٤٦٦. وأحمد ح٤٣١٠.

---

(١) صدوق من صغار التاسعة، تقريب التهذيب ص ٦٣١ رقم ٤٢٧٥.

(٢) ثقة عابد ربما وهم، من السابعة، تقريب التهذيب ص ٦١٦ رقم ٤١٥٠.

(٣) مسند البزار ٣٢٣/٤.

(٤) مسند البزار ٢٧/٥، ورجاله ثقات.

دراسة العلل في الحديث:

في هذا الحديث ثلاث علل من ثلاث نواحى:

أولاً: المخالفة: في إبدال الإسناد دون الصحابي في رواية الأعمش.

قال الدارقطني: "يرويه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة. حدث به كذلك: عبدالعزيز بن مسلم، وعلي بن مسهر وأبو بكر بن عياش. ورواه قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن ابي وائل، عن علقمة، عبدالله، قاله الهيثم بن جميل، عن قيس. والقول الأول أصح"[١].

ثانياً: الاختلاف في الرفع والوقف:

وهو من ناحيتين في رواية الفضيل الفقيمي نفسها: فقد روى أبان بن تغلب وحجاج بن أرطأة (في رواية يزيد بن هارون) عن الفقيمي عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله مرفوعاً. وروى أبو خالد الأحمر عن حجاج بن أرطأة عن الفقيمي عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله موقوفاً من قوله.

خالفهما ابن أبجر[٢] فرواه عن أبي معشر زياد بن كليب عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله موقوفاً.

وقد سأل عنه ابن أبي حاتم أباه في العلل فقال: "أيهما أصح؟ فقال(أبو حاتم): الأعمش وفضيل أضبط من أبي معشر، وهو أشبه بالصواب"[٣].

قلت: فالراجح رواية الأعمش والفضيل، وقد اعتمدها مسلم فهو الصحيح، والله أعلم.

ثالثاً: الاختلاف في الوصل والإرسال: في حديث يحيى بن جعدة عن ابن مسعود.

فقد رواه عبدالعزيز القسملي عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن جعدة، عن ابن مسعود مرفوعاً موصولاً، ورواه حمزة بن حبيب الزيات المقرئ وحجاج بن أرطأة عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن جعدة عن النبي ﷺ مرسلاً. دون ذكر ابن مسعود. وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، فقال: "مرسل أشبه عندي، مع أن يحيى بن جعدة، لم يلق ابن مسعود"[٤].

رأي الباحث:

الحديث معلول بإبدال دون الصحابي:

١- أن الصحيح من رواية الأعمش ما رواه عبدالعزيز القسملي ووكيع وأبوبكر بن عياش وعلي بن مسهر وسعيد بن سلمة، وخالفهم قيس بن الربيع فجعله عن الأعمش عن أبي وائل عن

---

(١) العلل، ٣/٣٦٣ السؤال: ٧٧٩

(٢) ثقة عابد، كما في التقريب، رقم ٤٢١٠

(٣) العلل، ٥/٩١-٩٢، المسألة: ١٨٢٩

(٤) العلل، ٥/١٠٣-١٠٤ المسألة، ١٨٣٧

عبدالله وهو خطأ مرجوح كما بين الدارقطني، لأن قيساً خالف من هو أوثق وأكثر منه وقد تـــابعهم الفضيل الفقيمي عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

٢- إن الراجح من رواية الفقيمي الرفع، وقد تابعه الأعمش أيضاً، فالمرفوع صحيح، وما رواه ابن أبجر عن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود عن ابن مسعود موقوفاً فهو أيضاً مرجوح، والراجح الرفع كما بين أبو حاتم الرازي.

٣- أن الراجح من رواية يحيى بن جعدة عن ابن مسعود أنها منقطعة، والوجه الموصول مرجوح، لأن ابن جعدة لم يلق ابن مسعود كما بين ابن معين وأبو حاتم فهو منقطع على كل حال.

٤- إن ما أشار به البزار من وقوع الاختلاف فيه، وافقه عليه الأئمة.

[١١٤] ١٥٢٩ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ[(١)]، عَنِ الأعْمَشِ[(٢)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كَانَ رسول اللّه ﷺ فِي نَخْلٍ مُتَوَكِّيًا، أَحْسَبُهُ قَالَ: عَلَى عَسِيبٍ، إِذْ عَرَضَ لَهُ يَهُودِيٌّ، فَسَأَلَهُ عَنِ الرُّوحِ، فَجَعَلَ يَقُولُ بِرَأْسِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[(٣)]،[(٤)].

قال البـزار: وهذا الحديث رواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وكيع وعلي بن مسهر، وخالفهما ابن إدريس عن الأعمش.

[١١٥] ١٩٥٥ – وقال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ سَعِيدٍ[(٥)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ إِدْرِيسَ[(٦)]، قَالَ: سَمِعْتُ الأَعْمَشَ يَرْوِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُرَّةَ[(٧)]، عَنْ مَسْرُوقٍ[(٨)]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رسول اللّه ﷺ فِي نَخْلٍ، فَعَرَضَ لَهُ يَهُودُ فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَوَقَفَ سَاعَةً فَظَنَنَّا أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلا[(٩)].

قال البـزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه أحداً عن الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن عبدالله إلا ابن إدريس، وغير ابن إدريس يرويه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

تخريج الحديث:

طريق وكيع عن الأعمش: أخرجه أحمد ٢١٤/٤ ح٣٦٨٨، والبخاري ح٧٠١٨، ومسلم ح٢٧٩٤(٣٣)، والترمذي ح٣١٤١، والنسائي في الكبرى، ٩٨/٧ وابن حبان، ٢٩٩/١ ح٩٨.

(١) ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، تقريب التهذيب ص ١٠٣٧ رقم ٧١٦٤.

(٢) ترجمته برقم ١٤٧٦ وهو ثقة مكثر مشهور.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨٥

(٤) مسند البزار، ٣٣٤/٤-٣٣٥

(٥) ثقة من صغار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٥١١ رقم ٣٣٧٤.

(٦) ترجمته برقم ١٤٩٤.

(٧) هو الهمداني، ثقة، من الثالثة، تقريب التهذيب ص ٥٤٥ رقم ٣٦٣٢.

(٨) ثقة فقيه عابد مخضرم، تقريب التهذيب ص ٩٣٥ رقم ٩٦٤٥.

(٩) مسند البزار، ٣٣٢/٥

وابن أبي شيبة في مسنده، ١/١٥٥ ح٢١٥، وأبـــويعلى، ٩/٢٦٧ ح٥٣٩٠ ثنـــا أبـــو خيثمـــة، والطبري في تفسيره، ١٧/٥٤٢.

ثانياً: طريق ابن إدريس عن الأعمش: أخرجه أحمد ٧/١٤ ح٣٨٩٨، ومســـلم ح٢٧٩٤(٣٤) وابن حبان في صحيحه، ١/٢٩٩ ح٩٧.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزار بالمخالفة، وإبدال الإسناد دون الصحابي كما هو ظاهر.

بيان الاختلاف:

قال الدارقطني: "يرويه عبدالله بن إدريس، عن الأعمش، عن عبدالله بن مرة، عن مســـروق، عـــن عبدالله. وخالفه وكيع، وعيسى بن يونس، وعلي بن مسهر، فرووه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وهو المشهور. ولعلهما صحيحان، وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع على هذا القول"[1].

وكلاهما صحيح كما أشار إلى ذلك الدارقطني، لأن عبدالله بن إدريس من الأثبات الثقات الكبـــار ويحتمل عنه ذلك. لأنه قد روي عنه على الوجهين معاً، فهذا يدل على أنه حفظ عنه الطريقان. والله أعلم.

رأي الباحث:

١- اختلف على الأعمش في إسناد الحديث على وجهين، الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عـــن عبدالله، والأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن عبدالله.

٢- كلاهما صحيح إن شاء الله، لأنه قد رواه من طريق مسروق ثبت حافظ وهو عبـــدالله بـــن إدريس وتفرد به، وقد روي عنه أيضاً، على الوجه الموافق للجمهور، وهذا يؤيد أن كلاهما صحيح، والله أعلم.

٣- للحديث شاهد صحيح من حديث بن عباس بمعناه.

٤- تعليل البزار للحديث بالاختلاف وإبدال الإسناد صحيح، لكن العلة غـــير قادحـــة، والله الموفق.

---

(١) العلل: ٣/٥١٣ السؤال:(٨٦١)

[١١٦] ١٥٣٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، وَبِشْرُ بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: جَاءَ ابْنَا مُلَيْكَةَ الْجُعْفِيَانِ إِلَى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالا: إِنَّ أُمَّنَا كَانَتْ تُكْرِمُ الزَّوْجَ، وَتَعْطِفُ عَلَى الْوَلَدِ، وَذَكَرَا الْعَطْفَ، غَيْرَ أَنَّهَا كَانَتْ وَأَدَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّكُمَا فِي النَّارِ، فَأَدْبَرَا وَالشَّرُّ يُعْرَفُ فِي وجُوهِهِمَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُدَّا، وَالسُّرُورُ يُرَى فِي وجُوهِهِمَا، فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي مَعَ أُمِّكُمَا، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ: مَا يُغْنِي هَذَا عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ أَبَوَيْهِ شَيْئًا، وَنَحْنُ نَطَأُ عَقِبَهُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ لَمْ أَرْ أَحَدًا كَانَ أَكْثَرَ أَحْسَبُهُ قَالَ مَسْأَلَةً: يَا رسول اللههَلْ وَعَدَكَ رَبُّكَ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا ؟ فَظَنَّ أَنَّهُ مِنْ شَيْءٍ قَدْ سَمِعَهُ، فَقَالَ: مَا سَأَلْتُ رَبِّي وَمَا أَطْمَعَنِي، وَأَنِّي لأَقُومُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ: يَا رسول اللهوَمَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ ؟ قَالَ: ذَاكَ إِذَا جِيءَ بِكُمْ عُرَاةً، أَحْسَبُهُ قَالَ: حُفَاةً، فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللهِ، فَيَقُولُ: اكْسُوهُ، فَيُكْسَى رَيْطَتَيْنِ فَيَلْبَسُهُمَا، ثُمَّ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْعَرْشِ، ثُمَّ أُوتَى بِكِسْوَتِي فَأَلْبَسُهَا، فَأَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ مَقَامًا مَا يَقُومُهُ أَحَدٌ غَيْرِي، يَغْبِطُنِي بِهِ الأَوَّلُونَ وَالآخِرُونَ، قَالَ: وَيُفْتَحُ نَهَرٌ مِنَ الْكَوْثَرِ إِلَى الْحَوْضِ، فَقَالَ الْمُنَافِقُ: قَلَّ مَا جَرَى مَاءٌ قَطُّ إِلاَّ عَلَى حَالٍ أَوْ رَضْرَاضٍ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللّهِ، عَلَى حَالٍ أَوْ رَضْرَاضٍ، قَالَ: حَالُهُ الْمِسْكُ، وَرَضْرَاضُهُ التُّومُ، يَعْنِي الدُّرَّ، فَقَالَ الْمُنَافِقُ: لَمْ أَسْمَعْ كَالْيَوْمِ، فَإِنَّهُ مَا جَرَى مَاءٌ قَطُّ عَلَى حَالٍ أَوْ رَضْرَاضٍ إِلاَّ كَانَ لَهُ نَبْتٌ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: هَلْ لَهُ نَبْتٌ ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُضْبَانُ الذَّهَبِ، فَقَالَ الْمُنَافِقُ: لَمْ أَسْمَعْ كَالْيَوْمِ فَإِنَّهُ قَلَّ مَا نَبَتَ قَضِيبٌ إِلاَّ أَوْرَقَ، وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا رسول اللههَلْ لَهُ ثَمَرٌ ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَلْوَانُ الْجَوْهَرِ وَمَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدُ، وَمَنْ حُرِمَهُ لَمْ يُرْوَ بَعْدُ[١].

---

(١) مسند البزار ٤/٣٣٩- ٣٤٠.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ من حديث علقمة عن عبد الله إلا من هذا الوجه وقد روى الصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن عثمان بن عمير، عن أبي وائل، عن عبد الله هذا وأحسب أن الصعق غلط في هذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه بلفظ البزار هكذا مطولاً: أحمد ٣٢٨/٦، ٣٢٩ ح ٣٧٨٧، والبخاري في التاريخ الكبير ٧٣/٤، والطبراني في الكبير ح ١٠٠١٨، وفي الأوسط ٨٢/٣ ح ٢٥٥٩، وأبو نعيم ١٨٧/٢، والحاكم ٣٦٤/٣.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بالاختلاف في إبدال الإسناد كما هو ظاهر. واختلف عليه على وجهين:

الأول: عثمان بن بن عمير عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله، سعيد بن زيد عن علي بن الحكم عنه. والثاني: عثمان بن عمير عن أبي وائل عن عبد الله، رواه هكذا: الصعق بن حزن[1] عن علي بن الحكم عنه.

ذكر هذا الاختلاف الدارقطني، فقال: "ورواه أبو اليقظان عثمان بن عمير، واختلف عنه. فرواه سعيد بن زيد، أخو حماد بن زيد، عن علي بن الحكم، عن أبي اليقظان، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله بن مسعود قال: جاء ابنا مليكة إلى النبي ﷺ. وخالفه الصعق بن حزن، فرواه عن أبي اليقظان عثمان بن عمير عن أبي وائل عن عبد الله"[2].

ونقل البخاري عن عارم عن حماد بن زيد قال: "حديث سعيد بن زيد أصح"[3]. وأشار الطبراني وأبو نعيم إلى هذه المخالفة موافقين البزار.

رأي الباحث:

والراجح من الوجهين – كما ذكر حماد بن زيد والبزار – هو وجه سعيد بن زيد عن علي عن عثمان بن عمير عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله، وعلى كل فالمدار هو عثمان بن عمير وهو ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع[4].

---

(١) صدوق يهم كما في التقريب رقم ٩٤٧.

(٢) العلل للدار القطني ٣٨٥/٣ – ٣٨٦، السؤال: ٧٧٤.

(٣) التاريخ الكبير ٧٣/٤.

(٤) انظر:تقريب التهذيب (ص: ٣٨٦).

[١١٧] ١٥٩٦ – قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ[٢]، عَنِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ[٣]، عَنْ أَبِيهِ[٤]، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنّ رسول الله ﷺ، قَالَ: الْوَائِدَةُ وَالْمَوْءُودَةُ فِي النَّارِ، قَالَ: ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي ﷺ، مِثْلَهُ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا جوده إلا ابن أبي زائدة، عن أبيه[٥].

[١١٨] ١٦٠٥ – قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَطَّانُ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ[٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ[٨]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ[٩]، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَأَبِي الأَحْوَصِ[١٠]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبي ﷺ، قَالَ: الْوَائِدَةُ وَالْمَوْءُودَةُ فِي النَّارِ.

قال البزار: هكذا رواه شريك[١١].

[١١٩] ١٨٢٥ – وقال البزار: حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ[١٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّبَّاسُ[١٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ[١٤]، عَنْ

---

(١) صدوق وترجمته ١٤٤٩.

(٢) ثقة سني فقيه، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب، من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٩٦١ رقم ٦٨٥٤.

(٣) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ثقة متقن من كبار التاسعة، تقريب التهذيب ص ١٠٥٤ رقم ٧٥٩٨.

(٤) الواداعي، ثقة، وكان يدلّس، تقريب التهذيب ص ٣٣٨ رقم ٣٣٢، وذكر أبو حاتم: كان يدلّس عن الشعبي وابن جريج، التقريب ص ٦٢ رقم ٤٧، وهنا روي عن الشعبي.

(٥) مسند البزار ٣٦/٥.

(٦) ثقة حافظ من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٩٠ رقم ٤٤.

(٧) محمد بن عبد الله، ثقة ثبت، تقريب التهذيب رقم ٦٠٥٥.

(٨) صدوق يخطيء كثيراً واختلط بأخرة، تقريب التهذيب ص ٤٣٣ رقم ٢٨٠٢.

(٩) عمرو بن عبدالله السبيعي ثقة مكثر عابد من الثالثة واختلط بأخرة، تقريب التهذيب ص ٧٣٩ رقم ٥١٠٠.

(١٠) عوف بن مالك الجشمي، من الثالثة ثقة، تقريب التهذيب ص ٧٥٨ رقم ٥٢٥٣.

(١١) مسند البزار ٤٢/٥.

(١٢) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ١٩٥ رقم ٩١٥.

(١٣) ذكره ابن أبي حاتم سكت عنه، وذكر ابن حبان في الثقات ٦٩/٨ الجرح ١٠٣/٢ وهو مجهول الحال.

(١٤) هو القرشي ضعفه الأئمة، انظر التاريخ الكبير ٣٤/١ والجرح ١٩٦/٧ والكامل ١١٨/٦ وغيرها.

عَاصِمٍ[١]، عَنْ زِرٍّ[٢]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: الْوَائِدَةُ وَالْمَوْءُودَةُ وَالْمَوْءُودَةُ فِي النَّارِ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم، عن زر، عن عبد الله إلا محمد بن أبان[٣].

تخريج الحديث:

أولاً: طريق ابن أبي زائدة:

أخرجه أبو داود في السنن ح ٤٧١٧ والطبراني في الكبير ح ١٠٠٥٩ والدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب ١١٧/٤ ح ٢٧٦٣ من طريق عن ابن أبي زائدة به.

ثانياً: طريق شريك القاضي: لم أجده عند غير البزار.

ثالثاً: طريق عاصم عن زر: أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٦، والشاشي ح ٦٤٨ وغيرهما من طريق محمد بن أبان به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

روي بغير هذه الأسانيد، وذكر الاختلاف على طرقه الدارقطني[٤]، وذكر البخاي طريقاً آخر: الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة مرسلاً[٥].

أولاً: الاختلاف على الشعبي، فأرجح الرواة عنه هو إسماعيل بن أبي خالد، كما ذكر الأئمة[٦].

ثانياً: وقع الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي بين إسرائيل وشريك. واختلف الأئمة فيمن هو أثبت في أبي إسحاق بعد اتفاقهم على أن الثوري وشعبة أثبت الناس فيه، إلا عبد الرحمن بن مهدي فقدم إسرائيل حتى على الثوري وشعبة[٧].

فمن الصعوبة بمكان ترجيح إسرائيل على شريك أو العكس، لكن شريكاً قد تغير وساء حفظه كما هو معروف، وليس كذلك إسرائيل. ثم رأيت أن سفيان الثوري قد تابع إسرائيل على روايته، كما

(١) ابن بهدلة، صدوق له أوهام، تقريب التهذيب رقم ٣٠٧١.

(٢) ثقة جليل من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٢٠١٩.

(٣) مسند البزار ٢٢٠/٥.

(٤) العلل ٣٨٣/٣ إلى ٣٨٧.

(٥) التاريخ الكبير ٧٣/٤.

(٦) شرح علل الترمذي ٧٠٨/٢-٧٠٩.

(٧) انظر النصوص:(شرح علل الترمذي ٧٠٩/٢-٧١٢).

أخرج أبو الشيخ في "طبقات المحدثين": من طريق أبي أحمد الزبيري[١]، عن الثوي عن أبي إسحاق عن عبد الله مرفوعاً[٢].

وأميل إلى ترجيح رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله، لأنّ شريكاً فيه كلام في حفظه وقد تغير بعد القضاء، وإسرائيل قد تابعه الثوري في رواية أبي أحمد عنه. والله أعلم.

ثالثاً: طريق محمد بن أبان لأنه تفرد به وهو ضعيف.

رأي الباحث:

الحديث صحيح له شواهد، رواها البزار نفسه بثلاثة أسانيد، وأشار إلى الاختلاف في طرقه، والراجح من رواية الشعبي. ما روى إسماعيل بن أبي خالد عنه، ومن رواية أبي إسحاق ما روى إسرائيل عنه. ولا يصح من طريق عاصم عن زر عن عبد الله لأنه تفرد به محمد بن أبان القرشي وهو ضعيف، والله الموفق.

---

(١) وأبو أحمد الزبيري تقدم الكلام عليه آنفاً في دراسة إسناد (١٦٠٥) وهو أنه ثقة، ثبت لكنه يخطئ في حديث الثوري. وهذا روى عن الثوري، لكن لا بأس به في المتابعة لإسرائيل.

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ١٨ ح ٤١٨.

[١٢٠] ١٩٦١ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ [(٢)]، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى [(٣)]، عَنْ مَسْرُوقٍ [(٤)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبيﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ فِي الصَّلاةِ.[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث يرويه غير موسى عن الثوري عن جابر عن مسلم عن مسروق عن عبدالله.

[١٢١] ١٩٦٢ – وقال البزار: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ [(٦)]، وَمُحَمَّدُ بْنُ مِرْدَاسٍ[(٧)]، وَالْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَزَرِيُّ [(٨)]، قَالَ نَصْرٌ أنا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، وَقَالا حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ [(٩)]، عَنِ الْحَجَّاجِ[(١٠)]، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبيﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلاةِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ[(١١)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نحفظ من حديث الحجاج عن أبي الضحى عن مسروق، إلا من حديث سهل عنه.

قلت: فهنا ذكره بتفرد سهل بن يوسف بهذا الحديث عن حجاج. فذكرته هنا مع الذي قبله لبيان العلة.

---

(١) هو أبو حذيفة البصري، صدوق سيء الحفظ وكان يصعب، وتكلم أحمد وابن معين والعقيلي في حديثه عن الثوري، وهنا روى عنه. انظر شرح علل الترمذي ٢/٧٢٦ وتقريب التهذيب ص ٩٨٥ رقم ٧٠٥٩.

(٢) هو الثوري الإمام الحجّة الثقة المعروف ترجمته برقم ١٤٥٠.

(٣) ثقة فاضل من الرابعة، تقريب التهذيب ص ٩٣٥ رقم ٦٦٧٦.

(٤) ثقة فقيه عابد مخضرم، من الثانية، تقريب التهذيب ٩٣٥ رقم ٦٦٤٥.

(٥) مسند البزار ٥/٣٢٥.

(٦) ترجمته برقم ١٥٣٦.

(٧) الأنصاري مقبول من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٩٤ رقم ٥٤٥٨.

(٨) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٧٨٤ رقم ٥٤٥٨.

(٩) ثقة رمي بالقدر من كبار التاسعة، تقريب التهذيب ص ٤٢٠ رقم ٢٦٨٤.

(١٠) صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة، تقريب التهذيب رقم ١١٢٧ وهو من المرتبة الرابعة من التدليس، التعريف ص ١٢٥ رقم ١١٨.

(١١) مسند البزار ٥/٣٣٥.

[١٢٢] ١٩٧٢ – وقال البزار: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ يَحْيَى الأُبُلِّيُّ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى [٢]، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبيﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلاةِ عَنْ يَمِينِهِ السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ[٣].

قال البزار: (وقد ذكر قبله حديثان بهذا الإسناد) ولا نعلم روى المغيرة عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله إلا ثلاثة أحاديث.

قلت: فذكره بتفرد المغيرة عن أبي الضحى عن مسروق، وللاشتراك في المتن والاسناد ذكرته هنا.

[١٢٣] ١٩٧٤ – وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ [٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ [٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ [٦]، عَنْ جَابِرٍ [٧]، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَمَّنَا رسول اللهﷺ فَسَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الأَيْسَرِ السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَمَا نَسِيتُ بَعْدُ فِيمَا نَسِيتُ[٨].

تخريج الحديث:

طريق موسى بن مسعود أبي حذيفة: أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠١٨٠. والدارقطني في العلل ٥٣٥/٣ ح ٣٨٨. وطريق الحجاج: أخرجه الطبراني في الكبير. وطريق المغيرة: أخرجه بهذا الإسناد: الطبراني في الكبير ح ١٠١٨٣. وأخرجه الشاشي ١٠٦/٢. والدارقطني في العلل (٥٣٤/٣). وطريق المسعودي عن جابر: لم أعثر عليه من طريق المسعودي عند غير البزار لكن

(١) كذا فيه والصواب عُمر بن يحيى بالضم كذا في المصادر الأخرى، وتهذيب الكمال ٦/٧ في ترجمة حفص بن جميع، في الرواة عنه، وذكره ابن حجر في اللسان ٣٣٨/٤، ونقل عن ابن عدي أنه سرق حديث يحيى بن بسطام، فهو ضعيف، وانظر تراجم رجال الدارقطني في سننه ص ٣٢١ رقم ٨٦.

(٢) مسلم بن صبيح ترجمته برقم ١٩٦١، وهو ثقة.

(٣) مسند البزار ٣٤٥/٥.

(٤) ترجمته برقم ١٤٦٦ وهو صدوق.

(٥) هو الحضرمي صدوق يخطيء من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٢٩ رقم ٨٥٠٢.

(٦) هو عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي المعروف.

(٧) هو الجعفي، ضعيف رافضي، تقريب التهذيب ص ١٩٢ رقم ٨٨٦.

(٨) مسند البزار ٣٤٦/٥.

أخرجه الهيثم الشاشي في مسنده ٤٠١/١ ح ٤٠٣. والطبراني في "الكبير" ح ١٠١٧٨ من طريق أبي نعيم، وأحمد في مسنده ٢٣٦/٦ ح ٣٧٠٢. و٤٣١/٦ ح ٣٨٨٧. والدارقطني ٥٣٥/٣ ح ٣٨٧. والطبراني في "الكبير" وغيره ح ١٠١٧٧.

وروي من حديث شعبة: أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠١٨٤، وابن حبان في صحيحه ٣٣٣/٥ ح ١٩٩٤، والطبراني في الكبير ح ١٠١٨٦. والدارقطني في السنن ٣٥٧/١، والبيهقي في الكبرى ١٧٧/٢.

دراسة علة الحديث:

ذكر البزار الاختلاف في حديث أبي الضحى ومسروق، وافقه في ذكر هذا الاختلاف الدارقطني[1] رحمه الله.

رأي الباحث:

ويتلخص من كل هذا ما يلي:

١- الراجح من رواية سفيان: سفيان عن جابر بن يزيد عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله. وباقي الأوجه كلها لا عبرة بها.

٢- والراجح من رواية شعبة أيضاً، شعبة عن جابر عن أبي الضحى(مثل سفيان) وبقية الأوجه وهم أو أخطاء.

٣- والراجح من رواية حجاج بن أرطأة: حجاج عن أبي الضحى عن مسروق عن عبدالله. وباقي الأوجه كلها مرجوحة.

٤- ورواية الشعبي من الوجهين ضعيفة. زكريا الحبطي ضعيف، وكذا جابر الجعفي.

٥- فالراجح من رواية مغيرة، الرواية المرسلة. وطريق حفص بن جميع ضعيفة.

٦- والراجح عن إبراهيم النخعي: الرواية المنقطعة. والروايات الموصولة عنه ضعيفة. لأن رواتها كلهم ضعفاء فيهم كلام أما الأوجه المنقطعة فرواتها ثقات متقنون. فضيل بن عمرو هو الفقيمي الكوفي ثقة[2]. والقعقاع بن يزيد بن شبرمة الضبي الكوفي، أعمى قال أحمد: ثقة[3]. ومغيرة بن مقسم الضبي "ثقة ثبت" مدلس، لكنه متابع هنا كما هو ظاهر.

---

(١) العلل ٥٣٠/٣ إلى ٥٣٥، السؤال ٨٦٨.

(٢) التقريب رقم ٥٤٦٥.

(٣) الجرح ١٣٧/٧.

[١٢٤] ٢٠٦٧ – قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ عَبْدٍ الأَعْلَى الْهَاشِمِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَانِئَ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُسَيْنٍ [٣]، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ [٤]، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، يَعْنِي فِي الصَّلاةِ[٦].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله إلا من هذا الوجه، وعبد الملك بن حسين هذا فليس بالقوي، وقد روى عنه جماعة واختلفوا في حديثه.

تخريج الحديث:

أخرجه وأبو داود في "سننه" ح ٩٩٦، والدارقطني في العلل ١٦٩/٣، وفي أطراف الغرائب ٢٠٦/٢، وقال: "تفرد به يزيد بن هارون عبد الملك بن حسين أبي مالك، النخعي عن أبي إسحاق عن الجماعة، ومنهم مسروق عبيدة[٧]، والطبراني في الكبير ح ١٠١٧٦.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزار بالاختلاف في طرقه على أبي إسحاق السبيعي كما هو ظاهر. وأشار الإمام أبو داود السجستاني رحمه الله إلى الاختلاف فيه، فقال: "شعبة كان ينكر هذا الحديث، حديث أبي إسحاق، أن يكون مرفوعاً"[٨]. وقد فصل الإمام الدارقطني في ذكر الاختلاف عن أبي إسحاق"[٩]. وذكر الطبراني بعض الطرق وذكر الاختلاف أيضاً[١٠].

---

(١) لم أعثر له على ترجمة فهو مجهول.

(٢) صدوق له أغلاط، تقريب التهذيب ص ٦٠٣ رقم ٤٠٥٩.

(٣) وقيل: عبادة بن الحسين، متروك من السابعة، تقريب التهذيب ص ٦٧٤ رقم ٤٥٩١.

(٤) عروة بن الحارث أبو فروة الأكبر ثقة من الخامسة، تقريب التهذيب ١١٩٩ رقم ٨٤٠٣.

(٥) عوف بن مالك ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب ص ٧٥٨ رقم ٥٢٥٣.

(٦) مسند البزار ٤٣١/٥.

(٧) أطراف الغرائب ٢٠٦/٢.

(٨) أبو داود في "سننه" ح ٩٩٦

(٩) العلل للدارقطني ١٦٥/٣ إلى ١٧٠، السؤال: ٦٨٠.

(١٠) المعجم الكبير ح ١٠١٧٣.

رأي الباحث:

١- لا تصح رواية عبد الملك بن حسين أبي مالك، فمع اضطرابه فيها والاختلاف عليه، فهو متروك، فلا يعبأ به.

٢- الراجح من رواية أبي إسحاق: زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن عبد الله الحديث. وتابعه إسرائيل ورجحه الدارقطني(١)، وتبعه البيهقي(٢)، وطريق أبي الأحوص أيضاً جيد، مع أن شعبة أعلّه بالوقف كما ذكر أبو داود، والله أعلم.

فائدة: وقد خرّج من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أخرجه مسلم ح ٥٨٢(١١٩) من طريق إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن أبيه قال: كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلّم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده. وقد روي عن عدد من الصحابة في هذا المعنى. وهو عند غيره، والله الموفق.

---

(١) والدارقطني في سننه ١/٣٥٦ - ٣٥٧.

(٢) ونقل البيهقي(وأخرجه ٢/١٧٧ أيضاً) بإسناده عن الدارقطني ذلك، وقال: كان أبو الحسن الدارقطني رحمه الله. يستحسن هذه الرواية، ويقول هي أحسنها.

[١٢٥] ١٥٤١ – قال البزار: حَدَّثَنَا طَلِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ [(٢)]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَطَا [(٣)]، عَنْ سِمَاكٍ [(٤)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ بِمِنًى فَانْشَقَّ الْقَمَرُ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه سماك هكذا، ورواه الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله.

١٦٢٧ – وقال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النبي ﷺ بِمِنًى فَانْشَقَّ الْقَمَرُ[(٦)].

[١٢٦] ١٨٠٢ – وقال البزار: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: انْشَقَّ الْقَمَرُ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، أَحْسَبُهُ قَالَ: بِمِنًى[(٧)].

تخريج الحديث:

حديث سماك بن حرب: أخرجه الطيالسي في مسند ص ٣٧ ح ٢٨٠ عن يزيد بن عن عطاء به، وقال فيه: عن علقمة أو الأسود(على الشك). ولفظه: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ دون ذكر منى[(٨)]. وقد روي من طريق إسرائيل عن سماك: أخرجه أحمد ٣٩/٧ ح ٣٩٢٤. والطحاوي "شرح المشكل ١٧٩/٢ ح ٧٠١، والحاكم في مستدركه ٤٧١/٢. ومن طريق أسباط بن نصر عن سماك: أخرجه الطبري في تفسيره ٥٦٧/٢٢.

---

(١) ثقة من كبار الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٤٦٦ رقم ٣٠٦٥.

(٢) الضبي الواسطي، "سعدويه" ثقة حافظ من كبار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٣٨ رقم ٢٣٤٢.

(٣) اليشكري، ليّن الحديث، تقريب التهذيب ص ١٠٨٠ رقم ٧٨٠٨.

(٤) ابن حربن صدوق يضطرب وتغيّر بأخرة ترجمته رقم ١٥٣٨.

(٥) مسند البزار ٣٤٥/٤.

(٦) مسند البزار ٦٢/٥.

(٧) مسند البزار ٢٠٣/٥.

(٨) وهنا اختلاف مع رواية البزار في الإسناد والمتن كما هو ظاهر، ففي رواية البزار ذكر: الأسود وعلقمة(جزماً)، وهناك الأسود أو علقمة(على الشك).

و لم يذكر في رواية الطيالسي: "منى" بينما ذكر ذلك في رواية البزار.

حديث الأعمش في انشقاق القمر: أخرجه البخاري ح ٣٦٥٦ وح ٣٦٥٨ وح ٤٥٨٣، ومسلم ح ٢٨٠٠(٤٤)(٤٥)، والطبراني في الكبير ح ٩٩٩٦، ح ١٠٠٠٩، والطبري في "جامع البيان" ٥٦٧/٢٢.جميعهم: عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله، دون ذكر منى.

وأخرجه البخاري ح ٣٤٣٧، ومسلم ح ٢٨٠٠(٤٣).

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي كما هو ظاهر.

بيان الاختلاف: اختلف فيه على ثلاثة أوجه: الوجه الأول: سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله، الحديث. والوجه الثاني: سماك عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود عن عبد الله،(على الشك) رواه هكذا عنه: يزيد بن عطاء، في رواية الطيالسي عنه. والوجه الثالث: سماك عن إبراهيم عن الأسود(وحده) عن عبد الله، رواه هكذا عنه: إسرائيل بن يونس وأسباط بن نصر، وإسرائيل ثقة معروف، وأسباط نصر الهمداني صدوق كثير الخطأ يغرب [1]. لكنه متابع هنا.

رأي الباحث:

أرجح هذه الأوجه – والله أعلم – هو الوجه الثالث: سماك عن الأسود(وحده) عن عبد الله، لما يلي:

١– أنه قد رواه هكذا إسرائيل بن يونس، وهو ثقة وقد تابعه أسباط مع أن فيه ضعف.

٢– أما الوجه الأول والثاني. فمدارهما على يزيد بن عطاء وهو لين الحديث كما تقدم. فما رواه الثقة إسرائيل مع المتابعة أولى من تفرد يزيد بن عطاء. فما رواه منكر، مع أنه اضطرب فيه على ما يبدو والله أعلم.

دراسة علة حديث الأعمش:

وقد بينها خير بيان الإمام الدارقطني، فقال: "يرويه سعدان ابن يحيى اللخمي – لا بأس به – عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. واختلف عن يحيى بن عيسى الرملي، فقيل عنه، كقول سعدان، وقال ابن أخيه عيسى بن عثمان: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن رجل، عن عبد الله. ورواه يزيد بن عطاء – عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله. وقيل: عن يزيد بن عطاء، عن سماك، عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله. وكذلك قال إسرائيل وأسباط: عن سماك، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله. والصحيح من حديث أبي معمر. وقال عمرو بن عاصم: ثنا

---

(١) التقريب رقم ٣٢٣.

عبد الواحد بن زياد وحفص بن غياث ويوسف بن خالد، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود[1].

فيتضح من هذا أنه قد اختلف فيه على الأوجه كالتالي: الوجه الأول: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. قال سعدان ويحيى بن عيسى(في رواية جعفر بن محمد).

الوجه الثاني: الأعمش عن إبراهيم عن رجل عن عبد الله، قال عيسى بن عثمان بن يحيى بن عيسى بن الأعمش.

الوجه الثالث: الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله. رواه عنه شعبة وسفيان وأبو معاوية وأبو حمزة وابن مسهر.

الوجه الرابع: الأعمش عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر عن عبد الله.

رأي الباحث:

الراجح هو الوجه الثالث، وذلك لما يلي:

١- أن رواته هم الأحفظ ففيهم سفيان الثوري وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير وهما أرفع الرواة وأحفظهم لحديث الأعمش كما قال الأئمة. [2]

٢- هم عدد وقد تابع بعضهم بعضاً، وفي ذلك مالا يخفى من القوة، مع متابعة مجاهد في أبي معمر لهم.

٣- أنه قد أخرجه على هذا الوجه صاحبا الصحيح واتفقا على صحته وهذا يدلّ على صحتها ورجحانها على الأوجه الأخرى. رواتها هم دون هؤلاء الحفاظ مرتبة في الحفظ والإتقان. مع اضطراب في بعض الطرق كما تقدم.

٤- أما الوجه الرابع: الأعمش عن عبد الله بن مرة، فرواه عن الرواة عن الأعمش، عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي، القيسي البصري، أبو عثمان. صدوق في حفظه شيء من صغار التاسعة.:(التقريب ص ٧٣٨ رقم ٥٠٩) وعليه فهو مع صدقه وعدالته دون الاثبات الكبار من أصحاب الأعمش.

٥- وقد رجح هذا الوجه حافظ عصره الإمام الدارقطني والله الموفق.

---

(١) العلل ٣/٣٩٦ إلى ٣٩٩، السؤال ٨٠٢.

(٢) انظر المنتخب من علل الخلال ص ٣٢٢ وشرح علل الترمذي ٢/٧١٥ إلى ٧٢٠.

[١٢٧] ١٩٧١- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رسول اللَّه ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَذَا سِحْرٌ وَلَكِنِ انْظُرُوا فَسَلُوهُمْ فَسَأَلُوا مُحَمَّدًا ﷺ[١].

قال البزار: ليس عندي فيه أكثر من هذا.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي في مسنده ص ٣٨ ح ٢٩٥، عن أبي عوانة به، وفي بقية المتن: فقالت قريش: هذا سحر ابن أبي كبشة، قال: فقالوا: انظروا ما تأتيكم به السفار. فإن محمدا لا يستطيع أن يسحر الناس كلهم قال: فجاء السفار فقالوا ذاك.

وقد روي هذا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري ح ٤٥٨٥ ومن حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري ح ٤٥٨٧ ومسلم ح ٢٨٠٢(٤٧). ومن حديث جبير بن مطعم عند الترمذي ح ٣٢٨٩ وغيره.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بالاختصار في المتن أيضاً فإنه ذكره بالتفصيل عند الطيالسي كما تقدم في التخريج وإلى هذا أشار البزّار رحمه الله بقوله: "ليس عندي فيه أكثر من هذا". وينظر في علة الحديث الذي قبله.

---

(١) مسند البزار ٥/٣٤٤.

[١٢٨] ١٥٥٥ - قال البزار: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَان الْحَكِيمُ بْنُ نَافِع[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُفَيْرُ بْنُ مَعْدَان [(٣)]، عَنْ حَمَّادٍ [(٤)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَة، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أنّ النبي ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّشَهُّدَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبي وَرَحْمَةُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عَبَّادِ اللّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنّ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث رواه شعبة، وغيره، عن حماد، عن أبي وائل، عن عبد الله وأحسب أن عفير بن معدان أخطأ فيه إذ جعله عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٩٢٠، النسائي في الكبرى ٢٥١/١ ح ٧٥٥، وفي الكبرى ح ٧٥٦، وفي الكبرى ح ٧٥٧. أنبأ إسماعيل بن مسعود[(٦)] ثنا خالد بن الحارث[(٧)] ثنا هشام عن حماد عن أبي وائل عن عبد الله الحديث.

أخرجه البزار ح ١٦٧٣، ثنا بشر بن خالد(العسكري) نا محمد بن جعفر(غندر) نا شعبة[(٨)].

وأيضاً ح ١٦٧٤ ثنا محمد بن سهل بن عسكر[(٩)] نا عبد الرزاق[(١٠)]، أنا سفيان، شعبة وسفيان كلاهما: عن منصور والأعمش وحماد وأبي هاشم والمغيرة، (وزاد سفيان) حصين (ابن عبد الرحمن) كلهم: عن أبي وائل عن عبد الله الحديث مرفوعاً.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٤٣ وهو صدوق.

(٢) الصواب الحكم بن نافع بدون ياء وهو البهراني الحمصي، ثقة، ثبت، تقريب التهذيب ص ٢٦٤ رقم ١٤٧٢.

(٣) ضعيف من السابعة، تقريب التهذيب ص ٦٨٢ رقم ٤٦٦٠.

(٤) ترجمته برقم ١٥٤٩.

(٥) مسند البزار ٣٥٤/٤.

(٦) الجحدري ثقة، تقريب التهذيب رقم ٤٨٦.

(٧) ثقة ثبت، تقريب التهذيب رقم ٦٢٩.

(٨) مسند البزار ٩٦/٥. وأخرجه النسائي في الكبرى ٢٥٢/١ ح ٧٥٨، وهو عند ابن ماجه ح ٨٩٦.

(٩) ثقة من الحادية العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٥١ رقم ٥٩٧٤.

(١٠) ابن همام الصنعاني ثقة حافظ شهير، تقريب التهذيب ص ٦٠٧ رقم ٤٠٩٢

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي هاشم عن أبي وائل عن عبد الله إلا شعبة والثوري.

رأي الباحث:

ذكر تفردهما بروايته عن أبي هاشم عن أبي وائل، وهما ثقتان حافظان فروايتهما صحيحة، والإسنادان صحيحان. رواية شعبة إسنادها صحيح رجاله ثقات معروفون.

وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/٢٦٢ والدارقطني في سننه ١/٢٥١ وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٨٩١ وح ٩٨٩٣ .

[١٢٩] ١٥٧١ - وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِرْدَاسٍ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ [٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كَانَ النبيﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: تَعَلَّمُوهَا فَإِنَّهُ لاَ صَلاَةَ إِلاَّ بِتَشَهُّدٍ، يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيوَرَحْمَةُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عَبَّادِ اللّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[٤].

قال البـزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. .

تخريج الحديث:

طريق أبي حمزة: وأخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٩٩٢٢ وفي الأوسط ٢٥/٥ ح ٤٥٧٤. والدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب ح ٣٧٧٠، ١١٩/٤، وذكره كذلك في العلل ٣٣٤/٣، وأخرجه ابن عدي في الكامل ٨٩/٤ في ترجمة صغدي.

دراسة علة الحديث:

قال الدارقطني: تفرد به أبو معشر البراء يوسف بن يزيد البصري عن حمزة الأعور ميمون عن إبراهيم بهذا اللفظ.

وقال ابن عدي بعد روايته: وقوله: تعلموا فإنه لا صلاة إلا بالتشهد، لا يذكره غير أبي حمزة عن إبراهيم، ورواه عن أبي حمزة، صغدي وأظنه رواه محبوب بن الحسن أيضاً عن أبي حمزة.

رأي الباحث:

هو كما قال! رواه محبوب عند البزار، قال: فإن أبا حمزة تفرد بهذه الجملة دون سائر الرواة فهي جملة منكرة كما أشار ابن عدي والله أعلم.

---

(١) مقبول من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٩٤ رقم ٦٣١٨.

(٢) صدوق فيه لين ورمي بالقدر، تقريب التهذيبي ص ٨٣٧ رقم ٥٨٥١.

(٣) ميمون الأعور القصّاب، ضعيف من السادسة، تقريب التهذيب ص ٩٩٠ رقم ٧١٠٦.

(٤) مسند البزار ١٧/٥.

[١٣٠] ١٦٢٨ - قال البزار: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ بَحْرٍ الْقَرَاطِيسِيُّ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ [(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ [(٣)]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلاَةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيوَرَحْمَةُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عَبَّادِ اللّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[(٤)].

قال الباحث: ذكره بالتفرد كما هو ظاهر.

[١٣١] ١٦٢٩ - وقال البزار: وحدثناه محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال كان عبد اللّه يعلمنا التشهد في الصلاة فيأخذ علينا الألف والواو[(٥)].

[١٣٢] ١٦٣٠- قال البزار: وحدثنا محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا عبد الرحمن قال حَدَّثَنَا أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم وعمارة عن الأسود قال كان عبد اللّه يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن.

قال البزار: وحديث زائدة جمع فيه أسانيد، فجعل بعضها بنحو بعض فذكر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبيوعن الأعمش عن عمارة عن الأسود وعبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله وعن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بنحو حديث أبي وائل ولا نعلم أحدا جمع هذه الأسانيد إلا زائدة.

دراسة علة الحديث:

يظهر مما تقدّم في التخريج أن الحديث معلول من عدة طرق بإبدال الإسناد وعلل أخرى.

بيان الاختلاف فيما تقدم من الأسانيد والطرق:

قد بينه الحافظ الدارقطني فقال: رواه زيد بن أبي أنيسة، وعفير بن معدان، وسعيد بن أبي عروبة عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعاً. وخالفهم سفيان الثوري وحمزة الزيات،

---

(١) قال الخطيب: كان ثقة، تاريخ بغداد ٩٣/٩ رقم ٤٦٧٣.

(٢) ثقة عابد من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٢٤٩ رقم ١٣٤٤.

(٣) ابن قدامة الثقفي، ثقة ثبت، تقريب التهذيب ص ٣٣٣ رقم ١٩٩٣.

(٤) مسند البزار ٦٣/٥.

(٥) مسند البزار ٦٣/٥، ورجاله ثقات.

وإبراهيم الصائغ، وأبو حنيفة، فرووه عن حماد عن أبي وائل، عن عبد الله. وقيل: عن هشام الدستوائي، وعن زيد بن أبي أنيسة جميعاً، عن حماد، عن أبي وائل.

ولعل حماداً أخذ عنهما جميعاً.

وقد رواه أبو حمزة ميمون، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، مرفوعاً أيضاً. حدث به عنه صغدي بن سنان، وأبو معشر البراء يوسف بن يزيد. ورواه حصين بن عبدالرحمن، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله موقوفاً. ورواه يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود عن عبد الله، موقوفاً أيضاً. ورواه الأعمش – من رواية زائدة عنه – عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله والأشبه بالصواب من ذلك حديث أبي وائل"[١].

رأي الباحث:

١- أن ما ذكر الدارقطني من أن حماداً أخذ الحديث عن إبراهيم وأبي وائل جميعاً، فهذا فيه نظر كما تقدم فإن الراجح عن هشام أنه وافق الثقات فروى عن حماد عن أبي وائل عن عبد الله، والراوي لرواية هشام عن حماد عن إبراهيم عن علقمة. هو الحارث بن عطية وحمزة له أوهام بخلاف خالد بن الحارث الراوي عن هشام موافقاً للحفاظ.

ولأن رواية ابن أبي أنيسة فيها العلاء بن هلال وفيه لين كما تقدم، فتعليل البزار صحيح.

٢- وقد تابع الثوري ومن وافقه، ممن ذكر الدارقطني – شعبة(عند البزار وعند النسائي وغيرهما) وأبو عوانة الوضاح، وهذا يزيدها قوة.

٣- ومن أقوى المرجحات لرواية أبي وائل أنه قد أخرجها البخاري ح ٥٩٦٩، ومسلم ح ٤٠٢(٥٥) والبزار ح ١٦٧٢[٢].

٤- المحفوظ من حديث الأعمش، أخرجه البخاري ح ٥٨٧٦، ومسلم ح ٤٠٢(٥٨).

٥- ورواية زائدة المحفوظة أخرجها مسلم ح ٤٠٢(٥٧).

هذه من أقوى المرجحات تبين بها الراجح من حديث الأعمش ومن حديث زائدة، ولذا رجح الدارقطني حديث أبي وائل والباقي مرجوح، والله أعلم.

(١) العلل ٣/٣٣٣-٣٣٦، السؤال ٧٦٦.

(٢) مسند البزار ٥/٩٥.

[١٣٣] ١٥٨١ – قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ[١]، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ[٢]، قالا: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللّهِ كَانَ يُعَلِّمُ رَجُلا التَّشَهُّدَ، فَقَالَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبي وَرَحْمَةُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عَبَّادِ اللّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَأَعَادَهَا عَبْدُ اللّهِ عَلَيْهِ مِرَارًا، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَالرَّجُلُ، يَقُولُ: وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللّهِ: هَكَذَا عُلِّمْنَا[٥].

قال البزار: وهذا الحديث إنما أدخلته المسند لأنه قال: هكذا علمنا.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح **٩٩٢١** من طريق عثمان بن الهيثم[٦] ثنا ابن عون عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: علمنا رسول الله ﷺ التشهد، الحديث. ورواه النضر بن شميل عن ابن عون عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً[٧].

دراسة علة الحديث:

فقد اختلف فيه وقفاً ورفعاً وسئل عنه الدارقطني فقال: "رواه ابن عون، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله رفعه عثمان بن الهيثم المؤذن عن ابن عون. ورواه سالم بن نوح، عن ابن عون، فنحى به نحو الرفع أيضاً، وقال فيه: قال عبد الله: كذلك علمنا. ورواه النضر بن شميل، عن ابن عون موقوفاً على ابن مسعود. وهو الصواب من رواية ابن عون"[٨]. والنضر بن شميل المازني، ثقة

---

(١) ثقة ترجمته برقم ١٤٨٣.

(٢) ترجمته برقم ١٤٦٦ وهو صدوق.

(٣) صدوق له أوهام من التاسعة تقريب التهذيب ص ٣٦١ رقم ٢١٩٨.

(٤) ثم ثبت فاضل، تقريب التهذيب ص ٥٣٣ رقم ٣٥٤٣.

(٥) مسند البزار ٥/٢٤.

(٦) ثقة تغير فصار يتلقن من كبار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٦٧٠ رقم ٤٥٥٧.

(٧) ذكره الدارقطني في العلل ٣/٣٧٧.

(٨) العلل ٣/٣٧٦، السؤال ٧٨٧.

ثبت[1]. وسالم بن نوح، وعثمان بن الهيثم فيهما كلام، فلذا رجح رواية ابن شميـــل الموقوفـــة والله أعلم.

رأي الباحث:

روي من طريق القاسم بن مخيمرة،وفيه علة الإدراج. فالدارقطني، قد جمع طرق الحديث في "السنن" وأثبت أن هذه الجملة مدرجة[2]. وكذا قبله ابن حبان رحمه الله أثبت ذلك بقوله: "إنما هو قول ابن مسعود، ليس من كلام النبيﷺ، أدرجه زهير في الخبر"[3]. ثم أخرج رواية ابن ثوبان عن الحســـن بن الحر.

---

(١) كما في التقريب ص ١٠٠٢ رقم ٧١٨٥.

(٢) السنن ٣٥٢/١ إلى ٣٥٤.

(٣) صحيح ابن حبان ٢٩٣/٥ ح ١٩٦٢.

[١٣٤] ١٦٨٧- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سُئِلَ رسول اللّه ﷺ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ طَعَامَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي﴾[١] الآيَةَ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث رواه غير أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل.

[١٣٥] ١٨٧٥- وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، وَوَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبي ﷺ سُئِلَ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ يَطْعَمَ طَعَامَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ، ثُمَّ قَرَأَ: وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللّهِ إِلَهًا آخَرَ[٣].

[١٣٦] ١٨٤١- وقال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْبَةَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبي ﷺ، أَنَّهُ سُئِلَ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ طَعَامَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ[٤].

تخريج الحديث:

طريق أبي معاوية: أخرجه أحمد ١٠٤/٦ ح ٣٦١٢، وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٩٨ ومن طريقه ابن حبان في صحيحه ٢٦١/١٠ ح ٤٤١٤، والشاشي في مسنده ح ٤٨٦ أيضاً ح ٤٨٧، أحمد

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.

(٢) مسند البزار ١٠٧/٥، ورجاله ثقات رجال الشيخين.

(٣) مسند البزار ٢٥٩/٥ ورجاله ثقات لأنه معلول.

(٤) مسند البزار ٢٣٠/٥ وفيه عنعنة عبد الملك بن عمير وهو مدلّس من المرتبة الرابعة.

في مسنده ١٧٨/٧ ح ٤١٠٢، والبخاري ح ٤٤٨٣ و ٦٤٢٦. وطريق ابن مهدي: أخرجه الترمذي في سننه ح ٣١٨٢.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإبدال الإسناد، كما أعله البزّار.

بيان الاختلاف:

أولاً: في حديث واصل بن حيان عن أبي وائل: قد بينه الإمام البخاري كما تقدم، أن عمرو بن علي الفلاس وقد اعتمد البخاري رواية يحيى القطان وترك رواية عبد الرحمن أي فرجح رواية يحيى مع علمه بالاختلاف.

وقد بين الاختلاف في رواية واصل: الإمام النسائي رحمه الله: فبوّب: "ذكر أعظم الذنب واختلاف يحيى وعبد الرحمن على سفيان في حديث واصل عن أبي وائل عن عبد الله فيه". ثم قال: "وهذا أولى بالصواب عن الذي قبلها"(١).

قلت: فالبخاري والنسائي يريان الصواب مع يحيى القطان. وكذا الدارقطني كما سيأتي.

بيان الوهم في رواية شعبة عن واصل: ذكر النسائي رواية يزيد أنبأنا شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله: الحديث مرفوعاً. ثم قال: "هذا خطأ لا نعلم أحداً تابع يزيداً عليه، والصواب الذي قبله، وحديث يزيد هذا خطأ إنما هو واصل. والله تعالى أعلم"(٢).

ثانياً: بيان الاختلاف في حديث الأعمش: بيّنه الإمام أبو حاتم ابن حبان رحمه الله، فقد أخرج الحديث في صحيحه من طريق جرير عن منصور عن أبي وائل. ثم قال: "روى هذا الخبر أبو شهاب، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله. ورواه وكيع عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله، ورواه شعبة عن واصل، الأحدب عن أبي وائل، عن عبد الله، ورواه منصور عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، ورواه جرير عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله، ورواه سفيان الثوري عن الأعمش ومنصور وواصل، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله. ولست أنكر أن يكون أبو وائل سمعه من عبد الله، وسمعه من عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، حتى يكون الطريقان جيمعاً محفوظين"(٣).

---

(١) السنن الكبرى ٢٩٠/٢.

(٢) السنن الكبرى ٩٠/٢، ٩١.

(٣) صحيح ابن حبان ٢٦٢/١٠.

وقد بين الاختلاف في هذه الطرق كلها: الحافظ الدارقطني رحمه الله عندما سئل عن هذا الحديث[١].

رأي الباحث:

١- إن رواية منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله، لم يختلف عليها من بين هذه الروايات، وقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحهما.

٢- وأما الأعمش فاختلف عنه على وجهين، وجه فيه: عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل، ورواه هكذا عنه سفيان ومن وافقه، والوجه الثاني: عن أبي وائل عن عبد الله، ورواه أبو معاوية ومن وافقه. وأما البخاري فقد رجح رواية سفيان فخرجها كما تقدم، وكذا وافقه الدارقطني. بقوله: والصحيح رواية عمرو بن شرحبيل (أي بذكره).

٣- رواية واصل الأحدب عن أبي وائل اختلف فيها، على الثوري: والصواب مع يحيى بن سعيد القطان، كما أشار البخاري إلى ذلك. والنسائي وأبو بكر النيسابوري والدارقطني.

وعللوا بأنه قد تابع القطان على ذلك شعبة ومهدي بن ميمون.

٤- رواية يزيد عن شعبة عن عاصم عن أبي وائل خطأ، والصواب.شعبة عن واصل عن أبي وائل كما بين النسائي.

٥- وأما ابن حبان فقد ذهب إلى تصحيح الروايات كلها، والأولى ما ذهب إليه الجمهور مثل البخاري والدارقطني، والله الموفق.

---

(١) العلل للدارقطني ٤٦٩/٣، ٤٧٣، السؤال: ٨٣٤.

[١٣٧] ١٦٧٦ – قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: إِذَا كُنْتُمْ ثَلاثَةً فَلا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ حَتَّى تَخْلِطُوا بِحَدِيثِهِ كَيْ لاَ يُحْزِنَهُ[١].

وقال البزار هنا: وهذا الكلام قد روي، عن عبد الله من غير حديث منصور.

[١٣٨] ١٦٩٣– وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي ﷺ، قَالَ: إِذَا كُنْتُمْ ثَلاثَةً، فَلا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ[٢].

ولم يذكر:(حتى تخلطوا بحديثه كي لا يحزنه).

[١٣٩] ١٨٤٩ – وقال البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ [٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا رَيْحَانُ بْنُ سَعِيدٍ [٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَرْعَرَةُ بْنُ الْبِرِنْدِ [٥]، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ [٦]، عَنْ عَاصِمٍ [٧]، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي ﷺ، قَالَ: إِذَا كَانُوا ثَلاثَةً فَلا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ[٨].

تخريج الحديث:

طريق منصور عن أبي وائل: أخرجه البخاري ح **٥٩٣٣**، ومسلم ح **٢١٨٤**. وطريق أبي معاوية: أخرجه مسلم ح **٢١٨٤** –(**٣٨**)، وأبو داود في سننه ح **٤٨٥١** والترمذي في سننه ح **٢٨٢٥** وابن ماجه ح **٣٧٧٥**. وطريق عاصم عن زر: أخرجه الطبراني في الكبير ح **١٠٢٤٦** وفي الأوسط **١٥٦/٢** ح **١٥٦٢**، والدارقطني في العلل **٢٥٠/٣** ح **٣١٨**. وقد روي من حديث جرير بن حازم عن عاصم عن أبي وائل، كما ذكر ابن أبي حاتم في العلل. والطحاوي في شرح المشكل ح

(١) مسند البزار ٩٨/٥، وهذا إسناد رجاله ثقات.

(٢) مسند البزار ١١٣/٥، ورجاله ثقات.

(٣) ضعيف ترجمته برقم ١٦١٦.

(٤) هو السامي الناجي، صدوق ربما أخطأ، تقريب التهذيب ص ٣٣١ رقم ١٩٨٦.

(٥) صدوق يهم من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٦٧٣ رقم ٤٥٨٥.

(٦) ثقة حافظ من السادسة، تقريب التهذيب ص ٣٣٠ رقم ١٩٨١.

(٧) صدوق له أوهام وحديثه عن زر وأبي وائل مضطرب، تقريب التهذيب رقم ٤٧١ وشرح علل الترمذي ٧٨٨/٢.

(٨) مسند البزار ٢٣٥/٥-٢٣٦.

١٧٩٠، والخطيب في تاريخه ١٥٨/٨، و الإمام أحمد ح ٤٣٩٥، وابو يعلى ح ٥١١٤، والطبرني في الكبير ١٠٤١٩، والبزار ح ١٧١٧ ح ١٣١/٥.

دراسة علة الحديث:

الحديث بعض طرقه معلولة بإبدال الإسناد، وكذا في المتن.

وقد اختلف في إسناده ومتنه على أوجه: الوجه الأول: عن عاصم عن زر عن ابن مسعود مرفوعاً، في التناجي فقط. رواه هكذا عن عاصم: ابن وهب وأبو عاصم.(وروح بن القاسم عند البزار).

والوجه الثاني: عن عاصم عن زر(بدون شك) عن ابن مسعود مرفوعاً:(في النهي عن التناجي، والنهي عن وصف المرأة، ومناقتضح مال امرئ مسلم). رواه عنه هكذا روح بن القاسم في رواية الطبراني. والوجه الثالث: عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً، في التناجي فقط. رواه عنه هكذا: حماد بن زيد، وسليمان التيمي والمسعودي. والوجه الرابع: عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً عليه في التناجي.

وممن ذكر هذا الاختلاف وبين الراجح منه، الإمام أبو حاتم الرازي، كما قال ابنه: "وسألت أبي عن حديث رواه عبيد الله بن موسى، وغيره عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يتناجى اثنان دون الثالث"[(١)].

قلت: يقصد أن المرفوع من حديث الأعمش عن أبي وائل صحيح، والموقوف عن عاصم صحيح أيضاً، فهو قصر به أي أوقفه. وأنه قد اضطرب فيه رفعاً ووقفاً[(٢)].

رأي الباحث:

أشار البزار إلى طرق الحديث عن أبي وائل بعد حيث منصور، وسكت عن رواية الأعمش، وعن رواية عاصم، ورواية منصور والأعمش صحيحة، وبعض الطرق معلولة بإبدال الإسناد، وفي الرفع والوقف.

٢- قد اختلف على عاصم في إسناد الحديث عن أبي وائل أو زر أو عنهما معاً. والصواب عنه عن أبي وائل، كما بين أبو حاتم الرازي والدارقطني.

٣- أما زيادة النهي عن وصف المرأة: واقتطاع مال المسلم فهذه زيادة منكرة في الحديث تفرد بروايتها يحيى بن السكن عن ريحان عن عرعرة عن روح عن عاصم. ويحيى ضعيف والباقون كلهم لهم أوهام والصواب مع من رواه في التناجي فقط، والله الموفق.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ٥٩/٦، ٥٨، المسألة: ٢٣١٥.

(٢) انظر: العلل للدارقطني ٢٤٩/٣ إلى ٢٥١، السؤال ٧١٥.

[١٤٠] ١٧١٦- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ[(١)]، قَالَ: أنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ [(٢)]، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: تُوُفِّيَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ فَوَجَدَ فِي شَمْلَتِهِ دِينَارَيْنِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ النبي ﷺ، فَقَالَ: كَيَّتَانِ[(٣)].

قال البـزار: وهذا الحديث رواه حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، ورواه حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣٧٧/٧ ح ٤٣٦٧، وأبو يعلى في مسنده ح ٥١١٥، وأيضاً ح ٥٠٣٧ وأبو داود الطيالسي في "مسنده" ح ٣٥٧، ومن طرقه البيهقي في "الشعب" ح ٦٥٦٣، وابن حبان في صحيحه ح ٣٢٦٣، ٥٤/٨. وطريق حماد بن سلمة عن عاصم عن أبي وائل: أخرجه الإمام أحمد ٣١/٧ ح ٣١٧٥، ١٠١/٧ ح ٣٩٩٤، أيضاً ٣٩٣/٦ ح ٣٨٤٣، وابن أبي شيبة في "المصنف" ٢٤٩/٣، وأبو يعلى ح ٤٩٩٧، والحارث في مسنده، كما في بغية الباحث ص ٣٢٦.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار رحمه الله بالاختلاف في إبدال الإسناد. وقد بينه الحافظ الدارقطني، إذ سئل عن هذا الحديث، فقال: "يرويه عاصم، واختلف عنه. فرواه حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله. قال ذلك مسدد، وخلف بن هشام، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمدبن عبدة، والمقدمي، عن حماد. واختلف عن القواريري، فقال عنه عبد الله بن أحمد مثل ذلك، وقال ابن منيع: عنه عن زر، بدلاً من أبي وائل. ورواه زائدة، عن عاصم، عن زر عن عبد الله. وتابعه عفان، عن حماد بن سلمة، فقال: عن عاصم. عن زر، عن عبد الله. ولعل الحديث صحيح عن شقيق وعن زر جميعاً"[(٤)].

الحديث يصح من الطريقين جميعاً، وأن عاصماً كان يضطرب في حديث زر وأبي وائل. قال حماد بن سلمة: "كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر بالعشي عن أبي وائل"[(٥)].

---

(١) ثقة رمي بالنصب من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٩٤ رقم ٧٤.

(٢) ثقة ثبت فقيه من كبار الثامنة، تقريب التهذيب ص ٢٦٨ رقم ١٥٠٦.

(٣) مسند البزار ١٣٠/٥.

(٤) العلل للدارقطني ٣٠٧/٣، السؤال ٧٥٣.

(٥) شرح علل الترمذي ٧٨٨/٢.

رأي الباحث:

بيان البزار للاختلاف صحيح. فقد اختلف فيه على عاصم في حديث زر وأبي وائل وكلاهما تـــابعي ثقة. والراجح أنه صحيح من الوجهين كما بين الدارقطني رحمه الله

[١٤١] ١٧٧٤ – قال البزار: حدثنا أحمد بن سنان الواسطي قال حَدَّثَنَا يزيد بن هارون قال أنا شريك عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله قال كنا لاَ نتوضأ من موطئ[١].

قال البزار: وهذا الحديث هكذا رواه يزيد عن شريك ورواه غير شريك عن الأعمش عن أبي وائل.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في "السنن" ح ٢٠٤ والبيهقي في الكبرى ١٣٩/١، والحاكم في المستدرك ١٧١/١، وابن خزيمة في صحيحه ٢٥/١، ٢٦ وابن أبي شيبة ٣٢٥/٢ والطبراني في الكبير ح ١٠٤٥٦ وابن عدي في الكامل ١٤٧/٥ وعبد الرزاق في المصنف ح ١٠١.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بالاختلاف في إبدال الإسناد على شريك، وبيانه:

أولاً: في حديث شريك القاضي، اختلف على وجهين: الوجه الأول: رواه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة كلاهما عن شريك عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله. الوجه الثاني: رواه يزيد بن هارون عن شريك عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله. والراجح الوجه الأول، لأن ابنا أبي شيبة حافظين وهما اثنين، روايتهما توافق رواية الجماعة عن الأعمش.

ثانياً: في رواية أبي معاوية محمد بن خازم الضرير: فيه أوجه: الوجه الأول: عن أبي معاوية عن الأعمش، عن شقيق عن بد الله، رواه أبو بكر بن أبي شيبة عنه. والوجه الثاني: رواه عن أبي معاوية إبراهيم بن أبي معاوية. ابنه[٢]، عن الأعمش، عن شقيق، عن مسروق، أو حدثه عنه. قال: قال عبد الله. والوجه الثالث: عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق أو حدثه عنه، أو حدثت عنه (كما في رواية ابن خزيمة) قال: قال عبد الله. رواه هكذا عنه: زياد بن أيوب، ومحمد بن حماد الظهراني[٣].

قلت: وبهذا أعله ابن خزيمة رحمه الله، كما سيأتي. والذي تميل إليه النفس: الوجه الثالث، لأنه رواه هكذا زياد بن أيوب ومحمد بن حماد وكلاهما ثقة حافظ. والوجه الأول انفرد به الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة. وقد جمع في الإسناد ابن إدريس فلعله جمع بينهما في صيغة التحمل للرواية. والله أعلم.

أما رواية إبراهيم بن أبي معاوية عن أبيه، وقد ذكر مسروقاً فيها، فلا تصح لأنه دون هؤلاء المذكورين في الثقة والحفظ. والله أعلم.

---

(١) مسند البزار ١٧٧/٥، ورجاله ثقات إلاّ شريك القاضي سيء الحفظ مختلط معروف.

(٢) وهو صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة التقريب رقم ٢٣٤.

(٣) التقريب رقم ٥٨٦٦.

وقد بين الإمام ابن خزيمة علة الحديث من طريق أبي معاوية، فقال بعد تخريج حديث سفيان عن الأعمش في هذا: "هذا الخبر له علة، لم يسمعه الأعمش عن شقيق"[١].

قلت: ثم ذكر خبر زياد بن أيوب عن أبي معاوية وفيه الأعمش قال: حدثت عن شقيق، بصيغة المجهول، أي لم يسمعه منه. وفصّل الدارقطني في بيان الاختلاف عندما سئل عن الحديث[٢].

رأي الباحث:

١- اختلف على إسناد حديث شريك عن الأعمش، كما ذكر البزار والراجح رواية ابني أبي شيبة: شريك عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، موافقاً لرواية الحفاظ من أصحاب الأعمش. فتعليل البزار صحيح.

٢- رواية إسماعيل بن زكريا عن الأعمش ضعيفة لضعفه.

٣- وقد ذكر ابن خزيمة علة خبر الأعمش وهي شائبة الانقطاع فيه، وكذا أشار الدارقطني.

٤- اختلف على أبي معاوية الضرير فيه، ورواية ابنه إبراهيم مرجوحة بذكر مسروق فهو وهم. والراجح عنه ما رواه زياد بن أيوب ومحمد بن حماد وفيه انقطاع وبه أعلّه ابن خزيمة.

٥- واختلف على ابن عيينة أيضاً، والراجح منه ما هو موافق لرواية الجمهور كما بين الدارقطني، والله علم.

٦- وقد صححه المحدث الألباني[٣].

---

(١) صحيح ابن خزيمة ٢٦/١.

(٢) العلل ٣١١/٣ إلى ٣١٢، السؤال ٧٥٨.

(٣) إرواء الغليل ح ١٨٣، ٥٥/١.

[١٤٢] ١٩٩٦- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ [١]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [٢]، عَنْ أَبِيهِ [٣]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: تَدُورُ رَحَى الإِسْلامِ عَلَى خَمْسٍ وَثَلاثِينَ، أَوْ سِتَّةٍ وَثَلاثِينَ، أَوْ سَبْعَةٍ وَثَلاثِينَ، فَإِنْ يَهْلِكُوا فَسَبِيلُ مَنْ هَلَكَ، وَإِنْ بَقُوا أَوْ بَقِيَ لَهُمْ دِينُهُمْ سَبْعِينَ سَنَةً[٤].

[١٤٣] ١٩٩٧- وقال البزار: وحدثناه الفضل بن سهل قال حَدَّثَنَا الأسود بن عامر قال حَدَّثَنَا شريك عن مجالد قال فحدثني القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله عَن النبيبنحوه[٥].

قال البزار: وإنما حدثنا به الفضل عن الأسود بن عامر عن شريك عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله عن النبيبهذا الكلام. قال شريك فحدثني مجالد قال فحدثني القاسم عن أبيه عن عبد الله عن النبيبنحوه.ولا نعلم روى مجالد عن القاسم حديثا مسندا إلا هذا الحديث ولا رواه عنه إلا شريك.

[١٤٤] ١٩٤٢ – قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: تَدُورُ رَحَى الإِسْلامِ يَعْنِي عَلَى رَأْسِ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً، فَإِنْ يَهْلِكُوا فَسَبِيلُ مَنْ هَلَكَ، وَإِنْ يَبْقُوا يَبْقَى لَهُمْ أَمْرُهُمْ سَبْعِينَ سَنَةً[٦].

تخريج الحديث:

طريق محمد بن معمر: أخرجه أحمد ٢٣٨/٦ ح ٣٧٠٧، وابن أبي شيبة في "مسندة" ١٩١/١ ح ٢٨٠. وأبو يعلى(من طريق ابن أبي شيبة) في مسنده ح ٥٠٠٩ وأيضاً ح ٥٢٩٨ من أبي خيثمة،

---

(١) ثقة من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ٢٥٨٣.

(٢) ثقة عابد من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٥٥٠٤.

(٣) ثقة من صغار الثانية، وسمع من أبيه لكن يسيراً، تقريب التهذيب رقم ٣٩٤٩.

(٤) مسند البزار ٣٦٦/٥.

(٥) مسند البزار ٣٦٧/٥، رجاله ثقات إلا شريك ومجالد، فهما ضعيفان.

(٦) مسند البزار ٣٢٣/٥.

والطبراني في "الكبير" ح ١٠٣٥٦ وابن حبان في صحيحه ٤٦/١٥ ح ٦٦٤، من طريق مسدد بن مسرهد. والطحاوي في "شرح المشكل" ٢٩١/٤ ح ١٦١٠ ثنا يزيد بن سنن، وطريق مجالد عن القاسم: لم أجده عند أحد غير البزار، والله أعلم. وطريق شريك عن مجالد عن الشعبي: أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ١٠٣١١ والطحاوي في شرح المشكل ٢٩٣/٤،ح ١٦١٢. وله طرق أخرى: روي من طريق البراءبن ناجية عن عبد الله بن مسعود: أخرجه أبو داود في السنن ح ٤٢٥٤ وأحمد ٢٧٦/٦ من الدار القطني في العلل ٢١٤/٣ ح ٣٠٦. وأحمدأيضاً ح ٣٧٣١ أيضاً ٣٠٠/٦ ح ٣٧٥٨ والطحاوي في "شرح المشكل" ٢٩٢/٤ ح ١٦١١ وفي "المشكل" ح ١٦١٣ والحاكم ٥٢١/٤.

دراسة علة الحديث:

إن البزار قد أعل الحديث بإبدال الإسناد.

بيان الاختلاف:

أولاً: في رواية شريك بن عبد الله القاضي: اختلف عنه عن مجالد وغيره، على أوجه: الأول: شريك عن مجالد عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله. والثاني: شريك عن مجالد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه. وقد أعلها البزار، وهي من تخاليط شريك، أو مجالد! فهي رواية مضطربة. والثالث: شريك عن منصور عن ربعي عن البراء عن ابن مسعود، أي موافقا لما رواه الثوري وإسرائيل وشعبة وشيبان.

والراجح الوجه الثالث لأنه موافق لما رواه الاثبات منهم الثوري. أما رواية شريك عن مجالد فهي مضطربة كما تقدم فهي ضعيفة لا عبرة لها.

ثانياً: من حيث الرفع والوقف: ذكره الطبراني في الكبير بعد تخريجه لحديث العيزار عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ح ٩١٥٩، قال: هكذا رواه أبو الأحوص موقوفاً. ورفعه مسروق، وعبد الرحمن بن عبد الله، والبراء بن ناجية.

قلت: وطريق مسروق لا عبرة به لاضطراب الرواية، والعبرة بما رواه البراء بن ناجية مع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه.

ثالثاً: الوهم في الطرق: قال الدارقطني: "حدث به منصور بن المعتمر، عن ربعي، عن البراء بن ناجية، عن ابن مسعود، حدث به عنه الأعمش، والثوري. وشعبة وشيباني. ورواه عطاء بن عجلان، عن منصور، عن البراء، لم يذكر ربعياً. ورواه إسحاق بن أبي إسرائيل، عن ابن عيينة، عن منصور عن سالم أبي الجعد، عن البراء بن ناجية، عن ابن مسعود. ووهم فيه، وإنما هو ربعي مكان سالم"[1].

---

(١) العلل ٢١٢/٣ إلى ٢١٤، السؤال: ٦٨٩.

رأي الباحث:

١- إن البزار رحمه الله قد أعل رواية شريك عن مجالد بطريقيها. طريق شريك عن مجالد عن الشعبي، وشريك عن مجالد عن القاسم وكلاهما ضعيف. وفيها اختلاف.

٢- رواية القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فيها شوب انقطاع ويزول برواية البراء بن ناجية.

٣- وقد روي من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً، وهو مرجوح فيه ضعف لعنعنة أبي إسحاق فيها مع تفرد أبي الأحوص بها. ورفعه البراء وعبد الرحمن فروايتهم أولى.

٤- وذكر الدارقطني الوهم في رواية عطاء بن عجلان. رواه عن منصور عن البراء فلم يذكر بغياً، وهو فرطاً. وكذا الوهم في رواية ابن عيينة عن منصور عن سالم أبي الجعد.

٥- والصحيح: رواية البراء عبد الرحمن عن أبيه[1].

(١) وكذا ذكره الألباني في الصحيحة ح ٩٧٦، ٢/٧٠٤ وحسّن الطرق الثلاث مع ضعف مجالد.

[١٤٥] ١٩٥١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: لاَ يَحِلُّ دَمُ رَجُلٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، إِلاَّ بِإِحْدَى ثَلاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ[1].

[١٤٦] ١٩٥٢- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي ﷺ، بِنَحْوِهِ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله، إلا من هذا الوجه إلا حديثاً:

[١٤٧] ١٩٥٣- حَدَّثَنَاهُ الْفَضْلُ، عَنْ أَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ وَهُوَ أَبُو الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي ﷺ، بِنَحْوِهِ وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَإِنَّمَا يُحْفَظُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ.

وقال البزار: وحديث مسلم غير محفوظ، وإنما يحفظ من حديث عبد الله بن مرة.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح ٦٤٨٤، ومسلم ح ١٦٧٦(٢٥)، والنسائي في المجتبى ح ٤٧٢١، والبيهقي في "الكبرى" ١٩٤/٨، والدارمي في "سننه" ١٧٢/٢، والدارقطني في العلل ٥٢١/٣، ابن أبي شيبة ٤٢٨/٦.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بإيراده بهذه الأسانيد وذكر المحفوظ منها وغير المحفوظ.

بيان الاختلاف:

قال الدارقطني: "يرويه الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله مرفوعاً. حدث به عنه أبو معاوية، والثوري، وعبد الله بن داود وأبو حمزة السكري، وأبوشهاب، وابن نمير، وأبو الأحوص، ويحيى الأموي، وجرير، وابن عيينة ويعلى. وقيل: عن وكيع، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة. ولا يصح عمرو. ورواه الثوري، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله، وعن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. ورواه منصور بن المعتمر، فخالف الأعمش، ورواه عن

---

(١) مسند البزار ٣٢٩/٥، ورجال الأسانيد ثقات.

إبراهيم، عن أبي معمر، عن مسروق، عن عائشة موقوفاً. وإبراهيم بن طهمان، ووقفه عن منصور. وذكر لعبد الرحمن بن مهدي، حديث منصور، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن مسروق، عن عائشة، فقال: أسند هذين الحديثين جميعاً"[1].

رأي الباحث:

١- المشهور من حديث الأعمش: عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً. وقد أخرجه البخاري ومسلم على هذا الوجه.

٢- وذكر الثوري مع الإسناد المذكور: إسناد حديث عائشة مرفوعاً أيضا. وصححه عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري ولهذا أخرجه مسلم في صحيحه.

٣- وخالف منصور الأعمش في حديث عائشة إسناداً وأوقفه، والأولى قول الأعمش لأنه أحفظ لإسناد حديث إبراهيم مع ذكر الجمهور من الأئمة بأن منصور أثبت الناس في إبراهيم.

٤- وأما ذكر عمرو بن مرة في إسناد حديث ابن مسعود فهو وهم لا يصح.

١- وكذا ذكر أبي الضحى عن مسروق لا يصح وهو وهم غير محفوظ كما قال البزار، والله أعلم.

---

(١) العلل ٥١٧/٣ إلى ٥٢٠، السؤال ٨٦٣.

[١٤٨] ١٩٨٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ مَعْنٍ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَأَلْتُ مَسْرُوقًا مَنْ آذَنَ النبي ﷺ بِالْجِنِّ لَيْلَةَ اسْتَمَعُوا الْقُرْآنَ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُوكَ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ، إِنَّمَا آذَنَتْهُ بِهِمْ شَجَرَةٌ[١].

قال البزار: وهذا الحديث رواه أبو أسامة، عن مسعر، عن معن، وخالفه ابن عيينة، فرواه عن مسعر، عن عمرو بن مرة.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح ٣٦٤٦، ومسلم ح ٤٥٠(١٥٣). وأما رواية سفيان بن عيينة، فأخرجها الحميدي في مسنده ح ١٢٣ وعبد الله بن الإمام أحمد في العلل والمعرفة ٢/٤٦٠ رقم ٣٠٣٦، والشاشي في مسنده ح ٤٠٥.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بالاختلاف في إبدال الإسناد.

بيان الاختلاف:

اختلف فيه على مسعر على وجهين كما هو ظاهر: الأول: مسعر عن معن بن عبد الرحمن عن أبيه عن مسروق عن ابن مسعود رواه هكذا أبو أسامة حماد بن أسمة عند البخاري ومسلم والبزار وغيرهما. والثاني: مسعر عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن مسروق ابن مسعود رواه هكذا عن مسعر: ابن عيينة.

رأي الباحث:

من الصعب جداً ترجيح أحد الوجهين على الآخر، ولم يظهر لي أي نص من أقوال الأئمة يرجح فيه شيئاً، لكن لعل الراجح هو الوجه الأول: لأنه اعتمده البخاري ومسلم في صحيحهما، واتفقا على صحته. وأن البزار أخرجه بإسناده ثم أشار إلى الاختلاف وطريق ابن عيينة فهذا يومئ إلى ترجيحه لرواية أبي أسامة. والله أعلم.

---

(١) مسند البزار ٥/٣٥٢، ورجاله ثقات.

[١٤٩] ٢٠٥٧- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ وَسَّاجٍ[١]، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: فَضْلُ صَلاةِ الرَّجُلِ فِي الْجَمِيعِ عَلَى صَلاتِهِ، يَعْنِي وَحْدَهُ، خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، يَعْنِي خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلاةً[٢].

قال البزار: هكذا رواه شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص ورواه ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم، قال: صلاة الجمع تفضل على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين ضعفا.

[١٥٠] ٢٠٥٨ - حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَاهُ هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ[٣].

[١٥١] ٢٠٥٩ - وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاودَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: صَلاةُ الْجَمِيعِ تَفْضُلُ عَلَى صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَهِيَ الْخَامِسَةُ كُلُّهَا مِثْلُ صَلاتِهِ[٤].

[١٥٢] ٢٠٦٨- وقال البزار: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ، قَالَ: تَفْضُلُ صَلاةُ الْجَمِيعِ عَلَى صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً[٦].

---

(١) الأزدي ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٤٦٨٩.

(٢) مسند البزار ٤٢٤/٥.

(٣) مسند البزار ٤٢٥/٥، رجاله ثقات.

(٤) مسند البزار ٤٢٦/٥.

(٥) هو الحبيبي، ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٣٥، وهذا إسناد ضعيف، لأن محمد بن فضيل سمع من عطاء بن السائب بعد الاختلاط، الكواكب النيّرات ص ٣١٦ و٣٣٤.

(٦) مسند البزار ٢٤٣/٥.

تخريج الحديث:

تخريج إسناد (٢٠٥٧): أخرجه أحمد ٢٢٤/٧ ح ٤١٥٨ (وفيه سقط قتادة، وذكر حجاج عن عقبه)، ومن طريقه الطبراني في الكبير ح ١٠١٠٠، وابن خزيمة في صحيحه ح ١٤٧٠. والشاشي أيضاً ح ٧٠٤، وذكره الدارقطني في "العلل" ٥٤٣/٥. وتخريج إسناد ٢٠٥٨: أخرجه أحمد ٣٦/٦ ح ٣٥٦٧. والطبراني في الكبير ح ١٠١٠١. وتخريج إسناد ٢٠٥٩: أخرجه أحمد ٢٢٦/٧ ح ٤١٥٩ ، أيضاً ح ٤٣٢٣، وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٠٠، والطبراني في "الكبير" ح ١٠٠٩. وابو نعيم في "الحلية" ٢٣٧/٢. وتخريج إسناد ٢٠٦٨: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٣٦٤/٢ وأحمد في مسنده ٣٠/٦ ح ٣٥٦٤. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٧٦ وح ٥١٩٠، والطبراني في الكبير ح ١٠١٣٠. والطرق الأخرى: أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠١٠٢ من طريق خليفة بن حصين وأيضاً ح ١٠١٠٤ من طريق أبي حصين، والطبراني أيضاً ح ١٠٠٩٨ وغيره من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن عبد الله موقوفاً. روي من طريق أبي الأحوص الجشمي عن أبي هريرة مرفوعاً، أخرجه أحمد ٦١/١٤ ح ٨٣٤٩ من طريق أشعث بن سليم عن أبي الأحوص عن أبي هريرة به مرفوعاً،(وفيه: سبعاً وعشرين درجة).

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

بين بعض ذلك أبو حاتم الرازي: قال: "وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: "فضل صلاة الرجل في الجماعة..."، قال: يرويه سعيد بن بشير وغيره، عن قتادة، عن مورق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. قال أبي: شعبة أحفظ"[1]. وقال أيضاً: "قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: حديث شعبة أصح، لأنه أحفظ"[2]. فقد رجح رواية شعبة معللاً ترجيحه بالحفظ والإتقان.

وأما الحافظ الدارقطني، فقد توسع في ذكر الاختلاف والطرق بالتفصيل، وأشار إلى ترجيح حديث أبي الأحوص، عن ابن مسعود المرفوع. وأما أبو حاتم فقد صرّح بترجيح رواية شعبة المرفوعة[3].

---

(١) العلل ٦٥/٢، ٦٦، المسألة: ٢١٩.

(٢) العلل ٢٣١/٢، ٢٣٢، المسألة ٣٣٥.

(٣) العلل ٥٤٢/٥ إلى ٥٤٥، السؤال: ١٦٣٠.

رأي الباحث:

١- اختلف في هذا الحديث على أوجه كثيرة عن عدة رواة، عن قتادة.

٢- وذكر الاختلاف مختصراً في بعض الطرق أبو حاتم الرازي، ومفصلاً: الدارقطني، والبزار فأعله بالاختلاف لكنه لم يرجح.

٣- ورجح أبو حاتم: طريق شعبة عن قتادة عن عقبة بن وساج عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً.

٤- وجعل وجه الترجيح: حفظ شعبة وجلالته، وهذا هو المعتمد. والله أعلم

٥- وأما طريق ابن أبي عروبة، فهي منقطعة ومرجوحة، والرواة عنه رووه عنه بعد اختلاطه. وطريق عطاء بن السائب اختلف فيها لاختلاط عطاء.

٦- والصحيح: أن الحديث يصح مرفوعاً من طريق شعبة، كما رجح أبو حاتم الرازي، وإن اختلف في أسانيده، وفي رفعه ووقفه، والله الموفق.

[١٥٣] ١٨١٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي ﷺ.

[١٥٤] ١٨١٥- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي ﷺ، قَالَ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

وقال البزار: وهذا الحديث رواه حماد بن سلمة، وأبو عوانة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، وغيرهما يرويه، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله[(٢)].

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي في مسنده ح٦٤٧. وأبو داود الطيالسي ح٣٦٢. وأبو يعلى في مسنده ح٥٢٥١. وأخرجه أحمد ٣٦٤/٦ ح٣٨١٤ ٣٨٤٧ ح٣٨٤٧ ٣٩٨/٦، والشاشي في مسنده ح٦٤٣ إلى ٦٤٦. والترمذي في سننه ح٢٦٥٢. والدارقطني في العلل ٣٣٩/٣ ح٣١٧.

دراسة علة الحديث:

الحديث أعلّه البزّار بإبدال الإسناد، دون الصحابي. وسئل الحافظ الدارقطني عن هذا الحديث فقال: "يرويه عاصم، واختلف عنه. فرواه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد وأبو بكر بن عياش، وأبو عوانة، وأبو حمزة السكري، وزائدة، وشيبان، وجرير بن حازم وحفص بن سليمان، والثوري، وقيل: عن شريك، عن الأعمش، وعن فليح، كلهم عن عاصم عن زر عن عبدالله. وخالفهم أبان العطار، وهيثم بن جهم، والوليد بن أبي ثور، فرووه عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبدالله. ورواه عمرو بن أبي قيس، عن عاصم، عن زرّ وأبي وائل. فصحّ القولان جميعاً"[(٣)].

رأي الباحث:

وجه عاصم عن زر عن عبدالله، هو الأقوى والأرجح، من حيث عدد الرواة وحفظهم. لكن الدارقطني صحّح عنهما جميعاً، ومردّه كما سلف إلى أن الاضطراب من عاصم نفسه. ولا يضر، والله أعلم.

---

(١) هو السمتي، ضعيف، ترجمته برقم ١٧١٩، وقد توبع هنا.

(٢) مسند البزّار ٢١١/٥.

(٣) العلل: ٣٣٧/٣ السؤال: ٧٠٦

[١٥٣] ١٨٤٢- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، وَأَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقْرَأُ فِي غَدَاةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: الم تَنْزِيلُ وَهَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ[1].

قال البزار:(وذكر معها أحاديث أخرى) وهذه الأحاديث لا نعلم رواها، عن عاصم، عن أبي وائل، وزر فجمعهما إلا عبد الملك بن الوليد.

[١٥٤] ١٧٢٠- قال البزار: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي غَدَاةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الم تَنْزِيلُ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ[2].

تخريج الحديث والدراسة:

درسته في الحديث (١٧٢١ وغيره) في الأحاديث المسكوت عنها. وهو معلول بإبدال الإسناد فليراجع هناك. والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٥/١٣٣.

(٢) مسند البزار ٥/٢٣١، ٢٣٢.



المبحث الثالث

الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راوٍ في السند

وفيه ستة أحاديث

[١٥٥] ١٤٧٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بِسْطَامٍ[(١)]، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّدُوسِيُّ[(٢)]، قَالا: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ[(٣)]، عَنْ سُفْيَانَ[(٤)]، عَنْ مَنْصُورٍ[(٥)]، وَالأَعْمَش[(٦)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طُولٍ فَلْيَنْكِحْ، وَإِلا عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنَّهُ وجَاءٌ[(٧)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نحفظه من حديث منصور عن إبراهيم بهذا الإسناد إلا من حديث مؤمل عن سفيان، وإنما يعرف من حديث سفيان عن الأعمش فجمع مؤمل عن سفيان عن منصور والأعمش.

[١٥٦] ١٥٠٣ - وقال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَمُرُّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلا تَزَوَّجُ، أَوْ أَلا أُزَوِّجُكَ جَارِيَةً تُذَكِّرُكَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَمَا إِذْ قُلْتَ ذَاكَ لَقَدْ قَالَ لَنَا رسول الله صلى الله عليه وسلم: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابَ، مَنِ اسْتَطَاعَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلطَّرْفِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ.

[١٥٧] ١٥٠٤ - وقال البزار: وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بِسْطَامٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالا: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طُولٍ فَلْيَنْكِحْ، وَمَنْ لاَ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ

---

(١) الأصبهاني ويقال: الزعفراني ذكره أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً أخبار أصبهان ١/١٨٦.

(٢) أبو بكر المنجوفي، صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٨.

(٣) صدوق سيء الحفظ، تقريب التهذيب ص ٩٨٧ رقم ٧٠٧٨.

(٤) ثقة إمام حافظ ترجمته برقم ١٤٥٠.

(٥) ترجمته برقم ١٤٦٧ وهو ثقة ثبت

(٦) سليمان بن مهران الأسدي الكوفي، ثقة حافظ، تقريب التهذيب ص ٤١٤ رقم ٢٦٣٠.

(٧) مسند البزار، ٢٩٩/٤

وجَاءٌ[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي في سننه ١٣٢/٢ ولم يذكر منصوراً في الإسناد. وأحمد ٧١/٦ ح٣٥٩٢. والبخاري ح١٨٠٦، وح٤٧٧٨، ومسلم ١٠١٨/٢ ح١٤٠٠(١)، وأيضاً ح١٤٠٠(٢)، والنسائي، ح٣٢١١، وفي الكبرى، ٩٥/٢ ح٢٥٤٨، من طريق شعبة، وفي ح٢٥٤٩، وفيه ذكر الأسود مع علقمة، وقال النسائي: "هو وهم غير محفوظ". وح٢٥٥٠، وابن ماجه ح١٨٤٥، والطبراني في الأوسط ح٤٧٩٩، والشاشي في مسنده ح٣٤٦. الخطيب في تاريخ بغداد، ١٥٦/٣.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإدخال راوٍ في السند، ووقع الاختلاف في ذلك.

بيان الاختلاف والراجح:

رواه بضعة عشر نفساً كما تقدّم في التخريج، وهؤلاء جميعهم ثقات أثبات وفيهم من هم دونهم قد رووا هذا الحديث عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، فلم يذكروا منصوراً في الإسناد. والراجح قول الجمهور لسببين:

١- أنهم عدد وفيهم من هو من أوثق الناس في الأعمش مثل أبي معاوية وحفص وغيره وهذا ظاهر لا يخفى.

٢- أن هذا ما اعتمده أصحاب الصحيح، فلم يذكروا منصوراً وهذا يرجّح عدم ذكر منصور.

أن مؤمّلاً فيه ضعف في حفظه وقد تكلم الأئمّة فيه، وله أوهام وأغلاط كما سبق ولذا لا يحتمل التفرّد منه والله أعلم.

أما ذكر الأسود وعلقمة وذلك غير محفوظ قال النسائي: الأسود في هذا الحديث ليس بمحفوظ[٢].

وهناك علة أخرى في إسناد المحاربي عند النسائي، والبزار نفسه (ح ٤٠٠) من طريق يونس بن عبيد عن أبي معشر، عن إبراهيم عن علقمة قال: قدمنا مع عبدالله فذكر الحديث عن عثمان دون ابن مسعود، وهي: أنه إسناد صحيح ظاهره الصحة، لكن اتفق الحذّاق من أهل العلم بالحديث على أن هذا خطأ ووهم، أي رواية الحديث عن عثمان! فقال البزار رحمه الله: "هكذا رواه يونس عن أبي معشر، ورواه عن يونس يزيد بن زريع وإسماعيل بن عُليّة. وهذا الحديث إنما رواه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود وهو الصواب. ورواه منصور، عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله. وحديث يونس خطأ، إنّما الصواب حديث ابن مسعودٍ عن

(١) مسند البزار، ٣١٩/٤.

(٢) السنن الكبرى، ٢٦٥/٢

النبيﷺ".

وهذا القول منه يدل على رسوخ قدم البزار في العلل والعلم بها... وقد وافقه أهل الصنعة: كما نقل ابن أبي حاتم: "قال أبي: هذا الحديث بعبدالله بن مسعود عن النبيﷺ أشبه يعني على ما رواه الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبيﷺ"(١).

وأيضاً الدارقطني: "وقول الأعمش ومن تابعه أصحّ"(٢). وقال في موضع آخر: "والمحفوظ: عن ابن مسعود، ولم يُتابع أبو معشر على قوله: عن عثمان"(٣).

رأي الباحث:

١- إن الثقات من أصحاب الأعمش رووا هذا الحديث عن الأعمش(وحده) عن إبراهيم عن علقمة. وشذّ مؤمل أو الرواة عنه بذكر منصور وهو خطأ.

٢- إن الحديث قد روي عن علقمة عن عثمان، وهو خطأ أيضاً، لا يعتبر به كما بيّن البزار وأبو حاتم والدارقطني، فلا يغتر بصحة إسناده كما يفعل الكثير من المتأخرين والصحيح عن علقمة عن ابن مسعود، وأحسبه وقع الوهم لأنه نبي أغلب الروايات ذكر عثمان رضي الله عنه، فجعله بعض الرواة عن عثمان نفسه، والله أعلم.

٣- في إسناد المحاربي عن الأعمش، علقمة والأسود، وهو غير محفوظ كما بين النسائي، والصحيح، ذكر علقمة والأسود في حديث عبدالرحمن بن يزيد، وهو صحيح أيضاً.

٤- إن الحديث يروى عن الأعمش بإسنادين: أولهما: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. والثاني: الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبدالرحمن بن يزيد عن ابن مسعود وكلاهما صحيح كما قال الترمذي.

٥- إن رواية زيد بن أبي أنيسة عند بن حبان: وهو أن علقمة وابن مسعود لقيا عثمان بالمدينة وإنما لقياه بمنى، كما في رواية البخاري وغيره وهو الصحيح كما بيّن ابن حجر رحمه الله.

٦- يظهر جلياً إن الإمام البزار رحمه الله – له معرفة جيدة، واطلاع واسع على العلل، فقد أعلّ حديث عثمان وبيّن الصواب فيه، كغيره من الأئمة كما تقدم، فرحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم: ٧٨/٤ المسألة: ١٢٦٩

(٢) العلل: ٤٣٣/٣، السؤال: ٧٧٠

(٣) العلل: ٥٤/٢ السؤال: ٢٧٨، وانظر: لحديث عثمان كتر العمّال، ٤٨٨/١٦ ح٤٥٥٩٢

[١٥٧] ١٦١٩ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النبيِ ﷺ فِي غَارٍ وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا، فَنَحْنُ نَأْخُذُهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةً إِذْ خَرَجَتْ عَلَيْنَا حَيَّةٌ، فَقَالَ: اقْتُلُوهَا، فَابْتَدَرْنَاهَا لِنَقْتُلَهَا فَسَبَقَتْنَا، فَقَالَ رسول الله ﷺ: وَقَاهَا اللَّهُ شَرَّكُمْ كَمَا وَقَاكُمْ شَرَّهَا[1].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه إسرائيل، فقال عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود. .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح ١٨٣٠ وح ٣٣١٧.ومسلم ٢٩٥/٢، وذكر الدارقطني في العلل ٨٣/٥ رواية إسرائيل عن الأعمش به وأضاف إلى الأسود: علقمة، وهو عند الآخرين من طرق عن الأعمش.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بإبدال السند بإدخال راوٍ في السند، فذكر الإسناد الصحيح، أي إسناد أبي معاوية، لم يذكر علقمة، وإنما ذكر الأسود وحده، وهو من أثبت الناس في الأعمش، وتابعه على ذلك أصحاب الأعمش، وشذّ إسرائيل فرواه عن الأعمش بهذا الإسناد وأدخل علقمة في الإسناد، وهذا وهم منه مع ثقته، فالقول قول أصحاب الأعمش. والله الموفق

(١) مسند البزار ٥٧/٥، ٥٨، ورجاله ثقات، رجال الصحيح.

[١٥٨] ١٦٦٠ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنَ النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ: سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ[١].

[١٥٩] ١٧٩٦ - قال البزار: وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[٢]**، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ**[٣]**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ**[٤]**، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنّ النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ: سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**[٥].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن أبي وائل، عن عبد الله، وقد روي عن غير أبي وائل، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح ٥٦٩٧، قال البخاري رحمه الله: تابعه محمد بن جعفر عن شعبة. أيضاً ح ٤٨. ومسلم ح ٦٤(١١٦، و١١٧) من طريق زبيد. وأخرجه البخاري ح ٦٦٥، ومسلم ح ٦٤(١١٧) من طريق الأعمش،(منصور) وزبيد والأعمش. ثلاثتهم عن أبي وائل عن عبد الله بمثله.
وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٠٨ من طريق إسحاق بن الأزرق عن سفيان(الثوري) عن زبيد عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً به.

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بإدخال راوٍ في السند، وهو مسروق. فقد أدخله إسحاق، وهو ابن يوسف الأزرق المخزومي، الواسطي ثقة[٦] لكنه خالف الجمهور من أصحاب الثوري وعلى رأسهم الإمام عبد الرحمن بن مهدي. فهو مقدم عند أهل العلم بالحديث[٧]. ولذا مال الحافظ أبو حاتم أيضاً إلى توهيم إسحاق الأزرق في ذكر أبي وائل عن مسروق. فقال: "لا أعلم أحداً، أدخل بين شقيق وعبد الله مسروق. غير إسحاق الأزرق"[٨].

---

(١) مسند البزار ٨٦/٥.
(٢) هو الفلاّس الصيرفي، ثقة حافظ من العاشرة، تقريب التهذيب ٧٤١ رقم ٥١١٦.
(٣) ترجمته وترجمة أبيه برقم ١٤٣٤ وكلاهما ثقة.
(٤) سعد بن إياس الشيباني الكوفي ثقة مخضرم من الثانية، تقريب التهذيب ص ٣٦٨ رقم ٢٢٤٦.
(٥) مسند البزار ١٩٦/٥.
(٦) التقريب رقم ٤٠٠.
(٧) انظر: شرح العلل لابن رجب ٧٢٢/٢ إلى ٧٢٦.
(٨) العلل لابن أبي حاتم ٥٧٩/٦ – ٥٨٠، المسألة: ٢٧٣٧.

ولهذا اعتمدها البخاري ومسلم واتفقا على تصحيح رواية زبيد عن أبي وائل عن عبد الله، من دون ذكر مسروق، والله الموفق.

بيان علّة حديث أبي عمرو الشيباني:

أخرجه البخاري في التاريخ الصغير ٢٢٩/١ رقم ١٠٩٤ من طريق حماد ثنا التيمي(سليمان) به موقوفاً. وأخرجه الخطيب في "الموضح" ٤٥١/١ من طريق يعقوب بن شيبة السدوسي حدثني أحمد بن هلال (وهو أحمد بن حنبل الإمام) ثنا يحيى ابن محمد عن التيمي سليمان عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله به موقوفاً.

قال الدارقطني: "يرويه سليمان التيمي، عن أبي عمرو، ورفعه عنه ابنه معتمر، ووقفه يحيى القطان وحماد بن سلمة. ورفعه صحيح"[١].

رأي الباحث:

١- إن البزار أشار إلى طرق الحديث عن ابن مسعود، ولكنه لم يُبيّن الاختلاف في حديث زبيد عن أبي وائل عن عبد الله، وهو معلول بإدخال راوٍ في السند.

٢- ورواية إسحاق الأزرق عن الثوري عن زبيد عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله، إسناد منكر لأن الثقات من أصحاب الثوري خالفوه فلم يذكروا مسروقاً في هذه إسناده، وكذا أصحاب زبيد وكذا أصحاب أبي وائل.

٣- حكم الدارقطني وأبو حاتم الرازي قبله على هذا بالوهم والخطأ.

٤- اختلف في رواية أبي عمر والشيباني رفعاً ووقفاً، والرفع صحيح كما قال الدارقطني.

٥- وقد روي من طريق أبي الأحوص عوف بن مالك عن عبد الله، وقد اختلف عليه في ذلك، والصواب عنه موقوف، كما قال الدارقطني وغيره.

---

(١) العلل ٦٣٢/٣، ٦٣٣، السؤال ٩٢٩.

[١٦٠] ١٩٩٠ – قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الأَنْمَاطِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَابِقٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ سِمَاكٍ يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ: أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ اسْتَخْلَفُوا خَلِيفَةً عَلَيْهِمْ بَعْدَ مُوسَى ﷺ، فَقَامَ يُصَلِّي لَيْلَةً فِي الْقَمَرِ فَوْقَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَذَكَرَ أُمُورًا كَانَ صَنَعَهَا، فَخَرَجَ فَتَدَلَّى بِسَبَبٍ، فَأَصْبَحَ السَّبَبُ مُتَعَلِّقًا فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ ذَهَبَ، قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قَوْمًا عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ فَوَجَدَهُمْ يَضْرِبُونَ لَبِنًا أَوْ يَصْنَعُونَ لَبِنًا، فَسَأَلَهُمْ كَيْفَ تَأْخُذُونَ عَلَى هَذَا اللَّبِنِ؟ قَالَ: فَأَخْبَرُوهُ، فَلَبِنَ مَعَهُمْ، فَكَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، فَإِذَا كَانَ حِينُ الصَّلاةِ قَامَ يُصَلِّي، فَرَفَعَ ذَلِكَ الْعُمَّالُ إِلَى دِهْقَانِهِمْ أَنَّ فِينَا رَجُلا يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَأَبَى أَنْ يَأْتِيَهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ إِنَّهُ جَاءَهُ يَسِيرُ عَلَى دَابَّتِهِ، فَلَمَّا رَآهُ فَرَّ، فَاتَّبَعَهُ فَسَبَقَهُ، فَقَالَ: أَنْظِرْنِي أُكَلِّمْكَ، قَالَ: فَقَامَ حَتَّى كَلَّمَهُ فَأَخْبَرَهُ خَبَرَهُ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَلِكًا وَأَنَّهُ فَرَّ مِنْ رَهْبَةِ اللهِ، قَالَ: إِنِّي لأَظُنُّنِي لاحِقٌ بِكَ، قَالَ: فَاتَّبَعَهُ فَعَبَدُ اللهِ حَتَّى مَاتَا بِرُمَيْلَةِ مِصْرَ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: لَوْ أَنِّي كُنْتُ ثُمَّ لاهْتَدَيْتُ إِلَى قَبْرَيْهِمَا مِنْ صِفَةِ رسول الله ﷺ الَّتِي وَصَفَ لَنَا[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله إلا عمرو بن أبي قيس، وقد رواه المسعودي، عن سماك، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، ولم يذكر القاسم. .

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده ٣٣٦/٧. والشاشي في مسنده ح ٢٧٩. وابن عدي في الكامل ٤٣/٦، وابن أبي شيبة في مسنده ٢١٨/١ ح ٣٢٢، وعنه أبو يعلى في مسنده ح ٥٠١٥، وح ٥٣٨٣، الذهبي في "السير ٤٤٠/٣ وفي تاريخ الإسلام ٢٥٢/١٢.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بإدخال راوٍ في السند هو القاسم بن عبد الرحمن، اختلف في إسناده.

---

(١) قال الهيثمي: لم أجد من ترجمه المجمع ٢٤١/٣.

(٢) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٩٤٧.

(٣) مسند البزار ٣٥٨/٥، ٣٥٩، ٣٦٠.

قال الدارقطني: "يرويه سماك بن حرب، واختلف عنه، فرواه عمرو بن أبي قيس، عن سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود. قال ذلك محمد بن سعيد بن سابق عنه، وخالفه محمد بن خالد الرازي، فرواه عن عمرو، عن سماك، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه. وكلاهما رفع الحديث من أوله إلى آخره. ورواه المسعودي، عن سماك، عن عبد الرحمن، عن أبيه، ولم يذكر القاسم، ووقف أول الحديث، ورفع آخره. وحديث محمد بن خالد. عن عمرو بن أبي قيس أشبهها بالصواب[1].

فقد اتفق محمد بن خالد عن عمرو. والمسعودي وقيس بن الربيع على عدم ذكر القاسم بن عبد الرحمن في الإسناد، فهو الراجح.

رأي الباحث:

١- إن الحديث اختلف في إسناده كما ذكر البزار وأعله بإدخال راوٍ في السند.

٢- ذكر الدارقطني الاختلاف على عمرو بن أبي قيس رجح رواية محمد بن خالد الرازي

٣- وأما المسعودي فوقف أول الحديث ورفع آخره مخالفا محمد بن خالد في هذا وموافقاً له في عدم ذكر القاسم.

٤- وأما رواية قيس بن الربيع فقد ذكر الطبراني التفرد بها وليس بصحيح وعدها ابن عدي من مناكيره.

---

(١) العلل ٣/٤٤٢ – ٤٤٣، السؤال ٨٢١.

[١٦١] ٢٠٨٠ – قَالَ البزار: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدٍ [(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللهِ.

وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَجَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَفَعَا الْحَدِيثَ، قَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامٍ فَلْيُطْعِمْهُ مِنْهُ أَوْ فَلْيُنَاوِلْهُ مِنْهُ وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ الْهَجَرِيِّ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَجَمَعَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الْهَجَرِيِّ[(٢)].

قال البزار: وهذا الحديث إنما يعرف من حديث الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبدالله.

وجمع يعقوب بن إبراهيم، عن شريك، عن الهمداني وأبي إسحاق الهجري .

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" ١/٢٥٠ ح ٣٧٤ نا أبو معاوية، وأحمد في مسند ٦/٢٠٢ ح ٣٦٠٨ ثنا عمار بن محمد، وابن ماجه في "السنن" ح ٣٢٩١ من طريق محمد بن فضيل، وأبو يعلى في "مسند" ح ٥١٢٠ من طريق محمد بن دينار، والشاشي ح ٧٣٠ من طريق شعبة، أبو معاوية وعمار وابن فضيل وابن دينار وشعبة: خمستهم عن أبي إسحاق الهجري (وحده) عن أبي الأحوص عن عبد الله.

دراسة علة الحديث:

أعلّه البزّار بإدخال أبي إسحاق السبيعي في هذا الإسناد، واختلف فيه.

بيان الاختلاف والراجح منه:

اختلف على الهجري مع ضعفه على وجهين: الأول: أبو إسحاق الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً. رواه هكذا عنه: شعبة وابن فضيل وأبو معاوية محمد بن خازم، وعمار ومحمد بن دينار.

والثاني: أبو إسحاق الهجري، وأبو إسحاق السبيعي (معا) عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً.

انفرد به شريك القاضي المعروف.

والراجح الوجه الأول لأن رواته أوثق وأحفظ، وهم أكثر عدداً. وشريك انفرد بوجهٍ وهو سيء الحفظ جداً واختلط.

---

(١) هو الزهري، من نسل عبد الرحمن بن عوف، ثقة من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٣٢٣.

(٢) مسند البزار ٥/٤٤١.

رأي الباحث:

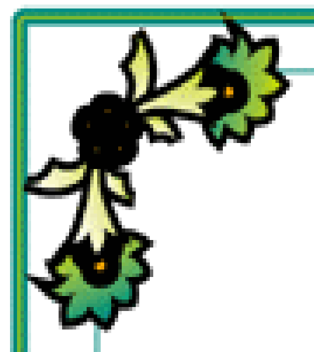
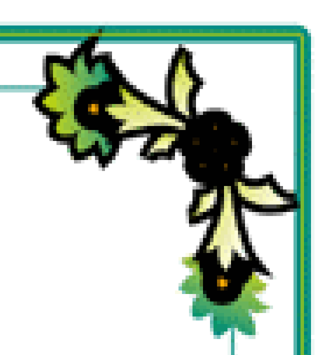
١- تعليل البزار صحيح، فقد انفرد بجمع الراويين: شريك القاضي، وهو سيء الحفظ مع اختلاطه، وقد خالفه الجمهور من أصحاب الهجري فرووه عن الهجري ولم يذكروا أبا إسحاق السبيعي الهمداني، فالعلة منه، والله أعلم.

٢- وذكر السبيعي لا يصح في هذا الحديث والحديث حديث الهجري. وفيه لين كما تقدم.

٣- وله شواهد صحيحة من حديث أبي هريرة وغيره من الصحابة، في هذا المعنى.

أخرجه البخاري ح ٢٤١٨ و ٥١٤٤، من حديث أبي هريرة [1]

(١) وانظر التلخيص الحبير لابن حجر ١٣/٤ ح ١٦٧٤، و"السلسلة الصحيحة" للألباني ٣٥/٣ ح ١٠٤٢.

الفصل الثالث

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن وغيره

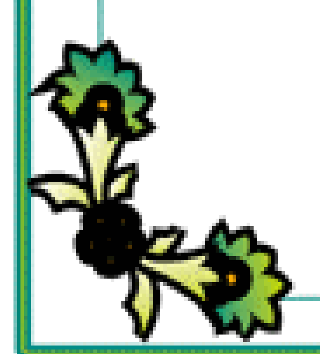
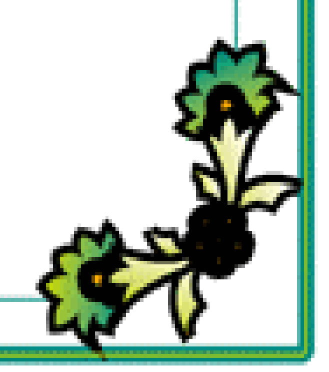
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بأنها من مناكير الراوي أو لسوء مذهبه

المبحث الرابع: الأحاديث المعلولة وفي تعليله نظر



المبحث الأول

الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن

وفيه عشرة أحاديث

[١٦٢] ١٥٠٥- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَجَدَ النبيﷺ سَجْدَتَي السَّهْو بَعْدَ الْكَلامِ.وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الأَعْمَش بِهَذَا الإِسْنَادِ[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ابي شيبة ٤٨٤/١، والترمذي ح٣٩٣ وأحمد ٣٧٠/٧ح٤٣٥٨ والبيهقي في الكبرى: ٣٤٢/٢ من طرق عن أبي معاوية به.

دراسة علة الحديث:

تقدّم بيان الاختلاف في الأسانيد وبيان الراجح منها، والآن أذكر بيان الاختلاف في المتون:

قال الدارقطني: "زاد مؤمّل فيه عن الثوري "ثم ليسلّم ثم ليسجد" جعل سجود السهو بعد التسليم، ولا أعلم قاله غيره عن الثوري عن منصور، والله أعلم. وقد وافق الثوري في رواية مؤمل عنه في السجود بعد التسليم: زائدة وروح بن القاسم وجرير بن عبدالحميد ومفضل بن مهلهل وفضيل بن عياض رووه عن منصور، كذلك، وذكروا فيه السجود بعد التسليم.

ورواه مسعر عن منصور، فلم يذكر التسليم، وتابعه عمرو بن أبي قيس عن منصور، ورواه حماد بن شعيب عن منصور فذكر فيه السجود قبل التسليم"[٢].

رأي الباحث:

اتضح مما تقدم، أن أصحاب الثوري رووه عنه عن منصور، فذكروا السجود قبل التسليم في التحرّي، وشذَّ مؤمل[٣] فروى عنه، عن منصور، فذكر السجود بعد التسليم ووافقه زائدة وروح وجرير ومفضّل وفضيل، كما تقدم.

تفرد مؤمل عن الثوري، ومخالفة أصحابه يعتبر ذلك وهماً منه عن الثوري، والقول قول أصحاب الثوري، أي الصحيح عن الثوري: السجود قبل التسليم، لا بعده.

وقد تابع الثوريَّ، مسعر وعمرو بن أبي قيس وحماد بن شعيب فلم يذكروا السجود بعد التسليم. والثوري من أثبت أصحاب منصور كما ذكر الدارقطني[٤].

(١) مسند البزار ٣٢٠/٤،٣١٩.

(٢) العلل، ٣٢٨/٣ إلى ٣٣٠

(٣) وهو صدوق سيء الحفظ في حفظه شيء انظر تقريب التهذيب ص ٩٨٧ رقم٧٠٧٨.

(٤) شرح العلل لابن رجب، ٧٤/٢

[١٦٣] ١٥٠٦ – قال البزار: حدثنا يوسف بن موسى قال حَدَّثَنَا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال دخل خباب بن الأرت ونحن حول عبد اللّه فقال لعبد اللّه أكل هؤلاء يقرأ ما تقرأ قال إن شئت أمرت بعضهم يقرأ عليك قال فقال لعلقمة اقرأ قال فقال يزيد بن مرة يقرأ وليس بأقرأنا فقال عبد اللّه إن شئت أخبرتك بما قال رسول اللهفي قومك وقومه قال فقرأت عليه خمسين آية من سورة مريم فقال ما أقرأ بشيء إلا وهو يقرؤه أو يقرأ به وهذا الحديث قد رواه غَير وَاحِدٍ عن الأعمش فاجتزانا بجرير[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح٤١٣٠ من طريق أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بن مسعود به، بنحوه، وفيه "زيد بن حدير" لا يزيد بن مرة" وقال البخاري: رواه غُندر عن شعبة.

وأخرجه أبو نعيم من طريق أحمد بن حنبل ثنا محمد بن جعفر (وهو غندر) عن شعبة عن الأعمش.[2](وكذا أورده الإسماعيلي في مستخرجه أيضاً) وأخرجه أبو يعلى في مسنده ح٥٠٠٨ والشاشي، ح٣٤٩ ١/٣٦٠ وأحمد ١٢٤/٧ ح٤٠٢٥(ثنا يعلى) وابن عساكر في تاريخه ١٧٥/٤١ من طريق عبدالله بن أحمد عن أبيه(وعند أبي يعلى زياد بن حُدير بدل زيد بن حدير")

وأخرجه الشاشي أيضاً ح ٣٥٠ من طريق عبدالواحد بن زياد،(وذكر يزيد بن حدير) أبو حمزة(محمد بن ميمون) وشعبة ويعلى بن عبيد وعبدالواحد بن زياد، جميعهم عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به بنحوه.

وفيه:(زيد حدير إلا أبو يعلى نذكر زياد بن حُدير) وزيادة: إنكار ابن مسعود على جناب في لبيس خاتم الذهب.

دراسة علة الحديث:

قول البزار يزيد بن مرة، لم يتابعه عليه أحد فهو وهم، وهذه علة في المتن، فقد غير الإسم المذكور في المتن. إذ المحفوظ أنه زيد بن حُدير أخو زياد بن حدير كما في الصحيح وغيره.

قال الحافظ في الفتح ١٠٠/٨: "زيد بن حُدير أخو زياد بن حُدير، وزياد من كبار التابعين، أدرك عمر. وله رواية في سنن أبي داود، ونزل الكوفة، وولي إمرتها مرة، وهو أسدي من بني أسد بن

(١) مسند البزار: ٣٢٠/٤

(٢) فتح الباري، ١٢٤/٨

خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، أما أخو فلا أعرف له رواية"[(١)].

رأي الباحث:

إنّ الحديث صحيح، وفي متن البزار وهم وهو: يزيد بن مرة الرجل القائل لابن مسعود، ووقع زياد بن حُدير عند أبي يعلى وفي رواية أبي إسحاق، وعند الشاشي "يزيد بن حدير" وكلاهما وهم والصحيح: زيد بن حُدير أخو زياد بن حُدير، كما وقع في رواية البخاري وغيره، والله الموفق.

(١) انظر: تاريخ ابن معين للدوري، ٣٩٤/١ وتهذيب الكمال، ٥٠/١٠، والتهذيب، ٣٤٩-٣٥٠/٣

[١٦٤] ١٦٠٨- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ [(١)]، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاس الضُّبَعِيُّ [(٢)]، قالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ [(٣)]، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ قَالَ: أَلا أُرِيكُمْ صَلاةَ رسول الله ﷺ فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلاةَ، فَلَمَّا رَكَعَ طَبَّقَ يَدَيْهِ وَجَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رسول الله ﷺ[(٤)].

قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ، وَعَاصِمٌ في حديثه اضطراب، ولا سيما في حديث الرفع ذكره عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ.

وَرَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلاةَ وَحِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَرَوَى عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبي ﷺ ذَلِكَ أَيْضًا، وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النبي ﷺ، أَنَّهُ رَآهُ يَرْفَعُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ[(٥)].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في السنن ح ٧٤٧ ثنا عثمان بن أبي شيبة. والنسائي في المجتبى ح ١٠٣١، من طريق نوح بن حبيب، وابن خزيمة في صحيحه ح ٥٩٥، والدارقطني في السنن ٣٣٩/١. والبيهقي في الكبرى ٧٨/٢-٧٩، من طريق أبي داود صاحب السنن، عثمان ونوح كلاهما: عن عبد الله بن إدريس به، وعند أبي داود زيادة: (فبلغ ذلك سعداً فقال: صدق أخي...).وعند النسائي مختصراً.

وأما رواية وكيع عن سفيان. (أنه رفع يديه في أول تكبيره)، أشار إليها البزار.

أخرجه أحمد ٢١٩/٦ ح ٣٦٨١، وابن أبي شيبة ٢٦٧/١ ثنا وكيع وهي المسند ٢١٩/١ ح ٣٢٣. (ثنا وكيع). وأبو داود ح ٧٤٨ ثنا عثمان بن أبي شيبة.وأيضاً ح ٧٥١ من طريق معاوية وخالد وأبي حذيفة.والترمذي ح ٢٥٧، ثنا هناد، والنسائي ح ١٠٥٨ نا محمود بن غيلان، وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٤٠ ثنا زهير، وح ٥٣٠٢ ثنا أبو خيثمة، والطحاوي ٢٢٤/١ ح ١٣٤٩ من طريق نعيم بن حماد وح ١٣٥٠ من طريق يحيى بن يحيى. والذهبي في تاريخ الإسلام ٥٠٦/١٠

---

(١) ترجمتة برقم ١٦٠٣وهوثقة.

(٢) لم أجد ترجمته.

(٣) ترجمته برقم ١٤٩٤ وهو ثقة.

(٤) مسند البزار ٤٦/٥.

(٥) المسند ٤٦/٥، ٤٧، ٤٨.

من طريق يحيى الحماني (في ترجمة ابن أبي الحديد المعدل). وأخرجه النسائي أيضاً ح ١٠٢٦ نا سويد بن نصر أنبأنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله: ألا أخبركم بصلاة رسول الله ﷺ قال: فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد.(وكذا في رواية الحماني). وقال الترمذي: حيث حسن. وفي رواية يحيى بن يحيى عن وكيع.

دراسة علة الحديث:

جمهور أصحاب الحديث على إعلال هذا الحديث ومن هؤلاء: عبد الله بن المبارك. فقد نقل البيهقي بسنده أنه قال: "لم يثبت عندي حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ رفع يديه أول مرة. ثم لم يرفع"[1]. ومنهم الإمام أحمد بن حنبل فقد ذكر: "أن وكيع يشبج الحديث أي لا يأتي به على وجهه"[2]. ومنهم البخاري رحمه الله فقد ذكر في "رفع اليدين" ص ٧٩: "أن المحفوظ لفظ رواية ابن إدريس: فكبر ورفع يديه ثم ركع، فطبق يديه..." ثم قال البخاري: "وهذا المحفوظ عن أهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود".

ومنهم الإمام أبو داود السجستاني فقد قال بعد رواية حديث ابن إدريس عن عاصم: هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ.

ومنهم الإمام أبو حاتم الرازي فقد سأله ابنه عن هذا الحديث. فقال: "هذا خطأ، يقال: وهم فيه الثوري، وروى هذا الحديث عن عاصم جماعة، فقالوا كلهم: إن النبي ﷺ افتتح، فرفع يديه، ثم ركع، فطبق، وجعلها بين ركبتيه، ولم يقل أحدٌ ما رواه الثوري"[3].

ومنهم الإمام ابن حبان البستي: نقل الحافظ ابن حجر، عنه في الصلاة: "وهذا أحسن خبر روي لأهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع، وعند الرفع منه، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه، لأن له عللاً تبطله"[4].

ومنهم الحافظ ابن عبد البر قال: "أما حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ، أنه كان لا يرفع يديه في الصلاة إلا مرة في أول شيء، فهو حديث انفرد به عاصم ابن كليب، واختلف عليه في ألفاظه، وقد ضعف الحديث، أحمد بن حنبل، وعلله، ورمى به، وقال وكيع يقول فيه: عن سفيان، عن عاصم بن كليب: "ثم لا يعود." ومرة يقول: "لم يرفع يديه إلا مرة"، وإنما يقول من قبل نفسه لأن ابن إدريس رواه عن عاصم بن كليب، فلم يزد على أن قال: "كبر، ورفع يديه، ثم ركع"، ولفظه غير لفظ

(١) السنن الكبرى ٧٨/٢.

(٢) العلل والمعرفة ٣٦٩/١ للإمام أحمد، رواية عبد الله.

(٣) العلل لابن أبي حاتم ١٢٣/٢ و ١٢٤ المسألة: ٢٥٨.

(٤) التلخيص ٤٠٢/١.

وكيع، وضعف أحمد الحديث"[1].

رأي الباحث:

١- إسناد البزار حسن صحيح، وذكره لعلّة الاضطراب وغير ذلك صحيح.

٢- اختلف في لفظة "ثم لا يعود" فهي غير محفوظة كما بين أهل العلم.

٣- واختلف على وكيع في لفظه والصحيح ما ذكر الإمام أحمد أنه "يثبج الحديث" أي يحمل نفسه ليحفظه فنشأ هذا الغلط وكذا قال البخاري وأبو داود وغيرهما من أهل الصنعة الحديثية.

٤- أما ذكر البزار لحديث وائل بن حجر فصحيح أيضاً. وكذا تعليله أيضاً موافق لما أعله الأئمة من المتقدمين والمتأخرين، والله الموفق.

---

(١) التمهيد ٩/٢٩١.

[١٦٥]١٦٢٢- قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا أبو معاوية[(١)] قال حَدَّثَنَا الأعمش[(٢)] عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال تحروا ليلة القدر لسبع تبقى وتحروها لتسع وتحروها لإحدى عشرة تبقى صبيحة بدر فإن الشمس تطلع كل يوم بين قرني الشيطان إلا صبيحة بدر فإنها تطلع بيضاء ليس لها شعاع[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث إنما أدخله قوم ونحوا به نحو المسند لما ذكر صبيحة بدر.

تخريج الحديث: (رواية الأعمش والاختلاف فيها):

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٣٩٦/٢ و٤٨٩/٢ ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله بنحوه. وقد روي من حديث سفيان عن الأعمش: أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" ٢٥٢/٤(ومن طريقه الطبراني في الكبير ح ٩٥٧٩) والبيهقي في الكبرى ٣١٠/٤ من طريق الحسين بن حفص.

عبد الرزاق والحسين كلاهما عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال قال عبد الله: تحروا ليلة القدر ليلة سبع عشرة صباحة بدر. أو أحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين[(٤)].

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٢٠/٣ من طريق قتيبة بن سعيد ثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم به بلفظ: تحروها لإحدى عشرة يبقين صبيحتها بدر.

وقد روي من حديث أبي إسحاق السبيعي: أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٠/٤ من طريق حكيم بن سيف الرقي. [(٥)] ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة[(٦)]، عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود قال: قال لنا رسول الله ﷺ: (اطلبوها ليلة تسع عشر من رمضان، وليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين. ثم سكت).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٩٦/٤ ثنا وكيع. وأخرج الطبري في "تاريخه" ١٣٠/٢ من طريق عبيد الله بن موسى.

---

(١) محمد بن خازم الضرير ثقةمن أحفظ الناس لحديث الأعمش، ترجمته برقم ١٤٩٣.

(٢) هو سليمان بن مهران ثقة حافظ ترجمته برقم ١٤٧٦.

(٣) مسند البزار ٦٠/٥.

(٤) كذا عند عبدالرزاق في المطبوع.

(٥) وهو صدوق: التقريب رقم ١٤٨١.

(٦) قال ابن هانئ عن الإمام أحمد: حديثه حسن مقارب وإن فيها لبعض النكارة، وقال المروزي عن أحمد: صالح وليس هذا بذاك، وقال ابن حجر: ثقة له أفراد الضعفاء اللعقيلي ٣٤٣/٢،تقريب التهذيب رقم ٢١٣٠.

والطحاوي في "شرح المعاني" من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين.
وكيع وعبيد الله وأبو نعيم، عن إسرائيل عن أبي إسحاق، عن حجير التغلبي عن الأسود، عن عبد الله قال: التمسوا ليلة القدر ليلة تسع وعشرين من رمضان، صبيحتها صبيحة بدر، وإلا ففي ليلة إحدى وعشرين أو في ثلاث وعشرين. ليس عند ابن أبي شيبة إحدى وعشرين ثلاث وعشرين).
وذكر عن إسرائيل وأبيه عن أبي إسحاق أيضاً).
وأخرجه الطبري أيضاً في تاريخه ١٣٠/٢ من طريق غندر ثنا شعبة سمعت أبا إسحاق يحدث عن حجير عن الأسود وعلقمة عن ابن مسعود قال: التمسوها في سبع عشرة وتلا هذه الآية(يوم التقى الجمعان) يوم بدر ثم قال أو تسع عشرة وإحدى وعشرين. وروي موقوفاً أيضاً من دون واسطة حجير التغلبي: أخرجه الطبري في تفسيره ١٢٩/٢ من طريق عبد الله والحاكم في مستدركه ٢١/٣ من طريق محمد بن قتيبة عن أبي عوانة، ونسبة وأبو عوانة، كلاهما عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه ابن مسعود قال: التسموا ليلة القدر في تسع عشرة ليلة من رمضان فإنها ليلة بدر. فهما لم يذكرا حجيرا بين أبي إسحاق وعبد الرحمن الأسود، وذكرا(تسع عشرة).

دراسة علة الحديث:

فيه علة في إسناده وفي متنه.
الراجح عن أبي إسحاق هو الوقف، وزيد بن أبي أنيسة عنده بعض النكارة في حديثه، مع ثقته وقد تفرد برفعه والصواب مع الجمهور.
(أ) إسناداً: رواية شعبة فيها تصريح بالسماع من حُجير فلا يصح المرفوع. وإسرائيل أيضاً ذكر حجيراً. وقد رجح الأئمة شعبة في أبي إسحاق وقدموه فيه مثل ابن المديني عن معاذ بن معاذ، وابن معين، وقدموه مع الثوري وأحمد فقدمه حتى على الثوري[1].
وأما عبد الرحمن بن مهدي والترمذي فقدما إسرائيل في أبي إسحاق[2]. وعليه: فكلاهما ذكر حجيراً. فرواية عنبسة وأبي عوانة مرجوحة. وأرى أن ذكر علقمة في هذا الإسناد فيه شيء.
(ب) متناً: كلهم ذكروا ليلة تسع عشرة صبيحة بدر، إلاّ شعبة فذكر سبع عشرة أو تسع عشرة على الاحتمال، فما وافق فيه غيره أولى من الاحتمال الذي تفرد به فالصحيح: تسع عشرة صبيحة بدر والله أعلم.
الاختلاف والراجح من رواية الأعمش:
فاختلف الثوري وأبو معاوية: فذكر الثوري: سبع عشرة صبيحة بدر. وأبو معاوية قال: تسع

---

(١) شرح العلل ٧٠٩/٢، ٧١٠.
(٢) شرح العلل ٧١٢/٢.

عشرة.

سفيان الثوري أحفظ أصحاب الأعمش على الإطلاق كما ذكر ابن معين وأحمد وأبو حاتم وغيرهم[1]. وقالوا ذلك في أبي معاوية أيضاً أنه من أحفظهم لحديث الأعمش، ووافق جرير بن عبد الحميد أبا معاوية فقال أيضاً تسع عشرة، فلعل هذا هو الراجح عنه، والله أعلم.

رأي الباحث:

١- اختلف في رفعه ووقفه، فوقفه الجميع ورفعه زيد بن أبي أنيسة من طريق أبي إسحاق مع عنعنة، ولا يصح مرفوعاً والصواب ما رواه شعبة وغيره عن أبي إسحاق: الموقوف.

٢- أما في المتن أرى الراجح تسع عشرة صبيحة بدر لأنها وردت عن الجمهور وانفرد الثوري بذكر سبع عشرة مع جلالته. والله أعلم.

٣- الراجح ذكر حجير في إسناد أبي إسحاق وهو مجهول الحال، لكنه يتقوى بطريق الأعمش. والله الموفق.

---

(١) شرح العلل ٢/٧١٥، ٧١٦.

[١٦٦]١٦٥٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنَ النبيﷺ، قالَ: بِئْسَ مَا لأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ، بَلْ هُوَ نُسِّيَ، وَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ مِنْ عُقَلِهِ[١].

[١٦٧]١/١٦٥٧ - وَقال البزار: وحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنَ النبيﷺ.

[١٦٧]٢/١٦٥٧ - وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنَ النبيﷺ، بِنَحْوِ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

وَهَذَا الْكَلامُ لاَ نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا، عَنْ عَبْدِ اللهِ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ.

[١٦٨]١٦٩٦ - قال البزار:حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنَ النبيﷺ، قَالَ: لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا بَلْ هُوَ نُسِيَّ.

[١٦٩]١٧٣٥ - قال البزار:حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّقَطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْن جُحَادَةَ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللهﷺ: لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ بَلْ هُوَ نُسِّيَ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح ٤٧٤٤ ثنا محمد بن عرعرة. وأبو داود الطيالسي في مسنده ح ٢٦١(ومن طريقه الترمذي ح ٢٩٤٢).والنسائي في المجتبى ح ٩٤٣ من طريق يزيد بن زريع.(وفي الكبرى ١٨٢/٦). والدارمي في "السنن" ٣٠٨/٢ عن عبيد الله بن عبد الحميد. وأحمد في مسنده ح ٣٩٦، ٧١/٧، ثنا سليمان بن داود، و ح ٤٠٨٥، ثنا يحيى بن سعيد (القطان) (وعنده عن سفيان وشعبة معاً) و ح ٤١٧٦ ثنا محمد بن جعفر وحجان. والفريابي في فضائل القرآن (فهرس البزار) ح ١٦١ من طريق عبد الله بن المبارك. والخطيب في تاريخ بغداد ٤٥٢/٥ من طريق أبي عامر العقدي.

---

(١) مسند البزار ٨٣/٥، ورجاله ثقات.

جميع هؤلاء: عن شعبة عن منصور عن أبي وائل به مرفوعاً.

وأخرجه (من طريق جرير) البخاري ح ٤٧٤٥ ثنا عثمان، ومسلم ح ٧٩٠(٢٢٨) ثنا زهير بن حرب وعثمان وإسحاق ثنا جرير عن منصور به. وهو عند غيرهما. طريق ابن عيينة: أخرجه النسائي في فضائل القرآن ح ٦٧، عن محمد بن منصور. والحميدي في "مسنده" ح ٩١، والفريابي في "الفضائل" ح ١٦٠ عن عثمان بن أبي شيبة.

ثلاثتهم عن ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل به مرفوعاً.

قال البزار رحمه الله بعد إيراده بهذه الأسانيد الثلاثة: وهذا الكلام لا نعلم له طريقاً عن عبد الله أحسن من هذا الطريق.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف في متن الحديث: إذا أمعنا النظر يظهر أنه قد اختلف في هذا الحديث، في حديث منصور والأعمش عن أبي وائل: على أوجه:

الوجه الأول: عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً: الحديث كله بطرفين.(استذكروا أو تعاهدوا هذا القرآن) وطرف: (بئسما لأحدهم أن يقول نيست آية كيت). رواه هكذا شعبة بن الحجاج عن منصور. والثوري (في رواية عبد الرزاق عنه). وجرير بن عبد الحميد. فقد رووه مرفوعاً بطرفيه.

الوجه الثاني: عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً. طرف: (تعاهدوا هذا القرآن فهو أشد تفصياً من صدور لرجال من النعم من عقله). ومرفوعاً طرف: بئسما لأحدهم أن يقول:(نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي). رواه هكذا سفيان بن عيينة عن منصور ابن عيينة. وكذا روى أبو معاوية الضرير ووكيع عن الأعمش عن منصور عن أبي وائل.(فكذا رواية الأعمش. وأما الثوري – في رواية أبي نعيم الفضل بن دكين عنه – عند البخاري فقد اقتصر على رواية المرفوع.(بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت..) ولم يذكر الطرف الآخر موقوفاً ولا مرفوعاً. وكذا في رواية عبدة بن أبي لبابة عن أبي وائل.

الوجه الثالث: منصور عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً. (بئسما لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي).ولم يذكر الطرف الآخر موقوفاً ولا مرفوعاً.هكذا روى حماد بن زيد عن منصور.

وقد ذكر هذا الاختلاف على أبي وائل في خبر عبد الله الإمام النسائي رحمه الله في سننه الكبرى١٨٢/٦. وأخرج رواية عبدة عن أبي وائل ورواية أبي معاوية عن الأعمش، وشعبة عن منصور، وأبي نعيم ومعاوية عن سفيان عن منصور، ورواية حماد عن منصور وعاصم. وأشار الإمام

البخاري رحمه الله إشارة لطيفة إلى ذلك كعادته بعد تخريجه لحديث شعبة عن منصور ح ٤٧٤٤، مرفوعاً الحديث بطرفيه[1].

رأي الباحث:

١- أخرج البزار هذا الحديث بعدة أسانيد، وقال في الأسانيد الثلاث الأولى: هي أحسنها، كما تقدم، أي رجح إسناد شعبة وجرير عن منصور عن أبي وائل، مشيراً إلى الاختلاف، وقد وافقه البخاري ومسلم رحمهما الله فقد رجحا الإسنادين المذكورين في صحيحهما، من الاختلاف الذي وقع فيهما كما تقدم تفصيله وهو الراجح (إسناد شعبة وجرير).

٢- لا تقدح الموقوفات في المرفوع كما بين الحافظ ابن حجر رحمه الله في "الفتح".

٣- وقد روي الحديث(تعاهدوا هذا القرآن) من حديث ابن عمر وأبي موسى مرفوعاً وغيرهما بأسانيد صحيحة.

٤- وللحديث أسانيد أخرى. فلا يصح حديث ابن أبي عروبة عن الأعمش، وقد صحّحه المعاصرون، وقد أعله البخاري والترمذي !! وأما طريق أبي عوف بن مالك عن ابن مسعود فهي منكرة. كما بين أبو حاتم الرازي. فلا تكون متابعات كما يفعل الكثير ممن لا وقوف له. والله الموفق.

---

(١) صحيح البخاري،ح ٤٧٤٥.

[١٧٠]٢٠١٦ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ الثَّقَفِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ يَعْنِي الثَّوْرِيَّ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ، قَالَ: لاَ يَصْلُحُ صَفْقَتَانِ فِي صَفْقَةٍ قَالَ: وَأَمَرَنَا رسول اللّه ﷺ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من محمد بن عثمان، عن أبيه، وأخرج إلينا محمد بن عثمان كتابا ذكر أنه كتاب أبيه فيه هذا الحديث.

[١٧١]٢٠١٧– قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَهَى رسول اللّه ﷺ عَنْ صَفْقَتَيْنِ فِي صَفْقَةٍ.

قال البزار: وهذا الحديث أسنده شريك بهذا الإسناد[٤].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ح ١٧٦وابن حبان في صحيحه ٣٣١/٣ ح **١٠٥٣** ولفظ ابن حبان: (صفقتان في صفقة رباً، وأمرنا رسول الله ﷺ بإسباغ الوضوء). والعقيلي في الضعفاء ٣٨٨/٣، وأخرجه الطبراني في "الكبير" ح **٩٦٠٩** موقوفاً. "الصفة في الصفقتين رباً" ولم يذكر إسباغ الوضوء. وأخرجه أحمد ٢٦٩/٦ ح **٣٧٢٥**، وأخرجه الشاشي في مسنده ٣٢٥/١ ح **٢٩٤** موقوفاً: "لا يصلح صفقتان في صفقة"، ومرفوعاً: "لعن آكل الربا وموكله وشاهديه، وكاتبه". وليس فيه "إسباغ الوضوء". وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٤/٥ موقوفاً، وأخرجه أحمد ٣٢٤/٦ ح **٣٧٨٣** والشاشي ح **٢٩١** مرفوعاً.

دراسة علة الحديث:

اختلف في متن الحديث، على الثوري عن سماك على وجهين:

الوجه الأول: عن الثوري عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه به. مرفوعاً (كما ذكر

---

(١) اختلف في اسمه وقال ابن حجر: محمد بن عمرو بن نبهان بن صفوان البصري، ويقال له: محمد بن عمرو بن أبي صفوان ويقال له:محمدي بن أبي صفوان، مقبول،من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم٦٢٣٠، وانظر الضعفاء للعقيلي٢٨٨/٣، وليس هو محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقة، انظر: تهذيب الكمال للمزي ٢١٩/٢٦-٢٢٠.

(٢) ضعيف له غرائب لا يتابع عليها، الضعفاء ٢٨٨/٣.

(٣) مسند البزار ٢٨٣/٥.

(٤) مسند البزار ٢٨٤/٥.

العقيلي وهو الأولى): (الصفقتان ربا وأمرنا رسول الله ﷺ بإسباغ الوضوء). رواه محمد بن عمرو بن عثمان أو محمد بن عمرو بن نبهان عن أبيه،(وهو صاحب غرائب ومناكير).

الوجه الثاني: عن الثوري عن سماك وعن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه موقوفاً: الصفة في الصفقتين رباً. (ولم يذكر إسباغ الوضوء فيه) رواه هكذا عن الثوري: أبو نعيم الفضل بن محمد بن دكين(وهو من أثبت أصحابه) وكذا تابعه شعبة عن سماك فذكر السفقتين في سفقة. ولم يذكر إسباغ الوضوء، وذكر لعن آكل الربا مرفوعاً فيه.

وقد بين العقيلي رحمه الله هذا الاختلاف فذكر الرواية المرفوعة، ثم ذكر الرواية الموقوفة، ورجح الموقوف، وقال: "هذا أولى، وأما أمرنا رسول الله ﷺ بإسباغ الوضوء فلا أصل له بهذا الإسناد من حديث الثوري، وقد روي بغير هذا الإسناد، كأنه حديث دخل في حديث والمتن يروى بغير هذا الإسناد بخلاف هذا اللفظ"[1]. وهو كما قال فالراجح موقوف، وكذا تابع شعبة على الوقف. وذكر إسباغ الوضوء في هذا الحديث، منكر وإدخال حديث على حديث.

رأي الباحث:

١- إسناد محمد بن عمرو بن عثمان أو محمد بن عمرو بن نبهان منكر ضعيف في رفع الحديث فقد خالف أبا نعيم الفضل بن دكين، في الثوري، وشعبة وأبي الأحوص عن سماك فقد أوقفوا الحديث على ابن مسعود.

٢- ذكر إسباغ الوضوء في هذا الحديث منكر، ويروي بغير هذا الإسناد كما بين العقيلي رحمه الله.

٣- وأما رواية شريك فقد خالف الثوري وشعبة وأبا الأحوص عن سماك في رفع الحديث فهو أيضاً ضعيف مرجوح، لسوء حفظ شريك.

٤- الحديث إنما يصح موقوفاً عن ابن مسعود، ويمكن أن يكون له حكم الرفع. والله أعلم.

(١) الضعفاء ٢٨٨/٣.



المبحث الثاني

الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن

وفيه سبعة أحاديث

[١٧٢] ١٥٢٧ – قال البزار حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَفْصٍ الأَبَلِّيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّ النبيﷺ لاعَنَ بِالْحَمْلِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث اختصره عبدة وقد رواه جرير وأبو عوانة ولم يذكر هذا اللفظ. .

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني ٢٧٦/٣ – ٢٧٧، ومن طريقه البيهقي في الكبرى، ٤٠٥/٧، به مثله. والدارقطني في الأفراد ١١٥/٤-١١٦، ح٣٧٥٥، أورده الطحاوي في "شرح المعاني" ٩٩/٣، وفي شرح المشكل، ١٣٠/١٣. وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٦٨/٨، ثنا عبدة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله أن النبيﷺ لاعن بين رجل وامرأته وقال: عسى أن تجيئ به أسود جعداً، فجاءت به أسود جعداً" (وذكر ابن ابي أبي شيبة: هذا تحت عنوان "مسألة ملاعنة الحامل" وذكر بعده أن أبا حنيفة كان لا يرى الملاعنة بالحمل). والطبري في تفسيره ١١٢/١٩، ولفظه فيه:... ثم جاء الرجل بعد، قذف امرأته، فلا عن رسول اللهﷺ بينهما، فقال: (عسى أن تجيء به أسود جعداً، فجاءت به أسود جعداً). ومسلم ح١٤٩٥، وذكر: نحوه (أي نحو حديث جرير الذي أخرجه قبله ويأتي). وابن ماجه في "السنن" ح٢٠٦٧، وفيه:... ثم جاء يقذف امرأته، فلا عن النبيﷺ بينهما وقال: عسى أن تجيء به أسود. والبيهقي في الكبرى، ٤١٠/٧ من طريق محمد بن إسحاق نا ابن نمير نا عبدة عن الأعمش به، ولفظه مثل لفظ أبي كريب وأبي هشام وابن وابن خلاد وإسحاق، إلا لفظة ولفظة.

قلت: وفيه محمد بن إسحاق بن يسار صدوق، مدلس من المرتبة الثالثة، لكنه صرح بالسماع هنا، وابن نمير: محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني، ثقة حافظ فاضل[٤] وأبوه عبدالله بن نمير ثقة[٥].

وأخرجه مسلم في صحيحه، ح٢٤٩٥(١٠) والبزار ح١٥٠١ ٣١٧/٤ وغيرها من طريق جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله قال إنا ليلة في المسجد إذا جاء رجل من الأنصار.. الحديث وفيه: فابتلي به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته إلى رسول اللهﷺ فتلاعنا، فشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، ثم لعن الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من

(١) صدوق من العاشرة.تقريب التهذيب ص ١٣٨ رقم ٤٣٨.

(٢) ثقة ثبت من صغار الثامنة،تقريب التهذيب ص ٢٣٥ رقم ٤٢٩٧.

(٣) مسند البزار: ٣٢٣/٤.

(٤) تقريب التهذيب رقم ٦٠٩٣.

(٥) تقريب التهذيب رقم ٣٦٩٢.

الكاذبين، فذهبت لتلعن فقال لها رسول الله ﷺ: مه، فأبت فلعنت، فلما أدبرا قال: لعلهما أن تجيئ به أسود جعداً فجاءت به أسود جعداً. وأحمد ح٤٠٠١ والبزار ح١٥٠٢. ومسلم ح١٤٩٥ والطحاوي في شرح معاني للآثار، ح٤٦٥٩ ٣/٩٩، وفيه:...فلاعنت، فلما أدبرت قال رسول الله ﷺ: "لعلها أن تجيئ به أسود جعداً"، فجاءت به أسود جعداً. وأبو عوانة في مستخرجه ح٣٨٠٨. والطحاوي ح٤٦٦٠.

دراسة علة الحديث:

الحديث قد أعله البزار بالإختصار في المتن. وبعد إمعان النظر في جميع ما مضى يتبين أن متن الحديث قد روي على أوجه:

الوجه الأول: أن النبي ﷺ لا عن بالحمل. رواه إسماعيل بن حفص الأبلّي عن عبدة بن سليمان عن الأعمش الإسناد، تابعه عليه عيسى بن يونس في رواية سعيد بن المغيرة عنه وإسحاق بن راهويه أثبت من سعيد، وتابعه سيف.

الوجه الثاني: ذكر القصة وفي آخره: فلا عن النبي ﷺ بينهما وقال: عسى أن تجيء به أسود، فجاءت به أسود. رواه أبوبكر بن أبي شيبة، وابن خلّاد الباهلي، وأبوكريب محمد بن العلاء وأبو هشام الرفاعي وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب وابن نمير عن عبدة بن سليمان عن الأعمش به.

الوجه الثالث: وفيه: أن اللّعان وقع للقذف، ثم لما تلاعنا وأدبرا أو أدبرت المرأة(أي لما انصرفا بعد اللعان) حينها قال النبي ﷺ: (لعلها أن تجيء به أسود جعداً) وفيه صراحة بأنهما تلاعنا وبعد اللعان بعد انصرافهما، قال النبي ﷺ هذه الجملة (أو ما يقاربها) فهذا صريح يقطع الإيهام الذي في رواية عبدة، بأنه لا عن بالحمل، فهذه هي العلة مصدرها التصرف في ألفاظ الحديث.

والراجح: ما رواه جرير وعيسى بن يونس(في الراجح عنه) وأبو عوانة عن الأعمش، بأنه لا عن بالقذف ثم بعد الانصراف ذكر: لعلها أن تجيء به أسود، وذلك لأمور:

١- إن رواية عبدة قد وقع الاختلاف في لفظها أيضاً، فرواه إسماعيل الأبلي صراحة، والثقات الحفاظ الباقون رووا عنه ما يفهم منه أنه لا عن بالحمل من دون صراحة. فهذا يوهن أمر رواية عبدة،(وإن كنا قد رجحنا رواية الجمهور من الرواة عن عبدة)

٢- أن في لفظ رواية عبدة(على اللفظ الراجح) ما يُفيد أنها قد رويت بالمعنى والتصرف فيها.

٣- إن جريراً وعيسى ومن وافقهما قد رووا هذا الحديث مفصلاً، واتفقوا على ما يدل على أن اللعان لم يكن بالحمل.

٤- روي هذا الحديث عن غير ابن مسعود عن عدة من الصحابة ولا يُفيد أي منها على أن اللعان كان بالحمل حينها. فهذا يدل على رجحان الوجه الثالث والله الموفق.

تنبيه: وقد ذكرت هذا الحديث في باب التفرد عند البزار: ح١٥٠١، ١٥٠٢ وهناك ذكرته لعلة إسنادية أخرى فيه، وهنا العلة في المتن فلهذا ذكرته هنا أيضاً.

وقد روي هذا من حديث ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٦٨/٨، والإمام أحمد ٣٥١/٥ ح٣٣٣٩ ثنا وكيع ثنا عباد بن منصور[(١)] عن عكرمة عن ابن عباسٍ به، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق، ٣٣٨/٢ والخطيب البغدادي في نصيحة أهل الحديث ص٤٠ من طريق الجرمي.(وعند الخطيب قصة)

قلت: فهو مع ضعفه والكلام فيه له مناكير، وخاصة بتدليسه القبيح (بإسقاطه إبراهيم بن أبي يحيى وداود بن الحصين والأول متروك ضعيف جداً) وروايته عن عكرمة بالأوسط، قد ضعف جداً. مع أنه قد روي عنه الحديث بلفظٍ آخر.

كما أخرجه الطيالسي في مسنده، ح٢٧٨٩، وأحمد ح٢١٣١، وح٢١٩٩ وأبو داود ح٢٢٥٦ من طريق عن عباد، وغيرهم مع القصة الكاملة لهلال بن أمية، وليس فيها لاعن بالحمل.

وقد سال عنه ابن أبي حاتم أباه فقال فرأيت في بعض حديثِ عباد بن منصور، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ[(٢)].

وقال أبو حاتم أيضاً: يقال: إن عباد بن منصور أخذ جزءاً من إبراهيم بن أبي يحيى فرواه عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، فما كان من المناكير فهو من ذاك[(٣)].

وأما رواية وكيع هذه عن عباد التي عند أحمد وابن أبي شيبة: (أنه لاعن بالحمل) فقد نقل ابن عبدالهادي الحنبلي في "تنقيح التحقيق" بعد إيراده لحديث وكيع هذا وحديث يزيد عن عباد (الذي ليس فيه لاعن بالحمل) عن الإمام أحمد أنكر هذا الحديث وقال: "إنما وكيع أخطأ، فقال: لاعن بالحمل، وإنما لاعن رسول الله ﷺ لما جاء فشهد بالزنا ولم يلاعن بالحمل"[(٤)]. ونقل أيضاً: "وقال أبو الحارث: سئل أبو عبدالله (أحمد) عن حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن النبي ﷺ لا عن بالحمل. قال: هذا باطل إنما قال: "إن جاءت به كذا وكذا..." وقال (أي أحمد): عباد عن عكرمة

(١) جرحه يحي القطان وابن معين وأبو زرعة وأبوحاتم وأبو داؤد وابن حبان وغيرهم انظر للتفصيل: الجرح، ٨٦/٦، تهذيب الكمال، ١٥٢/١٤، ضعفاء العقيلي، ١٣٤/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي، ص٢١٤، المجروحين، ١٦٥/٢ الكامل، ٣٣٨/٤، تقريب التهذيب ص٤٨٢ رقم ٣١٥٩، وهو من المرتبة الرابعة من المدلسين،التعريف ص ١٢٩رقم١٢١.

(٢) العلل ١٧٢/٤-١٧٣، المسألة: ١٣٤٥، و٢٥٤/٤ المسألة: ١٤٠٤.

(٣) العلل ١٧/٦.

(٤) التنقيح ٤٤٠/٤، وكذا في تنقيح التحقيق للذهبي ٢١٧/٢.

ليس بشيءٍ، عباد ضعيف وأحاديثه مناكير. وقال الميموني: قالوا لأبي عبدالله: فلا عــن – يعنــون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحمل؟ قال: لا ثم قال: بلغني أن ابن أبي شيبة أخرجه في كتابه أن رســول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بالحمل، وهذا خطأ بيّن! وأقبل يتعجب من إخراجه، فمن خطائه في هــذا، ثم قــال: إنمــا الأحاديث التي جاءت عنه أنه قال:(لعله أن تجيئ به كذا، فإن جاءت به كذا فهو كذا). وليس فيه: أنه لا عن"[1].

قلت: وعليه فالخطأ إنما من وكيع، مع ضعف عباد بن منصور وروايته عن عكرمة.

تنبيه: يرى الشيخ أحمد شاكر رحمه الله من المعاصرين بأن عباد بن منصور الناجي البصري القاضي: ثقة، من تكلم فيه تكلم بغير حجة. ويرى خطأ من جرحه بغير حق[2].

قلت: لكن الجمهور على تضعيفه وجرحهم مفسر، وخاصة روايته عن عكرمة الأمر فيها واضح في ضعفها كما بين أبو حاتم الرازي وابن حبان وغيرهما، والله أعلم.

وله طريق أخرى عن ابن عباس:

أخرجه ابن عدي في الكامل، ٤٥/٧ من طريق إسماعيل بن موسى السدي ثنا نوح بن دراج عن ابن أبي ليلى عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عــن بالحمــل. وأورده الذهبي في ترجمة نوح بن دراج في الميزان، ٢٧٦/٤

رأي الباحث:

١- إن حديث عبدة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، قد اختصر متنه، فوقع فيه تغيير في المعنى. وتترتب عليه أحكام شرعيه.

٢- اختلف على عبدة في الاختصار فرواه الأبلي عنه وعيسى بن يونس في رواية ســعيد بــن المغيرة (وهو مرجوح) بلفظ لاعن بالحمل. أما الآخرون – وهم أوثق وأثبت – فلم يرووه هكذا بل رووه بلفظ آخر. والاختصار مظنة العلة.

٣- الصحيح: ما رواه جرير وعيسى بن يونس – على الراجح عنه – وأبو عوانة، فلم يذكروا هذا اللفظ... فالقول قولهم، أي الوجه الثالث.

٤- تعليل البزار للحديث وافقه الطحاوي وابن حجر وفي روية عباد عن عكرمــة عــن ابــن عباس، الإمام أحمد فأعله بنفس العلة، والله أعلم

٥- أما رواية ابن عباس – بهذا اللفظ – ففيها ضعف شديد، ورواه غير عباد بن منصور فرووه بلفظ يوافق ما رواه الثقات، وطريق نوح من دراج واهية بالمرة، والله أعلم.

---

(١) تنقيح التحقيق، ٤٤١/٤.

(٢) حاشية "تفسير الطبري، ١٦/٦ الكلام على إسناد ح٦٢٥٣.

[١٧٣] ١٧٩٤- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: أَفْضَلُ الْعَمَلِ الصَّلاةُ لِوَقْتِهَا وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ[١].

قال البزار: هكذا رواه الحسن، عن أبي عمرو.

[١٧٤] ١٧٩١- قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رسول الله ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: الصَّلاةُ لِمِيقَاتِهَا، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا تَرَكْتُ رسول الله ﷺ أَنْ أَسْأَلَهُ إِلاَّ إِرْعَاءً عَلَيْهِ[٢].

[١٧٥] ١٧٩٢- قال البزار: وَحَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرُّخَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْفُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ بِنَحْوِهِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي يعفور، إلا سعيد بن مسلمة.

[١٧٦] ١٧٩٣/١- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ، بِنَحْوِ، حَدِيثِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْوَلِيدِ.

١٧٩٣/٢- قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

[١٧٧] ١٧٩٥- قال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو الرَّبَالِيُّ[٤]، قَالَ:

---

(١) مسند البزار ١٩٦/٥.

(٢) مسند البزار ١٩٢/٥.

(٣) مسند البزار ١٩٣/٥.

(٤) ثقة عابد،من العاشرة. تقريب التهذيب رقم ١٤٣٧.

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ جَرِيرٍ[1]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: أَفْضَلُ الْعَمَلِ الصَّلاةُ لِوَقْتِهَا وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ[2].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن إسماعيل، عن أبي عمرو، عن عبد الله إلا عمرو بن جرير، ولا نعلم أسند إسماعيل، عن أبي عمرو، عن عبد الله إلا هذا الحديث. .

تخريج الحديث:

طريق الحسن بن عبيدالله: أخرجه مسلم ح ٨٥ (١٤٠) حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الحسن بن عبيدالله به. وطريق أبي يعفور: أخرجه مسلم ح ٨٥ (١٣٨) عن محمد بن أبي عمر المكي والترمذي ح ١٧٣ حدثنا قتيبة،كلاهما عن أبي مروان الفزاري عن أبي يعفور به. وقال الترمذي:حديث حسن صحيح. وقد أخرج الطبراني هذا الحديث ح ٩٨١٥ من طريق الحسن بن جامع السكري ثنا عمرو بن جرير البجلي عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله بن مسعود قال، أتاه قوم فسألوه عن فضائل، فقال: الصلاة لوقتها وبر الوالدين. وأخرج الطبراني هذا الحديث ح ٩٨١٤ من طريق نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك عن شعبة عن عبيد المكتب عن أبي عمرو الشيباني عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فذكر مختصراً في الصلاة. وأخرجه الطبراني ح ٩٨٠٢ من طريق أبي نعيم الفضل ثنا أبو معاوية عمرو بن عبد الله النخعي ثنا أبو عمرو الشيباني حدثني صاحب هذه الدار، يعني عبد الله بن مسعود، وبنحوه، وفيه الثالثة: أن يسلم الناس من لسانك.

وكذا ذكر له طرقاً كثيرة من طريق يحى بن سليمان عن محمد بن فضيل ثنا بيان عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود (ح ٩٨٠٩).

دراسة علة الحديث:

الحديث معلول بالإختلاف في المتن واختصاره،

والاختلاف في الحديث وطرقه: سئل عنه الدارقطني فقال:

يرويه الوليد بن العيزار، والحسن بن عبيد الله، وأبو معاوية عمرو بن عبد الله النخعي، وهو والد أبي داود النخعي، وسليمان الأعمش، وبيان بن بشر.

واختلف عن الوليد بن العيزار في لفظ الحديث،

---

(١) قال أبوحاتم الرازي: كان يكذب وجرحه العقيلي وابن عدي، انظر الجرح التعديل ٦/٢٢٤ والضعفاء للعقيلي ٣/٢٦٤ والكامل ٥/١٤٩ وغيرها.

(٢) مسند البزار ٥/١٩٦.

واختلف عن بيان في إسناده،

ورواه عبيد المكتب، عن أبي عمرو الشيباني، عن رجل لم يسمه. فأما الخلاف عن الوليد بن العيزار، فإن عثمان بن عمر رواه عن مالك بن مغول عنه، قال فيه:

(أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها).

وكذلك قال علي بن حفص المدائني، عن شعبة، عن الوليد بن العيزار، وكذلك قال المعمري، عن أبي موسى، عن غندر، عن شعبة. عن عبيد المكتب.

وقال أبو نعيم، في حديث عمرو بن عبد الله، عن أبي وعمرو الشيباني.

(أن يسلم الناس من لسانك ويدك)، تفرد به هذه اللفظة: أبو نعيم في هذا الحديث.

وأما بيان، فرواه أبو سعيد الجعفي يحيى بن سليمان، عن ابن فضيل عنه، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود. متصلاً.

وأرسله غيره، عن ابن فضيل، فلم يذكر فيه ابن مسعود، وهو صحيح، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود[1].

قلت: وفي هذا ما يلي:

١- الاختلاف في لفظ الحديث، عن الوليد بن العيزار فقد ذكر عثمان بن عمر عن مالك مغول عن الوليد:(لأول وقتها).

وعلي بن حفص عن شعبة عن الوليد بن العيزار: (لأول وقتها).

وكذا رواية المعمري عن محمد بن المثنى، عن غندر عن شعبة عن عبيد المكتب.

وأما علي بن حفص الملائي عن شعبة عن الوليد بن العيزار، فقد خالفه ثلاثة عشر نفساً من الرواة في شعبة، فقالوا: لوقتها و لميقاتها، ولم يذكروا(لأول وقتها). [2]، ومنهم محمدبن جعفر غندر، وهو أوثق الناس في شعبة وكتابه حكم في الاختلاف على شعبة[3].

فالراجح: عدم ذكر "لأول ميقاتها" على مسلك الترجيح.

٢- وأما رواية عبيد المكتب، فقد خالف أبا موسى محمد بن المثنى كلّ من: الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن بشار "بندار"، عن غندر ربه، ولم يذكرا لأول وقتها.

وهما أثبت معاً من ابن المثنى مع كونه ثقة حافظاً.

٣- وبين الدارقطني، تفرد أبي نعيم بذكر(من لسانك ويدك)، فهي زيادة مرجوحة لم يتابع عليها في

(١) العلل ٣/٦٣٣ - ٦٣٦، السؤال: ٩٣٠.

(٢) كما ذكر الدكتور محفوظ في هامش العلل ٣/٦٣٤، ٦٣٥.

(٣) كما في شرح العلل ٢/٧٠٣، ٧٠٢.

هذا الحديث.

٤- ثم ذكر المرسل والموصول من رواية بن بشر، وبين أن المنقطع لا يؤثر على الموصول فقد ثبت الحديث من أوجه صحيحة عن أبي عمرو عن ابن مسعود.

رأي الباحث:

بالإضافة إلى ما سبق آنفاً من النقاط، يضاف إليه.

١- أن الحديث صحيح ثابت من جميع الطرق التي ذكرها البزار رحمه الله، وقداختلف في لفظه أيضا اختصارا عند بعض الرواة.

٢- إلا طريق عمرو بن جرير البجلي، فهو متهم واهٍ، وقد توهم البزار أو غيره في روايته فجعله من رواية عمرو بن عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو عن عبد الله.

٣- والصحيح ما أورده الطبراني حماد بن الوليد عن إسماعيل عن أبي عمرو عن عبد الله وعمرو بن جرير عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله، وهو منكر لا يصح. والله الموفق.



المبحث الثالث

الأحاديث المعلولة بأنها من مناكير الراوي أو لسوء مذهبه

وفيه ثلاثة أحاديث

[١٧٨]١٤٣٧ - قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْبَغْدَادِيُّ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ [٣]، عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَجَّاجِ [٤]، عَنْ حَنَشٍ [٥]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَضَّأَ النبي ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ بِنَبِيذٍ فَتَوَضَّأَ، وَقَالَ: مَاءٌ طَهُورٌ [٦].

قال البزار: وهذا الحديث لا يثبت لابن لهيعة لأن في أحاديثه مناكير، وهذا منها. ولا نعلم روى ابن عباس عن عبدالله بن مسعود إلا هذين الحديثين. .

تخريج الحديث:

روي الحديث عن ابن مسعود من عدة طرق و جميعها معلولة.

طريق ابن لهيعة: أخرجه الطبراني في الكبير ح٩٩٧١ من طريق يحيى بن بكير وابن ماجه في السنن، ح٣٨٥ من طريق مروان بن محمد، وأحمد في مسنده ح٣٧٨٢، ٣٢٣/٦، والدارقطني في السنن، ٧٦/١ بأسانيدهم، كلهم عن ابن لهيعة عن قيس بن الحجاج به، بنحوه بألفاظ متقاربة.

بيان علة حديث ابن لهيعة:

قال الإمام الدارقطني في السنن، ٧٦/١: "تفرد به ابن لهيعة، وهو ضعيف الحديث". وقال في العلل، ٦٥٠/١: "وروي عن ابن لهيعة عن قيس بن الحجاج عن حنش الصنعاني عن ابن مسعود ولا يثبت، وابن لهيعة لا يحتج به".

فقد أعله الدارقطني بمداره عبدالله بن لهيعة وضعفه به.

طريق أبي زيد مولى عَمرو بن حريث: أخرجه عبدالرزاق في "مصنّفه" ١٧٩/١ عن الثوري وإسرائيل، وابن أبي شيبة، ٣٨/١ عن وكيع بن الجرّاح بن مليح عن أبيه، وأحمد في "المسند" ح٣٨١٠ ح٤٢٩٦، وح٤٣٠١ وح٤٣٨١، من طرق عن أبي العميس. وأبو داود في "السنن" ح٨٤ والترمذي في "جامعه" ح٨٨ من طريق شريك. وابن ماجه ح٣٨٤ والطبراني في "الكبير" ح٩٩٦٢، والبيهقي في "الكبرى" ٩/١ من طريق قيس بن الربيع.

---

(١) العبكري ثقة حافظ،تقريب التهذيب رقم ٦٣٠٧.

(٢) ثقة في الليث،تقريب التهذيب رقم ٧٦٣٠.

(٣) عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي صدوق، خلط بعد احتراق كتبه،وقال أبوزرعة وغيره: أوله وآخره سواء، تقريب التهذيب رقم ٣٥٨٧ والكواكب ص ٤٨١.

(٤) هو الكلاعي، صدوق، تقريب التهذيب رقم ٥٦٠٣.

(٥) ابن عبدالله أبو رشدين ثقة، تقريب التهذيب رقم ١٥٨٥.

(٦) مسند البزار، ٢٦٨/٤

الثوري وإسرائيل وأبو العميس وشريك وقيس: جميعهم، عن أبي فزارة العبسي عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث[(١)] عن ابن مسعود الحديث.

بيان علة حديث أبو زيد مولى عمرو بن حريث:

قال ابن أبي حاتم: "قال عليّ بن المديني: روى سفيان عن أبي فزارة عن أبي يزيد مولى عَمرو من حديث عن عبدالله بن مسعود، فخِفت أن لا يكون أبو يزيد سمعه من عبدالله لأني لم أعرفه، ولم أعرف لقيّه له"[(٢)]. وقال: "سألت أبي عن أبي يزيد مولى عَمرو بن حريث عن عبدالله بن مسعود في قصة الوضوء بالنّبيذ فقال لم يلق أبو يزيد، عبدالله، وقال: عثمان بن أبي شيبة: كان بقّالاً عندنا"[(٣)].

فقد جزم أبو حاتم بأن أبا يزيد (أو أبو زيد) لم يلق ابن مسعود، ونقل أيضاً بأنه ليس من أهل العلم بل كان بقّالاً، والله أعلم. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي فزارة ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول، (يعني في الوضوء بالنبيذ)[(٤)].

فقد أعلّوه جميعاً بضعف أبي زيد أو يزيد وجهالته مع أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، فهو مُعَلّ بما أعلّه هؤلاء الآئمة.

طريق أبي رافع عن ابن مسعود: أخرجه أحمد، ٣٦٧/٧، ح٤٣٥٣ والطحاوي في شرح المعاني، ٩٥/١، والدارقطني، ٧٦/١ في "السنن" من طريق حماد بن سَلمة عن علي بن زيد[(٥)] عن أبي رافع عن ابن مسعود بنحوه.

بيان علة رواية أبي رافع:

فقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث وحديث أبي زيد فقالا: "وهذا حديث ليس بقوي، لأنه لم يروه غير أبي فزارة عن أبي زيد، وحماد بن سلمة عن عليّ بن زيد عن أبي رافع، عن ابن مسعود، وعليّ بن زيد فليس بقويّ وأبو زيد شيخ مجهول لا يعرف"[(٦)].

وقال الدارقطني في السنن (٧٦/١): "علي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود، وليس هذا الحديث في مصنّفات حماد بن سلمة، وقد رواه أيضاً عبدالعزيز بن أبي رزمة،

---

(١) نقل ابن حبان و أبو أحمد الحاكم اتفاق اصحاب الحديث على جهالته وضعفه، انظر المجروحين ١٥٨/٣، وتهذيب الكمال للمزي٣٣٢/٣٣.

(٢) المراسيل: ص٢٥٨ وغيره

(٣) المراسيل، ص٢٥٩

(٤) العلل لابن أبي حاتم: ٤١٩/١، المسألة: ١٤.

(٥) ضعيف، تقريب التهذيب رقم ٤٧٦٧.

(٦) العلل لابن أبي حاتم، ٥٤٩/١-٥٥٥، المسألة: ٩٩٣.

وليس هو بقويّ".

طريق ابن غيلان الثقفي: أخرجه الدارقطني في السنن، ٧٨/١ وقبله ابن أبي حاتم أورده في "العلل" من طريق معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام عن جده إلى سلام، عن فلان بن غيلان الثقفي أنه سمع عبدالله بن مسعود، به مختصراً. والطبري في "تفسيره" ١٣٧/٢٢، من طريق يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن عمرو بن غيلان عن ابن مسعود به.

بيان علة حديث ابن غيلان:

سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن هذا الطريق فقالا: "وهذا أيضاً ليس بشيء، ابن غيلان مجهول"[(١)]. وقال الدارقطني: "الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود، مجهول. قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبدالله بن عَمرو بن غيلان".

قلت: وقد تعيّن في رواية الطبري أنه عبدالله بن عَمرو بن غيلان.

وذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه[(٢)]، وذكره ابن حبان في الثقات ٥١/٧، وقال الحافظ ابن حجر: "كان من كبار رجال معاوية، وكان أميراً له على البصرة"[(٣)]. ومال المحدّث الألباني إلى قبول روايته[(٤)]، ورأي المتقدمين أولى، والله أعلم.

طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود: أخرجه الدارقطني في "السنن" ٧٧/١ من طريق الحسين بن عبدالله العجلي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل قال سمعت ابن مسعود يقول كنت مع النبيﷺ ليلة الجن...قال الدارقطني عقبه: الحسين بن عبيد الله هذا يضع الحديث على الثقات، وقال في "العلل": الراوي له متروك الحديث.... وهذا كذب على أبي معاوية وعلى الأعمش[(٥)].

قلت: والحسين بن عبيد الله العجلي، قال فيه ابن عدي: يُشبه أن يكون ممن يضع الحديث[(٦)].

فهذه طريق واهية.

طريق أبي عبيدة وأبي الأحوص عن ابن مسعود:

أخرجه الدارقطني ٧٧/١ من طريق محمد بن عيسى بن حبان ثنا الحسن بن قتيبة ثنا يونس بن أبي

---

(١) العلل: ٥٥٠/١، المسألة: ٩٩

(٢ - الجرح ١١٧/٥.

(٣) التهذيب ٧٨/٨.

(٤) كما في "السلسلة الضعيفة" ١٢٨/٣.

(٥) العلل للدار قطني، ٦٤٩/٣، السؤال: ٩٤٠

(٦) الكامل: ٧٧٤/٢، وانظر: الميزان: ٥٤١/١

إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص عن ابن مسعود فذكر بنحوه، وفيه: "ثمرة طيّبة وماء حلو"، قال الدارقطني عقبه: تفرّد به الحسن بن قتيبة عن يونس عن أبي إسحاق، والحسن بن قتيبة ومحمد بن عيسى ضعيفان. وقال في "العلل"[1]: والحسن بن قتيبة متروك الحديث، والراوي له عنه ابن حبّان المدائني وهو "ضعيف". وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: ولا يصحّ في هذا الباب شيء[2]. وقال الزيلعي في "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" ١٣٩/١ فما بعدها[3].

العلة في كون ابن مسعود ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم:

أما شهود ابن مسعود ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم ففيه أحاديث لكنها معلّة، وأحسن من بيّن علّتها الإمام علي بن المديني، حيث قال: "حديث ابن مسعود في ليلة الجن، رواه غير واحد عن عبدالله، منهم: علقمة، وأبو عثمان النهدي، وعَمرو البكالي، وأبو عثمان بن سنة الخزاعي، وأبو زيد مولى عمرو بن حريث.

فأما علقمة فكان ينكر أن يكون ابن مسعود معه ليلة الجن، وكان أعلمهم بعبد الله. وأما أبو عثمان النهدي، فرواه التيمي عن أبي عثمان ولم يرفعه، ورواه أبو تميمة السلمي عن أبي عثمان عن عبدالله.

ورواه عن جعفر ميمون... ورواه عن أبي تميمة عن أبي عثمان عن عبدالله.

(قال علي) فكان عندي أنه أبو عثمان النهدي، لرواية التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود بعض الحديث.

ورواه سليمان التيمي من طريق آخر عن أبي تميمة عن عمرو البكالي، أنه رواه على غير لفظ أبي عثمان.

ورواه ابن شهاب عن أبي عثمان بن سنة الخزاعي عن ابن مسعود، وبلفظ غير عمرو البكالي.

ورواه سفيان عن أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث... عن عبدالله بن مسعود، فخفت أن لا يكون أبو زيد سمعه من عبدالله، لأني لم أعرفه ولم أعرف لقيّه له، فرواه شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد ثنا عبد الله بن مسعود، فجوّده بقوله ثنا عبد الله بن مسعود"[4].

وممن أعلّ الحديث بأنّ ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن برواية علقمة:

---

(١) العلل ٦٥١/٣.

(٢) العلل لابن أبي حاتم، ٥٥٠/١، المسألة: ٩٩

(٣) وقد ذكر عدد من أهل العلم بأنه لا يصح في هذا الباب حديث وإنما هو ضعيف منهم الطحاوي الحنفي في "شرح المعاني" ٧٤/١ قال: "وليس في هذه الطرق طرقاً تقوم بها حجّة" وكذا البيهقي في "الكبرى" ٩/١-١٠، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" ٣٥٥/١ فما بعدها.

(٤) العلل لابن المديني: رواية ابن البراء، ص٤١

الإمام أحمد[١]، روى من طريق شعبة عن عروة بن مرة قال: قال: قلت لأبي عبيدة: أكان أبوك مع النبيﷺ ليلة الجن؟ قال: لا.وبهذا أعلّه "البخاري"[٢]. وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن الحديث فقالا: وعلقمة يقول: لم يكن عبدالله مع النبيﷺ ليلة الجن، فوددت أنه كان معه[٣]. وقال الطحاوي: "وليس في هذه الطرق طرقاً تقوم بها حجة"[٤]. وكذا نقل الزيلعي عنه موافقاً له[٥].

وقال الدارقطني: "والصحيح ما روي عن ابن مسعود أنه لم يشهد مع النبيﷺ "ليلة الجن"[٦].

وأما حديث أبي عثمان النهدي:

فقد أخرجه البزار أيضاً ٥/٢٧١ ح١٨٨٦ ثنا محمد بن بشار نا ابن أبي عدي عن جعفر بن ميمون عن أبي تميمة السلولي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال صلى بنا رسول اللهﷺ صلاة العشاء. الحديث. وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله، إلا من هذا الوجه، وقد رواه التيمي، فخالف جعفر بن ميمون في إسناده وقال: عن عمرو البكالي، عن أبي عثمان.

قلت: فقد وافق إمام العلل: ابن المديني في ذكر هذا الاختلاف بين جعفر بن ميمون والتيمي.

وقد أخرجه الترمذي في جامعه، ح٢٨٦١ من طريق جعفر بن ميمون عن أبي تميمة به نحوه.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قلت: وإسناده حسن رجاله ثقات لا بأس بهم.

وللحديث شواهد ومتابعات عن ابن مسعود كلها معلّة بالانقطاع أو بضعف الرواة ونحوها من العلل الظاهرة والخفية، والصحيح ما قاله جمهور أهل العلم بالحديث وعلله كما قال الحافظ ابن حجر،في حديث الوضوء بالنبيذ: "هذا الحديث، أطبق علماء السلف على تضعيفه"[٧].

رأي الباحث:

١- أنّ الحديث الوضوء بالنبيذ عن ابن مسعود ليلة الجن، اتفق علماء السلف من أهل العلم بالحديث والعلل على تضعيفه. فلا عبرة بمن يتعلق به.

٢- أن حضور ابن مسعود مع النبيﷺ ليلة الجن لا يصح أيضاً، فقد نفى علقمة وهو أجلّ

(١) نقل عنه ابنه في العلل والمعرفة ٢/١١٥.

(٢) كما في التاريخ الكبير ٢/٢٠١، ونقل عنه ابن عدي في الكامل ٧/٢٩١ موافقاً له.

(٣) العلل: ١/٥٥٠، المسألة: ٩٩

(٤) شرح المعاني ١/٧٤ بعد إيراده للروايات.

(٥) نصب الراية ١/١٣٩-١٤٠.

(٦) العلل ٣/٦٥٠. وابن الجوزي في "العلل المتناهية" ١/٣٥٥، والبيهقي في الكبرى ١/٩٠١

(٧) فتح الباري ١/٣٥٤.

تلامذة ابن مسعود – عنه ذلك بشهادة ابن مسعود نفسه، وكذا نفى أبو عبيدة ابنه ذلك، وهو من أعلم الناس بأبيه وأحواله.

٣- وبما تقدم أعلّ ابن المديني – إمام العلل – وأحمد والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني والبيهقي والطحاوي وغيرهم من المتأخرين، الأحاديث التي ورد فيها أنّه شهد معه ليلة الجن، فالقول قول هؤلاء الجهابذة مع ما ذكر ابن المديني من الاختلاف في الروايات وألفاظها.

٤- فتعليل البزار لحديث ابن لهيعة بأنه منكر وجيه له وجه من الصحّة بموافقة هؤلاء الأئمة، والله أعلم.

[١٧٩] ١٥٩٠ - قال البزار: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الدَّهَّانُ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ[(٣)]، عَنْ مُسْلِمٍ الْمُلائِيِّ[(٤)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَرَّ رسول الله ﷺ اللَّهِ ﷺ بِبَيْتٍ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ يَعْنِي رَجُلا، فَقَالَ: إِنَّ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَنْ فِتْنَتُهُ عَلَى أُمَّتِي أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ[(٥)].

قال أبو بكر البزار: علي بن ثابت كان رجلا من أهل الكوفة ممن يغلظ في التشيع، وكذلك منصور بن أبي الأسود، وإن كان قد روى عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه، ومسلم فكان أيضا كذلك، ولم يرو هذا الحديث غيرهم، وأحسب أنه قد كان في الحديث غير هذا الكلام.

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرجه فيما بين اطلعت عليه من المصادر.

أورده الهيثمي في كشف الأستار ٢٤٦/٢، ح ١٦٢٢. وفي المجمع ٢٤٢/٥، وقال: رواه البزار وفيه مسلم بن كيسان وهو ضعيف.

دراسة علة الحديث:

أعله البزار بأنه قد رواه من ينسب إلى بدعة الغلو في التشيع، أي لسوء مذهب الراوي لتأييد بدعته. فهذه مما تفرد به مسلم هذا، ولم يروه غيره عن إبراهيم، والنكارة ظاهرة في متن الحديث. فهو كما أعله البزار.

رأي الباحث:

١- الحديث منكر كأنه من مناكير الشيعة، ومسلم الأعور ضعيف وله مناكير، لكن لم يقل فيه أحد بالتشيع فيما اطلعت عليه من المصادر. وأما علي بن ثابت فلم يذكر بالتشيع حسبما وجدت من أقوال أهل العلم فيه. نعم، يوجد ذلك في منصور بن أبي الأسود إلا أنهم قالوا بصدقه في الحديث. وتعليل البزار بالنكارة، فصحيح. والله أعلم.

---

(١) ثقة من كبار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٥٦٧ رقم ٣٧٦٣.

(٢) صدوق من كبار العاشرة أيضا،ولم يذكره أحد غير البزار بالتشيع،تقريب التهذيب ص ٦٩١ رقم ٤٧٣١ والتهذيب ٣٥٥/٧.

(٣) قال ابن معين: ليس به بأس كان من الشيعة الكبار وقال الذهبي: صدوق شيعي، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع، انظر: تهذيب الكمال ٥١٩/٢٧ والكاشف ٢٩٧/٢.

(٤) ضعيف وله مناكير، تقدم، ولكن لم يصفه أحد بالتشيع.

(٥) مسند البزار ٣١/٥.

[١٧٨] ١٩٤١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ[(١)]، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ [(٢)]، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي مُوَاتِيَةَ [(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَظَرَ رسول الله ﷺ إِلَى الْجُوعِ فِي وجُوهِ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ سَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يُغْدَى عَلَى أَحَدِكُمْ بِالْقَصْعَةِ مِنَ الثَّرِيدِ وَيُرَاحُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ، قَالَ: بَلْ، أَنْتُمُ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ يَوْمَئِذٍ[(٤)].

قال البـزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن مجالد إلا محمد بن فضيل، ولا عن ابن فضيل إلا محمد بن جعفر هذا ولم يتابع عليه. .

تخريج الحديث ودراسة العلة فيه:

أورده الهيثمي في "المجمع" ٣٢٣/١٠ وقال: رواه البزار وإسناده جيد. وأورده في "الكشف" ٢٩٥/٤ ح ٣٦٧٢، أيضاً وذكره المنذري في "الترغيب والترهيب" ١٠٠/٣، و ١٠٨/٤ وقال:رواه البزار بإسناد جيد.

قلت: وهو غير جيد كما تقدم، ضعيف حكم عليه البزار بأنه لم يتابع عليه راويه فهو منكر... والشيخ الألباني فقد صححه لغيره[(٥)]. ثم أورد الألباني والمنذري عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: أنتم أنتم اليوم خير أم إذا غدي على أحدكم بجفنة من خبز ولحم، وريح عليه بأخرى، وغدا في حلة وراح في أخرى وسترتم بيوتم كما تستر الكعبة؟ قلنا: بل نحن يومئذ خير، نتفرغ للعبادة. فقال: بل أنتم اليوم خير.

وأخرجه الترمذي ح ٢٤٧٦ وقال: حديث حسن. و"صححه لغيره" أيضاً المحدث الألباني في "صحيح الترغيب"(ح ٢١٤٢).

قلت: وفيه مجهول، قال: محمد بن كعب القرظي: حدثني من سمع علي بن أبي طالب. فلعل الشيخ رحمه الله قواه بالطريقين لكن هذا بعيد لأن طريق علي أضعف من الأول، والله أعلم وهو الموفق.

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٣٧٢.

(٢) ثقة صدوق، صاحب سؤالات ابن معين، معروف.

(٣) هو الفيدي العلاف، مقبول من الحادية عشرة،تقريب التهذيب رقم ٥٨٢٣.

(٤) مسند البزار ٣٢٣/٥.

(٥) كما في صحيح الترغيب ٥٠٣/٢ ح ٢١٤١، و٢٩٢/٣ ح ٣٣٠٨.

رأي الباحث:

١- إسناد البزار ضعيف، وحكم عليه البزار بالنكارة أي عدم المتابعة للراوي على حديثه. فهو معلول بأنه من مناكير الراوي.

٢- وجود إسناده المنذري والهيثمي وفيما قالاه نظر.

٣- والمحدث الألباني فقد صححه لغيره (في صحيح الترغيب)، وله طريق أخرى عند الترمـــذي عن علي، وفيه مجهول كما تقدم في دراسة العلة، والله أعلم.



المبحث الرابع

الأحاديث المعلولة وفي تعليله نظر

وفيه سبعة عشر حديثاً

[١٨١]١٦٦٣ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ: الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ[١].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله موقوفاً، وأسنده الثوري، عن منصور، والأعمش.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٦٢/٧ ح ٤٢١٦، ثنا عبد الرحمن عن سفيان عن منصور والأعمش، عن أبي وائل عن عبد الله، قال: الجنة ... (موقوفاً). وثنا وكيع وثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال: قال رسول اللهﷺ للجنة أقرب إلي أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك. والبخاري في صحيح ح ٦١٢٣ حدثني موسى بن مسعود (أبو حذيفة) ثنا سفيان عن منصور والأعمش به مرفوعاً[٢]. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ح ٥٢١١ ثنا أبو خيثمة ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن منصور والأعمش به مرفوعاً. والبيهقي في "الكبرى" ٣٦٨/٣ وفي "الشعب" ٤٧٢/١٢ ح ٩٧٦٢ من طريق محمد بن يحيى الذهلي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان. ومن طريق محمد بن غالب نا أبو حذيفة نا سفيان. (كلاهما). عن منصور وسليمان الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله مرفوعاً، مثله.

دراسة علة الحديث:

تابع أبو حذيفة، عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان، وهذا يقوي الرواية الموقوفة .

وقد روي من طريق وكيع وابن نمير وعبد الله بن داود، وشجاع بن الوليد وحفص بن غياث وعلي بن مسهر وشيبان جميعهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً غير موقوف.

ولم أعثر عليه موقوفاً كما ذكر البزار رحمه الله، بل بالعكس رواه غير واحد عن الأعمش مرفوعاً. والله الموفق.

وقد رواه أحمد أيضاً ٣٨/٧ ح ٣٩٢٣ ثنا مؤمل (ابن إسماعيل) ثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل به مرفوعاً. (ولم يذكر الأعمش). ورواه أبو نعيم في الحلية ١٢٥/٦ من طريق علي بن عبد العزيز ثنا أبو حذيفة موسى بن مسعود عن منصور (وحده) عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً (الجنة

---

(١) مسند البزار ٩٠/٥، ورجاله ثقات.

(٢) وهو عند ابن عساكر في تاريخه ٣٩٢/٨.

أقرب).

قلت: ولكن رواية البخاري عن أبي حذيفة أرجح فقد ذكر الأعمش مع منصور.

رأي الباحث:

١- ما ذكره البزار من التعليل بأنه قد رواه غير واحد عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً، غير صحيح. بل قد رواه غير واحد عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً.

٢- أما تفرد سفيان عن الأعمش ومنصور (بذكرهما معاً)، فصحيح لكن أخرج ذلك الإمام البخاري في صحيحه، فهو صحيح فلا تعليل.

٣- يشتبه من صنيع الإمام أحمد في مسنده في روايته عن ابن مهدي عن سفيان عن منصور والأعمش به أنها موقوفة، ولعل هذا إيهام لا غير وإلا فقد رواه أبو خيثمة ومحمد بن يحيى الذهلي عن ابن مهدي عن سفيان به مرفوعاً كما تقدم. والله الموفق.

[١٨٢] ١٥٣١ - قال البزار: حدثنا محمد بن عبد الملك الواسطي[(١)] قال حَدَّثَنَا طلق بن غنام[(٢)] قال حَدَّثَنَا قيس[(٣)] عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال كل شيء نزل يا أيها الناس فهو بمكة وكل شيء نزل يا أيها الذين آمنوا فهو بالمدين[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث يرويه غير قيس مرسلاً، ولا نعلم أحداً أسنده إلا قيس.

تخريج الحديث:

أورده الدارقطني في العلل **٣٩٥/٣**، فقال: رواه قيس بن الربيع، وأبو وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. والحاكم في المستدرك ١٨/٣، من طريق يحيى بن معين ثنا وكيع عن أبيه، عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: فذكر بنحوه. وابن أبي شيبة **١٨٥/٧** ثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم قال: كل شيء في القرآن: "يا أيها الذين آمنوا" أنزل بالمدينة، وكل شيء في القرآن "يا أيها الناس" أنزل بمكة. والدارقطني في العلل **٣٩٥/٣**: شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قوله.

دراسة علة الحديث:

أعل البزار الحديث بالإنقطاع،وليس كما ذكر، فقد اختلف فيه على الأعمش على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، رواه هكذا عنه، قيس بن الربيع (عند البزار)، وأبو وكيع الجراح بن مليح (عند الحاكم)، وعبيد بن عقيل عن شعبة عن الأعمش به، كما ذكر الدارقطني.

فقول البزار: "لا نعلم أحداً أسنده إلا قيس"، غير صحيح فقد تابعه أبو وكيع، وشعبة في رواية عبيد بن عقيل عنه.

الوجه الثاني: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قوله. (وليس عن ابن مسعود) رواه هكذا: أبو معاوية عن أصحابه عن الأعمش،(عند ابن الضريس)، وبعض أصحاب شعبة عنه عن الأعمش.

الوجه الثالث: الأعمش عن إبراهيم قوله، (دون علقمة وعبد الله). رواه هكذا وكيع عن ابن أبي شيبة، كما في المطبوع ولعله خطأ!

قال الدارقطني: "يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه قيس بن الربيع، وأبو وكيع، عن الأعمش،

---

(١) صدوق من الحادية عشرة،تقريب التهذيب ص ٨٧٣ رقم ٦١٤١.

(٢) ثقة من كبار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٤٦٦ رقم ٣٠٦٠.

(٣) ابن الربيع الأسدي ترجمته رقم ١٥١٥ وقد اختلط وحدث بمناكير بسبب ابنه.

(٤) مسند البزار ٣٣/٤.

عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله. وكذلك قال عبيد بن عقيل، عن شعبة. وقال غيره: عن شعبة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قوله. وكذلك رواه أصحاب الأعمش عنه، وهو الصحيح"[١].

والراجح من الاختلاف ما ذكره الدارقطني فقد رجح الوجه الثاني، لأنه قد روي عن أصحاب الأعمش عنه مع عددهم. كما ذكر أبو معاوية، وللوهم والتغير في رواة الوجه الأول: قيس بن الربيع وأبي وكيع.

لكن قد ورد في هذا المعنى ما يؤيد الوجه الأول أي عن ابن مسعود، وهو ما أخرجه ابن عدي في الكامل ٤٢٣/١ من طريق خالد بن سالم المخرمي والحاكم في مستدركه ح ٢٨٤١ كلاهما ابن عدي والحاكم من طريق يحيى بن آدم ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق. عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال: قرآنا المفصّل بمكة حججاً ليس فيه يا أيها الذين آمنوا".

وأما ابن عدي فقال بعد روايته لأحاديث أخرى من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. المعروف: "وهذه الأحاديث التي ذكرها من أنكر أحاديث (أي أحاديث إسرائيل) رواها. وكل ذلك يحتمل"[٢]. وقال أيضاً: "وسائر ما ذكرت، من حديثه معاً لم أذكره كلها محتملة"[٣]. وفيه عنعنة أبي إسحاق لكنه يشهد لحديث قيس بن الربيع وغيره والله أعلم.

رأي الباحث:

١- اختلف على الأعمش على أوجه في هذا الحديث، فقد روي عن علقمة عن عبد الله، وروي عن علقمة من قوله، وروي عن إبراهيم النخعي من قوله.

٢- رجح الدارقطني أنه من قول علقمة، وذلك لأنه كذا رواه أصحاب الأعمش كما ذكر أبو معاوية وهو الراجح عن شعبة عن الأعمش. وقول الدارقطني وجيه، لكن قد روي من طريق أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود، وفيه ضعف لكنه يتقوى ما إذا اعتضد برواية قيس بن الربيع وأبي وكيع وعبيد بن عقيل عن شعبة.

٣- تعليل البزار صحيح من حيث الجملة لأنه أعله بأنه روي منقطعاً مقطوعاً على علقمة، لكنه ذكر تفرد قيس بن الربيع بوصله وهذا لا يصح. فقد رواه أبو وكيع وشعبة في رواية ابن عقيل عن شعبة موصولاً. ومن المحتمل أن يكون علقمة قد أخذه من عبد الله، ولم ينسبه إليه. والله أعلم.

---

(١) العلل: ٣/٣٩٤-٣٩٥،السؤال: ٨٠٠.

(٢) الكامل ٤٢٥/١.

(٣) الكامل ٤٢٦/١. وانظر: تحاف المهرة ٣٣٥/١٠ ح ١٢٨٨٤.

[١٨٣]١٥٣٨- قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ[٢]، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، أَوْ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

[١٨٤]١٥٣٩- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ[٤]، عَنْ سِمَاكٍ[٥]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ[٦]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلا أَتَى النبيصلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ امْرَأَةً فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، فَأَصَبْتُ مِنْهَا كُلَّ شَيْءٍ مَا دُونَ الْجِمَاعِ، قَالَ: فَنَزَلَتْ أَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ[٧] الآيَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهِيَ لَهُ خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً ؟ قَالَ: بَلْ لِلنَّاسِ عَامَّةً[٨].

قال البزار: وهذا الحديث رواه غير واحد، عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، وبعضهم شك فقال: عن علقمة أو الأسود، عن عبد الله.

١٦٢٥ - وقال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ شِبَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، أو الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

١٦٢٦ - وقال البزار: حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ، عَنْ شِبَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ[٩].

تخريج الحديث:

(طريق أبي كامل): (إبراهيم عن علقمة أو الأسود) على الشك. أخرجه أبو داود الطيالسي ص ٣٧ ح ٢٨٥. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٣٤٣ من طريق هشام بن عبد الملك، والشاشي ٣٧٣/١ ح

(١) فضيل بن حسين الجحدري، ثقة حافظ من العاشرة،تقريب التهذيب ص ٧٨٥ رقم ٥٤٦١.

(٢) الوضاح بن عبدالله ترجمته برقم ١٤٩٧ وهو ثقة.

(٣) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٩٠ رقم ٧٥.

(٤) ضعيف من الثامنة،تقريب التهذيب ص ٢٥٦ رقم ١٤١٠.

(٥) سماك بن حرب بن أوس، صدوق، ويضطرب في حديثه وكان يلقن، تقريب التهذيب ص ٤١٥ رقم ٢٦٣٩.

(٦) ثقة مخضرم من الثانية، تقريب التهذيب ص ١٤٦ رقم ٥١٤.

(٧) سورة هود، الآية:٤٤.

(٨) مسند البزار ٣٤٢/٤.

(٩) مسند البزار ٦١/٥،وفي ١٦٢٥ و ١٦٢٦ شباك مكان سماك وهو خطأ أو وهم وهوخطأ اوتصحيف وكذا ذكر الدكتور/ محفوظ الرحمن رحمه الله، في حاشية المسند ٦١/٥.

٣٦٥. وروي عن أبي عوانة عن سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود (دون شك). أخرجه أحمد في مسنده ٣٢٠/٧ ح ٤٩٩١، والنسائي في الكبرى ٣١٧/٤ ح ٧٣٢٣، وابن حبان في صحيحه ١٦/٥ ح ١٧٢٨. وروي من حديث شعبة عن سماك (وفيه خاله دون تسمية وعنه الأسود فقط): أخرجه النسائي في الكبرى ٣١٦/٤ ح ٧٣١٩، وح ٧٣٢٠. ومسلم ح ٢٧٦٣(٤٣). أيضاً ح ٧٣٢١. ومن حديث أبي الأحوص سلام بن سليم عن سماك: وفيه الأسود وعلقمة: أخرجه مسلم ح ٢٧٦٣ بنحوه. وأبو داود ح ٤٤٦٨. والترمذي ح ٣١١٢. والنسائي في الكبرى ٣١٧/٤ ح ٧٣٢٤. ومن حديث إسرائيل عن سماك: وفيه الأسود وعلقمة(مثل حديث أبي الأحوص): أخرجه الإمام أحمد ٣١٩/٧ ح ٤٢٩٠، وأبو يعلى ح ٥٣٨٩ وابن خزيمة في صحيحه ١٦٢/١ ح ٣١٣ وابن حبان في صحيحه ح ١٧٣٠.والشاشي ٣٧٣/١ ح ٣٦٦. وروي من حديث الثوري عن سماك واختلف عنه، رواه الترمذي ح ٣١١٢. والنسائي في الكبرى ٣١٦/٤ ح ٧٣١٧و٣٧١٨.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف في حديث سماك وأوجه الاختلاف.

بين الاختلاف على سماك في هذا الحديث بعض الأئمة، منهم الترمذي رحمه الله فقد أخرج الحديث من رواية أبي الأحوص عن سماك، ثم قال: "وهكذا رواه إسرائيل عن سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وروى سفيان الثوري عن سماك عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. ورواية هؤلاء أصح من رواية الثوري. وروى شعبة عن سماك بن حرب عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم، نحوه".

وقد ذكر هذا الاختلاف وبوب له الإمام النسائي رحمه الله في سننه الكبرى فبوّب: "من اعترف بما لا تجب فيه الحدود، وذكر الاختلاف على سماك بن حرب في خبر عبد الله بن مسعود في ذلك"[(١)].

ثم أخرج الحديث بأسانيده وطرقه. عن الثوري، وشعبة وأبي الأحوص.

وقد انتقد الدارقطني الإمام مسلم تخريجه لهذا الحديث، فقال: وأخرج مسلم حديث أبي الأحوص عن سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله..."كان سماك يضطرب فيه، والله أعلم بالصواب[(٢)].

إن أرجح هذه الروايات روايتان:

الأولى: رواية أبي الأحوص عن سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله. وإن خالف هناد بن السري فجعله: إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد، وذلك لما يلي:

---

(١) السنن الكبرى ٣١٦/٤-٣١٧.

(٢) التتبع مع الالزامات، ص ٢٣٠ إلى ٢٣٢ ح ٩٥.

١- إن هناداً قد تفرد بما رواه عن أبي الأحوص، وخالفه الثقات وهم عدد فما رووه هو الأولى فهو الراجح عن أبي الأحوص.

٢- قد تابع أبا الأحوص عليه إسرائيل عن سماك، وأيضاً، أبو عوانة عن سماك (في رواية قتيبة وسريج عنه)، فما رواه الجماعة أولى وأرجح.

٣- صححه الإمام مسلم بإخراجه في صحيحه ونص عليه الترمذي، مع علمه بالاختلاف الذي عليه.

الثانية: شعبة عن سماك عن إبراهيم عن الأسود وحده عن عبد الله: لأنه قد تابعه أسباط بن نصر عليه، وقد اعتمده الإمام مسلم في صحيحه.

أما تعليل الدارقطني للحديث بالاضطراب، فيقابله تصحيح مسلم والترمذي مع علمهما بالاختلاف. وهذا ما يرجح رواية قتيبة وسريج على رواية الآخرين الذين قالوا بالشك وعن أبي عوانة، عند البزار. والله الموفق.

وقد أخرج الحديث متفقاً عليه عن ابن مسعود البخاري ح ٤٤١٠ ومسلم ح ٢٧٦٣(٣٩).

كلاهما من طريق يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن عبدالله بن مسعود، أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، قال: فنزلت {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ} [هود: ١١٤] قال: فقال الرجل أي هذه يا رسول الله ﷺ ؟ قال: لمن عمل بها من أمتي.

وقد أخرجه البزار ح ١٨٨١ ٥/٢٦٧، بإسناده عن النبي وسكت عنه. وأخرجه البزار أيضاً: ح ٢٥٠٨ من طريق عثمان القطان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان الفارسي الحديث.وهو لم يصح، والصحيح رواية ابن مسعود وقد اتفق على صحته.

رأي الباحث:

١- اختلف على أبي عوانة في إسناد الحديث. كما ذكر البزار. والراجح من رواه عنه فقال: عن علقمة والأسود بدون شك.

٢- اختلف على سماك بن حرب في هذا الحديث على أوجه، وأعله الدارقطني بالاضطراب وانتقد على مسلم إخراجه من طريق أبي الأحوص.

٣- ذكر الترمذي والنسائي هذا الاختلاف على سماك، ومع ذلك صححه الترمذي وقبله الإمام مسلم. لأن ذلك قوي عنده فقد روي عن إسرائيل مثل رواية أبي الأحوص.

٤- اختلف على الثوري في هذه الحديث ولا تصح رواية الفريابي عنه، وكذا الترمذي حكم على رواية الثوري بأنها لا تصح، ورجح رواية أبي الأحوص وإسرائيل.

٥- أما رواية شعبة فهي صحيحة ويصح الحديث أيضاً. لأن أصله مروي عند البخاري ومسلم من حديث أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود وصحيح.

٦- تعليل البزار للحديث صحيح جزئياً، لكنه لم يعلّه بما هو أولى أن يعل به. وهو الاختلاف على سماك وأوجه الاختلاف عليه. والله الموفق.

[١٨٥] ١٥١٠ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ الْقُشَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ، وَالْمُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اسْتَقْرَأَنِي رسول اللهسُورَةَ النِّسَاءِ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَرَأْتُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ: فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ، وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاءِ شَهِيدًا قَالَ: فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، وَقَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا، كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ[١].

قال البزار هنا: وهذا الحديث رواه عن الأعمش المفضل بن محمد وأبو الأحوص بهذا الإسناد، ورواه غيرهما عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله. .

[١٨٦] ١٥١١ – وقال البزار: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَحَدَّثَنَا بِحَدِيثِ أَبِي الأَحْوَص، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَص يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[٢].

[١٨٧] ١٥٤٣– وقال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ الْقُشَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، وَغَيْرِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اسْتَقْرَأَنِي النبي ﷺ سُورَةَ النِّسَاءِ، فَقَرَأْتُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ: فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاءِ شَهِيدًا فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ، وَقَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن إبراهيم بن المهاجر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا المفضل ورواه شعبة، عن إبراهيم بن المهاجر، عن إبراهيم، عن عبد الله مرسلا، ولم يدخل بينهما علقمة.

وأخرجه البزار أيضاً ح١٥٦٤ بنفس إسناد ح١٥١٠ ومتنه[٤].

وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن المغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، إلا المفضل بن محمد، ولم نسمعه إلا من أحمد بن مالك، فإنه جمع هؤلاء الثلاثة كلهم في هذا الحديث.

قلت: وهنا أعلّ الإسناد بتفرد المفضل بروايته عن المغيرة، وبأنه جمع هؤلاء الثلاثة: مغيرة والأعمش

---

(١) مسند البزار: ٣٢٢/٤

(٢) مسند البزار: ٣٢٣/٤

(٣) مسند البزار: ٣٤٦/٤-٣٤٧

(٤) مسند البزار: ٩/٥.

وإبراهيم بن مهاجر، فهذه علة إسنادين أخرى بجمع الرواة في إسناد واحد. ولهذا ذكره في باب تعليل.

أقول: وله علة أخرى وتفرد بذلك، وهي أن آخر الحديث من سره أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل... الحديث، سأذكرها بعون الله تعالى بالتفصيل حديثاً آخر مستقل بجمعة مع هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أولاً: تخريجه جميعاً من إسناد المفضل ونفس المتن:

أخرجه الطبراني في الكبير ح٨٤٦٣ ثنا أحمد بن عمرو البزار(صاحب المسند) ثنا أحمد بن مالك التستري ثنا المفضل بن محمد النحوي ثنا إبراهيم بن مهاجر عن الأعمش ومغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله به(قصة القراءة ومن سرّه أن يقرأ) كذا فيه، إبراهيم بن مهاجر عن الأعمش ومغيرة عن إبراهيم عن علقمة.

وأورده الدارقطني في العلل ٤١١/٣، فقال: وقال أحمد بن مالك التستري عن المفضل، عن مغيرة عن إبراهيم بن مهاجر والأعمش عن إبراهيم عن علقمة.

قلت: ففيه عن مغيرة عن إبراهيم بن مهاجر والأعمش عن إبراهيم وهذا اختلاف واضطراب في السند ومنشؤه لعله من التصحيفات أو من أحمد بن مالك نفسه.

فزاد بعض النساخ من بين الرواة، أو من أوهام الرواة، والله أعلم.

بيان الاختلاف في رواية أحمد بن مالك:

فأحمد بن مالك في أسانيده عن المفضل فيها هذا الاختلاف:

الوجه الأول عند البزار:عن المفضل عن إبراهيم بن مهاجر ومغيرة والأعمش(ثلاثتهم) عن إبراهيم.

الوجه الثاني عند الطبراني: عن المفضل عن إبراهيم بن مهاجر عن الأعمش ومغيرة عن إبراهيم(فجعل ابن مهاجر راوياً عن الأعمش ومغيرة وليس عن إبراهيم النخعي).

الوجه الثالث: عن المفضل عن مغيرة عن إبراهيم بن مهاجر والأعمش عن إبراهيم النخعي،(فهنا جعل مغيرة راوياً عن ابن مهاجر والأعمش، وليس عن إبراهيم النخعي).

فهذا اضطراب كله أراه من أحمد بن مالك المجهول هذا، وكلها لا عبرة بها. وإنما الصحيح من رواية المفضل بن محمد، ما رواه عنه أبو كامل الجحدري، وهو ما: أخرجه الطبراني في الكبير ح٨٤٦٢ ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل والحسن بن علي المعمري ثنا أبو كامل الجحدري ثنا المفضل بن محمد الكوفي عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث وفيه أيضاً: وقال في الحديث: من أحب أن يقرأ القرآن غضّاً كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم بد. فهذا يخرجنا من إشكاليات كثيرة، ورجاله ثقات. فلا عبرة بتعليل البزار بأنه

جمع بين مغيرة والأعمش وإبراهيم بن مهاجر، وإنما لم يجمعهم المفضل، وإنما البلاء من أحمد بن مالك هذا، لأنه روى الحديث متابعاً لأبي الأحوص فجعله عن إبراهيم عن علقمة عن عبـــدالله، فخـــالف الثقات، وإنما يبقى أبو الأحوص متفرداً بروايته. والله الموفق.

أما متنه فقد ذكر قصة القراءة، وهي معروفة، وقوله (من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كمـــا أنـــزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)، فهذا منكر في هذه الرواية أيضاً، فإن الجمهور من الثقات رووا هذا الحديث فلم يذكروا فيه هذه الزيادة، وإنما هو حديث مستقل آخر، كما سيأتي بيان ذلك.

وعليه فتعليل البزار في ح١٥٦٣ لا وجه له، فهو تعليل غير صحيح، لأنه لو فطن لرواية أبي كامل الجحدري لأغناه ذلك عن كل ما قاله رحمه الله. نعم إنما يعلّ حديث إبراهيم بن مهاجر بما يلي:

دراسة علة حديث إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي:

أخرجه البزار ح١٥٤٣، وح١٥١٠، وح١٥٦٤ عن أحمد بن مالك القشـــيري، وكلـــها خطـــأ مرجوح لا يعول عليه. وأخرجه الطبراني في الكبير، ح٨٤٦٢، من طريق أبي كامل الجحدري ثنـــا المفضل بن محمد الكوفي عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله، الحديث.

وأخرجه أيضاً ح٨٤٦٤ من طريق أبي مسلم الكشي أو الكجي (وهو ثقة) ويوسف القاضي (لعلـــه ابن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة) ثنا عمرو بن مرزوق نا شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبـــراهيم النخعي عن ابن مسعود، فذكر الحديث (أي منقطعاً ولم يذكر عبيدة ولا غيره)

وكذا رواه الشاشي ١٠٦/٢ وأبو نعيم في "الحلية" ٢٠٣/٧ من طريق عمرو بن مرزوق به.

وقال الطبراني: هكذا رواه عمرو بن مرزوق وأصحاب شعبة ووصله سليمان بن حرب.

وأخرجه ح٨٤٦٥ ثنا أبوبكر بن أحمد بن مقبل البصري، ثنا محمد بن سعيد بن زيد بـــن إبـــراهيم التستري ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن علقمة عن عبـــدالله عن النبي ﷺ.

ورواه غُندر محمد بن جعفر بن شعبة مثل رواية ابن مرزوق بعد ذكر علقمة كما بين أبـــو نعـــيم في الحلية٢٠٣/٧، وهذه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: فرواه المفضل عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله.

الوجه الثاني: ورواه ابن مرزوق وغندر وأصحاب شعبة عن شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبدالله.

الوجه الثالث: سليمان بن حرب عن شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله فهذا هو الاختلاف كما هو ظاهر.

بيان الراجح: أما الوجه الأول، رواية المفضل فهو ضعيف كما مضى ويبقى الوجه الثاني والثالث.
أما الوجه الثاني: ورواه عمرو بن مرزوق وهو ثقة فاضل له أوهام،[١] وتابعه غُندر محمد بن جعفر والحجاج بن منهال كما أخرج الشاشي وغيره وهو من أثبتهم في شعبة فهو قوي جداً. قال أبو نعيم: رواه غُندر والناس فلم يذكروا علقمة...(الحلية: ٢٠٣/٧).
الوجه الثالث: فرواه بكر بن أحمد بن مقبل البصري أبو محمد الهاشمي ثقة كما قال الدارقطني[٢]. ومحمد بن سعيد بن يزيد أو زيد بن إبراهيم التستري أبوبكر البصري مقبول في الشواهد والمتابعات.[٣]. وسليمان بن حرب الأزدي، البصري، ثقة إمام حافظ[٤]. لكن الراوي عنه محمد بن سعيد مقبول، ولم يتابعه أحد فهو وجه ضعيف.
فتبين أن الراجح: الوجه الثاني(شعبة) عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم عن عبدالله، فلا وجه لقول البزار: لا نعلم أحداً رواه عن إبراهيم بن المهاجر عن إبراهيم عن علقمة إلا المفضل (كلامه في ح١٥٤٣، ٣٤٦/٤). فهذا لا يصحّ من وجهين:
الأول: المفضل إنما رواه عن ابن مهاجر عن إبراهيم عن عبيدة، وليس عن علقمة،(على الصحيح عنه) كما تقدم بيان ذلك.
الثاني: قد رواه محمد بن سعيد بن يزيد التستري (وفيه ضعف) عن سليمان بن حرب عن شعبة عن ابن مهاجر عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله (كما تقدم وهو مرجوح).
وقد حسن محققوا المسند جميع هذه الأسانيد عن إبراهيم بن مهاجر في الشواهد والمتابعات[٥] وإنما هو إسناد واحد وهو المرسل كما بيّنا.

دراسة علة حديث أبي الأحوص:

أخرج البزار ح١٥١١ وابن خزيمة في صحيحه ح١٤٥٤، ثنا يوسف بن موسى عن الحسن بن الربيع،(أي تابع ابن خزيمة البزار متابعة تامة). وأخرج الترمذي ح٣٠٢٤، وابن ماجه ح٤١٩٤، والنسائي في الكبرى، ٢٨/٥ ح٨٠٧٦٢، والطبراني ح٨٤٦٨ من طريق هناد بن السري ثنا ابو الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، الحديث.(وليس فيه: من سره أن يقرأ

---

(١) التقريب، ص٧٤٥ رقم ٥١٤٥
(٢) سؤالات حمزة ص١٨٢ رقم ٢١٩ والسير ٢١٥/١٤
(٣) التقريب، ص٨٤٨ رقم ٥٩٥٢
(٤) التقريب، ص٤٠٥ رقم ٢٥٦٠
(٥) حاشية مسند أحمد، ١١/٦

القرآن غضا كما أنزل...).

فقد رواه أبو الأحوص سلام بن سليم وهو ثقة متقن كما تقدم، عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، مخالفاً بذلك جميع الثقات:

فقد أخرجه البخاري ح٤٣٠٦ وح٤٧٦٨ وأحمد ح٣٦٠٦ ٩٤/٨، من طريق يحيى بن سعيد القطان، ح٤٧٦٣ عن الفريابي، وأحمد ح٤١١٨، ١٩٠/٧ عن وكيع، يحيى القطان والفريابي ووكيع عن سفيان الثوري (وقال يحيى القطان: قال سليمان(الأعمش): وبعض الحديث عن عمرو بن مرة).

وأخرجه الترمذي ح٣٠٢٥ و٣٠٢٦ والنسائي في الكبرى ح٨٠٧٨، ٢٩/٥ والطبراني في الكبير ح٨٤٦٠، والبيهقي في الكبرى، ٢٣١/١٠، وغيرهم من طرق عن الثوري.

وأخرجه البخاري ح٤٧٦٢ ومسلم ح٨٠٠،(٢٤٧) وأبو داود ح٣٦٦٨، ٣٤٨/٢ وغيرهم من طريق حفص بن غياث. وأخرجه البخاري ح٤٧٦٩ من طريق عبدالواحد بن زياد. وأخرجه مسلم ح٨٠٠ والنسائي في الكبرى، ٣٢٣/١ ح١١١٠٥ من طريق علي مسهر(وغيرهم)

أربعتهم: الثوري وحفص بن غياث وعبدالواحد بن زياد وعلي بن مسهر عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلماني عن عبدالله، الحديث.

وقد رجح الأئمة رواية هؤلاء على رواية أبي الأحوص وغيره. فقال الترمذي بعد روايته لحديث أبي الأحوص: "هكذا روى أبو الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وإنما هو إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله"[(١)]. وسأل ابن أبي حاتم أباه فقال: "هذا حديث يخالفونه فيه، يقولون: الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة، عن عبدالله عن النبي ﷺ، وهو أصحّ"[(٢)].

وعليه فإسناد أبي الأحوص مرجوح لأنه قد خالف الثقات في ذلك وهو متفرد ولم يتابع عليه، فقولهم أرجح وفيهم من هو أوثق منه في الأعمش، وهو سفيان الثوري فهو أوثقهم وأحفظهم لحديث الأعمش كما قال ابن معين وأحمد وأبو حاتم الرازي وغيرهم[(٣)].

رأي الباحث:

١- إن رواية أحمد بن مالك التستري أو القشيري -أو الرواة عنه أو النساخ- لهذا الحديث لا تصح لأنه اضطرب وخالف أبا كامل الجحدري وهو ثقة حافظ أوثق منه، رواه عن المفضل ولم يذكر الأعمش ولا مغيرة، إذاً فلا تعليل بجمعهم ولا بمتابعة المفضل لأبي الأحوص، بروايته بذكر

---

(١) جامع الترمذي، ٢٣٧/٥ ضمن الكلام على ح٣٠٢٤

(٢) العلل لإبن أبي حاتم، ٦٤٧/٤ المسألة: ١٧٠٤

(٣) انظر شرح علل الترمذي، ٧١٥/٢-٧١٧

علقمة دون عبيدة، كما أعله البزار فتعليله لا يصح، ولم يفطن أحد لذلك فيما رأيت، والله أعلم.

٢- إن رواية المفضل عن إبراهيم بن مهاجر تخالف رواية شعبة عن إبراهيم بن مهاجر(في الراجح عن شعبة) والصحيح أنها عن إبراهيم عن عبدالله دون ذكر علقمة.

٣- أما حديث أبي الأحوص فقد انفرد بمخالفة الثقات فجعله من حديث إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وإنّما هو من حديث إبراهيم عن عبيدة عن عبدالله، كما بين أبو حاتم والترمذي والدارقطني، وباقي الطرق كلها مرجوحة أو وهم لا تصح والصحيح حديث عبيدة عن عبدالله، كما قال الدارقطني.

[١٨٨] ١٦٦١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ [(١)]، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الأَعْمَش، وَمَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَ بها مَالَ رَجُلٍ، أَوْ مَالَ أَخِيهِ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، وَأُنْزِلَ فِي ذَلِكَ :﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلا﴾[(٢)]،[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث جمع فيه شعبة، الأعمش، ومنصورا، عن أبي وائل، عن عبد الله.

والحديث معروف من حديث الأعمش، رواه غيره واحد عن الأعمش، ..

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح **٦٢٨٣** حدثني محمد بن بشار ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان (الأعمش) ومنصور به بنحوه. (وفيه: نزلت في وفي صاحب في بئر...).

وأخرجه البخاري أيضاً ح **٦٧٦١** من طريق عبدالرزاق نا سفيان الثوري، عن منصور والأعمش عن أبي وائل به. (مع ذكر الأشعث وقوله).

دراسة علة الحديث:

أعله البزار بتفرد شعبة في الجمع بين منصور والأعمش في هذه الإسناد لكن كما تقدم في التخريج. فقد تابع سفيان الثوري شعبة في الجمع بين منصور والأعمش و هو من أحفظ الناس وإمام حجة، فلا تفرد إذاً، الذي أشار إليه البزار رحمه الله وهذه متابعة قوية جداً، ولذا اعتمد البخاري رحمه الله الروايتين في صحيحه وإنما العلة في هذا الخبر من وجه آخر.

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه جرير بن حازم، عن عاصم بن بهدلة عن زر، أو عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود أنه قال:(من حلف على يمين... الحديث). سمعت أبي يقول: "الصحيح عن أبي وائل عن عبد الله"[(٤)]. وكذا رجح الدارقطني رحمه الله بعد ذكره الاختلاف في علله قال: "والحديث عن أبي وائل أشبه بالصواب، لأن منصوراً والأعمش روياه عن أبي وائل. عن عبد الله"[(٥)]. وهو ما ذكر ابن أبي حاتم قال: "وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن سهل بن بكار قال:

---

(١) محمد بن ابراهيم بن ابي عدي، وقد ينسب لجده، ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٨٧٠ رقم ٥٧٣٣والباقون ثقات رجال الصحيح.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٧.

(٣) مسند البزار ٥/٨٧.

(٤) العلل ٤/١٦١ و١٦٢، المسألة: ١٣٣٥.

(٥) العلل ٣/٢٤٩ إلى ٢٥١، السؤال ٧١٥.

حدثنا يزيد بن إبراهيم، عن أيوب، عن حميد بن هلال عن أبي الأحوص، عبد الله، عن النبي ﷺ (فذكر الحديث بنحوه) فسمعت أبا زرعة يقول: هذا يوقفه حماد بن زيد عن أيوب"[1]. فأبو زرعة رحمه الله قد رجح الموقوف من حديث أبي الأحوص عن عبد الله. وقد رفعه غيره.

رأي الباحث:

١- ما ذكره البزار من جمع شعبة بين منصور والأعمش عن أبي وائل، صحيح لكنه لم ينفرد به بل تابعه الثوري رحمه الله بمثله، وقد أخرج البخاري الحديث من طريقهما، فهو صحيح.

فلا تعليل وفيما ذكره نظر.

٢- وقد روي الحديث من أوجه صحيحة عن الأعمش وحده عن أبي وائل وأيضاً عن منصور وحده عن أبي وائل عند أهل السنن والمسانيد، فما ذكره البزار صحيح، لكن لا يعل الحديث بذلك.

٣- إنما الصحيح من حديث عاصم عن أبي وائل عن عبد الله، وليس عن زر عن عبد الله، لأنه قد ورد به على هذا الوجه عند البخاري ومسلم إماما أهل الحديث.

٤- وأما من رواية أبي الأحوص عن ابن مسعود لهذا الحديث، فالصحيح موقوف على ابن مسعود كما رجح أبو زرعة الحافظ رحمه الله.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ١٦٣/٤، المسألة ١٣٣٦.

[١٨٩]١٦٨٥- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلأُنَازِعَنَّ أَقْوَامًا فَلأُغْلَبَنَّ عَلَيْهِمْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ(١).

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن أبي وائل، عن عبد الله.

[١٩٠] ١٧٠٩ـ وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلأُنَازِعَنَّ أَقْوَامًا فَلأُغْلَبَنَّ عَلَيْهِمْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ.

[١٩١] ١٧١٠ـ وقال البزار: وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم، بِنَحْوِهِ(٢).

[١٩٢]١٧٥٧- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلأُنَازِعَنَّ أَقْوَامًا فَلأُغْلَبَنَّ عَلَيْهِمْ فَلأَقُولَنَّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ(٣).

تخريج الحديث:

طريق أبي معاوية: أخرجه مسلم ح ٢٢٩٧(٣٢). وطريق المغيرة: أخرجه البخاري في صحيحه (بعد رواية أبي عوانة عن الأعمش) ح ٦٢٠٥. ومسلم ح ٢٢٩٧(٣٢) (٢). وطريق جرير: أخرجه مسلم ح ٢٢٩٧ ٣٢(٢). (وهو عند غيره من أهل السنن والمسانيد من طرق عن جرير).

دراسة العلة في الحديث:

اختلف في رواية حصين:

الوجه الأول: حصين عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعاً. (موافقاً رواية الأعمش والمغيرة وغيرها)

---

(١) مسند البزار ١٠٦/٥ ورجاله ثقات.

(٢) مسند البزار ١٢٤/٥ورجاله ثقات.

(٣) مسند البزار ١٢٥/٥وقد اختلف في إسناده، بإبدال الصحابيز

رواه عنه، حصين بن نمير الواسطي (عند البزار وغيره). وهو لا بأس به[١].

الوجه الثاني: حصين عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله مرفوعاً. رواه عن حصين: عبثر بن القاسم الزبيدي الكوفي وهو ثقة[٢]. في رواية سعيد بن عمرو بن سهل الأشعثي الكندي الكوفي ثقة أيضاً[٣]. ومحمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي صدوق عارف[٤]. كما أخرجه الإمام مسلم ح ٢٢٩٧(٣٢)(٣).

والراجح الوجه الثاني، (وجه أبي وائل عن حذيفة). لثقة رواته: عبثر وابن فضيل أوثق من حصين بن نمير. وهما اثنان وقد نفرد حصين بروايته. وقد أخرجه الإمام مسلم بهذا الوجه، وهو إمام قد صحّح هذا، بخلاف الوجه الأول. وقد ذكره الإمام البخاري تعليقاً جازماً به بعد تخريجه رواية أبي عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود (ح ٦٢٠٥).

رواية عاصم عن أبي وائل والاختلاف عليه: وقد روي هذا المتن من رواية عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن ابن مسعود، وهو مخرج عند أهل السنن والمسانيد. وبين ذلك الإمام الدارقطني فسئل عنه فقال: "والصحيح: حديث الأعمش والمغيرة"[٥].

فاختلف فيه على عاصم بن أبي النجود. قال ابن رجب: "وحديثه خاصة عن زر، وابن وائل مضطرب"[٦].

ولهذا أعرض عنها الشيخان للاضطراب فيها. وصحّح الدارقطني حديث الأعمش والمغيرة عن أبي وائل لجودة السند وثقة رجالها. ولمح إلى رواية حصين عن أبي وائل عن حذيفة، وقد صححها الإمام مسلم رحمه الله.

رأي الباحث:

١- رواية الأعمش والمغيرة عن أبي وائل عن ابن مسعود اتفق على صحتها البخاري ومسلم وكذا الدارقطني. وأما البزار فلم يذكر العلّة!

٢- اختلف في رواية عاصم عن أبي وائل وحديثه مضطرب عن زر وأبي وائل لا يميز بينه كما

---

(١) كما في التقريب رقم ١٣٩٨.

(٢) التقريب رقم ٣٢١٤.

(٣) التقريب رقم ٢٣٨٥.

(٤) التقريب رقم ٦٢٦.

(٥) العلل ٢٨٨/٣ إلى ٢٩٠، السؤال: ٧٤١.

(٦) شرح العلل ٧٨٨/٢.

ذكر أهل العلم بالحديث، فلذا لم يخرج روايته أصحاب الصحيح. وضحه الدارقطني.

٣- واختلف في رواية حصين عن أبي وائل، على وجهين والراجح عن حصين عن أبي وائل عن حذيفة لثقة رجاله وتصحيح الإمام مسلم له. والله أعلم.

[١٩٣]١٧٢٩ - قال البزار: حَدَّثَنَا إبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ لَهُ ثَلاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا إِلاَّ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ، قِيلَ: وَاثْنَان ؟ قَالَ: وَاثْنَانِ[١].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه زائدة، ورواه عبد الصمد، عن حماد بن سلمة.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى ح ٥٠٨٥، وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٤١٤ وفي الأوسط ١٥٨/٦ ح ٦٠٦٧ به. وفيه قصة وعظ النسوة ولفظه: "ما منكن امرأة يموت لها ثلاثة". (بل المسلم).

ورواية عبد الصمد التي ذكرها البزار: أخرجها أحمد ١٠١/٧ ح ٣٩٩٥ ثنا عبد الصمد ثنا حماد حدثنا عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ خطب النساء فذكرها في النساء (دون المسلم). وأخرجه الطبراني أيضاً في الكبير ح ١٠٢٤٠ من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي ثنا حماد بن زيد عن عاصم عن زر عن عبد الله مرفوعاً بمعناه. وقد أخرجه أحمد ح ٤٠٧٧ وح ٤٠٧٩ و ح ٤٣١٤ من طريق محمد بن أبي محمد[٢] عن أبي عبيدة عن ابن مسعود في هذا المعنى، وفيه ذكر أبي الدرداء أنه قال قدمت اثنين، وفي رواية قال أبو ذر الغفاري ذلك. وقال أبي بن كعب: قدمت واحداً فأقرهما وذكر ذلك عند الصدمة الأولى.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف:

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه عثمان المؤذن عن أبيه، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: (ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة...) قال أبي: رواه حماد، عن عاصم، عن أبي وائل، أن النبي ﷺ (مرسلاً). قلت لأبي: أيهما الصحيح؟ قال أبي: قد توبع الهيثم بن جهم، في هذه الرواية موصولاً"[٣].

فقد رجح الموصول من طريق الهيثم بن جهم عن عاصم، وذلك بأنه لم ينفرد به بل توبع عليه كما في روايتنا هذه.

والحافظ الدارقطني قد ذكر الاختلاف على حماد بن زيد أيضاً وقفاً ورفعاً.وذكر رواية زائدة والهيثم

---

(١) مسند البزار ١٣٩/٥ ورجاله ثقات.

(٢) مجهول لا ترجمة له.

(٣) العلل ٥٠٧/٣، المسألة ١٠٤.

بن الجهم، وصحح الإسنادين بقوله: "ولعل عاصماً حفظ عنهما"[١].

فالراجح: أن الموقوف والمرفوع كلاهما صحيح عن عبد الله والعلة غير مؤثرة والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إن البزار أشار إلى الاختلاف في طرق الحديث كما تقدم ولم يبين العلة فيه.

٢- اختلف على حماد بن زيد عن عاصم عن زر، وقفاً ورفعاً.

٣- وإسناد البزار حسن، صححه والدارقطني مع علمهما بالموقوف.

٤- قد روي في من طريق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود وفيها مجهول، لكن يصلح كمتابعة.

٥- وللحديث شواهد قوية جداً:

من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً. عند البخاري ح ١٠١، مسلم ح ٢٦٣٣. ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار. فقالت امرأة: واثنين؟ فقال: واثنين.

ومن حديث أبي هريرة مرفوعاً، عند البخاري ح ١١٩٣ وغيرها من المواضع ومسلم ح ٢٦٣٢(١٥٠) لفظه: لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلّة القسم.

ومن حديث أنس بن مالك مرفوعاً. ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث، إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم.(البخاري ح ١٣١٥).

وهذه الشواهد ترتقي به إلى الصحيح لغيره، والله الموفق.

---

(١) العلل ٣/٢٣٣، السؤال ٧٠٣.

[١٩٤]١٨٠٩ - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾[١]، قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى لَهُ سِتُّ مِائَةِ جَنَاحٍ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا قال فيه عن النبي ﷺ إلا يحيى بن سعيد، عن حماد، وقد رواه غير يحيى، عن حماد، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله موقوفا.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى ٤٧٣/٦ نا يحيى بن حكيم، وأبو يعلى في مسنده ح ٤٩٩٣ عن عبيد الله بن عمر، يحيى وعبيد الله كلاهماعن يحيى بن سعيد القطان، وأخرجه أحمد ح ٣٩١٥ ثنا عفان (بن مسلم) [٣]، وأحمد أيضاً ح ٤٣٩٦ ثنا حسن بن موسى[٤]، وأخرجه الطبري في تفسيره ٥٠٩/٢٢ من طريق عمرو بن عاصم، يحيى بن سعيد. وعفان بن مسلم وحسن بن موسى وعمرو بن عاصم أربعتهم عن حماد بن سلمة عن عاصم عن زر به مرفوعاً. وقد روي من حديث أبي إسحاق الشيباني عن زر عن عبد الله: أخرجه البخاري ح ٤٥٧٥ من طريق عبد الواحد بن زياد وأيضاً ح ٤٥٧٦ من طريق زائدة، وح ٣٠٦٠ من طريق أبو عوانة. والآية عندهم (فكان قاب قوسين أو أدنى) وليست: (ولقد رآه نزلة أخرى). ومسلم ح ١٧٤(٢٨٠) من طريق عباد بن العوام. ومسلم أيضاً ح ١٧٤(٢٨١) من طريق حفص بن غياث، ومسلم أيضاً(٢٨٢) من طريق شعبة. جميعهم: (عبد الواحد وزائدة وأبو عوانة الوضاح، وعباد وحفص وشعبة)، عن أبي إسحاق سليمان الشيباني عن زر بن حبيش عن عبد الله به، بنحوه وهو من طرق أخرى عند أصحاب السنن والمسانيد.

دراسة علة الحديث:

أعله البزار بتفرد يحي القطان برفعه عن حماد بن سلمة لكن كما تقدم في التخريج، فقد تابعه عفان بن مسلم وحسن بن موسى وعمرو بن عاصم عن حماد بن سلمة فرفعوا الحديث، فتعليل البزار فيه نظر، وقد اختلف فيه أيضاً.

---

(١) سورة النجم، الآية: ١٣.

(٢) مسند البزار ٢٠٧/٥ورجاله ثقات.

(٣) ثقة ثبت من أثبت الناس في حماد بن سلمة، شرح علل الترمذي ٧٠٧/٢.

(٤) ثقة، تقريب التهذيب رقم ١٢٩٨.

بيان العلة في المتن، وفي الإسناد[1].

أما في المتن: فقد روي الحديث بلفظين:

اللفظ الأول: أن ابن مسعود قال: (رأى النبي ﷺ جبريل). وهذا لفظ الجمهور (ولفظ رواية الصحيحين) من الرواة عن أبي إسحاق والشيباني. وشذ عبد الله بن إسماعيل الأزدي فقال فيه عن أبي إسحاق الشيباني عن زر عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (رأيت جبريل). (بصيغة المتكلم). وعبد الله بن إسماعيل بن أبي خالد، الأزدي، مجهول من التاسعة[2]، فلا عبرة بما رواه مخالفاً الثقات الأثبات الحفاظ من أصحاب الشيباني. وكذا لفظ رواية الوليد بن العيزار عن زر عن عبد الله، كما ذكر الدارقطني.

اللفظ الثاني: عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: (رأيت جبريل). رواه هكذا: عاصم عن زر، برواية حماد بن سلمة عنه.وكذا عبد الله بن إسماعيل عن الشيباني، كما تقدم. وكذا حسين بن واقد وشريك عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله.

والراجح اللفظ الأول: (رأى النبي ﷺ جبريل).

١- لأنه الثقات الحفاظ رووه هكذا عن الشيباني وهو أوثق وأحفظ من عاصم في بهدلة.

٢- تابع أبا إسحاق عليه: الوليد بن العيزار كما ذكر الدارقطني.

٣- هذا اللفظ اعتمده صاحبا الصحيح في كتابيهما.

٤- رواية عاصم قد اختلف في إسنادها بخلاف رواية الشيباني. وهذا يدل على وهم عاصم.

أما العلة في الإسناد: فهي الاختلاف على عاصم في إسناد الحديث على وجهين:

الأول: عاصم عن زر عن عبد الله. رواية حماد بن سلمة عنه، وزائدة (كما ذكر الدارقطني).

الثاني: عاصم بن أبي وائل عن عبد الله. رواية الحسين بن واقد وشريك عن عاصم.

هذا اضطراب من عاصم، فهو يضطرب في حديث زر وأبي وائل خاصة، ولعل ما رواه موافقاً للشيباني والوليد بن العيزار – إسناداً – أولى من غيره.

رأي الباحث:

١- تعليل البزار فيه نظر فقد رفعه ثلاثة عن أصحاب حماد بن سلمة من هذه الطريق.

٢- وقد اختلف في لفظ الحديث على وجهين. والراجح: ما رواه أبو إسحاق الشيباني عن زر

---

(١) راجع: علل الدارقطني ٣/٢٢٩ إلى ٢٣٢، السؤال: ٧٠٢.

(٢) التقريب رقم ٣٢٢٩.

عن عبد الله. (أن النبي ﷺ رأى جبريل) ولفظ قول النبي ﷺ نفسه(رأيت جبريل) مرجوح. وذلك لحفظ الرواة وإتقانهم، وهو مخرج في الصحيحين.

٣- اختلف على عاصم في إسناد الحديث كالعادة، والأولى ما وافق فيه الشيباني وغيره عاصم عن زر عن عبد الله. والله أعلم.

[١٩٥] ١٩١١ – قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ[(٢)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ[(٣)]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رسول اللّه ﷺ إِذَا أَصْبَحَ، قَالَ: أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلامِ، وَكَلِمَةِ الإِخْلاص، وَمِلَّةِ أَبِينَا إِبْرَاهِيمَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ[(٤)].

قال البـزار: وقال الحسن بن عبيد الله: وحدثني زبيد، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

الحديث: (١٩١١) المتن: أخرجه مسلم ح ٢٧٢٣(٧٦). وابن أبي شيبة ٤١/٧ (بمثل ما عند مسلم). أبو يعلى الموصلي في مسنده ح ٥٠١٤. والنسائي في الكبرى ١٠/٦ وأحمد ٢٤٨/٧ ح ٤١٩٢، فذكر الدعاء. (وعند أحمد مختصر جداً). وأبو داود ح ٥٠٧١، والترمذي ح ٣٣٩٠.

ورواية شعبة هذه أخرجها النسائي في الكبرى ١٤٨/٦(بعد تخريج رواية (عبدالواحد بن زياد عن الحسن) قال النسائي: خالفه سلمة بن كهيل فوقفه، نا محمد بن بشار ثنا(بن جعفر) وذكر شعبة عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم بن سويد عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله أنه كان يأمرنا إذا أصبحنا وأمسينا فذكره.

وأما متن البزار:(أصبحنا على فطرة الإسلام وكلمة الإخلاص) بنحوه، وفروق يسيرة:

فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٢٤٣/٦ والدارمي في سننه ٢٩٢/٢، والنسائي في الكبرى ٣/٦، ٤ و٩٣/٦، وأحمد ح ١٥٣٦٠ وح ١٥٣٦٣ وح ١٥٣٦٤، ٨٠/٢٤، ٧٩ من طرق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه به، ولفظ أحمد. (في رواية سفيان): "أصبحنا على فطرة الإسلام. وعلى كلمة الإخلاص، وعلى دين نبينا محمد ﷺ. وعلى ملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً، وما كان المشركين".

دراسة علة الحديث:

أولاً: الوهم في رواية البزار، فكما تقدم في التخريج تبين: أن البزار أو غيره قد وهم في إيراد هذا

---

(١) صدوق من العاشرة،تقريب التهذيب رقم ٦٨٢.

(٢) ثقة فاضل من السادسة،تقريب التهذيب رقم ١٢٦٨.

(٣) هو إبراهيم بن سويد النخعي ثقة،تقريب التهذيب رقم ١٨٦.

(٤) مسند البزار ٢٩١/٥.

المتن بهذا الإسناد المذكور. وقد تقدم أن الإمام مسلم وغيره قد رووا بأسانيدهم عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم بن سويد عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله مرفوعاً.(أمسينا وأمسى الملك لله... الحديث). وكذا تابع زائدة: عبد الواحد بن زياد وجرير بن عبد الحميد فروياه عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم بن سويد به، فذكروا المتن الذي في صحيح مسلم وهو الصحيح. وما ذكر البزار فهو متن آخر.

ثانياً: تبين أن المتن الذي أورده البزار هنا بهذا الإسناد. (إسناد حسين بن علي عن زائدة عن الحسن بن عبيد الله) إنما هو حديث عبد الرحمن بن أبزى كما هو معروف عند أحمد والنسائي وغيرهما.

ثالثاً: قول البزار: وقال الحسن بن عبيد الله: وحدثني زبيد من محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله عن النبيﷺ، هذا وهم أيضاً، فقد أعل البزار إسناد الحديث بالاختلاف بأن الحسن حدثه زبيد بزيادة محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه في الإسناد، فهذا وهم أيضاً.

والصحيح: ما ورد في صحيح مسلم وغيره: قال الحسن بن عبيد الله وزادني فيه زبيد عن إبراهيم بن سويد عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله رفعه أنه قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. (وفي رواية عبد الواحد: مختصر، وزيادة زبيد: هي المطولة).

فقد زاد زبيد عن إبراهيم بن سويد بنفس الإسناد – زيادة في متن الحديث، دون التطرق إلى ذكر محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه، فهنا أيضاً وقع وهم في رواية البزار رحمه الله. والله أعلم

الإعلال بالوقف: قد أعله الترمذي والنسائي بالوقف من طريق سلمة بن كهيل مخالفاً الحسن بن عبيد الله. كما تقدم. فعندالنسائي: شعبة عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم بن سويد عن عبد الرحمن بن يزيد بن عبد الله موقوفاً.

وهذا لا يضر إن شاء الله، فالأدعية المأثورة الأصل فيها أنها عن النبيﷺ. وقد أخرج مسلم في المرفوع فهذا تصويب منه له ولم يخالفه أحد في هذا. والله أعلم

إعلال بالزيادة في رجال بعض الأسانيد:

وأما الدارقطني رحمه الله فقد ذكر له علة أخرى، سئل عن هذا الحديث، فذكر وهم أبي عقيل يحيى بن حبيب، عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن حسين الجعفي عن زائدة في الإسناد: أنه ذكر إبراهيم التيمي وإبراهيم بن مهاجر، وهذا خطأ لا يصح. وفي المتن: أن إبراهيم بن مهاجر زاد زبيد في المتن في الدعاء[1].

---

(١) العلل ٣/٤٥٦ إلى ٤٥٨، السؤال: ٨٢٦.

والصحيح رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن الحسين الجعفي كما هو عند الإمـام مسـلم وغـيره، وتقدمت الرواية.

رأي الباحث:

١- إن رواية البزار وقع فيها وهم في موضعين؛ أنه روى لفظ رواية عبد الرحمن بن أبزى بإسناد الحسن بن عبيد الله من طريق ابن مسعود، وهذا وهم. ووهم في بيان علة إسناده أن الحسن بن عبيد الله قال: زادني زبيد فذكر محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله، وهذا وهم أيضاً، وإنما زاد زبيد زيادة في المتن كما هو عند مسلم وغيره وهو الصحيح.

٢- ذكر وهم أبي عقيل الجمال الأسدي، الإمام الدارقطني فذكر في الإسناد إبراهيم بن مهاجر وإبراهيم التيمي وذكر الزيادة عن إبراهيم بن مهاجر عن زبيد وكل ذلك وهم لا يصح.

والصحيح رواية ابن أبي شيبة سنداً ومتناً، والله الموفق

[١٩٦] ٢٠٠٤- قال البزار: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ[(١)]، رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُسْلِمٍ جَلِيسًا كَانَ لإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ، وَكَانَ رَجُلا لَهُ سِتْرٌ وَأَمَانَةٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ، فَقَالَ رسول الله ﷺ: تَدْرِي مَا تَفْسِيرُهَا ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: لاَ حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلاَّ بِعِصْمَةِ اللَّهِ، وَلاَ قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلاَّ بِعَوْنِ اللَّهِ[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمع موصولا عن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

[١٩٧] ٢٠٠٥ - قال البزار: وَقَدْ حَدَّثَنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِرَاشِ بْنِ حَوْشَبٍ[(٤)]، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَقُلْ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، إِنَّمَا أَرْسَلَهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء ٢/٢٠٠ في ترجمة صالح بن بيان. والخطيب في تاريخه ٣٦٢/١٢ في ترجمة الفضل بن السكين بن سخيت[(٥)]. والبيهقي في "الشعب" ١٦٣/٢ ح ٦٥٦، ثلاثتهم من طريق الفضل بن سخيت السندي. وأخرجه البيهقي في "الشعب" ح ٦٥٥ من طريق الهذيل بن إبراهيم البصري[(٦)]. الفضل بن سخيت والهذيل بن إبراهيم كلاهما: عن صالح بن بيان الساحلي ثنا عبد الرحمن بن عبدالله (المسعودي) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود بنحوه مرفوعاً.

دراسة علة الحديث:

والمدار على صالح بن بيان الساحلي أو السيرافي، قال العقيلي: "الغالب على حديثه الوهم ويحدث بالمناكير عمن لم يحتمل". ثم أخرج هذا الحديث بإسناده، وقال: "لا يتابع عليه بهذا اللفظ إلا ممن

---

(١) لا يكفي قول البزار: لا ستر و امانة وإنما هومجهول.

(٢) فقيه صدوق له أوهام من صغار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٠٠٨.

(٣) مسند البزار ٣٧٤/٥

(٤) ضعيف وأطلق عليه ابن عمار الكذب،تقريب التهذيب رقم ٣٣١٢.

(٥) قال ابن معين: كذاب،وقال: لعنالله من يكتب عنه، تاريخ بغداد ٣٦٢/١٢.

(٦) وكما في المطالب العالية ١٦٥/١٤ ح ٣٤٢٧.

دونه، أو مثله، والحديث ثابت عن النبي ﷺ في لا حول ولا وقوة إلا بالله، كنز من كنوز الجنة". فحكم عليه بأنه منكر، ولم يتابع صالح بن بيان على روايته. وكذا قال البيهقي: "تفرد به صالح بن بيان السيرافي وليس ذلك بالقوي". وأخرجه البيهقي في الشعب ٢/١٦٤ ح ٦٥٧.

رأي الباحث:

١- أعله البزار بالانقطاع مع أن كلا الإسنادين واهٍ لا عبرة لها فلا عبرة بالمنقطع والمرسل والأولى تعليله بأنه منكر.

٢- وقد روي من وجه آخر عن صالح بن بيان السيرافي. وهو ضعيف لا عبرة به منكر، كما بين العقيلي رحمه الله، والنكارة هي علّة الحديث.

٣- وله طريق أخرى عن زر عن عبد الله مرفوعاً وهو ضعيف أيضاً كما قال البيهقي.

٤- أعلّ البزار المتصل بالمنقطع، والأولى أنه كلاهما ضعيف جداً، والأولى أن يعل بأنه منكر كما صنع العقيلي. والله الموفق.



البَابُ الثَّانِي

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد

وفيه تمهيد وفصلان:

الفصل الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة

الفصل الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي صحيحة



تعريف التفرد وأهميته وموقف البزار منه

قد وضعت الباب الثاني في هذه الرسالة بعنوان: "باب التفرد" ويشمل الأحاديث التي وصفها الإمام البزار بالتفرد وذكرت تحته فصلين، كما سيأتي، فلذا ينبغي معرفة ما هو التفرد، وما هو التفرد عند البزار.

أولاً: تعريف "التفرد":

لغة: أصل التفرد يدل على "الوحدة" كما قال ابن فارس: الفاء والراء والدال، أصل صحيح يدل على وحده، من ذلك الفرد، هو الوتر[١]. وقال ابن منظور: الوتر، وهو أيضاً: الذي لا نظير له[٢].

قلت: فهو الفرد الذي لا مثيل له ولا نظير. وهو مرادف للغريب.

اصطلاحاً:

قال الذهبي: الغريب صادق على ما صحّ، وعلى ما لم يصحّ، والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسناداً أو متناً، ويكون لما تفرد به عن شيخ معيّن، ما يقال: لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدي، ولم يروه عن ابن جرير إلا ابن المبارك[٣].

قلت: ويؤخذ منه:

١- أن الغريب أو الفرد يكون في ما صح وفيما لم يصح من الأحاديث.

٢- وقد يكون التفرد في الإسناد أو في المتن (أو فيهما جميعاً).

٣- وقد يكون التفرّد قادحاً غير محتمل أو غير قادح يحتمل، وهذا من خلال النظر في عدالة الرواة وضبطهم وإتقانهم وجلالتهم وتقدّم طبقتهم أو القرائن الأخرى.

ثانياً: أهمية التفرد وعلاقته بـ"العلل":

قال الحافظ بن الصلاح (بعد تعريف للحديث "المعلل"): ويّستعان على إدراكها (أي إدراك العلة) بتفرد الراوي، ومخالفة غيره له، مع قرائن تنضمّ إلى ذلك"[٤]. فالتفرد إذاً، وسيلة مهمّة للكشف عن عن النكارة والعلة، والوهم والخطأ.

---

(١) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ٤/٥٠٠.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، ١٠/٢١٤.

(٣) الذهبي: الموقظة في المصطلح، ص٤٣.

(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص٩٠.

ولذلك كثر إعلال الحديث بالتفرد وعدم المتابعة عند المتقدمين من أهل العلم بالحديث، فنجد الإمام البخاري والعُقيلي وابن عديّ وغيرهم، كثيراً ما يُعلّون الحديث بقولهم: "لا يتابع عليه"[١].

قلت: وعليه، فعناية النقّاد بالتفرد بالغة، لبيان العلّة، والكشف عنها، وكذلك النكارة (وهي نوع من العلة) وهو من أدقّ وأصعب علوم الحديث. والتفرد يكون مع المخالفة وقد يكون مطلقاً وله أحكام خاصة به في مباحث علوم الحديث.

ثالثاً: حكم التفرد:

التفرد قد يكون من الثقة، وقد يكون من الضعيف، ولكلّ منهما أحوال خاصة توجب النظر فيه استقلالاً من دون حكم كلي عام شامل، لكن الضابط العام لقبول التفرد وردّه يدور حول مظنّة الخطأ الناتجة عن التفرد، لأن الأصل في الحديث: الشهرة والانتشار خاصة، في عصر انتشار الرواية كالقرن الأول والثاني والثالث الهجري[٢].

قال الإمام مسلم رحمه الله: "وعلامة المنكر في الحديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل حفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكدتوا فقهاء، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله، ولا مستعمله... لأنّ حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما روَوْا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته. فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه، الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة – وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك. قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره – فيروى عنهما، أو عن أحدهما، العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائزٍ قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم"[٣].

وعليه: فإن قبول التفرد إنما يكون من راوٍ ثقة حافظ من العارفين بالحديث والمبرّزين في الرواية. وأما الضعفاء أو ممّن هم من أهل المراتب دون الطبقة الأولى من أصحاب الإمام المروي عنه، فتفردهم

(١) البخاري: التاريخ الكبير: ١/١١٠، ٢/٨٦، ٣/١٨ و٦/١٩ وغيرها من المواضع.

(٢) العقيلي: "الضعفاء": ١/٣١، ٤/١٢ وغيرها، وابن عدي: "الكامل": ١/١٩٣، ٣/١٦، ٦/١٥، ٧/٢٤ وغيرها من المواضع، عبدالسلام، أبو سمحة، الحديث المنكر: دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، ص٧٦٢-٦٣.

(٣) مسلم بن الحجاج: مقدمة الصحيح نقلاً عن: ابن رجب شرح علل الترمذي، ٢/٦٥٨، ٦٥٩.

مردود غير مقبول. ولهذا أعلّت كثير من الأحاديث بأنها منكرة، ولا يتابع عليها رواتها، والتفرد والمخالفة لها علاقة وطيدة بـــ الشاذ، والمنكر والمدرج من أنواع الحديث المعل، والله أعلم.

الإمام البزار والتفرد:

قال الحافظ ابن حجر: "من مظانّ الأحاديث الأفراد: مسند أبي بكر البزار، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك، وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في "المعجم الأوسط"، ثم الدارقطني في "كتاب الأفراد"... ويقع عليهم التعقب فيه كثيراً بحسب اتساع الباع وضيقه.... والذي يرد على الطبراني ثم الدارقطني من ذلك أقوى مما يرد على البزار، لأن البزار حيث يحكم بالتفرد إنما ينفي علمه..."[١].

وهذا يدل على أن البزار قد ذكر كمّاً هائلاً من الأفراد في مسنده، ولذا قال الدكتور زياد العبادي: "اهتم البزار بالتفرد اهتماماً كبيراً، حتى إنه ليشعر المطلع على "مسنده" أن التفرد سبب رئيس في تأليفه للمسند، فقل حديث يفوت البزار إلا ويعلّق عليه، وفي غالب تلك التعليقات: لا نعلم رواه إلا فلان، ولا نعلمه يُروي عن فلان إلا من هذا الوجه، وهكذا.... ارتأيت أن أُقسم هذه التفردات بحسب تعبيرات البزار لها فجعلتها في قسمين رئيسين: الأول: تفردات تتعلق بالمتن....الثاني: تفردات تتعلق بالسند"[٢].

قلت: ثم ذكر مباحث في ألفاظ التفرد في المتن عند البزار، وقسمه إلى أقسام مثل: "بهذا اللفظ" "هذا اللفظ" "بهذا الكلام" "هكذا" "بهذا التمام" "بهذه الألفاظ" وذكره له أمثلة تحت كل قسم من هذه الألفاظ[٣]. ثم ذكر مبحث التفرد المتعلق بالسند، وصوره عند البزار في مباحث ومطالب[٤].

هل التفرد تعليل عند البزار أم لا؟

أثار هذا السؤال: الأستاذ زياد العبادي في رسالته، هل التفرد يعدّ عند البزار علة أم لا؟

وقد أراحنا البزار من عناء الاستقراء فصرّح بنفسه عن حكم التفرد فقال: "وإسناده صحيح، إلا ما ذكروا من تفرد هشام بن خالد به، ولا نعلم له علة". فهذا النص يصرّح أن التفرد ليس بذاته كما أنني وجدت للبزار في مسنده ألفاظاً يذكر فيها التفرد بقيد الصحة أو الجودة، وهي تعطي إشارات بيّنه إلى مذهبه في التفرد[٥].

---

(١) ابن حجر العسقلاني: النكت على ابن الصلاح، ٧٠٨/٢.

(٢) العبادي: منهج التعليل عند البزار، ص٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٤ إلى ٧١.

(٤) المرجع نفسه، ص٧٢ فما بعدها.

(٥) العبادي: منهج التعليل عند البزار، ص٦٢، ٦٤.

قلت: ثم ذكر بعض الأمثلة لما ذكر، وأقول بعد الاستقراء لمسند عبدالله بن مسعود أن الأحاديث التي وصفها البزار بالتفرد. منها ما هو صحيح، والتفرّد فيها محتمل، ومنها ما هو على شرط الشيخين وأخرجاه ومنها ما هو معلّ أو ضعيف، منكر لا يحتمل التفترّد فيها (كما يدل عليه عنوان الفصول).

فبينت فيه الأحاديث التي أعلها البزار وتعليله محل نظر، وليس هذا من كيسي بل اتبعت فيه أهل العلم بعلل الحديث من المتقدمين إذ رجّحوا خلاف ما ذكر البزار، فنبهت على ذلك، نعم لا مثلبة ولا قدح، وإنما هو تعقب رصين في حد الأدب مع إمام حافظ، من أئمة الحديث المتقدمين.

وأما كونه سهل العبارة في تجريح الرواة فهذه طريقة من أئمة السنة والحديث، ومنهجه في الجرح والتعديل، ويعتبر من المتساهلين.

قلت: وأما الأستاذ العبادي فقد شبه البزار بالإمام البخاري!!! وفي ما ذكره نظر لأنّ تجريح البخاري وتعديله معتبر جداً عند أهل الحديث ولم يوصف بالتساهل، لكنه متورّع في العبارة وله مصطلحات خاصة به، أما البزار فالتساهل ظاهر في كلامه، والله أعلم.

وذكر العبادي: وأكثر من انتقده في هذا: الحافظ ابن حجر العسقلاني (وذكر الأمثلة)

قلت: ولم ينتقده ابن حجر من عنده، بل مقارناً أقواله بأقوال الأئمة المتقدمين الآخرين ممن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل.

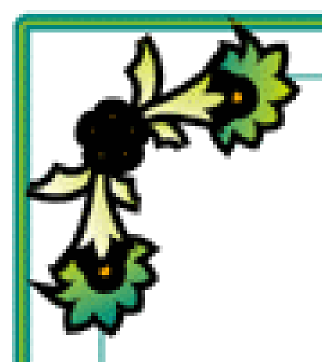
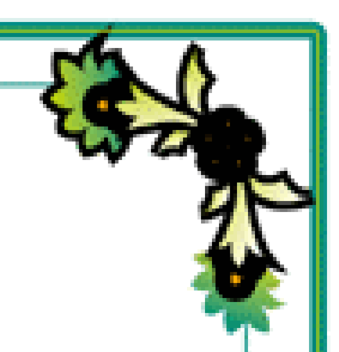
واعتذر العبادي عن بعض مصطلحات البزار مثل: "لا نعلمه يروى عن طريق أحسن من هذا" بأن قوله: "أحسن" لا يعنى بداهة الصحة أو الحسن، بل قد يكون ضعيفاً، ولكنه تحسين نسبي...

وذكر العبادي مسألة مهمة: هل المخالفة للبزار كانت صادرة ممن عاش قبله أو قارنه، أم صادرة ممن عاش بعده؟ ففرق بين مخالفة صادرة من الترمذي أو البخاري أو أبي حاتم، أم صادرة من البيهقي أو أبي نعيم أو الخطيب البغدادي.

قلت: لا شك أن مخالفة المتقدمين من أئمة العلل والحديث أولى لكن لا مانع من تعقب المتأخر للمتقدّم إذا كان بدليلٍ صحيح حسب الضوابط والأصول المتّبعة لدى أهل العلم بالحديث، والله أعلم.[١]

---

(١) انظر في هذا: العبادي: منهج التعليل عند البزار...، ص ٤٥٨، ٤٥٩ نقلت منه بتصرف.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة

وفيه ثمانية مباحث (١٣٣ حديثاً):

المبحث الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالحديث المشهور

المبحث الثاني : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بكون المتفرَّد عنه من المشهورين

المبحث الثالث : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بإبدال الإسناد

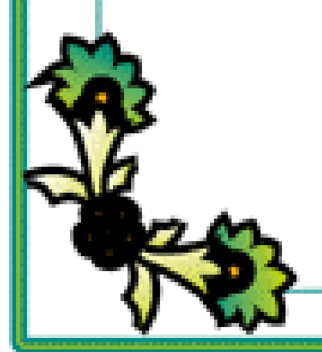
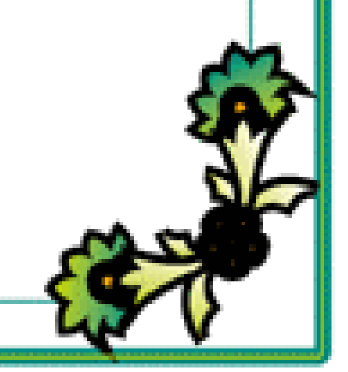
المبحث الرابع : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالجرح في الراوي

المبحث الخامس : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لاشتمالها على كلام منكر

المبحث السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة في اتصال الإسناد أو الرفع والوقف

المبحث السابع : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة لاستمراره في طبقات متأخرة

المبحث الثامن : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بجهالة الراوي



المبحث الأوّل

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالحديث المشهور

وفيه مئة وثلاثة وثلاثون حديثاً

[١٩٨] ١٦٣٩ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لاَ يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ حَتْمًا أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ أَكْثَرَ انْصِرَافِ رسول الله ﷺ عَنْ يَسَارِهِ[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن مسعود، ولا نعلم له طريقا إلا عن الأسود إلا حديثا أخطأ فيه زياد بن عبد الله، فرواه عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٧٠٧ (٥٩) من طريق أبي معاوية ووكيع، وجرير وعيسى بن يونس، وابن خزيمة في صحيحه ١٠٦/٣ ح ٥١٧٤ وعبد الرزاق في مصنفه ٢٤٠/٢ من طريق الثوري. وأضاف الشاشي في مسنده الحمّاني وابن نمير ٤١٢/١-٤١٤. وأضاف إلى هؤلاء الطبراني في الكبير ح ١٠٦٢، ١٠٦٤ من طرق زائدة، وجعفر بن الحارث. والبخاري في صحيحه ح ٨٥٢ من طريق شعبة. جميع هؤلاء الأحد عشر نفساً عن الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر الإمام البزار أمرين: الأول: تفرد ابن مسعود بهذا الحديث عن النبي ﷺ، والتفرّد محتمل لعدالة الرواة. والثاني: أنه يرويه الثقات من طريق الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود بن يزيد عن عبد الله عن النبي ﷺ، وهو المحفوظ، إلا طريقاً أخطأ فيه زياد بن عبد الله البكائي، فجعله عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود. فهو معلول بالطريق المشهور وهذه هي العلة.

رأي الباحث:

إن الحديث إسناده صحيح على شرط الشيخين، والتفرّد محتمل لعدالة الرواة، والمحفوظ المشهور من حديث الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن عبد الله، وهكذا رواه أوثق وأحفظ أصحاب الأعمش مع كثرتهم. وأما رواية زياد البكائي (وفيه ضعف) فقد خالف فيها الثقات، فلذا روايته منكرة، وإليه ذهب الإمام البزار وهذا ما أراد بيانه. والله الموفق.

---

(١) مسند البزار، ٦٩/٥، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

[١٩٩] ١٤٣٩ - -قال البزار: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ[١] يُخْبِرُنِي فِي كِتَابِهِ أَنَّ هَارُونَ بْنَ الْمُغِيرَةِ[٢] حَدَّثَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قَيْسٍ[٣]، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ[٤]، عَنْ عَطِيَّةَ[٥]، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنّ رسول اللّه ﷺ، قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[٦].

قال البزار: ولا نعلم روى أبو سعيد عن عبد الله بن مسعود إلا هذا الحديث، ولا نعلم له طريقا إلا هذا الطريق.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٩٧٨٠)، ١٣/١٠، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثني محمد بن حميد الرازي، ثنا هارون بن المغيرة به بمثله.

دراسة العلة في الحديث:

علته ظاهرة ففي إسناده حجاج وعطية معروفان بالتدليس القبيح خاصة عطية. فالتفرد منه لا يقبل لضعفه وتدليسه، فهو معلول بالطريق المشهور. وكذلك ضعف محمد بن حميد الرازي... كما تقدم، فهذا الإسناد لا يصح، وإنما يعرف الحديث عن أبي وائل عن ابن مسعود.

ومتن الحديث ثابت من حديث ابن مسعود وأنس وغيرهما. أخرجه البخاري ٥٨١٦، ومن طريق أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً. ومسلم ٢٦٤٠. من طريق الأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عبد الله. ومن طرق أخرى عندهم وعند أهل السنن وغيرهم.

---

(١) حافظ ضعيف، تقريب التهذيب ص ٨٣٩ رقم ٥٨٧١.

(٢) ثقة، تقريب التهذيب ص ١٠١٥ رقم ١١٢٧.

(٣) صدوق له أوهام، التقريب ص ٧٤٣ رقم ٥١٣٦.

(٤) صدوق كثير الخطأ والتدليس، تقريب التهذيب ص ٢٢٢ رقم ١١٢٧ وهو من المرتبة الرابعة من التدليس، التعريف ص ١٢٥.

(٥) صدوق يخطيء وكان شيعياً مدلساً، من المرتبة الرابعة في التدليس، تقريب التهذيب ص ٦٨٠ رقم ٤٦٤٩، التعريف ص ١٣٠.

(٦) مسند البزار ٢٧٠/٤.

[٢٠٠] ١٤٤٣- قال البزار: حدثنا عمر بن الخطاب[١] قال حَدَّثَنَا سعيد بن الحكم بن أبي مريم[٢] قال حَدَّثَنَا موسى بن يعقوب[٣] قال حدثني أبو حازم[٤] عن عامر[٥] بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أنه أخبره أنه قال لم يكن بين إسلامهم وبين أن نزلت هذه الآية يعاتبهم الله بها إلا أربع سنين: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾[٦]،[٧].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم روى بن الزبير عن ابن مسعود إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ٨/١٠، ٩٧٧٣، وأخرجه الحاكم في المستدرك ٤٧٣/٨ رقم ٣٧٤٦، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ١٩٤/٣، من طرق عن سعيد بن أبي مريم نا موسى بن يعقوب به. وأخرجه ابن المقرئ في معجمه ٣٧٤/٢ (٨٥٣) من طريق جعفر بن مسافر ثنا ابن أبي فديك ثنا موسى بن يعقوب عن أبي حازم به، بنحوه. مع ذكر ابن مسعود. وأخرجه ابن ماجه ١٤٠٢/٢، ٤١٩٢ ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم ثنا محمد بن أبي فديك عن موسى بن يعقوب عن أبي حازم أن عامر بن عبد الله بن الزبير أخبره أن أباه أخبره... الحديث... من دون ذكر ابن مسعود. وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ١٩/١١. ٥١٣٣ من طريق الفضل بن سليمان ثنا محمد بن مطوف عن أبي حازم عن عون بن عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود قال: فذكره بنحوه. وأخرجه مسلم في صحيحه، ٢٣١٩/٤، ٣٠٢٧، والنسائي في الكبرى ٤٨١/٦، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٩٤/٣. من طريق عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي أن ابن مسعود. قال. فذكر بنحوه. وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١٢٧/٣ من طريق محمد بن كامل أبي عبد الله، ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن يحيى بن سعيد بن

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٧١٧ رقم ٤٩٢٢.

(٢) ثقة ثبت فقيه، تقريب التهذيب ص ٣٧٥ رقم ٢٢٩٩.

(٣) صدوق سيء الحفظ، تقريب التهذيب ص ٩٨٧ رقم ٧٠٧٥.

(٤) سلمة بن دينار الأعرج، ثقة عابد، تقريب التهذيب ص ٣٩٩ رقم ٢٥٠٢.

(٥) ثقة عابد، تقريب التهذيب ص ٤٧٧ رقم ٣١١٦.

(٦) سورة الحديد، الآية: ١٦.

(٧) مسند البزار ٢٧٥/٤.

المسيب عن عبد الله بن مسعود قال: كان بين إسلامنا وبين أن ثبتنا الله عز وجل أربعة أشهر حتى نزلت هذه الآية... قال أبو نعيم: غريب من حديث مالك، لم نكتبه إلا من حديث ابن بكير، وفيه أربعة أشهر دون أربع سنوات، وانظر: إتحاف المهرة لابن حجر ١٢٧٩٣، ٢٩٠/١٠، رقم ١٢٧٦٥، ٢٨٢/١٠، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٢١/٧، وقال: رواه الطبراني وفيه موسى بن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين وغيره، وضعفه ابن المديني، وبقية رجاله رجال الصحيح.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذا الحديث، وهو معلول بالطريق المشهور بيانه كما يلي:

بيان وجوه الاختلاف:

اختلف في رواية هذا الحديث على أوجه:

الوجه الأول (من حديث أبي حازم). فرواه عنه موسى بن يعقوب، روى عنه سعيد بن أبي مريم كما عند البزار والحاكم والطحاوي والطبراني، عن أبي حازم عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن ابن مسعود، وتابع ابن أبي مريم عليه: محمد بن أبي فديك – كما عند ابن المقرئ – في رواية جعفر بن مسافر، عنه، وجعفر بن مسافر صدوق ربما أخطأ[1]. فروايته معلولة لأنه خالفه من أوثق منه وهو عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم كما سيأتي، ومحمد بن أبي فديك هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك المدني صدوق[2].

الوجه الثاني: عن موسى بن يعقوب عن أبي حازم عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه ولم يذكر عن ابن مسعود، بل أوقفه على ابن الزبير. رواه عبد الرحمن بن إبراهيم "دحيم"، وهو ثقة حافظ متقن[3].

الوجه الثالث: عن أبي حازم عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود، (من دون ذكر عامر بن عبد الله بن الزبير وأبيه)، رواه عنه محمد بن مطرف... وهو ثقة من رجال الصحيحين[4].

كما عند أبي يعلى والراوي عنه فضيل بن سليمان النميري... صدوق له خطأ كثير[5]، فهذه الطريق الطريق مرجوحة، والله أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢٠١، رقم ٩٦٥.

(٢) تقريب التهذيب ص ٨٢٦ رقم ٥٧٧٣.

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٦٩ رقم ٣٨١٧.

(٤) تقريب التهذيب ص ٨٩٧ رقم ٦٣٤٥.

(٥) تقريب التهذيب ص ٧٨٥ رقم ٥٤٦٢.

الوجه الرابع: عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود، رواه عنه على هذا الوجه عبدالله بن وهب – كما عند مسلم والنسائي والطحاوي – وهذه أصح الطرق، اعتمدها مسلم.

الوجه الخامس: عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عن ابن مسعود (يذكر أربعة أشهر دون أربع سنوات) وهذه مخالفة في المتن، رواه على هذا الوجه يحيى بن بكير عن مالك، ويحيى بن بكير هو ابن عبد الله بن بكير المخزومي المصري... ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك[1].

فهذا الوجه ضعيف لا تقوم به حجة مع المخالفة في المتن... والله أعلم.

رأي الباحث:

أن طريق سعيد بن أبي مريم فيها اختلاف مع طريق ابن أبي فديك، فالأول ذكر ابن مسعود، والثاني لم يذكر (في الراجح عنه) ولعل هذا من موسى بن يعقوب نفسه فهو متكلم فيه وهو سيء الحفظ، وطريق محمد بن مطرف ضعيفة عند أبي يعلى الموصلي، وطريق ابن بكير فيها ضعف مع المخالفة، فبقيت طريق سعيد بن أبي هلال التي اعتمدها مسلم في صحيحه فالحديث يصح به وهو الأولى والأرجح سنداً ومتناً والله أعلم، وهذا الحديث ذكر البزّار فيه التفرّد وهو معلول بالطريق المشهور.

---

(١) تقريب التهذيب ص ١٠٥٩ رقم ٧٦٣٠.

[٢٠١] ١٤٦٣ـ قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ[١] بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي[٢]، عَنْ أَبِيهِ[٣]، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَبَرَّزَ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ يَتَبَاعَدُ حَتَّى لاَ يَرَاهُ أَحَدٌ، قَالَ: انْظُرْ هَلْ تَرَى شَيْئًا ؟ فَنَظَرْتُ فَرَأَيْتُ إِشَاءَةً[٥] وَاحِدَةً، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: انْظُرْ هَلْ تَرَى شَيْئًا ؟ فَنَظَرْتُ إِشَاءَةً أُخْرَى مُتَبَاعِدَةً مِنْ صَاحِبَتِهَا، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ لِي: قُلْ لَهُمَا إِنَّ رسول الله ﷺ يَأْمُرُكُمَا أَنْ تَجْتَمِعَا، فَقُلْتُ لَهُمَا ذَلِكَ، فَاجْتَمَعَتَا، ثُمَّ أَتَاهُمَا فَاسْتَتَرَ بِهِمَا، ثُمَّ قَامَ فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ انْطَلَقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى مَكَانِهَا، ثُمَّ أَصَابَ النَّاسَ عَطَشٌ شَدِيدٌ فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ: الْتَمِسْ لِي، يَعْنِي الْمَاءَ، فَأَتَيْتُهُ بِفَضْلِ مَاءٍ وَجَدْتُهُ فِي إِدَاوَةٍ، فَأَخَذَهُ فَصَبَّهُ فِي رَكْوَةٍ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِيهَا وَسَمَّى، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْحَدِرُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَشَرِبَ النَّاسُ وَتَوَضَّئُوا مَا شَاءُوا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ فَجَعَلْتُ أَشْرَبُ مِنْهُ، وَأُكْثِرُ، أَلْتَمِسُ بَرَكَتَهُ ثُمَّ رَجَعَ النبي ﷺ مِنْ قِبَلِ الْمَدِينَةِ، فَتَلَقَّاهُ جَمَلٌ قَدْ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: لِمَنْ هَذَا الْجَمَلُ ؟ قَالُوا: لِبَنِي فُلاَنٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ عَاذَ بِي، قَالَ: فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا نَحْرَهُ، وَقَدْ عَمِلُوا عَلَيْهِ حَتَّى كَبُرَ وَدَبُرَ، قَالَ: لاَ تَنْحَرُوهُ وَأَحْسِنُوا إِلَيْهِ، فَبِئْسَ مَا جَزَيْتُمُوهُ[٦].

قال البزار: ولا نعلم روى سلمة بن كهيل، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث كما روي هنا ثم أخرجه متفرقاً كما يصحّ، وأبين علّته.

أولاً: تخريجه كما عند البزار أي كمتن البزار: عن ابن مسعود.

---

(١) ضعيف، تقريب التهذيب ص ١٠٤ رقم ١٥٠.

(٢) متروك، تقريب التهذيب ص ١٤٥ رقم ٤٩٨.

(٣) متروك وكان شيعياً، تقريب التهذيب ص ١٠٥٦رقم ٧٦١١.

(٤) ثقة يتشيع، تقريب التهذيب ص ٤٠٢رقم ٢٥٢١.

(٥) اشاءة: النخلة الصغيرة: النهاية في غريب الحديث ٥١/١.

(٦) مسند البزار ٢٩٠/٤، ٢٩١.

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠١٦ من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي عن أبيه عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم عن علمة به، بنحوه، إلا أنه ذكر: غزوة خيبر بدل غزوة حنين، وأخرجه العقيلي في الضعفاء ١/٤٤ (في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل) عن شيخه أحمد بن داود ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل حدثني عن أبيه عن سلمة بن كهيل به فذكر بنحوه....

دراسة العلة في الحديث:

قال العقيلي: بعد ذكره لهذه الرواية: أما قصة الأداوة والطهور، فقد روي عن ابن مسعود، وسائر الحديث قد روي عن غير ابن مسعود، فأدخل حديثاً في حديث، ولم يكن إبراهيم هذا يقيم الحديث.

قلت: فهذه علة الحديث الذي ندرسه أي دخل حديث على حديث، وهو كما قال العقيلي، قصة الأداوة والطهور ثابتة عن ابن مسعود وأما قصة الشجرتين وقصة البعير فقد روينا من حديث يعلى بن مرة وغيره من الصحابة كما سيأتي. فهذا من إبراهيم بن إسماعيل أي هو مصدر العلّة، كان لا يقيم الحديث. (فضلاً عن أبيه وجده فهما متروكان).

ونقل نحو هذا القول الحافظ ابن حجر[1]، في ترجمة إبراهيم هذا، وأقرهّ.

وقد ثبتت قصة الأداوة والطهور عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، أخرجها البخاري في صحيحه ح ٣٣٨٦ والبزار نفسه ح ١٤٧٨ من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نعدّ الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفاً، كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فقل الماء فقال ﷺ (اطلبوا فضله من ماء) فجاؤوا بإناء فيه ماء قليل فأدخل يده في الإناء ثم قال: (حي على الطهور المبارك والبركة من الله) فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ.... وهو عند أهل السنن وأحمد وغيرهم. وقد ثبتت عن أنس بن مالك رضي الله عنه في البخاري ح ١٩٧.

وعن عمران بن حصين: عند البخاري ح ٣٣٧٨ وعند مسلم ح ٢٢٧٩، وفيه قصة أخرى مع المرأة ومزاديتها.

من حديث جابر ح ٣٣٨٣، مرفوعاً عطش الناس يوم الحديبية، الحديث.

ومن حديث البراء أيضاً ح ٣٣٨٤، كذا يوم الحديبية أربع عشرة مانه الحديث.

ومن طرق أخرى عند أهل السنن والمسانيد، لا داعي لذكرها للإطالة.

وأما الحديث نفسه بقصة انضمام الشجرتين لستر النبي ﷺ وقصة البعير فقد روي من أوجه عن

---

(١) التهذيب ١/٩٢.

النبيﷺ. أذكرها كما يلي بعون الله تعالى.

من حديث يعلى بن مرة:

أخرجه وكيع في الزهد ح ٥٠٨، عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن يعلى بن مرة قصة الشجرتين والبعير والصبي الممسوس.

ومن طريقه أخرجه أحمد ح ١٧٥٦٣ وابن ماجه ح ٣٣٩ (وعنده ذكر الشجرتين فقط)

وانظر كلام الحافظ محمد بن عبد الهادي في شرحه لعلل ابن أبي حاتم ص ٢٧٢ – ٢٧٣ ح ٨٤. (١٨٣).

والخلاصة أن جميع الروايات عن يعلى مرة فيها ضعف لكن تتقوى ببعضها (وكذا قال المحدث الألباني في الصحيحة ٧٩٥/١ ح ٤٨٥). وانظر مجمع الزوائد ٦/٩، ٥.

ومن حديث جابر: أخرجه ابن أبي شيبة ٤٣٦/٧ وغيره.

ومن حديث: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

قصة البعير: أخرجها أبو داود في سننه ٢٧/٢ ح ٢٥٤٩ من طريق مهدي بن ميمون عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي عن عبد الله بن جعفر، قال: أردفني رسول اللهﷺ خلفه ذات يوم فأسر إلي حديثا لا أحدث به أحداً من الناس وكان أحب ما استتر به رسول اللهﷺ لحاجته هدفاً أو حائش نخل قال: فدخل حائطاً لرجل من الأنصارفإذا جمل... فذكر قصة الجمل، وأخرجه أحمد في مسنده ٢٧٣/٣ ح ١٧٤٥، وبتمامه أخرجه البيهقي في الدلائل ٢٦/٦. وهو عند مسلم ٢٦٨/١ ح ٣٢٢ مختصراً أوله دون قصة البعير. وغيرهم قد أخرجوه.

قال محققوا المسند: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم الحاشية ٢٧٤/٣.

قلت: فهو شاهد قوي لقصة البعير المذكورة في حديث ابن مسعود ويعلى بن مرة وجابر التي تقدمت.

رأي الباحث:

١- أن الحديث ضعيف جداً عن ابن مسعود لا يثبت وتفرّد به إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى وأبوه وتفرّدهما لا يحتمل.

٢- أنه معلٌّ بأنه قد دخل حديث على حديث فحديث الطهور والأداوة، حديث وقصة البعير والشجرتين حديث آخر، كما بين العقيلي، فهو معلول بالطرق المشهورة.

٣- قصة الطهور والماء ثابتة صحيحة عن ابن مسعود عن النبيﷺ، كما عند البخاري وغيره. ووردت من طرق أخرى كذلك.

٤- قصة الشجرتين أصح ما فيها حديث جابر الطويل عند مسلم، وعليه المعول.

٥- قصة البعير أصح ما فيها: حديث عبد الله بن جعفر وهو العمدة. الذي عند أبي داود.

٦- تلخّص مما تقدّم أن القصص الثلاثة ثابتة صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا إسناد ضعيف جـــداً مع أنه معلول بالطرق المشهورة. والله الموفق.

[٢٠٢] ١٤٨٠- قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ[٣]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رسول اللّه ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا أبو حمزة.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي ح **١٤٣٩**. نا محمد بن الحسن بن شقيق عن أبيه أنبأنا أبو حمزة وهو السكري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، قال: صليت مع رسول الله ﷺ في السفر ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين، وأخرجه أيضاً في الكبرى **١٨٦/١** ح **٥٠٨**، و**٥٨٤/١** ح **١٨٩٧** بهذا الإسناد، وأخرجه الطبراني في الكبير ح **٩٩٩٠**، وفي الصغير ح **٧٥٩**، من طريق محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة ثنا علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبو حمزة عن منصوربه ولفظه: صليت مع النبيصلى الله عليه و سلم في السفر ركعتين ومع أبي بكر و عمر. وقال في الصغير: لم يروه عن منصور إلا أبو حمزة السكري. (أي أعله بتفردالسكري كالبزار).

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد أبي حمزة عن منصور بهذا الإسناد، وقد اختلف لفظ رواية النسائي والطبراني مع لفظ البزار:

ففي رواية البزار: صليت مع النبيصلى الله عليه و سلم في السفر ركعتين ومع أبي بكر و عمر" بمنى ركعتين"، وليس مطلقاً في السفر، وإنما في "منى".

أما رواية النسائي والطبراني ففيها أنه ﷺ صلى معهم ركعتين في السفر مطلقاً دون قيد منى.

بيان الراجح: من اللفظ لكنّ الراجح لفظ رواية البزار.

فقد روي متن الحديث من طريق الأعمش وغيره عن "إبراهيم" عن عبد الرحمن بن يزيد وهو المشهور... أخرجه البخاري في صحيحه. **٣٦٨/١** ح **١٠٣٤**، ومسلم **٤٨٣/١** ح **٦٩٥** **(١٩)**

---

(١) جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، صاحب الصحيح، تقريب التهذيب ص ٨٢٥ رقم ٥٧٦٤.

(٢) ثقة حافظ، تقريب التهذيب ص ٥٢٥ رقم ٣٤٨٨.

(٣) ثقة فاضل، تقريب التهذيب ص ٩٠١ رقم ٦٣٨٨. لكن في روايته في آخر عمره كلام. انظر هدي الساري ص ٤٤٢ والميزان ٥٤/٤

(٤) مسند البزار ٣٠٢/٤.

كلاهما من طريق عبد الواحد بن زياد ح عن الأعمش إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد صلى بنا عثمان بن عفان بمنى أربع ركعات. فقيل لعبد الله بن مسعود فاسترجع، ثم قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين وصليت مع أبي بكر بمنى ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب بمنى ركعتين، فليت حظي من أربع ركعتان متقبلتان.

قلت: وهذا اللفظ بنحو لفظ رواية البزار، وقد رواه الشيخان: وقد رواه مسلم من طريق أبي معاوية وجرير وعيسى بن يونس كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، ولم يروه أحد عن إبراهيم عن منصور عن علقمة، إلا أبو حمزة السكري تفرد به كما قال البزار والطبراني. وابن أبي شيبة ٣٣٨/٢ ثنا أبو معاوية. وقد أخرجه النسائي ١٢٠/٣ ح ١٤٤٩ من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش كرواية الشيخين. وأخرجه الدارمي سننه ٥٥/٢ من طريق منصور بن أبي الأسود.

والبزار ح ١٨٩٨، من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه.

وأحمد ٦٦/٧ ح ٣٩٥٢ من طريق شعبة الأعمش قال سمعت عمارة بن عمير أو إبراهيم. شك شعبة، وابن خزيمة ٢٧٣٥، ٤٣٥/١٠ من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان.

كل هؤلاء عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود بنحوه بألفاظ متقاربة ولم يذكروا السفر بل القصر في منى. وله طرق أخرى، أكتفي بهذا القدر[1].

رأي الباحث:

تبين مما سبق أمران.

١- أن رواية البزار موافقة لما رواها الجمهور من حيث المتن، دون الإسناد، فهي معلولة بالطرق المشهور، فقد تفرّد أبو حمزة السكري بطريقه.

٢- إن رواية النسائي والطبراني فيها مخالفة الجمهور في المتن والإسناد معاً. ففيها "في السفر دون "بمنى".

ولهذا أعل حديث أبي حمزة بالتفرّد في الإسناد الدارقطني[2]. وقال: تفرد به أبو حمزة السكري عن منصور عن إبراهيم. فالحديث معلول بالطريق المشهور أي طريق عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله.

---

(١) انظر جامع الأصول ٧٠٤/٥ ح ٤٠٢٠.

(٢) أطراف الغرائب: ح ٣٧٦٩، ١١٩/٤.

[٢٠٣] ١٤٨٤- وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي ﷺ، أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ: أَزِيدَ فِي الصَّلاةِ؟ فَقَالَ: النبي ﷺ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَمَا سَلَّمَ.

[٢٠٤] ١٤٨٥ – وقال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أنّ النبي ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلاةِ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَثَنَى رِجْلَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

[٢٠٥] ١٤٨٦- وقال البزار: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُبَيْرِيُّ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ [٣]، عَنِ الْهَيْثَمِ الصَّيْرَفِيِّ [٤]، عَنِ الْحَكَمِ [٥]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ [٦]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي ﷺ بِنَحْوٍ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَحَدِيثُ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ، قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، وَحَدِيثُ هَيْثَمٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ، لاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْهُ إِلاَّ أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ.

قال البزار: وحديث شعبة عن الحكم، قد رواه غير واحد، عن شعبة، وحديث هيثم الصيرفي، عن الحكم، لا نعلم رواه عنه إلا أبو بكر النهشلي[٧].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٨٤٢، من طريق حجاج بن يوسف الشاعر ثنا سهل بن حماد به، بنحوه، وأخرج الطبراني في الأوسط ح ٧٤٥٤، من طريق إسماعيل بن عمرو نا أبو بكر النهشلي عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ بالناس خمساً، قالوا

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٦٤٧ رقم ٤٣٨٥.

(٢) صدوق، تقريب التهذيب ص ٤١٩ رقم ٢٦٦٩.

(٣) اسمه عبد الله بن قطاف، وقيل: غير ذلك، صدوق رمي بالإرجاء، تقريب التهذيب ص ١١٢٠ رقم ٨٠٨٥.

(٤) صدوق، تقريب التهذيب ص ١٠٣٠ رقم ٧٤١٠.

(٥) تقدم برقم ١٤٦٥ وهو ثقة.

(٦) ترجمتهما برقم ١٤٦٣، وكلاهما ثقة.

(٧) مسند البزّار ٣٠٥/٤.

يا رسول الله إزيد في الصلاة... الحديث.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود إلاّ أبو بكر النهشلي، تفرد به إسماعيل بن عمرو. ورواه أبو نعيم والناس عن أبي بكر النهشلي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه.

ورواه أبو عتّاب الدلال، وأبو غسان عن أبي بكر النهشلي عن الهيثم عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. الأوسط ٢٦٣/٧.

وأخرجه الشاشي ح ٣٠٥، ثنا عباس الدوري نا يعقوب بن خليفة الأعشى نا أبو بكر النهشلي عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به بنحوه.

وأخرجه مسلم في صحيحه، ٤٠٠/١ ح ٥٧٢ (٩٣) ثنا عون بن سلام الكوفي، وأخرجه النسائي في "المجتبى" ٣٣/٣ ح ١٢٥٩، وفي "الكبرى" ٢٠٤/١ ح ٥٨٠، من طريق عبد الله بن المبارك. وأبو عوانة في مستخرجه ٢٧٨/٤ ح ١٥٤٠، من طريق عاصم بن علي والبيهقي في الكبرى ٣٤٢/٢ من طريق عبيد الله بن موسى، والشاشي في مسنده ح ٣٩٤ ثنا عباس الدوري نا يعقوب بن خليفة أبو يوسف الأعشى في رواية أخرى. وأحمد في مسنده ٩٠/٧ ح ٣٩٨٣ ثنا يحيى بن آدم وأبو نعيم الفضل بن دكين (كما ذكر الطبراني في الأوسط ٢٦٣/٧).

عون بن سلام، وابن المبارك وعاصم بن علي وعبيد الله بن موسى، ويعقوب بن خليفة، ويحيى بن آدم، وأبو نعيم... جميعهم: عن أبي بكر النهشلي عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود به، نحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في الحديث، وهو معلول بالطريق المشهور، فبيان وجوه الاختلاف على النهشلي، ومما تقدم كله، يتضح أنه قد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن أبي بكر النهشلي عن الهيثم بن حبيب عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

رواه هكذا أبو عتّاب سهل بن حماد الدلال (عند البزار)، وأبو غسان.

الوجه الثاني: عن أبي بكر النهشلي عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. (بدون ذكر الهثيم).

الوجه الثالث: عن أبي بكر النهشلي عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود عن عبد الله بن مسعود به، رواه عنه على هذا الوجه الجمهور كما تقدم مما ذكر ذلك عبر عن ذلك الطبراني بقوله (الناس).

والراجح: الوجه الثالث، لأمور:

١- لأن رواته حفاظ متقنون، من كبار أهل العلم والرواية أحفظ من رواة الوجه الأول.

٢- ولأنهم عدد، مع الحفظ والإتقان هم كثرة فالخطأ أبعد عنهم إن شاء الله.

٣- ولأن هذا الوجه هو الذي اعتمده الإمام مسلم في صحيحه، ورتبة الصحيح فوق غيره. وهـذا من المرجحات أيضاً كما هو معلوم. والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إن رواية البزار هنا مرجوحة، لأن فيها مخالفة لمن هم أوثق وأحفظ وأكثر عـدداً، ولأن الوجه الراجح منها، قد خرجه مسلم فهو معلول بالحديث المشهور.

٢- إن الإمام الطبراني له علم ودراية بعلل الحديث فقد بين علة الحديث والاختلاف فيه.

٣- إن الإمام البزار قد ذكر التفرد فحسب، ولم يبين الاختلاف على أبي بكر النهشلي وهـي علة الحديث. والله الموفق.

[٢٠٦] ١٥١٩ـ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْفَحَّامُ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[٢]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رسول الله ﷺ وَهُوَ مَحْمُومٌ، أَوْ قَالَ: يُوعَكُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَشَدَّ مَا تُوعَكُ قَالَ: إِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلانِ مِنْكُمْ هَذَا كَلامُهُ أَوْ مَعْنَاهُ[٣].

وقال البزار: ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش بهذا الإسناد إلا النضر بن إسماعيل.

[٢٠٧] ١٦٥٣ - وقال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ[٥]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النبي ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، قَالَ: إِنَّا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ يُضَاعَفُ لَنَا الأَجْرُ أَحْسَبُهُ، قَالَ: وَإِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلانِ مِنْكُمْ[٦].

[٢٠٨] ١٩٣٣ - وقال البزار حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ[٧]، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ بْنِ مَخْلَدٍ[٨]، قَالا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ[٩]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الأَسْوَدِ، وَهَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رسول الله ﷺ وَهُوَ يُحَمُّ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رسول الله ﷺ، مَا أَشَدَّ حُمَّاكَ، وَإِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، فَقَالَ: أَجَلْ، إِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلانِ مِنْكُمْ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ وَلاَ أَمَةٍ مُؤْمِنَةٍ يَمْرَضُ مَرَضًا إِلاَّ حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا يُحَتُّ أَوْ تُحَتُّ عَنِ الشَّجَرَةِ وَرَقُهَا.

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٩٠٥ رقم ٦٤١٥.

(٢) ليس بالقوي، تقريب التهذيب ص ١٠٠١رقم ٧١٨٠.

(٣) مسند البزار ٣٢٨/٥.

(٤) ثقة حافظ، تقريب التهذيب ص ٧٤١ رقم ٥١١٦.

(٥) ترجمته برقم ١٥١٧ وهو من أحفظ الناس في حديث الأعمش.

(٦) مسند البزار ٨١/٥.

(٧) ثقة حافظ، تقريب التهذيب ص ٩٠ رقم ٤٤.

(٨) قال فيه ابن أبي حاتم: صدوق الجرح ٢٥/٨.

(٩) صدوق سيء الحفظ واختلط، تقريب التهذيب ص ٤٣٦ رقم ٢٨٠٢.

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير شريك، عن الأعمش، عن عمارة، عن الأسود، عن عبد الله، وزاد شريك، عن الأعمش، عن عمارة، عن الأسود، وهمام[1].

تخريج الحديث:

(طرق النضر بن إسماعيل): أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢٠٨/٢، نا النضر بن إسماعيل به بنحوه.

(طريق الفلاس عن أبي معاوية): لم أجد من خرجه من هذه الطريق هكذا. فأرى أن البزار تفرد به.

(طريق شريك): أخرجه الدارقطني في العلل ٣٧٤/٣ ح ٣٤٧ من طريق أحمد بن كثير أبي نافع ثنا يزيد بن هارون أبنأ شريك به بنحوه.

الطرق الأخرى:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٥٣٢٣، وح ٥٣٣٧، ومسلم ح ٢٥٧١ (٤٥) والنسائي في الكبرى ٣٥٢/٤ ح ٧٤٨٣، من طريق سفيان الثوري، وأخرجه أحمد ح ٣٦١٨، ١١٦/٦، ومسلم ح ٢٥٧١، وابن أبي شيبة ١١٧/٣ والطيالسيفي مسنده ح ٣٧٠ وابن في طبقاته ٢٠٧/٢، والنسائي في الكبرى ح ٧٥٠٣، وابن حبان ح ٢٩٣٧ والبيهقي في الكبرى ٣٧٢/٢ وفي الشعب ح ٩٧٧٣ وغيرهم. كلهم من طريق أبي معاوية وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٥٣٣٦ ومسلم ح ٢٥٧٠ من طريق جرير، (وغيرهما أيضاً من طريقه). وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٥٣٢٤ من طريق أبي حمزة السكري وأخرجه أيضاً ح ٥٣٤٣ من طريق عبد العزيز بن مسلم (القسملي) والطحاوي في المشكل ٤٥٩/٥ ح ٢٢٠٩ وأخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٥٧١، من طريق عيسى بن يونس ويحيى بن عبد الملك بن أبي غنية. وأخرجه ابن سعد ٢٠٨/٢ والدارمي في سننه ٣١٦/٢ وغيرهما من طريق يعلى بن عبيدة. وأخرجه أحمد ٢٥٧/٧ ح ٤٢٠٥ والنسائي في الكبرى ٣٥٧/٤ ح ٧٥٠٥ من طريق شعبة. وأخرجه أحمد ٣٦٣/٧ ح ٤٣٤٦ثنا محمد بن عبيد، ومن طريقه البيهقي في الشعب ح ٩٣١١٥ وأخرجه الشاشي ٩٤/٢ من طريق الحماني وأبو نعيم في الحلية ١٢٨/٤ من طريق علي بن مسهر الثوري، وأبو معاوية وجرير وأبو حمزة السكري وعبد العزيز بن مسلم القسملي وعيسى بن يونس ويحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، ويعلى بن عبيد، وشعبة ومحمد بن عبيد والحماني وابن مسهر، جميعهم. عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن مسعود فذكر الحديث بألفاظ متقاربة.

(١) العلل ٣٧٢/٣ – ٣٧٣، السؤال ٧٨٥.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في الحديث وهومعلول بالطريق المشهور.وقال الدارقطني: ورواه أبو معاوية وجرير وعبيدة بن حميد، وابن فضيل، وعيسى بن يونس، والثوري، وابن نمير، ويعلى بن عبيد عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبد الله، وهوالصحيح(١).

فمن كل ما تقدّم، يتضح الاختلاف عليه على الأوجه التالية:

الوجه الأول: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، رواه عن الأعمش: النضر بن إسماعيل.

الوجه الثاني: عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن عبد الله، رواه عن الأعمش: أبو معاوية في رواية عمرو بن علي عنه (عند البزار).

قلت: وهذا اختلاف على أبي معاوية أيضاً، فقد روى أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو داود الطيالسي، ومحمد بن سعد وأبو كريب محمد بن العلاء (عند مسلم والنسائي، وأحمد بن عبد الجبار والعطاردي (عند البيهقي) وهناد بن السري وعثمان بن أبي شيبة (عند ابن حيان) كلهم رووه عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله.

والراجح ما رواه الجمهور عن أبي معاوية وهم فيهم الجهابذة أمثال أحمد وابني أبي شيبة والطيالسي، مع عددهم، ورواية عمرو بن علي الفلاس شاذّة والله أعلم.

الوجه الثالث: عن الأعمش عن عمارة بن عميير عن الأسود وهمام بن الحارث عن عبد الله، رواه عن الأعمش هكذا: شريك القاضي وروى عنه يزيد بن هارون.

(وهو قريب من الوجه الثاني أضاف هماماً الأسود) (عند البزار والدارقطني في علله).

الوجه الرابع: عن الأعمش عن خيثمة عن عبد الله، رواه عن الأعمش: عمرو بن عبد الغفار. كما ذكر الدارقطني.

الوجه الخامس: عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله، رواه عن الأعمش هكذا: الثوري وأبو معاوية (في الراجح عنه)، وجرير وأبو حمزة وعبدالعزيز بن مسلم وعيسى بن يونس، ويحيى بن عبدالملك بن أبي غنية ويعلى بن عبيد وشعبة ومحمد بن عبيد ويحيى الحماني وعلي بن مسهر.

---

(١) مسند البزار ٣١٥/٥.

رأي الباحث:

الراجح هو الوجه الخامس لأسباب:

١- إن الوجه الأول راويه ضعيف، وهو النصر بن إسماعيل، فهو منكر ضعيف لا عبرة به، وهو معلول بالحديث المشهور.

٢- أما الوجه الثاني، فقد شذّ عمروبن علي (كما روى عنه البزار ولعل الوهم منه) وخالف الأثبات الحفاظ في إسناده عن أبي معاوية، والقول قولهم وما رواه فهو شاذٌّ، فالعبرة بالمحفوظ لا بالشاذ، فهو أيضاً معلول بالحديث المشهور.

٣- أما وجه شريكٍ، فهو سيء الحفظ كما هو معلوم، وخالف الثقات الأثبات، فهو أيضاً وجه منكر، معلول بالحديث المشهور أيضاً.

٤- إن الوجه الخامس رواته أضبط وأتقن، وفيهم من هو أثبت الناس في الأعمش وهما: الثوري وأبو معاوية (على الراجح) كما قال الأئمة[1]، ومع ذلك هم عدد، فهم اثنا عشر نفساً، وكلهم ثقات أثبات، فاتفقوا على شيء فالقول قولهم، ثم أن الشيخان قد خرّجا الحديث على هذا الوجه واعتمداه، وهذا يؤيّد رجحانه. وهذا يقوي أمر هذه الرواية جداً، كما هو معلوم، والله الموفق.

---

(١) انظر شرح علل الترمذي ٢/٧١٥ إلى ٧٢٠.

[٢٠٩] ١٥٢٦ـــ قَال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبُ[٣]، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبي ﷺ، قَالَ: خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَة: مِنْ أُبَيِّ بْن كَعْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْن مَسْعُودٍ، وَمُعَاذِ بْن جَبَلٍ وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَة[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من إبراهيم بن سعيد، عن إبراهيم بن مهدي، عن أبي إسماعيل المؤدب.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرك ٢٢٥/٣، من طريق هشام بن علي ثنا إبراهيم بن مهدي ثنا أبو سعيد المؤدب (كذا فيه ولعله خطأ أو تصحيف) ثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه[٥]. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ٢٥٨/٣ ح ٢٧٠٣ وفي المجمع ٣١١/٩، وعزاه للبزار وقال: رجاله ثقات. ومن حديث عبد الله عمرو.

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٥٤٩ ثنا حفص بن عمر، ومسلم ح ٦٤١٩ من طريق ابن أبي عدي وغندر، وأحمد في مسنده ح ٦٧٦٧، ثنا محمد بن جعفر (غندر) والنسائي في الكبرى ح ٨٠٠١، ٩/٥ من طريق غندر، حفص وابن أبي عدي وغندر عن شعبة. وأخرجه أحمد ح ٦٧٨٦، ومسلم ح ٦٤١٨ والترمذي ح ٣٨١٠، والنسائي في الكبرى ح ٨٢٤١ ح ٨٢٤١، ٦٧/٥ من طريق أبي معاوية الضرير، وأخرجه أحمد ح ٧٦٩٠، ومسلم ح ٦٤١٦، من طريق وكيع، وأخرجه مسلم ح ٦٤١٧ من طريق جرير بن عبد الحميد، وأخرجه أحمد ح ٦٥٢٣ من طريق يعلى بن عبيد. وابن عساكر ١٣١/٣٣ من طريق الفريابي وأخرجه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق ٢٢١/٢ من طريق الحفري عن سفيان الثوري.

---

(١) ثقة حافظ، تكلم فيه بلا حجة، تقريب التهذيب ص ١٠٨، رقم ١٨١.

(٢) مقبول من العاشرة، تقريب التهذيب ص ١١٦ رقم ٢٥٨.

(٣) صدوق يغرب، تقريب التهذيب ص ١٠٨ رقم ١٨٣.

(٤) مسند البزار ٣٣٢/٤.-٣٣٣

(٥) تنبيه: علق الدكتور محفوظ رحمه الله على قول الحاكم هذا: أخرجه البخاري في صحيحه٣٣٣/٤ حاشية المسند البزار.

قلت لكن لم يخرجه من طريق إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، وذلك لأنه من طريق عبد الله بن عمرو العاص. ليس على شطره ولأجل العلة التي فيه ،الله أعلم.

شعبة، وأبو معاوية ووكيع وجرير ويعلى وسفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق، عن مسروق عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وأخرجه النسائي في الكبرى ح ٨٢٨٠، ٧٦/٥ نا أبو صالح المكي نا فضيل بن عياض عن الأعمش، عن خيثمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو.... الحديث بنحوه[1].

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد بهذا الإسناد، وهو معلول بالطريق المشهور.

بيان أوجه الاختلاف على الأعمش، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن ابن عمرو بن العاص. (كما عند البخاري وغيره). شعبة وأبو معاوية (وهو من أحفظهم لحديث الأعمش) ويعلى بن عبيد (عند أحمد) ووكيع (عند أحمد ومسلم) وجرير بن عبد الحميد (عند مسلم) وسفيان الثوري عند الخطيب في "الموضح".

الوجه الثاني: عن الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمرو، الحديث. ورواه عنه الفضيل بن عياش (في رواية أبي صالح محمد بن زنبور عن الفضيل) عند النسائي.

الوجه الثالث: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، ورواه هكذا عنه أبو إسماعيل المؤدّب، رواه عنه إبراهيم بن مهدي عند البزار.

الراجح هو الوجه الأول:

الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وسبب رجحانه:

١- أنه قد رواه هكذا الثقات الحفّاظ الكبار عن الأعمش، وهم عدد.

٢- وفيهم من هو من أحفظهم لحديث الأعمش، وهو أبو معاوية الضرير وسفيان الثوري، كما قال الإمام أحمد وغيره[2].

٣- إن الوجه الثاني: الأعمش عن خيثمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رواه أبو صالح المكي عن فضيل عن الأعمش وتفرد به، وهو مع صدقه له مناكير وتُكلّم فيه فلعل هذه منها. مع مخالفته لمن هو أوثق منه في الأعمش كما تقدم فلا يعتبر بهذا.

٤- أما الوجه الثالث: (رواية البزار)، التي ندرسها، فهو مرجوح أيضاً لأن فيه مخالفه الأثبات

---

(١) وأبو صالح المكي هذا هو محمد بن زنبور بن أبي الأزهر. صدوق له أوهام. التقريب ص ٨٤٥ رقم ٥٩٢٣، وقد وثقه النسائي وتركه ابن خزيمة، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال مسلمة: تكلم فيه لأنه روى عن الحارث بن عمير مناكير لا أصول لها وهو ثقة. التهذيب ١٤٨/٩ فله أخطاء ومناكير عن البعض مع صدقه وثقته، كما يظهر من كلام الأئمة. والله أعلم.

(٢) المنتخب من العلل للخلال ص ٣٢٢ و٣٢٣.

الكبار من أصحاب الأعمش، مع الكلام الذي في أبي إسماعيل المؤدّب، والراوي عنه إبراهيم بن مهدي له مناكير وغرائب فالراجح ما رواه الأثبات الحفاظ من أصحاب الأعمش مع كثرتهم فهذا إسناد منكر، والله أعلم.

٥- إن الوجه الأول أخرجه به الشيخان هذا الحديث واتفقا على صحته وهذا مما يرجحه وقد أعله الحافظ ابن حجر بأنه مقلوب غير محفوظ، فقال: وهو مقلوب، فإن المحفوظ في هذا عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب، ويحتمل أن يكون إبراهيم حمله عن شيخين والأعمش حمله عن شيخين[1].

قلت: وكلامه الأول أقوى وأدق من الطرف الأخير منه، وهو قوله: ويحتمل أن يكون إبراهيم حمله عن شيخين والأعمش حمله عن شيخين، فهذا احتمال ضعيف لأن الثقات من أصحاب الأعمش رووا هذا الحديث على الوجه المحفوظ عنه (الوجه الأول) فأين كانوا من هذه الطريق ؟!!

وكذا رواية إبراهيم عن مسروق عن ابن عمرو فقد رواها شعبة، كما أخرج البخاري في صحيحه ح ٣٥٩٧ ثنا أبو الوليد، ومسلم ح ٢٤٦٤ (١١٨) من طريق محمد بن جعفر (غندر(وهو من أثبتهم في شعبة) كلاهما: عن شعبة عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله بن عمرو... الحديث.

فهذا هو المحفوظ عن إبراهيم كما روى شعبة عن عمرو بن مرة عنه، وهو حافظ كبير (أمير المؤمنين في الحديث كما قيل) فما رواه هو الأرجح.

رأي الباحث:

إن الحديث لا يصح عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فهو وجه مرجوح، لأن أصحاب الأعمش رووه فخالفوا رواية أبي إسماعيل المؤدب عند البزار وقد تفرد به، وفيه كلام وكذا في الراوي عنه إبراهيم بن مهدي، فهو معلول بالحديث المشهور، ورواية الفضل بن عياض عن الأعمش عن خيثمة عن ابن عمرو ما رواه أيضاً مرجوحة. لأنها مخالفة للوجه الصحيح الراجح عن الأعمش، والمحفوظ رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن عمرو، وباقي الأوجه غير محفوظة كما أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح.

والبزار رحمه الله، ذكر الحديث بالتفرد ولم يبين الاختلاف فيه والعلة. والله الموفق.

(١) فتح الباري ٩/٤٧.

[٢١٠] ١٥٥٢ـ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا كَعْبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ[٣]، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا فَيُصَلِّي بِنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من محمد بن المثنى، عن الحنفي.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في "الكبرى" ١٩٤/٢ ح ٣٠٢١، أنبأ عمرو بن علي ثنا عبد الله بن عبدالمجيد (أبو علي) ثنا كعب بن عبد الله – بصري وكان ثقة – ثنا حماد به بنحوه، وأخرجه أيضاً من طريق الأشجعي ح ٣٠٢٢. وأخرجه أيضاً ١٩٥/٢ ح ٣٠٢٧ من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

الأشجعي وابن مهدي كلاهما: عن سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، الحديث بنحوه.

وأخرجه أيضاً ح ٣٠٢٣، ١٩٤/٢ من طريق معتمر بن سليمان بن طرخان. عن أبيه عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة. الحديث. وأخرجه أيضاً ح ٣٠٢٤ من طريق شريك، وأيضاً ١٩٥/٢ ح ٣٠٢٨ من طريق أبي نعيم ثنا زهير.

زهير وشريك كلاهما عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة. الحديث

دراسة العلة في الحديث:

بيان الاختلاف: كما هو ظاهر، فقد اختلف فيه على حماد على وجهين:

الوجه الأول: حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، الحديث، رواه عن حماد: كعب بن عبد الله أو ابن فروخ. (عند البزار والنسائي).

الوجه الثاني: حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، الحديث. رواه عن حماد هكذا: سفيان الثوري (كما روى ابن مهدي والأشجعي عنه، عند النسائي... وتابع حماداً (على رواية سفيان عنه) مغيرة بن مقسم في إبراهيم.

وكذا أبو إسحاق رواه عنه الأسود عن عائشة في رواية شريك وزهير عنه،

وقد ذكر الإمام النسائي رحمه الله هذا الاختلاف فجمع الروايات، وبوب عليها:

---

(١) ترجمته برقم ١٤٤٠ وهو ثقة.

(٢) صدوق لم يثبت أن ابن معين ضعّفه، التقريب ص ٦٤٢ رقم ٤٣٤٦.

(٣) صدوق يخطئ، التقريب ص ٨١١ رقم ٥٦٧٧.

(٤) مسند البزار ٣٥٢/٤.

(ذكر الاختلاف على حماد بن أبي سليمان في هذا الحديث)، ثم أخرج الروايات المتقدمة أعلاه (السنن الكبرى ٢/١٩٤).

والراجح هو الوجه الثاني، لما يلي:

١- أن سفيان الثوري هو أحفظ وأثبت من كعب بن عبد الله (أو ابن فروخ). فهو حافظ ثقة معروف، وليس كذلك. كعب.

٢- أنه تابع سفيان على رواية، مغيرة بن مقسم عن إبراهيم وكذلك روى أبو إسحاق السبيعي فرواه عن الأسود عن عائشة.

بينما تفرد كعب بروايته ولا متابع له.

٣- أنه قد نص على تخطئة كعب بن عبد الله: الإمام النسائي – رحمه الله.

فقد قال المزي في ترجمة كعب هذا – روى له النسائي حديثاً واحداً عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبيﷺ كان يصبح جنباً ثم يصوم، وذكر عقيبه حديث الثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود عن عائشة، وقال (النسائي): "هذا أولى بالصواب من حديث كعب، وكعب بن عبد الله لا نعرفه، وحديثه خطأ."[(١)].

قلت: وأقرّه المزي، وكذا نقل الحافظ ابن حجر في التهذيب نحو ما تقدم عن النسائي، وأقرّه، ولكني لم أجد قول النسائي الذي ذكراه في السنن الكبرى فلعله سقط منه، والله أعلم.

فالراجح الوجه الثاني: حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة. والله أعلم

والأرجح من هذه الأوجه كلها ما أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٨٢٥ وح١٨٣٠ ومسلم في صحيحه ح ١١٠٩ كلاهما من طرق عن أبي بكر بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير. عن عائشة وفي بعضها أم سلمة أيضاً. ولفظ البخاري.

أن أبا بكر بن عبد الرحمن قال: كنت أنا وأبي، فذهبت معه، فدخلت على عائشة رضي الله عنه قالت: أشهد على رسول اللهﷺ، إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصومه، ثم دخلنا على أم سلمة، فقالت: مثله ذلك.

فالحديث صحيح عن عائشة رضي الله عنها، وأصحّها ما اعتمده صاحبا الصحيح في كتابيهما. لا يضر الاختلاف في بقية الطرق والله الموفق.

وأورده الدارقطني في الأفراد وقال: تفرد به كعب أبو عبد الله عن حماد، ولم يرو عنه غير أبي علي الحنفي[(٢)]، فقد وافق الدارقطني البزار في ذكره بالتفرد.

---

(١) تهذيب الكمال ٢٤/١٧٨ – ١٧٩، وتحفة الأشراف ٩/٨١ ح ٩٤١٤.

(٢) أطراف الغرائب ٤/١١٧ ح ٣٧٦١.

رأي الباحث:

وقع الاختلاف على حماد في إسناد الحديث، كما ذكر الإمام النسائي.

الراجح ما رواه سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وإسناد كعب مرجوح خطأ منكر. كما ذكر الإمام النسائي ووافقه المزّي وابن حجر، أما البزار فقد أعل الحديث بالتفرد، وتفرّد كعب بن عبد الله غير محتمل لمخالفة الأحفظ، فهو معلول بالطريق المشهور.

[٢١١] ١٥٨٠- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْخُوزِيُّ[(٢)]، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ[(٣)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبي ﷺ كَنَاهُ قَبْلَ أَنْ يُولَدَ لَهُ[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء ١٢٥/٢ حدثني عبيد بن حاتم ثنا محمد بن عثمان بن كرامة به، وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٨٤٠٥ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة ح ٤٤٧٤ وكذا الحاكم في المستدرك ٣١٣/٣، من طريق أبي كريب ثنا عبيد الله بن موسى عن سليمان بن أبي سليمان عن أبي هاشم به، وأخرجه الحاكم ٣١٣/٣ وابن عساكر في تاريخ دمشق. ٦٤/٣٣ و١٦٢/٤١. من طريق الخصيب بن ناصح ثنا سليمان بن أبي سليمان القافلاني، (وذكر الخصيب هذه النسبة، وفي المطبوعات تصحيفات وهذا هو الصواب)، وأورده الهيثمي في المجمع ٥٦/٨ وعزاه للطبراني وقال: رجال الصحيح، وكذا الحافظ ابن حجر في الفتح ٥٨٦/١٠ قال (بعد أن عزاه للطبراني): وسنده صحيح، وقد أخرج العقيلي ١٢٥/٢ من طريق الحسن بن عمرو عن فضيل بن عمرو قال: قلت لإبراهيم، الرجل يكنى ولا يولد له، قال: ليس به بأس قد كان علقمة يكنى أبا شبل وكان عقيماً.

وقال العقيلي ١٢٥/٢ ثنا محمد بن إسماعيل البخاري ثنا أبو نعيم ثنا سفيان عن مغيرة عن إبراهيم عن عبد الله أنه كنى علقمة أبا شبلي ولم يولد له. موقوفاً دون المرفوع، وكذا أخرج ابن عساكر في تاريخه ١٦٢/٤١، من طريق يعقوب بن سفيان نا آدم نا شعبة، وأيضاً من طريق البغوي، أنبأ علي بن الجعد أنبأ شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال: كنى عبد الله علقمة أبا شبل قبل أن يولد له. موقوفاً. (أي مثل رواية سفيان عند العقيلي).

دراسة العلة في الحديث:

كما بين الإمام العقيلي رحمه الله، فقد ذكر المرفوع في ترجمه سليمان الخوزي، بعد أن قال: لا يتابع على حديثه، ثم أتبعه بالموقوف بإسناد فضيل بن عمرو عن إبراهيم، ثم سفيان عن مغيرة عن إبراهيم.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٧٩ وهو ثقة.

(٢) اختلف في اسمه: سليمان بن يسير أو سليمان بن أبي سليمان وكلاهما ضعيف والثاني أضعف من الأول. انظر الضعفاء للعقيلي ١٤٥/٢ والكامل ٢٧٢/٢، والميزان ٢٢٩/٢.

(٣) هو يحيى بن دينار الواسطي، ثقة، تقريب التهذيب ص ١٢١٧ رقم ٨٤٩٢.

(٤) مسند البزار ٢٣/٥.

ونقل الحافظ ابن حجر[1] عن العقيلي أنه قال بعد ذكر الموقوف بعد المرفوع: هذا أولى. (أي الموقوف).

قلت: ولم أجده في الضعفاء فلعله سقط من المطبوع، وعلى كلٍ فقد أعل العقيلي المرفوع بالموقوف. وخاصّةً أن القافلاني متروك، وسليمان الخوزي فيه ضعف، وقد تفرّد به فرواية مغيرة وفضيل بن عمرو عن إبراهيم أصحّ. فهو معلول بالطريق المشهور.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار ضعيف، سليمان هو الخوزي، مع المخالفة فهو منكر، فرواه الثقات موقوفاً على إبراهيم عن علقمة أنه كناه عبد الله، وليس أن النبيﷺ كنى عبد الله بن مسعود. والأولى الموقوف كما قال العقيلي، أما إسناد الطبراني مع تصحيح الهيثمي وابن حجر له، فهذا وهم منهما – والله أعلم – لأن الخصيب بن ناصح صرّح بأن سليمان المذكور في السند هو القافلاني في وهو متروك. فهو إسناد ضعيف جداً.

---

(١) في اللسان ٣/١١٠.

[٢١٢] ١٦١٢ــ قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ[1] بْنُ يَحْيَى بْن الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَجْلَحِ[3]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ[4]، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي النَّاسَ عَطَايَاهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَأَعْطَاهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ ثُمَّ، قَالَ: خُذْهَا فَإِنِّي سَمِعْتُ رسول اللّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ وَهُمَا مُهْلِكَاكُمْ.

[٢١٣] ١٦١٣ــ وقال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ[5]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُنْذِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الأَجْلَحِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِنَحْوِهِ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى، عن عبد الله، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا من هذا الوجه[6].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠٦٩، وأبو نعيم في "الحلية" ١٠٢/٢، وابن الأعرابي في معجمه ح ٩٠٣ (كما في الإيماء ٥٣٩/٤، ٤١٢٢) والدارقطني في الأفراد (١٠٤/٤، ١٠٥ ح ٣٧٢٠ أطراف الغرائب)، والبيهقي في شعب الإيمان ٥١٥/١٢ ح ٩٨١٧، كلهم بطرقهم عن أحمد بن يحيى بن المنذر عن أبيه به. مرفوعاً.

وقال: الدارقطني غريب... وكذا أبو نعيم في "الحلية"، فاستغرباه من هذا الوجه، أي موافقين البزار في ذكره بالتفرد.

وأورده الهيثمي في "كشف الأستار ٤م٢٣٦ ح ٣٦١٣، وأيضاً في المجمع ٢٣٧/١٠، وعزاه للبزار وقال: إسناده جيّد.

دراسة العلة في الحديث:

فيه ضعف ظاهر في يحيى بن المنذر وابنه، وقد تفردا به، والمخالفة على الأعمش، فهو وجه لا يصحّ عن الأعمش، والصحيح أنه من حديث أبي موسى الأشعري.

---

(١) اختلف فيه هل هو الكوفي الأحول أم المديني وفرّق بينهما ابن حجر. انظر: لسان الميزان ٣٢١/١.

(٢) يحيى بن المنذر الحجري ضعفه الدارقطني وقال العقيلي: في حديثه نظر، الضعّفاء ٤٣١/٤، الميزان ٤١١/٤.

(٣) صدوق من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٤٩٠ رقم ٣٢١٩.

(٤) ثقة عابد من الرابعة، تقريب التهذيب ص ١٠٦٨ رقم ٧٧١٤.

(٥) قال فيه أبو حاتم الرازي: ثقة، الجرح ٨١/٢، ٨٢.

(٦) ومسند أيضاً ٥١/٥، ٥٢.

وقد بيّن ذلك الإمام الدارقطني إذ سئل عن هذا الحديث (حديث علقمة عن ابن مسعود) فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه فرواه يحيى بن المنذر الحجري، عن ابن الأجلح، عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن النبي ﷺ. ورواه شعبة والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى موقوفاً.والصحيح في حديث أبي وائل عن أبي موسى الموقوف[1].

قلت: فقد رجح الدارقطني أمران:

١- أن الصحيح عن الأعمش عن أبي وائل وعن أبي موسى الأشعري، ورواية ابن الأجلح عن الأعمش، وهم. فهذا من رواية يحيى بن المنذر عنه وهو ضعيف، لاسيما وقد خالف الحفاظ مثل الثوري وغيره.

٢- أنه رجح الموقوف من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار ضعيف وجوده المنذري والهيثمي رحمه الله، وهو وهم أيضاً، وقد استغربه وذكره بالتفرد البزار، والدارقطني رحمه الله وغيره، فهو معلول بالطريق المشهور، والصحيح من حديث الأعمش عن شقيق أبي وائل عن أبي موسى الأشعري كما ذكر الدارقطني.

ثم اختلف في حديث أبي موسى في رفعه ووقفه، والراجح عنه الموقوف حسبما تقرّر في أصول الحديث في ذلك وكذا رجح الدارقطني، وابن حجر صححه موقوفاً أيضاً[2]، لقوه طرق الموقوف وجودها.

(١) العلل ٣/٣٨٠ و٣٨١، السؤال ٧٩١.

(٢) المطالب العالية ١٣/٣٠٣ ح ٣١٧٧.

[٢١٤] ١٧٠٢ــــ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ صُبَيْحٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ[٣]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللّهِ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله إلا عبد السلام.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح **٨٥٩٣** من طريق عبيد بن يعيش[٥]، وأيضاً في الأوسط **٥٨/٤** ح **٣٦٠٢** من طريق القاسم بن دينار الكوفي[٦] كلاهما عن علي بن قادم عن عبد السلام بن حرب به وزادا فيه: "ثم اطلع في قلوب العباد، بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فاختارهم لدينه يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيء".

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به عبد السلام بن حرب وتفرّد غير محتمل لأنه خالف الثقات، فهو معلول بالحديث المشهور. ويأتي بيان ذلك في الذي بعده.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٩٠، وذكره ابن حبان في ثقاته.

(٢) صدوق يتشيع من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٧٠٣ رقم ٤٨١٩.

(٣) ثقة حافظ له مناكير، وضعّفه البعض، التهذيب ٢٨٣/٦، وتقريب التهذيب رقم ٤٠٩٥.

(٤) مسند البزار ١١٩/٥.

(٥) هو المحاملي ثقة، تقريب التهذيب رقم ٤٤٣٥.

(٦) ثقة، تقريب التهذيب رقم ٥٤٩٤.

[٢١٥] ١٨١٦ - قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ خَيْرَ قُلُوبٍ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ فَجَعَلَهُمْ أَنْصَارَ دِينِهِ، مَا رَآهُ الْمُؤْمِنُ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُؤْمِنُونَ قَبِيحًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ.

قال البزار: وهذا الحديث، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله لا نعلم رواه إلا أبو بكر، ورواه غير أبي بكر، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

(طريق عاصم):أخرجه أحمد ٨٤/٦ ح ٣٦٠٠ ثنا أبو بكر بن عياش به، والطبراني في الكبير ح ٨٥٨٢ وابن الأعرابي في "المعجم" ٨٤/٢، وغيرهم من طريق أبي بكر به، وقد روي من طريق: عاصم عن أبي وائل عن عبد الله.

وأخرجه الطيالسي في مسنده ح ٢٦٤، والطبراني في الكبير ح ٨٥٨٣، وأبو نعيم في الحلية ٣٧٥/١ كلهم من طريق المسعودي عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله. (وانظر "المجمع" ١٧٧/١ للهيثمي)، وأخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ١٦٧/١ من طريق أبي معاوية الضرير عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد أبي بكر بن عياش بهذا الإسناد، وقد اختلف فيه والاختلاف قد بينه الإمام الدارقطني فقد سئل عنه فقال: يرويه عاصم، واختلف عنه. فرواه أبو بكر بن عياش، وابن عيينة، عن عاصم عن زر عن عبد الله، وخالفهما المسعودي وحمزة الزيات: فروياه عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله. وخالفهم نصير بن أبي الأشعث: رواه عن عاصم، عن المسيب بن رافع، ومسلم بن صبيح، عن عبد الله.

ورواه الأعمش، واختلف عنه: فقال عبدالسلام بن حرب عن الأعمش عن شقيق، عن عبدالله، وقال ابن عيينة: عن الاعمش، عن مالك بن الحارث. عن عبد الله[1].

قلت: والطريق الأخير قوله: وقال ابن عيينة عن الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن عبد الله، نقص فيه رجلاً، وهو عبد الرحمن بن يزيد كما عند الخطيب في رواية أبي معاوية وهو الصواب. (ولعله سقط أو وهم) والله أعلم.

---

(١) العلل ٢٤٤/٣، ٢٤٥، السؤال ٧١١.

رأي الباحث:

وهذا الاضطراب من عاصم نفسه، فهو يضطرب في حديث أبي وائل "وزر" كما تقدم ذكر ذلك[1]، وتعليل البزار صحيح، وعلى كل فهو يدور على ثقة في الحالين، وتفرّد ابي بكر بن عيّاش محتمل لأنه ثقة، وأما الأعمش: فقد اختلف عنه أيضاً على وجهين:

الأول: عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، رواه هكذا عبد السلام بن حرب.

الثاني: الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبد الله، رواه هكذا أبو معاوية الضرير وابن عيينة (على الصحيح).

والراجح منه: ما رواه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، فهو من ثبت الناس وأحفظهم لحديث الأعمش ما خلا الثوري[2]، وقد تابعه ابن عيينة. وعبدالسلام بن حرب مع ثقته له بعض المناكير كما تقدم ذكر ذلك في ترجمته قريباً، فالصحيح عن الأعمش: مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله.

وأما طريق نصير بن الأشعث (وفي علل الدارقطني ابن الأشعث) فهو ثقة أيضاً، من رجال البخاري[3] فهو صحيح سنداً، فالأولى أنه يصحّ من الطرق الثلاثة المذكورة، إلا أنه لا يصح عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله. (طريق عبد السلام بن حرب) فهذا مرجوح والله أعلم.

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/٧٨٨.

(٢) شرح العلل ٢/٧١٥ إلى ٧٢٠.

(٣) التقريب رقم ٧١٧٦.

[٢١٦] ١٧٠٧ـ قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ(٣)، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: لاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاثٍ(٤).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله إلا سليمان بن قرم وليس به بأس.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الصغير" ح ٩١٤ وفي الأوسط ح ٧٥٥٣ من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمد به بمثله، وقال الطبراني: لم يروه عن الأعمش، إلاسليمان بن قرم، ولا عن سليمان، إلاحسين بن محمد، تفرد به إبراهيم الجوهري. وكذا رواه في الأوسط ١٥٢/٩ ح ٩٣٩٥، ثنا هشيم بن خلف ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا أبو الجواب (وذكر التفرد)، والشاشي في مسنده ح ٣٧٤، ثنا عباس الدوري نا أبو الجواب (الأحوص بن جواب) وابن عدي في الكامل ٢٥٦/٣، من طريق يحيى بن علي بن هاشم العلبي، ثنا إبراهيم بن سعيد ثنا أبو الجواب، عن سليمان بن قرم عن الأعمش به مرفوعاً. وذكر بهذا الإسناد منفصلاً. (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر).

دراسة العلة في الحديث:

بينها الحافظ ابن عدي الجرجاني فقال: رفعه عن الأعمش ابن قرم، وأبو شهاب وأبو كدينة وغيره أوقفوه على عبد الله(٥). أي رواه أبو شهاب وأبو كدينة وابن قرم مرفوعاً، عن الأعمش، ورفعهم له لا يصحّ لضعفهم. وغيرهم فرووه موقوفاً على عبد الله من حديث الأعمش، أي هو الصواب، فهو معلول بالطريق المشهور وهو الموقوف.

---

(١) ترجمته برقم ١٥٢٦ وهو ثقة حافظ.

(٢) ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٢٥٠ رقم ١٣٥٤.

(٣) سيء الحفظ يتشيّع، تقريب التهذيب ص ٤١١ رقم ٢٦١٥.

(٤) مسند البزار ١٢٣/٥.

(٥) الكامل ٢٥٦/٣.

[٢١٧] ١٨٩٤ـ قال البزار: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ[٣]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ[٤]، عَنْ قَيْسٍ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ يَرْفَعُهُ، قَالَ: لاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاثٍ[٦].

قال البزار: وهذا الحديث قد روي عن عبد الله من غير وجه.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٩٩ ومن طريق عاصم بن علي ثنا أبو شهاب، وفي الأوسط ٣/٩٩ ح ٢٦١٠، ثنا أبو الربيع الزهراني، وقال في الأوسط: لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل إلا أبو شهاب، والخطيب في تاريخه ٣/٣٣٦ من طريق أبي الربيع أيضاً.

دراسة العلة في الحديث:

سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: رفعه أبو شهاب الحناط. (ثم ذكر بإسناده عنه ذلك)، وتابعه علي بن هاشم بن البريد، فرواه عن إسماعيل، قاله سهل بن عثمان عنه.

ووقفه: يحيى القطان، وعلي بن مسهر وغيرهما، عن إسماعيل، عن قيس، ورواه سلمة بن كهيل، عن قيس بن أبي حازم، عن ابن مسعود عن النبي ﷺ مرفوعاً، والصحيح: موقوف[٧].

فقد رجح الموقوف عن قيس بن أبي حازم، يحيى القطان وعلي بن مسهر وهما من الثقات الحفاظ الكبار وغيرهما رووه عن إسماعيل عن قيس موقوفاً، وهو الأقوى، أما أبو شهاب فهو له أوهام مع صدقه فقوله مرجوح، فهو معلول بالطريق المشهور أي الموقوف.

وقد رواه الطبراني في الكبير ح ٨٥٢٢، من طريق وهب بن بقية نا خالد عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود، فذكر وعظه يوم الخميس، وفيه عظة طويلة، من ضمنها: "ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث" وهذه الرواية ترجح كفّة الموقوف.

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٣١٨٠.

(٢) صدوق يهم، تقريب التهذيب رقم ٦٠٠٩.

(٣) صدوق يهم أيضاً، تقريب التهذيب رقم ٣٨١٤.

(٤) ثقة ثبت، تقريب التهذيب رقم ٤٤٢.

(٥) ثقة من الثانية مخضرم، تقريب التهذيب رقم ٥٦٠١.

(٦) مسند البزار ٥/٢٧٩.

(٧) العلل ٣/٤٩٤، ٤٩٥، السؤال ٨٤٧.

[٢١٨] ١٧١٩- قال البزار: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الْمَاعُونَ عَلَى عَهْدِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّلْوَ، وَالْفَأسَ، وَالْقِدْرَ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه بهذا اللفظ، عن عاصم إلا أبو عوانة.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في السنن ح ١٦٥٧، والنسائي في الكبرى ٥٢٢/٦، والبيهقي في الكبرى ٨٨/٦، من طريق قتيبة بن سعيد ثنا أبو عوانة عن عاصم به، بلفظ: كل معروف صدقة وكنا نعدّ الماعون على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القدر والدلو، ولم يذكر أبو داود: (كل معروف صدقة). وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٠١٣ من طريق المعلى بن مهدي عن أبي عوانة بـه. والشاشي ح ٥٥٧. ولفظه: (كل معروف صدقة، كنا نعد الماعون على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عارية الدلو) وأخرجه الشاشي ح ٥٥٦، والبيهقي في الكبرى ٨٨/٦، من طريق عفان بن مسلم ثنا أبو عوانة عن عاصم عن شقيق قال: قال عبد الله: كلّ معروف صدقة وكنا نعدّ المعروف عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: القدر والدلو وأشباه ذلك. وفيه (نعد المعروف بدل نعد الماعون) هذا لفظ البيهقي. وأما الشاشي (فلفظه مثل الآخرين). وأورده الهيثمي في المجمع ١٤٣/٧. وقال: رواه البزار والطبراني في الأوسط، ورجال الطبراني رجال الصحيح[٣].

وقد روي موقوفاً هذا المتن ونحوه، أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٠١١ من طريق محمد بن يوسف الفريابي ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله: في قوله (الماعون): قال: الفأس والقدر والدلو. وخالفه أبو معاوية، كما أخرج ابن أبي شيبة ٩٢/٣ ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عند عبد الله، بنحوه موقوفاً[٤].

---

(١) ضعيف... انظر المجروحين ٢٧٨/١، والكامل ٤٥/٣، والميزان ٦٤٨/٦.

(٢) مسند البزّار ١٢٣/٥. وبقية رجال الإسناد ثقات.

(٣) وقال ابن حجر: أبي ابن مسعود إسناده صحيح.
وأخرجه الطبراني والبزار مرفوعاً صريحاً الفتح ٧٣١/٨.

(٤) بيان الراجح: هو ما رواه أبو معاوية الضرير، (١)- لأن محمد بن يوسف الفريابي مع ثقته يخطئ كثيراً في حديث الثوري. كما قال ابن هانئ عن الإمام أحمد قال: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي. وكذا قال في هذا المعنى: يحيى بن معين والعجلي وغيرهم. شرح العلل ٧٢٥/٢، ٧٢٦. (٢)-إنّ أبا معاوية من أحفظالناس لحديث الأعمش، بعد الثوري، والفريابي يخطئ في الثوري، فالحديث حديث أبي معاوية. والله أعلم. وإسناده حسن.

وله طريق أخرى عن أبي وائل:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٩٠١٤ وفي الأوسط، من طريق هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم ثنا شيبان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال: كنا نعد الماعون والفأس والقدر والدلو. (ولم يقل على عهد رسول الله ﷺ. قال في الأوسط: لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا شيبان تفرد به الوليد بن مسلم[1].

وقد روي من أوجه أخرى: فمنها:

ما أخرجه ابن أبي شيبة ٩٣/٣ ثنا ابن مهدي عن سفيان، وغندر عن شعبة.

سفيان وشعبة: كلاهما عن أبي إسحاق عن سعد بن عياض عن أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا: (الماعون) منع الفأس والقدر والدلو. وأخرج الطبراني في الكبير ح ٩٠١٠ من طريق سهل بن عثمان ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي العبيدين و سعد بن عياض عن عبد الله قال: كنا أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم نتحدث أن الماعون الدلو والقدر والفأس لا يستغنى عنهم[2].

دراسة العلة في الحديث: ورأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف لضعف خالد بن يوسف السمتي وتفرّد به كما ذكر البزار وله متابعات قوية جداً بأسانيد صحيحة، ما ذكره البزار من التفرد في اللفظ وقد صحح ذلك الهيثمي وابن حجر في الفتح كما تقدم فهو صحيح، لكنه معلول بالطريق المشهور وهو الوقف. لأن أكثر الطرق فيها الوقف وهو المشهور.

وكذلك قد روي من أوجه أخرى معظمها فيه الوقف إلا طريق سعيد بن عياض الثملي وفيه

---

(١) قلت: فيه الوليد بن مسلم مدلس، لكنه صرّح بالسماع من شيبان. التقريب ص ١٣٤ رقم ١٢٧. لكن الراوي عنه هشام بن عمار بن نصير، صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن. كما في التقريب رقم ٧٣٥٣، وفي الكواكب النيرات ص ٤٢٤ رقم ٦٥. قلت: فلم يتميز لي حديثه أخذ عنه: أحمد بن عبدان الراوي عنه في اختلاطه أو قبله. ففيه ضعف مع التفرد من هذه الطريق.

(٢) بيان الاختلاف في هذا الإسناد:

ذكره الإمام البخاري في ترجمة سعد بن عياض في تاريخه الكبير ٦١/٤، ٦٢. قال: وقال سفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن عياض عن أصحاب النبي ﷺ: الماعون، القدر. (أي لم يذكر عبد الله) وقال زهير نا أبو إسحاق عن سعد بن عياض عن عبد الله، كنا نتحدث. نحوه. قلت: فأبو الأحوص سلام بن سليم وزهير بن معاوية روياه عن أبي إسحاق عن سعد بن عياض عن عبد الله بن مسعود. وأما الثوري وشعبة فروياه عن أبي إسحاق عن سعد بن عياض عن أصحاب النبي ﷺ من دون ذكر ابن مسعود. والراجح ما رواه الثوري وشعبة لأنهما أقدم سماعاً من أبي إسحاق قبل اختلاطه كما في "الكواكب النيرات" ص ٢٤١ فما بعدها، وأما زهير في اختلاطه. وأبو الأحوص أحطّ درجة من الثوري وشعبة. والله أعلم.

اختلاف ذكره البخاري، والراجح رواية الثوري، من دون ذكر ابن مسعود.

ثم طريق الأعمش اختلف فيها والراجح رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود موقوفاً، وقد روي من طريق شيبان عن منصور عن أبي وائل موقوفاً أيضاً، وفيه ضعف يسير، وأيضاً.

[٢١٩] ١٧٢٣ــ قال البزار: حَدَّثَنَا أَوْسُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَاهِلِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلالٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى[٣]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: أَلا أُنَبِّئُكُمْ بِخِيَارِكُمْ ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: خِيَارُكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلاقًا، أَحْسَبُهُ قَالَ: الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح **١٠٤٢٤** من طريق عباد بن الوليد العنبري ثنا حبان بن هلال به مرفوعاً بلفظ. إن أحبكم إلى يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا وإن أبغضكم إلى يوم القيامة المتشدقون المتفيهمون. (قال صدقة): قلت لابن بهدلة. ما المتفيهقون؟ قال: المتكبرون. وليس فيه: (الموطئون أكنافاً)[٥]. وقد روي من حديث الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن ابن عمرو مرفوعاً. أخرجه البخاري في صحيحه ح **٣٣٦٦** من طريق أبي حمزة السكري، وأيضاً ح **٣٥٤٩** من طريق شعبة، وأيضاً ح **٥٦٨٨** من طريق حفص بن غياث. ومسلم في صحيحه ح **٢٣٢١** (٦٨) من طريق جرير، وأيضاً من طريق أبي معاوية ووكيع وعبد الله بن نمير، وأبي خالد الأحمر، جميعهم عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن عمرو: فذكر رسول الله ﷺ، فقال: لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً، وقال: قال رسول الله ﷺ: إن من خياركم أحاسنكم أخلاقا. ولفظ: (إنّ من خياركم أحسنكم أخلاقاً).

دراسة العلة في الحديث:

كما تقدم في التخريج اختلف في إسناد على أبي وائل، والرجح رواية الشيخين. فهذا هو المشهور من حديث أبي وائل، وقد اعتمده البخاري ومسلم في صحيحيهما. وقد رواه الثقات الأثبات عن الأعمش عن أبي وائل على هذا الوجه، وأما صدقة بن موسى وعاصم فكلاهما له أوهام كما تقدّم.

فالذي أراه أن صدقة بن موسى تفرد به عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود.

وهذه هي الجادة، وتفرّد صدقة مع وهمه، غير محتمل، والصحيح ما رواه الأعمش عن أبي وائل، فهو

---

(١) لم أجد ترجمته فهو مجهول، وقد توبع كما سيأتي.

(٢) ثقة ثبت من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٢١٦ رقم ١٠٧٧.

(٣) صدوق له أوهام من السابعة، تقريب التهذيب ص ٤٥٢ رقم ٩٣٧.

(٤) مسند البزار ١/١٣٥.

(٥) قلت: فهذه متابعة من عبّاد بن الوليد العنبري المؤدب. وهو صدوق. كما في التقريب رقم ٣١٦٨.

أصحّ وأشهر. والصحيح الراجح: أنه عن أبي وائل عن مسروق عن ابن عمرو.

لفظة (الموطئون أكنافاً) ليست في رواية الطبراني، وإنما في حديث آخر: أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٥٦/٤ ح ٤٤٢٢ وفي الصغير ح (٦٠٤) من طريق يعقوب بن أبي عباد القلزمي قال نا محمد بن عيينة عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول اللهصلى الله عليه و سلم "اكمل المؤمنين ايمانا احاسنهم أخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون وليس منا من لا يألف ولا يؤلف"[1].

رأي الباحث:

إن إسناد البزار فيه ضعف، فصدقة بن موسى، وعاصم لهما أوهام، وتفرّد به صدقة كما ذكر البزار، فتفرّد صدقة بإسناده غير محتمل لأنه خالف الأوثق. فهو معلول بالطريق المشهور، وقد رواه الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن ابن عمرو، وليس من حديث ابن مسعود، وهو مخرج في الصحيحين، فهذا هو الأولى عن أبي وائل، فيما يترجح لي والله أعلم. وصدقة عن عاصم فقد سلك الجادة.

وأما لفظه: (الموطئون أكنافاً) فذكرها البزار على الشك وإنما هو من حديث أبي سعيد الخدري وحسنه الألباني.

---

(١) وحسّنه الألباني في الصحيحة ٣٨٩/٢ ح ٧٥١.

[٢٢٠] ١٧٣٠ــ قال البزار: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الأَشْعَثَ بْن مِسْكِينٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ[٣]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، وَزِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبيﷺ كَانَ يُوتِرُ بسَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى، وَقُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ[٤].

ذكره البزار وأخرج بعده حديثاً آخر، وقال: وهذان الحديثان لا نعلم رواهما عن عاصم، عن أبي وائل، وزر إلا عبد الملك بن الوليد. .

[٢٢١] ١٧٣٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ بْن مَعْدَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، وَزِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبيﷺ كَانَ يُوتِرُ، بسَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى، وَقُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ[٧].

تخريج الحديث:

أخرجه، أبو يعلى في مسنده ح ٥٠٥٠، عن سعيد بن الأشعث. والطبراني في الكبير ح ١٠٢٤٩، عن محمد بن عبد الحضرمي، وإبراهيم البغوي ثنا سعيد بن أبي الربيع. وابن عدي في الكامل ٣٠٨/٥ ثنا عبدان ثنا سعيد بن أشعث (ذكر أبو يعلى وابن عدي: سعيد بن أشعث، وأما الطبراني فذكر في رواية سعيد بن أبي الربيع.) عن عبد الملك بن الوليد معدان به نحوه. (بألفاظ متقاربة) وذكروا عن (زر) وحده ولم يذكروا أبا وائل.

دراسة العلة في الحديث:

إن الحديث منكر: من مناكير عبد الملك بن الوليد، وهو مدار الحديث بهذا الإسناد، ولا يحتمل تفرّده بهذا الإسناد لضعفه، فقد أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمته كما تقدم، وأخرج حديثاً آخر معه، وقال عقب ذلك: "وهذان الحديثان مع أحاديث يرويها عبد الملك عن عاصم بهذا

(١) صدوق، تقريب التهذيب رقم ٣١٨٠، وترجمته برقم ١٧٣١.

(٢) اختلف في اسمه ولعلّه سعيد بن أبي الربيع السمّان قال أبو حاتم الرازي: ما أراه إلا صدوقاً، ترجمة برقم ١٧٣١.

(٣) ضعيف ترجمته برقم ١٧٣١.

(٤) مسند البزار ١٤٠/٥.

(٥) هو صاعقة، ثقة حافظ، تقريب التهذيب ٦١٣١.

(٦) ثقة ثبت من صغار التاسعة، تقريب التهذيب ص ١٠٩٩ رقم ٧٩٧١.

(٧) مسند البزار ١٤٣/٥.

الإسناد وغيره، ما لا يتابع عليه"[١].

قلت: أي لا يتابع عليه بهذا الإسناد فهو "منكر" من حديث عاصم عن أبي وائل أو زر. والتفرّد الذي ذكره الإمام البزار قصد به أنه منكر كما تقدم والله أعلم.

وإنما يعرف هذا المتن من حديث: عائشة وأبي بن كعب وابن عباس: أخرجه أبو داود ح ١٤٢٤ والترمذي ح ٤٦٣ من طريق عبد العزيز بن جريج عن عائشة، بمعناه. وأبو داود ح ١٤٢٣ والنسائي في "المجتبى" ح ١٦٩٩ وح ١٧٠٠ و ح ١٧٠١ من حديث أبيّ بن كعب، ومن حديث ابن عباس عند النسائي ح ١٧٠٢ و١٧٠٣ وعند الترمذي ح ٤٦٢.

رأي الباحث:

الحديث ضعيف لأجل عبد الملك بن الوليد بن معدان، وعدّه ابن عدي من مناكيره، ولا يحتمل تفرّده. وهو معلول بالحديث المشهور، فهو يعرف من حديث عائشة وأبيّ وابن عباس وغيرهم.

---

(١) الكامل ٥/٣٠٨.

[٢٢٢] ١٧٣٢ـ قال البزار: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ سَهْلٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ[٣]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ كَذَا وَكَذَا خَرِيفًا[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٠٢/٣ ثنا جدّي حدثنا عثمان بن رواد ثنا الحسن بن أبي جعفر عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. فذكر نحو، وفيه: (نصحك بها جلساؤه) وأورده الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب ح ٣٩٧٣ وقال: تفرد به الحسن بن أبي جعفر عن عاصم عن أبي وائل[٥]. وأخرجه أبو مسهر في نسخته ح ٨٩ (وغيره) من طريق يزيد بن عطاء[٦]. وكذا ذكره الحافظ بن حجر في "المطالب العالية". (ونسبه لابن أبي عمر). من طريق الحنفي وزائدة: عن أبي إسحاق الهجري عن أبي الأحوص. عن ابن مسعود قال مرفوعاً: إن الرجل يتكلم بالكلمة ليضحك بها من حوله ولقد خارت أكثر من عكاظ، وما يشعر[٧].

وأخرجه الطبري في تفسيره ٣٢١/٩١ حدثني المثنى حدثنا إسحاق حدثنا يزيد بن هارون عن العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي. عن أبي وائل قال (مقطوعاً): إن الرجل ليتكلم بالكلمة في المجلس من الكذب ليضحك بها جلساؤه، فيسخط الله عليهم. قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: صدق أبو وائل، أو ليس ذلك في كتاب الله (أن إذا سمعت آيات الله يكفر بها) الآية.

---

(١) لم أعثر له على ترجمة.

(٢) عثمان بن عبد الله، كذا فيه وقد ذكر الحافظ العقيلي هذا الحديث بهذا الإسناد فقال: حدثنا جدّي: حدثنا عثمان بن روّاد حدثنا الحسن بن أبي جعفر عن عاصم به، فذكر الحديث، وهذا الذي يترجح لي، الضعفاء ٢٠٢/٣.

(٣) ضعيف مع عبادته وفضله، تقريب الحديث ص ٢٣٥ رقم ١٢٣٢.

(٤) مسند البزار ١٤١/٤.

(٥) الإيماء ٤٩٣/٤ ح ٤٠٢٦.

(٦) الإيماء ٤٩٣/٤.

(٧) المطالب العالية ٥٠٠/١٣ ح ٣٢٣٦.

دراسة العلة في الحديث:

بيان الاختلاف على أبي وائل:

الوجه الأول: عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، الحديث. رواه عثمان بن رواد (أو ابن عبد الله) عن الحسن بن أبي جعفر عن عاصم عن أبي وائل.

الوجه الثاني: عن أبي وائل مقطوعاً من قوله لا عن ابن مسعود ولا عن النبيﷺ رواه العوام ابن حوشب عن إبراهيم التيمي عن أبي وائل.

والراجح: الوجه الثاني عن أبي وائل من قوله: لأن الإسناد الأول حكم عليه الحافظ العقيلي بأنه منكر لا يتابع عليه، رجاله ضعفاء عثمان والحسن بن أبي جعفر كلاهما ضعيف، ولأن الثاني رجاله ثقات.

أما العلة: فهي أن إسناد الحسن بن أبي جعفر عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً، إسناد منكر. ويدل عليه، أنه تفرّد به، مخالفاً الثقات، ولا يحتمل منه وأيضاً، ما مضى، من أن الثقات رووه من قول أبي وائل ولم يجاوزوا به وكذلك حكم عليه الحافظ العقيلي فقال (بعد تخريجه عن طريق عثمان عن الحسن بن أبي جعفر): لا يتابع عليه، وقد روي هذا المتن بغير هذا الإسناد من طريق يثبت عن غير ابن مسعود. فأما عن ابن مسعود، فإنما يعرف عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبدالله[1].

قلت: يقصد المرفوع من حديث ابن مسعود، ما رواه ابن أبي عمر وأبو سهر كما تقدم عند الحافظ في "المطالب" وفي "الإيماء" فإسناد البزار منكر.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار إسناد منكر، كما ذكر العقيلي. والراوي عثمان بن عبد الله أراه عثمان بن رواد. فقد أخرج العقيلي هذا الحديث من طريقه عن الحسن بن أبي جعفر عن عاصم، فذكر ابن رواد وهو الأولى، ثم الصحيح أن المرفوع من حديث ابن مسعود هو عن الهجري (وهو ضعيف) عن أبي الأحوص عنه. وأما أبو وائل فالصحيح عنه من قوله مقطوعاً كما تقدم، فهو معلول بالطريق المشهور، ومتن الحديث له شاهد مرفوع في هذا المعنى. من حديث أبي هريرة، عند البخاري ح ٦١١٣ ح ٦١١٢، ومسلم ح ٢٩٨٨(٤٩) (٥٠) والله الموفق.

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٢٠٢/٣ رقم ١٢٠٢.

[٢٢٣] ١٧٤٢ــــ قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو شَيْبَةَ الْكُوفِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ الْمُخْتَارِ[(٣)]، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى[(٤)]، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عَمْرٍو[(٥)]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ[(٦)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله، عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في "الكشف" ٩٠/١ ح ١٥٤. وفي المجمع ١٦٦/١، رواه البزار، وفيه عيسى بن المختار، تفرد به عنه بكر بن عبدالرحمن.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، وهو سيء الحفظ جداً فتفرّده غير محتمل، وقد أعل بالحديث المشهور أيضاً، ووجدت له طريقاً أخرى عن ابن مسعود.

أخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٣٦/١ من طريق الحسن بن عمرو حدثنا حماد بن زيد ثنا أبان بن تغلب عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً. من دل على خير فله مثل أجر فاعله، قال العقيلي: قال هكذا.

وحدثناه علي بن عبد العزيز ثنا عارم ثنا حماد بن زيد عن ابن تغلب عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود عن النبي ﷺ نحوه، قال العقيلي: "وهذا أولى".

قلت: فأعلّه بوهم احسن بن عمرو بن سيف العبدي بصري، وكذا أخرجه ابن عدي في الكامل ٣٢٩/٢، بإسناده عن الحسن بن عمرو عن حماد بن زيد به فذكره.

وقال ابن عدي: رواه عارم وغيره عن حماد بن زيد عن أبان عن الأعمش عن أبي عمرو عن أبي مسعود، وهو الصواب[(٧)].

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ١١٠ رقم ٢٠٢.

(٢) ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب ص ١٧٥، ١٧٦ رقم ٧٥٢.

(٣) ثقة، تقريب التهذيب ص ٧٧١ رقم ٥٣٥٧.

(٤) محمد بن عبد الرحمن القاضي المخلتط المعروف.

(٥) ثقة من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٥٤٦٥.

(٦) مسند البزّار ١٥٠/٥.

(٧) الكامل ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

قلت: فالبلاء من الحسن بن عمرو هذا. وليس من أبان بن تغلب، فلا يصحّ عن ابن مسعود، فهو معلول بالحديث المشهور فلا يصح عن ابن مسعود وإنّما يصحّ عن أبي مسعود الأنصاري، والحديث: حديث أبي مسعود الأنصاري: أخرجه مسلم في صحيحه ح ١٨٩٣ (١٣٣) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود الأنصاري قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: في أبدع بي فاحملني... وفيه: فقال رسول الله ﷺ: (من دلّ على خير فله مثل أجر فاعله)، وهو عند أصحاب السنن والمسانيد بأسانيدهم عن أبي عمرو.

رأي الباحث:

إسناد البزار للحديث من طريق ابن مسعود، ضعيف، وتفرد به ابن أبي ليلى، محمد بن عبدالرحمن القاضي، وهو سيء الحفظ جداً، فلا يقبل تفرّده.

وقد روى من طريق أبان بن تغلب عن الأعمش عن أبي عمرو عن عبدالله بن مسعود، وهو منكر، تفرّد به الحسن بن عمرو العبدي، كما ذكر العقيلي وابن عدي، فهو معلول بالحديث المشهور، والصحيح أنه من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه، والله الموفق.

[٢٢٤] ١٧٤٥- قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الأَوْدِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ[(٢)]، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ[(٣)]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، أَنَّهُ عَلَّمَهُمُ التَّشَهُّدَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيوَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. قَالَ: وَيُعَلِّمُنَا هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا، وَأَلِّفْ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَاهْدِنَا لِسُبُلِ السَّلامِ وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، مُثْنِينَ بِهَا قَابِلِيهَا، وَأَتْمِمْهَا عَلَيْنَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم رواه إلا جامع بن أبي راشد، عن أبي وائل، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ١٠٤٢٦ من طريق علي بن حكيم الأودي ثنا شريك عن جامع به. وأخرجه أبو داود في "السنن" ح ٩٦٩ من طريق إسحاق بن يوسف، والحاكم في "المستدرك" ٢٦٥/١. وأخرجه الشاشي في مسنده ح ٥١٠، من طريق ابن الأصبهاني. وابن حبان في صحيحه ح ٩٩٦، ٢٧٧/٣، من طريق يعقوب بن إبراهيم. علي بن حكيم وإسحاق بن يوسف وابن الأصبهاني، ويعقوب بن إبراهيم أربعتهم عن شريك القاضي. وأخرجه الحاكم أيضاً ٢٦٥/١، من طريق عثمان بن يحيى القوقساني، ثنا عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد ثنا ابن جريج، شريك القاضي، وابن جريج، (وقال عن) كلاهما عن جامع. وأخرجه الطبراني في الأوسط ٥٣/٦ ح ٥٧٦٩ من طريق حمزة بن عون المسعودي ثنا الوليد بن القاسم نا داود بن يزيد الأودي جامع، وداود بن يزيد الأودي، كلاهما عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود به مرفوعاً. ولفظ داود

---

(١) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٦٩٤ رقم ٤٧٥٧.

(٢) صدوق سيء الحفظ جداً واختلط معروف.

(٣) ثقة فاضل تقريب التهذيب ص ١٩٣ رقم ٨٩٥.

(٤) مسند البزار ١٥٣/٥.

الأودي[1]: أنه كان يدعو بهذه الدعوات في أول قوله وبها يختم... وليس عنده التشهد. وأخرج هذا الدعاء (الجزء الأخير من المتن) موقوفاً عن ابن مسعود غير مرفوع، ابن أبي شيبة في "المصنف" ٨٤/٧، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، وأخرجه أيضاً، ثنا عبيدة بن حميد عن منصور، الأعمش ومنصور، كلاهما عن أبي وائل شقيق، قال: كان من دعاء عبد الله: (ربنا أصلح بيننا واهدنا سبل الإسلام... الحديث) دون التشهد.

دراسة العلة في الحديث:

اختلف في متن الحديث وإسناده، ومدار الحديث على شريك القاضي وقد خالف من هو أوثق منه كما سيأتي. فقد رواه ابن الجنيد (عند البزار) عن علي بن حكيم وذكر التشهد والدعاء ورواه محمد بن عبد الله الحضرمي مطين (وهو ثقة صدوق) عن علي بن حكيم عند الطبراني وذكر التشهد فقط، وكذا ذكر يعقوب بن إبراهيم وإسحاق بن يوسف عن شريك التشهد والدعاء وأما ابن الأصبهاني فرواه عن شريك، وذكر التشهد ولم يذكر الدعاء وهذا كله من شريك لسوء حفظه واضطرابه ووهمه. وهو المدار لهذه الرواية. وأما طريق ابن جريج فقد عنعن فيها وهو مدلّس[2]. وزاده توضيحاً حافظ عصره الدارقطني، سئل عنه فقال: يرويه داود الأودي، عن أبي وائل، عن عبد الله مرفوعاً. قال الوليد بن القاسم عنه. والصواب أنه من دعاء ابن مسعود[3].

قلت: فصوب الموقوف أيضاً، وذلك لضعف الأودي، وورود الدعاء من قول ابن مسعود موقوفاً بأسانيد صحيحة، فطريق شريك معلول بالحديث الصحيح المشهور.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار والطبراني وغيرهما وقع فيه اضطراب عن شريك في لفظ الحديث، فبعضهم ذكر التشهد والدعاء، وبعضهم ذكر الدعاء فقط ولبعض ذكر الدعاء. وهذا من سوء حفظ شريك القاضي. أما رواية داود الأودي فهو ضعيف، فلا عبرة بما روى، وأما طريق ابن جريج فقد عنعن روايته وهو مدلّس من المرتبة الثالثة. وتبقى أصحّ الروايات وهي: طريق الأعمش ومنصور كلاهما عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفاً الدعاء فقط دون التشهد، فهي الراجح، وحديث جامع إنما هو حديث التشهد فقط دون الدعاء.

---

(١) داود بن يزيد الأودي الزعافري الكوفي الأعرج ضعيف من السادسة، التقريب رقم ١٨٢٧.

(٢) كما في "التعريف" ص ٩٥ رقم ٨٣.

(٣) العلل ٢٧٢/٣، ٢٧٣، السؤال ٧٣٠.

[٢٢٥] ١٧٧٧ــ قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: خَيْرُ النَّاس قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم له طريقا عن عبد الله إلا هذا الطريق. .

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٥٣٣ (٢١١) وابن ماجه في السنن ح ٢٣٦٢، كلاهما من طريق جرير عن منصور به. وهو عند أهل السنن والمسانيد من طرق عن جرير وغيره عن منصوره به. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٤٥١ من طريق سفيان وأيضاً ح ٦٢٨٢ من طريق شيبان. كلاهما عن منصور به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد بهذا الطريق ورجاله ثقات رجال الشيخين فالتفرد منهم محتمل لعدالتهم وثقتهم وضبطهم.

---

(١) مسند البزّار ١٨٠/٥، ورجاله ثقات رجال الشيخين.

[٢٢٦] ١٧٨٢ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ[١]، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: خَيْرُ النَّاس قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله إلا أزهر.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح **٢٥٣٣** (**٢١٢**) حدثني الحسن بن علي الحلواني ثنا أزهر بن سعد السمان عن ابن عون به. وهو عند غيره من طرق عن أزهر بن سعد عن ابن عون به.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به أزهر السمّان كما قال البزّار وقد خوف، وسئل عنه الدارقطني، فقال بعد ذكر الاختلاف: "ووهم فيه والصواب عن عبيدة"[٣].

رأي الباحث:

أما إسناد أزهر بن السمان المتصل المرفوع، فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه لكن وقع فيه الاختلاف في الانقطاع والاتصال، وروى محمد بن يحي القطان عن أزهر، أنه لم يجده في كتابه ذلك، أي موصولاً، وقد تفرّد زهر بروايته موصولاً من هذا الوجه، والصحيح المرسل عن ابن عون.

وصوب المرسل من رواية أزهر، الإمام الدارقطني، وقبله يحي القطان، فهو معلول بالطريق المشهور عن ابن عون، وأما المرفوع الموصول فهو من حديث الأعمش ومنصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله، وكذا من ذكر أبا عبيدة عن ابن مسعود فوهم والصواب عن عبيدة كما بين الدارقطني.

(١) في المطبوع زهير وهو خطأ، والصواب من المصادر الأخرى.

(٢) مسند البزار ١٨٥/٥، وإسناده رجاله ثقات.

(٣) العلل ٤١٨/٣-٤٢٠، السؤال ٨١٠، فالظاهر أنه قد رجح المرسل عن ابن عون والمتصل من طرق أخرى.

[٢٢٧] ١٨٥٥- **قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ عِيسَى بْن سَاسَانَ[١]، وَأَحْمَدُ بْنُ إسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ[٣]، عَنْ أَبِي إسْحَاقَ، عَنْ عَمْرو بْن مَيْمُون، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْن مَسْعُودٍ، عَن النبي ﷺ، قَالَ: أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي وُجُوهُهُمْ كَالْقَمَر لَيْلَةَ الْبَدْر، وَالزُّمْرَةُ الثَّانِيَةُ كَأَحْسَن كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ، لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَان، عَلَى كُلِّ زَوْجَةٍ سَبْعُونَ حُلَّةً يُرَى مُخُّ سُوقِهِنَّ مِنْ وَرَاءِ الْحُلَلِ كَمَا يُرَى الشَّرَابُ الأَحْمَرُ فِي الزُّجَاجَةِ الْبَيْضَاءِ[٤].**

قال البزار: وهذا الحديث إنما نحفظه من حديث فضيل، عن أبي إسحاق بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٢١ من طريق سعيد بن سليمان وفي الأوسط ٢٨٠/١ ح ٩١٥ من طريق سعيد بن سليمان أيضاً، عن فضيل بن مرزوق عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله به، نحوه.

وفي الأوسط (أيضاً): مع نفس الإسناد المذكور أعلاه مقروناً: من طريق سعيد بن سليمان عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ، وفضيل بن مرزوق عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ فذكره.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا الفضيل.

وأصل الحديث: مفرّق كما يلي:

أولاً: حديث عمرو بن ميمون عن ابن مسعود:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤١٤/١١ نا معمر عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود قال: إن المرأة من الحور العين ليرى مخّ ساقها من وراء اللحم والعظم من تحت سبعين حلّة، كما يرى الشراب الأحمر في الزجاجة البيضاء. (هكذا موقوفاً ودون ذكر ذكر أول زمرة تدخل الجنة... والزمرة الثانية إلى قوله لكل امريء منهم زوجتان).

وأخرجه ابن أبي شيبة ٧٢/٨ ثنا ابن فضيل، والطبراني في تفسيره ٦٦/٢٣. كلاهما من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود موقوفاً وابن حبان ح

---

(١) لم أجد ترجمته، لكنه متابع تابعه الأهوازي هنا وهو صدوق.

(٢) صدوق فقيه زاهد له أوهام، من صغار التاسعة، تقريب التهذيب ص ٩٧٩ رقم ٧٠٠٨.

(٣) صدوق يهم ورمي بالتشيّع، تقريب التهذيب رقم ٥٤٧٢.

(٤) مسند البزار ٢٤٣/٥.

٧٣٩٦ والطبري في تفسيره ٦٦/٢٣. والترمذي في السنن ح ٢٥٣٣ من طريق عبيدة بن حميد عن عطاء بن السائب عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. والمتن: إن المرأة من نساء أهل الجنة ليرى بياض ساقها من وراء سبعين حلّة حتى يرى مخها... الحديث. (ولم يذكر أول زمرة والزمرة الثانية الذين يدخلون الجنة.) وأخرجه الترمذي ح ٢٥٣٤ من طريق أبي الأحوص وجرير كلاهما عن عطاء بن السائب عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود موقوفاً. في المرأة من نساء الجنة، ولم يذكر الزمرة الأولى والثانية اللتين يدخلن الجنة.

وإنما روي الحديث مجتمعاً (بذكر المرأة من نساء أهل الجنة ووصفها، ووصف أول زمرة يدخلون الجنة والزمرة الثانية) من حديث أبي سعيد الخدري وليس عن ابن مسعود. أخرجه ابن أبي شيبة ٧٨/٨ ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن فراس. والترمذي ح ٢٥٢٢ من طريق عبيد الله بن موسى عن شيبان، وقال حسن صحيح، والترمذي أيضاً ح ٢٥٣٥ من طريق وكيع عن فضيل بن مرزوق، فراس فضيل بن مرزوق كلاهما عن عطية عن أبي سعيد عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال إن أول زمرة يدخلون الجنة يوم القيامة ضوء وجوههم على مثل ضوء القمر ليلة البدر والزمرة الثانية على مثل أحسن كوكب دري في السماء لكل رجل منهم زوجتان على كل زوجة سبعون حلة يرى مخ ساقها من ورائها. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وأخرج حديث عطاء بن السائب عن عمرو بن ميمون الطبري في تفسيره ٦٦/٢٣ من طريق إسماعيل بن علية وابن فضيل، كلاهما عن عطاء بن السائب عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود موقوفاً. (في المرأة من أول الجنة فقط). وأخرجه الطبري أيضاً: ثنا ابن بشار ثنا عبد الرحمن (بن مهدي) ثنا سفيان عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: (إن المرأة من الحور العين..) (مقطوعاً عن عمرو بن ميمون لم يبلغ به ابن مسعود ولا النبي ﷺ).

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد بروايته فضيل بن مرزوق؛ هكذا، وإنما المتن الذي رواه البزار إنما أصله من حديث أبي سعيد الخدري وأما حديث عمرو بن ميمون عن ابن مسعود ففيه ذكره المرأة من حور العين فقط دون زمرتي أهل الجنة، ووهم فضيل بن مرزوق فيها فروى متن حديث أبي سعيد بإسناد عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود، وهذا غلط فالثقات رووه مفرّقاً كما تقدّم. فهو معلول بالحديث المشهور لكن له متابعات وشواهد، واختلف في رفعه ووقفه.

في حديث عمرو بن ميمون عن ابن مسعود:

الإمام الترمذي قد أخرج الحديث من طريق عبيدة بن حميد ح ٢٥٣٣، عن عطاء بن السائب به مرفوعاً، ثم أخرجه ح ٢٥٣٤ من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم وجرير بن عبد الحميد كلاهما

عن عطاء بن السائب به موقوفاً. وقال: ولم يرفعه (أي أبو الأحوص) وهذا أصح من حديث عبيدة بن حميد، وهكذا روى جرير وغيره واحد عن عطاء بن السائب ولم يرفعوه، ولم يرفعه أصحاب عطاء، وهذا أصحّ .

قلت: فقد ذكر الاختلاف على عطاء بن السائب في وقفه ورفعه وصحح الموقوف، لأن الثقات مع عددهم من أصحاب عطاء ورووه عنه موقوفاً.

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: "يرويه أبو إسحاق السبيعي، وعطاء بن السائب، واختلف عنهما، فرواه فضيل بن مرزوق، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون عن عبد الله عن النبيﷺ.وخالفه إسرائيل، والثوري وأسباط بن نصر: فرووه عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله موقوفاً.

ورواه عبيدة بن حميد، عن عطاء، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله عن النبيﷺ مرفوعاً، وخالفه أبو الأحوص، ومحمد بن فضيل، وورقاء بن عمر، فرووه عن عطاء بن السائب، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله موقوفاً، وهو "الصواب"[1].

فقد رجح الموقوف عن أبي إسحاق وعطاء بن بن السائب جميعاً. وأضاف الطبراني إلى أصحاب عطاء هؤلاء: إسماعيل بن علية فأوقفه، لكن رواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون إنما هي وجدها مقطوعة من قول عمرو بن ميمون لا قول ابن مسعود ولا مرفوع، فإن كان كذلك فهذا أصححها لأن الثوري أحفظ الجمع والله أعلم. ورواه أيضاً هناد في "الزهد" ح ١٢ ثنا قبيصة عن يونس، عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون الأودي من قوله مقطوعاً. أخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٠٧٣ و ح ٣٠٧٤ من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً: أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والذين على إثرهم كأشد كوكب إضاءة، قلوبهم على قلب رجل واحد، لا اختلاف بينهم ولا تباغض، لكل امريء منهم زوجتان، كل واحدة منهما يرى مخّ ساقها من وراء لحمها من الحسن، يسبحون الله بكرة وعشياً...الخ. ومسلم في صحيحه ح ٢٨٣٤ (١٤) من طريق عن أبي هريرة مع فروق طفيفة في الألفاظ.

رأي الباحث:

إن فضيل بن مرزوق قد وهم في الحديث، فروى متن حديث أبي سعيد الخدري بإسناد عمرو بن ميمون عن ابن مسعود، وهذا وهم قبيح وأشار إليه الطبراني في الأوسط. فهو معلول بالطريق المشهور، وكذلك قد اختلف في حديثه أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود، وصوّب

(١) العلل ٣/٤٨٠، ٤٨١، السؤال ٨٣٧.

الدارقطني الموقوف، وأرى أن الأصح المقطوع من قول عمرو بن ميمون نفسه كما هو عند الطبري من رواية الثوري وتابعه يونس بن أبي إسحاق. والله أعلم، وأيضاً اختلف في طريق عطاء بن السائب عن عمرو بن ميمون، رفعاً ووقفاً، والصحيح موقوف كما رجّح الترمذي والدارقطني. ثم حديث أبي سعيد الخدري ضعيف لا يثبت، ومتن الحديث صحيح مرفوعاً بطرفيه اتفق عليه الشيخان من حديث أبي هريرة، والله الموفق.

[٢٢٨] ١٩٠١ـ قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ[١]، وَعَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْن غُفْرَةَ الْبَجَلِيُّ[٢] (واللفظ لأحمد)، قالا: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ[٣]، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ[٤]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَتْ تَلْبِيَةُ النبيﷺ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لاَ شَرِيكَ لَكَ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي إسحاق إلا من حديث أبان بن تغلب.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في المجتبى ح ٢٧٥١، وفي الكبرى ٣٥٣/٢ نا أحمد بن عبدة البصري، وأحمد ١٢/٧ ح ٣٨٩٧، ثنا علي بن عبد الله (ابن المديني). والطحاوي في "شرح المعاني" ١٢٤/٢ من طريق المقّدمي، (وأبو يعلى ح ٥٠٢٧) والشاشي في مسنده ح ٤٨٢ من طريق عارم، أحمد بن عبدة وابن المديني والمقدمي وعارم كلهم عن حماد بن زيد عن أبان بن تغلب به مثله (إلا لفظة ونحوها). أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٦٦/٤ ثنا أبو بكر بن عياش. وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٢٧/٢ من طريق وهب ثنا شعبة والبيهقي في الكبرى ١٢١/٥ من طريق أحمد بن خالد الوهبي ثنا إسرائيل، ابن عياش، وشعبة وإسرائيل (وغيرهم) جميعاً عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كنت مع عبد الله بعرفة فلبى عبد الله، فلم يزل عبد الله لم يزل عبد الله يلبي حتى رمى جمرة العقبة... واللفظ لشعبة وابن عيّاش رواه مختصراً. وهو موقوف. وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ٢٨٣/٤ ثنا أبو خالد عن الأعمش عن عمارة عن عبدالرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يعلمنا هذه التلبية، فذكرها موقوفة. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٧٣/٥٤ من طريق يحيى الحضرمي حدثني الأوزاعي عن الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود مرفوعاً تلبية النبيﷺ[٦].

---

(١) ثقة، وتقدّم مراراً.

(٢) قال الهيثمي: لم أجد من ترجمه، مجمع الزوائد ٢٠٥/٤.

(٣) ثقة ثبت فقيه من كبار الثامنة، تقريب التهذيب رقم ١٥٠٦.

(٤) ثقة مختلط مدلّس من المرتبة الثالثة وتقدّم مراراً، وقد عنعن هُنا.

(٥) مسند البزّار ٢٨٥/٥.

(٦) قلت: وفيه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، البتلهي الدمشقي. ذكره الذهبي في الميزان ١٥١/١: له مناكير، وقال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر. وكذا ذكر الحافظ في اللسان ٢٩٥/١ ونقل عن أبي أحمد الحاكم: كبر فصار يتلقن وقال أبو حاتم الرازي: لم يسمع من أبيه إنما هي اجازة.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به أبان بن تغلب مرفوعاً، كما ذكر البزار، وقد خولف فيه، فقد خالف الثقات. اختلف فيه على وجهين:

الأول: أبو إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبد الله مرفوعاً رواه هكذا أبان بن تغلب وتفرد به.

الثاني: أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله موقوفاً. رواه هكذا شعبة وإسرائيل (وهما من أثبت الناس في أبي إسحاق) وأبو بكر بن عياش وغيرهم. (وتابعهم الأعمش عن عمارة في عبد الرحمن بن يزيد.

والراجح: ما ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه وذكر له الاختلاف: قال أبي: "حديث شعبة أصح"[1].

قلت: فقد رجح رواية شعبة (ومن وافقه) على الوجه الثاني لما يلي:

١- لأن شعبة قديم السماع من أبي إسحاق، وعرف تدليسه وانتقى حديثه، وقُدّم فيه.

٢- وقد تابعه إسرائيل، وهو من أحفظ الناس لحديث جده - وابن عياش وغيره.

٣- أبان بن تغلب - مع ثقته - لم يتميز أخذ عن أبي إسحاق، قبل الاختلاط أو بعده.

٤- ولم يتابع أبان أحد من أصحاب أبي إسحاق. والله أعلم

رأي الباحث:

إن البزار ذكر التفرد في الحديث وإسناده ضعيف وقد خولف فيه، فهو معلول بالطريق المشهور، وهو الموقوف، والراجح، موقوف لأن رواته أوثق وأثبت، وهم عدد. وقد تابعهم عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد أي الواقفين. وكذا رجحه الحافظ أبو حاتم الرازي.

أما رواية أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة بن واقد عن الأوزاعي المرفوعة فهو ضعيف له مناكير وتغير كما ذكر أهل العلم، فلا يعتبر به. والله أعلم.

---

(١) العلل ٣/٢٩٠، ٢٩١، المسألة ٨٧٦.

[٢٢٩] ١٩٢٠- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَة[١]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ الْعَاقِبَ، وَالسَّيِّدَ أَتَيَا رسول اللّه ﷺ فَأَرَادَ أَنْ يُلاعِنَهُمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لاَ نُلاعِنْهُ، فَلَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلاعَنَّا لاَ نُفْلِحُ نَحْنُ وَلاَ عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا، قَالُوا لَهُ: نُعْطِيكَ مَا سَأَلْتَ، فَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلا أَمِينًا وَلاَ تَبْعَثْ مَعَنَا إِلاَّ أَمِينًا، فَقَالَ رسول اللّه ﷺ: لأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ، قَالَ: قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، فَلَمَّا قَامَ، قَالَ: هَذَا أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّة[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى، عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ٤٨٨/١ والشاشي في مسنده ح ٨٠٤ (كلاهما) من طريق عبيد الله بن موسى. وأخرجه أحمد ٤٥/٧ ح ٣٩٣٠ والشاشي ح ٨٠٣ من طريق خلف بن الوليد، وأخرجه ابن ماجه في السنن ح ١٣٦ ثنا علي بن محمد ثنا يحيى بن آدم والنسائي في الكبرى ٥٧/٥ من طريق القاسم، وابن عساكر في تاريخه ٤٥٢/٢٥ من طريق إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق عن أبيه. عبيد الله بن موسى، خلف بن الوليد، الأسود بن عامر، يحيى بن آدم. (في رواية علي بن محمد والحسن بن علي العامري) والقاسم: خمستهم عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق. (وابن عساكر) من طريق يوسف بن أبي إسحاق. إسرائيل (وعمه يوسف) كلاهما عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن عبد الله بن مسعود الحديث بنحوه.

وقال الحاكم: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه[٣].

وأما البخاري في صحيحه فأخرجه ح (٤١١٩) قال: حدثني عباس بن الحسين ثنا يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن زفر عن حذيفة، فذكر مرفوعاً. نحوه[٤]. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٥٣٥ ح ٤١٢٠ (ومواضع أخرى)، ومسلم في صحيحه ح ٢٤٢٠ (٥٥) بأسانيد عن شعبة، وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٢٠) م ٥٥ من طريق أبي داود الحفري والترمذي ح

(١) تابعيّ كبير، من الثانية، ثقة جليل، تقريب التهذيب ص ٤٥٥ رقم ٢٩٦٨.

(٢) مسند البزار ٣٠٢/٥.

(٣) بل أخرجاه من حديث الثوري وشعبة.

(٤) قلت: فقد أخرج البخاري هنا رواية يحيى بن آدم، مخالفاً لما رواه علي بن محمد عن ابن ماجه. والحسن بن علي بن عطاء العامري.

٣٧٩٦ وغيره من طريق وكيع. كلاهما عن سفيان الثوري (وشعبة بن الحجاج) كلاهما: عن أبي إسحاق عن زفر عن حذيفة عن النبي ﷺ، وتابعهما زكريا بن أبي زائدة، أخرجه ابن أبي شيبة ٥٦٥/٨ وابن حبان في صحيحه ح ٧٠٠٠، ٤٦١/٢٦ من طريق عبدالرحيم بن سليمان عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة، نحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في رواية إسرائيل بهذا الإسناد من حديث ابن مسعود، وقد اختلف عن إسرائيل، وفي رواية أبي إسحاق عن صلة وعلى الرواة عنهم.

فاختلف على يحيى بن آدم أيضاً على وجهين:

الوجه الأول: فقد رواه علي بن محمد (عند ابن ماجه) والحسن بن علي بن عفان العامري (عند الحاكم): عن يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن ابن مسعود وتابعهم عليه: عبيدالله بن موسى، وخلف والقاسم والأسود بن عامر، جميعهم: عن إسرائيل بن يونس، وكذا وافقهم إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي إسحاق (كما عند ابن عساكر).

الوجه الثاني: انفرد به عباس بن الحسين (عند البخاري) فرواه: عن يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة بن اليمان، ووافقه على هذا الوجه: شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري. وزكريا بن أبي زائدة.

ثلاثتهم عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة أيضاً.

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرويه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن ابن مسعود، وتابع الثوري، ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة، ويشبه أن يكون الصحيح: حديث ابن مسعود[1].

قلت: فقد رجح رواية إسرائيل هنا، وتقدم في التخريج أن الثوري إنما تابع شعبة، لا إسرائيل، فهذا وهم من الدارقطني أو لعله اطلع على رواية عنه. والله أعلم.

وقال ابن حجر: ورجح الدارقطني في العلل هذه، وفيه نظر، فإن شعبة روى هذا الحديث عن أبي إسحاق، فقال: عن حذيفة، كما في الباب أيضاً، وكأن البخاري فهم ذلك، فاستظهر، برواية شعبة. والذي يظهر أن الطريقين صحيحان، فقد رواه ابن أبي شيبة أيضاً والإسماعيلي من رواية زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة[2].

قلت: وهذا كلام جيّد لكن الدارقطني رحمه الله قد رجّح الرواية الأخرى (طريق شعبة والثوري) في

---

(١) العلل ٣١٥/٣ – ٣٦٧، السؤال ٧٦٠.

(٢) فتح الباري ٩٤/٧.

"التتبع"، فقال: وأخرجا جميعاً: حديث شعبة، عن أبي إسحاق عن صلة، عن حذيفة قصة مجيء اهـل نجران، وفقيه" لأبعثن رجلاً أميناً" زاد مسلم: الثوري عن أبي إسحاق مثله. قال (الـدارقطني): رواه إسرائيل عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عبد الله بن مسعود، ولا يثبت قول إسرائيل[1].

قلت: فهنا ذكر أن الثوري تابع شعبة، على رواية حذيفة، وحكم على رواية إسرائيل بأنه لا تثبت أي بالمرجوحية.

وصنيع البخاري رحمه الله: أنه جاء برواية إسرائيل الموافقة لرواية شعبة والثوري وابن أبي زائدة، أي ما رواه إسرائيل موافقاً لهؤلاء أولى وأرجح مما انفرد به.

فالراجح: أن الحديث من رواية حذيفة لا عن ابن مسعود، لأن شعبة (وقدمه أحمد على جميع من روى عن أبي إسحاق)، والثوري (وقد قدّمه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وجمهور الأئمة على جميع أصحاب أبي إسحاق)، قد روياه على هذا الوجه.

أما إسرائيل فقد اختلف عنه، والراجح عنه، ما رواه أثبت الناس فيه عبيدالله بن موسى، مع موافقة عدد من الثقات. رواية ابن مسعود وقد تابعه عليها عنه يوسف بن أبي إسحاق السبيعي، وإسرائيل: قدمه ابن مهدي على أصحاب أبي إسحاق، ورواية زكريا تقوي رواية شعبة والثوري.

وقد أخرج البخاري ومسلم على وجه شعبة والثوري وروايتهما أصحّ، الله أعلم.

(١) التتبع ص ١٨٠ – ١٨١.

[٢٣٠] ١٩٢١ــ قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالا: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ[٢]، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ[٣]، عَنْ أَبِيهِ[٤]، عَنْ خِشْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم شِدَّةَ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا معاوية بن هشام، عن سفيان.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه ح ٦٧٦ ثنا أبو كريب، ثنا معاوية بن هشام عن سفيان به. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٨/١ ثنا وكيع عن سفيان، عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك قال: صلى بنا عبد الله وإن الجنادل لتنفر من شدّة الرمضاء. وأخرجه الطبراني ح ٩٢٧٨ من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، ثنا سفيان عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك قال: كان عبد الله يصلي الظهر والجنادب تتنافر من حر الرمضاء. (كذا فيه الجنادب) وأخرجه ابن الجعد في مسنده ح ١٩٤٢ أنا شريك، عن زيد بن جبير عن الخشف بن مالك عن ابن مسعود: أنه كان يصلي الظهر، والجنادب تنفر من الرمضاء.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به ومعاوية بن هشام بن على هذا الوجه كما ذكر البزّار وعنده أوهام وقد خالف من هو أوثق منه في الإسناد والمتن. واختلف فيه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان عن زيد بن جبير عن أبيه عن خشف بن مالك عن ابن مسعود مرفوعاً. تفرد به معاوية بن هشام كماذكر البزار.

الوجه الثاني: سفيان عن زيد بن جبير عن خشف عن ابن مسعود موقوفاً. رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، ووكيع عن سفيان.

والراجح هو الوجه الثاني. وقد بين الاختلاف الحافظ الدارقطني، إذ سئل عن هذا الحديث فقال: ووهم فيه معاوية بن هشام، وإنما رواه الثوري، عن زيد بن جبير، عن خشف قال: كنا نصلي مع

---

(١) صدوق له أوهام، من صغار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٦٨١٩.

(٢) هو الثوري إمام ثقة حجة معروف.

(٣) ثقة من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٢١٣٣.

(٤) هذا وهم، والصواب: زيد بن جبير عن خشف بن مالك كما في المصادر الأخرى وانظر: تهذيب الكمال ٣٢/١٠.

(٥) مسند البزار ٣٠٤/٥.

ابن مسعود الظهر، والجنادل تنفر من شدة الحر غير مرفوع[١].

قلت: معاوية بن هشام عنده أوهام كما ذكر الحافظ. وقد خالف الأثبات في الثوري: وكيعاً وأبا نعيم وهما أوثق منه، فالقول قولهم مع متابعة شريك.

فوهم في موضعين:

١- في الإسناد ذكر خشف بن مالك عن أبيه

٢- رفع الحديث إلى النبيﷺ وإنما هو موقوف.

قلت: فالصحيح: وقف هذه الرواية. وقد روي هذا المعنى بإسناد آخر عن ابن مسعود. أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٧٩٤ من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي[٢] ثنا أبي[٣] عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب وعن غيره عن خباب بن الأرت عن عبد الله بن مسعود. قال: (شكونا إلى رسول اللهﷺ الصلاة بالهاجرة فلم يشكنا).

قلت: ومع ذكر من خطأ سعيد وإغراب أبيه في بعض الأحاديث، فقد خولفا فيه، فقد رواه شعبة (عند الطبراني ح ٣٦٩٩ وغيره) من حديث خباب، وزهير (عند الطبراني ح ٣٧٠١) وسفيان الثوري (عنده أيضاً ح ٣٦٩٨) وإسرائيل (الطبراني ح ٣٧٠٠) وشريك (الطبراني ح ٣٧٠٢) هؤلاء الخمسة (ومنهم: شعبة والثوري وإسرائيل وهم أثبت أصحاب أبي إسحاق) رووه عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب بن الأرت به مرفوعاً. وأخرجه مسلم في صحيحه ح ٦١٩ (١٨٩) من طريق أبي الأحوص وزهير ثنا أبو إسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب بن الأرت مرفوعاً به،

قلت: فالمتن الذي رواه معاوية بن هشام من حديث ابن مسعود، إنما يصحّ من حديث خباب رضي الله عنه، وأما رواية يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش عن أبي إسحاق بذكر خباب عن ابن مسعود، فمنكرة لأنه تفرد بها عن سائر أصحاب أبي إسحاق، ولا يصح ذلك. والصحيح: ما اعتمده مسلم رحمه الله: حديث خباب[٤].

---

(١) العلل ١٢٢/٣، السؤال ٦٩٥.

(٢) ثقة ربما أخطأ، تقريب التهذيب رقم ٢٤٢٨.

(٣) لقبه: "الجمل" صدوق يغرب، تقريب التهذيب رقم ٧٦٠٤.

(٤) وأما البوصيري رحمه الله: فقد ذكر هذه الطرق: وضعف رواية معاوية بن هشام ولم يذكر المخالفة، ثم جعل حديث خباب شاهداً لحديث خشف عن ابن مسعود المرفوع. (مصباح الزجاجة ٢٤٢/١)، قلت: وهذا لا يصحّ، بحديث خشف إنما هو بيان حالٍ كانوا مع ابن مسعود. وليس فيه هذا اللفظ، فأنى يكون شاهداً.

رأي الباحث:

إسناد البزار ذكر فيه تفرد معاوية بن هشام، والتفرّد غير محتمل، لأنه معلول بـــالطرق الصـــحيحة الأخرى، فقد خالف معاوية بن هشام (وهو له أوهام) أبا نعيم ووكيعاً من حفاظ أصحاب الثـــوري فأقفوه، ورفع الرواية. والقول قولهم: لأنهم أحفظ وأثبت منه، فهو معلول بالحديث المشهور. وكذا رجح الدارقطني الموقوف، وقد روي من حديث خباب عن ابن مسعود وهو منكر لا يصـــحّ كمـــا تقدم، والمتن، قد أخرجه مسلم مـــن حـــديث خبـــاب بـــن الأرت، مرفوعـــاً وهـــو صـــحيح.

[٢٣١] ١٩٧٠ـ قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرُّخَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ[١]، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كَانَ نَبِيُّكُمْ إِذَا كَانَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، قَالَ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ[٢].

قال البزار: ولا نعلم روى حماد، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله إلا هذا الحديث هذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ١٠٣٠٢ ثنا أحمد بن خليد الحلبي ثنا عبد الله بن جعفر الرقي ثنا عبيد الله بن عمرو به.

وقد روي من حديث منصور والأعمش عن أبي الضحى مخالفاً لما رواه حماد إسناداً، رواية منصور.

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٦٨٤ ومسلم ح ٤٨٤ (٢١٧) كلاهما من طريق جرير. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٧٦١ و ح ٤٠٤٢ من طريق شعبة وأيضاً ح ٧٨٤ من طريق سفيان الثوري.

جرير وشعبة والثوري، ثلاثتهم عن منصور بن المعتمر. وأخرجها البخاري في صحيحه ح ٤٦٨٣ من طريق أبي الأحوص، ومسلم في صحيحه ح ٤٨٤ (٢١٨) من طريق أبي معاوية، كلاهما عن الأعمش. منصور والأعمش: كلاهما عن مسلم أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول قبل أن يموت: "سبحانك وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك..." واللفظ عند البخاري: كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده (سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفرلي) يتأول القرآن.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد حماد بن أبي سليمان بروايته عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله، وهو معلول بالحديث المشهور وبيانه: دعاء الركوع والسجود المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث مسلم أبي الضحى عن مسروق، اختلف فيه على وجهين أي إسنادين:

الوجه الأول: مسلم أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، رواه هكذا حماد بن

---

(١) فقيه صدوق له أوهام من الخامسة ص ١٧٨ رقم ١٥٠٠ وبقية الرجال تقدّموا برقم ١٩٣٦.

(٢) مسند البزار ٣٤٣/٥.

أبي سليمان عن مسلم (وهو له أوهام وكذا في الرواة عنه).

الوجه الثاني: مسلم أبي الضحى عن مسروق عن عائشة مرفوعاً. رواه هكذا الأعمش ومنصور (من طرق عنه) عن أبي الضحى.

والصحيح الراجح: هو الوجه الثاني أي حديث عائشة، لما يلي:

١- إن حماد بن أبي سليمان مع صدقه وعدالته أخف ضبطاً من منصور والأعمش مع اجتماعهما وكلاهما حافظ.

٢- إن حماداً لم يتابعه أحد على قوله هذا كما ذكر البزار، فهو منكر.

٣- إن الرواة عن حماد أيضاً عندهم بعض الأوهام بخلاف منصور والأعمش فالرواة عنهما حفاظ أثبات من أهل الاتقان.

٤- ولذا أخرج البخاري ومسلم حديث الأعمش ومنصور في صحيحهما.

٥- أما رواية حماد هذه فأخرجها البزار لكي يبين التفرد فيها أي أنها منكرة إسناداً، وهو الصحيح. أي المحفوظ حديث عائشة. والله أعلم

رأي الباحث:

إن حديث حماد بن أبي سليمان، تفرد بإسناده عن ابن مسعود ولا يصح فهو وهم، وهو معلول بالحديث المشهور، والصحيح المحفوظ من دعاء الركوع والسجود ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث الأعمش، ومنصور عن مسلم أبي الضحى عن مسروق عن عائشة، وإنما أراد البزار أن ينبه على علة الحديث وهي النكارة في الإسناد. والله الموفق.

[٢٣٢] ١٩٧٦- قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بِسْطَامٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ.

[٢٣٣] ١٩٧٧- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ[٣]، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ، قَالَ: إِنَّ الْخَبِيثَ لاَ يُكَفِّرُ الْخَبِيثَ، وَلَكِنَّ الطَّيِّبَ يُكَفِّرُ الْخَبِيثَ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي في "مسنده" ح ٢٩٦ [٥]. ثنا قيس عن أبي حصين عن يحيى بن وثّاب به. وذكره أبو نعيم من غرائب ما رفعه مسروق من الأحاديث[٦].

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به قيس بن الربيع وهو "المدار" في هذا الإسناد مرفوعاً، وقد أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، كما هو معروف، وقد خالف من هو أوثق منه فهو معلول بالطريق المشهور وهو الموقوف.

قال الإمام الدارقطني وقد سئل عن هذا الحديث: يرويه أبو حصين، عن يحيى بن وثاب، عن مسروق. رفعه قيس عن أبي حصين. ووقفه إسرائيل عنه، والموقوف أشبه[٧].

قلت: ولم أجد إسناداً لرواية إسرائيل الموقوفة هذه، وياليته ذكره. وعلى كل فقد رجح الموقوف، ولا شك أن إسرائيل أثبت من قيس، والله أعلم.

وأورده الهيثمي في "الكشف" ٤٤١/١ ح ٩٣٢، وفي المجمع ١١٢/٣، وضعفه قيس بن الربيع.

---

(١) ذكره ابن حبان في الثقات ٨٥/٨ وهو متابع هنا.

(٢) ثقة من كبار العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٠٠٨.

(٣) هو ابن الربيع الأسدي، تقدّم مراراً، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به.

(٤) مسند البزار ٣٤٧/٥، ٣٤٨.

(٥) ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" ٩٧/٢.

(٦) قلت: لم يرفعه مسروق، بل رفعه قيس عن أبي حصين عن يحيى بن وقاب عن مسروق. كما تقدم.

(٧) العلل ٥١٣/٣، السؤال ٨٦.

رأي الباحث:

إن الحديث مدار المرفوع منه على قيس بن الربيع وفيه سوء الحفظ مع إدخال ابنه في حديثه ما ليس منه[1].، وأعلّه الدارقطني بالوقف، فذكره من رواية إسرائيل عن أبي حصين به موقوفاً. ولم أقف على إسناده. وهو كما قال الدارقطني فهو معلول بالطريق المشهور، وأما أبو نعيم، فقد ذكره من غرائب ما رفعه مسروق، وإنما رفعه غيره كما هو ظاهر.

(١) التقريب ص ٨٠٤ رقم ٥٦٠٨.

[٢٣٤] ٢٠٤٦ــــ قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى[2]، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ الْهُزَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رسول اللّه ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ فِي السَّفَرِ[3].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٥/٢. والشاشي في مسنده ح ٩١٣، عن أحمد بن حازم، ابن أبي شيبة وأحمد بن حازم: كلاهما عن بكر بن عبد الرحمن عن عيسى بن المختار. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٨٨١ من طريق عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى. عيسى وعمران كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي قيس به نحوه موصولاً.

وقد روي مرسلاً: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٤٥/٢ ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري، والطيالسي في مسنده ح ٣٧٦ عن شعبة. الثوري وشعبة كلاهما عن أبي قيس عن الهزيل بن شرحبيل الأودي قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر. (اللفظ للثوري) هكذا مرسلاً من دون ذكر ابن مسعود.

دراسة العلة في الحديث:

بينها الإمام أبو داود الطيالسي فقال (عقب رواية شعبة المرسلة) ولم يقل شعبة فيه: عن عبد الله، قال: وروي عن ابن أبي ليلى أنه وصله عن عبد الله عن النبي ﷺ.

قلت: والثوري وشعبة أجلّ وأثبت وأحفظ من ابن أبي ليلى مع سوء حفظه، بلا شك، فالراجح ما قالا: أي الرواية المرسلة من هذه الطريق، فهو معلول بالطريق المشهور أي المرسل المنقطع.

فإسناد البزار منكر موصولاً، والصحيح مرسل، ومما يؤيد نكارته ما. أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٥/٢ (وغيره) من طريق الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلاة إلا لوقتها، إلا العشاء والمغرب فإنه جمعها يومئذ بجمع وصلي الفجر يومئذ قبل ميقاتها.

قلت: أي نفي الجمع بين الصلاتين إلا بعرفة ومزدلفة، وهذا هو المعروف عن ابن مسعود، فما رواه

---

(١) ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٥٢.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ جدّاً.

(٣) مسند البزار ٤١٤/٥.

عنه ابن أبي ليلى بإسناده فهو منكر والله أعلم.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف لابن أبي ليلى وهو منكر سنداً ومتناً لمخالفته الثقات. أي معلول بالحديث المحفوظ، أما سنداً، فقد رواه الثوري وشعبة عن أبي قيس عن هزيل مرسلاً. وكلاهما إمام حافظ وابن أبي ليلى ضعيف، فالقول قولهما، أما متناً، فقد عرف عن ابن مسعود أنه لا يرى الجمع بين الصلاتين فكيف يروي عن النبيﷺ الجمع ؟، والله الموفق.

[٢٣٥] ٢٠٤٨ـ قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ، قَالا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ لَيْثٍ[٢]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَرْوَانَ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: أَنْتُمْ أَشْبَهُ الأُمَمِ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ سَمْتًا وَسِمَةً وَهَدْيًا[٣].

قال البزار: ولا نعلم روى أبو قيس، عن هزيل، عن عبد الله إلا هذه الأحاديث مرفوعة.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٩٨٨٢ من طريق عبيد بن عبيدة التمار ثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن ليث به مطولاً مرفوعاً نحوه. وأخرجه ابن أبي شيبة٨/٦٣٤ ثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل قال: قال عبد الله: أنتم أشبه الناس سمتا وهديا ببني إسرائيل لتسلكن طريقهم حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل، قال عبد الله: وإن من البيان سحراً.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد ليث بروايته مرفوعاً، وهو ضعيف وقد خالف الثوري فرواه الثوري موقوفاً، وهو الراجح من حديث الإسناد بلا شك، فليس النكرة من قبل أبي قيس كما ذكر البزار وإنما من الرواة عنه، كما رأيناهنا البلاء من ليث، وأما الثوري فقد رواه على الوجه الصحيح موقوفاً فهو معلول بالطريق المشهور وهو الوقف، وتفرّد ليث غير محتمل لضعفه ومخالفته الثقة الأحفظ.

وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٠/٧٠ وأعلّه بتدليس ليث بن أبي سليم، وإنما هو مختلط.

وللحديث شواهد مرفوعة لمعناه: من حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٢٦٩ وح ٦٨٨٩، من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. ومسلم أيضاً ح ٢٦٦٩ (٦) من هذه الطريق أيضاً.

لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراعٍ، حتى لو دخلوا في جحر ضبٍّ لاتتبعتموهم، قلنا: يا رسول الله! آليهود والنصارى؟ قال: فمن؟! (اللفظ لمسلم)

قلت: فالحديث مرفوع حكماً (حديث ابن مسعود أيضاً) لأنه من أمور الغيب، وهو مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه.

---

(١) هو الكلابي القيسي، صدوق في حفظ شيء، تقريب التهذيب رقم ٥٠٩٠.

(٢) ابن أبي سليم مختلط ترك حديثه لاختلاطه وتقدّم، وقد خالف الثقات هنا.

(٣) مسند البزار ٥/٤١٥، وهذا إسناد ضعيف معلول، ويأتي بيانه.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف لاختلاط ليث بن أبي سليم، وقد خولف أيضاً، فهو معلول بالطريق المشهور أي الموقوف، فقد رواه سفيان الثوري عن أبي قيس عن هزيل به موقوفاً، وهو أثبت وأحفظ من ليث بلا شك، فالراجح عن ابن مسعود الموقوف إسناداً، لكن هذا الموقوف في حكم المرفوع لكونه من أمور الغيب ولا مجال للرأي فيها، وله شواهد مرفوعة مثل حديث أبي سعيد الخدري اتفق عليه البخـــاري ومسلم.

[٢٣٦] ٢٠٧١ـ قال البزار: حدثنا أحمد بن يزداد الخياط الكوفي[١] قال حَدَّثَنَا عَمْرو بن عبد الغفار[٢] قال حَدَّثَنَا الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال كنا نعد في الجاهلية أن الإمعة هو الرجل يدعى فيأتي معه بمن لم يدع[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي إسحاق بهذا الإسناد إلا عمرو بن عبد الغفار.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٨٧٦٦من طريق أحمد بن زياد الكوفي ثنا عمرو بن عبدالغفار ثنا الأعمش به ولفظه. (كنا نعدّ في الجاهلية نسمي الإمعة الذي يأتي الطعام ولم يدع إليه، ألا وإن الإمعة فيكم المحقب دينه). وقد روي من طريق أبي إسحاق الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله. أخرجه الطبراني في الكبير ح ٨٧٦٧ من طريق عمرو بن حكام ثنا شعبة عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله به نحوه.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد عمرو بن عبد الغفار مع ضعفه الشديد بذكر أبي إسحاق السبيعي في الإسناد.

فالحديث لا يصح في إسناده السبيعي والصحيح في إسناده أبو إسحاق الهجري، كما قال شعبة، لأن رواية عمرو بن عبد الغفار واهية لا تقوم بها حجة، والهجري فيه ضعف، فهو معلول بالطريق المشهور. وله طريق أخرى جيدة، فيها متابعة. أخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" ١٥/٤٠٨، ٤٠٩ والحاكم في مستدركه كما في إتحاف المهرة لابن حجر ١٠/٤٢٠، ٤٢١ ح ١٣٠٦٨ من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزعراء عن عمه أبي الأحوص به، نحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، فصحّ بذلك ولله الحمد.

---

(١) أحمد بن يزداد بن حمزة، أبو جعفرالخيّاط، سكن الكوفة وحدّث بها، ذكره الخطيب و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، تاريخ بغداد ٥/٢٢٨.

(٢) ابن أبي عمرو بن الحسن الفقيمي، قال العجلي: متروك، وقد رأيته، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال ابن عدي: هو متّهم... انظر: معرفة الثقات ١/٤٣، الجرح ٤/٢٤٦ والضعفاء ٣/٢٨٦، والكاملة ٥/١٤٨.

(٣) مسند البزار ٥/٤٣٥، وهو إسناد ضعيف جداً ظاهر.

رأي الباحث:

إسناد عمرو بن عبد الغفار عن الأعمش عن أبي إسحاق السبيعي واهٍ بمرة وقد تفرّد به كما قال البزار ثم قد خولف فيه، وتفرّد عمرو بن عبد الغفار بذكر أبي إسحاق السبيعي والصحيح أنه أبو إسحاق الهجري، فقد رواه شعبة عن أبي إسحاق الهجري عن أبي الأحوص، وهو الاولى والأرجح. والله أعلم. والهيثمي ضعف الإسنادين في "المجمع" ٥٦/٤، وله طريق صحيحة عند الطحاوي والحاكم، وقد صحّح الحاكم طريق الهجري وطريق ابن عيينة عن أبي الزعراء عن أبي الأحوص!! وإنما الصحيح طريق أبي الزعراء، والله الموفق.

[٢٣٧] ١٤٧٧ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النبيِ ﷺ فِي غَارٍ، فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ فَتَبَادَرْنَاهَا، فَسَبَقَتْنَا فَدَخَلَتْ جُحْرًا، فَقَالَ رسول الله ﷺ: وُقِيَتْ شَرَّكُمْ، كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور والأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، إلا إسرائيل.

[٢٣٨] ١٥٢١ – وقال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ: وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا، فَتَلَقَّيْتُهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةً وَخَرَجَتْ عَلَيْنَا حَيَّةٌ فَابْتَدَرْنَاهَا، فَدَخَلَتْ جُحْرًا، فَقَالَ رسول الله ﷺ: وُقِيَتْ شَرَّكُمْ كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا إسرائيل.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده ١٥٣/٧ ح٤٠٦٨، ثنا أسود بن عامر به. والشاشي في مسنده ح٣٢٤، عن عباس الدوري عن أسود بن عامر به بنحوه (وفيه عن منصور وحده) ومن طريقه النسائي في الكبرى، ٥٠٥/٦ ح١١٦٤٢. وأخرجه البخاري في الصحيح، ح٣١٣٩ من طريق يحيى بن آدم عن إسرائيل عن منصور، وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله نحوه. (ومع ذكر سورة المرسلات). قال البخاري: وتابعه أبو عوانة عن مغيرة. وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قرم، عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله، وأخرجه أيضاً ح٤٦٤٦ من طريق عبيد الله عن إسرائيل عن منصور (وحده) عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله الحديث بنحوه.

قال البخاري: حدثنا عبدة بن عبدالله نا يحيى بن آدم عن إسرائيل عن منصور بهذا وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله مثله، وتابعه أسود بن عامر عن إسرائيل، وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود. قال يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

قال ابن إسحاق: عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه، عن عبدالله، أخرجه أحمد، ٣٨٠/٧،

---

(١) مسند البزار، ٣٠٠/٤

ح٤٣٧٧. وأخرجه البخاري أيضاً، ح١٧٣٣ عن طريق عمر بن حفص عن أبيه ومن طريقه ابن حبان في صحيحه، ٤٨٤/٢، ح٧٠٨ به و١٨٧٩/٤ ح٤٦٤٧، وأخرجه مسلم ح٢٢٣٤ (١٣٧) عن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبي معاوية ومن طريق جرير ومن طريق حفص. وأحمد في مسنده ١٥٤/٧ ح٤٠٦٩. وابن أبي شيبة في مصنفه ٦٣٧/٤، ثنا أبو معاوية: وكذا البزار ح١٦١٩ من طريق أبي معاوية. ورواه البزار أيضاً ح١٥٢١، ٣٢٩/٤، من طريق الأسود بن عامر عن إسرائيل عن الأعمش ومنصور عن إبراهيم عم علقمة، وقال ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا إسرائيل. وقد رواه إسرائيل عن الأعمش فقال: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود وجميعهم حفص وجرير وأبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله. وأخرجه النسائي في الكبرى ٥٠٥/٦، ح١١٦٤٣ من طريق حفص، وكذا البيهقي في الكبرى، ٢١٠/٥ والطبراني، ح١٠١٤٩، وأخرجه أبو يعلى ح٤٩٥، والشاشي: ٥٢/٢ ح٢٢٥، من طريق شيبان عن منصور. وأخرجه أحمد أيضاً ١٥١/٧ ح٤٠٦٣، من طريق سفيان ثنا منصور. والدارقطني في العلل، ٢٧٠/٣ ح٣١٩، من طريق محمد بن إبراهيم أبي أمية عن عبيد الله بن موسى ثنا سفيان عن منصور، قال الدارقطني عقب تخريجه: تفرد به أبو أمية عن عبيد الله عن سفيان. وأخرجه الطبراني في الكبير، ح١٠١٤٨ من طريق زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود. وتابعه على هذا عبدالصمد بن عبدالوارث عن حفص عن الأعمش عن أبي وائل ذكره الدارقطني رحمه الله في علله. وأخرجه أيضاً ح١٠١٥٢ من طريق يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبيد الله. وأخرجه أيضاً ح١٠١٥٩ من طريق قبيصة عن ورقاء عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد إسرائيل بهذا الوجه أي عن علقمة عن عبد الله، وهو معلول بالطريق المشهور أي عن الأسود عن عبد الله.

بيان وجوه الاختلاف: بيّنها الدارقطني في علله لما سئل عن هذا الحديث وقال: "والصحيح: حديث علقمة والأسود"[1].

قلت: فرجح الدارقطني على حفص بن غياث طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله، وباقي الطرق كلها عنه مرجوحة، لكثرة رواته، (ولهذا أخرجه الشيخان)، وذكر رواية منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وأشار إلى قول إسرائيل، علقمة والأسود، ولم يطعن فيها، ثم ذكر الاختلاف على مغيرة ويحيى بن حماد عنه، ورجح الوجه الذي رواه موافقاً للجماعة: أي مغيرة عن

(١) العلل: ٢٦٧/٣ إلى ٢٧٠، السؤال: ٧٢٨

إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، ولهذا قال في الأخير قوله الفصل: والصحيح حديث علقمة والأسود، أي رواية أبي وائل لا عبرة بها، وقد انتقد الدارقطني على البخاري إخراج رواية إسرائيل: عن منصور والأعمش جميعاً[١]. وقد أعله بأن إسرائيل رواه عن الأعمش ومنصور عن علقمة، وهذا لا يصح لأن: أصحاب الأعمش رووه عنه عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله، وليس عن علقمة عن عبدالله، وهو الراجح، ولم يتابع أحداً إسرائيل على الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، فهو وجه مرجوح. ثم ذكر أنه يصح من حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة، لأنه قد تابعه عليها شيبان (كما عند الموصلي الشاشي) وتوبع من قبل رواية أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة وهذا تعليل صحيح، لكنه لا يضر في صحة الحديث لأن البخاري أخرجه من طريق حفص عن الأعمش عن الأسود على الطريق الراجح، وعلم بالخلاف.

ولهذا قال الحافظ[٢]: وقد حكى البخاري الخلاف فيه وهو تعليل لا يضر، والله أعلم.

قلت: وهو كما قال، لكن علمنا أن الحديث من وجه: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود لا يصح أو هو مرجوح. ومما يزيد ما ذكر رجحاناً، أنّ الجماعة من أصحاب الأعمش الذين رووه عنه عن إبراهيم عن الأسود قد تابعهم زيد بن أبي أنيسة (عند الطبراني)، وهو الجزري ثقة له أفراد[٣]، لكنه مع الجماعة هنا كما هو ظاهر فزادهم قوة.

ومما يقوي رواية إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، أنه قد تابعه بالإضافة إلى شيبان، ورقاء بن عمر اليشكري، صدوق في حديثه عن منصور لين.[٤] لكنه قد توبع هنا كما هو ظاهر. وتابعه سفيان (إن كان محفوظاً) كما روى أحمد بن حنبل وأبو أمية، والله أعلم.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار الذي فيه إسرائيل عن منصور والأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله (ومن وافقه عليه عند البخاري وغيره) مرجوح، وقد بين الاختلاف البخاري والدارقطني، ويؤيد ذلك أن عبيد الله بن موسى رواه عن إسرائيل فذكر منصور وحده لم يذكر الأعمش، وهو من أثبت الناس في إسرائيل، وقد تابع شيبان إسرائيل على هذا وورقاء فهو الصحيح: إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

وإن البخاري رحمه الله قد علم هذا الاختلاف ولهذا أخرجه من الوجه الراجح وبيان الخلاف

---

(١) التتبع ص٢٣٣ ح٩٧.

(٢) في هدي السارى ٣٦٣/١.

(٣) كما في التقريب، رقم ٢١٣٠

(٤) التقريب، رقم ٧٤٥٣

والدارقطني أيضاً قد كان محقاً في انتقاؤه وفائدته العلم بالوجه الأصح والراجح، وتعليله لا يضر.
وأن الصحيح من حديث الأعمش: الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله وكذا رواه أصحاب الأعمش وهم عدد مع ثقتهم وإتقانهم.
فالإمام البزار مصيبٌ في إعلال الاسناد بأنه إسرائيل قد تفرد بالجمع بين منصور والأعمش في حديث علقمة، والله أعلم.

[٢٣٩] ١٥٨٧ - قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ رَجَاءٍ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُسْلِمٍ الْمُلائِيِّ[(٣)]، عَنْ مُجَاهِدٍ[(٤)]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ.

[٢٤٠] ١٥٨٨ - وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ بِشْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلم رواه عن مسلم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، إلا إسرائيل[(٥)].

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرد إسرائيل، وإنما المدار هو مسلم الأعور، وهو ضعيف وقد اضطرب فيه، وهو معلول بالحديث المشهور عن عائشة.

سئل إمام عصره في الحديث الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرويه مسلم الملائي الأعور، عن إبراهيم، واختلف عنه، فرواه أبو خالد الأحمر، عن مسلم، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله. ورواه إسرائيل، عن مسلم، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. وقيل: عن الأسود، عن عائشة. ومسلم الأعور مضطرب الحديث، ما أخرجوا عنه في الصحيح[(٦)]، الصحيح[(٦)]، وكذا ذكره في الأفراد ٥/٤٢١ ح ٥٩١٨ وقال: تفرد به إسرائيل عن مسلم الأعور الأعور عن إبراهيم عن الأسود.

قلت: فقد بين أن منشأ الاضطراب هو مسلم الأعور نفسه لا الرواة عنه فهو تارة يرويه عن مجاهد عن ابن عباس. وأخرى عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. وأخرى عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله. وأخرى: عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة. ولا تصح هذه الأوجه كلها. وهو صحيح من حديث عائشة: أخرجه أبو داود ح ٩٢، عن همام عن قتادة عن صفية بنت شيبة

---

(١) صدوق فيه لين من العاشرة، تقريب التهذيب ص ١٦٧ رقم ٦٨١.

(٢) ترجمته برقم ١٥٣٤ وهو صدوق يهم.

(٣) ترجمته برقم ١٥٨٩ وهو ضعيف مضطرب الحديث.

(٤) ثقة إمام في التفسير، تقريب التهذيب ص ٩٢١ رقم ٦٥٢٣.

(٥) مسند البزار ٥/٣٠.

(٦) العلل: ٣/٣٩١، السؤال ٧٩٧.

عن عائشة أن النبيﷺ كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد. قال أبو داود: رواه أبان عن قتادة قال سمعت صفية.

وقد ثبت في الصحيح من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٩٨، ومسلم في صحيحه ح ٣٢٥ (٥١) من طريق مسعر عن ابن جبر عن أنس قال: كان النبيﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد. وهو عند مسلم وغيره من حديث سفينة رضي الله عنه ح ٣٢٦ (٥٢). وعند أبي داود ح ٩٣ من حديث جابر رضي الله عنه بإسناد صحيح وعند غيرهم.

رأي الباحث:

إن البزار قد روى الحديث بثلاثة أسانيد ليُبيّن علتها، أما ذكر تفرد إسرائيل فيه فلا يصح فقد رواه أبو خالد الأحمر أيضاً كما تقدم ذكره، والاضطراب في هذا من مسلم الأعور كما بين الدارقطني يرحمه الله فقد وافق البزار في ذكر هذا الاختلاف، فهو معلول بالحديث المشهور، والحديث صحيح عن عائشة. عند أبي داود وغيره. وله طريق ضعيف عند الدارقطني. وفي الصحيح من حديث أنس وسفينة وجابر وغيرهما، وأما الزيادات فغير ثابتة. والله الموفق.

[٢٤١] ١٦٩١ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي مُوسَى، فَقَالا: قَالَ رسول الله ﷺ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ، قُلْنَا: وَمَا الْهَرْجُ ؟ قَالَ: الْقَتْلُ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه البزار أيضاً في مسند أبي موسى رضي الله عنه: ح ٣٠١٥ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالا: قَالَ رسول الله ﷺ بمثله.

وأخرجه البخاري ح ٦٦٥٣ ثنا عبيد الله بن موسى. ومسلم ح ٢٦٧٢ (١٠) من طريق عبد الله بن نمير ووكيع. ومسلم أيضاً ح ٢٦٧٢ (١٠) م من طريق الأشجعي عن سفيان، ومن طريق زائدة، جميعهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله وأبي موسى (جميعاً)، الحديث. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٦٦٥٤ من طريق حفص بن غياث، ومسلم في صحيحه ٢٦٧٢ (١٠) م ٢ من طريق أبي معاوية، والترمذي ح ٢٢٠٠ وأيضاً ٢٦٧٢ (١٠) م ٣ من طريق جرير وغيرهما عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى وحده. وروى الطحاوي في المشكل ١٢٩/١ من طريق عبيدة عن أبي وائل عن أبي موسى وحده أيضاً. وأخرجه ابن ماجه ح ٤٠٥٠ من طريق عبد الله بن نمير ووكيع عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله مرفوعاً. (دون أبي موسى). وهو عند غيرهم من طرق عن الأعمش. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٦٦٥٦ من طريق شعبة عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله، (أحسبه رفعه) فذكره وفيه قول أبي موسى والهرج: القتل بلسان الحبشة. وأخرجه الطيالسي أبو داود ح ٢٦٣، عن ورقاء عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله وحده.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد في هذا الإسناد وهو معلول بالحديث المشهور.

واختلف فه على الأعمش: على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود وأبي موسى جميعاً الحديث رواه الثوري وعبيد الله بن موسى، وزائدة ووكيع (في رواية)، وعبد الله بن نمير (في رواية مسلم)، عن

---

(١) مسند البزار ١١٠/٥، وإسناده رجاله ثقات.

الأعمش.

الوجه الثاني: عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري (وحده) ، رواه هكذا عنه: أبو معاوية الضرير، وجرير.

الوجه الثالث: عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود (وحده) ، رواه هكذا عنه: وكيع وابن نمير في رواية عنها وغيرها، وتابعهم على هذا الوجه: واصل الأحدب عن أبي وائل عن عبد الله وحده.

الوجه الرابع: وقد روي من حديث الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، كما ذكرالدارقطني في العلل، بيان الدارقطني للاختلاف، فقد سئل عن الحديث من طريق علقمة هذا، فقال: يرويه أبو إسماعيل المؤدب، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله. وقال موسى بن هارون، حدثناه عباد بن موسى من كتابه، عن أبي إسماعيل عن الأعمش، عن علقمة، عن عبد الله، ليس فيه إبراهيم. وأصحاب الأعمش يروونه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، وهو الصحيح[1].

قلت: وقد توهم محققوا مسند الإمام أحمد من هذا[2]، أن الدارقطني رجح رواية أبي موسى الأشعري من بين جميع هذه الأوجه الأربعة المذكورة أعلاه، وهذا غلط، وإنما أراد الدارقطني رحمه الله بقوله: (وأصحاب الأعمش يروونه عن الأعمش وعن أبي وائل، عن أبي موسى، وهو الصحيح). أن رواية علقمة عن عبد الله، إنما هي وهم وخطأ، والصحيح رواية الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى، بالمقارنة مع رواية الأعمش عن إبراهيم (أو بدون إبراهيم) عن علقمة عن عبد الله. ولم يقارن الدارقطني هذه الرواية برواية الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله وأبي موسى معا، أو عن عبد الله وحده. والله الموفق.

والراجح: بينه الحافظ بن حجر في "الفتح فقال: "... ولا يعارض ذلك الرواية الثالثة، من طريق واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، وأحسبه رفعه، لاحتمال أن يكون أبو وائل سمعه من عبد الله أيضاً، لدخوله في قوله في رواية الأعمش، قالا: وقد اتفق أكثر الرواة عن الأعمش على أنه عن عبد الله وأبي موسى معاً. ورواه أبو معاوية عن الأعمش، فقال: عن أبي موسى، ولم يذكر عبد الله، أخرجه مسلم. وأشار ابن أبي خيثمة إلى ترجيح قوله الجماعة، (سفيان ومن معه) وأما رواية عاصم المعلقة التي ختم بها الباب، فلولا أنه دون الأعمش وواصل في الحفظ لكانت روايته هي المعتمدة،

---

(١) العلل ٣/٣٦٠، السؤال ٧٧٨.

(٢) التعليق على ٣٦٩٢ كما في الهامش ٦/٢٢٣.

لأنه جعل لكل من أبي موسى وعبد الله لفظ متن غير الآخر[١].

قلت: وأقوى الروايات من هذه الأوجه، رواية سفيان ومن تابعه عن الأعمش، (بجمع ابن مسعود وأبي موسى) لما يلي:

١- لأن سفيان أحفظ واتقن من جميع من روى عن الأعمش، حتى من أبي معاوية (وهو بعده في الأعمش) كما صرح الأئمة بذلك.

٢- وقد تابعه غيره على هذا، وهم عدد.

٣- وقد اتفق البخاري ومسلم على هذه الرواية، لكن بقية الأوجه أيضاً صحيحة. فقد أخرج البخاري نفسه ووافقه مسلم في تخريج الحديث: عن أبي موسى وحده، وكذا أخرج البخاري رواية واصل عن أبي وائل عن عبد الله وحده، مع موافقة عاصم ووائل.

فكلها صحيحة إلا طريق الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، ففي النفس منه شيء. والله أعلم.

رأي الباحث:

ذكر البزار التفرّد ويصحّ بالجمع بين أبي موسى وابن مسعود فهو معلول بالطريق المشهور. إن الحديث قد اختلف في إسناده على أربعة أوجه: فيصح عن أبي موسى وابن مسعود معاً، وهو متفق عليه. وهو أقواها وأحسنها – وأشار ابن أبي خيثمة إلى هذا كما في الفتح. ويصح عن أبي موسى وحده، وعن ابن مسعود وحده أيضاً. وكذا ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري كما تقدم.

---

(١) الفتح ١٣/١٨.

[٢٤٢] ١٧٢٨- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبَانَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ رسول اللّه ﷺ، قَالَ: أَشَدُّ النَّاس عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا، أَو قَتَلَهُ نَبِيٌّ، وَإِمَامُ ضَلالَةٍ[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده، عن عاصم، عن أبي وائل إلا أبان.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في المسند ٤١٣/٧ ح ٣٨٦٨ حدثنا عبد الصمد ثنا أبان وزيادة. (وممثل من الممثلين). والطحاوي في "شرح المشكل" ١٠/١ ح (٦) من طريق موسى بن إسماعيل ثنا أبان بن يزيد عن عاصم به.. (بلفظ أحمد). وقد روي من حديث أبي عبيدة عن ابن مسعود: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٣٩٨/١٠ عن معمر عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه قال: فذكر بمعناه موقوفاً. وأخرجه الدارقطني في "العلل" ٥٨٩/٣ ح ٤٠٧، من طريق عمر بن شبة ثنا أبو أحمد ثنا عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة عن عبد الله موقوفاً. وأخرجه الدارقطني أيضاً ٤٠٨ من طريق عمر بن شبة ثنا أبو حذيفة عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً. وكذا أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٤٩٧ وغيره من طريق عباد بن كثير عن ليث بن أبي سليم عن طلحة بن مصرف عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود مرفوعاً.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرّد أبان بن يزيد برفع الحديث، وتفرّده لا يحتمل لأنه إنما يعرف من حديث أبي إسحاق السبعي ورواه الثوري عن أبي إسحاق، والصواب عنه الموقوف كما رجّح الدارقطني فهو معلول بالطريق المشهور أي أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله. وقال الدارقطني: لا يصحّ عن أبي وائل[٢].

رأي الباحث:

طريق أبان بن يزيد معلولة بالحديث المشهور عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، وهو موقوف.

---

(١) مسند البزار ١٣٨/٥، ١٣٩، ورجاله ثقات إلا أنه قد تكلم في أبان بن يزيد ودفعه أحمد الميزان ١٦/١.

(٢) انظر العلل للدارقطني ٥٨٨/٣، السؤال: ٩٠٠.

[٢٤٣] ١٩٤٦- قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الصَّايِغُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ[١]، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَوَّلُ جَدَّةٍ وَرِثَتْ عَلَى عَهْدِ رسول اللَّه ﷺ جَدَّةٌ وَابْنُهَا حَيٌّ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه إلا محمد بن سالم ولم يتابع عليه، ومحمد بن سالم هذا فهو لين الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ح ٢١٠٢ ثنا الحسن بن عرفة. والبيهقي في الكبرى ٢٢٦/٦ من طريق يحيى بن أبي طالب. كلاهما عن يزيد بن هارون به. بنحوه. وأخرجه الدارمي ٢٥٨/٢ نا يزيد بن هارون ثنا الأشعث (بن سوار)[٣] عن ابن سيرين عن ابن مسعود قال: إن أول جدة أطعمت في الإسلام سهماً، أم أب وابنها حي. وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٣٦٧/٧ من طريق سفيان عن أشعث عن ابن سيرين: أن النبي ﷺ جدة مع ابنها السدس فكانت أول جدة وذلك في الإسلام. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٧/٧ (في المصنف) ثنا حفص بن غياث والبيهقي في الكبرى ٢٢٦/٦ من طريق سفيان الثوري، كلاهما (حفص والثوري): عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني قال: "كان عبد الله يورّث الجدة مع ابنها وابنها حيّ". (هكذا موقوفاً.) وأخرجه الدارمي في سننه ٣٦٠/٢ من طريق أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم قال: قال عبد الله (بن مسعود): ترث الجدة وابنها حي.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في هذا الحديث وهو معلول بالحديث الموقوف وهو الأصحّ، والمنقطع.

قال الترمذي رحمه الله عقب ح٢١٠٢. هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً، إلا من هذا الوجه.

قلت: فقد أعله بتفرد محمد بن سالم برفعه، أي أشار إلى أنه يوجد موقوفاً. فقد وافق البزار في تعليله. وقال البيهقي رحمه الله في "الكبرى" (بعد تخريجه لحديث محمد بن سالم) مبيناً الاختلاف فيه والصحيح منه: حديث يونس وأشعث منقطع، ومحمد بن سالم غير محتج به. وإنما الرواية الصحيحة فيه: عن عمر وعبد الله (بن مسعود) وعمران بن حصين. (ثم أخرج بإسناده رواية عمر الموقوفة، ثم

---

(١) مسند البزار ٣٢٥/٥.

(٢) ضعيف من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٥٩٣٥.

(٣) هو الكندي قاضي الأهواز، ضعيف، تقريب التهذيب رقم ٥٢٨.

إسناده عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود موقوفاً)[١].

قلت: فمن هذا تبين ما يلي: اختلف على ابن مسعود في هذا على وجهين:

الوجه الأول: عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً، رواه محمد بن سالم، وكذا في رواية ابن سيرين عن عبد الله (وهي منقطعة مع الاضطراب فيها).

الوجه الثاني: عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود موقوفاً. رواه الثوري وحفص بن غياث بن إسماعيل، ويؤيده ما روى إبراهيم النخعي عن عبد الله.

والراجح: الوجه الثاني:

لأنه إسناده صحيح نظيف متصل، أما رواية محمد بن سالم فمع ضعفه فقد أعلها الترمذي والبزار والبيهقي. فهي منكرة لمخالفتها الأصح وهو الموقوف، وأما رواية ابن سيرين فقد اختلف فيها والراجح أنها مرسلة من دون ذكر ابن مسعود[٢].

رأي الباحث:

أنكرعلى محمد بن سالم رواية الحديث عن ابن مسعود مرفوعاً. وهو ضعيف، كما قال الترمذي والبزار والبيهقي، وقد تفرّد به مع ضعفه، فهو معلول بالموقوف. والراجح أنه موقوف كما ثبت بإسناد صحيح. أما رواية ابن سيرين، فقد اختلف عنه. والصحيح أنها مرسلة عن النبي صلى الله عليه وسلم.وتعليل البزار صحيح، ووافقه عليه أهل العلم والله الموفق.

---

(١) السنن الكبرى ٦/٢٢٦.

(٢) وكذا ذكر الألباني رحمه الله في "الإرواء" ٦/١٣١ ح ١٦٨٧.

[٢٤٤] ٢٠٢٦- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ[1]، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لاَ يُحِبُّ، وَلاَ يُعْطِي الدِّينَ إِلاَّ مَنْ أَحَبَّ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا يُسْلِمُ عَبْدٌ حَتَّى يُسْلِمَ قَلْبُهُ، وَلاَ يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُهُ بَوَائِقَهُ، قَالُوا: وَمَا بَوَائِقُهُ ؟ قَالَ: غَشْمُهُ وَظُلْمُهُ، وَلاَ اكْتَسَبَ عَبْدٌ مَالا حَرَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ فَيُقْبَلُ مِنْهُ، وَلاَ يُنْفِقُهُ فَيُبَارَكُ لَهُ فِيهِ، وَلاَ يَدَعُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلاَّ كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لاَ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئَ، وَلَكِنْ يُمْحَا السَّيِّئُ بِالْحَسَنِ، إِنَّ الْخَبِيثَ لاَ يَمْحُو الْخَبِيثَ، وَمَنِ اكْتَسَبَ مَالا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ فَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ فَإِنَّهُ أَبَرُّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لاَ يَسْلُبَ الْيَتِيمَ وَيَكْسُوَ الأَرْمَلَةَ، وَمَنِ اكْتَسَبَ مَالا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ فَوَضَعَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ فَذَلِكَ الدَّاءُ الْعُضَالُ، وَمَنِ اكْتَسَبَ مَالا مِنْ حِلِّهِ فَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَمِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الْغَيْثِ يَنْزِلُ، وَذَكَرَ كَلِمَةً ذَهَبَتْ عَنِّي[2].

قال البزار: وأبان بن إسحاق هذا فرجل كوفي، والصباح بن محمد فليس بالمشهور، وإنما ذكرناه على ما فيه من العلة لأنا لم نحفظ كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وأبان بن إسحاق وقد روى عنه عبد الله بن نمير ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٨٩/٦ ح ٣٦٧٢ ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" ١٦٦/٤، والعقيلي في "الضعفاء" ٢١٣/٢، والشاشي ح ٨٧٧، والحاكم في "مستدركه" ٤٤٧/٢، وصحّحه والبيهقي في "الشعب" ح ٥١٣٦. بطرقهم عن أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد به بنحوه بألفاظ قريبة وقد روي من طريق الثوري. أخرجه البخاري في تاريخه الكبير ٣١٣/٤ مختصراً (تعليقاً) والبيهقي في الشعب ح (٦٠٧) من طريق سفيان بن عقبة عن الثوري. وأخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٨٩٩٠ وأبو نعيم في "الحلية" ١٦٥/٤، ١٦٦ والحاكم في المستدرك ٣٤/١، ٣٣، من طرق عن محمد بن طلحة بن مصرف. موقوفاً ومرفوعاً.

---

(١) ضعيف يرفع الموقوفات، ترجمته برقم ٢٠٢٥.

(٢) مسند البزار ٣٩٢/٥، ٣٩٣.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد في الحديث، وهو معلول بالطريق المحفوظ، أي الموقوف.

ذكر الاختلاف في رفعه ووقفه الحافظ العقيلي رحمه الله مختصراً وقال: رواه الثوري عن زبيد عن مرة عن عبد الله موقوفاً ثناه محمد موسى عن قبيصة، وهذا أولى[١]. فقد رجح الموقوف، أي رواية الثوري.

وسئل حافظ عصره الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرويه زبيد، عن مرة، عن عبد الله واختلف عنه... ورواه الصباح بن محمد الهمداني وهو كوفي أحمسي ليس بقوي، عن مرة، عن عبد الله، مرفوعا أيضا.' والصحيح موقوف[٢].

قلت: فقد بين ضعف طرق المرفوع، ورجح الموقوف لحفظ الرواة وضبطهم عن الثوري عن زبيد. وبين ضعف طريق محمد بن الصباح الأحمسي المرفوعة أيضاً، وقد ذكر هذا الاختلاف في رفعه ووقفه أبو نعيم الأصبهاني[٣]. والحاكم أبو عبد الله رحمه الله قد صحح المرفوع من طريق عيسى بن يونس وسفيان بن عقبة عن الثوري[٤]، وقد صحّح الموقوف ابن الجوزي[٥].

رأي الباحث:

إن الحديث ضعيف بإسناد محمد بن الصباح وقد تفرد به من هذا الوجه، وهو معلول بالطريق الموقوف وهو الأولى، وقد روي من طريق الثوري، واختلف عنه. ومحمد بن طلحة وغيرهما عن زبيد عن مرة عن عبد الله، وذكر الاختلاف ورجح منه الموقوف، الدارقطني والعقيلي ووافقه ابن الجوزي. وبين ضعف رواية الصباح بن محمد الأحمسي هذه.

---

(١) الضعفاء ٢/٢١٣.

(٢) العلل ٣/٥٣٩ و ٥٤٠، السؤال: ٨٧٢.

(٣) الحلية ٤/١٦٦، ١٦٥ ولم يرجح شيئاً.

(٤) المستدرك ١/٣٣.

(٥) العلل المتناهية ٢/٣٥٢ ح ١٤٠١.



المبحث الثاني

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بكون المتفرِّد عنه من المشهورين

وفيه خمسة أحاديث

[٢٤٥] ١٥٢٤- قال البزار: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ[١] - إِمَامُ مَسْجِدِ الأَهْوَازِ- يُخْبِرُنِي فِي كِتَابِهِ، أَنَّ أَبَا هَمَّامٍ مُحَمَّدَ بْنَ الزِّبْرِقَانِ[٢] حَدَّثَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ[٣]، عَنِ الأَعْمَشِ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ[٥]، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ[٦].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا مروان بن سالم عن الأعمش، ولم يتابع عليه ومروان بن سالم هذا ليّن الحديث، وقد حدث عنه غير واحد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير، ح١٠٠١٤ وابن عدي في الكامل، ٣٨٥/٦ (في ترجمته مروان في سالم) وتمّام في فوائده، ح١٦٩ (كما في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء) ٤٤٠/١ ح٣٩١٠ كلهم من طريق زيد بن الحريش ثنا أبو همام محمد بن الزبرقان عن مروان بن سالم به. وأورده الهيثمي في المجمع، ١٧٢/٢ عزاه للطبراني والبزار وقال: وفيه مروان بن سالم وهو ضعيف وهو متروك متهم.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به مروان بن سالم وهو متروك لا يحتمل تفرّده والأعمش مشهور، فالتفرد عنه لا يقبل مع كثرة أصحابه. وعليه: فالحديث من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله لا يصحّ، ضعيف جداً لكنه يصح، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البزار نفسه ح٨٩٥٨ ومسلم في صحيحه ح ٤٨٢ (٢١٥) وأحمد ٢٧٤/١٥ ح٩٤٦١، وأبو داود في السنن ح٨٧٥ والنسائي ح١١٣٧، وفي "الكبرى" ٢٤٢/١ ح٧٢٣ والطحاوي في شرح المعاني ٢٣٤/١ ح١٤١٢ وابن حبان ٢٥٤/٥ ح١٩٢٨، من طريق عن عمارة بن غَزية عن سُمّيٍ مولى أبي بكر أنه سمع أبا صالحٍ ذكوان يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً: (أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد، فأكثر والدّعاء).

---

(١) ذكره ابن حبان في الثقات ٢٦٦/٩.
وقال الذهبي: لا يعرف، الميزان ٤١٤/٤، وأقره الحافظ اللسان ٢٨٢/٦.

(٢) صدوق ربما وهم، تقريب التهذيب ص ٨٤٥ رقم ٥٩٢١

(٣) متروك ورماه الساجي وغيره بالوضع من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٩٣١ رقم ٦٦١٤.

(٤) ترجمته برقم ١٤٧٢ وهو ثقة.

(٥) ترجمته برقم ١٤٦٣ وهو ثقة تابعي.

(٦) مسند البزار، ٣٣٠/٤.

رأي الباحث:

أن الحديث واهٍ بمرّة ضعيف جداً من طريق مروان وسالم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله فلا يصحّ بإسناد البزار، والأعمش مشهور ذو أصحاب، فالتفرّد عنه لا يقبل، وإن البزار قد تساهل في مروان بن سالم مع أنه متروك، اتهم بالوضع، ثم إن الحديث صحيح من حديث عمار بن غزية عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة. كما عند مسلم وغيره.

[٢٤٦] ١٧٨١- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ[٢]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاس مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا قيس.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده ٣٦٠/٧ ح ٤٣٤٢ عن عفان حدثنا قيس به. وفيه زيادة (إن من البيان لسحراً) في أوله.

دراسة العلة في الحديث:

إسناد تفرد به قيس، لم يتابعه عليه أحد من أصحاب الأعمش مع شهرته، وهذا من تخاليطه ومناكيره، وهذا ما أشار إليه البزار لما ذكره بالتفرد، والله أعلم، وإنما يعرف من حديث علي بن الأقمر عن أبي الأحوص عن عبد الله.

---

(١) ثقة، تقريب التهذيب، رقم ٤٣٠٠.

(٢) تغيّر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، تقريب التهذيب، رقم ٥٦٠٨.

(٣) مسند البزار ١٨٥/٥.

[٢٤٧] ١٦٧٥- قال البزار: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ[٢]، قَالَ: أنَا مَعْمَرٌ[٣]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّ رَجُلا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ أَعْلَمُ أَنِّي مُحْسِنٌ؟ قَالَ: إِذَا قَالَ جِيرَانُكَ: إِنَّكَ مُحْسِنٌ فَأَنْتَ مُحْسِنٌ، وَإِذَا قَالَ جِيرَانُكَ: إِنَّكَ مُسِيءٌ فَإِنَّكَ مُسِيءٌ. [٤]

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور إلا معمر ولا نعلمه يروى، عن عبد الله، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٨/١١، نا معمر. وأخرجه الإمام أحمد ٣٥٧/٦ ح ٣٨٠٨ ثنا عبد الرزاق، ح ٤٨٣. وابن ماجه في السنن ح ٤٢٢٣، ثنا محمد بن يحيى والطبراني في الكبير ح ١٠٤٣٣ عن إسحاق الدبري، وفي الأوسط ٢٢٣/٣ ح ٢٩٨٢، وقال الطبراني: لم يروه عن منصور إلا معمر. وأبو عوانة في مستخرجه أورده ٥٠/٤، ٥١ من طريق عبد الرزاق. وقال: في هذا الحديث نظر في صحته وتوهينه. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ح ٥٢٥ ح ٥٢٦، وأبو نعيم في الحلية ٤٣٥. والبيهقي في الكبرى ٢٢٥/١٠ وغيرهم. وقال أبو نعيم: غريب من حديث منصور، لم نسمعه إلا من هذا الوجه.[٥] وأخرجه أيضاً ابن عساكر في تاريخه ٩٤/٣ بإسناده. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٢٧١/١٠ وعزاه إلى الطبراني، ولم يعزه إلى أحمد ولا للبزار[٦].

---

(١) ثقة من الحادية عشرة. تقريب التهذيب ص ٣٤٢ رقم ٢٠٥٩.

(٢) ثقة حافظ مصنف. عمي في آخر عمره فتغير. تقريب التهذيب ص ٦٠٧ رقم ٤٠٩٢.

(٣) ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، وكذا في حديثه عن العراقيين وعن منصور كما ذكر ابن معين وغيره. انظر: شرح علل الترمذي ٧٧٤/٢ وتقريب التهذيب ص ٦٩١ رقم ٦٨٥٧.

(٤) مسند البزار ٩٨/٥.

(٥) وصححه الأستاذ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لابن حبّان على شرط الشيخين!!

(٦) قلت: وقد صححه الأستاذ / شعيب الأرنؤوط ورفقاؤه في تحقيقهم للمسند، وقالوا: إسناده صحيح على شرط الشيخين!! (هامش مسند أحمد ٣٥٧/٦ ح ٣٨٠٨) وذكروا قول الحفظ أبي عوانة صاحب المستخرج: (في هذا الحديث نظر في صحته وتوهينه) وجعلوا بعد علامة الاستفهام: وصححه قبلهم الحافظ البوصيري رحمه الله في "مصباح الزجاجة" وقال: هذا إسناد صحيح ٢٤٢/٤.

دراسة العلة في الحديث:

بيان علة رواية معمر عن منصور:

فمع أنه ظاهر هذا الإسناد الصحة، ومعمر ثقة فاضل من رجال الشيخين إلا أن أبا بكر بن أبي خيثمة: قال سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدّثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديث عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً[(١)].

قلت: فهذا يدل على ضعف رواية معمر عن أهل الكوفة والبصرة، ومنصور كوفي كما هو معلوم، فتفرّده عن منصور – وهو مشهور له أصحابه – لا يحتمل، فهو معلول بذلك، وقد نقل الحافظ ابن رجب رحمه الله أيضاً فقال (مبيناً الثقة من أصحاب منصور بن المعتمر.) ومعمر في منصور كأنه ليس بالقوي[(٢)].

قلت: وهذا يدلّ على ضعف رواية معمر عن منصور خاصّة، ونكارتها، ولذا أعلّه أبو عوانة رحمه الله. وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" ٥٢١/١٠ ح ٧٩٢٥ من طريق محمد بن موسى بن حاتم نا علي بن الحسن بن بن شقيق أنا الحسين بن واقد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى نبي الله صلى الله عليه و سلم فقال: يا نبي الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة و لا تكثر علي ؟ قال لا تغضب و أتاه رجل آخر فقال يا نبي الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ؟ قال: كن محسنا فقال: كيف أعلم أني محسن ؟ قال سل جيرانك فإن قالوا إنك محسن فإنك محسن و إن قالوا إنك مسيء فإنك مسيء[(٣)].

بيان علة حديث أبي هريرة: أخرجه الدارقطني في العلل ٤٢٨/٦ ح ٩٢٠ من طريق أحمد بن منصور (زاج) ثنا علي بن الحسين ثنا أبو حمزة عن الأعمش به. وسئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث: (لا تغضب) فذكر الاختلاف عليه وطرقه ثم قال: ورواه الحسين بن واقد وأبو حمزة السكري – فيما قال لنا ابن مخلد – عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة وزاد فيه الفاظاً لم يأت بها غيرهما: وهو قال: (فدلّني على عمل إذا عملته، علمت إن محسن...). (قال الدارقطني) وهذه الألفاظ إنما رواه الأعمش عن جامع بن شداد عن كلثوم الخزاعي، عن النبي ﷺ، ثم أخرج الحديث عن ابن مخلد وشيخه ثنا أحمد بن منصور (زاج)... ثم قال: هكذا قال لنا ابن مخلد عن أبي حمزة، ولم يقل عن الحسين بن واقد ورواه غيره عن أحمد بن منصور زاج فقال: عن الحسين بن

---

(١) شرح العلل لابن رجب ٧٧٤/٢، والتهذيب ٢٤٥/١٠.

(٢) شرح العلل ٧٢١/٢.

(٣) وانظر الإيماء ٣٨٣/٦ ح ٥٨٦٤.

واقد[1].

قلت: فالدارقطني أعلّ الحديث (حديث أبي هريرة هذا) بأن أوله (لا تغضب) صحيح، ولكن الطرف الأخير، وهو ما يشهد لحديثنا لاذي نحن فيه، لا يثبت هنا وإنما هو لفظ رواه الأعمش عن جامع بن شداد عن كلثوم الخزاعي عن النبيﷺ. أي: كون منكر في حديث أبي هريرة لا يصحّ، وإنما الصحيح أوله، وإنما هو حديث كلثوم الخزاعي.

قلت: وتعليل الدارقطني صحيح، ويؤيده:

١- الثقات رووه من حديث أبي هريرة فلم يرووا فيه هذه الزيادة في المتن.

٢- وقد أخرجه البخاري في صحيحه ح ٥٧٦٥ من طريق أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة، وليس فيه هذه الزيادة. (هو عند الترمذي وغيره).

٣- أما الرواة: الحسين بن واقد المروزي القاضي ثقة لكن له أوهام (التقريب رقم ١٣٦٨). وأبو حمزة السكري محمد بن ميمون، فثقة، إلا أنه كان فذهب بصره في آخره عمره. فمن كتب عنه قبل ذلك فحديث جيد. معنى كلام أحمد والنسائي. (شرح العلل ٧٥٤/٢) والراوي عنه: علي بن الحسين بن واقد المروزي، صدوق، إلا أنه يهم (كما في التقريب ص ٦٩٣ رقم ٤٧٥١) وغيره فلعله وهم.

قلت: ففي الطرق ضعف مع الاختلاف الذي ذكره الدارقطني في ذلك.

وأما رواية كلثوم الخزاعي: فقد أخرجها ابن ماجه ح ٤٢٢٢ ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن جامع بن شداد عن كلثوم الزاعي قال: أتى النبيﷺ رجل، فذكره بنحوه، وابن أبي شيبة في مسنده ٢٠٦/٢ ح ٦٩١، نا أبو معاوية، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ح ٥٨٥١، وابن الأثير في أسد الغابة ٥٢١/٤، بإسنادهم.

قلت: وكلثوم بن المصطلق أو كلثوم بن ناجية اختلف في صحبته، وقال أبو نعيم وابن عبد البر وغيرهما: لا تصحّ له صحبة، وأحاديثه مرسلة، والصحبة لأبيه علقمة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[2].

قلت: وعليه فهو مرسل، ولا يصحّ. ومردّ المتن المذكور في حديث أبي صالح عن أبي هريرة إنما في الأصل هو عن كلثوم هذا.

---

(١) العلل ٤٢٨/٦و ٤٢٩، السؤال: ١٩٠٧.

(٢) انظر جامع التحصيل للعلائي ص ٢٦٠ رقم ٦٥٩، والتهذيب لابن حجر ٣٩٨/٨ وأسد الغابة ٥٢١/٤.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار من طريق معمر عن منصور، ضعيف بل هو منكر، وإن كان ظاهره الصحة، لأن رواية معمر عن منصور فيها أخطاء وأوهام، وروايته عن أهل الكوفة (ومنصور منهم) والعراق ضعيفة خاصة، كما ذكر الإمام يحيى بن معين وابن رجب الحنبلي، وقد أعلّها الحافظ أبو عوانة رحمه الله، ودقق في أمرها، وما قاله أقرب إلى الصواب. وكذا ذكر الطبراني وأبو نعيم التفرد فيها، فمعمر روايته ضعيفة عن العراقيين ثم هو انفرد به، فأين أصحاب منصور من هذا الحديث؟! فهذا حديث معلول بأن المتفرد عنه منصور من المشهورين، وتفرّد معمر عنه مع ضعفه فيه فلا يحتمل منه التفرد.

وأما البوصيري ومن تبعه من المعاصرين فصححوا الحديث بإسناد معمر عن منصور هنا وهذا قصور نظر، فقد نظروا إلى صحة الإسناد الظاهرة واغترّوا بذلك!!

ثم الشاهد له من حديث أبي هريرة، فهذه الزيادة في متنه منكرة كما بيّن الدارقطني وإنما هذه الألفاظ روى من حديث الأعمش عن جامع عن كلثوم الخزاعي مرسلاً، فلا استشهاد بما كان خطأ. (وفيه رواة لهم أوهام ومناكير)، وأما الشاهد من حديث كلثوم بن علقمة، فهو مرسل لأن الصحيح أنه تابعي، فمردّ الحديث إلى هذه الرواية وهي مرسلة، فالحديث ضعيف. والله الموفق وهو أعلم بالصواب.

[٢٤٨] ٢٠٧٨- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ(١).

[٢٤٩] ٢٠٧٩- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ خَلادُ بْنُ أَسْلَمَ(٢)**، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ جَمِيعًا ذَكَرَا ذَلِكَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ**(٣)**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانُوا يَقْرَؤُونَ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: خَلَطْتُمْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ**(٤).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله إلا يونس بن أبي إسحاق.

تخريج الحديث:

(طريق أبي أحمد الزبيري): أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٤١٢/١ وأحمد ٣٣٤/٧ ح ٤٣٠٩. والترمذي في العلل الكبير ص ٧٧ ح ١٠٩ ثنا بشر بن آدم، وأبو يعلى ح ٥٠٠٦ عن محد بن عبد الله بن نمير، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٧/١ ثنا أبو بكر. ابن أبي شيبة والإمام أحمد وبشر وابن نمير وأبوبكرة وغيرهم، عن أبي أحمد الزبيري به مثله.

(طريق النضر بن شميل): أخرجه البخاري في "جزء القراءة" ح ٢٥٤ عن محمد بن مقابل، وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٠٦ عن إسحاق بن إبراهيم الهروي، والدارقطني في السنن ٣٤١/١ من طريق أحمد بن منصور زاج، ثلاثتهم عن النضر بن شميل عن يونس بن أبي إسحاق به، بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن أبيه بهذا الحديث، ومع صدقه وعدالته فتفرّده لا يحتمل عن أبي إسحاق لكونه مكثراً له أصحاب كثيرون، وهو مشهور، فأين الثوري وشعبة وإسرائيل وغيرهم من أجل أصحاب أبي إسحاق من هذا الحديث، فمثل هذا التفرّد لا يحتمل من يونس مع وهمه واضطرابه وسماعه من أبيه بعد الاختلاط.

---

(١) هو محمد بن عبد الله الأسدي الزبيري، ثقة وتقدّم مراراً.

(٢) هو الصفّار البغدادي، ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٧٧٠.

(٣) قال أحمد بن حنبل: حديثه عن أبيه ضعيف، وقال يحيى القطان: كانت فيه غفلة، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: حديثه مضطرب، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه، ونقل أبو زرعة: سماعه من أبيه بعد اختلاطه. وقال أبو أحمد الحاكم: ربما وهم. انظر تهذيب الكمال ٤٨٨/٣٢ والميزان ٤٨٢/٤ والتهذيب ٣٩١/١١.

(٤) مسند البزار ٤٤٠/٥.

ومما يؤيّد أن هذه الرواية منكرة من حديث يونس بن أبي إسحاق، أن الترمذي (بعد تخريجه لهذا الحديث) قال: سألت محمداً عن هذا الحديث. فقال: لا أعرفه إلا من هذا الوجه من حديث يونس بن أبي إسحاق[1].

أي أنه من مفرداته، وقد مضى من قول أحمد وغيره، من تضعيف رواية يونس عن أبيه فهو ضعيف.

رأي الباحث:

مدار الحديث على يونس بن أبي إسحاق، وقد تفرد به وقد تكلم الأئمة في حديثه عن أبيه فلهذا هو ضعيف، وهو معلول لكون المتفرّد عنه من المشهورين ذو أصحاب. وقد ذكر تفرّد يونس البزار، ووافقه البخاري رحمه الله. وأرى أنه من مناكير يونس، والله أعلم.

---

(١) العلل الكبير ص ٧٧ ح ١٠٩.



المبحث الثالث

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بإبدال الإسناد

وفيه خمسة أحاديث

[٢٥٠] ١٨٨٦- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ السَّلُولِيِّ، قَالَ بُنْدَارٌ، وَيُقَالَ السَّلِّيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رسول الله ﷺ صَلاةَ الْعِشَاءِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَخَذَ بِيَدِي وَخَرَجَ إِلَى الْبَطْحَاءِ، بَطْحَاءَ مَكَّةَ، ثُمَّ خَطَّ عَلَيْهِ خَطًّا يَعْنِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، ثُمَّ قَالَ: لاَ تَبْرَحَنَّ خَطَّكَ، فَإِنِ انْتَهَى إِلَيْكَ أَحَدٌ فَلا تُكَلِّمْهُ ثُمَّ مَضَى رسول الله ﷺ حَيْثُ أَرَادَ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي خُطَّى إِذْ أَتَانِي رِجَالٌ كَأَنَّهُمُ الزُّطُّ، أَشْعَارُهُمْ وَأَجْسَادُهُمْ لاَ يُجَاوِزُونَ الْخَطَّ، ثُمَّ يَصِيرُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ جَاءَ رسول الله ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ، فَقَالَ: لَقَدْ آذَانِي هَؤُلاءِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ فِي خَطِّي فَتَوَسَّدَ فَخِذِي فَرَقَدَ، وَكَانَ رسول الله ﷺ إِذَا رَقَدَ نَفَخَ النَّوْمَ نَفْخًا، فَبَيْنَمَا أَنَا قَاعِدٌ ورسول الله ﷺ مُتَوَسِّدٌ فَخِذِي، إِذَا أَنَا بِرِجَالٍ كَأَنَّهُمْ رِجَالُ الْحِجَازِ، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ بِيضٌ، اللَّهُ أَعْلَمُ مَا بِهِمْ مِنَ الْجَمَالِ، فَجَلَسَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ عِنْدَ رأس رسول الله ﷺ وَطَائِفَةٌ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَالُوا بَيْنَهُمْ: مَا رَأَيْنَا أَحَدًا قَطُّ أُوتِيَ مَا أُوتِيَ هَذَا النبي ﷺ إِنَّ عَيْنَيْهِ نَائِمَةٌ وَقَلْبَهُ يَقْظَانُ فَاضْرِبُوا لَهُ مَثَلا أَحْسَبُهُ قَالَ: بِرَجُلٍ بَنَى قَصْرًا ثُمَّ جَعَلَ مَأْدُبَةً وَدَعَا النَّاسَ إِلَى طَعَامِهِ، فَمَنْ أَجَابَهُ أَكَلَ مِنْ طَعَامِهِ وَشَرِبَ مِنْ شَرَابِهِ، وَمَنْ لَمْ يُجِبْهُ عَاقَبَهُ أَوْ عُوقِبَ، ثُمَّ ارْتَفَعُوا، فَاسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: سَمِعْتَ مَا قَالَ هَؤُلاءِ، وَهَلْ تَدْرِي مَنْ هُمْ ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هُمُ الْمَلائِكَةُ، قَالَ: فَتَدْرِي مَا الْمَثَلُ الَّذِي ضَرَبُوهُ ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: مَثَلُ الَّذِي ضَرَبُوا الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَنَى الْجَنَّةَ وَدَعَا إِلَيْهَا عِبَادَهُ فَمَنْ أَجَابَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ لَمْ يُجِبْهُ عَاقَبَهُ أَوْ عَذَّبَهُ[1].

دراسة العلة في الحديث:

هذا الإسناد معلول بإبداله دون الصحابي. وانظر للتفصيل حديث رقم ١٤٣٧ في الباب الأول الفصل الثالث والمبحث الثالث.

---

(١) مسند البزار، ٥/٢٧١.

[٢٥١] ١٤٥١- قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ قَيْس بْن مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْن شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْن مَسْعُودٍ، عَن النبي ﷺ بِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ قَيْس بْن مُسْلِمٍ.

[٢٥٢] ١٤٥٢- قال البزار: وَحَدَّثَنَا السَّكَنُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيع، عَنْ شُعْبَةَ.

[٢٥٣] ١٤٥٣- قال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ سَلَمَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، جَمِيعًا ذَكَرَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَن الرَّبِيع بْن الرُّكَيْن، عَنْ قَيْس بْن مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْن شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلاَّ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً.

دراسة العلة في الحديث:

هذا الإسناد معلول بإبدال الصحابي. وانظر للتفصيل حديث رقم ١٤٥٠ في الباب الأول الفصل الثاني المبحث الأول.

[٢٥٤] ١٤٤٤- قال البزار: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ[١]، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ[٢]، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ[٤]، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ[٥]، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَابِصَةَ الأَسَدِيُّ[٦]، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: إِنِّي لَفِي دَارِي بِالْكُوفَةِ إِذْ سَمِعْتُ عَلَى بَابِ الدَّارِ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ، أَلِجُ ؟ فَقُلْتُ: وَعَلَيْكَ السَّلامُ، لِجْ، فَلَمَّا دَخَلَ إِذَا هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَيُّ سَاعَةٍ زِيَارَةٌ هَذِهِ؟ وَذَلِكَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ، قَالَ: طَالَ النَّهَارُ عَلَيَّ فَتَذَكَّرْتُ مَنْ أَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُنِي عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأُحَدِّثُهُ، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنِي، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: تَكُونُ فِتْنَةٌ النَّائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمُضْطَجِعِ، وَالْمُضْطَجِعُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الرَّاكِبِ، وَالرَّاكِبُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمُجْرِي، قَتْلاهَا كُلُّهَا فِي النَّارِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَتَى ذَلِكَ الزَّمَانُ ؟ قَالَ: ذَلِكَ أَيَّامُ الْهَرْجِ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا أَيَّامُ الْهَرْجِ ؟ قَالَ: حِينَ لاَ يَأْمَنُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ الزَّمَانَ ؟ قَالَ: ادْخُلْ دَارَكَ، قُلْتُ: فَإِنْ دُخِلَ عَلَيَّ بَيْتِي ؟ قَالَ: فَادْخُلْ مَسْجِدَكَ، وَصَنَعَ يَدَكَ هَكَذَا، وَقَبَضَ يَمِينَهُ عَلَى الْكُوعِ، وَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: حَتَّى تُقْتَلَ عَلَى ذَلِكَ[٧].

قال البزار: ولا نعلم روى وابصة بن معبد عن ابن مسعود إلا هذا الحديث بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١١/٣٥٠ – ٣٥١، نا معمر به بنحوه ومن طريقه الطبراني في الكبير ١٠/٨ (٩٧٧٤) وعبد الله بن المبارك في مسنده ص ١٦١ نا معمر عن سالم عن إسحاق بن راشد عن عمرو بن وابصة به بنحوه. وابن أبي شيبة ٨/٦٤٢ ثنا معتمر بن بشر ثنا ابن المبارك نامعمر عن إسحاق بن راشد عمرو بن وابصة عن أبيه، به. وأخرجه أبو داود في سننه ح ٤٢٥٨

(١) ثقة، تقريب التهذيب ص ٤٠٠ رقم ٢٥٠٧.

(٢) ثقة حافظ، تقريب التهذيب ص ١٠٠ رقم ١١٤.

(٣) ثقة حافظ معروف، تقريب التهذيب ص ٦٠٧ رقم ٤٠٩٢.

(٤) ثقة ثبت فاضل، تقريب التهذيب ص ٩٦١ رقم ٦٨٥٠٧.

(٥) صدوق، تقريب التهذيب ص ١٢٨ رقم ٣٥٣.

(٦) صدوق، تقريب التهذيب ص ٧٤٧ رقم ٥١٦٦.

(٧) مسند البزار ٤/٢٧٦.

من طريق شهاب بن الخراش عن القاسم بن غزوان عن إسحاق بن راشد عن سالم قال حدثني عمرو بن وابصة عن أبيه به بنحوه. (وفيه إسحاق عن سالم عن عمرو بن وابصة) وعند المزي زيادة قصة وذكر خريم بن فاتك والحاكم في المستدرك ٤٢٦/٤ من طريق عبد الرزاق نا معمر عن إسحاق بن راشد به، ولم يذكرسالماً.

أخرجه أحمد في مسنده ٤٢٨٦، ٣١٥/٧، ثنا عبد الرزاق نا معمر عن رجل[1] عن عمرو بن وابصة الأسدي عن أبيه به. وأخرجه أيضاً ٣١٧/٧، رقم ٤٢٨٧، من طريق عبد الله بن المبارك نا معمر عن إسحاق بن راشد عن عمرو بن وابصة به بنحوه. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٣٦/٦٢ من طريق هلال بن العلاء نا أبي نا سليمان بن صهيب الرقي العطار نا إسحاق بن راشد، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن إسحاق بن راشد.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد وقد اختلف في هذا الحديث، فرواه إسحاق بن راشد، وهو "المدار"، واختلف عنه، فرواه عنه القاسم بن غزوان وذكر بينه وبين عمرو بن وابصة سالماً، قال المزي[2]، إن لم يكن سالم بن أبي الجعد أو سالم بن أبي المهاجر فلا أدري من هو؟! وقال الحافظ[3]: "بل أظن أنه ابن عجلان الأفطس". لكن القاسم بن غزوان مقبول، لم يوثقه أحد[4]. والروي عنه: شهاب بن خراش، خراش، صدوق يخطئ[5]. فهذا وجه ضعيف. وقد ذكر سالم في رواية ابن المبارك في مسنده قبل إسحاق بن راشد.

الوجه الثاني: ما رواه معمر عن إسحاق بن راشد عن عمرو بن وابصة عن أبيه به. كما عند ابن المبارك وعبد الرزاق وابن أبي شيبة والبزار وغيرهم. ورواته ثقات معروفون، فمعمر أوثق من غيره.

الوجه الثالث: عن معمر عن رجل عن عمرو بن وابصة به. كما عند أحمد، وهذا الرجل المبهم هو نفسه إسحاق بن راشد، كما تقدم من ذكر الدارقطني وابن حجر.

---

(١) الرجل المبهم. إسحاق بن راشد عيّنه الدارقطني في العلل وابن حجر في تعجيل المنفعة ص ٥٥٠.

(٢) تهذيب الكمال ١٨١/١٠.

(٣) التهذيب٣٨٦/٣.

(٤) تقريب التهذيب ص ٧٩٣ رقم ٥٧٥.

(٥) تقريب التهذيب ٤٤٠ رقم ٢٨٤٢.

رأي الباحث:

الراجح: الوجه الثاني: معمر عن إسحاق بن راشد عن عمرو بن وابصة به. وهذا الذي يترجح لأن رجاله أوثق وأضبط. وإليه مال الدارقطني[1]، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٣٥/٦٢. وله شاهد صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري ح ٣٤٠٦ ورقم ٦٦٧٠ و ٦٦٧١، ومسلم ٢٨٨٦ بأسانيد عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً. ولفظه: "ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن يشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذاً فليعذبه". (وهذا اللفظ عند البخاري).

ومن حديث أبي بكرة رضي الله عنه، أخرجه مسلم (٢٨٨٧)، ومن طريق حماد بن زيد ثنا عثمان الشحام عن مسلم بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً: (إنها ستكون فتن ألا ثم تكون فتنة. القاعد فيها خير من الماشي فيها والماشي فيها خير من الساعي إليها ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلحق بإبله ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه، قال فقال رجل: يا رسول اللهأرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاء، اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟ قال فقال رجل يا رسول الله، أرأيت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفين أو إحدى الفئتين فضربني رجل بسيفه أو يجيء سهم فيقتلني؟ قال: يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار).

---

(١) العلل س ٨٨٢، ٥٥٤/٣.



المبحث الرابع

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بجرح الراوي

وفيه أربعة وثلاثون حديثاً

[٢٥٥] ٢٠٣٤: قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ، قَالا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الأَعْرَجُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: سَجَدَ لَكَ سَوَادِي وَخَيَالِي، وَآمَنَ بِكَ فُؤَادِي، أَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، هَذِهِ يَدَايَ وَمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي أَوْ بِمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه، وقد روي نحو من هذا الكلام بغير هذا اللفظ عن غير عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" ٢٧٣/٢ من طريق داود بن بن عمر الضبي (في ترجمة حميد الأعرج) والحاكم ٥٣٣/١، ٥٣٣ من طريق إبراهيم بن يوسف، كلاهما عن خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث به. وأما ما ذكره البزار من أنه قد روي عن غير عبد الله. فقد روي من حديث عائشة: أخرجه أبو يعلى ١٢١/٨ والعقيلي في "الضعفاء" ١١٦/٤، وابن عدي ٢٤٠/٦ من طريق محمد بن عثيم أبي ذر قال: حدثني عثيم، عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عائشة قالت: كانت ليلتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فانسل فظننت أنما انسل إلى بعض نسائه، فخرجت غيرى فإذا أنا به ساجد كالثوب الطريح فسمعته يقول: سجد لك سوادي وخيالي، وآمن بك فؤادي. رب هذه يدي وما جنيت على نفسي، يا عظيم ترجى لكل عظيم فاغفر ذنبي العظيم... الحديث

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار في الحديث بهذا الإسناد وهو معلول بالجرح في الراوي حميد بن عطاء أو ابن علي الأعرج وهو شديد الضعف فهو معلول بالجرح في الراوي[٢].

رأي الباحث:

تعليل البزار صحيح، فقد أشار إلى نكارة الحديث ابن مسعود، وإلى رواية عائشة مع اختلاف اللفظ، فهو معلول بالجرح في الراوي.

---

(١) مسند البزار، ٤٠٣/٥.

(٢) انظر السلسلة الضعيفة للألباني ١٦٧/٥ ح ٢١٤٥ و١٩٠/١٤ ح ٦٥٧٩.

[٢٥٦] ١٦٠٠- قال البزار: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَارِثِيُّ أَبُو الرَّبِيعِ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمَوْشُومَةَ، وَالنَّامِصَةَ وَالْمُتَنَمِّصَةَ، وَنَهَى عَنِ النَّوْحِ.

[٢٥٧] ١٦٠١- وقال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى[3]، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: لَعَنَ رسول الله ﷺ الْخَمْرَ، وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا، وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا.

قال البزار: وهذان الحديثان لا نعلم رواهما عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، إلا عيسى بن أبي عيسى[4].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠٥٧ وابن عدي في الكامل ٢٤٨/٥ كلاهما من طريق أحمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك أخبرني عيسى بن أبي عيسى به.

أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٤٨/٥، والطبراني في الكبير ح ١٠٠٥٦ من طريق أحمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك به. وقال ابن عدي(بعد تخريجه لهذا الحديث والذي بعده): وأحاديثه لا يتابع عليها متنا ولا إسناداً. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ٣٥٢/٣ ح ٢٩٣٧، وفي المجمع وعزاه للطبراني في البزار وضعفه بعيسى بهذا.

دراسة العلة في الحديث:

تفرد به عيسى الحناط، ولا يحتمل تفرّده فهو معلول بالجرح في الراوي.

والمدار، عيسى الحناط أو الخياط، هو لا شيء كما تقدم، وقد اضطرب فيه كما قال ابن أبي حاتم:

---

(١) قال ابن حبان: مستقيم الحديث، الثقات ٤٠٧/٨.

(٢) صدوق من صغار الثامنة، التقريب ص ٨٢٦ رقم ٥٧٧٣.

(٣) متروك الحديث من السادسة، تقريب التهذيب ص ٧٧٠ رقم ٥٣٥٢.

(٤) مسند البزار ٣٩/٥.

وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله عن النبي ﷺ: أنه لعن عشرة: الخمر وعاصرها، ومعتصرها.

قال أبي (أبو حاتم): رواه حسن بن صالح، عن عيسى الخياط، عن الشعبي، عمن حدثه، عن النبي ﷺ. قال أبي: لا أبعد أن يكون قال مرة كذا، ومرةً كذا، هذا من عيسى[١].

قلت: فمع وهنه الشديد اضطرب فيه مما يزيده وهنا.

وحديث اللعن في الخمر رواه الترمذي ح **١٢٩٥** وابن ماجه ح **٣٣٨١** وغيرهما من حديث أنس بن مالك بإسناد صحيح. وهو عند ابن ماجه ح **٣٣٨٠** وغيره من حديث ابن عمر بإسناد قوي صحيح وقد بين أبو حاتم الرازي أنه لا يصح من حديث ابن عمرو بن العاص[٢].

رأي الباحث:

أن الحديث ضعيف جداً بالإسنادين، وعلته عيسى الحناط أو الخياط متروك، ولا يحتمل تفرّده. وأما حديث الربا والواصلة فهما حديثان جمعهما عيسى في حديث واحد. وأخطأ في الإسناد أيضاً فجعله عن الشعبي عن علقمة ولا يصح والصحيح من حديث إبراهيم عن علقمة. بإسنادين متفرقاً وكلاهما حديث صحيح عن إبراهيم. وأما حديث الخمر فقد اضطرب فيه كما بيّن أبو حاتم الرازي فتارة رواه مرسلاً وأخرى موصولاً، وهذا منه لضعفه الشديد. وحديث اللعن في الخمر مروي بأسانيد صحيحة عن أنس بن مالك وابن عمر وغيرهما[٣].

(١) العلل لابن أبي حاتم ٤/٤٤٩ – ٤٥٠، المسألة: ١٥٥٨.

(٢) انظر: المسألة ١٥٧٤، ٤/٤٦٧.

(٣) وانظر السلسلة الصحيحة للمحدث الألباني ٥١٦/٢ ح ٨٣٩.

[٢٥٨] ١٦٠٧- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ(١)، قَالَ: حَدَّثنَا عَفَّانُ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذُنَانَ(٣)، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: قَرْضُ مَرَّتَيْنِ يَعْدِلُ صَدَقَةَ مَرَّةٍ(٤).

قال البزار: ولا نعلم روى عبد الرحمن بن أذنان، عن علقمة، عن عبد الله إلا هذا الحديث، ولا نعلم أسنده إلا حماد بن سلمة.

[٢٥٩] ١٦٣١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الْعَطَّارُ، وَأَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ، قَالا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى الْفُضَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَرِيزٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قَرْضُ مَرَّتَيْنِ يَعْدِلُ صَدَقَةَ مَرَّةٍ(٥).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن الأسود، عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

(طريق ابن أذنان): أخرجه أحمد ٢٦/٧ ح ٣٩١١ ثنا عفان، وأبو يعلى الموصلي في مسنده عن أبي خيثمة عن حماد به مرفوعاً (ح ٥٣٦٦). (وعندهما ابن أذنان مبهماً) بنحو مع قصة. ولفظ أحمد: (إن السلفغ يجري مجرى شطر الصدقة). وابن أبي شيبة في مسنده ٢٥٨/١ ح ٣٨٧ نا عفان به. وحسنه المحقق.

(طريق أبي حريز): أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢٤٩/٧، والشاشي في مسنده ح ٤٣٩، والطبراني في الكبير ح ١٠٢٠٠ والبيهقي في الكبرى ٣٥٣/٥ ٣٥٤، كلهم من طريق يحيى بن معين نا معتمر بن سليمان به بنحوه.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٥٧ وهو صدوق.

(٢) ثقة ثبت، تقريب التهذيب ص ٦٨١ رقم ٤٦٥٩.

(٣) مجهول الحال سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير ٢٥٥/٥. وابن أبي حاتم ٢١٠/٥ وابن حبان في الثقات ٨٧/٨.

(٤) مسند البزار ٤٤/٥.

(٥) مسند البزار ٦٣/٥، رجاله ثقات. وأبو حريز عبد الله بن الحسين الأزدي صدوق يخطيء، تقريب التهذيب ص ٥٠٠ رقم ٣٢٩٤. وقال أحمد: روى معتمر عن فضيل بن ميسرة عن أبي حريز أحاديث مناكير، وكذا نقل ابن عدي في الكامل ١٥٨/٤، العلل والمعرفة ٣٧٢/٢.

دراسة العلة في الحديث:

قال الدارقطني في "الأفراد": غريب من حديث إبراهيم بن يزيد عن الأسود، تفرد به أبو حريز عبد الله بن الحسين، ولم يروه عنه غير الفضل بن ميسرة أبو معاذ، وتفرد به معتمر بن سليمان عنه[١].

وأعله البيهقي بعد روايته بقوله: تفرد به عبد الله بن الحسين أبو حريز قاضي سجستان، وليس بالقوي.

رأي الباحث:

إن الدارقطني والبيهقي قد اتفقا البزار في إعلاله بالتفرد، ولذا ذكره ابن عدي في مناكيره كما مر. فهو منكر. وأشار إلى ذلك ابن القطان الفاسي[٢].

---

(١) أطراف الغرائب ٤/٥٧ ح ٣٦٠٦.

(٢) في بيان الوهم والإيهام ٦/٤٩٦.

[٢٦١] ١٧٩٥ــــ قال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو الرَّبَالِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ جَرِيرٍ[٢]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: أَفْضَلُ الْعَمَلِ الصَّلاةُ لِوَقْتِهَا وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن إسماعيل، عن أبي عمرو، عن عبد الله إلا عمرو بن جرير، ولا نعلم أسند إسماعيل، عن أبي عمرو، عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٨١٥ من طريق الحسن بن جامع السكري ثنا عمرو بن جرير البجلي عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله بن مسعود قال، أتاه قوم فسألوه عن فضائل، فقال: الصلاة لوقتها وبر الوالدين. وقد أخرجه أيضا ح ٩٨١٢ من طريق الحسين بن علي بن يزيد الصدائي ثنا حماد بن الوليد ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال أي الأعمال أفضل، فقال: سألتني عما سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره مرفوعاً. وأخرجه الطبراني أيضاً في الأوسط ح ٥٣٩٤، وقال: لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد، إلا حماد بن الوليد[٤].

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد عمرو بن جرير عن إسماعيل بن أبي خالد بهذا الإسناد بهذا الحديث، وهو متّهم مجروح، فهذا معلول بالجرح في الراوي.

---

(١) ثقة عابد من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٤٣٧.

(٢) قال أبو حاتم: كان يكذب، وقال العقيلي: عنده مناكير. وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير الإسناد والمتن. وقال الدارقطني: متروك، انظر: الجرح ٢٢٤/٦، الضعفاء للعقيلي ٢٦٤/٣، الكامل ١٤٩/٥، الضعفاء لابن الجوزي ٢٢٤/٢.

(٣) مسند البزار ١٩٦/٥.

(٤) فرواية الطبراني أدق، وقد علم بهما جميعاً ثم ذكر رواية حماد بن الوليد وذكر تفرده به، والله أعلم.

[٢٦٢] ١٩٤٦- قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ الصَّايِغُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ[1]، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَوَّلُ جَدَّةٍ وَرِثَتْ عَلَى عَهْدِ رسول الله صلى الله عليه وسلم جَدَّةٌ وَابْنُهَا حَيٌّ[2].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه إلا محمد بن سالم ولم يتابع عليه، ومحمد بن سالم هذا فهو لين الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ح ٢١٠٢ ثنا الحسن بن عرفة. والبيهقي في الكبرى ٢٢٦/٦ من طريق يحيى بن أبي طالب. كلاهما عن يزيد بن هارون به. بنحوه. وأخرجه الدارمي ٢٥٨/٢ نا يزيد بن هارون ثنا الأشعث (بن سوار)[3] عن ابن سيرين عن ابن مسعود قال: إن أول جدة أطعمت في الإسلام سهماً، أم أب وابنها حي. وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٣٦٧/٧ من طريق سفيان عن أشعث عن ابن سيرين: أن النبي صلى الله عليه وسلم جدة مع ابنها السدس فكانت أول جدة وذلك في الإسلام. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٧/٧ (في المصنف) ثنا حفص بن غياث والبيهقي في الكبرى ٢٢٦/٦ من طريق سفيان الثوري، كلاهما (حفص والثوري): عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني قال: "كان عبد الله يورّث الجدة مع ابنها وابنها حيّ". (هكذا موقوفاً.) وأخرجه الدارمي في سننه ٣٦٠/٢ من طريق أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم قال: قال عبد الله (بن مسعود): ترث الجدة وابنها حي.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في هذا الحديث وهو معلول بالحديث الموقوف وهو الأصحّ، والمنقطع.

قال الترمذي رحمه الله عقب ح٢١٠٢، هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً، إلا من هذا الوجه.

قلت: فقد أعله بتفرد محمد بن سالم برفعه، أي أشار إلى أنه يوجد موقوفاً. فقد وافق البزار في تعليله.

وقال البيهقي رحمه الله في "الكبرى" (بعد تخريجه لحديث محمد بن سالم) مبيناً الاختلاف فيه والصحيح منه. فمحمد بن سالم يتفرد به هكذا.

---

(١) ضعيف من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٥٩٣٥.

(٢) مسند البزار ٣٢٥/٥.

(٣) هو الكندي قاضي الأهواز، ضعيف، تقريب التهذيب رقم ٥٢٨.

وقال البيهقي: وحديث يونس وأشعث منقطع، ومحمد بن سالم غير محتج به. وإنما الرواية الصحيحة فيه: عن عمر وعبد الله (بن مسعود) وعمران بن حصين. (ثم أخرج بإسناده رواية عمر الموقوفة، ثم إبسناده عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود موقوفاً)[(١)].

قلت: فمن هذا تبين ما يلي: اختلف على ابن مسعود في هذا على وجهين:

الوجه الأول: عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً، رواه محمد بن سالم، وكذا في رواية ابن سيرين عن عبد الله (وهي منقطعة مع الاضطراب فيها).

الوجه الثاني: عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود موقوفاً. رواه الثوري وحفص بن غياث بن إسماعيل، ويؤيده ما روى إبراهيم النخعي عن عبد الله.

والراجح: الوجه الثاني:

١- لأنه إسناده صحيح نظيف متصل.

٢- أما رواية محمد بن سالم فمع ضعفه فقد أعلها الترمذي والبزار والبيهقي. فهي منكرة لمخالفتها الأصح وهو الموقوف.

٣- وأما رواية ابن سيرين فقد اختلف فيها والراجح أنها مرسلة من دون ذكر ابن مسعود[(٢)].

رأي الباحث:

أنكرعلى محمد بن سالم رواية الحديث عن ابن مسعود مرفوعاً. وهو ضعيف، كما قال الترمذي والبزار والبيهقي، وقد تفرّد به مع ضعفه، فهو معلول بالموقوف. والراجح أنه موقوف كما ثبت بإسناد صحيح. أما رواية ابن سيرين، فقد اختلف عنه. والصحيح أنها مرسلة عن النبي صلى الله عليه وسلم. تعليل البزار صحيح، ووافقه عليه أهل العلم والله الموفق.

---

(١) السنن الكبرى ٦/٢٢٦.

(٢) وكذا ذكر الألباني رحمه الله في "الإرواء" ٦/١٣١ ح ١٦٨٧.

[٢٦٣] ١٤٣٤ــــ قال البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيٍّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ[(٢)]، عَنْ أَبِيهِ[(٣)]، عَنْ حَنَشٍ[(٤)]، عَنْ عَطَاءٍ يَعْنِي ابْنَ أَبِي رَبَاحٍ[(٥)]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَسُودَ كُلُّ قَبِيلَةٍ مُنَافِقِيهَا[(٦)].

قال البـزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عبد الله بن مسعود، ولا نعلم له طريقا عن عبد الله إلا هذا الطريق، وحنش هذا اسمه حسين بن قيس الرحبي، وقد روى عنه غير واحد، فقال حسين بن قيس: ولا نعلم أحدا قال حنش إلا التيمي.

تخريج الحديث:

روي الحديث مرفوعاً من عدة أوجه، عن ابن مسعود.

الوجه الأول: من طريق حنش هذا الرحبي: أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب "المتمنين" برقم ١٤٨ ص ٨٦[(٧)]. ثنا عبيد الله بن جرير العتكي، ثنا عاصم بن النضر ثنا عاصم معتمر.. (وفي إسناده نقص في الأصل أشار إليه المحقق في الهامش) وزيادة: (فلذلك اشتهيت أن أموت قبل ذلك الزمان) من قول ابن مسعود. وابن عدي في الكامل ٢/٣٥٣. عن علي بن عبد الحميد الغضائري ثنا محمد بن عبدالأعلى ثنا معتمر عن أبيه عن حنش... بمثله. والطبراني في الكبير ح ٩٧٧١، ثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا عاصم بن النضر ثنا معتمر بن سليمان... به بمثله وفيه زيادة قصة. أورده الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار، رقم ٣٤١٦، ٤/١٥٠ وابن حجر في مختصر زوائد البزار برقم ١٦٥٩، ٢/١٨٤ من هذه الوجه. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد برقم ١٢٤٥٤، ٧/٢٧٦، وقال الهيثمي: رواه البزار والطبراني وفيه قصة وفيه حسين بن قيس، وهو متروك. وأخرجه أبو نعيم في صفة النفاق ونعت المنافقين برقم ١٠٦، ص ١٣٢ من طريق عبدان، وبرقم ١٠٧، ص ١٣٣ من طريق الحسن مع سفيان كلاهما عن عاصم بن النضر عن معتمر بن سليمان به

---

(١) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ١٠٥١ رقم ١٧٥٧.

(٢) ثقة من كبار التاسعة، تقريب التهذيب ص ٩٥٨ رقم ٦٨٣٣.

(٣) ثقة من عابد، تقريب التهذيب ص ٤٠٩ رقم ٢٥٩٠.

(٤) هو الحسين بن قيس الرحبي، متروك من السادسة، تقريب التهذيب ص ٢٤٩ رقم ١٣٥١.

(٥) ثقة فقيه.. لكنه كثير الإرسال، ولم يسمع من ابن عمر وغيره قاله ابن المديني وأحمد، المراسيل ص ١٥٥ وتقريب التهذيب ص ٦٧٧ رقم ٤٦٢٣.

(٦) كذا فيه والأصوب: منافقوها، مسند البزار ٤/٢٦٥.

(٧) الناشر: دار ابن حزم، ط الأولى ١٤١٨ه ١٩٩٧م، تحقيق محمد خير رمضان يوسف.

بمثله.

الوجه الثاني: إسماعيل بن قيس الرعيني عن ابن مسعود: أخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن برقم ٤٠٤، ٤/٨٠٠، من طريق عبد الرحمن بن شريح، عن إسماعيل بن قيس الرعيني، وبرقم ٤٠٦، ثنا محمد بن خليفة[1] ثنا محمد ابن الحسين ثنا عبد الله بن صالح البخاري ثنا عبدة بن عبد الرحيم قال نا يحيى بن يحيى نا عبد الله بن وهب... يحيى بن يحيى وعلي بن معبد كلاهما عن عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن شريح عن إسماعيل بن قيس عن ابن مسعود.

ومن طريق آخر عن ابن مسعود: أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٥٥٦، من طريق سيف بن مسكين الأسواري ثنا مبارك بن فضالة عن الحسن البصري عن عني السعدي، عن ابن مسعود في سياق طويل. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٣٢٣ وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه سيف بن مسكين[2].

وقد روي موقوفاً عن عمر رضي الله عنه: أخرجه الداني في السنن الواردة في الفتن برقم ٤٠٢، ص ٧٩٩ من طريق علي بن معبد ثنا يزيد بن أبي يزيد الشامي، عن أحرم بن صالح الأزدي عن عبد الله بن فروخ أن عمر بن الخطاب قال: (خربت العرب وهي عامرة) قالوا ولم ذلك؟ يا أمير المؤمنين! قال: (إذا ظهر فجارها على أبرارها، وساد القبيل العظيم منافقوه) وأورد المتقي الهندي في كنز العمال ١١/٢٧٠ وعزاه إلى أبي موسى المديني في دولة الأشراف وأخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات رقم ٤٤ ص ٤٦ سعيد بن سعيدنا أبو يعقوب إسحاق الجزري، عن ثور عن خالد بن معدان قال قال عمر بنحوه.

وروي موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص: أخرجه الداني في "الفتن" ٤٠٣، من طريق نعيم بن حماد، محمد بن حمير عن عمرو بن قيس محمد بن حمير السليحي الحمصي صدوق ص ٨٣٩ رقم ٥٨٧٤. وأخرجه ابن وضاح في "البدع" ٢١٤، ص ١٤٨ بلفظ سمع عبد الله بن عمرو يقول: إن من أشراط الساعة أن توضع الأخيار، وترفع الأشرار، ويسود كل قوم منافقوهم.

وقد روي مقطوعاً: أخرجه الداني في الفتن ٤٠٥ ص ٨٠١ من طريق مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن الحسن قال: كان يقال: يوشك أن يسود كل قوم منافقوهم. وأخرجه الفريابي، في

---

(١) محمد بن خليفة أبو عبد الله هو القرطبي، قال الذهبي رحل وسمع الآجري أي أبا بكر، وقال: ضعفه ابن الفرضي، ولم يهدره. الميزان برقم ٧٤٩٥، ٣/٥٣٩. واللسان ٥/٢٥٩. وذكره الحميدي في جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ص ٥٤ رقم ٤٨. وذكر عن ابن عبد البر: أنه كان رجلاً صالحاً.

(٢) ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعات لا يحل الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها... ١/٣٤٧.

صفة النفاق وذم المنافقين. ص ٩١ من طريق عبد الله بن شوذب عن الحسن قال: (لا تقوم الساعة حتى يسود كل قوم منافقوها). وقد أخرجه ابن وضاح في البدع برقم ٢١٦ ص ١٤٩ قال قرأ علينا أبو البشر[1] ونحن نسمع صمام عن أبي شريح[2] وغيره "إن الساعة لا تقوم حتى يسود كل قبيلة منافقوها".

دراسة العلة في الحديث:

إن الحديث لا يصح مرفوعاً، وبإسناد البزار من طريق حنش ضعيف جداً، فهو فرد معلول بالجرح في الراوي. وكذا بإسناد سيف بن مسكين ضعيف جداً مع عنعنة مبارك بن فضالة. وكذا لا يصح من حديث أبي بكرة... لجهالة حبيب بن فروخ مع عنعنة مبارك بن فضالة... ويخشى أن يكون قد دلسه لأنه شديد التدليس كما مر. ثم أنه قد روي عن الحسن من قوله وهذا مما يفتح باب التدليس لانقطاعه. ولا يصح موقوفاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، نعم، يحسن موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص... كما مرّ... ويمكن القول: إن أشراط الساعة من أمور الغيب مما لا مجال للرّأي فيه فيكون مرفوعا حكماً... ولكن لا يقطع بذلك والله أعلى وأعلم. وقد روي بأسانيد جيدة عن الحسن البصري وأبي شريح مقطوعاً... مما يدل أنه له أصلاً عن السلف والله المؤفق.

---

(١) هو زيد بن بشر الحضرمي المصري، قال أبو زرعة: ثقة رجل صالح، الجرح: ٣/٥٥٧.

(٢) عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني، وثقه أحمد وابن معين وقال أبو حاتم لا بأس به، الجرح ٥/٢٤٤.

[٢٦٤] ١٤٣٥ــ قال البزار: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ[٢]، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ[٣]، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لاَ تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ: عَنْ شَبَابِهِ فِيمَا أَبْلاهُ، وَعَنْ عُمْرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ فِيهِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا من هذا الوجه، وقد تقدم ذكرنا لحسين بن قيس بلينه فاستغنينا عن إعادة ذكره، ولا نعلم روى ابن عمر عن عبد الله بن مسعود إلا هذين الحديثين[٥].

تخريج الحديث:

روي من حديث ابن مسعود.

من طريق حنش هذا:

أخرجه الترمذي في سننه ٢٤١٦ ثنا حميد بن مسعدة به، بنحوه. وقال: " قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس، وحسين بن قيس يضعف في الحديث من قبل حفظه وفي الباب عن أبي برزة وأبي سعيد"[٦].

وأخرجه، الطبراني في الكبير ٩٧٧١ – ٩٧٧٢ من طريق حميد بن مسعدة ومحمد بن بكار.

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٢٧٦ رقم ١٥٦٨.

(٢) لا بأس به رمي بالنصب، تقريب التهذيب ص ٢٥٥ رقم ١٣٩٨.

(٣) هو حنش، متروك ترجمته برقم ١٤٣٤.

(٤) مسند البزار ٢٦٧/٤.

(٥) وقال الدكتور محفوظ الرحمن رحمه الله محقق الكتاب في الهامش ٢٦٧/٤، بل قد أخرج الهيثم بن كليب في مسنده حديثاً. فذكر حديثاً، وفيه نظر.

(٦) وهذا نوع تساهل منه – رحمه الله – وإلا فالجرح في الحسين بن قيس شديد، كما تقدم وقد حسنه الشيخ الألباني في الصحيحة، ٦٦٦/٢، بعد تخريجه وذكر قول الترمذي، فعقب بقوله: قلت: (الألباني) لكن له شواهد تدل على أنه قد حفظه، من حديث أبي برزة الأسلمي ومعاذ بن جبل. ولعل الألباني تابع الحافظ المنذري رحمه الله حيث أورد هذا الحديث من طريق حنش ٧٣/١. وقال: وهذا حديث حسن في المتابعات إذا أضيف إلى إسناده. وهذا خلاف القواعد، فحسين بن قيس متروك، وحديثه ضعيف جداً فلا يتقوى وإنما الأولى أن يقال: الحديث لا يصحّ عن ابن مسعود.. والله أعلم. وإنما يصح من حديث أبي برزة وحديث معاذ، ثم إن الشيخ نفسه قد ضعف جداً حديث حتى يسود كل قبيلة منافقوها.

وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٥٥٥/١ في ترجمة حسين بن قيس من طريق الغفارى عن حميد بن مسعدة به. وأخرجه ابن عدي في الكامل، ٧٦٣/٢ في ترجمة حنش من طريقين عن حنش والخطيب في تاريخه ٤٤٠/١٢ وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٦/١٥، وابن النجار في ذيله ١٢١/٣ وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان برقم ١٢٢٥.

ومن حديث أبي برزة الأسلمي. أخرجه الترمذي في سننه (٢٤١٧) ٦١٢/٤.. من طريق الأعمش عن سعيد بن عبد الله بن جريج عن أبي برزة الأسلمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ٣٤٨/٢، ٢١٩١ من طريق الحارث بن محمد الكوفي قال نا أبو بكر بن عياش عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عامر عن أبي برزة قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم فذكره وزاد وعن حب أهل البيت فقيل يا رسول اللهفما علامة حبكم فضرب بيده على منكب علي[1]. وأخرجه الطبراني في الكبير ١٠٢/١١ من طريق حسين بن الحسن الأشقر ثنا هشيم بن بشير عن أبي هاشم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره فيما أفناه وعن جسده فيما أبلاه وعن ماله فيما أنفقه ومن أين كسبه وعن حبنا أهل البيت. وفي الأوسط ١٥٥/٩ ج ٩٤٠٦، وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي هاشم إلا هشيم ولا عن هشيم إلا حسين بن حسن تفرد به أحمد بن يزيد[2].

دراسة العلة في الحديث:

أن الحديث لا يصح عن ابن مسعود وهو معلول بالجرح في الراوي حنش، وقد تفرّد به من هذه الطريق. ويصح من حديث أبي برذة الأسلمي فعليه المعول وهو العمدة في هذا الباب.

---

(١) وعن حبّنا أهل البيت وما بعده وفي إسناد الطبراني الحارث بن محمد الكوفي ويقال له المعكوف: قال صاحب الميزان أحمد بن يزيد عنه باطل.

(٢) فيه حسين بن حسن الأشقر، قال في التقريب: الفُزاري الكوفي صدوق يهم ويغلوا في التشيع ص ٢٤٧ رقم (١٣٢٧) وهشيم بن بشير أبو معاوية الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس، تقريب التهذيب ص ١٠٢٣ رقم ٧٣٦٢، وذكره في الثالثة من المدلسين، لا تقبل عنعنتة وقد عنعن، التعريف ص ١١٥، رقم (٤٥).

[٢٦٥] ١٤٥٤ــ قال البزار: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُدْرِكٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ[٣]، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ[٤]، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَا أَحْسَنَ مِنْ مُحْسِنٍ مُسْلِمٍ، وَلاَ كَافِرٍ إِلاَّ أُثِيبَ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا إِثَابَةُ الْمُؤْمِنِ قَدْ عَرَفْنَاهَا، فَمَا إِثَابَةُ الْكَافِرِ؟ قَالَ: إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَوْ وَصَلَ رَحِمًا، أَوْ عَمِلَ حَسَنَةً أَثَابَهُ اللَّهُ، وَإِثَابَتُهُ الْمَالُ وَالْوَلَدُ فِي الدُّنْيَا، وَعَذَابًا دُونَ الْعَذَابِ، يَعْنِي فِي الآخِرَةِ، وَقَرَأَ: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[٥]»[٦].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ إلا عبد الله بن مسعود، ولا نعلم له إسنادا عن عبد الله إلا هذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٢/١٨٢ ثنا علي بن الحسين ثنا زيد بن أخزم به. وأخرجه الحاكم في مستدركه ٢/٢٥٣، بإسناده ثنا زيد بن أخزم به. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: عتبة واهٍ. وأخرجه البيهقي في البعث والنشور ح ١٥ص ٦٢ وفي الشعب ١/٤٤٣، ٤٤٤ ح ٢٧٧ بإسناده إلى زيد بن أخزم به. وقال: لا يثبت في إسناده من لا يحتج به. والخرائطي في مكارم الأخلاق ح ١٢١ ثنا عمر بن شبة ثنا عامر بن مدرك ثنا عتبة بن اليقظان به.

وأورده الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٣٠ في ترجمة عتبة ابن يقظان وذكر أنه رواه ابن ماجه في تفسيره.

---

(١) ثقة حافظ، تقريب التهذيب ص ٣٥٠ رقم ٢١٢٦.

(٢) كذا فيه والصواب عامر بن مدرك كما في المصادر الأخرى وهو ليّن الحديث، تقريب التهذيب ص ٤٧٨ رقم ٣١٢٦.

(٣) ضعيف، تقريب التهذيب ص ٦٥٩ رقم ٤٤٧٦.

(٤) ترجمته برقم ١٤٥٠ وهو ثقة.

(٥) سورة غافر، الآية: ٤٦.

(٦) مسند البزار ٤/٢٨٤.

دراسة العلة في الحديث:

مدار الحديث على عتبة بن يقظان وهو إن ذكره ابن حبّان في ثقاته. وذكره البخاري وسكت عنه.[1] لكنه قال فيه علي بن الحسين بن الجنيد لا يساوي شيئاً. وأقره ابن أبي حاتم[2]. وقال النسائي: غير ثقة[3]. قال الدارقطني: متروك[4]. وقال الذهبي: قواه بعضهم[5]. ثم قال عقب ذكر الحديث: الخبر منكر.

قلت: وهذا تساهل منه رحمه الله فلم يقوه أحد غير ابن حبان فهو ذكره في ثقاته ولم يقل شيئاً فلا تقويه.

وأورده الدارقطني في "الأفراد والغرائب" ٨٠/٤ ح ٣٦٦١، ما أحسن من يحسن... الحديث وقال: غريب تفرد به عتبة بن يقظان عن قيس بن مسلم عنه.

والحافظ ابن حجر قد أورده في مختصر زوائد البزار ٣٩٢/١. وقال: قد تفرد بهذا (أي عتبة) ولا يحتمل التفرد من مثله، والمتن شاذ بمرة. وكذا ابن حجر أورده في إتحاف المهرة ٢٦٥/١٠ ح ١٢٧١٧، وعزاه للحاكم وذكر قوله صحيح الإسناد، وتعقبه بقوله: قلت: (الحافظ): عتبة ضعيف. وأورده الحافظ في الفتح ٤٣١/١١، ٤٣٢ وعزاه إلى ابن مردويه والبيهقي، وقال: سنده ضعيف. وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة ٤٤١/١٤، ٤٤٢ ح ٦٧٠١ وقال: منكر بمرة. وذكر طرقه فأجاد رحمه الله رحمة واسعة.

قلت: فالحديث منكر ضعيف سنداً ومتناً، وقد تفرّد به عتبة بن يقظان ولا يقبل منه، كما ذكر ابن حجر وغيره فهو معلول بالجرح في الراوي.

---

(١) التاريخ الكبير ٥٢٦/٦.

(٢) الجرح رقم ٢٠٦٨، ٣٧٤/٦.

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٦٧/٢. تهذيب الكمال ٣٢٦/١٩.

(٤) السنن ٢٨٢/٤.

(٥) الميزان ٣٠/٣.

[٢٦٦] ١٤٥٨ـ قال البزار: وحدثنا محمد بن معمر قال حَدَّثَنَا أبو أحمد قال حَدَّثَنَا بشير عن سيار عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله: من نزلت به فاقة فأنزلها بالناس لم يسدوا فاقته وإن أنزلها بالله يوشك أن يسد الله فاقته(١).

وقال البزار: وهذا الحديث لاَ نعلمه يروى عن عبد الله عَنِ النبيإلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده ٤١٥/٦ ح ٣٨٦٩ ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا بشير بن سلمان به، ولفظه: من أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم تسد فاقته، ومن أنزلها بالله عز وجل أوشك الله له بالغنى، إما أجل عاجل، أو غنىً عاجل. وأيضاً ٢٢٤/٦ ح ٣٦٩٦، ثنا وكيع عن بشير به، وأيضاً ٢٦٣/٧ ح ٤٢١٩، وح ٤٣٣٠ وفيها سيار أبي حمزة، وفيه: قال عبد الله بن أحمد قال أبي: وهو الصواب. سيار أبو حمزة قال: وسيار أبو الحكم، لم يحدث عن طارق بن شهاب بشيء.

وأخرجه أبو داود في سننه٥١٧/١ ح ١٦٤٥ من طريق ابن المبارك عن بشير بن سلمان به، والترمذي ٥٤٣/٤ ح ٢٣٣٦. وقال: حسن صحيح غريب، ٣٥٢/٢ ح ١٠٤٦. والبيهقي في الكبرى ١٩٦/٤ من طريق ابن المبارك وفي الشعب ٤٨٧/٢٠ ١٢٨٨ أيضاً، وأبو يعلى ح ٥٣١٧، ٢١٦/٩ وح٥٣٩٩، والشاشي ح ٧٦٤ و ٧٦٩. والطبراني في الكبير ح ٩٧٨٥ و ٩٧٨٦ وفيه سقطا والحاكم ٤٠٨/١، وأبو نعيم في الحلية ٣١٤/٨، والقضاعي ح ٥٤٤، وغيرهم، وفي بعض الروايات عن سيار أبي الحكم، والأخرى سيار أبو حمزة. وأورده الدارقطني في علله ٣١٨/٣ (السؤال ٦٧٢) وسيأتي كلامه.

دراسة العلة في الحديث:

(الاختلاف في تعيين الراوي سيّار أبي حمزة): تفرّد سيّار بهذا الحديث مع الأخرى، وقد اختلف في تعيينه فقبول التفرد منه أو عدمه يترتب على تعيينه.

وصححه الشيخ الألباني(٢) بلفظ أبي داود وأحمد. وخرجه ثم قال: ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين إن كان سيار هو أبا الحكم كما عند البغوي، وقد قيل: إنه سيار أبو حمزة، وهو ثقة عند ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات. فهو صحيح على كل حالٍ، وقد اختلفوا في تقييد إسحاق على ثلاثة وجوه... ثم ذكر الوجوه المذكورة، ومن أخرجها، ورواها، فذكر عن ابن

(١) مسند البزار ٢٨٦/٤ ورجاله تقدمت تراجمهم في ١٤٥٧ وسيّار هو أبو حمزة على الصحيح.

(٢) السلسلة الصحيحة ٦٧٦/٦ ح ٢٨٧٨.

المبارك، وعبدالرزاق والمعافى عن سفيان أنهم قالوا عن بشير عن سيار أبي حمزة به، وقال محمد بن بشر العبدي وأبو نعيم وأبو أحمد الزبيري، ووكيع عن سفيان قالوا: عن بشير عن سيار أبي الحكم، وذكر أن الشيخ أحمد شاكر يرى ترجيح رواية وكيع ومن وافقه، وتعقب الإمام أحمد ورد عليه ثم رد عليها الألباني. لكنه مال في الأخير إلى أنه سيار أبو الحكم... وقال (المحدث الألباني): وهذا اختلف شديد من هؤلاء الأئمة الفحول، لعل سببه اختلاف الرواة على الوجهين الأخيرين من الوجوه الثلاثة المتقدمة، فإن الأول منهما لا يخالفهما، فإنه يحمل على أحدهما من باب حمل المطلق على المقيد، فالقولان يدوران عليهما. ومن الصعب لأمثالنا أن يرجح أحدهما، لعدم وجود دليل ظاهر يساعد على ذلك، ومع هذا فإن النفس تميل إلى ترجيح قول الإمام البخاري ومن معه، لأن رواة الوجه المؤيّد له أكثر من رواة الوجه الآخر، كما هو ظاهر من تخريجهما، أقول هذا إذا كان الاختلاف من الرواة عن بشير بن سلمان، أما إذا كان الاختلاف منه كمايشير إلى ذلك أبو داود بقوله المتقدم: "ولكن بشير كان يقول:سيار أبو الحكم، وهو خطأ". قلت: (الألباني): فإذا كان الخطأ من بشير نفسه فالأمر أشكل لأن لقائل أن يقول: ما الدليل على أنه منه، وليس هناك راوٍ آخر سواه رواه عن سيار، فقال فيه: سيار أبو حمزة، وبالجملة، فالأمر بعد يحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق لتحديد هوية الراوي، أهو أبو حمزة هذا أم أبو الحكم؟ ولكننا نستطيع أن نقول جازين أن ذلك لا يضر في صحة الإسناد لأنه تردد بين ثقتين كما تقدم، فلا صبر فيه سواء كان هذا أو ذاك، والله أعلم. ثم ذكر ترجيح الرواية لأبي داود وأحمد والحاكم.

قلت: وفيما ذكره المحدث رحمه الله مناقشات من وجوه: (وفيه بيان الوجه الراجح). قوله رحمه الله: (سيار أبو حمزة: وهو ثقة عند ابن حبان، روى عنه جمع من الثقات فهو صحيح على كل حال).

قلت:

أولاً: توثيق الإمام ابن حبان الضمني (بذكر الراوي في ثقاته) غير معوّل عليه عند المحققين من أهل العلم بالحديث كما ذكر الشيخ نفسه في كتبه والحافظ ابن عبد الهادي.[(١)] فهو معروف في توثيق المجاهيل، أما رواية جمع من الثقات عن سيار أبي حمزة، فلا يجعل الحديث صحيحاً على كل حالٍ، فإن رواة من كبار أهل العلم بالحديث مع اتقانهم وثقتهم قد رووا عن بعض الضعفاء فلا يعتبر توثيقاً لهؤلاء مجرد الرواية عنهم. فهولم يوثقه أحد يعتبر بقوله.

ثانياً: في ترجيح كون الراوي أبا الحكم، لكثرة الرواة فقط لا يصح، فلا ترجح الكثرة دائماً، لاسيما وقد جزم جهبذ من أئمة الجرح والتعديل الإمام أحمدوقرينه يحي بن معين بأن هذا خطأ.

١- وهما أقدم من البخاري ومن تبعه.

(١) الصارم المنكي ص ١٣٨ وغيره.

٢- إن أحمد قد اطلع على الروايات ثم جزم بأن ذكر سيار أبي الحكم خطأ. وليس كذلك البخاري ومن تبعه. فهم ذكروا أنه قد روى عن طارق بن شهاب فحسب، ولم يتطرقوا إلى الخلاف في ذلك. ولم يقولوا: قبل أنه سيار أبو حمزة ويصح أو مرجوح أو نحوه فعند أحمد زيادة علم كما يقدم الجرح المفسر على التعديل المبهم. والله أعلم.

٣- عند أحمد ومن وافقه دليل مرجح وهو أن أحمد يقول... إنما هو سيار أبو حمزة وليس سيار أبو الحكم. أبو الحكم لا يحدث عن طارق بشيء[1].

قلت: فقوله الأخير: (أبو الحكم لا يحدّث عن طارق بشيء) يدل على أنه لا يحدث عنه جزماً، فأنى له أن يحدث بهذا الحديث، أي هو لم يرو عن طارق شيئاً ؟! والله أعلم

ثالثاً: قول الشيخ رحمه الله: إذا كان الاختلاف من بشير نفسه فالأمر أصعب وأشكل، قلت: هـذا صحيح، ولكنهم لم يجزموا بأن الخطأ منه نفسه، هم قد يعلمون بأن الخطأ من الراوي نفسـه، دون مشافهته كما هو شأن الكثير المنقول من العلل وأخطاء الرواة فلا إشكال في ذلك.

رابعاً: قوله: "... ولكننا نستطيع أن نقول جازمين أن ذلك لا يضر صحة الإسناد لأنه تـردد بـين ثقتين كما تقدّم، فلا ضير فيه سواء كان هذا أو ذلك. والله أعلم.

قلت: هو نفسه قد رجح بأن الراوي هو سيار أبو الحكم... وهو ثقة كما قال، لكن إن كان هـو فالحديث لا يصحّ أيضاً، لأنه معل بالانقطاع كما قال الإمام أحمد[2].

قال: حدث وكيع بحديث بشير أبي إسماعيل عن سيار أبي الحكم عن طارق بن شهاب عن عبـد الله عن النبيﷺ: من نزلت به فاقة وقال غير وكيع: سيار أبو حمزة، قال أبي: وبشير أبـو إسماعيـل لم يسمع من سيار أبي الحكم إنما هو سيار أبو حمزة وليس أبو الحكم.

قلت: فهذا صريح بأن بشير بن سلمان لم يسمع من أبي الحكم "فإن كان هو أبو الحكم" (على قول البخاري ومن تبعه والشيخ أحمد شاكر والألباني) فهو منقطع حتى على هذا القول، وفيه مرجح آخر بأن الراوي هو أبو حمزة، وهو أن بشيراً لم يسمع من سيار أبي الحكم، وإنما مـن أبي حمـزة، وهـو الراجح والله أعلم.

وإن كان الراوي هو سيار أبو حمزة، فالحديث لا يصح باسناده أيضاً لأنه لم يوثقه معتبر كما تقـدم والله الموفق.

أقول: ولهذا لم يصححه الأستاذ شعيب الأرنؤوط ورفقاؤه في تعليقهم على مسند أحمد بل قـالوا:

---

(١) العلل والمعرفة ١/٣٢٩.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠.

"إسناده حسن، سيار أبو حمزة، روى عنه جمع من الثقات وذكره ابن حبان في ثقاته"[(١)].

قلت: ولا يكفي ذلك لتحسينه أيضاً فهو لم يوثقه معتبر حتى بقوله: لا بأس به. ولهذا قال ابن حجر في التقريب وحكمه دقيق: مقبول أي في الشواهد والمتابعات ولا متابع ولا شاهد بل تفرد به.

وأورده حافظ عصره الدارقطني في العلل فقال: يرويه بشير بن سلمان عن سيار، واختلف عنه، فرواه جماعة منهم مخلد بن يزيد. ووكيع ويحيى بن آدم وعبد الله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبيري فقالوا كلهم: عن سيار أبي الحكم، وقولهم: سيار أبو الحكم وهم، وإنما هو سيار أبو حمزة الكوفي، كذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري عن بشير عن سيار أبي حمزة، وهو الصواب[(٢)].

رأي الباحث:

أن الراوي هو سيار أبو حمزة وليس أبا الحكم، نص عليه الإمام أحمد ووافقه ابن معين وأبو داود والدارقطني، والحافظ العلائي[(٣)] نقل قول الإمام أحمد في ذلك ولم يخالفه وكذا أبو زرعة العراقي[(٤)] والحافظ المحقق ابن حجر العسقلاني[(٥)]. أن هذه الأحاديث التي رواها، ضعيفة الإسناد لأنه مقبول في الشواهد والمتابعات، وتفرّد به، وتفرّده هنا غير محتمل. ولو قيل (احتمالاً): بأنه سيار أبو الحكم، فهو ضعيف أيضاً لأنه منقطع بينه وبين طارق كما تقدم من قول الإمام أحمد. والله أعلم

---

(١) مسند أحمد ٢٦٤/٧ في الحاشية.

(٢) العلل ٣١٨/٣ – ٣٢٠، السؤال ٧٦٢.

(٣) جامع التحصيل ص ١٩٤.

(٤) تحفة التحصيل ص ٧١.

(٥) وانظر: تهذيب الكمال ٣١٣/١٢-٣١٥ وتهذيب التهذيب ٢٥٦/٤ والتقريب ص ٢٢٧.

[٢٦٧] ١٤٨١ــ قال البزار: وَحَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبي ﷺ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ اسْتَقْبَلْنَا بِوَجْهِهِ[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور بهذا الإسناد إلا محمد بن الفضل بن عطية، وهو لين الحديث، ولم يروه غيره، فذكرناه من أجل ذلك.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ٣٨٣/٢ ح ٥٠٩ ثنا عباد بن يعقوب الكوفي ثنا محمد بن الفضل بن عطية به، ولفظه: (كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا). ولفظ البزار: (استقبلنا بوجهه).

قال الترمذي: وحديث منصور لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل بن عطية، ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذاهب الحديث عند أصحابنا... ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ بشيء.

ومن طريق عباد أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٣٦/٤، وأخرجه الخطيب ٢٩٨/٦ من طريق عباد بن يعقوب ثنا محمد بن الفضل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ح ٥٤١٠، عن عبد الله بن عامر بن زرارة. والطبراني في الكبير ح ٩٩٩١ من طريق جندل بن والق، ثنا محمد بن الفضل به. والخطيب في تاريخه ١٤٨/٣ من طريق محمد بن عيسى بن حيّان ثنا محمد بن الفضل به بنحوه. وقال الخطيب: ليس هذا الحديث عند الكوفيين عن منصور بن المعتمر، ولا نعلم رواه عنه غير محمد بن الفضل. وفي أسد الغابة ٥١/٢ في ترجمة الحكم الأنصاري جد مطيع وذكره في الإصابة ١١١/٢ بلفظه مثل البزار. وأورده ابن حبان في ترجمته ٢٧٨/٢، وانظر: تحفة الأشراف ٩٣/٩ ح ٩٤٥٧ وجامع الأصول ٦٨٣/٥ ح ٣٩٧٨.

دراسة العلة في الحديث:

وفيه علة الاختلاف مع شدة الضعف في مداره وهو محمد بن الفضل، تفرّد به، وتفرّده لا يحتمل، فالجرح فيه شديد.

أورده الدارقطني في علله وسئل عنه فقال بعد ذكر الاختلاف: "وقيل: عن محمد بن الفضل عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: "كان النبي ﷺ إذا صلى استقبلنا بوجهه"، ولا

---

(١) صدوق رافضيّ، تقريب التهذيب ص ٤٨٣ رقم ٣١٧٠.

(٢) كذّبوه، تقريب التهذيب ص ٨٨٨ رقم ٦٢٦٥.

(٣) مسند البزار ٣٠٢/٤.

يصح فيه الأعمش،..."

وروي عن فضل بن مهلهل، عن منصور، ولا يصح، وإنما هو حديث محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك الحديث[1].

فبين الدارقطني أن طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة لا يصح، وكذلك بين خطأ من قال: محمد بن الفضل عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله، ومن ثم بين عدم صحة رواية إبراهيم بن طهمان كمتابع لمحمد بن الفضل. وكذا مفضل بن مهلهل ولا يصح، وبين إنما الحديث يدور على محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك الحديث، أي ضعيف جداً فلا يغتر بمتابعاته الموهومة. والله أعلم

بيان الاختلاف في متن هذه الرواية: فقد وقع الاختلاف في أسانيده كما ذكر الدارقطني فقد وقع الاختلاف في متنه ولفظه وإليك بيانه:

ففي رواية البزار: "أن النبيﷺ كان إذا صعد المنبر إستقبلنا بوجهه". وكذا في رواية مطيع أبيحيى الأنصاري في الإصابة وأسد الغابة وفي رواية للخطيب من طريق محمد بن عيسى بن حيان. وفي رواية الترمذي والطبراني والموصلي وغيره. كان رسول اللهﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا. وفي رواية الخطيب الثانية: وكما ذكر الدارقطني: "كان النبيﷺ إذا صلى استقبلنا بوجهه".

فهذا اختلاف في الألفاظ، ولعله من أوهام الرواة أو تصاحيف النساخ وأغلاطهم والله أعلم.

ومن هنا نعرف دقة قول الترمذي: ولا يصح في هذا الباب عن النبيﷺ شيء. أي صريحاً ثابتاً، وهو كما قال رحمه الله.

والعمدة في هذا الباب، ما أخرجه البخاري في صحيحه ٣١٢/١ ح ٨٧٩ و ١٣٩٦ ومسلم ٧٢٧/٢ ح ١٠٥٢ (١٢٣) كلاهما من طريق عطاء بن يسار نحو أبي سعيد الخدري قال: إن النبيﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال... الحديث، وهو عند غيرهما. وترجم البخاري رحمه الله لهذا الحديث: باب يستقبل الإمام القوم، واستقبال الناس الإمام إذا خطب، واستقبل ابن عمرو أنس رضي الله عنهم الإمام. فهذا أحسن ما روي في هذا المعنى.

(١) العلل ٣٥٣/٣، السؤال ٧٧٤.

رأي الباحث:

إن حديث محمد بن الفضل في عطية عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، ضعيف جداً لا يعوّل عليه. وقد اتقق الحفاظ. البزار والترمذي والخطيب على ذلك. وبين الترمذي: لا يصح في الباب شيء عن النبي ﷺ، كلام جيد معناه: صريحاً طاهراً.

وأنه قد روي من طرق أخرى موهومة لا يصح منها شيء مع اختلافها كما بين الدارقطني وإنما هو حديث محمد بن الفضل فهو المدار فلا متابع ولا شاهد له، وقد تفرّد به، وتفرّده مردود مع وقوع الاختلاف في ألفاظه.

وإن معنى الحديث صح عن النبي ﷺ وورد في الحديث المتفق عليه وغيرهما.

[٢٦٨] ١٤٩٠ــ قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[١]، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ صُبَيْحٍ[٢]، قَالا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْكُوفِيُّ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا كَامِلُ بْنُ الْعَلاءِ[٤]، عَنِ الْحَكَمِ يَعْنِي ابْنَ عُتَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النبيِ ﷺ وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ، فَقَامَ إِلَيْهَا رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا ثَوْبًا وَضَمَّهَا إِلَيْهِ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: أَحْسَبُهَا امْرَأَتَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَحْسَبُهَا غَيْرَى، وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَتَبَ الْغَيْرَةَ عَلَى النِّسَاءِ، وَالْجِهَادَ عَلَى الرِّجَالِ، فَمَنْ صَبَرَ مِنْهُنَّ كَانَ لَهَا أَجْرُ شَهِيدٍ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وعبيد بن الصباح ليس به بأس، وكامل بن العلاء مشهور من أهل الكوفة، قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه على أنه لم يشاركه في هذا الحديث غيره[٦].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه ح ٨١٣ نا أحمد بن حازم نا عبيد بن الصباح به بنحوه. وقال أيضاً: نا أحمدبن حازم نا عبيد بن الصباح نا كامل عن الحكم عن معاذ عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وزاد فيه: "معاذ" عن إبراهيم وأخرجه ابن حبان في المجروحين ٢٢٧/٢ عن محمد بن عمر بن يوسف والطبراني في الكبير ح ١٠٠٤٠، ثنا زكريا بن يحيى الساجي، كلاهما عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي ثنا عبيد بن الصباح ثنا كامل عن الحكم به، وأخرجه القضاعي في "الشهاب" ١٦٩/٢ ح ١١١٧، من طريق ابن الأعرابي (وفيه الحياء على الرجال دون الجهاد ولعله تصحيف) (ح ١٠٣٧، ٢٠٢/٤) وابن عدي في الكامل ٨٣/٦ من طريق ابن وارة ثنا عبيد بن الصباح ثنا

(١) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو صدوق.

(٢) ذكره ابن حبان في الثقات ١١٢/٩، فهو مجهول الحال لكنه متابع.

(٣) قال فيه أبو حاتم: ضعيف الحديث، الجرح ٤٠٨/٥، والعقيلي في الضعفاء ١١٧/٣ والذهبي في الميزان ٢٠/٣ وذكر هذا الحديث من مناكيره.

(٤) صدوق يخطيء، تقريب التهذيب ص ٨٠٧ رقم ٥٦٩٣، وذكر ابن عدي هذا الحديث من مناكيره، الكامل ٨٣/٦.

(٥) ترجمته برقم ١٤٦٥ وبرقم ١٤٦٣.

(٦) مسند البزار ٣٠٨/٤، ٣٠٩.

كامل به. وذكر الدارقطني في علله: عن أبي يعلى الأيلي عن موسى المسروقي عن عبيد بن الصباح عن كامل عن شعبة عن الحكم عن أبي وائل عن عبد الله. (العلل ٣٨٣/٣) فزاد فيه: شعبة ورواه عن الحكم عن أبي وائل، دون علقمة.

دراسة العلة في الحديث:

رواه كامل بن العلاء واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عبيد بن الصباح عن كامل عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، رواهعن عبيد هكذا: يوسف بن موسى ومحمد بن عمارة عن البزار. وموسى المسروقي (في رواية الساجي عند الطبراني ومحمد بن عمر بن يوسف عند ابن حبان) وأحمد بن حازمز عند ابن الأعرابي في رواية وابن وارة عند ابن عدي.

الوجه الثاني: عبيد بن الصباح عن كامل عن الحكم عن معاذ عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود (فأدخل معاذاً بين الحكم وإبراهيم) رواه عنه أحمد بن حازم في رواية ثانية عند ابن الأعرابي.

الوجه الثالث: عن عبيد بن الصباح عن كامل عن شعبة عن الحكم عن أبي وائل عن عبد الله. رواه عنه عليه: موسى المسروقي في رواية أبي يعلى الأبلي عنه عندالدارقطني.

وقال الدارقطني لما سئل عن هذا الحديث: يرويه كامل بن العلاء عن الحكم عن إبراهيم. عن علقمة عن عبد الله. حدث به عبيد بن الصباح عنه، واختلف عنه: فرواه أبويعلى الأبلي عن موسى المسروقي، عن عبيد بن الصباح فقال: عن شعبة في الحكم عن أبي وائل عن عبد الله. ووهم في موضعين: في قوله، عن شعبة، وفي قوله: عن أبي وائل[1].

قلت: فهذا الوجه وهم أصلاً كما بين الدارقطني، فلا يعوّل عليه.

وهو أيضاً منكر ضعيف لا يصح: فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، وذكر الحديث. فقال: قال أبي: هذا حديث منكر[2]. وقال مرة أخرى: هذا حديث موضوع بهذا الإسناد. فهو منكر يكاد يكون موضوعاً. كما قال أبو حاتم رحمه الله. وقد أورده ابن عدي في منكرات كامل بن العلاء في الكامل ٨٢/٦-٨٣، وأما الذهبي فقد عدّه من مناكير عبيد بن الصباح (في الميزان ٢٠/٣) وهو أولى لأنه أضعف من كامل. والله أعلم.

وأورد الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٢٠/٤ وعزاه للبزار والطبراني وقال: وفيه: عبيد بن الصباح: ضعفه أبو حاتم ووثقه البزار.

قلت: وتساهل البزار فيه كما سبق.

---

(١) العلل ٢٨٢/٣، السؤال ٧٩٣.

(٢) العلل ٣٦٩/٣ المسألة ٩٤٠.

رأي الباحث:

هذا إسناد ضعيف لأجل عبيد بن الصباح وفيه اختلاف في إسناده، والحديث منكر جداً. وقد حكم عليه أبو حاتم بالوضع، تفرّد به كامل بن العلاء ولا يحتمل منه التفرّد بهذا الإسناد. و اختلف في إسناده والأرجح إسناد البزار ومن وافقه لثقة رواته وكما بين الدارقطني.

أن الحافظ ابن حجر قد تساهل في هذا الحديث، لكن الصحيح، أنه منكر واه كما بين أبو حاتم رحمه الله. وتساهل البزار رحمه الله في أنه أعلّه بالتفرد وهو منكر ضعيف فلم ينبه على ذلك، والحق أنه ضعيف يخالف الثقات، كما تساهل في عبيد بن الصباح أيضاً، والله أعلم وهو الموفق.

[٢٦٩] ١٥٢٥ـ قال البزار: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ الطُّوسِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ[٣]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ: فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا ثَلاثَةٌ قَدْ سَبَقُوا، فَقَالَ: رَابِعُ أَرْبَعَةٍ، وَمَا رَابِعُ أَرْبَعَةٍ مِنَ اللَّهِ بِبَعِيدٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: يَجْلِسُونَ عَلَى قَدْرِ رَوَاحِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ، الأَوَّلُ ثُمَّ الثَّانِي ثُمَّ الثَّالِثُ ثُمَّ الرَّابِعُ[٤].

قال البـزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا مروان بن سالم، وقد تقدم ذكرنا له بلينه.

تخريج الحديث:

(من طريق ابن أبي روّاد عن مروان بن سالم): أخرجه الدارقطني في الأفراد "كما في أطراف الغرائب ١١٠/٤ ح ٢٧٣٣ من طريق علي بن مسلم الطوسي به. وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٠٤/٤ من طريق عبد الله بن أبي غسان. والبيهقي في "الشعب" ١٤٠/٤ ح ٢٧٣٥ من طريق علي بن الحسن بن أبي عيسى الدرا بجردي. وذكر الدارقطني في علله ٣٥١/٣ قال: فرواه الحسن بن البزار وابن أبي غسان والدرد بجردي، ثلاثتهم: عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مروان بن سالم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، الحديث[٥].

(ومن طريق معمر عن الأعمش): أخرجه ابن ماجه في سننه ح ١٠٩٤ وابن أبي حاتم في "العلل" ٥٨١/٢ وابن أبي عاصم في السنة٢٧٤/١، ح ٦٢٠، والطبراني في الكبير ح ١٠٠١٣، كلهم، من طريق كثير بن عبيد الحذاء الحمصي عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، الحديث. وأورده الدارقطني في "العلل" أيضاً ٣٥١/٣.

وأخرجه الدارقطني في العلل ٣٥٢/٣ ح ٣٤٤ من طريق أبي يحيى عبد الصمد بن الفضل بن موسى

---

(١) ثقة، تقريب التهذيب ص ٧٠٥ رقم ٤٨٣٣.

(٢) صدوق يخطيء وكان مرجئاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك، تقريب التهذيب ص ٦٢٠ رقم ٤١٨٨.

(٣) ترجمته برقم ١٥٢٢ وهو متروك منهم.

(٤) مسند البزار ٣٣١/٤.

(٥) عبد الله بن أبي غسان الكوفي الصنعاني ذكره ابن حبان في الثقات ٣٦٢/٨، وقال: يروي عن وكيع ومصعب بن المقدام حدثنا عنه المفضل بن محمد الجندي بمكة، يخطئ، ونقل عن عبيد الكشوري قال: "كان عبدالله بن أبي غسان عندنا باليمن مثل أحمد بن حنبل بالعراق".

البلخي (ووثقه) ثنا أبي ثناعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبرااهيم عن علقمة عن ابن مسعود بنحوه. قال الدارقطني: ولا يصح عن الثوري، وكـــذا أورده في الأفراد كما في أطراف الغرائب ٤/١١٠ ح٣٧٣٣.

دراسة العلة في الحديث:

بيان أوجه الاختلاف: وقد بين ذلك الدارقطني في "علله" أحسن بيان، فقد سئل عن هذا الحـــديث فقال: يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، واختلف عنه،

فرواه الحسن بن البزار، عن عبد المجيد، عن مروان بن سالم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، وخالفه كثير بن عبيد، فرواه عن عبد المجيد، عن معمر، عن الأعمش، بهذا الإســـناد. وخالفهما عبد الصمد بن الفضل، فرواه عن أبيه، عن عبدالمجيد عن الثوري، عن الأعمش. والأول أشبه بالصواب، ومروان بن سالم، متروك الحديث[1].

قلت: فهي ثلاثة أوجه: بينه الدارقطني في الأفراد فقال: "هكذا رواه علي بن مسلم الطوسي، وتابعه الحسن بن البزار وغيره عن عبدالمجيد عن مروان بن سالم. تفرد به عبدالميجد، واختلف عنـــه. رواه كثير بن عبيد عنه عن معمر عن الأعمش.

وقال عبد الصمد بن الفضل بن موسى عن أبيه عنه، عن الثوري عن الأعمش عن إبـــراهيم عـــن علقمة قال: خرجت مع ابن مسعود، وهو حديث غريب من حديث الثوري عن الأعمش. تفرد به عبد الصمد عن أبيه عن عبد المجيد عن الثوري[2].

وقد أشار إلى هذا الاختلاف: أبو حاتم الرازي رحمه الله، فقد أخرج الحديث ابنه عنه عن كثير بـــن عبيد عن عبد المجيد عن معمر (على الوجه الثالث)، ثم قال: فسمعت أبي يقول: "قلت لكـــثير بـــن عبيد إنهم يروون عن عبد المجيد، عن مروان بن سالم، عن الأعمش، هذا الحديث ! فقـــال: هكـــذا حدثنا به عن معمر، عن الأعمش. قال (أبو حاتم): ومروان بن سالم منكر الحديث، ضعيف الحديث جداً، ليس له حديث قائم، يكتب حديثه"[3].

قلت: وكلام أبي حاتم هذا يدلّ على أن كثيراً قد ضبط هذا الحديث كمـــا حـــدث بـــه، وإنمـــا الاضطراب من عبدالمجيد نفسه. والله أعلم.

---

(١) العلل ٣/٣٥٠ إلى ٣٥٢ السؤال ٧٧٣.

(٢) أطراف الغرائب ٤/١١٠.

(٣) العلل ٢/٥٨١ – ٥٨٢، المسألة ٦٠٩.

رأي الباحث:

الراجح هو الوجه الأول: عبد المجيد عن مروان بن سالم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وذلك لأمور:

١- إنه قد رواه عن عبد المجيد أربعة من أصحابه: علي بن مسلم الطوسي ثقة، وعلي بن الحسن الدار بجردي (ثقة) والحسن بن الصباح البزار (صدوق) وعبد الله بن أبي غسان (ذكره ابن حبان في ثقاته ووثقه الطبراني كما تقدم بيان ذلك). وهم عدد وفيهم ثقات فقولهم أولى.

٢- إن كثيراً ابن عبيد قد ضبط الحديث على الوجه الثاني، لكنه منفرد به، فالوهم من عبدالمجيد، ورواه العدد – كما تقدم – على الوجه الأول فحفظوه عنه، فقولهم أرجح من كثير بن عبيد.

٣- إن أبا حاتم الرازي قد أشار إلى رجحان الوجه الأول، فقد ضعّف مروان بن سالم جداً، فلم يضعفه، إذا لم يحكم لروايته؟! فهذا يدل على أنه يرجح روايته فلهذا ضعّف مروان.
وكذا الدارقطني قال: (والأول أشبه بالصواب) ثم ضعف مروان بن سالم جداً، كما سبق. فالراجح هو الوجه الأول وهو ضعيف جداً.

٤- إن البزار قد خرج الحديث بإسناده وذكره بالتفرد، وقد وافقه الدارقطني على ذلك، لكنه لم يشر إلى الاختلاف عليه كما تقدم ذلك والحديث يدور على مروان بن سالم وقد تفرّد به، وهو متهم، فتفرّده لا يحتمل.

وقد ضعّف هذا الحديث الشيخ الألباني[١]، فقال: "ضعيف" وإنما هو ضعيف جداً كما سبق. وأعله بالاضطراب في إسناده، وذكر الوجه الأول والثاني، ولم يورد الثالث، وقال: (العلة القادحة في ثبوته، ألا وهي الاضطراب في إسناده، والتردد في الراوي له عن الأعمش... الخ) كذا قال رحمه الله.

قلت: وقد تقدم بيان الدارقطني والرازي برجحان طريق مروان بن سالم عن الأعمش، وكذا انتهى التردد في تعيين الراوي عن الأعمش، فهو مروان بن سالم، فلا يعلّ بما أعلّه، وإنما بالضعف الشديد في مروان ابن سالم لأن وجهه هو الراجح. والله أعلم.

---

(١) السلسلة الضعيفة ٣٢٩/٦ ح ٢٨١٠.

[٢٧٠] ١٥٥٣ـ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَرْبِيٍّ[(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّ حُسْنَ الصَّوْتِ تَزْيِينٌ لِلْقُرْآنِ[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله إلا سعيد بن زربي، وسعيد بن زربي هذا فليس بالقوي.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في طبقاته ٩٠/٦ أخبرنا مسلم بن إبراهيم، وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي ٣٣٩/١ ح ٣١٨، عن ثوابة بن دهيم، وابن عدي في الكامل ٣٦٦/٣، من طريق محمد بن سليمان، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع ١٣٣/٢ من طريق محمد بن عبد الله بن أحمد الصفّار الأصبهاني. والدنيوري في "المجالسة" ٨١/٧ ح ٢٩٥٨. وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٧٣/٤١ من طريق العباس بن محمد الدوري ومحمد بن علي المقرئ ومحمد بن سليمان. ابن سعد وثوابة والصفار والدوري والمقرئ: جميعهم عن مسلم بن إبراهيم به، مع زيادة عن علقمة:ـ كنت رجلاً أعطاني الله حسن الصوت بالقرآن، وكان ابن مسعود يرسل إلي فأقرأ عليه، فإذا فرغت من قراءتي قال: زدنا: فداك أمي وأمي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن حسن الصوت زينة للقرآن. وألفاظهم متقاربة، مع القصة المذكورة. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠٢٣ وابن عساكر في تاريخه ١٧٣/٤١ من طريق أبي صالح الحراني عبد الغفار بن داود وأخرجه ابن عدي في الكامل ٣٦٥/٣، والدارقطني في الأفراد (كما في أطراف الغرائب ١١٢/٤ ح ٣٩٣٩)، ومن طريقه وطريق غيره ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٧٣/٤١ من طريق علي بن الجعد أبو صالح الحراني وعلي بن الجعد كلاهما عن أبي معاوية العباداني (في رواية علي بن الجعد) (وهو سعيد بن زربي) عن حماد به، بنحوه[(٥)].

---

(١) ترجمته برقم ١٤٥١ وهو مصدوق.

(٢) ثقة مكثر عمي بأخره. تقريب التهذيب ص ٩٣٧ رقم ٦٦٦٠.

(٣) منكر الحديث... تقريب التهذيب ص ٣٧٧ رقم ٢٣١٧.

(٤) مسند البزّار /٣٥٣.

(٥) وانظر الإيماء إلى زوائد الأمالي والاجزاء ح ٤٠٥٥، ٥٠٤/٤ – ٥٠٥.

دراسة العلة في الحديث:

مدار هذه الطرق كلها على سعيد بن زربي وهو ضعيف منكر الحديث كما سبق، فلا يحتمل التفرد منه. وقال ابن عدي: لا أعلم رواه بهذا الإسناد عن حماد بن أبي سليمان إلا أبو قيس وأبو معاوية العباداني.[1] وقد أخرج هذا الحديث من طرق أخرى وليس فيه ذكر الزيادة المرفوعة، ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٠٢/٢ و١٨٦/٧. وابن سعد في طبقاته ٨٦/٦. نا الفضل بن دكين، نا هيشم. وابن عساكر ١٧٢/٤١ من طريق وكيع، ابن أبي شيبة وابن دكين ووكيع عن أبي الأحوص سلام نا هشيم. والبيهقي في الكبرى ٥٤/٢ وابن عساكر أيضاً ١٧٢/٤١ من طريق الزعفراني عن علي بن عاصم، هيشم وسلام بن سليم (أبو الأحوص) وعلي بن عاصم ثلاثتهم: عن المغيرة عن إبراهيم قال: قرأ علقمة على عبد الله – وكان حسن الصوت – فقال: رتل فداك أبي وأمي فإنه زين القرآن.

قلت: هكذا موقوفاً مختصراً، وأما وكيع فلم يذكر. (فإنه زين القرآن).

رأي الباحث:

الحديث بإسناد البزار ضعيف جداً منكر، لأن المدار هو سعيد بن زربي أبو عبيدة أو أبو معاوية العباداني. وهو منكر الحديث وقد تفرّد به. وذكره ابن عدي وغيره من مناكيره.

ولا يفرح بمتابعة قيس بن الربيع لابن زربي لأنه قد أدخل عليه ابنه ما ليس من حديث فحدّث به كما ذكر الأئمة. لأن المرفوع منه منكر رواه غيرهما من الثقات فلم يذكروها كما تقدم.

---

(١) الكامل لابن عدي ٤٥/٦.

[٢٧١] ١٧٠٥ـ قال البزار: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَرْزَمِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي مُحَمَّدُ[(٢)] بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ[(٣)]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلمه رواه عن الأعمش إلا عبد الرحمن بن محمد، ولم نسمعه إلا من عباد بن أحمد.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في "الكشف" **٢/٣٦٤** ح (**١٨٦١**) وأخرجه الطبراني في الكبير ح **١٠٤٦٣** من طريق عبيد بن محمد النحاس، عن عمرو بن شمر[(٥)] عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود به[(٦)].

وقد أخرجه خيثمة في حديثه ص **٧٩**، من طريق علي بن قادم عن أبي الجارود واسمه زياد بن المنذر[(٧)]. عن طلحة بن مصرف عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً فذكره.

دراسة العلة في الحديث:

أعلّ الإمام البزّار الحديث بتفرد عبد الرحمن بن محمد العرزمي عن الأعمش بهذا الإسناد، والعرزمي الجرح فيه شديد، فلا يحتمل تفرّده.

رأي الباحث:

أن ما ذكره البزار من التفرد في هذا الحديث فغير صحيح. فله طرق أخرى كما تقدّم، والتفرّد غير محتمل للجرح الشديد في العرزميين. والحديث ضعيف جداً يكاد أن يكون موضوعاً عن الأعمش بإسناديه، وكذلك من طريق علقمة واهٍ جداً لا يثبت عن ابن مسعود. والمتن صحيح روي من حديث عبد الله بن عمرو عند البخاري ح **٢٣٤٨** ومسلم ح **١٤١** وعن صحابة آخرين.

---

(١) قال فيه الدارقطني: متروك وأقره الذهبي في الميزان ٢/٣٦٥ وابن حجر في اللسان ٣/٢٢٨.

(٢) قال الدارقطني: متروك هو وأبو جدّه. الميزان ٣/٦٢٧، اللسان ٥/٢٥٥.

(٣) قال أبو حاتم الرازي: ضعيف، الجرح والتعديل ٥/٢٨٢.

(٤) مسند البزار ٥/١٢٢.

(٥) قال البخاري: منكر الحديث، التاريخ الكبير ٦/٣٤٤، وقال أبو حاتم: تركوه الجرح ٦/٢٤٠ وكذا ضعّفه جدّاً الآخرون.

(٦) فعمرو بن شمر روى الحديث عن الأعمش أيضاً فلا وجه لما ذكر البزّار من تفرّد عبد الرحمن بن محمد العرزمي عن الأعمش.

(٧) رافضي كذّبه ابن معين من السابعة، تقريب التهذيب ص ٣٤٨ رقم ٢١١٣.

[٢٧٢] ١٧٠٦- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَرْزَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: وَاللَّهِ لَكَأَنِّي أَسْمَعُ رسول الله صلى الله عليه وسلم فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهُوَ فِي قَبْرِ عَبْدِ اللّهِ ذِي الْبِجَادَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَحْمَةُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ يَقُولُ: فَأَوِّلُونِي صَاحِبَكُمَا، حَتَّى وَسَّدَهُ فِي لَحْدِهِ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ دَفْنِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَمْسَيْتُ عَنْهُ رَاضِيًا فَارْضَ عَنْهُ[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، إلا عبد الرحمن بن محمد، وسعد بن الصلت.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في "الكشف" ٢٧٢/٣، وفي المجمع ٣٦٩/٩ وقال: رواه البزار عن شيخه عباد بن أحمد العرزمي، وهو متروك.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد عبد الرحمن بن محمد العرزمي عن الأعمش بهذا الإسناد، وهو متروك فلا يحتمل تفرّده.

وأما رواية سعد بن الصلت التي أشار إليها البزار، فقد أخرجها البغوي في معجم الصحابة ٣٢٣/٢ ح ٦٧١، حدثني عبد الله بن أبي سعد[٢] نا إسحاق بن إبراهيم[٣] حدثني جدي سعد بن الصلت[٤].
الصلت[٤].

وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة ح ٤١٠٥ ثنا محمد بن جعفر الأبحّ ثنا محمد بن عمر بن حفص ثنا إسحاق بن إبراهيم شاذان ثنا سعد بن الصلت ثنا الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: والله لكأني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، وهو في قبر عبد الله ذي البجادين، وأبو بكر وعمر، ويقول: أدنيا أخاكم مني) فأخذه من قبل القبلة حتى أسنده في لحده، ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم

(١) مسند البزار ١٢٢/٥، ١٢٣ وتراجم رجاله برقم ١٧٠٥ وهم متروكون ضعفاء.

(٢) أبو محمد الوراق، ذكره الخطيب وقال: ثقة، تاريخ بغداد ٢٥/١٠.

(٣) ذكره ابن حبان في الثقات ١٢٠/٨، وقال الذهبي: الإمام المحدّث الصدوق السير ٣٨٢/١٢ وقال ابن أبي حاتم: صدوق الجرح ٣١١/١٢.

(٤) ذكره البخاري في تاريخه ٤٨٣/٣ وسكت عنه وكذا ابن أبي حاتم في الجرح ٨٦/٤ وذكره ابن حبان في الثقات ٣٧٨/٦ وقال الذهبي: "الإمام المحدّث الفقيه" السير ٣١٨/٩.

وولاهما العمل، فلما فرغ من دفنه، استقبل القبلة رافعاً يديه يقول: "اللهم أني أمسيت عنه راضياً فارض عنه". وكان ذلك ليلاً، فوالله لقد رأيتني ولوددت أني مكانه، وقد أسلمت قبله بخمس عشرة سنة. والبغوي في "معجم الصحابة" ح ٦٧٠ حدثني عبد الله بن أبي سعد. وأخرجه الطبراني في الأوسط ٥٢/٩ ح ٩١١١ ثنا مسعدة بن سعد ثنا إبراهيم بن المنذر[١] ثنا إبراهيم بن علي بن حسن بن أبي رافع[٢] ثنا كثير بن عبد الله[٣] عن أبيه[٤] عن جده عن عبد الله ذي البجادين الذي هلك في غزوة تبوك... فذكر الحديث بنحوه. (ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة ح ٤١٠٧) وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" ح ٤١٠٦، ١٦٣٤/٣، ١٦٣٥، من طريق إبراهيم بن علي الرافعي حدثني كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده به وفيه قال أبو بكر الصديق: وددت والله أني صاحب الحفرة. والإمام أحمد في مسنده ح ١٨٩٧١ ثنا وكيع نا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن الأدرع، وفيه وروى ابن الأثير في أسد الغابة ٤٤٦/٦، من طريق يونس بن بكير عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن رجل حدّثه، فذكر القصة بنحوها، وذكره ابن الأثير: وقد روي ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود، القصة بنحوه.

رأي الباحث:

أن البزار ذكر التفرد وإسناده ضعيف جداً، وتفرّد عبد الرحمن العرزمي غير محتمل لشدة ضعفه.

أما القصة فقد رويت من طرق عن ابن مسعود وفي جميعها ضعف يسير لكن تتقوى ببعض ويصل إلى درجة الاحتجاج بها والله الموفق.

---

(١) صدوق وتكلم فيه أحمد لأجل القرآن، تقريب التهذيب رقم ٢٥٥.

(٢) ضعيف من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٣٢١.

(٣) ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، تقريب التهذيب رقم ٥٦٥٢.

(٤) مقبول من الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٣٥٢٧.

[٢٧٣] ١٧٥٠- قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْحَارِثِ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ[(٣)]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: قَالَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَيَوْمَكُمْ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا[(٤)].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

لم أجده بهذه الطريق في أيّ من المصادر، ووجدت لها طريقاً أخرى عن ابن مسعود. أخرجه ابن ماجه ح ٣٠٥٧ ثنا إسمعيل بن توبة حدثنا زافر بن سليمان عن أبي سنان عن عمرو بن مرة عن مرة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً بنحوه وفيه ذكر الحوض وأكاثر بكم الأمم وغيرها. وأخرجه النسائي في "الكبرى" ٤٤٤/٢ من طريق يحيى القطاني وابن أبي شيبة ٦٠٣/٨، من طريق غندر كلاهما عن شعبة عن عمرو بن مرة سمعت مرة الهمداني قال حدثني رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال قام فينا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ناقة حمراء فذكر نحوا من حديث زافر بن سليمان.

دراسة العلة في الحديث:

(طريق المعلّى بن عرفان): تفرّد به المعلى بن عرفان، وهو متروك متّهم لا يقبل التفرّد منه فالجرح فيه شديد.

(طريق زافر): وقد بين الحافظ العقيلي علّة هذا الحديث. في ترجمة زافر بن سليمان، أبو سليمان القحستاني. فذكر بإسناده عن البخاري: "عنده مراسيل ووهم".

ثم ذكر بإسناده رواية عمرو بن مرة عن مرة عن ابن مسعود. كرواية ابن ماجه ثم ذكر بإسناده عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعته يعني مرّة يحدّث في غرفتي بهذا الحديث عن رجل من أصحاب

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ١٣٧ رقم ٤٢٨.

(٢) صدوق، تقريب التهذيب ص ٢٠٠ رقم ٩٥٦.

(٣) قال ابن معين: ليس بشيء تاريخ الدوري ٢٠٤/١، وقال البخاري: منكر الحديث، التاريخ الكبير ٣٩٥/٧، وقال أبو حاتم: منكر الحديث الجرح ٣٣٠/٨. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، سؤالات البرذعي ٥١٤/١ وقال النسائي: متروك الحديث، الضعفاء ص ٢٣٦. وقال ابن عدي: من المتهمين الغالين من متشيّعي أهل الكوفة، الكامل ٣٦٩/٦.

(٤) مسند البزار ١٥٩/٥.

النبي صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث الأول.

رأي الباحث:

تفرّد المعلى بن عرفان غير محتمل للجرح الشديد فيه، وأما زافر بن سليمان فهو يهم وهو ضعيف وهو الذي ذكر في إسناده عبدالله بن مسعود، والصحيح أنه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. وبالتالي فهو منكر لا يصح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه من الطريقين. والله الموفق.

[٢٧٤] ١٧٥٩ـ قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ الْجَهْمِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ[٢]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَطَاءٍ[٣]، عَنْ مِحْصَنِ بْنِ عَلِيٍّ[٤]، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عُتْبَةَ[٥]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ذَاكِرُ اللّهِ فِي الْغَافِلِينَ كَالْمُقَاتِلِ فِي الْفَارِّينَ[٦].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٧٩٧ وأبو نعيم في "الحلية" ٢٦٨/٤، من طريق محمد بن عمر الواقدي[٧] ثنا هشام بن سعد. وأخرجه أيضاً في الأوسط ٩٠/١ ح ٢٧١ أحمد بن رشدين[٨] عن روح بن صلاح[٩] ثنا سعيد بن أبي أيوب، هشام وسعيد كلاهما عن محصن بن علي عن عون به مرفوعاً.

وقال الهيثمي في المجمع ٨/١٠: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، والبزار ورجال الأوسط وثقوا. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٧٥/٤٧، من طريق أبي سعيد الأشج نا أبو خالد، عن ابن عجلان عن عون بن عبد الله قال: ذاكر الله في الغافلين كالمقاتل عن الفارين، والغافل في الذاكرين، كالفار عن المقاتلين، . (مقطوعاً من قول عون بن عبد الله). وأورده المزّي في "تهذيب الكمال" ٤٥٩/٢٢. وقال أبو خالد الأحمر: عن ابن عجلان، عن عون بن عبدالله فذكر مثله مقطوعاً.

---

(١) صدوق فيه تشيّع من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٣٢٧٦.

(٢) ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير تقريب التهذيب ص ٥٤٠ رقم ٣٥٩٥.

(٣) متروك من السابعة تقريب التهذيب رقم ٢٤٣.

(٤) مستور من السادسة تقريب التهذيب رقم ٦٥٤٨.

(٥) ثقة عابد، تقريب التهذيب ٥٢٥٨.

(٦) مسند البزار ١٦٦/٥.

(٧) هو قد كذّبوه وتركوه في الرواية معروف.

(٨) اختلف فيه والراجح أنه ضعيف واتّهموه، انظر: إرشاد القاصي والداني ص ١٥٦.

(٩) ويقال ابن سيابة المصري قال ابن عدي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن يونس: له مناكير. وذكره ابن حبان في الثقات وقال الحاكم: ثقة مأمون!! انظر: الكامل ١٤٦/٣، والثقات ٢٤٤/٨ والميزان ٥٨/٢ ولسان الميزان وانظر الضعيفة للألباني ١٢١/٢ ح ٦٧٢.

دراسة العلة في الحديث:

اختلف على عون بن عبد الله بن عتبة فيه:

الوجه الأول: عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً.

رواه هكذا: محصن بن علي، وتفرد به إبراهيم بن أبي عطاء به، وتفرّده لا يحتمل للجرح الشديد فيه. وسعيد بن أبي أيوب من طريق ضعيفة جداً عنه. كما تقدم.

الوجه الثاني: عن عون بن عبد الله بن عتبة من قوله، غير موقوف على ابن مسعود ولا مرفوع. وإسناده حسن، أحسن بكثير من الطرق الأخرى لا بأس به. وهو الراجح من قول عون بن عبدالله.

ولعله قد أشار أبو نعيم إلى هذه بقوله: غريب من حديث عون متصلاً مرفوعاً، لم يروه عنه إلا محصن، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه، وروي من حديث عبد الله بن سيار عن ابن عمر مرفوعاً[1].

قلت: فقد أشار إلى العلة التي ذكرناها.

رأي الباحث:

إن الحديث ضعيف جداً بإسناد إبراهيم بن أبي عطاء مرفوعاً عن ابن مسعود، وتفرّد ابن أبي عطاء غير محتمل للجرح الشديد فيه. وهو منكر، فقد أعلّ بأنه مقطوع من قول عون، وهو الصحيح. والله الموفق.

---

(١) الحلية ٤/٢٦٨. وأما شاهده من حديث ابن عمر، فقد ضعفه جداً المحدث الألباني، وتكلم عليه التفصيل، فليراجع هناك وهو كما قال في الضعيفة ح ٦٧١، ٢/١٢٠.

[٢٧٥] ١٧٦٠- قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ[٢]، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: مَنْ خَرَجَ مِنْ عَيْنَيْهِ مِثْلُ جُنَاحِ ذُبَابٍ دُمُوعٌ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ إِلَى ضَرْعِهِ[٣].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ومحمد بن أبي حميد ليس بالقوي، وهو رجل من أهل المدينة مشهور.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٦٦/٤ من طريق محمد بن يونس بن موسى نا أبو عامر العقدي به نحوه. وقال: غريب من حديث عون، تفرد به محمد بن أبي حميد وهو إبراهيم الزرقي، المدني ويعرف بحماد بن أبي حميد. وأخرجه ابن ماجه في السنن ح ٤١٩٧، من طريق ابن أبي فديك حدثني حماد بن أبي حميد (محمد بن أبي حميد). والطبراني في الكبير ح ٩٧٩٩ من طريق إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي عن حماد بن أبي حميد... به، بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به حماد أو محمد بن أبي حميد وهو ضعيف، كما قال البزّار وغيره، وتفرّده لا يحتمل.

وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، حماد بن أبي حميد واسمه محمد بن أبي حميد، وهو ضعيف[٤].

رأي الباحث:

الحديث ضعيف بإسناد البزار وغيره، فهو معلول بالجرح في الراوي. مداره على محمد بن أبي حميد المعروف بحماد وقد تفرد به، وتفرّده غير محتمل لضعفه.

---

(١) عبد الملك بن عمرو العقدي، ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٤٢٢٧.

(٢) الأنصاري الزرقي المدني لقبه حمّاد، ضعيف، تقريب التهذيب ص ٨٣٩ رقم ٥٨٧٣.

(٣) مسند البزار ١٦٦/٥.

(٤) مصباح الزجاجة ٢٣٤/٤. وقد ضعفه المحدّث الألباني في الضعيفة ح ٤٤٩٠، ٤٧٢/٩ وذكر طرقه.

[٢٧٦] ١٧٧٦- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَامِرٍ الْبَجَلِيُّ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ[(٣)]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فِيهِنَّ كَقَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهَا أَجْرُ خَمْسِينَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَمْسِينَ مِنْهُمْ أَوْ خَمْسِينَ مِنَّا ؟ قَالَ: خَمْسُونَ مِنْكُمْ[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في "الأفراد"، وقال: تفرد به سهل بن عامر البجلي عن عبد الله بن نمير، عن الأعمش، عن زيد (أطراف الغرائب ٤/٦٩-٧٠، ح ٣٦٣٥). والطبراني في الكبير ح ١٠٣٩٤، من طريق أحمد بن عثمان بن حكيم ثنا سهل بن عثمان وهو خطأ (والصواب سهل بن عامر كما تقدم) به، وفيه: (للمتمسك أجر خمسين شهيداً). وأوده الهيثمي في الكشف ٤/١٣١ ح (٣٣٧٠) وفي المجمع ٧/٢٨٢، وقال: رواه البزار والطبراني بنحوه،... رجال البزار رجال الصحيح، غير سهل بن عامر البجلي، وثقه ابن حبان[(٥)].

دراسة العلة في الحديث:

إن الحديث منكر بهذا الإسناد لا يصح، ضعيف جدّاً، فقد تفرّد به سهل بن عامر البجلي والجرح فيه شديد، فهو معلول بالجرح فيه، لا يحتمل تفرّده.

وله شواهد: من حديث أبي ثعلبة الخشني: أخرجه أبو داود ح ٤٣٤١، والترمذي ح ٣٠٥٨، وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وابن ماجه ح ٤٠١٤ وغيرهم. وأيضاً من حديث أنس بن

---

(١) ثقة من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٧٩.

(٢) سهل بن عامر البجلي كذا عند البزار والدارقطني في الأفراد ٤/٦٩ و٧٠ ح ٣٦٣٥ وهو الصواب، ووقع عند الطبراني سهل بن عثمان البجلي واعتمده الألباني فظن أنه سهل بن عثمان بن فارس الكندي أحد الحفاظ (التقريب ٣٦٧٩) وصحح الحديث في الصحيحة على شرط مسلم !! ١/٩١٢ ح ٤٩٤ وهذا وهم والصحيح أنه سهل بن عامر البجلي قال البخاري: "منكر الحديث" التاريخ الصغير ص ٢٢٦ وقال أبو حاتم ضعيف الحديث... كان يفتعل الحديث الجرح ١/٢٠٣.

(٣) عبد الله بن نمير. ثقة تقريب التهذيب رقم ٣٦٩٢.

(٤) مسند البزار ٥/١٧٩.

(٥) وهو يوثق المجاهيل بل والضعفاء جدّاً، والمعتمد فيه ما قال البخاري وأبو حاتم: أنه منكر الحديث متّهم متروك.

مالك عند الترمذي ح ٣٢٦٠ وإسناده ضعيف. لكنه يشهد له[1]. وعلى كل فكما ذكر الألباني رحمه الله يرتقي بمجموعه إلى درجة الحسن لغيره[2] والله أعلم.

رأي الباحث:

إن الحديث بإسناد البزار ضعيف جداً واهٍ، ولا يصح عن ابن مسعود، لتفرد سهل بن عامر البجلي به والجرح فيه شديد. والحديث لبعضه شواهد ترتقي إلى درجة الحسن لغيره، مع ضعفها مفردة، أما الصحة فلا. والله أعلم.

(١) وفيه عمر بن شاكر البصري. ضعيف، كما في التقريب رقم ٤٩٥١.

(٢) انظر السلسلة الصحيحة للمحدث الألباني ٨١٢/١ ح ٤٩٤.

[٢٧٧] ١٨٦٩ــــ قال البزار: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُكْرَمٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ[٣]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ[٤]، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ إِلاَّ وَبَيْنَهُمَا سِتْرٌ مِنَ اللَّهِ، فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ كَلِمَةَ مُجْرٍ خَرَقَ سِتْرَ اللَّهِ[٦].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلم رواه بهذا اللفظ، عن عبد الله إلا عمرو بن سلمة.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٥٤٤ من طريق أبي بكر بن عياش حدثني يزيد بن عبد الله سمعت عمرو بن سلمة به مرفوعاً. وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق ح ١٥، من طريق محمد بن فضيل. وأخرجه أيضاً ح ١٦ من طريق الفريابي ثنا الثوري، كلاهما عن يزيد بن أبي زياد، موقوفاً. وأخرجه الدارقطني في العلل ٤٨٥/٣ ح ٣٧٢ من طريق يحيى بن سلام[٧] ثنا الثوري عن زبيد الإيامي عن ابن سلمة عن ابن مسعود مرفوعاً.

دراسة العلة في الحديث:

مدار الحديث على يزيد بن أبي زياد، وقد تفرّد به وهو ضعيف.

سئل عنه الدارقطني فقال: يرويه يزيد بن أبي زياد، واختلف عنه: فرواه زائدة، عن يزيد، عن عمرو بن سلمة، عن ابن مسعود مرفوعاً. وتابعه الثوري من رواية عبد الله بن محمد بن المغيرة عنه. وخالفهما شعبة وجرير وابن فضيل: فرووه عن يزيد بن أبي زياد، عن عمرو بن سلمة، عن ابن مسعود موقوفاً، وهو الصواب.

وقال يحيى بن سلام: عن الثوري، عن زبيد الإيامي، عن ابن سلمة، عن ابن مسعود مرفوعاً. وهو

---

(١) قال ابن أبي حاتم: صدوق. الجرح ٤٩١/٢، تاريخ بغداد ١٧٨/٧، رجال الحاكم في المستدرك ٢٧٨/١.

(٢) ثقة عابد، تقريب التهذيب رقم ١٣٤٤.

(٣) هو ابن قدامة، وهو ثقة معروف.

(٤) ضعيف، كبير فتغير... تقريب التهذيب رقم ٧٧٦٨.

(٥) ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٥٠٦٧.

(٦) مسند البزار ٢٥٣/٥.

(٧) قال أبو زرعة: لا بأس به، ربما وهم، سؤالات البرذعي ٣٣٩/٢، وذكره ابن حبان في الثقات ٢٦١/٩: ربما أخطأ ابن عدي: وذكر له مناكير الكامل ٢٥٣/٧.

وهم[1]. وأورده ابن الجوزي من طريق الدارقطني (رواية يحيى بن سلام)، ثم قال الدارقطني: المرفوع وهم، وقد روي موقوفاً، وهو الصواب.

قلت: أي وافقه فيه تعليله[2].

رأي الباحث:

مدار الحديث على يزيد بن أبي زياد الكوفي وهو ضعيف وقد تفرّد به، ولا يحتمل تفرّده. وقد اختلف في رفعه ووقفه، والراجح الموقوف. كما قال الدارقطني. وأما رواية يحيى بن سلام فهو وهم منه لأنه مع صدقه له مناكير. والحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً، لأجل يزيد بن أبي زياد، فهو معلول بالجرح في الراوي. ووصفه البزار بالتفرد وهو معل ضعيف موقوف. والله الموفق

(١) العلل ٤٨٣/٣، ٤٨٤، والسؤال ٨٤٠.

(٢) العلل المتناهية ٧٢٣/٢، ٧٣٣.

[٢٧٨] ١٩٤٠ــــ قَال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ، قَالا: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ يَحْيَى بْن زَبَّانَ الْعَنَزِيُّ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ(٢)، عَنْ مُجَالِدٍ(٣)، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا جِيءَ بِأَبِي جَهْلٍ يُجَرُّ إِلَى الْقَلِيبِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ أَبُو طَالِبٍ حَيًّا لَعَرَفَ أَوْ لَعَلِمَ أَنَّ أَسْيَافَنَا قَدِ الْتَبَسَتْ بِالأَنَامِلِ(٤).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن مجالد إلا حبان بن علي، ولا نعلم روى عنه إلا بكر بن يحيى بن زبان.

تخريج الحديث:

لم أجده إلا عند الطبراني في الكبير ح ١٠٣١٢ من طريق يحيى بن عبد الله الكوفي عن مجالد به، نحوه.

وأورده الهيثمي في الكشف ٣١٨/٢، وفي "المجمع" ٨٠/٦ وقال: رواه البزار وفيه حبان بن علي، وهو ضعيف، وقد وثق، ورواه الطبراني.

دراسة العلة في الحديث:

ما ذكر البزار من التفرد ففيه نظر، فقد تابع يحيى بن عبد الله الكوفي – عند الطبراني – حبان بن علي. والمدار على المجالد بن سعيد، وهو ضعيف، فهو معلول بالجرح في الراوي فالحديث ضعيف. والله أعلم.

---

(١) مقبول من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٦١.

(٢) العنزي، أبو علي الكوفي، ضعيف من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ١٠٨٤.

(٣) ليس بالقوي، واختلط وتقدم مراراً.

(٤) مسند البزار ٣٢٢/٥.

[٢٧٩] ١٩٤٧- قال البزار: حدثنا محمد بن عبيد بن ثعلبة[١] قال حَدَّثَنَا أبو يحيى الحماني[٢] عن السري بن إسماعيل[٣] عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله قال إن من السنة أن يقول الرجل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن مسروق عن عبد الله إلا من هذا الوجه والسري بن إسماعيل هذا فليس بالقوي.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في "الكشف" ١/٢٦٣، وفي المجمع ١٢٨/١٢. وقال: رواه البزار، وفيه السري بن إسماعيل وهو ضعيف عند أهل الحديث. وأخرجه الطبراني في "الدعاء" ح ٥٣٩ (في الركوع)، وح ٥٨٧ (في السجود) من طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي. والدارقطني في "السنن" ٣٤١/١ أيضاً من طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي[٥]، عن السري بن إسماعيل به. ولفظ الدارقطني. من السنة: أن يقول الرجل في ركوعه: "سبحان ربي العظيم وبحمده". وفي سجوده: "سبحان ربي الأعلى وبحمده" دون ذكر ثلاث مرات.

دراسة العلة في الحديث:

المدار هو إسماعيل السري بن إسماعيل وهو متروك، وقد تفرّد به، فهذا إسناد معلوك بالجرح في الراوي. وقد روي من أوجه أخرى عن ابن مسعود، في هذا المعنى: أخرجه أبو داود ح ٨٨٦ من طريق ابن أبي ذئب عن إسحاق بن يزيد الهذلي، عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم، وذلك أدناه، وإذا سجد فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، وذلك أدناه. قال أبو داود: هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله. (أي منقطع) وأخرجه الترمذي ح ٢٦١ أيضاً بهذا الإسناد. وقال عقبه: حديث ابن مسعود، ليس إسناده بمتصل، عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود. . (وهو عند غيرهما بهذا الإسناد). وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه ١٥٦/٢، عن بشر بن رافع عن يحيى بن رافع... (سقط في الإسناد)

---

(١) مقبول من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٦١٥٩.

(٢) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمّاني لقبه "بشمين"، صدوق يخطئ من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٣٧٩٥.

(٣) ابن عمّ الشعبي، متروك الحديث، تقريب التهذيب رقم ٢٢٣٤ وتقدم مراراً.

(٤) مسند البزار ٣٢٥/٥، ٣٢٦.

(٥) ثقة كما في التقريب رقم ٥٧٦٩.

عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن ابن مسعود. وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٨١/١ من طريق سفيان عن زياد المصغّر عن الحسن عن ابن مسعود قال: ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود وسط.

قلت: والحسن هو البصري، فهو منقطع ظاهر انقطاعه. وعلى كل حال فكأنه له أصل عن ابن مسعود مع هذه الطرق مع انقطاعها.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار وغيره ضعيف جدّاً لهذا الحديث. ولفظ الدارقطني ليس فيه "ثلاث" أي العدد. وقد روي بمعناه طرق أخرى كلها منطقعة عن ابن مسعود. لكنها تتقوى بمجموعها[1]. والله الموفق.

---

(١) وانظر لشواهده وطريقه إرواء الغليل للألباني ٣/٤٠، ٤١.

[٢٨٠] ٢٠٠٦ــ قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ سَلامٍ[٢]، عَنِ الْحَجَّاجِ يَعْنِي ابْنَ أَرْطَاةَ[٣]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَفَعَهُ قَالَ: إِذَا أَكْرَمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَإِنَّمَا يُكْرِمُ رَبَّهُ[٤].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد، ومصعب بن سلام ليس بالقوي، وقد روى عنه غير واحد، وهو رجل من أهل الكوفة.

تخريج الحديث:

أخرجه تمام في "فوائده" ح ١٦١٥ (كما في الإيماء ٤/٤٨٨ ح ٤٠١٩) من طريق أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو ثنا سعيد بن سليمان عن مصعب بن سلام عن الحجاج به مثله. وأورده الهيثمي في الكشف ٢/٣٨٣ ح ١٩٠٥ وفي المجمع ٨/ ١٦. وقال: "رواه البزار وفيه الحجاج بن أرطأة، ومصعب بن سلام، وهما ضعيفان، وقد وثقا، وبقية رجاله رجال الصحيح".

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به مصعب بن سلام وفيه ضعف وله مناكير، وشيخه الحجّاج بن أرطأة قد عنعن وتدليسه قبيح فالتفرّد غير محتمل للجرح في الراوي.

رأي الباحث:

إن الحديث قد ذكر البزار التفرد فيه وإسناده ضعيف والكلام فيه من جهة مناكير مصعب بن سلام وعنعنة الحجاج بن أرطأة. فأخشى أن يكون منكراً. والله أعلم.

---

(١) لقبه "سعدويه"، ثقة حافظ من كبار العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٢٣٤٢.

(٢) صدوق له أوهام من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ٦٧٣٥، وذكر أحمد والبخاري وغيرهما أنه يخطئ في رواية يوسف بن هصيب، وأحاديث ابن شبرمة وأحاديث شعبة له مناكير العلل والمعرفة ٣/٢٩٦. والتاريخ الكبير ٧/٣٥٤ والجرح ٨/٣٠٨ والضعفاء للعقيلي ٤/١٩٥ وغيرها.

(٣) صدوق يدلس عن الضعفاء والمجاهيل مدلّس من المرتبة الرابعة تقدّم مراراً.

(٤) مسند البزار ٥/٣٧٥.

[٢٨١] ٢٠٠٨ـ قال البزار: حدثنا محمد بن عبد الرحيم والفضل بن سهل قالا حَدَّثَنَا شبابة بن سوار قال حَدَّثَنَا أبو بكر الهذلي[(١)] قال حَدَّثَنَا أبو المليح[(٢)] عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه قال دفعت يوم بدر إلى أبي جهل وقد تظاهر عليه الحديد كأنه بصلة وقد أقعد فأخذت سيفه فرفع رأسه فقال أرويعينا بمكة قال فضربته بسيفي حتى برد ثم أتيت رسول اللهفقلت قتلت أبا جهل فقال عقيل وهو أسير عند النبيكذبت ما قتلته فقلت بل أنت الكذاب الأشم يا عدو الله قد والله قتلته قال فما علامته قلت بفخذه حلقة كحلقة كذا لشيء ذكره يعني أثرا في فخذه قال صدقت[(٣)].

قال البزار: ولا نعلم روى أبو المليح عن عبد الرحمن عن أبيه إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٨٤٧٦ من طريق محمد بن منصور الطوسي ثنا شبابة بن سوار به، بنحوه. وأورده الهيثمي في "الكشف" ٣١٧/٢ ح ١٧٧٤، وفي "المجمع" ٧٩/٦ وقال: رواه الطبراني والبزار وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به أبو المليح، وعنه أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف جداً، لا يحتمل تفرّده فلا يصحّ من هذا الطريق فهو معلول بالجرح في الراوي.

---

(١) قيل اسمه "سليمي" ابن عبد الله، وقيل "روح"، أخباري متروك الحديث من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٢٨٠٥٩.

(٢) أبو المليح بن أسامة بن عمير ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٨٤٥٦.

(٣) مسند البزار ٣٧٧/٥.

[٢٨٢] ٢٠٣١- قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ[١]، وَالْحَسَنُ بْنُ عرفة[٢]، قالا: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الأَعْرَجُ[٤]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْحَارِثِ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: يَوْمَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى كَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةُ صُوفٍ، وَكِسَاءُ صُوفٍ، وَسَرَاوِيلُ صُوفٍ، وَكُمَّةُ صُوفٍ، وَنِعَالٌ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ غَيْرِ ذَكِيٍّ[٦].

قال البزار: واللفظ لفظ بشر بن معاذ، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "جامعه" ح ١٧٣٤ ثنا علي بن حجر، وفي العلل الكبير ص ٣٠٧ ح ٥٢٢. وأبو يعلى في "مسنده" ح ٤٩٨٣، عن أحمد بن حاتم. والعقيلي في "الضعفاء" ٢٦٨/١ من طريق الحكم بن مروان. وابن عدي في الكامل ٢٧٣/٢ من طريق داود بن عمر الضبي. وابن حبان في "المجروحين" ٢٦٢/١ من طريق قتيبة بن سعيد، والحاكم في "مستدركه" ٢٨/١ من طريق سعيد بن منصور وأيضاً ٣٧٩/٢ من طريق حفص بن غياث. خلف وحفص كلاهما عن حميد بن الأعرج الكوفي به بنحوه. وقال الحاكم في الموضع الأول: وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج وذكر قول البخاري فيه: منكر الحديث. وفي الموضع الثاني: ذكره ابن قيس الأعرج، وصححه على شرط البخاري !! وتعقبه الذهبي على وهمه.

---

(١) صدوق، من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٧٠٩.

(٢) صدوق من العاشرة أيضاً، تقريب التهذيب رقم ١٢٦٥.

(٣) صدوق اختلط في الآخر، وادّعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه... تقريب التهذيب رقم ١٧٤١.

(٤) حميد بن عطاء أو حميد بن علي الأعرج، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبّان: يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة ولا يحتجّ بخبره إذا انفرد... وكذا ضعّفه جدّاً غيره من الأئمة، انظر: الضعفاء للعقيلي ٢٦٨/١، المجروحين ٢٦٢/١.

(٥) هو الزبيدي النجراني المعروف بـ"المكتّب" ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٣٢٨٥، وقال ابن المديني والبخاري وغيره: لم يسمع من ابن مسعود شيئاً العلل الكبير ص ٣٠٧، المراسيل ص ١١١.

(٦) مسند البزار ٤٠٠/٥.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به حميد الأعرج المكّي هذا، ولا يحتمل تفرّده لأنه الجرح فيه شديد، فهو معلــول بــالجرح في الراوي قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث. فقال: حميد بن علي الأعرج الكــوفي منكــر الحديث، وقد روي عنه عبيد الله بن موسى. قلت له: عبد الله بن الحارث سمع من ابن مسعود، قال: قد روى عنه، ولا أعرف له سماعاً منه[1].

قلت: فقد أعلّه: بأنه منكر من مناكير حميد الأعرج الكوفي. وأنه منقطع، فعبد الله بــن الحــارث لم يسمع من ابن مسعود[2].

وله علة أخرى: من رواية ابن بطّة: روى ابن الجوزي في الموضوعات ١٩٢/١ من طريق ابن بطــة العكبري عن إسماعيل بن محمد الصفار به بنحوه.

فقال (موسى): من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة قال: أنا الله. قال ابن الجــوزي: هــذا لا يصح وكلام الله لا يشه المخلوقين، والمتهم به حميد.

وعقب عليه ابن حجر بأن هذه الزيادة قوله "من ذا العبراني..." إنما هو من رواية ابن بطة أي مــن منكراته ولا يوجد في الطرق الأخرى[3].

قلت: وزيادة ابن بطة لا أصل لها مع أن الحديث منكر بدونها أيضاً. والله أعلم

رأي الباحث:

١- إن البزار قد ذكر التفرد عن ابن مسعود وتفرد خلف بن خليفة به، وإنما تفرد به حميد بــن علي أو ابن عبيد الأعرج الكوفي. وقد حكم عليه بأنــه منكــر: البخــاري والترمــذي وغيرهما.وأمّا زيادة ابن بطة رحمه الله فمع إمامته وجلالته، قد انفرد بها، وهي لا أصل لها في الحديث. والله الموفق.

---

(١) العلل الكبير ص ٣٠٧ ح ٥٢٢.

(٢) وكذا عدّه العقيلي من مناكير حميد الأعرج الكوفي هذا الضعفاء ٢٦٨/١ وابن حبّان في المجروحين ٢٦٢/١، وان عدي في الكامل ٢٧٣/١، والذهبي في الميزان ٦١٥/١.

(٣) اللسان ١١٢/٤ إلى ١١٥. وانظر: الفوائد المجموعة ص ٤٩٥، واللآلي المصنوعة ١٥٠/١.

[٢٨٣] ٢٠٣٢ـ قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الأَعْرَجُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ لَتَنْظُرُ إِلَى الطَّيْرِ فِي الْجَنَّةِ فَتَشْتَهِيهِ فَيَجِيءُ مَشْوِيًّا بَيْنَ يَدَيْكَ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عبد الله، ولا نعلم له طريقا عن عبد الله إلا هذا الطريق، وحميد الأعرج هذا رجل كوفي، ليس بحميد المكي الذي روى عن مجاهد، ولا نعلمه يروي إلا عن عبد الله بن الحارث وهو حميد بن عطاء.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٦٨/١ من طريق الحكم بن مروان، والشاشي ح ٨٥٨ من طريق أبي غسّان. وابن عدي في الكامل ٢٧٣/٢ عن أبي يعلى ثنا أحمد بن حاتم الطويل، جميعهم عن خلف بن خليفة عن حميد الأعرج به نحوه.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به حميد الأعرج وعنه خلف بن خليفة، والجرح شديد في حميد فلا يحتمل. وقد عده العقيلي وابن عدي من المناكير، كما أشار البزار إلى ذلك، ووافقاه، فهو منكر والله أعلم.

وأورد الهيثمي في "الكشف" ٢٠٠/٤ ح ٣٥٣٢. وأيضاً في "المجمع" ٤١٤/١٠ وأعلّه بضعف حميد الأعرج الكوفي.

---

(١) صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ١٢٦٥.

(٢) مسند البزّار ٤٠١/٥ وتراجم رجاله تقدمت برقم ٢٠٣١.

[٢٨٤] ٢٠٣٣ــــ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَالِجٍ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الأَعْرَج وَهُوَ ابْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا، قَالَ أَبُو الدَّحْدَاحِ: يَا رَسُولَ اللّهِ، وَإِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ مِنَّا الْقَرْضَ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا الدَّحْدَاحِ، قَالَ: فَإِنِّي قَدْ أَقْرَضْتُ رَبِّي حَائِطِي، حَائِطًا فِيهِ سِتُّ مِائَةِ نَخْلَةٍ، ثُمَّ جَاءَ يَمْشِي حَتَّى أَتَى الْحَائِطَ وَفِيهِ أُمُّ الدَّحْدَاحِ فِي عِيَالِهَا فَنَادَاهَا: يَا أُمَّ الدَّحْدَاحِ، قَالَتْ: لَبَّيْكَ، قَالَ: اخْرُجِي، فَإِنِّي أَقْرَضْتُ رَبِّي حَائِطًا فِيهِ سِتُّ مِائَةِ نَخْلَةٍ[2].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. ولا نعلم رواه عن حميد إلاّ خلف بن خليفة.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره ٢٨٤/٥ ثنا محمد بن معاوية الأنماطي. وأبو يعلى في "مسنده" ح ٤٩٨٦ من طريق محرر بن عوف، والبيهقي في الشعب ح ٣١٧٨ من طريق الحسن بنحوه. والطبراني في الكبير ح ٧٦٤ في حديث أبي الدحداح عن الصحابة الآخرين. وكذا ذكر الهيثمي في "المجمع" ١١٣/٣.

دراسة العلة في الحديث:

مداره على قيس بن عطاء أو بن علي أو غيره – الأعرج الكوفي وهو منكر الحديث، ضعيف جداً فهو منكر بهذا الإسناد لا عبرة به. وتفرّد به من هذا الإسناد، وتفرّده لا يحتمل.

وقد روي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أخرجه أحمد ٤٦٤/١٩ ح ١٢٤٨٢ ثنا الحسن (بن موسى الأشيب)، ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن لفلان نخلة، وأنا أقيم حائطي بها، فأمره أن يعطيني حتي أقيم حائطي بها، فقال له النبي ﷺ أعطهما إياه بنخلة في الجنة فأبى، فأتاه أبو الدحداح فقال: بعني نخلتك بحائطي. ففعل، فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني قد ابتعت النخلة بحائطي. قال: فاجعلها له، فقد أعطيتكها. فقال رسول الله ﷺ: كم من عذق رداح لأبي الدحداح في الجنة قالها مراراً. قال: فأتى امرأته فقال: يا أم الدحداح اخرجي من الحائط، فإني قد بعته بنخلة في الجنة. فقالت: ربح البيع. أو كلمة تشبهها.

(١) هو الأنماطي، أبو جعفر البغدادي، صدوق يهم من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٣٤٩.

(٢) مسند البزّار ٤٠٢/٥.

ويشهد لمعناه حديث جابر بن سمرة عند مسلم ح ٩٦٥، وفيه أن النبي ﷺ قال ذلك لأبي الدحداح في جنازته. والله أعلم.

رأي الباحث:

إن الحديث منكر عن ابن مسعود لا يصحّ، لأن قيس الأعرج واهٍ لا يعتبر به، لتفرّده بهذا الإسناد. والحديث يصحّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه عند أحمد وغيره بإسناد صحيح. وله شاهد لمعناه من حديث جابر بن سمرة عن مسلم. والله الموفق.

[٢٨٥] ٢٠٣٥ـــ قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَارِيَةُ بْنُ هَرِمٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الأَعْرَجُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ، قَالَ: رُبَّ ذِي طِمْرَيْنِ[٢] لاَ يُؤْبَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ[٣].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ١م٢٧٥ ح ٤١٥ عن يحيى بن يعلى عن حميد عن عبد الله ومن طريق يحيى بن يعلى وابن عدي في الكامل ٢٧٣/٢ وهو عند الخطيب في تاريخه ٤٢١/٣ وأورده الذهبي في الميزان (في ترجمة حميد الأعرج الكوفي) ٦١٤/١، ٦١٥. (وعدّ هذا الحديث من مناكير حميد هذا).

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به حميد الأعرج وهو المدار، والراوي عنه جارية أيضاً، كلاهما الجرح فيه شديد فهو غير محتمل. لهذا عده الذهبي من مناكير حميد كما تقدم.

وقد روي الحديث وهذا المعنى: من حديث أبي هريرة ح ٢٦٦، ولفظه: (رب أشعث مدفوع بالأبواب، ولو أقسم على الله لأبره). ومن حديث أنس عند الترمذي ح ٣٨٥٤ وغيره. كم من أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره منهم البراء بن مالك. (وإسناده حسن جيّد).

قلت: فمعنى الحديث صحيح.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار منكر ولا يصح الحديث عن ابن مسعود كما ذكر ابن عدي والذهبي. وإنما يصح هذا المعنى من حديث أنس وأبي هريرة وغيرهما. والله الموفق.

---

(١) قال ابن المديني وأبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: قدري داعية منكر الحديث، وضعفه النسائي والعقيلي وغيرهم. انظر الجرح ٥٢٠/٢، الضعفاء النسائي ص ١٦٤، والضعفاء للعقيلي ٢٠٠٣/٦، والميزان ٣٨٥/١، واللسان ٩١/٢.

(٢) الطمر: الثوب الخلق، النهاية ١٣٨/٣.

(٣) مسند البزار ٤٠٣/٥، ٤٠٤.

[٢٨٦] ٢٠٤٧ــ قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللّهِ[٣]، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ الْهُزَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنّ رَجُلا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَجَعَلَ لَهُ النبي ﷺ السُّدُسَ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم يروى كلامه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وأبو قيس فليس بالقوي، وقد روى عنه شعبة والثوري، والأعمش وغيرهم.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٢/٧ ثنا وكيع ثنا محمد عن أبي قيس عن الهزيل أن رجلاً جعل رجل سهما من ماله ولم يسم، فقال عبد الله بن (مسعود): له السدس. وأورده الهيثمي في "الكشف" ١٣٩/٢، وفي "المجمع" ٢١٣/٤ وعزاه للبزار وقال: "وفيه محمد بن عبيد الله العرزمي".

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به محمد بن عبيد الله العرزمي فهو متروك، ضعيف جداً والجرح فيه شديد، وليس ضعفه بسبب أبي قيس كما ذكر البزّار.

رأي الباحث:

إسناده ضعيف جداً مع تفرّد العرزمي به وهو متروك، فهو معلول بالجرح في الراوي. وأما البزار فقد ذكر تفرد أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان به، وليس كذلك وإنما هو من منكرات العرزمي، وتفرداته. وإن أبا قيس صدوق لا بأس به احتج به البخاري في صحيحه، فإن التبعة إنما على العرزمي، والله الموفق.

---

(١) هو الجحدري، ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٨٧.

(٢) عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله، أبو بكر الحنفي، ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٤١٧٥.

(٣) هو العرزمي، متروك من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٦١٤٨.

(٤) مسند البزار ٤١٥/٥.

[٢٨٧] ١٥٢٨ – قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْهَيْثَمِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُوسَى[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كَانَ رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ وَرَحْمَتِكَ، فَإِنَّهُمَا بِيَدِكَ لاَ يَمْلِكُهُمَا أَحَدٌ سِوَاكَ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ وَلاَ أَعْلَمُ، وَتَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الأَمْرُ لِلأَمْرِ الَّذِي تُرِيدُهُ خَيْرًا لِي فِي دِينِي، وَفِي دُنْيَايَ، أَحْسَبُهُ قَالَ: وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، فَوَفِّقْهُ وَسَهِّلْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ خَيْرًا فَوَفِّقْنِي لِلْخَيْرِ، أَحْسَبُهُ قَالَ: حَيْثُ كَانَ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه أحد من حديث الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله إلا صالح بن موسى، ولم نسمعه إلا من إبراهيم بن سعيد، وصالح فليس بالقوي.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠١٢ ثنا عبدان بن أحمد قرأت على إبراهيم بن سعيد الجوهري ثنا العباس بن الهيثم الأنطاكي ثنا صالح بن موسى به. وأورده الهيثمي في الكشف ٤/٥٥ ح ٣١٨١، وفي المجمع ٢/٢٨٠، (وضعّفه به).

دراسة العلة في الحديث:

أعلّه البزّار بتفرّد صالح بن موسى من هذا الوجه، وهو المدار، وهو متروك لا يحتمل التفرّد منه، فهو معلول بالجرح في الراوي.

(١) ترجمته برقم ١٥٢٦، وهو ثقة حافظ.

(٢) سمع منه أبو حاتم وسكت عنه، الجرح والتعديل ٦/١٧٥.

(٣) متروك من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٤٤٨ رقم ٢٩٠٧.

(٤) مسند البزار: ٤/٣٣٤.

[٢٨٨] ٢٠٢٥ - قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ[١]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ[٢]، عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ[٣]، عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: اسْتَحْيُوا مِنَ اللّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ، قَالَ: إِنَّا نَسْتَحِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ وَلَكِن مَن اسْتَحْيَا مِنَ اللّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَلْيَحْفَظِ الْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْيَذْكُر الْمَوْتَ وَالْبَلاءَ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدِ اسْتَحْيَى مِنَ اللّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ[٤].

قال البزار: (وأخرج بعده حديثاً طويلاً آخر فقال بعدهما:) وأبان بن إسحاق هذا فرجل كوفي، والصباح بن محمد فليس بالمشهور، وإنما ذكرناه على ما فيه من العلة لأنا لم نحفظ كلامه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وأبان بن إسحاق وقد روى عنه عبد الله بن نمير ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٨٧/٦ ح ٣٦٧١، والترمذي ح ٢٤٥٨ ثنا يحى بن موسى، الإمام أحمد ويحى بن موسى كلاهما عن محمد بن عبيد، وأخرجه أبو يعلى ح ٥٠٤٧ والحاكم ٣٢٣/٤ من طريق مروان بن معاوية وابن أبي شيبة في المصنف ١٢٧/٨ عن عبد الله ابن نمير ومن طريقه الذهبي في الميزان ٥/١ والبيهقي في الشعب ١٦٨/١٠ ح ٧٣٣٤ من طريق يعلى بن عبيد وأيضاً في "الشعب" ١٤٠/١٣ ح ١٠٠٧٧ من طريق إسماعيل بن زكريا. محمد بن عبيد ومروان بن معاوية وعبد الله بن نمير ويعلى بن عبيد وإسماعيل بن زكريا جميعهم عن: أبان بن إسحاق الأسدي عن الصباح بن محمد عن مرة الهمداني، عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه بألفاظ متقاربة. وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد".

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه.

---

(١) ثقة يحفظ من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٦١٥٤.

(٢) ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة، تقريب التهذيب رقم ١٣٦.

(٣) ضعيف، وأفرط فيه ابن حبّان من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٢٩١٤.

(٤) مسند البزار ٣٩١/٥، ٣٩٢.

دراسة العلة في الحديث:

تفرد به أبان بن إسحاق عن الصباح بن محمد الأحمسي هذا، وتفرّده لا يحتمل وعليه يدور الحديث، جرّحه الأئمة. قال العقيلي: في حديثه وهم، ويرفع الموقوف(١).

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات(٢). وذكر هذا الحديث من مناكيره.

والذهبي أخرج هذا الحديث في ترجمة أبان بن إسحاق الأسدي، وأعله بالصباح بن محمد بقوله عقبه: "والصباح واهٍ"(٣).

وقال الذهبي في ترجمة الصباح هذا، رفع حديثين هما من قول عبد الله(٤).

قلت: وهو هذا فيما يظهر لي والذي بعده كما سيأتي. وأورده المنذري في الترغيب ٣/٢٦٩ وقال عقبه:أبان بن إسحاق فيه مقال، والصباح مختلف فيه، وتكلم فيه لرفعه هذا الحديث، وقالوا: الصواب عن ابن مسعود موقوف، ورواه الطبراني مرفوعاً من حديث عائشة. والله أعلم .

قلت: فقد أعله بالوقف صريحاً وهو كما قال.

رأي الباحث:

إن الحديث مداره على الصباح بن محمد الأحمسي وهو ضعيف، وتفرّد به، فهو معلول بالجرح فيه. وقد وهم فيه فرفعه كما قال الذهبي والمنذري وغيرهما وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً. وتعليل البزار للحديث صحيح. والله أعلم.

---

(١) الضعفاء ٢/٢١٣.

(٢) المجروحين ١/٣٧٧.

(٣) الميزان ١/٥.

(٤) الميزان ٢/٣٠٦.



المبحث الخامس

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لاشتمالها على كلام منكر

وفيه ثمانية عشر حديثاً

[٢٨٩] ١٥٢٨ - قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْهَيْثَمِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُوسَى[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ وَرحْمَتِكَ، فَإِنَّهُمَا بِيَدِكَ لاَ يَمْلِكُهُمَا أَحَدٌ سِوَاكَ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ وَلاَ أَعْلَمُ، وَتَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الأَمْرُ لَلأَمْرُ الَّذِي تُرِيدُهُ خَيْرًا لِي فِي دِينِي، وَفِي دُنْيَايَ، أَحْسَبُهُ قَالَ: وَعَاقِبَةِ أَمْرِي، فَوَفِّقْهُ وَسَهِّلْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ خَيْرًا فَوَفِّقْنِي لِلْخَيْرِ، أَحْسَبُهُ قَالَ: حَيْثُ كَانَ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه أحد من حديث الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله إلا صالح بن موسى، ولم نسمعه إلا من إبراهيم بن سعيد، وصالح فليس بالقوي.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠١٢ ثنا عبدان بن أحمد قرأت على إبراهيم بن سعيد الجوهري ثنا العباس بن الهيثم الأنطاكي ثنا صالح بن موسى به. وأورده الهيثمي في الكشف ٤/٥٥ ح ٣١٨١، وفي المجمع ٢/٢٨٠، وضعّفه به.

دراسة العلة في الحديث:

أعلّه البزّار بتفرّد صالح بن موسى من هذا الوجه، وهو المدار، وهو متروك لا يحتمل التفرّد منه، فهو معلول بالجرح في الراوي. ولا يصحّ بهذا اللفظ، بعض الكلام فيه ليس في الروايات الصحيحة مثل "فإنهما بيدك لا يملكهما أحد سواك"، وهذه جملة منكرة فيه، والله أعلم.

---

(١) ترجمته برقم ١٥٢٦، وهو ثقة حافظ.

(٢) سمع منه أبو حاتم وسكت عنه، الجرح والتعديل ٦/١٧٥.

(٣) متروك من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٤٤٨ رقم ٢٩٠٧.

(٤) مسند البزار: ٤/٣٣٤.

[٢٩٠] ١٥٧١ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِرْدَاسٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ [٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ [٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [٤]، قَالَ: كَانَ النبيﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: تَعَلَّمُوهَا فَإِنَّهُ لاَ صَلاَةَ إِلاَّ بِتَشَهُّدٍ، يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيوَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عَبَّادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد[٥].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٩٩٢٢ من طريق صغدي، وفي الأوسط ٢٥/٥ ح ٤٥٧٤. كما في أطراف الغرائب ح ٣٧٧٠، ١١٩/٤. والدارقطني في "الأفراد" من طريق أبي معشر البرّاء (بالتشديد)، يوسف بن يزيد البصري، صغدي وأبو مشعر البراء كلاهما عن أبي حمزة الأعور بنحوه. وقال الدارقطني: تفرد به أبو معشر البراء يوسف بن يزيد البصري عن حمزة الأعور ميمون عن إبراهيم بهذا اللفظ. وذكره كذلك في العلل ٣٣٤/٣، وأخرجه ابن عدي في الكامل ٨٩/٤ في ترجمة صغدي.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذا الإسناد، وفيه كلام منكر، كما بيّن أهل العلم. قال ابن عدي بعد روايته: وقوله: "تعلموا فإنه لا صلاة إلا بالتشهد، لا يذكره غير أبي حمزة عن إبراهيم، ورواه عن أبي حمزة، صغدي وأظنه رواه محبوب بن الحسن أيضاً عن أبي حمزة".

رأي الباحث:

هو كما قال محبوب رواه عند البزار، قال: فإن أبا حمزة تفرد بهذه الجملة دون سائر الرواة فهي جملة منكرة كما أشار ابن عدي رحمه الله. والله أعلم.

---

(١) مقبول من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٩٤ رقم ٦٣١٨.

(٢) صدوق فيه لين ورمي بالقدر، تقريب التهذيب ص ٨٣٧ رقم ٥٨٥١.

(٣) ضعيف من السادسة، تقريب التهذيب ص ٩٩٠ رقم ٧١٠٦.

(٤) ترجمتهما برقم ١٤٦٣، وكلاهما ثقة.

(٥) مسند البزار ١٧/٥.

[٢٩١] ١٥٦٨- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ[3]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[4]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ فَرَكِبْتُهُ، فَكَانَ إِذَا أَتَى عَلَى جَبَلٍ ارْتَفَعَتْ رِجْلاهُ، وَإِذَا هَبَطَ ارْتَفَعَتْ يَدَاهُ، فَسَارَ بِنَا فِي أَرْضٍ غُمَّةٍ مُنْتِنَةٍ، ثُمَّ أَفْضَيْنَا إِلَى أَرْضٍ فَيْحَاءَ طَيِّبَةٍ، فَقَالَ: أَحْسَبُهُ جِبْرِيلُ ﷺ: تِلْكَ أَرْضُ أَهْلِ النَّارِ، وَهَذِهِ أَرْضُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَأَتَيْتُ عَلَى رَجُلٍ قَائِمٍ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ مَعَكَ ؟ قَالَ: أَخُوكَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ ؟ فَقَالَ: أَخُوكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ، فَسِرْنَا فَسَمِعْتُ صَوْتًا فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا مَعَكَ ؟ قَالَ: هَذَا أَخُوكَ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، وَقَالَ: سَلْ لأُمَّتِكَ التَّيْسِيرَ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ، قَالَ: هَذَا أَخُوكَ مُوسَى، قُلْتُ: عَلَى مَنْ كَانَ تَذَمُّرُهُ ؟ قَالَ: عَلَى رَبِّهِ، قُلْتُ: عَلَى رَبِّهِ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَدْ عَرَفَ حِدَّتَهُ، ثُمَّ سِرْنَا فَرَأَيْتُ شَيْئًا، فَقُلْتُ: مَا هَذَا، أَوْ مَا هَذِهِ يَا جِبْرِيلُ ؟ قَالَ: هَذِهِ شَجَرَةُ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ، ادْنُ مِنْهَا فَدَنَوْنَا مِنْهَا، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ مَضَيْنَا حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فَرَبَطْتُ الدَّابَّةَ بِالْحَلْقَةِ الَّتِي يَرْبُطُ بِهَا الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ دَخَلْنَا الْمَسْجِدَ فَنُشِرَتْ لِيَ الأَنْبِيَاءُ مَنْ سَمَّى اللَّهُ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُسَمِّ، فَصَلَّيْتُ بِهِمْ إِلاَّ هَؤُلاءِ الثَّلاثَةَ إِبْرَاهِيمَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى[5].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا حماد بن سلمة عن أبي حمزة بهذا الإسناد عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه نفسه ح ٦٩٦٤، ثنا محمد بن معمر نا روح بن أسلم – مات قريبا سنة مائتين وهو ثقة، نا

---

(١) ترجمته برقم ١٤٥٧ وهو صدوق.

(٢) ضعيف من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٣٢٩ رقم ١٩٧١.

(٣) ثقة ثبت إلاّ أن في روايته عن غير ثابت بعض المناكير. قاله مسلم في التمييز ص ١٨٠، وشرح العلل لابن رجب ٢/٧٨٢، ٧٨٣ وغيرها.

(٤) ترجمته برقم ١٥٥٥ وهو ضعيف وهو الأعور.

(٥) مسند البزّار ٥/١٤.

حماد، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل، فوق الحمار... الخ. (وليس متنه مثل متن ما ذكره هنا في رواية أبي حمزة).

قلت: فقد أخرجه بنفس الإسناد كما هو ملاحظ، إلا أنه جعله: حماد عن ثابت عن أنس.

وأما رواية أبي حمزة فجمع طرقها كالآتي :

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ح ٥٠٣٦ عن هدبة بن خالد وشيبان، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ٥٠٤/٣، ٥٠٥ ومن طريق الباغندي، وبيّن الفروق في الرواية. والطبراني في الكبير ح ٩٩٧٦. من طريق حجاج بن المنهال. والعقيلي في الضعفاء ١٨٧/٤ من طريق علي بن جرير. والحاكم في مستدركه ٤٠٦/٤ من طريق عبيد الله بن محمد التيمي. وفي المتون فروق طفيفة والمعنى واحد. وقال العقيلي: لا يتابع عليه (أي أبو حمزة الأعور). وقال الحاكم: "هذا حديث انفرد به أبو حمزة ميمون الأعور، وقد اختلفت أقاويل أئمتنا فيه، وقد أتى بزيادات لم يخرجها الشيخان رضي الله عنهما في ذكر المعراج"[(١)]. وقد أخرجه الحارث في مسنده كما في بغية الباحث ص ٢٦.

ثنا الحسن بن موسى ثنا حماد بن سلمة عن أبي حمزة عن إبراهيم به ولفظه، أن رسول الله ﷺ أتي بالبراق فركبه خلف جبريل فسار بهما... (الحديث بطوله وسياقه أطول من حديث البزار ومن أخرج معه ممن تقدم ذكرهم)، واللفظ يختلف عن لفظ البزار والجماعة، إلا في ذكر الأرض الطيبة والأرض المنتنة. وهو طويل جداً.

دراسة العلة في الحديث:

أقول وبالله التوفيق إن البزّار قد أعل الحديث بهذا اللفظ والإسناد بالتفرّد وإن إسناد البزار ومن معه من طريق حماد عن أبي حمزة الأعور لفظه منكر، فلم يرد بهذا اللفظ في أي من الروايات الصحيحة المشهورة. إذا أمعنّا النظر. وقد ذكر ذلك من أهل العلم:

١- الإمام أبو جعفر العقيلي فقال (بعد إيراد الحديث مختصراً في ترجمة أبي حمزة) ولا يتابع عليه، ولا على كثير من حديثه، وهذا الحديث يروى من غير هذا الوجه بإسناد جيد[(٢)].

٢- وكذا الحافظ المزي ذكر هذا الحديث ونقل عن العقيلي قوله، مقراً له[(٣)].

٣- والحافظ الذهبي[(٤)] قال: هذا حديث غريب وأبو حمزة ميمون، ضعيف، وكذا ضعفه في تلخيصه للمستدرك.

---

(١) وانظر المطالب العالية ٢٨٦/١٧ ح ٤٢٣٦ وإتحاف المهرة ٣٨٧/١٠ ح ٤٢٩٩٣.

(٢) الضعفاء ١٨٧/٤.

(٣) تهذيب الكمال ٢٤١/٢٩.

(٤) تاريخ الإسلام ٦١٨/١.

وأما الحافظ ابن كثير: فزاد الأمر وضوحاً، في نقده لرواية أبي عبيدة فقال بعد إيراده لرواية أبي عبيدة ابن مسعود: "إسناد غريب، ولم يخرجوه، وفيه من الغرائب، سؤال الأنبياء عنه عليه السلام. ابتداء، ثم سؤاله عنهم بعد انصرافه. والمشهور في الصحاح كما تقدّم: أن جبريل عليه السلام، كان يعلمه بهم أولاً ليسلم عليهم سلام معرفة.

وفيه: أن اجتمع بالأنبياء عليهم السلام قبل دخوله المسجد. والصحيح أنه إنما اجتمع بهم في السموات، ثم نزل إلى بيت المقدس ثانياً وهم معه، وصلى بهم فيه، ثم إنه ركب البراق وكر راجعاً إلى مكة. والله أعلم[1].

قلت: وهو كما قال رحمه الله، ونفس الشيء تقريباً في رواية أبي حمزة. كما تقدم ذكره في رواية مسند الحارث.

وقد روي المتن بسياقات عدة وهو اختلاف فيه مما يجعل الرواية أوهن.

وأما الهيثمي رحمه الله فأورده في المجمع ٧٤/١ وللبزار وأبي يعلى والطبراني وقال: رجاله رجال الصحيح!! وهذا وهم أبو حمزة هو الأعور وليس بالسكري وهو ضعيف.

والصحيح من رواية حماد بن سلمة:

ما أخرجه مسلم في صحيحه ح ١٦٢ (٢٥٩) ثنا شيبان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال أتيت بالبراق ... الحديث بطوله وهو سياق غير سياق رواية أبي حمزة.

رأي الباحث:

وبالجملة فتعليل البزار للفظ حديث أبي حمزة صحيح، فهو لفظ تفرد به هو وقد خالف فيه الروايات الصحيحة المشهورة فهو منكر. وقد وافقه العقيلي والمزي والذهبي وابن كثير والألباني من المعاصرين.

(١) وكذا ضعفه المحدث الألباني وذكر قول ابن كثير في الضعيفة ٢٨١/٤ ح ١٧٩٨.

[٢٩٢] ١٥٦٩- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ[٣]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: لَمْ يَقْنُتِ النبيﷺ إِلاَّ شَهْرًا وَاحِدًا، لَمْ يَقْنُتْ قَبْلَهُ وَلاَ بَعْدَهُ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث قد روي من حديث حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، رواه عنه محمد بن جابر، ولا نعلم روى هذا الكلام عن أبي حمزة إلا شريك.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في مسند ٢٣٠/١ ح ٣٤٢ نا مالك بن إسماعيل. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٩٧٣، والبيهقي في الكبرى ٢١٣/٢، من طريق علي بن عبد العزيز. والطحاوي في "شرح المعاني" ٢٤٥/١ عن فهد بن سليمان. والشاشي ٣٣٦/١ ح ٣١٤ وح ٣١٥، عن أحمد بن زهير وإسحاق بن إبراهيم كلهم، عن أبي غسان مالك بن إسماعيل. وأبو يعلى ح ٥٠٤٣ عن بشر بن الوليد مالك وبشر كلاهما عن شريك به. وأخرجه أبو يعلى ح ٥٠٢٩ والطحاوي في شرح المعاني ٢٤٥/١، كلاهما من طريق أبي معشر يوسف بن يزيد[٦] ثنا أبو حمزة ميمون به، ولفظه: قنت رسول اللهﷺ شهراً يدعو على عصية وذكوان. فلما ظهر عليهم ترك القنوت. وكذا رواه نصير بن أبي الأشعث عن أبي حمزة. والطبراني في الكبير ح ٩٩٧٤. وقد أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" ٢٤٣/١. والدارقطني في "الأفراد، كما في أطراف الغرائب ١١٤/٤، من طريق أبي بكر بن عياش عن نصير بن أبي الأشعث[٧] عن أبي حمزة ميمون به، ولفظه: "قنت رسول اللهﷺ ثلاثين يوماً". وقال الدارقطني: تفرد به أبو بكر بن عياش عن نصير. وله إسناد آخر عند ابن أبي شيبة ٢٠٩/٢ ثنا وكيع ثنا مسعر عن أبي حمزة عن إبراهيم قال قال ابن مسعود: قد علموا أن النبيﷺ إنما قنت شهراً.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو صدوق.

(٢) ثقة متقن صحيح الكتاب عابد، من صغار التاسعة، تقريب التهذيب ص ٩١٣ رقم ٦٤٦.

(٣) صدوق يخطيء كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء، تقريب التهذيب ص ٤٣٦ رقم ٢٨٠٢.

(٤) هو الأعور ترجمته برقم ١٥٧١ وهو ضعيف.

(٥) مسند البزار ١٥/٥.

(٦) صدوق ربّما أخطأ تقريب التهذيب رقم ٧٩٥١.

(٧) ثقة من رجال البخاري، تقريب التهذيب رقم ٧١٧.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذه الطريق، وفيه كلام منكر، واختلف في لفظه.

بيان الاختلاف في متن رواية أبي حمزة: إذا أمعنا النظر في لفظ الروايات أبي حمزة قد روي لفظ الحديث على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: لم يقنت النبيﷺ إلا شهراً واحداً، لم يقنت قبله ولا بعده. رواه هكذا شريك القاضي عن أبي حمزة الأعور عند البزار وغيره.وكذا حسان بن إبراهيم في حديث السراج ح ١٠٩٤ كما في الإيماء ٤/٤١٦ ح ٣٩٠٩.

الوجه الثاني: قنت رسول اللهﷺ على عصية وذكوان، فلما ظهر عليهم ترك القنوت. رواه هكذا: أبو معشر البراء عن أبي حمزة عند أبي يعلى والطحاوي. واختلف فيه إسناده أيضاً والراجح: رواية مسعر عن أبي حمزة. أي الانقطاع.

الوجه الثالث: قنت رسول اللهﷺ ثلاثين يوماً.

هكذا مختصراً، دون ذكر قبله ولا بعده، ولا ذكر القبائل، رواه هكذا نصير بن أبي الأشعث عن أبي حمزة عند الطحاوي والدارقطني.

أرى أن الوجه الثاني والثالث هو الراجح.

١- لأن نصيرا ثقة وهو أوثق من شريك وإن كان لفظ أبي معشر أقرب إلى لفظ نصير. أي مالك أبو غسان وحسان (وهو منكر الحديث). فذكر (لم يقنت قبله ولا بعده) تفرد به شريك كما ذكر البزار أيضاً هنا.

٢- ولأن لفظ بشر بن الوليد عن شريك وأبي معشر البراء، يشهد له حديث أنس المتفق عليه عند البخاري ٣٨٦٨، ٣٨٦٩ وغيرها فتعليل البزار صحيح، والله أعلم. وقد ذكر هذا الاختلاف الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ١/٢٦٨ ح ٥٥٥، وفي المجمع ٢/١٣٧[1].

رأي الباحث:

اختلف في حديث أبي حمزة الأعور: إسنادًا ومتناً. الراجح في السند رواية مسعر عن أبي حمزة عن إبراهيم عن ابن مسعود منقطعا. وأما المتن فأصح الألفاظ فيه: أن النبيصلى الله عيله وسلم قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصيّة، ثم ترك، ويشهد له حديث أنس في البخاري ومسلم.

---

(١) وانظر في تضعيف رواية أبي حمزة ورواية محمد بن جابر "تنقيح التحقيق"، للذهبي ١/٢٢٠ و"التنقيح" أيضاً ٢/٤٣٤ لابن عبد الهادي الحنبلي.

[٢٩٣] ١٨٥٣- قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ زُرْعَةَ أَبُو رَاشِدٍ[٢]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الأَجْلَحُ[٣]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الأَوْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: بَيْنَا رسول اللّه ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَأَبُو جَهْلِ بْنُ هِشَامٍ، وَشَيْبَةُ، وَعُتْبَةُ، ابْنَا رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَرَجُلانِ آخَرَانِ لاَ أَحْفَظُ أَسْمَاءَهُمَا كَانُوا سَبْعَةً وَهُمْ فِي الْحِجْرِ وَرسول اللّه ﷺ يُصَلِّي، فَلَمَّا سَجَدَ أَطَالَ السُّجُودَ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَيُّكُمْ يَأْتِي جَزُورَ بَنِي فُلانٍ فَيَأْتِينَا بِفَرْثِهَا فَيُلْقِيَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ؟ فَانْطَلَقَ أَشْقَاهُمْ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ فَأَتَى بِهِ، فَأَلْقَاهُ عَلَى كَتِفَيْهِ وَرسول اللّه ﷺ سَاجِدٌ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَأَنَا قَائِمٌ لاَ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَتَكَلَّمَ لَيْسَ عِنْدِي عَشِيرَةٌ تَمْنَعَنِي فَأَنَا أَرْهَبُ، إِذْ سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ رسول اللهفَأَقْبَلَتْ حَتَّى أَلْقَتْ ذَلِكَ عَنْ عَاتِقِهِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْ قُرَيْشًا فَسَبَّتْهُمْ فَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهَا شَيْئًا، وَرَفَعَ رسول اللّه ﷺ رَأْسَهُ كَمَا كَانَ يَرْفَعُهُ عِنْدَ تَمَامِ سُجُودِهِ، فَلَمَّا قَضَى رسول اللّه ﷺ صَلاتَهُ، قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، ثَلاثًا عَلَيْكَ بِعُتْبَةَ، وَعُقْبَةَ، وَأَبِي جَهْلٍ، وَشَيْبَةَ، ثُمَّ خَرَجَ رسول اللّه ﷺ مِنَ الْمَسْجِدِ فَلَقِيَهُ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ، وَمَعَ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَوْطٌ يَتَخَصَّرُ بِهِ، فَلَمَّا رَأَى النبي ﷺ أَنْكَرَ وَجْهَهُ، فَقَالَ: مَا لَكَ ؟ فَقَالَ النبي ﷺ: خَلِّ عَنِّي، قَالَ: عَلِمَ اللَّهُ لاَ أُخَلِّي عَنْكَ، أَوْ تُخْبِرُنِي مَا شَأْنُكَ فَلَقَدْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَمَّا عَلِمَ النبي ﷺ أَنَّهُ غَيْرُ مُخَلٍّ عَنْهُ أَخْبَرَهُ فَقَالَ: إِنَّ أَبَا جَهْلٍ أَمَرَ فَطُرِحَ عَلَيَّ فَرْثٌ، فَقَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ: هَلُمَّ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَأَتَى النبي ﷺ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ فَدَخَلا الْمَسْجِدَ، ثُمَّ أَقْبَلَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ إِلَى أَبِي جَهْلٍ فَقَالَ: يَا أَبَا الْحَكَمِ، أَنْتَ الَّذِي أَمَرْتَ بِمُحَمَّدٍ فَطُرِحَ عَلَيْهِ الْفَرْثُ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَفَعَ السَّوْطَ فَضَرَبَ بِهِ رَأْسَهُ، قَالَ: فَثَارَتِ الرِّجَالُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، قَالَ: وَصَاحَ أَبُو جَهْلٍ: وَيْحَكُمْ هِيَ لَهُ إِنَّمَا أَرَادَ مُحَمَّدٌ أَنْ يُلْقِيَ بَيْنَنَا الْعَدَاوَةَ وَيَنْجُوَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ[٤].

---

(١) الضبي، المسيي، أبو سليمان البغدادي، ثقة من العاشرة، التقريب رقم: ١٨١٣.

(٢) ذكره ابن أبي حاتم، و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. الجرح ٣٢٧/٨.

(٣) صدوق شيعيّ من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٢٨٧.

(٤) مسند البزّار ٥/٢٤٠-٢٤٢.

قال البزار: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم رواه إلا الأجلح وقد رواه إسرائيل، وشعبة، وزيد بن أبي أنيسة، وغيرهم، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

(طريق الأجلح):

أخرجه الطبراني في الأوسط ٤٢٦/١، ٤٢٨. عن أحمد بن بشير الطيالسي ثنا داود بن عمرو عن المثنى بن زرعة به نحوه. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث، عن الأجلح إلا محمد بن إسحاق تفرد به المثنى بن زرعة.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به الأجلح كما ذكر البزّار، وقد خالف الثقات فروى زيادات منكرة، وهي قصّة أبي البختري وغيرها لم يذكرها غيره. لا شعبة ولا زهير عن أبي إسحاق[1].

---

(١) كما روى شعبة وإسرائيل والثوري وهم أثبت الناس في أبي إسحاق، صحيح مسلم ح ١٧٩٤، والبخاري ح ٢٣٧ وح ٣٠١٤. وانظر شرح علل الترمذي ٧٠٩/٢ - ٧١٢.

[٢٩٤] ١٨٥٤- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَا رسول اللهﷺ سَاجِدٌ عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَزَادَ فِيهِ، فَلَمَّا رَفَعَ رسول اللهﷺ رَأْسَهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ الْمَلأَ مِنْ قُرَيْشٍ، ثُمَّ قَصَّ الْقِصَّةَ[1].

قال البزار: "ولا نعلم أحدا زاد في هذا الحديث، أنه قال: أما بعد إلا زيد بن أبي أنيسة".

دراسة العلة في الحديث:

فقد أعله بتفرد ابن أبي أنيسة بلفظة "أما بعد" في الحديث دون سائر الرواة عن أبي إسحاق. وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، لكن زيد بن أنيسة له أفراد مع ثقته. وقد خالف الثقات الثوري وشعبة، لم يذكراه.[2]

رأي الباحث:

تفرد الإمام البزار بهذا التعليل، وهذا من فوائد كتابه القيمة رحمه الله. والله الموفق.

(١) مسند البزار ٢٤٢/٥.

(٢) كما روى شعبة وإسرائيل والثوري وهم أثبت الناس في أبي إسحاق، صحيح مسلم ح ١٧٩٤، والبخاري ح ٢٣٧ وح ٣٠١٤. وانظر شرح علل الترمذي ٧٠٩/٢ - ٧١٢.

[٢٩٥] ١٤٤٥ــ قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ[٢]، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ[٣]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٤]: أَنَّ النبيﷺ اسْتَقْرَأَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ سُورَةَ النِّسَاءِ، فَقَرَأَ، قَالَ الْمَسْعُودِيُّ: فَحَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: فَلَمَّا بَلَغْتُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاءِ شَهِيدًا﴾[٥]، غَمَزَنِي الَّذِي إِلَى جَنْبِي فَإِذَا عَيْنَا رسول اللَّهﷺ قَدِ اغْرَوْرَقَتَا، فَقَطَعْتُ الْقِرَاءَةَ[٦].

وقال البزار: ولا نعلم روى عمرو بن حريث عن ابن مسعود إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي في مسنده ٥٥/١، (١٠١)، ثنا سفيان ثنا المسعودي، عن القاسم، قال قال النبيﷺ لعبد الله مسعود "اقرأ" فقال: "اقرأ وعليك أنزل" قال إني أحب أن أسمعه من غيري" قال: فقرأت سورة النساء حتى إذا بلغ، فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على ... استعبر رسول اللهﷺ، فكفّ عبد الله.

قال الحميدي: (١٠٢) ٥٦/١، قال سفيان: قال المسعودي وحدثنا جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه عن عبد الله قال قال رسول اللهﷺ (شهيداً عليهم ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت.

فهذه رواية الحميدي، وقد خالف أحمد بن أبان القرشي فيها عن بن عيينة، فذكر الحديث المرسل عن القاسم في ذكر القراءة وبكاء رسول اللهﷺ، ثم ذكر رواية جعفر بن عمرو بن حديث، وليس فيها ذكر آية النساء وقراءة ابن مسعود (كما عند البزار من رواية ابن أبان) وإنما فيها: آية المائدة أو ما في معناها.

وأخرجه الطبري في تفسيره ٣٧٠/٨، من طريق إبراهيم بن أبي الوزير، ثنا سفيان بن عيينة به بنحوه عبارة الحميدي، مخالفاً ابن أبان القرشي.

---

(١) ذكره ابن حبّان في الثقات ٣٢/٨ وقال: من ولد خالد بن أسيد. فهو مقبول في الشواهد.

(٢) ثقة حافظ فقيه إمام حجّة ... تقريب التهذيب ص ٣٩٥ رقم ٢٤٦٤.

(٣) هو معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وليس عبد الرحمن المسعودي (كما قال الدكتور محفوظ)، وهو ثقة.

(٤) ثقة عابد، تقريب التهذيب ص ٧٩٢ رقم ٥٥٠٤.

(٥) سورة النساء، الآية: ٤١.

(٦) مسند البزار ٢٨٦/٤، ٢٨٧.

وعن عبد الله بن محمد الزهري ثنا سفيان عن المسعودي عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه عن عبد الله بنحو رواية الحميدي مخالفاً ابن أبان أيضاً ولم يذكر رواية القاسم المرسلة[1].

وأخرجه مسلم في صحيحه ٥٥١/١ (٨٠٠) والطبراني في الكبير (٩٧٨١). من طريق أبي أسامة عن مسعر ثني معن عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: (شهيداً عليهم ما دمت فيهم، أو ما كنت فيهم) (شك مسعر). هكذا مختصراً، ولكن الآية آية المائدة. وهذه متابعة من مسعر لسفيان على رواية الحميدي ومن وافقه.

وأخرجه الحاكم في المستدرك: ٥٤٠١، من طريق محمد بن عبد الوهاب العبدي نا جعفر بن عون نا المسعودي عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه، الحديث (من دون ذكر آية المائدة ورواية القاسم المرسلة) إلى قوله: فاستعبر رسول الله ﷺ وكف عبد الله، وزيادة في آخره وفيها (رضيت لكم ما رضي لكم ابن أم عبد). قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد أحمد بن أبان بما روى وخالف الحميدي. فالقول قول الحميدي ومن وافقه، ورواية أحمد بن أبان في متنها نكارة كما هو ظهر والله أعلم.

قد أخرجه مسلم مختصراً مقروناً كما مر، ومحمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي النيسابوري (حمك)، ثقة عارف[2]. وجعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث ... صدوق[3].

رأي الباحث:

فتعين ترجيح رواية الحميدي هنا، ولفظ أحمد بن أبان القرشي منكر. لميا يلي:

١- لأن الحميدي من أوثق أصحاب ابن عيينة. كما ذكرا لحافظ وغيره.

٢- ووافقه عليه ابن أبي الوزير والزهري.

٣- تابعهم على هذا اللفظ في المسعودي مسعر وجعفر والمتن عندهم مختصر بدون زيادة أحمد بن أبان. وهما ثقتان.

٤- أحمد بن أبان القرشي غير معروف ومخالفته لا يعتبر بها. والله أعلم

وأصل الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما:

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٤٢ رقم ٣٦١٤.

(٢) تقريب التهذيب ص ٨٧٣ رقم ٦١٤٤ وأورده ابن حجر في إتحاف المهرة ١٣٠٢٥، ٣٩٩/١٠، وبرقم ١٥٩٣٠، ٤٥٨/١٢.

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٠٠ رقم ٩٥٦.

أخرجه البخاري في صحيحه (٤٣٠٦)، (٤٧٦٣) و٤٧٦٨، ٤٧٦٩ ومسلم (رقم (٨٠٠) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: الحديث.

[٢٩٦] ١٤٤٨ـ قال البزار: حدثنا محمد بن علي الأهوازي[(١)] قال حَدَّثَنَا عقبة بن مكرم الكوفي[(٢)] قال حَدَّثَنَا يونس بن بكير[(٣)] عن صالح بن حيان[(٤)] عَن ابْن بريدة[(٥)] عن أبيه أنه كان يذكر التشهد عن عبد الله بن مسعود عَن النَّبيِّ ﷺ[(٦)].

قال البزار: ولا نعلم حدث بريدة عن عبد الله إلا هذا الحديث ولا نعلم له طريقا عن بريدة إلا هذا الطريق ولم نسمعه إلا من محمد بن علي الأهوازي.

تخريج الحديث:

لم أعثر عليه بصيغة: كان يذكر التشهد عن عبد الله عن النبي ﷺ. ولكنني وجدته بصيغة أخرى كما أخرج الطبراني في الكبير ح **٩٨٨٣** من طريق عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير عن بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه قال: ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود، وذلك أنه رفعه إلى النبي ﷺ. وذكره البخاري في التاريخ الكبير **٤٩٥/٣** (في ترجمة سعيد بن جبير الثقفي) فقال: وقال نصر بن علي ثنا سعيد عن عبيد الله عن ابن بريدة عن أبيه: قال النبي ﷺ: أربع من الجفاء، بول قائم وسمح جبهته قبل أن يصنرف من الصلاة، والنفخ في الصلاة، وأن يسمع المنادى ثم لا يتشهد مثل ما يتشهد[(٧)].

قال البخاري: وقال نصر ثنا عبد الأعلى عن الجريري عن ابن بريدة عن ابن مسعود، نحوه.

وقد أخرج حديث ابن بريدة عن أبيه، البزار في مسنده ح **٤٤٢٤**، ثنا نصر بن علي به بإسناد البخاري، لكن فيه ثلاث من الجفاء: أن يبول الرجل قائماً، أو يمسح جبهة، أو ينفخ في سجوده، بدون ذكر التشهد. والطبراني في الأوسط ح **٥٩٩٨**.

---

(١) شيخ البزار هذا لم أعثر على ترجمته، وكذا ذكر الدكتور محفوظ، فهو مجهول.

(٢) صدوق، تقريب التهذيب ص ٦٨٥ رقم ٤٦٨٥.

(٣) صدوق يخطيء، تقريب التهذيب ص ١٠٩٨ رقم ٧٩٥٧.

(٤) ضعيف، تقريب التهذيب ص ٤٤٤ ص ٢٨٦٧.

(٥) عبد الله بن بريدة بن الحصيب، ثقة، تقريب التهذيب ص ٤٩٣ رقم ٣٣٤٤.

(٦) مسند البزّار ٢٨١/٤.

(٧) والذي يظهر لي أن الحديث الذي ندرسه إنما يتعلق بالجملة الأخيرة أي التشهد مع الأذان أو كما ذكر الطبراني في حديثه والله أعلم.

وقد أخرج البيهقي في الكبرى ٢٨٥/٢ من طريق قتادة عن ابن بريدة عن ابن مسعود أنه كان يقول: أربع من الجفاء: أن يبول قائماً، وصلاة الرجل والناس يمرون بين يديه وليس بين يديه شيء يستره، ومسح الرجل التراب عن وجهه وهو في صلاته، وأن يسمع المؤذن فلا يجيبه في قوله.

قال البيهقي: وكذلك رواه الجريري عن ابن بريدة عن ابن مسعود.

ورواه سعيد بن عبيد الله بن زياد بن جبير بن حية (كذا فيه) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ بمعناه إلا أنه قال: والنفخ في الصلاة بدل المرور ولم يقل أربع.

قال البيهقي: قال البخاري: هذا حديث منكر يضطربون فيه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٤٨/١، ثنا وكيع عن كهمس عن ابن بريدة قال: كان يقال: من الجفاء أن يبول قائماً. (هكذا من دون ذكر الأمور الأخرى).

دراسة العلة في الحديث:

يتلخص مما سبق أنه قد اختلف على ابن بريدة في هذا الحديث سنداً ومتناً، فروي على أوجه:

الوجه الأول: عن ابن بريدة عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً في التشهد. وأراه التشهد مع الأذان لا التشهد في الصلاة). رواه عنه صالح بن حيان كما عند البزار.

الوجه الثاني: عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً: أربع من الجفاء البول قائماً، ومسح الجبهة، واللنفخ أن يسمع المنادي ثم لا يتشهد مثل ما يتشهد، كما أورده البخاري في تاريخه، من طريق نصر بن علي، عن عبد الله بن داود عن سعيد بن عبد الله عنه.

الوجه الثالث: عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً، وفيه ثلاث من الجفاء، كما عند الطبراني من طريق أبي عبيدة الحداد عن سعيد بن عبيد الله عن ابن بريدة[١].

والبزار عن نصر بن علي نا عبد الله بن داود عن سعيد بن عبيد الله عن ابن بريدة، وسعيد بن عبيد الله: صدوق ربما وهم[٢]. وقال الترمذي بعد ذكره "وحديث بريدة غير محفوظ"[٣].

الوجه الرابع: عن ابن بريدة عن ابن مسعود موقوفاً أربع من الجفاء. البول قائماً، والصلاة إلى غير سترة، ومسح التراب، وإجابة المؤذن. كما روى عنه الجريري، عند البخاري، وقتادة عند البيهقي.

قلت: وقتادة مدلس من الثالثة وقد عنعن هنا[٤].

---

(١) وهو عبد الواحد بن واصل ثقة، تقريب التهذيب ص ٦٣١ رقم ٤٢٧٧.

(٢) تقريب التهذيب ص ٣٨٤ رقم ٢٣٧٢.

(٣) سنن الترمذي ١٧/١٦، واستنكر البخاري له حديثاً.

(٤) التعريف ص ١٠٢ رقم ٩٢.

الوجه الخامس: عن ابن بريدة. قال: كان يقال: من الجفاء أن يبول قائماً.. هكذا دون رفعه إلى ابن مسعود أو إلى النبيﷺ، ودون ذكر الأمور الأخرى فيه ،،، رواه عنه هكذا كهمس كما عند ابن أبي شيبة.

قلت: وكهمس هو ابن الحسن التيمي البصري ثقة أخرج له الجماعة[1]. فالعلة هي: الاضطراب في الإسناد والمتن، كما تقدم.

رأي الباحث:

أن الحديث أراه في التشهد مع الأذان كما تبين من خلال التخريج وليس التشهد المعروف في الصلاة، وهذا في هذا الحديث من الرواة. وإسناد البزار ضعيف جداً، فقد ذكر التفرّد، وهو معلول بأنه منكر إسناداً ومتناً. وحديث ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً، غير محفوظ كما ذكر الترمذي وذكر الاختلاف فيه البخاري في تاريخه، ونقل عنه البيهقي أنه قال: "منكر يضطربون فيه". وذكر ابن حجر في التهذيب في ترجمة سعيد بن عبيد الله، استنكر له البخاري حديثاً، قلت: وهو هذا حديث ابن بريدة عن أبيه.

---

(١) تقريب التهذيب ص ٨١٤ رقم ٥٧٠٦.

[٢٩٧] ١٥٥٠- قال البزار: حَدَّثَنَا أحْمَدُ بْنُ إسْحَاقَ الأهْوَازيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ مُدْرِكٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ[٣]، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إبْرَاهِيمَ، عَنْ أخْوَالِهِ يَعْنِي عَلْقَمَةَ، وَالأسْوَدَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: جَاءَ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ إلَى النبيِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، إنْ كُنْتَ نَبِيًّا كَمَا تَذْكُرُ فَأخْبِرْنَا مِنْ أيْنَ الشَّبَهُ يُشْبِهُ الرَّجُلُ مَرَّةً أعْمَامَهُ، وَمَرَّةً أخْوَالَهُ، فَقَالَ: إنَّ مَاءَ الرَّجُلِ أبْيَضٌ غَلِيظٌ، وَمَاءُ الْمَرْأةِ أصْفَرُ رَقِيقٌ فَأيُّهُمَا عَلا غَلَبَ الشَّبَهُ[٤].

وقال البزار: (بعد أن أخرج حديثاً آخر بهذا الإسناد وتأتي دراسته بعده قريباً).

وهذان الحديثان لا نعلمهما يرويان من حديث حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله إلا من هذا الوجه، ولم نسمعهما إلا من أحمد بن إسحاق عن عامر بن مدرك.

٢٠٠٠ - وقال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا أبُو كُدَيْنَةَ[٧]، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ[٨]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٩]، عَنْ أبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أهْلِ الْكِتَابِ إلَى رسول اللّه ﷺ فَسَألَهُ عَنِ الشَّبَهِ، فَقَالَ النبي ﷺ: إذَا عَلا مَاءُ الرَّجُلِ غَلَبَ الشَّبَهُ، وَإذَا عَلا مَاءُ الْمَرْأةِ غَلَبَ الشَّبَهُ[١٠].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله إلا عطاء بن السائب، ولا نحفظ أن أحدا رواه عن عطاء إلا أبو كدينة.

---

(١) صدوق وترجمته برقم ١٤٦٢.

(٢) ترجمته برقم ١٤٥٤ وهو ليّن الحديث.

(٣) ترجمته برقم ١٤٥٤ وهو ضعيف.

(٤) مسند البزّار ٤/٣٥١.

(٥) ترجمته برقم ١٤٤٩ وهو صدوق.

(٦) هو التوزي صدوق يهم، ترجمته برقم ١٤٣٨.

(٧) يحي بن المهلب البجلي صدوق، تقريب التهذيب ١٠٦٧ رقم ٧٧٠٤.

(٨) صدوق اختلط، ولم يتميز أسمع أبو كدينة منه قبل الاختلاط أو بعده، الكواكب ٣١٩-٣٣٤.

(٩) ثقة من صغار الثانية .. وسمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً، التقريب ص ٥٨٧ رقم ٣٩٤٩.

(١٠) مسند البزّار ٥/٣٧٠.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "العظمة" ح ١٠٨٨ من طريق محمد بن الصلت أبي يعلى التوزي. والنسائي في الكبرى ٣٣٩/٥ ح ٩٠٧٥، وأحمد في مسنده ٤٣٧/٧ ح ٤٤٣٨ ثنا حسين بن الحسن الأشقر حسين والتوزي كلاهما عن أبي كدينة. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٦٠ من طريق معاوية بن هشام عن حمزة الزيات.

أبو كدينة وحمزة كلاهما عن عطاء بن السائب به وعندهم: مر رسول الله ﷺ، فجعل الناس يقولون: هذا رسول الله، فقال يهودي إن كان رسول الله، فسأسأله عن شيء، فإن كان نبياً علمه فقال: يا أبا القاسم! أخبرني أمن نطفة الرجل يخلق الإنسان أو من نطفة المرأة؟ فقال: (إن نطفة الرجل بيضاء غليظة، فمنها يكون العظام والعصب، وإن نطفة المرأة صفراء رقيقة فمنها يكون الدم واللحم).

وأورده الهيثمي في المجمع ٢٤١/٨ وقال: "رواه أحمد والطبراني والبزار بإسنادين، وفي أحد إسناديه عامر بن مدرك، وثقة ابن حبان وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات، وفي إسناد الجماعة: عطاء بن السائب، وقد اختلط". وأورده في كشف الأستار أيضاً ١١٩/٣ ح ٢٣٧٦.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في هذا الحديث وفيه علة في بعض طرقه لكونها مشتملة على كلام منكر.

وقد تعقب المحدث الألباني الحافظ الهيثمي في "الضعيفة" فضعف الحديث (بلفظ الطبراني وأحمد والنسائي) وقال: في هذا التخريج تسامح كبير لا يعبر عن الواقع! فإن رواية عامربن مدرك – عند البزار – ليس فيها هذا التفصيل الذي في رواية عطاء، فإن لفظ عامر: "ماء الرجل أبيض غليظ، وماء المرأة أصفر رقيق، فأيهما علا، غلب لاشبه". وعامر هذا – وإن كان ليّن الحديث – فإن لحديثه شواهد في "صحيح مسلم" وغيره خرجت بعضها في الصحيحة (١٣٤٢)، بخلاف حديث عطاء، فإن ما فيه من العظام والعصب، واللحم والدم، لم يرد في شيء من تلك الشواهد، فكان منكراً ولذلك خرجته هنا[1].

فحكم على ذكر العظام والعصب واللحم والدم في الحديث بأنه "منكر" وهو كما قال رحمه الله.

ومما يدل على نكارة هذا اللفظ الذي ذكره الألباني، ما قاله العلامة السندي في شرحه، قوله: وأما نطفة المرأة فنطفة رقيقة منها اللحم والدم، قلت (السندي): ظاهر القرآن، وهو قوله (ثم خلقنا النطفة علقة) الآية، يدل على أن مجموع النطفتين يصير عظاماً، والله تعالى أعلم[2].

---

(١) السلسلة الضعيفة ٨٠٥/١١-٨٠٥ ح ٥٤٥٧.

(٢) أفدته من حاشية المحققين لمسند أحمد ٤٣٧/٧.

ولحديث حماد، وبلفظ البزار من رواية عطاء بن السائب شاهد، من حديث أنس رضي الله عنه:
أخرجه البخاري في صحيحه ح ٣١٥١ من طريق الفزاري عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال: بلغ عبد الله بن السلام مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه، فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي. ما أول أشراط الساعة، وما أول طعام يأكله أهل الجنة، ومن أي شيء يترع الولد إلى أبيه، ومن أي شيء يترع إلى أخواله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خبرني بهن جبريل آنفاً، قال: فقال عبد الله: ذاك عدو اليهود من الملائكة... (فذكر النبي صلى الله عليه وسلم أول أشراط الساعة وأول طعام يأكله أهل الجنة) إلى أن قال: وأما الشبه في الولد، فإن الرجل إذا غشي المرأة، فسبقها ماؤه كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها ... الحديث بقوله.

قلت فهذا الطرف من الحديث يشهد لمعنى الحديث الذي رواه حماد كما هو ظاهر. وهذا ظاهر الدلالة في أنه يشهد لحديث حماد. وفي الوقت نفسه يدل على نكارة ذكر أن العظم والعصب في الرجل واللحم والدم في ماء المرأة[1].

رأي الباحث:

إن الحديث ضعيف بالإسنادين عند البزار، وفيه لفظ منكر وهذه علة الحديث مع التفرّد الذي ذكره البزار.

لكن له شواهد قوية صحيحة من حديث أنس عند البخاري ورواية أم سليم عند مسلم وغيرها فهو صحيح. أما لفظ الطبراني وأحمد وغيرهما ففيه جملة منكرة: إن العظام والعصب من مني الرجل والدم واللحم من مني المرأة. فهذه الجملة لم ترد في الروايات الصحيحة وهو يخالف ظاهر قول الله تعالى: (ثم خلقنا النطفة علقة ...). كما ذكر السندي رحمه الله.

---

(١) وانظر كذلك السلسلة الصحيحة للمحدث الألباني ٣/٣٣٠ ح ١٣٤٢. والله أعلم.

[٢٩٨] ١٧٤٧ - قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى[١] بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رسول الله ﷺ يُصَلِّي بِهِنَّ، وَالذَّارِيَاتِ، وَالطُّورِ، وَالنَّجْمِ و اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَ الْوَاقِعَةُ وَ وَالْقَلَمِ وَ الْحَاقَّةُ وَسَأَلَ سَائِلٌ، وَ الْمُزَّمِّلُ وَ الْمُدَّثِّرُ، وَ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ، وَالْمُرْسَلاتِ وَ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَالنَّازِعَاتِ وَ عَبَسَ، وَ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، وَ حم الدخان[٢].

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا جاء به بهذا اللفظ، إلا سلمة بن كهيل، ولا نعلم روى سلمة، عن أبي وائل إلا هذا الحديث".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٨٦٢ ثنا سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى من سلمة بن كهيل، حدثني أبي عن أبيه عن جده به. وقد أخرجه أيضاً في الكبير ح ٩٨٦١ وفي الأوسط ٩٦/٦ ح ٥٨١١، من طريق حسّان بن إبراهيم نا محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن شقيق بن سلمة أبي وائل به بمثله. وقال في الأوسط: "لم يرو هذا الحديث عن سلمة إلا محمد ويحيى، تفرد به عن محمد، حسان بن إبراهيم".

دراسة العلة في الحديث:

تفرد به يحيى بن سلمة وأخوه محمد وكلاهما لا يحتمل منه التفرد، ولا متابع لمحمدبن سلمة بن كهيل على روايته ولفظه إلا أخوه يحيى وهو ساقط متروك، فالحديث ضعيف ومنكر بهذا اللفظ. فالحفاظ رووه عن أبي وائل عن عبد الله بغير هذا التفصيل والسرد، وهو الأولى. والله أعلم.

---

(١) تراجمهم برقم ١٤٦٣ وهم متروكون ضعفاء.

(٢) مسند البزار ١٥٥/٥.

[٢٩٩] ١٧٠٠- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللَّه ﷺ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا فَقَّهَهُ فِي الدِّينِ وَأَلْهَمَهُ رُشْدَهُ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى، عن عبد الله إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن أبي بكر بن عياش إلا أحمد بن محمد بن أيوب.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٤٤٥ وأبو نعيم في "الحلية" ١٠٧/٤. عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أحمد بن محمد بن أيوب به. وليس فيه: وألهمه رشده. وأخرجه أحمد في الزهد ٨٩٤ ثنا محمد بن أيوب حدثنا أبو زيد بن عياش به.وقال أبو نعيم: "غريب من حديث الأعمش، تفرد به أبو بكر بن عياش". وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٧٥/١ من طريق فضل بن سهل الأعجر ومن طريق محمد بن إسحاق قالا حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب (صاحب المغازي) ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي وائل به. من يرد الله بن خيراً يفقهه في الدين. قال ابن عديّ: وزاد محمد بن إسحاق "وألهمه رشده"، ولم يحدّث به عن ابن عياش غير ابن أيّوب. وأورده الهيثمي في "الكشف" ٨٤/١، وفي المجمع ١٢١/١ وقال: "رواه البزار والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون". وهو في جزء الألف دينار للقيطعي (٢٣)، ومن طريقه الشجري في "أماليه" ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أحمد بن محمد بن أيوب به. وفيه (ويلهمه رشده) كما في "الإيماء ٥١٨/٤ ح ٤٠٧٨. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٣٢٦/٧ ثنا وكيع. والطبراني في الكبير ح ٨٧٥٦ من طريق معاوية بن عمرو ثنا عن زائدة، وكيع زائدة: كلاهما عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين. هكذا موقوفاً وليس فيه. (ويلهمه رشده أو ألهمه رشده).

---

(١) ترجمته برقم ١٤٤٩ وهو صدوق.

(٢) صدوق، كانت فيه غفلة، لم يدفع بحجّة، تقريب التهذيب ص ٩٧ رقم ٩٤، لكن قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كان أحمد بن حنبل يقول لا بأس به، ويحيى بن معين يحمل عليه. وقال أبو حاتم: روى عن أبي بكر عيّاش أحاديث منكرة الجرح ٧٠/٢، وقال ابن عدي: حدث عن أبي بكر بن عيّاش بالمناكير، الكامل ١٧٤/١. قلت فهو لا بأس به إلا في أبي بكر بن عياش وهنا روى عنه.

(٣) مسند البزار ١١٧/٥.

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ٣٢٦/٧ ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن عبيد بن عمير قال: إذا أراد الله بعبدٍ خيراً فقهه في الدين وألهمه رشده. (هكذا مقطوعاً من قول عبيد بن عمير غير موقوف ولا مرفوع).

وروي من حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود:

أخرجه ابن شاهين في الأفراد ح ٣٢، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ثنا أبو شيبة إبراهيم عن علقمة به، بلفظ (من يرد الله عز وجل به خيراً يفقهه في الدين). قال ابن شاهين: وهذا حديث غريب لا أعلم حدث به إلا أحمد بن يونس، وقال لنا أحمد بن سعيد: لم أكتبه إلا عن أبي شيبة[1].

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد أحمد بن محمد بن أيوب عن أبي بكر بن عياش بلفظة: "وألهمه رشده" في الحديث لم يأت بها غيره، ولذا عدّه ابن عديّ والذهبي من مناكيره، وهذا لفظ منكر في الحديث[2]. وأن عبيد بن عمير الليثي وهو تابعي ثقة مجمع على ثقته[3].

هو الذي قال هذا من قوله هو، كما ثبت عنه عند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، فأرى أن من ألزقه بابن مسعود فقد وهم، وإنما هو عن عبيد بن عمير مقطوعاً والله الموفق.

رأي الباحث:

إن الراوي محمد بن أحمد بن أيوب ليس بصاحب حديث وإنما صاحب مغازي كما بين يعقوب بن شيبة، واختلف يحيى بن معين وأحمد فيه، والحق أنه لا بأس به في المغازي لكن عنده مناكير في الحديث عن بعض الرواة مثل أبي بكر بن عيّاش.

إن الحديث منكر بهذا اللفظ (وألهمه رشده)، كما قال ابن عديّ والذهبي. والصحيح أن هذه الجملة إنما رويت من قول عبيد بن عمير الليثي التابعي مقطوعة من قوله.

وأما ما ذكر البزار من التفرد عن ابن مسعود أي تفرّد أبي وائل في هذه الرواية فغير صحيح فقد روي عن علقمة عن ابن مسعود بإسناد ضعيف والله الموفق.

---

(١) الإيماء ٥١٨/٤ ح ٤٠٧٩. قلت: وهذا يردّ على قول البزار: لا يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه أي أبي وائل عن ابن مسعود.

(٢) الكامل لابن عدي ١٧٤/١، وميزان الاعتدال ١٣٣/١.

(٣) كما في التقريب رقم ٤٤١٦.

[٣٠٠] ١٩٠٨- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ[٣]، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ عُمَارَةَ بْن عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَن النبيﷺ، قَالَ: إِنَّ قِصَرَ الْخُطْبَةِ، وَطُولَ الصَّلاةِ مَئِنَةٌ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ، فَأَطِيلُوا الصَّلاةَ، وَاقْصُرُوا الْخُطَبَ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَان لَسِحْرًا، وَإِنَّهُ سَيَأْتِي بَعْدَكُمْ قَوْمٌ يُطِيلُونَ الْخُطَبَ وَيَقْصُرُونَ الصَّلاةَ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله إلا يحيى بن آدم، عن قيس.

[٣٠١] ١٩٠٩- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرُ بْنُ سَلْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ مَالِكِ بْن الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَن النبيﷺ، بِنَحْوِهِ[٥].

قال البزار: ولا نعلم روى حديث الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، ولا حديث الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن عبد الرحمن بن يزيد إلا قيس.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في الكشف ٣٠٦/١١ ح ٦٣٨، وفي "المجمع" وقال: رواه البزار وروى الطبراني بعضه موقوفاً في "الكبير". ورجال الموقوف ثقات، وفي رجال البزار قيس بن الربيع، وثقه شعبة والثوري. وضعفه الناس. وهذه الطريق انفرد بروايتها البزار لم أرها عند غيره. وقد روي الحديث موقوفاً على عبد الله. من طريق: أخرجه الطبراني في الكبير ح **٩٤٩٣** والبيهقي في الكبرى ٢٠٨/٣، من طريق سفيان الثوري، وأيضاً الطبراني ح **٩٤٩٤** من طريق زائدة. الثوري وزائدة كلاهما عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرجيل عن عبد الله موقوفاً. "طول الصلاة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل" هكذا مختصراً وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٤/٢ ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابي وائل قال قال عبد الله، (فذكر بمثل رواية عمرو بن شرحبيل) ولم يذكر عمراً. وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ٢٤/٢ عن وكيع، والطبراني في الكبير ح **٩٤٩٢** من طريق زائدة، والدارقطني في

---

(١) ثقة من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٣٠٠.

(٢) ثقة حافظ فاضل، تقريب التهذيب رقم ٧٥٤٦.

(٣) صدوق كبير لما تغيّر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به، تقريب التهذيب رقم ٥٦٠٨.

(٤) مسند البزّار ٢٨٩/٥.

(٥) مسند البزّار ٢٩٠/٥.

"العلل" ح ٣٦٨ من طريق يحى القطان. والبيهقي في "الكبرى" ٢٠٨/٣ من طريق جعفر بن عون، أربعتهم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله موقوفاً. (أحسنوا هذه الصلاة، واقصروا هذه الخطبة.) وقد روي من حديث عمار بن ياسر مرفوعاً.

أخرجه البزار ٢٤١/٤ ح ١٤٠٦ من طريق سعيد بن سليمان، وأيضاً ٢٣٥/٤ ح ١٣٩٨ من طريق فردوس بن الأشعري، قال: حدثنا مسعود بن سليمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون الحديث.

وأخرجه مسلم في صحيحه ح ٨٦٩ حدثني سريج بن يونس، وغيرهما (من طريق) سعيد بن سليمان وسريج بن يونس وكلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر، حدثني أبي عن واصل بن حيان (الأحدب) نا أبو وائل، قال: خطبنا عمار بن ياسر فأبلغ، وأوجز، قلنا: يا أبا اليقظان لقد أبلغت وأوجزت، فلو كنت تنفست فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته، مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة، وإن من البيان سحرا. (واللفظ لمسلم) وأخرجه أبو داود في السنن ح ١١٠٦ نم طريق عدي بن ثابت عن أبي راشد عن عمار بن ياسر مختصراً.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به قيس بن الربيع، وهو المدار وقد تفرّد به من هذا الوجه عن ابن مسعود، لكنه محفوظ من طرق أخرى واختلف فيه.

سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرويه أبو وائل، واختلف عنه.

فرواه الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله. رواه ابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله موقوفاً.

وخالف الأعمش: واصل بن حيّان، فرواه عن أبي وائل، عن عمار بن ياسر، عن النبي ﷺ، تفرد به عبد الملك بن أبجر عن واصل. وقد روي هذا الكلام عن عبد الله، من وجه آخر موقوفاً أيضاً.

وروي عن عمار بن ياسر أيضاً من وجه آخر.

رواه عدي بن ثابت، واختلف عنه: فرواه العلاء بن صالح، عن عدي بن ثابت، عن أبي راشد، عن عمار.

ورواه مسعر، عن عدي بن ثابت، عن عمار مرسلاً.

والقولان عن أبي وائل محفوظان: قول الأعمش، وقول واصل جميعاً[1].

---

(١) (العلل ٤٧٥/٣، ٤٧٦).

قلت:

١- فقد بين الاختلاف على الأعمش، وأن الثوري وزائدة روياه عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود.

٢- وأبو معاوية لم يذكر عمرو بن شرحبيل، والأولى قول الثوري لحفظه.

٣- أشار إلى رواية قيس بن حازم الموقوفة.

٤- وذكر رواية أبي وائل عن عمار والاختلاف فيها من طريق أخرى.

٥- ثم صحح رواية الأعمش عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله الموقوفة، أي كلاهما صحيح.

وكذا رواية ابن أبجر عن أبي وائل عن عمار المرفوعة.

وأضيف إليه: أن الإمام مسلم خرّج رواية عمّار في الصحيح، فهو حديث محفوظ صحيح، ونفس هذا المتن بروابة قيس بن الربيع عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود مرفوعاً، منكرٌ لأنه اختلط وأدخل ابنه في حديثه ما ليس منه، والمحفوظ: أنه من رواية عمرو بن شرحبيل وقيس بن أبي حازم موقوفاً على عبد الله باختصار وليس فيه الزيادتين.

الأولى: وإن من البيان لسحراً. فلا يصحّ ومنكر في حديث ابن مسعود.

الثانية: وإنه سيأتي بعدكم قوم يطيلون الخطب ويقصرون الصلاة.

فهذه انفرد بها قيس بن الربيع ولم يأت بها غيره لا في رواية عمار ولا في ابن مسعود فهي أيضاً جملة منكرة. والله أعلم.

رأي الباحث:

إسناد البزار من طريق الأعمش عن عمارة، وإسناد مالك بن الحارث كلاهما منكر ضعيف. وهو من تخاليط قيس بن الربيع، فهو معلولبا لطريق المشهور أي الموقوف من رواية قيس بن أبي حازم وعمرو.

والصحيح عن ابن مسعود موقوفاً مختصراً في الخطبة والصلاة. والصحيح كذلك مرفوعاً هذا الحديث من رواية عمار بن ياسر.

وجملة (إن من البيان سحراً) تصح في رواية عمار لا عند ابن مسعود، فهو معلول لاشتماله على كلام منكر. وأما جملة (سيأتي بعدكم قوم ...) فهي منكرة جداً لا تثبت عند عمار ولا ابن مسعود.

[٣٠٢] ١٩٢٣- قال البزرا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى[٢]، عَنْ سُفْيَانَ[٣]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ[٤]، عَنْ زَاذَانَ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٣٠٣] ١٩٢٤- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُسَيْنٍ الْخَلْقَانِيِّ[٦]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً سَيَّاحِينَ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلامَ، قَالَ حُسَيْنٌ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يُبَلِّغُونَ، عَنْ أُمَّتِي السَّلامَ[٧].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

[٣٠٤] ١٩٢٥ - وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادَ[٨]، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً سَيَّاحِينَ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلامَ قَالَ: وَقَالَ رسول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُحَدِّثُونَ وَنُحَدِّثُ لَكُمْ، وَوَفَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيَّ أَعْمَالُكُمْ، فَمَا رَأَيْتُ مِنَ خَيْرٍ حَمِدْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ، وَمَا رَأَيْتُ مِنَ شَرٍّ اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ لَكُمْ[٩].

قال البزار: وهذا الحديث آخره لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢/٢١٥ (عن الثوري) وابن أبي شيبة ٢/٣٩٩ ثنا وكيع. (ومن

(١) ثقة حافظ معروف وهو الفلاس.

(٢) هو القطان الإمام الحجة المعروف.

(٣) هو الثوري.

(٤) .ثقة من السادسة تقريب التهذيب رقم ٣٣٥٩

(٥) صدوق يرسل ... من الثانية، تقريب التهذيب رقم ١٩٨٨.

(٦) قال الدارقطني: ما نسبه أحد العلل ٢/٢٥٠ – ٢٥٢ فهو مجهول..

(٧) مسند البزار ٥/٣٠٧.

(٨) صدوق يخطئ، تقريب التهذيب رقم ٤١٨٨.

(٩) مسند البزار ٥/٣٠٨.

طريق وكيع وعبدالرزاق) النسائي في الكبرى ٣٨٠١/١. وأيضاً من طريق: معاذ بن معاذ. والدارمي في سننه ٣١٧/٢ عن محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في "الكبير" ح ١٠٥٣٠ من طريق فضيل، والبيهقي في "الشعب" ١٤٠/٣ ح ١٤٨٠ من طريق أبي نعيم والنسائي أيضاً في"الكبرى" ٢٢/٦ من طريق عبد الله المبارك، وأحمد ١٨٣/٦ ح ٣٦٦٦ ثنا ابن نمير، ووكيع وح ٤٢١٠ عن عبد الرحمن بن مهدي. وأبو نعيم في "الحلية" ٢٠١/٤ من طريق محمد بن كثير والمزي في تهذيب الكمال ٥٦٠/١٤ من طريق معاوية بن هشام عبد الرزاق، وووكيع ومعاذبن معاذ والفريابي وفضيل وأبو نعيم وابن نمير وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير (ويحيى القطان عند البزار) جميعهم. عن سفيان الثوري عن عبد الله بن السائب عن زاذان به. وليس عندهم ما ذكره عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد: (حياتي خرلكم ...الخ) وأخرجه أيضاً الحاكم في "المستدرك" ٤٢١/٢ وابن عساكر في "تاريخ دمشق" ١٢٠/٧، ٩٤/٢٩ من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن عبدالله بن السائب عن زاذان به نحوه.

وأما طريق الخلقاني: فأخرجه الدارقطني في العلل ٢٥١/٢ ح ١٣٨ ثناه القاضي المحاملي ثنا يوسف بن القطان ثنا جرير ثنا حسين الخلقاني به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في طريق يحيى القطان وحسين الخلقاني، وتفردهما محتمل لعدالة القطان وثقة رواة الإسناد، فهو تفرد محتمل: وجهالة الخلقاني فهو متابع.

ثانياً: في طريق عبد المجيد بن أبي روّاد، فقد تفرّد بجملة منكرة عن سائر الرواة عن الثوري، وتفرده لا يحتمل لخطأه، وضعفه، فقد زاد عبدالمجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد في روايته عن الثوري فانفرد بهذه الجملة عن سائر هؤلاء الثقات الحفاظ من أصحاب الثوري:

حياتي خير لكم تحدثون ونحدث لكم، ووفاتي خير لكم. تعرض علي أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم.

وهذه الزيادة عند البزار كما رأينا، وأعلّها بالتفرد كما تقدم فقد قال: وهذا الحديث آخره لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

قلت: فلو كانت هذه الزيادة ثابتة في هذا الحديث، لذكرها هؤلاء الحفاظ أو أحد منهم، فلم يتابع عبدالمجيد على هذه الزيادة فهي منكرة.. في هذا الحديث[1].

---

(١) ولها طرق أخرى فيها كذابون ومتهمون لا تصح رواياتهم وانظر السلسلة الضعيفة للألباني ح ٩٧٥، ٤٠٤/٢.

[٣٠٥] ١٩٩٨ـ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ[1]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رسول الله ﷺ يَعْنِي يَوْمَ حُنَيْنٍ فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَبَقِيتُ مَعَهُ فِي ثَمَانِينَ رَجُلا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَهُمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةَ وَرسول الله ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ، فَقَالَ النبي ﷺ: نَاوِلْنِي كَفًّا مِنْ تُرَابٍ، فَرَمَى بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَامْتَلأَتْ أَعْيُنُهُمْ تُرَابًا، وَأَقْبَلَ الْمُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ وَسُيُوفُهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ كَأَنَّهَا الشُّهُبُ وَوَلَّى الْمُشْرِكُونَ مُدْبِرِينَ[2].

قال البزار: (بعد أن روى بعد هذا الحديث حديثاً آخر) وهذان الحديثان لا نعلمهما يرويان، عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد. .

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣٥٤/٧، ٣٥٥ ح ٤٣٣٦ ثنا عفان، حدثنا عبد الواحد بن زياد عن الحارث بن حصيرة به بنحوه. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٥١ ثنا محمد بن العباس المؤدب، ثنا عفان بنن مسلم به بنحوه، وأخرجه الحاكم ١١٧/٢، وقال صحيح الإسناد !! وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٧٩/٣٣ من طريق البيهقي عن الحاكم أبي عبد الله بإسنادهما عن إسحاق بن الحسن الحربي نا عفّان بن مسلم به. ولفظهم فيه: (... ورسول الله ﷺ على بغلته يمضي قدماً فحادت به بغلته، فمال عن السرج، فقلت له: ارتفع رفعك الله، فقال: "ناولني كفّا من تراب"، فضرب به وجوههم، فامتلأت أعينهم تراباً، ثم قال: أين المهاجرون والأنصار؟ قلت: هم أولاء. قال: "اهتف بهم" فهتفت بهم فجاؤوا وسيوفهم بأيمانهم...).

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد الحارث بن حصيرة ببعض الألفاظ في هذا الحديث. وهي منكرة عن ابن مسعود مثل: قول النبي ﷺ لابن مسعود: "اهتف بهم" أي بالمهاجرين والأنصار، قال: فهتفت بهم، وهذا يخالف ما ورد في أحاديث أصحّ من هذا بأن النبي ﷺ إنما قال هذا لعمه العباس بن عبد المطلب. ولهذا لما قال الحاكم في المستدرك تعليقاً على هذا الحديث بقول: صحيح الإسناد. تعقبه الذهبي بقوله: الحارث

(١) الأزدي الكوفي، قال ابن حجر صدوق يخطئ ورمي بالرفض تقريب التهذيب رقم ١٠٢٥.

(٢) مسند البزار ٣٦٨/٥.

وعبدالواحد. ذوا مناكير، وهذا منها، ثم فيه إرسال[1]. قلت: وعبدالواحد بن زياد إنما له مناكير عن الأعمش وحده، أما الحارث بن حصيرة، فنعم ويدل على صحة ما ذهب إليه الذهبي وما قلته.

ما أخرجه مسلم في صحيحه ح ١٧٧٥ (٧٦) من طرق عن الزهري قال أخبرني كثير بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه العباس: شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب، رسول الله ﷺ فلم نفارقه ... (إلى أن قال): وأنا أخذ بلجام بغلة رسول الله ﷺ أكفها إرادة أن لا تسرع، وأبو سفيان آخذ بركاب رسول الله ﷺ فال رسول الله ﷺ (أي عباس، ناد أصحاب السمرة) فقال عباس (وكان رجلاً صيتاً) فقلت بأعلى صوتي: أين أصحاب السمرة؟ (ثم ذكر دعوة الأنصار وبني الحارث بن الخزرج) أي أنه ناداهم كما نادى أصحاب السمرة.

وفيه أيضاً: فنظر رسول الله ﷺ وهو على بغلته كالمتطاول عليها إلى قتالهم... إلى أن ذكر: ثم أخذ رسول الله ﷺ حصيات فرمى بهن وجوه الكفار ثم قال: انهزموا ورب محمد..الخ.

وهو عند أحمد ٢٩٦/٣ ح ١٧٧٥ وعبدالرزاق في "مصنفه" ٣٨٠/٥ و ٣٧٩ والنسائي في الكبرى ١٩٤/٥ وغيرهم.

قلت: فظهر مما تقدم ما يلي:

١- أن النبي ﷺ إنما قال للعباس: ناد أصحاب السمرة وغيرهم وليس لابن سعود.

٢- وأنه نزل عن بغلته وأخذ حصيات فرمى بهن وجوه الكفار، ولم يقل لابن مسعود.

- وعليه: فالحديث منكر عن ابن مسعود لمخالفته ما هو أصحّ منه إسناداً ومتناً. وما ذكره الذهبي رحمه الله صحيح والله أعلم

رأي الباحث:

أن البزار ذكر التفرد في الحديث عن ابن مسعود. وفيه الحارث بن حصيرة، مع صدقه له مناكير وهو غالٍ متشيع. والحديث منكراً إسناداً ومتناً تفرد به ابن حصيرة من هذا الوجه عن ابن مسعود ولم يتابعه عليه أحد إسناداً ولا متناً كما تقدّم بيانه، وبه أعلّه الذهبي رحمه الله. فأما الحاكم والهيثمي فقد صححاه نظراً لإسناده، وهذا وهم منهما رحمهماالله والله أعلم.

(١) المستدرك ١١٧/٢.

[٣٠٦] ١٥٨٦ – قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الأَرُزِّيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبي يَعْقُوبَ الْكَرْمَانِيُّ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إبْرَاهِيمَ[(٣)]، عَن الصَّلْتِ بْنِ بَهْرَامَ[(٤)]، عَنْ إبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّهُ كَانَ يَحُكُّ الْمُعَوِّذَتَيْن مِنَ الْمُصْحَفِ، وَيَقُولُ: إنَّمَا أَمَرَ النبيﷺ أَنْ يُتَعَوَّذَ بهمَا، وَكَانَ عَبْدُ اللّهِ لاَ يَقْرَأُ بهمَا[(٥)].

قال البزار: وهذا الكلام لم يتابع عبد الله عليه أحد من أصحاب النبيﷺ، وقد صح عن النبيﷺ أنه قرأ بهما في الصلاة وأثبتتا في المصحف.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩١٥٢، وابن عساكر في تاريخه ١٩٠/٤ من طريق الأزرق بن علي نا حسان بن إبراهيم نا الصلت بن بهرام به بنحوه. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ٨٦/٣ ح ٢٣٠١ وفي المجمع ١٤٩/٧ وعزاه إلى البزار والطبراني وقال: رجالهما ثقات.

وقد ثبت بأسانيد صحيحة أخرى ن ابن مسعود، عند الطبراني ح ٩١٤٨ من طريق سفيان وعبد الله بن أحمد في زياداته ١١٧/٣٥ ح ٢١١٨٨ و٩١٤٩ من طريق محمد بن كثير ثنا شعبة، وح ٩١٥٠ من طريق الأعمش، ثلاثتهم عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله: أنه كان يحك المعوذتين من المصحف يقول ليستا من كتاب الله. وله طرق أخرى ح ٩١٥١ وغيره. وقد روى أحمد ١١٦/٣٥ ح ٢١١٨٦ من طريق عاصم عن زر بن حبيش قال: قلت لأبي بن كعب ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه فقال أشهد أن رسول اللهﷺ أخبرني أن جبريل قال له: قل أعوذ برب الفلق فقلتها.

فقال: قال أعوذ برب الناس، فقلتها، فنحن نقول ما قال النبيﷺ.

قلت: حسنهما محققو المسند للإمام أحمد في الحاشية ١١٦/٣٥-١١٧.

دراسة العلة في الحديث:

العلة التي أراد البزار بيانها هنا:

١- أن هذا الحديث وإن ثبت إسناداً، إلا أنه مخالف لما عليه جمهور الصحابة. أي فيه

---

(١) ترجمته برقم ١٤٣٨ وهو صدوق.

(٢) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٢٥ رقم ٥٧٦١.

(٣) صدوق يخطيء من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٢٣٢ رقم ١٢٠٤.

(٤) وثقة ابن معين وأحمد وأبو داود وغيرهم تاريخ الدوري ٢٠٠/١، العلل لأحمد ٤٣٠/٢.

(٥) مسند البزار ٢٩/٥.

شذوذ.

٢- قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ بهما كباقي القرآن. (كما تقدم من حديث أبي) فهما من القرآن ولا يعمل برأي ابن مسعود رضي الله عنه لتفرده به. والله الموافق. وكذا ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ٧٤٢/٨ فليراجع من يشاء التفصيل.



المبحث السادس

الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة في اتصال الإسناد أو الرفع والوقف

وفيه عشرين حديثاً

[٣٠٧] ٢٠٦١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ [٢]، عَنْ قَتَادَةَ [٣]، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: إِنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتِ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ، وَأَقْرَبُ مَا تَكُونُ مِنْ وَجْهِ رَبِّهَا وَهِيَ فِي قَعْرِ بَيْتِهَا[٤].

[٣٠٨] ٢٠٦٢- وقال البزار: وَحَدَّثنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

قال البـزار: وحديث مورق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، أن المرأة عورة لا نعلم رواه عن قتادة إلا همام.

[٣٠٩] ٢٠٦٣ – وقال البزار: حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيَ ﷺ، قَالَ: صَلاةُ الْمَرْأَةِ فِي مَخْدَعِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلاتِهَا فِي بَيْتِهَا، وَصَلاتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلاتِهَا فِي حُجْرَتِهَا.

[٣١٠] ٢٠٦٤- وقال رسول الله ﷺ: صلاة الوسطى صلاة العصر.

[٣١١] ٢٠٦٥- وقال رسول الله ﷺ: إن المرأة عورة، فإذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان.

قال البـزار: وهذه الأحاديث أخرجها لنا الجراح بن مخلد من كتاب ذكر أنه أصله، عن عمرو بن عاصم، مدرجة بإسناد واحد، فأنكرنا عليه حديث صلاة الوسطى صلاة العصر، وكان هذا الكلام في وسط الأحاديث، ولم أر أحدا تابع الجراح على هذه الرواية[٥].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في "السنن" ح ٥٧٠ ثنا ابن المثنى عن عمرو بن عاصم ثنا همام عن قتادة به، مثله. وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى ١٣١/٣ من طريق أحمد بن مهدي بن رستم عن عمرو بن عاصم به. مثله. وأخرجه الترمذي في سننه ح ١١٧٣ ثنا محمد بن بشار. وابن خزيمة في صحيحه ح

---

(١) صدوق في حفظه شيء من صغار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٥٠٩٠.

(٢) ثقة ربما وهم من السابعة تقريب التهذيب رقم ٧٣٦٩.

(٣) ثقة ثبت معروف، ومدلس من المرتبة الثالثة وتقدم مراراً.

(٤) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٩١٥.

(٥) مسند البزار ٤٢٧/٥-٤٢٩.

١٦٨٥ عن محمد بن المثنى ومن طريقه ابن حبان ح ٥٥٩٩ وح ١٦٨٧ من طريق سعيد بن بشير. والطبراني في "الكبير" ح ١٠١١٥ من طريق سويد بن إبراهيم، والحاكم ٢٠٩/١ (وصححه على شرطهما) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ح ١٦٨٧ عن أحمد بن المقدام ثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه به. وابن حبان في صحيحه ٤١٢/١٢ ح ٥٥٩٨. نا عمر بن محمد الهمداني ثنا أحمد بن المقدام به. والخطيب في تاريخه ٤٥١/٨ من طريق خليفة بن خياط. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٧٧/٢ وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٤٨١ من طريق حميد بن هلال عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في طريق همام وأعلّ البعض بأنها منكرة. وبعض الطرق فيها الاختلاف في الرفع والوقف وبعضها بإدخال راوٍ في السند، وبعضها بالانقطاع.

وسئل الدارقطني عن الحديث فقال: يرويه قتادة، واختلف عنه. فرواه همام، وسعيد بن بشير، وسويد بن إبراهيم، عن قتادة، عن مورق العجلي، عن أبي الأحوص، عن عبد الله عن النبي ﷺ.

ورواه سليمان التيمي، عن قتادة، عن أبي الأحوص، لم يذكر بينهما مورقاً، ورفعه أيضاً.

ورواه حميد بن هلال، عن أبي الأحوص، عن عبد الله موقوفاً. ورواه أبو إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص، واختلف عنه.

والموقوف هو الصحيح من حديث أبي إسحاق وحميد بن هلال، ورفعه صحيح من حديث قتادة.[1]

قلت: ١- فقد ذكر الاختلاف عن قتادة، (مثل البزار) في إسناده بذكر مورق وصحّح المرفوع عن قتادة.

٢- وذكر رواية حميد بن هلال عن أبي الأحوص. الموقوفة، وصحّح الموقوف عنه.

٣- وذكر الاختلاف على أبي إسحاق عن أبي الأحوص، في رفعه ووقفه. (ولم يذكر البزار) وصحّح الموقوف من رواية أبي إسحاق أيضاً.

رأي الباحث:

إن البزار ذكر التفرد والاختلاف في رواية قتادة، وكذا وافقه الدارقطني، ورجح المرفوع عن قتادة، ولم يرجح البزار شيئاً. وذكر البزار علة حديث "الصلاة الوسطى، صلاة العصر" بأنه منكر بهذا الإسناد. ولم يذكرها غيره. وذكر الدارقطني الاختلاف على أبي إسحاق، ورجح منه الموقوف، وكذا ذكر رواية حميد بن هلال الموقوفة.

---

(١) العلل ٦٠١/٣ – ٦٠٣، السؤال ٩٠٥.

[٣١٢] ١٤٦٢ – قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ[١]، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ[٢]، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ بْنُ خَلِيفَةَ[٤]، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ[٥]، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ[٦]، عَنْ زَيْنَبَ، امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: لاَ أَعْلَمُهُ إِلاَّ رَفَعَهُ هَكَذَا، قَالَ الْفَضْلُ: وَرَفَعَهُ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: لاَ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلاَ عَلَى خَالَتِهَا، وَلاَ تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِئَ مَا فِي صَحْفَتِهَا[٧].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير، ح٩٨٠١ من طريق عثمان بن أبي شيبة ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا المنهال بن خليفة به، بنحوه. وفيه أيضاً: (لا أعلمه إلا رفعه) وأورده الهيثمي في كشف الأستار، ١٦٥/٢ ح١٤٣٥، وفي المجمع ٢٦٣/٤ وعزاه للبزار والطبراني وزعم أنه منقطع بين المنهال بن خليفة وعمرو بن الحارث[٨].

وقد أورده موقوفاً على ابن مسعود – البخاري في صحيحه ١٩٧٨/٥ تعليقاً فقال: باب الشروط التي لا تحل في النكاح، وقال ابن مسعود: لا تشترط المرأة طلاق أختها.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في الإسناد وفيه المنهال بن خليفة وفيه ضعف، لكن تفرده محتمل للاعتضاد بالشاهد من حديث أبي هريرة.

وأصل لفظ الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره وهو حديثان: (لا

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٧٨٢ رقم ٥٤٣٨.

(٢) صدوق، تقريب التهذيب ص ٨٦ رقم ٨.

(٣) ثقة ثبت يخطئ في حديث الثوري، تقريب التهذيب ص ٨٦١ رقم ٦٠٥٥.

(٤) ضعيف، تقريب التهذيب ص ٩٧٤ رقم ٦٩٥٥.

(٥) صدوق رمي بالإرجاء تقريب التهذيب ص ٢٨٧ رقم ١٦٥.

(٦) هو الثقفي ابن أخي زينب الثقفية، ثقة، تقريب التهذيب ص ٨٣٣ رقم ٥٠٣٨.

(٧) مسند البزار، ٢٨٩/٤-٢٩٠.

(٨) أورده الحافظ في مختصر زوائد البزار ٥٦٩/١ ح١٠٠٥، وقال: بل هو متصل كما ترى بينهما خالد بن سلمة، وهو ضعيف.

تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها) رُوي مفرقاً[١].

والطرف الثاني: (ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفئ ما في صحفتها)[٢].

وقد خرج مجتمعاً: أخرجه مسلم في صحيحه ١٠٢٨/٢ ح١٤٠٨، من طريق داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة (نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها أو أن تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفئ ما في صحفتها فإنّ الله عزوجل رازقها).

رأي الباحث:

أن الحديث ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً، وتفرد به المنهال بن خليفة من هذا الوجه لكنه محتمل للشاهد. والطرف الأخير منه الأرجح فيه أنه موقوف، وإليه مال البخاري في صحيحه فذكره تعليقاً ومتن الحديث صحيح من حديث أبي هريرة، (خاصة لفظ مسلم من طريق ابن سيرين) وله طرق كثيرة وألفاظ مختلفة أخرى.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ١٩٦٥/٥ ح٤٨١٩، وح٤٩٢٠ ومسلم ١٠٢٨/٢ ح١٤٠٨ من عدة طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري من حديث جابر أيضاً، بألفاظ متفرقة، وهو عند غيرهم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح٢٥٧٤، ٩٧٠/٢، وح ٢٠٤١، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٥٢، ٢٠٥٤، بأسانيد مختلفة عن أبي هريرة رضي الله عنه وفي بعضهما زيادات طويلة أو مختصرة، ومسلم: ١١٥٤/٣ ح١٥١٥ وغيرها.

[٣١٣] ١٧٠١ – قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ[٢]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّه ﷺ: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ وَلاَ يَتَجَرَّدْ تَجَرُّدَ الْعَيْرَيْنِ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، إلا مندل وأخطأ فيه، وذكر شريك أنه كان هو ومندل عند الأعمش وعنده عاصم الأحول فحدث عاصم، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ، قال: إذا أتى أحدكم أهله، وذكر الحديث مرسلا.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" ٢٢٦/١ ح ٣٣٥ نا مالك بن بن إسماعيل أبو غسّان. وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٦٦/٤ من طريق عبد العزيز بن الخطاب والحسن بن أبي القاسم[٤]. وابن عدي في "الكامل" من طريق الحماني، ٤٥٦/٦. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٤٤٣، عن علي بن عبد العزيز. والشاشي في مسنده ح ٥٩٣، ٧٨/٣، عن علي بن عبد العزيز. والبيهقي في الكبرى أيضاً ١٩٣/٧ من طريق علي بن عبد العزيز. جميع هؤلاء عن مالك بن إسماعيل أبي غسان عن مندل به. وقال البيهقي: تفرد به مندل بن علي وليس بالقوي، وهو وإن لم يكن ثابتاً فمحمود في الأخلاق.

وأما الرواية المرسلة عن أبي قلابة التي ذكرها البزار أثناء تعليله:

فقد أخرجها: عبد الرزاق في المصنف ١٩٤/٦ عن الثوري، وابن أبي شيبة ٤٥٦/٣ في "المصنف" ثنا أبو معاوية. وابن سعد في الطبقات ١٩٤/٨ نا محمد بن عمر (الواقدي) حدثني الثوري، الثوري وأبو معاوية كلاهما عن عاصم الأحول، وعبد الرزاق أيضاً في مصنفه ١٩٥/٦ عن معمر عن أيوب، عاصم الأحول وأيوب كلاهما عن أبي قلابة الرقاشي قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم أهله... الحديث. وذكر العقيلي أيضاً في روايته التي مرت ٢٦٦/٤ بإسناده من طريق الحسن بن أبي القاسم عن مندل، وفيه بعده: قال الحسن بن أبي القاسم: فذكرته لشريك، فقال: كذب. أنا أخبرت الأعمش بهذا عن عاصم عن أبي قلابة. وكذا في الكامل لإبن عدي ٤٥٦/٦،

---

(١) ترجمته برقم ١٥٥١ وهو صدوق.

(٢) ضعيف من السابعة، تقريب التهذيب ص ٩٧٠ رقم ٦٩٣١.

(٣) مسند البزار ١١٨/٥.

(٤) وأما محققوا مسند ابن أبي شيبة، فقد أعلوه بضعف مندل بن علي وقالوا هذه علته!! ثم ذكروا له شاهداً، وقال هو أيضاً ضعيف ٢٢٦/١، ٢٢٧. وفيه إيهام أن الضعيف الثاني يتقوى بالضعيف الأول ١١٨.

والخطيب البغدادي في تاريخه ٣/٢٤٩.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في الحديث وهو معلول بالإرسال.

ذكر ابن أبي حاتم في "علله". وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه مندل عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتى أحدكم أهله، فليستتر...). قال أبو زرعة: أخطأ فيه مندل[١].

وأيضاً وافقهم الإمام الدارقطني، فقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه مندل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله مرفوعاً، وذكر هذا الحديث لشريك، فقال: كذب مندل، أنا حدثت به الأعمش عن عاصم، عن أبي قلابة مرسلاً. وقد رواه كذلك أبو شهاب وابن عيينة، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً. وهو الصواب، ولا يصح عن أبي وائل[٢].

وقد زاده إيضاحاً الخطيب البغدادي رحمه الله. فذكر بعد تخريجه لرواية مندل هذه، فقال شريك: كذب مندل، فقلت له: كذب بمرة، فقال (شريك): أنا حدثت به الأعمش عن عاصم عن أبي قلابة فاستعاد فيه. أو فاعجبه. فأتيت مندلاً، فأخبرته فقال (مندل). كذب بمرة، لعل الأعمش حدث بحديث فوصل هذا فيه، فتوهمته. (قال مسلم بن جندل (الراوي) ورجع عنه[٣].

قلت: وهذا إيضاح قيم، فقد بين مندل السبب بأن الأعمش لعله حدث بحديث فوصل هذا فيه فتوهمته، أي خلطت به مسنداً حديثاً آخر، واعترف مندل بخطأه ورجع عن رواية هذا الحديث هكذا مسنداً.

وهذا لم تفده المصادر الأخرى، والله الموفق[٤].

رأي الباحث:

إن تعليل البزار للحديث بأنه مرسل أي الموصول بالتفرد: وحديث ابن مسعود هو لا وجود له، وافقه عليه جهابدة أهل العلم مثل أبي زرعة والعقيلي وابن عدي والدارقطني وغيرهم.و أدلّ دليل على علة هذا الحديث (حديث مندل) هو أنه لما بين له قول شريك، اعترف بأنه توهمه من حديث الأعمش ورجع عن روايته، وهذا يدل على صدقه وأمانته، كما يدل على سوء حفظه وغفلته. وهذا البيان نقله الخطيب في تاريخه دون غيره، وهي فائدة مهمة وتفرّد مندل لا يحتمل.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ٤/٩٦، ٩٧، المسألة: ١٢٨٣.

(٢) العلل ٣م٣١٠، السؤال: ٧٥٧.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/٢٤٨.

(٤) وانظر مجمع الزوائد للهيثمي ٤/٢٩٣.

[٣١٤] ١٨٩٦- قَال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ مَغْرَاءَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيُّ[(٢)]، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ[(٣)]، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ[(٤)]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: إِنَّهَا سَتَكُونُ أُمَرَاءُ بَعْدِي يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ، يَفْعَلُونَ مَا لاَ يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ لاَ إِيمَانَ بَعْدَهُ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عبد الله إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم روى عطاء بن يسار، عن عبد الله غير هذا الحديث، ولا نعلمه سمع منه وإن كان قديما، ولا نعلم أسند الحسن بن عمرو، عن معاوية بن إسحاق إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣٧٤/٧ ح ٤٣٦٣ ثنا هاشم بن القاسم وأورده ابن أبي حاتم في المراسيل ص ١٥٦ وقال: رواه عبد الواحد بن زياد وأورده البخاري في التاريخ الكبير ٣٤٩/٥ تعليقاً: وقال حسان بن حسان. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ٤٠٣/١ ح ١٧٧ من طريق معاذ بن معاذ، هاشم وعبدالواحد وحسان ومعاذ. كلهم. عن عاصم بن محمد بن زيد عن عامر بن السمط، عن معاوية بن إسحاق حدثني عطاء بن يسار سمعت ابن مسعود وهو يقول. قال رسول الله ﷺ فذكر بنحوه، وذكر ابن حبان معه قصة في أوله وآخره فيهما مجيء ابن مسعود ولقاؤه مع ابن عمر. كما ذكر الأخير البخاري أيضاً[(٦)].

وقد روي من طريق آخر عن ابن مسعود بإسناد ولفظ آخر.

أخرجه أحمد ٣٨٧/٧ ح ٤٣٧٩ وأخرجه مسلم في صحيحه ح ٥٠ (٨٠) من طريق صالح بن كيسان (مسلم) أيضاً. (وابن عساكر ٤٣٠/٣) ومن طريق عبد العزيز بن محمد، والطبراني في

---

(١) صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش، من كبار التاسعة، تقريب التهذيب ص ٦٠٠ رقم ٤٠٣٩.

(٢) ثقة ثبت معروف من السادسة، تقريب التهذيب رقم ١٢٧٧.

(٣) صدوق ربما وهم، تقريب التهذيب ص ٩٥٣، رقم ٦٧٩٦.

(٤) عطاء بن يسار ثقة فاضل من صغار الثانية، اختلف في سماعه من ابن مسعود وعلى الأرجح أنه لم يسمع منه، تقريب التهذيب ص ٦٧٩ رقم ٤٦٣٨. وانظر جامع التحصيل للعلائي ص ٢٣ والتهذيب ١٩٤/٧.

(٥) مسند البزار ٢٨١/٥.

(٦) معاوية بن إسحاق بن طلحة التيمي. وثقه أحمد وابن معين وغيرهما — وقال أبو زرعة فيه: شيخ واه الجرح ٣٨١/٨ أيضاً ولذا قال الحافظ: صدوق ربما وهم التقريب رقم ٦٧٩٦.

الكبير ح ٩٧٨٤. ومن طريق صالح بن كيسان: أخرجه البيهقي في الكبرى ٩٠/١٠ وفي الشعب ح ٧١٥٤، وابن حبان من طريق عبد العزيز ح ٦١٩٣ وأخرجه أحمد أيضاً ح ٤٤٠٢، ٤١١/٧، ثنا أبو سعد (عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري) ثنا عبد الله بن جعفر المخرمي وغيرهم بطرقهم. صالح بن كيسان وعبد العزيز وعبد الله بن جعفر المخرمي كلهم عن الحارث بن فضيل الخطمي عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ عن ابن مسعود. "ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدم بيده فهو مؤمن ومن جاهدم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك الإيمان حبة خردل".

هكذا هو لفظ الجمهور، من دون ذكر الأمراء.

ولفظ رواية أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري[1]؛ ثم يأتي من بعد ذلك خوالف أمراء، يقولون ما لا يفعلون، ويفلعون ما لا يؤمرون.

فقد زاد فيه لفظة "خوالف أمراء".

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في الحديث، وهو معلول بالانقطاع ولفظ منكر فيه.

أولاً: أعله أبو حاتم الرازي وابنه بالانقطاع فقالا لم يسمع عطاء بن يسار من ابن مسعود وقال أبو حاتم: "هذا خطأ". كما في المراسيل ص ١٥٦ فقد وافق البزار في تعليله.

وهو الراجح وكذا قال البخاري يقال: إنه سمع من ابن مسعود فلم يجزم به كما ظن الكثيرون.

ثانياً: فيه اختلاف اللفظ: ففي رواية عطاء بن يسار: ستكون أمراء. وفي رواية أبي رافع (عند مسلم وأحمد غيرهما): (ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف). وشذّ عبد الرحمن "جردقة" عند أحمد فذكر (خوالف أمراء). فهذا اختلاف في لفظ الحديث كما هو ظاهر.

ثالثاً: وذكر الإمام البخاري اختلافاً آخر في أسانيده: في ترجمة عبد الرحمن بن المسور.

وقد انتقى مسلم رحمه الله طريق ابن أبي مريم عن عبد العزيز بن أحمد وصالح بن كيسان كما تقدم.

والذي يظهر لي أن الإمام البخاري أورد هذه الطرق كلها ليبين الاختلاف في هذه الرواية. لا لكي يثبت سماع عطاء بن يسار من ابن مسعود. وإنما أوردها كوجه من هذه الأوجه. كما فهم الكثير من أهل العلم المحققين.

---

(١) هو لقبه "جردقة"، صدوق ربما أخطأ، تقريب التهذيب رقم ٣١٧٣.

والدليل عليه: أن الإمام البخاري رحمه الله قال في ترجمة عطاء بن ياسر:

سمع أبا سعيد وأبا هريرة، و"يقال" ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم[(١)].

رابعاً: أما الإمام أحمد فقد أعل الحديث "بالشذوذ". (وعنه أبو بكر الخلال).

قال الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: سمعت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) ذكر حديث صالح بن كيسان، عن الحارث بن فضيل الخطمي، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة عن أبي رافع عن عبد الله بن مسعود عن النبيعليه السلام: "يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون، فمن جاهدهم بيده."

قال أحمد: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد بن جعفر، والحارث بن فضيل. ليس بمحمود الحديث، وهذا الكلام لا يشبهه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اصبروا حتى تلقوني[(٢)].

قلت: فقد أعل الحديث بأنه:

١- فيه الحارث بن فضيل الخطمي، قال: ليس بمحمود الحديث. وقال في رواية مهنأ (عن أحمد): ليس بمحفوظ الحديث. مع توثيق ابن معين والنسائي له[(٣)].

قلت: والأولى: ليس بمحفوظ الحديث ومنها هذا، والله أعلم.

٢- أن هذا الكلام لا يشبهه كلام ابن مسعود لأنه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم "اصبروا حتى تلقوني". وهذا جزء من حديث روي عن عدد من الصحابة، وقد اتفق عليه البخاي ومسلم: البخاري ح ٦٦٤٤ ومسلم ح ١٨٤٣ كلاهما من طريق الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها". قالوا: يا رسول الله: كيف تأمر من أدرك منا؟ ال: "تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم".

قلت: وهذا لا شك أصح من حديث أبي رافع وعطاء بن ياسر فهذا حديث في غاية الصحة[(٤)].

ووردت في هذا المعنى أحاديث أخرى:

من حديث أنس بن مالك عند البخاري ح ٢٢٤٧ وح ٢٢٤٨ و ح ٢٩٩٢ وح ٣٥٨٣، ومن

---

(١) التاريخ الكبير ٤٦١/٦.

(٢) مسائل أبي داود للإمام أحمد ص ٣٠٧ والسنة للخلال بتحقيق د عطية الزهراني، ص ١٤٢ رقم ١٠٥، دار الرية الرياض، ط الثانية، ١٤١٥هـ.

(٣) التهذيب ١٣٤/٢.

(٤) وأما الدكتور/ عطية الزهراني جزاه الله خيراً، محقق كتاب "السنة" للخلال فعزاه إلى مسلم فقط في تعليقه على الكتاب، وهذا قصور، فقد رواه البخاري أيضاً.

حديث أنس بن مالك عن أسيد بن الحضير: أن رجلا من الأنصار قال يا رسول اللهألا تستعملني كما استعملت فلانا قال ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض. عند البخاري ح ٣٥٨١، ومسلم ح ١٨٤٥، وأحاديث أخرى تدل على الصبر على جور الولاة والأمراء.

قلت: وعليه فيكون حديث أبي رافع وعطاء بن يسار إن فرضنا صحة لفظ عطاء بن يسار عن ابن مسعود. وقد أعل هذا اللفظ الإمام البزار.

والذي أراه أن حديث أبي رافع بلفظه الذي عند مسلم وغيره لا يخالف هذه الأحاديث لأنه عام، وليس في الأمراء، أما ما ذكر فيه أو أن لفظة: فمن جاهدهم بيده" أي الأمراء هي منكرة. والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إن البزار أعل حديث عطار بن يسار بالانقطاع ووافقه أبو حاتم الرازي (والبخاري على الراجح) وابنه وخالفهم ابن سعد.

٢- وأما ما عرف عن البخاري أنه أثبت سماع عطاء بن يسار من ابن مسعود ففيه نظر، وإنما أراد، البخاري بيان طرق الحديث كما تقدم بيانه.

٣- وقد روي هذا الحديث من طريق أبي رافع عن ابن مسعود بلفظ آخر رواه مسلم وغيره، وهو لفظ أقرب إلى الصواب، ولا يخالف النصوص الأخرى بخلاف ما ورد فيه (سيكون أمراء)، وقد ذكر البزار رحمه الله التفرد في اللفظ.

٤- وقد ذكر الإمام البخاري أوجه الاختلاف في الحديث على خمسة أوجه. ولعل الراجح – فيما يظهر – ما انتقاه الإمام مسلم في صحيحه.

٥- والإمام أحمد أعل الحديث بلفظ (سيكون أمراء) بالشذوذ، وبمخالفة ما هو أصح منه عن ابن مسعود وهو حديث متفق على صحته كما مرّ.

وذكر أن الحارث بن فضيل مع ثقته غير محفوظ الحديث أو غير محمود الحديث.

٦- ولكن الحديث يصح باللفظ الذي رواه به مسلم رحمه الله في صحيحه والله أعلم.

[٣١٥] ٢٠٢٥ – قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ[١]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ[٢]، عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ[٣]، عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: اسْتَحْيُوا مِنَ اللّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ، قَالَ: إِنَّا نَسْتَحِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ وَلَكِنْ مَنِ اسْتَحْيَا مِنَ اللّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَلْيَحْفَظِ الْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْيَذْكُرِ الْمَوْتَ وَالْبِلَاءَ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدِ اسْتَحْيَى مِنَ اللّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ[٤].

قال البزار: (وأخرج بعده حديثاً طويلاً آخر فقال بعدهما:) وأبان بن إسحاق هذا فرجل كوفي، والصباح بن محمد فليس بالمشهور، وإنما ذكرناه على ما فيه من العلة لأنا لم نحفظ كلامه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وأبان بن إسحاق وقد روى عنه عبد الله بن نمير ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٨٧/٦ ح ٣٦٧١، والترمذي ح ٢٤٥٨ ثنا يحيى بن موسى، الإمام أحمد ويحيى بن موسى كلاهما عن محمد بن عبيد، وأخرجه أبو يعلى ح ٥٠٤٧ والحاكم ٣٢٣/٤ من طريق مروان بن معاوية وابن أبي شيبة في المصنف ١٢٧/٨ عن عبد الله ابن نمير ومن طريقه الذهبي في الميزان ٥/١، والبيهقي في الشعب ١٦٨/١٠ ح ٧٣٣٤ من طريق يعلى بن عبيد، وأيضاً في "الشعب" ١٤٠/١٣ ح ١٠٠٧٧ من طريق إسماعيل بن زكريا.

محمد بن عبيد ومروان بن معاوية وعبد الله بن نمير ويعلى بن عبيد وإسماعيل بن زكريا جميعهم عن: أبان بن إسحاق الأسدي عن الصباح بن محمد عن مرة الهمداني، عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه بألفاظ متقاربة.

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد".

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه .

---

(١) ثقة يحفظ من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٦١٥٤.

(٢) ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة، تقريب التهذيب رقم ١٣٦.

(٣) ضعيف، وأفرط فيه ابن حبّان من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٢٩١٤.

(٤) مسند البزار ٣٩١/٥، ٣٩٢.

دراسة العلة في الحديث:

تفرد به أبان بن إسحاق عن الصباح بن محمد الأحمسي هذا، وتفرّده لا يحتمل وعليه يدور الحديث، جرّحه الأئمة. قال العقيلي: في حديثه وهم، ويرفع الموقوف[(١)]. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات[(٢)]. وذكر هذا الحديث من مناكيره. والذهبي أخرج هذا الحديث في ترجمة أبان بن إسحاق الأسدي، وأعله بالصباح بن محمد بقوله عقبه: والصباح واهٍ[(٣)]. وقال الذهبي في ترجمة الصباح هذا، رفع حديثين هما من قول عبد الله[(٤)].

قلت: وهو هذا فيما يظهر لي والذي بعده كما سيأتي.

وأورده المنذري في الترغيب **٣/٢٦٩** وقال عقبه:

أبان بن إسحاق فيه مقال، والصباح مختلف فيه، وتكلم فيه لرفعه هذا الحديث، وقالوا: الصواب عن ابن مسعود موقوف، ورواه الطبراني مرفوعاً من حديث عائشة. والله أعلم .

قلت: فقد أعله بالوقف صريحاً وهو كما قال.

رأي الباحث:

إن الحديث مداره على الصباح بن محمد الأحمسي وهو ضعيف، وتفرّد به، فهو معلول بالجرح فيه. وقد وهم فيه فرفعه كما قال الذهبي والمنذري وغيرهما وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً. وتعليل البزار للحديث صحيح. والله أعلم.

---

(١) الضعفاء ٢/٢١٣.

(٢) المجروحين ١/٣٧٧.

(٣) الميزان ١/٥.

(٤) الميزان ٢/٣٠٦.

[٣١٦] ٢٠٢٦- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ[1]، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لاَ يُحِبُّ، وَلاَ يُعْطِي الدِّينَ إِلاَّ مَنْ أَحَبَّ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا يُسْلِمُ عَبْدٌ حَتَّى يُسْلِمَ قَلْبُهُ، وَلاَ يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُهُ بَوَائِقَهُ، قَالُوا: وَمَا بَوَائِقُهُ ؟ قَالَ: غَشْمُهُ وَظُلْمُهُ، وَلاَ اكْتَسَبَ عَبْدٌ مَالا حَرَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ فَيُقْبَلُ مِنْهُ، وَلاَ يُنْفِقُهُ فَيُبَارَكُ لَهُ فِيهِ، وَلاَ يَدَعُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلاَّ كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لاَ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ، وَلَكِنْ يُمْحَا السَّيِّئُ بِالْحَسَنِ، إِنَّ الْخَبِيثَ لاَ يَمْحُو الْخَبِيثَ، وَمَنِ اكْتَسَبَ مَالا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ فَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ فَإِنَّهُ أَبَرُّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لاَ يَسْلُبَ الْيَتِيمَ وَيَكْسُوَ الأَرْمَلَةَ، وَمَنِ اكْتَسَبَ مَالا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ فَوَضَعَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ فَذَلِكَ الدَّاءُ الْعُضَالُ، وَمَنِ اكْتَسَبَ مَالا مِنْ حِلِّهِ فَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَمِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ الْغَيْثِ يَنْزِلُ، وَذَكَرَ كَلِمَةً ذَهَبَتْ عَنِّي[2].

قال البزار: وأبان بن إسحاق هذا فرجل كوفي، والصباح بن محمد فليس بالمشهور، وإنما ذكرناه على ما فيه من العلة لأنا لم نحفظ كلامه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وأبان بن إسحاق وقد روى عنه عبد الله بن نمير ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٨٩/٦ ح ٣٦٧٢ ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" ١٦٦/٤، والعقيلي في "الضعفاء" ٢١٣/٢، والشاشي ح ٨٧٧، والحاكم في "مستدركه" ٤٤٧/٢، وصحّحه والبيهقي في "الشعب" ح ٥١٣٦. بطرقهم عن أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد به بنحوه بألفاظ قريبة وقد روي من طريق الثوري. أخرجه البخاري في تاريخه الكبير ٣١٣/٤ مختصراً (تعليقاً) والبيهقي في الشعب ح (٦٠٧) من طريق سفيان بن عقبة عن الثوري. وأخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٨٩٩٠ وأبو نعيم في "الحلية" ١٦٥/٤، ١٦٦ والحاكم في المستدرك ٣٤/١، ٣٣، من طرق عن محمد بن طلحة بن مصرف. موقوفاً ومرفوعاً.

---

(١) ضعيف يرفع الموقوفات، ترجمته برقم ٢٠٢٥.

(٢) مسند البزار ٣٩٢/٥، ٣٩٣.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد في الحديث، وهو معلول بالطريق المحفوظ، أي الموقوف.

ذكر الاختلاف في رفعه ووقفه الحافظ العقيلي رحمه الله مختصراً وقال: رواه الثوري عن زبيد عن مرة عن عبد الله موقوفاً ثناه محمد موسى عن قبيصة، وهذا أولى[1].

قلت: فقد رجح الموقوف، أي رواية الثوري.

وسئل حافظ عصره الدارقطني عن هذا الحديث فقال: بعد ذكر الإختلاف..."ورواه الصباح بن محمد الهمداني وهو كوفي أحمسي ليس بقوي، عن مرة، عن عبد الله، مرفوعا أيضا. والصحيح موقوف[2]".

قلت: فقد بين ضعف طرق المرفوع، ورجح الموقوف لحفظ الرواة وضبطهم عن الثوري عن زبيد.

وبين ضعف طريق محمد بن الصباح الأحمسي المرفوعة أيضاً.

وقد ذكر هذا الاختلاف في رفعه ووقفه أبو نعيم الأصبهاني[3].

والحاكم أبو عبد الله رحمه الله قد صحح المرفوع من طريق عيسى بن يونس وسفيان بن عقبة عن الثوري[4].

وقد صحّح الموقوف ابن الجوزي[5].

رأي الباحث:

إن الحديث ضعيف بإسناد محمد بن الصباح وقد تفرد به من هذا الوجه، وهو معلول بالطريق الموقوف وهو الأولى. وقد روي من طريق الثوري، واختلف عنه. وذكر الاختلاف ورجح منه الموقوف، الدارقطني والعقيلي ووافقه ابن الجوزي. وبين ضعف رواية الصباح بن محمد الأحمسي هذه.

(١) الضعفاء ٢/٢١٣.

(٢) العلل ٣/٥٣٩ و ٥٤٠، السؤال: ٨٧٢.

(٣) الحلية ٤/١٦٦، ١٦٥ ولم يرجح شيئاً.

(٤) المستدرك ١/٣٣.

(٥) العلل المتناهية ٢/٣٥٢ ح ١٤٠١.

[٣١٧] ١٥٨٢- قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّوَّافُ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى[3]، عَنْ فَرْقَدٍ[4]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: كُلُّ مَعْرُوفٍ إِلَى غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ صَدَقَةٌ[5].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٧٧/٤ من طريق الحسين بن عيسى ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث به بنحوه. وقال ابن عدي (ذكر قبله حديثاً آخر): وهذان الحديثان عن فرقد، لا أعلم يرويهما عنه غير صدقة بن موسى. وأخرجه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج ص ٢٧ ح ١١، والشاشي ٣٤٩/١، والطبراني في الكبير ح ١٠٠٤٧ وفي مكارم الأخلاق ح ١١٢، والقضاعي في الشهاب ٨٧/١ ح ٨٩. من طرق عن صدقة بن موسى به. وأبو نعيم في الحلية ٤٩/٣، في ترجمة فرقد، من طريق مسلم بن إبراهيم عن فرقد به، وكذا قاضي المارستان في شيخته كما في الإيماء ٤٥٨/٤. وكذا ذكر الدارقطني في "الأفراد" بعد إيراه له: تفرد به صدقة بن موسى الديقي. كما في أطراف الغرائب ١٠٧/٤. وأخرجه أبو نعيم أيضاً ١٩٤/٧، من طريق شعبة عن فرقد وقال: غريب تفرد به مسلم عن شعبة. وكذا أخرجه ابن المظفر في حديث شعبة ح ٥٧، من طريق مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة عن فرقد به[6].

---

(١) ثقة من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ١٢٦ رقم ٣٣٣.

(٢) صدوق... تقريب التهذيب ص ٦١٠ رقم ٤١٠٨.

(٣) صدوق له أوهام من السابعة، تقريب التهذيب ص ٤٥٢ رقم ٢٩٣٧.

(٤) صدوق عابد لكنه ليّن الحديث، كثير الخطأ له أوهام، تقريب التهذيب ص ٧٨٠ رقم ٥٤١٩.

(٥) مسند البزار ٢٥/٥.

(٦) الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء ٤٥٨/٤ ح ٣٩٤٩.

[٣١٨] ١٥٨٩- قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي[1]، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو شِهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي ﷺ، قَالَ: الضِّيَافَةُ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ، وَمَا زَادَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ[2].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث مسلم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، إلا من حديث عبد ربه، ولم نسمعه إلا من إسحاق.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في الأفراد أيضاً في أطراف الغرائب ١٠٧/٤، وقال: تفرد به أبو شهاب عن مسلم الأعور... ولم يروه غير إسحاق بن بهلول عن أبيه عنه.

دراسة العلة في الحديث:

مداره على مسلم الأعور وهو ضعيف، وقد تفرّد بهذا الوجه. واختلف فيه.

بيان الاختلاف في طرق الحديث:

بينه الإمام الدارقطني رحمه الله: فقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه... وبين الإختلاف في طرقه في وقفه ورفعه ثم قال: "والصحيح: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الله مرسلاً موقوفاً[3]".

الوجه الراجح:

هو ما بينه الدارقطني. الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الله، منقطعاً، موقوفاً.

١- لأنه قد روي موصولاً، أخرجه يحيى بن معين في جزئه ح ١٤٧ ثنا يحيى القطان ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن همام عن عبد الله قال: كل معروف صدقة.

٢- الطرق الأخرى المرفوعة ففيها ضعفاء، مثل مسلم الأعور وتفرّده لا يحتمل برفعه. وفرقد السبخي وغيرهما، وهما ضعيفان كما تقدّم.

٣- وأيضاً ما رجحه الدارقطني صحيح أيضاً. فقد رواه عن الأعمش، أبو معاوية الضرير وهو من أحفظهم لحديث الأعمش. أخرجه هناد بن السري في الزهد ١٥٠/٣ ح ١٠٦٣ ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال قال عبد الله، فذكره.

وعليه: فيصح منقطعاً وموصولا. وبقية الأوجه مرجوحة. لكن لا تصح الزيادة: "غني أو فقير" فهذه

---

(١) هو بهلول بن حسّان الأنباري التنوخي ذكره في تاريخ بغداد ١٠٨/٧ ونقل أنه كان عالماً.

(٢) مسند البزار ٣١/٥.

(٣) العلل ٣٦٩/٣، السؤال ٧٨٤.

زيادة منكرة. والحديث صحيح عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه البخاري في صحيحه ح **٥٦٧٥** من طريق محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضـــي الله مرفوعاً. كل معروف صدقة.

وعند مسلم من حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً أيضاً ح **١٠٠٥** (**٥٢**) من طريق أبي مالـــك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال نبيكم صلى الله عليه وسلم: كل معروف صدقة.

[٣١٩] ١٩٨٨- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَشِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ[(٣)]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنّ رسول اللهﷺ، قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، سَيَأْتِي بَعْدِي قَوْمٌ يُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقُلْتُ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ، إِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَلا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ[(٤)].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى، عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في السنن ح ٢٨٦٥ من طريق يحيى بن سليم الطائفي، وإسماعيل بن عياش. والبيهقي في الكبرى ٣/١٢٧ من طريق محمد بن الصباح. وأخرجه أحمد في المسند ٦/٣٣٩ ح ٣٧٩٠ ثنا إسماعيل بن زكريا[(٥)] وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٦١ والبيهقي في الكبرى ٣/١٢٤ من طريق داود بن عبدالرحمن العطار[(٦)].

يحيى بن سليم[(٧)] وإسماعيل بن عياش وإسماعيل بن زكريا وداود بن عبدالرحمن مع جميعهم عن عبدالله عبدالله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن به مرفوعاً، واللفظ عند ابن ماجه:

سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فقلت يا رسول اللهإن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: تسألني يا أم ابن عبد كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله.

وأقواها رواية الطبراني في "الكبير" ثنا محمد بن علي الصائغ المكي[(٨)]، ثنا إبراهيم بن محمد الشافعي عن داود بن عبد الرحمن العطار عن ابن خثيم.

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٣/٣٥٧ وغيره من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن إسماعيل بن عبيد

---

(١) ليّن من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٣٧٨.

(٢) صدوق له خطأ كثير، تقريب التهذيب رقم ٥٤٦٢.

(٣) صدوق من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ٣٤٨٩.

(٤) مسند البزار ٥/٣٥٦، ٣٥٧.

(٥) هو الخلقاني، صدوق يخطئ، تقريب التهذيب رقم ٤٤٩.

(٦) ثقة، تقريب التهذيب رقم ١٨٠٨.

(٧) صدوق سيء الحفظ، تقريب التهذيب رقم ٧٦١٣.

(٨) قال الدارقطني: ثقة، سؤالات حمزة ص ٧٣ وغيرها.

بن رفاعة عن أبيه عن عبادة بن الصامت مرفوعاً بلفظ. نحوه وفيه زيادة: (فلا تعتلوا بربكم).
وأخرجه أحمد ٤٢٨/٣٧ ح ٢٢٧٦٩ من طريق إسماعيل بن عياش بن بن خيشم حدثني إسماعيل بن عبيد وليس في عن أبيه، والبزار ح ٢٧٣١ من طريق يوس بن خالد السمتي عن ابن خثيم عن إسماعيل بن عبير عن أبيه.
وأخرجه الحاكم ٣٥٧/٣ من طريق زهير بن معاوية عن إسماعيل بن عبيد عن عثمان بن عبد الله خثيم !! عن أبي الزبير عن جابر عن عبادة بن الصامت.
وأخرجه الحاكم أيضاً ٣٥٦/٣ من طريق محمد بن كثير المصيصي عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر. وأخرجه أحمد ٤٤٩/٣٧ ح ٢٢٧٨ وثنا سويد بن سعيد الهروي والطبراني في الأوسط ١٩٠/٣ ح ٢٨٩٤ وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩٦/٢٦.
من طريق محمد بن عباد المكي، سويد وابن عباد كلاهما عن يحيى بن سليم الطائفي عن عبدالله بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد في هذا الإسناد، والتفرّد محتمل لأن محمد بن موسى الحرشي فيه ضعف لكنه قد تابعه داود بن عبد الرحمن العطار وإسماعيل بن زكريا وكلاهما ثقة وغيرهما. فالتفرّد محتمل للمتابعات لكنه معل بالانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه، ففيه شائبة انقطاع.
وقد اختلف فيه على ابن خثيم، وفي رواية هذا الحديث على ثلاثة أوجه:
الوجه الأول: ابن خثيم عن عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً. رواه هكذا داودبن عبد الرحمن العطار، وإسماعيل بن زكريا الخلقاني وإسماعيل بن عياش (في رواية هشام بن عمار عنه) ويحيى بن سليم الطائفي (في رواية: سويد بن سعيد عنه عند ابن ماجه)
الوجه الثاني: ابن خثيم عن إسماعيل بن هعبيد بن رفاعة عن أبيه عن عبادة بن الصامت مرفوعاً.
رواه هكا عنه يوسف بن خالد السمتي، ويحيى بن سليم الطائفي (في رواية سويد بن سعيد (أيضاً وعنه عبد الله بن أحمد) ومحمد بن عباد المكي)
وأما الإمام أحمد فرواه عن الحكم بن نافع عن أبي اليمان عن إسماعيل بن عياش عن ابن خثيم حدثني إسماعيل بن عبيد الأنصاري عن عبادة وليس فيه عن أبيه. (فيمكن تصنيفه كوجه آخر)
الوجه الثالث: عن ابن خثيم عن أبي الزبير عن جابر عن عبادة بن الصامت مرفوعاً.
رواه هكذا زهير بن معاوية (عند الحاكم مع القلب في الإسناد كما بينت).
وعبد الله بن واقد (في رواية محمد بن كثير المصيصي عنه).

بيان الراجح:

الراجح هو الوجه الأول: ابن خثيم عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن مسعود لما يلي:

١- أنه أقوى الأسانيد من حيث ثقة رجاله وصدفهم خاصة إسناد داود بن عبد الرحمن العطار ومن تابعه.

٢- أما الأوجه الأخرى فكلّهما ضعيفة.

[٣٢٠] ١٩٨٩- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ، قَالا: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ[١]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رسول اللّه ﷺ فِي غَزَاةٍ فَأَدْلَجْنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُلْتُ: لَوْ نَزَلْتَ اسْتَرَحْنَا، قَالَ: وَمَنْ يَحْرُسُنَا ؟ قَالَ: أَنَا أَحْرُسُكُمْ فَنُوِّمُوا، وَنِمْتُ كَمَا نَامُوا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ رسول اللّه فَتَوَضَّأَ، وَتَوَضَّأْنَا لِصَلاةِ الصُّبْح ثُمَّ صَلَّيْنَا الصُّبْحَ ضُحًى[٢].

قال البزار: وهذا الحديث رواه سماك، عن القاسم، ورواه عن سماك، زائدة، ويزيد بن عطاء.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣٣٣/٧ ح ٤٣٠٧. وأبو يعلى ح ٥٠١٠ وغيرها، كلاهما من طريق الحسين بن علي الجعفي عن زائدة. وأخرجه الطبراني في "الكبير" ح ١٠٣٤٩ والشاشي ح ٣٩٩، كلاهما من طريق أسباط بن نصر، زائدة وأسباط بن نصر كلاهما عن سماك بن حرب به بنحوه.

وقد روي من طريق أخرى عن ابن مسعود وغيره، أما الطريق الأخرى عن ابن مسعود،

فقد أخرجه أبو داود في السنن ح ٤٤٧ من طريق محمد بن جعفر غندر والنسائي في الكبرى ٢٦٧/٥ وابن أبي شيبة في مصنفه ٥١٣/١ وأحمد ١٧٠/٦ ح ٣٦٥٧ والطبراني في الكبير ح ١٠٥٤٩ من طريق يحيى القطان وأخرجه أيضاً ٢٤٣/٦ ح ٣٧١٠ من طريق المسعودي، شعبة والمسعودي كلاهما عن جامع بن شداد عن عبدالرحمن بن أبي علقمة الثقفي عن ابن مسعود فذكر القصة بنحوه. وفي رواية المسعودي ذكر الحديبيّة والذي قال: أنا أحرس: ابن مسعود وشعبة قال: الذي قال أنا أحرسكم: بلال رضي الله عنه وهو الأولى: وكذا ورد في الروايات الأخرى لهذه القصة عن عدد من الصحابة.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد سماك بن حرب، وتفرّده محتمل لعدالته لكنه معلول بالانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه. فهو لم يسمع منه إلاّ قليلاً فلا أدري هل هذا الحديث من التي سمعها أم غيره.

وأن الذي قال: أنا أحرسكم الليلة: ابن مسعود، ورد هذا في رواية سماك ورواية المسعودي عن

---

(١) صدوق... وقد تغيّر بأخره، فكان ربما يلقّن، من الرابعة... تقريب التهذيب رقم ٢٦٣٩.

(٢) مسند البزار ٣٥٨/٥.

جامع بن شداد. وأما رواية شعبة وهو أثبت القائل أنا أحرسكم: بلال بن رباح وهو الأصح لأنـــه ورد في الروايات الأخرى للقصة عن عدد من الصحابة.

رأي الباحث:

إسناد البزار حسن وقد رواه أسباط بن نصر عن سماك، مع زائدة ويزيد بن عطاء، وقد تفـــرّد بـــه سماك، وتفرّده محتمل لكنه معلول بالانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه.

أن في الحديث جملة منكرة؛ وهي أن ابن مسعود قال: أنا أحرسكم الليلة والصحيح أن من قال ذلك هو بلال كما في الروايات الأخرى. والله الموفق.

[٣٢١] ٢٠١١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ، عَنْ أبيهِ، أنّ رسول اللّه ﷺ، قَالَ: إِنَّكُمْ مَنْصُورُونَ وَمَفْتُوحٌ عَلَيْكُمْ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ فَلْيَتَّقِ وَلْيَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَلْيَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

[٣٢٢] ٢٠١٥ – وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ، عَنْ أبيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النبي ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ حَمْرَاءَ فِي نَحْوٍ مِنْ أَرْبَعِينَ رَجُلا، فَقَالَ: إِنَّكُمْ مَنْصُورُونَ وَمَفْتُوحٌ عَلَيْكُمْ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَلْيَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ[٣].

تخريج الحديث:

طريق شعبة:

أخرجه أحمد في مسنده ٢٢٠/٧ ح ٤١٦٥ ثنا محمد بن جعفر "غندر" به. وأخرجه الطيالسي ح ٣٣٧ ومن طريقه الترمذي ح ٢٢٥٧، وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢٢١/١ ح ٣٢٦ نا شبابة بن سوار. وأخرجه الشاشي في "مسنده" ح ٢٨٦ والبيهقي في "الشعب" ح من طريق وهب بن جرير. غندر ومشهابة ووهب بن جرير وغيرهم عن شعبة عن سماك به بنحوه. (عند الأكثر). وفي آخره: (من كذب علي متعمداً). وقال الترمذي: حسن صحيح.

تخريج طريق مؤمل:

أخرجه أحمد ٣٥٠/٦ ح ٣٨٠١ ثنا عبد الملك بن عمرو ومؤمّل. والنسائي في "الكبرى" ٥١١/٥ من طريق عبد الملك بن عمرو، وأبو يعلى في "مسنده" ح ٥٣٠٤ من طريق أبي عامر العقدي (وهو عبد الملك بن عمرو) وابن حبّان في "صحيحه" ١٢٩/١١ ح ٤٨٠٤ من طريق عصام بن يزيد، مؤمل وعبدالملك وعصام وغيرهم. عن الثوري. وأخرجه أحمد أيضاً ٢٢١/٦ ح ٣٦٩٤ والشاشي في "مسنده" ح ٢٨٤ من طريق المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله. الثوري والمسعودي كلاهما عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبدالله عن أبيه به بنحوه. وعند أحمد (من طريق الثوري) زيادة:

---

(١) مسند البزار ٣٨٠/٥، وإسناده رجاله ثقات إلاّ سماك بن حرب صدوق وتقدم مراراً.

(٢) صدوق يخطيء وتقدم مراراً.

(٣) مسند البزار ٣٨٣/٥.

(ومثل الذي يعين قومه على غير الحق، كمثل بعير ردي في بئر، فهو ينزع منها بذنبه.)

دراسة العلة في الحديث:

مدار الرواية على سماك بن حرب، وتفرّد بها من هذا الوجه، وتفرّده لا بأس به لكنه معلول بالانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فهو لم يسمع من أبيه إلا يسيراً كما تقدّم هذا.

رأي الباحث:

إسناد البزار حسن (إن سلم من الانقطاع) مع التفرّد وكذا روي من طرق أخرى عن سماك بن حرب هو صدوق. وقد تفرد به سماك، ولا بأس به ولم يعد من مناكيره.

[٣٢٣] ٢٠١٣- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: مَثَلُ الَّذِي يُعِينُ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ كَمَثَلِ بَعِيرٍ أَرْدَى فِي بِئْرٍ فَهُوَ يَنْزِعُ مِنْهَا بِذَنَبِهِ[1].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسند ح ٣٧٢٦، ٢٧٢/٦ ثنا محمد (بن جعفر) ثنا شعبة، وأخرجه الطيالسي في مسنده ح ح ٣٤٤ ثنا شعبة وعمرو بن ثابت، (وقال الطيالسي: رفعه عمرو بن ثابت ولم يرفعه شعبة). ومن طريق الطيالسي: أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٣٤/١٠ وذكر قول الطيالسي هذا. وأخرجه أبو داود في "السنن" ح ٥١١٧ من طريق زهير بن معاوية. (موقوفاً). وأخرجه أحمد ٣٢٠/٧ ح ٤٢٩٢ ثنا عبد الرزاق. والشاشي في "مسنده" ٢٨٠ و ٢٨١ من طريق عبد الله بن موسى والبيهقي في الكبرى ٢٣٤/١٠ من طريق يحيى بن قزعة، وفي "الشعب" ح ٧٢٧٢ عبدالرزاق وعبيد الله ويحيى بن قزعة: ثلاثتهم عن إسرائيل. وأما رواية عمرو بن ثابت (مرفوعاً) التي أشار إليها أبو داود الطيالسي، فقد أخرجه ابن عدي في الكامل ١٢٢/٥ ح من طريق عباد بن يعقوب ثنا عمرو بن ثابت عن سماك، ولفظه: (إن مثل ينصر قومه على غير الحق كمثل الذي لا يفزع بالله) وروي من حديث الثوري عن سماك مرفوعاً، ضمن الحديث الطويل وزيادة. أخرجه أحمد في "مسنده" ح ٣٨٠١ وغيره عن أبي عامر العقدي (مؤمّل) وأخرجه ابن حبّان في صحيحه ح ٥٩٤٢، ٢٧١/١٣ من طريق إسحاق بن راهويه نا مؤمّل، (وعنده مختصراً دون الزيادات). والحاكم في المستدرك ١٥٩/٤ من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين وأبي حذيفة العقدي ومؤمّل وأبو نعيم وأبو حذيفة أربعتهم عن الثوري من سماك به بنحوه مرفوعاً وفي أوله زيادة: إنكم منصرون... ومن كذب علي متعمداً في أوله رواية ابن حبان.

دراسة العلة في الحديث:

مدار الحديث على سماك بن حرب، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً.

رواه هكذا عنه: شعبة (في رواية "غندر" عنه) وسفيان الثوري، مع (الزيادة الطويلة في أوله) وإسرائيل بن يونس. وعمرو بن ثابت.

---

(١) مسند البزار ٣٨١/٥، ورجال الإسناد ثقات تراجمهم برقم ٢٠١١.

الوجه الثاني: سماك بن حرب بن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه موقوفاً.

رواه هكذا عنه: شعبة (في رواية أبي داود الطيالسي عنه) وزهير بن معاوية. وقد بين هذا الاختلاف: البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٤/١٠. وذكر الروايات، الموقوفة والمرفوعة.

والراجح: أنه يصحّ موقوفاً ومرفوعاً، لما يلي:

١- لأن غندر وكتابه من أثبت الناس في شعبة، وقد رفعه عنه، لكنه معلول بالانقطاع بين عبدالرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه.

١- وتابعه على رفعه: الثوري (مع الزيادة).

٢- وإسرائيل بن يونس وعمرو بن ثابت (وهو ضعيف) بدون الزيادة.

فالثوري وإسرائيل كلاهما ثقة حجّة، فرفعه صحيح ولله الحمد. والحديث حسن.

[٣٢٤] ٢٠٢٤- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَالْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ السُّدِّيِّ[(١)]، عَنْ مُرَّةَ[(٢)]، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ شُعْبَةُ رَفَعَهُ وَأَنَا لاَ أَرْفَعُهُ: لَوْ أَنَّ رَجُلا بِعَدَنِ أَبْيَنَ أَرَادَهُ بِسُوءٍ أَذَاقَهُ اللَّهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، يَعْنِي فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن شعبة بهذا اللفظ إلا يزيد بن هارون.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٥٥/٧ ح ٤٠٧١ ثنا يزيد بن هارون به. وح ٤٣١٦ زوائد عبد الله. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٣٨٤ عن أبي خيثمة. الطبري في تفسيره ٦٠١/١٨ ثنا مجاهد بن مسومى. والحاكم ٣٨٨/٢ من طريق أبي هاشم زياد بن أيوب. الإمام أحمد، وابو خيثمة، ومجاهد وأبو هاشم، (وغيرهم) عن يزيد بن هارون به نحوه. وفي رواية أحمد: قال لي شعبة: (ورفعه، ولا أرفعه لك). وقد روي عن سفيان الثوري عن السدّي موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٢/٤ ثنا وكيع، والطبري في تفسيره ٦٠١/١٨ من طريق المحاربي، والدارقطني في العلل ٥٣٩/٣ ح ٣٨٩ من طريق يحيى القطان، ثلاثتهم عن الثوري عن السدي عن مرة عن ابن مسعود موقوفاً، وأخرجه الحاكم ٣٨٧/٢ من طريق الحسين بن حفص ثنا سفيان عن زبيد، عن مرة، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً أيضاً. قال الحاكم: وقد رفعه شعبة، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، عن مرة. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٠٧٨ من طريق الحكم بن ظهير عن السدي عن مرة عن عبدالله بن مسعود، موقوفاً. وكذلك رواه أسباط بن نصر على السدي موقوفاً[(٤)].

دراسة العلة في الحديث:

أعلّه البزار بتفرد يزيد بن هارون عن شعبة، وهو معلول بالاختلاف في الرفع والوقف.

فقد سئل الدارقطني عن الحديث فقال: يرويه السدي، وقد اختلف عنه: فرفعه شعبة، عن السدي، ووقفه الثوري، والقول قول شعبة[(٥)].

---

(١) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السّدي، أبو محمد الكوفي، صدوق يهم... من الرابعة (تقريب التهذيب رقم ٤٦٧).

(٢) ثقة عابد، من الثانية،... التقريب رقم ٦٦٠٦.

(٣) سورة الحج، الآية: ٢٥.

(٤) ابن كثير في تفسيره ٤١٢/٥.

(٥) العلل ٥٣٨/٣، السؤال ٨٧٦.

قلت: فقد رجّح المرفوع من رواية شعبة، لكن خالفه من جاء بعده من أهل العلم بالحديث، فرجحوا الموقوف لما يلي:

١- فقد رواه الثوري موقوفاً، وهو أحفظ من شعبة كما ذكر عدد من الأئمة.

٢- وقد جزم شعبة نفسه بعد رفعه (كما في رواية أحمد والبزار وغيرها): فقال: (رفعه، وأنا لا أرفعه)، أي أنه أيضاً لم يصحح المرفوع وأعلّه.

٣- وقد تابع الثوري: أسباط بن نصر فأوقفه.

قال الحافظ ابن كثير: (بعد إيراده لرواية شعبة المرفوعة).

قلت (ابن كثير): هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري، ووقفه أشبه من رفعه، ولهذا صمّم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود، وكذلك رواه أسباط، وسفيان الثوري، عن السُّدّي، عن مرّة، عن ابن مسعود موقوفاً، والله أعلم[1].

وذكر الحافظ ابن حجر الاختلاف وقال: ومنهم من رجّحه موقوفاً[2].

وصرّح بتقوية الموقوف في "المطالب العالية" فقال: (بعد إيراده للحديث من طريق سفيان موقوفاً): موقوف قويّ الإسناد[3].

رأي الباحث:

إن البزار ذكر التفرد في إسناد الحديث. وقد اختلف في رفعه ووقفه، ورجّح الدارقطني المرفوع. وأما شعبة نفسه والثوري فقال أوقفه، وكذا مال إلى ترجيح الموقوف: ابن كثير وابن حجر.

---

(١) تفسير ان كثير ٤١١/٥.

(٢) الفتح ٣٢٨/١١.

(٣) المطالب ٥٦/١٥ ح ٣٦٦٥.

[٣٢٥] ١٩٢٢- قال البزار: حَدَّثَنَا طَلِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ[(٢)]، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ[(٣)]، عَنْ خِشْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ أَنَّهُ، جَعَلَ فِي دِيَةِ الْخَطَأِ أَخْمَاسًا[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله مرفوعا إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٤٣/٦ ح ٣٦٣٥، ثنا أبو معاوية ثنا حجاج والدارمي ١٩٣/٢ نا عبد الله بن سعيد، والدارقطني في "سننه" ١٧٥/٣، ١٧٦ والبيهقي في الكبرى ٧٥/٨، من طريق أبي معاوية عن الحجاج به بهذا اللفظ لفظ البزار. وأورده الدارقطني من طريق سريج بن يونس عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الحجاج موافقا لهؤلاء. وكذلك رواه الدارقطني في السنن من طريق أبي خالد الأحمر وحفص بن غياث كلاهما عن حجاج بن أرطأة. بموافقة أبي معاوية في متنه. وأخرجه أبو داود في "السنن" ح ٤٥٤٥ من طريق عبد الواحد. والترمذي ح ١٣٨٦ والنسائي في "المجتبى" ح ٤٨٠٢. ثنا علي بن سعيد الكندي (يحيى) نا ابن أبي زائدة وابن ماجه في "السنن" ح ٢٦٣١ من طريق الصباح بن محارب، وعن الحجاج بن أرطأة عن زيد بن جبير به مرفوعاً بلفظ. "دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون وعشرون بني مخاض". وأخرجه عبد الرزاق ٢٨٨/٩ وابن أبي شيبة ٢٧٣/٦ عن الثوري عن منصور عن إبراهيم أن ابن مسعود قال: في العمد أخماساً، عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض. وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٧٣/٦ من طريق سفيان عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن عبد الله. نحوه مفصلاً.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار بالرفع في هذا الإسناد، وهو معلول بالطريق المشهور.

أولاً: في إسناده: أعله الإمام الترمذي بالوقف وقال عقب الرواية: ح ١١٣٩٦ حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عبد الله موقوفا.

قلت: وقد روي موقوفاً. كما في رواية أبي عبيدة عند الدارقطني في السنن ١٧٢/٣ وعلقمة وإبراهيم عن ابن مسعود وفيها جميعها انقطاع. لكنها هي الأصح تقوي بعضها بعضاً.

ثانياً: في المتن: سئل عنه الدارقطني فقال: يرويه زيد بن جبير، عن خشف بن مالك، تفرد به الحجاج

---

(١) هو الواسطي، ثقة من كبار الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٣٠٦٥.

(٢) صدوق كثير الخطأ والتدليس من المرتبة الرابعة وتقدم.

(٣) ثقة، ترجمته برقم ١٩٢١.

(٤) مسند البزار ٣٠٥/٥.

بن أرطأة، واختلف عن حجاج في حديثه. فرواه أبو معاوية الضرير وحفص بن غياث، وأبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن زيد بن جبير، عن خشف بن مالك، عن عبد الله: "أن رسول الله ﷺ جعل دية الخطأ أخماساً"، لم يزيدوا على هذا. ورواه عبد الرحيم بن سليمان، وعبد الواحد بن زياد، ويحيى ابن أبي زائدة عن حجاج، فزادوا عنه تفسير ذلك عن النبي ﷺ: "عشرين حقه، وعشرين جذعة، وعشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض، وعشرين بنت لبون". ولا يعرف هذا عن النبي ﷺ إلا في حديث خشف هذا. ولخشف عن عبد الله، الحديث الثاني، وليس له غير ذلك. وروى هذا الحديث: يحيى بن سعيد الأموي، عن حجاج. فخالف في ذكر أسنان الإبل، المأخوذة في الدية[١].

قلت: فقد أعله بالاختلاف في المتن، أيضاً.

وأعله الإمام النسائي بمداره الحجاج بن أرطأة: فقال: "الحجاج بن أرطأة ضعيف، لا يحتج به[٢]".

وقال الدارقطني في "السنن": "هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة الحديث، لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود، وهو رجل مجهول، لم يروه عنه إلا زيد بن جبير ابن حرمل الحبشي، ولا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج بن أرطأة، والحجاج، فرجل مشهور بالتدليس. وبأنه يحدث عمن لم يلقه. ومن لم يسمع منه[٣]".

وقال البيهقي: لا يصح رفعه، والحجاج غير محتج به، وخشف مجهول، والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود[٤].

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف، للحجاج بن أرطأة وعنعنه. وذكر البزّار فيه التفرّد وهو غير محتمل. واختلف فيه في متنه، وبينه الدارقطني وغيره، ورجح أن لفظ لحديث: "جعل دية الخطأ أخماسا" من دون تفصيل. وحكم عليه الترمذي والبيهقي بأن الراجح فيه موقوف. ومدار المرفوع هو الحجاج بن أرطأة وهو لا يحتج به لتدليسه القبيح إذا عنعن. كما ذكر النسائي. وإنما يصح هذا المعنى موقوفاً على ابن مسعود. فتعليل البزار صحيح يوافق عليه. والله أعلم.

(١) العلل ٣/٢٢٠ – ٢٢٢، السؤال: ٦٩٤.

(٢) السنن الكبرى ٤/٢٣٤.

(٣) السنن للدارقطني ٣/١٧٤ – ١٧٥.

(٤) السنن الكبرى ٨/٧٦.

[٣٢٦] ١٩٣٥- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبي ﷺ، قَالَ: الرِّبَا بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا وَالشِّرْكُ مِثْلُ ذَلِكَ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمع أحدا أسنده بهذا الإسناد إلا عمرو بن علي.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه ح ٢٢٧٥ ثنا عمرو بن علي ثنا ابن أبي عدي به بلفظ. (الربا ثلاثة وسبعون باباً).

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٣٧/٢ ومن طريقه البيهقي في "الشعب" ٣٦٣/٧ ح ٥١٣١ من طريق محمد بن غالب ثنا عمرو بن علي ثنا ابن أبي عدي ثنا شعبة، عن زبيد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله مرفوعاً بلفظ: الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

وأخرجه الخلال في السنة" ح ١٥١٦ عن الإمام أحمد ثنا محمد بن جعفر غندر، عن شعبة ثنا زبيد اليامي، عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله قال: الربا ثلاثة وسبعون باباً والشرك نحو ذلك. موقوفاً. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٣١٥/٨ والخلال في "السنة" ح ١٥٠١ ثنا أبو عبد الله قال وكيع وعبد الرحمن، ومحمد بن نصر المروزي في "السنة" ح ١٧٢ ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي والطبراني في الكبير ح ٩٦٠٨ من طريق أبي نعيم الفضل، عبد الرزاق ووكيع وابن مهدي وأبو نعيم، جميعهم عن سفيان الثوري عن زبيد عن إبراهيم عن مسروق، عن عبد الله قال: الربا بضع وسبعون باباً والشرك نحو ذلك. موقوفاً. (ولم يذكر الشرك: أبو نعيم). وأخرجه محمد بن نصر في "السنة" ح ١٧١ من طريق شعبة، كلاهما عن سلمة بن كهيل، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد الله قال: "الربا ثلاثة وسبعون باباً، والشرك مثل ذلك" موقوفاً. وأخرجه عبد الرزاق ٣١٤/٨ عن الثوري. وابن أبي شيبة ٢٣٥/٥ ثنا ابن فضيل،: كلاهما (الثوري وابن فضيل". عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قال عبد الله: الربا بضع وسبعون باباً، ولاشرك مثل ذلك. ولفظ عبد الرزاق: (الربا بضع وسبعون باباً، أهونها كمن أتى أمه في الإسلام).

دراسة العلة في الحديث:

اختلف فيه على شعبة كما يلي:

الوجه الأول: شعبة عن زبيد عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً. رواه هكذا: محمد بن

(١) مسند البزار ٣١٨/٥، ورجال الإسناد ثقات رجال الشيخين إلا أنه معلول.

إبراهيم ابن أبي عدي وانفرد به، في رواية الفلاس ومحمد بن غالب وغيرهما عنه.

الوجه الثاني: شعبة عن زبيد عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله موقوفاً رواه هكذا محمد بن جعفر غندر والنضر بن شميل عن شعبة. وتابعهم على هذا الثوري عن زبيد (في رواية عدد عنه).

وسلمة بن كهيل عن أبي الضحى عن مسروق، وعبد الرحمن بن يزيد بن قيس، والراجح عن شعبة: الوجه الثاني: أي الموقوف من قول ابن مسعود:

١- لأن محمد بن جعفر "غندر" روى عن شعبة هكذا، وهو من أثبت الناس في شعبة كما قال أحمد وغيره[١] وتابعه النضر بن شميل. وأما ابن أبي عدي فانفرد بالرفع، ولم يتابع عليه.

٢- وقد رواه الثوري وهو من أحفظ الناس عن زبيد اليامي عن إبراهيم عن مسروق موقوفاً. (كما رواه أصحابه الثقات عنه).

٣- وكذا في رواية أبي الضحى عن مسروق وعبد الرحمن بن يزيد أنهما أوقفاه على ابن مسعود. وكل هذا يرجح جانب الوقف بقوة، وهو الراجح والله أعلم.

ثانياً: العلة في المتن: انفرد محمد بن غالب عن عمرو بن علي الفلاس (في رواية الحاكم) بزيادة في متنه، الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم.

قلت: وقد صححه الحاكم نظراً إلى إسناده!! لكن هذه الزيادة منكرة لم يأت بها أحد من الرواة في هذا الحديث. كما رأينا في ألفاظ جميع الروايات عن ابن مسعود. وفطن لها الحافظ البيهقي رحمه الله فقال (عقب روايته لهذا الحديث بهذا اللفظ): هذا إسناد صحيح، والمتن منكر بهذا الإسناد، ولا أعلمه إلا وهماً وكأنه دخل لبعض رواة الإسناد في إسناده[٢].

وأيضاً عبد الرزاق (في رواية عبد الرحمن بن يزيد) زاد": أهونها كمن أتى أمه في الإسلام" ولم يتابع عليها أيضاً في هذا الحديث.

قلت: وإنما روي هذا المتن من حديث المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الربا سبعون حوباً، أيسرها أن ينكح الرجل أمه).أخرجه ابن ماجه ح ٢٢٧٤ وغيره.

قلت: وأما البوصيري فقال: إسناده صحيح وذكر شاهداً له، ولم يبين العلة التي فيه[٣].

---

(١) شرح العلل ٧٠٢/٢.

(٢) الشعب ٣٦٣/٧.

(٣) مصباح الزجاجة ١٩٨/٢.



المبحث السابع

الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة لاستمراره في طبقات متأخرة

وفيه حديث واحد

[٣٢٧] ٢٠٣٠- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ[١]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْوَلِيدِ[٢]، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ[٣]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ[٤]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ مَعَ رسول الله ﷺ لَيْلَةَ نَامَ عَنِ الصَّلاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ حَادِيَانَ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى ١٣٥/٦ نا عبدة بن عبد الله، والبخاري في تاريخه الكبير ٢٥١/٥، ٢٥٤، تعليقاً: وقال أبو جعفر. والطبراني في الكبير ح ١٠٥٥٠ وفي الأوسط ٢٠/٨ ح ٧٨٣٢ من طريق أبي كريب. وأبو يعلى الموصلي في "معجمه" ح ١٣٠ (كما في الإيماء ٤٩٣/٤ ح٤٠٣٠) ومن طريقه ابن حبان في الثقات ١٠٦/٥، عن حيّان بن بشر، عبدة وأبو جعفر وأبو كريب وحيّان بن بشر: جميعهم عن يحيى بن آدم نا الحسن بن ثات به بنحوه.

قال الطبراني في "الأوسط": لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن الوليد، إلا حسن بن ثابت، تفرد به يحيى بن آدم. وأورده الدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب ٤٩٣ ح ٣٦٩٨، وقال: غريب من حديث أبي صخر جامع بن شداد عنه. وغريب من حديث عبد الله بن الوليد بن عبد الله المزني عنه، تفرد به الحسن بن ثابت ويعرف بابن الروزجار، ولا نعلم حدّث به غير يحيى بن آدم.

وأورده المزي في "تحفة الأشراف" ح ٩٣٧٢، ٦٢/٩. والهيثمي في المجمع ٣٢٤/١ وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط وقال: رجاله ثقات.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد في هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد تفرّد به الحسن بن ثابت وهو مع صدقه يغرب كما ذكر الحافظ ابن حجر وهو من الطبقة التاسعة من الرواة أي متأخر جداً، فمن الغريب أن يستمرّ هذا التفرّد إلى الطبقة التاسعة، فهو معلول بهذا. والله أعلم.

---

(١) هو الثعلبي، من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ١٢٢٨.

(٢) ثقة من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٣٧١٤.

(٣) ثقة من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ٨٩٦.

(٤) يقال له صحبة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، تقريب التهذيب رقم ٣٩٨٣.

(٥) مسند البزار ٣٩٨/٥، ٣٩٩.

رأي الباحث:

إن البزار ذكر الحديث بالتفرد في إسناده وهو كما قال وافقه الدارقطني والطبراني. ورجاله ثقــات كما قال الهيثمي، إلا أنه معلول باستمرار التفرّد إلى الطبقة المتأخرة. إلا أنّه قد يكون من المنـــاكير، ولكن لم أر عن أعلّه بذلك من الأئمة.



المبحث الثامن

الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بجهالة الراوي

وفيه ثلاثة أحاديث

[٣٢٨] ١٨٦٧- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ[١]، عَنْ هِلالِ بْنِ أَبِي ضِيَاءٍ[٢]، عَنْ هِلالِ بْنِ يَسَافٍ[٣]، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ[٤]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: قَرْضُ مَرَّتَيْنِ تَعْدِلُ صَدَقَةَ مَرَّةٍ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم يروى عن الربيع بن خثيم، عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

لم أجده بهذا الإسناد في شيء من المصادر والله أعلم.

وقد أخرج الطبراني في الأوسط ٦٧/٤ ح ٣٤٩٨، ثنا الحسين بن الكميت قال نا غسان بن الربيع قال نا جعفر بن ميسره الأشجعي عن هلال ابي ضياء عن الربيع بن خثيم عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً كل قرض صدقة.

قال الطبراني: لم يروه هذا الحديث عن الربيع إلا هلال.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٤٤/٢في مناكير جعفر بن ميسرة وذكر له إسناداً آخر منكر. وحسنه المنذري[٦]. وجعفر بن ميسرة قال عنه البخاري منكر الحديث. وأضاف أبو حاتم جداً[٧].

فقد أخرجه ابن ماجه في السنن ح ٢٤٣٠، وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٣٠ والبيهقي في الكبرى ٣٥٣/٣. وابن عدي في الكامل ٢٧٢/٣، والشاشي في مسنده ح ٣٣٣، كلهم مرفوعاً.من طريق سليمان بن يسير عن قيس بن رومي عن سليمان بن أذنان به. وفيه قصة قرض علقمة من ابن أذنان.(وعند الشاشي سليم بن أذنان).

وأخرجه بن أبي شيبة في المصنف ٢٦٥/٥، ثنا وكيع ثنا دلهم بن صالح[٨] الكندي عن حميد بن عبد عبد الله عن علقمة قال: قال عبد الله لأن أقرض مالا مرتين أحب إلي من أتصدق به مرة موقوفاً.(وعند الطبراني قصة).

---

(١) سكت عنه ابن أبي حاتم، وضعفه الدارقطني والذهبي.

(٢) لم يتميز لي من هو وفي رواية الطبراني: هلال أبي ضياء.

(٣) ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب ص ١٠٢٨ رقم ٧٤٠٢.

(٤) ثقة عابد مخضرم من الثانية، تقريب التهذيب ص ٣١٩ رقم ٨٩٨.

(٥) مسند البزار ٢٥٢/٥.

(٦) والبيهقي في الشعب ١٨٨/٥ ح ٣٢٨٥.

(٧) ميزان الاعتدال ٤١٨/١٠.

(٨) ضعيف، التقريب رقم ١٨٩٣.

وذكر البخاري في تاريخه ١٢١/٤ وقال: وقال خلاد نادلهم عن حميد أن علقمة استقرض مني. وأخرج البخاري في تاريخه ١٢١/٤ من طريق شعبة عن الحكم وأبي إسحاق أن سليم بن أذنان كان له على علقمة ألف درهم فقال علقمة: قال عبد الله فذكر بمعناه. موقوفاً. وعلق البخاري أيضاً: وقال وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن سليم بن أذنان سمعت علقمة عن عبد الله موقوفاً. وعلق أيضاً: وقال محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الرحمن بن عابس حدثني سليم: استقرض مني علقمة، قوله علة الحديث. وكذا ذكر البخاري: وقال لنا أبو نعيم عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة: كان يقول ذلك (أي علقمة وليس ابن مسعود). وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٦٥/٥ ثنا وكيع ثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال: قرض مرتين كإعطاء مرة(مقطوعاً).

دراسة العلة في الحديث:

ضعيف لضعف غسان بن الربيع فمع صلاحه فيه ضعف، ولجهالة شيخه هلال بن أبي ضياء لم أعرفه والله أعلم. ولأنه فيه وهم في إسناده، فذكر هلال بن يساف لا يصحّ وإنما هو هلال أبي ضياء وليس ابن أبي ضياء.

رأي الباحث:

الراجح عن ابن أذنان(سليم أو عبد الرحمن) الموقوف كما رجّح الدارقطني[١] والبيهقي[٢]. وقد غفل عن هذا الحافظ ابن القطان الفاسي فحسن إسناده في بيان الوهم والإيهام ٧٧٥/٥. وكذا محدّث عصره الألباني رحمه الله[٣].

---

(١) وذكر الاختلاف في طرقه وقال: "الموقوف أصحح" علل الدارقطني ٣٧٧/٣، السؤال ٧٨٩.

(٢) شعب الإيمان ١٨٥،١٨٦/٥ ح ٣٢٨٢.

(٣) السلسلة الصحيحة ٧٠/٤ ح ١٥٥٣، وإرواء الغليل ٢٢٧/٥.

[٣٢٩] ١٦٣٧- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الطُّوسِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بِشْرٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَكَّامٌ[٣]، عَنْ عَنْبَسَةَ[٤]، عَنْ جَابِرٍ[٥]، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: الْوِتْرُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ[٦].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في كشف الأستار ٢٥١/١ ح ٧٣٣. ولم يعلق شيئاً. وأورده في المجمع ٢٤٠/٢ وعزاه للبزار والطبراني. وقال فيه النضر أبو عمر، وهو ضعيف جداً.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به سهل بن بشر وهو مجهول العين والحال وأيضاً جابر بن يزيد ضعيف ولا متابع فالتفرّد غير محتمل.

وقد روي قريباً جداً من هذا اللفظ من حديث أبي أيوب الأنصاري. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح ٣٩٦٤ من طريق محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، ثنا أشعث بن سوار، عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب الأنصاري رفعه قال: الوتر واجب على كل مسلم، فمن استطاع أن يوتر بخمس فليوتر ومن لم يستطع أن يوتر بخمس فليوتر بثلاث، ومن لم يستطع. وكذا أخرجه في الأوسط ٢٦٧/٢ ح ١٩٤٤ بهذا الإسناد المذكور وقال: لم يرو هذا الحديث عن أشعث إلاّ أبو معاوية. وأورده الهيثمي في المجمع ٢٤٠/٢ وقال: وفي إسناده أشعث بن سوار ضعفه أحمد وجماعة ووثقه ابن معين.

رأي الباحث:

إن حديث ابن مسعود ضعيف لا عبرة به، وتفرّد به سهل بن بشر، وتفرّده غير محتمل، لعدم المتابعة فهو معلول لجهالة الراوي. أما شاهده بلفظ (الوتر حق واجب على كل مسلم ...) من حديث أبي أيوب فهي لفظة (واجب) غير محفوظة انفرد بها محمد بن حسان ولم يتابع عليها كما بين الدارقطني

---

(١) ثقة من صغار العاشرة، التقريب رقم ٦٣٦٦.

(٢) لم أعثر له على ترجمته.

(٣) حكام بن مسلم الرازي، ثقة له غرائب ... التقريب ص ٢٦١ رقم ١٤٤٦.

(٤) عنبسة بن سعيد بن الضريس الأسدي ثقة، التقريب ص ٧٥٦ رقم ٥٢٣٥.

(٥) جابر بن يزيد الجعفي، أبو عبد الله ... ضعيف رافضي ... التقريب ص ١٩٢ رقم ٨٨٦.

(٦) مسند البزار ٦٧/٥.

رحمه الله، وابن التركماني وابن القطان يريان أنها من قبيل زيادة الثقة والصحيح ما قاله الدارقطني، والله أعلم[1]. وقد اختلف في إسناد حديث أبي أيوب في رفعه ووقفه، والصحيح موقوف كما رجح الحفاظ في ذلك. والله الموفق.

(١) انظر للتفصيل سنن الدارقطني ٢/٢٢، والسنن الكبرى للنسائي ١/١٧١، العلل للدارقطني ٤/٩٣ السؤال ١٠٠٥، وبيان الوهم والإيهام ٥/٣٤٩، والجوهري النقي ٣/٢٤، والتحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ١/٢٧٣، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ٢/٤٠٥، إرواء الغليل ٢/١٤٦ وغيرها.

[٣٣٠] ٢٠٣٨- قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ السُّكَّرِيُّ[(١)]، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، قَالا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ[(٢)]، عَنْ زَيْدِ بْنِ زَائِدٍ[(٣)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللهﷺ: لاَ يُبَلِّغُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِي شَيْئًا، فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ[(٤)].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله، عن النبيﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن النبيﷺ إلا عبد الله بن مسعود بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في جامعه ح ٣٨٩٧ من طريق عبد الله بن محمد ثنا عبيد الله بن موسى الحسين محمد، وابن عدي في الكامل ٢٧٨/١ عن طريق أبي كلاب عن محمد بن عبد الله. والبيهقي في الكبرى ١٦٦/٨ من طريق الكديمي ثنا عبيد الله بن موسى عبيد الله والحسين عن إسرائيل عن السدي عن الوليد عن زيد بن عن ابن مسعود. وأخرجه أبو داود ح ٤٨٦٠ من طريق الفريابي، والترمذي ح ٣٨٩٦ وأحمد ٣٠١/٦ ح ٣٧٥٩ ثنا حجاج البيهقي في الكبرى ١٦٦/٦ من طريق أحمد بن محمد بن خالد الوهبي، الفريابي وحجاج والوهبي: عن إسرائيل عن الوليد عن زيد عن ابن مسعود به، نحوه مع قصة بعده.

دراسة العلة في الحديث:

في إسناده شيخ البزار إسحاق السكري وهو مجهول وكذلك الوليد بن أبي هشام وزيد بن زائد كلاهما مجهول الحال، وقد تفرّدا به وعليهما يدور الحديث فهو معلول بجهالة حال الراوي.

وقد اختلف فيه: فقد ذكر عبيد الله والكديمي من إسرائيل عن السدي عن الوليد وذكر الفريابي وحجاج والوهبي. إسرائيل عن الوليد. ولم يذكر والسدي وأشار إليه البيهقي أيضاً في الكبرى ١٦٦/٦ بقوله: وسقط من إسناده السدّي.

قلت أن الحديث ضعيف على كل حالٍ كما تقدم من حال رواته. ولا متابعة له ولا شاهد إلا لبعض المعاني. ولست بصدد ذلك هنا. والله الموفق.

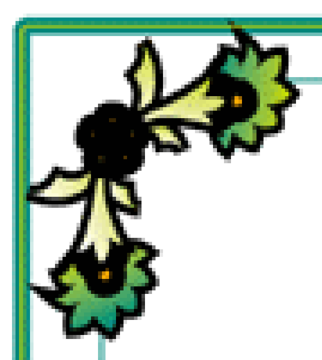
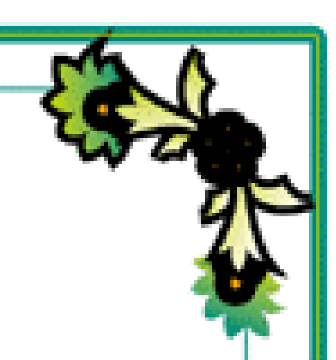
---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) مولى همدان، مستور من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٧٥١٢.

(٣) زيد بن زائد، ويقال: زيد بن زائدة، مقبول من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٢١٤٩.

(٤) مسند البزار ٤٠٧/٥.

الفَصْلُ الثَّانِي

الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي صحيحة

وفيه ثلاثة مباحث (١١٩ حديثاً):

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة

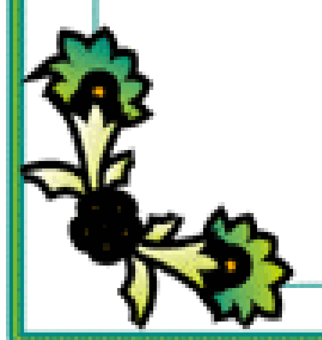
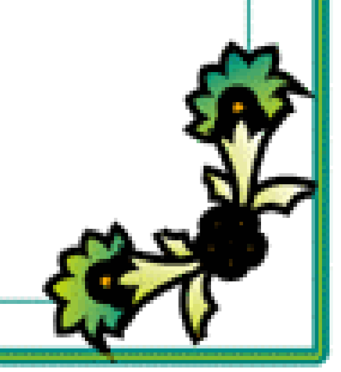
المَبْحَثُ الثَّانِي : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكون المتفرد معروفا بالعدالة

المَبْحَثُ الثَّالِثُ : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

المَبْحَثُ الرَّابِعُ : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

المَبْحَثُ الخَامِسُ : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه

المَبْحَثُ السَّادِسُ : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لرواية أهل العلم



المبحث الأوّل

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة

وفيه ثلاثة وعشرين حديثاً

[٣٣١] ١٥٠١- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ[٢]، عَنِ الأَعْمَشِ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[٤]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي لَيْلَةَ جُمُعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللَّهِ لأَسْأَلَنَّ رسول اللّه ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رسول اللّه ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، وَإِنْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنَّ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، اللَّهُمَّ افْتَحْ، فَجَعَلَ يَدْعُو فَنَزَلَتْ آيَةُ اللِّعَانِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ﴾[٥] الآيَةُ، قَالَ: فَابْتُلِيَ بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، قَالَ: فَجَاءَ مَعَ امْرَأَتِهِ إِلَى رسول اللّه ﷺ، فَتَلاعَنَا، فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، قَالَ: فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ رسول اللّه ﷺ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا فَهُوَ لِكَذَا، فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا[٦].

[٣٣٢] ١٥٠٢- وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ[٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ[٨]، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي ﷺ بِنَحْوِهِ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله، عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

١٥٢٧ – وقال البزار: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَفْصٍ الأَبَلِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

---

(١) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو صدوق.

(٢) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو ثقة.

(٣) ترجمته برقم ١٤٧٦ وهو ثقة.

(٤) ترجمته برقم ١٤٦٣ وكلاهما ثقة.

(٥) سورة النور، الآية: ٦.

(٦) مسند البزار ٤/٣١٧، ٣١٨.

(٧) ثقة عابد، تقريب التهذيب ص ١٠٥٢ رقم ٧٥٨٥.

(٨) ترجمته برقم ١٤٩٧ وهو ثقة معروف.

أنَّ النبيﷺ لاعَنَ بالْحَمْلِ[1].

قال البزار: وهذا الحديث اختصره عبدة، وقد رواه جرير، وأبو عوانة، ولم يذكرا هذا اللفظ.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ١٤٩٥ (١٠)، وأبو داود ٦٨٣/١ ح ٢٢٥٣ ومن طرقهم البيهقي في الكبرى ٤٠٥/٧، وأبو يعلى الموصلي ح ٥١٦١، من طريق جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به. وأبو عوانة ح ٣٨٠٧. وأخرجه مسلم من طريق عيسى بن يونس. وأخرجه مسلم ح ١٤٩٥ وابن ماجه ٦٦٩/١ ح ٢٠٦٨ والطبري في تفسيره ١١٢/١٩ والبيهقي ٤٠٥/٧، وأبو عوانةح ٣٨١٠. من طريق عبدة بن سليمان. وأخرجه أحمد ١٠٥/٧ ح ٤٠٠١ والبزار ح ١٥٠٢ (هنا) (من طريق، وقال أحمد) ثنا يحيى بن حماد عن أبي عوانة. أربعتهم: جرير وعيسى بن يونس وعبدة بن سليمان وأبو عوانة، جميعهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به، بنحوه. وأخرجه أحمد أيضاً ٣١٢/٧، ح ٤٢٨١ ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله، (بدون ذكر علقمة) فذكر بنحوه، (قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وقال غيره: عن علقمة).

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد الأعمش بهذا الحديث بهذا الإسناد وهو ثقة مكثر يحتمل منه التفرّد لعدالته وجلالته في الحديث. وكونه في الطبقات المتقدمة أي من صغار التابعين.

وقد وقع الاختلاف في إسناد هذا الحديث، فقد وصله أبو عوانة وجرير عبدة وعيسى بن يونس وكلهم ثقات.

وخالفهم المحاربي فرواه عن الأعمش عن إبراهيم قال قال عبد الله، لم يذكر علقمة فرواه منقطعاً.

والمحاربي: عبد الرحمن بن محمد بن زيادالكوفي أبو محمدالمحاربي لا بأس به، وفيه كلام[2].

لكنه ما دام خالف الثقات وهم أوثق منه في الأعمش مع عددهم، وروايته مرجوحة هنا.

فقولهم أولى وأرجح من روايته. والله أعلم[3].

---

(١) مسند البزار ٣٣٣/٤.

(٢) ضعفاء العقيلي ٣٤٧/٢، التهذيب ٢٣٨/٦٠، تقريب التهذيب ص ٥٩١ رقم ٤٠٢٥.

(٣) في الباب من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه. أخرجه مالك في "الموطأ" ح ١١٧٧، والبخاري ح ٤١٣ وغيرها من المواضع ومسلم ١٤٩٢ من طريق ابن شهاب عن سهل بن سعدع الساعدي رضي الله عنه بنحوه. وهو عند غيرهم من أصحاب السنن والمسانيد. ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما. أخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٤٧١، من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مختصراً بمعناه

رأي الباحث:

الحديث ذكر البزار فيه التفرّد وهو محتمل لكون الأعمش من الثقات المكثرين. وقد وقع الاختلاف بين المحاربي (وقد رواه منقطعاً) وبين الثقات الآخرين وقد رووه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله متصلاً. الراجح ما رواه الجمهور لأ،هم أوثق من المحاربي ففيه بعض كلام وهو إن وثق، فروايته مرجوحة.

إن الرواية الموصولة أخرجها مسلم في صحيحه وهذا مما يرجحها على رواية المحاربي.والحديث صحيح روى عن عدة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

إن الإمام أحمدقد أشار إلى العلة، ولم يبين البزار ذلك، وإنما ذكر التفرد فقط. والعلة غير قادحة. والله الموفق.

ومسلم ح ١٤٩٣. من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر وفيه قصة. وأيضاً ح ١٤٩٤ من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر .

[٣٣٣] ١٤٩٩ــــ قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ[٢]، عَنِ الأَعْمَشِ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ بِحِمْصَ، فَقَالَ لِيَ الْقَوْمُ: اقْرَأْ عَلَيْنَا، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَاللَّهِ مَا هَكَذَا أُنْزِلَتْ، فَقُلْتُ: وَيْحَكَ، وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى رسول الله ﷺ، فَقَالَ لِي: قَدْ أَحْسَنْتَ، فَبَيْنَا أَنَا أُكَلِّمُهُ إِذْ وَجَدْتُ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، فَقُلْتُ: أَتَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَتُكَذِّبُ بِالْكِتَابِ، لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَجْلِدَكَ فَجَلَدَهُ الْحَدَّ.

[٣٣٤] ١٥٠٠- وقال البزار: حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَقَالَ: لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى رسول الله ﷺ، فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنْتَ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الله بن مسعود[٥].

[٣٣٥] ١٧٧٥- وقال البزار: حدثنا أحمد بن سنان[٦] قال حَدَّثَنَا يزيد بن هارون[٧] قال أنا شريك[٨] عن الأعمش عن زيد بن وهب أن عبد الله كان كان بحمص فقرأ سورة يوسف فقال رجل ما هكذا أنزلت قال ثم شم منه ريح الخمر فقال تشرب الرجس وتكذب الوحي.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن زيد عن عبد الله إلا شريك[٩].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٧١٥، وعبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه الطبراني في الكبير ح ٩٧١٢، والحميدي في مسنده ٦٢/١ ح ١١٢ من طريق سفيان بن عيينة. وأخرجه مسلم في

---

(١) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو صدوق.

(٢) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو ثقة.

(٣) ترجمته برقم ١٤٧٦ وهو ثقة مدلّس.

(٤) ثقة ربما خالف، التقريب ص ٣٩٦ رقم ٢٤٧٧.

(٥) مسند البزّار ٣١٦/٤.

(٦) ثقة حافظ، التقريب ص ٩٠ رقم ٤٤.

(٧) ثقة متقن عابد، التقريب ص ١٠٤٨ رقم ٧٨٤٢.

(٨) صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء، التقريب ص ٤٣٦ رقم ٢٨٠٢.

(٩) مسند البزار ١٧٨/٥.

صحيحه ح (٨٠١) (٢٤٩) من طريق جرير وعيسى بن يونس وأبي معاوية. وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٣٢/٦ من طريق أبي معاوية وعند أحمد ح ٣٩٩١. والطبراني في الكبير ح ٨٧١٣ من طريق أبي عوانة. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٦٨ من طريق علي بن مسهر. وأحمد في مسنده ح ٤٠٣٣ والبزار ح ١٥٠٠ (هنا) من طريق عبد الله بن نمير. (وعند أحمد يعلى أيضاً). والبيهقي في الكبرى ٣١٥/٨، من طريق يعلى بن عبيد. وأبو عوانة في مستخرجه وعيسى بن يونس وأبو معاوية وابن عيينة وأبو عوانة وعلي بن مسهر ويعلى بن عبيد وحفص بن غياث: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة به الحديث بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار في الإسناد الأول والثاني التفرد المطلق.

وأما الإسناد الثالث فقد أعله بتفرد شريك عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله. وذكر البزار تفرد ابن مسعود في الحديث وهو صحابي فتفرده محتمل ولا شك.

وأما الاختلاف فهؤلاء تسعة من أصحاب الأعمش، قد رووه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله كما تقدّم في التخريج. وخالف وتفرد شريك (مع سوء حفظه) فرواه عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله، فهذا معل بمخالفة منهو أوثق وأضبط منه، فهو منكرضعيف.

الراجح ما رواه الجمهور: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، لأمور:

١- أن رواته أكثر عدداً كما تقدم.

٢- أنهم أحفظ وأضبط، وفيهم سفيان الثوري وأبو معاوية محمدبن حازم الضرير وهما أعلم الناس بحديث الأعمش وأضبطهم له، كما بين الأئمة ابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي ويعقوب بن شيبة وغيرهم. [1]

٣- أن شريكاً مع سوء حفظه، قد تفرّد بإسناد زيد بن وهب، وقال ابن معين وأحمد: إذا خالف فغيره أحبّ إلينا، وهنا خالف العدد والأحفظ والأتقن.

وقد قال أبو داود: يخطئ على الأعمش[2]، فهنا روى عن الأعمش، فحديثه لا عبرة به هنا فالراجح فالراجح رواية الجمهور والله الموفق.

٤- قداعتمد رواية سفيان وغيره صاحبا الصحيح وهذا يدل على رجحانه وصحته والله أعلم.

(١) شرح علل الترمذي ٧١٥/٢ – ٧١٨.

(٢) التهذيب ٢٩٦/٤.

[٣٣٦] ١٧٤٩ - وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ[١]، عَنْ وَاصِلٍ[٢]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ أَنَّهُ، قَالَ: إِنَا قَدْ سَمِعْنَا الْقِرَاءَةَ، وَإِنِّي لأَحْفَظُ الَّتِي كَانَ رسول اللّه ﷺ يَقْرَأُ بِهِنَّ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ، وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حم[٣].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الله بن مسعود.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٧٥٦ ثنا أبو النعمان، ومسلم في صحيحه ح ٨٢٢ رقم ٢٧٨. ثنا شيبان بن فروخ. أبو النعمان وشيبان كلاهما ثنا مهدي بن ميمون ثنا واصل به، بنحوه، وعند مسلم قصة.

دراسة العلة في الحديث:

فالحديث صحيح متفق عليه، وإن ذكر البزار تفرد ابن مسعود فهو محتمل لكونه في الطبقة المتقدمة، فالتفرد منهم مقبول. والله أعلم.

---

(١) ثقة من صغار السادسة، تقريب التهذيب ص ٩٧٦ رقم ٦٩٨١.

(٢) ابن حيان الأحدب .. ثقة ثبت، تقريب التهذيب ص ١٠٣٣ رقم ٧٤٣.

(٣) مسند البزار ٥/١٥٨.

[٣٣٧] ١٦٦٩- قال البزار: حدثنا يوسف بن موسى: قال حَدَّثَنَا جرير عن منصور عن أبي وائل[١].

[٣٣٨] ١٦٧٠- وقال البزار: حَدَّثَنَاهُ خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ[٢] قَالَ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ[٣]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كُنَّا بِبَابِ عَبْدِ اللَّهِ نَنْتَظِرُهُ فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، فَقَالَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَنَا أُخْرِجُهُ لَكُمْ، فَدَخَلَ إِلَيْهِ فَخَرَجَ إِلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنِّي لأَعْلَمُ بِمَكَانِكُمْ، مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ إِلاَّ كَرَاهَةَ أَنْ أُمِلَّكُمْ إِنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى، عن عبد الله إلا من حديث أبي وائل عنه، وقد رواه الأعمش، عن أبي وائل.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٧٠ ثنا عثمان بن أبي شيبة. ومسلم ح ٢٨٢١ (٨٣) ثنا إسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه)، كلاهما عن جرير.

وطريق فضيل بن عياض: أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٢١) وثنا ابن أبي عمر (محمد بن يحيى بن أبي عمر) ثنا فضيل بن عياض. جرير وفضيل: عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود به.

دراسة العلة في الحديث:

محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني .... صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة[٤].

فهو قد تابع خالد بن يوسف السمتي فصح الحديث من طريق فضيل بن منصور أيضاً، وتفرّد أبي وائل فهو متقدّم من التابعين المعروفين، فتفرّده محتمل.

---

(١) مسند البزار ٩٤/٥، وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين.

(٢) خالد بن يوسف السمتي، قال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه الثقات ٢٢٦/٨ وذكره في المجروحين ٢٧٨/١. وقال الذهبي: أما أبوه فهالك وأما هو فضعيف، الميزان ٦٤٨/١، لكنه متابع بإسناد جرير.

(٣) ثقة عابد إمام، تقريب التهذيب رقم ٥٤٦٦.

(٤) التقريب ص ٩٠٧ رقم ٦٤٣١.

[٣٣٩] ١٦٩٥ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كُنَّا بِبَابِ عَبْدِ اللَّهِ فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، فَقَالَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَنَا أُخْرِجُهُ لَكُمْ، فَدَخَلَ إِلَيْهِ فَخَرَجَ إِلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنِّي لأَسْمَعُ بِمَكَانِكُمْ، فَمَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ إِلاَّ كَرَاهَةَ أَنْ أُمِلَّكُمْ، إِنَّ رسول اللهﷺ كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا[١].

تخريج الحديث:

وقد أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٨٢١ (٨٢) ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا وكيع وأبو معاوية، وثنا ابن نمير ثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن شقيق أبي وائل، به بنحوه. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٦٨ من طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي وائل به.

دراسة العلة في الحديث:

الحديث متفق على صحته، وإن تفرد به أبو وائل عن ابن مسعود كما ذكر البزاز. فأبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي من طبقة التابعين، فتفرّده مقبول محتمل.

---

(١) مسند البزار ١١٤/٥. ورجاله رجال الشيخين.

[٣٤٠] ١٦٨٦- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رسول الله ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا ضَرَبَهُ قَوْمُهُ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ، عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا أبو وائل، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٠٣/٦ ح ٣٦١١ ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله بـه. وأخرجـه البخاري في صحيحه ح ٣٢٩٠ و ح ٦٥٣٠ من طريق حفص بن غيـاث، ومسـلم ح ١٧٩٢ (١٠٥) من طريق وكيع ومحمد بن بشر، ثلاثتهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله به بنحوه. وهو عند أهل السنن وغيرهم من طرق عن الأعمش.

دراسة العلة في الحديث:

إن الإمام البزار قد ذكره بالتفرد، تفرد أبي وائل عن ابن مسعود وهذا صحيح، وأبو وائل من طبقة التابعين معروف وتفرّده محتمل. والحديث صحيح متفق على صحته، مع تفرد أبي وائل، ورواه عـن أبي وائل الأعمش وغيره. والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ١٠٥/٥، ورجاله ثقات.

[٣٤٠] ١٧٩٨- قال البزار: حدثنا محمد بن خلف[1] قال حَدَّثَنَا أبو داود قال حَدَّثَنَا قيس[2] عن منصور عن مجاهد[3] عن أبي معمر[4] عن عبد اللّه قال إني لمستتر بجدار الكعبة إذا أنا برجلين كثير شحوم بطونهما قليل فقه قلوبهما فقال أحدهما لصاحبه أترى اللّه يسمع ما نقول قال فقال صاحبه إذا رفعنا سمع وإذا خفضنا لم يسمع قال فقال الآخر له إن كان يسمع إذا رفعنا فإنه يسمع إذا خفضنا قال فذكرت ذلك لرسول اللهفنزلت هذه الآية: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿**وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾**[5]،[6].

قال البزار: وهذا الحديث إنما نحفظه من حديث أبي معمر عن عبد الله بهذا اللفظ.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي في مسنده ح ٣٦٣، عن قيس بن الربيع به. والطبري في تفسيره ٤٥٥/٢١ من طريق أبي داود الطيالسي عن قيس به، والبخاري في صحيحه ح ٤٥٣٨ من طريق روح بن القاسم، وأيضاً البخاري من طريق سفيان بن عيينة، روح وابن عيينة، كلاهما عن منصور. ومسلم في صحيحه ح ٢٧٧٥ (٥) من طريق ابن عيينة أيضاً.لاومن طريق الثوري، كلاهما.عن منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله به، نحوه.

قلت: هذه متابعات صحيحة، فقيه تفسير بن الربيع الضعف. ولله الحمد

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد أبي معمر وهو متقدم من الطبقة الثانية أي من التابعين والتفرد منهم مقبول لثقتهم وقربهم من الصحابة.

(١) ثقة فاضل من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٨٩٧.

(٢) صدوق تغيّر لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، تقريب التهذيب رقم ٥٦٠٨.

(٣) ثقة إمام، ... تقريب التهذيب ص ٩٢١ رقم ٦٥٢٣.

(٤) عبد الله بن سخبرة الأزدي ثقة من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٣٣٦١.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٢٢.

(٦) مسند البزار ١٩٩/٥.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف لضعيف قيس بن الربيع لكن قد تابعه الثوري وغيره بأسانيد صحيحة، وذكـــر البزار تفرد أبي معمر عن عبد الله، وهو متقدّم فتفرّده محتمل.

[٣٤١] ١٨٧٧- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى[(٢)]، عَن ابْنِ جُرَيْجٍ[(٣)].

[٣٤٢] ١٨٧٨- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ[(٤)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَن ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْن عَتِيقٍ[(٥)]، عَنْ طَلْق بْن حَبِيبٍ[(٦)]، عَن الأَحْنَفِ بْن قَيْسٍ[(٧)]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن مَسْعُودٍ، عَن النبيِ ﷺ، النبيِ ﷺ، قَالَ: أَلا هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، أَلا هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، قَالَهَا ثَلاثًا[(٨)]. ثَلاثًا[(٨)].

قال البزار: ولا نعلم روى الأحنف، عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

(طريق يحيى القطان):

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٦٧٠ (٧) ثنا أبو بكر بن أبي شيبة. وأبو داود في "السنن" ح ٤٦٠٨ ثنا مسدد، والطبراني في الكبير ح ١٠٣٦٨ من طريق مسدد أيضاً. وأحمد ١٦٧/٦ ح ٣٦٥٥، وأبو يعلى في مسنده ح ٥٢٤٢ عن أبي خيثمة، زهير، والمزي في تهذيب الكمال ٤٢/١٢، ٤٣ وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٠/٢٤، من طريق أبي القاسم البغوي، ثنا علي بن المديني. أبو بكر بن أبي شيبة، ومسدد بن مسرهد، والإمام أحمد، وأبو خيثمة زهير، وعلي بن المديني، خمستهم عن يحيى القطان. (طريق حفص بن غياث): أخرجه مسلم ح ٢٦٧٠ (٧) ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٠٧ من طريق محمد بن عبد الله بن نمير، كلاهما عن حفص بن غياث. يحيى بن سعيد القطّان وحفص بن غياث كلاهما عن ابن جريج عن سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب به، بألفاظ متقاربة. (وعند المزي: هلك المتكبرون).

وفي طريق الإمام أحمد وعلي بن المديني: حدثنا ابن جريج حدثنا سليمان بن عتيق.

---

(١) هو الفلاس الحافظ الثقة المعروف.

(٢) هو يحيى بن سعيد القطان إمام ثقة حافظ مشهور.

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، تقريب التهذيب رقم ٤٢٢١.

(٤) هو الأشج ثقة مشهور.

(٥) صدوق من الرابعة تقريب التهذيب رقم ٢٦٠٨.

(٦) صدوق عابد رمي بالإرجاء من الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٣٠٥٧.

(٧) ثقة مخضرم، من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٢٩٠.

(٨) مسند البزار ٢٦٥/٥.

وقد أخرجه الدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب والأفراد ٥٤/٤ ح ٣٥٩٦. وقال: تفرد به طلق بن حبيب عن الأحنف، ورواه القاسم بن منصور عنه، وتفرد ابن جريج عن سليمان، كذلك رواه يحيى القطان، وحفص بن غياث عن ابن جريج، ولا نعلم حدّث به عن ابن جريج إلا هؤلاء. والله أعلم

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد الأحنف بن قيس، وتفرّده محتمل لكونه متقدّماً من التابعين الكبار فلا يضرّ تفرّده، والله أعلم.

رأي الباحث:

إسناد بطريقيه، حسن، رجاله ثقات، وذكر البزّار تفرّد الأحنف وهو تابعي مخضرم من الطبقة الثانية. أما تدليس ابن جريج ففي بعض الطرق تصريحه بالسماع من ابن عتيق فلا يضر. وقد وصف الدارقطني الحديث بالتفرد مثل البزار.والحديث قد أخرجه مسلم في صحيحه بالطريقين فهو حسن. والله الموفق.

[٣٤٣] ١٩٢٦ــ قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْجَزَرِيِّ[٢]، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ[٣]، عَنْ عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَعْقِلٍ[٤]، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى عَبْدِ اللّهِ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَبِي: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَسَمِعْتَ النبيﷺ، يَقُولُ: النَّدَمُ تَوْبَةٌ ؟ قَالَ: نَعَمْ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن عبد الكريم ولا نعلم روى عبد الله بن معقل إلا هذا الحديث.

[٣٤٤] ١٩٢٧ – وقال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيﷺ، قَالَ: النَّدَمُ تَوْبَةٌ.

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من عبد الواحد، عن أبي عوانة[٦].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي في مسند ح ١٠٥، وأحمد في مسنده ح ٣٥٦٨، والبخاري في "الكبير" ٣٧٣/٣، تعليقاً، وابن ماجه في السنن ح ٤٢٥٢، وأبو يعلى في مسنده ح ٤٩٦٩، والطحاوي في شرح المعاني ٢٩١/٤، والحاكم ٢٤٣/٤، والبيهقي في الكبرى ١٥٤/١٠، والخطيب في "الموضح" ٢٤٨/٤، بأسانيدهم عن سفيان بن عيينة. وأخرجه أحمد ح ٤١٢٤ والفسوي في المعرفة والتاريخ ١٣٥/٣-١٣٦، والشاشي ح ٢٣٧، والطبراني في الأوسط ح ٦٧٩٩، والخطيب في الموضح ٢٤٨/١، والبيهقي في الشعب ح ٦٦٣١، من طرق عن سفيان الثوري. والبخاري في الكبير ٣٧٣/٣، تعليقاً – والطبراني في الأوسط ح ٥٨٦٤، وأبو نعيم في "الحلية" ٣١٢/٨، والخطيب في

---

(١) الآملي صدوق، وتقدمت ترجمته مراراً.

(٢) عبد الكريم بن مالك الجزري، ثقة متقن من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٤١٨٢.

(٣) اختلف في اسمه: زياد بن أبي مريم أو زياد بن الجراح والراجح أنه زياد بن الجراح كما رجح الإمام يحيى بن معين وعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة وانظر للتفصيل موضح أوهام الجمع والتفريق ٢٣٨/١-٢٤٦، وفيه تدقيق رائع، وكذا رجح ابن حجر في التهذيب ٣٨٥/٣وزياد بن الجراح الجزري، ثقة من السادسة تقريب التهذيب رقم ٢١١١.

(٤) ثقة من كبار الثالثة تقريب التهذيب رقم ٣٦٥٩.

(٥) مسند البزار ٣١٠/٥.

(٦) مسند البزار ٣١٢/٥.

"الموضح" ٢٤٩/١، من طرق عن عمر بن سعيد، أخي سفيان الثوري. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" ح ٦٧٩٩ وفي مسند الشاميين ح ٢٣٧، من طريق عبدالرحمن بن ثابت.كلهم عن عبدالكريم الحزري، عن زياد بن أبي مريم، به نحوه. وأخرجه أحمد ح ٤٠١٤ والبخاري في "الكبير" تعليقاً ٣٧٣/٣، والخطيب في "الموضح" ٢٥٤/١ من طريق خصيف ابن عبد الرحمن عن زياد بن أبي مريم، به. وكذا روى من طريق أبي سعد البقال كما أخرج الحميدي ح ١٠٥ عن سفيان، وابن عدي في الكامل ١٤/٤، من طريق الحسين بن صالح، كلاهما عن أبي سعد البقال عن عبدالله بن معقل به.[١] وكذا أخرجه الخطيب في "الموضح" ٢٥٠/١، ٢٥٢ من طرق. والشاشي ح ٢٧٢ بإسناده عن عبيد الله بن عمرو، عن عبدالكريم الجزري عن زياد بن الجراح عن عبد الله بن معقل به. وأخرجه الشاشي أيضاً ح ٢٧٠ من طريق زهير نا عبدالكريم حدثني زياد، وليس بابن أبي مريم عن عبد الله. وأخرجه الدارقطني في "العلل" ٤٢٨/٣ ح ٣٥٥ من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه إسرائيل، عن رجل، عن عبدالله بن معقل، عن أبيه أنه سمع ابن مسعود ويقول فذكره. وأخرجه الطيالسي ح ٣٨٠ ومن طريقه الخطيب في "الموضح" ٢٥١/١، وابن أبي حاتم في "العلل" ٥٣/٥ من طريق يونس بن حبيب عن أبي داود الطيالسي، عن زهير بن معاوية. عن عبدالكريم الجزري، عن زياد – وليس بابن أبي مريم، عن عبدالله بن معقل، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أحمد ح ٤٠١٢ من طريق الفرات بن سليمان الجزري. وأخرجه الشاشي ح ٢٧١، والخطيب في "الموضح" ٢٥٣/١ من طريق ابن جريج. وأخرجه الخطيب في "الموضح" ٢٥١/١ وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٨١، من طريق شريك بن عبد الله وأخرجه الخطيب في تاريخه ٤٠٩/٩ من طريق حسام بن المصك عن منصور عن خيثمة قال قال رجل لعبد الله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الندم توبة؟ قال: نعم. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٤٨٤ من طريق مالك بن مغول عن خيثمة عن رجل عن عبد الله. وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٥١/٨ من طريق يوسف بن أسباط عن مالك بن مغول. عن منصور عن خيثمة عن عبد الله، بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد عبد الله بن معقل وهو من كبار الطبقة الثالثة، فتفرّده محتمل لتقدّمه في الطبقة مع عدالته فهو من التابعين. وأما تفرّد عبد الواحد بن غياث عن أبي عوانة فهو ثقة عدل وقد تابعه أبو حمزة السكري وزائدة عن الأعمش، فهو محتمل للمتابعة مع عدالته[٢].

وقد اختلف في تعيين اسم الراوي زياد بن أبي مريم كما تقدّم وبيّن الراجح الأئمة.

---

(١) وأعلّه ابن عدي بتدليس أبي سعد البقال: القبيح فأسقط رجالاً، الكامل في الضعفاء الرجال ١٤/٤.

(٢) كما ذكر الدارقطني في العلل ٢٨٤/٣، السؤال: ٧٣٧.

قال الإمام يحيى بن معين: في حديث "الندم توبة"، إنما هو زياد بن الجراح، ليس هو زياد بن أبي مريم. قال يحيى: قال عبد الله بن جعفر: زياد بن الجراح مولى بني تيم الله قدم من المدينة، وزياد بن أبي مريم فكوفي فهو غير هذا[1].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث. فقال: قال أبي (أبو حاتم): هذا وهم، وهم فيه ابن عيينة، إنما هو: زيادبن الجراح، وليس هو بزياد بن أبي مريم. سمعت من مصعب بن سعيد الحراني يقول: عن عبيد الله بن عمرو، أنه قال لابن عيينة: أنا رأيت زياد بن الجراح، وليس هو زياد بن أبي مريم. قلت: (ابن أبي حاتم): والدليل على صحة ما قاله عبيد الله بن عمرو. ما حدثنا يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي، عن زهير بن معاوية، عن عبدالكريم الجزري، عن زياد– وليس بابن أبي مريم – عن عبد الله بن معقل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ[2].

قلت: فقد وهّم من قال بأنه زياد بن أبي مريم. وزاده وضوحاً ابنه برواية زهير عن عبدالكريم الجزري، فقد صرح بأنه ليس بابن أبي مريم.

رأي الباحث:

ذكر البزّار تفرّد عبد الله بن معقل وهو تابعي متقدم لا يضرّ تفرّده.

وكذا تفرد إسناد البزار فيه اختلاف في الراوي: زياد بن الجراح والصحيح أنه زياد بن الجراح وليس بابن أبي مريم، للقرائن القوية، وكذا قال ابن المديني وابن معين وأبو حاتم الرازي وابنه ويعقوب بن شيبة والخطيب البغدادي وغيرهم.

---

(١) تاريخ الدوري ٢/٣٦٦.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٥/٥١ إلى ٥٥، المسألة ١٧٩٧. وكذا قال في الجرح ٣/٥٢٨.

[٣٤٥] ١٩٦٥- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ.

[٣٤٦] ١٩٦٦- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ الْفَضْلُ بن سهل، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ مَسْرُوقٌ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللّهِ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ وَعَبْدُ اللّهِ مُضْطَجِعٌ، فَقَالَ: جِئْتُكَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَتَلَقَّانِي نَاسٌ عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ وَهُمْ يَقُولُونَ: الدُّخَانُ أَوْ تَجِيءُ آيَةُ الدُّخَانِ فَيَأْخُذُ بِأَنْفَاسِ الْكُفَّارِ فَيَأْخُذُ الْمُؤْمِنُ كَهَيْئَةِ الزُّكَامِ، فَغَضِبَ عَبْدُ اللّهِ فَجَلَسَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ شَيْئًا فَلْيَقُلْ مَا عَلِمَ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنْ عِلْمَ أَحَدِكُمْ إِذَا سُئِلَ عَمَّا لا يَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾[٢]، وَآيَةُ الدُّخَانِ قَدْ مَضَتْ، أَنّ رسول اللّه ﷺ لَمَّا رَأَى إِدْبَارًا مِنَ النَّاسِ، قَالَ: اللَّهُمَّ سَبْعٌ كَسَبْعِ يُوسُفَ، فَأَخَذَتِ النَّاسَ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى جَعَلُوا يَأْكُلُونَ الْمَيْتَةَ وَالْجُلُودَ، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ إِلَى رسول اللّه ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ جِئْتَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللّهِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا، فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللّهِ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ﴾[٣] حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾[٤]، قَالَ: فَكُشِفَ، قَالَ عَبْدُ اللّهِ: فَكُشِفَ عَذَابُ الآخِرَةِ، وَإِنَّ آيَةَ الدُّخَانِ مَضَتْ، وَالْبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ كَانَتَا يَوْمَ بَدْرٍ وَقَدْ مَضَتْ آيَةُ الرُّومِ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا مسلم، عن مسروق، عن عبد الله[٥].

---

(١) ثقة، تقريب التهذيب رقم ٦٨١٦.

(٢) سورة ص، الآية: ٨٦.

(٣) سورة الدخان، الآية: ١٠٠.

(٤) سورة الدخان، الآية: ١٥.

(٥) مسند البزار ٥/٣٣٩.

[٣٤٧] ١٩٦٧ - وقال البزار: حدثنا يوسف بن موسى قال حَدَّثَنَا محمد بن عبيد الطنافسي قال حَدَّثَنَا فطر[١] عن مسلم بن صبيح عن مسروق قال سمعت بن مسعود يقول خمس قد مضين إنشقاق القمر وألم غلبت الروم ويوم تأتي السماء بدخان مبين ويوم نبطش البطشة الكبرى ويوم بدر[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٩٦٢ ومسلم ح ٢٧٩٨ (٣٩)، من طريق جرير. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٩٧٤ من طريق سفيان الثوري. وأخرجه البخاري أيضاً ح ٤٤١٦ من طريق ابن عيينة. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٤٩٦ من طريق الثوري. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٥٤٤ ومسلم ح ٢٩٢٤ من طريق أبي معاوية. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٥٤٧ من طريق شعبة. وأخرجه البخاري أيضاً ح ٤٥٤٦ من طريق جرير بن حازم.

جميعهم عن الأعمش عن أبي الضحى مسلم عن مسروق عن عبدالله بن مسعود به. وقال الثوري وشعبة: عن الأعمش ومنصور عن أبي الضحى.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرّد مسلم بن صبيح أبي الضحى، الهمداني الكوفي وهو ثقة فاضل من الطبقة الرابعة[٣] أي من صغار التابعين فهو متقدّم وتفرّده محتمل، ولذا أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث جرير بن حازم ومنصور والأعمش ثلاثتهم عن مسلم أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود، الحديث. والله الموفق.

---

(١) ابن خليفة المخزومي صدوق، تقريب التهذيب رقم ٥٤٧٦.

(٢) مسند البزار ٥/٣٤١.

(٣) تقريب التهذيب رقم ٦٦٣٢.

[٣٤٨] ٢٠٤٣- قال البزار: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللّهِ الْخُزَاعِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبي قَيْسٍ، عَنِ الْهُزَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، فِي ابْنَةٍ، وَابْنَةِ ابْنٍ، وَأُخْتٍ لأَبٍ، وَأُمٍّ، لِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثُّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلأُخْتِ لِلأَبِ وَالأُمِّ.

[٣٤٩] ٢٠٤٤ – وقال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْجَابٌ[(٣)]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ[(٤)]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ[(٥)]، عَنِ الْهُزَيْلِ[(٦)]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، عن عبد الله عنه[(٧)].

تخريج الحديث:

(طرق شعبة والثوري):

أخرجه البخاري في صحيحه ح **٦٣٥٥** ثنا آدم ثنا شعبة، وأيضاً في صحيحه **٦٣٦١** من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري: كلاهما عن أبي قيس عن هزيل سمعت عبد الله، فذكره وهذه مختصراً. وهو عند أهل السنن والمسانيد وغيرهم من طريق عن شعبة والثوري، وعند الأكثر. (فتوى أبي موسى وسلمان بن ربيعة ... قبل الحديث).

وأما طريق الأعمش:

فأخرجه أبو داود في "السنن" ح **٢٨٩٠** ثنا عبد الله بن عامر بن زرارة ثنا علي بن مسهر عن الأعمش به نحوه. وفتوى أبي موسى وسلمان بن ربيعة رضي الله عنهما.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرّد في هذا الحديث عن ابن مسعود، وقد تفرّد به أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان، والهزيل بن شرحبيل وهو مخضرم من ثقات التابعين الكبار، فهو تفرّد محتمل لكونه في الطبقة المتقدمة

---

(١) مقبول من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٧٠٣٢.

(٢) صدوق من صغار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٨٦٧.

(٣) منجاب بن الحارث، ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٩٣٠.

(٤) ثقة له غرائب بعد ما أضرّ، تقريب التهذيب رقم ٤٨٣٤.

(٥) عبد الرحمن بن ثروان الأودي، صدوق ربما خالف، تقريب التهذيب رقم ٣٨٤٧.

(٦) ثقة مخضرم من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٧٣٣٣.

(٧) مسند البزار ٤١٢/٥، ٤١٣.

طبقة التابعين وأتباعهم.

رأي الباحث:

أخرج البخاري في صحيحه هذا الحديث من طريق شعبة والثوري عن أبي قيس. وهو صحيح من طريق الأعمش أيضاً. والله أعلم.

[٣٥٠] ٢٠٥٢- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ[(١)]، عَنِ ابْنِ أَبِي الْهُذَيْلِ[(٢)]، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ[(٣)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خِلٍّ مِنْ خِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا[(٤)].

قال البزار: ولا نعلم روى ابن أبي الهذيل، عن أبي الأحوص، عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٣٨٣ (٣) من طريق غُندر عن شعبة عن إسماعيل بن رجاء.

وأبو يعلى في مسنده ح ٥١٤٩ والطبراني في "الكبير" ح ١٠١٠٧ من طريق واصل بن حيان.

إسماعيل وواصل كلاهما عن عبد الله بن أبي الهذيل عن أبي الأحوص به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد في هذا الإسناد وهو محتمل، فقد أخرجه مسلم في صحيحه، وهو تفرّد محتمل لثقة الرواة وعدالتهم ممن تفرّد بهذا الحديث. وأبو الأحوص الأكبر فهو متقدّم.

---

(١) ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجّة، من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ٤٤٧.

(٢) ثقة من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٣٧٠٣.

(٣) ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٥٢٥٣.

(٤) مسند البزار ٤١٩/٥، والإسناد فيه وهم.

[٣٥١] ٢٠٥٣ - قَال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللّهِ الأَوْدِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأعْمَش، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: ألا إنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا، وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللّهِ، يَعْنِي نَفْسَهُ.

قال البزار: ولا نعلم روى عبد الله بن مرة عن أبي الأحوص عن عبد الله، إلا هذا الحديث[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٣٨٣ (٧) من طريق وكيع وأبي معاوية، وجرير و(ومن ابن أبي عمرعن الثوري، وكيع وأبو معاوية وجرير والثوري (في رواية ابن أبي عمر عنه) والنسائي في الكبرى ٣٦/٥ من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري. والحميدي في مسنده ح ١١٣ وأحمد ٥٥/٦ ح ٣٥٨٠ كلاهما عن ابن عيينة وابن حبان في صحيحه ح ٦٨٥٥ من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي عن ابن عيينة. والطحاوي في شرح المشكل ح ١٠٠٨ من طريق عبيد الله بن موسى عن الثوري. وأيضاً ح ١٠٠٥ من طريق أبي عوانة الوضّاح، وأيضاً ح ١٠٠٤ من طريق أبي بكربن عياش، وكيع، وأبو معاوية وجرير والثوري وابن عيينة وأبو عوانة وأبو بكر بن عياش، سبعتهم عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن أبي الأحوص عن عبد الله به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد عبد الله بن مرّة عن أبي الأحوص، وكلاهما ثقة من الطبقات المتقدمة، فهو تفرّد محتمل للطبقات المتقدّمة. ولهذا أخرجه مسلم.

---

(١) ثقة، من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٠٩٧.

(٢) مسند البزار ٢٤٠/٥، وهذا أيضاً إسناد رجاله ثقات.

[٣٥٢] ٢٠٧٢ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي ﷺ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ[١].

قال البزار: وهذا الحديث قد روي من غير وجه عن أبي الأحوص.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٣٨٣ (٤) ثنا محمد بن المثنى وابن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة به نحوه مختصراً. (وهو عند أحمد وغيره). وأخرجه مسلم أيضاً ح ٢٣٨٣ (٥) وغيره من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله به نحوه. وقد روي من طرق أخرى عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص به. ورواه معاوية بن هشام عن الثوري، عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مرة. عن أبي الأحوص عن عبد الله. (ذكره الدارقطني في العلل ٦٠٩/٣).

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد عن أبي الأحوص الأكبر وهو من التابعين ثقة عدل. فتفرّده محتمل. ولهذا أخرجه مسلم، وقد اختلف في بعض أسانيده وسئل الدارقطني عن الحديث فقال: يرويه عبد الله بن مرة، وأبو إسحاق، وعبد الله بن أبي الهذيل، عن أبي الأحوص... والصحيح حديث الأعمش عن عبد الله بن مرة.

ورواه ابن مهدي، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله. وهو الصحيح عن أبي إسحاق. وكذلك قال أصحاب أبي إسحاق عنه[٢].

رأي الباحث:

١- بين الدارقطني أن الحديث قد رواه ابن أبي الهذيل وعبد الله بن مرة. وأبو إسحاق. وثلاثتهم متقدّمون مكثرون، ويحتمل تفرّدهم.

٢- ثم بين الاختلاف على الأعمش والثوري في حديث عبد الله بن مرة، والصحيح ما رواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري موافقاً لما رواه الجمهور من أصحاب الأعمش عنه.

---

(١) مسند البزّار ٤٢٥/٥، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) العلل ٦٠٧/٣-٦٠٩، السؤال ٩١٠.

٣- وأما رواية الفريابي عن الثوري، وذكر عمارة بن عمير، فوهم لم يتابع عليه كما قال الدارقطني، والفريابي يخطئ كثيراً في حديث الثوري كما قال الإمام أحمد وغيره.

٤- وأما رواية أبي إسحاق، فقد اختلف عن الثوري عن أبي إسحاق أيضاً، والصحيح ما رواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود، لأن ابن مهدي من أثبتهم في الثوري وتابعه أصحاب أبي إسحاق كما ذكر الدارقطني.

٥- وأما رواية معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مرة عن أبي الأحوص، فوهم أيضاً، والأولى ما رواه ابن مهدي عن الثوري مع أصحاب أبي إسحاق، والله أعلم. (وهم شعبة ومعمر وغيرهما).

٦- وأما رواية ابن أبي الهذيل فمع تفرده بها (كما ذكر البزار) هي صحيحة ولم يعلّها أحد وأخرجها مسلم، وهو تفرّد محتمل في الطرق الثلاث لأن أبا الأحوص الأكبر متقدّم، والرواة عند عدول ثقات فلا بأس بتفرّدهم.

٧- وللحديث شاهد من حديث ابن عباس. عند البخاري ح ٤٥٥ وغيره وأبي سعيد الخدري عند مسلم ح ٢٣٨٣ وغيرهما من الصحابة. والله أعلم.

[٣٥٣] ٢٠٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتُّقَى وَالْعَفَافَ وَالْغِنَى[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نحفظه عن عبد الله إلا من حديث أبي الأحوص عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٧٢١ (٧٢) ثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة به بمثله. وأخرجه مسلم أيضاً (٧٢) ثنا ابن المثنى وابن بشار ثنا عبد الرحمن عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مثله (وهو عند أهل السنن والمسانيد).

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد أبي الأحوص الأكبر بهذا الحديث عن ابن مسعود، وهو تابعيّ من الطبقة الثانية، ويحتمل تفرّده، ولذا أخرجه مسلم.

(١) مسند البزّار ٤٣٦/٥، ورجاه ثقات رجال الشيخين.



المبحث الثاني

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكون المتفرد معروفا بالعدالة

وفيه تسعة وثلاثون حديثاً

[٣٥٤] ١٥٤٤- قال البزار: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ[٣]، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: لِيَلِيَنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَنَهَى عَنْ هَوَشَاتِ[٦] الأَسْوَاقِ[٧].

قال البزار: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا أعلم رواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا أبو معشر، ولا عن أبي معشر إلا خالد الحذاء.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ح ٢٢٨ ثنا نصر بن علي. وابن خزيمة ٣٢/٣ ح ١٥٧٢ وابن حبان في صحيحه ٥٥٤/٥ ح ٢١٨٠، من طريق نصر بن علي (وعند ابن خزيمة بشر بن معاذ أيضاً). وقال الترمذي: حسن غريب وابن أبي شيبة في مسنده ٢٥٣/١ ح ١٣٧٨. وأحمد ٣٨٠/٧ ح ٤٣٧٣، وأبو يعلى ح ٥٣٢٤ من طريق يونس، وأخرجه أبو داود ح ٦٧٥ ثنا مسدد، والطبراني في الكبير ح ١٠٠٤١، والحاكم ٨/٢ من طريق مسدد. وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه البخاري. وأخرجه الدارمي ٢٩٠/١ ثنا زكريا بن عدي. وأخرجه الخطيب في تاريخه ١٥٠/١٢ من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي. ومسلم في صحيحه ح ٤٣٢ ثنا يحيى بن حبيب الحارثي، وصالح بن حاكم صححه البيهقي في الكبرى ٩٧/٣. وأبو يعلى ح ٥١١١ من طريق محمد بن أبي بكر و ح ٥٣٢٥ من طريق نصر وبشر بن معاذ ويونس ومسدد وزكريا وأحمد بن إبراهيم ويحيى بن حبيب وصالح، ومحمد بن أبي بكر والقواريري، جميعهم عن يزيد بن زريع عن خالد به بنحوه عند مسلم وغيره (هيشات). وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" ح ٣٧٥٨[٨] كما في "أطراف الغرائب، وقال

---

(١) ثقة ثبت ترجمته برقم ١٥٣٦١.

(٢) ثقة ثبت من الثامنة تقريب التهذيب ص ١٠٧٤ رقم ٧٧٦٤.

(٣) ثقة يرسل من الخامسة، تقريب التهذيب ٢٩٢ رقم ١٦٩٠.

(٤) زياد بن كليب، الحنظلي ثقة من السادسة تقريب التهذيب ص ٣٤٨ رقم ٢١٠٨.

(٥) إبراهيم وعلقمة ترجمتهما برقم ١٤٦٣ وكلاهما ثقة.

(٦) هوشات (وهيشات) جمع هوشة والهوشة: الفتنة والهيج والاضطراب والهرج والاختلاط يقال قد هوش القوم إذا اختلط وكذلك كل شيء خلطته فقد هوّشته. لسان العرب ٣٦٦/٦.

(٧) مسند البزار ٣٤٧/٤-٣٤٨.

(٨) انظر جامع الأصول ٥٩٩/٥ ح ٣٨٥٠.

تفرد به خالد بن مهران الحذاء عن أبي معشر زياد بن كليب عن إبراهيم عنه[1].

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد خالد الحذّاء عن أبي معشر، وهو ثقة عدل يحتمل تفرّده، وله شاهد.

وقد أخرجه الترمذي في العلل "الكبير" ص ٦٩ ح ٩٤، عن نصر بن علي به، ولفظه "قيل هيشات الأسواق" وكذا عند غيره. قال الترمذي عقبه: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون محفوظاً .

والحديث قد روي بدون لفظة (هوشات أو هيشات الأسواق) من حديث أبي مسعود الأنصاي رضي الله عنه. أخرجه مسلم في صحيحه ح ٤٣٢ (١٢٢) من طريق الأعمش عن عمارة بن عمير التيمي عن أبي معمر عن أبي مسعود مرفوعاً. كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليلني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. عند غيره من أهل السنن.

رأي الباحث:

إسناد الحديث صحيح، وإن كان قد تفرد به خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم، فيحتمل تفرّده لعدالته. والحديث يصح من حيث أبي مسعود الأنصاري، عند مسلم ويشهد له.

(١) أطراف الغرائب ١١٦/٤.

[٣٥٥] ١٤٧٨- قال البزار: وحدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار[(١)] قالا حَدَّثَنَا أبو أحمد[(٢)] قال حَدَّثَنَا إسرائيل[(٣)] عن منصور[(٤)] عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال كنا نعد الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفا كنا مع رسول الله في سفر فعز الماء فقال اطلبوا فقلت هل من ماء فأتي بإناء فيه ماء قليل فأدخل يده في الإناء وقال حي على الطهور المبارك والبركة من الله فلقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول اللهحتى روينا وكنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل[(٥)].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور بهذا الإسناد إلا إسرائيل.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ١٣١٢/٣ ح ٣٣٨٦ ثني محمد بن المثنى. والترمذي في سننه ح ٣٦٣٣، وابن خزيمة ح ٢٠٤، والشاشي ٣٥٨/١، ح ٣٤٨ وغيرهم من طريق أبي أحمد الزبيري. والدارمي ١٤٠١٥/١ والطحاوي في "المشكل" ٩/٥ ح ٣٣٨٠، والشاشي ح ٣٤٦من طريق عبيد الله بن موسى. والطبراني في الكبير ح ٩٩٨٨، من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي. وأبو نعيم أيضاً في "الدلائل" ٥٢١/٢ من طريق أحمد بن خالد الوهبي، الزبيري، وعبيد الله بن موسى وإسماعيل بن عمرو وأحمد بن خالد الوهبي والوليد بن القاسم جميعهم عن إسرائيل عن منصور عن علقمة به. وأخرجه أحمد في مسنده ٤٠١/٧ ح ٤٣٩٣، ثنا الوليد بن القاسم. وابن أبي شيبة ٤٢٨/٧ من طريق ابن المبارك.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به إسرائيل وهو ثقة حافظ، تفرّده محتمل لعدالته وثقته، فهو ممن قبل تفرده. وعبيد الله من أثبتهم في إسرائيل، فالمتن صحيح جداً ولهذا أخرجه البخاري في صحيحه وإن تفرد به إسرائيل فهو صحيح.

وقد توبع: كما أخرجه النسائي ٦٠/١ ح ٧٧، من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم... فذكر قصة الماء والطهور. دون تسبيح الطعام

---

(١) ترجمته برقم ١٤٦٧ وهو ثقة.

(٢) ترجمته برقم ١٤٥٧ وهو ثقة أيضاً.

(٣) ترجمته برقم ١٤٥٦ وهو ثقة.

(٤) ترجمته برقم ١٤٦٧ وهو ثقة ثبت لا يدلّس.

(٥) مسند البزار ٣٠١/٤.

وذكر الآيات تخويفاً. وعنده في الكبرى ٨٠/١ ح ٨٠ وانظر إتحاف المهرة والدارمي، من طريق عمار بن رزيق عن الأعمش به بنحوه[1].

رأي الباحث:

أن الحديث صحيح بإسناد البزار وذكره للتفرد في صحيح وتفرد به إسرائيل فهو محفوظ أيضاً. والله أعلم.

(١) وانظر شواهده في البداية والنهاية لابن كثير ١٠٢/٦ فما بعدها.
وانظر جامع الأصول ٣٤٣/١١ ح ٨٩٠٢ و٣٤٥/١١ ح ٨٩٠٣.

[٣٥٦] ١٤٧٩- قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ[(٣)]، عَنْ مَنْصُورٍ[(٤)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ[(٥)]، وَالأَسْوَدِ، أنهما دخلا على عبد الله، فقال: أصلى هؤلاء؟ فقالا نعم، فقام بينهما، وجعل أحدهما عَنْ يَمِينِهِ، وَالآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ رَكَعْنَا فَوَضَعْنَا أَيْدِيَنَا عَلَى رُكَبِنَا، فَضَرَبَ أَيْدِيَنَا، ثُمَّ طَبَّقَ، ثُمَّ جَعَلَهَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى، قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رسول الله ﷺ[(٦)].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور بهذا الإسناد إلا إسرائيل.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ٣٧٨/١ ح ٥٣٤ (٢٨)، ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، نا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به بنحوه. وأخرجه الشاشي ح ٣٦٧، من طريق أبي داود سليمان بن معبد نا عبيد الله نا إسرائيل به. وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٢٩/١ ح ١٣٦٨ ثنا علي بن شيبة ثنا عبيد الله بن موسى نا إسرائيل به بنحوه. وأخرجه الطحاوي أيضاً ١٣٦٩ عن علي بن شيبة أيضاً عن عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق موافقاً لرواية الحسن بن علي العامري، (أي على الوجهين)، وأخرجه أحمد ٤١/٧ ح ٣٩٢٧، ثنا أسود نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن ابن الأسود عن علقمة والأسود أنهما كان مع ابن مسعود الحديث وفيه: (رأيت النبي ﷺ). وأخرجه أحمد أيضاً ح ٣٩٢٨، ثنا حسين، ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد وعلقمة فذكره. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٥٢/٢ عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود قال: صلينا مع عبد الله، فلما ركع طبق كفيه، ووضعهما بين ركبتيه، وضرب أيدينا ففعلنا ذلك، ثم لقينا عمر بعد، فصلى بنافي بيته فلما ركع، طبقناكفينا كما طبق عبدالله ووضع عمر يديه على ركبتيه فلما انصرف قال: ما هذا؟ فأخبرناه بفعل عبد الله، قال: ذاك شيء كان يفعل ثم ترك. وكذا رواه من طريقه الطبراني ح ٩٣١٦ مختصراً دون قصة عمر.

وأخرجه عبد الرزاق أيضاً ١٧٦/٢ ومن طريقه الطبراني ح ٩٣١٧ عن معمر عن أبي إسحاق عن

---

(١) تقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٧٧ رقم ٦١٧٤.

(٢) ترجمته برقم ١٤٥٦.

(٣) ترجمته برقم ١٤٥٦.

(٤) ترجمته برقم ١٤٦٧ وهو ثقة ثبت.

(٥) ثقة فقيه من الثانية، تقريب التهذيب ص ١٤٦ رقم ٥١٤.

(٦) مسند البزار ٣٠١/٤.

علقمة والأسود مختصراً.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد إسرائيل عن منصور بهذا الإسناد وهو محتمل لأنه ثقة عدل ويحتمل تفـرده، ومـن خلال الطرق رأينا أنه قد اختلف فرواه عنه عبيد الله (واختلف عنه أيضاً على وجهين:

الوجه الأول: إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله، رواه عنـه ابـن كرامة (عند البزار) والدارمي (عندمسلم) وسليمان بن معبد عند الشاشي وثلاثتهم ثقات.

الوجه الثاني: عن عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسـود عـن علقمـة والأسود عن عبد الله، رواه عبيد الله على الوجه: الحسن بن علي العامري، عند الشاشي، وتابعـه علي بن شيبة[1] (في الرواية الثانية عند الطحاوي).

وهكذا رواه الأسود بن عامر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمـة والأسود، والأسود بن عامر والعامري كلاهما صدوقان.

الوجه الثالث: عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود وعلقمة عن عبـد الله، (دون ذكـر عبـد الرحمن بن الأسود) رواه عنه الحسين بن محمد بن بهرام المروزي، عند أحمد وتابعه عبد الرزاق عـن إسرائيل، وكذا معمر عن أبي إسحاق كما روى عنه عبد الرزاق.

وهذا يدل على الاضطراب، خاصة في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، فتارة ذكـر ابـن الأسـود وأخرى لم يذكره...

قلت: وعلي بن شيبة (المذكور في رواية الطحاوي) هو علي بن شيبة بن الصلت في عصفور، أبـو الحسن السدوسي مولاهم، (وهو أخو الحافظ يعقوب بن شيبة المعروف)، بصري سكن بغداد مـدة ثم نزل مصر فسكنها وحدّث بها عن يزيد بن هارون والحسن بن موسى الأشيب وغيره.

ونرجع إلى الروايات: فأقول مستعيناً بالله تعالى: (إن سلكنا مسلك الترجيح):

أولاً: الراجح عن عبيد الله: (والله أعلم) رواية الدارمي وابن كرامة ومن وافقهما، لأنهمـا أوثـق وأثبت من العامري.

ثانياً: أما إذا خرجنا بالراجح عن عبيد الله، فإذا عارضنا ذلك برواية الأسود بن عامر عن إسرائيل. فعبيد الله من أثبتهم في إسرائيل كما تقرّر عند الأئمة وعليه، فرواية الأسود مرجوحة، ويضـاف إلى ذلك أن مسلماًرحمه الله قد اعتمدها في صحيحه.

ثالثاً: تبقى رواية: حسين بن محمد المروزي وعبد الرزاق عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسـود وعلقمة، (بدون ذكر عبد الرحمن بن الأسود) فهي تخالف رواية الأسود بن عامر التي ذكر فيهاعبد

---

(١) روى أحاديث مستقيمة، تاريخ بغداد ٤٣٦/١١ والأنساب للسمعاني ٢٠٤/٤.

الرحمن بن الأسود بين أبي إسحاق وبين علقمة والأسود... فتترجح رواية حسين وعبد الرزاق على رواية الأسود لأنهما ثقتان، وقد روى معمرعن أبي إسحاق بمثل روايتهما عن إسرائيل، وعليه فيمكن القول: بأن هذه رواية أخرى غير الرواية الأولى، أي هما حديثان، خاصة وأن فيها ذكر عمر وقصتها معه... وذلك ليس في حديث عبيد الله.

وأبو إسحاق السبيعي قد عنعن هنا وهو مدلس من المرتبة الثالثة[1]. على أنه لم يسمع من علقمة، وإنما سمع من الأسود ففيه انقطاع أيضاً. كما قال شعبة وأبو حاتم والبرديجي[2].

رأي الباحث:

إن إسرائيل تفرّد بهذا الحديث كما ذكر البزار وتفرّده محتمل لأنه ثقة مشهور من رجال الصحيح فمثله يقبل منه التفرّد. أن رواية الدارمي وابن كرامة (ومن وافقهما) عن عبيد الله عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله هي الراجحة وقد خرجها مسلم في صحيحه.

وأن رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود وعلقمة، رواية أخرى، فلا اختلاف مع رواية عبيد الله، على أن فيها ضعفاً انقطاعاً. والله أعلم.

---

(١) كما في التعريف ص ١٠١ رقم ٩١.

(٢) كما في تهذيب الكمال ٥١٥/٢ والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٤٥، جامع التحصيل ص ٢٤٥ رقم ٥٧٦.

[٣٥٧] ١٥٣٥ـ قال البزرا: حدثنا علي بن داود[١] وعمر بن الخطاب[٢] قالا حَدَّثَنَا سعيد بن الحكم بن أبي مريم[٣] قال حَدَّثَنَا محمد بن جعفر يعني بن أبي كثير[٤] قال حَدَّثَنَا بن شبرمة وهو عبد الله بن شبرمة[٥] عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال من شاء حالفته أو لاعناه إن: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[٦] نزلت بعد آية المتوفى فإذا وضعت المتوفى عنها حملها فقد حلت وقرأ: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾[٧] إلى آخر الآية[٨].

وقال البزار: ولا نعلم روى هذا الحديث عن ابن شبرمة إلا محمد بن جعفر ولا نعلم روى بن شبرمة عن إبراهيم بهذا الإسناد إلا هذا الحديث.

[٣٥٨] ١٥٩٩ - وقال البزار: حدثنا إبراهيم بن زياد الصايغ[٩] قال حَدَّثَنَا يونس بن محمد[١٠] قال حَدَّثَنَا حماد بن سلمة[١١] عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله قال من شاء حالفته... الحديث بنحوه مختصراً.

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد ولم يقل فيه عن علقمة.

تخريج الحديث: وذلك بالترتيب أيضاً:

أولاً: (طريق ابن شبرمة):

أخرجه النسائي في "المجتبى" ح **٣٥٢٢** وفي الكبرى **٣٩١/٣** ح **٥٧١٦** أخبرني محمد بن مسكين

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٦٩٥ رقم ٤٧٦٤.

(٢) ترجمته برقم ١٤٤٣، وهو صدوق.

(٣) ترجمته برقم ١٤٦٠ وهو ثقة ثبت.

(٤) ثقة تقريب التهذيب ص ٨٣٢ رقم ٥٨٢١.

(٥) ثقة فقيه... تقريب التهذيب ص ٥١٤ رقم ٣٤٠١.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٨) مسند البزار ٣٤١/٤.

(٩) ثقة، التقريب ص ١٠٧ رقم ١٧٧.

(١٠) ثقة، ثبت، التقريب ص ١٠٩٩ رقم ٧٩٧١.

(١١) ثقة عابد، ضعف أحمد روايته عن داود بن بن أبي هند، التقريب ص ٢٦٨. وشرح علل الترمذي ٧٨٣/٢.

بن نميلة، وأخبرني ميمون بن العباس. والطبري في "جامع البيان" ٤٥٣/١٣ ثنا زكريا بن يحيى بن أبان المصري، والطبراني ح ٩٦٤٢والبيهقي في الكبرى ٤٣٠/٧ من طريق يحيى بن أيوب، محمد بن مسكين، وميمون بن العباس، وزكريا بن يحيى بن أبان، ويحيى بن أيوب، كلهم عن سعيد بن أبي مريم نا محمدبن جعفر حدثني ابن شبرمة الكوفي به.

دراسة العلة في الحديث:

(طريق ابن شبرمة):

المدار هو محمد بن جعفر بن أبي كثير وابن شبرمة. وقد تفرد بروايته بهذا الإسناد كما ذكر البزار، وهو كما قال، وكلاهما ثقة عدل يحتمل تفرّده، فهو محتمل.

ثانياً: (طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند):

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٦٤٣، من طريق شيبان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن داود بن ابي هند عن الشعبي به. وأخرجه الطبراني أيضاً ح ٩٦٤٥ ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا هلال بن العلاء ثنا أبي ثنا عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بنحوه. وأخرجه سعيد بن منصور ح ١٤٤٢، نا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن مسعود، بنحوه. (أي منقطعاً)

وأخرجه الطبري في "جامع البيان" ٤٥٤/٢٣ من طريق محمد بن عبيد ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي، قال ذكر عبد الله بن مسعود آخر الأجلين، فقال (عبد الله): من شاء قاسمته بالله، فذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٤/٣ ثنا وكيع عن إسماعيل عن الشعبي قال: قال عبد الله، بمعناه، وذكر قول علي أيضاً: آخر الأجلين.

دراسة العلة في حديث الشعبي:

بيان أوجه الاختلاف في حديث الشعبي: وذلك على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الشعبي عن علقمة عن عبدالله، رواه هكذا عنه داود بن أبي هند في رواية حماد بن سلمة عنه (عند البزار والطبراني)

الوجه الثاني: الشعبي عن مسروق عن عبد الله به، رواه هكذا عنه: إسماعيل بن أبي خالد، في رواية عبيد الله بن عمرو عنه (عند الطبراني).

الوجه الثالث: الشعبي عن عبد الله. منقطعاً. رواه عنه هكذا: إسماعيل بن أبي خالد، في رواية سعيد بن منصور (في سننه) ومحمدبن عبيد (عند الطبري) ووكيع (عند ابن أبي شيبة).

بيان الراجح منها:

أما الوجه الأول فهو مرجوح:

١- لأن في رواية حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند كلام[1]، وقد تفرّد بروايته موصولاً في هـذا الوجه.

٢- ولأن داود بن أبي هند مع ثقته دون إسماعيل بن أبي خالد في الشعبي وقد خالفه.

فالراجح: الوجه الثالث: الشعبي عن ابن مسعود، منقطعاً.

قلت: والحديث صحيح ثابت، روي من عدة أوجه صحيحة. ومنها ما رواه البخاري في صحيحه ح ٤٢٥٨ وح ٤٦٢٦، من طريق محمد بن سيرين عن أبي عطية مالك بن عامر بمعناه، عن عبد الله بن مسعود، وهو عند أبي داود ح ٢٣٠٧ وغيره من طريق أبي معاوية ثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله بمعناه. فهو صيحح ثابت

رأي الباحث:

ما ذكره البزار، من التفرد في إسناد حديث الباب، صحيح، والتفرد محتمل لعدالة ابن شبرمة وثقته.

أما طريق الشعبي فتعليله لها بالانقطاع صحيح. والراجح الرواية المنقطعة كما تقدم.

الحديث صحيح ثابت من طرق أخرى صحيحة كما عند البخاري في الصحيح وغيره.

---

(١) تكلم الإمام أحمد والإمام مسلم وغيرهما فيه، التمييز ص ١٨٠، شرح علل الترمذي ٧٨٣/٢ و٧٠٨/٢.

[٣٥٩] ١٤٧٠ - قال البزار: وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبيِ ﷺ.

[٣٦٠] ١٤٧١- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنُ أَخِي وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ فَلْيَتَحَرَّ، ثُمَّ لِيَسْجُدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ[1].

وقال البزار ولا نعلم روى مسعر عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث: (للإسنادين):

أخرجه الدارقطني في سننه ٣٧٦/١ من طريق يوسف بن موسى عن وكيع عن مسعر به. أخرجه مسلم في صحيحه، ٤٠٠/١ ح٥٧٢ (٩٠)، عن أبي كريب ثنا ابن بشر، ح وحدثني محمد بن حاتم ثنا وكيع، ابن بشير وكيع كلاهما عن مسعر عن منصور عن إبراهيم به. لفظ رواية ابن بشر: فلينظر أحرى ذلك للصواب. ولفظ رواية وكيع: "فليتحر الصواب".

وأخرجه النسائي في المجتبى، ٢٨/٣ ح١٢٤١ عن محمد بن عبدالله بن المبارك وكيع، وح١٢٤٢ من طريق عبدالله بن المبارك كلاهما عن مسعر به، وفي الكبرى ٣٦٩/١ من الطريقين. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، ٣٨٤/٦ ح٢٦٦٠ من طريق حبان بن موسى ثنا عبدالله بن المبارك عن مسعر به وزاد فيه: وليتم عليه، ثم ليسلّم، وليسجد سجدتين.

وأخرجه ابن ماجة في سننه ٣٨٣/١ ح١٢١٢، ثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن مسعر عن منصور به.

وأخرجه أحمد ٣٦٤/٧ ح٣٢٣٨، والدارقطني في سننه، ٣٧٦/١ من طريق محمد بن عبيد ثنا مسعر عن منصور به، ومن هذه الطريق، البيهقي في الكبرى، ٣٣٠/٢.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ١٩٣/٥٥، من طريق خالد بن عمرو القرشي ثنا مسعر عن منصور، به، ولفظه: أن النبي ﷺ صلى فزاد أو نقص فقيل له أحد في الصلاة شيء قال: لو حدث لأنبأتكم، هل أنا إلا بشر مثلكم أنسى كما تنسون. فأيكم زاد في صلاته أو نقص فليتحر الصواب وليُتِمّ وليسجد سجدتي السهو، فزاد: "وليُتِمّ". وأخرجه الطبراني في الكبير ح٩٨٣١ من طريق عبدالله بن المغيرة عن مسعر به. وأخرجه أيضاً، ح٩٨٤٠، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا

---

(1) مسند البزار، ٢٩٦/٤

مسعر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة به مختصراً. وأخرجه أبو يعلى في مسنده من طريق حفص بن غياث عن مسعر به، (٤٥٨) وأخرجه الشاشي في مسنده باسناده عن مسعر به، ٣٨/٢، وأخرجه الدارقطني في علله، ٣٣١/٣ ح٣٣٣ من طريق القاسم بن الحكم عن مسعر.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرّد مسعر عن منصور بهذا الإسناد، كما بيّن الدارقطني لكن يصحّ عنه هذا الحديث من طريق علقمة ابن مسعود.

[٣٦١] ١٨٧٠- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيﷺ.

[٣٦٢] ١٨٧١ – وقال البزر: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيﷺ، قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينٌ مِنَ الْجِنِّ، قَالُوا: وَبِكَ ؟ قَالَ: وَبِي، إِلاَّ أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ[(١)].

قال الإمام البزار: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نحفظه عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

(طريق جرير): أخرجه مسلم ح ٢٨١٤ ثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، وأبو يعلى في مسنده ح ٥١٤٣ عن أبي خيثمة، ثلاثتهم عن جرير.

(طريق سليمان بن طرخان):

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٥٢٤ من طريق زكريا الساجي ثنا يحيى بن حبيب بن عربي. وأخرجه مسلم ح ٢٨١٤ (٦٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان، ويحيى بن آدم عن عمار بن رزيق. وأخرجه أحمد في مسنده ١٥٨/٦ ح ٣٦٤٨ ثنا يحيى (القطان) عن سفيان وأخرجه أحمد أيضاً ح ٤٣٩٢ ثنا زياد بن عبد الله البكائي. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٥٢٢ والشاشي ح ٨٢٤ من طريق شيبان، والطحاوي في شرح المشكل ١٠٣/١ ح ١٠٩.

جرير وسليمان بن طرخان وسفيان الثوري وزياد وشيبان، جميعهم: عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن عبد الله به. ولفظ مسلم (عند جرير) قال رسول اللهﷺ: "ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن" قالوا: وإياك؟ يارسول الله؟ قال: و"إياي"، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير.

وقال مسلم: غير أن في حديث سفيان: (وقد وكّل به قرينه من الملائكة).

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في الإسناد والمتن، والرجال ثقات على شرط الصحيح، فالتفرّد محتمل لعدالة الرواة.

---

(١) مسند البزار ٢٥٤/٥، ٢٥٥، والرجال ثقات، رجال الشيخين.

رأي الباحث:

ذكر البزار التفرد في الإسناد والمتن، وإسناده كلاهما صحيح، فإسناده صحيح على شرط الشيخين وعلى شرط مسلم. فالتفرد محتمل لعدالة رواته والله الموفق.

[٣٦٣] ١٩١٢- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الرَّوَّاسِ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رسول اللّه ﷺ: إِذْنُكَ عَلَيَّ أَنْ تَرْفَعَ الْحِجَابَ، وَأَنْ تَرَى سَوَادِي حَتَّى أَنْهَاكَ[2].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد، وهو إبراهيم بن سويد وليس بالنخعي. وحدث إبراهيم النخعي وإبراهيم بن سويد جميعا، عن عبد الرحمن بن يزيد، وأما ما رواه منصور، والحكم، والأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، فهو إبراهيم النخعي، وأما ما رواه الحسن بن عبيد الله، فهو إبراهيم بن سويد. .

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢١٦٩ (١٥) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وإسحاق ثنا عبد الله بن إدريس (١٦) ومن طريق عبدالواحد بن زياد، وابن سعد في الطبقات ١٥٣/٣ أخبرنا (عبد الله بن إدريس). وأحمد ٣٨٣/٦ ح ٣٨٣٣ والطبراني في الكبير ح ٨٤٤٩ من طريق زائدة، والبخاري في التاريخ الكبير ٢٩٠/١، ٢٩١ حدثني على ابن المديني ثنا حفص بن غياث، عبدالله بن إدريس وعبدالواحد بن زياد وزائدة وحفص بن غياث، كلهم عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم بن سويد عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبد الله قال: قال لي رسول الله ﷺ فذكره. وأخرج أحمد ٢٠٩/٦ ح ٣٦٨٤ ثنا وكيع والنسائي في الكبرى ٧٢/٥ من طريق عبدالرحمن بن مهدي، كلاهما عن سفيان الثوري عن الحسن بن عبدالله عن إبراهيم بن سويد عن عبد الله بن مسعود به، قال النسائي: "مرسل" (أي منقطعاً) وأخرج الطبراني في "الكبير" ح ٨٤٥٠ وابن عساكر في تاريخه ٨٦/٣٣ من طريق زائدة، قال: قال سليمان (الأعمش): سمعتهم يذكرون عن إبراهيم بن سويد عن علقمة عن عبدالله قال قال النبي ﷺ: إذنك علي... الحديث

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّدفي هذا الإسناد، وفي إسناده ابن الرواس وهو مجهول لكنه توبع، والتفرّد محتمل لعدالة الرواة وقد اختلف فيه.

---

(١) لم أعثر له على ترجمة، فهو مجهول العين والحال.

(٢) مسند البزار ٢٩٢/٥.

فقد سئل عنه الدارقطني فقال بعد ذكر الاختلاف: والصواب قول من قال: عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبد الله[1].

قلت: فقد صوب قول الجمهور: أي رواية الموصولة.

وقد انتقد تخريج هذه الرواية على الإمام مسلم في "التتبع" فقال: وأخرج مسلم، حديث الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبد الله: (إذنك علي أن يرفع الحجاب ويسمع سوادي)، من حديث عبد الواحد، وابن إدريس عنه. قال: تابعهما زائدة، وحفص بن غياث وجرير، وخالفهم الثوري، وراه عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم بن سويد عن عبد الله مرسل.

والحكم: أن يكون القول، قول من زاد: لأهم خمسة ثقات. .[2]

فقد ذكر جريراً مع الجمهور، وذكره في العلل كما تقدم آنفاً، مع الثوري (فهذا يكون وهماً، والله أعلم). وذكر الاختلاف. وصوّب وحكم للموصولة بقوله: والحكم أن يكون القول قول من زاد، لأهم خمسة ثقات. أي نفسه بنفسه. أي رجحه بالعدد من الثقات أي بقرينة الأكثرية. والله الموفق.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف لجهالة شيخه، وقد ذكر التفرد، وهو محتمل لعدالة الرواة وثقتهم، فقد أخرجه مسلم في صحيحه. ووقع الاختلاف في أسانيد هذا الحديث على أوجه. والراجح رواية الجمهور الموصولة ورواية الثوري تكون شاذةً مرجوحة. انتقد الدارقطني تخريج هذا الحديث على الإمام مسلم. ومن ثم صوب الرواية الموصولة له لكثرة الرواة مع ثقتهم وإتقانهم. والله أعلم

(١) العلل ٣/٤٥٢ إلى ٤٥٤، السؤال ٨٢٤.

(٢) التتبع ص ٢٣٧ – ٢٣٨ ح ١٠٠.

[٣٦٤] ١٥٤٥- قال البزار: حدثنا إسحاق بن شاهين[(١)] قال حَدَّثَنَا خالد بن عبد اللّه[(٢)] عن خالد الحذاء[(٣)] عن أبي معشر[(٤)] عن إبراهيم عن علقمة عن عبد اللّه قال: لم أكن مع رسول اللهليلة الجن وددت أني كنت معه[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نحفظه من حديث خالد الحذاء إلا من حديث خالد بن عبد الله عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٤٥٠ (١٥٢). ثنا يحي بن يحي، وكذلك البيهقي ١١/١ بإسناده إلى يحي بن يحي. وأخرجه الشاشي ٣٤٩/١ ح ٣٣١، والطبراني في الكبير ح ٩٩٧١، من طريق عمرو بن عون. يحي بن يحي وعمرو بن عون كلاهما عن خالد بن عبد الله به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد خالد بن عبد الله وخالد بن مهران بهذا الحديث، وكلاهما ثقة ثبت حمل عنه أهل العلم فتفردهما محتمل مع الشواهد الأخرى.

وله شواهد منها:

ما أخرجه مسلم في صحيحه ح ٤٥٠ (١٥٠) من طريق داود عن الشعبي عامر، قال: سألت علقمة: هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: فقال علقمة: أنا سألت ابن مسعود فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا.... الحديث بطوله.

قلت: وهو عند أهل السنن والمسانيد من طرق عن الشعبي عن علقمة، وذكرت موضع الشاهد منه وهذا يقوي رواية أبي معشر عن إبراهيم، ولا شك. والله أعلم

رأي الباحث:

الحديث حسن باسناد البزار مع ما ذكر فيه اليزار من التفرد. وهو لا يضر محتمل لعدالته الرواة وثقتهم. وله ما يشهد له من حديث الشعبي عن علقمة. والله أعلم و هذا يرد على من زعم أن ابن مسعود كان مع رسول الله ﷺ ليلة الجن، فعلقمة من أعلم الناس وألزمهم لعبد الله. والله أعلم.

---

(١) صدوق من العاشرة... تقريب التهذيب ص ١٢٩، رقم ٣٦٢.

(٢) ثقة ثبت من الثامنة... التقريب ص ١٨٧ رقم ١٦٥٧.

(٣) ترجمته برقم ١٥٤٤ وهو ثقة.

(٤) هو زياد بن كليب ترجمته برقم ١٥٤٤ وهو ثقة أيضاً.

(٥) مسند البزار ٣٤٨/٤.

[٣٦٥] ١٧١٥ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلا أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنِّي قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ... الحديث[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمرو بن مرة عن أبي وائل إلا شعبة.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٨٢٢ ثنا محمد بن المثنى وابن بشار، وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٧٤٢ ثنا آدم. ابن المثنى وابن بشار وآدم ثلاثتهم عن شعبة عن عمرو بن مرة به، بنحوه.

رأي الباحث:

الحديث متفق على صحته وهو تفرد محتمل لعدالة الرواة وإخراج أصحاب الصحيح له.

---

(١) مسند البزار ١٢٨/٥.

[٣٦٦] ١٦٦٦- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ[١]، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ آثَرَ رسول الله ﷺ نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ، فَأَعْطَى الأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةً مِنَ الإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ بْنَ بَدْرٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ وَآثَرَهُمْ فِي الْقِسْمَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ مَا أَعْطَى، أَوْ أَنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا عَدَلَ فِيهَا، أَو مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ.

فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لأُخْبِرَنَّ بِهَا رسول الله ﷺ، فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ الرَّجُلُ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ وَقَالَ: قَدْ أُوذِيَ مُوسَى بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ[٢].

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، ولا نعلم رواه عن منصور، عن أبي وائل إلا جرير.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٢٩٨١ ثنا عثمان بن أبي شيبة وأيضاً أخرجه ح ٤٠٨١ ثنا قتيبة بن سعيد، وأخرجه مسلم ح ١٠٦٢ (١٤٠) ثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم. وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ح ٥١٣٣، عن أبي خيثمة زهير بن خرب، ثنا جرير عن منصور عن أبي وائل به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ما قاله البزار صحيح انفرد جرير بروايته عن منصور عن أبي وائل. لكن اتفق البخاري وسلم على تخريج هذه الرواية عنه، فهو صحيح متفق عليه، وجرير يحتمل تفرّده لعدالته وثقته.

ورواية الأعمش عن أبي وائل:

١٧٠٣ – وقال البزار: ثنا محمد بن المثنى نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، فذكره.

تخريج الحديث:

وقد أخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٢٢٤ وح ٥٩٧٧ من طريق شعبة وح ٥٧٤٩ من طريق حفص بن غياث، وح ٥٩٣٣ من طريق أبي حمزة وح ٤٠٠٨٠ من طريق سفيان وأخرجه مسلم في صحيحه ح ١٠٦٢ (١٤١) من طريق حفص بن غياث، شعبة وحفص وأبو حمزة وسفيان

---

(١) إسناد صحيح على شرط الشيخين، رجاله ثقات.

(٢) مسند البزار ٩٢/٥.

الثوري جميعهم عن الأعمش به. وأخرجه أحمد في المسند ٦/٩٩ ح ٣٦٠٨ ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود.

دراسة العلة في الحديث:

إن ما ذكره البزارصحيح من الإشارة إلى أنه معروف من حديث الأعمش عن أبي وائل، والأعمش مكثر، وتفرّده محتمل، لعدالته وكثرة حديثه. وكلاهما صحيح على شرط الشيخين وفي غاية الصحة والله الموفق.

رأي الباحث:

ما ذكره البزار من تفرد جرير عن منصور عن أبي وائل صحيح وهو متفق على صحته مع تفرده، فتفرّده محتمل لعدالته. وما ذكره أن الحديث معروف عن الأعمش عن أبي وائل صحيح أيضاً، كلتاهما. اتفق على صحتها، فالأعمش مكثر مشهور. والله الموفق.

[٣٦٧] ١٦٨٠- قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلانٍ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن سليمان، عن أبي وائل، عن عبد الله إلا شعبة.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ١٧٣٦ (١٢) ثنا محمد بن المثنى وابن بشار ثنا ابن أبي عدي، ومن طريق محمد بن جعفر، كلاهما عن شعبة به بمثله. ومن طرق أخرى عن شعبة. وأخرجه أيضاً مسلم (١٣) من طريق يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش. وأخرجه أبو عوانة ٧٤/٤ من طريق شيبان، عن الأعمش، وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٠١٥ ثنا أبو الوليد ثنا شعبة، شعبة ويزيد بن عبد العزيز وشيبان ثلاثتهم عن الأعمش عن أبي وائل به مرفوعاً.

دراسة العلة في الحديث:

إن ما ذكره البزار رحمه الله من تفرّد شعبة عن الأعمش وذلك حسب علمه، فقال: (لا نعلم رواه عن سليمان عن أبي وائل...) وهو معذور في ذلك، وقد رأينا أنه ليس بصحيح فقد رواه:

يزيد بن عبد العزيز وشيبان إضافة إلى شعبة، بهذا الإسناد.

فما ذكره البزار ليس بصحيح من تفرّد شعبة، وإنما تفرّد به الأعمش وهو يكثر وتفرده محتمل لعدالته. والحديث صحيح متفق عليه عندالبخاري ومسلم. والله أعلم.

---

(١) مسند البزار ١٠٢/٥.

[٣٦٨] ١٦٨٣- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: لاَ يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى.

١٦٨٤- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم له طريقا، عن عبد الله إلا هذا الطريق.

تخريج الحديث:

أولاً: حديث أبي هريرة (١٦٨٣): أخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٢٣٤ ثنا أبو الوليد ثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم وح ٤٣٥٥ ثنا آدم ثنا شعبة عن سعد. وأخرجه مسلم ح ٢٣٧٦ (١٦٦) ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة، عن سعد عن إبراهيم عن حميد بن عبدالرحمن به بنحوه. وأخرجه البزار نفسه ح ٨٠٨٩ ثنا محمد بن المثنى به بنفس هذا الإسناد، وسكت عنه.

ثانياً: تخريج حديث ابن مسعود: أخرجه الإمام أحمد ٢٥١/٧ ح ٤١٩٦ ثنا عبد الرحمن. وأيضاً ح ٤١٩٧ ثنا أبو أحمد الزبيري. أخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٣٢٧ من طريق يحيى.

والدارمي في "سننه" ٣٠٩/٢ عن أبي نعيم، وأبو نعيم في "الحلية" ٥٧/٥ من طريق قبيصة، وأحمد أيضاً في مسنده ح ٣٧٠٣، ٢٣٥/٦ ثنا وكيع، كلهم عن سفيان الثوري. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٢٧٨ عن أبي خيثمة عن عبد الرحمن بن مهدي، والبخاري أيضاً في صحيحه ح ٤٥٢٦ من طريق جرير، والشاشي في مسند ح ٥٥٣ من طريق شيبان، سفيان وجرير وشيبان كلهم عن الأعمش عن أبي وائل به،

قلت: فهو صحيح أخرجه البخاري كما هو ظاهر، وإن كان فيه تفرد الأعمش عن أبي وائل.

وله شاهد من حديث ابن عباس عند البخاري ح ٣٢٣٢ وغيرها من المواضع وهو عند أهل السنن وغيرهم.

---

(١) مسند البزار ١٠٥/٥ والإسنادان كلاهما صحيح رجاله ثقات على شرط الشيخين.

دراسة العلة في الحديث:

أراد البزار بيان أن الحديث يصحّ بالإسنادين، وإن كان تفرّد به أبو وائل عن عبد الله.

حديث أبي هريرة متفق عليه، من عدّة طرق. أما طريق الأعمش عن أبي وائل. فصحيح مع ما ذكر فيه التفرد، الإمام البزار رحمه الله، فالتفرّد محتمل لعدالته الأعمش وكثرة روايته.

[٣٦٩] ١٦٨٩- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نَمْشِي مَعَ النبي صلى الله عليه وسلم، فَمَرَّ بِابْنِ صَائِدٍ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَقَالَ: دُخْ، فَقَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم: اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ: إِنْ يَكُنِ الَّذِي تَخَافُ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ قَتْلَهُ[1].

[٣٧٠] ١٦٩٠ - وقال البزار: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم، بِنَحْوِهِ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٩٢٤ (٨٦) ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه) وأبو كريب نا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله، به مرفوعاً. وأخرجه مسلم أيضاً ٢٩٢٤ (٨٥) من طريق جرير عن الأعمش به،

وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنها: عند البخاري ح ١٢٨٩ ومواضع أخرى، ومسلم ح ٢٩٣٠ (٩٥) ومعه قصة. وحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري ح ٥٨٢٠، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند مسلم ح ٢٩٢٥ (٨٧) وجابر بن عبد الله عند مسلم أيضاً ح ٢٩٢٦ (٨٨). وعن آخرين.

دراسة العلة في الحديث:

إن البزار قد ذكر التفرد في إسناد الحديث وهو صحيح على شرط الشيخين، فتفرّد به الأعمش عن أبي وائل، والأعمش مكثر مع تقدّمه وجلالته، فتفرّده محتمل.

وله شواهد عن ابن عمرو ابن عباس وأبي سعيد وجابر وغيره وهي صحيحة، فهو حديث صحيح. والله أعلم.

---

(١) مسند البزار ٥/١١٠، والإسنادان كلاهما رجاله ثقات.

[٣٧١] ١٦٩٧- قال البزار: ثنا يوسف بن محمد بن سابق[١]، ثنا عمر بن عبيد[٢]، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أجيبوا الداعي، ولا تردوا الهدية، ولا تضربوا المسلمين.

[٣٧٢] ١٦٩٨- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم، بِنَحْوِهِ[٤].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله إلا عمر بن عبيد، وإسرائيل.

تخريج الحديث:

(طريق عمر بن عبيد):

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٣٢/٥، ثنا عمر بن عبيد به. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى ح ٥٤١٢، والشاشي في مسنده ح ٥٧٩ من طريق عبيد الله بن عمر القواريري أنا عمر بن عبيد.

(طريق أبي غسان):

أخرجه أحمد ٣٨٩/٦ ح ٣٨٣٨، والحارث في مسنده بغية الباحث (ح ٤٠٤) ١م١٣٤، ثنا محمد بن سابق، والطبراني في الكبير ح ١٠٤٤٤، والشاشي ح ٥٩١، والبيهقي في "الشعب ٢٦٥/٧ ح ٤٩٧٤، من طريق علي بن عبد العزيز، والشاشي أيضاً ح ٥٩٠، عن أحمد بن زهير، والطحاوي في شرح "المشكل" ٢٩/٨ ح ٣٠٣١، ثنا فهد، محمد بن سابق وعلي بن عبد العزيز وأحمد بن زهير وفهد: كلهم عن أبي غسان عن إسرائيل به. وعند الطحاوي (لا تضربوا الناس). وأخرجه البيهقي في الشعب ح ٦٢٧٩ من طريق محمد بن الفرج الأزرق نا شاذان عن إسرائيل به بلفظ. (لا تغتابوا المسلمين ولا تردوا الهدية ولا تضربوا المسلمين). وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ٢٧/٤٨ من طريق بقية ابن الوليد عن عيسى بن يونس عن أخيه (إسرائيل) عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: (عودوا المريض وأجيبوا الداعي ولا تردوا الهدية ولا تضربوا المسلمين). فأضاف إليه: (عودوا المريض). وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" ١٢٨/٧ من طريق عبد الله

---

(١) ذكره ابن حبان في الثقات ٢٨٢/٩، ولا بأس به في المتابعات والشواهد، وقد توبع كما سيأتي.

(٢) صدوق من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ٤٩٧٩.

(٣) ثقة متقن، تقريب التهذيب رقم ٦٤٢٤.

(٤) مسند البزار ١١٦/٥.

بن عمران ثنا يحيى بن الضريس ثنا سفيان، عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله به مرفوعاً. قال أبو نعيم: غريب من حديث الثوري، تفرّد به يحيى بن الضريس. وأخرجه الدارقطني في العلل ٣٠٣/٣ أحمد بن سليم من طريق عن علي بن قادم عن سفيان عن الأعمش به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكره البزّار التفرّد في الحديث بهذا الإسناد، وتفرّد به إسرائيل وعمر بن عبيد عن الأعمش، وكلاهما ثقة تفرّده محتمل.

والاختلاف فقد بينه الدارقطني رحمه الله، فقد سئل عنه فقال:"يرويه الأعمش، حدّث به عمر بن عبيد الطنافسي، وإسرائيل، وقيس بن الربيع. وروي عن علي بن قادم، عن الثوري، عن الأعمش، وهو وهم، والصواب: عن علي بن قادم. عن إسرائيل. ورواه عبد الله بن عمران الرازي (عن يحيى بن الضريس)، عن الثوري، ورواه بقية بن الوليد، عن عيسى بن يونس، عن أخيه إسرائيل، عن الأعمش، وزاد فيه كلمة لم يأت بها غيره وهي قوله: (وعودوا المريض) فإن كان حفظها. فقد أغرب بها[1]".

رأي الباحث:

أن الحديث صحيح من طريق عمر بن عبيد وإسرائيل وقيس عن الأعمش، وقد تفرّد به الأعمش وهو محتمل. أما رواية الثوري فهي وهم، كما صرّح الدارقطني لأن راويها عن عليّ بن قادم هو أحمد بن هيثم بن أبي نعيم الفضل بن دكين، وقد قال فيه ابن حبان: يروي عن علي بن قادم المناكير الكثيرة، وعن غيره من الثقات، الأشياء المقلوبة[2]. وإنما الصحيح عن علي بن قادم عن إسرائيل. وأشار إلى رواية عبد الله بن عمران عن يحيى بن الضريس. (وهي منكرة كما تقدم). وذكر أن بقية بن الوليد تفرّد في روايته بلفظ. (وعودوا المريض) دون سائر الرواة عن الأعمش. ثم قال: (فإن كان حفظها، فقد أغرب بها).

قلت: بل هو كثير التدليس وتدليسه قبيح جداً. ولذا ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة، وقال: كان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين[3]. وقد عنعن هنا. فهذه واللفظة لم تثبت من رواية إسرائيل ولا عن عمر بن عبيد عن الأعمش، فهي منكرة. في رواية الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله. وإنما ثبتت هذه اللفظة من طريق آخر من رواية منصور عن أبي وائل عن أبي موسى رضي الله عنه. كما أخرج البخاري في صحيحه ح ٤٨٧٩ وغيره من طريق يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني منصور

(١) العلل ٣م٣٠١ إلى ٣٠٣، السؤال ٧٥٠.

(٢) المجروحين ١٤٨/١.

(٣) التعريف ص ١٢١ رقم ١١٧.

عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: قال: (فكوا العاني، وأجيبوا الداعي، وعودوا المريض).

فهذه اللفظة محفوظة من حديث أبي وائل عن أبي موّى، وليس من حديث الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود.

[٣٧٣] ١٧٣٣- قال البزار: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَنْجُوفٍ(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ ابْنُ النَّوَّاحَةِ رَسُولا مِنْ عِنْدِ مُسَيْلِمَةَ إِلَى رسول الله ﷺ، فَقَالَ رسول الله ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رسول الله؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُسَيْلِمَةَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رسول الله ﷺ: لَوْ كُنْتُ قَاتِلا رَسُولا لَقَتَلْتُكَ أَوْ لَضَرَبْتُ عُنُقَكَ(٣).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله إلا الثوري.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٤٠٣/٦ ح ٣٨٥٥. والنسائي في "الكبرى" ٢٠٦/٥ أنبأ عبيد الله بن سعيد. وأبو يعلى ح ٥٢٤٧، وح ٥٢٦٠ عن أبي خيثمة ومحمد بن أبي كر... كلهم عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان... والدارقطني في "العلل" ٢٧٨/٣ ح ٣٢١، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن الثوري، وأخرجه الطيالسي في مسنده ح ٢٥١، وأحمد ح ٣٧٠٨، و ح ٣٧٦١، والشاشي ح ٧٤٨ من طرق عن المسعودي. وأخرجه أبو يعلى ح ٥٠٩٧ من طريق سلام أبي المنذر. سفيان الثوري والمسعودي وسلام، ثلاثتهم عن عاصم عن أبي وائل به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد الثوري وهو إمام من أحفظ الناس وتفرّده محتمل لعدالته، مع أنه قد تابعه المسعودي وسلام أبو المنذر، ولم يتفرد به فالحديث صحيح. وقد انفرد أبو بكر ابن عيّاش عن عاصم فجاء برجل آخر في الإسناد ولا يصحّ(٤).

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٩٢ رقم ٥٨.

(٢) ثقة حافظ إمام معروف.

(٣) مسند البزّار ١٤٢/٥.

(٤) ذكره الدارقطني في العلل وصوّب رواية الثوري ورجحها على الأخرى بقوله: "الصواب عن الثوري عن عاصم". العلل ٢٧٧/٣-٢٧٩، السؤال: ٧٣٤.

[٣٧٤] ١٧٨٧ - قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرِّبٍ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَطْرُقَ فَرَسَهُ فَمَرَّ بِمَسْجِدِ بَنِي حَنِيفَةَ فَدَخَلَ يُصَلِّي، فَإِذَا إِمَامُهُمْ يَقْرَأُ بِكَلامِ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ، فَأَتَى عَبْدُ اللهِ فَأَخْبَرَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ فَاسْتَتَابَهُمْ فَتَابُوا، إِلاَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ النَّوَّاحَةِ، فَإِنَّهُ قَالَ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ النَّوَّاحَةِ، سَمِعْتُ رسول الله ﷺ، يَقُولُ: لَوْلا أَنَّكَ رَسُولٌ لَضَرَبْتُ عُنُقَكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَسْتَ بِرَسُولٍ، يَا فُلانُ، قُمْ إِلَيْهِ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ[١].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ أحد أعلى من عبد الله وإن كان يروى عن عبد الله من غير هذا الوجه، ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن عبد الله مرفوعا إلا أبو معاوية[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٥١/٦ ح ٣٦٤٢، ثنا أبو معاوية. وأبو يعلى ح ٥٢٢١ عن أبي خيثمة كلاهما، وأخرجه النسائي في "الكبرى" ٢٠٥/٢ نا محمد بن العلاء حدثنا أبو معاوية عن الأعمش به. والطبراني في الكبير ح ٨٩٥٨ وفي الأوسط ٣١٥٨، ٢٨٣/٣ بإسناده عن الأعمش به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرد أبي معاوية عن الأعمش بهذا الإسناد، وهو من أحفظ الناس لحديث الأعمش، فتفرّده محتمل مقبول.

---

(١) مسند البزّار ١٤٢/٥.

(٢) مسند البزار ١٨٨/٥، ورجال الإسناد جميعهم ثقات.

[٣٧٥] ١٧٨٨- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرِّبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي ﷺ، بِنَحْوِهِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ[١].

قال البزار: ولا نعلم روى حديث الأعمش، عن أبي إسحاق، فأسنده إلا أبو معاوية، ولا نعلم أحدا أسند حديث الثوري إلا محمد بن كثير.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود ح ٢٧٦٢ والطحاوي في "شرح المشكل" ٢٩٩/٧ ح ٢٨٦٢، وابن حبان ٢٣٦/١١ ح ٤٨٧٩، والطبراني في "الكبير" ح ٨٩٥٧ وفي الأوسط ح ١٨٥٢٥، والبيهقي في "الكبرى" ٢١١/٩، من طريق محمد بن كثير عن سفيان به. (ذكر الطبراني تفرد ابن كثير)، كما أخرج الطبراني في "الكبير" ح ٨٩٥٩، من طريق يحيى الحماني ثنا قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن عبد الله بن مسعود به بنحوه[٢].

وله طريق أخرى عن ابن مسعود:

أخرجه عبد الرزاق ١٦٩/١٠ وغيره عن ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه، وقصة فيه[٣].

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرّد محمد بن كثير عن الثوري بهذا الإسناد، وهو ثقة، ومع ذلك فقد توبع، تابعه قيس بن الربيع في أبي إسحاق، وكذا رواية قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود أيضاً تقويّ المرفوع. فالتفرّد والرفع كلاهما محتمل.

---

(١) مسند البزّار ١٨٩/٥، ورجال الإسناد ثقات.

(٢) فهذه متابعة قيس بن الربيع لرواية محمد بن كثير عن الثوري.

(٣) هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

[٣٧٦] ١٨١٣- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كَانَ زَمِيلَي النبيﷺ عَلِيٌّ، وَأَبُو لُبَابَةَ، فَكَانَتْ إِذَا جَاءَتْ عَقْبَةُ رَسُولِ اللهِ، قَالا: ارْكَبْ حَتَّى نَمْشِيَ، فَيَقُولَ: مَا أَنْتُمَا بِأَقْوَى مِنِّي، وَمَا أَنَا بِأَغْنَى عَنِ الأَجْرِ مِنْكُمَا[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم، عن زر، عن عبد الله إلا حماد بن سلمة.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى ٢٥٠/٥ نا عمرو بن علي به بنحوه وفيه (يوم بدر) والطيالسي في مسنده ح ٣٥٤ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٥٨/٥. وابن سعد في الطبقات ٢١/٢، عن يونس بن محمد، وأحمد في مسند ١٧/٧ ح ٣٩٠١ ثنا عفان، وأيضاً ح ٣٩٦٥ ثنا عبد الصمد، وأيضاً ح ٤٠٠٨ ثنا إسحاق بن عيسى وحسن بن موسى، أيضاً ح ٤٠٢٩ ثنا أبو كامل، وابن حبان في صحيحه ٣٥/١١ ح ٤٧٣٣ من طريق أبي الوليد، والحاكم ٢٠/٣. والشاشي في مسند ح ٦٣٩ من طريق الحجاج بن منهال، والحاكم أيضاً ح ٩١/٢ من طريق روح، والحارث في مسنده كما في "بغية الباحث" ص ٢١٥ ثنا الحسن بن موسى، والطيالسي، ويونس بن محمد، وعفان، وعبد الصمد، وإسحاق بن عيسى والحسن بن موسى، وبو كل محمد بن كامل، وأبو الوليد، وحجّاج. جميع هؤلاء عن حماد بن سلمة على عاصم به، مرفوعاً نحوه، وقد أورده الهيثمي في "المجمع" ٦٩/٦: وعزاه لأحمد والطبراني وقال: وفيه عاصم بن بهدلة، وحديثه حسن، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. .

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد حماد بن سلمة عن عاصم بهذا الإسناد وتفرّده محتمل لعدالته وثقته فهو محدّث مشهور يحتمل تفرّده، وهو حديث حسن حسنه الهيثمي وغيره[2].

---

(١) مسند البزار ٢١٠/٥.

(٢) وانظر السلسلة الصحيحة للألباني ٢٥٦/٥ ح ٢٢٥٧.

[٣٧٧] ١٨٧٩- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: لاَ يَمْنَعَنَّكُمْ مِنَ السَّحُورِ أَذَانُ بِلالٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ[(١)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى، عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه غير واحد عن التيمي، عن أبي عثمان النهدي.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ٥٩٦ من طريق زهير، وح ٦٨٢٠ من طريق يحيى القطان. ومسلم في صحيحه ح ١٠٩٣ (٣٩) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، ومن طريق أبي خالد الأحمر، ومن طريق معتمر بن سليمان، وجرير، زهير ويحيى وإسماعيل ومعتمر وجرير: كلهم عن سليمان التيمي به بألفاظ متقاربة.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد بهذا الإسناد عن ابن مسعود، وهو إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، كلهم ثقات عدول، فتفرّدهم محتمل، ولذا أخرجه صاحبا الصحيح بهذا الإسناد.

وله شواهد من حديث عائشة وابن عمرو سمرة مخرجة في الصحيحين أو أحدهما وغيرهما. والله الموفق.

رأي الباحث:

إسناد البزار حسن مع أنه وصفه بالتفرد عن ابن مسعود، والتفرّد محتمل لعدالة الرواة وثقتهم. وقد اتفق البخاري ومسلم على صحته. وقد روي من أوجه عن التيمي كما ذكر البزار. والله الموفق.

---

(١) مسند البزّار ٢٦٥/٥، ورجال الإسناد على شرط مسلم وقد توبع حمّاد بن سلمة.

[٣٧٨] ١٩١٩- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ[٢]، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ[٣]، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ الْيَشْكُرِيِّ[٤]، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ[٥]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي فِي زَوْجِي رسول اللّه ﷺ، وَفِي أَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَفِي أَخِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ رسول اللّه ﷺ: لَقَدْ سَأَلْتِ اللَّهَ لآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لاَ يُعَجَّلُ مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ أَجَلِهِ، فَلَوْ سَأَلْتِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُعَافِيَكِ، أَوْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ كَانَ خَيْرًا، أَوْ أَفْضَلَ، قَالَ: وَذُكِرَتِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ، فقلت أكان مما مسخ من بني إسرائيل ؟ قال: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَهْلِكْ قَوْمًا فَتَرَكَ لَهُمْ نَسْلا أَوْ عَاقِبَةً وَقَدْ كَانَتِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ أُرَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ[٦].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى، عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرك" ٣٨١/٢ من طريق محمد بن عبدالوهاب عن جعفر بن عون عن مسعر به. (وليس فيه ذكر القردة والخنازير) وأخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٦٦٣ من طريق وكيع (٣٢) ومن طريق محمد بن بشر وكيع وابن بشير كلاهما عن مسعر، وأيضاً من طريق الثوري. مسعر والثوري كلاهما عن علقمة من مرثد عن المغيرة بن عبد الله عن المسعرور به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذا الإسناد، ورجاله ثقات رجال مسلم، فهو تفرّد محتمل لعدالة الرواة. وهو قد أخرجه مسلم أيضاً.

رأي الباحث:

إسناد البزار صحيح مع وصفه بالتفرد، فهو تفرّد محتمل لعدالة الرواة وثقتهم. ومخرج في صحيح مسلم وغيره من طريق مسعر الثوري.

---

(١) صدوق من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٩٥٦.

(٢) مسعر بن كدام الهلالي ثقة ثبت فاضل، تقريب التهذيب رقم ٦٦٤٩.

(٣) ثقة من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٤٧١٦.

(٤) ثقة من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٦٨٩٠.

(٥) ثقة من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٦٨٣٨.

(٦) مسند البزار ٣٠٠/٥، ٣٠١.

[٣٧٩] ١٩٢٣- قال البزرا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى[(٢)]، عَنْ سُفْيَانَ[(٣)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ[(٤)]، عَنْ زَاذَانَ[(٥)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[٣٨٠] ١٩٢٤- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُسَيْنٍ الْخَلْقَانِيِّ[(٦)]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللَّه ﷺ: إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً سَيَّاحِينَ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلامَ، قَالَ حُسَيْنٌ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يُبَلِّغُونَ، عَنْ أُمَّتِي السَّلامَ[(٧)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

[٣٨١] ١٩٢٥ – وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادَ[(٨)]، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي ﷺ، قَالَ: إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً سَيَّاحِينَ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلامَ قَالَ: وَقَالَ رسول اللَّه ﷺ: حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُحَدِّثُونَ وَنُحَدِّثُ لَكُمْ، وَوَفَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيَّ أَعْمَالُكُمْ، فَمَا رَأَيْتُ مِنْ خَيْرٍ حَمِدْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ شَرٍّ اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ لَكُمْ[(٩)].

قال البزار: وهذا الحديث آخره لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢/٢١٥ (عن الثوري) وابن أبي شيبة ٢/٣٩٩ ثنا وكيع. (ومن

---

(١) ثقة حافظ معروف وهو الفلاس.

(٢) هو القطان الإمام الحجة المعروف.

(٣) هو الثوري.

(٤) ثقة من السادسة تقريب التهذيب رقم ٣٣٥٩.

(٥) صدوق يرسل... من الثانية، تقريب التهذيب رقم ١٩٨٨.

(٦) قال الدارقطني: ما نسبه أحد العلل ٢/٢٥٠ – ٢٥٢ فهو مجهول.

(٧) مسند البزار ٥/٣٠٧.

(٨) صدوق يخطئ، تقريب التهذيب رقم ٤١٨٨.

(٩) مسند البزار ٥/٣٠٨.

طريق وكيع وعبدالرزاق) النسائي في الكبرى ٣٨٠١/١. وأيضاً من طريق: معاذ بن معاذ. والدارمي في سننه ٣١٧/٢ عن محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في "الكبير" ح ١٠٥٣٠ من طريق فضيل، والبيهقي في "الشعب" ١٤٠/٣ ح ١٤٨٠ من طريق أبي نعيم والنسائي أيضاً في"الكبرى" ٢٢/٦ من طريق عبد الله المبارك، وأحمد ١٨٣/٦ ح ٣٦٦٦ ثنا ابن نمير، ووكيع وح ٤٢١٠ عن عبد الرحمن بن مهدي. وأبو نعيم في "الحلية" ٢٠١/٤ من طريق محمد بن كثير والمزي في تهذيب الكمال ٥٦٠/١٤ من طريق معاوية بن هشام عبد الرزاق، وووكيع ومعاذبن معاذ والفريابي وفضيل وأبو نعيم وابن نمير وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير (ويحيى القطان عند البزار) جميعهم. عن سفيان الثوري عن عبد الله بن السائب عن زاذان به. وليس عندهم ما ذكره عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد: (حياتي خيرلكم...الخ) وأخرجه أيضاً الحاكم في "المستدرك" ٤٢١/٢ وابن عساكر في "تاريخ دمشق" ١٢٠/٧، ٩٤/٢٩ من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن عبدالله بن السائب عن زاذان به نحوه.

وأما طريق الخلقاني: فأخرجه الدارقطني في العلل ٢٥١/٢ ح ١٣٨ ثناه القاضي المحاملي ثنا يوسف بن القطان ثنا جرير ثنا حسين الخلقاني به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في طريق يحيى القطان وحسين الخلقاني، وتفردهما محتمل لعدالة القطان وثقة رواة الإسناد، فهو تفرد محتمل: وجهالة الخلقاني فهو متابع.

ثانياً: في طريق عبد المجيد بن أبي روّاد، فقد تفرّد بجملة منكرة عن سائر الرواة عن الثوري، وتفرده لا يحتمل لخطأه، وضعفه، فقد زاد عبدالمجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد في روايته عن الثوري فانفرد بهذه الجملة عن سائر هؤلاء الثقات الحفاظ من أصحاب الثوري: "حياتي خير لكم تحدثون ونحدث لكم، ووفاتي خير لكم. تعرض علي أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم".

وهذه الزيادة عند البزار كما رأينا، وأعلّها بالتفرد: البزار كما تقدم فقد قال: وهذا الحديث آخره لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. .

قلت: فلو كانت هذه الزيادة ثابتة في هذا الحديث، لذكرها هؤلاء الحفاظ أو أحد منهم، فلم يتابع عبدالمجيد على هذه الزيادة فهي منكرة.. في هذا الحديث. كما ذكره البزار[1].

---

(١) ولها طرق أخرى فيها كذابون ومتهمون لا تصح رواياتهم وانظر السلسلة الضعيفة للألباني ح ٩٧٥، ٤٠٤/٢.

رأي الباحث:

إسناد يحيى القطان حسن. وإسناد الحسين الخلقاني ضعيف جداً لجهالة عين حاله، لكنه متابع والتفرد محتمل. أما رواية عبدالمجيد بن أبي رواد فهو فيه ضعف مع صدقه كما ذكر ابن رجب وغيره، وتفرّد بزيادة في متنه لم يأت بها غيره: (حياتي خيرلكم... الخ). وأشار إلى نكارتها الإمام البزار وما ذكره صحيح. وهذه زيادة منكرة، والتفرد منه لا يحتمل دون سائر أصحاب الثوري مع كثرتهم وحفظهم.

[٣٨٢] ١٩٣٤- قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ الْعَسْكَرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ زُبَيْدٍ[(٢)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْوجُوهَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله إلا زبيد.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٢٣٢ ثنا أبو نعيم الفضل بن ديك، والترمذي ح ٩٩٩ وغيره من طريق يحيى بن سعد القطان والنسائي في "المجتبى" ح ١٨٦٤ وغيره من طريق عبد الرحمن بن مهدي وابن ماجه ح ١٥٨٤ من طريق وكيع وابن مهدي ويحي القطان وابن أبي شيبة في "المصنف" ١٧٤/٣، وغيرهم من طرق. عن هؤلاء جميعاً عن الثوري به. وأخرجه الطبراني ح ١٠٢٩٧ من طريق سعيد بن أبي مريم ثنا محمد بن جعفر عن ابن عطية عن أبي إسحاق عن مسروق عن عبد الله به مرفوعاً. وأخرجه مسلم ح ١٠٣ (١٦٥) وغيره من طرق عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بنحوه. وله طرق أخرى وقع فيها الوهم والخطأ[(٤)].

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرّد زبيد اليامي بهذا الحديث، من هذا الوجه، وتفرّده محتمل لعدالته وثقته، فهو ثقة جليل، وكذا الراوي عنه الثوري إمام حاظ، فهو تفرّد محتمل لعدالة الرواة وثقتهم. ثم بين وهاء أحاديث موسى بن عقبة لأنه يروي عن عبد الله بن علي المجهول عن أبي إسحاق، فلا عبرة به. والله أعلم.

رأي الباحث:

حديث سفيان عن زبيد عن إبراهيم صحيح محفوظ مع ذكر البزار التفرد فيه. والفريابي يهم في حديث الثوري، فلا عبرة بروايته. واختلف على الأعمش، ولا يثبت عنه عن أبي وائل ولا عن أبي صالح عن أبي هريرة. والراجح عن أبي إسحاق ما رواه إسرائيل عنه الرواية المرسلة، والموصول وهم رواه موسى بن عقبة عن مجهول عن أبي إسحاق.

---

(١) هو الأزرق، ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٤٠٠.

(٢) زبيد بن الحارث اليامي، ثقة ثبت عابد، تقريب التهذيب رقم ٢٠٠٠.

(٣) مسند البزار ٣١٧/٥ وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٤) وهي طرق كثيرة، منها ما رواه الفريابي عن الثوري عن إبراهيم عن مسروق عن ابن مسعود، وهو وهم، قال الدارقطني: "وإنما رواه الثوري عن زبيد"، وانظر للتفصيل: "العلل" للدارقطني، ٥٠٦٣، السؤال: ٨٥٧).

[٣٨٣] ١٩٣٦- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرُّخَامِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ[٢]، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو[٣]، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: كَانَ مَسْرُوقُ بْنُ الأَجْدَعِ جَالِسًا عِنْدَ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ وَعِنْدَهُ عُمَارَةُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ فَأَرَادَ الضَّحَّاكُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ مَسْرُوقًا عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَارَةُ بْنُ عُقْبَةَ: تَسْتَعْمِلُ رَجُلا مِنْ بَقَايَا قَتَلَةِ عُثْمَانَ؟ فَقَالَ مَسْرُوقٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَكَانَ عِنْدَنَا مَوْثُوقَ الْحَدِيثِ غَيْرَ كَذُوبٍ، أَنَّ رسول اللّه ﷺ لَمَّا أُتِيَ بِأَبِيكَ أَمَرَ بِضَرْبِ عُنُقِهِ، قَالَ: فَمَنْ لِلصِّبْيَةِ بَعْدِي؟ قَالَ: النَّارُ فَحَسْبُكَ بِمَا أَمَرَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في السنن ح ٢٦٨٦ ثنا علي بن الحسين الرمي. وأخرجه الشاشي في مسنده ح ٤٠٩ عن أحمد بن زهير بن حربكلاهما عن عبد الله بن جعفر به بنحوه. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" ٢١٣/٣ ح ٢٩٤٩ من طريق صالح بن مالك. ثنا عبيد الله بن عمرو به نحوه. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٨٩/٦ وعزاه للطبراني في الأوسط وقال: ورجاله ثقات[٦].

دراسة العلة في الحديث:

أعلّه البزار بالتفرد بهذا الإسناد، ورجاله ثقات لا بأس بهم، والتفرّد منهم محتمل لعدالتهم، ولم يعله أحد. وله شاهد من حديث بن عباس، أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ١٢١٥٤ من طريق مقسم عن ابن عباس قال: فادى النبي ﷺ أسارى بدر، وفيه: أن علي بن أبي طالب قتل عقبة بن أبي معيط. وهو عند عبد الرزاق في "مصنفه" مطولاً ٣٥٥/٥ و٣٥٢/٥ مختصراً[٧].

---

(١) ثقة حافظ من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٤٥٧.

(٢) ثقة، لكنه تغيّر بأخرة، و لم يفحش اختلاطه، تقريب التهذيب رقم ٣٢٧٠.

(٣) ثقة فقيه ربما وهم من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ٤٣٥٦.

(٤) ثقة عابد، كان لا يدلس من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ٥١٤٧.

(٥) مسند البزار ٣١٨/٥، ٣١٩.

(٦) وقال المحدث الألباني: هذا إسناد جيد رجاله ثقات كلهم رجال الشيخين. إرواء الغليل ٤٠/٥ ح ١٢١٤.

(٧) قال الألباني: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد. . الإرواء ٤٤/٥.

رأي الباحث:

إسناد البزار صحيح رجاله ثقات. كما ذكر الهيثمي، مع التفرّد فهو محتمل لعدالة الرواة. وله شاهد يعتضد به. وله شواهد أخرى مع ضعف فيها. والله الموفق.

[٣٨٤] ١٩٨٧- قال البزار: حدثنا علي بن مسلم الطوسي[(١)] قال حَدَّثَنَا محمد بن أبي عبيدة [(٢)] قال حدثني أبي [(٣)] عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله قال لقد رأيتني وإني لسادس ستة ما على ظهر الأرض مسلم غيرنا[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش بهذا الإسناد إلا أبو عبيدة بن معن ولا عنه إلا ابنه.

تخريج الحديث:

أخرجه البغوي في معجم الصحابة ٤٦٠/٣ ح ١٤٠٣، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٨/٣٣ (من طريق يحيى بن محمد بن صاعد وغيره) وغيرهما عن علي بن مسلم الطوسي، البغوي وابن صاعد وغيرهما عن علي بن مسلم الطوسي. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٣/٨ و٤٥٢/٨. ومن طريقه وطريق أبي كريب محمد بن العلاء: الطبراني في الكبير ح ٨٤٠٦، وابن حبان ح ٧٠٦٢، وأبو نعيم في "الحلية" والحاكم في المستدرك ٣١٣/٣، ثلاثتهم من طرق عن أبي بكر بن أبي شيبة.

علي بن مسلم الطوسي، وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء: ثلاثتهم عن محمد بن أبي عبيدة به نحوه[(٥)].

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرد أبي عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي بهذا الحديث بهذا الإسناد، وهو ثقة وابنه كذلك، ورجاله رجال الصحيح، وهو غير معلّ بعلة، إلا ما ذكر من أن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه إلا يسيراً[(٦)] لكن لا بأس به، فهو تفرّد محتمل لعدالة الرواة. وأورده في "المجمع" وقال: رواه الطبراني والبزار ورجالهما رجال الصحيح.

---

(١) ثقة من العاشرة تقريب التهذيب رقم ٤٨٣٣.

(٢) محمد بن أبي عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله مسعود الهذلي، أبو عبيدة المسعودي، ثقة، تقريب التهذيب رقم ٦١٦٥.

(٣) عبد الملك بن معن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، ثقة من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٤٢٤٦.

(٤) مسند البزار ٣٥٦/٥.

(٥) وانظر: إتحاف المهرة لابن حجر ٣١٠/١٠ ح ١٢٨٢٤. والإيماء ٥٣٣/٤ ح ٤١١٠.

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٤٤ رقم ٣٩٢٤ وغيرها من المصادر.

[٣٨٥] ٢٠٦٩- قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ[١]، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ[٢]، قَالا: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ[٣]، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنَ النبيِ ﷺ، قَالَ: إِنَّ الإِسْلامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، قِيلَ: وَمَنَ الْغُرَبَاءُ ؟ قَالَ: النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله مسندا إلا الأعمش، ورواه عن الأعمش، أبو خالد، ويوسف بن خالد، وغيرهما.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ح ٢٦٢٩ ثنا أبو كريب وفي العلل الكبير" ح ٦٢٨. وابن ماجه ح ٣٩٨٨ ثنا سفيان بن وكيع. والدارمي في سننه ٣١١/٢ والشاشي ح ٧٢٩ من طريق زكريا بن عدي، وابن أبي شيبة في المصنف ١٣٤/٨ عن حفص بن غياث، وعنه الإمام أحمد وابنه عبد الله في المسند ٣٢٥/٦ ح ٣٧٨٤، ومن طريق ابن أبي شيبة أيضاً أبو يعلى ح ٤٩٧٥، والطبراني في "الكبير" ح ١٠٠٨١ والطحاوي في "شرح المشكل" ١٦٩/٢ ح ٦٨٦ من طريق عمر بن حفص بن غياث. والطحاوي في شرح المشكل أيضاً ح ٦٨٧ من طريق يوسف بن منازل، أبو كريب وسفيان بن وكيع، وزكريا بن عدي، وابن أبي شيبة وعمر بن حفص بن غياث ويوسف بن منازل، جميعهم عن حفص بن غياث عن الأعمش به[٥].

دراسة العلة في الحديث:

قال الترمذي في الجامع (عقب تخريج الحديث): هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود، إنما نعرفه من حديث حفص بن غياث... تفرد به حفص.

قلت: فقد ذكر تفرد حفص بن غياث به، ولم يذكر تفرد الأعمش. كما قال البزار وهو الأولى (أي ما ذكر الترمذي). ومع تفرد حفص فقد قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: لا

---

(١) ثقة مشهور، تقدم مراراً.

(٢) هو البلخي.. صدوق، نقموا عليه الإرجاء من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٢٧٧.

(٣) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر، تقريب التهذيب رقم ١٤٣٩.

(٤) مسند البزّار ٤٣٣/٥، ورجاله ثقات، إلا أن البزار ذكر تفرد الأعمش بهذا الإسناد وإنما تفرّد به حفص بن غياث. كما يأتي من كلام الأئمة الآخرين.

(٥) وأكثرهم ذكر زيادة: النزاع من القبائل، والبعض لم يذكر.

أعلم أحداً روى هذا الحديث غير حفص بن غياث، وهو حديث حسن[١].

قلت: فقد ذكر الإمام البخاري تفرد حفص به وحسنه مع ذلك. وللحديث شواهد: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ١٤٥ (٢٣٢) وغيره من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله مرفوعاً به. (دون ذكر النزاع من القبائل) ومن حديث ابن عمر: أخرجه مسلم أيضاً ح ١٤٦ من طريق عاصم بن محمد العمري عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً: إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها.

رأي الباحث:

الحديث تفرد به حفص كما قال البخاري والترمذي، وليس الأعمش كما قال البزار، وقولهما أحرى بالصواب. ومع تفرد حفص به من حديث ابن مسعود، إلا أنه حسن صحيح كما قال الإمام البخاري، فهو لا غبار عليه وصححه الترمذي، فهو تفرّد محتمل لعدالة حفص واعتضاده بالشواهد من حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عن الجميع، والله الموفق.

---

(١) العلل الكبير ص ٣٦٤ ح ٦٢٨.

[٣٨٦] ٢٠٧٠- قال البزار: حَدَّثَنَا إبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْن مُحَمَّدٍ الْعَبْسِيُّ أَبُو شَيْبَة[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الأَشْعَثِيُّ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْثَرُ[(٣)]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: عَلَّمَنَا رسول اللّه ﷺ خُطْبَةَ التَّشَهُّدِ، وَخُطْبَةَ الْحَاجَةِ[(٤)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش إلا عبثر.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠٧٩ من طريق سعيد بن عمر وقال الأشعي به. أخرجه الترمذي في جامعه ح ١١٠٥ ثنا قتيبة عن عبثر به (وذكر الخطبة مفصلة). والنسائي أيضاً في الكبرى ١٢٦/٦ عن قتيبة عن عبثر. (وذكروا خطبة الحاجة فقط دون التشهد). وأخرجه أبو داود ح ٢١١٨ من طريق وكيع. وأحمد ح ٤١١٦، ١٨٩/٧. والشاشي في مسنده ح ٧١٠ من طريق عبيد الله بن موسى، وكيع وعبيد الله: كلاهما عن إسرائيل وأحمد أيضاً ح ٣٧٢١ ثنا عفان ثنا شعبة، إسرائيل وشعبة كلاهما عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص (كلاهما) عن عبد الله. وأخرجه أبو داود ح ٢١١٨ وأحمد ح ٤١١٥. وأبو يعلى ح ٥٢٣٣، وغيرهم من طرق عن الثوري والنسائي ح ١٤٠٤ وفي الكبرى ٥٢٩/١ وغيره من طريق غندر عن شعبة، شعبة والثوري كلاهما عنأبي إسحاق عن أبي عبيدة (وحده) عن عبد الله. وابن أبي شيبة ٤٤٣/٣ من طريق عبد الرحمن، وأخرجه النسائي في الكبرى ١٢٦/٦ من طريق يزيد بن زريع، والشاشي في مسنده ح ٧٠٩ من طريق عبد الرحمن بن زياد، عبد الرحمن ويزيد بن زريع وغيرهم من طريق المسعودي عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وحده عن عبد الله به. (وعند ابن أبي شيبة: موقوف). وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" ١٦٢/١١ عن معمر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود، موقوفاً. وابن ماجه ح ١٨٩٢ من طريق يونس بن أبي بن إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص عن عبدالله، وكذا رواه زهير عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص موقوفاً. (السنن الكبرى ٦٢٦/٦).

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد عبثر بن القاسم بروايته عن الأعمش، وقد اختلف على أبي إسحاق فيه، في إضافة

---

(١) صدوق وتقدّم مراراً.

(٢) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٢٣٨٥.

(٣) عبثر بن القاسم الزبيدي الكوفي، ثقة من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ٣٢١٤.

(٤) مسند البزار ٤٣٤/٥.

راوٍ ووقفه ورفعه. وعبثر ثقة يحتمل تفرّده لعدالته وثقته ولم ينكر عليه.
وأول من ذكر الاختلاف في هذا الحديث الإمام يحيى بن معين فقال (كما نقل العباس الدوري عنه): يختلفون فيه، فبعضهم يقول: أبو إسحاق عن أبي الأحوص. وبعضهم يقول: أبو إسحاق عن أبي عبيدة[1].
قلت: فذكر الوجهين عن أبي إسحاق، لكنه لم يرجح شيئاً.
وذكر النسائي رحمه الله الاختلاف على أبي إسحاق أيضاً: باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة وذكر الاختلاف على أبي إسحاق في خبر عبد الله بن مسعود فيه.
وأما الدارقطني فقد ذكر الاختلاف في حديث التشهد وذكر طرقه مفصلة، ثم قال:
"وكلّ الأقاويل صحاح عن أبي إسحاق إلا ما قال زيد بن أبي أنيسة من ذكر علقمة، فإن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً..."[2].
والإمام الترمذي: (بعد تخريجه للحديث من طريق عبثر قال) هذا حديث حسن، رواه الأعمش عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عن عبد الله. ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ. وكلا الحديثين صحيح. لأن إسرائيل جمعهما فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله مسعود عن النبي ﷺ[3].
قلت: فقد صحّح رواية أبي إسحاق عن أبي عبيدة، ورواية أبي إسحاق عن أبي الأحوص. بناءً على أن إسرائيل رواه عنهما جميعاً، وقد حفظ حديث جدّه.

رأي الباحث:

إن البزار قد ذكر تفرد عبثر عن الأعمش، وتفرّده محتمل لعدالته وثقته. وقد اختلف فيه على أبي إسحاق، على وجهين إسناداً ذكر الاختلاف ابن معين والنسائي والدارقطني. وصرّح الترمذي بتصحيح الطريقين على أساس رواية إسرائيل وتثبته وحفظه لحديث جده أبي إسحاق، وإليه مال الدارقطني رحمه الله. والحديث صحيح كما قال الترمذي، وهو ما يقتضيه النظر من حيث أن إسرائيل قد تابعه المسعودي ومعمر وزهير على روايته عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص. (مع أن الآخرين قد أوقفاه) فهو صحيح مرفوعاً لأنه من رواية إسرائيل، والله الموفق.

---

(١) تاريخ الدوري ٤١٣/١ رقم ٢٨٠٣.
(٢) العلل ٥٩٥/٣ إلى ٦٠١، السؤال ٩٠٤.
(٣) جامع الترمذي ح ١١٠٥.

[٣٨٧] ٢٠٧٥- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَوْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، وَأَبِيهِ[1]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنّ النبيﷺ، كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ[2].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في "كشف الأستار" ٥٨/٤ ح ٣١٨٩. وفي "المجمع" ١٧٢/١٠، وقال: رواه البزار: ورجاله، رجال الصحيح.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذا الإسناد عن ابن مسعود، وهو إسناد صحيح، التفرد محتمل لعدالة الرواة وثقتهم. فتفرّدهم محتمل.

وله شاهد: فالحديث إنما يعرف عن معاذ بن جبل عن النبيﷺ أخرجه أبوداود في "السنن" ح ١٥٢٢ من طريق أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصنابحي عن معاذ بن جبل: أن رسول اللهﷺ أخذ بيده وقال: يا معاذ، والله إني لأحبّك، فقال: "أوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلاة تقول: اللهم أعني على ذلك وشكر وحسن عبادتك". وهو عند النسائي في "المجتبى" ح ١٣٠٣ في الكبرى ٣٨٧/١ والطبراني في "الكبير" ح ١١٠ (في حديث معاذ) من هذه الطريق.

رأي الباحث:

هذا الحديث غريب من حديث ابن مسعود كما قال البزار وإسناده صحيح، مع التفرّد لعدالة المتفرّدين. والحديث إنما هو مشهور عن معاذ بن جبل، وهذا شاهد له. والله أعلم.

---

(١) أبو وكيع: الجراح بن مليح بن عدي الرواسي، صدوق يهم من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٩١٦.

(٢) مسند البزار ٤٣٨/٥.

[٣٨٨] ٢٠٧٧- قال البزار: حدثنا سلم بن جنادة قال حَدَّثَنَا محمد بن فضيل عن أبيه[١] عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد اللّه في قول اللّه عزوجل:لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن اللّه ألف بينهم قال نزلت في المتحابين في اللّه[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله إلا فضيل بن غزوان.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في "الأفراد" من طريق محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي إسحاق به بنحوه[٣]. وقال الدارقطني: تفرّد به محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي إسحاق عنه[٤]. وأخرجه النسائي في الكبرى ٣٥٢/٦ عن محمد بن آدم بن سليمان عن حفص، والطبري في تفسيره ٤٧/١٤ من طريق عبيد الله بن موسى. والطبري أيضاً ٤٨/١٤ من طريق أبي أسامة، وابن نمير وحفص ثلاثتهم عن فضيل بن غزوان به نحوه. وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦٠/٣٣ بإسناده عن حفص بن غياث عن فضيل به. وأورده الهيثمي في المجمع ٢٧/٧ وعزاه للبزار وقال: "رجاله رجال الصحيح".

دراسة العلة في الحديث:

إن الحديث لم يتفرد به محمد بن فضيل بل تابعه أبو أسامة وابن نمير وحفص جميعاً عن فضيل بن غزوان كما قال الدارقطني بل الصحيح أنه تفرد به فضيل كما قال البزار، وتفرّده محتمل لعدالته وثقته.

رأي الباحث:

ذكر البزار تفرد فضيل بن غزوان وهو إسناد صحيح، لعدالة وثقة المتفرّد فضيل بن غزوان. وقد رواه عدّة عن فضيل ولم يتفردبه محمد بن فضيل عن أبيه كما قال الدارقطني.

---

(١) فضيل بن غزوان بن جرير الضبي.. ثقة من كبار السابعة، تقريب التهذيب رقم ٥٤٦٩.

(٢) مسند البزار ٤٣٩/٥.

(٣) أطراف الغرائب ١٤١١٤٠/٤ ح ٣٨٥٠.

(٤) قلت: لم يتفرد به محمد بن فضيل عن أبيه بل تابعه غيره.

[٣٨٩] ١٦٣٩ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لاَ يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ حَتْمًا أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ أَكْثَرَ انْصِرَافِ رسول الله ﷺ عَنْ يَسَارِهِ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن مسعود، ولا نعلم له طريقا إلا عن الأسود إلا حديثا أخطأ فيه زياد بن عبد الله، فرواه عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٧٠٧ (٥٩) من طريق أبي معاوية ووكيع، وجرير وعيسى بن يونس، وابن خزيمة في صحيحه ١٠٦/٣ ح ٥١٧٤ من طريق أبي أسامة ومحمد بن فضيل (مع بعض الذين روى عنهم مسلم). وعبد الرزاق في مصنفه ٢٤٠/٢ من طريق الثوري. وأضاف الشاشي في مسنده الحمّاني وابن نمير ٤١٢/١ – ٤١٤. وأضاف إلى هؤلاء الطبراني في الكبير ح ١٠٦٢ – ١٠٦٤ من طرق زائدة، وجعفر بن الحارث. والبخاري في صحيحه ح ٨٥٢ وغيره من طريق شعبة. جميع هؤلاء الأحد عشر نفساً عن الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله، وتفرد زياد البكائي بإسناده عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، ووهم فيه، وروايتهم هي الصحيحة المحفوظة والله الموفق.

دراسة العلة في الحديث:

فقد ذكر الإمام البزار أمرين:

الأول: تفرد ابن مسعود بهذا الحديث عن النبي ﷺ، والتفرّد محتمل لعدالة الرواة.

الثاني: أنه يرويه الثقات من طريق الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود بن يزيد عن عبد الله عن النبي ﷺ، وهو المحفوظ. إلا طريقاً أخطأ فيه زياد بن عبد الله البكائي، فجعله عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود.

قلت: فهو معلول بالطريق المشهور وهذه هي العلة.

رأي الباحث:

إن الحديث إسناده صحيح على شرط الشيخين، والتفرّد محتمل لعدالة الرواة. المحفوظ المشهور من حديث الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن عبد الله، وهكذا رواه أوثق وأحفظ أصحاب

---

١ – مسند البزار، ٦٩/٥، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

الأعمش مع كثرتهم. أما رواية زياد البكائي (وفيه ضعف) فقد خالف فيها الثقات، فلـــذا روايتـــه منكرة، وإليه ذهب الإمام البزار وهذا ما أراد بيانه. والله الموفق.

[٣٩٠] ١٨١٨- قال البزار: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ[(٢)] يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ يَعْنِي ابْنَ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رسول اللهﷺ كَانَ يَصُومُ مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُفْطِرًا يَوْمَ جُمُعَةٍ قَطُّ[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن النبيﷺ أعلى من عبد الله بن مسعود، ولا نعلمه يروى عن عبد الله بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ورواه عن عاصم، شيبان، وقيس بن الربيع، وزاد شيبان: وما رأيته مفطرا يوم جمعة قط.

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي ح ٢٥٩، ومن طريقه ابن ماجه في السنن ح ١٧٢٥، وأبو داود في "السنن" ح٢٤٥٠ ثنا أبو كامل، ولفظ الطيالسي نفسه في مسنده: (ما رأيت رسول اللهﷺ مفطراً يوم الجمعة). ولفظ ابن ماجه من طريق الطيالسي. (قلما رأيت رسول اللهﷺ يفطر يوم الجمعة). ولفظ أبي كامل عن أبي داود الطيالسي (عند أبي داود السجستاني). كان رسول اللهﷺ يصوم يعني من غرة كل شهر ثلاثة ايام. بدون زيادة (قلّما رأيت رسول اللهﷺ يفطر يوم الجمعة). وابن خزيمة في صحيحه ح ٢١٢٩ ثنا محمد بن بشار حدثنا أبو داود الطيالسي به ولفظه: (ويكون من صومه يوم الجمعة).

وأخرجه الترمذي ح ٧٤٢ من طريق عبيد الله بن موسى طلق بن غنام وعنده أيضاً (قلما يفطر)
وأخرجه النسائي في الكبرى ١٢٢/٢ من طريق أبي حمزة السكري، عن عاصم عن زر به. واللفظ عنده: (وقلما يفطر يوم الجمعة).

وأحمد ٤٠٦/٦ ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، وحسن (بن موسى) (وعنده أيضاً: قلما كان يفطر يوم الجمعة). عبيد الله وطلق وأبو حمزة السكري وأبو النضر والحسن بن موسى: جميعهم عن شيبان بن عبدالرحمن. وأبو حمزة السكري (عند النسائي وغيره في الكبرى). كلاهما عن عاصم عن زر به.
وأخرجه الدارقطني في العلل ٢٣٥/٣ ح ٣١٣، من طريق عبيد الله بن موسى ثنا سفيان – كذا قال سفيان – عن عاصم، عن رز، عن عبد الله به.

---

(١) هو الفلاس الصيرفي ثقة حافظ معروف.

(٢) ثقة صاحب كتاب من السابعة، تقريب التهذيب ص ٤٤١ رقم ٢٨٤٩.

(٣) مسند البزار ٢١٥/٥.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار في الحديث عن ابن مسعود، وفي لفظ الحديث، وذكر العهدة بتفرّد الجملة (ما رأيته مفطراً يوم الجمعة) على شيبان بن عبد الرحمن وهو ثقة، وتفرده بها محتمل في الحديث، لأنه معروف بالعدالة، وأما قيس فقد ذكر: (ما رأيته يصوم يوم الجمعة) وهو منكر.[1]

(١) وانظر العلل للدارقطني ٣/٢٣٤، ٢٣٥، السؤال: ٧٠٤.

[٣٩١] ١٧٧٧- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: خَيْرُ النَّاس قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم له طريقا عن عبد الله إلا هذا الطريق.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٥٣٣ (٢١١) وابن ماجه في السنن ح ٢٣٦٢، كلاهما من طريق جرير عن منصور به. وهو عند أهل السنن والمسانيد من طرق عن جرير وغيره عن منصوره بـه. وأخرجه البخاري في صحيحه ح ٣٤٥١ من طريق سفيان وأيضاً ح ٦٢٨٢ من طريق شيبان. كلاهما عن منصور به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد بهذا الطريق ورجاله ثقات رجال الشيخين فالتفرد منهم محتمل لعدالتهم وثقتهم وضبطهم.

(١) مسند البزّار ١٨٠/٥، ورجاله ثقات رجال الشيخين.

[٣٩٢] ١٧٨٢ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أزهَيْرُ[(١)]، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ[(٢)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله إلا أزهر.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٥٣٣ (٢١٢) حدثني الحسن بن علي الحلواني ثنا أزهر بن سعد السمان عن ابن عون به.

وهو عند غيره من طرق عن أزهر بن سعد عن ابن عون به.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به أزهر السمّان كما قال البزّار وقد خوف، وسئل عنه الدارقطني، فقال: "يحى القطان، أملاه أزهر على ابني محمد من كتابه، وليس فيه عبد الله. والمرسل، عن ابن عون أصحّ. وهو صحيح، عن منصور والأعمش، عن إبراهيم متصلاً مسنداً" [(٣)].

رأي الباحث:

وأما إسناد أزهر بن السمان المتصل المرفوع، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه لكن وقع فيه الاختلاف في الانقطاع والاتصال، وروى محمد بن يحى القطان عن أزهر، أنه لم يجده في كتابه ذلك، أي موصولاً، وقد تفرّد زهر بروايته موصولاً من هذا الوجه، والصحيح المرسل عن ابن عون.

وصوب المرسل من رواية أزهر، الإمام الدارقطني، وقبله يحى القطان، فهو معلول بالطريق المشهور عن ابن عون. والله الموفق.

---

(١) في المطبوع زهير وهو خطأ، والصواب من المصادر الأخرى.

(٢) مسند البزار ١٨٥/٥، وإسناده رجاله ثقات.

(٣) العلل ٤١٨/٣-٤٢٠، السؤال ٨١٠، فالظاهر أنه قد رجح المرسل عن ابن عون والمتصل من طرق أخرى.



المبحث الثالث

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

وفيه أربعة وثلاثون حديثاً

[٣٩٣] ١٥٢٠- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ[٣]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ، وَهُوَ سَاجِدٌ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَمْضِي فِي صَلاتِهِ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله إلا منصر بن أبي الأسود، ولم يتابع عليه، ومنصور فليس به بأس، شيخ من أهل الكوفة.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٧/١ ثنا إسحاق بن منصور[٥] عن منصور به بنحوه. وأخرجه أبو يعلى ح٥٣٧٠، والطبراني في الكبير ح٩٩٩٥، والأوسط ح٨٧٢، ٢٦٨/١، وح٨٥٣، وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا منصور. والشاشي في مسنده ٤٤/١، جميعهم من طريق سعيد بن سليمان.[٦] إسحاق بن منصور وسعيد بن سليمان عن منصور بن أبي الأسود به. وأخرجه أحمد في مسنده ١٤٢/٧ ح٤٠٥١ ثنا أبو معاوية ثنا الحجاج عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان ينام مستلقياً حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ.

وأورده الهيثمي في المجمع، ٢٦٦/٨ وذكر الاختلاف في لفظه أيضاً. وأخرجه أحمد أيضاً ٤٠٥٢ ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وابن ماجه ٤٧٥. والبزار ح١٥٨٥، ٢٨/٥ من طريق يزيد بن هارون عن حجاج عن فضيل بن عمرو عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بنحو حديث حماد عن إبراهيم، وليس فيه ذكر السجود. وقال البزار: هذا الحديث لا نعلم رواه عن فضيل وغيره، والحجاج ورواه جماعة عن الحجاج[٧]. وهو مدلس من المرتبة الرابعة[٨].

وأخرجه الترمذي في "العلل الكبير" ح٤٤ ص٤٧، ثنا محمود بن غيلان ثنا علي بن الحسن عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ: (كان ينام حتى ينفخ، ثم يقوم

---

(١) ترجمته برقم ١٤٦٤ وهو صدوق.

(٢) أبو يعلى التّوزي ترجمته برقم ١٤٣٨: صدوق يهم.

(٣) صدوق رُمي بالتشيّع من الثالثة، تقريب التهذيب ص ٩٧٢ رقم ٦٩٤٤.

(٤) مسند البزار: ٣٢٨/٤

(٥) صدوق تكلم فيه للتشيع من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٣٨٩.

(٦) سعدوية ثقة حافظ من كبار العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٢٣٤٢.

(٧) كثير الخطأ والتدليس، تقريب التهذيب ص ٢٢٢ رقم ١١٢٧.

(٨) كما في التعريف ص ١٢٥ رقم ١١٨. والدّميني في التدليس ص ٣٧٤

فيصلي ولا يتوضأ)([1]). وذكر الدارقطني عن عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش أيضاً([2]).
وأخرجه ابن أبي شيبة، ١٥٧/١ ثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كان النبيﷺ عليه وسلم ينام حتى ينفخ ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ وإسحاق بن راهويه في مسنده ٨٣٧/٣ نا وكيع به ولفظه، (نام حتى نفخ في سجوده ثم قام فصلى). وابن ماجه ١٦٠/١ ح٤٧٤ ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد الطنافسي ثنا وكيع ثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، قالت: فذكر بنحو حديث ابن أبي شيبة إلا أنه زاد: قال الطنافسي (علي بن محمد) قال وكيع: تعني وهو ساجد.
وأورده الترمذي في العلل الكبير، ص٤٧ ح٤٥: قال: قال وكيع به فذكره.
وأخرجه ابن أبي شيبة ١٥٦/١ ثنا شريك عن منصور عن إبراهيم قال: كان النبيﷺ ينام في ركوعه وسجوده ثم يصلي ولا يتوضأ. وذكره الدارقطني في العلل ٣٩٤/٣: عن شعبة وأبي عوانة عن منصور عن إبراهيم. أي مرسلاً، فذكر الركوع والسجود ورد مرسلاً من رواية النخعي.
وأخرجه الدارقطني في الأفراد: من طريق عبدالقاهر بن شعيب عن ورقاء بن عمر عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة([3]). وكذا ذكره في العلل ٣٩٤/٣. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، مصنفه، ١٥٦/١ ثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم أن النبيﷺ نام في المسجد حتى نفخ ثم قام فصلى ولم يتوضأ.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار منصور بن أبي الأسود عن الأعمش بهذا الإسناد ومنصور لا بأس به، وقد تابعه أبو حمزة السكري وغيره فهو تفرّد محتمل بالمتابعة، وقد اختلف في لفظه ومما تبين سبق يتبين أنه رواه الأعمش، واختلف عنه: الوجه الأول: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، رواه على هذا الوجه عنه: منصور بن أبي الأسود عند البزار وغيره، وأبو حمزة السكري (عند الترمذي في العلل) وعبدالله بن عبدالقدوس (كما ذكر الدارقطني) وحماد وفضيل بن عمرو (في رواية حجاج على ضعف فيه، عند أحمد وابن ماجة.
واختلف على حجاج بن أرطأة أيضاً فاضطرب فيه، على وجهين:
أ- عن حجاج عن حماد عن إبراهيم، عن علقمة عن عبدالله، رواه عن حجاج أبو معاوية الضرير عند أحمد وابن ماجة.

([1]) العلل للدار قطني، ٣٩٣/٣
([2]) العلل، ٣٩٣/٣
([3]) أطراف الغرائب ٤١٣/٥ ح٥٨٨٩

ب- عن حجاج عن فضيل بن عمرو عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، رواه عنه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عند أحمد.

قلت: وأصل الاضطراب من حجاج نفسه فقد قال فيه ابن معين وأحمد إسماعيل القاضي ويعقوب بن شيبة: أنه مضطرب الحديث، لكثرة تدليسه[١].

وذكره الأستاذ أحمد بازمول ضمن الرواة الموصوفين بالاضطراب مطلقاً في بحثه[٢]. أيضاً كما سيأتي تفصيله.

الوجه الثاني: عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، رواه عن الأعمش، وكيع بن الجراح وتفرد به.

ويرويه منصور بن المعتمر واحتلف عنه أيضاً.

الوجه الأول: عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، رواه عن منصور هكذا ورقاء بن عمر اليشكري، أبو البشر الكوفي، وقد قال فيه الحافظ: صدوق في حديثه عن منصور لين[٣].

تفرد به ورقاء وعنه عبدالقاهر بن شعيب كما ذكر الدارقطني في الأفراد.

الوجه الثاني: عن منصور عن إبراهيم مرسلاً. (دون ذكر الأسود وعائشة)

رواه عنه منصور هكذا: شعبة وأبو عوانة (كما ذكر الدارقطني) وشريك (عند ابن أبي شيبة) وكذا رواه هشيم عن مغيرة عن إبراهيم مرسلاً عن النبيﷺ، متابعاً لرواية شعبة ومن وافقه.

قلت: وهذا الاختلاف ذكره الأئمة: ورجّحوا بعض الوجوه دون غيرها فإليك ما قالوا، أما الإمام الترمذي فذكره في علله الكبير، فذكر الاختلاف في حديث الأعمش.

فأخرج الحديث من طريق أبي حمزة السكري عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله ثم ذكره عن وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة.

ثم قال: سألت محمداً (البخاري) عن هذا الحديث، فقلت: أي الروايتين أصح؟ فقال: يحتمل عنهما جميعاً، ولا أعلم أحداً من أصحاب الأعمش قال: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، إلا وكيعاً.

وسالت عبدالله بن عبدالرحمن (الدارمي)، فقال: حديث الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله أصح[٤].

قلت: فإنّ البخاري مع أنه قال: يحتمل عنهما جميعاً، كأنّه يشير إلى رجحان وجه أبي حمزة ومن

---

(١) الجرح، ١٥٥/٣، وتهذيب الكمال، ٤٢٧/٥ والتهذيب، ١٧٤/٢

(٢) المقترب في بيان المضطرب، ص٢٣٧

(٣) التقريب، ص١٠٣٦ رقم ٧٤٥٣

(٤) العلل الكبير، ص٤٧-٤٨

وافقه، فلذا يشير إلى تفرد ووكيع بما رواه دون أصحاب الأعمش. أما الدارمي فقد رجح رواية أبي حمزة ومن وافقه صراحةً ووافقه الدارقطني أيضاً، فقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه الأعمش، عن إبراهيم، واختلف عنه: "وأشبهها بالصواب حديث الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة، عن عبدالله([1])".

قلت: فقد ذكر الدارقطني جميع وجوه الاختلاف تقريباً كما هو ظاهر ورجح طريق منصور وأبي حمزة وعبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله.

ومما تقدم نخلص إلى ما يلي من الراجح في حديث الأعمش: الراجح ما رواه منصور بن أبي الأسود وأبو حمزة وعبدالله بن عبدالقدوس لـ:

١- أنهم عدد فما رواه العدد أولى مما تفرد به واحد.

٢- أن وكيعاً تفرد بروايته عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ولم يتابعه أحد عن الأعمش على ذلك، مع كثرة أصحاب الأعمش، كا أشار البخاري إلى ذلك.

٣- أن الإمام الدارمي والدارقطني قد رجحا رواية منصور وأبي حمزة، وأشار البخاري إلى ذلك مع قوله يحتمل عنهما جميعاً.

أما رواية حجاج بن أرطأة، فقد اضطرب فيها كما تقدم، ولهذا لم يعتبر به الأئمة، مع عنعنته لتدليس القبيح، لكنه يصلح في الشواهد والمتابعات على أن يكون وجهاً واحداً، أي إنما: فضيل بن عمرو عن إبراهيم، أو حماد عن إبراهيم، وعلى كل، يصلح متابعةً لرواية أبي حمزة السكري وابن أبي الأسود، والله أعلم.

فالصحيح الراجح من جميع هذه الأوجه:

منصور بن أبي الأسود وأبي حمزة السكري وعبدالله بن عبدالقدوس: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، كما ذكر الدارقطني والدرمي أيضاً.

تنبيه: لكن تفرد منصور بقوله: (ينام وهو ساجد) ولم يذكره الآخرون، هذا بل قالوا مطلقاً ولهذا في القلب منه شيء، والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إن حديث منصور بن أبي الأسود حديث صحيح محفوظ وقد تابعه أبو حمزة السكري وعبدالله بن عبدالقدوس، عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وهو الوجه الراجح، رجحه الدارمي والدارقطني وأما ذكر البزار والطبراني لرواية منصور بالتفرد فهو محتمل للمتابعات.

([1]) العلل: ٣/٣٩٢-٣٩٤، السؤال: ٧٩٩

٢- أما طريق وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، فهو مرجوح، وقد تفرد به، كما ذكر الأئمة، وإن كان البخاري قد أشار بأنه يحتمل على الوجهين.

٣- رواية حجاج بن أرطأة عن حماد أو فضيل عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، مع ضعفها واضطرابها تصلح للاستشهاد بها لوجه منصور عن أبي الأسود ومن وافقه.

[٣٩٤] ١٨٣٥- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ[٣]، عَنْ عَاصِمٍ، أَحْسَبُهُ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كُنَّا نُعَلَّمُ الاسْتِخَارَةَ كَمَا نُعَلَّمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَمْرًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْوَاسِعَ، إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلاَ أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الأَمْرُ الَّذِي أُرِيدَ وَتُسَمِّيهِ خَيْرًا فِي دِينِي، وَخَيْرًا لِي فِي أَمْرِ دُنْيَايَ، وَخَيْرًا لِي فِي عَاقِبَةِ أَمْرِي، فَيَسِّرْهُ لِي أَحْسَبُهُ، قَالَ: فَبَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا لِي فِي أَمْرِ دِينِي، وَشَرًّا لِي فِي أَمْرِ دُنْيَايَ، وَشَرًّا لِي فِي عَاقِبَةِ أَحْسَبُهُ، قَالَ: أَمْرِي، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَيَسِّرْ لِي الْخَيْرَ، وَاقْضِ لِي بِهِ، وَارْضِنِي بِهِ.

[٣٩٥] ١٨٣٦- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ الْمُنْذِرُ بْنُ الْوَلِيدِ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ[٥]، عَنْ عَاصِمٍ[٦]، عَنْ زِرٍّ[٧]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبي صلى الله عليه وسلم، بِنَحْوِهِ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث زر عن عبد الله إلا بهذا الإسناد[٨].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط، ٢٢٢/٧ ح٧٣٣٢، ثنا محمد بن العباس، نا الفضل بن يعقوب نا الهيثم بن جميل ثنا مبارك بن فضالة به، بنحوه.قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن مبارك بن فضالة إلا الهيثم بن جميل، تفرد به الفضل بن يعقوب.

وأخرجه الطبراني في الكبير ح١٠٤٢١ ثنا العباس بن حمدان الحنفي الأصبهاني ثنا المنذر بن الوليد الجارودي ثنا أبي سعيد بن زيد به.

---

(١) صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٧٨٤ رقم ٥٤٥٧.

(٢) ثقة من أصحاب الحديث، تقريب التهذيب ص ١٠٢٩ رقم ٧٤٠٩.

(٣) صدوق يدلس ويسوي، تقريب التهذيب ص ٩١٨ رقم ٦٥٠٦.

(٤) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٩٧١ رقم ٦٩٤١.

(٥) صدوق له أوهام، تقريب التهذيب ص ٣٧٨ رقم ٢٣٢٥.

(٦) بن بهدلة أو ابن أبي النجود، صدوق له أوهام، تقريب التهذيب ص ٤٧١ رقم ٣٠٧١.

(٧) زر بن حبيش الأسدي، ثقة مخضرم، ترجمته برقم ١٨٣٥.

(٨) مسند البزار ٢٢٧/٥، ٢٢٧.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد عن زر بن حبيش بهذا الإسناد ومبارك بن فضالة مدلّس وقد عنعنه لكنـــه متـــابع بالإسناد الثاني وغيره فالتفرّد محتمل للمتابعة وللشاهد من حديث جابر.

وحديث جابر رضي الله عنه: (وهو العمدة في هذا الباب) الشاهد لما تقدم.

أخرجه البخاري في صحيحه، ح١١٠٩ و٦٠١٩ و٦٩٥٥ وأبـــو داود ح١٥٣٨، والترمـــذي ح٤٨٠، وقال: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمن بن أبي الموالي. وهو شـــيخ مديني، ثقة. واخرجه النسائي في "المجتبى" ح ٣٢٥٣، وفي الكبرى ٣/٣٣٧. وابن ماجه ح١٣٨٣، وأحمد ٢٣/٥٥ ح١٤٧٠٧ من طرق عن عبدالرحمن بن أبي الموال المدنيّ ثنا محمد بن المنكدر عـــن جابر بن عبدالله مرفوعاً.

[٣٩٧] ١٥٨٣- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْن شَبُّوَيْهِ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْن أَبي لَيْلَى[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبي[(٣)]، عَن ابْن أبي لَيْلَى[(٤)] - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَن -، عَنْ فُضَيْل بْن عَمْرو[(٥)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رسول اللّه ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ وَرَحْمَتِكَ، فَإِنَّهَا بيَدِكَ لاَ يَمْلِكُهَا أَحَدٌ سِوَاكَ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ وَلاَ أَعْلَمُ، وَتَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ الَّذِي يُرِيدُهُ خَيْرًا لِي فَوَفِّقْهُ وَيَسِّرْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاقْضِ لِي بالْخَيْر حَيْثُ كَانَ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ وَلاَ أَعْلَمُ، وَتَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ[(٦)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروي من حديث علقمة عبدالله، إلا من هذا الوجه مسنداً.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح **١٠٠٥٢**. والشاشي ح **٣٥٩** من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي عن محمد بن عمران بن أبي ليلى به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذا الإسناد وفيه عمران بن أبي ليلى وهو مقبول، فتفرّده غير محتمل. لكنه روي من أوجه أخرى. فيقبل للاعتضاد بالمتابعات.

---

(١) من أفاضل الناس وأئمة الحديث تاريخ بغداد ٩/٣٧١.

(٢) صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٧٥٢ رقم ٥٢٠١.

(٣) مقبول من الثامنة، تقريب التهذيب ص ١٧١ رقم ٦١٤٢.

(٤) صدوق سيء الحفظ جدّاً من السابعة، تقريب التهذيب ص ٧٨٦ رقم ٥٤٦٦.

(٥) ثقة من السادسة، تقريب التهذيب ٧٨٦.

(٦) مسند البزار ٥/٢٦.

[٣٩٨] ١٤٥٥- قال البزار: حدثنا الحسن بن عرفة[١] ويوسف بن محمد بن سابق[٢] قالا حَدَّثَنَا أبو يحيى التيمي[٣] عن مخارق عن طارق[٤] بن شهاب عن عبد اللّه بن مسعود قال لقد شهدت من المقداد مشهدا لأن أكون أنا صاحبه أحب إلي من ملئ الأرض من شيء كان رسول اللهإذا غضب احمرت وجنتاه فجاء وهو على تلك الحال فقال يا رسول اللهلاً نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون ولكن والذي بعثك بالحق لنكونن من بين يديك ومن خلفك وعن يمينك وعن شمالك[٥].

[٣٩٩] ١٤٥٦- وقال البزار: وحدثناه معمر بن سهل[٦] قال حَدَّثَنَا عبيد اللّه بن موسى[٧] قال حَدَّثَنَا إسرائيل[٨] عن مخارق عن طارق عن عبد الله اللّه أنه قال شهدت من المقداد ثم ذكر نحو هذا الكلام.

قال البزار: ولا نعلم أسند مخارق عن طارق عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه ١٤٥٦/٤ ح ٣٧٣٦، و ٤٣٣٣ ثنا أبو نعيم ثنا إسرائيل عن مخارق عن طارق بن شهاب سمعت ابن مسعود بنحوه وعن حمدان بن عمران ثنا أبو النضر ثنا الأشجعي عن سفيان عن مخارق، عن طارق به، قال: ورواه وكيع عن سفيان عن مخارق عن طارق.

وأخرجه بالإسناد الأول (١٤٥٥) أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبيﷺ ح ١٤٠ من طريق محمد بن بكير الحضرمي، نا أبو يحى التيمي. وأخرجه ابن سعد في الطبقات ١٦٢/٣، والحاكم ٣٤٩/٣، وابن عساكر ٧٦٠/٦٠ من طريق ابن أبي غرزة، والشاشي في مسنده ٨٤/٢ عن عباس الدوري، ثلاثتهم عن عبيد الله، والنسائي في الكبرى ح ١١١٤٠ من طريق الأشجعي عن سفيان

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٢٣٩ رقم ١٢٦٥.

(٢) مجهول الحال.

(٣) هو إسماعيل بن إبراهيم الأحول الكوفي:ضعيف، تقريب التهذيب ص ١٣٦ رقم ٤٢٥.

(٤) ثقة، التقريب ص ٩٢٦ رقم ٦٥٦٣.

(٥) مسند البزار ٢٨٤/٤ ح ١٤٥٥.

(٦) ذكره ابن حبان في الثقات ١٩٦/٩ وقال: متقن.

(٧) ثقة من أثبت الناس في إسرائيل التقريب ص ٦٤٥ رقم ٤٣٧٦.

(٨) ثقة، التقريب ص ١٣٤ رقم ٤٠٥.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ح ٣٣٨ عن محمد بن عبد الله الأسدي عن إسرائيل. وأحمد ٢٢٧/٦ ح ٣٦٩٨، عن عمرو بن محمد العنقري وأسود بن عامر وأبي نعيم ثلاثتهم عن إسرائيل عن مخارق به وأيضاً، ٣٨٥/٧ ح ٤٣٧٦، ثنا عبيدة بن حميد عن مخارق بن عبد الله عن طارق به.

وقد روي من دون ذكر ابن مسعود:

حزم به البخاري تعليقاً كما تقدم، وأخرجه في مسنده ١٢٤/٣١ ح ١٨٨٢٧، ثنا وكيع ثنا سفيان عن مخارق عن طارق: أن المقداد قال رسول الله ﷺ يوم بدر الحديث.

وأخرجه أيضاً من طريقه ابن عساكر في تاريخه (وقال: رواه الثوري فلم يذكر ابن مسعود ١٦٢/٦٠

دراسة العلة في الحديث:

رواية إسرائيل وبمتابعة سفيان من طريق الأشجعي مع متابعة عبيدة بن حميد لهما في مخارق أرجح وأقوى من رواية وكيع، ولهذا اعتمدها البخاري في الصحيح وأشار إلى هذه بأنه على علم بها مع ذلك رجح غيرها، فالراجح رواية.

رأي الباحث:

أن أسانيد البزار لهما شواهد ومتابعات وقد ذكر التفرد في الحديث فهو محتمل لهذه المتابعات، مع ضعف الإسناد الأول. وقد اختلف فيه. والحديث صحيح من طريق إسرائيل عن مخارق عن طارق عن ابن مسعود مرفوعاً، رواها عنه جمع من الثقات، مع متابعات عبيدة ابن حميد وعبد الله بن محمد الأسدي وغيرها ولهذا اعتمد بها البخاري في صحيحه فالحديث صحيح.

[٤٠٠] ١٤٥٩ــ قال البزار: حدثنا محمد بن معمر قال حَدَّثَنَا أبو أحمد قال حَدَّثَنَا بشير أبو إسماعيل عن سيار عن طارق بن شهاب عن عبد الله عَن النبي قال: من اقتراب الساعة السلام بالمعرفة وأن يجتاز الرجل المسجد لاَ يصلى فيه.[1]

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث طارق عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٤١٥/٦ ح ٣٨٧٠، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا بشير بن سلمان، عن سيار، عن طارق بن شهاب، قال: كنا عند عبد الله، جلوسا، فجاء رجل، فقال: قد أقيمت الصلاة. فقام وقمنا معه، فلما دخلنا المسجد، رأينا الناس ركوعا، في مقدم المسجد، فكبر وركع، وركعنا ثم مشينا، وصنعنا مثل الذي صنع، فمر رجل يسرع، فقال: عليك السلام يا أبا عبد الرحمن، فقال: صدق الله ورسوله، فلما صلينا ورجعنا، دخل إلى أهله، جلسنا، فقال بعضنا لبعض: أما سمعتم رده على الرجل: صدق الله، وبلغت رسله، أيكم يسأله ؟ فقال طارق: أنا أسأله، فسأله حين خرج، فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن بين يدي الساعة تسليم الخاصة، وفشو التجارة، حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وقطع الأرحام، وشهادة الزور، وكتمان شهادة الحق، وظهور القلم.

قلت: فهذا المتن الذي روي بهذا الإسناد، ليس الذي عند البزار في الحديث الذي نحن بصدد دراسته، إلا لفظ (تسليم الخاصة) فهو يكون في معنى لفظ: (السلام بالمعرفة)، ولهذا يغلب على ظني أن هذا المتن قد دخل على متن آخر وإليه أشار الهيثمي بقوله: في المجمع ٢٣٩/٧ حيث أورده هذا الحديث وقال: رواه كله أحمد، والبزار ببعضه، وزاد "وأن يجتاز الرجل بالمسجد فلا يصلي فيه". ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح.

ونخرج الحديث على لفظ أحمد الذي تقدم آنفاً، ثم لفظ البزار.

أخرجه أحمد ٨٩/٧ ح ٣٩٨٢، ثنا يحيى بن آدم، ثنا بشير أبو إسماعيل به مختصراً، ولفظه: (بين يدي الساعة تسليم الخاصة، وتفشو التجارة، حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وتقطع الأرحام.)

---

(١) مسند البزار ٢٨٧/٤، تراجم رجاله رقم ١٤٥٧. وأرى أن هذا الحديث بهذا اللفظ وقريباً جداً منه رواه البزار من حديث علقمة ح ١٥٦٧، حيث قال: ثنا محمد بن معمر ثنا روح بن عبادة، وحدثنا أحمد بن إسحاق ثنا حجاج، ثنا حماد بن سلمة، عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً: من اقتراب الساعة السلام بالمعرفة وذكر كلاماً آخر. والذي يظهر لي أن هذا دخل حديث في حديث، والغالب على الظن أن هذا من البزار نفسه أو من محمد بن معمر، لأن الحديث الذي بإسناد بشير بن سلمان عن سيار عن طارق له متن آخر كما سيأتي في التخريج. والله أعلم

وليس فيه (شهادة الزوروكتمان شهادة الحق وظهور القلم).

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ح ١٠٤٩، والطحاوي في المشكل ٢٦٣/٤ ح ١٥٩٠، والحاكم ٤٤٥/٤، والشاشي، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن بشير بن سلمان به، وبألفاظ متقاربة من بعضهم البعض. وقد أخرج الطيالسي في مسنده ح ١١٧١، عن مبارك بن فضالة عن الحسن قال: قال عمرو بن تغلب: مرفوعاً: إن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوماً نعلهم الشعر، وإن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوماً كأن وجوههم المجان المطرقة، وإن من أشراط الساعة أن يكثر التجار، ويظهر القلم.

تخريج الحديث: بلفظ البزار: (من اقتراب الساعة السلام بالمعرفة وأن يجتاز الرجل المسجد لا يصلي فيه).

أخرجه البزار نفسه ح ١٥٧٦ ثنا محمد بن معمر ثنا روح بن عبادة، وحدثنا أحمد بن إسحاق ثنا حجاج، ثنا حماد بن سلمة عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من اقتراب الساعة السلام بالمعرفة ... وذكركلامنا آخر.

وقد أخرجه الطحاوي في المشكل ٢٦٥/٤ ح ١٥٩١، ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة، والحارث في مسنده كما في بغية الباحث ص ٢٤٩، ثنا داود بن المحبر ثنا حماد بن سلمة.

ولفظه عند الطحاوي: عن علقمة أنه كان مع مسروق وابن مسعود بينهما فجاء أعرابي فقال السلام عليك يا ابن أم عبد فضحك ابن مسعود فقال: لم تضحك، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن من أشراط الساعة السلام بالمعرفة وأن يمر الرجل بالمسجد ثم لا يصلي فيه). قلت: فهذا أقرب إلى البزار سنداًوتناً.

وأخرجه عبد الرزاق ٤٢١/١ عن معمر عن أبي إسحاق وغيره من أهل الكوفة عن ابن مسعود (فذكرالمسجد والركعتين فقط)، وقال: "صحيح الإسناد" وأعله الذهبي: "هو موقوف".

وأخرجه الطيالسي في مسنده ح ٣٨٨ ثنا شعبة عن حصين عن عبد الأعلى[1] عن خارجة[2] به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرد من هذا الوجه وتفرّد به سيّار أبو حمزة، وتفرّده محتمل للمتابعات.

فكما تقدم روي من طريق الأسود بن يزيد وفيه ضعف مرفوعا، ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعاً، في رواية الأبار، ومن طريق أبي حمزة الأعور عن علقمة عن ابن

(١) عبدالأعلى بن الحكم الكلابي ذكره البخاري في تاريخه ٧٠/٦ وابن أبي حاتم ٢٥/٦ وقال: سمع ابن مسعود وحذيفة.

(٢) مقبول: تقريب التهذيب ص ٢٨٣ رقم ١٦٢٠.

مسعود مرفوعاً، وهو ضعيف، وغيرها من الطرق المنقطعة أو الضعيفة.

وأما رواية سيار أبي حمزة عن طارق عن ابن مسعود فهي تتقوى وتقوي جزء (السلام بالمعرفة) فقط، وإلا فهو حديث مستقل. وتفرّده محتمل للمتابعات.

رأي الباحث:

أن الحديث بإسناد البزار دخل حديث على آخر كما تقدم فيما ظهر لي. وإن المتنين لهما شواهد ومتابعات تقويها. والله أعلم.

[٤٠١] ١٥٣٦- قال البزار: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ[٢]، عَنْ عُبَيْدَةَ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ.

[٤٠٢] ١٥٣٧ - وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ الْحَارِثُ بْنُ الْخَضِرِ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ فَرْقَدٍ[٥]، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي ﷺ بِنَحْوِهِ.

وَلاَ نَعْلَمُ رَوَى عُبَيْدَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، إِلاَّ هَذَا الْحَدِيثَ.

قال البزار: سماك بن حرب عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

[٤٠٣] ١٦٣٤ - وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ[٨]، عَنْ حَمَّادٍ[٩]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ فِي الصَّلاَةِ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رفعه إلا مسلم، عن هشام، وقد رواه غير مسلم، عن هشام، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله، وكان مسلم ربما لم يذكر الأسود، وربما ذكر الأسود[١٠].

[٤٠٤] ١٦٤٧- وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ[١١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ

---

(١) ثقة ثبت، تقريب التهذيب ص ١٠٠٠٣ رقم ٧١٧٠.

(٢) ثقة عابد، تقريب التهذيب، ص ٥٠٣ رقم ٣٣١٧.

(٣) هو ابن معتب ضعيف، التقريب ص ٦٥٥ رقم ٤٤٤٨.

(٤) لم أعثر له على ترجمته.

(٥) صدوق ربما خالف، تقريب التهذيب ص ٦٦٨ رقم ٤٥٤٢.

(٦) ترجمته برقم ١٥١٣ وهو ثقة.

(٧) ثقة مأمون مكثر تقريب التهذيب ص ٩٣٧ رقم ٦٦٦٠.

(٨) ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، تقريب التهذيب ص ١٠٢٢ رقم ٧٣٤٩.

(٩) فقيه صدوق له أوهام، التقريب ص ٢٦٩ رقم ١٥٠٨.

(١٠) مسند البزار ٥/٦٦٠٠.

(١١) ترجمته برقم ١٤٧٩ وهو ثقة.

اللّهِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ[٢]، عَنْ جَابِرٍ[٣]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّ النبيﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ.

[٤٠٥] ١٧٣١ و١٨٤٤ – وقال البزار: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَشْعَثَ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ[٦] بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، وَزِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّ النبيﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، يَعْنِي فِي الصَّلاةِ.

وقال البزار: وهذان الحديثان (يقصد معه حديثاً آخر قبل) لا نعلم رواهما عن عاصم عن أبي وائل وزرّ، إلا عبد الملك بن الوليد.

تخريج الحديث:

أولاً: (طريق عبيدة بن معتب): أخرجه الطبراني في الأوسط ١٩٢/٣ ح ٢٨٩٨ من طريق نصر ثنا عبد الله داود، وتابعه على هذا الوجه أبو حمزة الأعور وعبد الكريم أبو أمية فقالا عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. كما ذكر الدارقطني في العلل ٥٣٤/٣، وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠١٨٧ من طريق محمد بن أبان، وح ١٠١٨٨ من طريق أبي حنيفة، كلاهما عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد لله. وأخرجه أبو يوسف القاضي في آثاره ح ٢٧٦ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله. ورواه يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عنعلقمة، عن عبدالله موقوفاً. (ذكره الدارقطني في العلل ٥٣٥/٣).

وطريق مسلم بن إبراهيم عن هشام: وطريق إسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن بن الأسود. تفرد بإخراجه البزار ولم أعثر عليه عند غيره. وقد أخرج من حديث عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، من غير طريق جابر.

تخريج طريق عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم عن زرو أبي وائل عن عبد الله: أخرجه

---

(١) ترجمته برقم ١٤٧٩ أيضاً وهو ثقة.

(٢) ترجمته برقم ١٤٧٧.

(٣) ضعيف رافضي تقريب التهذيب ص ١٩٢ رقم ٨٨٦.

(٤) صدوق، التقريب ص ٤٨٥ رقم ٣١٨٠.

(٥) الراجح أنه سعيد بن الأشعث بن سعيد السمان، قال أحمد: صدوق وذكره ابن حبان في الثقات ٢٦٨/٨، تعجيل المنفعة ص ٥٨٠.

(٦) ضعيف، تقريب التهذيب ص ٦٢٩ رقم ٤٢٥٥.

الطبراني في الكبير ح ١٠١٩١ عن محمد عبد الله الحضرمي عن سعيد بن أبي الربيع (بن أشعث) به. وذكره الدارقطني في العلل ٢٩٦/٣ – ٢٩٧، وذكر أيضاً: ورواه بدل بن المحبر، عن عبد الملك، عاصم، عن زروحده، عن عبد الله مرفوعاً.

وذكر الدارقطني في العلل ٢٩٦/٣: رواه أبو عوانة، عن عاصم، عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً.

وأخرج الدارقطني ٢٩٧/٣ ح ٣٢٥ من طريق أبي سعد البقّال، عن أبي وائل عن عبدالله موقوفاً.

وقال عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله.

وأخرج الطبراني في الكبير ح ١٠١٩٠ من طريق عكرمة بن إبراهيم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة، والأسود عن عبد الله. (ذكرهما الدارقطني في العلل ٢٩٦/٣)

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذه الأحاديث، وهو محتمل للمتابعات مع الاختلاف فيها.

بيان الاختلاف في حديث أبي وائل عن عبد الله: بينه الدارقطني فقد سئل عنه فقال: وذكر الدارقطني الاختلاف من ناحيتين. (وأتكلم عليها مبيناً الراجح منها)

أولاً: في الطرق والأسانيد:

أ- في حديث الأعمش:

الوجه الأول: رواية العرزمي عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، "لا شيء"، لأن عبد الرحمن بن محمد العرزمي، هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العرزمي، هو عم عباد بن أحمد العرزمي. وأبو سليمان ميسرة هو الفزاري. ومحمد بن عبد الرحمن، متروك وأبوه وجدّه[1].

وعليه، فلا عبرة بهذه الطريق لوهائها.

ورواية عكرمة بن إبراهيم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله، فعكرمة بن إبراهيم الأزدي الموصلي قاضي الري، قال ابن معين: ليس بشيء[2].وقال أبو داود: "ليس بشيء"[3]. وقال النسائي: "ضعيف"[4]. وقال العقيلي: "يخالف في حديثه وفي حفظه اضطراب"[5]. اضطراب"[5]. وقال ابن حبان: "كان من يقلب الأخبار ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به"[6].

(١) سؤالات البرقاني للدار قطني ص ٦٠ رقم ٤٤٢ و٤٤٣.

(٢) تاريخ الدارمي ص ١٤٩.

(٣) سؤالات الآجري ٣٧٠/١.

(٤) الضعفاء ص ٢٢٥ رقم ٤٨٢.

(٥) ضعفاء العقيلي ٣٧٧/٣.

(٦) المجروحين ١٨٨/٢.

وعليه فهو ضعيف لا عبرة به وبروايته فلا يعبأ به، فرواية الأعمش من الوجهين لا تصحّ. والله أعلم.

(ب) في حديث عاصم بن بهدلة: فقد اختلف على عبد الملك بن الوليد عنه:

الوجه الأول: فرواه سعيد السمان عنه عن عاصم عن أبي وائل وزر عن عبد الله، وجمع بين أبي وائل وزر. ورواه بدل بن المحبر عنه، عن عاصم عن زر (وحده) عن عبد الله. وسعيد السمان، لا بأس به إلا فيما خالف كما ذكر ابن حبان وتقدم. وبدل بن المحبر: ثقة ثبت إلا في حديث زائدة من رجال البخاري[1].

وهنا روى عن غير زائدة، فهو ثقة ثبت فهو أولى فالراجح ما رواه. عن عبد الملك عن عاصم عن زر (وحده) عن عبد الله. فهو الصحيح، ووجه السمان مرجوح منكر لكن المدار على الملك بن الوليد، وهو ضعيف كما تقدم ذلك.

ثانياً: الاختلاف في الرفع والوقف:

الوجه المرفوع: رواه عبد الملك بن الوليد عن عاصم عن زر (وحده) على الراجح. عن عبد الله مرفوعاً، وعبد الملك، ضعيف كما تقدم.

الوجه الموقوف: عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً، رواه عنه، أبو عوانة الوضاح بن عبد الله: ثقة ثبت[2].

وتابع روايته في أبي وائل: أبو سعد البقال بن مرزبان، الكوفي الأعور وهو ضعيف مدلّس، من الخامسة[3]. ومع ضعفه يصلح متابعاً، فرواية أبي عوانة الموقوفة هو الراجح، ولهذا قال الدارقطني رحمه الله: "وأشبه ذلك قول أبي عوانة، عن عاصم"[4].

وبيان الاختلاف والراجح من رواية إبراهيم بن يزيد النخعي.

فكما تقدم في التخريج فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً.

رواه هكذا: عبيدة بن معتب كما مر وقد تفرد به لا يحتمل تفرّده لضعفه، وهو ضعيف وأبو حمزة، الأعور ميمون[5]. وهو ضعيف أيضاً. وعبد الكريم أبو أمية ابن أبي المخارق البصري: ضعيف[1].

---

(١) التقريب ص ١٦٤ رقم ٦٥١.

(٢) كما في التقريب رقم ٧٤٥٧.

(٣) التقريب رقم ٢٤٠٢.

(٤) العلل ٣/٢٩٧.

(٥) كما في التقريب رقم ٧١٠٦.

قلت: فثلاثتهم ضعفاء.وتابعهم عليه، من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، مرفوعاً. أبو حنيفة الإمام تكلم الأئمة في حفظه مع إمامته وجلالته في الفقه[٢].

الوجه الثاني: ما رواه هشام بن أبي عبد الله عن حماد عن إبراهيم عن الأسود رواه عن هشام هكذا: مسلم بن إبراهيم على شك وربما لم يذكر الأسود. كما ذكر البزار، وقد تفرد به وخالف من هو أوثق منه.

الوجه الثالث: رواه هشام عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله مرفوعاً منقطعاً، رواه غير مسلم عن هشام هكذا كما ذكر البزار، وكذا رواه أبو يوسف القاضي عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله، منقطعاً. (كما في الآثار). ورواه هكذا شعبة عن مغيرة عن إبراهيم عن عبد الله، وأيضاً فضيل بن عمرو والقعقاع بن يزيد وحماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن عبد الله مرفوعاً منقطعاً[٣].

الوجه الربع: إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، موقوفاً. رواه هكذا يزيد بن أبي زياد عنه (كما ذكر الدارقطني) هو ضعيف كبر فتغير من الخامسة[٤].

الذي يظهر لي أن الراجح هو، الوجه الثالث إبراهيم عن ابن مسعود مرفوعاً، منقطعاً لما يلي:

١- لكثرة رواته وهم ثقات مثل (شعبة عن) مغيرة، وفضيل بن عمرو وقعقاع بن يزيد وحماد.

٢- أن رواة الأوجه المتصلة كلهم متكلم فيهم وضعفاء فرواية الثقات أولى. والله أعلم

رأي الباحث:

إن إسناد عبيدة بن معتب عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موصولاً، ضعيف، وتفرده محتمل بمتابعاته، وهو الوجه الراجح المتصل لكثرة المتابعات. والله أعلم.

أما إسناد مسلم بن إبراهيم عن هشام عن حماد عن إبراهيم. فقد اضطرب فيها مسلم نفسه فتارة ذكر الأسود وأخرى لم يذكره. ورواه غيره عن هشام (ولم أجده) فلم يذكر الأسود، والراجح المنقطع، لكن تفرد مسلم منجبر للمتابعات أيضاً.

إسناد إسرائيل عن جابر بن يزيد ضعيف. ووقع الاختلاف في حديث أبي وائل على أوجه، والراجح منها رواية أبي عوانة الموقوفة على عبد الله، لضبط رواته، لكنه محتمل للمتابعات مرفوعاً.

---

(١) التقريب رقم ٤١٨٤.

(٢) كما في الكامل ٦/٧، والإرشاد ٣٦٩/١ وضعفاء العقيلي ٣٠٠/٤ والميزان ٢٥٣/٤.

(٣) كما ذكر الدارقطني ٤٣٧/٣.

(٤) التقريب رقم ٧٧٦٧.

[٤٠٦] ١٥٤٢- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: انْطَلَقَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ، وَامْرَأَةُ عبد الله إلى النبي ﷺ، كُلٌّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَكْتُمُ صَاحِبَتَهَا أَمْرَهَا، فَأَتَتَا الْحُجْرَةَ، فَقَالَتَا لِبلالٍ: ائْتِ النبيَّ ﷺ، فَقُلْ: إِنَّ امْرَأَتَيْنِ لإِحْدَاهُمَا فَضْلُ مَالٍ، وَفِي حِجْرِهَا بَنُو أَخٍ لَهَا أَيْتَامٌ، وَقَالَتِ الأُخْرَى: إِنَّ لِي فَضْلَ مَالٍ، وَلِي زَوْجٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ، فَقَالَ رسول الله ﷺ لَهُمَا: كِفْلَيْنِ كِفْلَيْنِ، يَعْنِي بِصَدَقَتِهِمَا عَلَى مَنْ ذَكَرَتَا[1].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا إبراهيم بن مهاجر.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى ٣٨٢/٥ ح ٩٢٠٣ نا القاسم بن زكريا أنا عبيد الله عن إسرائيل به بنحوه. وأخرجه الدارقطني "في السنن" ١٠٨/٢ من طريق محمد بن الأزهر ثنا قبيصة عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً. بمعناه (وليس فيه أم عبد الله) والمرأة الأخرى.

وأخرجه الدارقطني أيضاً ١٠٨/٢، من طريق الفريابي ثنا سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة أن امرأة ابن مسعود سألته عن حليّ لها قال: "إذا بلغ مائتين ففيه الزكاة" قالت إن في حجري بني أخ لي أفأجعله فيهم قال: "نعم" (موقوف) (دون ذكر أم عبد الله أو المرأة الأخرى). وأخرجه كذلك أبو عبيد الهروي في الأموال ح ٩٢٢ ثنا عبد الرحمن (ابن مهدي) عن سفيان عن حمّاد، عن إبراهيم عن علقمة قال: قالت امرأة عبد الله فذكر بمعناه موقوفاً. (وليس فيه ذكر أم عبد الله أو المرأة الأخرى). وأخرجه أبو عبيد أيضاً ح ٩٢٣ ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر عن إبراهيم، أن امرأة عبد الله، فذكر بمعناه موقوفاً. (دون ذكر أم عبد الله) أو المرأة الأخرى. وذكر الدارقطني في السنن ١٠٨/٢ إبراهيم عن عبدالله مرسلاً مرفوعاً.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي بهذا الإسناد وقد اختلف فيها على ثلاثة أوجه.

الوجه الأول: إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً متصلاً. رواه هكذا عنه: إبراهيم بن مهاجر

---

(١) مسند البزّار ٣٤٥/٤-٣٤٦.

عند البزار والنسائي وحماد بن أبي سليمان، في رواية قبيصة عن سفيان عن حماد. (عند الدارقطني).
وتفرّد به إبراهيم بن مهاجر من هذا الوجه.

الوجه الثاني: إبراهم عن عبد الله منقطعاً. (ذكره الدارقطني في السنن).

الوجه الثالث: إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً غير مرفوع، رواه هكذا عنه حماد بن أبي سليمان، (في رواية سفيان عنه، كما روى ابن مهدي والفريابي عن سفيان) وأبو معشر زياد بن كليب، عند أبي عبيد.

بيان الراجح: اختلف أهل العلم في ذلك.

أ- فقد رجح الدارقطني الرواية المنقطعة، فقال بعد تخريجه للمرفوع المتصل: "هذا وهم، والصواب: عن إبراهيم عن عبد الله، مرسل"[١].

وقال البيهقي أيضاً: وقد روي مرفوعاً: وليس بشيء.

ب- وقال ابن التركماني في رحمه الله: بعد إيراده لهذا الحديث: وهذا السند رجاله ثقات، والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله[٢].

قلت: في هذا نظر عند أهل العلم بالحديث، فليست كل زيادة من ثقة يجب قبولها، فقد يكون وهماً أو خطأً أو نحو ذلك، وهذا كثير، والراجح ما ذكره الدارقطني والدليل عليه، أن قبيصة بن عقبة السدائي الكوفي، صدوق ربما خالف[٣].

وقد ضعّفه ابن معين في سفيان، وقال: أبو داوالحفري والفريابي وقبيصة وأبو حذيفة، حديثهم بعضه قريب من بعض في الضعف. ونحو ذلك قال العجلي وغيره[٤].

ثم قد خالف من هو أوثق منه: عبد الرحمن بن مهدي فقد رواه عن سفيان عن حماد به موقوفاً، وقد قدّمه ابن معين وابن المديني وأحمد وغيرهم من أهل العلم على أمثال قبيصة في الثوري[٥].

وقد وافقه الفريابي (مع ضعفه في الثوري). فالراجح الموقوف.

وأما رواية إبراهيم بن مهاجر فهو ضعيف كما تقدم وقد تفرّد بوصله لكن تفرّده محتمل للمتابعة.

وقد روي الحديث في الصحيحين وغيره، من حديث أبي وائل عن عمرو الحارث عن زينب أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٣٩٧ من طريق حفص بن غياث عن الأعمش حدثني امرأة ابن مسعود.

---

(١) السنن ١/١٨٢.

(٢) الجوهر النقي ٤/١٣٩.

(٣) التعريف رقم ٥٥٤٨.

(٤) كما في شرح العلل ٢/٧٢٦.

(٥) شرح العلل ٢/٧٢٢ – ٧٢٦.

شقيق (أبو وائل) عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله. قال (الأعمش) فذكرته لإبراهــايم فحدثني إبراهيم عن أبي عبيدة عن عمرو بن الحارث، عن زينب امرأة عبد الله بمثله سواء، قالت: كنت في المسجد، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «تصدقن ولو من حليكن» وكانت زينب تنفق على عبد الله، وأيتام في حجرها، قال: فقالت لعبد الله: سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزي عني أن أنفق عليك وعلــى أيتام في حجري من الصدقة؟ ... الحديث

وأخرجه مسلم في صحيحه ح ١٠٠٠ (٤٥) من طريق أبي الأحوص عن الأعمش.

رأي الباحث:

اختلف في رواية إبراهيم عن علقمة عن عبد الله لهذا الحديث، والراجح ما رجحه الدارقطني بأنــه منقطع، وأيضاً ترجح الرواية الموقوفة لأن رواهما أثبت، وتفرّد إبراهيم بن مهاجر بوصله. وقد وقــع وهم في رواية البزار وتفرد به وهو ذكر أم عبد الله مع امرأة عبد الله للسؤال، والنســائي وغــيره ذكروا امرأة ابن مسعود وامرأة أبي مسعود الأنصاري، وهو الصحيح. وأصل الحــديث مــرويٌّ في الصحيحين، فتفرّد إبراهيم بن مهاجر محتمل لهذه المتابعة، إلاّ ذكر أم عبد الله وامرأة عبد الله فهــذا منكر والله أعلم.

[٤٠٧] ١٥٥١- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُتْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَخْوَالِهِ يَعْنِي عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، أَحْسَبُهُ قَالَ: ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكَ، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ: اكْتُبْ لَهُ أَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَحْسَبُهُ قَالَ: فَيَدْخُلُهَا[1].

قال البزار: وهذان الحديثان لا نعلمهما يرويان من حديث حماد، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله إلا من هذا الوجه، ولم نسمعهما إلا من أحمد بن إسحاق، عن عامر بن مدرك. (يقصد الحديث الذي قبله).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار ح ١٧٦٤ من طريق جرير، ح ١٧٦٥ من طريق الثوري، وح ١٧٦٦، من طريق أبي معاوية ووكيع ثلاثتهم، عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله عن النبي ﷺ بنحوه[2].

وقال: وهذا الحديث قد رواه الأعمش عن زيد عن عبد الله، ورواه غير واحد عن الأعمش بهذا الإسناد، ورواه سلمة بن كهيل عن زيد عن عبد الله.

ثم أخرج البزار ح ١٧٦٧.من طريق أبي أحمد نا فطر بن خليفة عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن عبد الله عن النبي ﷺ بنحو حديث الأعمش[3].

رواية الأعمش: أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٦٦٣ (١). من طريع أبي معاوية ووكيع وابن نمير وجرير وعيسى بن يونس وشعبة. والبخاري ح ٣٠٣٦ من طريق أبي الأحوص، وح ٣١٥٤ من طريق حفص وح٧٠١٦ من طريق شعبة. كلهم عن الأعمش عن زيد بن وهب سمعت عبد الله بن مسعود بنحوه مرفوعاً. (وليس عندهم: أحسبه قال: فيدخلها). وقال أبو نعيم: "صحيح ثابت،

---

(١) مسند البزار ٤/٣٥١-٣٥٤.

(٢) مسند البزار ٥/١٧٠.

(٣) قلت: وفيه فطر بن خليفة المخزومي، مولاهم، أبو بكر الحناط، صدوق رمي بالتشيع، من الخامسة، مات بعد سنة خمسين ومائة. التقريب ص ٧٨٧ رقم ٥٤٧٦.

متفق عليه، رواه الجم الغفير، عن الأعمش"[١]، وقال الحافظ[٢]: "وقد أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" عن بضع وعشرين نفساً من أصحاب الأعمش. وقال أيضاً: لم ينفرد به زيد بن وهب عن ابن مسعود"، (وذكر الآخرين الذين تابعوا زيد بن وهب) وذكر أن بعضها موقوف.

أما رواية سلمة بن كهيل: فقد أخرجها أحمد ٤٨/٧ ح ٣٩٣٤، ثنا حسين بن محمد والنسائي في الكبرى ٣٦٦/٦ ح ١١٢٤٦ من طريق يزيد بن هارون، حسين ويزيد كلاهما عن فطر بن خليفة عن سلمة بن كهيل به، بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

الحديث ضعيف من طريق حماد (بإسنا البزار) وقد تفرد به عتبة بن يقظان وهو ضعيف، فلا يصح هذه الطريق، لكنه محتمل لاعتضاده بطريق الأعمش وغيرها.وله أصح الطرق عن الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود، وهو المشهور رواه الكبار من أصحاب الأعمش عنه، مع العدد وقد اتفق عليه البخاري ومسلم. وفيها التفرّد وهو أصحّ الطرق.

وطريق سلمة بن كهيل أيضاً لا بأس بها، وهو وجه جيد، لاعتضاده أيضاً بالمتابعات. وقد روي الحديث عن طرق عن ابن مسعود وفي بعضها ضعف، ووقف، وله شواهد صحيحة من حديث أنس وحذيفة بن أسيد والله الموفق.

---

(١) الحلية /٣٦٥.

(٢) في "الفتح" ٤٧٩/١١.

[٤٠٨] ١٥٦٦- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ قِرْطَاسٍ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلا أَتَاهُ، قَالَ: إِنِّي قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ فِي رَكْعَةٍ، قَالَ: هَذًّا كَهَذِّ الشِّعْرِ، إِنِّي لأَعْلَمُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَقْرَؤُهُنَّ أَوْ يَقْرَأُ بِهِنَّ سُورَتَيْنِ مِنَ الْمُفَصَّلِ فِي رَكْعَةٍ[٤].

قال البزار: ولا نعلم روى عيسى بن قرطاس، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا هذا الحديث.

[٤٠٩] ١٥٦٧- وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ[٦]، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْوَلِيدِ[٧]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بنحوه.

قال البزار: ولا نعلم روى يزيد بن الوليد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا هذا الحديث[٨].

[٤١٠] ١٥٧٢ - وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِرْدَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ[٩]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَعْطُوا كُلَّ سُورَةٍ حَقَّهَا مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لَمْ يَجْمَعْ مِنَ الْقُرآنِ إِلاَّ عِشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ يَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ[١٠].

---

(١) ترجمته برقم ١٤٥٧ وهو صدوق.

(٢) ترجمته برقم ١٤٥٦ وهو ثقة.

(٣) متروك الحديث وقد كذّبه الساجي، تقريب التهذيب ص ٧٧٠ رقم ٥٣٥٥.

(٤) أخرجه البزار ٥/١٢ ح ١٦٥٥.

(٥) صدوق كثير الخطأ تقريب التهذيب ص ٤٠١ رقم ٢٥١٨.

(٦) ضعيف الحديث، تقريب التهذيب ص ١٤٤ رقم ٤٨٩.

(٧) ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، فهو مجهول الحال: التاريخ الكبير ٨/٢٦٦، الجرح ٩/٢٩٣، الثقات ٧/٦٢٧.

(٨) مسند البزار ٥/١٣.

(٩) أبو حمزة ميمون الأعور، ضعيف. التقريب رقم ٧١٠٦ ص ٩٩٠.

(١٠) مسند البزار ٥/١٨.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نحفظه من حديث أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا من هذا الوجه".

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي ١/٣٣٦ ح ٣١٣ عن ابن عفان العامري. والطبراني في الكبير ح ٩٨٥٧ عن إسحاق بن داود الصواف، كلاهما عن عبيد الله بن موسى به، بنحوه. وأقد أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٨٥٦ من طريق صغدي بن سنان عن أبي حمزة به.

دراسة العلة في الحديث:

طريق عيسى بن قرطاس هو تفرّد بها وهو متروك وكذلك طريق يزيد بن الوليد فيها ضعف، وأيضاً في طريق أبي حمزة الأعور، لكن كل هذا التفرد محتمل لأنهم تابعوا بعضهم بعضاً، إلاّ عيسى بن قرطاس فضعفه شديد. والله أعلم.

[٤١١] ١٩٨٠ - قال البزار: حدثنا عبد الله بن إسحاق العطار[١] قال حَدَّثَنَا عبد الله بن رجاء[٢] قال حَدَّثَنَا إسرائيل[٣] عن أبي حصين[٤] عن عن يحيى بن وثاب[٥] عن مسروق عن عبد اللّه قال إني لأعلم النظائر التي التي كان رسول اللّه يقرأ بهن[٦].

قال البزار: وهذا الحديث رواه بن رجاء ولم أره عندي من حديث عبيد الله بن موسى ولا سمعت أحدا يذكره إلا عن ابن رجاء وبه يعرف.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى ٣٤٥/١ وفي المجتبى ح ١٠٠٦، نا عمرو بن منصور نا عبد الله بن رجاء به. والطبراني في الكبير ح ٩٨٥٨ ثنا محمد بن زكريا الغلابي ثنا عبد الله بن رجاء به. وأخرجه الطبراني أيضاً ح ٩٨٥٩ من طريق الإمام البخاري ثنا هارون بن الأشعث ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ثنا شعبة عن حصين أو أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق به.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد ابن رجاء به، لكنه قد تابعه شعبة، وهو ثقة فيحتمل منه التفرد للمتابعة القوية.

---

(١) ثقة حافظ من الحادية عشرة، التقريب: ص ٤٩١ رقم ٣٢٢٧.

(٢) هو الغداني، صدوق يهم قليلاً، التقريب ص ٥٠٥ رقم ٣٣٣٢.

(٣) ترجمته برقم ١٤٥٩ وهو ثقة.

(٤) عثمان بن عاصم الأسدي، ثقة ثبت سُنّي ... التقريب ص ٦٦٤ رقم ٤٥١٦.

(٥) ثقة عابد من الرابعة، التقريب ص ١٠٦٨ رقم ٧٧١٤.

(٦) مسند البزار ٣٤٩/٥.

[٤١٢] ١٥٧٣ـ قال البزار: حدثنا يوسف بن موسى قال حَدَّثَنَا الحسن بن الربيع[١] قال حَدَّثَنَا أبو الأحوص[٢] عن أبي حمزة[٣] عن إبراهيم عن علقمة قال كنت عند عبد الله فدخل الأشعث بن قيس وهو يتغدا فقال الغداء يا أبا عبد الرحمن أما علمت أن اليوم يوم عاشوراء قال بلى والذي نفسي بيده لقد علمت ولقد أمرنا بصومه قبل أن ينزل رمضان فلما نزل رمضان لم نؤمر ولم ننه عنه[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله إلا من حديث أبي الأحوص عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٩٨٠ من طريق منجاب بن الحارث عن أبي الأحوص به بنحوه مختصراً. دون القصة. وأخرجه مسلم في صحيحه ح ١١٢٧ (١٢٤) من طريق إسحاق بن منصور عن إسرائيل. وأخرجه الطبراني في الصغير ح ١٠٨٦ وفي الكبير ح ٩٩٨٩. وذكر الدارقطني في العلل ٣/٤٥٠، عن يوسف بن أسباط عن الثوري. الثوري: عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود الحديث. وذكره الدارقطني أيضاً طريق أبي حمزة. وأخرجه النسائي في الكبرى ٢/١٥٨ من طريق غندر ثنا شعبة عن إبراهيم الحديث منقطعاً مرسلاً. وذكره الدارقطني أيضاً في العلل. وذكره الدارقطني في العلل ٣/٤٥٠ أيضا عن غندر عن شعبة عن مغيرة عن إبراهيم مرسلاً.

---

(١) ثقة من العاشرة تقريب التهذيب ص ٢٣٨ رقم ١٢٥١.

(٢) سلام بن سليم الحنفي، ثقة متقن، تقريب التهذيب ص ٤٢٥ رقم ٢٧١٨.

(٣) ترجمته برقم ١٥٥٥ وهو ضعيف.

(٤) مسند البزار ٥/١٨-١٩.

[٤١٣] ١٩١٧ - وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ[١]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ[٢]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٣]، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ الحديث[٤].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم في صحيحه ح ١١٢٧ (١٢٢) من طريق أبي معاوية وجرير عن الأعمش به بنحوه. (وهو عند غيره من أصحاب السنن والمسانيد).

وأخرجه مسلم أيضاً ح ١١٢٧ (١٢٣) والنسائي في الكبرى ١٥٩/٢ والدارقطني في العلل ٤٥١/٣ ح ٣٦١، من طريق سفيان الثوري عن زبيد عن عمارة بن عمير عن قيس بن السكن أن الأشعث بن قيس دخل على عبد الله ... الحديث. وله طرق أخرى.

دراسة العلة في الحديث:

وقد بينها الإمام الدارقطني جبريل فقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه عمارة بن عمير، واختلف عنه، فرواه الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد. وخالفه زبيد اليامي، فرواه عن عمارة بن عمير، عن قيس بن السكن، عن عبد الله. وخالفه محمد بن طلحة بن مصرف، فرواه عن زبيد، عن سعد بن عبيدة، عن قيس بن السكن. وقول الأعمش أشبه بالصواب.

ورواه الأشجعي، عن الثوري بإسناد آخر، واختلف فيه عن الأشجعي. فقال ابن البصير: عن الأشجعي، عن الثوري، عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد. وقال أبو النضر هاشم بن القاسم، عن الأشجعي. عن الثوري، عن منصور عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد. وقول أبي النضر أصحّ.

ورواه شعبة، عن منصور، عن إبراهيم مرسلاً. وقال غندر عن شعبة عن مغيرة، عن إبراهيم مرسلاً أيضاً.

ورواه أبو حمزة الأعور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله. وذكر علقمة وهم، والصحيح حديث عبد الرحمن بن يزيد. وقيل عن يوسف بن أسباط، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبدالله، قاله بركة الحلبي وهو ضعيف[٥].

---

(١) محمد بن خازم ترجمته برقم ١٤٩٣، وهو ثقة من أحفظ الناس لحديث الأعمش.

(٢) ثقة ثبت تقريب التهذيب ص ٧١٣ رقم ٤٨٩٠.

(٣) ثقة من كبار الثالثة، تقريب التهذيب ص ٦٠٤ رقم ٤٠٧٠.

(٤) مسند البزار ٢٩٧/٥.

(٥) العلل ٤٤٨/٣ إلى ٤٥٠ السؤال ٨٢٣.

قلت: فالدارقطني قد بيّن:

١- الاختلاف على عمارة بن عمير، وصحح رواية الأعمش. عن عمارة بن عمير عن عبدالرحمن بن يزيد. أي باقي الطرق وخطأ.

٢- الاختلاف على الأشجعي عن الثوري، وصحح رواية أبي النضر. عن الأشجعي عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبد الله.

٣- وأشار إلى الاختلاف على منصور فروى شعبة مرسلاً عن منصور عن إبراهيم، وأشار إلى مرجوحيتها.

٤- وكذا ذكر رواية بركة الحلبي وضعفه، ورواية أبي حمزة (التي ندرسها). وبين أن ذكر علقمة وهم.

٥- وبين أن الصحيح رواية عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، أي أن رواية قيس بن السكن عن عبدالله. وعلقمة عن عبد الله وهم.

وقد ذكر الإمام النسائي أيضاً الاختلاف على عمارة بن عمير في السنن الكبرى له، ١٥٨/٢. وأخرج الحديث من طرق عدة، وكذا ذكر البيهقي في الكبرى ٢٨٨/٤ - ٢٨٩.

أما الإمام مسلم فأخرج الحديث من طريق عبدالرحمن بن يزيد، ومن طريق قيس بن السكن أيضاً ومن طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. فكأنه قد صححّ الطرق الثلاث بتخريجها في صحيحه. والله أعلم.

[٤١٤] ١٥٧٧- قال البزار: حدثنا محمد بن مرداس[١] قال حَدَّثَنَا محبوب بن الحسن[٢] قال حَدَّثَنَا أبو حمزة[٣] عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره الصلاة في المحراب وقال إنما كانت الكنائس فلا تشبهوا بأهل الكتاب يعني أنه كره الصلاة في الطاق[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا من حديث أبي حمزة بهذا الإسناد ويدخل في المسند إذ قال كانت الكنائس.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في كشف الأستار ٢١٠/١ ح ٤١٦، وأيضاً في "المجمع" ١٥/٢، وقال: "رواه البزار ورجاله موثقون".

وأما الطريق الأخرى لرواية ابن مسعود، فقد أخرجها ابن أبي شيبة أيضاً في المصنف ٥٠٩/١، ثنا عبد الله بن إدريس عن مطرف عن إبراهيم قال قال عبد الله (ابن مسعود): اتقوا هذه المحاريب. وكان إبراهيم لا يقوم فيها. وعند البيهقي في الكبرى ٤٣٩/٢ من طريق نعيم بن أبي هند عن سالم بن أبي الجعد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: اتقوا هذ المذابح يعني المحاريب. (وهو إسناد حسن).

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به أبو حمزة الأعور، فالحديث يدور عليه مع ضعفه، لكنه تفرّد محتمل للمتابعة.

رأي الباحث:

إسناد رواية أبي حمزة ضعيف لأجله هو، فهو المدار وقد تفرّد به لكنه محتمل بوروده من طريق أخرى عن ابن مسعود، وفيها انقطاع لكنه مما احتمل بالمتابعة، ويتقوى الأثر بها. ويعتضد بشاهد ابن عمرو أيضاً. وقد روي مرفوعاً وهو معضل ضعيف كما بين الألباني رحمه الله[٥]. والله الموفق.

---

(١) مقبول، وترجمته تقدم برقم ١٥٧٢ وقال ابن حبان: مستقيم الحديث (الثقات ١٠٧/٩).

(٢) ترجمته برقم ١٥٧٢ وهو صدوق فيه لين.

(٣) ترجمته برقم ١٥٧٢ وغيرها وهو ضعيف.

(٤) مسند البزار ٢١/٥.

(٥) السلسلة الضعيفة ٦٤٢/١ ح ٤٤٨.

[٤١٥] ١٦٤٣- قال البزار: حدثنا عبد الله بن سعيد[١] قال حَدَّثَنَا يونس بن بكير[٢] قال حَدَّثَنَا محمد بن إسحاق[٣] عن عبد الرحمن بن الأسود[٤] عن أبيه عن عبد الله قال إن من السنة أن يخفى التشهد[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في السنن ح ٩٨٦، والترمذي ح ٢٩١، وابن خزيمة ح ٧٠٦، والحاكم في مستدركه ١/٢٦٧-٢٦٨، من طريق عبد الله بن سعيد الأشج الكندي، والبيهقي في الكبرى ٢/١٤٦، من طريق أحمد بن خالد الوهبي. الأشج والوهبي كلاهما عن محمد بن إسحاق به. وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. فقد أخرج البيهقي في الكبرى ٢/١٤٦ من طريق عبدالواحد بن زياد ثنا الحسن بن عبيدالله عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه به بلفظ: من سنة الصلاة أن يخفى التشهد.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد، وفي هذا الإسناد ضعف لعنعنة ابن إسحاق لكن تابعه الحسن بن عبيد الله فصحّ بالمتابعة. وصححه المحدث الألباني في صحيح تعليقه على سنن أبي داود والترمذي[٦].

رأي الباحث:

ذكر البزار التفرد في الإسناد، وفيه ضعف يسير لعنعنة ابن إسحاق وهو مدلس. وقد صح الحديث من طريق الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي الكوفي وهو ثقة فاضل[٧] فقد تابع ابن إسحاق.

---

(١) ثقة، ترجمته برقم ١٦٠٨.

(٢) صدوق يخطئ، تقريب التهذيب ص ١٠٩٨ رقم ٧٩٥٧.

(٣) صدوق يدلس، وهو مدلّس من المرتبة الثالثة، تقريب التهذيب ص ٨٢٥ رقم ٥٧٦٢.

(٤) ثقة معروف، تقريب التهذيب رقم ٣٨٢٧.

(٥) مسند البزار ٥/٧٢، ٧٣.

(٦) جامع الأصول ٥/٤٠١ ح ٣٥٥١.

(٧) تقريب التهذيب رقم ١٢٦٤.

[٤١٦] ١٧٩٠ - قَالَ البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْفَرَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَجِيبُوا الدَّاعِيَ إِذَا دُعِيتُمْ.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد[٣].

وقال البزار أيضاً: وقد رواه غير يحيى بن كثير، عن شعبة، عن أبي جعفر، عن عبد الله بن شداد، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، ووصله يحيى بن كثير.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٨٢/٦ نا يحيى بن محمد بن السكن، والطبراني في "الكبير" ح١٠٥٦٣ عن عبدان بن أحمد ثنا بن محمد بن السكن نا يحيى بن كثير نا شعبة به ولفظه. والمزي في تهذيب الكمال ٢٠٠/٣٣ من طريق الحسين المحاملي ثنا يحيى بن محمد بن السكن به (إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً دعا بالبركة)[٤]. وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة ص ١٨٣، ح ٤٩٠، ثنا نصر بن علي ثنا يحيى بن أبي كثير (كذا عنده) ثنا شعبة به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في هذا الحديث، وهذا إسناد ضعيف لضعف ابن السكن لكن لم يتفرد يحيى بن كثير بوصله بل توبع على ذلك.

فقد وجدت عند "ابن السني" في "عمل اليوم والليلة" ص ١٨٣، أخبرنا ابن منيع ثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن أبي جعفر الفرّاء عن عبد الله بن شداد عن عبد الله مرفوعاً، نحوه.[٥]

---

(١) ترجمته برقم ١٦١٦ وهو ضعيف.

(٢) يحيى بن كثير، أو ابن أبي كثير، اختلف في اسمه في هذا الإسناد والصحيح أنه يحيى بن كثير العنبري ثقة من التاسعة. تقريب التهذيب ص ١٠٦٤ رقم ٧٦٧٩.

(٣) مسند البزار ١٩١/٥.

(٤) انظر كشف الأستار ٧٦/٢ ح ١٢٤٢.

(٥) وابن منيع هو: أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، الأصمّ، نزيل بغداد، ثقة حافظ، من العاشرة. (التقريب رقم ١١٥) (من رجال الجماعة). وعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري، البغدادي، ثقة ثبت رمي بالتشيع، من صغار التاسعة (التقريب رقم ٤٧٣٢) (من رجال البخاري).

وعليه، فهو إسناد صحيح نظيف، فقد تابع علي بن الجعد وهو ثقة ثبت، يحيى بن كثير على روايتـــه موصولاً مسنداً غير منقطع، فالحديث صحيح ولله الحمد، والتفرد محتمل للمتابعة، وتعليل البزار له ليس له وجه، اللهم إلا أن يكون قد اطلع على روايات منقطعة لهذا الحديث. فالله أعلم.

[٤١٧] ١٧٤٠- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ[1]، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

[٤١٨] ١٧٤١ - وقال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ[2]، قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ[3]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَدِبَ إِلَيْنَا رسول الله ﷺ السَّمَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ[4].

قال البزار: ولا نعلم روى عطاء بن السائب، عن أبي وائل، عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢١٢/٦ ح ٣٦٨٦ ثنا وكيع بن الجرح عن أبيه، وابن أبي شيبة ١٨٠/٢، وابن ماجه ح ٧٠٣، وابن خزيمة ح ١٣٤٠ والبيهقي في الكبر ٤٥٢/١ من طريق محمد بن فضيل. وابن حبّان في صحيحه ح ٢٠٣١ وغيره من طريق همام بن يحيى، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٣٠/٤ من طريق وهيب بن خالد وحماد بن سلمة، (وجرير بن عبدالحميد، وزياد بن عبد الله (عند البزار) وغيرهم. سبعتهم عن عطاء بن السائب عن أبي وائل عن عبد الله، الحديث.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد عطاء بن السائب بهذا الإسناد والعلة أن جرير بن عبد الحميد والبكائي وغيرهما قد سمع من عطاء بعد الاختلاط، إلا حماد بن سلمة، فالجمهور على أنه سمع منه قبل الاختلاط وذكر العقيلي أنه سمع منه بعد ذلك.

والراجح: أنه سمع منه قبل الاختلاط[5].

وعليه: فهو "إسناد حسن" من طريق حماد بن سلمة – وبه ثبت الحديث وتقوى بمجموع هذه الطرق، فتفرّد عطاء بن السائب محتمل لأنّه صدوق، وأما اختلاطه، فقد روى حماد بن سلمة عنه قبل ذلك مع المتابعات. وقد ذكر شواهد هذه طرقه المحدث الألباني في السلسلة الصحيحة ٥٦١/٥

---

(١) جرير بن عبد الحميد ثقة إلا أنه سمع من عطاء بن السائب بعد اختلاطه. الكواكب النيرات ص ٣١٩ إلى ٣٣٣.

(٢) محمد بن إبراهيم بن صدران الأزدي البصري، صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٢٠ رقم ٥٧٣١.

(٣) هو البكائي، صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، تقريب التهذيب ٢٠٩٦ فالإسنادان كلاهما ضعيف، لكنه يصحّ للمتابعات ويأتي بيانه.

(٤) مسند البزار ١٤٨/٥.

(٥) للتفصيل: الكواكب ص ٣١٩ إلى ٣٣٣.

فما بعدها، ح **٢٤٣٥** وصححه بمجموع طرقه. فليراجع من شاء غير مأمور.

رأي الباحث:

إن جريراً وزياد بن عبد الله ممن سمع من عطاء الحديث بعد اختلاطه، وهذه هي علّة الحديث بإسناد عطاء بن السائب فهو صدوق مختلط. والباقون سمعوا منه في اختلاطه ما عدا حماد بن سلمة فهو سمع منه قبل ذلك على الراجح. فثبت الحديث من طريقه. الحديث حسن من إسناد عطاء بن السائب مع تفرده[1].

(١) معنى (جدب إلينا): زجرنا، نهانا كما ذكر ابن ماجه في السنن ح ٧٠٣.

[٤١٩] ١٨٢٧- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ[٢]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ صَعِدَ شَجَرَةً يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنْ أَرَاكٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ رسول الله فَعَجِبُوا مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ رسول الله ﷺ: لَهُمَا فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أُحُدٍ[٣].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم، عن زر، عن عبد الله إلا حماد بن سلمة.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٨٤٥٢، (ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" ١٢٧/١) ومن طريق أبي مسلم الكشي ثنا حجاج بن المنهال عن حماد به. وأخرجه أبو داود الطيالسي ح ٣٥٥، عن حماد بن سلمة، وابن سعد في الطبقات ١٥٥/٣، وغيره عن عفان، وأحمد في مسند ٩٨/٧ ح ٣٩٩١ ثنا عبد الصمد والحسن بن موسى، وأبو يعلى ح ٥٣١٠ من طريق روح بن عبادة، جميع هؤلاء عن حمّاد بن سلمة عن عاصم، وأخرجه ابن أبي شيبة ١١٣/١٢ من طريق زائدة بن قدامة عن عاصم به.- وأخرجه ابن سعد في الطبقات ١٥٥/٣ من طريق العوّام بن حوشب عن إبراهيم التيمي إن ابن مسعود صعد شجرة، فذكره مرسلاً. وأخرجه العباس الدوري ٤٩/١ من طريق أبي عتاب الدلال سهل بن حماد، والطبراني في الكبير ح ٥٩ (حديث قرة) والخطيب البغدادي في تاريخه ١٤٨/١ ومن طريق أبي عتاب (أيضاً)، ثنا شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه قال: كان ابن مسعود على شجرة، فذكر نحوه. وأخرجه البزار أيضاً ح ٣٣٠٥ من طريق سهل بن حماد أبي عتاب نا شعبة به. وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن شعبة إلاّ سهل بن حماد. وذكره الهيثمي في "المجمع" ٢٨٩/٩ و٢٩٠ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني من طرق، وفي بعضها لساقا ابن مسعود يوم القيامة أشد وأعظم من أحد. وفي بعضها بينا هو يمشي ولا رسول الله ﷺ إذ همزه أصحابه، وأمثل طرقها فيه: عاصم بن أبي النجود وهو حسن الحديث على ضعفه، وبقية رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح. وذكره من طريق أم موسى عن علي رضي الله عنه قال أمر النبي ﷺ ابن مسعود فصعد شجرة. فذكر بمعناه. قال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، ورجالهم رجال الصحيح، غير أم موسى وهي ثقة[٤].

---

(١) ثقة فاضل من التاسعة، تقريب التهذيب ١١٤٦.

(٢) ثقة وتقدّم مراراً.

(٣) مسند البزار ٢٢١/٥، ٢٢٢.

(٤) المجمع ٢٨٩/٩.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد حماد بن سلمة وهو ثقة معروف، لكن لم يتفرّد به بل تابعه زائدة بن قدامة، وهو ثقة أيضاً، وله شواهد من حديث معاوية بن قرة عن أبيه، وعلي رضي الله عنه، فهو حديث ثابت بهذه الطريق، فالتفرّد إن وجد فهو محتمل، والله أعلم.

رأي الباحث:

إن إسناد البزار إسناد حسن، ولم يتفرد به حماد بن سلمة عن عاصم كما قال البزار، بل تابعه زائدة بن قدامة كما عند ابن أبي شيبة، فهو حديث حسن، مع شواهده يصحّ بها وفي بعضها ضعف، كما ذكر الهيثمي.

[٤٢٠] ١٨٤٨- قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّا[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ يَزِيدَ الأَصْبَهَانِيُّ[٣]، عَنْ أَبِيهِ[٤]، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ رسول اللّه ﷺ يُثْنِي عَلَى النَّخَعِ حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنْ يَكُونَ قَوْمِي مِنَ النَّخَعِ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٢١٢ من طريق يحيى الحماني[٦]،[٧]. وأحمد في مسنده ٣٧٦/٦ ح ٢٨٢٦ ثنا طلق بن غنام بن طلق[٨]. كلاهما ثنا زكريا بن عبد الله بن يزيد عن أبيه، به بنحوه. وعند أحمد تردد عبد الله بن يزيد: حدثني شيخ من بني أسد إما قال شقيق وإما قال زرٌّ. (ولا يضر فكلاهما ثقة). وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" وقال: تفرد به زكريا بن عبد الله بن يزيد الصهباني عن أبيه قال: حدثني شيخ من بني أسد إما قال: شقيق وإما قال زر عن عبد الله[٩]. وقال الحافظ ابن حجر: "أخرجه البزار بإسناد حسن"[١٠].

قلت: فلم يلتفت إلى قول الأزدي مع أنه ذكره في اللسان ٤٨١/٢ وذكر هذه الحديث هناك في ترجمته، فقد اعتد الحافظ قول ابن معين فيه. والله أعلم.

قال الهيثمي في "المجمع" ٥١/١٠: "رواه أحمد والبزار والطبراني، ورجال أحمد ثقات".

---

(١) لم أعثر له على ترجمة.

(٢) ضعيف من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٦٠٠ ووقع عند الطبراني: يحيى الحماني وأحدها وهم.

(٣) قال ابن الجنيد عن ابن معين: لا بأس به، سؤالات بن الجنيد ص ٤٣٨، وذكره ابن حبّان في الثقات ٢٥٢/٨، وسكت عنه البخاري التاريخ الكبير ٤٢٤/٣، وابن أبي حاتم الجرح ٥٩/٨ والميزان ٧٣/٢ وتعجيل المنفعة ٥٤٩/١.

(٤) ثقة من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٣٧٣٤.

(٥) مسند البزار ٢٣٥/٥.

(٦) ولم يطلع الأستاذ/ شعيب الأرنؤوط ورفقاؤه على رواية الطبراني. فقالوا: ولم نجده عند الطبراني (هامش المسند ٣٧٧/٦).

(٧) حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، التقريب رقم ٧٦٤١.

(٨) ثقة من كبار العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٣٠٦٠.

(٩) أطراف الغرائب ٧١/٤ ح ٣٦٣٩.

(١٠) فتح الباري: ١٠٠/٨.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به إسحاق بن عبد الله بن محمد بن يعقوب، شيخ البزّار وهو مجهول، لكن تفرّده محتمل لأنه قد تابعه طلق بن غنام وهو ثقة والحمّاني، وأيضاً زكريّا بن عبد الله لا بأس به فتفرّده محتمل.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف جداً لجهالة شيخه إسحاق بن عبد الله بن محمد، فلم أجده لكن توبع. وله إسناد فيه ضعف عند الطبراني، وأحسن منه في مسند أحمد. وقد حسن إسناده: ابن حجر في "الفتح"[(١)].

(١) فتح الباري ٨/١٠٠، وصحّحه الألباني في "الصحيحة": ح ٣٤٣٥، والأولى أنه حسن، والله أعلم.

[٤٢١] ١٩٩٥- قال البزار: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ[(١)]، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي هَوْذَةَ الرَّازِيُّ[(٢)]، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ[(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ يَعْنِي الْمَاصِرَ[(٤)]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيِّعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ، أَوْ يَتَرَادَّانِ الْبَيْعَ.

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من علي بن حرب بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن عمر بن قيس إلا عمرو بن أبي قيس[(٥)].

[٤٢٢] ٢٠٠٣- وقال البزار: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنّ رسول اللّه ﷺ، قَالَ: إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيِّعَانِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ، أَوْ يَتَرَادَّانِ الْبَيْعَ.

وقال البزار: وهذا الحديث إنما يعرف من حديث ابن أبي ليلى، عن القاسم إلا ما رواه عمرو بن أبي قيس، عن عمر بن قيس الماصر، عن القاسم بن عبد الرحمن، وقد روى هذا الحديث غير واحد عن ابن أبي ليلى[(٦)].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في "السنن" ٣/ ٢٠ من طريق ابن وراه حدثني محمد بن سعيدبن سابق نا عمرو بن أبي قيس عن عمر بن قيس الماصر عن القاسم به بنحوه وقصة. وأخرجه أبوداود ح ٣٥١٢ ثنا عبد الله بن محمد النفيلي. والدارقطني في "السنن" ٣/ ٢١ والبيهقي في الكبرى ٥/ ٣٣٣. وابن ماجه ح ٢١٨٦ ثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح النفيلي وعثمان وابن الصباح عن هشيم. عيسى بن المختار (عند البزار) وهشيم كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود به مرفوعاً موصلاً. (وعند البعض أن عبد الله وباع عبد

---

(١) ثقة من الحادية عشرة، التقريب رقم ٤٧٣٦.

(٢) قال أبو زرعة: صدوق لا بأس به، الجرح ٨/ ١٤٨.

(٣) ترجمته برقم ١٩٩٠ وهو صدوق له أوهام.

(٤) صدوق ربما وهم ورمي بالإرجاء، تقريب التهذيب رقم ٤٩٩٢.

(٥) مسند البزار ٥/ ٣٦٤.

(٦) مسند البزار ٥/ ٣٧٢.

الله) وأخرجه الطبراني في الأوسط ٤/١٠٥ ح ٣٧٢٠ من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن القاسم به، بنحوه وفيه زيادة: والسلعة قائمة كما هي بعينها. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٥/١٠٠، والترمذي في جامعه وغيرها من طريق ابن عجلان وغيره عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود مرفوعاً مختصراً بنحوه.

قال الترمذي: هذا حديث مرسل، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود وقد روي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، عن النبيﷺ وهو مرسل أيضاً.

وأخرجه النسائي "المجتبى" ح ٤٦٤٨ والدارقطني في السنن ٣/٢٠ من طريق عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي عن أبي عميس حدثني عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه مع قصة. والبيهقي في الكبرى ٥/٣٣٢ وقال البيهقي: هذا إسناد حسن موصول. وذكر البيهقي أيضاً ٥/٣٣٥ وكذلك رواه معن بن عبدالرحمن أبو القاسم وأبان بن تغلب عن القاسم بن عبدالرحمن بن عبد الله بن مسعود، وهو منقطع. وأخرجه أيضاً من طريقه جعفر بن عون عن أبي عمير والمسعودي. وأحمد ح ٤٤٤٥ من طريق وكيع عن المسعودي عن القاسم عن عبد الله مرسلاً أي منقطعاً. وأخرجه البيهقي ٥/٣٣٢ وغيره من طريق عبدالملك بن عمير قال: حضرت أبا عبيدة بن عبدالله بن مسعود فذكر قصة رجلين اختلفا عنده في فيما بيع فذكر عن عبد الله نحوه مرفوعاً. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٧٧ من طريق أبي سعد البقال عن الشعبي عن عبدالرحمن عن عبد الله بن مسعود عن أبيه به مرفوعاً مختصراً. وأخرجه أحمد ٧/٤٤٦ ح ٤٤٤٦ من طري ابن مهدي. وح ٤٤٤٧ من طريق أبي داود الحفري كلاهما عن الثوري عن معن عن القاسم عن عبد الله مرفوعاً نحوه منقطعاً. وأخرجه الدارقطني في العلل ٣/٤٤٧ ح ٣٥٨ من طريق أبي حنيفة عن الثوري عن معن عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود موصولاً.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرد عمرو بن أبي قيس عن عمر بن قيس الماصر بهذا الحديث، وهو معلول بالطريق المشهورة واختلف فيه، والراجح منه المنقطع بدون ذكر عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، لكنّ هذا التفرّد محتمل للمتابعات والطرق الكثيرة وتفرّد ابن أبي ليلى أيضاً محتمل مع ضعفه لما سبق.

فقد سئل الدارطني عنه فذكر الاختلاف في الطرق: فرواه موسى بن عقبة، عن ابن ليلى، عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود، وزاد فيه لفظة لم يأت بها غيره قال: "والسلعة قائمة كما هي". "والمحفوظ هو المرسل"[1].

(١) العلل ٣/٤٤٤ إلى ٤٤٨، السؤال ٨٢٢.

ثم ذكر رواية أبي حذيفة عن الثوري عن معن الموصولة، وفيها زيادة.
"فالقول قول رب السلعة، أو يترادان الفضل".
وأشار إلى رواية أبي سعد البقال عن الشعبي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه.
قلت: فقد بيّن رحمه الله.
١- الاختلاف في رواية القاسم بن عبد الرحمن بجميع طرقها، ورجح أن المحفوظ منها جميعاً المرسل. وذلك لثقة رواة المرسل - أي المنقطع - وضعف رواة الموصول.
٢- وذكر الألفاظ المنكرة وهي: رواية إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن أبي ليلى: "والسلعة قائمة كما هي" فإسماعيل حمصي شاميّ وموسى بن عقبة غير شامي حجازي، وحديث إسماعيل عن غير أهل الشام فيه مناكير كما ذكر أحمد وغيره[١].
٣- وكذلك لفظة: (أو يتردان الفضل) في رواية أبي حنيفة عن الثوري، ولم يذكرها ابن مهدي، وهو من أثبت أصحاب الثوري - والحفري. فهي منكرة.
٤- وأشار إلى ضعف رواية أبي سعد البقال: سعيد بن المرزبان[٢]. عن الشعبي عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه. أي لا تصلح متابعة لوصل الحديث[٣].
وأعلّه بالانقطاع: الإمام الشافعي فقال: هذا حديث منقطع، لا أعلم أحداً يصله عن ابن مسعود[٤].
وكذا أعلّ بعض هذه الروايات البيهقي رحمه الله بالانقطاع بما فيها رواية ابن أبي ليلى: القاسم بن عبدالرحمن وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وغيرها. وقال: خالف ابن أبي ليلى الجماعة في رواية هذا الحديث في إسناده حيث قال: (عن أبيه) وفي متنه حيث زاد فيه "والبيع قائم بعينه".
(وقال بعد تخريجه لرواية) إسماعيل بن عباس عن موسى بن عقبة: "وإسماعيل إذا روى عن أهل الحجاز، لم يحتج به، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وإن كان في الفقه كبيراً، فهو ضعيف في الرواية لسوء حفظه وكثرة خطأه في الأسانيد والمتون ومخالفته الحفاظ فيها.
والله يغفر لنا وله - وقد تابعه في هذه الرواية عن القاسم: الحسن بن عمارة وهو متروك لا يحتج به[٥].
لكن مع هذا الانقطاع في معظم هذه الروايات، يحسن الحديث بمجموع طرقه، كما أشار إلى هذا

(١) شرح العلل ٧٧٣/٢.
(٢) ضعيف كما في التقريب رم ٢٤٢.
(٣) وكذا أعلّه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٥٩٨/٢.
(٤) ذكره البيهقي في السنن ٣٣٢/٥.
(٥) السنن الكبرى ٣٣٤/٥.

البيهقي بقوله. (بعد تخريجه لرواية حفص بن غياث عن أبي العميس عن عبدالرحمن بن قيس بن محمد الأشعث) هذا إسناد حسن موصول، وقد روي من أوجه بأسانيد مراسيل إذا جمع بينهما صار الحديث بذلك قويًّا[١].

قلت: فقد جعل الأصل حديث ابن الأشعث، وحسنه، وجعل الحديث قوياً بمجموع طرقه وإن كانت منطعة.

وكذا قال الحافظ ابن عبد الهادي[٢]: "الذي يظهر، أن حديث ابن مسعود في هذا الباب بمجموع طرقه له أصل، بل هو حديث حسن يحتج به، لكن في لفظه اختلاف كما ترى، والله أعلم"[٣].

وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٩٨٧ ثنا محمد بن هشام المسمي ثنا عبد الرحمن بن صالح ثنا فضيل بن عياش عن منصور عن إبراهيم عن علمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً مختصراً.

قلت: وإسناد صحيح رجاله ثقات ولا وجه لما ذكره الحافظ[٤]: "رواته ثقات لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح وما أظنه حفظه جزم الشافعي أن طرق هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول، وذكره الدارقطني في العلل ولم يعرج على هذه الطريق".

قلت: وهذا غريب من الحافظ كما قال الألباني رحمه الله ورد عليه ورده صحيح[٥].

رأي الباحث:

إن الحديث قد اختلف في أسانيده وطرقه وصلاً وإنقطاعاً، والمحفوظ من حديث القاسم بن عبد الرحمن: أنه المرسل أي المنقطع كما قال الدارقطني وأيضاً الشافعي والبيهقي، فإسناد عمر بن قيس معلول بالطريق المشهور أي المنقطع.

وبعض ألفاظه منكرة من زيادات الضعفاء: مثل (السلعة قائمة كما هي) و"يترادان الفضل" ونحوها ألفاظ منكرة مخالفة للمتون التي رواها الثات كما بين الدارطني والبيهي وغيرهما.

وله طرق أخرى كثيرة معظمها منقطعة وبعضها موصولة وفيها ضعف. لكن الحديث يتقوى بمجموعة فيصير في درجة "الحسن" كما قال البيهقي وابن عبد الهادي، وأما ابن تيمية والألباني فصححوه.

---

(١) السنن الكبرى ٣٣٢/٥.

(٢) تنقيح التحيق ٧٥/٤.

(٣) وكذا المحدّث الألباني في "الصحيحة" ٤٤٨/٢ ح ٧٩٨ وفي "الإرواء" ١٦٨/٥ – ١٧١ وذكر له طرياً موصولة إسناد صحيح.

(٤) التلخيص ٣١/٣.

(٥) الإرواء ١٧٠/٥.

وأما طريق منصور عن إبراهيم عن علمة عن ابن مسعود فهي موصولة صحيحة ولا وجه لمن أعلّه.
وله أسانيد وطرق أخرى ضعيفة ومنكرة وواهية، ولكن الحديث يتقوى بمجموع الطرق المنقطعة والمرسلة والموصولة. فيحتمل تفرّد عمر بن قيس الماصر بوصله، بالمتابعات له وكذلك تفرّد ابن أبي ليلى. والله الموفق.

[٤٢٣] ٢٠٠١- قال البزار: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الْمَدَائِنِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْدَلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

[٤٢٤] ٢٠٠٢- وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْدَلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى [(٣)]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَاللَّفْظُ لَفْظُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، قَالَ: رَآنِي رسول الله ﷺ وَاضِعَ شِمَالِي عَلَى يَمِينِي فِي الصَّلاةِ، فَقَالَ: ضَعْ يَمِينَكَ عَلَى شِمَالِكَ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله إلا ابن أبي ليلى[(٤)].

تخريج الحديث:

ح (٢٠٠٢): أخرجه الدارقطني في السنن ٢٨٣/١ وفي الأفراد كما في أطراف الغرائب ٨٥/٤ ح ٣٦٧٢، من طريق على بن مسلم عن إسماعيل بن أبان الوراق حدثني مندل عن ابن أبي ليلى به ولفظه. أن النبي ﷺ كان ياخذ شماله بيمينه في الصلاة. (وليس فيه قصة ابن مسعود). وقال في "الأفراد" غريب من حديث القاسم عن أبيه عن جده تفرد به مندل عن ابن أبي ليلى.ح (٢٠٠١) وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢١٣/١ ح ٣١٣ نا يحيى بن آدم عن مندل عن ابن أبي ليلى به ولفظه: "كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة أخذ شماله بيمينه". وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣٥٨ من طريق يحيى الحمّاني ثنا مندل به بلفظ ابن أبي شيبة.

وله طريق أخرى عن ابن مسعود (مع القصة رآه النبي ﷺ يضع يده اليسرى على اليمنى، فوضع يده اليمنى على اليسرى).

أخرجه أبوداود في السنن ح ٧٥٥، ثنا محمد بن بكار بن الريان. والنسائي في "المجتبى" ح ٨٨٨ نا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن. وابن ماجه ح ٨١١ ثنا أبو إسحاق الهروي إبراهيم بن عبد الله بن حاتم ثلاثتهم عن هشيم بن بشير عن الحجاج بن أبي زينب (وعند ابن ماجه، أنبأنا الحجاج بن أبي زينب) عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود قال: أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى.

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٧٧٧.

(٢) هو الورّاق الأزدي، ثقة تكلم فيه للتشيّع من التاسعة تقريب التهذيب رقم ٤١٤.

(٣) القاضي المعروف سيء الحفظ جدّاً، وتقدّم مراراً.

(٤) مسند البزار ٣٧١/٥.

وله شواهد صحيحة من حديث سهل بن سعد الساعدي عند البخاري في صحيحه ح ٧٤٠، وحديث وائل بن حجر عند النسائي في "المجتبى" ح ١٢٦٥ وابن ماجه ح ٨١٠ وحديث قبيصة بن هلب عن أبيه عند ابن ماجه ح ٨٠٩ وغيره.

دراسة العلة في الحديث:

إسناد البزار ضعيف مع التفرّد الذي ذكره به. وقد روي من طريق أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود وإسناده حسن لا بأس به.

وأرى متن حديث عن القاسم أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود قد روي بإسناد ابن أبي ليلى عن القاسم عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه، قد دخل متن أحدهما على الآخر ولا أدري الوهم ممن؟.

ولمعنى الحديث شواهد صحيحة عند البخاري وغيره. فهو تفرّد محتمل للمتابعات والشواهد. والله الموفق.

[٤٢٥] ٢٠٤٢- قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: إِنَّ الرِّبَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى قُلٍّ[1].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عبد الله بن مسعود.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢٩٧/٦ ح ٣٧٥٤ ثنا حجاج، ومن طريقه الحاكم ٣٧/٢ وصححه. وأيضاً ح ٤٠٢٦، ثنا أبو كامل. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٤٧ من طريق بشر بن الوليد، وابن عدي في الكامل ١٨/٤، وابن أبي شيبة في مسنده ح ٣٠٥. والشاشي ح ٨٠٨، والطبراني في الكبير ح ١٠٥٣٨. من طريق أبي نعيم، كلهم عن شريك. وأخرجه ابن ماجه في "السنن" ح ٢٢٧٩، والطبراني في الكبير ح ١٠٥٣٩ والحاكم ٣٧/٢، ٣١٨/٤ وصححه أيضاً. والبيهقي في الشعب ح ٥١٢٤. ثلاثتهم من طريق عمرو بن عون عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن إسرائيل عن الركين بن الربيع بن عميلة عن أبيه به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار في هذا الإسناد، وفيه شريك القاضي وفيه ضعف لكن قد تابعه إسرائيل وهو ثقة حجة: فيصير الحديث قوياً، فهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة، والله أعلم.

وأورده المنذري في الترغيب ٨/٣ ح ٢٨٦٣، ونقل عن الحاكم تصحيحه. وقال الحافظ ابن حجر: (بعد أن أورده). وأصله من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مرفوعاً أن الربا فإن كثر.الحديث[2].

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف لأجل شريك بن عبد الله النخعي وسوء حفظه، وذكر البزّار التفرّد. وقد تابعه إسرائيل فصحّ الحديث بذلك، فهو تفرّد محتمل للاعتضاد بالمتابعة. قد حسّنه الحافظ ابن حجر وقواه وغيره. والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٤١١/٥، ورجاله ثقات إلاّ شريك بن عبد الله القاضي وهو سيء الحفظ جداً، وقد توبع.

(٢) فتح الباري ٣١٥/٤.

[٤٢٦] ٢٠٨١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلالٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ يَعْنِي أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ[٣]، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلالٍ[٤]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانَ[٥]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ[٦]، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ: أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَنَهَى أَنْ يَسْتَلْقِيَ الرَّجُلُ أَحْسَبُهُ قَالَ: فِي الْمَسْجِدِ وَيَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى[٧].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا من حديث الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، ولا نعلم أن ابن عجلان روى عن الهجري غير هذا الحديث، ولا نعلم أن هذا الحديث يروى من حديث ابن عجلان، عن أبي إسحاق إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٨٧/٨ ح ٣٠٧٧ ثنا إبراهيم بن أبي داود ثنا أيوب سليمان، وأبو يعلى الموصلي ح ٥٤٠٣ والطبراني في الكبير ح ١٠٠٩٠ كلاهما من طريق إسماعيل بن أبي أويس، (وهو أخو عبد المجيد بن عبد الله أبو بكر). أيوب إسماعيل كلاهما عن أبي بكر عبد المجيد بن عبد الله بن أبي أويس، وابن حبان في صحيحه أيضاً ٢٧٦/١ ح ٧٥ من طريق إسحاق بن سويد الرملي ثنا إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه (عبد المجيد) عن سليمان بن بلال عن محمد بن عجلان. [٨] والدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب ١٤٢/٤ ح ٣٨٥٤. وقال: تفرد به سليمان بن بلال عن أبي عجلان عن أبي إسحاق. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٨٢/٧ ثنا جعفر بن عون. والطبري في تفسيره ٢٣/١ من طريق مهران ثنا سفيان الثوري.

---

(١) صاحب الصحيح الإمام المعروف.

(٢) ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٦١٨.

(٣) هو عبد المجيد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي، ثقة من التاسعة تقريب التهذيب رقم ٣٧٩١.

(٤) ثقة من الثامنة تقريب التهذيب رقم ٢٥٥٤.

(٥) صدوق من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ٦١٧٦.

(٦) اختلف فيه هل هو السبيعي أم الهجري والراجح أنه الهجري. لأن الثوري وابن عون قد صرّحوا بذلك وهم أولى، وأحفظ.

(٧) مسند البزار ٤٤٢/٥.

(٨) وانظر: المطالب العالية ٣٣٤/١٠ ح ٣٤٧٩.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرد الهجري عن أبي الأحوص فتفرد محمد بن عجلان عنه، وقد اختلف فيه، في لفظه وإسناده، وتفرده محتمل للمتابعة من طريق أبي الهذيل كما سيأتي.

واللفظ عند البزار: أن القرآن على سبعة أحرف. لكل آية منها ظهر وبطن، والنهي عن الاستلقاء في المسجد.

ولفظ ابن عون: أنزل القرآن على سبعة أحرف (هكذا مختصراً).

ولفظ الثوري: أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف منها ظهر وبطن ولكل حرف حد مطلع.

ولفظ رواية الطحاوي والطبراني ومن وافقهما: أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف منها ظهر وبطن. (هكذا دون زيادة عليه).

وله إسناد آخر عن ابن عجلان:

أخرجه الطبري في تفسيره ٤٥/١ ثنا عمرو بن عثمان العثماني، ثنا ابن أبي أويس حدثنا أخي (عبد الحميد) عن سليمان بن بلال عن محمد بن عجلان، عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة.

قلت: وعمرو بن عثمان العثمان لم أجد ترجمته ولم أعرفه. والله أعلم

وإسناد آخر عن أبي الأحوص:

أخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" ١٠٩/٨ ح ٣٠٩٥ من طريق يحيى الحماني وموسى بن هارون والطبراني في الكبير ح ١٠١٠٧ وفي الأوسط ٢٣٦/١ ح ٧٧٣ من طريق الفيض بن وثيق الثقفي. وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣٥/٣٠ من طريق إسحاق بن راهويه، وأيضاً ٢٣٦/٣٠ من طريق أبي يعلى عن أبي خيثمة، الحماني وموسى بن هارون والفيض بن وثيق وإسحاق وأبو خيثمة. جميعهم عن جرير بن عبد الحميد عن مغيرة بن مقسم عن واصل بن حيان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً نحو لفظ حديث الثوري.

وقال الطبراني في الأوسط: تفرد به جرير عن مغيرة. .

قلت: وهو إسناد رجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة مغيرة بن مقسم فهو مدلّس.

بيان الاختلاف في إسناد ابن عجلان في هذا الحديث:

اختلف حديث ابن عجلان على وجهين (عن إسماعيل بن أبي أويس)

الوجه الأول: عبد الحميد بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن عجلان عن أبي إسحاق

الهجري (على الراجح) عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود. رواه هكذا: إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه في رواية إبراهيم بن أبي داود وسهل بن زنجله الرازي وعبد الله العمري وإسحاق بن سويد الرملي وتابعهم أيوب بن سليمان بن بلال.

الوجه الثاني: عبد الحميد بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. رواه هكذا عن إسماعيل بن أبي أويس: عمرو بن عثمان العثماني. وهو مجهول فلا عبرة بهذا الوجه.

وحديث (سبعة أحرف) متواتر كما قال الكتاني في "نظم المتناثر" ص ١١١ رواه واحد وعشرون صحابياً.

رأي الباحث:

إن البزار قد ذكر تفر الهجري عن أبي الأحوص، ووافقه الدارقطني كما في أطراف الغرائب، والتفرّد محتمل للاعتضاد بالمتابعة من طريق ابن أبي الهذيل. وقد اختلف في إسناده ومتنه، وتعيين أبي إسحاق والراجح أنه الهجري. أما المتن فالذي يظهر أن متن رواية البزار وقع فيها الوهم وهو ذكر النهي عن الاستلفاء في المسجد بوضع الرجل على الأخرى، وهذا لم يذكره أي الرواة لا في رواية ابن أبي أويس ولا في غيرها. وقد اختلف على إسماعيل بن أبي أويس من طريق ابن عجلان في إسناد الحديث، والراجح أنه من حديث ابن مسعود لا أبي هريرة رضي الله عنهما كما تقدم. وقد روي من طريق عبد الله بن أبي الهذيل عن أبي الأحوص مع زيادة ذكر الخلة وأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو إسناد معنعن وفيه تدليس مغيرة. لكن يتقوى الإسنادان ببعضهما.



المبحث الرابع

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

وفيه عشرين حديثاً

[٤٢٧] ١٤٤٩- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ وَسَجْدَتَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ عُثْمَانُ فَدَخَلَ دَارَهُ، وَجَلَسَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِنّ رسول الله ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا عِنْدَ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ بِالصَّلَاةِ، وَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمْ قَدْ أَصَابَهُ، أَحْسَبُهُ، قَالَ: فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتِ الَّتِي تَخَافُونَ، وَإِلا كُنْتُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ خَيْرًا أَوْ كَسَبْتُمُوهُ[1].

قال البزار: ولا نعلم روى أبو شريح عن عبد الله إلا هذا الحديث، ولا له طريقا عن عبد الله إلا هذا الطريق.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده ٣٩٦/٧ ح ٤٣٨٧، ثنا يعقوب ثنا أبي به (وفيه تصريح ابن إسحاق بالسماع).

والطبراني في الكبير ١٣/١٠ ح ٩٧٨٢ وأبويعلى في مسنده ٢٧١/٩ ح ٥٣٩٤، كلاهما عن زهير أبي خيثمة عن يعقوب. والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٤/٣، من طريق الحسين بن علي عن يعقوب، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٦/٢، ٢٠٧. وقال: رواه أحمد وأبو يعلى الطبراني في الكبير والبزار، ورجاله موثقون. وابن حجر في إتحاف المهرة ٥١٩/١٠ ح ١٣٣٢٦ وعزاه لأحد، والمتقي في كنز العمال ٤٢٢/٨ ح ٢٣٥٠٨.

قلت: إلا ابن أبي العوجاء فهو ضعيف كما تقدّم.

دراسة العلة في الحديث:

ومدار جميع هذه الروايات على سفيان بن أبي العوجاء وهو ضعيف فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، تفرّد به من هذا الوجه، وتفردّه محتمل للشواهد.

الشواهد لهذا الحديث:

حديث الكسوف قد روي عن عدد من الصحابة (حسبما وجدت).

من حديث عائشة عند البخاري ح ٩٩٩ ح ١٠٠٠ ح١٠٠٩ ح ١٠١٦ وغيرها ومسلم

(١) أخرجه البزار ٢٨١/٤.

ح٩٠١.
وابن عباس أخرجه البخاري ح ١٠٠٤ وغيرها ومسلم ح ٩٠٢ و ٩٠٧
وابن عمر: أخرجه البخاري ٣٥٣/١ ح ٩٩٥ ومسلم ح ٩١٤
وأبي مسعود أخرجه البخاري ح ١٠٠٨ و ٩٩٤ ومسلم في صحيحه ح ٩١١
والمغيرة بن شعبة، أخرجه البخاري ح ١٠١١ ومسلم ح ٩١٥
وعن أبي بكرة، أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٠١٣، ح ١٠١٤ ح ٩٩٣
وابن عمرو بن العاص، أخرجه البخاري ح ١٠٠٣ وغيرها. ومسلم ح ٩١٠
وجابر، أخرجه مسلم في صحيحه ح ٩٠٤ وغيره
وأسماء أخرجه البخاري ح ١٠٠٥ ومسلم ح ٩٠٥، و٩٠٦
عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم ح ٩١٣
ومحمود بن لبيد أخرجه أحمد ٣٨/٣٩ ح ٢٣٦٢٨ وقال المحققون: إسناده جيد وغيره قد أخرجه
والنعمان بن بشير أخرجه أحمد ٣٤٠/٣ ح ١٨٣٩٢، وضعفه المحققون وذكروا طرقه.
وأبي موسى: أخرجه البخاري ح ١٠١، ح ١٠٠١ ومسلم ح ٩١٢
وقبيصة بن مخارق أخرجه أحمد ٢١٠/٣٤ ح ٢٠٦٠٧، وفي إسناده مجهول وفيه اضطراب ذكره المحققون فأجادوا. وغيره أخرجه.
وسمرة بن جندب أخرجه أحمد ٣٤٦/٣٣ ح ٢٠٢٧٨ مطولاً وغيره، وفي إسناده مجهول كما ذكر المحققون.
وكذلك روي عن علي رضي الله عنه وبلال وحذيفة وعقبة بن عامر وأبي الدرداء بمعناه[1] والله الموفق.

(١) انظر مجمع الزوائد ٢٠٧/٢ إلى ٢١١. والمطالب العالية ح ٧٤٤، ٧٤٥، ١١٢/٥ إلى ١١٥.

[٤٢٨] ١٤٥٧- قال البزار: حدثنا محمد بن معمر[1] قال حَدَّثَنَا أبو أحمد[2] قال حَدَّثَنَا بشير بن سلمان[3] عن سيار[4] عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله: يكون في أمتي خسف ومسخ وقذف[5].

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله عن النبيإلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في السنن ١٣٤٩/٢ ح ٤٠٥٩ عن نصر بن علي الجهضمي ثنا أبو أحمد به، ولفظه: "بين يدي الساعة مسخ حذف وقذف".

وقال البوصيري: هنا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع وسيار أبو الحكم لم يحدث عن طارق بن شهاب، قاله الإمام أحمد وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه ابن حبّان في صحيحه، مصباح الزجاجة ١٩٨/٤.

وأخرجه الشاشي في مسنده ٨٤/١، من طريق أبي نعيم نا بشير بن سلمان عن سيار به.

دراسة العلة في الحديث:

وقد روي الحديث عن عدة صحابة في معظمها ضعف.

قال الحافظ في الفتح ٢٩٣/٨: "في أسانيدها مقال غالباً لكن يدل مجموعها على أن لذلك أصلاً".

أقول ويشهد لمعنى الحديث حديث صحيح، فمن حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه ٢٢٢٥/٤ ح٢٩٠١ من طريق ابن عيينة وشعبة عن فرات القزار عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: اطلع النبيﷺ علينا ونحن نتذاكر فقال: ما تذاكرون؟ قالوا: نذكر الساعة. قال: "إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات، فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم ويأجوج ومأجوج وثلاثة خسوف، خسف بالمشرق وخسف بالمغرف وخسف بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم".

---

(١) صدوق من كبار الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٨٩٨ رقم ٦٣٥٣.

(٢) ثقة ثبت، تقريب التهذيب ص ٨٦١ رقم ٦٠٥٥.

(٣) ثقة يغرب تقريب التهذيب ص ١٧٢ رقم ٧٢٢.

(٤) قال ابن حجر: وقع في الإسناد: عن سيّار أبي الحكم عن طارق، والصواب: عن سيّار أبي حمزة وقال: مقبول، تقريب التهذيب ص ٤٢٧ رقم ٢٧٤٣.

(٥) مسند البزار ٢٨٥/٤، ٢٨٦.

وذكر مسلم رحمه الله عن شعبة أنه قال: لم يرفعه عبد العزيز بن رفيع.

دراسة العلة في الحديث:

انفرد سيّار أبو حمزة برواية هذا الحديث عن ابن مسعود وهو مجهول الحال، مقبول في الشواهد، لكن تفرّده محتمل للاعتضاد بالشواهد الكثيرة المتقدم ذكرها، والله أعلم.

[٤٢٩] ١٤٦٠- قال البزار: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَحْرٍ[٤]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ[٥]، عَنِ الْقَاسِمِ[٦]، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ رسول اللَّه ﷺ، قَالَ: تُعْرَضُ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ فِي كُلِّ يَوْمِ اثْنَيْنِ وَفِي كُلِّ يَوْمِ خَمِيسٍ، فَيَرْحَمُ الْمُتَرَحِّمِينَ، وَيَغْفِرُ لِلْمُسْتَغْفِرِينَ، وَيَتْرُكُ أَهْلَ الْحِقْدِ بِغِلِّهِمْ[٧].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٣٢٥/٤ (في ترجمة عبيد الله بن زحر) ثنا محمد بن عبدة ثنا عمر بن الخطاب ثنا سعيد بن أبي مريم به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٧٧٦، عن يحي بن أيوب العلاف ثنا سعيد بن أبي مريم به بنحوه، وأورده الهيثمي في كشف الأستار ٤٣٧/٢ ح ٢٠٤٩، وفي المجمع ٦٦/٨، وعزاه للطبراني والبزار فقال: فيه علي بن يزيد الألهاني وهومتروك.

دراسة العلة في الحديث:

علي بن يزيد الألهاني، ضعيف ليس بشديد الضعف، كما حقق الحافظ ابن حجر، وقد تفرّد بهذا الحديث من هذا الطريق. وهو المدار فالحديث ضعيف عن ابن مسعود، ولكن هذا التفرّد محتمل للشاهد الآتي:

فقد روي من حديث أبي هريرة في هذا المعنى:

أخرجه مسلم في صحيحه ٢٥٦٥، من طريق مالك وجرير وعبد العزيز الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال: انظروا هذين حتى يصطلحا)

---

(١) صدوق وترجمته برقم ١٤٤٣.

(٢) ثقة ثبت وترجمته برقم ١٤٤٣.

(٣) صدوق ربما أخطأ، تقريب التهذيب ص ١٠٤٩ رقم ٧٥٦١.

(٤) صدوق يخطيء تقريب التهذيب ص ٦٣٨ رقم ٤٣١٩.

(٥) ضعيف، تقريب التهذيب ص ٧٠٧ رقم ٤٨٥١.

(٦) صدوق يغرب كثيراً تقريب التهذيب ص ٧٩٢ رقم ٥٥٠٥.

(٧) أخرجه البزار ٢٨٨/٤.

(ثلاث مرات).

رأي الباحث:

أن الحديث ضعيف من طريق عن ابن مسعود، وتفرد به علي بن يزيد الألهاني بهذا الوجه، وتفرده محتمل للشاهد. العمدة في هذا الباب حديث أبي هريرة وقد خرّجه مسلم وغيره بأسانيد صحيحة كما تقدم فعليها المعوّل. ويصح الحديث به وله شواهد أخرى فيها ضعف لا داعي لذكرها.

[٤٣٠] ١٥٤٠- قال البزار: وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يَحْيَى الأَبَلِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: أَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ الدَّرَاهِمَ، أَوْ ظَهْرَ الدَّابَّةِ[١].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله إلا من حديث حفص بن جميع، عن سماك، ولم نسمعه إلا من عمر بن يحيى.

وأخرجه البزار أيضاً ح ١٦٢٤، ٦١/٥ بهذا الإسناد، لكن ذكر فيه عمر بن يحيى الأبلي عن حفص بن جميع عن شباك (بالشين المعجمة ثم الموحدة) وباقي السند كما هنا. وهذا خطأ أووهم والله أعلم

دراسة العلة في الحديث:

إن الحديث ضعيف، تفرد حفص بن جميع به وهو المدار لكن تفرّده محتمل لشواهده الآتية:

له شاهد لبعضه من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

أخرجه الترمذي ح ١٩٥٧ من طريق أبي إسحاق عن طلحة بن مصرف سمعت عبد الرحمن بن عوسجة سمعت البراء بن عازب يقول: مرفوعاً. من منحخ منيحة لبن أوودق أو هدي زقاقاً كان له مثل عتق رقبة.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبي إسحاق.

وأخرجه عبد الرزاق ٤٥/٢ عن معمر عن منصور عن طلحة عن ابن غوسجة به وفيه تسوية الصفوف. والصلاة على الصف الأول. وروي من طريق زبيد عن طلحة بن عند الطبراني في الأوسط ٩٢/٣ ح ٢٥٩٠، وهو عند أحمد ٦٣٢/٣٠ ح ١٨٧٠٤ من طريق شعبة عن طلحة به.

ومن حديث النعمان بن بشير: أخرجه أحمد ٣٥٢/٣٠ ح ١٨٤٠٣، من طريق سماك بن حرب، وأيضاً البزار ح ٣٢٢٥، وذكره بتفرد حسين بن واقد عن سماك. وهو عند البخاري في الصحيح ح ٢٤٨٦ من حديث أبي هريرة، ومسلم ح ١٠١٩، ولفظه: "نعم المنيحة اللقحة الصيفي منحة، والشاة الصفي تغدو بإناء وتروح بإناء".

وخلاصة القول: أن الحديث الذي هو قيد الدراسة ضعيف، ويصير حسناً لغيره بشواهده[٢].

---

(١) مسند البزار ٣٤٤/٤.

(٢) وقد حسنه: محققوا مسند أحمد الحاشية ٤٢٢/٧، وكذا محققوا مسند ابن أبي شيبة ٢٧٩/١ الحاشية.

رأي الباحث:

إن الحديث ضعيف مع تفرد حفص بن جميع بروايته عن سماك كما ذكر البزار وأما الطبراني فذكره بالتفرد أيضاً لكن فيه علقمة وحده دون الأسود. وهذا الاضطراب لضعف الرواة. ويصير حسناً لغيره بشواهده، وخاصة حديث البراء رضي الله عنه، ويشهد لبعضه حديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما. والله أعلم.

[٤٣١] ١٥٤٩- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ صَاحِبُ السَّابِرِيِّ[(١)]، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيُّ[(٢)]، قَالا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ[(٣)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ عَبْدِ السَّلامِ[(٤)]، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَصُومُ فِي السَّفَرِ وَيُفْطِرُ[(٥)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن عبد السلام هذا إلا ابن أبي عروبة.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣٦٣/٦ ح ٣٨١٣، و٤١٣/٦ ح ٣٨٦٧، ثنا روح، وأبو يعلى الموصلي ح ٥٣٠٩، عن أبي خيثمة، وابن عدي في الكامل ٣٣٢/٥، من طريق بكار بن قتيبة، والطحاوي في شرح المعاني ٤١٦/١ ح ٢٣٩٥، ثنا أبو بكرة.وأيضاً ٦٩/٢ ح ٣٢٤٧ ثنا علي بن شيبة. الإمام أحمد وأبو خيثمة وبكار وأبو بكرة وعلي بن شيبة، جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة به، واللفظ عند أحمد والطحاوي (في موضع): يصوم في السفر ويفطر، ويصلي ركعتين، لا يدعهما، يقول: لايزيد عليهما، يعني: الفريضة. والدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب ١٠٨/٤ ح ٣٧٢٩، وقال: "تفرد به سعيد بن أبي عروبة عن عبد السلام – وهو ابن عبد الله بن جابر الأحمسي – الكوفي – عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم عنه. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٧/٣ – ١٥٨، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار بنحوه، ورجال أحمد رجال الصحيح[(٦)].

وأما المحدّث الألباني فأورد الحديث من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً. وعزاه للطحاوي وأحمد: في السلسلة الصحيحة ٣٢١/١، وقال: هذا سند جيد، وهو على شرط مسلم.

---

(١) ترجمته برقم ١٥١٣ وهو ثقة.

(٢) مقبول من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٤٨ رقم ٥٩٥٢.

(٣) ثقة فاضل.. التقريب ص ٣٢٩ رقم ١٩٧٣.

(٤) قال ابن حجر: هو ابن أبي الجنوب، المدني، ضعيف لا يغتر بذكر ابن حبان له في الثقات من الثامنة، التقريب ص ٦٠٨ رقم ٤٠٩٣.

(٥) مسند البزار ٣٥٠/٤.

(٦) قلت: عبدالسلام ليس من رجال الصحيح كما تقدّم بيان ذلك.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد عبد السلام بن أبي الجنوب أو الأحمسي بهذا الإسناد.

فعبد السلام هذا لا هو من رجال مسلم ولا من غيرهم، بل إذا كان الأحمسي فهو مجهول، وأما ابن أبي الجنوب فمن رجال ابن ماجه، فأنى يكون من رجال مسلم!!؟ نعم، له شواهد، لكن الألباني حكم على السند بالجودة وبأن رجاله من رجال مسلم وهذا وهم منه رحمه الله. لكن هذا التفرّد محتمل للشواهد الآتية[1].

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه أحمد ٤٨٩/٣، ح ٢٠٥٧، ومسلم في صحيحه ح ١١١٣ (٨٩)، ثنا وكيع عن سفيان عن عبد الكريم الجزري عن طاوس عن ابن عباس قال: لا تعب على من صام في السفر، ولا على من أفطر، قد صام رسول الله ﷺ في السفر، وأفطر.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وكذا صححه محققوا المسند في الحاشية.

وأصله في الصحيح، أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٨٤٦٠، ومسلم ح ١١١٣ كلاهما من طريق منصور عن مجاهد عن طاؤوس عن ابن عباس: قال: خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عسفان، ثم دعا بماء فرفعه إلى يديه ليريه الناس، فأفطر حتى قدم مكة وذلك في رمضان، فكان ابن عباس يقول: قد صام رسول الله ﷺ وأفطر، فمن شاء صام ومن شاء أفطر. وله شواهد أخرى عن عمران بن حصين وابن عمرو، وأبي موسى وابن عمر وحمزة بن عمر والأسلمي وفي بعضها ضعف في الأسانيد، لكن يقوي بعضها بعضاً. ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٨/٣ – ١٥٩.

رأي الباحث:

حديث ابن مسعود – الذي هو قيد الدراسة – ضعيف، مع أنني لم أستطع الجزم بأن عبدالسلام هذا هو ابن أبي الجنوب أو الأحمسي، لكنه ضعيف وقد تفرّد به. وقد جود إسناده المحدث الألباني وحكم عليه بأنه على شرط مسلم، وهذا وهم منه. وللحديث شواهد صحيحة مثل حديث ابن عباس وغيره يعتضد بها.

---

(١) ولهذا ضعف الحديث جداً، من هذه الطريق، محققوا المسند للإمام أحمد، كما في الحاشية ٣٦٣/٦، ٣٦٤، بناءً على أن عبد السلام المذكور في المسند، هو ابن أبي الجنوب.

[٤٢٣] ١٥٦٣- قال البزار: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يَحْيَى الأَيْلِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ[٢]، عَنِ الْمُغِيرَةِ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ: الْجَزُورُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن المغيرة إلا حفص بن جميع.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٠٢٦ وفي الصغير ح ٨٦٢، ثنا أحمد بن عمرو البزار (صاحب المسند) وفي محمد بن موسى الأبلي، وفي الأوسط ١٨٢/٦ ح ٦١٢٨ ثنا محمد بن موسى الأبلي، نا عمر بن يحيى الأبلي به بنحوه. وقال في الأوسط والصغير: لم يرو هذا الحديث عن مغيرة إلاّ حفص بن جميع، تفرد به عمر بن يحيى. وأورده الهيثمي في المجمع ٢٠/٤ وقال: رواه الطبراني في الثلاثة وفيه حفص بن جميع وهو ضعيف.

وقد روي موقوفاً عن ابن مسعود وعلي: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٧٥/٤ ح ٦٢١٩ من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين ثنا إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة عن عامر عن عليّ وعبد الله رضي الله عنهما قالا: البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد عمر بن يحيى وحفص بن جميع بهذا الإسناد وكلاهما ضعيف. وكذا الطرق الأخرى معلولة كما تقدّم.

وله شاهد صحيح من حديث جابر رضي الله عنه: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ح ١٣١٨ (٣٥٠) من طريق مالك و (٣٥١) من طريق أبي خيثمة، و(٣٥٢) من طريق عزرة بن ثابت و(٣٥٣) من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله قال: اشتركنا مع النبيﷺ في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة... وحضر جابر الحديبية قال نحرنا يومئذ سبعين بدنة، اشتركنا كل سبعة في بدنة. الحديث. وقد أعلّه ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام ٧٣٣/٥، بقوله: وهو عند مسلم، وهو من معنعن أبي الزبير. ولكن قد أخرجه مسلم في صحيحه كما مرّ من طرق، وفي طريق ابن جريج تصريح بالسماع، فانتفت شائبة التدليس، والله الموفق.

---

(١) ترجمته برقم ١٥٤٠ وهو مجهول الحال والعين.

(٢) ترجمته برقم ١٥٤٠ وهو ضعيف.

(٣) ابن مقسم الضبي، ثقة لكنه يدلس عن إبراهيم ترجمته برقم ١٤٦٤.

(٤) مسند البزار ٩/٥.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف جداً، وقد ذكره الطبراني بالتفرد مثل البزار، وتفرد به بهذا الإسناد، عمر بن يحيى وحفص بن جميع وكلاهما ضعيف لكنه محتمل للشاهد. وقد روي عن ابن مسعود موقوفاً عند الطحاوي وهو منقطع لكنه أحسن إسناداً من المرفوع كما تقدم بيانه. ولمعنى حديث الباب شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث جابر رضي الله عنه وأعلّه ابن القطان لعنعنة أبي الزبير وهو تدليس لا يضرّ لإخراج مسلم لحديثه فقد تلقته الأمة بالقبول. ومن ثم فقد صرّح أبو الزبير سماعه من جابر كما في طريق ابن جريج فصحّ الحديث بذلك والله الموفق.

[٤٣٣] ١٥٧٠- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَلَعَ رسول اللّهﷺ نَعْلَيْهِ فَخَلَعَ مَنْ خَلْفَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكُمْ أَنْ خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟ قَالُوا رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا، قَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا فَخَلَعْتُهُمَا لِذَلِكَ لاَ تَخْعَلُوا نِعَالَكُمْ[٣].

قال البزار: قال إبراهيم: كانوا لا يخلعونها، قال: ورأيت إبراهيم يصلي في نعليه وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا من حديث أبي حمزة عنه.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ٩٩٧٢ عن علي بن عبد العزيز ومحمد بن النضر، وفي الأوسط ١٨٣/٥ ح ٥٠١٧، ثنا محمد بن النضر، علي ومحمد كلاهما عن أبي غسان مالك بن إسماعيل ثنا زهير بن بنحوه. وأخرجه الحاكم ٢٦١/١ أيضاً. وأورده البيهقي في الكبرى ٤٠٣/٢ وقال: إنما رواه أبو حمزة الراعي عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، وأبو حمزة غير محتجّ به. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ٢٩٠/١ ح ٦٠٦ وفي "المجمع" ٥٦/٢ وعزاه أبي البزار والطبراني.

وقد روي مرسلاً: أخرجه ابن سعد في طبقاته ٤٨١/١ نا عبيدة بن حميد التيمي عن منصور عن إبراهيم قال: نزع النبيﷺ، نعليه في الصلاة، فلما رآه الناس، قد طرح نعليه، طرحوا نعالهم، فلما رآهم قد طرحوا نعالهم لبس نعليه، فما رئي نازعاً نعليه بعد.

دراسة العلة في الحديث:

اختلف في وصله وإرساله ومع أن عبيدة بن حميد قد يخطئ[٤]، إلا أنه أحسن حالاً من أبي حمزة الأعور، فهذا إسناد حسن، فالصحيح المرسل من حديث إبراهيم عن النبيﷺ، دون ذكر علقمة وابن مسعود، لأن منصور أثبت فالقول قوله. [٥] وتفرد أبو حمزة بذكر الموصول، لكن محتمل للشواهد.

له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه أبو داود ح ٦٥٠ وغيره من طريق أبي نعامة

---

(١) ثقة ثبت إلا أن سماعه من زهير بأخرة، تقريب التهذيب ص ٣٤٢ رقم ٢٠٦٢.

(٢) ضعيف وترجمته برقم ١٥٥٥.

(٣) مسند البزار ١٦/٥.

(٤) تقريب التهذيب ص ٦٥٤ رقم ٤٤٤٠.

(٥) شرح علل الترمذي ٧١٣/٢.

السعدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بمعناه. وقد أعل بالإرسال، وهو لا شيء، والراجح الموصل كما بين الإمام أبو حاتم الرازي في العلل(١) وقال:... والمتصل أشبه، لأنه اتفق اثنان عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رأي الباحث:

إن إسناد أبي حمزة ضعيف، وقد تفرّد بالموصول من حديث ابن مسعود، لكن تفرّده محتمل للشاهد الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري. وقد اختلف عن إبراهيم في إسناده فرواه أبو حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، متصلاً. ورواه منصور عن إبراهيم مرسلاً. الراجح: رواية منصور لجودة السند، ولأنه أوثق وأثبت من أبي حمزة الضعيف بلا شك. ومعنى الحديث صحيح ثابت من رواية أبي سعيد الخدري وهي العمدة في هذا الباب، وقد أعلّ الإرسال والصحيح الموصول كما ذكر أبو حاتم والله أعلم.

---

(١) ٢/٢٢٥، ٢٢٦، المسألة ٣٣٠.

[٣٤٤] ١٥٧٩- قال البزار: حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى[٢]، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رسول اللهﷺ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِلالا، أَنْ يُقِيمَ الصَّلاةَ، ثُمَّ أَنْصَرِفُ إِلَى قَوْمٍ سَمِعُوا النِّدَاءَ وَلَمْ يُجِيبُوا، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث أبي حمزة، عن إبراهيم بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، ولم نسمعه إلا من مقدم.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٩٨١ وفي الأوسط ٤٦/٦ ح ٥٧٥٢ ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي به. وقال في الأوسط: "لم يرو هذا الحديث عن أبي حمزة إلا القاسم بن يحيى تفرد به مقدم بن محمد". وأورده في المجمع ١٤٣/٢، وعزاه للطبراني في الأوسط وقال: ورجاله رجال الصحيح.

دراسة العلة في الحديث:

قد وافق الطبراني البزار بذكره بالتفرد، وهومن مفردات أبي حمزة الأعور. وأبو حمزة ليس من رجال الصحيح وهو ضعيف، لكن تفرّده محتمل للشاهد من حديث أبي هريرة في الصحيحين. أخرجه البخاري في صحيحه ح ٦١٨ نم طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج. (وهو في الموطأ ح ٢٩٠) ومسلم ح ٦٥١، ٢٥٢، من طريق الأعمش عن أبي صالح، أبو الزناد وأبو صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوهاولو حبواً، ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم. (واللفظ لمسلم).

رأي الباحث:

أن إسناد أبي حمزة ضعيف وهو المدار، لكن تفرّده محتمل لشاهد حديث أبي هريرة. والصحيح ما رواه الشيخان وأهل السنن وغيرهم من حديث أبي هريرة والله الموفق.

---

(١) صدوق ربما وهم من العاشرة، التقريب ص ٩٦٩ رقم ٦٩٢٠.

(٢) ثقة، تقريب التهذيب ص ٧٩٦ رقم ٥٥٣٩.

(٣) ترجمته، برقم ١٥٥٩ و ١٥٥٥ وهو ضعيف.

(٤) مسند البزار ٢٢/٥.

[٤٣٥] ١٦٩٩- قال البزار: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ[٣]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: حُرْمَةُ مَالِ الْمُؤْمِنِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ[٤].

قال أبو بكر (البزار): وهذا الحديث لا نعلمه يروى، عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا أبو شهاب.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني ٢٦/٣، من طريق جعفر بن محمد بن فضيل ثنا عمرو بن عثمان ثنا أبو شهاب به، بنحوه، وأورده الهيثمي في الكشف ١٣٤/٢ وفي "المجمع" ١٧٢/٤. وقال: فيه عمرو بن عثمان الكلابي قال الأزدي: متروك[٥].

وأخرجه أحمد ٢٩٦/٧ ح ٤٢٦٢، عن علي بن عاصم وأبو يعلى ح ٥١١٩ من طريق محمد بن دينار، كلاهما عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً. (سباب المسلم أخاه فسوق، وقتاله كفر، حرمة ماله كحرمة دمه)[٦]. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٣١٦ من طريق طريق إسماعيل بن عياش عن ليث بن أبي سليم عن طلحة بن مصرف عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً. سباب المسلم فسوق وقتاله له كفر، وحرمة ماله كحرمة دمه[٧].

وقد روي موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٢/٨ عن عبد الله بن نمير ثنا سفيان ثنا عبد الله بن عائش (والصحيح عبد الرحمن بن عابس) قال: حدثني إياس (كذا فيه والصواب: أناس) عن عبد الله (بن مسعود) أنه كان يقول في خطبته: فذكر كلاماً طويلاً وفيه: (حرمة ماله كحرمة دمه). وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ١٧٩/٣ من طريق ابن نمير نا سفيان الثوري عن عبدالرحمن بن عابس حدثني أناس عن عبد الله بن مسعود، فذكر الخطبة بطولها.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٤٤ وهو ثقة.

(٢) ضعيف، من كبار العاشرة، تقريب التهذيب ٥١٠٩.

(٣) عبد ربه بن نافع الحنّاط، أبو شهاب الأصغر، صدوق يهم من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٥٦٨ رقم ٣٨٤.

(٤) مسند البزار ١١٧/٥.

(٥) قلت: بل هو ضعيف وليس ضعفه بشديد. والله أعلم.

(٦) ودراسته برقم ١٦٦٠ في باب التعليل، ورجّح الدّارقطني الموقوف.

(٧) وفيه ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً فترك حديثه التقريب رقم ٥٧٢١ وهو عراقي، والراوي عنه إسماعيل بن عياش الحمصي شامي. قال ابن رجب فيه: إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم، فحديثه مضطرب، هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه منهم: أحمد ويحيى والبخاري وأبو زرعة، وذكر الترمذي ذلك أيضاً... (شرح العلل ٧٧٣/٢).

دراسة العلة في الحديث:

ذكره البزار تفرد أبي شهاب الحنّاط عن الأعمش بهذا الحديث وهو صدوق يهم، والراوي عنه ضعيف، عمرو بن عثمان، فهذا إسناد ضعيف، لكنه محتمل بالشاهد له من حديث أبي هريرة.

أخرجه مسلم ح ٢٥٦٤ (٣٢) من طريق أبي سعيد مولى عامر بن كريز عن أبي هريرة مرفوعا: لا تحاسدوا إلى قوله: كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه، ماله، وعرضه).

رأي الباحث:

إن إسناد البزار للحديث ضعيف، لضعف عمرو بن عثمان، وتفرّد به أبو شهاب الحنّاط لكن تفرّده محتمل للشاهد من حديث أبي هريرة، عند مسلم وغيره.

وقد روي في هذا المعنى من حديث إبراهيم عن أبي الأحوص الهجري وهو أيضاً ضعيف، ورجح الدارقطني الوقف في حديث أبي الأحوص مع زيادة جملة. وهو عند أحمد مع زيادة (سباب المسلم أخاه فسوق وقتاله كفر...).وكذا عند أبي يعلى وغيرهما من رواية الهجري عن أبي الأحوص. وقد روي من حديث إسماعيل بن عياش (وهو شامي) عن ليث بن أبي سليم (وهو عراقي) عن طلحة عن مسروق، وهو من مناكير إسماعيل عن ليث مع ضعفهما.

[٤٣٦] ١٧٢٧- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(٢)]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ أُمَّكَ وَأَبَاكَ وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ[(٣)].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه رواه عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله إلا زياد هذا.

تخريج الحديث:

(طريق زياد بن عبد الرحمن): أخرجه الشاشي في مسندح ح **٥٩٤** ثنا العباس الدوري وعلي بن عبد العزيز، وعن الأخير منهما: الطبراني في الكبير (ح **١٠٤٠٥**) كلاهما عن حرمي بن حفص عن زياد بن عبد الرحمن عن عاصم به بنحوه. وأورده الطبراني في "الكشف" **٣٧٦/٢** (ح **١٨٨٧**).

دراسة العلة في طريق زياد بن عبد الرحمن:

تفرّد به زياد بن عبد الرحمن بهذا الإسناد وتفرّده بهذا الحديث فيه شيء لأنه لم يوثق صراحة. محتمل للشواهد يأتي ذكرها.

---

(١) ثقة من كبار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٢٢٩ رقم ١١٨٧.

(٢) هو القرشي كما جاء مصرّحا به عند الطبراني، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن معين قال: يقال: هو ثقة. الجرح ٥٣٨/٣ وذكره ابن حبان في الثقات ٣٢٥/٦.

قلت: ففي توثيقه شيء. لأنه قال: يقال و لم يجزم بذلك.

(٣) مسند البزار ١٣٨/٥.

[٤٣٧] ١٩٤٤- قال البزار: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى[2]، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ[3].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث الشعبي، عن مسروق إلا من حديث ابن أبي ليلى، والسري بن إسماعيل.

تخريج الحديث:

(طريق ابن أبي ليلى): أورده الهيثمي في الكشف ٣٧٧/٢ ح ٣٩٣ ولم أجده عند غيره.

وأما رواية السري بن إسماعيل: فقد أخرجها الطبراني في الأوسط ٣٩/٦ ح ٥٧٢٨ حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال ثنا عبد الرحمن بن الفضل بن موفق قال نا أبي عن السري بن إسماعيل[4] عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله، بنحوه. وذكر الطبراني فيه تفرد السري بن إسماعيل.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار تفرد ابن أبي ليلى والسدي بن إسماعيل عن الشعبي بهذا الإسناد وكلاهما ضعيف لكن يحتمل التفرد للشواهد، وحديث أبي رمثة فقد روي بإسناد صحيح. عند أحمد ح ٧١٠٦، ويشهد له. وأخرج البخاري في صحيحه ح ١٣٦١ ومسلم ح ١٠٣٤ (٩٥) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه مرفوعاً: (اليد العلياء من خير من اليد السفلى وابدأ من تعول..) ومن حديث أبي هريرة عند البخاري ح ٥٠٤٠ ومسلم ح ١٠٤٢ (١٠٦).

رأي الباحث:

زياد بن عبد الرحمن في رواية البزار فيه شيء في توثيقه، ذكر ابن معين. يقال: أنه: ثقة، بصيغة المجهول. وذلك يعكر على صحة إسناد الحديث، مع تفرده بهذا الإسناد، لكن يحتمل التفرّد للشواهد من حديث حكيم بن حزام وأبي هريرة.

وقد روي من طريق الشعبي عن مسروق عن عبد الله، وهو ضعيف، فيه مجهول، وابن أبي ليلى

---

(١) لم أعثر له على ترجمة.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، صدوق سيء الحفظ جدّاً، تقريب التهذيب ٦١٢١.

(٣) مسند البزار ٣٢٤/٥.

(٤) ابن عم الشعبي: متروك الحديث، تقريب التهذيب ٢٢٣٤، وقوّاه الحويني في "تنبيه الهاجد" ح ١٠٨، وتعقّب الطبراني بأنه قد روي بإسناد البزّار أي إسناد محمود بن بكر شيخ البزار، وفاته أنه لا تعرف له ترجمة، والسري ضعيف جدّاً متروك، فأنى يتقويّان!!.

ضعيف لكنه محتمل للشواهد أيضاً، ورواه الطبراني من طريق السري بن إسرائيل وهو ضعيف جداً.
ومعنى الحديث صحيح ثابت من حديث حكيم بن حزام، وأبي هريرة متفق على صحتها. والله الموفق.

[٤٣٨] ١٨١١- قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنِ انْتَظَرَهَا حَتَّى يَقْضِيَ قَضَاءَهَا أَوْ تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ(١).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ٣/٢٠٢ ثنا وكيع بن أبي خالد عن سالم البراء عن أبيه عن عاصم عن زرّ عن عبد الله مرفوعاً.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذا الحديث وهو محتمل للشاهد من حديث أبي هريرة، واختلف في رفعه ووقفه.

سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: حدث به عاصم عن زر عن عبد الله، فرواه شعبة، واختلف عنه، فأسنده عنه عبدالصمد بن عبدالوارث، وداود بن إبراهيم العقيلي، ووقفه غندر، ويحيى القطّان، ومسلم بن إبراهيم وغيرهم عن شعبة وكذلك رواه زائدة، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عيّاش، عن عاصم، موقوفاً، وهو الصواب(٢).

رأي الباحث:

فقد بيّن الدارقطني الاختلاف عن شعبة، في رفعه ووقفه، ورجّح الموقوف. لأن غندراً ويحيى القطان أثبت من عبدالصمد وغيره في شعبة.

وقد تابع شعبة على الوقف، زائدة وأبو عوانة وابن عياش، وهم ثقات، فلهذا صحّح الموقوف. والله أعلم.

أما البزار فقد ذكر التفرد، وهو تفرّد محتمل للشاهد من حديث أبي هريرة. عند البخاري ح ١٢٦١، ومسلم ح ٩٤٥ (٥٢). والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٥/٢٠٩، ورجاله ثقات إلا أنهم قد خالفوا الثقات. وذكر أبي عبد الصمد في الإسناد لعلّه خطأ.

(٢) العلل ٣/٢٥٦، السؤال ٧١٩.

[٤٣٩] ١٨٢٠- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ[١]، عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحْبِبْهُمَا وَمَنْ أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَحَبَّنِي[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لم نسمعه إلا من يوسف، عن أبي بكر.

[٤٤٠] ١٨٣٣- وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

١٨٣٤- وقال البزار: حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْن حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يأتيان النبيﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَيَثِبَان عَلَيْهِ وَيَرْكِبَانِهِ، فَإِذَا نُهِيَا عَنْ ذَلِكَ أَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ دَعُوهُمَا، فَإِذَا قَضَى الصَّلاَةَ ضَمَّهُمَا إِلَيْهِ، وَقَالَ: مَنْ أَحَبَّنِي فَلْيُحِبَّ هَذَيْنِ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ، عن عاصم إلا علي بن صالح[٣].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩٩/١٣ من طريق يحيى بن محمد بن صاعد نا يوسف بن موسى القطان نا أبو بكر بن عيّاش به بلفظ: (هذان ابناي من أحبّهما فقد أحبّني). وأخرجه ابن حبّان في صحيحه ح ٦٩٣١، عن أحمد بن الحسن الأزدي. وأخرجه ابن عدي الكامل ٧٤٨/٢، وأبو نعيم في "الحلية" ٣٠٥/٨. وابن عساكر في تاريخه ٢٠١/٣، من طريق الحسن بن زريق الطهوي. وقال أبو نعيم: غريب من حديث عاصم، لم يروه إلا أبو بكر. . وأخرجه ابن عساكر أيضاً ٢٠٠/١٣ من طرق عن علي بن صالح بن عاصم عن أبيه.وكذا روي من طريق سليمان بن قرم (كما ذكر ابن عساكر). يوسف بن موسى والطهوي وسليمان بن قرم جميعهم عن أبي بكر بن عياش عن عاصم به مرفوعاً، موصولاً. وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ٢٠١/١٣ من طريق إبراهيم بن عمر نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر قال كان رسول اللهﷺ ذات يوم يصلي بالناس فأقبل الحسن والحسين، فذكر بمعناه، مرسلاً. (دون الدعاء الأول مع القصّة). وأخرجه أبو يعلى في

(١) ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، تقريب التهذيب ص ١١١٨ رقم ٨٠٤٢.

(٢) مسند البزار ٢١٧/٥.

(٣) علي بن صالح بن حي ثقة عابد من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٤٧٨٢.

مسنده ح ٥٠١٧، وابن خزيمة في صحيحه ح ٨٨٧ عن محمد بن معمر، والشاشي ح ٦٣٨. عن عباس الدوري وابن عدي في الكامل ٦٦١/٢ من طريق حماد بن شعيب كلهم عن عبيد الله عن علي بن صالح عن عاصم به.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به أبو بكر عياش، وعلي بن صالح كما ذكر البزّار، وتفرّدهما محتمل لثقتهما، وعدالتهما، لكن اختلف في وصله وإرساله. بيّن ذلك الحافظ يحيى بن محمد بن صاعد، قال: "قال يوسف، هكذا وقع عندي عن أبي بكر متصل مرفوع، (قال ابن صاعد) وقد حدّث به عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن أبي بكر بن عياش، كما قال يوسف بن موسى، عن عاصم، عن زر عن عبد الله عن النبيﷺ. وقد رواه علي بن صالح بن جني.[1] عن عاصم، فوصله، (وذكر بإسناده عنه) وكذا رواه الحسن بن رزيق الطهوي، عن أبي بكر موصولاً، (فذكره بإسناده). (قال ابن صاعد) تابعهما سليمان بن قرم الضبي على رفعه، ورواه إبراهيم بن عمر عن أبي بكر بن عياش فأرسله." (وذكره بإسناده). وذكر الدارقطني هذا الاختلاف وقال: "وهذا يشبه أن يكون من عاصم، يصله مرّة ويرسله أخرى"[2].

وللحديث شواهد من حديث أسامة بن زيد عند البخاري في صحيحه ح ٣٥٣٧، وأبي هريرة عند أحمد ٤٧٢/١٥ ح ٩٧٥٩ ويعلى بن مرّة عند أحمد ١٠٤/٢٩ ح ١٧٥٦٢ وغيرها.

رأي الباحث:

ذكر البزّار، تفرّد أبي بكر بن عياش، وتفرّد علي بن صالح وكلاهما ثقة. وتفرّدهما محتمل ولا يضرّه الإرسال للشواهد.

أعلّه يحيى بن صاعد وابن عساكر بالاختلاف على أبي بكر بن عياش. فوصله يوسف بن موسى والحسن الأزدي وابن قرم وغيرها، وكذا الدارقطني جعل هذا من عاصم نفسه.

وتفرد إبراهيم بن عمر عن ابن عياش به، بإرساله عن زر عن النبيﷺ. وله شواهد بأسانيد صحيحة قويّة من حديث أسامة بن زيد، وأبي هريرة ويعلى وغيرهما. وأورده الهيثمي في "الكشف" ٢٢٧/٣. والله الموفق.

---

(١) وهو ثقة عابد من السابعة. التقريب رقم ٤٧٨٢.

(٢) العلل للدارقطني السؤال: ٧٠٩.

[٤٤١] ١٨٨٣- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْن سَمُرَةَ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ يَعْنِي الأَحْوَلَ[٣]، عَنْ أَبي عُثْمَانَ[٤]، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أُمِرْنَا إِذَا رَأَيْنَا مِنْ يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ أَنْ نَقُولَ لَهُ: لاَ وَجَدْتَ[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أورده الهيثمي في "الكشف" ٢م١٣٣ ح (١٣٧٠) وفي "المجمع" ١٧٠/٤ وقال: "رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، إلا محمد بن إسماعيل بن سمرة، وهو ثقة.

ووجدت له طريق أخرى: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٩/٢ ثنا حفص عن ابن عون أو عاصم (قال: ولا أعلمه إلا عن ابن عون) عن ابن سيرين قال: سمع ابن مسعود رجلاً ينشد ضالّة في المسجد فقام إليه فنال منه (موقوفا منقطعا).

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في هذا الإسناد، ومداره على عاصم الأحول وقد اختلف عنه وسئل عنه الدارقطني فقال: "يرويه عاصم الأحول، واختلف عنه، فرواه محمد بن فضيل وشريك، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود. وتابعهما عبد الواحد بن زياد، واختلف عنه، فقال أحمد بن عبدة: عنه، عن عاصم، عن أبي عثمان أو ابن سيرين. وقال شعبة: عن عاصم، عن ابن سيرين. وقال الثوري: عن عاصم، عن الشعبي. وأحسب أن هذا الاختلاف من عاصم، كأنه يشك ممن سمعه عن ابن مسعود"[٦].

قلت فهذا حديث اضطرب فيه عاصم الأحول، وشك في شيخه الذي سمع منه الحديث، ولكن يحتمل للشاهد من حديث بريدة عند مسلم ح ٥٦٩ (٨٠) (٨١) وعند غيره، ومن حديث جابر عند النسائي ح ٧١٧ وغيره.

---

(١) هو الأحمس ثقة، من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٧٦٩.

(٢) صدوق عارف رمي بالتشيع من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٨٨٩ رقم ٦٢٦٧.

(٣) ثقة من الرابعة، تقريب التهذيب ص ٤٧١ رقم ٣٠٧٧.

(٤) عبد الرحمن بن ملّ، ثقة ثبت عابد مخضرم من الثانية، تقريب التهذيب رقم ٤٠٤٣.

(٥) مسند البزّار ٢٦٨/٥.

(٦) العلل ٦٣٧/٣، السؤال ٩٣٢.

رأي الباحث:

إسناد البزار صحيح مع وصفه بالتفرد. فله شواهد صحيحة من حديث جابر وبريدة كما تقدم.
وقد اختلف فيه والاختلاف إنما هو من عاصم الأحول كما قال الدارقطني.

[٤٤٢] ١٨٩٢- قال البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْن مَنْصُورٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أصبغُ بْنُ الْفَرَجِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَابسٍ[٣]، عَنْ إسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كَانَ عَلَى عَائِشَةَ مُحَرَّرٌ مِنْ وَلَدِ إسْمَاعِيلَ فَقَدِمَ سَبْيٌ مِنْ بَلْعَنْبَرِ، فَقَالَ رسول اللّه ﷺ: إنْ سَرَّكِ أنْ تَفِيَ نَذْرَكِ فَاعْتِقِي مِنْ هَذَا[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن إسماعيل إلا علي بن عابس.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ١٠٤٠٠ عن يحيى بن عثمان بن صالح والطحاوي في "شرح المشكل" ٥٧/١٠ ح ٣٩١٥ ثنا ابن أبي داود ثنا أصبغ بن الفرج ثنا علي بن عابس به واللفظ عند الطحاوي: كان على عائشة محرر من ولد إسماعيل فقدم سبي بلعنبر، فأمرها النبي ﷺ أن تعتق منهم، وقال: كانت عليه رقبة من ولد إسماعيل، فلا يعتق من حمير أحداً.

وأخرجه ابن أبي حاتم الرازي في "علله" ١٥٤/٤ (المسألة) ١٣٢٨ قال: وسمعت: أبي وحدثنا عن حرملة، عن ابن وهب. عن علي بن عابس عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم به بنحوه.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار تفرّد علي بن عابس برواية هذا الحديث بهذا الإسناد والصحيح أنه مرسل بدون ذكر ابن مسعود، فهو معلول بالطريق المرسل، والموصول منكر بهذا الإسناد، لكن يحتمل هذا التفرّد للاعتضاد بالشاهد قال ابن أبي حاتم بعد تخريجه للحديث عن أبيه عن حرملة كما تقدم آنفاً.

ثم قال: قال أبي: هذا خطأ، ليس فيه: ابن مسعود، إنما هو: مرسل[٥].

وذكره ابن عدي في ترجمة علي بن عابس، وعده من مناكيره[٦].

والشاهد له من حديث أبي هريرة:

---

(١) أبو عوانة الرازي صدوق صاحب حديث، تقريب التهذيب رقم ٧٧٠٠.

(٢) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٤٠.

(٣) ضعيف من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٤٧٩١.

(٤) مسند البزار ٢٧٨/٥.

(٥) العلل ١٥٤/٤، المسألة ١٣٢٩.

(٦) الكامل ١٨٩/٥.

أخرج البخاري في صحيحه ح ٤١٠٨ ومسلم ح ٢٥٢٥ (١٩٨) من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة: لا أزال أحب بني تميم من ثلاث سمعتهن من رسول الله ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: هم أشد أمتي على الدجال قال وجاءت صدقاتهم فقال النبي ﷺ: هذه صدقات قومنا، قال: وكانت سبية منهم عند عائشة فقال رسول الله ﷺ أعتقيها فإنها ولد إسماعيل.

قلت: واللفظ لمسلم، وهذا يشهد لمعنى الحديث الذي نحن فيه. ولكن لا يصحّ بلفظ البزار.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف، مع وصفه له بالتفرد، والموصول منكر. وهو قد أخطأ فيه علي بن عابس فرواه موصولاً، والصحيح أنه مرسل كما بيّن أبو حاتم الرازي. وعدّه ابن عدي الجرجاني من مناكيره أي الموصول.

وله شواهد أخرى تقويّه، خاصة، شاهد حديث أبي هريرة، يشهد لمعناه، ولا للفظه فيعتضده به. والله أعلم.

[٤٤٣] ٢٠٠٧- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ صُبَيْحٍ الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ جَابِرٍ[2]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أُتِيَ النبيﷺ بِسَبْيٍ فَجَعَلَ يُعْطِي أَهْلَ الْبَيْتِ، وَكَرِهَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ[3].

قال البزار: ولا نعلم روى هذا الحديث عن القاسم إلا جابر، ورواه غير واحد، عن جابر.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢١٦/٦ ح ٣٦٩٠ وابن ماجه ح ٢٢٤٨ من طريق وكيع. وانظر في "الكبير" ح ١٠٣٥٩ من طريق أبي حذيفة، كلاهما عن الثوري وعبد الرزاق في مصنفه ٣٠٧/٨ نا معمر، والثوري. وأخرجه الطيالسي ح ٣٩٨. ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٢٨/٩، من طريق أبي عوانة وشيبان وقيس. والدارقطني في "السنن" ٦٦/٣ والشاشي في "مسنده" من طريق إسرائيل. الثوري ومعمر وأبو عوانة وشيبان وقيس وإسرائيل: جميعهم. عن جابر بن يزيد الجعفي عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبيه به بنحوه بألفاظه متقاربة. وله طريق أخرى عنه، ح ٢٨٨ ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ١٢٨/٩ عن شيبان، عن جابر، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله. قال البيهقي: "جابر هذا هو ابن يزيد الجعفي، تفرد به بهذين الإسنادين".

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به جابر الجعفي وهو المدار وهو ضعيف، لكن يحتمل تفرده لشواهده الآتية:

أخرجه الترمذي ١٥٥/٢ ح ٧٦٠ من طريق ابن أبي عروبة عن الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عليّ بن أبي طالب. وقال: "حسن غريب"، ومن حديث أبي أيوب الأنصاري. عند الترمذي ح ١٢٨٣، والحاكم ٥٥/٢، وقال: "صحيح الإسناد". ومن حديث أبي موسى الأشعري عند ابن ماجه في السنن ح ٢٢٥٠، ولا بأس بإسناده، وكلاهما فيها انقطاع وضعف لكن تتقوى بمجموعها.

(١) صدوق ربما خالف من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٥٥٤٨.

(٢) هو الجعفي ضعيف رافضي وتقدم مراراً.

(٣) مسند البزار ٣٧٦/٥.

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف. مع تفرد جابر به كما ذكر البزار والبيهقي. وذلك لأن المدار على جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف. وكذا له إسناد آخر عن جابر وهو ضعيف أيضاً.

وله شواهد من حديث أبي أيوب وعليّ وأبي موسى تقويه، يكون في درجة "الحسن لغيره" والله أعلم.

[٤٤٤] ٢٠٢٢- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ[١]، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، مَلأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا[٢].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ح ٣٧١٦، ٢٥٦/٦ وابن ماجه ٦٨٦، والشاشي في "مسنده" ح ٨٧٨ ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون. والطيالسي ح ٣٦٦. وأبو يعلى ح ٥٢٩٣ عن بشر بن الوليد. والشاشي ح ٨٧٩ من طريق أبي عامر العقدي، ومسلم في صحيحه ح ٦٢٨ (٢٠٦) ثنا عون بن سلام الكوفي، يزيد بن هارون وأبو داود وبشر وأبو عامر وعون بن سلام، جميعهم. عن محمد بن طلحة عن زبيد عن مرة عن عبد الله به. وأخرجه الدارقطني في "الأفراد"، كما في "أطراف الغرائب" ٨١/٤ ح ٣٦٦٣، تفرد به أبو مريم عبد الغفّار بن القاسم عن زبيد عن طلحة بن مصرّف عن مرّة، عن عبدالله. وكذا الخطيب البغدادي في "الموضّح" ٤٧٦/٢ من طريق نصر بن زاحم ثنا عبد الغفار بن القاسم عن زبيد اليامي به.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد به محمد بن طلحة عن زبيد بهذا الإسناد، وتفرّده محتمل، مع أوهامه للشاهد من حديث عليّ رضي الله عنه. وقد اختلف فيه فقد سئل الدارقطني رحمه الله عن هذا الحديث فقال: "يرويه زبيد، واختلف عنه، فرواه محمد بن طلحة، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله. ورواه أبو مريم عبد الغفار، عن زبيد، عن طلحة بن مصرف، عن مرة، عن عبد الله.

والأشبه بالصواب قول من لم يذكر طلحة"[٣].

قلت: وكذا اعتمده مسلم في صحيحه[٤].

---

(١) صدوق له أوهام، تقريب التهذيب رقم ٦٠٢٠.

(٢) مسند البزار ٣٨٨/٥.

(٣) العلل ٥٣٨/٣، ٥٣٩، السؤال ٨٧٠.

(٤) وأما عبد الغفار بن القاسم أبو مريم الكوفي هذا، فقال فيه يحيى بن معين. ليس بشيء، فقال ابن المديني: يضع الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث وكذا قال النسائي. وكذا ضعفه الجمع تاريخ الدوري ٢٦٩/١، الجرح ٥٣/٦، ٥٤ الضعفاء والنسائي ص ٢١٠ رقم ٣٨٨، الكامل ٣٢٧/٥. والميزان ٦٤٠/٢. والكشف الحثيث لابن العجمي ص ١٧١.

وللحديث شاهد عن عليّ بن أبي طالب مرفوعاً: أخرجه البخاري في صحيحه ح ٦٠٣٣ (ومواضع أخرى) ومسلم ح ٦٢٧ (٢٠٢) وغيرهما. فهو صحيح.

رأي الباحث:

ذكر البزار التفرد بهذا الإسناد عن ابن مسعود بالحديث وهو كما قال، والتفرّد محتمل للشاهد أيضاً. وقد اختلف في إسناده عن زبيد اليامي كما ذكر الدارقطني.

والراجح ما رواه محمد بن طلحة عن زبيد عن مرة عن عبد الله بن مسعود. وقد اعتمدها الإمام مسلم في صحيحه. ورواية عبد الغفار بن القاسم واهية ساقطة لاعبرة بها، لأنه متروك متهم. وللحديث شاهد من حديث علي رضي الله عنه متفق عليه وغيره. والله الموفق.

[٤٤٥] ٢٠٤١- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ[١]، عَنْ كُرْدُوسٍ الثَّعْلَبِيِّ[٢]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَرَّ الْمَلأُ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ صُهَيْبٌ، وَبِلالٌ، وَعَمَّارٌ، وَخَبَّابٌ وَنَحْوُهُمْ مِنْ ضُعَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، اطْرُدْهُمْ، أَرَضِيتَ هَؤُلاءِ مِنْ قَوْمِكَ، أَفَنَحْنُ نَكُونُ تَبَعًا لِهَؤُلاءِ الَّذِينَ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا، فَلَعَلَّ إِنْ طَرَدْتَهُمْ أَنْ تَأْتِيكَ، قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[٣]،[٤].

قال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره ٣٧٥/١١ من طريق جرير، و٣٧٤/١١ من طريق أبي زيد، وحفص بن غياث، والطبراني في الكبير ح ١٠٥٢٠ من طريق يزيد بن عبد العزيز. وأحمد في مسنده ٩٢/٧ ح ٣٩٨٥ والخطيب في تاريخ بغداد ٤١٠/١٤ من طريق أسباط بن محمد.

جرير و أبو زيد وحفص بن غياث ويزيد بن عبد العزيز وأسبابط، جميعاً عن أشعث بن سوار عن كردوس به، نحوه (وعند البعض اختصار). وأورده الهيثمي في المجمع ٤/٧ وقال: رجاله رجال الصحيح (عن أحمد) غير كردوس، وهو ثقة.

دراسة العلة في الحديث:

مدار هذه الطرق كلّها على أشعث بن سوار وفيه ضعف، وكردوس الثعلبي، وهو مقبول في الشواهد والمتابعات، والتفرّد محتمل للشاهد الآتي.

حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٤١٣ (٤٥) (٤٦) وغيره من طريق سفيان الثوري وإسرائيل عن المقدام بن شريح عن أبيه عن سعد قال: "كنا مع النبي ﷺ ستة نفر، فقال المشركون للنبي ﷺ: اطرد هؤلاء لا يجترئون علينا. قال وكنت أنا وابن مسعود،

---

(١) هو الكندي النجّار، ضعيف من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٥٢٨.

(٢) مقبول من الثالثة، وقيل: هم ثلاثة، تقريب التهذيب رقم ٥١٧١.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥١، ٥٢.

(٤) مسند البزّار ٤٠٩/٥.

ورجل من هذيل، وبلال، ورجلان لست أسميهما، فوقع في نفس رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقع فحدث نفسه فأنزل الله عز وجل: ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه"

رأي الباحث:

إسناد البزار ضعيف مع التفرد. فكردوس الثعلبي مقبول في الشواهد والمتابعات، وأشعث ضعيف. وقد رواه أحمد وغيره والمدار أشعث بن سوار وهو ضعيف وصحح إسناده الهيثمي وهذا وهم منه رحمه الله. وله شواهد أقواها حديث سعد بن أبي وقاص عند مسلم وغيره، فيحتمل التفرّد لأجل هذا الشاهد وغيره.

[٤٤٦] ١٤٦٢ – قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ(١)، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ(٢)، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ بْنُ خَلِيفَةَ(٤)، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ(٥)، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ(٦)، عَنْ زَيْنَبَ، امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ: لاَ أَعْلَمُهُ إِلاَّ رَفَعَهُ هَكَذَا، قَالَ الْفَضْلُ: وَرَفَعَهُ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: لاَ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلاَ عَلَى خَالَتِهَا، وَلاَ تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِئَ مَا فِي صَحْفَتِهَا(٧).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير، ح٩٨٠١ من طريق عثمان بن أبي شيبة ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا المنهال بن خليفة به، بنحوه. وفيه أيضاً: (لا أعلمه إلا رفعه) وأورده الهيثمي في كشف الأستار، ١٦٥/٢ ح١٤٣٥، وفي المجمع ٢٦٣/٤ وعزاه للبزار والطبراني وزعم أنه منقطع من المنهال بين خليفة وعمرو بن الحارث(٨). وقد أورده موقوفاً على ابن مسعود – البخاري في صحيحه ١٩٧٨/٥ تعليقاً فقال: باب الشروط التي لا تحل في النكاح، وقال ابن مسعود: لا تشترط المرأة طلاق أختها.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزار التفرد في الإسناد وفيه المنهال بن خليفة وفيه ضعف، لكن تفرده محتمل للاعتضاد بالشاهد من حديث أبي هريرة.

وأصل لفظ الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره وهو حديثان: (لا

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب ص ٧٨٢ رقم ٥٤٣٨.

(٢) صدوق، تقريب التهذيب ص ٨٦ رقم ٨.

(٣) ثقة ثبت يخطئ في حديث الثوري، تقريب التهذيب ص ٨٦١ رقم ٦٠٥٥.

(٤) ضعيف، تقريب التهذيب ص ٩٧٤ رقم ٦٩٥٥.

(٥) صدوق رمي بالإرجاء تقريب التهذيب ص ٢٨٧ رقم ١٦٥.

(٦) هو الثقفي ابن أخي زينب الثقفية، ثقة، تقريب التهذيب ص ٨٣٣ رقم ٥٠٣٨.

(٧) مسند البزار، ٢٨٩/٤-٢٩٠.

(٨) أورده الحافظ في مختصر زوائد البزار ٥٦٩/١ ح١٠٠٥، وقال: بل هو متصل كما ترى بينهما خالد بن سلمة، وهو ضعيف.

تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها) رُوي مفرقاً[1].

والطرف الثاني: (ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفئ ما في صحفتها)[2].

وقد خرج مجتمعاً: أخرجه مسلم في صحيحه ١٠٢٨/٢ ح١٤٠٨، من طريق داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة (نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها أو أن تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفئ ما في صحفتها فإنّ الله عزوجل رازقها).

رأي الباحث:

أن الحديث ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً، وتفرد به المنهال بن خليفة من هذا الوجه لكنه محتمل للشاهد. الطرف الأخير منه الأرجح فيه أنه موقوف، وإليه مال البخاري في صحيحه فذكره تعليقاً أن متن الحديث صحيح من حديث أبي هريرة، (خاصة لفظ مسلم من طريق ابن سيرين) وله طرق كثيرة وألفاظ مختلفة أخرى، والله الموفق.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ١٩٦٥/٥ ح٤٨١٩، وح٤٩٢٠ ومسلم ١٠٢٨/٢ ح١٤٠٨ من عدة طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري من حديث جابر أيضاً، بألفاظ متفرقة، وهو عند غيرهم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح٢٥٧٤، ٩٧٠/٢، وح ٢٠٤١، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٥٢، ٢٠٥٤، بأسانيد مختلفة عن أبي هريرة رضي الله عنه وفي بعضهما زيادات طويلة أو مختصرة، ومسلم: ١١٥٤/٣ ح١٥١٥ وغيرها.



المبحث الخامس

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لكون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه

وفيه حديث واحد

[٤٤٧] ١٤٤٢- قال البزار: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ [(٢)]، عَنْ ثَابِتٍ [(٣)]، عَنْ أَنَسٍ، عَن ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رسول اللهصلى الله عليه وسلم: إِنَّ آخِرَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ يَمْشِي مَرَّةً وَيَكْبُو مَرَّةً، وَيَسْقُطُ فِي النَّارِ مَرَّةً، فَإِذَا جَاوَزَهَا الْتَفَتَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَّانِي مِنْكِ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، قَالَ: فَيَرْفَعُ اللَّهُ لَهُ شَجَرَةً أَوْ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَأَسْتَظِلَّ بظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا تَسْأَلْنِي غَيْرَهَا، قَالَ: فَيَقُولُ: لاَ يَا رَبِّ، قَالَ: فَيَقُولُ: وَيُعَاهِدُهُ أَنْ لاَ يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، قَالَ: وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لأَنَّهُ يَرَى مَا لاَ صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا فَيَسْتَظِلَّ بظِلِّهَا، وَيَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الأُولَى، فَيَقُولُ: أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، وَأَسْتَظِلَّ بظِلِّهَا لاَ أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَوَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَنْ لاَ تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا ؟ وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لأَنَّهُ يَرَى مَا لاَ صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَدْنَيْتُكَ مِنْهَا تَسْأَلْنِي غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: لاَ هَذِهِ هَذِهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا فَيَسْتَظِلَّ بظِلِّهَا، وَيَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، ثُمَّ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ هِيَ أَحْسَنُ مِنَ الأُولَيَيْنِ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ لأَسْتَظِلَّ بظِلِّهَا وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، لاَ أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، فَيَقُولُ يَا ابْنَ آدَمَ، أَلَمْ تُعَاهِدْنِي أَلا تَسْأَلَنِي غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: بَلَى، هَذِهِ لاَ أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ لأَنَّهُ يَرَى مَا لاَ صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُدْنِيهِ مِنْهَا، فَإِذَا دَنَا مِنْهَا سَمِعَ أَصْوَاتَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْخِلْنِيهَا، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا يَصْرِينِي مِنْكَ إِنْ أَعْطَيْتُكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَتَسْتَهْزِئُ بِي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَضَحِكَ عَبْدُ اللهِ، فَقَالَ: أَلا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ؟ قَالُوا: مِمَّ ضَحِكْتَ؟ قَالَ: هَكَذَا ضَحِكَ رسول اللهصلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: أَلا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ ؟ قَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ ؟ قَالَ: مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ بِي، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: لاَ

---

(١) ثقة عابد، تقريب التهذيب ص ١٠١٨ رقم ١٧٣١٩.

(٢) ثقة عابد أثبت الناس، تقريب التهذيب ص ٢٦٨ رقم ١٥٠٧.

(٣) ثقة عابد، التقريب التهذيب ص ١٥٨ رقم ٨١٨.

أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ[١].

قال البزار: ولا نعلم روى أنس بن مالك عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في مسنده ٤٩٨٠ ثنا هدبة بن خالد. وأخرجه مسلم في صحيحه ٣١٠، ١٧٤/١ من طريق عفان بن مسلم وأبو عوانة في مستخرجه ١٤٢/١، ١٤٤ من طريق يزيد بن هارون، وعمرو بن عاصم وجعفر الصائغ. وأحمد في مسنده: ٣٧١٤، ٢٥٣/٦، ثنا يزيد و ٣٨٩٩، ١٤/٧، ثنا عفان والشاشي في في مسنده ٣٠٧/١، ٢٦٨، من طريق يزيد بن هارون وابن حبان في صحيحه، ٤٥٥/١٦، (٧٤٣٠)، من طريق النضر بن شميل. وابن خزيمة في التوحيد ص ٣١٨. من طريق يزيد بن هارون، مختصراً. وابن عساكر في دمشق ١٤٣/٥٢، من طريق الوليد بن مسلم (ثنا حماد سلمة) والطبراني في الكبير ١٠/١٠، ٩٧٧٥، من طريق الحجاج بن منهال. كلهم عن حماد بن سلمة، به وبعض الطرق فيها اختصار. وقد روي من حديث أنس رضي الله عنه من دون ذكر ابن مسعود. أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ص ٣١٩، ٣٢٠: بعد تخريجه الحديث بإسناده عن حماد عن ثابت عن أنس عن ابن مسعود مرفوعاً – قال: روى هذا الخبر حميد عن أنس لم يذكر ابن مسعود في الإسناد، واختلف الناس أيضاً عنه في رفعه. وقال ابن خزيمة: ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا المعتمر قال: سمعت حميداً يحدث عن أنس أن آخر من يخرج من النار ... الحديث[٢].

دراسة العلة في الحديث:

والحديث قد تفرّد به حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن ابن مسعود، وهو تفرده محتمل لأنه قد لازم شيخه ثابتاً. وقد اختص شيخه، فهو تفرّد محتمل. ولعل في رواية أحمد عن أنس شيء والحديث حديث ثابت البناني عن أنس عن ابن مسعود لأن رجاله أوثق. والله أعلم

وللحديث شواهد من حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما:

أخرجه البخاري في صحيحه ٢٤٠٢/٥، برقم ٦٢٠٢، ومسلم في صحيحه ١٧٣/٢، رقم ٣٠٨، كلاهما من طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود مرفوعاً: إني

---

(١) أخرجه البزار ٢٧٣/٤، ٢٧٤.

(٢) وقال حماد بن سلمة: عامة ما يرويه حميد أن أنس سمعه من ثابت. تاريخ دمشق ٢٦٠/١٥، وتهذيب الكمال ٣٥٥/٧، التهذيب ٣٤/٣، وقال في التعريف رقم ٧١ ص ٨٦ صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: أن معظم حديثه عنه بوسطة ثابت وقتادة. وجعله في المرتبة الثالثة. فلا تقبل عن عنة وقد عنعن في هذه الروايات. وقال ابن المديني عن يحيى القطان: كان حميد الطويل إذا ذهب بعضه على بعض حديث أنس، يشك فيه.

لأعلم آخر أهل النار خروجاً منها ... الحديث مختصراً ... وغيرهما أخرجوه من طرق.

ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري ٢٧٧/١، رقم (٧٧٣)، ومسلم ٢٢٩، ٣٠٠، و٣٠١، ١٦٢/١. من طريق الزهري نا سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبرهما، أن الناس قالوا يا رسول اللهھل نرى ربنا يوم القيامة؟ الخ بنحوه وبزيادة في أوله.

وبمعناه له شواهد أخرى لا داعي للاطالة في ذكرها فالحديث صحيح والله أعلم[1].

رأي الباحث:

إن الحديث معلول بتفرّد حماد بن سلمة عن ثابت من هذا الوجه، وتفرده محتمل لأنه من أهل الاختصاص بشيخه. والحديث اختلف في إسناده كما ابن خزيمة. وروي عن عدة صحابة بأسانيد صحيحة.

---

(١) الصحيحة للشيخ الالباني ١٩٤/٦، و(٢٦٠١) رقم ٣١٢٩ و ٣٥٠٣.



المبحث السادس

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو محتمل لرواية أهل العلم

وفيه حديثان

[٤٤٨] ١٥٣٣- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ[٣]، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اضْطَجَعَ رسول الله ﷺ عَلَى حَصِيرٍ، فَأَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَنَا اتَّخَذْنَا لَكَ فِرَاشًا يَقِيكَ مِنَ الْحَصِيرِ ؟ فَقَالَ: مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، وَمَا أَنَا وَالدُّنْيَا، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ الدُّنْيَا كَرَاكِبٍ اسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا[٥].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمرو بن مرة إلا المسعودي، ولا روى عمرو بن مرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ح ٢٧٧، ومن طريقه ابن ماجه في "السنن" ح ٤١٠٩، وأبو نعيم في الحلية ١٠٢/٢. وقال: لم يروه عن عمرو بن مرة متصلاً مرفوعاً. وأخرجه أحمد ح ٣٧٠٩ وأبو يعلى ح ٥٢٩٢ والشاشي ح ٣٤٠، ٣٥٥/١ وغيرهم من طريق يزيد بن هارون. وأخرجه أحمد ح ٤٢٠٨ وأبو يعلى ح ٤٩٩٨ وغيرهما من طريق وكيع، والبيهقي في "الشعب" ح ٩٩٣٠ ولاشاشي ح ٣٤١، ٣٥٦/١ وأخرجه الترمذي ح ٢٣٧٧ من طريق زيد بن الحباب، وأخرجه هناد في الزهد ح ٧٣٨ ثنا يونس (وهو ابن بكير)، وأخرجه ابن المبارك في الزهد ١٨٠٦ وابن سعد في الطبقات الكبرى ٤٦٧/١ نا يحيى بن عباد وهاشم بن القاسم، والطبراني في الأوسط ١٢٢/٩ ح ٩٣٠٧، وأبو نعيم في "الحلية" ٢٣٤/٤ من طريق آدم بن أبي إياس. وقال الطبراني: "تفرد به المسعودي عن عمرو مرة". وأخرجه الحاكم في المستدرك ٣١٠/٤ من طريق جعفر بن عون وأبو قطن عمرو بن الهيثم، والمعافى بن عمران وعبد الله بن موسى، في رواية أحمد بن حازم الغفاري عنه [٦]. وأبو داود الطيالسي ويزيد بن هارون، ووكيع وزيد بن الحباب، ويونس بن بكير وابن المبارك، ويحيى بن عباد وهاشم وآدم بن أبي إياس، وجعفر بن عون وأبو قطن والمعافى، وعبيد

---

(١) ترجمته برقم ١٤٥٧، صدوق.

(٢) الطيالسي صاحب المسند، ثقة حافظ، غلط في أحاديث ... تقريب التهذيب ص ٤٠٦ رقم ٢٥٦٥ وروايته عن المسعودي بعد الاختلاط، الكواكب ص ٢٨٢-٢٨٨.

(٣) ترجمته برقم ١٤٤٥، وهو صدوق مختلط.

(٤) ثقة عابد ولا يدلّس، تقريب التهذيب ص ٧٤٥، رقم ٥١٧٤.

(٥) مسند البزار ٣٣٢/٤-٣٣٣.

(٦) العلل للدارقطني ٣٨٧/٣-٣٨٩.

الله جميعهم: عن المسعودي عن عمرو بن مرة عن إبرااهيم عن علقمة عن عبد الله به. [١]

ورواه إبراهيم بن عبد الله العبسي عن عبيد الله بن موسى عن المسعودي عن حماد عن إبراهيم به. كما ذكر الدارقطني في العلل ٣/٣٨٨.

دراسة العلة في الحديث:

ذكر البزّار التفرّد في الحديث، وهو معلول لكنّه محتمل لرواية أهل العلم للحديث عن المسعودي مع اختلاطه فقد حمل عنه هذا الحديث.

وفي حديث المسعودي: اختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: المسعودي عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، رواه هكذ١١ عنه الجمهور.

الوجه الثاني: المسعودي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

بيان الراجح عن المسعودي: والراجح هو الوجه الأول، لأمور:

١- لأنه رواه عدد من الثقات وهم أكثر من اثنا عشر نفساً.

٢- وفيهم أجلاء مثل وكيع وأبو قطن وابن عون، وقد سمعوا من المسعودي قبل الاختلاط.

٣- إن عبيد الله بن موسى (الراوي للوجه الثاني) متأخر، وقد روى عنه بعد الاختلاط.

٤- إنه قد اختلف على عبيد الله بن موسى أيضاً، فقد روي عنه عن المسعودي.

على الوجه الأول موافقاً للثقات، فما روي عنه موافقاً للثقات أولى من رواية المخالفة ...

٥- وهذا ما رجحه الدارقطني بقوله: "وحديث عمرو بن مرة أصح"[٢].

والراجح: المسعودي عن عمرو بن مرة. وبقية الأوجه كلها غير محفوظة.

رأي الباحث:

إن الحديث صحيح، ووقع الاختلاف على المسعودي، والصحيح ما رواه الثقات الكثيرون عنه عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، تفرّد المسعودي به وتفرده محتمل لأنّه حافظ مكثر، وحمل عنه أهل العلم ما روى قبل اختلاطه، وبقية الأوجه وهم أو خطأ لا يعول عليها، والله أعلم.

---

(١) الكواكب ص ٢٩٣.

(٢) العلل ٣/٣٨٨، السؤال: ٧٩٥.

[٤٤٩] ١٨٨٥- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاس الضُّبَعِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ[٣]، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: مَرَّ بِي رسول اللّه ﷺ وَقَدْ وَضَعْتُ شِمَالِي عَلَى يَمِينِي فَأَخَذَ يَمِينِي فَوَضَعَهَا عَلَى شِمَالِي[٤].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي عثمان، عن عبد الله إلا الحجاج بن أبي زينب، وهو رجل واسطي، روى عنه هشيم، ويزيد بن هارون، ومحمد بن يزيد.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عديّ في الكامل ٢٣٠/٢ والدارقطني في السنن ٢٨٧/١. ثنا يحيى بن صاعد ثنا عمار بن خالد ثنا محمد بن يزيد الواسطي به، بنحوه. (وعند الخطيب في تاريخه ٣٩٧/١٢ من طريق علي بن العباس المقانعي). وعنده أيضاً ١٠٥/١٠ من طريق عبد الله بن الخطابي، كلاهما عن عمار بن خالد. وأخرجه أبو داود في "السنن" ح ٧٥٥ ثنا محمد بن بكار بن الريان، ومن (البيهقي في الكبرى ٢٨/٢) طريقه وابن ماجه في "السنن" ح ٨١١ ثنا أبو إسحاق الهروي، والنسائي ح ٨٨٨ وفي "الكبرى" ٣٠٩/١ ثنا عمرو بن علي نا عبد الرحمن بن مهدي، ومن طريق النسائي، الدارقطني في "سننه" ٢٨٧/١ ومن طريق عمرو بن علي أيضاً، ابن عدي ٢٣/٢، والعقيلي في الضعفاء ٢٨٣/١ من طريق حجاج بن منهال. وابن عدي في الكامل ٢٣٠/٢ من طريق عبد الأعلى بن حماد، كلهم عن هشيم بن بشير. محمد بن يزيد الواسطي وهشيم بن بشير عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود به مرفوعاً. (وفي طريق عبد الأعلى بن حماد تصريح هشيم بالسماع من حجاج) وأخرجه الدارقطني في السنن ٢٨٧/١ من طريق مضر بن محمد ثنا يحيى بن معين، والطبراني في الأوسط ٢٧/٨ ح ٧٨٥٧ من طريق وهب بن بقية، ابن معين ووهب كلاهما عن محمد بن الحسن المزني الواسطي عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي سفيان عن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ مرّ برجل وهو يصلّي، فذكره بنحوه. قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أبي سفيان إلا الحجاج بن أبي زينب ولا عن الحجاج إلا محم،د بن الحسن، تفرد به وهب بن بقية ورواه هشام عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان عن أبي هريرة"[٥].

---

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) ثقة ثبت عابد من كبار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٦٤٤٣.

(٣) صدوق يخطئ من السادسة، تقريب التهذيب رقم ١١٣٤.

(٤) مسند البزار ٢٦٩/٥.

(٥) قلت: لم يتفرد به وهب بن بقية كما ذكر الطبراني بل تابعه ابن معين الإمام كما ذكرنا.

وأخرجه ابن عدعيّ ٢/٢٣٠ من طريق الفضل بن سهل ثنا يزيد بن هارون نا الحجاج بن أبي زينب ثنا أبو عثمان، أن النبيﷺ.

دراسة العلة في الحديث:

تفرّد الحجّاج بن أبي زينب به وهو المدار، لكن تفرّده محتمل لرواية أهل العلم فقد صحّحه الدارقطني وغيره مع علمهم بالتفرّد فلم ينكروه على الحجاج وقد اختلف عليه فكما تقدّم يظهر أنه قد اختلف على الحجاج بن أبي زينب على الأوجه التالية:

الوجه الأول: عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان عن ابن مسعود مرفوعاً. رواه على هذا الوجه: محمد بن يزيد الواسطي وهشيم بن بشير.

الوجه الثاني: عن الحجّاج بن أبي زينب عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. روى على هذا الوجه: محمد بن الحسن الواسطي[١].

الوجه الثالث: عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان عن النبيﷺ مرسلاً. رواه هكذا يزيد بن هارون عن الحجاج.

الوجه الرابع: الحجّاج بن أبي زينب عن أبي عثمان عن أبي هريرة مرفوعاً. رواه هكذا: هشام (ولم يتميز لي من هو؟) ذكره الطبراني في الأوسط.

من ذكر الاختلاف من أهل العلم:

الإمام النسائي: فقال بعد تخريجه رواية هشيم بن بشير[٢].

الحافظ ابن عدي، فقد ذكر هذه الأوجه كل بأسانيدها إلا وجه أبي هريرة[٣].

والطبراني: كما تقدم أخرج حديث الحجّاج عن أبي سفيان عن جابر ثم قال: ورواه هشام عن زينب بن أبي الحجاج عن أبي عثمان عن أبي هريرة[٤].

والحافظ العقيلي: ضعف هذا الحديث وقال: (بعد تخريجه من طريق هشيم عن ابن أبي زينب) لا يتابع عليه. كما تقدّم في التخريج. أي ضعّف حديث حجّاج بن أبي زينب مطلقاً.

وسئل عنه إمام أهل زمانه في الحديث وعلله الدارقطني، فقال: "يرويه حجاج بن أبي زينب، ويكنى أبا يوسف، واسطي، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود مرفوعاً. قاله هشيم ومحمد بن يزيد الواسطي عنه. وخالفهما محمد بن الحسن الواسطي، فرواه عن حجاج بن أبي زينب، عن أبي سفيان، عن

---

(١) وهو ثقة، تقريب التهذيب رقم ٥٨٥٥.

(٢) في السنن الكبرى ١/٣١٠ غير هشيم أرسل هذا الحديث.

(٣) الكامل ٢/٢٣٠.

(٤) الأوسط ٨/٢٧.

جابر. ووهم فيه، وقول هشيم عنه أصحّ"[١].

قلت:

١- فقد صحح رواية هشيم ومحمد بن يزيد الواسطي. عن حجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان عن ابن مسعود.

٢- وحكم على رواية حجاج عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله، بالوهم.

وأما الحافظ ابن القطان الفاسي فقد فصل القول في هذا الحديث. وردّ على من ضعفه. (أبي محمد عبد الحق الإشبيلي والعقيلي وغيرهما) فنقل تضعيف عبدالحق لهذا الحديث معتمداً قول النساي في إرساله، والعقيلي، ثم قال ابن القطان: "وهذا ردّ لهذا الحديث، وما مثله رُدّ، فإنّ حجاج بن أبي زينب واسطي ثقة، قاله ابن معين، ويكنّى أبا يوسف، ويعرف بالصيقل، وهو ممن أخرج له مسلم معتمداً روايته. وقد قال أبو أحمد (ابن عدي) – بعد تصفّح رواياته – أرجو أنه لا بأس به.

وما حكاه أبو محمدٍ من أنه ليس بقويٍّ، إنما هو قول النسائي، وقد علم معنى النسائي في ذلك، أنه ليس (بأقوى ما يكون بالنسبة لغيره، والثقات متفاوتون.

وروي عن أحمد بن حنبل أنه قال: "أخشى أن يكون ضعيف الحديث"، ذكره ذلك عنه ابنه.

وهذا أيضاً ليس بتضعيف.

وأما قول أبي محمد: "ولا يتابع على هذا"، فإنه أيضاً نقله من عند العقيلي.

وإنما يعني به العقيلي أن الحديث مرسل، وقد أشار النسائي إلى ذلك، ولكن جعل المنفرد بوصله هشيماً، فقال: "غير هشيم، أرسل هذا الحديث".

وذلك أن هشيماً، هو الذي يرويه عن حجّاج بن أبي زينب، فيصله، وغيره يرسله.

وقد ذكره الدارقطني من رواية محمد بن يزيد الواسطي، عن الحجّاج ابن أبي زينب، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود موصولاً، كما رواه هشيم. فإذن، لم ينفرد هشيم بوصله.

وذكره أيضاً من رواية محمد بن الحسن الواسطيّ، عن الحجاج بن أبي زينب، عن أبي سفيان، عن جابر، كما ذكره أبو أحمد. وهذا الإسناد أيضاً حسن، ولم يقل أبو محمد إثره شيئاً يعتمد فيه، ومحمد بن الحسن الواسطي، القاضي، أحد الثقات، روى هذا الحديث عنه ابن معين.

قال أبو أحمد: حدثنا يحي بن صاعد ثنا الفضل بن سهل، حدثني يحي بن معين، فذكره.

فالحديث إذن، صحيح أو حسن من الطريقين جميعاً، أعني، طريق أبي عثمان، عن ابن مسعود، وطريق أبي سفيان عن جابر فاعلم ذلك"[٢].

---

(١) العلل ٦٣٧/٣، ٦٣٨، السؤال ٩٣٣.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٣٣٩/٥ إلى ٣٤٢ ح ٢٥١٧.

قلت: وفي هذا الكلام نظر من أوجه:

١- أمّا ما عاب على عبد الحق أنه ضعف الحجاج بن أبي زينب، فليس بصحيح، فقد سبق عبد الحق إلى تضعيفه ابن المديني وهو من أهل العلم بالحديث والرجال، وخشي أحمد من ضعفه، وهذا الاضطراب الذي سبق بيانه على أربعة أوجه في هذا الحديث، يدل على أن في حفظه شيء، ولذا قال الحافظ: "صدوق يخطئ" كما تقدم. فمع ثقته وعدالته في حفظه خفة.

٢- وأما ذكره بأن العقيلي عند ما قال: "لا يتابع عليه"، فقد قصد هشيماً بتفردّه بالموصول، فبعيد، لأن العقيلي ذكر هذا القول بعد تخريجه للحديث، في ترجمة الحجّاج بن أبي زينب، فصاحب الترجمة هو المقصود تضعيفه، وعدّ هذا الحديث من مفرداته التي لم يتابع عليها، كما هو غير خافٍ على من عرف منهج الحافظ العقيلي رحمه الله.

٣- ثم صحّح أو حسن الحديث من الطريقين جميعاً، من حديث أبي عثمان عن ابن مسعود، وأبي سفيان عن جابر، وغفل عن بيان الدارقطني للاختلاف وقوله: بأن الصحيح رواية هشيم ومحمد بن يزيد، ورواية محمد بن الحسن الواسطي (من طريق أبي سفيان عن جابر) وهم لا يصح وإنما الحديث يحسن من حديث ابن مسعود لخفة ضبط حجاج بن أبي زينب فيما يبدوا لي. والله أعلم.

رأي الباحث:

إن البزار قد ذكر تفرد الحجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان، وقد ذكر العقيلي، أنه لم يتابع عليه، والدارقطني فقد صحّح رواية ابن مسعود، فهو تفرّد محتمل، لرواية أهل العلم هذا الحديث وعدم الإنكار على الحجاج.وفي إسناده مجهول، وتوبع من عمار بن خالد وهو ثقة.

اختلف على الحجاج بن أبي زينب على أربعة أوجه ذكر ابن عدي ثلاثة منها، والدارقطني ذكر وجهين، ورجح الدارقطني وجه هشيم ومحمد بن يزيد الواسطي عن حجّاج، أي طريق ابن مسعود. وبين أن رواية أبي حجاج عن أبي سفيان عن جابر وهم.

وأما الطبراني فقد ذكر الوجه الرابع (ولم أجد إسناده) حجاج عن أبي عثمان عن أبي هريرة.

وأعل النسائي الحديث بأن غير هشيم رواه مرسلاً عن حجاج، لكنه يحتمل موصولاً لرواية أهل العلم وعدم إنكارهم كما تقدّم.

وأما ابن القطان الفاسي فقد صحح أو حسّن الحديث بالطريقين، وكأنه لم يطلع على رواية يزيد بن هارون المرسلة، ورواية أبي عثمان عن أبي هريرة، ورد على العقيلي وعبدالحق، وفي بعض ذلك نظر كما تقدم فالحديث فيه اضطراب. الحديث يحسن من طريق محمد بن يزيد الواسطي وهشيم بن بشير عن حجّاج عن أبي عثمان عن ابن مسعود. والاختلاف – فيما يظهر لي – من حجّاج بن أبي زينب نفسه. والله أعلم.



البَابُ الثَّالِثُ

الأحاديث التي سكت عنها الإمام البزار

وفيه تمهيد وثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالاختلاف.

الفصل الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد.

الفصل الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وهي صحيحة.

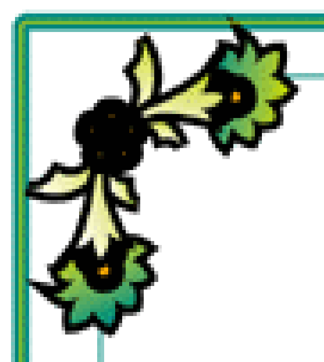
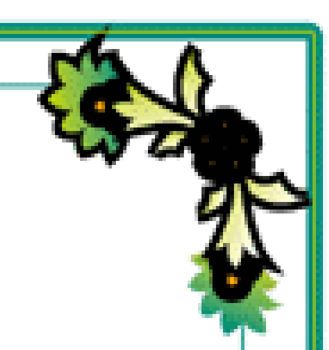
التمهيد

هذا هو الباب الثالث من هذه الرسالة: يتعلق (بالأحاديث المسكوت عنها) أي التي سكت عنها البزار ولم يعلق عليها شيئاً.

ومنها ما فيها الاختلاف في المتن أو السند أو فيهما معاً.

ومنها ما فيه التفرد فمنها ما هو صحيح، وضعيف أو معلٌّ وهو قليل عند البزار، ولذا فهو أقل الأبواب حجماً وأحاديث في هذه الرسالة.

وقد درست الأحاديث ودراسة العلّة فيها سواءً كان الحديث معلولاً بالاختلاف أو بالتفرد.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

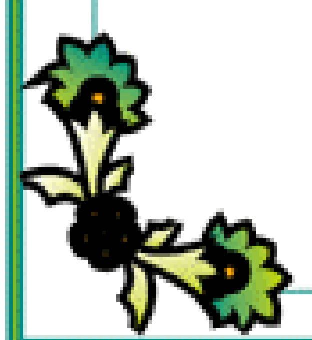
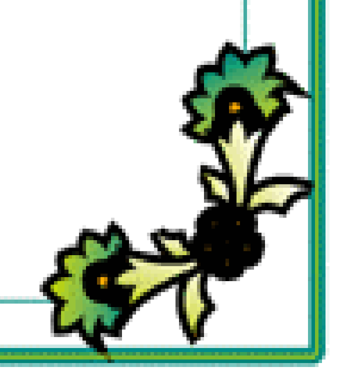
الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالاختلاف

وفيه ثلاثة مباحث (٤٠ حديثاً):

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في اتصال الإسناد

المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في إبدال الإسناد

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بإبدال الإسناد



المبحث الأول

الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في اتصال الإسناد

وفيه تسعة أحاديث

[٤٥٠]١٤٦٥- قال البزار: وَحَدَّثَنَا خَلادُ بْنُ أَسْلَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، وَالْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلاةِ؟ فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَثَنَى رِجْلَهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

[٤٥١] ١٤٦٦- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيﷺ بِنَحْوِهِ[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجعد في مسنده ح٧٤٢، ٣٥٥/٢ ثنا خلاد بن أسلم، وبإسناد الخطيب في تاريخه، ٩١/١١ في ترجمة عبدالباقي بن أبي غانم الهمداني المؤدب، إلى محمد بن هارون الحضرمي، ثنا خلاد بن أسلم، والنسائي في المجتبى ح١٢٥٥، وفي الكبرى ٣٧٢/١ ح١١٧٨، أخبرني عبدة بن عبدالرحيم خلاد وعبدة كلاهما عن النضر بن شميل به، ولفظ النسائي: أنه صلى بهم الظهر خمساً فقالوا: إنك صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم وهو جالس وقريب منه لفظ الخطيب.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ح٩٩٣ ١٨٤/٤ ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ناالنضر بن بن شميل به، ولفظه: أن النبيﷺ صلى خمساً، فقيل له: أزيد في الصلاة، فقال: لا، ثم سجد سجدتين. وقد ذكره أبو نعيم في الحلية، ٢٣٤/٤

فقد أخرجه البخاري بمثله ح٣٩٦ من طريق يحيى القطان، ولفظ القطان، بمثل لفظ البزار) وعن أبي الوليد الطيالسي، ٤١١/١ ح١١٦٧، وعن حفص بن عمر، ٢٦٤٨/٦، ح٦٨٢٢. وأخرجه مسلم، ح٥٧٢ (٩١) من طريق معاذ العنبري. وأبو داود ح ١٠٩١، حفص بن عمر ومسلم بن إبراهيم المعنى. والترمذي ح٣٩٦ من طريق عبدالرحمن بن مهدي. وأحمد ٤٣٢/٧ ح٤٤٣١ ثنا محمد بن جعفر. وأبو داود الطيالسي في مسنده ح٢٧٠، وغيرهم، يحيى القطان وحفص ومعاذ ومسلم والطبراني في الكبير ح٩٨٤١ من طريق مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب، وابن مهدي ومحمد بن جعفر والطيالسي كلهم عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم وابن حرب، عن علقمة عن ابن مسعود به وبنحوه، ولم يذكروا مغيرة في الإسناد.

(طرق محمد بن بكر):

---

(١) مسند البزار ٢٩٢/٤-٢٩٣، ومحمد بن بكر هو البرساني يخطيء تقريب التهذيب ٣١١٥.

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ح٩٩٢، ثنا أحمد بن المقدام[1] العجلي ومحمد بن يحيى القطان، ثنا محمد بن بكر نا شعبة عن مغيرة عن إبراهيم به. وأخرجه النسائي في الكبرى ١/٢٠٣-٢٠٤ من طريق ابن شميل ثنا شعبة عن الحكم ومغيرة به.ثم قال: ح٥٧٩ أنبأ قتيبة بن سعيدٍ ثنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم أن النبي ﷺ صلى، مرسلاً. وقد أخرج الطبراني في الكبير ح٩٨٣٧ من طريق أحمد بن يونس، ثنا مندل عن مغيرة عن إبراهيم قال: صلى علقمة العصر خمساً فقلنا حين سلّم: صليت خمساً، فقال رجل من النخع يقال له إبراهيم بن سويد: كذلك يا أعور؟ قال: نعم، فسجد بنا سجدتين وهو قام ثم تشهد ثم سلم ثم قال: حدثنا عبدالله قال: صلى بنا رسول الله ﷺ العصر خمساً، فقلنا: يا رسول الله ﷺ أزيد في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قلنا: صليت خمساً، وفيه ذكر الشمالين أو ذي اليدين، وفيه: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أزاد أم نقص، فليتحر الصواب من ذلك، فليتم عليه وليسجد سجدتين فإنه لو زيد في صلاتكم شيء أنبأتكم. وأخرجه الشاشي في مسنده باسناد عن مندل به، ح٣١١، بلفظ قريب منه.

وأخرجه مسلم من طرق كثيرة، ١/٤٠٠ ح٥٧٢، (٨٩) (٩٠) وبين الاختلاف في الألفاظ بدقة متناهية رحمه الله وأخرجه أيضاً مسلم وغيره من طريق الحسن بن عبيدالله عن إبراهيم بن سويد قال: صلى بنا علقمة، الحديث بنحوه. وليس فيه ذكر ذي اليدين أو ذي الشمالين، وإنما ذكر ذي اليدين في حديث أبي هريرة الذي هو عند مالك في المؤطا، ١/٩٣ ح٢١٠ والبخاري ١/١٨٢ ح٤٦٨ وح٦٨٢ وح١١٦٩ وغيرها من المواضع وعند مسلم ح٥٣٧ ح٥٧٣ ١/٤٠٣ (٩٧) وغيرها، وخرجه غيرهم الكثير.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف في حديث مغيرة عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله في السهو. سكت عنه البزار، وهو معلول بالاختلاف في وصله وإرساله. رواه النضر بن شميل عن شعبة عن المغيرة والحكم، عن إبراهيم عن علقمة، وهو مرجوح، ورواه محمد بن بكر البرساني عن شعبة عن مغيرة عن إبراهيم به، وهو صدوق يخطيء موصولاً. بينما رواه أبو عوانة (الوضاح بن عبدالله، وهو ثقة ثبت) كما عند البزار وابن خزيمة، عن مغيرة عن إبراهيم مرسلاً، كما أخرجه النسائي في الكبرى. ولا شك أن قتيبة وأبو عوانة اثبت من البرساني. وذكر الإمام النسائي هذا الاختلاف وبوّب عليه: ما يفعل من صلى خمساً وذكر الاختلاف على مغيرة.

---

(١) صدوق، طعن أبو داود في مروءته، تقريب التهذيب رقم ١١١.

رأي الباحث:

رواية قتيبة عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم مرسلاً. وهذه علّة الحديث.

[٤٥٢] ١٧٧٣ – قال البزار حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: لَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلا فِي الإِسْلامِ فَاهْتَجَرَا لَكَانَ أَحَدُهُمَا خَارِجًا عَنِ الإِسْلامِ حَتَّى يَرْجِعَ، يَعْنِي: الظَّالِمَ مِنْهُمَا[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرك، ١/٢١-٢٢، وأبو نعيم في "الحلية" ٤/١٧٣، كلاهما من طريق علي بن مسلم الطوسي ثنا عبدالصمد عبدالوارث به. وعند الحاكم أيضاً، من طريق علي بن العباس البجلي قال: ذكر عبد الوارث بن عبدالصمد حدثني أبي به.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش وشعبة، لم يرفعه عنه إلى عبدالصمد.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" ح٨٩٠٤ من طريق عصمة بن سليمان الخزار ثنا محمد بن طلحة بن مصرف عن أبيه عن زيد بن وهب قال قال عبدالله بن مسعود، موقوفاً، بنحوه. وأورده المنذري في "الترغيب" ٣/٣٠٦، وقال: رواه الطبراني موقوفاً بإسناد الصحيح.

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عنه وهو معلول في إسناده: بالرفع والموقف.

سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: "يرويه الأعمش، وطلحة بن مصرف، عن زيد بن وهب، رفعه عبدالصمد، عن شعبة، عن الأعمش. ووقفه غيره، والموقوف أشبه"[٢].

قلت: فقد رجّح الموقوف، وهو حافظ عصره وإمام أهل زمانه في الحديث.

رأي الباحث:

١- إن البزار سكت عن الحديث، وهو معلّ بالوقف. (أي في اتصال الإسناد)

٢- أعلّه بهذا الدارقطني وأبو نعيم الأصبهاني، بتفرد عبدالصمد برفعه.

٣- وأما المحدّث الألباني فقد صوّب المرفوع تبعاً للحاكم والمنذري بعد توقفٍ فيه لأجل حفظ البزار، ثم صححه للمتابعة.

٤- والأولى عندي أنه موقوف بعد تدقيق النظر، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٥/١٧٦، ١٧٧.

(٢) العلل: ٣/٢٥٧-٢٥٨، السؤال: ٧٢١، والمحدّث الألباني فقد صحّح المرفوع تبعاً للحاكم بمتابعة علي بن العباس البجلي، وعلي بن مسلم الطوسي وذكر تفصيلاً في ذلك، انظر: السلسلة الصحيحة ١٣/٩٧ ح ٣٢٩٤. والأولى ما قال الدارقطني وأبو نعيم. والله أعلم.

[٤٥٣]١٨٤٧ – قال البزار:حدثنا إبراهيم بن سعيد قال حَدَّثَنَا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن منصور عن حبيب بن أبي ثابت عن عبدة يعني بن أبي لبابة عن زر عن عبد الله أن النبيقال من قتل حية أو عقربا فقد قتل كافرا أو كأنما قتل كافرا[1].

١٩٨٥- وقال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ، ومحمد بن عبادة الواسطي، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبيﷺ، قَالَ: مَنْ قَتَلَ حَيَّةً فَكَأَنَّمَا قَتَلَ كَافِرًا[2].

قال البزار: ولا نعلم روى أبو إسحاق عن القاسم عن أبيه عن عبدالله إلا هذا الحديث.

تخريج الحديث:

طريق حسين بن أبي ثابت: أخرجه الطبراني في الكبير ح٩٧٤٧ من طريق إسحاق الأزرق عن شريك عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله مرفوعاً، بلفظ: اقتلوا الحيّات فمن خاف ثأرهن فليس منّي. وأخرجه الطبراني أيضاً ح٩٧٤٦ من طريق عبدالله بن رجاء أنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه به موقوفاً: من قتل حيةً أو عقرباً، قتل كافراً. قال الطبراني: لم يرفعه إسرائيل ورفعه غيره وأخرجه الطبراني أيضاً ح٩٧٤٥ من طريق أبي نُعيم ثنا المسعودي عن القاسم قال قال عبدالله فذكره. قال الطبراني: لم يقل المسعودي عن أبيه.

دراسة علة الحديث:

أولاً: في حديث عبدة عن زر عن عبدالله، سئل عنه الدارقطني فقال: "رواه جرير، عن منصور، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زر عن عبدالله، قوله. وقال إسرائيل عن منصور، عن حبيب، عن عبدة بن أبي لبابة، عن زر، عن عبدالله مرفوعاً. وقيل: عن إسرائيل، عن منصور، عن عبدة، لم يذكر حبيباً. والأشبه قول من قال: عن حبيب، والموقوف أشبه بالصواب"[3].

ثانياً: الاختلاف في حديث (شريك عن أبي إسحاق عن القاسم) اختلف على ثلاثة أوجه:

الأول: عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله مرفوعاً. رواه هكذا عنه شريك، ولفظه: (أمر بقتل الحيات). والثاني: عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن

---

(١) مسند البزار، ٢٣٤/٥، وسكت عنه.

(٢) مسند البزار، ٢٥٢/٥، وفيه شريك بن عبدالله النخعي القاضي: سيء الحفظ معروف وتقدّم مراراً.

(٣) العلل: ٢٥٦/٣-٢٥٧، السؤال: ٧١٩

عبدالله موقوفاً. رواه هكذا إسرائيل (ولفظه بنحو لفظ حديث عبدة عن زر) والثالث: عن أبي إسحاق عن القاسم عن عبدالله موقوفاً. (وليس فيه عن أبيه) رواه هكذا: المسعودي عن أبي إسحاق.

والراجح في دفع الاختلاف هو الوجه الثاني، أبو إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله بن مسعود موقوفاً. لما يلي:

١- لأن إسرائيل من أوثق الناس في حديث جده أبي إسحاق السبيعي بعد الثوري وشعبة وغيرهما من الكبار، وقد رجحه ابن مهدي على الآخرين[1].

٢- أما شريك القاضي فهو سيّئ الحفظ معروف واختلط أيضاً.

٣- وأما عبد الرحمن بن عبدالله المسعودي، فهو مع ثقته مختلط جداً وله ضابطه.

قلت: وكذا ذكر المحدث الألباني هذا الحديث وذكر طرقه وضعّفه مرفوعاً، فيه، ورجح الموقوفات، وصحّح لفظ: (اقتلوا الحيات، فمن خاف ثأرهن فليس مني) بشواهده[2].

رأي الباحث:

سكت البزّار على رواية حبيب بن أبي ثابت، وهي معلولة بالوقف في إسنادها.

١- الراجح من رواية عبدة عن زرّ عن ابن مسعود الموقوف، والصحيح ذكر حبيب بن أبي ثابت في الإسناد كما بين الدارقطني (وهو مدلس وقد عنعن فلذا هو ضعيف موقوفاً أو مرفوعاً)

٢- أما الراجح من الاختلاف في رواية القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه ابن مسعود الموقوف من رواية إسرائيل أبي إسحاق عن القاسم به، لأنه أحفظ لحديث جدّه كما قال ابن مهدي، (بعد الثوري وشعبة).

---

(١) شرح العلل، ٢/٧٠٩-٧١٢

(٢) انظر: السلسلة الضعيفة، ح٤٦٢٧، ١٠/١٤٤

[٤٥٤] ١٩٩٤- قال البزار: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ[٣] الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ [٤]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ رسول اللّه ﷺ يُعَلِّمُنَا هَذَا الدُّعَاءَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، نَافِذٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلِمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَو اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ غَمِّي، إِلاَّ أَذْهَبَ اللَّهُ غَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ بِحُزْنِهِ فَرَحًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ، قَالَ: أَجَلْ يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ[٥].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٤٧/٧، والحارث في مسنده، كما في "بغية الباحث" ص٣١٧، والطبراني في "الكبير" ح١٠٣٥٢. وأحمد ١٤٦/٦ ح٣٧١٢ وأبو يعلى ح٥٢٩٧، من طريقه ابن حبان في صحيحه ٢٥٣/٣ ح٩٧٢، والشاشي ح٢٨٢، وابن حبان في والحاكم في المستدرك ٥٠٩/١، وغيرهم كلهم من طرق عن أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبدالرحمن. عن أبيه، عن ابن مسعود به.

وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، إن مسلم من إرسال عبدالرحمن بن عبدالله بن أبيه، فإنه مختلف في سماعة من أبيه. .

وأخرجه ابن السني ح٣٤٢ في "عمل اليوم والليلة"، من طريق عبدالواحد بن زياد عن القاسم بن عبدالرحمن عن ابن مسعود، مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن هذا الحديث ولم يعلّق شيئاً، وهومعلول بالاختلاف.

---

(١) قال أبو حاتم: صدوق، الجرح ٢١٤/٢.

(٢) هو الطبّاع، صدوق من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٣٧٩.

(٣) ترجمته برقم ١٩٩١ وهو مجهول الحال.

(٤) ضعيف وتقدّم مراراً.

(٥) مسند البزار، ٣٦٣/٥

سئل عنه الدارقطني فقال: "يرويه القاسم بن عبدالرحمن، واختلف عنه. فرواه فضيل بن مرزوق، عن أبي سلمة الجهني، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود. وتابعه محمد بن صالح الواسطي، رواه عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود. وخالفهما علي بن مسهر، فرواه عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن القاسم عن ابن مسعود مرسلاً. وإسناده ليس بالقوي"[1].

رأي الباحث:

١- إسناد البزار ضعيف مع سكوته عنه.

٢- وفيه علة، اختلف في إسناده كما بين الدارقطني، وضعف الحديث.

---

(١) العلل، ٣/٤٣٩-٤٤٠، السؤال: ٨١٩

[٤٥٥] ١٥٨١ – قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ[١]، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ[٢]، قَالا: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ[٤]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللّهِ كَانَ يُعَلِّمُ رَجُلا التَّشَهُّدَ، فَقَالَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيوَرَحْمَةُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَأَعَادَهَا عَبْدُ اللّهِ عَلَيْهِ مِرَارًا، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَالرَّجُلُ، يَقُولُ: وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللّهِ: هَكَذَا عُلِّمْنَا.

قال البزار: وهذا الحديث إنما أدخلته المسند لأنه قال: هكذا علمنا[٥].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ٩٩٢١ من طريق عثمان بن الهيثم[٦] ثنا ابن عون عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد، الحديث. ورواه النضر بن شميل عن ابن عون عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله موقوفاً[٧].

دراسة علة الحديث:

سكت البزار عن تعليله، أو ذكره بالتفرّد فقد اختلف فيه وقفاً ورفعاً. وسئل عنه الدارقطني فقال: "رواه ابن عون، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله رفعه عثمان بن الهيثم المؤذن عن ابن عون. ورواه سالم بن نوح، عن ابن عون، فنحى به نحو الرفع أيضاً، وقال فيه: قال عبد الله: كذلك علمنا. ورواه النضر بن شميل، عن ابن عون موقوفاً على ابن مسعود. وهو الصواب من رواية ابن عون"[٨].

---

(١) ترجمته برقم ١٤٨٣ وهو ثقة.

(٢) ترجمته برقم ١٤٦٦ وهو صدوق.

(٣) صدوق له أوهام من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٣٦١ رقم ٢٨٩٨.

(٤) عبد الله بن عون بن أرطبان، ثقة ثبت فاضل، من السادسة، تقريب التهذيب ص ٥٣٣ رقم ٣٥٤٣.

(٥) مسند البزار ٢٤/١.

(٦) ثقة تغيّر فصار يتلقن، تقريب التهذيب ص ٦٧٠ رقم ٤٥٥٧ وهدي الساري لابن حجر ٤٢٤/١.

(٧) ذكره الدارقطني في العلل ٣٧٧/٣.

(٨) العلل ٣٧٦/٣، السؤال ٧٨٧.

والنضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت[١]. وسالم بن نوح، وعثمان بن الهيثم فيهما كلام. فلذا رجح رواية ابن شميل الموقوفة والله أعلم.

وروي من طريق القاسم بن مخيمرة، وفيه علة الإدراج.

فقال الدارقطني في العلل: "ورواه الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة عن عبد الله. حدّث به عنه: محمد بن عجلان، والحسين بن علي الجعفي، وزهير بن معاوية، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان. فأما ابن عجلان وحسين الجعفي فاتفقا على لفظه. وأما زهير فزاد عليهما في آخره كلاماً أدرجه بعض الرواة عن زهير في حديث النبيﷺ وهو قوله: (إذا اقضيت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم).

ورواه شبابة بن سوار، عن زهير، ففصل بين لفظ النبيﷺ وقال فيه: عن زهير، قال ابن مسعود هذا الكلام. وكذلك رواه ابن ثوبان، عن الحسن بن الحر، وبينه وفصل كلام النبيﷺ من كلام ابن مسعود. وهو الصواب"[٢].

وكذلك قال الدارقطني رحمه في السنن. فجمع طرق الحديث وأثبت أن هذه الجملة مدرجة[٣].

وكذا قبله ابن حبان رحمه الله أثبت ذلك، فبوّب في صحيحه: "ذكر البيان بأن قوله(فإذا قلت هذا، فقد قضيت ما عليك) إنما هو قول ابن مسعود، ليس من كلام النبيﷺ، أدرجه زهير في الخبر. ثم أخرج رواية ابن ثوبان عن الحسن بن الحر"[٤]. وبوّب أيضاً: (ذكر خبر ثانٍ يصرّح بأن اللفظة التي ذكرناها غير محفوظة). وأخرج من طريق حسين الجعفي عن الحسن بن الحر، هذا الحديث. وقال: قال الحسن بن الحر. وزادني فيه محمد بن أبان، بهذا الإسناد قال:(فإذا قلت هذا، فإن شئت فقم). ثم قال: محمد بن أبان ضعيف، قد تبرأنا من عهدته في كتاب المجروحين.

رأي الباحث:

الصحيح من رواية ابن عون عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، الموقوف، ومن رفعه فقد وهم.

وأما رواية القاسم بن مخيمرة مرفوعاً في التشهد، صحيحة ثابتة لكن أدرج زهير بن معاوية جملة في الحديث وهو قوله: (إذا قضيت هذا أو فعلت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم) فهو من قول ابن مسعود ولم يثبت مرفوعاً، والله الموفق.

---

(١) كما في التقريب ص ١٠٠٢ رقم ٧١٨٥.

(٢) العلل ٣/٣٣٦ – ٣٣٧، السؤال ٧٦٦.

(٣) السنن ١/٣٥٢ إلى ٣٥٤.

(٤) صحيح ابن حبان ٥/٢٩٣ ح ١٩٦٢.

[٤٥٦] ١٧٩٦ – قال البزار: وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ[٢]، عَنْ أَبِيهِ[٣]، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ [٤]، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْن مَسْعُودٍ، أنّ النبي ﷺ، قَالَ: سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ[٥].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الصغير ٢٢٩/١ رقم ١٠٩٤ من طريق حماد ثنا التيمي(سليمان) به موقوفاً. وأخرجه الخطيب في "الموضح" ٤٥١/١ من طريق يعقوب بن شيبة السدوسي حدثني أحمد بن هلال (وهو أحمد بن حنبل الإمام) ثنا يحيى ابن محمد عن التيمي سليمان عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله به موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه الإمام البزار، وقد أُعل بالوقف.

سئل عنه الدارقطني فقال: "يرويه سليمان التيمي، عن أبي عمرو، ورفعه عنه ابنه معتمر، ووقفه يحيى القطان وحماد بن سلمة. ورفعه صحيح"[٦].

رأي الباحث:

رجّح المرفوع من حديث أبي عمر والشيباني، ولعله بناء على المرفوع من حديث أبي وائل، فأوقفه الآخرون، فلا يضر، ويصحّ مرفوعاً، والعلة غير قادحة. والله الموفق.

---

(١) هو الفلاس الصيرفي ثقة حافظ من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٧٤١ رقم ٥١١٦.

(٢) ترجمته برقم ١٤٣٤ وهو ثقة.

(٣) ترجمته برقم ١٤٣٤ وهو ثقة أيضاً.

(٤) سعيد بن إياس، ثقة مخضرم من الثانية، تقريب التهذيبي ص ٣٦٨ رقم ٢٢٤٦.

(٥) مسند البزار ١٩٦/٥.

(٦) العلل ٦٣٢/٣، ٦٣٣، السؤال ٩٢٩.

[٤٥٧] ١٦٩٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَّ لَنَا رسول الله ﷺ يَوْمًا خَطًّا، فَقَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا، فَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَتَلا وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا الآيَة[١].

[٤٥٨] ١٧١٨ - وقال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَّ لَنَا رسول الله ﷺ يَوْمًا خَطًّا، فَقَالَ: هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا، فَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَتَلا وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ. وفيه: ثم وصف لنا ذلك عاصم، ثم خط عن يمينه وعن شماله[٢].

تخريج الحديث:

طريق الأعمش عن أبي وائل: أورده الهيثمي في الكشف ٤٩/٣ ح ٢٢١١، ولم أجده عند غيره.

وطريق حماد بن زيد: أخرجه ٢٠٧/٧ ح ٤١٤٢ وابن نصر المروزي في "السنة" ص ٥، والشاشي ح ٥٣٥ والطيالسي ح ٢٤٤ والدارمي ٦٧/١، وابن حبان ٦، ٧ والحاكم ٣١٨/٢ وأبو نعيم في "الحلية" ٢٦٣/٦ من طريق عن حماد بن زيد به. بنحوه.

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن الحديثين، والأول لم أجده عند غير البزّار وهو إسناد صحيح، والثاني إسناد حسن، لكنهما قد أعلاّ بالوقف في إسناده اختلف في رفعه ووقفه، فقد رواه البزّار نفسه برقم ١٦٧٦ من طريق جرير عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفاً.

والأصح هو المرفوع لأنه قد روي من عدة طرق مرفوعاً صحيحاً، والله الموفق.

رأي الباحث:

اختلف في رفعه ووقفه في إسناده ومع السكوت على الحديثين إلا أنها الراجح هو الرفع لكثرة طرقه. والله أعلم.

---

(١) مسند البزار ١١٣/٥ ورجاله ثقات رجال الصحيح.

(٢) مسند البزار ١٣١/٥، ورجاله ثقات لا بأس بهم.

١٦٢٥ – وقال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ شِبَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، أَوِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

١٦٢٦- وَقَال البزار: حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ، عَنْ شِبَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلا أَتَى النبي ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ امْرَأَةً فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ الْجِمَاعِ، قَالَ: فَنَزَلَتْ: أَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ الآيَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهِيَ لَهُ خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً ؟ قَالَ: بَلْ لِلنَّاسِ عَامَّةً[1].

قلت: وفي إسناد ١٦٢٥ و ١٦٢٦ "شباك" مكان "سماك" وهو خطأ، أووهم، لأن باقي الإسنادين واحد. لا فرق بينهما. فالأظهر أنه خطأ أو تصحيف[2].

دراسة علة الحديث:

هو معلول بالاختلاف وسكت عليهما البزار.

تقدمت دراسته في الباب الأول في الفصل الثالث في المبحث الرابع الأحاديث التي أعلها البزار وفي تعليله نظر، فراجع هناك مع حديث رقم ١٥٣٨، ١٥٣٩.

(١) مسند البزار ٥/٦١.

(٢) وكذا ذكر الدكتور/ محفوظ الرحمن رحمه الله، في حاشية المسند ٥/٦١.



المبحث الثاني

الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في إبدال الإسناد

وفيه خمسة عشر حديثاً

[٤٥٩] ١٤٦١- قال البزار: وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ[٣]، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ[٤]، عَنِ الْقَاسِمِ[٥]، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رسول اللّهﷺ، يَقُولُ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمْ زَمَانٌ تَغْبطُونَ فِيهِ الرَّجُلَ بِخِفَّةِ الْحَاذِ كَمَا تَغْبطُونَهُ الْيَوْمَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ وَالْوَلَدِ، حَتَّى يَمُرَّ أَحَدُكُمْ بِقَبْرِ أَخِيهِ فَيَتَمَعَّكُ كَمَا تَتَمَعَّكُ الدَّابَّةُ، وَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَكَ، مَا بِهِ حُبُّ شَوْقٍ إِلَى اللَّهِ وَلاَ عَمِلٌ صَالِحٌ قَدَّمَهُ، إِلاَّ لِمَا نَزَلَ بِهِ مِنَ الْبَلاءِ[٦].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح٩٧٧٧ من طريق يحي بن أيوب ثنا سعيد بن أبي مريم نا يحيى بن أيوب به بنحوه، وأورده الهيثمي في كشف الأستار، ١٣١/٤ ح٣٣٧١، وفي المجمع، ٢٨٢/٧ وعزاه للبزار للطبراني وقال وفيه علي بن يزيد الألهاني. وهو متروك.

وأخرجه الترمذي ح ٢٣٤٧ من طريق ابن المبارك عن يحيى بن أيّوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أسامة مرفوعاً: إن أغبط أوليائي عندي المؤمن خفيف الحاذّ...).

وقد روي موقوفاً على ابن مسعود:

أخرجه الطبراني في الكبير ح٩٧٤٩، من طريق أبي نعيم ثنا سفيان، وح٩٧٥٠ من طريق عمرو بن مرزوق ثنا شعبة، سفيان وشعبة كلاهما عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبدالله قال (اللفظ لشعبة) ليأتين عليكم زمان يمر...).

وأخرجه الترمذي في سننه ح٢٣٤٧، من طريق ابن المبارك عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً: (إن أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف...).

وهو عند ابن ماجه من طريق أخرى عن أبي أمامة، وفيه ضعفاء، ولست بصدد ذلك هنا. وعند غيرهم.

---

(١) هو السجستاني: صدوق، تقريب التهذيب رقم ص ٧١٧.

(٢) ثقة ثبت ترجمته برقم ١٤٤٢.

(٣) صدوق ربما أخطأ، تقريب التهذيب رقم ٧٥٦١.

(٤) ضعيف، تقريب التهذيب ص ٧٠٧.

(٥) صدوق يغرب كثيراً، تقريب التهذيب ص ٧٩٢.

(٦) أخرجه البزار: ٢٨٩/٤

دراسة علة الحديث:

سكت الإمام البزّار عن هذا الحديث، وهو معلّ بإبدال الإسناد، فقد خالف ابن المبارك، ابن أبي مريم فلم يذكر في الإسناد – عبد الله بن مسعود، وإنما رواه عن أبي أسامة فقط، والحديث يدور على علي بن يزيد وهو ضعيف.

لكن الذي أودّ التنبيه عليه هُنا، أنّ هذا الحديث بنفس إسناد حديث ابن مسعود الذي ندرسه إلا أنه ليس فيه ذكر ابن مسعود عند الترمذي وغيره والمتن فيه شبه أوّل متن حديث ابن مسعود عند البزار، فالذي يغلب على ظني أنّ هذا قد دخل حديث في حديثٍ وليس ببعيدٍ عن الضعفاء أن يدخلوا أحاديث في أخرى. وهو معلول بالوقف كما في رواية أبي الزعراء وغيره. وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه مالك في الموطأ ح ٥٧٢، ومن طريقه البخاري ح ٦٦٩٨ وح ٦٧٠٤، ومسلم ح ١٥٧، من طريق مالك، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً. لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرّجل.

رأي الباحث:

١- أن الحديث لا يثبت عن ابن مسعود مرفوعاً، وإسناده ضعيف، وهو معلول بإبدال الإسناد، وفي المتن.

٢- أنه قد روي عن ابن مسعود موقوفاً من طريقين، فيهما ضعف، ينجبر باجتماعها فيكون حسناً موقوفاً.

٣- أنّ معنى الحديث صحّ مرفوعاً عن أبي هريرة وهو العمدة في الباب، كما في الصحيحين وغيرها، لكنه للجملة الأخيرة أو الطرف الأخير: (يمرّ أحدكم بقبر أخيه فيتمعك....) فلم يشهد له حديث أبي هريرة، فلا يصح رفعه، وإنما يكون حسناً عن ابن مسعود موقوفاً.

٤- أرى أن متن حديث أبي أمامة الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه وغيرهما قد أدخله بعضهم في حديث ابن مسعود عند البزار، وذكروا عن أبي أمامة عن ابن مسعود... لأنه يوجد تشابه بين الطرف الأول من حديث بن مسعود وبين حديث أبي أمامة. فأراه دخل حديث على حديث، والله أعلم.

[٤٦٠] ١٦٠٣ - قال البزار: حدثنا عبد الله بن سعيد[١] قال حَدَّثَنَا أبو خالد[٢] عن داود[٣] عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله قال لاَ وقت ولا عدد في الصلاة على الجنازة يعني التكبير[٤].

تخريج الحديث:

أخرجه عبدالرزاق في المصنف، ٣/٤٨١ عن ابن عيينة. وابن أبي شيبة ٣/١٨٦، والطبراني في الكبير، ح٩٦٠٦، وهو عند الطحاوي في شرح المعاني ١/٤٩٧ ح٢٨٥٤ من طريق عبدالوحد بن زياد عن الشيباني ثنا عامر (الشعبي) عن علقمة به بنحوه[٥]. والطبراني أيضاً في الكبير ح٩٦٠٤. وأيضاً، ٢٨٥٥.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزار، وهو معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد والرفع والوقف. وذكر الاختلاف في أسانيده الإمام الدارقطني على شريك، وفيها ذكر علقمة أو مسروق إسناد البزار فيه، وكذا ذكر رواية إسماعيل وداود عن الشعبي وأبي حمزة السكري عن الشيباني. وعطاء ابن السائب عن الشعبي عن عبدالله منقطعاً ورجح الموقوف، وقال: "والمحفوظ قول من قال لم يوقت لنا"[٦].

رأي الباحث:

١- إن الحديث فيه ضعف يسير لكنه ورد من طريق أخرى صحيحة، وبعضها فيها انقطاع، كما ذكر الطحاوي، وهو معلول بالاختلاف في الإسناد.

٢- سكت عنه البزار وإسناده حسن، وصحيح من طرق أخرى.

٣- وذكر الاختلاف في أسانيد الإمام الدارقطني ورجح الموقوف بلفظ (لم يوقت لنا)

---

(١) ثقة من صغار العاشرة، تقريب التهذيب ص ٥١١ رقم ٣٣٧٤.

(٢) ترجمته برقم ١٤٨٧ وهو صدوق يخطيء.

(٣) ثقة متقن يهم بأخرة، تقريب التهذيب ص ٣٠٩ رقم ١٨٢٦.

(٤) مسند البزار، ٥/٤١

(٥) وأعلّه الطحاوي بالانقطاع بين أبي إسحاق عن علقمة وصحّح رواية الشعبي عن علقمة، وهو كما قال.

(٦) العلل، ٣/٥٢٩-٥٣٠ السؤال: ٨٦٧

[٤٦١] ١٧٦٣ – قال البزار حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانِ الْقَزَّازُ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُدَيْجٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَذَكَرَ قِصَّةَ النَّجَاشِيِّ[(٣)].

تخريج الحديث:

أخرجه "لوين" في جزئه ص٥٥ ح٣، ثنا خديج بن معاوية. وأخرجه أحمد في مسنده ح٣٤٦، عن حُديج، محمد بن سليمان "لوين" وحسن بن موسى والطيالسي (وغيرها) عن حديج بن من طريق ابن مسعود، الحديث. وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٦٥/٨، وأبو داود في السنن ح ٣٢٠٥، والبيهقي في الكبرى ٥٠/٤ من طرق عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري الحديث.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزار، وهو معلول بإبدال الإسناد أي إبدال الصحابي.

استشكل الحافظ ابن حجر ذكر أبي موسى فيهم، لأن المذكور في صحيح البخاري، ح٣٨٧٦، أن أبا موسى خرج من بلاده هو وجماعة قاصداً النبي ﷺ الحديث. وأخذ الحافظ في الجمع بين الروايتين، بما فيه شيء من التكلف، والأجود أن يُقال: هذه الرواية ضعيفة لا تعارض الرواية الصحيحة عند البخاري.

والذي يترجح لي أن رواية ابن مسعود هذه قد وهم فيها حُديج بن معاوية روايتها عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عتبة عن ابن مسعود. والراجح ما رواه إسرائيل وهو من أثبت الناس في أبي إسحاق بعد الثوري وشعبة والكبار[(٤)]. وهذا أولى وأرجح من رواية ابن مسعود فيما يظهر لي. فالتعارض قائم بين رواية أبي موسى هنا وروايته هناك في البخاري.

رأي الباحث:

إسناد هذا الحديث ضعيف جداً ، وقد رُوي من أوجه أخرى عن حُديج بن معاوية، وقد حسنه ابن حجر في فتح الباري.

---

(١) ضعيف من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٨٥١ رقم ٥٩٧٣.

(٢) متّهم متروك، عند الجميع، وكذّبوه، انظر تاريخ الدوري ٩٦/٢، التاريخ الكبير ٣٨٢/١، الجرح والتعديل ٢١٣/٢، والمجروحين ١٣٥/١ وغيرها.

(٣) مسند البزار، ١٦٨/٥

(٤) شرح العلل، ٧١٢/٢

والراجح فيما يظهر لي، أن رواية حُديج بن معاوية مرجوحة، معلة. والصحيح ما رواه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق وهو ثبت فيه عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري، والله الموفق.

[٤٦٢] ١٦٢٧- قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النبيِ ﷺ بِمِنًى فَانْشَقَّ الْقَمَرُ[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البزار ح ١٥٤١ وفيه سماك وهو الراجح، وتقدّم تخريجه في باب التعليل هناك. سكت عنه الإمام البزار هنا، وهو معلول بإبدال الإسناد، فقد اختلف في إسناده وقد اضطرب سماك فيه والراجح رواية الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله.

دراسة علة الحديث:

بيان الاختلاف في حديث سماك بن حرب: اختلف فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله، الحديث. رواه هكذا (عند البزار).

والوجه الثاني: سماك عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود عن عبد الله،(على الشك) رواه هكذا عنه يزيد بن عطاء، في رواية الطيالسي عنه.

والوجه الثالث: سماك عن إبراهيم عن الأسود(وحده) عن عبد الله، رواه هكذا عنه: إسرائيل بن يونس وأسباط بن نصر، وإسرائيل ثقة معروف، وأسباط نصر الهمداني صدوق كثير الخطأ يغرب[3] لكنه متابع هنا.

أرجح هذه الأوجه – والله أعلم – هو الوجه الثالث: سماك عن الأسود (وحده) عن عبد الله، لما يلي:

١- أنه قد رواه هكذا إسرائيل بن يونس، وهو ثقة وقد تابعه أسباط مع أن فيه ضعف.

٢- أما الوجه الأول والثاني. فمدارهما على يزيد بن عطاء وهو لين الحديث كما تقدم. فما رواه الثقة إسرائيل مع المتابعة أولى من تفرد يزيد بن عطاء. فما رواه منكر، مع أنه اضطرب فيه على ما يبدو والله أعلم، وإنّما الصحيح حديث الأعمش.

---

(١) هو ابن الجنيد ترجمته برقم ١٤٩٤ و ١٥٢٣ وهو صدوق. وبقية رجاله تقدمت تراجمهم برقم ١٥٤١، وإسناده ضعيف منكر.

(٢) مسند البزار ٥/٦٢.

(٣) التقريب رقم ٣٢٣.

تخريج حديث الأعمش في انشقاق القمر:

أخرجه البخاري ح ٣٦٥٦ من طريق أبي حمزة، وح ٣٦٥٨ من طريق حفص بن غياث. وح ٤٥٨٣ من طريق شعبة وسفيان. ومسلم ح ٢٨٠٠(٤٤)(٤٥) من طريق أبي معاوية، ومن طريق حفص، ومن طريق علي بن مسهر وشعبة،(وهو عند غيرهما).

أبو حمزة وحفص وشعبة وسفيان وأبو معاوية وعلي بن مسهر، جميعهم. عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله الحديث بنحوه دون ذكر منى.

[٤٦٣] ١٦٥٤ – قال البزار: حدثنا يوسف بن موسى قال: نا أبومعاوية عن الأعمش عن عمارة يعني ابن عمير عن الأسود قال: نا عبد الله حديثين أحدهما عن نفسه، والآخر عن النبيﷺ. قَالَ: وَقَالَ رسول اللّهﷺ: لَلَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ الْمُؤْمِنِ مِنْ رَجُلٍ خَرَجَ فِي أَرْضٍ بَرِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ مَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا زَادُهُ وَطَعَامُهُ وَشَرَابُهُ فَأَضَلَّهَا فَخَرَجَ فِي طَلَبِهَا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، قَالَ: أَرْجِعُ إِلَى مَكَانِي الَّذِي أَضَلَلْتُهَا فِيهِ فَأَمُوتُ، فَرَجَعَ فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَاسْتَيْقَظَ فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ عَلَيْهَا زَادُهُ وَطَعَامُهُ وَشَرَابُهُ.

[٤٦٤] ١٦٥٥ – وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، وَعَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، بِنَحْوِهِ.

تخريج الحديث:

طريق أبي معاوية، وقد اختلف فيها: ذكره البخاري تعليقاً بعد تخريجه لحديث أبي شهاب الجناط عن الأعمش (٥٩٤٩): وقال أبو معاوية: ثنا الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله. وعن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد عن عبد الله. والترمذي ٢٤٩٧ ثنا هناد نا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الحارث بن سويد عن عبد الله، فذكر بنحوه. والنسائي في الكبرى ٤١٥/٤ نا أحمد حرب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن الحارث بن سويد والأسود عن عبد الله. وأحمد في مسنده ١٣١/٦ ح ٣٦٢٧، ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد ثنا عبد الله، فذكر الموقوف والمرفوع. وأيضاً ح ٣٦٢٨ ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله مثله. وأيضاً ح ٣٦٢٩ ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد.

والأعمش عن عمارة عن الأسود قالا: قال: عبد الله فذكر الموقوف. وأبو يعلى الموصلي ح ٥١٧٧ بإسناده عن جرير.

دراسة علة الحديث:

سكت الإمام البزار عن الحديث، وهو معلول بإبدال الإسناد.

بيان الاختلاف في أسانيد أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن الأعمش.

الوجه الأول: أبو معاوية عن الأعمش عن عماة بن عمير عن الأسود عن عبد الله. رواه هكذا عن أبي معاوية: يوسف بن موسى (وهو صدوق عند البزار). وأحمد بن حرب الموصلي عند النسائي في الكبرى. والإمام أحمد في مسنده، (وذكره البخاري تعليقاً جازماً).

قلت: واتفقوا فيه ولم يختلفوا عليه في إسناد الأسود.

الوجه الثاني: أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الحارث بن سويد عن عبد الله. رواه هكذا عن أبي معاوية: هناد بن السري (عند الترمذي). وتابعهم عليه: جرير عن الأعمش عن عمارة عن الحارث عن عبد الله (وذكر معه عن عمارة عن الأسود عن عبد الله) وكذا روى أبو شهاب الحناط (عند البخاري ح ٥٩٤٩ وغيرهم. عند البزار ومسلم وقطبة بن عبد العزيز (عند مسلم ح ٢٧٤٤ وغيره). وأبو أسامة عند مسلم أيضاً ٢٧٤٤ (٤)، وشجاع بن الوليد عند البيهقي في "الشعب" ح ٦٧٠٢ وأبو الأحوص عند أبي نعيم في الحلية ١٢٩/٤ وأبو عوانة، كما ذكر البخاري تعليق..

الوجه الثالث: أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله.

قاله الإمام أحمد عن أبي معاوية، وذكره البخاري تعليقاً جازماً به.

فالاختلاف الحقيقي هو في رواية الحارث بن سويد، فروى هناد وأحمد بن حرب ومحمد بن عبيد عن أبي معاوية فجعلوا: الأعمش عن عمارة عن الحارث الوجه الثاني (وكذا رواية الجمهور عن الأعمش من أصحابه). وأحمد بن حنبل خالفهم فرواه عن أبي معاوية فقال: الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث (الوجه الثالث) وكذا روى شعبة وأبو مسلم (كان الأعمش) عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد ذكره البخاري بإسناده عن جرير.

رأي الباحث:

فبيان الراجح ما ذكره البخاري رحمه الله.

١- أنه رجح رواية أبي شهاب عن الأعمش عن عمارة عن الحارث بن سويد عن عبدالله، لذلك أخرجه موصولة مسندة.

٢- وقد علم بالاختلاف فرجح هذا الوجه مع علمه، وهو إمام أهل الحديث وصنيعه هو الراجح.

٣- وكذا اعتمدها الإمام مسلم فأخرجها، وترك باقي الأوجه. فهذا يدل على أنه رجّحها أيضاً فوافق البخاري.

٤- أن الجمهور من أصحاب الأعمش، أبو شهاب الحناط، وجرير وقطبة وأبو أسامة وأبو الأحوص وأبو عوانة رووه على هذا الوجه وكذا رواه الثقات من أصحاب أبي معاوية عنه، فما وافقوه فيه هو الراجح. والله أعلم.

٥- أن البزار قد وافقه البخاري رحمه الله في هذا التعليل.

٦- وأما الرواية التي لم يقف عليها الحافظ ابن حجر (أبي معاوية من الطريقين) فهي عند الإمـــام أحمد، رحمه الله.

٧- أن العلة في الاختلاف المذكور غير قادحة، فعلى كل الحديث يدور على الثقات.

وقد روي من حديث أنس بن مالك وأبي هريرة وأبي ميسر وغيرهما في الصحيح وغيره. والله الموفق.

[٤٦٥] ١٧٥٧- قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ[1]، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلأُنَازِعَنَّ أَقْوَامًا فَلأُغْلَبَنَّ عَلَيْهِمْ فَلأَقُولَنَّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ[2].

تخريج الحديث:

لم أجده بهذا الإسناد عند غير البزار. وقد أخرجه مسلم ح ٢٢٩٧ (٣٢)من طريق عبثر بن القاسم، ومحمد بن فضل عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي وائل عن حذيفة به. وكذا ذكره البخاري بعد ح ٦٢٠٥ تعليقاً.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزار وقد اختلف في إسناده.

الوجه الأول: حصين عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعاً. رواه عنه، حصين بن نمير الواسطي (عند البزار وغيره). والوجه الثاني: حصين عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله مرفوعاً. رواه عن حصين: عبثر بن القاسم الزبيدي الكوفي وهو ثقة[3]. كما أخرجه الإمام مسلم ح ٢٢٩٧ (٣٢).

والراجح: رواية الوجه الثاني، (وجه أبي وائل عن حذيفة).

١- لثقة رواته عبترو ابن فضيل أوثق من حصين بن نمير.

٢- هما اثنان وقد انفرد حصين بروايته.

٣- أخرجها الإمام مسلم بهذا الوجه، وهو إمام قد صحّح هذا بخلاف الوجه الأول.

٤- وقد ذكرها الإمام البخاري تعليقاً جازماً به بعد تخريجه رواية أبي عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود. (ح ٦٢٠٥).

---

(١) لا بأس به، تقريب التهذيب رقم ١٣٩٨.

(٢) مسند البزار ١٦٤/٥.

(٣) التقريب رقم ٣٢١٤.

[٤٦٦] ١٩٤٢- قال البزار: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: تَدُورُ رَحَى الإِسْلامِ يَعْنِي عَلَى رَأْسِ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً، فَإِنْ يَهْلِكُوا فَسَبِيلُ مَنْ هَلَكَ، وَإِنْ يَبْقَوْا يَبْقَى لَهُمْ أَمْرُهُمْ سَبْعِينَ سَنَةً[١].

[٤٦٧] ١٩٩٦ – وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ[٢]**، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**[٣]**، عَنْ أَبِيهِ**[٤]**، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: تَدُورُ رَحَى الإِسْلامِ عَلَى خَمْسٍ وَثَلاثِينَ، أَوْ سِتَّةٍ وَثَلاثِينَ، أَوْ سَبْعَةٍ وَثَلاثِينَ، فَإِنْ يَهْلِكُوا فَسَبِيلُ مَنْ هَلَكَ، وَإِنْ بَقُوا أَوْ بَقِيَ لَهُمْ دِينُهُمْ سَبْعِينَ سَنَةً.**

[٤٦٨] ١٩٩٧ – وقال البزار: وحدثناه الفضل بن سهل قال حَدَّثَنَا الأسود بن عامر قال حَدَّثَنَا شريك عن مجالد قال فحدثني القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد اللّه عَن النبي بنحوه .

قال البزار: وإنما حدثنا به الفضل عن الأسود بن عامر عن شريك عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله عن النبي بهذا الكلام.

وقال البزار: ولا نعلم روى مجالد عن القاسم حديثا مسندا إلا هذا الحديث ولا رواه عنه إلا شريك.

تخريج الحديث:

وذلك حسب الترتيب الآتي: (طريق شريك عن مجالد عن الشعبي): أخرجه الطبراني في "الكبير" ح ١٠٣١١ من طريق أبي نعيم ثنا شريك عن مجالد عن الشعبي به. والطحاوي في "شرح المشكل" ٢٩٣/٤ ح ١٦١٢ من طريق أبي نعيم ثنا شريك أيضاً. أخرجه أحمد ٢٣٨/٦ ح ٣٧٠٧، وابن أبي شيبة في "مسنده" ١٩١/١ ح ٢٨٠. وأبو يعلى (من طريق ابن أبي شيبة) في مسنده ح ٥٠٠٩ وأيضاً ح ٥٢٩٨ من أبي خيثمة، والطبراني في "الكبير" ح ١٠٣٥٦ وابن حبان في صحيحه

---

(١) مسند البزار ٣٢٣/٥. وفيه شريك بن عبد الله القاضي، سيء الحفظ مختلط.

(٢) أبو إسحاق الشيباني، ثقة من الخامسة، تقريب التهذيب رقم ٢٥٨٣.

(٣) ثقة عابد، من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٥٥٠٤.

(٤) ثقة من صغار الثانية، تقريب التهذيب رقم ٣٩٤٩.

٤٦/١٥ ح ٦٦٤، من طريق مسدد بن مسرهد. والطحاوي في "شرح المشكل" ٢٩١/٤ ح ١٦١٠ ثنا يزيد بن سنان!

طريق مجالد: لم أجده عند أحد غير البزار، والله أعلم.

وله طرق أخرى: روي من طريق البراءبن ناجية عن عبد الله بن مسعود. أخرجه أبو داود في السنن ح ٤٢٥٤ وأحمد ٢٧٦/٦ والدار القطني في العلل ٢١٤/٣ ح ٣٠٦. وأحمد أيضاً ح ٣٧٣١ ثنا إسحاق الأزرق وأحمد أيضاً ٣٠٠/٦ ح ٣٧٥٨ ثنا حجاج طريق عبد الرحمن مهدي، والطحاوي في "شرح المشكل" ٢٩٢/٤ ح ١٦١١ من طريق قبيصة بن عقبة، ابن مهدي وقبيصة وإسحاق وحجاج ثنا سفيان الثوري، والطحاوي في "المشكل" ح ١٦١٣ والحاكم ٥٢١/٤. وأخرجه الطيالسي ح ٣٨٣ وغيره من طريق شيبان. وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٢٩١/٤ ح ١٦٠٩ والحاكم ١٠١/٣ من طريق أبي نعيم ثنا شريك بن عبد الله. وابن عدي في الكامل ٣٣٠/٢ من طريق شعبة. والبيهقي في "دلائل النبوة" ٣٩٣/٦ من طريق إسرائيل، وأخرجه الطبراين في الكبير ح ٩١٥٩ من طريق عبد الله بن رجاء نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن العيزار بن حديث عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: تدور رحى الإسلام... فذكر بنحوه، موقوفا.

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن إسناد مجالد الأول وطريق العوام بن حوشب، وهو معلول بإبدال الإسناد.

أولاً: في رواية شريك بن عبد الله القاضي: اختلف عنه عن مجالد وغيره،

الوجه الأول: شريك عن مجالد عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله.

الوجه الثاني: شريك عن مجالد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه.

وقد أعلها البزار، وهذا من تخاليط شريك (أو مجالد) فهذه رواية مضطربة.

الوجه الثالث: شريك عن منصور عن ربعي عن البراء عن ابن مسعود، (أي موافقا لما رواه الثوري وإسرائيل وشعبة وشيبان)

ثانياً: من حيث الرفع والوقف.

ذكره الطبراني في "الكبير" بعد تخريجه لحديث العزار عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ح ٩١٥٩، قال: هكذا رواه أبو الأحوص موقوفاً. ورفعه مسروق، وعبد الرحمن بن عبد الله، والبراء بن ناجية.

طريق مسروق لا عبرة به لاضطراب بالرواية، والعبرة بما رواه البراء بن ناجيةي مع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه.

ثالثاً: الوهم في الإسناد:

سئل عنه الدارقطني (عن حديث البراء بن ناجية) فقال: "حدث به منصور بن المعتمر، عن ربعي، عن البراء بن ناجية، عن ابن مسعود، حدث به عنه الأعمش، والثوري. وشعبة وشيباني. ورواه عطاء بن عجلان، عن منصور، عن البراء، لم يذكر ربعياً. ورواه إسحاق بن أبي إسرائيل، عن ابن عيينة، عن منصور عن سالم أبي الجعد، عن البراء بن ناجية، عن ابن مسعود. ووهم فيه، وإنما هو ربعي مكان سالم"[1].

رأي الباحث:

١- سكت عنه البزار وهو معلول بإبدال الإسناد والرفع والوقف وغيرها. طريق شريك عن مجالد عن الشعبي، وشريك عن مجالد عن القاسم وكلاهما ضعيف.

٢- رواية القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فيها شوب انقطاع ويزول برواية البراء بن ناجية.

٣- وقد روي من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً، وهو مرجوح فيه ضعف لعنعنة أبي إسحاق فيها مع تفرد أبي الأحوص بها. ورفعه البراء وعبد الرحمن فروايتهم أولى.

٤- وذكر الدارقطني الوهم في رواية عطاء بن عجلان رواه عن منصور عن البراء فلم يذكر ربعياً.

وكذا الوهم في رواية ابن عيينة عن منصور عن سالم أبي الجعد.

٥- والصحيح رواية البراء عبد الرحمن عن أبيه كما تقدم من أقوال الأئمة[2].

---

(١) العلل ٣/٢١٢ إلى ٢١٤، السؤال: ٦٨٩.

(٢) وانظر السلسلة الصحيحة ٢/٧٠٤ ح ٩٧٦.

[٤٦٩] ١٨٦١ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَص، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: لَمَّا قَتَلْتُ أَبَا جَهْلٍ أَتَيْتُ رسول اللّه ﷺ، فَقَالَ: هَذَا فِرْعَوْنُ هَذِهِ الأُمَّةِ[١].

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى ٣/٤٨٨ ح ٤٨٩ من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون به.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزّار، وهو معلول بإبدال الإسناد.

قال الإمام النسائي بعد تخريجه لرواية زيد بن أبي أنيسة: "خالفه سفيان الثوري (أي زيداً) فرواه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدالله، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، ورواية سفيان هو الصواب"[٢].

رأي الباحث:

١- الحديث معلول بإبدال الإسناد، فقد رواه الثوري - وهو أحفظهم - عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود، ورواه أبو الأحوص سلام بن سليم و زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبدالله، وصحح رواية الثوري للأحفظية، وهو كما قال.

٢- وأعل رواية أبي عبيدة عن أبيه بالانقطاع، وهو كما قال أيضاً.

(١) مسند البزار ٥/٢٤٨.

(٢) السنن الكبرى، ٣/٤٨٩

[٤٧٠] ٢٠٥٩- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاودَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: صَلاةُ الْجَمِيعِ تَفْضُلُ عَلَى صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَهِيَ الْخَامِسَةُ كُلُّهَا مِثْلُ صَلاتِهِ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢٢٦/٧ ح ٤١٥٩. ثنا بهز، أيضاً ح ٤٣٢٣ ثنا أبو داود وعفّان. وأبو يعلى في مسنده ح ٥٠٠٠، والطبراني في "الكبير" ح ١٠٠٩٩ من طريق هدبة بن خالد. وأبو نعيم في "الحلية" ٢٣٧/٢ وغيره، من طريق داود بن شبيب بهز وأبو داود وعفان وهدبة وداود جميعهم عن همام بن يحيى العوذي عن قتادة به. (وعند الأكثر: خمس وعشرون درجة والبعض: بضع وعشرون درجة).

دراسة علة الحديث:

الإسناد معلّ بالاختلاف، فأبو داود الطيالسي روى هذا الحديث عن همام عن قتادة عن مورق عن أبي الأحوص عن عبد الله[2]. بينما سليمان بن طرخان التيمي رواه عن قتادة عن أبي الأحوص عن ابن مسعود بدون ذكر مورق، وهو يصحّ عنهما جميعاً.

---

(١) مسند البزار ٤٢٦/٥، رجاله ثقات، لكنه معلّ بالمخالفة للأولى.

(٢) مسند البزّار ٤٢٨/٥.

[٤٧١] ١٤٩٣ – قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لما نزلت «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم شق ذلك على الناس وقالوا أينا لاَ يظلم نفسه قال إنه ليس الذين تعنون ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح «يا بني لاَ تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم».

[٤٧٢] ١٤٩٤ – وقال البزار: حدثنا أبو كريب قال حَدَّثَنَا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لما نزلت هذه الآية الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم شق ذلك على الناس وقالوا أينا لاَ يظلم نفسه قال إنه ليس الذي تعنون ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح (يا بني لاَ تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم. قال بن إدريس كنت سمعته من أبي عن أبان بن تغلب عن الأعمش ثم لقيت الأعمش فحدثني به.

[٤٧٣] ١٤٩٥– وقال البزار: وحدثنا به محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا محمد بن أبي عدي عن شعبة وقد رواه شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله[١].

تخريج الحديث:

من طريق أبي معاوية عن الأعمش: أخرجه مسلم ح١٢ (١٩٧) عن ابن شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش به (مع ابن إدريس ووكيع)، وهو عند أحمد وغيره من أصحاب السنن والمسانيد من طرق عن أبي معاوية.

من طريق شعبة عن الأعمش: أخرجه البخاري ٤/١٢٩٤ ح٤٣٥٣، حدثني محمد بن بشار ثنا ابن أبي عدي عن شعبة به.(أقرب الأسانيد إلى إسناد البزار). وأخرجه أيضاً، ١/٢١ ح٣٢، ثنا أبو الوليد حدثني وبشر ثنا محمد (من جعفر) كلاهما: عن شعبة به. وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص٣٥ ح٢٧٠.

قلت: وهو عند غيرهما بأسانيد صحيحة من طريق شعبة به.

وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طريق علي ابن مسهر وعيسى بن يونس ويحيى بن عيسى الرملي وجرير، وابن نمير، وعبدالواحد بن زياد ووكيع، ومحمد بن فضيل كلهم عن الأعمش به[١].

---

(١) مسند البزار، ٤/٣١٣،٣١٢

دراسة علة الحديث:

أخرج البزّار الحديث بثلاثة أسانيد وقد سكت عنها وفيها العلّة بإبدال الإسناد. فذكر إسناد عبد الله بن إدريس عن أبان بن تغلب عن الأعمش، وعبد الله بن إدريس عن الأعمش بدون واسطة أبان بن تغلب بينهما، فمنه هي العلّة، ثم أخرجه البزار بإسناد أبي معاوية وشعبة عن الأعمش، لكي يبين أن العلة لا تضر، ويصحّ بالإسنادين جميعاً. والله أعلم.

(١) انظر: جامع الأصول لابن الأثير، ١٣٤/٤، وجمع الفوائد ١٢٨/٣ ح٦٩٤٩



المَبْحَث الثَّالِث

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بإبدال الإسناد

وفيه ستة عشر حديثاً

[٤٧٤] ١٤٦٤- قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: ذَكَرَ ذَاكَ شِبَاكٌ لإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: سَأَلْنَا عَلْقَمَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَحَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم آكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، فَقُلْتُ: وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ إِنَّمَا نُحَدِّثُ مَا سَمِعْنَا[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه ح ٢٦٦١. ثنا محمد بن عيسى وزياد بن أيوب ثنا هشيم نا مغيرة عن شباك عن إبراهيم به. ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٧١/٩). وكذا أخرجه المزي في تهذيب الكمال ٣١٨/٣ من طريق يحيى بن صاعد ثنا زياد بن أيوب ثنا هشيم به. وأبو يعلى في مسنده ح ٤٩٧٣، عن زهير ثنا هشيم، والشاشي في مسنده ح ٣٥٣ من طريق أبي خيثمة ثنا هشيم، به.

وروي من طريق شعبة عن مغيرة: أخرجه أحمد ٢٧٤/٦ ح ٣٧٢٨. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنه ٤٣٢/٦. وابن ماجه ح ٢٦٨٢. وأبو يعلى ح ٤٩٧٤.

كلهم من طريق غندر عن شعبة عن مغيرة عن شباك به بمثله.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزّار، وهو معلول بالاختلاف والمتن، والعلة سؤال إبراهيم لعلقمة "كاتبه" و"شاهديه" هل هو في المتن أم لا، فقال: لا، هكذا هو الحديث بدون ذكر كاتبه وشاهده، وهو الصحيح.

---

(١) مسند البزار ٤/ ٢٩٢.

[٤٧٥] ١٥١٣ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ سَابِقٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ[٢]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، قَالَتِ الْيَهُودُ: أَلَيْسَ قَدْ كَانَ إِخْوَانُكُمُ الَّذِينَ مَاتُوا يَشْرَبُونَهَا ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا[٣] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قِيلَ لِي: أَنْتَ مِنْهُمْ[٤].

[٤٧٦] ١٥١٤ – وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْن عَبْدِ الْكَرِيمِ[٥]، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ[٦]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قِيلَ لِي أَنْتَ مِنْهُمْ.

[٤٧٧]١٥١٥ – وقال البزار: وَحَدَّثَنَاهُ عِيسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ قَيْسٍ[٨]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

تخريج الحديث:

طريق سليمان بن قرم: أخرجه الحاكم في المستدرك، ١٤٣/٤ من طريق محمد بن سعد بن الحسن العوفي ثنا أبي سعد بن الحسن ثنا سليمان بن قرم به. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه: إنما اتفقا على حديث شعبة عن أبي إسحاق عن البراء مختصراً هذا المعنى، ووافقه الذهبي.

---

(١) ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه، التاريخ الكبير ٢٩٨/٤، الجرح ٤٣٤/٤.

(٢) سيء الحفظ يتشيع، من السابعة، تقريب التهذيب رقم ٦١٣١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٣

(٤) مسند البزار، ٣٢٥/٤

(٥) ثقة من كبار الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٩٠٧ رقم ٦٤٦٩.

(٦) فقه له غرائب بعدما أضرّ من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٧٠٥ رقم ٤٨٣٤.

(٧) صدوق ربما وهم من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٤٧٢ رقم ٣٠٨٤.

(٨) ابن الربيع الأسدي صدوق، تغير، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، تقريب التهذيب ص ٨٠٤ رقم ٥٦٠٨.

طريق علي بن مسهر عن الأعمش: أخرجه الطبري في تفسيره ٥٨٠/١٠، والترمذي في سننه ح٣٠٥٣ عن سفيان بن وكيع. والنسائي في الكبرى ٣٣٧/٦ ح١١١٥٣، نا أحمد بن عثمان بن حكيم. سفيان بن وكيع وأحمد كلاهما عن خالد بن مخلد. وأخرجه مسلم في صحيحه. ح٢٤٥٩ (١٠٩) عن منجاب بن الحارث وسهل بن عثمان وعبدالله بن عامر بن زراءة الحضرمي وسويد بن سعيد والوليد بن شجاع. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ح٥٣٩٢ عن سويد بن سعيد وعبدالغفار بن عبدالله، خالد بن مخلد، منجاب وسهل وعبدالله بن عامر وسويد والوليد بن شجاع وعبدالغفار، ستّتهم عن علي بن مسهر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله به بنحوه.

فلا يضر كون خالد بن مخلد له أفراد، فهو قد تابعه هؤلاء الجماعة

طريق قيس بن الربيع عن الأعمش:

أخرجه الشاشي في مسنده ح٣٥٨، عن أحمد بن علي الخزّار نا عاصم بن علي نا قيس به بنحوه.

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه ٢٤٤/٣ ح١١٧٤، من طريق عيسى بن شاذان ثنا محمد بن الصلت ثنا سعيد بن سالم عن الحسن بن صالح عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، قال: لما نزل تحريم الخمر، قالوا: يا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كيف بمن شربها، من إخواننا الذي ماتوا وهي في بطونهم فأنزل الله عزّ وجل {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ... الآية)} [المائدة: ٩٣]

دراسة علة الحديث:

سكت البزار عن هذه الأحاديث الثلاثة، وهي معلولة بالاختلاف في المتن.

الوجه الأول: روي الحديث عن الأعمش: فقد رواه سليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله، وذكر في الحديث تحريم الخمر ثم قول اليهود في الذين ماتوا من المسلمين قبل التحريم. وسبب نزول الآية، ثم قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن مسعود أنت منهم. (وتفرد بهذا ابن قرم عن الأعمش)

الوجه الثاني: رواه علي بن مسهر وقيس بن الربيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله. وذكر فيه آية {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} وذكر قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن مسعود: أنت منهم، (ولم يذكر السبب نزول الآية ولا تحريم لخمر ولا قول اليهود).

الوجه الثالث: ما رواه الحسن بن صالح عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود: فذكر تحريم الخمر وقول بعض المسلمين: كيف بمن شر بها من إخواننا الذين ماتوا، وذكر الآية.... قول ولم يذكر اليهود ولا قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لابن مسعود: أنت منهم.

فهذا هو الاختلاف في متن الحديث وألفاظه، كما هو ظاهر لمن تأمل. والراجح هو الوجه الثاني. أي رواية علي بن مسهر، وقيس بن الربيع، لما يلي:

١- إنّ علياً بن مسهر وقيساً قد تابعا بعضهما البعض على هذا الوجه، بينما تفرّد ابن قرم، والحسن بن صالح بروايتهما.

٢- إنّ ابن قرم متكلم في حفظه، وضعفه جمهور الأئمة كما تقدم والراوي عنه صدقة مجهول الحال وتفرد بروايته، ولم يوثقه أحد فلذا ما رواه مرجوح، أي الزيادة التي رواها، بل هو منكر (أي طريق ابن قرم)، فهو منكر بهذا السند[1].

٣- أما الحسن بن صالح وروايته، فإنه تفرد به والرواة عنه لهم أوهام وسعيد القداح والتوزّي ولم يتابعا على ما روياه، فهو ضعيف.

٤- إن رواية ابن مسهر قد اعتمدها الإمام مسلم وخرجها برواية عدد من أصحاب عليّ بن مسهر عنه، وتخريجه له دليل على تصحيحه.

فلذا رجحنا رواية ابن مسهر وقيس بن الربيع، والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إن متن رواية سليمان بن قرم فيها زيادة منكرة في حديث الأعمش، وهو ذكر اليهود وسبب نزول الآية، آية (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح...) وهو لا يحتمل منه التفرد هو ضعيف وكذا الراوي عنه مجهول وقد خالف من هو أوثق منه.

٢- أما رواية الحسن بن صالح فهو أيضاً شذّ وذكر سبب نزول الآية دون ذكر اليهود وفضل ابن مسعود رضي الله عنه، والرواة عنه فيهم ضعف، ولا متابع.

٣- الصحيح رواية علي بن مسهر لأن رواته أوثق وأكثر، وقد خرّجها مسلم في صحيحه.

(١) انظر السلسلة الصحيحة، ح ٣٤٨٦

[٤٧٨]١٦١٦ - قال البزار: حدثنا محمد بن أحمد بن الجنيد[١] قال حَدَّثَنَا يحيى[٢] بن السكن قال حَدَّثَنَا شعبة قال حَدَّثَنَا أبو إسحاق[٣] عن عبد الرحمن بن يزيد[٤] عن علقمة عن عبد الله قال كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة بن أبي طالب[٥].

تخريج الحديث:

لم أجده عند غير البزار بهذا اللفظ من هذا الوجه. أورده الهيثمي في كشف الأستار **١٩٥/٣** ح**٢٥٥٠** وفي المجمع **١١٦/٩** وعزاه للبزار وقال: وفيه يحيى بن السكن وثقة ابن حبان، وضعّفه صالح جزرة، وبقية رجاله ثقات.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزار وهو معلول في متنه. وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح **٥٨/٧** بهذا اللفظ: "أن أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب، قال الحافظ: ورجاله موثقون"!!

قلت: يحيى بن السكن ضعيف، ثم ذكره الحافظ أيضاً في موضع آخر، فقال: وروى البزار من حديث ابن مسعود قال: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٦].

قلت: فتناقض الحافظ رحمه الله، ذكره في الموضع الأول بلفظ: أفضل أهل المدينة، ونسبة للبزار ووثق رجال: إسناده.

ثم ذكره في الموضع الثاني بلفظ: أقضى أهل المدينة ونسبه للبزار أيضاً، فهذا عجب منه رحمه الله، وكذا ذكره في المطالب العالية **٧٥/١٨** ح**٣٩٢٤**، وعزاه للبزار. وابن منيع في مسنده، بلفظ (أقضى أهل المدينة) وليس (أفضل) فأرى هذا هو الأرجح أي (أقضى)، والله أعلم.

وهذا ما ذكره محققوا المسند للإمام أحمد أيضاً أن هذا تحريف من "أقضى" إلى أفضل[٧] لكنهم نقلوا موقع أقضى في "الفتح" وليس "أفضل" فقد تناقض الحافظ كما ذكرت.

---

(١) قال ابن أبي حاتم: صدوق وذكره ابن حبان في الثقات ١٤٥/٩، الجرح ١٨٣/٧.

(٢) قال أبو حاتم الرازي: ليس بالقويّ، وقال صالح جذرة: لا يساوي فلساً وذكره ابن حبان في الثقات ٢٥٣/٩، تاريخ بغداد ١٤٦/١٤ ولسان الميزان ٢٥٩/٩.

(٣) ثقة مكثر عابد من الثالثة، تقريب التهذيب ص ٧٣٩ رقم ٥١٠٠.

(٤) ثقة من كبار الثالثة، تقريب التهذيب رقم ٤٠٧٠.

(٥) أخرجه البزار، ٥٥/٥

(٦) الفتح، ١٦٧/٨

(٧) الحاشية، ١١/٣٥

وقد وجدته بلفظ (أفضل أهل المدينة) عند الإمام أحمد في فضائل الصحابة ح٩٩٧ قثنا محمد بن جعفر "غُندر" نا شعبة عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبدالله، كنا نتحدث أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب. وأيضاً عنده ح١٠٦٢ من طريق أبي قطن فثنا شعبة به بهذا اللفظ أيضاً.

وإسناد غُندر وأبي قطن متابعة قويّة ليحيى بن السكن لكن الذي يظهر لي أنّ هذا تحريف، والله أعلم.

أن رواية قطن عن شعبة موجودة في المصادر الأخرى وفيها: "أقضى أهل المدينة" بدل "أفضل" وإليك تخريج الحديث بلفظ "أقضى".

أخرجه ابن سعد في الطبقات، ٣٣٨/٢ نا وهب بن جرير بن حازم[١] وعمرو بن الهيثم أبو قطن[٢] نا شعبة عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبدالله به.

وأخرجه من طريق أبي قطن أيضاً ابن عساكر في تاريخه، ٤٠٥/٤٢ وكذا ذكره البغوي في معجم الصحابة، ٣٦١/٤، فيه حدثني جدي نا أبو قطن فذكره هكذا بهذا اللفظ.

وأخرجه الحاكم في مستدركه ١٣٥/٣، من طريق آدم بن أبي إياس ثنا شعبة به بهذا اللفظ أيضاً.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو كما قال.

وكذلك في رواية غُندر عن شعبة، كما أخرج ابن عساكر في تاريخه ٤٠٤/٤٢، من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة نا أبي عن غُندر عن شعبة به ولفظه: "كنا بالمدينة وأقضانا علي بن أبي طالب".

وأخرج ابن عساكر أيضاً ٤٠٤/٤٢، من طريق يزيد بن سنان[٣] نا أبو عامر العقدي، نا شعبة عن أبي إسحاق سمعت عبدالرحمن بن يزيد به. (تصريح أبي إسحاق بالسماع).

وأخرجه أيضاً ٤٠٥/٤٢ من طريق مسلم بن إبراهيم نا شعبة عن أبي إسحاق به بهذا اللفظ.

وأخرج ابن عساكر أيضاً، ٤٠٥/٤٢ من طريق عبدالجبار بن العباس الهمداني[٤] عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص قال: قال عبدالله: أفرض أهل المدينة وأقضاها: عليّ بن أبي طالب.

وأخرجه ابن سعد في طبقاته، ٣٣٩/٢، من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق عن عبدالله كان يقول: أقضى أهل المدينة (منقطعاً).

---

(١) ثقة تقريب التهذيب رقم ٥١٦٥.

(٢) ثقة تقريب التهذيب رقم ٧٥٢٢.

(٣) أبو فروة الرهاوي، ضعيف، تقريب التهذيب رقم ٧٧٨٧.

(٤) صدوق يتشيع، تقريب التهذيب رقم ٣٧٦٥.

وكذا في أسد الغابة، ٤/١٠٩ لابن الأثير في المصادر الأخرى كلها: "أقضى أهل المدينة"، نا فهذا هو الصحيح، وإن كان ثبت (أفضل أهل المدينة) فهو منكر لأنه لا يصح لهذا اللفظ، وإلا فهو تحريف وما أقرب "أفضل إلى أقضى من الكتابة".

ويشهد لذلك ما رواه البخاري ح٤٢١١ من طريق الثوري عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن عمر رضي الله قال: (اقرؤنا أبيّ وأقضانا عليّ....)

وعليه فالصحيح عن عليّ أمر القضاء، وليس هو أفضل أهل المدينة اللهم إلا في وقته، والله أعلم.

رأي الباحث:

١- إن البزار قد سكت عنه، وفيه يحيى بن السكن وهو ضعيف.

٢- لفظ رواية البزار (أفضل أهل المدينة) كأنه تحريف أو أنه منكر لأن الثقات رووه عن شعبة فذكروا أقضى أهل المدينة". وكذا في رواية أحمد في فضائل الصحابة ولعله تحريف أيضاً، والله أعلم.

٣- تناقض الحافظ ابن حجر فذكر في الفتح (أقضى أهل المدينة) وأفضل أهل المدينة وعزاهما للبزار.

٤- الصحيح من هذه الرواية: أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب، ويشهد له قول عمر بن الخطاب عند البخاري أيضاً رحمه الله، والله الموفق.

[٤٧٩]١٦٤٩ - قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الأَهْوَازِيُّ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ[(٣)]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ[(٤)]، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَرَأَ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ[(٥)].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه، ح٣١٦٧ ثنا خالد بن يزيد ثنا وح ٤٥٩٢ من طريق وكيع عن إسرائيل. وأحمد في مسنده ٢٩٨/٦ ح٣٧٥٥ ثنا حجاج ثنا إسرائيل والشاشي ح٤٣٢ ٤١٧/١، من طريق النضر عن إسرائيل عن أبي إسحاق به بنحوه.

(وفي طريق البخاري: تصريح أبي إسحاق سماعه من الأسود)

وأخرجه البخاري ح٤٥٨٨ حفص بن عمر، وح٤٥٨٩ من طريق يحيى القطان عنه. وأخرجه البخاري أيضاً ح٣١٩٦ وح ٤٥٩٢ من طريق غُندر كلاهما من طريق سفيان جميعهم عن شعبة. وأخرجه أيضاً ح٤٥٩٠ من طريق زهير، ومسلم أيضاً ح٨٢٣ (٢٨٠) من طريق زهير، و(٢٨١) من طريق شعبة.

(وعند أهل السنن والمسانيد من طرق) كلهم عن أبي إسحاق عن الأسود به. (بألفاظ مقاربة).

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (كما في أطراف الغرائب، ١٤٢/٤ ح٣٨٥٥، من طريق عبدالله بن محمد بن المغيرة عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله. وقال تفرد به عبدالله بن محمد المغيرة عن إسرائيل عن أبي إسحاق عنه بإسناده ومتنه وفي متنه (فهل من متذكر) بالتاء والذال المهمة).وأخرجه أيضاً في الأفراد (كما أطراف الغرائب) ١٣٤/٤ ح٣٨٢٤، من طريق محمد بن رمح عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحص عن عبدالله. وقال: تفرّد به محمد بن رمح عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي عن شعبة عنه.

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن هذا الحديث بعد تخريجه له. وهو معلول في متنه وسنده.

---

(١) ترجمته برقم ١٤٦٢ وهو صدوق.

(٢) ثقة ترجمته برقم ١٤٥٧.

(٣) ثقة مكثر ترجمته برقم ١٤٥٦.

(٤) ثقة معروف، مدلس مختلط التعريف ص ١٠١ رقم ٩١ الكواكب ص ٣٥١ لكن هذا الحديث أخرجه الشيخان له.

(٥) مسند البزار، ٧٧/٥.

وقد سئل عنه الدارقطني رحمه الله فقال: "يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه. فرواه الثوري وشعبة وإسرائيل وزهير وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم، عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبدالله. وقال شريك، عن أبي إسحاق، عن الأسود وعلقمة، عن عبدالله. قاله جُبارة عن شريك وذكر علقمة فيه غير محفوظ. وقيل: عن يعقوب الحضرمي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. ولا يصحّ، قاله محمد بن رمح، عن يعقوب. وكذلك قاله عبدالله بن محمد المغيرة عن إسرائيل، وقال في متنه فهل من متذكر"[١].

قلت: فالجمهور قالوا: عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبدالله. وانفرد جبارة عن شريك عن أبي إسحاق فقال: عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود عن عبدالله وهو غير محفوظ كما قال الإمام الدارقطني، فلا عبرة بهذا الطريق.

وقال فهذه العلة الإسنادية الأولى، يعقوب بن إسحاق الحضرمي عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله، أي جعل مكان الأسود أبا الأحوص.

لكن حفص بن عمرو يحيى القطان وغُندر محمد بن جعفر وغيرهم رووه عن شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبدالله.

ويعقوب بن إسحاق الحضرمي النحوي، صدوق[٢].

لكن الحفاظ الأثبات رووه مخالفين له في الإسناد والمتن فذكروا في الإسناد (الأسود) وفي المتن (مدكر) بالدال المهملة.

فقد قال ابن المبارك وغيره: إذا اختلف الناس في حديث شعبة وكتاب غُندر حكم فيما بينهم، (وكذا العجلي قدّم غُندراً). وقدّموا يحيى القطان أيضاً في شعبة[٣].

فالقول قولهم فالصحيح عن شعبة أبي إسحاق عن الأسود.

والمتن: الصحيح منه: (فهل من مدكر) (ولذا رجحه الدارقطني ذلك أيضاً) وليس (متذكر) بالتاء والذال المعجمة.

وأما رواية إسرائيل فانفرد بها متناً وإسناداً، عبدالله بن محمد بن المغيرة، الكوفي، قال فيه أبو زرعة، منكر الحديث[٤]. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي[٥].

---

(١) العلل، ٣/٢٠٧-٢٠٩، السؤال: ٦٨٧

(٢) التقريب رقم٧٨٦٧.

(٣) شرح العلل، ٢/٧٠٢-٧٠٣

(٤) سوالات البرذعي: ٢/٦٨٤، الجرح ٥/١٥٨.

(٥) الجرح: ٥/١٥٨.

وقال ابن يونس: منكر الحديث. وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه ويحدث بما لا أصل له[١].

قلت: فما رواه منكر إسناداً ومتناً.

رأي الباحث:

١- إسناد البزار صحيح وإن سكت عنه، وقد اختلف في متنه وإسناده.

٢- خالف عبدالله بن محمد بن المغيرة الثقات عن إسرائيل فجعله عن ابن إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله وقال في متنه (فهل متذكر) وهو منكر ضعيف والصحيح ما رواه الجمهور عن إسرائيل.

٣- وكذلك اختلف على شعبة فتفرد يعقوب بن إسحاق بمثل ما انفرد به عبدالله بن محمد بن المغيرة متناً وإسناداً، وهو أيضاً منكر، والأثبات الحفاظ خالفوه فالقول قولهم.

٤- وكذا رواه غير واحد من أصحاب أبي إسحاق ومنهم الثوري وهو أحفظهم وغيره فذكروا الأسود في الإسناد وقالوا: (فهل من مدكر) في المتن وكذا رجح الدارقطني رحمه الله.

٥- وانفرد جبارة بن مغلس عن شريك فزاد علقمة مع الأسود وهو أيضاً منكر لأنه ضعيف وقد خالف الثقات، والله أعلم.

فالصحيح: عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبدالله مرفوعاً، والمتن: (فهل من مدكر) بالدال المهملة، والله الموفق.

---

(١) الضعفاء، ٣٠١/٢، وانظر ميزان الاعتدال، ٤٨٧/٢، ضعفاء ابن الجوزي، ١٤٠/٢.

[٤٨٠]١٨٥٧ – **قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ صَدِيقًا لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَانَ إِذَا قَدِمَ عُتْبَةُ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ سَعْدٌ مَكَّةَ نَزَلَ عَلَى عُتْبَةَ، وَكَانَ عُتْبَةُ يُسَمِّيهِ أَخِي الْيَثْرِبِيَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ قَدِمَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ مَكَّةَ كَمَا كَانَ يَقْدَمُ، فَنَزَلَ عَلَى عُتْبَةَ، فَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ لَهُ عُتْبَةُ: أَمْهِلْ حَتَّى يَتَفَرَّقَ الْمَلأُ مِنْ قُرَيْشٍ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ مِنْ حَوْلِ الْبَيْتِ، قَالَ: فَأَمْهَلَ قَلِيلا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: انْطَلِقْ مَعِي، فَلَمَّا أَتَيَا الْبَيْتَ تَلَقَّى أَبُو جَهْلٍ سَعْدًا، فَقَالَ: يَا سَعْدُ، آوَيْتُمْ مُحَمَّدًا ثُمَّ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ آمِنًا ؟ فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: لَئِنْ مَنَعْتَنِي لأَقْطَعَنَّ عَلَيْكَ أَوْ لأَمْنَعَنَّكَ مِنْ تِجَارَتِكَ إِلَى مَوْضِعِ كَذَا لِمَوْضِعٍ ذَكَرَهُ، قَالَ: وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَقَالَ عُتْبَةُ لِسَعْدٍ: أَتَرْفَعُ صَوْتَكَ عَلَى أَبِي الْحَكَمِ؟ قَالَ: فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: وَأَنْتَ تَقُولُ ذَلِكَ لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّهُ قَاتِلُكَ، قَالَ: فَنَفَضَ يَدَهُ مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ: إِنَّ مُحَمَّدًا لاَ يَكْذِبُ، قَالَ: فَطَافَ سَعْدٌ ثُمَّ انْصَرَفَ وَأَتَى عُتْبَةَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالَ أَخِي الْيَثْرِبِيُّ ؟ قَالَتْ: وَمَا قَالَ ؟ قَالَ: زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا قَاتِلِي، وَإِنَّ مُحَمَّدًا لاَ يَكْذِبُ، قَالَ: فَمَا كَانَ إِلاَّ قَلِيلا حَتَّى كَانَ مِنْ أَمْرِ بَدْرٍ، قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو جَهْلٍ يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ[٣].**

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح٢٤٣٣ من طريق عبيد الله بن موسى وح٣٧٣٤ من طريق إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق. وأحمد في مسنده، ٣٤٣/٢ ح٣٧٩٤ ثنا أبو سعيد.[٤] وح٣٧٩٥ ثنا خلف بن الوليد وغيره من طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ح٣١١٣ والمزي في تهذيب الكمال، ٣٠٣/١٠–٣٠٤ والطبراني في الكبير، ح٥٣٥٠ من طريق عبدالله بن رجاء.

---

(١) هو البحراني، صدوق من كبار الحادية عشرة، تقريب التهذيب رقم ٦٣٥٣.

(٢) صدوق، من التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٤٣٤٦.

(٣) مسند البزار، ٢٤٤/٥–٢٤٥

(٤) وعنده نزل سعد على صفوان ابن أميّه وهو وهم نبّة عليه محققوا المسند للإمام أحمد.

والشاشي في مسنده ح٦٦٦ من طريق عبيد الله بن موسى، عبيد الله وأبو سعيد وابن رجاء وخلف، أربعتهم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبدالله به بنحوه. وكذا رواية إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق به، وعندهم: أميّة بن خلف بدل عتبة بن ربيعة، تفرّد بذكره أبو علي عبيد الله بن عبدالمجيد الحنفي كما تقدم.

دراسة علة الحديث:

سكت البزار عن هذا الحديث، وفيه علّة في المتن، في تعيين صديق سعد بن معاذ.

رواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، واختلف عنه في ذكر الرجل الذي كان مع سعد بن معاذ، وصديقاً له من قريش، على وجهين:

الأول: ذكر أبو علي الحنفي عن إسرائيل: اسم القرشي: عتبة بن ربيعة بن عبد شمس والد أبي حذيفة بن عتبة المعروف. والثاني: ذكر عبيد الله بن موسى وأبو سعيد وخلف وعبدالله بن رجاء اسمه: أميّة بن خلف الجمحي (والد صفوان بن أمية)

وكذا تابعهم يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي عن جدّه وهو ثقة.

رأي الباحث:

الراجح: الوجه الثاني وهو أن اسم الرجل القرشي صديق سعد بن معاذ المذكور في الحديث، هو أميّة بن خلف الجمحي وليس بعتبة بن ربيعة العبشي ملا يلي:

١- هذا ما رواه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل وهو من أثبت الناس في إسرائيل كما ذكر أبو حاتم وغيره[1].

٢- وقد وافقه عليه عدد، مع متابعة يوسف بن إسحاق لهم، فيكون أقوى.

٣- وهكذا رواه صاحب الصحيح: البخاري

٤- وأما أبو علي الحنفي عبيد الله بن عبدالمجيد فهو دون هؤلاء ثقة وإتقاناً مع صدقه.

وأورده الهيثمي في المجمع ٧٢/٦-٧٣، وذكر هذا الاختلاف، وقال: لابن مسعود حديث في الصحيح، في نزول سعد على أمية بن خلف، وهذا فيه أنه نزل على عتبة بن ربيعة، والله أعلم

رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، ولكنه مرجوح كما تقدم والراجح ما رواه البخاري رحمه الله، وغيره.

---

(١) التقريب، ص٦٤٦ رقم ٤٣٧٦

[٤٨١]٢٠٥٥ – قال البزار: حدثنا محمد بن حرب الواسطي[١] قال حَدَّثَنَا عبيدة بن حميد قال حَدَّثَنَا أبو الزعراء[٢] عن أبي الأحوص قال سمعت عبد الله بن مسعود يقول إن أصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة ضلالة فعليكم بهذا القرآن فإنها مأدبة الله فمن إستطاع منكم أن يأخذ من مأدبة الله فليفعل فإنما العلم بالتعلم.[٣]

٢٠٥٦ – وقال البزار: وحدثناه إسحاق بن بهلول[٤] قال حَدَّثَنَا الوليد بن القاسم[٥] قال حَدَّثَنَا زكريا بن أبي زائدة[٦] عن علي بن الأقمر[٧] عن أبي الأحوص عن عبد الله بنحوه.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ١٨٨/٦ عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزعراء. وأيضاً عن داود عن الثوري عن علي بن الأقمر، أبو الزعراء وعلى بن الأقمر كلاهما عن أبي الأحوص عن عبدالله قال (موقوفاً): إن الرجل لا يولد عالماً، وإنما العلم بالتعليم. وأورده الهيثمي في الكشف، ح١٥٨، وفي "المجمع" ٢٨/١ وقال: رجاله موثوقون.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزّار، وفيه علّة في متنه وإسناده، فلفظ الثوري: إن الرجل لا يولد عالماً، وإنما العلم بالتعليم.

هكذا اللفظ هو الصحيح بإسناد أبي الزعراء وإسناد علي بن الأقمر، والدليل على رجحانه: أن الثوري أحفظ وأثبت من عبيدة بن حميد مع خطأه ووهمه، ومن الوليد بن القاسم (وهو يخطئ) عن زكريا بن أبي رائدة في أبي الزعراء فالقول قول الثوري، فلا يصحّ عن زكريا بن أبي زائدة في أبي الزعراء فالقول قول الثوري، فلا تصح الزيادات الأخرى عن ابن مسعود بهذا الإسناد، والله أعلم.

---

(١) صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٥٨٤١.

(٢) عمرو بن عامر الجشمي، أبو الزعراء الصغير، تقريب التهذيب رقم ٥١١٧.

(٣) مسند البزار، ٤٢٣/٥

(٤) قال أبو حاتم الرازي: صدوق، الجرح والتعديل ٢٦٥/٢.

(٥) صدوق يخطيء من الثامنة، تقريب التهذيب رقم ٧٤٩٧.

(٦) ثقة من السادسة، تقريب التهذيب رقم ٢٠٣٣.

(٧) ثقة من الرابعة، تقريب التهذيب رقم ٤٧٤٢.

وأما اللفظ الطويل: (إن القرآن مأدبة الله، فمن استطاع منكم أن يأخذ من مأدبة الله...)
فقد روي بإسناد آخر عن أبي الأحوص عن ابن مسعود:
أخرجه عبدالرزاق في "مصنّفه" ٣/ ٣٦٨ عن معمر، (ومن طريقه الطبراني في الكبير ح٨٦٤٢) وأيضاً ٣/٣٧٥ عن سفيان بن عيينة. وابن أبي شيبة في "مصنفه" ١٦٥/٧ ثنا أبو معاوية، وابن حبان في "المجروحين" ٩٩/١-١٠١ (ترجمة ابن إسحاق الهجري) عن طريق محمد بن فضيل وابن الأجلح. وأخرجه الدارمي في السنن ٤٢٩/٢ من طريق أبي سنان، الدارمي أيضاً ٤٣١/٢ في الشعب، ٣٧١/٣ ح١٨٣٢ من طريق جعفر بن عون، وإبراهيم بن طهمان.
معمر وأبو معاوية وابن عيينة وابن عون وأبو سنان وإبراهيم بن طهمان، جميهم عن أبي إسحاق الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً.
نحوه: وأخرجه الدارمي أيضاً ٤٣٣/٢ من طريق شعبة عن عبدالملك بن ميسرة عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً.
وقد روي عن أبي إسحاق الهجري، مرفوعاً، (نحوه وعند البعض زيادات الم كل حرف بعشر حسنات).
أخرجه ابن حبان في "المجروحين" ٩٩/١-١٠٠ من طريق ابن فضيل وابن الأجلح، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، ١٠٩/١.
والحاكم في المستدرك، ٥٥٥/١ من طريق صالح بن عمر. والبيهقي في الشعب، ح١٧٨٦ من طريق سليمان بن سلال عن محمد بن عجلان، ابن فضيل وابن الأجلح وصالح بن عمر ومحمد بن عجلان، أربعتهم عن أبي إسحاق الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه.
وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بصالح بن عمر.
بيان الاختلاف في رواية الهجري: (في الإسناد):
اختلف عنه على وجهين:
الوجه الأول: عن أبي إسحاق الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً. رواه هكذا عنه: معمر وأبو معاوية الضرير وابن عيينة وجعفر بن عون وأبو سنان وإبراهيم بن طهمان. وتابعهم عليه: عبدالملك بن ميسرة عن أبي الأحوص عن عبدالله موقوفاً. عند الدارمي.
الوجه الثاني: عن الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً. رواه هكذا عن الهجري: محمد بن فضيل وبن الأجلح وصالح بن عمر.
والراجح هو الوجه الأول: الموقوف

١- فقد عدّ المرفوع ابن حبّان رحمه الله من منكرات الهجري وكذا أورده الذهبي في "الميزان" من مناكير الهجري أيضاً[١].

٢- وذكر البيهقي هذا الاختلاف في رفعه ووقفه بعد تخريجه لرواية ابن عجلان المرفوعة، فقال: وكذلك رواه صالح بن عمرو يحيى بن عثمان عن إبراهيم (الهجري) مرفوعاً، ورواه جعفر بن عون، وإبراهيم بن طهمان موقوفاً على عبدالله بن مسعود[٢].

٣- ورواة الموقوف أكثر عدداً وأوثق في الضبط والإتقان، وقد تابعهم عليه عبدالملك بن ميسرة الكوفي العامري (وعنعنه شعبة) عن الهجري موقوفاً وهو ثقة من الرابعة[٣].

٤- وإليه مال الحافظ بن الجوزي بعد تخريجه فقال: هذا الحديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود، قال ابن معين: إبراهيم الهجري، ليس حديثه بشيء[٤].

قلت: وهو كما قال، فقد اختلف عن الهجري، والصحيح عنه موقوف، ورواه شعبة عن عبدالملك عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً مختصراً وهو العمدة.

رأي الباحث:

١- إنّ البزار قد سكت عن الحديث، وقد وقع الوهم في إسناد ومتنه.

٢- والصحيح بإسناد أبي الزعراء وعلي بن الأقمر عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً لفظ، إنّ الرجل لا يولد عالماً، وإنما العلم بالتعلم، وغير ذلك من ألفاظ المتن لا يصحّ بهذا الإسناد.

٣- وأمّا لفظ: القرآن مأدبة الله فمَن استطاع منكم، فهو إنّما يصحّ من طريق أبي إسحاق الهجري، وعبدالملك بن ميسرة عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود، واختلف في رفعه ووقفه كما بين البيهقي وغيره. والصحيح أنه موقوف، لثقة رواته وكثرتهم كما قال ابن الجوزي وغيره، كما تقدم في أوجه الترجيح، والله الموفق.

---

(١) الميزان ٦٦/١

(٢) الشعب، ٣٣٣/٣

(٣) التقريب، رقم ٤٢٤٩

(٤) العلل المتناهية، ١٠٩/١

[٤٨٢]١٦٩٦- قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا بَلْ هُوَ نُسِّيَ[(١)].

[٤٨٣]١٧٣٥ – وقال البزار: حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّقَطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ بَلْ هُوَ نُسِّيَ[(٢)].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم ح ٧٩٠(٢٢٩) ثنا ابن نمير وثنا يحيى بن يحيى نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل قال قال عبد الله، تعاهدوا هذه المصاحف(وربما قال القرآن) فهو أشد تفضياً من صدور الرجال من النعيم من عقله، قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يقل أحدكم نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي. وابن أبي شيبة في "مصنفه" ٣٨٣/٢ ثنا وكيع ثنا الأعمش عن أبي وائل به. فذكر مثل رواية مسلم الطرف الأول موقوف الثاني مرفوع. وهو عند غيرهما هكذا من رواية الأعمش. والنسائي في الكبرى ١٨٢/٦ ومسلم ح ٧٩٠ (٢٣٠) من طريق عبدة بن أبي لبابة.

دراسة علة الحديث:

سكت البزار عن الحديث. وقد وقع الاختلاف في متنه ولفظه.

إذا أمعنا النظر يظهر أنه قد اختلف في هذا الحديث، في حديث منصور والأعمش عن أبي وائل على أوجه:

الوجه الأول: عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً: الحديث كله بطرفين.(استذكروا أو تعاهدوا هذا القرآن) وطرف:(بئسما لأحدهم أن يقول نيست آية كيت). رواه هكذا شعبة بن الحجاج عن منصور. والثوري (في رواية عبد الرزاق عنه). وجرير بن عبد الحميد. فقد رووه مرفوعاً بطرفيه.

الوجه الثاني: عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً، طرف: (تعاهدوا هذا القرآن فهو أشد تفصياً من صدور لرجال من النعم من عقله). ومرفوعاً طرف: بئسما لأحدهم أن يقول: (نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي). رواه هكذا سفيان بن عيينة عن منصور ابن عيينة. وكذا روى أبو

(١) مسند البزار ١١٥/٥، رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٢) مسند البزّار ١٤٤/٥.

معاوية الضرير ووكيع عن الأعمش عن منصور عن أبي وائل.(فكذا رواية الأعمش. وأما الثوري – في رواية أبي نعيم الفضل بن دكين عنه – عند البخاري فقد اقتصر على رواية المرفوع.(بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت..) ولم يذكر الطرف الآخر موقوفاً ولا مرفوعاً. وكذا في رواية عبدة بن أبي لبابة عن أبي وائل.

الوجه الثالث: منصور عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً. (بئسما لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نسي). ولم يذكر الطرف الآخر موقوفاً ولا مرفوعاً. هكذا روى حماد بن زيد عن منصور.

الاختلاف على عاصم:

وكذا روى حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل أيضاً موقوفاً. وأما غير حماد فقد روى عن عاصم عن أبي وائل مرفوعاً الحديث. جميعه بطرفيه. (تعاهدوا هذا القرآن...) و(بئسما لأحدهم...) مثل أبان وأبو بكر بن عياش كما يذكر الحافظ في الفتح.

وقد ذكر هذا الاختلاف الإمام النسائي رحمه الله (في سننه الكبرى٦/١٨٢). فبوّب: "الكراهية في أن يقول الإنسان نسيت آية كذا وكذا وذكر الاختلاف على أبي وائل في خبر عبد الله...".

دفع الاختلاف:

قال الحافظ ابن حجر: "وكأن البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة، دفع تعليل من أعل الخبر برواية حماد بن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود. قال الإسماعيلي: روى حماد بن زيد عن منصور وعاصم، الحديثين معاً موقوفين، وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور.

وأما ابن عيينة فأسند الأول ووقف الثاني. قال (الإسماعيلي): ورفعهما جميعاً إبراهيم بن طهمان وعبيدة بن حميد عن منصور، وهو ظاهر سياق سفيان الثوري ... وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً الحديثين معاً. وفي رواية عبدة بن أبي لبابة تصريح ابن مسعود بقوله: سمعت رسول الله ﷺ، وذلك يقوي رواية من رفعه عن منصور والله أعلم"[١].

رأي الباحث:

ما قاله ابن حجر هو الصحيح، ويؤيده أن الإمام مسلم رحمه الله قد أخرج الحديث مرفوعاً بطرفيه من طريق جرير عن منصور، أي مصححاً له، فاتفقا على تصحيح المرفوع. فالراجح أن الحديث كله بطرفيه مرفوع ولله الحمد.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٨٢).

[٤٨٤]١٨٤٩- قال البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا رَيْحَانُ بْنُ سَعِيدٍ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَرْعَرَةُ بْنُ الْبِرِنْدِ[٣]، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ[٤]، عَنْ عَاصِمٍ[٥]، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِذَا كَانُوا ثَلاثَةً فَلا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ.

[٤٨٥]١٧١٧ - وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لاَ تُبَاشِرْ أَحْسَبُهُ قَالَ: الْمَرْأَةَ فَتَصِفُهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠٢٤٦ وفي الأوسط ١٥٦/٢ ح ١٥٦٢ ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق(الإمام البزار) والحسن بن علي المعمري، ثنا يحيى بن محمد بن السكن به، وذكر مع التناجي،(ولا تصف المرأة المرأة لزوجها، ومن اقتطع مال امرأ مسلم...) يحيى بن محمد. وقال الطبراني في الأوسط: "لم يرو هذا الحديث عن عرعرة إلا ريحان".

وقد روي من حديث جرير بن حازم عن عاصم عن أبي وائل، (كما ذكر ابن أبي حاتم في العلل).

وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل ح ١٧٩٠، من طريق ابن وهب، والخطيب في تاريخه ١٥٨/٨، من طريق أبي عاصم، كلاهما عن جرير عن عاصم عن زر(أو عن أبي وائل) عن ابن مسعود مرفوعاً في التناجي فقط.(وذكر الخطيب أنه في طريق آخر قال:(عن زر وأبي وائل، جميعاً إلى جمع بينهما).

وأخرجه الإمام أحمد ح ٤٣٩٥، وابو يعلى ح ٥١١٤ من طريق حماد بن زيد، والطبرني في الكبير ١٠٤١٩ من طريق سليمان التيمي و ح ١٠٤٢٠ من طريق المسعودي. ثلاثتهم عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعاً، في التناجي.

---

(١) ليس بالقوي، ترجمته برقم ١٦١٦.

(٢) صدوق ربما أخطأ من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٣٣١ رقم ١٩٨١.

(٣) صدوق يهم من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٦٧٣ رقم ٤٥٨٥.

(٤) ثقة حافظ من السادسة، تقريب التهذيب ص ٣٣٠ رقم ١٩٨١.

(٥) صدوق له أوهام، وحديثه عن زر وأبي وائل مضطرب، تقريب التهذيب رقم ٤٧١، شرح العلل لابن رجب ٧٨٨/٢.

دراسة علة الحديث:

وقد اختلف في إسناده ومتنه على أوجه.

الوجه الأول: عن عاصم عن زر عن ابن مسعود مرفوعاً، في التناجي فقط. رواه هكذا عن عاصم: ابن وهب وأبو عاصم.(وروح بن القاسم عند البزار).

الوجه الثاني: عن عاصم عن زر(بدون شك) عن ابن مسعود مرفوعاً:(في النهي عن التناجي، والنهي عن وصف المرأة، ومناقتضح مال امرئ مسلم). رواه عنه هكذا روح بن القاسم في رواية الطبراني.

الوجه الثالث: عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً، في التناجي فقط. رواه عنه هكذا: حماد بن زيد، وسليمان التيمي والمسعودي.

والوجه الرابع: عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً عليه في التناجي.

وممن ذكر هذا الاختلاف وبين الراجح منه:

الإمام أبو حاتم الرازي، كما قال ابنه: "وسألت أبي عن حديث رواه عبيد الله بن موسى، وغيره عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ: "لا يتناجى اثنان دون الثالث". ورواه جرير بن حازم، عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل، عن عبد الله، موقوف أيهما أصح. قال: جميعاً صحيحين، ولكن عاصم قصر به"[(١)].

قلت: يقصد أن المرفوع من حديث الأعمش عن أبي وائل صحيح، والموقوف عن عاصم صحيح أيضاً، فهو قصر به أي أوقفه.

ولكنني أقول: أنه قد اضطرب فيه رفعاً ووقفاً، وفي روايته عن زر أو أبي وائل، أيضاً، وقد زاد هذا توضيحاً الحافظ الدارقطني فسئل عنه فقال: حدث به روح بن القاسم – من رواية عرعرة بن البرند – عنه، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.(وذكر بإسناده حديث عرعرة).

وقال جرير بن حازم: عن عاصم، عن أبي وائل، أو زر عن عبد الله:(لا يتناجى اثنان) حسب.(أي فقط ونا زيادة).

ورواه أبان العطار، وأبو بكر بن عياش، وأبو عوانة، والمسعودي وحماد بن زيد، وإبراهيم بن طهمان عن عاصم، عن عبد الله.

والحديث عن أبي وائل أشبه بالصواب، لأن منصوراً والأعمش، روياه عن أبي وائل، عن عبد الله[(٢)].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ٥٩/٦، ٥٨، المسألة: ٢٣١٥.

(٢) العلل ٢٤٩/٣ إلى ٢٥١، السؤال ٧١٥.

قلت: ورجح رواية أبي وائل. لكثرة الرواة عنه على هذا الوجه. وقد تابعه منصور والأعمش فروياه عن أبي وائل عن عبد الله.

رأي الباحث:

١- إن البزار قد أشار إلى طرق الحديث عن أبي وائل بعد حيث منصور، وسكت عن رواية الأعمش، وعن رواية عاصم، ورواية منصور والأعمش صحيحة.

٢- قد اختلف على عاصم في إسناد الحديث عن أبي وائل أو زر أو عنهما معاً. والصواب عنه عن أبي وائل، كما بين أبو حاتم الرازي والدارقطني.

٣- أما زيادة النهي عن وصف المرأة: واقتطاع مال المسلم فهذه زيادة منكرة في الحديث تفرد بروايتها يحيى بن السكن عن ريحان عن عرعرة عن روح عن عاصم. ويحيى ضعيف والباقون كلهم لهم أوهام والصواب مع من رواه في التناجي فقط والله الموفق.

[٤٨٦] ١٤٧٢- قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلالٍ الصَّوَّافُ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ[٣]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ السَّهْوِ بِنَحْوٍ مِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ.

[٤٨٧] ١٤٧٣- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ[٥] بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاةً فَزَادَ فِيهَا أَوْ نَقَصَ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلاةِ شَيْءٌ ؟ قَالَ: لا، وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَثَنَى رِجْلَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: أَمَا أَنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلاةِ شَيْءٌ لأَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ.

[٤٨٨] ١٤٧٤- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ[٦]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ[٧]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى بِنَا، فَلَمَّا سَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ.

[٤٨٩] ١٤٧٥- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ[٨]، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ[٩]، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ[١٠]، عَنْ مَنْصُورٍ[١١]، عَنْ

---

(١) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب ص ١٧١ رقم ٧١٤.

(٢) متروك، وكذّبه الأزدي، تقريب التهذيب ص ٣٠٥ رقم ١٧٩٥.

(٣) ثقة ثبت حجّة، تقريب التهذيب ص ١٥٨ رقم ٦١٠.

(٤) ترجمته برقم ١٤٦٤، وهو صدوق.

(٥) ترجمته برقم ١٤٦٩، وهو ثقة.

(٦) صدوق تقريب التهذيب ٢٤٢ رقم ١٢٨٨.

(٧) ثقة عابد إمام، تقريب التهذيب ص ٧٨٦ رقم ٥٤٦٦.

(٨) صدوق من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٩٩ رقم ١١١.

(٩) ثقة ثبت من الثامنة، تقريب التهذيب ص ١٠٧٤ رقم ٧٧٦٤.

(١٠) ثقة حافظ من السادسة، تقريب التهذيب ص ٣٣ رقم ١٩٨١.

(١١) ترجمته برقم ١٤٦٧ وهو ثقة.

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ[(١)].

تخريج الحديث:

أخرجه البزار، ٣١٩/٤ ح٥٠٥ ثنا محمد بن المثنى نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بلفظ: سجد النبي ﷺ سجدتي السهو بعد الكلام، وقال البزار، وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الأعمش بهذا الإسناد.

طريق داود بن الزبرقان: لم أجده بهذا الإسناد عند غير البزار، والله أعلم.

طريق (جرير عن منصور): أخرجه مسلم في صحيحه، ٤٠٠/١ ح٥٧٢ (٨٩) عن عثمان وأبي بكر بن أبي شيبة واسحاق بن إبراهيم جميعاً عن جرير عن منصور به بمثله (إلا في لفظة ونحوها).

حديث فضيل عن منصور: أخرجه مسلم ٤٠٠/١ ثناه يحيى بن يحيى نا فضيل عن منصور به بنحوه، وفيه: فليتعر الذي يرى أنه الصواب. (وهو عند غير مسلم)

طريق روح بن القاسم: أخرجه ابن حبان في صحيحه ٣٨٠/٦ ح٢٦٥٦، نا أحمد بن يحيى بن زهير. والذهبي في "السير" ٦٢٧/١٢ و"تذكرة الحفاظ" ٥٧١/٢، من طريق يحيى بن محمد ابن صاعد. وأخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" ٤٣٤/١ ح٢٥١٩ من طريق محمد بن منهال ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم به وبنحوه[(٢)].

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن هذه الأحاديث، وفيها اختلاف في المتون.

بيان الاختلاف في المتون في حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود في السهو.

ذكر هذه الطرق الدارقطني في "عللة" بالتفصيل وقد تقدّم بيان الاختلاف في الأسانيد وبيان الراجح منها، والآن أذكر بيان الاختلاف في المتون، كما ذكر الدارقطني (رحمه الله) فقد ذكر رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن منصور وفيه: "إذا شكّ أحدكم في صلاته فليتحر وليسجد سجدتين".

ثم ذكر رواية الفريابي عن سفيان عن منصور الإسناد، لفظها: "إذا سها أحدكم في صلاته فليتوخي ثم يسجد سجدتي السهو".

---

(١) مسند البزار ٢٩٨/٤، ٢٩٧.

(٢) قلت: وهذه متابعة من محمد بن منهال لأحمد بن المقدام، ومحمد بن المنهال هو الضرير البصري، ثقة حافظ كما في التقريب، ص٨٩٩ رقم ٦٣٦٨ وهو من أثبت الناس في يزيد بن زريع كما نقل ابن عدي عن أبي يعلى الموصلي، (تهذيب الكمال، ٥١٢/٢٦ والتهذيب، ٤٢٠/٩.

ثم ذكر رواية مؤمل عن سفيان عن منصور، الإسناد، ولفظه: "إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب عن ليتم ثم لِيُسلّم ثم ليسجد سجدتي السهو".

قال الدارقطني: "زاد مؤمّل فيه عن الثوري "ثم ليسلّم ثم ليسجد" جعل سجود السهو بعد التسليم، ولا أعلم قاله غيره عن الثوري عن منصور، والله أعلم. وقد وافق الثوري في رواية مؤمل عنه في السجود بعد التسليم: زائدة وروح بن القاسم وجرير بن عبدالحميد ومفضل بن مهلهل وفضيل بن عياض رووه عن منصور، كذلك، وذكروا فيه السجود بعد التسليم. ورواه مسعر عن منصور، فلم يذكر التسليم، وتابعه عمرو بن أبي قيس عن منصور، ورواه حماد بن شعيب عن منصور فذكر فيه السجود قبل التسليم"[1].

قلت: فاتضح مما تقدم، أن أصحاب الثوري رووه عنه عن منصور، فذكروا السجود قبل التسليم في التحرّي، وشذَّ مؤمل فروى عنه، عن منصور، فذكر السجود بعد التسليم ووافقه زائدة وروح وجرير ومفضّل وفضيل، كما تقدم.

ومؤمّل هو ابن إسماعيل العدوي البصري، وقد وثقه ابن معين في سفيان، لكن قال فيه أبو حاتم: صدوق... كثير الخطأ يكتب حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن سعد: ثقة كثير الغلط.

وقال الآجري: "سألت أبا داؤد عن مؤمل بن إسماعيل، فعظمه ورفع من شأنه إلا أنه يهم في الشيء"[2].

قلت: وقد انفرد هنا عن الثوري، وخالف أصحابه فقوله يعتبر وهماً منه عن الثوري، والله أعلم.

والقول قول أصحاب الثوري، أي الصحيح عن الثوري: السجود قبل التسليم، لا بعده.

وهذا ما يريد الدارقطني التنميه عليه هنا، والله أعلم.

وهذا وقد تابع الثوريَّ، مسعر وعمرو بن أبي قيس وحماد بن شعيب فلم يذكروا السجود بعد التسليم. والثوري من أثبت أصحاب منصور كما ذكر الدارقطني[3].

أقول: ولهذا ذكر البزار هذا الحديث بهذه الأسانيد: عن مسعر (وأعلّه بالتفرد، وإنما أُعِلّ بالاختلاف عليه أيضاً كما تقدم)، وأيوب (ولا يصح ولا يعوّل عليه) وجرير، والفضيل.

---

(١) العلل، ٣/٣٢٨ إلى ٣٣٠

(٢) سؤالات الآجري، ٢/١٥٦، الجرح ٨/٣٧٤.

(٣) شرح العلل لابن رجب، ٢/٧٤

رأي الباحث:

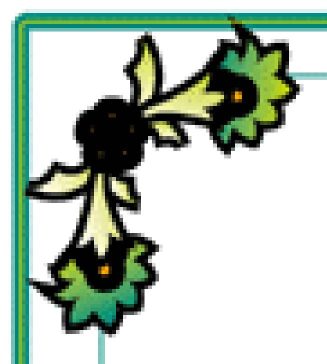
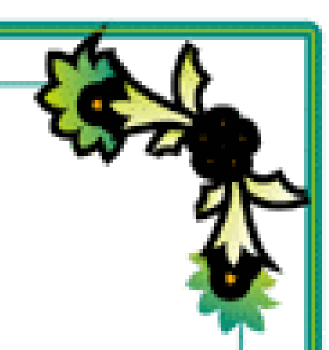
١- أنه قد وقع الاختلاف في أسانيد هذا الحديث، كما تقدم والراجح قول من قال: منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وبقيّة الوجوه كلها مرجوحة أو أوهام.

٢- إن البزار قد ذكر رواية مسعر وذكر فيها التفرّد، بينما هي معلّة بالاختلاف عليه ولم يبيّن ذلك رحمه الله. سبق بيان الراجح عنه، أيضاً مسعر عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

٣- إن رواية أيوب عن منصور عن إبراهيم... لهذا الحديث ضعيفة جداً فلا يعتبر بها.

٤- وقع الاختلاف على الثوري في متن الحديث: السجود قبل التسليم أو بعده، والراجح عنه: السجود قبل التسليم. وكذا روى مسعر وغيره. وهذا ما مال إليه الحافظ الدارقطني رحمه الله تعالى.

٥- إن الإمام البزار قد ذكر هذا الحديث ورواه من عدّة طرق، فكأنّه يشير إلى وقوع الاختلاف فيها لكنه لم يصرّح بذلك، والله أعلم.

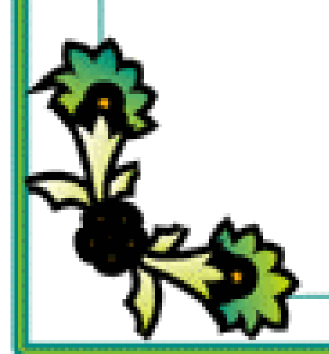
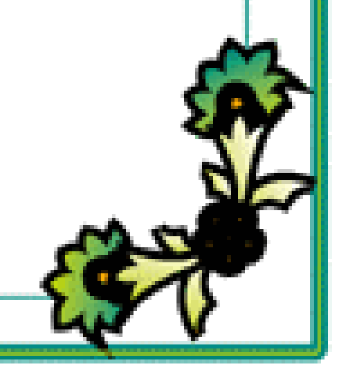



الفصل الثاني

الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد

وفيه مبحث واحد (٧ أحاديث):

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بجرح الراوي



المبحث الأول

الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بجرح الراوي

وفيه سبعة أحاديث

[٤٩٠] ١٥٥٤ـ قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْن بَزِيعٍ[(١)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ عُثْمَانَ[(٢)]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ[(٣)]، عَنْ حَمَّادِ بْن أَبِي سُلَيْمَانَ[(٤)]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رسول اللّه ﷺ، فَقَالَ رسول اللّه ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَان مِنْ آيَاتِ اللّهِ لاَ يَنْكَسِفَان لِمَوْتِ أحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلاَةِ أَوْ فَصَلُّوا[(٥)].

[٤٩١] ١٥٩١ – وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْن ثَعْلَبَةَ[(٦)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(٧)]، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ حَسَّانَ[(٨)]، عَن الشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْن مَسْعُودٍ أَنَّهُ، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ نَاسٌ: إِنَّمَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ النبي ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لاَ يَنْكَسِفَان لِمَوْتِ أحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا.

قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ، إِلاَّ حَبِيبُ بْنُ حَسَّانَ، وَلاَ نَعْلَمُ أَحَدًا جَمَعَهُمَا إِلاَّ أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ[(٩)].

[٤٩٢] ١٥٩٧ – وقال البزار: حَدَّثَنَا أحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ[(١٠)]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ[(١١)] بْنُ حَسَّانَ، عَن الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ

---

(١) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٤٠٤٨.

(٢) ضعيف من التاسعة، تقريب التهذيب ص ٥٩٠ رقم ٣٩٦٨، ولا يدرى أسمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط أو بعده ووهم ابن الكيَّان، الكواكب النيرت ص ١٩٧، ١٩٨.

(٣) ثقة مختلط مشهور ترجمته برقم ١٥٤٩.

(٤) ترجمته برقم ١٥٤٩ وهو فقيه صدوق له أوهام.

(٥) مسند البزار، ٣٥٣/٤ وسكت عنه البزار هنا.

(٦) مقبول من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٨٧٥ رقم ٦١٥٩.

(٧) يخطيء ورمي بالإرجاء، تقريب التهذيب ص ٥٦٦ رقم ٣٧٩٥.

(٨) منكر الحديث ضعيف جداً، متروك، التاريخ الكبير ٣١٣/٢ الجرح ٩٨/٣.

(٩) مسند البزار ٣٣/٥.

(١٠) ثقة حافظ، تقريب التهذيب، ص ١٠٠ رقم ١١٤.

(١١) مسند البزار ٣٧/٥

عَبْدِ اللّهِ أَنَّهُ، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ نَاسٌ: إِنَّمَا كَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلاَ لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ: كَانَ سُفْيَانُ حَدَّثَنِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ حَدَّثَنَاهُ حَبِيبٌ.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ٣٠٩/٢-٣١٠ ح١٣٧٢ نا محمد بن عبدالله بن بُزي نا أبو بحر عبدالرحمن بن عثمان البكراوي به بنحوه، وزيادة: ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلى ركعتين.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ٣٤١/٣ والخطيب في "الموضح"، ١٠/٢، من طريق يحيى بن جعفر بن الزبرقان[1] أنبأ أبو أحمد الزبيري ثنا حبيب بن حسّان عن إبراهيم والشعبي عن علقمة عن عبدالله بن مسعود قال: انكسفت الشمس على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: إنما انكشفت لموت إبراهيم ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فصلى بالناس فقال: أيها الناس، إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة.

وأخرجه الطبراني في الكبير ح١٠٠٦٥ من طريق سهل بن عثمان ثنا عبدالرحيم بن سليمان ثنا حبيب بن حسان بن الشعبي عن علقمة عن عبدالله ولم يذكر إبراهيم.

دراسة علة الحديث:

سكت البزار عن طريق محمد بن عبد الله بزيع، وقد تفرّد به البكراوي من هذا الوجه، وهو ضعيف، فهو معلول بالجرح في الراوي، وأما طريق حبيب بن حسان والحماني فذكر فيها التفرّد وهو معلول بالجرح في حبيب بن حسّان فهو متروك، وهو معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد أيضاً بيان الاختلاف على أبي أحمد: اختلف عليه على وجهين:

الأول: أبو أحمد عن حبيب بن حسّان عن إبراهيم والشعبي عن علقمة عن عبدالله. رواه هكذا عن أبي أحمد، أبو يحيى الحماني (عند البزار) ويحيى بن جعفر بن الزبرقان (عند البيهقي).

الثاني: أبو أحمد عن حبيب بن حسّان عن الشعبي (وحده) عن علقمة عن عبدالله، رواه هكذا عنه: أحمد بن منصور (عند البزار)

والراجح هو الوجه الثاني – فيما يظهر لي – وذلك لما يلي:

(١) قال الدارقطني: لا بأس به و لم يطعن فيه أحد بحجة سؤالات الحاكم ص ١٥.

١- أن راويه أوثق وأحفظ، فأحمد بن منصور بن سيار البغدادي، أبو بكر الرمادي، ثقة حافظ. وأمّا الحمّاني ويحيى بن جعفر ففيهما كلام وفي حفظهما شيء، مع صدقهما هم دون أحمد بن منصور.

٢- قد وافق رواية منصور (بدون ذكر إبراهيم) عبدالرحيم بن سليمان عن حبيب وهو ثقة حافظ له تصانيف[١].

ووافقهم أيضاً سفيان الثوري فقد قال أبو أحمد أن سفيان حدّثه عن حبيب هكذا، كما ذكر البزار.

٣- أن رواية البزار من طريق أبي يحيى الحمّاني الراوي عنه محمد بن عبيد فيه ضعف فهو مقبول في الشواهد والمتابعات كما تقدم.

قلت وعليه فالراجح: حبيب بن حسان عن الشعبي عن علقمة عن عبدالله... الحديث.

بدون ذكر إبراهيم وهو منكر. وقد أورده الهيثمي هذه الروايات في كشف الأستار، ٣٢٤/٢ ح٣٢٣، ٦٧٣ وكذلك في المجمع ٢٠٧/٢-٢٠٨ وقال: وفيه حبيب بن حسان وهو ضعيف.

حبيب بن حسان وهو متروك والمنكر الحديث كما تقدم: فالإسناد ضعيف جداً، ولا تصح هذه الرواية ولا تقوي رواية البكراوي، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد من ضعيف إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، فلا يصحّ من حديث ابن مسعود، والله أعلم

حديث الكسوف صحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رأي الباحث:

١- الحديث ضعيف بإسناد البكراوي، فهو ضعيف ولا يُعرف أأخذ عن ابن أبي عروبة في الاختلاط أو قبله، وقد سكت عنه البزار وهو معلول بالجرح في الراوي مع التفرّد.

٢- وقد رُوي من وجهٍ آخر عن إبراهيم والشعبي عن علقمة عن ابن مسعود وقد اختلف فيه، وذكر إبراهيم لا يصحّ، والصحيح أنه عن الشعبي وحده.

٣- ومداره حبيب بن حسان وهو متروك الحديث، لا يعتبر به فلا تقوية، وبالتالي لا يصح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

٤- أما حديث الكسوف فصحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عدد من الصحابة.

---

(١) التقريب، رقم ٤٠٨٤

[٤٩٣] ١٥٧٨ - قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الصَّيْرَفِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ الْكُوفِيُّ[٢] أَبُو الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ[٣]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبيﷺ، فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُسَافِرِ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ[٤].

[٤٩٤] ١٥٩٢ - قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَانِئٍ[٥] أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسِيرٍ[٦]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ كُنَّا نَمْسَحُ مَعَ رسول اللهﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُسَافِرِ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

تخريج الحديث: وجمع الطرق:

أخرجه الطبراني ح٩٩٨٢ موقوفاً. وأخرجه العقيلي في الضعفاء، ١٤٥/٢ عن البخاري، وابن عدي في الكامل ٢٧٢/٣ من طريق أبي حاتم الرازي. وتمام الرازي في فوائد، ح٨٧٨ كما في الإيماء، ٤٣٣/٤ (٣٨٩٥) من طريق جعفر الصائغ البخاري أبو حاتم والصائغ: عن أبي نعيم النخعي به، بنحوه. وقال العقيلي: لا يتابع عليه وفي التوقيت أحاديث ثابتة عن خزيمة بن ثابت وغيره. وكذا أورده الذهبي في الميزان ٢٢٩/٢ في ترجمة سليمان بن يسير هذا وعدّه من مناكيره. وأورده الهيثمي في كشف الأستار ١٦٥/١ ح٣٠٨، وفي المجمع، ٢٥٨/١

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن الإسنادين، وكلاهما قد تفرّد به راوٍ مجروح.

إسناد أبي حمزة فيه يوسف بن عطية منسوب إلى الكذب كما تقدم فهو واهٍ. وأما إسناد الصائغ كما تقدم فإنّ العقيلي قال: لا يُتابع عليه أي على هذا الإسناد من رواية ابن مسعود، وذكر أن الأحاديث ثابتة عن خزيمة بن ثابت وغيره. وكذا أشار ابن عدي والذهبي والهيثمي إلى هذا أيضاً. وعليه، فهو منكر والله أعلم

---

(١) صدوق فيه لين من العاشرة، تقريب التهذيب ١١٩ رقم ٢٧٩.

(٢) متروك من الثامنة، تقريب التهذيب ص ١٠٥٩ رقم ٧٩٣١.

(٣) ترجمته برقم ١٥١٧، وهو ضعيف.

(٤) مسند البزار، ٢١/٥-٢٢

(٥) صدوق له أغلاط من التاسعة تقريب التهذيب ص ٦٠٣ رقم٤٠٥٩.

(٦) ضعيف من السادسة، تقريب التهذيب، ص ٤١٤ رقم ٢٦٣٥.

وقد رُوي من طرق أخرى، وذكرها الإمام الدارقطني وفنّدها[١].

رأي الباحث:

إن الحديث منكر ضعيف بإسناد سليمان بن يسير مرفوعا عن ابن مسعود، وضعيف جداً بإسناد وأبي حمزة الأعور، والله الموفق.

(١) العلل، ٣/٣٣٩ إلى ٣٣٤ السؤال: ٧٦٨

[٤٩٥] ١٦٣٨ – قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْكِنْدِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللّهِ بْنُ نُمَيْرٍ[٢]، عَنْ مُعَاوِيَةَ النَّصْرِيِّ[٣] أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ نَهْشَلٍ الْقُرَشِيِّ[٤]، عَنَ الضَّحَّاكِ[٥] عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ صَانُوا الْعِلْمَ، وَوَضَعُوهُ عِنْدَ أَهْلِهِ لَسَادُوا، وَلَكِنْ حَدَّثُوا أَهْلَ الدُّنْيَا لِيَصِيبُوا مِنْ دُنْيَاهُمْ هَانُوا عَلَى أَهْلِهَا، سَمِعْتُ رسول اللّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: مَنْ جَعَلَ الْهُمُومَ هَمًّا وَاحِدًا هَمَّ الْمَعَادِ كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّ الدُّنْيَا، وَمَنْ تَشَعَّبَتْ بِهِ الْهُمُومُ هُمُومُ الدُّنْيَا لَمْ يُبَالِ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَيِّ أَوْدِيَتِهَا هَلَكَ[٦].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في السنن ح٢٥٧، وح٤١٠٦، وابن أبي شيبة في "المصنف" ١٢٦/٨، وفي "المسند" ٢٣٢/١ ح٣٤٥[٧]. وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" ١٠٥/٢ في ترجمة الأسود بن يزيد النخعي، والبيهقي في الشعب، ح١٧٤٤.

وقد روي من طريق محمد بن بشر العبدي (زاد فيه علقمة في الأسود): أخرجه الشاشي في مسنده، ح٣٢٧، ٣٣٨/١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥/٥٩، و ١٧٤/٣٣ بإسناديهما. من طريق محمد بن بشر العبدي عن عبدالله بن نمير به (وفيه عن الأسود وعلقمة).

دراسة علة الحديث:

سكت عنه الإمام البزّار، وقد تفرّد به نهشل بن سعيد من هذا الوجه بهذا الإسناد، والجرح فيه شديد. فالحديث معل بأنه منكر ضعيف جداً واه.

---

(١) صدوق من الحادية عشرة، تقريب التهذيب ص ٨٨٢ رقم ٦٢١٦.

(٢) ثقة صاحب حديث، من كبار التاسعة، تقريب التهذيب ص ٥٥٣، رقم ٢٦٩٢.

(٣) مقبول من الثامنة، تقريب التهذيب ص ٩٥٥ رقم ٦٨٠٧.

(٤) نهشل بن سعيد بن وردان، الورداني ... متروك، وكذّبه إسحاق بن راهويه من السابعة، تقريب التهذيب ص ١٠٠٩ رقم ٧٢٤٧.

(٥) ابن مزاحم الهلالي صدوق كثير الإرسال من الخامسة تقريب التهذيب ص ٤٥٩ رقم ٢٩٩٥.

(٦) مسند البزار، ٦٨/٥.

(٧) وقال المحقق: إسناده ضعيف ومعناه صحيح!! قلت: بل منكر ضعيف جداً، وأحاديث أخرى فإنما هي مستقلة ولا تتقوى أو تقوّي هذا المنكر، والله الموفق.

فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذه الحديث فقال: "هذا حديث منكر، ونهشل بن سعيد متروك الحديث"[١].

وأما الدارقطني فبين الاختلاف في إسناده، فقد سئل عنه فقال: "يرويه معاوية بن سلمة النصري، وهو كوفي لا بأس به، عن نهشل، عن الضحاك، عن الأسود، حدث به عبدالله بن نمير، واختلف عنه. فرواه عنه ابنه محمد وأبو كريب وغيرهما بهذا الإسناد، وخالفهم محمد بن بشر العبدي، فرواه عن ابن نمير، عن معاوية، عن نهشل، عن الضحاك، عن علقمة والأسود، ولم يتابع على ذكر علقمة وأحسب ابن نمير حدث به قديماً فذكر فيه علقمة، ثم سكت عن ذكره بعد ذلك، لأن كل من رواه عنه من المتأخرين، لم يذكره عنه"[٢].

ثم أخرج الحديث ح٣٠٤ بإسناده إلى شعيب بن أيوب عن عبدالله بن نمير، فذكره، وقال: تفرد به معاوية، عن نهشل، ولم يروه عنه غير عبدالله بن نمير. وقال: ورواه محمد بن بشر العبدي عن ابن نمير، وزاد فيه علقمة. .

وأعله أبو نعيم الأصبهاني بتفرد راويه بالرفع، فقال: "غريب من حديث الأسود لم يرفعه إلا الضحاك ولا عنه إلا نهشل"[٣].

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أخرجه البيهقي في "الشعب" ٥٤١/١٢ ح٩٨٥٧ والحاكم في مستدركه كما في إتحاف المهرة، ٢٥٠/٩، ح من طريق سعيد بن سليمان الواسطي نا يحيى بن المتوكل عن عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به بنحوه.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد!!

قلت: وفيه يحيى بن المتوكل المدني العقيل ضعيف[٤] فهو إسناده ضعيف، لا يصح. وقد روي موقوفاً موقوفاً عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، أنه كان جالساً مع كعب الأحبار، فقال له: يا أبا إسحاق ما من عبد تفرغ لعبادة الله إلا كفاه الله مؤونة الدنيا، قال (كعب): أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم شيء تراه؟ قال: بل شيء أراه.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم، ١٢٧/٥ إلى ١٢٩ – المسألة: ١٨٥٩

(٢) العلل للدارقطني، ٢١٠/٣ إلى ٢١١، السؤال: ٦٨٨

(٣) الحلية، ١٠٥/٢، وقد حسنه المحدث الألباني ح٢٥٧ في تحقيقه لسنن ابن ماجة: مع أنه قد تقدم أنه حكم بأنه "منكر" الإمام أبو حاتم الرازي وكذا مداره على نهشل وهو ضعيف جداً!

(٤) التقريب، رقم ٧٦٨٣

قال (كعب): في كتاب الله المنزّل، من جمع همومه هما واحداً فجعله في طاعة الله كفاه الله ما همّه، وضمن السماوات والأرض رزقه. فكأن رزقه على الله، وعمله لنفسه، ومن فرّق همومه، فجعل في واد همّاً لم يبال الله في أيها هلك...

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ١٠٣/٦٦ من طريق عمر بن عبدالواحد الدمشقي عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبيدالله قال: بينا أبو ثعلبة الخنشي وكعب جالسين.... فذكره.

وذكره في تهذيب الكمال، ١٧٣/٣٣ وفي "السير" ٥٧٠/٢، ورجاله ثقات.

قلت: فهذا يوضح بأن هذا الكلام من الإسرائيليات ولعله لهذا حكم عليه أبو حاتم بأنه منكر وأشار إليه أبو نعيم، والله أعلم.

رأي الباحث:

١- الحديث سكت عنه البزار وإسناده ضعيف جداً.

٢- أعله أبو حاتم بأنه منكر، وراويه ضعيف جداً، وهو نهشل بن سعيد وقد تفرّد به.

٣- وبيّن الدارقطني الاختلاف في إسناده، وكذا أعله أبو نعيم بأنه تفرد برفعه نهشل.

٤- وأما الأحاديث الأخرى فتصح لذاتها ولا تقوّي هذا ولا تتقوى به لأن هذا منكر ضعيف جداً، والله أعلم.

[٤٩٦] ١٩٢٨ - قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: أَوَّلُ مَنْ نَقَصَ التَّكْبِيرَ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: نَقَصُوهَا نَقَصَهُمُ اللَّهُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رسول اللّه ﷺ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَكَعَ، وَكُلَّمَا سَجَدَ، وَكُلَّمَا رَفَعَ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي في مسنده ح٨٧٣ عن عباس الدوري، وح٨٧٤ عن أحمد بن حازم، كلاهما عن عبيدالله بن موسى عن إسرائيل به، نحوه. وأخرجه الطبراني في الكبير، ح١٠٤٩٨ من طريق جعفر بن الحارث عن ثوير بن أبي فاختة عن أبيه قال: صليت مع الوليد... فذكر بنحوه، وفيه: لقد صليت مع رسول الله ﷺ عشر سنين. ما نقصها واحدة. وأورده الهيثمي في "الكشف" ح٥٣٣، وفي مجمع الزوائد ١٣١/٢. وقال في "المجمع". رواه البزار وفيه ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيف[2]. ورواه ابن أبي عمر في مسنده حدثنا بشر بن السري ثنا إسرائيل عن ثوير عن أبيه[3].

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزّار وهومعلول بالجرح في الراوي.

إسناده ضعيف مداره على ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيف وقد تفرّد به، ولا متابع له، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البزار، ٣١٣/٥.

(٢) مجمع الزوائد، ١٣١/٢.

(٣) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ١٦٨/٤، ح٥١٣.

[٤٩٧] ٢٠٥١ - قال البزار:حدثنا إبراهيم بن إسماعيل حدثني أبي عن أبيه عن سلمة عن أبي الأحوص قال: قال عبدالله: إنما هما اثنتان الهدي والكلام، فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل ما هو آت قريب(١).

تخريج الحديث:

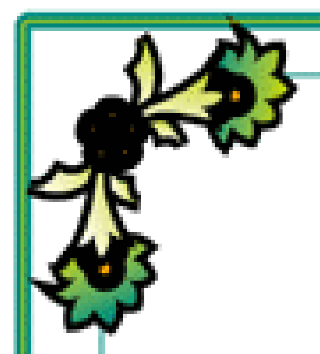
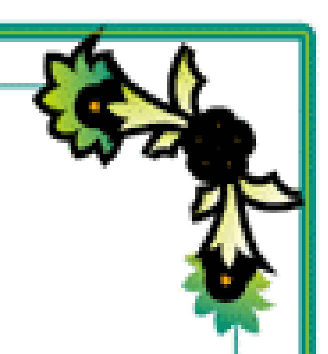
وأخرجه الطبراني في الكبير ح٩٩١٨ عن مسلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى عن أبيه به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

١- إسناده ضعيف جداً واهٍ وإن سكت عنه البزار رحمه الله، فقد تفرّد به إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن آبائه، والسلة، سلسلة المتروكين.، إسماعيل بن يحيى وأبوه، وإبراهيم أيضاً ضعيف، فهو معلول بالجرح في الرواة. مع التفرّد من هذا الوجه.

٢- والمعنى صحيح روي بأسانيد صحيحة عن ابن مسعود، والله الموفق.

(١) مسند البزار، ٥/٤١٨.

الفَصْلُ الثَّالِث

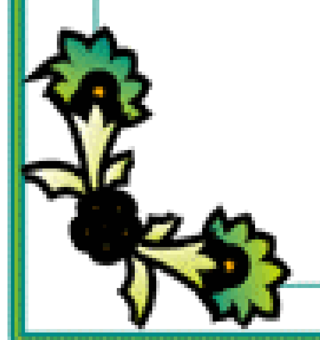
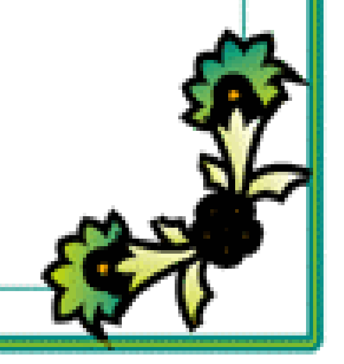
الأحاديث التي سكت عنها وهي صحيحة

وفيه ثلاثة مباحث (٣٠ حديثاً):

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة

المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

المبحث الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد



المبحث الأول

الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة

وفيه عشرون حديثاً

[٤٩٨] ١٦٥١- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النبيﷺ قَرَأَ النَّجْمَ فَسَجَدَ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح١٠١٧ ومسلم ح٥٧٦ (١٠٥) عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشار (عند البخاري الثاني فقط) ثنا محمد بن جعفر (غُندر) ثنا شعبة عن أبي إسحاق سمعت الأسود يحدث عن عبدالله عن النبيﷺ أنه قرأ والنجم، فسجد فيها، وسجد من كان معه غير أن شيخاً أخذ كفا من حصى أو تراب فرفعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا قال عبدالله، لقد رأيته بعد قُتل كافراً.

دراسة علة الحديث:

فهو صحيح متفق عليه وقد أخرجه أصحاب السنن والمسانيد من هذا الطريق ومن طريق أخرى عن أبي إسحاق عن الأسود وأبو إسحاق السبيعي.والأسود بن يزيد النخعي كلاهما من طبقة التابعين، فتفرّدهما محتمل، لتقدّم طبقتها، مع سكوت البزار عنه، والله الموفق.

(١) مسند البزار، ٧٩/٥

[٤٩٩] ١٨٨٢- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّ النبيﷺ نَهَى عَنَ التَّلَقِّي[(١)].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري ح٢٠٤٢ ثنا مسدّد ثنا معتمر. وأيضاً ح٢٠٥٦ من طريق يزيد بن زريع.

ومسلم ح١٥١٨ من طريق عبدالله بن المبارك،

معتمر ويزيد وابن المبارك ثلاثتهم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان به،

ولفظ البخاري: من اشترى محفّلة فليردّ معها صاعاً، قال: ونهى عن تلقّي البيوع.

ولفظ مسلم: نهى عن تلقي البيوع فقط دون ذكر المحفلة.

دراسة علة الحديث:

١- إن الحديث سكت عنه البزار وهو صحيح، رجاله ثقات، وتفرّد به سليمان بن طرخان التيمي عن أبي عثمان النهدي وكلاهما متقدّم من طبقة التابعين، فالتفرّد عنهما محتمل لكونه في الطبقات المتقدّمة.

٢- وقد روى البخاري من طريق معتمر عن أبيه هذا الحديث، فذكر فيه المحفّلة، وتلقى البيوع، وكذا روى عن يزيد بن زريع عن سليمان، ولعلّه الأرجح لفظاً.

٣- وكذا اتفق مسلم مع البخاري على إخراج الحديث في تلقي البيوع فقط، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار، ٥/٢٦٨

[٥٠٠] ١٨٨٧ - قال البزار: ثنا أبو كريب نا معاوية،

[٥٠١] ١٨٨٨ - وقال البزار: وحدثناه بشر بن خالد قال حَدَّثَنَا أبو أسامة جميعا ذكرا ذلك عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس يعني بن أبي حازم عن عبد الله قال ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر(١).

تخريج الحديث:

(طريق معاوية):أخرجه الطبراني في الكبير ح٨٨٢١ من طريق معاوية عن زائدة.

(طريق أبي أسامة): أخرجه ابن حبان في صحيحه ٣٠٤/١٠ ح٦٨٨٠ من طريق عثمان بن كرامة ثنا أبو أسامة. وأخرجه البخاري ح٣٤٨١، من طريق يحيى وأيضاً ح٣٦٥٠ من طريق سفيان.

زائدة وأبو أسامة ويحيى وسفيان: عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه، فذكره مثله.

وروي من طريق أخرى صحيحة عند أهل السنن والمسانيد.

دراسة علة الحديث:

أن الحديث صحيح وقد أخرجه البخاري في صحيحه، مع سكوت البزار عنه، فقد تفرّد به قيس بن أبي حازم البجلي، ثقة من الثانية، مخضرم(٢)، ويقال له رؤية، فهو متقدّم من الطبقة الأولى من التابعين، وهو مدار الحديث، وتفرّده محتمل لكونه في الطبقات المتقدّمة، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار، ٢٧٤/٥

(٢) تقريب التهذيب، رقم ٥٦٠١.

[٥٠٢] ١٩٦٩ – قال البزار: حدثنا محمد بن أحمد بن الجنيد[(١)] قال حَدَّثَنَا يحيى بن غيلان[(٢)] قال حَدَّثَنَا أبو عوانة عن المغيرة[(٣)] عن أبي الضحى عن مسروق قال دخلت على بن مسعود وهو عند أبي موسى وعنده حذيفة فقال حذيفة يا عبد الله بن قيس أما أنت بعثت إلى أهل البصرة أميرا ومعلما فأخذوا من أدبك ومن قراءتك قال بن مسعود ما من القرآن آية إلا أعلم حين نزلت وفيما نزلت ولو أعلم أحَدًا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل رحلت إليه[(٤)].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخه، ١٣٤/٣٣ من طريق عمر بن محمد بن الحسن عن أبيه عن أبي عوانة عن المغيرة به، مختصراً قول ابن مسعود فقط دون القصة. والطبراني في الكبير ح٨٤٣١، وابن عساكر في تاريخه، ١٣٤/٣٣، كلاهما بإسناده من طريق سعيد بن الخمس عن مغيرة عن أبي الضحى به القصة مع قول ابن مسعود.

وقد روي قول ابن مسعود، (ما من القرآن آية إلا أعلم حين نزلت ألخ)

أخرجه البخاري في صحيحه، ح٤٧١٦ من طريق حفص بن غياث. ومسلم ح٢٤٦٣ من طريق قطبة، حفص وقطبة كلاهما عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبدالله قال: والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله مني، تبلغه الأبل لركبت إليه. (واللفظ لمسلم)

ورُوي هذا المعنى أيضاً من حديث الأعمش عن أبي وائل.

أخرجه البخاري ح٤٧١٤ من طريق حفص بن ثابت، ومسلم ح٢٤٦٢ (١١٤) من طريق عبدة بن سليمان.

كلاهما عن الأعمش عن شقيق عن عبدالله أنه قال... وفيه: ولقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني أعلمهم بكتاب الله، ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلت إليه.

---

(١) قال ابن أبي حاتم الرازي: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق الجرح ١٨٣/٧.

(٢) ثقة من العاشرة، تقريب التهذيب رقم ٧٦٧٠.

(٣) ثقة مدلّس لاسيما عن إبراهيم، وهنا عن غير إبرهيم.

(٤) مسند البزار، ٣٤٣/٥

دراسة علة الحديث:

إسناد البزار صحيح ورجاله ثقات، وقد تفرّد به أبو الضحى مسلم ومسروق التابعي الكبير، فهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة.

ومعنى الحديث من غير قصة اجتماع الأصحاب الثلاثة مخرّج في الصحيحين. فهو صحيح وإن سكت عنه البزار، والله الموفق.

[٥٠٣] ٢٠١٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيِ ﷺ، قَالَ: نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ (١).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢٢١/٧ ح٤١٥٧ وابن ماجه في "السنن" ح٢٣٢ من طريق محمد بن جعفر غُندر. والترمذي في "جامعها" ح٢٦٥٧ وابن أبي حاتم في الجرح، ٩/٢ من طريق أبي داؤد الطيالسي. وأبو يعلى في مسنده ح٥١٢٦ من طريق يحيى القطان. وأبو يعلى أيضاً ح٥٢٩٦ والشاشي، ح٢٧٦ من طريق يزيد بن هارون، غُندر والطيالسي ويحيى القطان ويزيد، أربعتهم عن شعبة.

وأخرجه أحمد ٢٢١/٧ ح٤١٥٧. والشاشي ح٢٧٥ وابن حبان، ٢٧١/١ ح٦٩ من طريق إسرائيل. وأخرجه الشاشي أيضاً ح٢٧٨ وابن أبي حاتم في الجرح، ٩/٢ وغيرهما من طريق حماد بن سلمة. وابن حبان في صحيحه ح٦٨ من طريق شيبان. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ح٦٦ وأبو نعيم في "الحلية" ٣٣١/٧ وغيرهما من طريق علي بن صالح.

شعبة، وإسرائيل وحمّاد بن سَلَمة، وشيبان وعليّ بن صالح، كلهم عن سِماك بن حرب عن عبدالرحمن بن عبدالله عن أبيه بنحوه بألفاظ متقاربة.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزار وقد تفرّد به سماك بن حرب. وتفرّده محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة وهو حديث حسن.

---

(١) مسند البزار، ٣٨٢/٥، وهنا سكت عنه البزار. ورجاله ثقات تقدمت تراجمهم مراراً.

[٥٠٤] ٢٠١٨ - وقال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْن عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَن النبي صلى الله عليه وسلم.

[٥٠٥] ٢٠١٩ - وقال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْن عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنَ بْن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أُرَاهُ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ: نَضَّرَ اللَّهُ امْرَءاً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ.

وقال البزار (عقب ٢٠١٩): وحديث إسماعيل عن عبدالملك بن عمير لا نعلم أحداً أسنده إلا مهران عنه[١].

تخريج الحديث:

(طريق سفيان بن عيينة):

أخرجه الترمذي ح٢٦٥٨ ومسلم في التمييز، ص٦٨ ح١ عن محمد بن أبي عمر. والحميدي في مسنده ح٨٨ ومن طريقه الشاشي ح٢٧٧، وغيرهما ابن أبي عمرو الحميدي كلاهما عن ابن عيينة. والطبراني في الأوسط ح١٣٠٤ من طريق إسحاق بن منصور بن زياد الأحمر ابن عيينة وإسحاق بن منصور بن زياد الأحمر، كلاهما عن عبدالملك بن عمير.

(طريق عبد الملك بن عمير):

أخرجه ابن عديّ في الكامل ٤٦٢/٦، من طريق محمد بن حميد ثنا مهران بن أبي عمر عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالملك بن عمير عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه به.

قال ابن عدي: وهذا يستغرب من حديث ابن أبي خالد عن عبدالملك ولا أعلم رواه عن ابن أبي خالد، غير مهران.

قلت: ومهران ابن أبي عمر العطار، أبو عبدالله الرازي، صدوق له أوهام سيّئ الحفظ، من التاسعة.[٢] فهذا إسناد منكر، تفرد به مهران هذا ولم يتابع عليه، كذا قال البزار ووافقه ابن عدي. وقد روي عن عدة من الصحابة، وهو حديث صحيح، فهو محتمل لكون التفرّد له شواهد.

(١) مسند البزار، ٣٨٥/٥

(٢) تقريب التهذيب، رقم ٦٩٨٢

رأي الباحث:

١- سكت عنه البزار، والحديث حسن رُوي من أوجه عن سماك، وفيه التفرّد وهو محتمل لتقدم الطبقة.

٢- وأمّا طريق ابن عيينة فهو أيضاً حسن.

٣- وطريق مهران عن إسماعيل بن أبي خالد فهو منكر بهذا الإسناد كما قال البزار ابن عدي.

٤- والحديث صحيح مشهور روي من طرق، والله الموفق.

[٥٠٦] ١٦٩٣- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، عَنِ النبيصلى الله عليه وسلم، قَالَ: إِذَا كُنْتُمْ ثَلاثَةً، فَلا يَتَنَاجَى اثْنَان دُونَ الثَّالِثِ[١].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم ح ٢١٨٤ (٣٨) ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وأبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش به مرفوعاً. ولفظه:(إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث، فإن ذلك يحزنه). وقد أخرجه أبو داود في سننه ح ٤٨٥١ ثنا ابن أبي شيبة ثنا أبو معاوية به ومن طريق عيسى بن يونس. والترمذي في سننه ح ٢٨٢٥ ثنا هناد ثنا أبو معاوية، ومن طريق سفيان. وابن ماجه ح ٣٧٧٥ ثنا محمد بن عبد الله بن نمير عن أبي معاوية وكيع،

يحيى بن يحيى وابن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب محمد بن العلاء وهناد جميعهم عن أبي معاوية.

وعيسى بن يونس وسفيان الثوري، ثلاثتهم عن الأعمش به مرفوعاً. وأضافوا (فإن ذلك يحزنه).

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد تفرّد به الأعمش عن أبي وائل من هذه الطريق، وأبو وائل شقيق بن مسلمة الأسدي، متقدّم من ثقات التابعين، وتفرّد محتمل لتقدّمه وجلالته وثقته. والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ١١٣/٥، وهو إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط الشيخين.

[٥٠٧] ١٧٩١- قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رسول الله ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: الصَّلاةُ لِمِيقَاتِهَا، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا تَرَكْتُ رسول الله ﷺ أَنْ أَسْأَلَهُ إِلاَّ إِرْعَاءً عَلَيْهِ[1].

[٥٠٨] ١٧٩٢- وقال البزار: وَحَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرُّخَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْفُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبي ﷺ بِنَحْوِهِ[2].

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي يعفور، إلا سعيد بن مسلمة.

[٥٠٩] ١٧٩٣/١- قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النبي ﷺ، بِنَحْوِ، حَدِيثِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْوَلِيدِ.

١٧٩٣/٢- قال البزار: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النبي ﷺ، بِنَحْوِهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم ح ح ٨٥ (١٣٨) ثنا محمد بن أبي عمر المكي، والترمذي ح ١٧٣ حدثنا قتيبة، ابن أبي عمرو قتيبة كلاهما عن مروان الفُزاري عن أبي يعفور عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو به، بنحوه.

دراسة علة الحديث:

سكت البزار عن معظم هذه الأسانيد، ومداره على الوليد بن العيزار وأبي عمرو الشيباني وقد تفرّدا به، وتفرّدهما محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة.

---

(١) مسند البزار ١٩٢/٥، وسكت عنه البزّار.

(٢) مسند البزار ١٩٣/٥، وقد ذكر البزّار تفرّد سعيد بن مسلمة، ولم يتفرّد به، بل رواه غيره.

[٥١٠] ١٨٥٢- قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رسول الله ﷺ سَاجِدٌ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلا جَزُورٍ فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رسول الله ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رسول الله ﷺ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَخَذَتْهُ مِنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا رَفَعَ رسول الله ﷺ رَأْسَهُ، قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ الْمَلأَ مِنْ قُرَيْشٍ أَبُو جَهْلٍ، وَعُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ، أو ابْنَ أَبِي خَلَفٍ شُعْبَةَ الشَّاكُّ، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ فَأُلْقُوا فِي الْقَلِيبِ إِلاَّ أُمَيَّةَ أَوْ أَبِي تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يُلْقَ فِي الْبِئْرِ.

تخريج الحديث:

قد أخرجه مسلم ١٧٩٤ (١٠٨) ثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة به، بمثله (إلا لفظة ونحوها). والبخاري ح ٢٣٧ عن عبدان بن عثمان عن أبيه، وح ٣٠١٤، من طرق زهير وإسرائيل والثوري وزكريا كلهم عن أبي إسحاق به بنحوه بألفاظ متقاربة.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزّار، ومداره على أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبعي وعمرو بن ميمون الأودي، وكلاهما متقدّم من طبقة التابعين وقد تفرّدا به، فهو تفرد محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة.



المبحث الثاني

الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

وفيه ستة أحاديث

[٥١١] ١٩٧٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَمَّنَا رسول الله ﷺ فَسَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الأَيْسَر السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَمَا نَسِيتُ بَعْدُ فِيمَا نَسِيتُ[١].

تخريج الحديث:

لم أعثر عليه من طريق المسعودي عند غير البزار لكن أخرجه الهيثم الشاشي في مسنده ٤٠١/١ ح ٤٠٣. والطبراني في "الكبير" ح ١٠١٧٨ من طريق أبي نعيم، وأحمد في مسنده ٢٣٦/٦ ح ٣٧٠٢، ثنا وكيع. وأيضاً ٤٣١/٦ ح ٣٨٨٧ ثنا عبد الرزاق، أبو نعيم ووكيع وعبد الرزاق، ثلاثتهم: عن سفيان عن جابر عن أبي الضحى عن مسروق، عن عبد الله. وأخرج الدارقطني ٥٣٥/٣ ح ٣٨٧ من طريق سعد بن سعيد الجرجاني. عن الثوري عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله[٢]. وأخرجه الطبراني في "الكبير" وغيره ح ١٠١٧٧ من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى.

وروي من حديث شعبة: أخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠١٨٤ من طريق سعيد بن شقيق.[٣] عن شعبة عن خالد عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله. وأخرجه الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب ١٢٣/٤ ح ٣٧٨٧ وقال: تفرد به حمدان بن عمر عن إبراهيم بن حميد الطويل، عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الضحى(عن مسروق عن عبد الله)[٤].

ورواه عبد الكريم أبو يعفور الجعفي عن جابر، عن أبي الضحى عن مسروق به. وأخرجه الطبراني في الكبير ح ١٠١٨٢ من طريق أبي مالك الجنبي عن حجاج عن الشعبي وأبي الضحى عن مسروق. وأخرجه الطبراني أيضاً ح ١٠١٨١ من طريق حجاج بن نصير[٥] عن هشام عن حجاج، عن إبراهيم، عن أبي الضحى.

---

(١) مسند البزار ٣٤٦/٥، وإسناده ضعيف، فيه جابر الجعفي.

(٢) ذكره الدارقطني في العلل ٥٣٢/٣.

(٣) وهو خطأ والصواب سعيد بن سفيان الجحدري كما في العلل للدار قطني ٥٣٢/٣ ونبه عليه الدكتور محفوظ.

(٤) وذكره الدارقطني في العلل ٥٣٢/٣.

(٥) ضعيف يقبل التلقين، كما في التقريب رقم ١١٤٨.

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن هذا الحديث وقد تفرّد به جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف رافضي، تقدّم مراراً، لكن قد تابعه خالد الحذّاء وأبو إسحاق السبيعي كما في رواية الطبراني والدّارقطني، فهو تفرّد محتمل للمتابعة، من هذه الطرق. والله الموفق.

[٥١٢] ١٨١٧ - قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى قال حَدَّثَنَا محمد بن جعفر قال حَدَّثَنَا شعبة عن أبي إسحاق عن سليمان يعني الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد أن بن أم عبد أقربهم إلى الله وسيلة[1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبدالله بن أحمد في العلل معرفة الرجال (عن أبيه الإمام أحمد) ١٦/٣ (٤٧١٣) حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن سليمان الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة به.
(ومن طريق الطبراني في الكبير ح٨٤٨١) (وفيه المحظوظون، بالظاء المعجمة وهو تصحيف).
وأخرجه الحاكم، ٣١٥/٣ من طريق أبي معاوية.
وأخرجه أحمد ٣٦٧/٣٨ ح٢٣٣٤٢ والطبراني في الكبير ح٨٤٨٠ من طريق زائدة عن الأعمش، وأيضاً ح٨٤٨٢)والخطيب في تاريخ بغداد، ١٤٩/١ من طريق مهدي بن ميمون عن واصل الأحدب، وأيضاً ح٨٤٨٣ من طريق هشيم ثنا غُندر (ولعل عنده سقطاً فغندر لا يروي عن أبي وائل بل هو متأخر جداً).
وأيضاً ح٨٤٨٤ من طريق سفيان ثنا جامع بن أبي راشد. وأيضاً ح٨٤٨٥ من طريق عبدالله بن بكير الغنوي عن حكيم بن جبير. وأيضاً ح٨٤٨٦ من طريق زائدة ثنا أبو سنان الشيباني.
الأعمش وواصل وغندر (وفيه سقط حسبما يظهر لي) وجامع وحكيم بن جبير وأبو سنان، خمستهم عن أبي وائل عن حذيفة، بنحوه، وبعضهم عنه زيادة وحكيم بن جبير الزيادة، ولم يذكر اللفظ الذي عند البزار هنا). وأخرجه الطبراني ح٨٤٩٠ من طريق عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن زيد بن وهب، سمعت حذيفة، فذكر معناه، وله طريق أخرى عن أبي إسحاق السبيعي وقد صرح فيه أبو إسحاق أنه لم يسمع: (لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد...) من عبدالرحمن بن يزيد. وأخرجه الطيالسي في مسنده، ٤٢٦، عن شعبة.

---

(١) مسند البزار، ٢١٤/٥.
وقد أخرجه البزار في موضع آخر (في مسند حذيفة) ح٢٨٨٤ ثنا محمد بن المثنى وإسماعيل بن حفص نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبي إسحاق عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة، به بنحوه. قال البزار: وأبو إسحاق لم يحدث عن الأعمش إلا هذا الحديث. قلت: فقد ذكر تفرد أبي إسحاق عن الأعمش رهو أصغر منه. قال الدكتور محفوظ الرحمن: هكذا في نسختي البزار وفي الطبراني، فما أدري هل هذه من باب رواية الأكابر عن الأصاغر لأن أبا إسحاق من شيوخ الأعمش، أم هنا سقط.

أخرج أحمد ٣٨/٣٧٣ ح٢٣٣٥٠ ثنا عفان ثنا شعبة، وابن حبان ١٥/٥٣٨ ٧٠٦٣ والطبراني ح٨٤٨٧ من طريق أبي الوليد ومحمد بن كثير كلاهما عن شعبة وأبو نعيم في معرفة الصحابة، ح٤٤٨٦ من طريق إسرائيل، والطبراني في "الكبير" ح٨٤٨٨ من طريق شريك. والطبراني في الأوسط ح٢٣٣٨ ٣/ ٢٠ من طريق مؤمل عن الثوري، شعبة وإسرائيل وشريك والثوري، عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد عن حذيفة فذكره مع زيادة. (وعند ابن حبان تصريح أبي إسحاق بالسماع).

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن هذا الحديث، وقد تفرّد به أبو إسحاق وفيه علة الانقطاع في الطرف الأخير منه، لكنه محتمل للاعتضاد بالمتابعة.

في رواية الإمام أحمد:

قال حذيفة: ما أعلم أحداً أقرب سمتا وهدياً ودلاً برسول الله ﷺ حتى يواريه جدار بيته من ابن أم عبد. (قال أبو إسحاق): ولم نسمع هذا من عبدالرحمن بن يزيد: لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد ﷺ أن ابن أم عبد من أقربهم إلى الله وسيلة. .

قلت: فتبين من هذا أن أبا إسحاق إنما سمع الطرف الأول من الحديث من عبدالرحمن بن يزيد عن حذيفة، والطرف الأخير لم يسمعه منه وإنما سمعه من الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة كما تقدم ذلك.

فهذا منقطع في رواية عبدالرحمن بن يزيد متصل من رواية الأعمش عن أبي وائل.

وأما الإسناد فقد بين أبو نعيم الأصبهاني طرقه:

قال أبو نعيم الأصبهاني بعد تخريجه لرواية إسرائيل عن أبي إسحاق، ورواه شعبة وشريك عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن (بن يزيد) ورواه غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأعمش، عن أبي وائل عن عبدالله.

ورواه واصل، وعبيدة، وجامع بن أبي راشد، وحكيم بن جبير، وفِطر بن خليفة، وأبو سِنان الشيباني، كلّهم عن أبي وائل عن حذيفة.

ورواه الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، عن زيد بن وهب عن حذيفة[1].

---

١ - معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٤/١٧٧٠

رأي الباحث:

١- الحديث صحيح من طريق أبي إسحاق عن الأعمش عند البزار وغيره وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر.

٢- وأما من طريق أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد عن حذيفة فقوله: (لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد..) منقطع من هذا الوجه (ولم يفطن لهذا الكثيرون) صرح به أبو إسحاق في رواية أحمد لكنه محتمل للاعتضاد بالمتابعة.

٣- وقد بيّن أبو نعيم الأصبهاني طرق الحديث عن أبي إسحاق، وعن أبي وائل وعن الأعمش وهو صحيح.

[٥١٣] ١٧٢١ - قال البزار: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي ثَوْرٍ [٢]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنّ النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ [٣].

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي في مسنده ح٥٩٨، من طريق أبان بن يزيد [٤] عن عاصم عن أبي وائل به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

سكت الإمام البزّار عن هذا الحديث، وقد تفرّد به عبّاد بن يعقوب عن الوليد بن أبي ثور، وقد تابعه أبان بن يزيد فهو محتمل للمتابعة بهذا الإسناد.

---

(١) هو الرواجني صدوق رافضي من العاشرة، تقريب التهذيب ص ٤٨٣ رقم ٣١٧٠.

(٢) ضعيف من الثامنة، تقريب التهذيب ٧٤٨١.

(٣) مسند البزار ١٣٣/٥.

(٤) ثقة، تقريب التهذيب رقم ١٤٤.

[٥١٤] ١٧٢٤ - قال البزار: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ(١).

تخريج الحديث:

أورده البخاري بصيغة الجزم فقال: وقال أبو عوانة عاصم عن أبي وائل، عن الأشعري، أنه قال لعبدالله: تعلم الأيام التي ذكر النبي ﷺ أيام الهرج، فذكر حديث الهرج، نحوه وقال ابن مسعود: سمعت النبي ﷺ يقول: "من شرار الناس من تُدركهم الساعة وهم أحياء" (بعد الحديث ٦٦٥٦) ولم يذكر القبور). وأخرجه أحمد ح٤١٤٣ ح٢٠٩/٧ ثنا عبدالرحمن بن مهدي، وح٣٨٤٤، ثنا ومعاوية.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٥/٣ ثنا حسين بن علي (وابن خزيمة ح٧٨٩) وأبو يعلى في مسنده ح٥٣١٦ من طريق عثمان بن عمر. عبدالرحمن ومعاوية وحسين بن علي وعثمان بن عمر، جميعهم عن زائدة عن عاصم به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

سكت عنه البزّار، وقد تفرّد به زائدة مع ثقته وقد تابعه أبو عوانة كما ذكر البخاري، فيحتمل هذا التفرّد مع المتابعة، وثقة زائدة، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار، ١٣٦/٥

[٥١٥] ١٨٢٣ - قال البزار: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ [١]، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ[٢]، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ [٣]، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى عَنِ الصَّلاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْفَجْرِ، أَوْ بَعْدَ صَلاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبِنِصْفِ النَّهَارِ أَحْسَبُهُ، قَالَ: فِي شِدَّةِ الْحَرِّ[٤].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ج٢٣٨، من طريق أبي نعيم ضرار بن صرد ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم به، بلفظ: نُهينا عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها. هكذا مختصراً، بدون زيادة. وأورده الهيثمي في الكشف، ٢٩٣/١ ح٦١٤. وأخرجه الطبراني أيضاً في الكبير ح١٠٠٨٧ من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله قال: نهى رسول الله ﷺ عن صومين، وعن صلاتين وعن لباسين... إلى أن ذكر فضلاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس، وصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس. وله شاهد من حديث أبي هريرة، عند البخاري ح٥٥٠، ح٥٦٣ وعن غيره من الصحابة.

دراسة علة الحديث:

إسناد البزار حسن في هذا الحديث مع ذكره بالتفرد، وسكت البزّار عنه، وتفرّد ابن عيّاش محتمل للمتابعة. وله طريق أخرى عن ابن مسعود لا بأس بها، فقد تابع زيد بن أبي أنيسة أبا بكر بن عيّاش. وله شواهد من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما والله الموفق.

---

(١) صدوق، تقريب التهذيب رقم ٣١٨.

(٢) ثقة من صغار التاسعة، تقريب التهذيب رقم ٧٤٧٩.

(٣) ثقة لكنه تغيّر بأخرة وتقدّم مراراً.

(٤) مسند البزار ٢١٩/٥.

[٥١٦] ١٨٢٤ – قال البزار: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَرَّ بِي النبيﷺ، وَأَنَا غُلامٌ أَرْعَى غَنَمًا لِعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَذَكَرَ كَلامًا، ثُمَّ قَالَ: وَمَسَحَ رَأْسِي، وَقَالَ: أَنْتَ غُلامٌ مُعَلَّمٌ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ٧٣/٣٣ من طريق خالد بن يوسف بن خالد السمتي به نحوه. وأخرجه أبو يعلى ح٤٩٨٥/٧، وأخرجه الطبراني في الكبير ح٨٤٥٦ وابن عساكر، ٧٢/٣٣ وغيرهم من طريق المعلى بن الموصلي عن أبي عوانة به. أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" ٨٤/٦ من طريق أبي الوليد، المعلى وأبو الوليد كلاهما عن أبي عوانة به.

وأخرجه أبو داؤد الطيالسي ح٣٥٣، عن حماد، وابن سعد، ١٥١/٣، وأحمد ح٣٥٩٩، ٨٣/٦ وغيرهم من طريق عفان عن حماد بن سلمة. وأخرجه أبو يعلى ح٥٠٩٦ وابن عساكر ٧٢/٣٣ من طريق سلام بن سليم ابن المندر. وأخرجه الطبراني في الكبير ح٨٤٥٧ من طريق أبي أيوب الإفريقي، وابن حبان في صحيحه، ح٧٠٦١، ٥٣٦/١٥ وغيره من طريق محمد بن العلاء بن كريب ثنا ابوبكر بن عياش، أبو عوانة الوضاح، وحماد بن سلمة، أبو المنذر سلام بن سليم، وأبو أيوب الإفريقي وأبو بكر بن عياش، خمستهم عن عاصم عن زر عن عبدالله.

دراسة العلة في الحديث:

سكت البزار عن الحديث، وتفرّد به خالد بن يوسف السمتي، وهو ضعيف، لكن تابعه هؤلاء وهي متابعات في عاصم، تقوّي رواية الحديث.

رأي الباحث:

١- إنّ إسناد البزار ضعيف، مع سكوته عنه، لضعف خالد بن يوسف السمتي، لكنه توبع.

٢- وإسناد الحديث حسن من طريق آخر عند أصحاب السنن المسانيد.

٣- وخالد بن يوسف بن خالد السمتي، ضعيف وقد تابعه الثقات، والله الموفق.

---

(١) مسند البزار ٢١٩/٥



المبحث الثالث

الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

وفيه حديث واحد

[٥١٧] ٢٠٧٤- قال البزار: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِ اللّهِ، قَالَ: قَالَ رسول اللّه ﷺ: مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَتَكَوَّنُ فِي صُورَتِي[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "جامعه" ح٢٢٧٦ وأبو يعلى ح٥٢٥٠ عن أبي خيثمة، ثنا محمد بن بشار، وأحمد ٢٤٩/٧ ح٤١٩٣ محمد بن بشار وأحمد وأبو خيثمة ثلاثتهم عن ابن مهدي.

وأخرجه ابن ماجه ح٣٩٠٠ من طريق وكيع ابن أبي شيبة في "المصنف" ٢٣٢/٧ وأحمد ٣٤٦/٦ ح٣٧٩٩. وأحمد ٢٣/٦ ح٣٥٥٩ ثنا إسحاق الأزرق. والدارمي في سننه، ١٢٣/٢ عن أبي نعيم، ابن مهدي ووكيع وإسحاق الازرق وأبو نعيم: جميعهم عن الثوري عن أبي إسحاق. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" ٥٦/٢ ح١٢٣٤ من طريق معتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطأة، وأبو نعيم في الحلية" ٣٤٨/٤ من طريق روح بن مسافر، الثوري والحجاج بن أرطأة وروح بن مسافر: (وغيرهم) عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله مرفوعاً، فذكر مثله.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه البخاري ٦٥٩٢ من طريق الزهري عن أبي سلمة، ومسلم من طريق أبي سلمة وابن سيرين، كلاهما عن أبي هريرة به مرفوعاً.

له شاهد من حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه البخاري ٦٥٩٣ وغيره من طريق ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه وذكر فيه (رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزء من النبوة)

ومن حديث جابر بن عبدالله:

أخرجه مسلم ح٢٢٦٨ وغيره (١٢) بمعناه.

دراسة علة الحديث:

سكت البزّار عن الحديث وتفرّد به أبو إسحاق السبيعي وهو ثقة مكثر، لكنه قد عنعن، لكن له شواهد قويّة صحيحة من حديث أبي هريرة، وأنس وجابر وغيرهم فهو تفرّد محتمل بالشواهد والله الموفق.

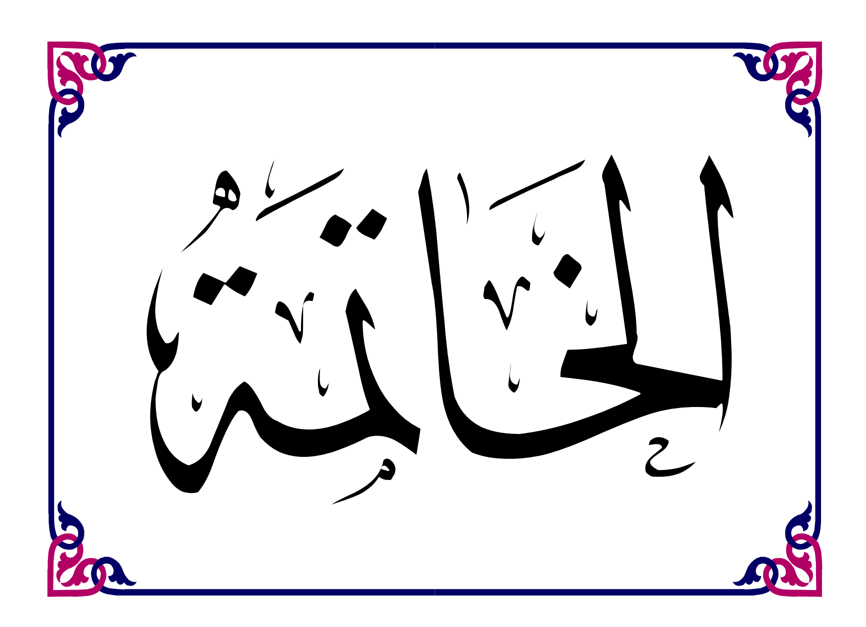
---

(١) مسند البزار ٤٣٧/٥، ورجاله ثقات رجال الصحيح.

رأي الباحث:

الحديث صحيح وقد روي من أوجه عن الثوري، ومن أوجه عن أبي إسحاق السبيعي.

وله شاهد من حديث أبي هريرة متفق على صحته، وحديث أنس عند البخاري وحديث جابر عند مسلم، وغيرهما، والله الموفق.


الخاتمة

خاتمة البحث وفيها أهم النتائج

أشكرالله تعالى على توفيقه لاتمام هذا البحث ولابد من أن أذكر أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الرسالة:

١) عدد الأحاديث التي قمت بدراستها ثمان وأربعون وست مائة حديث، (٦٤٨).

٢) وعددها بدون المكرر سبعة عشر وخمسمائة حديث (٥١٧).

٣) الأحاديث التي ذكر فيها علة الاختلاف مائة وسبع وتسعون حديثاً (١٩٧).

٤) الأحاديث التي وصفها بالتفرّد مأتان واثنان وخمسون حديثاً(٢٥٢).

٥) والتي سكت عنها البزار ولم يعلق شياً عددها سبعة وستون حديثاً(٦٧).

٦) التي سكت عنها و هي معلولة بالاختلاف في اتصال الاسناد (٩) أحاديث.

٧) الأحاديث التي سكت عليها البزار وفيها الاختلاف في إبدال الاسناد (١٥) حديثاً.

٨) أما التي سكت عنها فيها معلولة بالاختلاف في المتن وغيره (١٦) حديثاً.

٩) أما ما سكت عنها و هي معلولة با لتفرّد وهو قادح فهي سبعة (٧) أحاديث.

١٠) وأما ما سكت عنها وفيها التفرّد وهو غير قادح محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة (١٣) حديثاً.

١١) وأما ما سكت عنها وفيها التفرّد وهو غير قادح محتمل لكونه لكونه اعتضد بالمتابعة (٦) أحاديث.

١٢) وأما ما سكت عنها وفيها التفرّد وهو غير قادح محتمل لكونه لكونه اعتضد بالشاهد فهو حديث واحد.

١٣) أما الأحاديث التي ذكرالبزارفيها التفرد وهو قادح فهي (١٣٣) حديثاً.

١٤) التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بالحديث المشهور (٤٧) حديثاً.

١٥) وأما الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة لكونه المتفرد عنه من المشهورين له أصحاب كثيرون (٥) أحاديث.

١٦) عدد الأحاديث التي ذكرالبزار فيها التفرّد وهي معلولة بإبدال الاسناد كله أو بعضه (٥) أحاديث.

١٧) أما الأحاديث التي وصفها البزار بالتفرد وهي معلولة بالجرح في الراوي عددها (٣٤) حديثاً.

١٨) والتي فيها التفرد وفيها النكارة في المتن عددها (١٨) حديثاً.

١٩) الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالانقطاع أوالرفع والوقف عددها (٢٠) حديثاً.

٢٠) وأما التي فيها التفرد وفيها معلولة لاستمراره في الطبقات المتأخّرة لأن التأخر يدل على العلة فهو نادر وهو حديث واحد.

٢١) وأما الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل غير قادح فهي على أضرب و عددها كمايلي بالتفصيل: المجموع: (١١٩) حديثاً.

٢٢) عدد التي فيها التفرد وهو محتمل غير قادح لكونه في الطبقات المتقدمة لأنّ المتقدم يحتمل تفرد لكونه أبعد من الكذب والخيانة والبدعة عدد الأحاديث: (٢٣) حديثاً.

٢٣) وأما التي وصفها البزار بالتفرد وهو محتمل لكون المتفرد أوالرواة عنه معروفين بالعدالة والاتقان بحيث ويقبل منهم التفرد لجلالتهم وثقتهم عددها: (٣٩) حديثاً.

٢٤) والأحاديث التي ذكر البزار فيها التفرد وهو محتمل غير قادح للاعتضاد بالمتابعة مع كون المتفرد فيه ضعف أوخفّة ضبط ونحو ذلك مما ينجبر بالمتا بعة فعددها (٢٣) حديثاً.

٢٥) والأحاديث التي وصفها بالتفرد وهو منجبر للاعتصاد بالشاهد عددها (٢٠) حديثاً.

٢٦) وقد ينفرد الراوي بحديث عن شيخه مع شهرة الشيخ وكثرة أصحابه أوتأخر طبقته لكنه يكون ملازماً لشيخه فيمتاز بطول الملازمة ويختص بأحاديث دون سائرالرواة فيحتمل التفرد منه لهذه القرينة أي ملازمة الشيخ وكونه من أهل الاختصاص بشيخه وفي هذا البحث وجدت حديثاً واحداً

٢٧) الأحاديث التي فيها التفرد وراويها فيه شيء لكنه احتمل لرواية أهل العلم بالحديث عنه ذلك لا لسبب من الأسباب فوجدها حديثين في هذه الرسالة.

٢٨) تعليل الأحاديث إنما يتمحور حول أمرين :الاختلاف والتفرد.

٢٩) وكلاهما مظنة العلة والخطأ.

٣٠) أمّا الاختلاف فقد يكون في الاسناد أو في المتن أو فيهما جميعا ويكون معرفة الراجح أو دفع الاختلاف بجمع طرق الحديث والنظر فيها مجتمعة بدقة وإمعان.

٣١) ومن ثم معرفة مراتب الرواة في شيوخهم وبلدانهم ومعرفة من يرجح قوله في شيخه وقرائن الترجيح.

٣٢) وتعليل الأحاديث إنما لأهل العلم بالحديث والعلل والرجال وليس لكلّ من هبّ ودبّ من يمين وشمال ويقدم قول الحذاق من أهل العلم بالعلل على غيرهم مع اعطاء كلّ ذي حق حقه دون مثلبة أوطعن أو قدح.

٣٣) أما التفرد في الحديث فيكون على نوعين: التفرد المطلق أي رواية متن الحديث على وجه لا يشارك فيه غيره والتفرد النسبي فرواية الحديث على وجه لا يشارك الراوي غيره في إسناده وقد يكون ذلك المتن قد عرف عن غير ذلك الشيخ.

٣٤) التفرد مظنة العلة وليس دليلاً قاطعاً على أن الفرد الغريب معلول دائماً، فقد يكون الحديث الفرد صحيحاً و قد يكون ضعيفاً.

٣٥) ان المحد ثين ليس لهم قاعدة مطردة في قبول التفرد أو رده وإنما كل حديث له قاعدة خاصة ومقياس خاص به حسب القرائن تستنج منه القبول أو الرد لذلك الحديث.

٣٦) ومن القرائن الضرورية التي ينبغي العلم بها ومراعاتها عند الحكم على الحديث الفرد.

٣٧) الراوي المتفرد وكونه مختصاً بشيخه مع طول ملازمته له أو لا وكذلك الراوي المتفرد عنه و حاله في الضبط والا تقان.

٣٨) وكذالك الطبقة التي وقع فيها التفرد.

٣٩) وكذلك الطريق أو الاسناد الذى وقع به التفرد.

٤٠) يظهر من الاطلاع على مسند البزار و هذه الدراسة أن الإمام البزار قد اهتم اهتماماً بالغاً بقضية التفرد والأحاديث التي وقع فيها التفرد أو أعلها بالتفرد أكثر عدداً إذا قورنت بغيرها من الأحاديث التي أعلّها بالاختلاف أوغيره.

٤١) ويمكن القول أن ما قاله ابن حجر وغيره من أن المسند إنما الغالب فيها الأفراد وهو السبب الرئيس في تأليف المسند فلايكون مبالغة.

٤٢) الإمام البزار لم يعد التفرد علة وينفي وجود العلة فيها عنده وكذلك يصحح بعض الأحاديث مع وصفها بالتفرد ويورد الأحاديث الأفراد التي قد أخرجهاالشيخان أو أحدهما.

٤٣) تعليل الطريق الغريبة بالطرق المشهورة من أشهرالقرائن التي تجعل التفرد قادحاً في صحة الحديث من ذلك الاسناد الغريب.

٤٤) وهذا كثير عند الحذاق من أرباب الصنعة الحديثية كـــابن المديني والبخاري والنسائي وكذا على إثرهم البزار أكثر من استخدام هذه القرينة في إعلال الأحاديث في المسند أي أن ينفرد راو بحديث عن شيخه بطريق بينما يرويه الآخرون عنه من طريق آخر على وجه آخر مشهورٍ، فيعللّ الغريب بهذا الطريق المشهور ومثل هذا كثير.

٤٥) إذا كان الشيخ المتفرد عنه مشهوراً مكثراً وله أصحاب كثر ثم ينفرد عن هذا الشيخ راو من الرواة ولا يوصف بالحفظ والاتقان أو طول الملازمة أو الاختصاص بالشيخ فلابد هنا من وقفة والتساؤل: أين هؤلاء الحفاظ المقدّمون في هذا الشيخ مع كثرتهم من هذاالحديث؟

٤٦) فالشيخ المشهور المكثر اذا تفرد عنه راو لايتّصف بهذا الصفات ينكر عليه ما تفرد به ولهذا كثر إعلال المحدثين الأحاديث من هذا النوع بأنها منكرة.

٤٧) وينبغي للمشتغل بتعليل الأحاديث أن يدقّق النظر في طبقات الرواة، لاغرو أن لطبقة الراوي أثراً بالغاً في الحكم على الأفراد والتفرد فمثلاً تفرد التابعين وأتباعهم والصحابة قبلهم، محتمل لكونهم أبعد من الكذب والبدع وكذلك تفرد إمام من أئمة المسلمين المشهور بالصلاح والثقه والعلم، وكلما تأخرت الطبقة كان ذلك أدعى إلى الإستنكار عليه و عدم إحتمال التفرد منه.

٤٨) حال الرواة من حيث العدالة والضبط له أثر كبير في قبول التفرد منهم أوعدمه، فيختلف حال الرواة من حيث العدالة والإتقان و بالتّالي يختلف الحكم على تفرده فليس تفرد المجروح الضعيف كتفرد الثقة المتقن وليس تفرد الثقة كتفرد إمام حافظ من أثبات الرواة.

٤٩) وكذلك تفرد الراوي عن أهل بيته أو بلديّه أو عن شيخ طالت ملازمته له وخصّه بأشياء دون سائر تلاميذه فاذا كان الحال كذلك يقبل هذا التفرّد و إن كان هذا المتفرد ليس على مستو عال من الثقة أو كان متأخّر الطبقة فلا يضّر هذا في الأحوال المذكورة.

٥٠) وقد يتفرد الروي بحديث أو باسناد و لا يحتمل التفرد منه لكن ينجبر بالمتابعات القويّة أو بالشواهد لمعنى الحديث الذي تفرد به.

٥١) لكن ليست كل متابعة أوشاهد يفرح به فقد يكون المتابعة في أصلها وهم أو إسناد منكر أوخطأ في نفسها فأنى تقوي غيرها وغفل عن هذا الكثيرون من المعاصرين.

٥٢) وفي بعض الأحيان يكون المتفرد غير متصف بالدرجة العليا من الضبط والاتقان فيكون صدوقا وسطاً أو يهم أو يخطئ أو يكون قد اختلط لكن يحتمل عنه حديث مّا لسبب معيّن أو قرينة فيروي عنه أهل العلم الكبار ذلك الحديث من غير استنكار أو تردّد فيحتمل مثل هذا أيضاً وهو قليل.

٥٣) إن مسند البزار له مكانة عالية من بين الكتب المتقدمة سواءً في تعليل الأحاديث المختلف فيها أو ما ذكر فيها التفرد، ويوجد فيه من التعاليل ما لايوجد في غيره فينبغي لطلبة العلم من المشتغلين بالحديث الرجوع إليه والإستفادة منه فهو المسند المعلّل كما وصفه الذهبي رحمه الله.

٥٤) إن الإمام البزار له منهج خاص في تعليل الأحاديث و إن كان يتساهل أحياناً في نقد الرواة فهذا لايقلّل من شأنه لأنه وافق أهل العلم بالعلل والحديث في أهل زمانه ممن يشهد له بالتقدم في صناعة العلل في معظم تعاليله و هذا يدلّ على رسوخ قدمه وطول باعه في علم

العلل والحديث.

٥٥) إن أئمة العلل والحديث متفقون من حيث الجملة في منهجم في تعليل الأحاديث و هذا يدل على وحدة منهج نقد الأحاديث و تعليلها ويشهد لصحة أسسه وقواعده ولا مشاحة في العبارة والإصطلاح.

٥٦) إن الإمام البزار مع ثقته وحفظه وجلالته قد تكلّم فيه بعض أهل العلم لخطأه ووهمه ولايضرّه ذلك ولا يتزله عن مرتبة الثقة، إذ أن لكل جواد كبوة وقد أخطأ شعبة وهو أميرالمومنين في الحديث وكذا كبار أهل العلم والأرجح فيه ما قال الدارقطني: ثقة يخطئ.

٥٧) أورد البزار الأحاديث بأسانيدها في مسنده إلا نادراً ثم يتبعه بكلامه في تعليل ذلك الحديث تاره بالإختلاف في الرفع والوقف أو في الإرسال والاتصال أو الانقطاع أو بالتفرّد وقد يشير إلى الصواب والراجح منها والخطأ أو بالتفرّد وعدمه.

٥٨) سلك الإمام البزار منهج المتقدّمين في العلة والتعليل إذ لم يذكر معنى أو مدلول العلّة وإنما كان همّه تعليل الأحاديث في المسند سواءً كانت العلل ظاهرة أو خفيّة، على طريقة المتقدّمين.

٥٩) وأما الأحاديث التي سكت عنها البزار ولم يعلق شيئاً أيضاً فهي إما معلولة بالإختلاف أو معلولة بالتفرد قد يكون محتملاً أو غير محتمل ولهذا عقدت الباب الثالث لدراستها في الرسالة.

٦٠) وأما عدد الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الباب الأول من البحث فعددها بدون مكرّر ١٩٧ حدبثاً موزعة على الفصول ومن ثمّ المباحث التي تندرج تحتها:

٦١) الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال ١٠ أحاديث.

٦٢) الأحاديث المعلولة بالإختلاف في الاتصال والانقطاع ١٢ حديثا.

٦٣) الأحاديث المعلولة بالاختلاف فى الرفع والوقف ٤٠ حديثا.

٦٤) الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإسقاط راو من السند ٥ أحاديث.

٦٥) الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال صحابي بآخر ٢٩ حديثا.

٦٦) الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي ٥٨ حديثا.

٦٧) الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راو في السند ٦ أحاديث.

٦٨) وقد تنشأ العلل في الحديث بسبب تغيير الرواة في ألفاظ المتون وعدد هذه الأحاديث ١٠ في الرسالة.

٦٩) أحيانا يتصرف الرواة في الفاظ الحديث كأن يرووه بالمعنى أو الاختصار فتنشأ العلل بسبب

ذلك وعدد الأحاديث التي وقعت فيها العلة لأجل الاختصار ٧ أحاديث.

٧٠) إن الإمام البزار لكونه على منهج أهل السنة والجماعة من أصحاب الحديث قد أعل بعض الأحاديث لكونها مشتملة على بعض المعاني البدعية التي تدل على سوء مذهب الراوي وتأييد بدعته أو تكون منكرات لأسباب أخرى وعدد الأحاديث التي أعلها البزار بما تقدم ٠٣ أحاديث.

٧١) مع جلالة شأن البزار وإمامته وجدت بعض الأحاديث التي أعلها البزار بعلل لكن ما أعله بها فيه نظر إذا قورن تعليله بتعاليل غيره من آئمة العلل والحديث وعدد هذه الأحاديث سبعة عشر(١٧).

٧٢) توجد بعض الإستدراكات والتعقبات على البزار في وصف بعض الأحاديث بالتفرد وغير ذلك وهذا لا يقلل من شأن البزار ولا مكانة مسنده القيم في علل الحديث، إذ أبى الله أن يعصم إلا كتابه ولله الحمد والمنة.



أولاً : فهرس الأحاديث النبوية

ثانياً : فهرس الرواة المترجم لهم

ثالثاً : فهرس المصادر والمراجع

رابعاً : فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الرواة المترجم لهم

رقم	اسم الراوي المترجم له	رقم الصفحة
٤٩٣	محمد بن الحسن بن الزبير الأسدى الكوفي	٢٠٦
٤٩٤	محمد بن الزبرقان ابوهمّام	٤٤٧
٤٩٥	محمد بن الصّلت أبو يعلى التّوزي	٦٨
٤٩٦	محمد بن الضريس البجلى الرازي	٣٢٨
٤٩٧	محمد بن العباس الضبعى	٢٩٥
٤٩٨	محمد بن الفضل بن عطية	٤٨٢
٤٩٩	محمد بن الليث البصرى	٢٠١
٥٠٠	محمد بن المثنى بن عبيد العنزي	١٦٤
٥٠١	محمد بن الهيثم البغدادى العكبرى	٣١٦
٥٠٢	محمد بن الوليد الفحّام	٣٧٦
٥٠٣	محمد بن بشار بندار العبدى البصرى	٢١٩
٥٠٤	محمد بن بكير الحضرمى	٢٤٤
٥٠٥	محمد بن جعفر المدائني	١٠٧
٥٠٦	محمد بن جعفر بن أبي مواتية الفيدى العلاّف	٣٢٣
٥٠٧	محمد بن جعفر بن أبي كثير	٦٢٩
٥٠٨	محمد بن جعفر غندر	٢١٩
٥٠٩	محمد بن حرب الواسطى	٨٢١
٥١٠	محمد بن حميد الرازى	٣٦٣
٥١١	محمد بن خازم الضرير ابومعاوية الكوفي	٢٩٨
٥١٢	محمد بن خالد بن خداش	١٤٥
٥١٣	محمد بن خلف	٦٠٥
٥١٤	محمد بن خليفه القرطبي الأندلسى	٤٧٢
٥١٥	محمد بن ذكوان	٤٢
٥١٦	محمد بن سابق ابوجعفر التميمى البغدادى	٢٠٦
٥١٧	محمد بن سالم	٤٤٢
٥١٨	محمد بن سعيد بن سابق	٢٨٦

رقم	اسم الراوي المترجم له	رقم الصفحة
٦٤٩	يحيى بن وثاب الأسدى الكوفي	١٤١
٦٥٠	يحيى بن وثّاب الكوفي	٣٨٨
٦٥١	يحيى بن يزيد الأهوازى	٤٤٧
٦٥٢	يزيد بن أبي زياد الكوفي	٥٠٣
٦٥٣	يزيد بن زريع	٨٩
٦٥٤	يزيد بن زريع	٦٢٢
٦٥٥	يزيد بن عطاء اليشكرى	٢٤٨
٦٥٦	يعقوب بن اسحاق	٦١٤
٦٥٧	يعقوب بن خليفه ابويوسف الأعشى الكوفي	٣٧٤
٦٥٨	يوسف بن عطية الكوفي أبو المنذر	٨٣٨
٦٥٩	يوسف بن محمد بن سابق	٦٤٦
٦٦٠	يونس بن بكير	٨٦
٦٦١	يونس بن بكير	٥٣٤
٦٦٢	يونس بن محمد	٦٢٩

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١) الإبانة الكبرى لابن بطه العكبرى موقع www.alsunnah.com

٢) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ بن حجر العسقلاني تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة إشرف د. زهير الناصر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة مركز خدمة السنة واليسرة المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٣) إثارة الفوائد المجموعة للعلائى موقع www.alsunnah.com

٤) أخبار مكّة في قديم الدهر وحديثه، تأليف أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العبّاس المكي الفاكهي ت ٢٧٢هـ، تحقيق د. عبدالملك عبدالله دهيش ، دارخضر بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٥) الأدب المفرد للامام البخارى داركتب العلمية بيروت .

٦) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني لأبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري ، دارالكيان الرياض، مكتبة ابن تيمية الإمارات.

٧) إروا الغليل فِي تخريج أحاديث منار السبيل محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٨) أسد الغابة لأبي الحسن علي بن محمد عبدالكريم بن عبدالوحد الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير ت ٦٣٠هـ، دار احياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م. تحقيق عادل أحمد الرفاعي.

٩) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادى موقع www.alsunnah.com

١٠) الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دارالفكر بيروت ١٣٩٨هـ.

١١) الأفراد للدارقطني (عن طريق أطراف الغرائب والأفراد) لمحمد بن طاهر المقدسي دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ. بدون ذكر الطبع.

١٢) اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادى، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت،الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي ت ٦٧٢هـ، تحقيق أبي عبدالرحمن عادل محمد- أسامه بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للنشر القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٤) الإلزامات والتتبّع، لأبي الحسن الدارقطني، دراسة وتحقيق: أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعى. دارالكتب العلمية بيروت، ط. الثانية ١٤٠٥هـ.

١٥) الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروى موقع www.alsunnah.com

١٦) الأنساب لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت ٥٦٢هـ، تعليق عبدالله عمر البارودي، دارالجنان بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٧) الإيماء الى زوائد الأمالي والأجزاء تاليف نبيل سعد الدين جرّاد أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٨) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير الدمشقي، تاليف: أحمد محمد شاكر. دارالكتب العلمية بيروت، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.

١٩) البداية والنهاية لأبي الفداء عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقي، دارالكتب العلمية، بيروت.

٢٠) البدع لأبي عبدالله محمد بن وضّاح القرطبي تحقيق عمرو بن عبدالمنعم سليم مكتبة ابن تميّة القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ.

٢١) البعث والنشور لأبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٢) بغية الباحث زوائد مسند الحارث بن أبي أسامه، للحافظ نور الدين علي بن ابى بكر الهيثمي تحقيق و تعليق مسعد عبدالحميد السعدني دارالطلائع – بيروت، لم يذكر الطبعة.

٢٣) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتب الأحكام لعلي بن محمد بن عبدالملك الكتامي الحميري الفاسي أبو الحسن بن القطّان ت ٦٢٨هـ ، تحقيق د. الحسين آيت سعيد دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٤) تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي د. بشار عوّاد دارالغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٢٥) التاريخ الإسلامي، محمود شاكر. المكتب الاسلامي بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

٢٦) تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبري. دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.

٢٧) التاريخ الأوسط مطبوع باسم (التاريخ الصغير) للبخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دارالترات حلب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٧٧م.

٢٨) تاريخ التراث العربي، محمد فؤاد سزكين. جامعة الامام محمد بن سعود الرياض، دون ذكر السنة.

٢٩) التاريخ الكبير للامام محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، مراقبة د. محمد عبد المعيد خان.

٣٠) تاريخ بغداد لأحمد بن علي بن ثابت أبوبكر الخطيب البغدادي، دارالكتب العلمية بيروت.

٣١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة و تعديلهم، تحقيق أحمد محمد نور سيف دارالمأمون للتراث دمشق.

٣٢) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها ...... تصنيف الإمام العلم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بـابن عساكر، تحقيق علي شيري، دارالفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٣) تاريخ يحيى بن معين للإمام يحيى بن معين بن عون المرّي الغطفاني، البغدادي، برواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري البغدادى ت ٢٧١هـ، تحقيق عبدالله احمد حسن، دارالقلم بيروت لبنان.

٣٤) تبصير المنتبة لابن حجر موقع ملتقى أهل الحديث .

٣٥) تحرير المنقول في الراوى المجهول، محمد عمر سالم بازمول، دار الإمام أحمد القاهرة، ط.الأولى ١٤٢٦هـ.

٣٦) تحفة التحصيل فيى ذكر رواة المراسل لولي الدين احمد بن أبيى زرعة العراقي ت ٨٢٦هـ، تحقيق عبد الله نوارة مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٧) التحقيق فيى أحاديث الخلاف لابن الجوزى دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى١٣٩٧هـ.

٣٨) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للحافظ زين الدين الحسين بن احمد العراقي قرص برنامج السنة الاسكندرية مصر .

٣٩) التدليس في الحديث، مسفر بن غرم الله الدميني. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٠) تذكرة الحفاظ للذهبي، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة ١٣٧٤هـ.

٤١) ترجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم فيى التقريب ولا في رجال الحاكم تاليف مقبل بن هادي الهمداني الودعى ت ١٤٢٢هـ، دارالآثار صنعاء، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٢) الترغيب والترهيب للمنذري، دارالمعارف الرياض ١٤١٨هـ.

٤٣) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: د. إكرام الله امداد الحق. دارالبشائر الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٤) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت.

٤٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالغفار سليمان البندارى، محمد احمد عبدالعزير. دارالكتبة العلمية بيروت، ط.الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٦) التعليق الرغيب للألباني المكتبة الاسلامية عمان الأردن ١٤١٢هـ.

٤٧) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسى ت ٧٤٤هـ، تحقيق سامي محمد جاد الله مكتبة أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٨) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ت ٧٧٤هـ، تحقيق سامي محمد سلامة دار طيبة الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٩) تقريب التهذيب، للحافظ إبن حجر العسقلانى، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة الرياض، ط.الثانية ١٤٢٣هـ.

٥٠) التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني، بعناية: عبدالله هاشم اليماني المدينة المنورة ١٩٦٤م.

٥١) التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق أحمد مصطفى شعبان. دار الآفاق القاهرة، ط. الأولى: ١٤٣١هـ.

٥٢) تنفيح التحقيق في أحاديث الخلاف للحافظ محمد بن احمد بن عبد الهادي الحنبلى ت ٧٤٤هـ ، تحقيق سامي محمد جادالله وعبدالعزيز الجناني أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لشمس الدين محمد بن احمد الذهبي تحقيق مصطفى أبو الغيط عجيب، دارالوطن الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٤) التّنكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل، تأليف: عبدالرحمن المعلمي اليماني تحقيق الألبانى مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٥٥) تهذيب التهذيب للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني دارالفكر بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ أبي الحجاج يوسف المزّي، د. بشّار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٥٧) التوحيد لمحمد بن اسحاق بن خزيمة دارالامام أحمد القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٥٨) التوحيد وإثبات صفات الرب لمحمد بن اسحاق بن خزيمة ت ٣١١هـ، مراجعة محمد خليل هراس مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٧هـ.

٥٩) الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو ارسال الموصول، د. علي عبدالله الصياح، دار ابن الجوزى الدمام الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٦٠) الثقات للامام الحافظ محمد بن حبّان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي مراقبة د. محمد عبدالمعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٦١) جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير ت ٦٠٦هـ، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط وبشير عيون، مكتبة الحلواني وغيره دارالفكر بيروت ، الطبعة الأولى.

٦٢) جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري) لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي أبو جعفر الطبرى، تحقيق أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة،الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي ٧٦١هـ، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٤) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) تأليف محمد بن عيسى الترمذي السلمي ت٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر .

٦٥) الجامع الصحيح المختصر ... للامام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، دار ابن كثير اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق مصطفى ديب البغا.

٦٦) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٧) الجامع لأخلاق الراوى و آداب السامع، الخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض ط.الأولى ١٤٠٣هـ.

٦٨) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله الأزدي الحميدى ت ٤٨٨هـ، الدار المصرية للتاليف والترجمة بدون ذكر السنة.

٦٩) الجرح والتعديل و تقدمة الجرح والتعديل لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازى، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى نشر دار إحياء التراث العربي بيروت ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

٧٠) جزء أبي عروبة الحرزاني موقع ملتقى أهل الحديث

٧١) جزء فيه حديث لوين لأبي جعفر بن سليمان بن حبيب المصّيصي المعروف بـ"لوين" تحقيق أبي بلال غنيم بن عباس بن غنيم مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٢) جزء يحيى بن معين موقع يعسوب

٧٣) جزءحديث خيثمة موقع يعسوب

٧٤) جمع الفوائد من جامع الأصول و مجمع الزوائد لمحمد بن سليمان المغربي تحقيق سليمان بن دريع مكتبة ابن كثير الكويت دارابن ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٧٥) جهود المحدّثين في بيان علل الأحاديث د. علي بن عبدالله الصيّاح، دارالمحدث الرياض، الطبعة الأولى شعبان ١٤٢٥هـ.

٧٦) الحديث المعلول قواعد وضوابط، د. حمزة عبدالله المليبارى. المكتبة المكية مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٧٧) الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية فِي كتاب العلل لابن أبي حاتم، للدكتور عبدالسلام أبي سمحة، دار النوادر سوريا ط.الأولى ١٤٣٣هـ.

٧٨) حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهائى، دارالكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية.

٧٩) خلق أفعال العباد للبخاري موقع ملتقى أهل الحديث

٨٠) الدّعاء للطبراني موقع www.alsunnah.com

٨١) دلائل النبوة لأبِى بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الأولى.

٨٢) ذكر أخبار صبهان لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهائى مكتبة الباز مكة المكرمة .

٨٣) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار دارالكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ.

٨٤) رجال الحاكم في المستدرك تاليف مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة الهمداني الوادعى ت ١٤٢٢هـ، مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٨٥) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة تاليف محمد بن حعفر الكتاني ١٣٤٥هـ تعليق محمد المنتصر الكتاني، دارالبشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ.

٨٦) الزهد للمعافى بن عمران موقع www.alsunnah.com

٨٧) الزهد لهنّاد بن السري موقع www.alsunnah.com

٨٨) الزهد لوكيع بن الجرّاح موقع www.alsunnah.com

٨٩) الزّهد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: حامد أحمد الطّاهر بسيوني. دار الحديث القاهرة، ١٤٢٥هـ.

٩٠) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للشيخ محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض – وأيضاً المكتب الاسلامي بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٨م.

٩١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٩٢) السنة لابن أبي عاصم موقع www.alsunnah.com

٩٣) السنّة لأحمد بن محمد بن هارون بن يزيد أبي بكر الخلاّل دراسة وتحقيق عطية بن عتيق الزهراني درا الراية الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٩٤) السنة لمحمد بن نصر المروزي www.alsunnah.com

٩٥) السنن الكبرى تاليف احمد بن الحسين ابو بكر البيهقي ت ٤٥٨هـ ، دارالمعر فة بيروت.

٩٦) السنن الكبرى تاليف أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ، تحقيق عبدالغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دارالكتب لعامية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٩٧) السنن الواردة في الفتن لأبي عمر عثمان بن سعيد المقرئ الدّاني ت ٤٤٤هـ، تحقيق د. رضاء الله المباركفورى دار العاصمة الرياض بدون ذكر السنة.

٩٨) السنن للامام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، دارالفكر بيروت تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد و كمال يوسف الحوت.

٩٩) السنن للامام سعيد بن منصور الخراساني ت ٢٠٧هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي منشورات المجلس العلمي الهند .

١٠٠) السنن للامام محمد بن يزيد أبي عبدالله القرويني ت ٢٧٣هـ، تحقيق محمد فواد عبدالباقي دارالفكر بيروت .

١٠١) السنن للدارقطني دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٠٢) السنن، لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، طبع بعناية محمد أحمد دهمان. الناشر: دار إحياء السنة النبويّة مصورة دار لكتب العلمية بيروت.

١٠٣) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مكتبة دارالاستقامة مكة المكرمة، مؤسسة الريّان بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، تحقيق عبد العليم عبدالعظيم البستوي.

١٠٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجى) تحقيق د. عبدالرحيم محمد احمد القشقري كتب خانه جميلي باكستان. (بدون ذكر الطبعة)

١٠٥) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، دراسة و تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر ، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠٦) سؤالات حمزة يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠٧) سير أعلام النبلاء تصنيف الحافظ شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٠٨) شرح علل الترمذى، عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة الرشد الرياض، ط.الرابعة ١٤٢٦هـ.

١٠٩) شرح مشكل الآثار لأبي جحفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاويت ٣٢١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١١٠) شرح معاني الآثار لأبي جحفر أحمد بن محمد سلامة الأزدي الحجري المصري الطحاوي ت ٣٢١هـ، تحقيق وتقديم محمد زهرى النجّار - محمد سيّد جادالحق. مرجعة د. يوسف عبدالرحمن المرعشيلى، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١١) شعب الإيمان لأحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ، تحقيق و تخريج د. عبدالعلى عبدالحميد حامد، ومراجعة مختار أحمد الندوي الدارالسلفية - بومباى – الهند، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١١٢) صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان) لمحمد بن حبان أحمد بن حبّان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم الدارمي البستيى ت ٣٥٤هـ، تحقيق شعيب الأرنوؤط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١١٣) صحيح الأدب المفرد وضعيف الأدب المفرد للامام البخاري لمحمد ناصر الدين الألباني دارالصدّيق الجبيل السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٤) الصحيح الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١١٥) صحيح الترغيب والترهيب للمنذري، تحقيق الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٦) صحيح الترغيب والترهيب لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٧) صحيح مسلم الامام مسلم بن الحجاج النيسابوري أبي الحسين القشيري، تحقيق محمد فواد عبدالباقي، داراحياء التراث العربي، بيروت.

١١٨) الصغفاء والمتروكين للإمام أحمد بن علي بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دارالمعرفة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١٩) الصفات للدارقطني موقع www.alsunnah.com

١٢٠) صفة النفاق و ذمّ المنافقين لأبي بكر جعفر بن محمد الفاريابي تحقيق عبدالرقيب بن علي دارابن زيدون بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٩م.

١٢١) صفة النفاق ونعت المنافقين لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، تحقيق د. عامر حسن صبرى، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١.

١٢٢) الضعفاء الصغير للامام البخاري تحقيق محمود ابراهيم زايد، دارالمعرفة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٣) الضعفاء لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، دارالمكتبة العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٤) الضّعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازى على سؤالات البرذعي، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد أبي زرعة الرازي ت ٢٦٤هـ، تحيق د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٢٥) الضعفاء والمتروكين الإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق محمد لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٢٦) الضعفاء والمتروكين للحافظ عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبو الفرج، تحقيق عبدالله القاضي دارالكتب العلمية بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٢٧) الطبقات الكبرى محمد بن سعد بن منيع، أبو عبدالله الزهرى ت ٢٣٠هـ، تحقيق إحسان عباس دارصادر بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

١٢٨) طبقات المحدّثين بأصبهان لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٢٩) العقوبات الإلهيّة للأفراد والجماعات والأمم لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدّنيا تحقيق محمد خير رمضان يوسف الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م دارابن حزم بيروت .

١٣٠) علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم للحافظ أبي الفضل محمد بن أبي الحسين احمد بن محمد بن عمار الهروي المعروف بالحافظ ابن عمار الشهيد ت ٣١٧هـ، تحقيق أبي النضر خالد بن خليل الدرهمي القيسي دار الصميعى الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٣١) علل الترمذي الكبير، ترتيب: أبي طالب القاضي المكي، تحقيق: السّيد صبحي السامرائي و محمود محمد خليل. المكتبة الاسلامية القاهرة، ط.الأولى ١٤٢٨هـ.

١٣٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية عبدالرحمن بن علي الجوزي، دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، تحقيق خليل الميس

١٣٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تاليف: الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، و أبي المنذر خالد بن ابراهيم المصري، دارطيبة الرياض، ط.الأولى ١٤٣٢هـ.

١٣٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، تحقيق و تخريج د. وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي بيروت دارالخاني الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣٥) العلل ومعرفة الرجال والتعريف للامام علي بن عبدالله بن جعفر أبي الحسن ابن المديني ت ٢٣٤هـ، تحقيق و تعليق د. مازن بن محمد السرساوى دار ابن الجوزي الرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ.

١٣٦) عمل اليوم والليلة لابن السني أبي بكر أحمد بن اسحاق ت ٣٦٤هـ، تحقيق عبدالقادر عطا دارلمعرفة بيروت .

١٣٧) العيال لابن أبي الدنيا موقع www.alsunnah.com

١٣٨) فتح البارى بشرح صحيح البخارى للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني المطبعة السلفية القاهرة – ليدن ١٣٣١هـ.

١٣٩) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار للحسن بن احمد بن يوسف الرّباعي الصنعاني ت ١٢٧٦هـ، تحقيق بإشرف علي العمران دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٤٠) فتح المغيث شرح ألفية الحديث شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي تحقيق صلاح محمد عويضة دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٤١) الفصل للوصل المدرج في النّقل لأبي بكر أحمد بن علي ثابت البغدادى دراسة وتحقيق محمد بن مطر الزهراني دارالهجرة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٤٢) فضائل الصحابة للامام أحمد موقع www.alsunnah.com

١٤٣) فضائل القرآن لأ بى عبيدالقاسم بن سلام الهروى موقع ليعسوب

١٤٤) فضائل القرآن للإمام أحمد بن شعيب النسائى تحقيق د. فاروق حمادة دارالثقافة الدار البيضاء المغرب .

١٤٥) فضائل القرآن للفريابي تحقيق يوسف عثمان، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى.

١٤٦) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى موقع www.alsunnah.com

١٤٧) فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين، محمد بن خير بن عمر الاشبيلي. تحقيق إبراهيم الأبياري دارالكتاب المصري، ١٤١٠هـ.

١٤٨) فوائد أبي بكر مكرم بن أحمد محمد بن مكرم القاضي البغدادي ت ٣٤٥هـ، تحقيق نبيل سعد الدين، دار البشائر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

١٤٩) فوائد أبي علي الرفّاء حامد بن حامد بن محمد بن عبد الله الهروي ت ٣٥٦هـ، تحقيق نبيل سعد الدين دارالبشائر الاسلامية، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

١٥٠) فوائد أبي محمد جعفر بن محمد نصير بن قاسم البغدادي ت ٣٤٨هـ.

١٥١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، بتحقيق المعلمي اليماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٢) قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا موقع www.alsunnah.com

١٥٣) القول المسدد في الذب عن مسند أحمد لا بن حجر موقع www.alsunnah.com

١٥٤) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق:يحيى غزاوي. دارالفكر بيروت، ط.الثالثة ١٤٠٩هـ.

١٥٥) كتاب الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني تحقيق د. فاروق حمادة دارالثقافة الدارالبيضاء المغرب.

١٥٦) كتاب العلل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن ادريس الحنظلي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبدالله آل حميد وخالد الجريسي. ط.الأولى ١٤٢٧هـ.

١٥٧) كتاب المتمنين لأبي بكر بن أبي الدنيا تحقيق محمد خير رمضان يوسف دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩١٧م.

١٥٨) كشف الأستار عن زوائد لبراز لنور الدين علي الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان ط.الأولى١٤٣٢هـ.

١٥٩) كشف الخفاء للعجلوني داراحياء التراث العربي مكتبة الرشد الرياض ١٤١٩هـ.

١٦٠) كشف اللثام عن الأحاديث الضعيفة في الأحكام، تاليف: سعيد بن عبدالقادر باشنفر. دار ابن حزم بيروت، ط. الأولى ١٤٢٧هـ.

١٦١) الكفاية فِي علوم الرواية لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى، تحقيق عبدالحليم محمد عبدالحليم ود. عبدالرحمن حسن، مطبعة السعادة مصر، الطبعة الأولى.

١٦٢) كنز العمال للمتقي الهندي، مصّورة دارالكتب العلمية، بيروت.

١٦٣) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد ابن الكيّال، تحقيق: عبدالقيوم عبد ربّ النبي. المكتبة الإمدادية مكة المكرمة، ط.الثانية ١٤٢٠هـ.

١٦٤) لسان العرب، أبوالفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي، دار صادر بيروت.

١٦٥) لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن حجر، تحقيق : دائرة المعارف النظامية – الهند، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦٦) اللولؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان للأستاذ محمد فواد عبدالباقي دار إحياء الكتب العربية الحلبي مصورة دار الحديث القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٦٧) اللؤلؤ والمرجان لمحمد فواد عبدالباقي دارالكتب العلمية بيروت.

١٦٨) المتهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبرّ الأندلسى القرطبي ت ٤٦٣هـ ، وزارة الأوقاف المملكة المغربية

١٦٩) المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي ت ٣٣٣هـ، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، جمعية التربية الاسلامية البحرين، دارابن حزم بيروت ١٤١٩هـ.

١٧٠) المجتبى من السنن لأحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ، تحقيق عبدالفتاح أبي غدّه مكتب المطبوعات الاسلامية – حلب.

١٧١) المجروحين لأبي حاتم ابن حبّان البستي، تحقيق : محمود ابراهيم زايد، دارالوعي حلب .

١٧٢) محجم شيوخ الطبري تاليف أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري دار الأثرية الأردن، دار ابن عفان – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٧٣) المحلّى بالآثار لأبي محمد ابن حزم الأندلسي دارلآثار القاهرة ١٤٠٢هـ

١٧٤) مختصر زوائد مسند البزار، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: صبرى بن عبدالخالق أبوذر. مؤسة الكتب الثقافية بيروت، ط. الأولى ١٤١٢هـ.

١٧٥) المختلف فيهم للحافظ عمر بن شاهين ت ٣٨٥هـ ترتيب وتحقيق د. عبدالرحيم بن محمد القشقري، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٧٦) المراسيل، لعبدالرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي الحنظلي، تحقيق: شكر الله قوجاني. مؤسسة الرسالة بيروت، ط.الثانية:١٤١٨هـ.

١٧٧) مرويات أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه جمعاً ودراسةً (رسالة ماجستير) تاليف: د/عبدالله بن عبدالرحمن بن حسين البخاري. دار أضواء السلف القاهرة، ط.الأولى ١٤٢٨هـ.

١٧٨) مساويء الأخلاق للخرائطى، تحقيق د. أحمد العليمي، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة (غير مطبوع).

١٧٩) مسائل الامام احمد لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني تحقيق طارق عوض الله محمد مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى.

١٨٠) المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري (مع تلخيص المستدرك للذهبي) مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – سورية.

١٨١) مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني موقع www.alsunnah.com

١٨٢) مسند الشهاب للقاضي محمد بن سلامة القضاعي تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي مؤسسة الرسالة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٨٣) مسند الفردوس للديلمي دارالكتب العلمية، بيروت.

١٨٤) مسند عبدالله بن المبارك موقع يعسوب

١٨٥) المسند لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٨٦) المسند لسليمان بن داود أبي داود الطيالسي، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي دار هجر، الجيزة مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٨٧) المسند للإمام أحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني ت ٢٤١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، بإشراف د. عبدالله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٨٨) المسند للحميدى عبدالله بن الزبير ت ٢١٩هـ، تحقيق حبيب الرحمن، المجلس العلمي كراتشي باكستان . (بدون سنة)

١٨٩) المسند، المطبوع باسم البحر الزخّار، الإمام الحافظ أبي بكر احمد بن عمرو بن عبدالخالق العتكي البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، عادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي. مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة (مصورة دارالكتب العلمية بيروت) ط. الأولى ١٤٣٠هـ.

١٩٠) المسند، لابي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة.

١٩١) المسند، لعبدالله بن محمد أبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدى دارالوطن الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٩٢) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لابن حبّان البستي، تحقيق: مرزوق علي ابراهيم دارالوفاء المنصورة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٩٣) مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه للبوصيري، تحقيق محمد المنتقي، دارالعربية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ

١٩٤) المصنف لعبدالرزّاق بن همّام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي داراحياء التراث العربي بيروت .

١٩٥) المصنف للحافظ أبي بكر عبدالله بن أبي شيبة العبسى ت ٢٣٥هـ، ضبط وتعليق سعيد اللحام دارالفكر بيروت ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

١٩٦) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ احمد بن علي حجر العسقلاني رسائل علمية جامعة الامام محمد بن سعود الرياض تنسيق د. سعد بن ناصر الشترى دارالعاصمة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٩٧) المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق طارق عوض الله وعبدالمحسن بن ابراهيم الحسينى دارالحرمين القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٩٨) معجم الصحابة لأبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوى ت ٣١٧هـ، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دارلبيان الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٩٩) المعجم الصغير للطبراني، محمد شكور الحاج أمرير، المكتب الإسلامي – بيروت.

٢٠٠) المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي دار عالم الكتب بيروت.

٢٠١) المعجم لابن المقرئ موقع www.alsunnah.com

٢٠٢) المعجم لأبي سعيد أحمد بن زياد بن الأعرابى ت ٣٤١هـ، تحقيق أحمد ميرين سياد البلوشي، مكتبة الكوثر الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٢٠٣) معجم مقاييس اللغة تأليف أحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، دارالكتب العلمية بيروت.

٢٠٤) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضّعفاء للامام الحافظ أبي الحسن أحمد بن عبدالله صالح العجلي الكوفي، نزيل طرابلس الغرب ت ٢٦١هـ، بترتيب الهيثمي والسبكي، مع زيادات الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالحليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٠٥) معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي دارالوطن الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٠٦) معرفة علوم الحديث تأليف أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري تعليق د. معظم حسين، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ، مطبعة مجلس دائرة المارف العثمانية الهند .

٢٠٧) المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ت ٢٧٧هـ، تحقيق د. أكرم ضياء العُمري، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠١هـ.

٢٠٨) المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي دارالكتب العلمية بيروت

٢٠٩) المقترب فيى بيان المضطرب تعريفه قواعده ... تاليف أحمد بن عمر بن سالم بازمول دارالخرّاز جدّة دار ابن حزم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١٠) المقدمة في علوم الحديث، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح. دارالكتب العلمية بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢١١) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن للدارقطني لناصرالدين محمد بن عبدالرحمن ابن رزيق الحنبلي ت ٨٠٣هـ تحقيق حسين بن عكاشة، دارالنوادر الكويت سورية، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢١٢) المنار المنيف لابن قيم الجوزية دار الإمام أحمد القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٢١٣) المنتحب من لعلل للخلّال موفق الدين عبدالرحمن احمد بن محمد ابن قدمة المقدسي، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد دار الراية الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢١٤) المنفردات والوحدان للامام مسلم بن الحجاج النيسابوري ت ٢٦١هـ، تحقيق عبد الغفار البنداري، السعيد بسيوني زغلول دارالكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢١٥) منهج التّعليل عند الإمام البزار زياد بن سليم بن عيد العبّادي، رسالة الدكتوراه من جامعة اليرموك الأردن، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م (نسخة PDF).

٢١٦) المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل، علي الصيّاح، دار ابن الجوزي الدمام الرياض السعودية، ط. الأولى ١٤٣٠هـ.

٢١٧) المهروانيات لأبي القاسم المهرواني للخطيب البغدادى موقع www.alsunnah.com

٢١٨) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمى تحقيق محمد عبدالرزاق حمزه المطبعة السلفية القاهرة

٢١٩) موضح أوهام الجمع والتفريق للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادى دائرة العارف العثمانية الهند.

٢٢٠) الموضوعات لعبدالرحمن ابن الجوزى دار إحياء التراث، بيروت.

٢٢١) الموطأ (رواية يحيى الليثي) للإمام أبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي، دار إحياء التراث العربي – مصر، تحقيق محمد فواد عبدالباقي.

٢٢٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة. دار البشائر الاسلامية بيروت الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٢٢٣) ميزان الاعتدال في نقدالرجال تأليف الحافظ الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوى، دارالمعرفة بيروت.

٢٢٤) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ بن حجر www.alsunnah.com

٢٢٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر مكتبة جدة السعودية الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٢٦) نصيحة أهل الحديث للخطيب أبو بكر البغدادى مكتبة ابن تيمية القاهرة.

٢٢٧) النكت الظراف على الاطراف للحافظ بن حجر العسقلاني الدار القيمة بومباي – الهند.

٢٢٨) النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الإمام أحمد القاهرة، ط.الأولى ١٤٣٢هـ.

٢٢٩) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لأبي إسحاق ابراهيم بن محمد بن خليل السبط ابن العجمي، دراسة و تحقيق علاء الدين رضاء دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٢٣٠) النهاية في النفتن والملاحم لابن كثير دارالكتب العلمية بيروت ١٤٠٧هـ.

فهرس الموضوعات